

بسم الله الرحمن الرحيم

أجد الله على آلائه * وأشكره على نواتر نعمائه * وأصلي وأسلم على خاتم أنبيائه * سيدنا محمد خير
 أصفائه * وعلى آله وصحبه وأخصائه * أما بعد فيقول العبد الفقير * إلى مولاه القدر *
 محمد أمين * الشهير بابن عابدين * غفر الله له ذنوبه * وملا من زلال العفو وذنوبه * أن كتاب
 مغنى المستفتي * عن سؤال المفتي * للإمام العلامة * والخبير الفهامة * حامداً أفندي العمادى *
 مفتي دمشق الشام * عليه رحة الملك السلام * كتاب جمع جل الحوادث * التي تدعو إليها
 البواعث * مع التحرى للقول الأقوى * وما عليه للعمل والفتوى * لم أر لأمتي بالفتوى انفع
 منه * حيث جمع ما لا غنى عنه * غير أن فيه نوع اطماب * بتكرار بعض الاسئلة وتعداد
 النقول في الجواب * فأردت صرف الهمة نحو اختصار أسئلته وأجوبته * وحذف ما اشتهر
 منها ومكرراته وتلخيص أدلته * وربما قدمت ما أخر وأخرت ما قدمت * وجعت ما تفرق على وضع
 محكم * وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك أو تقييد * أو ما فيه تقوية وتأيد * ضاماً إلى ذلك
 أيضاً بعض تحريرات تقعها في حاشيتي على البحر المسماة منحة الخالق * على البحر الرائق * وحاشيتي
 التي علقتها على شرح التنوير * المسماة رد المختار * على الدر المختار * وما حترته من الرسائل
 الفائقة * في بعض المسائل المغلقة * مع ما يفتح به الفتح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض
 المسائل المشككة * والوقائع المعضلة * فدونك كتاباً حاوياً للدرر والفوائد * حاوياً عن مستكرات
 الزوائد * هو العمدة في المذهب * والحرى بأن يكتب بقاء الذهب * جلنى على جمعه من لا يسعنى
 إلا امتثال أمره * أفاض الله على وعلمه من وابل خيره وبره * وقد سميت ذلك بالعقود الدرية *
 في تنقيح الفتاوى الحامدية * وحيث قلت قال المؤلف فإرادى به صاحب الاصل وكل ما كان
 من زيادته أصدرة بلفظ أقول * والله تعالى هو المسؤل * في بلوغ ذلك المأمول * والتوفيق
 والسداد * واتمام هذا المراد * وفي أن ينفعنى به والمسلمين * فانه أكرم الأكرمين وأرجم الراحمين *

(سئل) فبين أراد أن يتدعى في أمر ذي بال يهتم به شرعاً وليس بمحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع له
مبدأً بغير البسمة فيبذل ما يتدعى به بأحقيقها * (الجواب) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جمعنا بين البسمة والحمد لله لقوله عليه أفضل
الصلاة واتم السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو أثر وفي رواية أجزم وفي رواية بالحمد لله
وختمنا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم تيمناً ولما ورد في ذلك * (فوائد تتعلق بأدب المفتي) *
أدب المفتي أن لا يقول بصدق ديانته لأنه تعلم بل ادبه أن يقول لا يصدق برأيه من ثلثي الإيمان *
الواجب على المفتي في هذا الزمان المبالغة في إيضاح الجواب لغلبة الجهل فتاوى ابن الشبي
من الحدود والتعزير * وفي القضية ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب ويترك العرف
ونقله عنه في خزائن الروايات يرى على الأشباه من القاعدة السادسة ثم قال وأصلها قوله عليه الصلاة
والسلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه أقول لكن صرحوا بأن العرف المخالف للنص
لا يعتبر وبأنه لا يصح بيع الشرب مقصوداً وإن تعورف ولعل هذا محمول على بعض مسائل كمائل
الزراعة والمساواة التي ظاهراً الرواية عن الإمام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعامل وكوقف
المنقول وكبعض النساء الإيمان المبني على عرف المتقدمين فإنه لا يلزم فيها عرفهم بل تجري على كل
عرف حادث تأمل قال ابن الشحنة في شرح المنظومة كل ما في القضية مخالف للقواعد لا التفات إليه
ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره وفي حسام الحكام المحققين للشرع بل لا * وقد أفادني استاذي
وتبني بقوله أن فتوى مثل هؤلاء الأكابر وأضرابهم شأنها النظر فيها من غير تقليد وإفتاء بما فيها من
غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فإن مقام الإفتاء خطر وقد يظن الإنسان أنه فهم المسئلة
على حقيقتها والأمر بخلافه أو يشبهه عليه حفظه فيخطئ ولذلك إذا حققت كثيراً من الفتاوى
المجموعة من اصحابنا فاضلاع التي جمعها غيرهم عنهم تجد النص في المذهب بخلافها وكان استاذي
الثاني إذا جاءه فتوى يأمرني بالنظر فيها ويقول اطالبها أتما أن تصبر حتى تراجع النقل أو خذها ثم يقول
لي أنا عرف الحكم في هذا كما عرفك وأعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف
ونحوه ما الذي يسعى من الله تعالى أن أقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز
الابعد النظر والحكم لقائله من أمته المذهب رجعهم الله تعالى اه * المراد من قولهم يدين ديانته لا قضاء
أنه إذا استفتي فقيم ما يجيبه على وفق ما تولى ولكن القاضي يحكمهم عليه بوفق كلامه ولا يلتفت إلى
نتيجه إذا كان فيما تولى تحقيق عليه كما لو قال على فلان ألف درهم وقد قضيت له برئت من دينه يفتيه
بالبراءة وإذا سمع القاضي ذلك منه يقضى عليه بالدين إلا أن يقيم بينة على الإبقاء شرح مختصر
الاشيكتي للشيخ عبد القادر البخاري من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجازد على أن الجاهل
لا يمكنه القضاء بالفتوى أيضاً فلا بد من كون القاضي عالماً بديننا والكبريت وأين العلم برأيه في الثاني
والعشرين من الإيمان * أقول ولذا جرى العرف في زماننا أن المفتي لا يكتب للمستفتي ما يدين به بل
يجيبه عنه باللسان فقط لئلا يحكم له القاضي لغلبة الجهل على قضاء زماننا * من أدب المفتي أن لا يكتب
في الواقعة على ما بعلمه بل على ما في السؤال إلا أن يقول إن كان كذا حكمه كذا ذكره ابن حجر في كتاب
المستعذب وهذا في زماننا شكل لكثرة الحيل التي تقع في كتابة الاسئلة وكثرة الجهل والبعي بحيث
إن بعض المبطلين إذا صار سيده فتوى صال بها على خصمه وقال المفتي أفتى لي عليك بكذا أو الجاهل
أو ضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون نصه مطابقاً ولا اه من خط شيخ منا شيخنا الشيخ عبد
القادر الصفوري الشافعي * أقول إذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له أن لا يكتب للسائل
لئلا يكون معياله على الباطل * لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح والأشبه وغيرها
خيرية من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه

مطلبه
فوائد تتعلق بأدب المفتي



مطلبه
كل ما في القضية مخالف
للقواعد

مطلبه
فائدة عظيمة يجب التنبيه لها
والعمل بها والمحافظة عليها
فإنها جوهر فريدة

مطلبه
المراد من قول العلماء يدين
ديانته لا قضاء

مطلبه
لفظ الفتوى آكد من غيره

معنى قولهم وهو الاشبه
وضابط الاختلاف في
المسئلة

* (كتاب الطهارة) *

مطلب

في كيفية تطهير زيت
ودعت فيه فارة

مطلب

فيما اذا وقعت فارة في رغووة
دبس جامدة

مطلب

فمن يضره مسح رأسه ومن
اذنه منقوبة

مطلب

في التوضؤ من الفسقية
الصغيرة

مطلب

فيما اذا عرفت الدابة المتلوثة
بروثها

مطلب

لا يطهر بدن الحيوان المتنجس
الابالغسل

مطلب

في ضفدع ماءى وقع في العصير

مطلب

في الضفدع البرى والبحرى
والاختلاف فيهما

مطلب

وقع زربول في دبس

مطلب

في تطهير خابية خل وانغ فيها
كلب

مطلب

الكبد والطحال طاهران

مطلب

المكروه تحريم من الشاة
سبعة اشياء

* (كتاب الصلاة) *

الفتوى ٥١ معنى الاشبه انه اشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه القوى برأيه
* متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر بيري من قاعدة الاصل الحقيقة

* (كتاب الطهارة) *

(سئل) في فارة وقعت في سمن مائع وماتت فيه فاذا وضع في اناء مخروق السفل وصب عليه الماء
ثم اخذ عنه الماء من أسفله ثلاث مرات أو صب عليه الماء فقط فرفع ثلاث مرات فهل يطهر بكل
من هذين الصنيعين * (الجواب) نعم يطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن أبي يوسف وعليه
الفتوى كما في الجمع والبرازية وخزاة الملقى وغيرها وبه جزم في الطهيرية وصرح به في البحر

* (سئل) فيما اذا وقعت فارة مية في رغووة دبس جامدة بحيث لو شقت لا تتلاءم ورمت وقور
ما حولها فهل يكون الباقي طاهرا * (الجواب) نعم يطهر ويؤكل الباقي والجامد هو الذي
لا يضم بعضه الى بعض اذا قور ما حوله فألقى أو استصح به يؤكل ما سواه بيري * افنى قارى الهداية
بأنه اذا غلب على ظن المتوضئ انه يضره مسح رأسه سقط عنه المسح ولا يجب عليه شيء وأفنى
بوجوب اتصال الماء في الغسل الى داخل ثقب الاذن المنقوبة * وسئل قارى الهداية أيضا
عن الفسقية الصغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء منها فأجاب

اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر * اقول هذا مبني على القول بأنه لا فرق بين الملقى والملقى
وفيه معتزل عظيم بين العلماء المتأخرين حزرته في حاشيتي السميعة رد المحتار على الدر المختار فراجعها
ففيها ما لا يتجدد في غيرها والله الحمد * وسئل أبصاعن الدابة اذا ركبت وعلى بدنها من روثها
وعرقت وأصاب بدن الراكب أو ثوبه من عرقها الملوث * فأجاب بأنه يتنجس ولا يطهر بدن

الحيوان اذا أصابه بول أو روث الا بالغسل * (سئل) فيما اذا وقع ضفدع ماءى في عصير عنب ومات
فيه فهل ينجسه أولا * (الجواب) حكم سائر المائعات حكم الماء في الاصح كما في النهر والدر وموت
الضفدع فيه لا ينجسه كما في الكثر وغيره فلا ينجس العصير وفي الهداية والضفدع البرى والبحرى
سواء وقيل البرى يفسد لوجود الدم وعدم المعدن وقيل لا قال الشارحون البحرى ما يكون بين
اصابعه ستره وصحح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن للبرى دم سائل فان كان يفسد

على الصحيح بجر عن شرح المنية وتمام الفوائد فيه * (سئل) في دبس مائع مر عليه رجل نعل يسمى
زربول او ووطئه فابتل النعل منه وليس فيه نجاسة ولا أثرها فهل تنجس الدبس به * (الجواب)
حيث كان النعل طاهر الا يتنجس الدبس المزبور * (سئل) في خابية خل مطمورا كثيرا في الارض
ولغ فيها كلب فترحوا ما فيها وغسواها بالماء الطاهر ثلاثا ونشقونها في كل مرة بخرقة طاهرة
ثم ملوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها للخارج في كل مرة وهي

من خرف قديم فهل تطهر * (الجواب) نعم تطهر * اقول قوله ثم ملوها الخ مبالغة في التطهير
والافهوه غير لازم عندنا * (سئل) في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل * (الجواب)
نعم حتى لو طلى بهما وجه الخف وصلى به تجوز صلاته كما في الخبائية وهما حلالان لقوله عليه الصلاة
والسلام احلت لنا ميتتان السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو يكسر الطاء والمكروه تحريما
من الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر ونظمها بعضهم بقوله

اذا ما ذكبت شاة فكلها * سوى سبع فقهن الوبال

فقاء ثم خاء ثم غين * ودال ثم ميمان وذال

أقول وكنت جعتهما في حروف كلمتين ونظمتهما بقولي

ان الذي من المذكرة زى * يجمعه حروف فخذ مدغم

* (كتاب الصلاة) *

(سئل) في المقتدى اذا كان الامام حذاه هل ينويه في التسليمين أم في الميم فقط وهل قال به أحد أم لا (الجواب) نعم ينويه فيه ما وهوروايه الحسن بن أبي خنيفة وبه قال محمد وقال أبو يوسف ينويه في الميم فقط على ما في الحاشية وفيه زيادة لأبسطها وهي أن محمد أقدم ههنا بنى آدم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة أخرى وهذه المسئلة اختلف فيها اهل القبلة قالت المعتزلة جلة الملائكة أفضل من جلة بنى آدم وقال بعض اهل السنة جلة بنى آدم أفضل من جلة الملائكة والمذهب المرتضى أن خواص بنى آدم وهم المرسلون أفضل من جلة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الانبياء أفضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بنى آدم وما ذكره محمد لا يدل على التفضيل لأن الواو للجمع المطلق دون الترتيب اهـ (سئل) هل السنة بعد فرض العشاء على مذبح باركتان أم أربع وقبل الفرض هل هي عندنا مؤكدة أم مندوبة (الجواب) الركعتان بعد العشاء سنة مؤكدة والأربع قبلها وبعد ما مندوبة وشرعت النوافل قبل الفرض لجبر النقصان وبعده لقطع طمع الشيطان (أقول) الضواب العكس كما في الدرر (سئل) في اقتداء الحنفى بشافعى يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل ينسخ أم لا (الجواب) رأيت في مجموعة الشيخ عفيف الدين بن شيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن المرشدى مفتى مكة المكرمة رسالة للشيخ محمد ابن احمد بن مسعود القزوينى الحنفى في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم يروا البطلان عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى الا مكحول النسفى فقط (سئل) عن هذه الآية الكريمة فكذب ما صورته بسم الله الرحمن الرحيم (ان الله وملائكته يصلون على النبي) يعتنون باظهار شرفه وتعظيم شأنه (يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه) اعتنوا أنتم ايضا فانكم أولى بذلك فقولوا اللهم صل على محمد (وسلوا تسليما) قولوا السلام عليك أيها النبي فان قلت لماذا اكد السلام بالمصدر ولم يؤكد الصلاة به قلت لما اكد الصلاة بمؤكدات سبعة ان والجللة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاحبار والتدعاء والامر ربما يظن أن السلام ليس كذلك فأكد به بالمصدر والآية تدل على وجوب الصلاة والسلام في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال ابو السعود العمادى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فالتين اللهم صل على محمد وسلم ونحو ذلك قيل المراد بالتسليم الانقياد لآمره بالتسليم والآية دليل على وجوب الصلاة والسلام عليه مطلقا من غير تعرض لوجوب التكرار وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل علىي ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه الصلاة والسلام ومنهم من قال بالوجوب في العمر والذي يقتضيه الاحتياط وتستدعيه معرفة علو شأنه عليه الصلاة والسلام أن يصل عليه كلما جرى ذكره الرفيع اهـ ملخصا وقال في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضى الله عنه بعد ما علم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فقد علق التمام بأحد هاتين فعلق التمام بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد خالف النص وأما الجواب عن الآية بأنه أمر بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأنه لا إيجاب ولكن ليس فيه أن الإيجاب في الصلاة أو خارجها فيعمل على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة في العمر مرة واحدة هكذا قال الكرخى لأن الأمر بالفعل لا يقتضى التكرار اهـ وفي المحيط قال ابو الحسن الكرخى واجبة في العمر مرة ان شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها وقال الطحاوى لا بل كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة اهـ فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع أنه منصوص عليه في الآية الشريفة وقد أجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما انكرنا فرضيته وأنه يجب في العمر مرة امثالا للامر وهو لا يوجب التكرار وانما لم نذكره لانه مذكور في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره أو يقال ان المراد بالسلام التسليم اقتضائه

مطلب
في سنة المقتدى الامام
بالسلام
مطلب
في التفضيل بين بنى آدم
والملائكة
مطلب
في سنة العشاء القبلية
والبعدية
مطلب
في اقتداء الحنفى بشافعى
يرفع يديه في التكبيرات
مطلب
في وجوب الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
في العمر مرة أو كلما ذكر

قوله وقال في النهاية الخ
لا يخفى ما في هذه العبارة
من السقامة ولعل عبارة
النهاية سالمة منها فراجع
وقوله وأما الجواب الخ
انظر ما الذي يقابله هذا وما
جواب أما اهـ

قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
 وسلموا تسليما كذا في بعض حوائج الهداية وصدر الشريعة أو يقال إن الإنسان إذا صلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم لأنه جوز الحلي كفا في المواجب أن تكون الصلاة بمعنى السلام عليه
 * (فوائد) * قع حم قرأ وتعال جذا بغيرياء لا تقصد وعن جارا لله مثله لأن العرب تكتفي بالتحية عن
 الالف اكفاء هم بالكسرة عن الياء * ولو قرأ أعذ بالله لا تقصد أيضا لاكتفاءهم بالتحية عن الواو قنية
 من باب حذف الحرف والزيادة عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن أبيها كان النبي صلى الله عليه
 وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطلع على شقه الايمن وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن
 بعدهم على ستة أقوال * الأول سنة والمذهب الشافعي وأصحابه * الثاني مستحب روى عن أبي
 موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهم ومن التابعين محمد بن
 سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقساسم بن محمد وعروة بن الزبير وغيرهم * الثالث واجب لا بد منه
 وهو قول محمد بن حزم فلا تجزئه صلاة الصبح بدونه * الرابع بدعة وبه قال عبد الله بن مسعود وابن
 عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة قال عبد الله ما بال الرجل إذا صلى الركعتين يتعكك كما تتعكك
 الدابة والجار إذا سلم فقد فصل وروى ابن أبي شيبة أيضا صحبت ابن عمر في السجود والخضوع فأرأته
 اضطلع بعد الركعتين وفي رواية تهى ابن عمر وأخبارهم بدعة وعن كره ذلك من التابعين الأسود بن زيد
 وأبراهيم الخنفي * وقال هي فحبة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك
 ابن أنس وحكامه القاضي عياض عنه وعن جمهور العلماء * الخامس خلاف الأولى وعن الحسن
 أنه كان لا يجبه الاضطجاع * السادس أنه ليس مقصود الذاته وإنما المقصود الفصل بين ركعتي
 الفجر والفريضة أما اضطجاع أو حديث أو غير ذلك وهو محكي عن الشافعي * عني علي البخاري
 مختصرا * أقول لم يتعرض للنقل عن أحد من أئمتنا وقد رأيت في مسند الامام محمد في باب صلاة
 الفجر في الجماعة أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر
 ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته قال ابن عمر أي فصل أفضل من
 السلام قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ وهو قول أبي حنيفة السجى

* (باب الجمعة) *

(سئل) في تعظيم يوم الجمعة هل هو مخصوص بهذه الامة أولا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود
 غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيصه بهذه الامة أولا وهل ورد هذا الحديث في الكتب
 الصحيحة وما سنها وما الذي اشتمل عليه من البديع (الجواب) هذا تحية حديث رواه البخاري
 عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نحن الآخرون
 السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه
 فهدانا الله والناس لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى بعد غد دل هذا الحديث الشريف على أنه
 فرض على الامم السابقة من اليهود والنصارى فإن قوله عليه الصلاة والسلام هذا يومهم الذي فرض
 عليهم ظاهر في التعيين وأما معناه فقوله نحن الآخرون أي زمانا في الدنيا السابقون أهل الكتاب
 وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة والخير والحساب والقضاء قبل الخلائق ودخول الجنة
 وبيد أنهم قال أبو عبيد تكون بمعنى غير وعلى ومن أجل فيكون المراد بغير الاستثناء أي غير أنهم
 ففيه تأكيد المدح بما يشبه الذم لادماج نعتي النسخ أو على أنهم فتكون تعليلية لسبقنا يوم
 القيامة أو من أجل أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا فتكون آخرين لهم ثم هدانا إلى الجمعة وهو قبل
 السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التوراة والانجيل والجنس أي جنس الكتب
 المنزلة ليصح عود الضمير اليه في وأوتينا من بعدهم الآن يكون من باب الاستخدام فهدانا الله له

مطلب
 قرأ وتعال جذا بلا ألف
 لا تقصد صلاته وكذا
 لو قرأ أعذ بلا واو

مطلب
 في النجعة بعد سنة الفجر
 ستة اقوال

مطلب
 النقل والقول في النجعة على
 مذهب سيدنا أبي حنيفة

قوله وسعيد بن المسيب قد
 سبق عذقين قال بالاستحباب
 فليظن اه

باب الجمعة
 مطلب
 في تعظيم يوم الجمعة هل هو
 مخصوص بهذه الامة

مطلب
 اخباره صلى الله عليه وسلم
 عن اختيار اليهود يوم
 السبت والنصارى يوم
 الاحد

بأن نضه الله لنا ولم يكننا الى الاجتهاد فيه وفرض عليهم أيضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلعه واقبه
حل يلزم بعينه أم يسوغ لهم ابداله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك فأخطأوا وروى ابو حاتم عن
الرشدي أن الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعله لنا
لنجله عليهم فالله يوم السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت لرعيتهم انه يوم فرغ الله
فيه من خلق الخلق فقلنوا ذلك فضيلة لوجب عظم اليوم فقالوا نحن نعظمه ونستريح فيه من العمل
ونستغل فيه بالعبادة والشكر والنصارى اختاروا الاحد لانه أول يوم بدأ الله فيه بخلق الخلق
فاستحق التعظيم فخالفوا النص فضلوا وأما ما استعمل عليه الحديث من أنواع البدع ففيه الاجتناب
وهو أن يكون شيئا أن لهما متعلقان فيذكر أحدهما الشيتين ويحذف متعلقه ويحذف الآخر ويذكر متعلقه
كقوله تعالى وما لي لأعبد الذي فطرني واليه ترجعون فيلأصله وما لي لأعبد الذي فطرني واليه
أرجع وما لكم لا تعبدون الذي فطركم واليه ترجعون وفيه أيضا اللبس والتشويش المرتب في قوله بيد أنهم
اوتوا الكتاب من قبلنا راجع الى الآخرون وقوله ثم هذا يومهم الخ راجع الى السابقون وفيه
الادماج وهو أنهم اوتوا الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم منسوخا بكتابنا فيكون مدحجا وفيه تأكيد
المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية وأوتينا من بعدهم الضمير يرجع الى الكتاب بمعنى
القرآن وفيه الطباق في الآخرون السابقون وفيه الجمع والتفريق فقوله فالتناس لتنافيه سبع جمع
وما بعدهم تفريق ففيه سبعة أنواع بدعية هذا ما تيسر لنا في هذا المقام وعلى نينا محمد أفضل
الصلاة وأتم السلام (سنن) في صلاة الجمعة هل تؤدى في مصر في مواضع كثيرة (الجواب)
نعم كما ذكره في التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهبي أبي حنيفة وبه تأخذ وقال الزيلعي
وهو الأصح لأن في عدم جواز التعدد حرجا وهو مدفوع وقال العيني في شرح المجموع وعليه الفتوى
ومثله في إمامة فتح القدير (قائده) قال الشيخ خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم أر
لا يمتنع اصبر يحصى في أذان الجوق هل هو مكروه أم لا والذي يحرر رأيه الذي بين يدي الخطيب فيه
للسافعية قولان الاستحباب والكرهية وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأن المتوارث فيه
اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على انه غير مكروه لأن
المتوارث لا يكون مكروها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه بجماعة فهو مثله غير
مكروه فيكون بدعة حسنة اذ ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وقال السيوطي
في الاوائل اول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية اه (تمت) فيما يجب فعله يوم الجمعة وليتبه
وما يكره مع ذكر ما أطلع على الخلاف فيه (فن المستحب فيه) الاستئذان والغسل للصلاة وإزالة
الشعر وتقليم الاظفار لكن ذكر في التبتارخانية من الحج يكره تقليم الاظفار وقص الشارب يوم الجمعة
قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء التقف وحلق الشعر وقص الشارب
وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من قلم أظفار يوم الجمعة أعاده الله من السوء الى الجمعة
القابلة وثلاثة أيام ورأيت في بعض الروايات أن من يقلم او يقص يوم الجمعة عميلا بالاخبار فتكأنه
سج واعتبر ثم حلق وقصر وفي الوالو الحجة اذا وقت يوم الجمعة لقلم الاظفار ان رأى انه جاوز الحد قبل يوم
الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكره له لأن من كان ظفروه طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز
الحد ووقته تبرأ كالأخبار فهو مستحب لأن عائشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم أظفاره يوم
الجمعة أعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام - ومنها الاذهان وممس الطبيب ولبس
الثياب الفاخرة والتقرب من الخطيب وتخير المسجد والتبكير اليه والمشي بمكينة ووقار وأن يقول
عند الدخول اللهم اجعلني من أوجه من توجه اليك وأقرب من تقرب اليك وأفضل من سألك ورغب
اليك وتأخير الغداء والقبول له عن الصلاة وأن يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة والمنافقين أحبا ثابتا كا

مطلب

اقتراض يوم الجمعة على
اليهود والنصارى

مطلب

بيان ما استعمل عليه الحديث
الشرع من أنواع البدع

مطلب

في جواز تعدد الجمعة
في مصر واحد

مطلب

في اذان الجوق يوم الجمعة

مطلب

فيما يستحب فعله يوم الجمعة
وليته وما يكره

مطلب

في استحباب قص الاظفار
يوم الجمعة وما في ذلك من
الوعد الجميل

مطلب

من طال ظفروه ضاق رزقه

مطلب

ما يقال عند دخول المسجد

وقراءة الفاتحة والمعوذتين والاخلاص بعد حسابها سبعا سبعا فمن فعلها حفظه الله من مجله ذلك الى مثله وقراءة سورة هود والكهف والذئبان وعبادة المريض وزيارة الاخوان في الله تعالى وزيارة القبور ووصلة التسبيح ونهم ودالكاح والعتق والاكتار من الصلاة على النبي المختار صلى الله عليه وسلم وفي ليلة اقراءة الزهراء من سورة الكهف ويس والذئبان ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في مغربها الكافرون والاخلاص من نور الشجرة في بيان نهار الجمعة للعلامة المقدسي

* (باب الجنائز) *

(سئل) في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره أمر والزوج بنى زائدا على الكفن والتجهيز الشرعي على أن يحسب الزائد عليهم فهل يحسب الزائد عليهم بعد نبوته شرعا (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأمه وأولاد من صغيرين منه فدفت الام معها أسنعة من التركة تعديا وتلفت الامتعة بذلك فهل تضمن الام ذلك (الجواب) نعم تضمن الام حصص الزوج وولديه حيث تلفت الامتعة والابن يش عليهم باطلبة لحقه كما هو صريح كلامهم كافي البحر وغيره (سئل) في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثة غيره وخلفت تركه فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج (الجواب) المقتضى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كافي للتزويج والخيانة ورجحه في البحر بأنه الظاهر لانه ككسوتها (سئل) في رجل دفن ميتة في قبر في ارض موقوفة على دفن موفى المسلمين فأثبت رجل آخر أن القبر المرقوم له ويريد اخراج الميت منه فما الحكم الشرعي (الجواب) اذا كانت الارض موقوفة بغير ما أنفق فيه ولا يحول الميت من مكانه كافي التتارخانية كذا أفق المهنداري رحمه الله والمسئلة في الخسرية من الجنائز (سئل) فيما اذا قرأ القاضى زيدا المعماري في حفر قبر الموقوف وتعميرها واصلاحها للاحتياج اذ لا لاهيته واتقانه ويريد بعض الخسارين منعه من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع المعارض (الجواب) نعم يمنع

* (باب الزكاة والعشر) *

(سئل) في رجل وجبت عليه زكاة ماله الذي معه بد مشق فهل المعترف في ذلك فقرا مكان المال أولا (الجواب) نعم المعترف في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كافي البحر والنهر وعمله ابن ملك في شرح الجمع بأنه محل الزكاة ولهذا تسقط بهلاكه * (سئل) في رجل له مال في يد شريكه في غير المصر الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه * خلاصة من الفصل الثامن * وفيما لو دفعها الى فقراء بلد آخر قبل تمام الحول يجوز بلا كراهة (سئل) في رجل خرج من بلدته يريد الحج واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ويرى عهده انه لا تزلمه زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل تزلمه زكاتها (الجواب) نعم تزلمه زكاة الفاضل معه حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة برعاه المذكور لان ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة وأفضحية ولقطة بعد التعريف كذا في شرح الملتقى للباقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وافرأ المال المذكور لاجل الحج لا يخرج عن ملكه والله أعلم * (سئل) فيما اذا كان رجلين أشجار ثمرة قائمة في ارض عشرية فقطعها واتقعا بحطبها فقام المتكلم على العشر يطلب عشرهما ثم ما فهل لا عشر فيها (الجواب) نعم لا عشر في الاشجار لانها بمنزلة جزء الارض ولهذا تتبعها في البيع كافي الزيلعي والبحر وغيرهما من باب العشر وبمثلته أفق الشيخ اسماعيل كافي فتاواه في باب البغاة * أقول قوله لا عشر في الاشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف ما أعد للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الثانية وبخلاف نفس الثمرات فيه العشر أيضا كما يأتي (سئل) في مزرعة جارية في أوقاف

مطلب
فصل في قراءة الفاتحة والاخلاص والمعوذتين
بعد قرض الجمعة وما يطلب في ذلك اليوم من القراءة وغيرها

باب الجنائز

مطلب
امر الورثة الزوج أن يكفنها زائدا على الكفن الشرعي

مطلب
دفت مع بنتا امتعة تضمن حصص الزوج وولديه منها

مطلب
كفن المرأة على الزوج وان تركت مالا

مطلب
دفن في قبر في ارض موقوفة بغير ما أنفق فيه

مطلب
قرأ القاضى حقا لاهيته واتقانه ليس الخسارين منعه

باب الزكاة والعشر
مطلب
المعترف في الزكاة مكان المال

مطلب
فيما لو دفعها في غير بلدته قبل تمام الحول يجوز

مطلب
افرأ ما لا يخرج به تزلمه زكاة الفاضل اذا حال عليه الحول

مطلب
لا عشر في الاشجار المثمرة

مطلب
ضبط محصول الاوقاف لتفادها لا لتجارى

احلته وعليها عشر فوزه السلطان عز نصره لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع
لنظار الزفت من ضبط محصول الاوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول الاوقاف
لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذ التيماري من النظار (الجواب) نعم ضبط محصول
الاوقاف لنظارها والعشر على جهة الاوقاف يأخذ التيماري من نظار الاوقاف * (سئل)
في قرية جارية بتماسها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ماسرط لجهة الوقف
عليهم وهو الربع وعليها عشر لزيد فهل المتولى المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط لجهة الوقف وعليه
دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزراع (الجواب) نعم كما أفتى به المرحوم
العلامة الم - قال في الاسعاف اذا دفعها الى متولى الارض الموقوفة مزارعة فانخرج والعشر
من حصة اهل الوقف لانهم الجارة معنى وفي منظومة النسقي

والارض تستأجر وهي عشر * بعشرها لا يستأجر
كذلك من يدفعها مزارعة * يدفع ذوالارض بلا مدافعه

لكن في الدر من آخر باب العشر والعشر على المؤجر كخراج موظف وقال على المستأجر كسبعة
مسلم وفي الحاموي وبقواها ما تأخذ اه لكن في فتاوى الشيخ اسماعيل من اقول باب العشر العشر
على جهة الوقف في الاشياء وتفسد الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر وفي الخيرية
صرح في البحر فسل عن البدائع وغيره أن العشر يجب على المؤجر عند أبي حنيفة وعند ماعلى
المستأجر والقول ما قال الامام فليس على المستأجر من ولا على المستحكرين شئ قلت عبارة الحاموي
القدسى لا تعارض عبارة غيره فان قاضى خان من اهل الترجيع ومن عاداته أن يقدم الاظهر والاشهر
وقد قدم قول الامام فكان هو المعتقد وأفتى بذلك غيره واحد من جملتهم زكريا افندي شيخ الاسلام
وعطاء الله افندي شيخ الاسلام وقد اقتصر عليه في الاسعاف والخصاف اقول فما أجاب به المؤلف
مبنى على قول الامام المأثري به وتوضيح الجواب انه اذا كان الخارج من القرية مثلاً مائة فغير من
الخطبة يأخذ المتولى أجرة الارض وهي هنا الربع خمسة وعشرون فغيره يدفع المتولى من هذا الربع
الى التيماري عشر جميع الخارج من القرية عشرة اقفة لا عشر ما يأخذ المتولى فقط كما قد يتوهم
وليس لصاحب العشر مطالبة الفلاحين بشئ لانهم مستأجرون خلافاً للصاحبين فتنبه هذا وقد
كتبت في رد المحتار ما نصه قلت لكن في زماننا عاتمة الاوقاف من القرى والمزارع لرضا المستأجر
يحمل غراماتها ومؤتمها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنفي الاجرة ولا أضاعها بالعشر أو خراج
المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاتفاق بقوله ما في ذلك لانهم في زماننا يقتدرون أجرة المثل بناء على أن
الاجرة سالمة لجهة الوقف ولا شئ عليه من عشر وغيره أمّا لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن
المستأجر ليس عليه سوى الاجرة فإن أجرة المثل تزيد أضاعاً كثيرة كما لا يخفى فان امكن اخذ الاجرة
كاملة يفتى بقول الامام والافقوله ما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد
والله تعالى اعلم اه (سئل) فيما اذا كان عشر قرية موقوفة مقطوعاً على اهل الوقف بموجب
الدقة السلطاني فأتخذ رجل من اهل القرية بعض الارض التي يسهده منها شجرة للقطع فهل يجب
في ذلك العشر (الجواب) نعم كتبه عماد الدين عني عنه الحمد لله تعالى الجواب كما به عم الوالد
أجاب ولو جعل ارضه شجرة اومة قصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا لو جعل
فيها القث للدواب خانية من فصل العشر * (سئل) في رجل له في داره شجرة مثمرة أو نخلة هل فيها
عشر (الجواب) لا عشر فيها لانها تابعة للدار ولا عشر في الدار سراج من زكاة الزرع (سئل)
في ارض قرية جارية في وقف عليها قسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر لتيماري ولها زراع يزرعونها
ويدفعون ماعلى زرعهم من القسم المزروع يأخذ التيماري عشره في كل سنة والا نزرعوا

مطلب العشر على الناظر
المؤجر لا على الزراع
المستأجرين

مطلب قاضى خان من اهل
الترجيع ومن عاداته انه يقدم
الاظهر والاشهر

مطلب يجب العشر في الشجر
المعد للقطع

مطلب لا عشر في شجرة
في داره

مطلب يجب دفع حصة الوقف
والتيماري من زرع ارض
موقوف عليها قسم وعشر قبل
نقله الى ارض قرية أخرى

أراضيها وزرع فيها اجاعة غيرهم من قرية أخرى باذن متولى الوقف والتماري ثم حصدها الزرع
ويردون نقله الى أراضي قريتهم بدون اذن متولى الوقف والتماري فهل ليس لهم ذلك
(الجواب) ليس لهم التصرف فيه حتى يدفعوا حصة الوقف والتماري لانه مشترك ولا يجوز
التصرف في المشترك الا باذن الشريك لما في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج
ولا يحتسب لصاحبها ما اتفق من سقى أو عمارة أو اجارة حافظ لانه واجب باسم العشر وأنه يقتضي
الشركة في جميعه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء العشر لانه مشترك فيكون آكلا حق
غير فلا يحل وان افزر العشر يحل له اكل الباقي كما في المشترك اذا افزر نصيب صاحبه يحل اكله
وان كان بغير اذنه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل أداء الخارج قبل هذا في خارج المقامة
لانه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركاً أو أخرج الوظيفه يجب في الذمة فيحل له وقيل لا يحل له
اكل الطعام قبل نقد الثمن لغير البائع وقال ابو حنيفة ما سكل من الثمرة وأطعم غيره ضمن عشرة
وعن أبي يوسف انه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعياله لكنه يعتبر في تكميل الاوسق وماتلف أو ذهب منه
بغير صنعه سقط عنه بقدره الا اذا أخذ من متلفه ضمان المتلف لانه بدل مال مشترك اد (سئل)
في ارض عشرية تسقى بماء العشر بدالية ليس لها شرب غير ذلك فيحل يجب نصف العشر أم لا
(الجواب) نعم قال في الملتقى ويجب قياساً بقرب أو دالية أو سانية نصف العشر قبل دفع مؤن
الزرع ومشله في التور وغيره والغرب الدلو الكبير والدالية جذع طويل في رأسه دلو ويركب الرجل
الطرف الاخير فيرفع الدلو بالماء وقيل هي دولاب والسانية الناقية التي يسقى عليها * (سئل)
فيما اذا كان زيد غراس حور على حافات نهر في ارض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطلبه صاحب
العشر بعشره فيحل ليس له ذلك (الجواب) لا عشر في ذلك كنية الفقير محمد العمادي المفتي
بدمشق الشام الحمد لله الجواب كابه المرحوم أجاب قال الخدادي الاشجار التي على المسناة
لا تثنى فيها اء والمسئلة في البرازية (سئل) في قرية بعضها وقف وبعضها ميري وبعضها تيماري
ومذكور في دفتر السلطاني انتهى في الاصل قسم وجعل بدل القسم شيء معلوم من الخطة والاراض
ويريد الآن ناظر الوقف والمتكلم على الميري والتماري أخذ القسم المعين في دفتر المرقوم فيحل لهم
ذلك ان كان في القسم حظ ومصلحة لجهة الوقف والميري أم لا (الجواب) لناظر ذلك ما دامت
الغلة قائمة والا فلا أجر المثل بالغام بالغ كنية الفقير على العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله
الجواب كابه الوالد المرحوم أجاب * (سئل) فيما اذا كان زيد اشجار مثمرة قائمة في ارض قرية
عشرية تجارية في تيمار رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فيحل له ذلك (الجواب) نعم قال
في العناية وفي الثمار اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار السانية في ارض
الخارج شيء اد وفي محيط السرخسي كل شيء يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه لانه بمنزلة
أجزاء الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط فقيه العشر كالحبوب والتمر ثم البرزور التي لا تصلح
للزراعة كنبز البطيخ والقنا ونحوها فلا عشر فيها لانها غير مقصودة في نفسها وانما المقصود
ثمارها اد واعلم أن وجوبه عند الامام اذا ظهرت الثمرة وأمن عليها النقد اذ لا وقت الادراك كما قال
الثاني ولا حصوله في الخطيرة كما قال الثالث وأثر الخلاف يظهر في وجوب الثمن بالانلاق نهر من
العشر ومثله في البحر والمنح * (سئل) في ارض وقف أخرجها الناظر من زينة مدة طويلة معلومة
باجرة معلومة لدى حاكم شرعي يراها ويريد الناظر أن يقدم زرع الارض المزبورة قبل انقضاء مدة
اجارته فيحل ليس له ذلك (الجواب) حيث أخرجها باجرة المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك
والحالة هذه * (سئل) في تيماري قرية له عنامة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب
الدقرا الخاقاني والبراءة السلطانية التي بيده قام بكف زراع القرية بدفع شيء زائد عن المقطوع الذي

مطلب ليس لهم التصرف
في الزرع قبل دفع العشر
قوله اجارة حافظ هكذا
في نسخة المرات ولعل اجارة
حافظ بدليل قوله ما اتفق
فتأمل اه من هاسر

مطلب يجب نصف العشر
قياساً بدالية

مطلب تعريف الغرب
والدالية والسانية

مطلب لا عشر فيما على المسناة
وشي حافات النهر

مطلب لناظر القسم ما دامت
الغلة قائمة والا فاجر المثل

مطلب في ثمار الارض العشرية
العشر ولا شيء في ثمار الارض
الخارجية

مطلب أجر الناظر الارض
العشرية ليس له مطالبته
المستأجر بالقسم

مطلب ليس للتماري
أخذ زائد عن المقطوع لعين
براءته

مطلب باع الغلة العشرية
ونصرف بها المشتري
فلتيمارى أخذ العشر
من الثمرة

مطلب يمنع من طلب القسم
وان كان في الدقة السلطاني

مطلب اذا لم يكن في القرية
عشر متعارف لاساها ولا
لاحقا ليس للتمارى أخذ
القسم ولو كان مذكورا
في الدقة السلطاني الا برضا
الزارع
مطلب اذا كانت القرية
مقطوعة يمنع من طلب القسم

مطلب لا يسقط العشر
بالتدخّل
مطلب لا عشر في نفس
الاشجار المثمرة

مطلب يجب العشر في أوراق
التوت

مطلب له أخذ العشر من
شجر الخور

مطلب الشريف من الامة
يجوز له أخذ الزكاة

قوله وحكمة النسبة ان الخ
في بعض النسخ وحكمة النسبة
الى ابيه دون أمه أن الخ
وهي اظهر تأمل اه محكمته

عنه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك (الجواب) نعم يمنع * (سئل) في المزارع اذا باع
الغلة المعشورة بثن معلوم ونصرف بها المشتري بدون اذن التيمارى ويريد التيمارى أخذ حصة
العشر من ثمنها فهل له ذلك (الجواب) نعم واذا باع الطعام المعشور فله المصدق أن يأخذ عشره
من المشتري وان نفر قال ان الحب ثبت مشتركة تسعة أعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار المالك
ممنوعا من الاتقاع به فلم يتقدمه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من
النصاب الى مال آخر وان شاء أخذ من البائع لانه لا خلافه محل حتى الفقراء وذكر في المشتري وان
قبضه المشتري وغيبه أخذ العشر من الثمن ولو باعه بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فله المصدق
أن يأخذ عشر الطعام وان شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا اجازة البيع بحيث السرخصى في بيع
الطعام المعشور ولو باع الغنم أو الزبيب أو العصب بأخذ عشر ثمنه أما لو باع بعد ما جعل ناطقا يأخذ
عشر قيمة الغنم من زكاة خزانه الاكل * (سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم
يدفعه زراعتها لهم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قبلهم أخذ قسم قام الا ان احد الثلاثة يطلب
من الزراع القسم فهل يمنع (الجواب) حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع
والله الموفق كنبه فقير ربه اسماعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك الجواب كنبه الفقير محمد
العمادى المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك الجواب كنبه الفقير أحمد العامرى المفتي الشافعى
بقضاء الشام الحمد لله تعالى جوابي كذلك كنبه الفقير ابو المواهب الحنبلى الحمد لله تعالى كذلك
الجواب كنبه الفقير حامد العمادى المفتي بالشام * (سئل) في قرية مشتركة بين وقفين وعشرها
لتمارى عليها مال مقطوع يدفعه زراعتها في كل سنة للمستكمم والا قام المستكمم عليها يطلب أخذ
القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف ولم يسبق أخذ القسم من زراعتها لكن يتعلل بأنه في الدقة
عليها قسم فهل ليس له أخذ القسم (الجواب) ليس له أخذ القسم الا ان يترضى مع الزراع عليه
وكنبه في الدقة السلطاني لا يكون حجة في أخذ القسم منهم حيث لم يتعارف فيهم والله تعالى أعلم
فتاوى اسماعيلية وفي اوائل كتاب الوقت من الخيرية لا يعمل بمجوز الدقة السلطاني في ثبوت الوقت
* (سئل) في العشر اذا تدخّل هل يسقط أم لا (الجواب) لا يسقط العشر بالتدخّل لانه
مؤنة الارض كما في المنع وغيره من فصل الخراج * (سئل) في رجل له اشجار مثمرة في ارض عشرية
فقطعهها ويريد العشرى أخذ عشرها فهل له ذلك (الجواب) لا عشر في نفس الاشجار المثمرة
كما في الزبلى والبحر وغيرهما أقول وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المعدة للقطع كما مر
(سئل) في أوراق التوت هل يجب فيها العشر أم لا (الجواب) قال في صور المسائل نقله عن
الزاهدى ما صورته قلت يمكن أن يلحق به أعصان التوت عندنا وأوراقها لانه يقصد به الاستغلال
بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر الفقه فقال يجب العشر في أوراق التوت وأعصان الخلاف
التي تقطع في أو ان تقليم الكروم وغير ذلك اه (سئل) في شجرة حور بالمهمله نابتة في ارض عشرية
تيمارية قد بلغت أو ان قطعها فهل للتمارى أخذ عشره منها (الجواب) نعم له ذلك * (سئل)
في رجل فقير شريف من الامة هل يجوز له أخذ الزكاة (الجواب) قد كثرت الكلام بين العلماء الاعلام
في حكم الشريف من الاتهامات في جميع الحالات والقوا في ذلك رسائل واكثر وافهم المسائل منهم عالم
فلسطين المرحوم الشيخ خير الدين ورسائله من أشرفها واسماها وقد سماها الفوز والغنى في الشرف
من الامة وحزم بعدم حصوله على أحكام القرشين لتصريح الفقهاء بأن الولد يتبع أباه يقيين مستدلين
بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن قال زوجة نداء الولد الزوج ولا ينسب اليها وانما ينسب اليه وموته
عليه وحكمة النسبة أن تخلت العظم والعصب والعروق من مائه والحسن والجمال والسمن والنوال
بما يوزل ولا يبقى كالاصول من مائه وعلى ككل حال له نسبة الى المصطفى صلى الله عليه وسلم

وله شرف ما بلا خفاء حيث هو من ذرية النضر فاو كساد ذلك شرفا * ولما لم يحصل له الاحكام المتعلقة بالقرشيين بلا اشتباه جزله اخذ الزكاة لاسيما وقد ذكر في شرح الآثار انه يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لابي داهم الاخبار لعدم وصول خمس الجنس اليهم بسبب اهمال الناس امر الغنائم والزاجب عليهم فاذا لم يحصل المعوض عادوا الى العوض وبه أخذ من الآثار حاوي الامام الجليل الطحاوي وحذا في الهاتمي انجمع عليه فاعطى في المشار اليه وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله تعالى الموفق للصواب * (سئل) في اراضي قرية جارية زعامتها بين زيد وعرو مناصفة وعلى الارض عشر يوجب براء سبطانية فزروع زيد حصته من اراضي القرية ويريد شريكه عرو ومطالبة بحصته من عشر الخارج فهل له ذلك (الجواب) نعم له ذلك (سئل) في قرية وقف عليها عشر لتجارى وقسم متعارف يؤخذ من زراعتها ويريد متولى الوقف أخذ القسم منهم ودفع حصه التجارى منه والباقي يصرفه في مصارف الوقف بوجهه الشرعى فهل له ذلك (الجواب) نعم وتقدمت له عن الاسعاف وغيره (سئل) في ارض تيمارية عليها قسم متعارف يؤخذ من زراعتها بوجوب الدقة القديم السلطاني والان استع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتجارى وبكافه أن يأخذ بدل القسم دراهم بدون وجه شرعى فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له ذلك والحالة هذه (سئل) في زعيم مات في آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها وبعد أداء بدل زعامته وابقا مشتقة وأخذ الوارث بعض الغلة ووجهت الزعامه لرجل آخر أخذ بقية الغلة فهل ليس له ذلك وتكون للوارث (الجواب) نعم * (سئل) في أيتام صغار لهم وصى وزعامه أراض يؤخذ قسمها من الزروع الشتوية بعد حصادها ثم ما وافى بعض الاراضى زروع صيفية لم تسجد ووجهت الزعامه لزيد ثم استجدت الزروع المزروعة وتناول الوصى قسمها ويريد زيد مطالبة الوصى بذلك فهل له ذلك (الجواب) نعم لزيد ذلك

(كتاب الصوم)

(سئل) في اسقاط الصلاة هل يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة (الجواب) نعم والوصية به صحيحة والمسئلة في الفهستاق من آخر الصوم ومثل في شرح الملتقى للعلاء من الصوم والله سبحانه اعلم

(كتاب الحج)

(سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه ولم يفسر مالا ولا مكانا ومات عن ورثته وتركها لابي بالحج عنه من بلده والورثة لا يميزون الزيادة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ (الجواب) يحج عنه من حيث يبلغ ثلث تركته استحصانا لان قصده اسقاط الفرض عنه فاذا لم يكن على الكمال فبقدر الامكان كما في التنوير والبحر والمختار ووصايا الهداية والملتقى وغيرها * (سئل) في الحاج اذا تجر في الطريق هل ينقص أجره (الجواب) لا ينقص أجره كما في البحر من باب الغنائم * (سئل) في رجل أوصى بأن يحج عنه بمبلغ سماه من ماله ومات عن وارث لم يحج الوصية وظاهر أن المبلغ المذكور هو جميع ماله فهل يحج عنه من ثلث المال من حيث يبلغ (الجواب) نعم لانه لا عبرة للسمى في الحج لان الوصى به لا يختلف فصار كأنه أوصى بأن يحج عنه ثلث ماله كما في المحيط للسرخسي * (سئل) في رجل مات في طريق الحج عن ورثته وترك ثلثها لابي بالحج عنه من بلده وأوصى بأن يحج عنه فلان الرجل المعين فأبى الرجل أن يحج عنه فهل للوصى أن يدفع لغيره (الجواب) نعم له ذلك وان أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فلان اولم يأبى ودفع الوصى الى غيره خازن التعيين لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الزمان والاشخاص فربما رأى المصلحة في الدفع الى غيره وزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان قال يحج عني فلان لغيره

مطلب زرع احد الزعيمين في أرضهما القديمة فلتشركه مثالبته بحصته من العشر

مطلب للمتولى أخذ القسم ودفع حصه التجارى منه

مطلب ليس له أن يكلف التجارى بأخذ دراهم بدلا عن القسم

مطلب مات الزعيم آخر السنة بعد ادراك الغلة وحصادها ففي لورثته

مطلب للزعيم الجديد قسم ما استجد في ماله

(كتاب الصوم)

مطلب يجوز دفع اسقاط الصلاة بعد الدفن

(كتاب الحج)

مطلب اذا لم ينف الثلث بالحج من بلده يشج عنه من حيث يبلغ

مطلب اذا التجر الحاج في الطريق لا ينقص أجره

مطلب يظهر أن الوصى به كل المال يحج عنه من ثلثه من حيث يبلغ

مطلب أوصى بأن يحج عنه فلان فاستع فلان للوصى أن يدفع لغيره

لم يخرج غيره وكذا اذا قال أجزأني فلانا ولا يخرج عنى الا هو فبات ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز أن يدفع الى غيره بعده اهـ ملخصا من التنوير وشرحه للعلاقى ومناسك الكرماتى وجواهر الفتاوى وغيرها * (سئل) * فى رجل أوصى بأن يخرج عنه مبلغ سماء من ثلث ماله فدفعه الوصى لرجل لم يخرج عن نفسه فهل يجوز جبه عن الميت * (الجواب) * يجوز أن لم يكن حج عن نفسه أن يخرج عن غيره لكنه خلاف الاصل ويسمى حج الضرورة من الصر وهو الشدة قال فى المصباح أصر على نفسه لانه لم يخرجها فى الحج وهل يجب عليه أن يمكث بمكة حتى يخرج عن نفسه لم أره الا فى فتاوى أبي السعود المفسر وصورته * (مسئلة) * كعبه شريفه به وار من برفقير عروك حج شريف ايجون تعيين ايتيكى الجبهى الو ب عرويته حج ايلسه شرعاً لولوى * (الجواب) * المرحه جائزدر اما بر دفع ايدنه ايتدرمك كركدر زيرا اوندن واروب حج ايتك لازم اولور ائده مجاورا وليجى عروك حجى انعام اعمش اولور اه قلت وفى هذا الكلام بحث ان لم يوجد نقل صريح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله وادام الحج تقضى أشهر الحج فانها شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة فكيف يجب عليه المكث حتى تأتى أشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة فى بلده فوجوب المكث عليه الى السنة الاتية بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل صريح فى ذلك فتأمل ثم بعد ذلك رأيت بخط بعض الفضلاء ناقلا عن مجمع الانهر على ملتقى البحر ماصورته * ويجوز احتياج الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه وعليه أن يتوقف الى عام قابل ويحج لنفسه أو أن يخرج بعد عودة أهله بماله وان فقيرا فيحفظ والناس عنها غافلون وصرح على القارى فى شرح منسكه الكبير بأنه بوضوله مكة وجب عليه الحج اهـ وفى نهج النجاة لابن حزة هذه المسئلة من كلام حسن فلتراجع أقول وقد ألف سيدي عبد الغنى التابلسى رسالة فى ذلك جف فيها الى عدم الوجوب ونقل بعض العلماء أن السيد احمد بادشاه ألف رسالة فى الوجوب والله تعالى أعلم وفى فتاوى أبي السعود فى رجل انقطع عن صلاته والديه منذ اثنتى عشرة سنة ثم قدر على الحج فأى هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين أهم وأقدم وتأخيرهما يأم فأرشدنا الى ما هو الاولى والاحتم والاحسن والاحكم * (الجواب) * ان كانت نفقته وافية لكنتا المصلتين فلا بد من احرازهما خلافا ان خاف فوت الصلاة بموت أحد الوالدين أو كليهما فإنه يقدم الصلاة ولا يقدم الحج والله المعين اهـ * (سئل) * فى المأمور بالحج الفرض اذا قبل له وقت الدفع اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لانه صار وكلا مطلقا والمسئلة فى شرح التنوير والدرر وغيرهما * (سئل) * فى امرأة وجب عليها الحج ولها محرم فهل لزوجهما من الحج * (الجواب) * ليس له منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر فى الفرائض كفى البحر (سئل) فى مريضة أوصت بدراهم من ماله الرجل من ورثتها ليحج بها عن حجة الاسلام وأوصت بدراهم أخرى بمرات معلومة والكل يخرج من الثلاث وماتت عن الوارث المذكور وعن ورثة غيره لم يجزوا الوصية بالحج فكيف الحكم (الجواب) تصح وصيتها فماعد الحج ما لم تجز الورثة وهم كبار كفى الخاتمة والبحر من الفتح * أوصى بأن يخرج عنه بعض ورثته فأجازت ورثته وهم كبار جازوا كانوا صغارا أو غيبا أو كانوا صغارا وكبارا لم يجز لان هذا يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الا باجازه الورثة مناسك الكرماتى * ولو أوصى الميت أن يخرج عنه ولم يزد كان للوارث أن يخرج عنه فان كان الوصى وارث الميت أو دفع المال الى وارث الميت ليحج عن الميت فان أجازت الورثة وهم كبار جازوا لم يجزوا فلا لاق هذه بمنزلة التبرع بالمال خاتمة * (سئل) فيما اذا مرض المأمور بالحج وعجز عن الذهاب للحج وقد قبل له حين دفع المال اليه اصنع ما شئت ويريد أن يدفع المال الى غيره ليحج عن الأمر فهل له ذلك * (الجواب) نعم فى التنوير وشرحه للعلاقى واذا مرض المأمور بالحج فى الطريق ليس له دفع المال الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا أذن له بذلك بأن قبل له وقت

مطلب فى احتياج من لم يخرج
عن نفسه وهو حج الضرورة

مطلب هل يجب على
الضرورة أن يمكث بمكة ليحج
عن نفسه

مطلب هل يقدم الحج على
صلة الوالدين أم لا

مطلب قبل للمأمور بالحج
وقت دفع المال اصنع ما شئت
له دفع المال لغيره

مطلب ليس للزوج منعها
من حج الفرض مع محرما

مطلب أوصت بدراهم
لوارثها ليحج بها عن المص
الاباجازة الورثة

مطلب اذا مرض المأمور
له بالحج له دفع المال لغيره
ان قبل له اصنع ما شئت

المذموم اصنع ما شئت فيجوز له ذلك مرض أو لانه صار وكلاما مطلقا * (سئل) * في المأمور بالحج
 اذ لم يكن له مال الميت وكان أكثر نفقته من مال الميت كالكرا وعاتة النفقة فهل يكون ذلك جائزا
 * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخباية وغيرها * (سئل) * فيما اذا أوصى ببلغ من ماله ليحج به
 عنه أخوه بنو الاسلام ومات عن أخيه الزبور ثم أوصى أخوه بأن يحج عمرو عن أخيه زيد بذلك
 المبلغ ومات الأخ عن ابن عمه ولم يحج عمرو عن زيد ويريد ابن العم استرداد المبلغ من عمرو فهل له ذلك
 * (الجواب) * لو وصى الميت أو وارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم * (سئل) * في امرأة
 كانت تستطيع الحج ثم عمت فهل يسقط الفرض عنها باجتماع الغير عنها * (الجواب) * اذا طرأ
 العمى على الاستطاعة يجب عليها الاجتاج في الحال أو الايصاف في المال من مناسك متل على القارى
 * (سئل) * في الحجاج عن الغير حل الافضل في حقه أن يعود الى بلد أمه * (الجواب) * نعم
 على الظاهر فيكون أداؤه على طبق أداء الميت لو فرض أداؤه فان الغالب منه أنه كان يعود الى بلده
 والمسئلة في مناسك القارى * (سئل) * اذا تبرع الابن بالاجتاج عن أبيه من غير وصية فهل يسقط
 عن الاب الفرض * (الجواب) * نعم يجوز ان شاء الله تعالى كما حرم بذلك مفسدا في التمر وكذا
 في شرح المناسك للقارى وغيره * (سئل) * في المذمور الذي لا يرجي برؤه اذا أمر بأن يحج عنه غيره
 وحج عنه فهل يسقط الفرض عنه استمر ذلك العذر أم لا * (الجواب) * اذا كان لا يرجي برؤه بسقط
 الفرض عنه استمر العذر أم لا وان كان يرجي برؤه يشترط عجزه الى موته كما في الجرح وغيره خلافا لما
 في فتح القدير من اشتراط دوام العجز الى الموت بلا تفصيل * (سئل) * اذا أراد الوصى أن يحج
 بنفسه عن الميت هل يجوز له ذلك * (الجواب) * نعم ان أوصى الميت أن يحج عنه ولم يرد أمال الوفا
 للوصى ادفع المال لمن يحج عني ليس له أن يحج بنفسه كما صرح به في الخباية * (سئل) * في امرأة
 تريد الحج مع زوجها فهل تلزمه نفقة الحضر خاصة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أوصى
 أولاده أن يحجوا عنه نافله ببلغ سماء ومات فأذنوا لاحد منهم أن يحج عنه رجلا بذلك المبلغ فتقبل
 فهل يكونون مؤدين وصيته وله ثواب النفقة * (الجواب) * نعم وفي حج النفل يقع عن المأمور اتفاقا
 لان الحديث ورد في الفرض دون النفل وللا أمر الثواب أى ثواب النفقة شرح المناسك للقارى فعلى
 هذا يلبي عن نفسه ويؤتى عن نفسه أيضا كالايجتي * (سئل) * في المرأة اذا حاضت قبل الوقوف
 بعرفة يومين وعادتها في الحيض سبعة أيام ثم وقفت بعرفة وطهرت بعد أيام التحرف هل يصح طوافها
 ووقوفها ولا شيء عليها بالتأخير * (الجواب) * حذوها لا يمنع شيئا من نسكها الا الطواف ولا
 شيء عليها بالتأخير اذ لم تطهر الا بعد أيام التحرف فوطهرت فيها قدراً كثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها
 والا والمسئلة في التنوير وشرحه وشرح البرجندى * (سئل) * هل يجوز اخراج أجاج
 الحرم وتزايه الى الحل أم لا * (الجواب) * لا بأس بذلك قال في المحيط ولا بأس باخراج تراب
 الحرم وأجباره الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم ففي الحل أولى اهـ كازروني عن فتاوى
 العلامة محمد بن حسين بن علي الطوري

* (كتاب النكاح) *

* (سئل) * هل يجوز الجمع نكاحين بنت الخال وبنت العمه * (الجواب) * نعم لانهم ذكروا
 أنه يحرم الجمع بين امرأتين لو فرضت احداهما ذكرا تحرم عليه الاخرى وهما لو فرضت احداهما ذكرا
 لا تحرم الاخرى فيجوز له الجمع بينهما بشكاح صحيح حيث لا مانع شرعا * (سئل) * في رجل عقد نكاحه
 على فاصدة تطيق الوطء بمهر معلوم بعضه حال وبعضه مؤجل وفرض لها عليه لكسوتها في كل سنة
 كذا من اندراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المجل ولادراهم الكسوة ولا مانع من جهتها
 ويريد أبوها مطالبة بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له المطالبة زوجها بمهرها المجل وبمبلغ

لمطلب اذا كان أكثر
 النفقة من مال الميت يجوز
 مقابل لوصى أو الوارث
 استرداد المال من المأمور
 ما لم يحرم
 مطلب اذا طرأ العجز على
 الاستطاعة يجب الاجتاج
 مطلب الافضل للمأمور
 أن يعود الى بلد الأم
 مطلب أيج عن أبيه بلا
 وصية يجوز ان شاء الله تعالى

مطلب اذا أيج المذمور
 الذي لا يرجي برؤه وان يرى
 مطلب هل للوصى أن يحج
 عن الميت بنفسه
 مطلب اذا اجت مع زوجها
 تلزمه نفقة الحضر خاصة

مطلب أوصى أولاده أن
 يحجوا عنه نافله ببلغ سماء
 له ثواب النفقة ووقع الحج
 عن المأمور

مطلب طهرت بعد أيام
 التحرف تطوف ولا شيء
 عليها
 مطلب لا بأس باخراج تراب
 الحرم الى الحل

* (كتاب النكاح) *

مطلب يجوز الجمع بين بنت
 الخال وبنت العمه

مطلب يطالب بما فرض
 على نفسه لكسوتها في كل سنة

مطلب طلق المسلمة ثم تزوج
كثايرة
مطلب عقد النكاح باللفاظ
تركية

مطلب زواج صغيرة بلا
ذكر مهر صح العقد

مطلب تزوج خامسة وحكم
حكم بطلان عقدها ولم
يطأها بالمهر عليه

مطلب ثلاث بنات فزوجه
واحدة ولم يعينه لم يصح

مطلب الاكراه على التوكيل
بالنكاح هل يصح

مطلب يصح النكاح بلفظ
العطية بالنية أو القرينة

مطلب لا يستخذم المولى
أو الوكيل أو المولى
بالنكاح الا بالشهود

مطلب في تزويج الذميمة
بنتها البالغة بلا اذن
مطلب لا يستخذم عقد الولي
على البالغة بغير رضاها

مطلب له تزويج بنت موطوءة
أبيه وأختها

الكسوة حيث اصطلح على المبلغ المذكور كما في الذخيرة * (سئل) * في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة أو أكثر تزوج كفاية نصرانية فهل يصح نكاحه المذكور * (الجواب) * نعم وإن كرهه تزييها * (سئل) * في رجل تزوج بنته الصغيرة من رجل كف باللفاظ تركية قائلاً للزوج بحضرة الشهود بوقاصره فزعمني الله امرى اوزره ويردم وقال الزوج الدم قبول ايتدم بعنى الاب بقوله المذكور هذه القاصرة بنتي على أمر الله أعطيتك اياها ويعنى الزوج بقوله المذكور أخذت وقلت وسما مهر او قامت قرية على ذلك تدل على النكاح فهل صح العقد المذكور * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى لفظ الاتراء الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي اما الخطبة أو تسمية المهر وأما بدون أحدهما ان جرى بينهم أن يعقدوا عقد النكاح بذلك جاز كما ذكره صاحب الفتاوى * (سئل) * فيما اذا تزوج صغيرة بلا ذكر مهر فهل يصح ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع التراضي مع الزوج على شيء * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير * (سئل) * في عقد نكاحه على بكر بالغة وكان متزوجاً حين العقد بأربعة وحكم عليه حكم بطلان العقد ولم يطأها فقول لا يلزمه شيء من مهرها * (الجواب) * نعم قال في الملتقى ولا يجب شيء من المهر بالوطء في عقد فاسد ومثله في التنوير * (سئل) * في رجل تزوج بنته من آخر ولم يسهما ولم يذكرها بما تميز به عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوجه واحدة منهن بغير مهر وكراسها ووضعتها بما تميز به عن اختها فهل صح العقد الثاني دون الاول * (الجواب) * نعم ومنها أن لا تكون المنكوحه مجهولة فلوزوجه بنته ولم يسهما وله بنتان لم يصح بجر * (سئل) * من قاضي دمشق الشام سنة ١١٤٨ عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح * (الجواب) * قال السيد أحمد الحوى في حاشية الاشباه بعد قول الزيلعي ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساداً فكذا التوكيل يستعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم يطل نقد تصرف الوكيل اه قال بعض الفضلاء ومقتضى هذا أنه لو اكره على التوكيل بالتزويج وزوج الوكيل أنه يصح وبنته عقد ولكن لم أره منقولاً اه وأراد ببعض الفضلاء الشيخ خير الدين الرملي في حاشيته على البحر أو المنح أقول وقد ذكرت هذه المسئلة في رد المحتار على الدر المختار من كتاب الاكراه فراجعها * وكتب على صورة دعوى مرسله من قاضي الشام سنة ١١٤٩ تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية اذا نواه أو قامت قرية تدل على ذلك وفهم الشهود المقصود وكل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة كما في التنوير وشرحه وفيه أيضاً من باب الولي ولو أقر ولي صغيراً وصغيرة أو أقر ووكيل رجل أو امرأة أو مولى عبد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الآن يشهد الشهود على النكاح اه فاذا كانت البنت البالغة غائبة كما ذكرتم فلا ينفذ تصديق الاب عليها ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير * (سئل) * في ذميمة تزوجت بنتها البالغة الذميمة بلا اذنها ولا وجه شرعي فكيف الحكم * (الجواب) * ذكر في الخبرية أنه صرح علماؤنا بأنه لا يتعرض لاهل الذممة اذ اثنان كواقيسدا ولا يفترق القاضى بينهم اذا علم في ظاهر الرواية لانا امرنا بتركهم وما يدعون فلا يفسخ النكاح ولا يعززان حيث كانا راضيين ولم يترافعا بالخصوص لمدى قاض من قضاة الاسلام فاذا انحأ كما البنا نحكم بينهم على حكمنا كما صرح بذلك في التتارخانية من القرائض ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحارم أنه لو ترافعا يفرق بينهما بالاجماع لا في مرافعتهما كحكميهما اه وحكم المسئلة عندنا أن ولاية تزويج البالغة لها لا لغيرها ولو تزوجتها أمها أو غيرها يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة بغير رضاها كذا في البحر * (سئل) * في رجل له جارية أتت منه بولد ثم بنجز عتقها فزوجه بأجنبي وأتت منه بنت وللرجل ابن من غيرها يريد التزوج بنت جارية أبيه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له التزوج ببنت موطوءة أبيه حيث لم يكن بينهم مناسب

ولا رضاع وفي تحريم خواجه زاده لا يحرم على ولد الرائي ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمهاتها
 فتاوى الاثري في المحرمات وجاز للابن التزوج بام زوجته الاب وبنتها ابن التهام ونظير في البحر وغيره
 (سئل) في صغيرة بنية تزوجها أخوها لا يبيها من زيد الكيف بمهر المثل ثم لما بلغت بالخص اختارت
 النسخ فوراً عند البلوغ وأشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار النسخ بشرط القضاء (الجواب) نعم
 في الكثر وغيره لها خيار النسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط القضاء (سئل) في رجل تزوج
 امرأته نكاحاً فاسداً وطلقه قبل الدخول بها فهل له أن يتزوج بأمها (الجواب) نعم كما أفتى به
 ابن نجيم وفي القدر التاسع والعشرين من فصول العمادات ما نصه ذكر الزدوي في المبسوط
 والنكاح الفاسد لا يثبت حرمة المصاهرة وله أن يتزوج بأمها وبنتها وإن لم يكن فرق بينهما وكذا يجوز
 للمرأة أن تتزوج بأخ قبل التفريق وهذا كله قبل المسيس (سئل) في رجل أخرس عقد نكاح
 بته البالغة بشارته المعهودة ورصيت البت بذلك فهل ينقض النكاح وتكون أثارته قائمة مقام عبارته
 (الجواب) نعم والمثله في الاشياء (سئل) في رجل قال كل امرأته تدخل في عقد
 نكاحي فهي طالق ثلاثاً فزوجه رجل فضولي امرأته وأجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم حلف
 بالحرام نوايا الطلاق أم لا تدخل هذه اليلة عند أبيها فدخلت ويريد عقد نكاحه عليها فإذا قبل
 نكاحها لنفسه هل تطلق أولاً بد من قبول فضولي وأجازة بالفعل (الجواب) قال في العمادية
 في الفصل الرابع والعشرين سئل الامام السرخسي عن قال كل امرأته تزوجها فهي كذا فزوجه
 فضولي امرأته وأجاز بالفعل ثم طلقها تطليقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه هل يطلاق
 وقيل لا تطلق لان اليقين تفصل بين نكاح الفضولي لانه صار مترجماً إليها في الحكم اهـ وفي العمادية
 أيضاً وحكي صاحب المحيط والامام نجم الدين والفقيه أبو جعفر أن كل جواب عزفته في قوله كل امرأته
 تزوجها فهو الجواب في قوله كل امرأته تدخل في نكاحي اهـ وقد عالج القول الثاني والتعليل
 دليل الترجيح وسئل العلامة القرطبي عنها فأجاب بعبارة العمادية ثم مال الى ترجيح عدم الطلاق
 بقوله ولم يرم من ربح الطلاق اهـ والاحتياط تزوجها فضولي والاجازة بالفعل عملاً بالقولين وإن كان
 عدم الطلاق هو المرجح اذ هو المحل بالتعليل واليه أميل قال كل امرأته تزوجها طالق فزوجه امرأته
 فطلقت ثم تزوجها بعد ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأته أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير
 أقول وسياق في كتاب الطلاق عن جلة المؤلف سؤاله فين قال كلما تزوجت فهي طالق ثلاثاً وإن
 عقد لي النكاح فضولي وأجرت بقول أو فعل فتكون طالقاً ثلاثاً أيضاً وسألت في الحيلة في ذلك
 (سئل) في رجل طلق زوجته بأشوا وحلف بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة
 فهل اذا تزوجها منه فضولي وأجاز الحالف بالفعل لا بالقول لا يحنث (الجواب) نعم والحنث
 في نكاح الفضولي وفي الطلاق المضاف أنه اذا أجاز الحالف بالفعل لا يحنث والقول يحنث ونظامه
 في العمادية من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي وسئل مفتي دمشق المرحوم الشيخ
 اسماعيل الشهير بالحائث عن رجل عزب خلف بالطلاق وقال بالتركية ألوب الاجم بدن بوش
 اولسون اكر بوشيني ايشلسم يعني كل امرأته تزوجها وسألت تزوجها تكون طالقاً ففعلت هذا الشيء
 ثم فعله فهل اذا تزوج امرأته تبين منه بعبارة العقد واذا جدد العقد عليها نائياً لا تطلق فأجاب نعم
 (سئل) في صغيرة تطيق الوطء هربت من بيت زوجها التضرعها منه وتركت جهازها عنده
 فهل لا تسلم للزوج حتى تطيق الوطء ولا يملك طلب جهازها منه لحفظه لها عنده (الجواب) نعم
 والمسئلة في العمادية والخيرية (سئل) في رجل ماتت زوجته المدخول بها ولها أخت فهل له
 تزوج أختها بعد موتها يوم (الجواب) نعم كما في الخلاصة عن الاصل للامام محمد وكافي مبسوط
 مدر الا سلام كما نقله عنه انه سئل في المحيط للامام السرخسي والبحر والانتارخانية عن السراجية

مطلب تزوجها أخوها في
 بلغت اختارت نفسها
 مطلب الله تعالى لا يمنع
 التزوج بأمها

مطلب نسخ تزويج الآخر
 بشارته المعهودة

مطلب قال كل امرأته
 تزوجها كذا فزوجه
 فضولي ثم أبانها هل له أن
 يتزوجها بنفسه

مطلب التعليل دليل الترجيح
 مطلب تزوجه فضولي
 وأجاز بالفعل لا بالقول
 مطلب قال كل امرأته
 تزوجها كذا فزوجه
 فطلقت ثم تزوجها لا تطلق بعده

مطلب لا تسلم للزوج حتى
 تطيق الوطء ولا يملك طلب
 جهازها
 مطلب يجوز تزوج الأخت
 بعد موت أختها يوم

وقتاوي الانقروى وقد رى افندي ومؤيد زاده وجميع الفتاوى وصرة التناوى وجميع المنتخبات
ونهج النجاة وغيرها من الكتب المعتمدة وأما ما عزي الى الشافى من وجوب العدة عليه فلا يعتمد
عليه وكتب تحت الجواب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النذول صحائف * ولا كل خل في المودة ناصح
عليك بأقواها دليلًا وما أخذ * وما هو في الكتب الشهيرة راج
ولا تعتمد الا صدقًا محضًا * ولكن حامد الله فالامر واضح

مطلب يصح النكاح بقوله
هي لك عطية

مطلب زواج عبده امرأة
حرّة ثم باعه منها بطل النكاح

مطلب قالت زوجتك نفسي

على سنة رسول الله

مطلب قال له أعطيتك

ابنتي لابنك

وقال ولنا في ذلك رسالة سميناها بقول القوم * في جواز نكاح الاخت بعد موت أختها يوم
(سئل) * في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية فقبل الرجل ادى بينة
شرعية ولم يسمها مهرًا فهل يتعقد النكاح بما ذكر ويجب لها مهر المثل بالوطء أو الموت اذ لم يقع
التراضي على شيء (الجواب) * نعم حيث نوى الا بذلك النكاح أو قامت قرينة على ذلك وفهم
الشهود بالمقصود ويجب لها مهر المثل بالوطء أو موت أحدهما اذ لم يقع تراض على شيء (سئل) *
في رجل زوج عبده امرأة حرّة ثم باعه منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد (الجواب) * نعم
والمسئلة في الكنز وغيره (سئل) * في امرأة بالغة عاقلة رشيدة خطبها رجل فقالت له بحضرة
الشهود وزوجتك نفسي على سنة رسول الله فقال لها قبلتك على سنة رسول الله ناويًا بذلك قبول
نكاحها ولم يذكر مهرًا فهل يتعقد النكاح بما ذكر ولها مهر المثل (الجواب) * نعم (سئل) *
في رجل قال لزيد بحضرة الشهود وبعد جريان مقدّمات النكاح أعطيتك ابنتي الصغيرة لابنك فقال زيد
قبلت ذلك منك لابني فهل يتعقد النكاح بذلك وللبنت مهر المثل (الجواب) * نعم

(باب الولي) *

(باب الولي) *

مطلب الشريف من الام
ليس بشريف

(سئل) * في رجل زوج ابنته القاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريدت
وأبوها فسخ النكاح بمقتضى أن والد الرجل شريف من أمته والزوج ليس كذلك فهل ليس لها ذلك
(الجواب) * نعم ليس لها ذلك ولا عبرة بزعمها المذكور لأن الشريف من الام ليس بشريف
كما أفتى بذلك الخبير الرملي وألف فيه رسالة سماها الفوز والغنى في مسئلة الشريف من الام محصلها أنه
ليس بشريف وأن ما ذكره بعض العلماء من أن له شرفاً أراد به شرفاً ما كما صرح به بعضهم بالنسبة الى
من ليس له ام كذلك أي علواً ورفعة وهذا بما لا اعتبار عليه ولا يشكره أحد وكذلك له نسبة ما اه الى
آخر ما حرره (سئل) في معنوية لها أخ بالغ عاقل أهل للولاية من كل وجه يريد تزويجها من كف
بمهر المثل فهل له ذلك (الجواب) * نعم والمعنوية اذا تزوجها الاخ أو الوالم ثم عقلت كان لها الخيار
كالمغيرة اذا بلغت وان زوجها الاب أو الجدة لا خيار لها وان زوجها ابنتها لا رواية فيه عن أبي حنيفة
وقالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كما لو تزوجها الاب وعن محمد أن لها الخيار اه عمادة عن الحامية
(سئل) * عن الوصي هل يملك تزويج أمة اليتيم المشلول بوصايته (الجواب) * نعم كافي فتاوى
ابن نجيم (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر بالغة بمهر معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي طبقة
معلومة بيع وفاء على أنه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غيرهما طلبوا استرداد
المبيع ودفع بقية المهر فهل لهم ذلك (الجواب) * بيع الوفاء منزل منزلة الرهن فالورثة استرداد
المبيع بقدر حصصهم ودفع بقية المهر للزوجة (سئل) * في بكر بالغة عقد عنها العصبية نكاحها
بالو كالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على مهر معلوم ضمنه الوالم ولم يضمن النفقة ولا مال
للقاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير فقب الزوج على
زوجها ولو وصفاً جذاً في ماله لا على أبيه الا اذا كان ضمنها اه (سئل) * في صغيرة لها عم عصبي
غائب مدة سفر تزوجها ابنتها القاصر وقبل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح

مطلب الاخ تزويج اخته
المعتوهة واذا عقلت لها
الخيار

مطلب ولو تزوجها ابنتها
ينبغي أن لا خيار لها

مطلب للوصي تزويج أمة
اليتيم

مطلب باعها بعض المهر
طبقة بيع وفاء

مطلب لا يطالب أبو القاصر
بالنفقة للزوجة الا اذا ضمنها

(الجواب) * الولي في النكاح العصبية في نفسه بلا توسط اتني على ترتيب الارث والحجب فان لم يكن عصبه فالولاية للام وللولي الابعد التزويج بغيبة الاقرب مسافة القصر كما في التنوير والكنز وغيرهما واختار في الملتقى ما لم يتظر الكف الخطاب جوابه ولزواج الابعد حال قيام الاقرب لرفق على اجازته كما في شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري اين حرم ثم علم أنه كان في المصر يجوز لانه اذا لم يدري أين هو لا يتظر الكف فيكون كغيبته المنقطعة بزازية **(سئل) *** في صغيرة بنت ليا ابن عم عصبي ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها من ابنه القاصر الكف بغير المثل قيل له ذلك **(الجواب) *** نعم قال في الدرر تولى طرفي النكاح بعني الايجاب والقبول واحديس بنصولي من جاب ولا يشترط أن يتكلم بهما بل الواحد اذا كان وكلا عنهما افعال زوجهما باه كان وكفا وله أقسام اما أصل ولي كإبن العم تزوج بنت عمه الصغيرة وأصيل ووكيل كما اذا وكت رجلا أن يزوجهما نفسه أو وليا من الحاشين أو وكيلهما ما أو وكيل من جانب وفضوليا من جانب آخر أو فضوليا من الجانبين اه **(سئل) *** في بنته فاصرة ليس لها سوى أم وابن عم عصبه وابن عم آخر عصبه والكل في الدرجة والقررة سواء ولا بن العم الآخر المذكور ابن صغير كف يريد عقد نكاحه على البتية المذكورة بغير المثل متبرعاً اليها به من ماله فيل له ذلك **(الجواب) *** نعم كما في البحر والدرر ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في الدرجة على السواء فزوجهما أحدهما جازاً جازاً الآخر أو فسخ بخلاف الجارية بين اثنين فزوجهما أحدهما لا يجوز الا بإجازة الآخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلاً على حدة فالأول يجوز والآخر لا يجوز وان وقعاً معاً لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان أحدهما قبل الآخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لجاز جاز بالتحرى والتحرى بالفروج حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء وأما اذا كان أحدهما أقرب من الآخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز اذا رقع قبل عقد الاقرب كذلك ذكره الاسيحياتي بغير **(سئل) *** في بنته فاصرة ليس لها ولي سوى ابن عم عصبته بالغ يريد أن يزوجهما من نفسه بغير المثل فهل له ذلك **(الجواب) *** نعم وتقدم نقلها قريبا عن الدرر **(سئل) *** في بنته ليس له من الاولياء سوى أم أب وأم أم تريد أن تزويجها من رجل كف بغير المثل فيل لها ذلك **(الجواب) *** نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حسن الشربلاني أقول والذي حط عليه كلام الشربلاني في تلك الرسالة تقديم أم الأب على أم الأم وفي حاشية البحر المحير الرمي أن الحدة لاب أولى من الحدة لأم قولاً واحداً فحصل بعد الأم أم الأب ثم أم الأم ثم الحدة القاسد اه **(سئل) *** في بنته ليس لها ولي سوى أم فزوج البتية وكيل شرعي عن أختها تزويجها شرعياً فيل صح العقد **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** في بنته ليس لها سوى أم وابن عم عصبه خطبها زيد الكف لها بغير المثل فامتنع العصبية المذكور من تزويجها منه بعد ما طالب منه ذلك فيل للأم تزويجها للكف المذكور **(الجواب) *** ثبت للابعد التزويج بعرض الاقرب وعرضه امتناعه عن التزويج فيسوغ للأم ذلك **(سئل) *** فيما اذا عضل الأب عن تزويج صغيرته من كف بغير المثل هل للقاضي أن يزوجهما **(الجواب) *** نعم اذا عضل الأب للقاضي تزويجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي أن يأمر الأب بتزويجها فان امتنع ناب عنها فيه وللشيخ حسن الشربلاني رحمه الله تعالى رسالة في هذه المسئلة سماها كشف المعضل فبين عضل ملخصها انه ورد سرائي فيما اذا عضل أبو الصغيرة هل يزوجهما جدها أو عمها أو الثاني ولولنا بما فأجبت بأن القاضي أو نائبه هو الذي يزوجهما دون من سواه لكن ينبغي أن يأمر الأب قبل تزويجها بنفسه فان فعل والاب منابه فيه قال ابن التلمحة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة الساطن اذا كان الصغيرة أب امتنع من تزويجها انتقل الولاية الى الجدة اه ونقله أيضاً ابن التلمحة عن أنفع الوسائل عن المستق ونصه اذا كان للصغيرة أب امتنع من تزويجها انتقل الولاية الى الجدة بل يزوجهما

مطلب الولي الا بعد التزويج بغيبة الاقرب
مطلب اذا كان الاقرب لا يدري أين هو ثم علم أنه في المصر يجوز قوله أو وليا الخ هكذا بالنصب فيه وفيما بعده من المعاطيف ولعل صوابه الرقع عطف على قوله أصل ولي تأمل اه صحيحه
مطلب له تزويج بنت عمه القاصرة من ابنه القاصر
مطلب اذا استوى العصبان فزوج أحدهم البتية من ابنه الصغير جاز
مطلب اذا زوج واحد من الوليين رجلاً على حدة الخ
مطلب لابن العم أن يتزوج بنت عمه القاصرة
مطلب لها أم أب وأم أم تريد أن تزويجها
مطلب الجدة لاب أولى من الجدة لأم قولاً واحداً
مطلب وكنت الأم في تزويج بنتها البتية صح
مطلب للابعد التزويج بعرض الاقرب
مطلب اذا عضل الأب يزوجهما القاضي
مطلب ملخص رسالة الشربلاني في مسألة المعضل

القاضي اه وشله في القبض وقال الزيلعي عند قول الكثر والابعد تزويج بغيبة الاقرب مسافة
 القصر وقال الشافعي تزويجها الحاكم اعتبارا بعضه اه ما قاله الزيلعي وهو يقيد الاتفاق عندنا على
 أن الحاكم تزويج من عضلها ولها الاقرب لكونه من ردة المختلف للمتنق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية
 لغير القاضي ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة أحمد بن يوسف الشلبي
 سئل فيما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنتقل الولاية الى الولي الابعد أو القاضي الجواب
 لا تنتقل للابعد بل يزويجها القاضي اه فان قلت يخالفه ما في الخلاصة والبرازية من أنهم أجمعوا على
 أن الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد قلت لا يخالفه لأن الابعد في كلام الخلاصة
 والبرازية هو القاضي لأنه آخر الاولياء فأفعل التفضيل على بابيه ولذا قال في القبض بعد ما قدمناه عنه
 لو عضل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزويجها القاضي لكن تزويجه هنا نيابة عن
 العاضل باذن الشرع لا بغيره لأن العاضل ظالم بالمنع والقاضي كف يد الظلمة وفي الخلاصة وأجمعوا أن
 الولي الاقرب اذا عضل تنتقل الولاية الى الابعد فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع اه كلام القبض فهو
 نص في أن المراد بالابعد في كلام الخلاصة القاضي لانيته به في مقام الاستشهاد على اثبات الولاية
 للقاضي فان قلت قال صاحب الجبر وبه أي بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السر وحي من أنه ثبت للقاضي
 قلت لو نظر صاحب الجبر الى ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره لما وسعه أن يقول هذا بل صار كما تلتناقض
 لأنه قال بعد ما تقدم بنحو سطر فالوا اذا خطبها كف فوعضلها الولي ثبت للقاضي نيابة عن العاضل
 فله التزويج وان لم يكن في منشوره اه فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق عندنا ما قدمناه
 ولله الحمد والمنة اه ما في الرسالة مختصرا ويمكن أن يجاب بأن كلمة قالوا انما يوثق بها للتبري فكأنه تبرأ
 من هذا القول وأيد ما قدمه فهو غير مناقض وجعل ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الابعد
 وهو القاضي غير ظاهر أقول هو وان كان غير ظاهرا لكنه معني له دفع التناقض بين عباراتهم قال الشاعر
 اذا لم تكن الا الاسنة من كذا * فاحيله المضطر الاركوبها

مطلب ثبت الولاية للقاضي
 نيابة عن العاضل وان لم
 يكن في منشوره
 مطلب زوج الصغير نفسه
 توقف على اذن الولي

على أن القاضي هو الابعد حقيقة كما مر ثم غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير القاضي وأقول
 أيضا يمكن جعل كلام الخلاصة على هذا حيث لا فاضى هنالك تأمل ويظهر لي أن الولي عند عضل
 الاب أن يزويجها بالحد مثلا بامر القاضي ليكون موافقا لظاهر ما في الخلاصة وغيرها واعلم أن
 ما في الخاتمة من أنه مادام للصغير قريب بالقاضي ليس بولي في قول أبي حنيفة وعند صاحبه مادام
 عصبة اه قال المؤلف ان ما ذكره قاضي خان في تعديد الاولياء لا في مسألة العضل ففي نقل النسخ عبارة
 الخاتمة في هذا المحل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المجزأ أن تزويج القاضي الصغيرة عند العضل
 ينفي ثبوت الخيار لها وفي المنتقى عن محمد بن أبي النخيار والاول بناء على أن تزويجه عند العضل بطريق
 النيابة والتباني على أنه بطريق الولاية أقول والظاهر أن ما مر عن الجبر من قوله فله التزويج وان لم
 يكن في منشوره مبني على أنه بطريق النيابة والافتقار نصرا على أنه لا ولاية للقاضي في التزويج ما لم
 يرض له علمه في منشوره * (سئل) * في الصغير اذا تزوج نفسه بغير اذن الولي فما الحكم فيه
 * (الجواب) * قال في أحكام الصغار ذكر في الاصل أن الصغير والصغيرة اذا تزوجا أنفسهما بغير اذن
 الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان أجازوا له ما الخيار اذا بلغا اذا كان المجر غير الاب والجد

* (باب الكف) *

* (باب الكف) *

مطلب المعتق ليس كفاً
 للحرّة الاصلية

* (سئل) * في امرأة عربية أبوها وأجدادها من أهل العلم والدين والصلاح ولزويجها المتوفى عنها
 معتق يريد التزويج بها بلا رضا أبيها وهو غير كف من كل وجه كيف الحكم في ذلك * (الجواب) *
 المعتق لا يكون كفاً للحرّة الاصلية كما في الخاتمة فاذا تكفته بلا رضا اوليائها فرق القاضي بينهما بطالب
 الولي كما في الصغير وغيره وهذا ظاهر الرواية عن أئمتنا الثلاثة رضي الله تعالى عنهم فتبقى أحكام

النكاح من الرقة والطلاق لكن المروى عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف
وبه أخذ كثير من مشايخنا قال شمس الأئمة السرخسي وهذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولى
يحسن المرافعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل والاحوط سد باب التزوج من غير كف قال الامام
نضر الدين والقنوي على قول الحسن في زماننا قال في البحر المفتي به رواية الحسن عن الامام من عدم
انعقاده أصلاً إذا كان لها ولى ولم يرض به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما تمكينها من الوطء فعلى
المفتي به هو حرام كما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر الرواية في الولاء الحية أن لها
أن تمنع نفسها ولا تمكنه من الوطء حتى يرضى الولى اه وفي البحر أيضاً قال صدر الاسلام لو تزوجت
المطلقة نفسها من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للتزوج الاول على ما هو المختار
وفي الحقائق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لأن الغالب في المحل كونه غير كف
وأما الرواية التي عقد المحلل قائم على اه وكذا الرواية التي يشره لكنه رضى به نهر أقول أى رضى به
قبل العقد لا لا يفيد الرضا بعده كما مر * (سئل) * في ما شئى تزوج صغيرته لغيرها شئى عالمابذك
راضياً به فهل يصح النكاح * (الجواب) * نعم والحالة هذه * (سئل) * في صغيرة لها أب
من جملة القرآن ومن أهل العلم والدين والصلاح وكل رجل في تزويجها من كف وتزوجها من جاهل
فأستقيل فهل يكون النكاح غير جائز * (الجواب) * نعم

* (باب المهر) *

مطلب تزوجت نفسها من
غير كف بلا رضا ولىها
فالمفتي به بطلان النكاح

مطلب روى الهاشمي بته
لغيرها شئى عالمابذك صح
مطلب وكل رجل في تزويج
بته من كف وتزوجها من
غير كف لا يصح

* (باب المهر) *

مطلب العبرة لمهر السر
دون ما شئى سمعة

مطلب لا تسمع دعواها على
زوجها بعد الدخول لعدم
دفع جميع المجل من المهر

مطلب لا تسمع دعواها
بجميع المجل بل يعرضه
مطلب تسقط الكسوة
المفروضة بالطلاق

مطلب تزوجها على أن يعلمها
القرآن صح ولها مهر المثل

مطلب يريد السهر بها بعد
إيفاء المجل لذلك

مطلب المفتي به أن لا يسافر
الان بها بلا رضاها طافاً

* (سئل) * في رجل تزوج امرأة بغير علمه على أن منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر ومعه
سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على أنه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة * (الجواب) * ان أشهد
على السمعة لم يجب الزيادة بالإجماع ويجب ما اتفقا عليه في السر ولا يجب ما جعل للسمعة كما في البرازية
وشرح الملتقى والخبرية * (سئل) * في امرأة تزود الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها
نفسها بأنهم تقبض منه مهرها المشرط بتجديده فهل لا تسمع دعواها بذلك * (الجواب) * حيث
سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما بشرط تجديده على المفتي به لأنها لا تسلم نفسها عادة إلا بعد دفع المجل
كما صرح بذلك كثير من علماءنا الاعلام * أدعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها
بمخلاق الدعوى ببعضه فصولين كذا راجد بخط عبد الرحمن أفندي الغمادي أقول فالمراد هنا
الدعوى بكلمة وسياق سؤال في دعوى بعضه * (سئل) * في رجل طلق زوجته المدخول بها
ثلاثاً ولها عليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر القاضي فهل تسقط بالطلاق * (الجواب) * نعم
والمستل في التنوير وغيره من النفقة * (سئل) * في رجل تزوج امرأة على أن يعلمها القرآن العظيم
فهل يصح النكاح ولها مهر المثل * (الجواب) * نعم كذلك وان قلنا يجوز الاستحجار على تعليم
القرآن العظيم عند المتأخرين وهو المفتي به لأنه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة
زوج حر سنة للامهار فلا يصح تسمية التعليم أقول لكن في البحر ينبغي على المفتي به أن يصح
لأن ما جازاً أخذ الاجر بمقابلته من المنافع جاز تسميته صداقاً كما قدمناه عن البدائع ولم أر من تعرض له
اه واعترضه في الشرع لبلالية بما مر من أنه خدمة لها وأجبت عنه قيمته على البحر بأنه ليس
كل استحجار استخذاماً لبلاليتهم جوازاً لاستحجار الابن أباه لرعى الغنم والرعاية ولم يجعله خدمة
تتعلم القرآن بالاولى تأمل * (سئل) * في ذمي أسلم في بلدة حص وله أولاد صغار من زوجته الذمية
ويريد نقلها مع الأولاد لدمشق الشام بعد إيفاء مجملها وموئجلها وهو مؤمن عليها والطريق آمن
فهل له ذلك وينبغي أولاده في الاسلام * (الجواب) * نعم أقول ما ذكره المؤلف من أن له السفر
إذا أوفاه المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين أن القنوي عليه لكن في البحر أنه أفتى الفقيه
أبو القاسم الصغار والفقيه أبو الليث بأنه لا ينافرهما إطلاقاً بلارضاها الفساد الزمان وفي المختار أن عليه

الفتوى وفي المحط انه المختار وفي الولوالجية أن قول ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا قال صاحب الجمع في شرحه وبه يفتي ثم قال في البحر فقد اختلف الافتاء والاحسن الافتاء بقول النقيبين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في أنفع الوسائل اه (سئل) في رجل طلق زوجته قبل وطئها وخلوة بها وقد دفع لها المهر فهل يلزمه نصفه ويعود النصف للملكة بالقضاء والرضا * (الجواب) نعم والمثله في شرح التنوير للعلائي * (سئل) في قروي تزوج امرأة بدمشق وأوفاهها المجل ويريد نقلها الى قريته التي بينها وبين دة شق دون ربع يوم فهل له ذلك (الجواب) نعم قال في الدرر وينقلها دون مدته اتفاقا اذ في قري المصير القرية لا تختص في القرية اه وفي التنوير وشرحه للعلائي وينقلها فيما دون مدته اى السفر من المصير الى القرية وبالعكس ومن قرية لقريه لانه ليس بقرية وقيد في التناحرانية بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه وأطلقه في الكافي فأثلا وعليه الفتوى اه (سئل) في رجل تزوج امرأة في دار أبيها وأوفاهها المجل والآن يريد نقلها الى مسكن شرعى خال عن اهلهما بين جيران صالحين تأمن فيها على نفسها وما لها فهل له ذلك ولا يلزمه مؤنسة * (الجواب) حيث هيأ لها مسكنا شرعيا خاليا عن اهلهما بين جيران صالحين بحيث لا يلزمه اتيانها بمؤنسة والمثله في التنوير وغيره أقول قال في النهر ولم نجد في كلامهم ذكر المؤنسة الا انه في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب ويسكنها بين قوم صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت تحشى على عقلها من سعة اه وتطرفه في الشر بلا لية بأن البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعى وقال السيد محمد أبو السعود في حاشيته على شرح مسكين أقول ما ذكره قارئ الهداية من عدم اللزوم يحمل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالساكن التي في الربوع يشير الى ذلك قوله بحيث لا تستوحش اذ لا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم المؤنسة اذا استوحشت بأن كان المسكن متسعا كدار وان كان لها جيران فعدم الاتيان بالمؤنسة في هذه الحالة لاشك انه من المضارة لاسيما اذا تحشى على عقلها فحصل انه يختلف باختلاف المساكن ولو مع وجود الجيران فان كان المسكن بحال لو استغاثت بجيرانها اغاؤها سر يعالما بينهم من القرب لا تلزمه المؤنسة والالزمت اه وأقول وهو كلام حسن وينبغي أن يكون مختلفا ايضا باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى من الرجال لا يمكنه أن يبيت وحده في بيت خال ولو صغيرا بين جيران فان كان زوجها يبيت في بيت ضرتهم امثلا وكانت تحشى على عقلها من البتوة وحدها ينبغي أن يؤمر بالمؤنسة في بلد ضرتهم ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفيا للمضارة المنهى عنها بنص القرآن العزيز فاعتنم هذا التحرير المختص بمعلقته على البحر في باب النفقات * (سئل) في رجل بعث الى امرأته امتعة غير ما يجب لها عليه ولم يذكر جهة عند الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بيمينه * (الجواب) نعم كما في التنوير والبحر وغيرهما * (سئل) في رجل مات عن زوجته وورثه غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق مثلها ولا يئنه لها فهل القول لها في ذلك * (الجواب) نعم كما في البحر والنهر والفصولين والبرازية وغيرها * (سئل) فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها أن يأخذوا مؤخر صداقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر مثلها * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل خطب بكر ابنة ثم بعث اليها أشياء هدية ولست تملك ولم يزوجها ابوها ويريد الرجوع بما بيعته فهل ليس له ذلك * (الجواب) ما بيعت للمهر يسترد عنه فأثما وقيته هالكا وكذا ما بيعت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمثله في التنوير من المهر والحواى الزا هدى أقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في رجل خطب من آخر أخته ودفع لها شيئا يسمى ملاكا ودرهما ايضا من عادة اهل الزوجة اتخذ طعام بها ولم يتم امر النكاح

مطلب يجب نصف المهر
اذا أطلقها قبل الخلوة

مطلب يريد نقلها الى
قريته القرية له ذلك

مطلب له نقلها من دار
ابها الى مسكن شرعى
خال عن اهلهما ولا يلزمه
مؤنسة

مطلب مهم في الكلام
على المؤنسة فاعتنم

مطلب بعث اليها شيئا
وقالت هو هدية وقال هو
من المهر قال قول له بيمينه
مطلب القول لها في قدر
مؤخر صداق مثلها

مطلب القول قول ورثته
الزوجة في قدر مهر مثلها
مطلب خطبها لويبعث اليها
اشياء هدية استملكها ليس
له الرجوع

مطلب ما بيعت للمهر
يسترد

هل للخطاب أن يرجع فيه أم لا اجاب نعم له أن يرجع بذلك بشرط عدم الاذن منه فان اذن لهم باتخاذ
 واطعامه للناس صار كأنه أطمع الناس بنفسه طعنا ماله وفيه لا يرجع اه وفيه أيضا من كتاب النفقة
 سئل في رجل خطب امرأة وصار يفتق عليها التزويج به وتحقق انه اغما يفتق عليها التزويج ثم امتنعت
 عن التزويج به وتزوجت بغيره هل يرجع بما افتق أم لا اجاب نعم يرجع قال في الخاتمة بعد أن ذكر القولين
 في المسئلة قال المصنف رحمه الله تعالى وينبغي أن يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لا يفتق عليها كان
 ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا لفظا قال في التمهة سئل والدي عن بعث الى ابني الخطيبة سكر
 ولوزا وجوزا ونقرأ ثم ترك الاب المعاقدة هل لهذا الخطاطب أن يرجع باسترداد ما دفع فقال ان فرق
 ذلك على الناس باذن الدافع فليس له حق الرجوع وان لم يأذن له في ذلك فله ذلك اه وهو مرجع لماله
 في الخاتمة وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم اه ما في الخيرية فليست تأتلى (سئل)
 في الاب اذا تزوج ابنه امرأة بالولاية لوصغيرا أو بالوكالة لو كبير ولم يضمن المهر فهل لا يطلب الاب به
 من ماله (الجواب) نعم قال في السكز وضع ضمان الولي المهر قال في البحر أطلقه فشمول ولي
 المرأة وولي الزوج والصغيرين والكبيرين اه وفي فتاوى شيخ الاسلام يحيى افندي جمع شيخ الاسلام
 عطاء الله افندي تحت سؤال ولو تزوج الاب طفله الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر أباه الا اذا
 ضمنه وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه ضمن دالة باقدا ماله على النكاح مع علمه
 لا مال له ولا نكاح بدون المهر وقلنا الصداق على من أخذ الساق بالاثرة قاله على رضي الله عنه
 والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في الحال فلم يكن من ضرورته ضمان بالمهر ولا تسليم الموقوف عليه الى
 الزوج بوجوب تسليم البذل عليه أيضا والعاقدة صغيرة كذا في معراج الدراية عن المبسوط ولا يحدش
 بالث ما في شرح الطحاوي من أن الاب اذا تزوج الصغير امرأة فالمرة أن تطلب المهر من أبي الزوج
 فيؤدى الاب من مال ابنه الصغير وان لم يضمن الاب صريحا اه لانه محمول على الطلب بالاداء
 من مال الصغير لكونه في يده كما ينبغي عنه كلامه لانه محمول على أن اقدمه على النكاح ضمان دالة
 كما ذهب اليه الشافعي ومالك اه أقول والمسئلة في الدر المختار من المهر (سئل) فيما اذا أراد
 زيد أن يعاشر زوجته معاشرة الأزواج وهي تنعه حتى يدفع اليها مجمل مهرها فهل لها ذلك
 (الجواب) نعم لها منعه من الوطء ودواعيه لاخذ المجلل ان لم يؤجل كل المهر والمسئلة في التنوير
 (سئل) في امرأة تزوجت بلا مهر ثم طلقها زوجها قبل الدخول والوطء والخلو طلاق واحدة
 فهل تجب لها متعة وما هي (الجواب) حيث لم يذ كر مهرها وطلقها قبل الدخول والخلو
 تجب متعة وهي معتبرة بحالهما كالنفقة به يفتق لا تنقص عن خمسة دراهم لوفيقه ولا تزداد على نصف
 مهر المثل لو غنيا وهي درع وخار ومحفة (سئل) فيما اذا اجتمع الزوجان في بيت بابه مفتوح
 والحال انه يدخل عليهما بلا اذن فهل تكون الخلو غير صحيحة (الجواب) نعم فاذا طلقها
 والحالة هذه يلزمه نصف مهرها قال في الذخيرة اذا اجتمع في بيت بابه مفتوح والبيت في دار لا يدخل
 عليهما احدا الا باذن فان الخلو صحيحة والا فلا (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل طلاق واحدة
 رجعية واهلها بتمته مؤخر صداقها تريد أخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك (الجواب)
 نعم ويتجمل المؤجل بالرجعي ولا يتأجل رجعتها خلاصة وفي الصيرفية لا يكون حالا حتى تنقضي العدة
 شرح التنوير ومثله في البحر وقال في الحاوي الزاهدي ولو طلقها رجعي لا يصير المهر حالا حتى تنقضي
 العدة وبه اخذ عامة المشايخ اه (سئل) فيما اذا وكل زيد عمرا في أن يزوجه فلانة بأربعة
 آلاف درهم فزوجها الوكيل اياه بستة آلاف درهم فهل يكون للزوج الخيار ان اجاز جزا وان رد بطل
 (الجواب) نعم لان الوكيل صار فصوليا في عقده ذلك والمسئلة في البحر وأفتى بها المرحوم على
 افندي مفتي المالك العثمانية اذا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها اياه بألفين ان اجاز

مطلب اذا تزوج ابنه
 بالولاية أو بالوكالة لا يطلب
 بالمهر من ماله بلا ضمانه

مطلب لها منعه من الوطء
 ودواعيه لاخذ المجلل

مطلب طلقها قبل الدخول
 ولم يذ كر مهراتجب متعة

مطلب في الخلو الغير
 الصحيحة

مطلب يتجمل المؤجل بعد
 انقضاء العدة

مطلب وكاه بأن يزوجه
 فلانة يكذ افزوجيه بأكثر
 فله الخيار

النكاح جازوان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بهما فالحيار باق ان أجاز كان عليه
المسعى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان أقل من المسعى والا يجب المسعى خاتمة ويجوز
من مسائل الوكيل من كآب النكاح اقول والمراد بالمسعى المسعى في العقد * (سئل) في امرأة
تريد الدعوى على ورثة زوجها بعض المهر الشروط تعجيله لها بعد دخوله بها وتسليمها نفسها فهل تسمع
دعواها بذلك * (الجواب) اذا ادعت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف
الدعوى ببعضه كما صرح به في جامع الفصولين * (سئل) في رجل مات ولم يخلف تركته وتريد
زوجته أن تأخذ مؤخرها من مال أبيه بلا كفالة منه ما لذلك فهل ليس لها ذلك * (الجواب)
نعم * (سئل) في رجل دفع لزوجه المريضة مؤخر صداقها الذي بينه شرعة ثم ماتت من ذلك
المرض ويريد أبوها مطالبة الزوج بما يخصه من ذلك فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم اذا ثبت
ما ذكر بالوجه الشرعي ليس للاب مطالبة * (سئل) في ذمي خطب ذمية وبعث اليها مائة درهم
وأمتعة لاجل المهر ولم يتزوجها فهل ما بيعت المهر تسترد عينية قائما أو قيمته هالكا * (الجواب)
نعم خطب بنت رجل وبعث اليها أشياء ولم يتزوجها أبوها فباعت المهر يسترد عينية قائما وان تغير
بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزمه في مقابلة ما قص باستعماله شيء أو قيمته هالكا
لانه معاوضة ولم يتم بخارًا لاسترداد وكذا يسترد ما بعته هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك
لان فيه معنى الهبة صرح به قاضي خان في فتاواه من المهر * (سئل) في رجل عقد نكاحه
بالوجه الشرعي على بكر بالغة بمهر معلوم دفعه لها ودخل بها وحبلت منه ثم زعم أنه وجد بها قرنا
وأن له استرداد المهر منها وقبح النكاح فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
خطب امرأته بالغة ودفع لها مع وكيله مبلغا معلوما ليحاسبها به من المهر فأخذها أبوها لنفسه وعقدت
نكاحا على الرجل بنفسها ودخل بها وبالطه نظير ما أخذها أبوها ويريد الرجوع على أبيها بذلك
فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها والخلوة
ولم يكن المهر مسلما فهل لا عدة عليها وينصف المسعى وعاد نصف المهر الى مالك الزوج بمجرد الطلاق
* (الجواب) نعم والمثل في التنوير والجر وغيرهما * (سئل) في رجل مات عن زوجته الغير
المدخول بها وعن اب وعليه ديون لجماعة استدانها في صحته فهل تاكد جميع المهر بالموت في تركته
وتكون هي اسوة القرماء * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل وطئ صغيرة وأزال بكارتها كرها
لا عقد شرعي فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوته شرعا * (الجواب) نعم اذا كانت الصغيرة غير
مستترة ولا يجامع مثلها لانه اذا سقط الحد تعين المهر لان الوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن الحد أو المهر
قال في المتنق وشرحه للأعلائي من باب الوطء الذي يوجب الحد وما لا يوجبها وان زنى مكلف بمجنونة
أو صغيرة يجامع مثلها حد هولاء وفي عكسه لاحد عليهم لان الاصل لم يحد فكذا التبع الا في رواية
عن ابي يوسف وبه قال زفر والشافعي اه فانظر الى قوله صغيرة يجامع مثلها بخلاف الصغيرة التي
لا يجامع مثلها كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطء في قبل مستترة حالا أو ماضيا وفي المخ
ولاحد الوطء أجنبية زفت اليه وقبل هي عرسك وعليه مهرها قضى بذلك عمر رضي الله عنه وبالعدة
لان الوطء في دار الاسلام لا يتخلو عن الحد أو المهر وقد سقط الحد تعين المهر وهو مهر المثل ولهذا قلنا
في كل موضع سقط فيه الحد بما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا في الوطء جارية الابن وقد علمت منه
اه ففي مستلزام سقط الحد عن الوطئ الوطء الصغيرة المزبورة فتعين المهر اقول والله در المؤلف على هذا
الاستنباط الحسن وقد سبقه الى نظيره الامام الاسترغيني في كتاب أحكام الصغار حيث قال
في مسائل الحدود ولو زنى بصبيبة يجامع مثلها ولم يقضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل بقبي
أن لا يجب لان الحد قد وجب وأنه ينافي وجوب الضمان وكانت واقعة القسوى اه ثم قال ولو وطئ

مطلب ادعت بعد الدخول

بها بعض المقدم تسمع
دعواها وبكلا لا

مطلب ليس لها اخذ مؤخرها
من مال أبيه بلا كفالة
منها لذلك

مطلب دفع لزوجه
المريضة مرض الموت مؤخر
صداقها ليس للاب مطالبة

مطلب ما بيعت المهر تسترد
عينية قائما وقيمتها هالكا

مطلب زعم أن بها قرنا
ويريد استرداد المهر ليس له
ذلك

مطلب قبض أبوها بعض
المهر وهي بالغة فلا زوج
الرجوع عليه

مطلب طالت قبل الدخول
وتسلم المهر ينصف المسعى
بمجرد الطلاق بالرضا ولا
قضاء

مطلب المرأة اسوة القرماء
في مهرها

مطلب ازال بكارته صبيحة
وجب مهر المثل ان كانت
لا يجامع مثلها

(قاعدة) كل موضع سقط فيه
الحد يجب فيه المهر الخ

صغيرة لا تشترى لا يكون هذا الرطء زنا ولهذا لم يوجب أبو حنيفة ومحمد به حرمة المصاهرة ولكن
أوجباً عقراً لأن أريش ذلك الجنابة إذا لم يقضها ثم قال وفي نكاح فرائد صاحب المحيط الحد والفنمان
لا يجتمعان إلا في مستثنين إذا زنى بجارية بكر لا نكاح يجب الحد وقصان البسكرة والثانية إذا شرب
خمر المذمومة يجب الحد وقية الخمر اهـ وقيد بقوله إذا لم يقضها ما لا ذكره بقوله وإذا زنى بصغيرة
لا يجتمع مثلاً وأفضاها فإن كان اقضاء يستكمل البول فلا حد عليه بخلاف ويجب عليه الاغتسال
بتنقى الايلاج وعليه ثلث الدية وعليه المهر وان كان اقضاء لا يستكمل البول لا يجب الحد أيضاً ويجب
ككل الدية وهل يجب المهر قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اهـ فكان على
المؤلف أن يقيد بكونه لم يقضها * (سئل) في بكر بالغة تزوجت بلا مهر فدخل بها زوجها فآراها
رتقاء ويريد الزوج أن يطلقها فهل إذا طلقها يجب عليه متعة وحى درع وخمار وخلفه لا تزيد على
نصف مهر المثل لو الزوج غنياً ولا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيراً وتعتبر بها المهر * (الجواب)
نعم والمسئلة في التنوير والدرو وغيرهما * (سئل) فيما إذا تزوج فاصرة بكر من أبيها ثم طلقها
قبل الدخول والخلوة وأقر أبوها في صحته بقبض نصف المهر وتزعم الآن أنها كانت بالغة حين قبض
أبيها مهرها وأن أباه لا يملك ذلك فيقول يملك الأب قبض صداق البكر البالغة * (الجواب) نعم
والأب إذا أقر بقبض المهر فإن كانت البنت بكرًا صدق وإن كانت ثيباً لا يصدق خلاصة
من الفصل الثامن ومثله في البرازية وقد حررها الخبير الملى في فتاواه بحرياً أحسنًا فأرجع إليه
وقال إن له قبض مهر بنته الصغيرة سواء كانت بكرًا أم ثيباً اهـ وليس لغير الأب والجد من الأولياء
قبض المهر الآن يكونوا أوصياء من أدب الأوصياء

* (مسائل الجهاز) *

ذكرها المؤلف مفردة في الأبواب وجعلها خاتمة لتسهيل مراجعتها

* (سئل) في امرأة أجهزت ابنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها ثم ادعت أن بعضاً منه
عارية والعرف في بلدتهما مشترك كيف الحكم * (الجواب) حيث كان العرف في بلدتهما
مشتركا فالقول للام مع ميمينها قال في الدر المختار جهازاً بنته ثم ادعى أن ما دفعه لها عارية وقالت
هو تمليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها البرث منه وقال الأب أو ورثته بعد موته عارية فالعقد أن
القول للزوج ولها إذا كان العرف مستمرا أن الأب يدفع مثله لجهاز عارية وأما إذا كان مشتركاً
كحصر والشأم فالقول للأب كالأول كان أكثر مما يجزيه مثلهما والام كالأب في تجهيزها وكذا
ولي الصغيرة واستحسن في التهر تبعا للقاضي خان أن الأب ان كان من اشراف الناس لم يقبل قوله
انه عارية اهـ وذكر المسئلة في كتاب العارية أيضاً وقد ذكر أن كل من كان القول قوله يلزمه البين
إلا في مسائل وأصله في شرح الكنز إلى نيف وستين مسألة ليست هذه منها وأفتى قارئ الهداية بقوله
القول قول الأب والام أنهم لم يملكاها وانما هو عارية عندهم مع البين الآن تقوم دلالة أن الأب
والام يملكان مثل هذا الجهاز للابنة * وسئل قارئ الهداية عما إذا تنازع الزوج بعد ما زفت إليه
بالجهاز ومات فأجاب إذا زفت إلى الزوج وسلمت إليه مع الجهاز لا يسمع من الأبوين أنه ليس لها
الابينة * (سئل) فيما إذا تزوجا بنتهما البالغة وجهازا بجهاز سلمتا منها في صحته ثم ماتا عنها
وعن ورثة غيرهما يريدون قسمة الجهاز بينهما مع البنت فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة
في المنع وغيره * (سئل) في رجل اشترى في حال صحته لبنته الصغيرة أو ابنته لجهازها ثم مات
عن ورثة فهل يكون ذلك للبنت خاصة * (الجواب) نعم قال في التولواجية إذا جهز الأب ابنته
ثم مات وبقيت الورثة يطلبون القسم منها فإذا كان الأب اشترى لها في صغرها وبعد ما كبرت
وسلم اليها ذلك في صحته فلا سييل لورثته عليه ويكون للابنة خاصة اهـ كذا في المنع في أواخر المهر

مطلب الحد والفنمان
لا يجتمعان إلا في مستثنين
مطاب فيما إذا زنى بصغيرة
واقضاء

مطاب وجدها رتقاء ثم
طلقة يجب عليه متعة
لا تريد على نصف مهر المثل
مطلب ذلك الأب قبض مهر
البكر البالغة دون الثيب
مطلب ليس لغير الأب
والجد من الأولياء قبض
المهر الآن يكونوا أوصياء

* (مسائل الجهاز) *

مطلب ادعت الأم أن بعض
الجهاز عارية
مطلب ماتت فادعى أبوها
أن الجهاز ليس لها بعد
ما سلمت إلى الزوج به

مطلب جهزها بنتها وسلمها
منها ثم ماتا لا يتسم مع التركة

مطلب اشترى الجهاز
لبنته الصغيرة ملاكته
وللكبيرة إذا سلمها

مطاب جهزت بنتها
وأعارتها امتعة أخرى ثم
ماتت البنت فالقول للآدم أن
كانت الامتعة زائدة الخ
مطلب لدقبض مهر بنته
الصغيرة وتجهيزها به
مطلب ليس لورثة الآم
استرداد بعض الجهاز
مطلب تقبل بينة الآب
أن ما دفعه لبنته عارية
لا جهاز
مطلب القول للآب بمينه
أن الجهاز عارية إذا كان
العرف مشتركاً
مطلب زفت بجهاز قليل
ليس للزوج المطالبة
مطلب لا يلزمه تجهيز بنته
من مال نفسه زائداً على المهر
مطلب للآم أخذ بعض
الجهاز باذن بنتها البالغة
مطلب يريد الآب استرداد
الجهاز بعد خمس عشرة سنة
ليس له ذلك
مطلب جهزتها بامتعة
وحلى ليس لورثة الآم قسمة
الحلى

مطلب تزوج امرأة ثم
تزوج بنت اختها لا يصح
الثاني
مطلب ادعت أنها وقت
العقد كانت بالغة فالقول لها
الخ
مطلب بينة البلوغ أولى
مطلب أراد الدخول بها
ويمنعه أبوها قائلاً أنها
لاتطبق الوطء الخ

(سئل) في امرأه تجهزت بنتها البالغة بما يجوز به مثلها وأعارتها امتعة أخرى ثم ماتت البنت
عن اختها وورثته غير هاهل القول للآدم في ذلك * (الجواب) حيث كانت الامتعة زائدة عن جهاز
مثلها فالقول قول الآم مع يمينها * (سئل) في رجل تزوج بنته الصغيرة وقبض مهرها وجهازها به
والآن بلغت البنت وتطالب أبوها بمهرها فهل يكون كل من القبض والشراء صحيحاً * (الجواب)
نعم وللآب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء كانت بغير أم ثيباً خيراً من المهر وله
الشراء لكن إذا كان يغبن فاحش يتفقد عليه أدب الأوصياء من فصل البيع * (سئل) في امرأة
جهزت بنتها البالغة بجهاز معلوم سلمته لها وتصرقت فيه البنت في حياتها ثم ماتت الآم عن ورثة
يتدعون على البنت ببعض امتعة من الجهاز ويريدون استردادها منها بدون وجه شرعي فهل ليس لهم
ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل تزوج بنته ودفع لها امتعة معلومة على سبيل العارية
لا الجهاز وأشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية وأقرت هي بذلك لدى البينة ثم ماتت وزعم
زوجها أن الامتعة جهاز فهل تقبل بينة الآب على الوجه المذكور ولا عبرة برغم الزوج (الجواب)
نعم * (سئل) في رجل فقير جهز بنته البالغة بجهاز معلوم سلم لها ثم مات والآب يدعي أن الجهاز
المذكور عارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدته ما مشترك فهل القول قول الآب بمينه والحالة
هذه * (الجواب) نعم وتقدم نفلها عن التنوير * (سئل) في المرأة إذا زفت إلى زوجها
بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الآب بالمهر فهل ليس له ذلك * (الجواب)
نعم ليس له ذلك لو زفت إليه بلا جهاز يليق به فله مطالبة الآب بالنقد قنية زاد في الجرع عن المبتغي إلا إذا
سكت طويلاً لكن في النهر عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على الآب بشئ لأن المال في النكاح غير
مقصود علاء الدين على التنوير وأما باب المهر أقول غنا في فتاوى الشيخ اسماعيل من أن الآب
يجبر على أن يجهبها بما يليق بالمهر المبعوث إليها وعزاه إلى الجبر والصرفية مبنى على خلاف الصحيح
نعم للبنت مطالبة أبيها بما بقي معه من المهر فاضلاً عما جهزها به * (سئل) في رجل جهز بنته بمهرها
وتكافئه أمتها تجهيزها بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك * (الجواب) نعم * (سئل)
في امرأة جهزت بنتها البالغة بجهاز يريد على مهرها بأضعافه وأدخلته معها إلى مسكن الزوج وتريد
الآن أخذ نحو ثلثه باذن البنت ورضاها فهل ليس للزوج معارضتها في ذلك * (الجواب) نعم
* (سئل) في رجل جهز بنته البالغة بجهاز زاد دخلته معها البيت وزوجها ومنى لذلك مدة تزيد على
خمس عشرة سنة والآن يريد أبوها استرداده منها بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب)
نعم * (سئل) في امرأة جهزت بنتها بامتعة معلومة وبجلى معلوم وتصرقت البنت بذلك في حياتها
في مدة تزيد على عشرين ثم ماتت الآم وتريد الورثة قسمة الحلى مع التركة فهل ليس لهم ذلك حيث
كان الحلى من جملة الجهاز * (الجواب) نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله تعالى أعلم
(مسائل من أبواب النكاح) *

* (سئل) في رجل تزوج امرأة بعد صحيح ثم عقد نكاحه على بنت اختها فهل يكون العقد الثاني
باطلاً ولا تطلق الأولى بذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل ادعى على امرأة أن أبوها
زوجها إياها وهي قاصرة بالولاية عليها فأجابت بأنها وقت العقد كانت بالغة وانها لم تعلم بالعقد فكيف
الحكم * (الجواب) القول لها إن ثبت أن سنهما وقت النكاح يحتمل البلوغ ولو برهنها على
البلوغ وعدمه فينبئ البلوغ أولى قال في التنوير وشرحه من باب الولي للزوجها أبوها مثل زاعماً
عدم بلوغها فتألت أنها بالغة والنكاح لم يصح وهي مراهقة وقال الآب والزوج بل هي صغيرة فإن
القول لها إن ثبت أن سنهما تسع وكذا لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهنها فينبئ البلوغ أولى على الأصح اه
* (سئل) فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجه الصغيرة قائلاً أنها تطيق الوطء والآب يقول

مطلب لا يجبر الاب على دفع المهر لزوج ويؤمر الزوج بإتيان المهر

مطلب العبرة لتتمسك لالسن

مطلب مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك لا يثبت الا بدليل

مطلب اجازة عند ابيه له المخلول بها بعد دفع المهر

(قوله) فدفعها اهل الاظهر فدفعه اى المبلغ كافى بدفع السخ اد معصمه

مطلب زوج ابنه البالغ بلا وكالة فأجازه ودفع المهر يؤمر ابوها بتسليمها

مطلب دفع له شيئا حتى يزوجه بنفسه لم يزوجه فله الرجوع عما دفع

مطلب أخذ أهل المرأة من الزوج شيئا عند تسليمها استرداده

مطلب انفق على معتدة الغير وأب أن تزوجه

لا تطبق في الحكم الشرعى * (الجواب) قد أجاب المحير الرسمى عن هذا السؤال بقوله ان كانت نفقة - مينة تطبق الرجال وسلم المهر الشرط ونجيلة يجبر الاب على تسليمها للزوج على الاصح من الاحوال في نظر القاضي ان كانت من تخرج من تخرج أخرجهما ونظر اليها ان صلت للرجال امرأها بما دفعها للزوج والا فلا ران كانت من لا تخرج امرأها من يتقرب من النساء فان قلن انها تطبق الرجال وتكمل الجماع امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لا تتحمل الا بما مر بذلك والله اعلم اه وقال في البرازية ولا يجبر الاب على دفع العبرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على اتيان المهر فان زعم الزوج انها تمتل الرجال وانكر الاب فالتأشى برها النساء ولا يعتبر السن اه قال المؤلف ورأيت على خامس البرازية عند هذا المثل يحط الجدة العلامة عبد الرحمن العمادى وقبل بعشرين سنة سنوات وثمان ان كانت مينة وقيل ان طلبها الزوج للمؤانسة دون الملامسة يجاب كذا في الذخيرة والفتية * (سئل) في رجل اشترى بجماله حلياً وأوفى ثم مات وتقول زوجته انه اشترى ذلك في حكم الحكم * (الجواب) حيث أقترت بما ذكر سقط قولها ولا يثبت الاستقال اليه الا بدليل كما صرح به في البدائع في اختلاف الزوجين * (سئل) في رجل تزوج ابنه البالغ بلا وكالة عنه ثم علم الابن فأجازه وأراد الدخول بها بعد دفع المهر لها فاستمع ابو حاتم تسليمها له بلا وجه شرعى فهل يؤمر بتسليمها بعد قبض المهر * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل أبى أن يزوجه زيد ابنته الا أن يدفع له مبلغا معلوما من الدراهم فدفعها له ولم يزوجهامنه ويريد زيد أخذ ما دفعه فاشأأ وأهلكا فبطل له ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في الخيرية والبرازية * (سئل) فيما اذا أخذ أهل المرأة شيئا عند التسليم فهل للزوج أن يستبرئه * (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير * (سئل) في رجل انفق على معتدة الغير على طمع أن يزوجهها اذا انقضت عدتها فلما انقضت عدتها أب أن تزوجه به وكان دفع لها النفقة ويريد الرجل الرجوع عليها بما دفع لها فهل له ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير من المهر والجر والمخ وغيرها انفق على معتدة الغير بشرط أن يزوجهها اذا انقضت عدتها ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان أب أن تزوجه به فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا وبه أفق مولا ناصح البحر وقال في البحر لو انفق على معتدة الغير على طمع أن يزوجهها اذا انقضت عدتها فلما انقضت أب ذلك ان شرط في الاتفاق التزوج كأن يقول انفق بشرط أن تزوجهني يرجع زوجت نفسها أولا وكذا ان لم بشرط على الصحيح وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه وصحح ايضا وان أب ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح والحاصل أن المعتد ما ذكره العمادى في فصوله انها ان تزوجه لا رجوع مطلقا وان أب فله الرجوع ان كان دفع لها وان اكلت معه فلا مطلقا اه منح من المهر أقول حاصل ما في البحر حكاية قولين صحيحين الاول الرجوع مطلقا بشرط التزوج أولا وسواء تزوجه أولا ولا والله وشوة والثاني الرجوع اذا أب وكان شرط التزوج أما اذا لم بشرطه او تزوجه مطلقا فلا رجوع لان قوله وقيل لا يرجع اذا زوجت نفسها وقد كان شرطه يفهم منه عدم الرجوع اذا لم بشرطه بالاولى وقوله وان أب الخ يفهم منه انه ان شرطه يرجع لكن نقل في فتح القدر عن الخلاصة وفتاوى الخلاصى اقوالا حاصلها صرح بها وهو ما أن الصحيح انه لا يرجع فيما اذا تزوجه مطلقا اى شرط الرجوع أولا ويرجع فيما اذا أب مطلقا وهذا هو المفهوم من الحاصل المتقدم عن العمادى وهو مخالف للكلام البحر كما اوضحته في حاشيتى عليه قدبر وأقول ايضا في ما اذا مات فهل يلحق بالاباء أولا لم ارون فيجوز وكذا لأبى حرأومات وقد صارت واقعة الفتوى وعلى القول الاول مما في البحر لا اشكال في الرجوع في الجميع فينبغى الاقناع به في هذه الصوحتى يرى تصحيح خلافة فيها وبقي ايضا ما يقع كثيرا في القرى من أن الشخص منهم يحط امرأه ويصير بنتى عليها أو يعطيها دراهم للنفقة سنين الى أن يعقد عقده عليها والقاهر أنهم اليست في معنى المعتدة بل هو من الهدية الى مخلوقته فيستردده ولو قدما لاحتكا

مطلب أخبرها جاعة أن

زوجها الغائب مات ووقع
في قلبها صدقهم لها أن تعدت

وتتزوج

مطلب لا يسكنون مجتزأ

قراءة الفاسخة عقد نكاح

مطلب بعث لها هدية

ليزوجها فاستلمتها ليس له

الرجوع

مطلب نكاح معتدة الغير

فاسد

مطلب عقد عليها عقدا

صححها تحرم عليها أنها

مطلب بكرأ خبرها وليها

بالزوج والمهر جميعا فكت

كان رضا

مطلب له التزوج بامرأة

ابن زوجته من غير بعد

انتفاء عدها ويجمع بينهما

اجتماعا

مطلب يجوز الجمع بين

المرأة وامرأة ابنها أو بنت

زوجها

مطلب وجددت زوجها

يجوز ما ليس لها النسخ

مطلب تزوج مرضعة بغير

ثم طلقها قبل الدخول لها

خسة دراهم

مطلب راجع مطلقة

رجعها على دراهم معلومة

ثم أباها المطلقة بها أن

قبلت ذلك حين المراجعة

مطلب دعاها الى مسكن

شرعى فامتنعت بلا وجه

شرعى فبني نائبة

مطلب لانتفاء التصغير التي

لا تليق الزوا

مطلب لا يتيسر الزوج على

الكنى في دار أبيها

لكن في الفتاوى الخيرية ما يخالفه كما مر في باب المهر * (سئل) في امرأة سافر زوجها الى بلدة
بعده وغاب عدة سنين ثم أخبرها جاعة ثقات انه مات وشهدوا موته ودفنه ووقع في قلبها صدقهم
واكبر رأيها انه حق فهل لها أن تعدت وتتزوج * (الجواب) اذا كان الخبر ثقة وكان اكبر رأيها انه
حق فلا بأس أن تعدت وتتزوج صرح بذلك في البحر من الجوهره أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات
او طلقها الاثنا واما ما منه كتاب على يد ثقة بالطلاق اكبر رأيها انه حق فلا بأس بان تعدت وتتزوج
علا في من باب العدة وفي السفري اذا شهد اثنتان أن فلانا طلق امرأته والزواج غائب لا تقبل فان شهدا
عند المرأة حل لها أن تقبل وتتزوج آخره وكذا اذا شهد عند حارب عدل اه من الفصل الاول
من نكاح العمانية * (سئل) فيما اذا خطب زيد لابنه الصغير بنت عمرو الصغيرة وقرأ الفاسخة
ولم يجر بينهما عقد شرعى فهل لا يكون مجزأ قراءة الفاسخة نكاحا * (الجواب) نعم (سئل)
فيما اذا بعث رجل لامرأة شأ من المعلوم حدية ليتزوجها فاكتموا ولم يتزوجها ويريد الرجوع عليها
بشيء ما فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم ليس له ذلك * (سئل) في امرأة مساة خلعتها زوجها
من عصمته بعد الدخول بها على مؤخر صداقها خلعتها ثم عيا ثم بعد خمسة عشر يوما عدها وعروها ونكاحه
عليها فهل يكون العقد المبرور فاسدا * (الجواب) نعم لانها في عدة الغير * (سئل) في رجل
عقد نكاحه عقد اجمعا على امرأة ثم مات قبل الدخول والخلوة بها فهل تحرم عليها أمها ويسير
مهر مالها * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالعدة زوجها ولها المهر الشرعى بلا ذنبا من رجل كف
بمهر المثل ثم أخبرها الولي بالنكاح والزواج والمهر جميعا فكتت فمشتارة ولم تره النكاح فهل يكون
سكوتها رضامنا * (الجواب) نعم وان زوجها الولي بغير استئذان أخبرها بعد النكاح فكتت
ان أخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر واختلوا فيه والصحح انه لا يكون صحيحا كما لا استأمرها
قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر وان ذكر الزوج والمهر جميعا فكتت كان رضا خانية * (سئل)
في رجل له زوجة لها ابن من غيره متزوج بامرأة اجنبية عن اومنه فأت الابن ويريد الرجل أن يتزوج
بها بعد انتفاء عدها ويجمع بينهما فهل له ذلك * (الجواب) نعم بخلاف الجمع بين امرأة وبنت
زوجها او امرأة ابنتها عند الأئمة الاربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكر ابان كان ابن الزوج
لم يجوز أن يتزوج بها لانها موطوءة اياه ولو فرضت المرأة ذكر الجازلة أن يتزوج بنت الزوج لانها بنت
رجل اجنبى وكذلك المرأة وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر ايجرم عليه التزوج بامرأة ابنه ولو
فرضت امرأة الابن ذكر الجازلة التزوج بالمرأة لانه اجنبى عنهم من المحرمات ومثله في البحر وشرعى
الملتقى والتزويج للعائى * (سئل) في امرأة وجددت زوجها ساجد وما تريد النسخ والفرقة بسبب
ذلك فهل ليس لها ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضيع
بمهر قدره مسرية واحدة ومالته قبل الدخول بها فهل يلزمه نصف عشرة دراهم * (الجواب)
نعم * (سئل) في رجل راجع مطلقة رجعيها على مبلغ دراهم معلومة مؤجلا الى الفراق بموت او
طلاق وقبلت ذلك ثم أبانها فهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور * (الجواب) نعم ومن فروع الزيادة
على الميرور راجع المطلقة رجعيها على التالف قبلت لزمت والا فلا يجرم من المهر * (سئل) في رجل
دعا زوجته البكر البالغ بعد ايساء معجها الى مسكن شرعى خال عن اهلها ما بين جيران صالحين تأمن
فيه على نفسها وماله الدخول بها فيه فامتنعت بلا وجه شرعى فهل تكون ناشرة بذلك تسقط انتفاءها
مادامت كذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل له زوجة عمرها دون ثلاث سنين لا تليق
الزوا يريد معها أن يكتنه الاتفاق عليها فهل لا نفقة لها والحال كذلك * (الجواب) نعم * (سئل)
في رجل امتنع من تسليم بنته المملوكة للزوا الى مسكن زوجها الشرعى بعد ايساء معجها ما يكرهه
أن يدخول بها في دار أبيها فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة تمتنع من

مطلب لا يلزمه المؤنثة لو
كان المسكن لا تستوحش
فيه
مطلب تعرضت عن مهرها
بامتنعة معلومة ليس لها
النسخ
مطلب بالغة تزوجها ابوها
يلا اذنها فرتة حين بلغها
ارتدت
مطلب في السفر بالزوجة
وقد تقدم في باب المهر
مطلب السفر بالزوجة بلا
رضاها
مطلب تزوجها في عدة غيره
ولم يصباله استرداد المهر منها
مطلب للبالغة تزويج
نفسها من كفء بغير المثل
وليس لايها معارضتها
مطلب يطالب الاب بما
ذمنه من المهر
مطلب مبدأ العدة من
الموت لامن بلوغ الخبر
مطلب زوج بنته الصغيرة
وقبض بدل المهر امتعة ليس
للزوج مطالبة بها
مطلب ماتت قبل اجازة
النكاح فهو غير صحيح ويرد
المهر لئن هوله
مطلب القول لها في انقضاء
عدتها لا قول المطلق
مطلب لا عبرة بقوله وجدتها
ثيبا وليس له استرداد المهر
مطلب تزوجه على أن يكون
احد العقدين عوضا عن
الاخر وجب مهر المثل
مطلب لا تقوم الخطبة مقام
عقد النكاح اصلا

السكر في مكن زوجها الشرعي الا ان يأتيها بمؤنثة فهل لها ذلك * (الجواب) حيث هيأها
مكاشرها خالعا عن اهلها ما بين جيران ما لم يجتهد لا تستوحش لا يلزمه اتيانها بمؤنثة اقول
وقد منا الكلام مستوفى على المؤنثة في باب المهر * (سئل) في امرأة تعرضت عن زوجها
بدل مهرها على امتعة معلومة باليجاب وقبول شرعيين وترى الان رد الامتنعة عليه ومطلب اصل
المهر بلا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة عاقله رشيدة
زوجها ابوها رجلا بلا اذنهما ولا وكالة عنها فرددت النكاح حين بلغها فورد فهل يرتد ردها والحالة هذه
* (الجواب) نعم * (سئل) في رجل نابلس تزوج امرأة بدمشق ودخل بها بعد ما وقاها
مجلسها والآن يريد نقلها الى منزله بنا بلس بلا رضاها فهل ليس له ذلك الا أن يوفيهام زوجها أيضا ويكون
ما مونا عليها والطريق اسنا * (الجواب) نعم كما في التنوير وشرح الجمع وأقضى به الخير الرمي
وابن الشبي وكثير من المتقدمين اقول قد منافي باب المهر عن الجبر أن فيه اختلاف الاقواء
وأن القول بعدم نقلها في زماننا احسن وقال في الدر المختار لكن في التهر والذى عليه العمل في ديارنا
انه لا يافريها جبرا عليها وجزم به البرازي وغيره وفي المختار وعليه الفتوى وفي الفصولين بقى بما يقع
عنده من الصلحة ٥١ * (سئل) في امرأة مات زوجها عنها ففقدت زكاحه عليها وهي في العدة
ودفع لها المهر ولم يصبالها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه * (الجواب)
نعم قال المؤلف وسئل مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي العمادى فيما اذا دخل
الزوج بالزوجة ولم يصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة ولا يصح نكاحها قبل تمامها فاجاب تلزمها
العدة ولا يصح نكاحها لغير الاول قبل تمام عدتها * (سئل) في بكر بالغة رشيدة تريد أن تزوج
نفسها من رجل كفء لها به مهر مثلها فهل لها ذلك وليس لعمها أو أبيها معارضتها * (الجواب) نعم
* (سئل) في رجل تزوج ابنة الصغير الفقير وضمن للزوجة مهرها ثم مات الزوج فهل للمرأة مطالبة
أبيه بجميع مهرها * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة مات زوجها المسافر ولم يبلغها خبر
موته الا بعد شهرين وترى أن تتزوج بغيره بعد انقضاء العدة فهل لها ذلك ومبدأ العدة بعد الموت
على الفور * (الجواب) نعم (سئل) في رجل فقير تزوج بنته الصغيرة من آخر على مهر معلوم
من الدراهم قبض بدله امتعة من الزوج ونصرف فيها ثم دخل الزوج بالصغيرة وطالب الاب بالامتنعة
ويريد الدعوى به بابدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في بكر بالغة
عاقله رشيدة زوجها ابوها من رجل على مهر معلوم قبضه منه بلا وكالة عنها في ذلك ثم ماتت البكر
قبل اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى من هوله * (الجواب) نعم
* (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة اشهر حاض
فيها ثلاث حيض كوامل وتزوجت بغيره بعقد شرعي بعد حلفها على انقضاء عدتها كما ذكره المطلق
يعارضها في ذلك ويكذبها في انقضاء العدة فهل يقبل قولها مع حلفها ويمنع المعارض والعقد المزبور
صحيح * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل دخل بزوجته البكر ثم ادعى انه وجدها ثيبا ويريد
استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدتها ثيبا * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
زوج بنته القاصرة من زيد بألفاظ شرعية لدى يئنه شرعية ولم يسيما مهر ابل قال الاب لو كمل الزوج
على أن يزوجه الموكل بنت عمه فلانة الولى هو عليها ليكون أحد العقدين عوضا عن الآخر وامتنع
الاب المذكور من تسليم بنته لزيد زاعما أن النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا والبتت مهر المثل
* (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا خطب وكيل زيد ابنة عمر والبالغة لزيد بمحض من الناس
فأجابها الاب الى ذلك فأتاها ان مهر ابنتي كذا ان رضى فيها والا فلا فرفض الخاطب ودفع الاب شيئا
من الحلى وألبسه لابنته فلم ترض البنت بالخطبة وردتها فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة

مطلب تزوجها معها بغير
 فاحش لا يصح العقد
 مطلب تزوج امرأة لها
 اولاد من غيره ولها أم
 متزوجة بجدهم له نقل
 زوجته الى قريته
 مطلب تزوجها أمتها فبلغت
 فاختارت النسخ فوراً صح
 اختيارها
 مطلب ماتت ولها أم
 لا تسمع دعواها على الزوج
 بجميع المجل
 مطلب ما يمنع دعوى المرأة
 يمنع دعوى وارثها
 مطلب تزوجها على أنها
 مسلمة فظهرت ككافية ليس
 له النسخ
 مطلب اقتصر على قوله نعم
 صح النكاح
 مطلب لا تقاضى تزويج
 الصغار أن كتب في منشوره
 مطلب يحرم عليه تزوج
 بنت ابن زوجته
 مطلب في فسخ شافعي
 نكاح زوجة الغائب
 مطلب اذا جاء الزوج بعد
 فسخ النكاح وادعى أنه ترك
 عندها نفقة لا تقبل
 مطلب المينة التي اتصل
 بها القضا لا تنقض
 مطلب المختار أن الزفاف
 بين العيدين لا يكره
 مطلب للزوج أن يقتل
 عليها الباب

موقع عقد النكاح اصلاً * (الجواب) حيث لم يجز بينهما عقد نكاح شرعي بإيجاب وقبول
 شرعيين لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلاً * (سئل) في صغيرة يتيمه تزوجها معها
 العصبية من ابنه على مهر دون مهر ومثلها بغير فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح * (الجواب)
 حيث كان المزوج غير الاب والجد وكان بغير فاحش فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره
 * (سئل) في رجل قروى تزوج امرأة لها اولاد صغار من غيره ولها أم متزوجة بجده الاولاد ويريد
 نقلها الى قرية اخرى مسافة ما بينهما اقل من نصف يوم فهل له ذلك وتنتقل حضانه الاولاد لجنههم
 المزبورة حيث كانت اهلاً للعصانة * (الجواب) نعم * (سئل) في امرأة تزوجت بنتها اليتيمة
 بالولاية عليها من رجل كف به مهر المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارت النسخ فوراً بالبواغ وأشهدت
 على ذلك المجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت النسخ بوجهه الشرعي وقضى القاضي بذلك وفسخ
 بينهما فهل ينسخ والحالة هذه * (الجواب) حيث استوفيت الدعوى شرابطها الشرعية ينسخ
 النكاح المذكور بالنسخ المزبور * (سئل) في امرأة ماتت ولها أم تريد الدعوى على الزوج بأنه
 لم يدفع لزوجته جميع مجمل صداقها وطالبته بنصيبها من ذلك وهو يدعى الايصال فما الحكم
 * (الجواب) حيث سلمت نفسها منه وهو يدعى الايصال اليها لا تسمع دعوى أمتها بما تعورف
 فتجلبه لانها لا تسلم نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة والام فاعنه مقامها فإينع حجة دعواها يمنع حجة دعوى
 الوارث والمسئلة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحاوي الزايدة من الدعوى
 * (فوائد ذكرها المؤلف مفترقة بجمعها) *

تزوج امرأة على أنها مسلمة فظهرت ككافية ليس له النسخ * اذا قال الزوج بعد اصدار العاقد صيغة
 التزويج نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح او اقتصر على قوله نعم في المجلس قبل أن يشتغل بكلام آخر صح
 النكاح * للقاضي تزويج الصغار أن كتب في منشوره أن له تزويج الصغار والا فلا * يحرم على الزوج
 أن يتزوج بنت ابن زوجته لانها ولد ربيبه فحرم عليه وان سفلت * الكل من قناوى قارى اليداية *
 وفيها سئل عن امرأة غاب عنها زوجها نحو خمس عشرة سنة فجاءت لحاكم يرى فسخ نكاحها وأقامت
 عنده مينة انه غاب عنها ولم يترك لها نفقة ففسخ نكاحها وحكم بحصة الفسخ ثم تزوجت بعد ذلك
 رجلاً وحكم حاكم النسخ بحصة التزويج ثم طلقها فحضرت الى قاضي حنفي ليرزوجها بزواج آخر فهل
 يسوغ للحنفي ذلك واذا حضرت زوجها الغائب وأقام مينة أنها موأصلة بنفقة فهل يطل هذا
 النكاح الثاني أم لا الجواب اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفسه فسخه قاض آخر وتزوجت
 غيره صح الفسخ والتفويض والتزويج بالغير فلا يرتفع ذلك بحضور الزوج وادعائه أنه ترك عندها نفقة
 في مدة غيبته وان أقام مينة بذلك لا يقينه المرأة انه لم يترك عندها نفقة اتصل بها القضاء فلا تنقض بعد
 ذلك بالمينة الثانية والله أعلم اه * النكاح بين العيدين جائز ذكره بعضهم الزفاف والمختار أنه لا يكره
 لانه عليه الصلاة والسلام تزوج بالمدينة بقرى رضى الله تعالى عنها وعن ابويها في سؤال وبني بها فيه
 وتأويل قوله عليه الصلاة والسلام لا نكاح بين العيدين ان صح بأنه عليه الصلاة والسلام كان رجوع من
 صلاة العيدين يوم الجمعة اقصر أيام الشتاء فعرض عليه الانكاح فتسأله حتى لا يقوته الرواح في الوقت
 الا فضل الى العيد الثاني وهو الجمعة * حل للزوج أن يقتل عليها الباب له أن يقتل الباب قناوى الشافعي
 من النفقة وفي ادب القاضي له أن يغلق عليها الباب من غير الابوين قناوى الا تنقروى من المهر
 * (باب نكاح الرقيق والكافر) *

(سئل) في ذممة طلقها زوجها الذي ثلاثا الذي بينه شرعية وطلبت التفريق بينهما فيل تجاب
 الى ذلك * (الجواب) نعم لانهم يعتقون أن الطلاق من قبل المالك وان كان لا يعتقونه معتقون
 العدد فامساكه اياها بعد الطلقات الثلاث ظالم منه وما اعطياهم الذممة لنقضهم على الظلم من مبسود

مطلب خلعها أو إعطاها
نيسا بالها أن تزوج بغيره

مطلب تزوجت أم الولد بلا
إذن سيدها لردّه

السرخصي في باب نكاح الكافر مجموعة عطاء الله أفندي * (سئل) في رجل خطب قاصرة من أبيها
الذي ودفع لها ما يسمونه نيشانا أي علامة أنها صارت مخطوبته ولم يجب بينهما عقد أصلا بوجه من
الوجوه حتى بلغت رشيدة وطلب الخاطب تزوجها متعلا بذلك وهي تمتنع وتريد التزويج بغيره فهل لها
ذلك ولا تجبر على نكاحه * (الجواب) نعم * (سئل) في أم ولدت تريد التزويج بأخربدون إذن
سيدتها فهل إذا تزوجت وردت السيد يطل النكاح برده * (الجواب) نعم وتوقف نكاح قن وأمة
ومكاتب ومذبرو أم ولد على إجازة المولى فان إجازة نفذ وان رد بطل تنوير من نكاح الرقيق

* (باب العنين) *

مطلب يؤجل العنين سنة
من وقت المرافعة

* (سئل) في بكر صغيرة تزوجها أبوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وأدعت به عنه وطلبت
التفريق فما الحكم * (الجواب) لا يفترق بينهما بجزء دعوها أنه عنين ما لم تثبت عنته بأقراره
أو يقول النساء أنها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب منها أيام مرضه ولا مرضها
ولأيام غيبتها عنه ولو لوجها أو هرو بها منه فان وطئ والابن بالتفريق ان طلبت وتأجيل العنين
لا يكون الا عند قاضي مصر أو مدبنة كما أفقي بذلك الخبير الرمي رحمه الله تعالى

* (باب الرضاع) *

* (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأمة رضاعا فهل له ذلك (الجواب) نعم والمسئلة
في المتون * (سئل) فيما إذا أقتر رجل بأن هذه المرأة اخته رضاعا ولم يثبت عليه بأن لم يقل بعده
هو حق كما قلت ونحوه ويريد أن يتزوجها وقال أخطأت وصدقته على ذلك فهل له أن يتزوجها
* (الجواب) إذا أقتر بأنها اخته من الرضاع ولم يصرح على إقراره له أن يتزوجها وان أصر لا يحل
له أن يتزوجها كذا في رضاع الخاتمة فإذا أراد أن يتزوجها وقال أخطأت أو وسمت أو نسيت وصدقته
فهما مصادقان عليه وله أن يتزوجها كما صرح به في المغ والجر * (سئل) في رجل تزوج بكرًا بالغة
ثم قبل الدخول والخلاوة العجيبة بها قال إنها بنت ابني رضاعا وأصر على ذلك وقال أنه حتى كما قلت
والزوجة تكذب به فما الحكم * (الجواب) يفرق بينهما وليأصف المهر حيث كذبت ولم يدخل بها
وان صدقته فلا مهر لها وان دخل وكذبت فلاها جميع المهر والنفقة والسكنى وان صدقته فلاها الاقل
من المسبي ومهر المثل ولا شيء من النفقة والسكنى كذا في فتاوى قدرى أفندي عن المضمرات

مطلب قبل له أم أخيه
رضاعا

مطلب اقتر بأنها اخته
رضاعا ولم يصرح ثم قال أخطأت
له أن يتزوجها

مطلب قال قبل الدخول
والخلاوة بها أنها بنت ابني
رضاعا وأصر وكذبت لها
نصف المهر

* (سئل) في صغير رضع من زوجة عمه مع بنت له من الرضاع والآن بلغ العجز ويريد
التزويج بشقيقة البنت المذكورة الراضعة من أمها في مدته فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم قال
في الكافي إذا أرضعت المرأة صبيًا حرم عليه أولادها من تقدم ومن تأخر لأنهم أخواته وكذا أولاد
ولدها اعتبارا بالنسب لأنه ولد أخيه أقول وقوله الراضعة من أمها الخ لا حاجة إليه لأن من رضع من
امرأة يحرم عليه أولادها من النسب وان لم ترضعهم أمهم كما أشار إليه في الكنز وصرح به في التمهيد
* (سئل) في رجل عقد نكاحه على امرأة وقبل الدخول بها أخبرته أمه أنها أرضعتها معه وصدقها
الزوج مصرًا على ذلك وكذبتها الزوجة فهل يرتفع النكاح ويلزمه نصف المهر * (الجواب) نعم قال
في البحر عن خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقالت امرأة أنا أرضعتها ففهي على أربعة أوجه صدقها
الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها المرأة أما إذا صدقها
ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لها ان لم يكن دخل بها وان كان قد دخل فلها مهر المثل وان كذبها لا يرتفع
النكاح ولكن ينظر ان كان أكبر ربه أمها صادقة في أخبارها يصادقها احتياطًا وان كان أكبر ربه أمها
كاذبة يمسكها وان كذبها الزوج وصدقها المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستحلل الزوج بالله ما تعلم
أنى اخذت من الرضاع فان نكل فترق بينهما وان حلف ففهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة

مطلب من رضع من امرأة
حرم عليه أولادها من تقدم
أو تأخر

مطلب أخبرته أمه قبل
الدخول أنها أرضعتها
وصدقها مصرًا على ذلك
يرتفع النكاح ويلزمه
نصف المهر

مطلب قالت امرأة أنا
أرضعتها ففهي على أربعة
أوجه

يرتفع النكاح ولكن لا يصدق الزوج في حق المهران كانت مدخولها ويلزمه مهر كامل والانصف
 مهره ومثل في الانتروى - تغلق عنه * (سئل) في رجل تزوج امرأة ثم ثبت بالشهود العدول
 أن ينمها رضاعا في مده ولم يدخل ولم يحتل بها أصلا فهل يفرق بينهما ولا مهر لها * (الجواب) نعم
 وإذا ثبت الرضاع بالشهود العدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فترق بينهما وإن كان قبل الدخول
 فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلهما الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس عليه النفقة والسكنى
 بخدوة قدرى أفندي عن المنعرات أقول وفي قوله فترق بينهما إشارة إلى أنه لا تنفع الفرقة إلا بتفريق
 القاضي كما عناه في البحر في آخر كتاب الرضاع إلى المحيط ثم قال ولو شهد عندها عدلان على الرضاع بينهما
 وهو يبعد ثم ما تأو غاب أي الشاهد أن قبل الشهادة عند القاضي لا يسعها المقام معه كالوشهدا
 بطلاقها الثلاث كذلك وتماه في شرح المنظومة اه أي المنظومة الوهابية وعاله في الغاية بأن
 هذه شهادة لو قامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك لو قامت عندها * (سئل) في امرأتين
 اجنبتين أرضعت كل واحدة منهما أولاد ما علم من الأخرى ثم ولدت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى
 ولم يحج عا على ثدي واحد بأن لم يرضع الذكر من أم الأنتى ولا الأنتى من أم الذكر أصلا فهل يسوغ للذكر
 التزوج بالأنثى * (الجواب) نعم حيث لم يكن بينهما رضاع وتحل أخت أخيه رضاعا كما في التنوير
 وغيره * (سئل) في رجل له أخت نسبية وضعت من امرأته بنتا نسبية فهل للرجل أن يتزوج
 تلك البنت * (الجواب) نعم له التزوج بأخت أخته * (سئل) في امرأة زيدا أرضعت في مدة
 الرضاع ولدين لعمر وويريد أخو زيد التزوج بنت عمر ولم ترضع من زوجة زيد أصلا فهل له ذلك
 * (الجواب) نعم أقول أي لأنها ليست بنت أخيه بل هي أخت أولاد أخيه قال المؤلف ولا يحل
 أن يتزوج بنت أخيه رضاعا كما هو المستفاد من المتن ولم يذكرها في المستنبات * (سئل)
 في امرأة أخبرت رجلا بأنها أرضعت زوجته ولم يصدقها الرجل ولا يثبت هناك ثم ماتت زوجته ثم إن
 المرأة كذبت نفسها وقالت أخطأت ويريد الرجل أن يتزوجها فهل له ذلك * (الجواب) نعم
 * (سئل) في صبي ماتت أمه فوضع من خالته مع بنت لها في مدة الرضاع ويريد أبوه أن يتزوج بنت
 خالة ابنه التي هي أخت ابنه رضاعا فهل له ذلك * (الجواب) نعم لأن أخت ابنه رضاعا تحل
 كما في الدر المختار فبالأولى أخت أخت ابنه رضاعا * (سئل) في رجل يريد أن يتزوج بأخت خاله
 رضاعا فهل له ذلك * (الجواب) نعم له ذلك لأن أم خاله وخالته من الرضاع حلال كما في الدر المختار
 والبحر فأخت خاله بالأولى أقول أي سواء كان كل من الخال وأخته من الرضاع أو كان الخال
 من الرضاع وأخته من النسب أو بالعكس كما صرح به في البحر وكذا يقال في أخت الخال في مسئلتنا
 * (سئل) في رجل له زوجة يريد أن يتزوج عليها طامتا من الرضاع فهل ليس له ذلك * (الجواب)
 نعم لأنها ليست من المستنبات فكأنه جمع بين المرأة وخالتها * (سئل) في رجل خطب امرأة
 وكأنا رضعا من جدتها لأمها فهل يحرم عليه نكاحها * (الجواب) نعم * (سئل)
 في امرأة قالت أرضعت زيدا ثم كذبت نفسها وحلفت بالله العظيم أنها لم ترضعه أصلا وصدقها زيد
 على ذلك ويريد التزوج بابنتها فهل له ذلك * (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير والبحر وغيرهما
 وفي القصة امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقتهما ثديي
 ولا يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية * (سئل) في صغير وصغيرة رضعا من
 امرأة أجنبية في مدة الرضاع ويريد أبو الصغير أن يتزوج الصغيرة المزبورة فهل له ذلك * (الجواب)
 نعم تحل له أخت ولده رضاعا كما في المتن والتنوير وغيرهما * (سئل) في شهادة النساء وحدهن
 على الرضاع هل تقبل * (الجواب) بخة الرضاع حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل وعدلتين
 ولا يثبت بشهادة النساء وحدهن لكن إن وقع في قلبه صدق الخبر ترك قبل العقد أو بعده كما في البرازية

مطلب لو ثبت الرضاع
 بالشهود العدول ولم يدخل
 ولم يحتل بها يفرق بينهما ولا
 مهر لها
 مطلب لا تنفع الفرقة إلا
 بتفريق القاضي
 مطلب لو شهد عندها
 عدلان على الرضاع وهو
 يبعد لا يسعها المقام معه
 مطلب أرضعت كل منهما
 للأخرى ثم ولدتا ولدين يحل
 النكاح إن لم يكن بينهما
 رضاع
 مطلب له التزوج بأخت
 أخته رضاعا
 مطلب له التزوج بأخت
 أولاد أخيه لا بنت أخيه
 رضاعا
 مطلب أخبرته أنها أرضعت
 زوجته ولم يصدقها وكذبت
 نفسها هل يتزوجها
 مطلب له التزوج بأخت
 أخت ابنه رضاعا
 مطلب تحل له أخت خاله
 رضاعا
 مطلب ليس له الجمع بين
 المرأة وخالتها رضاعا
 مطلب لا تحل له من رضع
 معها من جدتها
 مطلب قالت أرضعت زيدا
 ثم رجعت له التزوج ببنتها
 مطلب أعطت ثديها صبية
 ثم قالت لم يكن فيه لبن جاز
 لابنها تزوج الصبية
 مطلب تحل له أخت ولده
 رضاعا
 مطلب لا يثبت الرضاع
 بشهادة النساء وحدهن

أقول أي ترك احتياطاً وذكر في البحر عن الكافي والنهاية أنه لا يثبت بغير الواحد ولو رجلاً قبل العقد أو بعده ثم ذكر عن محرمات الخاتبة أنه لو أخبر عدل ثمة بزوجته بقبوله ولا يجوز النكاح وإن أخبر بعد النكاح فالاحتياط أن يباينها ثم وفق بينهما بمحل كل على رواية أو محل الأول على غير العدل وكتب في حاشيتي عليه عن العلامة المقدسي أن قول الخاتبة يؤخذ بقوله معناه بقي لهم بذلك احتياطاً فأما الثبوت عند الحاكم فيوقف على نصاب الشهادة التامة وقال الشيخ قاسم في شرح النقاية نحو ذلك معللاً بأن ترك نكاح امرأة تحل له أولى من نكاح من لا تحل له وبني ما رواه الخبر الواحد برضاع طارئ على العقد كالزوجة صغيرة فأخبر بأن أمه مثلاً أرضعتها بعد العقد ذكر الزبلي أن خبر الواحد فيه مقبول وعام الكلام عليه في البحر فراجعه * (سئل) فما إذا كان لزيد زوجة وابن منها ثم جاءت له بثلاثة أولاد ثم أرضعت بنت عمرو ويزيد تزويج ابنه المذكور وبينت عمرو والمذكورة زعماً أنها تحل تكونها لم ترضع من زوجته مع ابنه المذكور بل بعده فهل حيث رضع من زوجته صارت أخت ابنه فلا تحل لابنه ولا عبرة بزعمه المذكور * (الجواب) نعم * (سئل) في صبي رضع من امرأة وعمره ثلاث سنين ثم أرضعت المرأة ساعراً حسنة فهل يحل للصبي التزوج بالبنت المذكورة * (الجواب) نعم لأن الرضاع بعد مضى مدته وهي ستان ونصف عند أبي حنيفة لا يكون محرماً قال في الخلاصة ولا تثبت الحرمة بعد سنتين ونصف وإن لم يظلم وبه يفتي القاضي الإمام اهـ

* (كتاب الطلاق) *

* (سئل) في رجل خفي حلف بالحرام ليحجن زوجته في هذا العام فلم يفعل وخرج الحاج من بلدهما ثم بعد أيام راجعها بالقول طاناً جواز ذلك وجع الناس ورجعوا في العام المذكور ومضى من حين المراجعة المذكورة ثمانية أشهر وهو مقيم معها مقرباً لطلاقها المذكور واشتهر طلاقها بين الناس وصار انقضاء العدة معلوماً بينهم ثم طلقها ثلاثاً وأورد الآن مراجعتها العتمة بعقد جديد برضاها بعد ثبوت حلفه المذكور أولاً واشتهر أنه فعل لذلك والمراجعة الأولى غير معتبرة ولا يقع عليه الثلاث * (الجواب) حيث لم يفعل المحلوف عاين في ذلك العام وقع عليه طلاقاً بثمة ملكتها نفسها والمراجعة المذكورة غير معتبرة لأنها بدون تجديد نكاح وقبل الحنث وحيث انقضت عدتها صارت اجنبية وإذا كان انقضاء العدة معلوماً عند الناس يصدقان وله مراجعتها العتمة بعقد جديد برضاها كما نقله الأخير الرمي عن القنية وفي جواهر الفتاوى آبائهم وأقاربهم فان الله طهر طلاقها بين الناس تنقضي والا وهو الصحيح وفي الخاتمة آبائهم أقام معها زماناً ان مقراً بطلاقها تنقضي عدتها لان منكرها اهـ * (سئل) في قوله روي طالق هل هو روجي وهل يقبل منه دعوى الاستثناء * (الجواب) نعم هو روجي كما أفتى به التمرناشي والخير الرمي فراجع فتاوى سماوي في فوائد خمس الأئمة الاوزجندی لو عرف الطلاق باقراره يسمع دعوى الاستثناء منه ولو ثبت بالبين لا يسمع كذا في الخلاصة في الفصل السادس وكذا في البرازية أقول وسيأتي أنه تقبل دعواه الاستثناء إذا لم يكن له منازع * (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثاً فشهد عنه عدلان أنك استغفرت موصولاً وهو لا يدرك ذلك هل يعتمد على قولهما * (الجواب) إن كان الرجل في الغضب يصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله أن يعتمد على قولهما والا فلا فائدتان من كتاب التعليق * (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته أنها فرحت بموت أخيها كيف الحكم * (الجواب) يسأل منها عن فرحها فإن أخبرته به لا يقع وإن أخبرته أنها لم تفرح بذلك يقع الطلاق لأنه لا يعلم إلا من جهتها قال محمد في الجامع إذا قال الرجل إن حلفت حصة فأت طالق فكنت عشرة أيام ثم قالت حلفت واطهرت واعتسنت وكذبها الزوج في ذلك قال تقول قولها الأصل في جنس هذه المسائل أن المرأة إذا أخبرت عما هو شرط الحنث في المين بطلاقها وكذبها الزوج في ذلك ينظر إن كان ذلك الشرط

مطلب في إخبار الواحد
العدل الثقة بالرضاع
مطلب في خبر الواحد
برضاع طارئ على العقد
مطلب حيث رضع من
أمه لا تحل له وإن كان رضاعاً
بعده
مطلب الرضاع لا يحترم
بعدمضى مدته وهي ستان
ونصف وإن لم يظلم
* (كتاب الطلاق) *

مطلب حلف ليحجن زوجته
في هذا العام ولم يفعل
مطلب حيث انقضت
عدتها صارت اجنبية فلا
يقع عليه طلاق بعدها
مطلب آبائهم وأقاربهم
إن اشتهر طلاقها أو كان
مقرباً تنقضي العدة والا
فلا
مطلب روي طالق
روجي
مطلب لو عرف الطلاق
بإخباره يسمع منه دعوى
الاستثناء

مطلب طلق وأخبره
عدلان أنك استغفرت هل
يعتمد على قولهما
مطلب حلف أنها فرحت
بموت أخيها إن أخبرته
بفرحها وقع أو بعده فلا
مطلب الأصل فيما إذا
أخبرت عما هو شرط الحنث

مطلب طلقها بأثنا في
مرض موته بلا سؤالها ومات
في العدة ترث
مطلب أبانها في صحته أو
في مرضه بأمرها فمات
في العدة لا ترث
مطلب حلف لو تراءى لي
في الماء لأشربه أو بأمر
المعاملة لا يثبت بالمرافقة
مطلب حلف أن زيدا أخذ
منه كذا فأفكر زيد ثم أقتر
لا يقع
مطلب إذا ألحق بحلفه
شرطا بعد ما سكنت لا يلحق
مطلقا
مطلب قال أنت طالق
وسكت ثم قال ثلاثا
مطلب طلقها قبل الدخول
ثم طلقها ثلاثا لا يقع الثاني
مطلب أقترانه كسره
القسط كذا لا عساره
وقع عليه
مطلب شرط العجز أن
لا يمكن البرأصل ولو
باستقراض أو هبة
مطلب ادعى أنه لم يعطها
نسيانا يقع عليه
مطلب قال روي طالق
وكرر ثلاثا أو بأمر
يقع واحدة ديانة
مطلب القاضي مأمور
باتباع الظاهر
مطلب يترج التأسيس
على التأكيد
مطلب روي طالق رجعي
وروي فقط كاي

مما يطلع عليه غيرها لا يقبل قولها إلا بحجة لأنها تدعى طلاقا على الزوج والزوجة يشكران كان ذلك
الشرط مما لا يطلع عليه غيرها كالظهار والحيض فالقول قولها في حق طلاقها إن كان ما أذنت من
الشرط قائما وقت الأخبار وإن لم يكن قائما وقت الأخبار لا يقبل قولها إلى آخر ما ذكره في الذخيرة
في نوع أخبار المراءى هو شرط الخنث في المين بالطلاق والمسئلة في التنوير في باب التعليق هي قولهم
وما لا يعلم إلا منها فراجعها * (سئل) في رجل طلق زوجته المدخولة بأثنا في مرض موته
وهو صاحب فراش من غير سؤال منها لذلك ومات في عدتها فهل ترث منه * (الجواب) ترث منه
إن كانت وقت الطلاق من برث كذا في التنوير والفصولين وقاضي خان طلقها رجعيًا في صحته فمات
في العدة ترثه وكذلك لو ماتت في العدة برثها الزوج لا لو أبانها في صحته فماتت في العدة وكذا لو أبانها
في مرضه بأمرها لا ترثه فلو أبانها بلا أمرها فماتت في العدة ترثه عندنا لا لو ماتت بعد مضى فصولين
من كتاب الطلاق آخر الكتاب * (سئل) في رجل تشاجر مع رفيق له بينهما معاملات صدرت المشاجرة
لأجلها فحلف بالطلاق أنه أي الرفيق لو تراءى لي في الماء لأشربه فاصدا في ذلك عدم المعاملة معه من
بعد فهل إذا رافقه ولم يعامله لا يقع طلاقه * (الجواب) نعم والحالة هذه * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق أن زيد أخذ منه سكر جله فأنكر زيد ذلك ثم أقتر فهل لا يقع الطلاق المذكور
* (الجواب) نعم لأن الإقرار بحجة قاصرة على المقر * (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليسافر
من بلدته وسكت فقال عمرو وتعود سر يعاقبال ولا أعود ما لم تمض سنتان وسافر إلى بلدة بعدة وسكت
بها نحو شهر ثم عاد إلى بلدته فهل لا يقع الطلاق المذكور ولا يلحق قوله المذكور بحلفه * (الجواب)
نعم قال في الذخيرة إذا ألحق باليمين المعقودة بعد سكوته شرطا إن كان الشرط له لا يلحق بالاجماع
وإن كان الشرط عليه يلحق وقال محمد بن سلمة لا يلحق وبه أخذ الصدر الشهداه وفي البرازية والاختار
قول ابن سلمة وهو عدم الالتحاق بعد الفراغ في الحالين وبه يفتي اه وأقوى بذلك التمرناشي وفي الثانية
رجل قال لامرأته أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا أن كان سكوته لانهقطاع النفس تطلق ثلاثا
والأفواحدة لأن السكوت لانهقطاع النفس لا يفصل اه * (سئل) في رجل طلق زوجته قبل
الدخول بها بطلقة واحدة ثم بعد ساعة طلقها ثلاثا فهل بأت بالاولى لا إلى عدة فلا يقع عليه الثاني
* (الجواب) نعم لأن كل لفظ يقع على حدة فتبين بالاولى بلا عدة فتصادفها الثانية وهي بآئنة
فلا يقع كذا في الملتقى وغيره فله عقد نكاحه عليها برضاها بعد جديد * (سئل) في رجل بذقته
لزوجته دين مقسط عليه كل يوم مصريتين فحلف لها بالطلاق أنه يدفع لها كل يوم مصريتين وأقتر بأنه
كسرها من القسط خمس عشرة مصرية لا عساره فما الحكم * (الجواب) بمقتضى ما أفتى به
العلامة التمرناشي وقع عليه الطلاق المذكور لأن شرط العجز أن لا يمكن البرأصل فثبت أمكنه البرأ
بنحو استقراض أو هبة أو غير ذلك ولم يبرر وقوع عليه * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يسافر
حتى يعطى زوجته خرجية فسافر ولم يعطها خرجية وادعى أنه نسي ذلك فهل يقع عليه الطلاق
المذكور * (الجواب) نعم يقع طلاق الساهی قضاء فقط والمعتد أن السهو والنسيان مترادفان
كافي الأشباه * (سئل) في رجل قال لزوجته روي طالق وكررها ثلاثا أو بأمرها فماتت في العدة ترثه
وأكدت الاولى وزجرها وتحويفها وهو يحلف بالله العظيم أنه قصد ذلك لا غيره فهل يقع عليه بذلك
واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله من أجرة زوجته في العدة بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها
طلقتان * (الجواب) لا يصح في ذلك قضاء لأن القاضي مأمور باتباع الظاهر والله يتولى
السراير وإذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد تعين الحمل على التأسيس كافي الأشباه ويصدق ديانة أنه
قصد التأكد ويصدق عليه بذلك طلاقة واحدة رجعية ديانة حيث نواها فقط وله من أجرة زوجته في العدة
بدون اذنها حيث لم يتقدم له عليها فطلقتان لأن روي طالق رجعي كافي الفتاوى الخيرية والتمرناشي

وعرهما واما وحي فقط فانه كتابة اذ هو كاذبي كما صرح به صاحب البحر الصكن لا يصدق انه قصد
التاكيد الابينة لان كل موضع كان القول فيه قوله انما يصدق مع اليقين لانه امين في الاخبار
عما في خبره والقول قوله مع يمينه كما في الزملي وأقوى بذلك الثرناشي وقال في النجاشية لو قال أنت
طالق أنت طالق أنت طالق وقال أردت به التكرار صدق ديانته وفي القضاء طلقت ثلاثا اذ
ومثله في الاشياء والحداي وزاد الزملي أن المرأة كالتقاضي ولا يجل لها أن تمكنه اذا سمعت منه ذلك
او علمت به لانها لا تعلم الا الظاهر اد * (سئل) في الرجل اذا شك انه طلق أم لا فيل لا يبيع عليه
الطلاق * (الجواب) نعم لا يبيع كما في الاشياء اي في قاعدة الاصل براءة التهمة * (سئل)
في قروي حلف بالطلاق انه لا يسكن في هذه القرية مادام فلان شيخا فيها ورحل منها فوراً برزوجه
وجميع ماله فيها ثم عزل الشيخ المذكور عن المشيخة ونصب غيره شيخا مكانه ثم رجع الخائف
الى القرية وسكن فيها وعاد الشيخ المعزول الى المشيخة فيل انحلت اليمين بذلك أولا * (الجواب)
نعم انحلت اليمين بعزل الشيخ الزبور فلا يبيع عليه الطلاق المذكور ولو عاد الشيخ الاول للمشيخة
قال في التنوير كذا ما زال وما دام وما كان غاية تنهي اليمين بها وقال العلامة فيل حلف لا يفعل كذا
مادام بخاري فخرج منها ثم رجع ففعل لا يحنث لانهما اليمين وكذا الا بيا كل هذا الطعام مادام
في ملك فلان فباع فلان بعضه لا يحنث باكل باقيه لانهما اليمين يبيع البعض اد وأقوى بذلك الشيخ
الزملي والشيخ الحائك وصورة ما أجاب به الزملي الاصل أن الحلف اذا جعل غاية وفاتت بطل اليمين
عند أبي حنيفة ومحمد وخزرجوا على ذلك فروعا فقول الحالف مادام او كان او استقر واستقر او طول
ما الامر كذا او ما زال ونحو ذلك من كل ما يلزم التوقيت يقتضي الدوام وعدم الاقطاع
لبقاء اليمين فاذا زالت الديومية وفعل ذلك الفعل فقد فعله واليمين منتهية فلا يحنث صرح به
في الطهريه وجامع الفتاوى وفتاوى الفضلي وفتاوى أبي الليث والعيون والبحر وكثير من الكتب
والحاصل أن النقل مستفيض في المسئلة ٨١ * (سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه حلف
بالطلاق أنه لا يبا فرحتي يدفع لها خمسة قروش وانه سافر ولم يدفع لها وقال دفعت ولم تصدقه
ولا ينة فكيف الحكم * (الجواب) القول قوله في ذلك بيمينه بالنسبة الى وقوع الطلاق
اقول وسبق أو آخر الباب نقل المسئلة * (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه
لا يبا كن صيره في هذه القرية فهل اذا ساكنه فيها وكان كل منهما في دار على حدة لا يحنث
* (الجواب) نعم كما في الذخيرة حلف لا يبا كن فلانا بالكوفة فهو على المساكنة في دار بالكوفة
حتى لو سكن الحالف في دار والمخوف عليه في دار أخرى لا يحنث لان المساكنة هي المخاطبة وذلك
لا يوجد اذا سكن في دارين وتخصيص الكوفة بالذ كر لتخصيص اليمين بها حتى لا يحنث بالمساكنة
في غيرها الا اذا نوى أن لا يسكن هو والمخوف عليه بالكوفة فيحنث فيكون على ما نوى لانه شدد
الامر على نفسه وكذلك اذا حلف أن لا يبا كن فلانا في هذه القرية فهو على أن يباكنه في تلك القرية
في دار واحدة وكذلك اذا حلف أن لا يباكنه في الدنيا ذخيرة من الايمان في نوع آخر في السكنى
* (سئل) في رجل له زوجة موافقة لاتها مطيعة لها واكل منها في مسكن على حدة فقال لزوجته
مادمت مع أمك تكوني طالقة فانقطعت عن موافقتها واطاعتها مدة ولتكوني مغلب في الحال
ونيفه في المعية المذكورة ما ذكر من المواقفة والاطاعة لها فما الحكم * (الجواب) صيغة المضارع
لا يبع بها الطلاق الا اذا غلب في الحال كما صرح به الكمال بن الهمام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة
فاذا عادت لموافقتها واطاعتها لا يبيع عليه الطلاق لان كلمة مادام غاية ينتهي اليمين بها كما تقدم
عن التنوير وشرحه * (سئل) في جماعة خدامين في باب حاكم حلفوا بالطلاق ان عاذا زيد لخدمته
ايخرجون من بابه فاذا عاذا زيد لخدمته كما كان وخرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فيل برأوا

مطلب كل من كان التول
قوله انما يصدق مع اليقين
مطلب المرأة كالتقاضي
فلا تصدقه في قصد التاكيد
ولا تمكنه من نفسها
مطلب لا يبيع الطلاق اذا
شك انه طلق أم لا
مطلب لا يسكن القرية
مادام فلان شيخا فعزل ثم
ولي لا يحنث بالسكنى
قوله ان الحلف لعل صوابه
الحالف اد
مطلب لا يبا كل هذا الطعام
مادام في ملك فلان فباع
بعضه لا يحنث باكل باقيه
مطلب حلف لا يبا فرحتي
يدفع لها كذا وقال دفعت
وكذبته فالقول له
مطلب حلف لا يبا كن
صيره في هذه القرية فساكنه
فيها وكان كل منهما في دار
على حدة لا يحنث
مطلب وكذا اذا حلف
لا يباكنه في الدنيا
مطلب مادمت مع أمك
يعني في الاطاعة تكوني
طالقة
مطلب المضارع لا يبيع به
الطلاق الا اذا غلب في الحال
مطلب ان عاد فلان
ايخرجون فعاد وخرجوا ثم
رجعوا لا يبيع

مطلب حلف لا يدخل دار
فلان فأت صاحب الدار أخ

مطلب في طلاق المدحوش

مطلب القول قوله بينه
ان عرف منه الدهش والا
فلا

مطلب حلف بالطلاق
الثلاث انها تزوج طائفة
وقع واحدة رجعية

مطلب لا اخل بك تسكني
يكفي المنع بالقول ان لم يمكنه
بالفعل

مطلب لا يدع فلان يدخل
مطلب حلف لا يدخل
فدفع حتى دخل مكرها
لا يبحث

مطلب قيل له دخل فلان عند
زوجتك يفعل بها فقال ان
كان كذلك فهي طالق
مطلب قات له باعرضي
فقال ان كنت عرسي فأت
كذا

بينهم واذا عادوا بعد ذلك الى بابهم وخدموا لا يقع * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
حلف بالطلاق على زوجته أن لا تدخل داراً فيها الى سنتين ثم مات الاب في السنتين عن ورثة وترك
عليه دين غير مستغرق لتركته فهل اذا دخلت الدار الآن لا يقع الطلاق * (الجواب)
نعم ولو حلف لا يدخل دار فلان فأت صاحب الدار ثم دخل الخائف ان لم يكن على الميت دين مستغرق
لا يبحث لانها انتقلت للورثة بالموت وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلمة يبحث لانها بقيت
على حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو الليث لا يبحث وعليه الفتوى لانها لم تنسب ملكا للميت من كل
وجه اه من البحر من باب المي في الدخول والخروج * (سئل) في رجل حصل له دهش زال به عقله
وصار لا شعوره لا امر عرض له من ذهاب ماله وقتل ابن خاله فقال في هذا الحالة يارب أنت تشهد على
اني طلقت فلانة بنت فلان يعني زوجته المختومة بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين كلها حلت تحريم
فهو لا يقع طلاقه * (الجواب) الدهش هو ذهاب العقل من دخل او له وقد صرح في التنوير
والتارخانية وغيرهما بدم وقوع طلاق المدحوش فعلى هذا حيث حصل للرجل دهش زال به عقله
وصار لا شعوره لا يقع طلاقه والقول قوله بينه ان عرف منه الدهش وان لم يعرف منه لا يقبل قوله
قضاء الا بينة كما صرح بذلك علماء الحنفية رحمهم الله تعالى (سئل) في رجل حلف بالطلاق
الثلاث من زوجته المدخول بها انها تزوج طائفة ولم يسبق له عليها طلاق اصلا وقد غلب المضارع
في الحال فهل وقع عليه بذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا ذمها * (الجواب) نعم
(سئل) في رجل حلف بالطلاق على أخته البالغة الساكنة في دار أبي زوجها قائلا لا اخل بك
تسكنين مع حائك في الدار المازورة والرجل لا يملك منع مسكنها بالفعل فهل اذا منعها بالقول يصير
باراً ولا يقع طلاقه * (الجواب) حيث لم تكن الدار للحالف فنعها بالقول دون الفعل لا يبحث
كما في الخانية والمزانية من الايمان في المي على فعل الغير ورسائل العلامة الشربلالي في رجل حلف
لا يدع فلان يدخل هذه الدار ان كانت الدار للحالف فنعها بالقول ولم ينعه بالفعل حتى دخل
حنث في يمينه ويكون شرط برء المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق وان لم تكن الدار للحالف فنعها
بالقول دون الفعل لا يكون حائثا اه خانية من الايمان من فصل التزويج أقول وسياق زيادة نقل
في المسئلة في آخر الباب * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أن لا يدخل دارا على زوجته فوق عتد
بابها فتنته حياته ودفعه عنها حتى ادخل مكرها غير راض بالدخول فهل لا يقع عليه بالدخول مكرها
(الجواب) نعم أقول معناه أنه ادخل بسبب التل والدفع بحيث لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه
الدخول كما لو سقط من عل وليس المراد انه كره على الدخول بالاكرام الشرعي الذي يكون بالتوعد
وخوف التلف لما في البحر من أنه يبحث به لما عرف أن الاكرام لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف
لا يأكل هذا الطعام فأكراه عليه حتى أكله حنث ولو أوجره في حلقه لا يبحث كذا في فتح القدير
وفي المجتبى لو هبت به الريح وادخلته لم يبحث اه فاذا لم يبحث بفعل الريح لا يبحث بفعل فاعل مختار
بالطريق الاولى فافهم فقد خفي كلام المؤلف على بعض الناظرين * (سئل) في رجل قال له زيد
دخل عمر وعند زوجتك بفعل شيا فاحشا فقال الرجل ان كان الامر هكذا فهي طالق ثلاثا ولم يصدر
شي من ذلك اصلا فما الحكم * (الجواب) حيث كان الامر ما ذكر لا تطلق الا اذا تحققت وقوع
ذلك وليس هذا من مسائل المجازاة لان المتكلم غيرها * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت
له يا عرضي فقال لها ان كنت عرسي تكوني طائفة ثلاثا فكيف الحكم * (الجواب) ان كان ذلك
في حال الغضب تطلق لان كلامه يحمل على المجازاة وان قال نويت التعليق صدق في ديانة لا قضاء
وان كان ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن منه فبالشرط لا يقع عليه الطلاق امرأة
قالت زوجها يا سفة اوبيا فربطان اوبيا كسختان اوشيا من الشتم فقال الزوج ان كنت كما قلت فأت طالق

ثلاثا اختلفوا في ذلك فقال الفقيه ابو جعفر وابو بكر الاسكاف نطق المرأة كما قال سواء كان الزوج
 كما قالت أو لم يكن وعليه الفتوى لأن كلامه محمول على المجازاة ظاهرا اجزاء لا يذم المرأة زوجها
 فإن قال الزوج نويت به التعليق قال ابو بكر الاسكاف دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء
 لأنه محمول على المجازاة ظاهرا وقال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان كان ذلك في حالة الغضب فهو على
 المجازاة ولا يصدق في نية التعليق قضاء وان لم يكن في حالة الغضب يتوى في ذلك فان قال نويت به
 التعليق ان كان الزوج كما قالت يقع الطلاق والافلاخانية من كتاب التعليق وقال في السبازية بعد ذكر
 الخلاف في مسائل المجازاة وقال آخر ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع في الحال وعليه الفتوى اهـ
 * (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام لتذهبين في غدا الى بيت اهلك وأعطيتك حقل يعنى
 مؤخرها غدا فوضعه بحيث تناله يداه فاستنعت من
 اخذه فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور * (الجواب) نعم برحمة الله لا قضين ماله اليوم ولو وجدته
 فأعطاه فلم يقبل فوضعه بحيث تناله يده لؤا راد قبضه والا لا تنوير عن الظهيرة * (سئل) في رجل
 حلف بالحرام الثلاث انه لا يدخل مكان فلان هذه الايام وكان حلقه في جمعة عبد الاضحى فلم يدخله
 حتى مضت عشرة أيام من حين الحلف فهل اذا دخله الا ان لا يقع عليه الحرام * (الجواب) الايام
 معروفة تنصرف الى عشرة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال صاحبها تنصع على جمعة كما في الملتقى فثبت
 مضى من حلقه عشرة أيام لا يحنث اذا دخل المكان المزبور * (سئل) في رجل طلب منه أخوه
 زوجته طلاقها فقال الرجل فلان وكيلي ان شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم ينو الموكل الثلاث فهل
 لا يقع عليه شيء * (الجواب) المنصوص عليه أنه لو وكل أن يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا
 ان نوى الزوج الثلاث وقعن والام يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة كازروني عن الحنفية
 ومثله في الخاتمة من فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل وفيها وكاله أن يطلق امرأته واحدة فطلقها
 الوكيل ثنتين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة اذا كان في مسئلتنا لا يقع شيء عند جميع
 حيث انشأ قال في الملتقى من شتى القضاء وذكر ان شاء الله في آخر صك يطل كاه وعندهما آخره فقط
 وهو استحسان وهما أضيف الانشاء المذكور الى شيء واحد فقط وهو الوكيل المذكور فلا يقع شيء
 * (سئل) في رجل حلف بالطلاق ليتزوجن قبل محي الحاج فعقد عقده على امرأته ولم يدخل بها
 حتى جاء الحاج فهل برئ منه * (الجواب) نعم أفنى به المرجوم الشيخ اسماعيل قال في الاشباه
 من فصل نعارض العرف مع الشرع لو حلف لا يتكح فلانة حنث بالعقد لأنه النكاح شرعا بالوطء
 كما في كشف الاسرار بخلاف لا يتكح زوجته فانه للوطء اهـ وهذا في النكاح ففي التزويج بالاولى
 قال في البحر عن الصحاح النكاح الوطء وقد يكون العقد نقول نكحتها ونكحت هي أي تزوجت وهي
 ناكح من بنى فلان اي ذات زوج اهـ ففسر النكاح الذي هو العقد بالتزويج * (سئل) في رجل
 سئل عن زوجته فقال أنا طلقته واعتدت عنها والحال انه لم يطلقها بل أخبر كاذبا فما الحكم
 * (الجواب) لا يصدق قضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى وفي العلق عن شرح نظم الوهبانية
 قال أنت طالق أو أنت حر وعنى به الاخبار كذبا وقع قضاء اذا شهد على ذلك اهـ وفي البحر الاقرار
 بالطلاق كذبا يقع قضاء لا ديانة اهـ وبذلك أفنى الشيخ اسماعيل والعلامة الخليلي * (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق انه لا يشارك فلانا فشاركه بماله ابنه الصغير فما الحكم * (الجواب) حيث
 شاركه بماله ابنه الصغير لا يحنث كما صرح به في البحر * (سئل) في رجل عزر قال بالتركة ما معناه
 بالعربية الذي أخذته والذي أخذته يعني النكاح يكونان طالقين ويريد التزويج من غير أن يقع عليه
 الطلاق * (الجواب) اذا عقد نكاحه فضولي وأجاز هو بالفعل لا بالقول لا يقع عليه الطلاق
 المذكور وبه أفنى شيخ الاسلام عطاء الله اقمدي والمسئلة في الظهيرة في الثاني من الطلاق قال لو قال

مطلب حلف ليعطينها
 مؤخرها غدا فوضعه بحيث
 تناله يداه ولم تأخذ لا يحنث

مطلب حلف بالحرام الثلاث
 أن لا يدخل مكان فلان هذه
 الايام فهو عشرة أيام عند
 الامام

مطلب حلف لا يدخل مكان
 فلان هذه الايام فدخل بعد
 عشرة أيام لا يحنث

مطلب قال فلان وكيلي ان
 شاء الله فطلقها فلان ثلاثا ولم
 ينو الموكل الثلاث لم يقع
 مطلب اذا ذكر ان شاء الله
 في آخر الصك يطل كاه

عنده

مطلب حلف ليتزوجن برئ
 بمجرد العقد

مطلب اخبر بالطلاق كاذبا
 وقع قضاء لا ديانة

مطلب حلف لا يشاركه
 فشاركه بماله ابنه الصغير
 لا يقع

مطلب قال ان تزوجت
 امرأته فهي طالق فالحيلة أن
 يعقده فضولي الخ

ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك أن يعقد فضولي بينهم عقد النكاح فيخير بالفعل ولا يحنث اه وكتب المؤلف هنا سؤالاً وجده بخط جده المرحوم عبد الرحمن افندي العمادى وهو سئل في رجل قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وان عقدت النكاح فضولي أو أجزت بقول او فعل فتكون طالق ثلاثا أيضاً وأراد التزوج فكيف الحيلة الجواب له في التزوج حملتان الاولى أن يتزوج امرأة فتطلق ثلاثا فيحنث وتخل المين في حقها فيحل له أن يتزوجها بعد زوج آخر في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كما في شرح المجموع الثانية أن يزوجه بامرأة فضولي بغير أمرهما فيخيرهما هو فيحنث وتخل المين قبل اجازة المرأة لا الى جزاء لعدم الملك ثم يخير المرأة فاجازته لا تعمل أى لا تنبت العتد فيجسدان النكاح بمباشرة فضولي واجازته ماله كذا ذكره في جامع الفصولين في اذا قال كل امرأة أتزوجها أو يتزوجها غيري لاجلي وأجزته فهي طالق ثلاثا ولا سيما انه ذكر في هذا السؤال الشرط في جانب الفضولي بكلمة ان وهي لا تقضي التكرار اتفاقا فكان مسأغ هذه الحيلة هنا أولى كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه اه مختصرا أقول وارجع الى ما مر أوائل كتاب النكاح وارجع ايضا الى ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر كتاب الايمان * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته وله امرأتان مدخول بهما ثم قال أردت واحدة منهما ولا نية له فهل له أن يوقع الطلاق على احدهما * (الجواب) نعم وفي الذخيرة رجل له امرأتان لم يدخل واحدة منهما فقال امرأتى طالق امرأتى طالق ثم قال أردت واحدة منهما لا أصدقه وأبنيهما منه ولو كان دخل بهما فله أن يوقع الطلاق على احدهما اه ووجهه أن طريق الطلاق على غير المدخولة غير صحيح وعلى المدخولة صحيح بجر من الطلاق الصريح أقول أى اذا كرر قوله امرأتى طالق وله امرأتان غير مدخول بهما وصرف اللفظين الى واحدة منهما لا يصدق لانه يلزم عليه طريق الطلاق على غير المدخولة وهو لا يصح فيلزم ابطال أحد اللفظين لأن غير المدخولة لا يلحقها طلاق على طلاق لانها تبين بالاولى الى عدة فتعين صرف كل واحد من اللفظين الى امرأة حتى لا يلزم ابطال احد اللفظين أما لو كانا مدخولا بهما يمكن صرف كل من اللفظين الى امرأة واحدة فتطلق بهما طلقتين لكن لا يخفى انه لا يناسب ما في السؤال اذ ليس فيه تكرير التطلق بل هو حلف بالطلاق الثلاث بلفظ واحد فلا فرق فيه بين المدخولتين وغيرهما فالمناسب الاستشهاد بما في البحر عن البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامرأتى طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه وان طلقت احدهما بائنا او رجعا ومضت عدتهما ثم وجد الشرط تعينت الاخرى بالطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان اليه اه * (سئل) في رجل قال لا تحرق لامرأتى تكون طالقة بالثلاث ولم يقل لها الا تحرق شيأ فهل لا تطلق ما لم يقل لها * (الجواب) نعم لانه لو قيل كما صرح به في البرازية في نوع في ألفاظه * (سئل) في رجل اخذت زوجته حائضا واستنعت من ردده فقال لها ان لم تعطيني اياه في هذا اليوم تكوني مثل أمي وأختي فلم يعطيه في اليوم المذكور ولم يتو بذلك شيأ أصلا فهل يكون ذلك لغوا ولا يلزم به شيء * (الجواب) حيث لم يتوشأ فهو لغو وان نوى بأنثى على مثل امي برأ او ظهرا أو طلاقا صح نيته ولا يتوشأ لغا ويعين الاول اى البر بغير الكرامة علا في من الظهار وأفتى بذلك الخير الزملى وقال ولا فرق بين التعليق والتخييز فان الظهار مما يجوز تعليقه اه * (سئل) في رجل شك انه طاق واحدة او أكثر فهل يبنى على الأقل * (الجواب) نعم وفي الاشياء من قاعدة اليقين لا يزول بالشك شك طلق واحدة أو أكثر بئى على الأقل اه ومثله في الدر للعلاء * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يخلى يعنى لا يدع زوجته تروح الى بيت اخيها فهل اذا راحته في غيبته بلاذنه ورضاه ولا يتخلية لا يقع * (الجواب) نعم حيث لم تذهب بخائيه والمثله في الخيرية * (سئل) في رجل قال تكون زوجة طالقا الا أن يشاء الله متصلا مسجوعا فهل تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع

مطلب فيما لو قال كلما تزوجت امرأة او عقدت النكاح فضولي أو أجزت بالقول او بالفعل

مطلب حلف بالطلاق وله امرأتان له أن يوقعه على احدهما

مطلب قل لامرأتى تكون كذا فهل يقل لها لا يقع شيء
مطلب تكررى مثل أى ولم يتوشأ لا يقع شيء
مطلب شك هل طلق واحدة أو أكثر بئى على الأقل
مطلب حلف لا يخل بها تروح فراحت في غيبته لا يتخلية لا يقع
مطلب تقبل دعواه الاستثناء حيث لا منازع

* (الجواب) نعم كما صرح بذلك في تعاقب المنع تفلا عن الحواشي للإمام الجليلي محمود البخاري
 * (سئل) فيما إذا صاف زيدا بالطلاق أنه لا يشتغل عند عرو الاوتى طول ما هو معلم في هذا الاوتى
 وترك عمو الشغل فيه اكثر من سنة ثم عاد اليه ويريد زيدا الا ان الشغل فيه عند عمو وفول لا يقع عليه
 الطلاق * (الجواب) حيث جعل الحلف غاية وهي طول ما هو معلم في هذا الاوتى وفاتت بخروج
 عمو منه كما ذكر قد بطلت عيته فاذا اشتغل الا ان لا يقع عليه ما ذكر وقد تقدم نقل المسئلة * (سئل)
 فيما اذا كان لا يدور جتان قديمة وحديثة فقال للقديمة ان طلقت الحديثة فانت طالتي قبلها اثلاثا
 فاذا طلق القديمة طلقة رجعية ثم بعد انقضاء عدتها طلق الحديثة وأراد امرأه القديمة بعد جديد
 برضاها فهل له ذلك ولا يقع الطلاق الثلاث المعلق عليها على القديمة * (الجواب) نعم حيث طلق
 الثانية بعد انقضاء عدة الاولى وقد اخل العين ووجد الشرط لا في الملك فبطل العين ولا يترتب عليه
 الجزاء لقوات المحلبة كما صرح بذلك في المنع والدرر وغيرهما وكذلك في البحر من باب التعليق
 * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن صهره في داره ثم أبرجها من اجنبي والمستأجر اسكن
 الصهر المذكور في تلك الدار بدون اذنه ولا رضاه وامره صاحب الدار بالخروج فما استل امره
 فهل لا يحنث * (الجواب) نعم وأفتى العلامة ابن نجيم على سؤال رفع اليه ماصورة في رجل حلف
 لا يسكن فلانا داره فمكن من غير اذنه هل يحنث أم لا فأجاب ان سكت بعد سكام ولم يأمره بالخروج
 يحنث وان امره ولم يخرج لم يحنث اقول تقدم عن الخاتمة ان كانت الدار للحالف فشرط البر المنع
 بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم يمكن للحالف ومنعه بالقول دون الفعل لا يكون حائثا فتنبه
 * (سئل) في رجل حلف بالحرام أن لا يؤجر مكانا معلوما له وهو بمن يباشر بنفسه موير يدو كليل
 غيره بالايجارها الحكم * (الجواب) لا يحنث اذا أمر بالايجار ان كان بمن يباشر ذلك بنفسه
 والمسئلة في التنوير وغيره من المتوفى في الايمان * (سئل) في رجل مرض مرضا وصل فيه الى
 اختلال العقل بحيث اختل كلامه المنظوم وباح بصره المكتوم وصدر منه ما يصدر عن المجانين فطلق
 زوجته في هذه الحالة فما الحكم * (الجواب) اذا ثبت زوال عقله وعدم وعيه لا يقع عليه طلاق
 ولا يطالب بصداق اذا كان الحال على هذا المتوال فانه حينئذ مجنون والجنون فنون
 * (سئل) في رجل تشاجر مع أبي زوجته فقال له ان فت حق ابتك وهو المهر المؤجل تكن طالقا
 ثلاثا فقال لا أفوت من حقها ولا فلانها الحكم * (الجواب) المشاجرة هنا تدل على حط المهر
 عنه فورا بحيث علق طلاقها على فواته مهرها بمعنى حطه عنه واجابته في الحال انه لا يفوت منه شيئا
 فلا يقع طلاقه المذكور لانه لم يوجد المعلق عليه فورا اقول يعني لا يقع اذا فاته بعد ذلك حيث دلت
 القرينة على الفور قال في التنوير وشرط اللعن في ان تخرجت مثلا لمريد الخروج فعليه فورا اه
 * (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يتزوج على امرأته فلانة فهل اذا تزوجه فضولي
 واجازة بالفعل لا بالقول لا يحنث * (الجواب) نعم لا يحنث وبه بقي كما في الدر المختار عن الخاتمة
 (سئل) في مرض مرض الموت طلق زوجته المدخول بها طلاقا ثانيا بسؤالها ثم ماتت في عدتها
 فهل لا ترث منه * (الجواب) نعم حيث أبانها بسؤالها لانه * (سئل) في رجل ساكن
 مع عمه في دار خلف بالطلاق أنه لا يسكن معه في دار ولم يعينها بل نكرها ويريد ان الان قسمتها
 واقامة حائط بينهما وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه ثم يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يحنث
 الحالف بذلك * (الجواب) نعم قال في البحر ولو حلف لا يسكن فلانا في داره ومعنى دارا بعينها
 وقسمها وضرب كل واحد بينهما حائطاً وفتح كل منهما بابا لنفسه ثم سكن الحالف طائفة والاخر
 في طائفة حث الحالف ولو لم يعين الدار في عيته ولكن ذكر دارا على التنكير وباقي المسئلة بجميعها
 لم يحنث اه * (سئل) في رجل فقد له كرسى فاتهم زيدا بأخذه وحلف بالطلاق الثلاث انه ان كان

مطلب حلف لا يشتغل
 عنده طول ما هو معلم الخ

مطلب قال ان طلقت
 الحديثة فانت كذا
 خطاقتها ثم بعد عدة طلق
 الحديثة الخ

مطلب حلف لا يسكنه
 في داره فأبرجها واسكنه
 المستأجر لا يحنث

مطلب حلف لا يؤجر قاسر
 غيره بالايجار لا يحنث ان كان
 بمن يباشر ذلك
 مطلب لا يقع طلاق
 بمرض اختل عقله

مطلب قال ان فت مهر بنتك
 تكن طالقا فهو على الفور
 بقرينة المشاجرة

مطلب حلف لا يتزوج
 تزوجه فضولي واجازة بالفعل
 لا يحنث

مطلب طلقها باثنا بسؤالها
 وماتت في عدتها لا ترثه

مطلب حلف لا يسكن
 معه في دار ولم يعين قسما
 وسكن كل في طائفة
 لا يحنث

مطلب ان لم يكن زيدا أخذ
 الكرسى تكن زوجته كذا
 وظهر الكرسى عند الغير الخ

لم يأخذ زيد الكريسي المرقوم تكن زوجته طلاقا فظهر الكريسي عند الغير فكيف الحكم (الجواب)
 مستثنى السؤال انه علق طلاقه على الشرط المنفي ووجود الكريسي عند الغير يحتمل انه بعد أخذه
 دفعه للغير فحصل الشك والنكاح ثابت يقين فلا يزول بالشك الا أن يتحقق عدم أخذه ولو بالبينة
 وان كان نفيا قال في المنع والعلاوى على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان نفيا كان لم يحج
 صهر في الدلالة فامر أني كذا فشهد أنها لم تجتبه قيات وطلقت اه هذا ما ظهر لنا الا أن * (سئل)
 في رجل طلق زوجته المريضة المدخول بها في صحته طلاقا تاما ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج
 المزمور * (الجواب) نعم قال في الكثر من باب طلاق المريض طلقها رجعا أو بائنا في مرضه ومات
 في عدته اورثت اه قيد عونه لانها لو ماتت هي وهي حريضة في العدة لم يرثها الزوج لانه بطلاقها باها
 رضي باسقاط حقه من مهر ومثل في البحر عن المحيط * (سئل) في رجل قال لزوجته تكون طارقة
 على ألف مذهب ولا يشبه له فهل وقع عليه بما ذكر طلاقة واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة ولا اذنها
 حيث لم يكن مسبوقا منها بطلقتين * (الجواب) نعم وقد أتى بمن ذلك الشيخ الرملي * (سئل)
 في رجل خلف بالطلاق من زوجته انه ما روح مع جماعة له وضع التلاقى فهل اذا اجتمع بهم فيه
 لا يقع عليه الطلاق * (الجواب) نعم اعدم وجود المعلق عليه وهو الروحاح مع الجماعة المذكورة
 للموضع المنذ كورفتاوى الشلبي من الطلاق * (سئل) في شخص أراد أن يقول لزوجته أنت
 خارجة عن طاعتي فسبق لسانه وقال خارجة عن عصمتي فهل يكون صريحا ويقع الطلاق او كناية
 فيمتنع الى النية أم لا * (الجواب) لا يقع عليه الطلاق ديانة ويقع قضاء قال في الخلاصة
 وطلاق الهازل وطلاق الذي أراد أن يسلكم فسبق لسانه بالطلاق واقع وقال الكمال وقوله فيمن سبق
 لسانه واقع اي في القضاء ثم قال الكمال وسيد كرفي أنت طالق اذا نوى به الطلاق من الوثاق يدين
 فيما بينه وبين الله تعالى مع انه اصرح صريح في الباب اه هذا كله على تقدير أن يكون قوله خارجة
 عن عصمتي ملحقا بالصريح أماعلى تقدير أن يكون من الكناية وهو الظاهر فلا يقع للطلاق في القضاء
 أيضا الا بالنية فقد صرح في الوجيز لبرهان الأئمة انه لو قال قسحت النكاح بيني وبينك ولم يسبق
 بيني وبينك لا يقع الا بالنية ولا يحتمل أن قوله أنت خارجة عن عصمتي مثلا في المعنى من الفتاوى المزمورة
 وأقاد في الدر المختار أن الخطي هو الذي أراد التكليم بجري على لسانه الطلاق أو تلفظه به غير عال بمعناه
 أو غافلا أو ساهيا أو بألفاظ صحيحة يقع قضاء فقط اه * (سئل) في رجل قال لزوجته المدخول بها
 بالتركية واربدن بوش اول يعني روي مني طالق توبير يدمراجعتها في العدة بدون اذنها ولم يسبق له
 عليها طلاق أصلا فهل له ذلك * (الجواب) نعم والطلاق بقوله بوش اول رجعي كما أتى به
 شيخ الاسلام ابو السعود رجعية من الطلاق * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها
 خلف بالطلاق الثلاث لنتزوجن ولا نية له سوى الزواج ولا عين مئة ولا نواحا ولم تكن قرينة تدل على
 الفور فما الحكم * (الجواب) حيث كان الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في آخر جزء
 من حياته ما اذا لم يتزوج وفي هذه الصورة اذا عقد نكاحه ولم يدخل بها يبر بالعقد كما مر نقله
 * (سئل) في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة أو بالثلاث فقال ان كان بالواحدة
 أو بالثلاث راحت لسينها ولم يرد على ذلك ولا سبق له عليها طلاق غير هذا أصلا ويرد لها عصمتها
 بعقد جديد رضا فهل له ذلك ولا يقع عليه شيء بجوابه المذكور * (الجواب) نعم * (سئل)
 في رجل طلق زوجته طلاقة رجعية في صحته ثم ماتت في العدة فهل يرثها * (الجواب) نعم طلقها
 رجعا في صحته ماتت في العدة ترثه وكذا لو ماتت في العدة يرثها الزوج عمادية من الاحكامات
 في الطلاق ومثله في العلاوى من طلاق المريض والبحر وغيره * (سئل) في رجل طلق زوجته
 الحامل منه طلاقة واحدة ولها بدمته مؤخر صردها لقاتر يداخذه منه بعد انقضاء عدتها فهل لها ذلك

مطلب البينة تقبل على
 الشرط وان كان نفيا

مطلب أبانها في مرضها
 في صحته وماتت في العدة
 لا يرثها

مطلب تكون طارقة على
 ألف مذهب وقعت رجعية
 مطلب خلف لا يروح معهم
 للموضع الفلاني فاجتمع بهم
 فيه لا يقع

مطلب أراد أن يقول أنت
 خارجة عن طاعتي فسبق
 لسانه وقال عن عصمتي لا يقع
 ديانة

مطلب أنت خارجة عن
 عصمتي من الكليات

مطلب قوله بالتركية
 واربدن بوش اول يقع به
 رجعي

مطلب حاف لنتزوجن
 لا يقع الا في آخر حياته

مطلب خلعهام سئل كيف
 طلقها فقال ان كان بالواحدة
 أو بالثلاث راحت لسينها الخ
 مطلب طلقها رجعا
 في صحته وماتت في العدة
 يرثها

مطلب طلقها رجعا لها
 أخذ مؤخرها بعد العدة

مطلب ان كان لك غرض في الطلاق تروحي طالق في غرض في الطلاق فيل لا يقع فتاات لا غرض لي فيه لا يقع

مطلب حلف لستزوجن عليهما مات ولم يستزوج برثان منه

مطلب له زوجتان فقال لاحداهما روجي طالق لا تطلق الاخرى

مطلب حلف ليرحلن من القرية

مطلب حلف انه لم يدفعها له ثم تذكر وقع مطلب طلقتها ثلاثا ثم زوجها لريقه ثم وجه منها الخ

مطلب طلقتها وانقضت عدتها ثم طلقتها ثلاثا لا يلحق

مطلب طلق المدخول بها على مال ثم طلقها في ذلك اليوم ثلاثا يقع الثاني

مطلب حلف لا يفعل كذا ثم خلعها ثم تزوجها ثم فعل وقع

(الجواب) نعم وتقدم فتلها في باب المهر * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان كان لك غرض بالطلاق تروحي طالق ثلاثا وسكت فتاات ليس لي غرض في الطلاق فيل لا يقع الطلاق حتى تقول لي غرض في الطلاق بعدة عليه بغرضها * (الجواب) حيث علق على غرضها ولا غرض لي في ذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور * (سئل) في رجل قال لزوج اخيه طلق اخي فقال ان كان لك خاطر تكون طالق فتاال الاخ ليس لي خاطر فيل لا يقع عليه الطلاق * (الجواب) حيث كان الحال على هذا النوال لا يقع عليه الطلاق * (سئل) في رجل حلف بالطلاق من زوجته لستزوجن عليهما مات ولم يتزوج عليهما فيل برثان منه * (الجواب) نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لم أطلقك او ان لم أتزوج عليك فأت طالق ثلاثا فم يفعل حتى مات ورثته ولو مات حي لم يرثها شرح الملقى للعلاء من طلاق المريض أقول والفرق انه يموت حتى أحكام الزوجة لوجوب العدة عليها بخلاف موتها ولذا الحومات هو كمن لها أن تفصل ولو مات حتى لا يقبلها * (سئل) في رجل له زوجتان احداهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاجر مع الحاضرة وقال مخاطبا لهما ومثيرا لهما روجي طالق ثلاثا فيل تطلق منه بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى الغائبة * (الجواب) نعم وفي الخاتمة آخر كتاب الطلاق قبيل فصل الكايات رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكرا انه حلف بطلاقة فافعله حلف بطلاق غير حلف كان القول قوله اذ أقول وكنت على مثله الخاتمة هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في اول باب الصريح قيد بخطها الخ كلاما حسنا ووقفت بينه وبين ما في التبعة عن المحيط رجل دعه جماعة الى شرب الخمر فقال اتى حلفت بالطلاق الى ان أشرب وكنان كذا بانيه ثم شرب طلق وقال صاحب التبعة لا تطلق ديانة اذ * (سئل) في قروي حلف بالطلاق من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وتجاوز عمراتها برزجة وعياله واكثر أمتعه ودوايه ولو ازم مسكنه وسكن في قرية غير حامدة ثم أراد الرجوع الى قريته فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق المذكور * (الجواب) نعم وفي فتاوى الرحي من الايمان آجاب لا يقع عليه الطلاق حيث بر بيمينته ورحل بمجاوزا للعرمان بالاehl والاثاث ولم يسق لوازم السكن لان الرجل الانتقال عن المكان كما ذكرنا في عرف اهل القرى وفي اللغة الانتقال عن المكان فقط اذ ومثله في فتاوى القرائن من الايمان فراجع * (سئل) فيما اذا دفع زيد لعمر وأمانة لبوصليسا البكر فلما طالبه بكرها انكرها وحلف ما حيا بالحرام انه لم يدفعها زيد له ثم تذكر أنه دفعها له فيل تقع عليه طاعة بائة * (الجواب) يقع طلاق الساهی والمثله في شرحي للعلاء على التنوير والملتق عن الفخ * (سئل) في امرأه طلقتها تزوجها ثلاثا وانقضت عدتها ثم تزوجها من رقيقه المراهق تزوجها شرعا ودخل بها الرقيق وأصابها الرقيق بايلاج الحشفة مع التقاء الختانين ثم وجه منها وانقضت الكاح وانقضت عدتها فيل تحل الاول * (الجواب) نعم والمسئلة مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشهاد في الخيل اقول ولا بدني ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كف لها كما في باب الكف * (سئل) فيما اذا حلف زيد بالحرام أنه لا يحدد أرض عمره ويحدد حوايات وانقضت عدتها باخيض ثم طلقتها ثلاثا فيل لا يلحقها الطلاق الثلاث المزبور (الجواب) نعم والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج الى نية ياتنا كان الواقع به أو رجعا كذا في الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائس ما دامت المطلقة في العدة فلو قال ليا أنت طالق ثم طلقها على مال أو قال ليا أنت بائس أو حالها على مال ثم قال ليا أنت طالق أو طالق بائس وقع الثاني وكذا لو طلقتها ثلاثا بعد ما ياتها كذا في النهر * (سئل) في رجل طلق زوجته المدخول به على مال دفعه له ثم طلقتها ثلاثا في ذلك اليوم فيل يلحق الثاني ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره (الجواب) نعم كما في فتح القدير * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا ثم قبل

فعله المازنور خله اثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل المزبور يقع عليه الطلاق المذكور
 * (الجواب) نعم قال في الكنز و زوال الملك بعد الميّن لا يطلها اي زواله بمادون الثلاث بأن يطلقها
 بعد التعليق واحدة او اثنين فانقضت عدتها ثم تزوجها اثم وجد الشرط طلقت بحجر. وقام الكلام فيه
 * (سئل) في رجل أراد أن يزوج ابنته من آخر في هذه الليلة خلف اخوها بالطلاق من امر أنه
 أن لا يصير هذا الشيء ولا تذوقه اخته فصار ذلك الشيء يعني الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته
 واحدة فاذا راجعها في العدة ولم يستوف الثلاث تعود الى عصمته اولا * (الجواب) نعم طلقت
 طلاق واحدة قال في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما
 حنث وكذا لو حلف لا يكلم فلانا ولا فلانا ما اذا حلف لا يذوق طعاما ولا شرابا فذاق أحدهما لا يحنث
 اه يعني أن لا النافية اذا اعادها في العطف يحنث بكل واحد من المعطوفين ولا فرق بين أن يكونا
 اسمين او فعلين كما هنا واذا راجعها والحالة هذه تعود الى عصمته فتاوى الرحيبي اقول مقتضى حنثه
 بكل من المعطوفين فيما اذا كرر لا النافية أنه لو ذاق طعاما وذاق شرابا ايضا يحنث مرتين لانه صار عيّنين
 وكذا في الضرورة المستول عنها الا أن يقال انه فيما عيّن واحدة لان قول الحالف ولا تذوقه يعني قوله
 لا يصير هذا الشيء وهو كناية عنه فصار كأنه المحلوف عليه شيء واحد فتأمل ولا تعجل فالحمل قد أشكل
 * (سئل) في رجل حلف بالحرام انه لا يدخل بيت نفسه ولا يدخل بيت زيد فدخل البيت ولم يسبق
 له علم اطلاق اصلا ويريد الان من اجتمها في العدة برضا بعقد جديد فهل له ذلك * (الجواب)
 نعم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته أن لا تخرج الا باذنه ثم قال لها اذنت لك بالخروج
 كلما أردت فهل اذا خرجت مرة بعد أخرى لا يحنث * (الجواب) نعم لا تخرجي بغير اذني
 أو الا باذني أو بأمرى أو بعلى أو برضاي شرط للبر لكل خروج اذن الا لفرق أو فرق أو فرقة ولو نوى
 الاذن مرة دبر وتخل بمنته بزوجها مرة بلا اذن ولو قال كلما خرجت فقد اذنت لك سقط اذنه ولو
 نهاها بعد ذلك صح عند محمد وعليه الفتوى ولو ألحى اه علاني على التتوير من باب الميّن في الدخول
 والخروج * (سئل) في رجل بهاء الصرع يصرع في أوقات ثم يفيق وتكثر منه ذلك فطلق زوجته
 في حال صرعه وذهاب عقله لدى بيته أخبروا بذلك فهل لا يقع طلاقه حال صرعه * (الجواب)
 نعم والمصرع اذا اطلق امرأته في حالة الصرع لا يقع طلاقه كذا أجاب صاحب المحيط عماديه من
 الاحكامات من كتاب الطلاق * (سئل) في امرأة اتهمت زوجها بأنه أخذها أسعة معلومة
 فانكر ذلك وحلف بالطلاق الثلاث منها على عدم أخذه ذلك فترافعا الى حاكم شرعي وادعت عليه
 بذلك وبأنه اعترف بأخذ ذلك وأن ذلك عنده واشتد ذلك كله بالبيّنة الشرعية فهل وقع عليه الطلاق
 الثلاث * (الجواب) حيث ثبت اقراره بالأخذ بعد حلفه على عدمه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث
 كما صرح بذلك في الفصول العمادية وجامع الفصولين * (سئل) في رجل حلف لا يدخل دار ابنته
 في هذه السنة فحقت السنة المحلوف عليها ولم يدخل الدار الا في عزة محترمة السنة التي تليها فما الحكم
 * (الجواب) حيث الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق المزبور كما صرح بذلك قاضيان والمسئلة
 في البحر من الايمان * (سئل) في رجل خلف بالطلاق الثلاث لطلق زوجته بعد العبد يعني
 عيّد رمضان سنة كذا ولم ينو الفور ولا قرينة تدل عليه ويريد الان أن يطلقها بعد العبد طلاق
 رجعية ويراجعها في العدة بلا اذن هل يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك * (الجواب)
 نعم قال لها ان لم أوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة أيام فأمر بك يدك في طلاقك متى شئت فحقت الايام
 ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج أراد به القور لها الا يساع والافلاح حتى يموت أحدهما
 ان لم ابعث اليك النفقة من بخاري الى عشرة أيام فأنت كذا فأرسل اليها قبل انقضاء العشرة من
 كريمة طلقت لعدم حصول الشرط بزانية قبيل النوع الثالث في الضرب بعد انجاز الخلع

مطلب حلف لا يصير هذا
 الشيء ولا تذوقه اخته فصار
 الخ

مطلب اذا كرر لا النافية
 يحنث بكل من المعطوفين

مطلب حلف لا يدخل بيت
 نفسه ولا يدخل بيت زيد
 الخ

مطلب حلف لا تخرجي الا
 باذني ثم قال اذنت في الخروج
 كلما أردت سقط الاذن
 مطلب لا يقع طلاق المصرع
 حال صرعه

مطلب حلف على عدم
 الاخذ فأثبتته بالبيّنة وقع
 الطلاق

مطلب لا يدخل في هذه
 السنة فدخل في محترم السنة
 الا تية لا يحنث

مطلب حلف ليطلقها بعد
 العبد

* (سئل) في رجل قال لزوجته تكوفي طائفة ثلاثا بضيعة المضارع وغلب استعماله في الحال عرفا
 فهل يقع عليه الطلاق * (الجواب) نعم كما أتى به الخبر الرمي وأطال الكلام على ذلك في حاشيته
 على البحر فراجعها * (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق أنها لا تدخل هذه الدار النساء كن
 به في هذه السنة ثم بعد زمان قال لأمته اذهبي بها إلى دار أمها فذهبت بها فهل لا يقع عليه الطلاق
 إذا لم تدخلها في السنة المزبورة * (الجواب) نعم في الملتقى من باب اليقين في الدخول والخروج
 وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا حث مالم يخرج ثم يدخل * (سئل) فيما إذا دفع زيد لعمر وهدية
 فقال عمر ولا أقبلها وأدفع ثم أخذها فبطل الطلاق أنه لا يأخذ منها فدفعت عمر ومنها لابن زيد البالغ
 بدون إذن منه ولم يأخذ منها منه ولا رضى بذلك ولا أجازه فهل لا يقع الطلاق عليه * (الجواب)
 نعم لا يقع بقبض ابنه البالغ كما ذكر ولا ينسب قبضه لأمه لا تقطاع ولا ينسب عنه بالبلوغ * (سئل)
 في رجل قال لزوجته أمرك بيدك ينوي به تفويض الطلاق فهل لها أن تطلق نفسها في مجلس علمها به
 مالم تقم أو تعمل ما يقطع * (الجواب) نعم قال اختاري أو أمرك بيدك ينوي به الطلاق لها أن
 تطلق في مجلس علمها به وإن طال مالم تقم أو تعمل ما يقطع تنوي من باب تفويض الطلاق * (سئل)
 في رجل طلق زوجته المدخول بها طلقين لا غير ثم بعد انقضاء عدتها ثلاث حيض كوامل تزوجت
 بزید ثم طلقها زيد بعد الدخول بها ثم بعد انقضاء عدتها منه تزوجت بالزوج الأول وطلقها طائفة واحدة
 رجعية ويريد الزوج مراجعتها إلى عصمتها فهل له ذلك * (الجواب) نعم ونكاح الزوج الثاني
 يهدم أي يطل ما دون الثلاث من الطلقات أيضا أي كأي دم حكم الثلاث أجماعا لأنه إذا حدم الثلاث
 في حق المرأة والثنتين في حق الأمة فمأخوذتها أولى خلافا لمحمد وباقي الأئمة فعندهم لا يهدم في
 طلقت دونها أي الثلاث وعادت إليه أي الأول بعد زوج آخر عادت إلى الأول بثلاث عندهما وعنده
 أي عند محمد وباقي من الثلاث والخلاف مقيد بما إذا دخل بها فإن لم يدخل لا يهدم اتفاقا وانصر
 الكمال لمحمد بما يطول ثم قال تظهر أن القول ما قاله وهو الحق وأقره في البحر والتمس شرح الملتقى
 للعلائي وفي الأكثر يهدم الزوج الثاني ما دون الثلاث ومثله في الوقاية وسائر المتون وقد أطال الزيلعي
 في دال الإمام رحمه الله تعالى ولا شك أن العمل بما في المتون والمسئلة شهيرة في الأصول والفروع
 * (سئل) في قروي كافة استأذنته أن يحلف له بالطلاق الثلاث أن لا ينفق إلى استلامه
 حلف أنه لا ينفق إليها يعني لا يدخلها ثم سافر مع الركب المتوجهين إليها ولم يدخلها أصلا ولم يحلف
 كما حلفه الاستأذنت فهل حيث كان الأمر كذلك لا يقع عليه الطلاق المذكور * (الجواب) نعم
 * (سئل) في رجل قال لزوجته الغير المدخول بها روي طالق وكثرها حتى مضى ففعل بآنت بالاولى
 لا إلى عدة ولم يقع عليه غير حوله مراجعتها بعد جديد رضاها * (الجواب) نعم * (سئل)
 في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يبيع أملاكه من أولاده وباعها منهم بعد الحلف المذكور ويبيع
 صحباني صحته ثم مات بعد نحو شهرين وخلف تركه فهل إذا ثبت بعه بعد حلفه المذكور تبين وقوع
 الثلاث فلا تراث الزوجة من تركته شيئا والحالة هذه * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل
 حلف بالطلاق أنه لا يزوجه ابنته البالغة إلا من ابن أخيه فلان فهل إذا تزوجت نفسها من كف بهر
 المثل مباشرة وكيل عنها لا يقع عليه الطلاق المذكور ويصح النكاح المزبور * (الجواب) نعم
 * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان في داره وحلف بالطلاق الثلاث أن لا يخرج
 من هذه الدار وأشار إلى داره المذكورة إلا بآذنه إلا اللحام ثم نقلها إلى دار أمته ثم غاب فخرجت من
 دار أمته إلى دار أبيها بلا إذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره
 المذكورة * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان زيدا ساكنا مع زوج أخته في دار واحدة
 فقال له زيد على الطلاق إن انتقلت أنت ما أنتقل أنا ويريد زيد أن ينتقل من الدار وحده دون زوج

من طلب يقع الطلاق بصيغة
 المضارع إذا غلب استعماله
 في الحال
 مطلب حلف لا تدخل هذه
 الدار وهي فيها لا يثبت مالم
 يخرج وتدخل
 مطلب حلف لا يأخذ من
 الهدية فأخذ ابنه البالغ
 لا يقع
 مطلب قال أمرك بيدك
 ينوي الطلاق لها أن تطلق
 في مجلس علمها به
 مطلب طلقها طلقين ثم
 تزوجها بعد زوج آخر ثم طلقها
 واحدة رجعية لمراجعتهما
 مطلب الزوج الثاني يهدم
 ما دون الثلاث
 مطلب حلف أن لا يسافر
 إلى أسلاسل حلف أنه
 لا يدخلها الخ
 مطلب قال الغير المدخولة
 روي طالق وكثرها خسا
 وقعت واحدة
 مطلب حلف بالثلاث
 لا يبيع أملاكه فباعها في
 صحته ثم مات لآثره زوجته
 مطلب حلف لا يزوجه ابنته
 إلا من ابن أخيه فزوجت
 نفسها من غيره لا يقع
 مطلب حلف بالطلاق
 الثلاث أن لا يخرج من هذه
 الدار إلا بآذنه فخرجت من
 دار أمته بلا إذنه لا يقع
 مطلب إن انتقلت أنت
 ما أنتقل فانتقل الحالف
 وحده قبل الآخر ثم انتقل
 الآخر لا يقع

أخته فهل إذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج أخته ثم بعد مدة انتقل زوج أخته لا يقع على زيد الطلاق * (الجواب) نعم أقول وأعلم يقع وإن وجد من الخالف الانتقال لأن الطلاق معلق على انتقال الخالف المترتب على انتقال زوج أخته فإذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه ~~لكن~~ ذكر في تعليق البحر المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالقاء وعدمها الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فإذا عرف ذلك نفى وقوعه عليه أنه لو لم يأت بالقاء في موضع وجوبها فإنه يتجزأ كان دخلت الدار أنت طالق فإن نوى تعليقه دين وكذا إذا نوى تقديمه وعن أبي يوسف أنه يتعلق بحل الكلامه على الفائدة فتغير القاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختياراً فأجازها أهل الكوفة وعليه فزع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه نفى المذهب اه فقول الخالف في السؤال المأثراً ما نقل أنا وقع جواباً بالان الشرطية ولم يترن بالقاء مع وجوب اقترانه ومقتضى ما في البحر أنه لم يتعلق ولم يترتب على قوله إن انتقلت أنت بل هو متجزأ فصار ~~كأن~~ الخالف قال على الطلاق ما نقل فإذا وجد منه الانتقال وقع الطلاق سواء كان قبل انتقال زوج أخته أو بعده الآن ينوى التعليق فدين أي يقبل منه ديناً لا قضاء أو يبنى على قول أبي يوسف لكنه خلاف المذهب كما علمت فتدبر هذا وذكر في البحر أيضاً أول باب الكتابات عند قوله قطلق واحدة رجعية في اعتدى واستبرى رجلاً وأنت واحدة فقال مانصه وأطلق في واحدة فأد أنه لا معتبر بأعرابها وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزون بين وجوه الأعراب والخواص لا تلتزمه في كلامهم عرفاً بل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يعتبروه هنا واعتبروا في الإقرار فيما لو قال درهم غير داني رفعاً ونصباً فيحتاجون إلى الفرق اه فليست مثل فإن مقتضى التعليق عدم اعتبار الأعراب هنا أيضاً الآن يقال ذكر القاء لا يسمى أعراباً لأن الأعراب ما يعتري أو آخر الكلام من التغيير والأثر الظاهر والفاء كناية يربط بها الجواب فلا يسمى ذكرها أعراباً وفي الأشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى من أهماله مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فالناقل بالتعليق لعدم إمكانه فيتجزأ ولا ينوى خلافاً لأبي يوسف اه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلأم مع أبيه أكثر مما تلا ما يعني في السابق فاصداً بذلك أنه لا يزيد في معاشرته أبيه أكثر مما مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينزع عنه فهل إذا عاش أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أم مساويه لا يقع عليه الطلاق المذكور * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمره جاره هذا الكلام المعين ولا أعرف اسمه ثم ظهر أنه قال لعمره والكلام المعين باقراوه لدى بيته شرعية والحال أنه يعرف اسمه وناداه به حراراً وأجابه به لدى بيته فهل حيث كان الأمر كما ذكر يسع طلاقه المزبور * (الجواب) نعم * (سئل) في مديون حلف لدايته بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخول الحاج دمشق أو في ثاني يوم دخوله ولم يؤد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بلا مناع شرعية فهل يقع عليه طلاقه المذكور والحالة هذه * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل وضع مبلغاً من الدراهم في زبدية على رف في بيته بحضور زوجته ثم طلبه منها فلم يجده شيئاً فقال على الطلاق لمقتضى عليه وتأتين به ولم ينو فوراً ولا وجد دليله فهل إذا قسنت ولم تجده شيئاً ولم تأت بشيء لا يقع الطلاق إلا في آخر جزء من جباة أحدهما والحالة هذه * (الجواب) نعم أقول لا يقال إذا لم تجده شيئاً صارت المسئلة من فروع مسئلة الكوز المذكورة في المتن وفيه التفصيل بين المتقدمة بالوقت والمطلقة وما هنا من المطلقة وقد قال في البحر المطلقة على وجهين أما أن لا يكون فيه ماء أصلاً فلا يحث لعدم انعقاد الميكن أو كان فيه وصب فإنه يحث لانعقادها إمكان البر ثم يحث بالنصب الخ لانا نقول إمكان الاتيان بالمبلغ الذي وضعه بحضورها يمكن فلا يحث بفقده بخلاف الماء الذي كان في الكوز ثم صب فإنه لا يمكن

مطلب لو لم يأت بالقاء
في موضع وجوبها يتجزأ كان
دخلت الدار أنت طالق

قوله وهو قول العامة
احترازاً عما قال بعضهم إن
وقع الواحدة لا يقع شيء وإن
نوى وإن نصبها وقعت
واحدة وإن لم ينو لها
حينئذ نعت للمصدر أي
أنت طالقة نطقاً واحدة
فقد أوقع بالصرح وإن
سكن احتج إلى النية كذا
في فتح القدير اه منه

مطلب العوام لا يميزون بين
وجوه الأعراب والخواص
لا تلتزمه في كلامهم عرفاً

مطلب حلف لا يتلأم مع
أبيه أكثر مما تلا أما
مطلب حلف أنه لم يقل كذا
لعمره وأنه لا يعرف اسمه ثم
ظهر أنه قال له وأنه يعرفه

مطلب حلف ليؤدين له دينه
يوم دخول الحاج الخ
مطلب وضع دراهم في زبدية
الخ

مطلب في مسئلة الكوز

شربه بعد صبه فيمنع عند الصب - لتحقق العز حنث وفي مسائل لم يتحقق العز عند فقهه بل في آخر حياته ما على أنه يحتمل أن تكون هي التي أخذته تأتلف * (سئل) في امرأة أذعت على زوجها أنه حلف بالحرام أن ولدها فلا لا يدخل الدار وأنه دخلها أو وقع عليه الحرام فأجاب بأنه حلف أن ولدها المزبور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت قبل الظهر ودخلها الولد وقت العصر ولم تصدقه المدعية على تقيده ولا يثبت لهما في الحكم * (الجواب) ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت الإرسال فالقول له كما في كتاب القول لمن وقفه أيضاً لا الظاهر شاهد له ولأنه يشكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمسكر إلا أن تقيم المرأة يثبت * (سئل) في رجل ضرب زوجة أخيه حلف أخوه بالطلاق الثلاث أن عدت ذميرتها لا علمت على ذلك ولم يقصد بذلك فورية ولا قامت قرينة عليها ثم ضربها الآخر لما لم يعلم الآخر على قتل أخيه الضارب فهل إذا لم يعامل الحالف كما ذكر لا يقع عليه الطلاق إلا في آخر عمر من حياته * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأخذها لدا حاكم شرعي ودفعها ما مؤخر صدقتها ولم يطلقها صريحاً فهل لا يقع عليه بمجرد دفع المؤخر طلاق * (الجواب) نعم * (سئل) في جماعة يجتمعون الشول في الإبادية جمع واحد منهم قدر آمنه وغاب ثم رجع فوجده ناقصاً حلف بالحرام أن فلان العيين منهم أخذه ولا يثبت له على ذلك وفلان ينكر الأخذ فهل لا يسرى انكاره فلان عليه ولا يقع عليه الحرام * (الجواب) نعم والحالة هذه (سئل) في شريك حلف أحدهما بالطلاق أنه لا ينفك الشركة يعني لا يفسخها ويريد شريكه الآخر فسخها يعلم الحالف لأرضاء ومباشرة للفسخ فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف ليشتك على فلان لا يد الحاكم ولم يشتك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل حلف بالطلاق لا يأكل من حليب مواشي أخوته ولا من لبنها فهل إذا جعل الحليب جبناً أو سمناً أو طج به أرزاً ونحوه وأكل منه الحالف لا يحنث * (الجواب) نعم لأن هذه صفات داعية إلى الجبن فتستبده * (سئل) فيما إذا أكره زيد على طلاق زوجته فطلقها فهل يقع عليه * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل له دين على آخر حلف بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معين ففات الوقت ولم يدفعه له فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالافتقار المزبور فادعى عليه دفع الدين إلى ربه قبل معنى الوقت فالحكم * (الجواب) يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة إلى عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي قلت وفي الفصول العمادية قال الزوج بعث النفقة إليها ووصات إليها وأكرت هي ينبغي أن يكون القول قول الزوج لأنه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ ثم رجع بعدمه وقال لا يكون القول قوله وهو الأصح اهـ ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الأصح لكن ما أفتي به شيخنا هو الموافق لما أطبق عليه المتون وعامة الشروح من أنه إذا اختلف في وجود الشرط فالقول له الأفيلا يعلم الأمن جهته إقناع القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه لأن المتون والشروح موضوعة لقل المذهب كذا في فتاوى الكازروني من كتاب الأيمان أقول مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزي صاحب التفسير بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف ما أفتي به فإنه بعد ما ذكر أن ذلك هو مقتضى المتون استدرك عليه بأنه صح في الخلاصة والبرازية أنه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي إيفاء حق وهي تنكر كما قيل قوله في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص المتون وكأنه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرير في هذا المحل من خواص هذا الشرح اهـ وكتب الرمي في حاشيته عليه بعد ذكره ما مر عن الغزي

مطلب ادعى تعليق الطلاق بالشرط وأذعت إرساله فالقول له

مطلب ان عدت ضربتها لا علمت على قتل ففسخها ولم يعامل

مطلب بمجرد دفع المؤخر لا يقع به طلاق

مطلب حلف أن فلان أخذ كذا وانكروا لا يسرى انكاره عليه ولا يقع عليه الحرام

مطلب حلف لا يفسخ الشركة ففسخها شريكه لا يقع

مطلب حلف ليشتك على فلان لا يد الحاكم ولم يشتك مع تمكنه من ذلك حتى مات عن زوجة لم يدخل بها وعن تركه فهل لا ترثه الزوجة ولها نصف المهر من تركته

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته ولا من لبنها فهل إذا جعل الحليب جبناً أو سمناً أو طج به أرزاً ونحوه وأكل منه الحالف لا يحنث

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مطلب حلف لا يأكل من حليب مواشي أخوته الخ

مانسه اقول قال في التفسير للكركي والاصح انه لا يكون قوله اد وأنت على علم بأن المطلق يحمل على
 المتبدع فيحمل اطلاق المتن على ما اذا لم يتنعم دعوى ايسال مال فتأمل وفي فصول الاسترواشني
 ويكون التول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة أقوال في المسئلة وجعل الثالث رافعا
 لندخيرة أن التول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وأقول هذا القول عندى
 وسط والحاصل أن في المسئلة كلاما كثيرا فليست أمثل اه كلام الرملى وهذا التول الوسط قال صاحب
 نور العين انه الصواب لما فيه من العمل بالقولين والجمع بين الروايتين وذلك اولى كما لا يخفى اه
 * (سئل) فيما اذا ادعى زيد على زوجته بانها ضربته وانكرت حلف بالحرام قائلا على الحرام
 انك ضربتني فاذا لم يثبت الضرب بالوجه الشرعى فهل لا يقع الطلاق على زيد لعدم ظهور ما يكذب به
 ولا يسرى انكارها عليه * (الجواب) نعم كما أفتى به الخبير الرملى والوالد العلى * (سئل)
 فيما اذا كان زيدا ماعند عمر وقال بالتركية ألفاظا معناه بالعرصة لا أمكث في هذا الباب يعنى
 بذلك عدم خدمة عمر وقيل له ان لك في هذه البلدة زوجة وأولاد فقال عدت عنها وعن الاولاد
 ولم ينبذ ذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذاكرته ولا في حال غيبه من جهتها بل نيته الخلاص
 من خدمة عمر فقط فهل لا يقع عليه طلاق * (الجواب) نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ
 من عباراتهم وفي التفسيرية من الايمان عقب سؤال وجواب مقصدين الى أن قال فتحصل أن اللفظ
 اذا احتمل الطلاق وغيره وخلعا عن النية وعن مذاكرته عريا كان اللفظ أو غيره لا يقع اه وعظام
 التحقيق فيها فارجع اليها ان رمت أقول وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الايمان وذكرتها هنا
 لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وان كان محلها الايمان كالكثير المسائل المارة ولكن الاولى
 جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة * (سئل) في قروى حلف بالطلاق الثلاث انه لا يسكن هذه
 القرية تخرج منها فورا بنفسه الى قرية غير هاتم عاد اليها لنقل اهلكه وامتنعه ولم يسكن فيها ونقلهم فهل
 لا يقع عليه الطلاق المزبور بعوده كذا كرويه بخبر وجه منها بنفسه * (الجواب) نعم حلف لا يسكن
 هذه الدار أو البيت أو المحلة تخرج وبقي متاعه وأهلكه حث بخلاف المصر والقرية تنوير فانه يبر بنفسه
 فقط علائى من اليمين في الدخول والخروج * (سئل) في رجل حلف بالطلاق انه لا يسكن
 في هذه الدار وخرج من ساعته اطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته اعدم تيسره حتى بقى فيها
 زوجته ومتاعه عشرة ايام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه * (الجواب) نعم قال في الخاتمة
 في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار تخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل
 اليها الاهل والمتاع فلم يجد دارا أيا ما وبمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائنا اه قال في النهر
 في الاصح لانه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة اذا لم يفرط في الطلب وهذا اذا خرج
 من ساعته اطلب المنزل ولو أخذ في النقلة شيئا فشيئا فان لم تقته النقلات لم يحث ولم يلزمه النقل بأسرع
 الوجوه بل بقدر ما يصير ناقلا في العرف اه ومثله في شرحى العلائى على التنوير والمقتى * (سئل)
 فيما اذا كان لزيد ابن كبير حائك يحبك عند خاله بالاجرة فخلف زيد بالطلاق الثلاث انه لا يحل له
 اى لا يدعه يشتغل عند خاله ثم بعد سنتين زار الابن خاله وطلب منه خاله أن يشتغل له ويساعده
 في الحياكة فاشتغل له شيئا قليلا بغيبة أبيه وبدون علمه ورضاه وتخليته فهل لا يقع الطلاق على زيد
 * (الجواب) نعم حيث الحال ما ذكرنا ان تركت هذا الصبي يخرج من الدار فكذا
 فسرعت في الصلاة او غابت عنه فخرج لا تحث بزانية من نوع في القور ومثله في الخلاصة قال
 لابنه الكبير ان تركت تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول وان كان مغبرا فعلى القول والفعل
 بزانية أجزداه سنة ثم حلف وقال المستأجر لا تركك في دارى فاذا قال له اخرج من دارى
 فقد بر في عينه فتاوى الصغرى حلف ليخرجن ساكن داره اليوم والساكن ظالم غالب يتكاف

مطلب حلف بالحرام اهما
 ضربته وانكرت لا يقع
 مطلب عدت عنها وعن
 الاولاد كناية
 مطلب اذا احتمل اللفظ
 الطلاق وغيره الخ

مطلب حلف لا يسكن هذه
 القرية تخرج منها بنفسه
 فقط بر بخلاف الدار الخ
 مطلب حلف لا يسكن
 في هذه الدار تخرج فورا
 واشتغل أيا ما بطلب المنزل
 لا يقع

مطلب لا يحل له يشتغل

مطلب قال لابنه الكبير ان
 تركت تعمل كذا فهو على
 المنع بالقول وفي الصغير
 بالقول والفعل
 مطلب حلف ليخرجن
 ساكن داره اليوم الخ

في آخره فان لم يمكنه فاليقين على التلفظ باللسان قنية حلف لا يدع فلا يبر على هذه القنطرة
 فنفعه بالقول يكون باراً لانه لا يملك المنع بالفعل فاضحان وتعامه في رسالة الشرنبلالي السنية احسن
 الاقوال للتخلص عن محذور الفعال * (سئل) في رجل حلف بالطلاق على زوجته انها لا تدخل
 لدار أسها وهي جارية في نواجره وساكناً فيها ثم مات الاب ثم دخلت فاهل لا يقع الطلاق
 * (الجواب) نعم أقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكاً له * (سئل) في رجل حلف على زوجته
 بالطلاق انه لا يعينها الا الى الحمام واقتضى لها الخروج لاهل آخر وخرجت لذلك من غير أن يعنه اهو
 ولا ينة له ولم يأذن لها انما الحكم * (الجواب) اذا لم يعنه ذلك وفعله من قبل نفسه لا يقع طلاقه
 المذكور * (سئل) في امرأة ادعت على زوجها افلان بأنه حلف بالطلاق الثلاث انه لا يعتدي
 الى محله ايها ولا الى داره وانه بعد ذلك دخل الى محله ايها وبات في داره المحلوف عليها وانما يقتضي
 ذلك بات منه وطالبته بمخرجها فأجاب بأنه حلف بالطلاق انه لا يدخل دارها المزبورة مع زوجته
 المذكورة على سبيل السكنى وانه دخلها ازا ترا ولم يدخلها على سبيل السكنى وانكر كونه حلف كما ادعت
 فطلب من المدعية بينة فأثبت مدعاها بشاهد من فاما الحكم * (الجواب) حيث انفق على اصل
 العين واختلفا في القيد فالنظر الى القيد صار الرجل مدعيها والمرأة مدعى عليها لانها تنكر القيد
 المذكور فقتضاه يطلب منه بينة في اثبات القيد المذكور وقوله على سبيل السكنى دفع منه ادعائها
 ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كافي الاشياء وغيره وان جعل قوله على سبيل
 السكنى شرطاً واختلفا في وجود الشرط فالقول له مع العين الا اذا برهنت فان البينة تقبل على الشرط
 وان كان نفياً كافي التنوير وغيره اقول اي فاذا ادعت انه دخل على سبيل السكنى في هذه الصورة وانكر
 هو فالقول له الا اذا برهنت على مدعاها المذكور فتسقط لانها بينة على الشرط المثبت وأقول ايضاً
 ان ما ذكره من أن الزوج صار مدعيها وان البينة تطلب منه لانها تخالف لما في القنية من باب
 الدعاوى والبيئات في الطلاق راضر البرهان صاحب الحفظ بما فيه من ادعت انه طلقها من غير شرط
 والزوج يقول طلقها بالشرط ولم يوجد فالبينة فيه بينة المرأة ولو ادعت عليه انه حلف لا يضر بها
 وادعى هو انه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الأمرين وتطلق بأيهما كان اهـ لكن
 رأيت في هامش نسخة القنية مكتوباً بعد آخر العبارة مانصه هذا خلاف رواية الفصول فانه قال
 لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع العين تأمل جداً اهـ ما رأيت وقد نقلت في البحر عبارة
 القنية في باب التعليق وأقرها ثم نقل عنها الوفاً لاهل ان شرحت مسكراً فغير ذلك فامر لم يبدل
 فأقامت بينة على وجود الشرط وأقام الزوج بينة أنه كان باذنه فبينت المرأة أولى اهـ ونقل هذه العبارة
 في ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادي ثم رأيت في القول لمن نحو ذلك حيث قال وان ادعى تعليق
 الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له اهـ ثم قال حلف لا يضر بها من غير جرم فقال شرحتها
 بالجرم فالقول قوله مع العين من الخزانة اصحاب الجماع اهـ ولا يخفى انه حيث كان القول له كآت
 البينة في طرفها فامع النظر في هذا المحل وتعمل ولا تنجل

* (باب الخلع والطلاق على مال)

(سئل) في امرأة اختلعت من بعلها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعته له في المجلس ثم دفعه لها
 لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا وقامت تطالبه بمخرجها فبطلت ايصالها وسقط
 بالخلع المذكور * (الجواب) نعم ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل واحد على الآخر
 مما يتعلق بالنكاح كنفه وغيره من المتون قوله بما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضاً أو غير مقبوض
 قبل الدخول بها أو بعده والنفقة المأخوذة بالنفقة العدة فام لا تسقط لعدم دخولها تحت العموم
 لانهم لم تكن واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا نص عليها في عقد تسقط وأما السكنى فلا يصح استقاطها

مطلب حلف لا تدخل
 لدار ايها المستأجرة ثم مات
 الاب
 مطلب حلف لا يعينها الا
 للحمام فخرجت لغيره الخ
 مطلب انفق على اصل
 العين واختلفا في القيد صار
 مدعيها

مطلب دعوى الدفع
 مسموعة قبل الحكم
 وبعده
 مطلب ادعت انه طلقها
 بلا شرط وقال لا بل بشرط
 الخ

مطلب حلف لا يضر بها
 بغير جرم فالقول له مع العين

(باب الخلع والطلاق على مال)

مطلب يسقط بالخلع
 والمبارأة كل حق لكل
 منهم على الآخر
 مطلب لا يسقط بالخلع
 نفقة العدة الا اذا نص
 عليها

بجمال لما انفأ في غير بيت الطلاق معصية الا اذا أبرأته عن مؤنة السكنى فان كانت ساكنة في بيت
نفسها أو تعطى الأجرة من مالها فيصح التزامها بذلك كذا في فتح القدير الى أن قال ومقصودهم
بما يتعلق بالنكاح هنا ما عد النفقة فانه يسقط بالطلاق مطلقا كما ذكره في بابه مخ الغفار ببعض
اختصار * (سئل) في امرأة خالعت زوجها على نفقة ولديه الصغيرين منها في مدة وهي معسرة
ثم طالبت بالنفقة هل يجبر عليها * (الجواب) نعم قال في التنوير ولو خالعت على نفقة ولدها شهرا
وهي معسرة فطالبته بالنفقة يجبر عليها اه أقول وفي حاشية الدر المختار للعلوي أن ما شرطه يكون
دينا عليها أي قوله أخذته منها اذا أيسرت وتفسيره ما ذكره في البحر لو تركت الولد على الزوج
وهرت فله أن يأخذ قيمة النفقة منها وكذا الوفاة الولد قبل تمام الوقت له أن يرجع عليها بحصته ثم قال
في البحر والحيلة في براءتها أن يقول الزوج خالعتك على أي يرى من نفقة الولد سنتين فان مات الولد
قبلها فالرجوع على عليك كذا في الخاتمة وتعام القوائد فيه * (سئل) فيما اذا كان له بنت
صغيرة من زوجها زيد خالعا لها على براءة ذمتها من مؤخرها عليه وعلى أمتعة معلومة وبعد تمام ذلك
تكفل أبو هذيل بالوكالة عنها بنتها المذكورة بجميع ما تحتاج اليه الى سبع سنين بالارجوع عليه بشئ
والحال أن ما ذكر من التكفل لم يكن زيد خالعا لها عليه ولا وقع بدلا عن الخلع فهل يكون ذلك غير لازم
والحال هذه * (الجواب) نعم يكون التكفل المذكور وغير لازم ثم العلم بالمؤخر ليس بشرط
كما أفتى به فارئ الهداية * (سئل) في رجل خلع زوجته على براءة ذمتها من مؤخرها وعلى نفقة
عدها ثم قبضت منه كذا من الدراهم تغير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات ثم عزم بجميع
ما يحتاجان اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا * (الجواب) نعم قال
في التنوير ويسقط بالخلع والمبارأة كل حق لكل منهما على الآخر مما يتعلق بالنكاح الا نفقة العدة
الاذا انص عليها * (سئل) في رجل خلع زوجته من عصمته بلفظ الخلع من غير مال ويريد بعد
ذلك ردها لعصمته بدون رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) الخلع
طلاق بائن فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به ولو بلا مال وبالطلاق الصريح
على مال طلاق بائن والخلع من الكليات فيعتبر فيه ما يعتبر فيه التزويج وشروطه العاديات أقول ظاهر
قوله فيعتبر فيه ما يعتبر فيه ان لا بد له من النية ولكن قال في البحرية الطلاق في الخلع والمبارأة شرط
الصحة الا أن المشايخ لم يشترطوها في الخلع لغلبة الاستعمال ولأن الغالب كون الخلع بعد مذكرة
الطلاق فلو كانت المبارأة أيضا كذلك لاحتاجة الى النية وان كانت من الكليات وان لم تكن كذلك
بقيت مشروطة في المبارأة وسائر الكليات على الاصل اه وذكر قبله عن شرح الوفاة أن المبارأة
بالمسز وتركه خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا قال ولا يخفى وقوع الطلاق البائن
في هذه الصورة وصورتها في فتح القدير بان يقول بارأك على ألف وتقبل وقد صرح بوقوع الطلاق
بهذا اللفظ في الخلاصة والبرازية اه * (سئل) فيما اذا حلف زيد بالطلاق الثلاث على عمره انه
لا يدخل دار زيد المعلومة ثم خلع زيد زوجته من عصمته بعوض معلوم ودخل عمر الدار وحكم فاض
شافعي بالتحلل اليدين وإعادة زوجته اليه بعقد شرعي وبعد وقوع الثلاث على زيد ولو كان الدخول
في العدة حكما شرعيا موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه وأفتد حكمه حاكم حنفى وكتب غيب الدعوى
الصحيحة بكل من الحكمين حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرائط الشرعية فهل يعمل به ما بعد ثبوت
مضمونهما بالوجه الشرعي * (الجواب) نعم يعمل بالتحليل المذكورين بعد ثبوت مضمونهما
والحكم المذكور نافذ صحيح ارتفع به الخلاف الواقع بين الأئمة في هذه الحادثة * (سئل) فيما اذا
طلق زيد زوجته طلاقا واحدة على براءة ذمتها من مؤخرها مقبولا منها وتريد الا أن مطالبته بمؤخرها
فهل وقع عليه بذلك طلاقا بائنا وليس لها مطالبة بذلك * (الجواب) نعم والواقع به أي الخلع

مطلب خالعت على نفقة
ولده وهي معسرة يجبر عليها

مطلب لو تركت الولد على
الزوج وهرت له أخذ قيمة
النفقة

مطلب لا يلزم تكفلها
الولد بعد الخلع حيث لم يكن
بدل عنه

مطلب العلم بالمؤخر ليس
بشرط

مطلب خلعها على
مؤخرها ونفقة عدها ودفع
لهادراهم لنفقة ولديها
منه

مطلب الخلع طلاق بائن
مطلب لم يشترطوا النية
في الخلع لغلبة الاستعمال
الحج

مطلب صورة المبارأة
مطلب اذا حلف بالثلاث
ثم خلع بعوض وحكم
شافعي بالتحلل اليدين وقو
في العدة يصح

مطلب في الطلاق على
مال

مطلب خالعهما مباشرة
وكيلها

مطلب الخالعة مع وكيلها
مسقطه لحقوق الزوجية

مطلب الفرق بين خلعتك
وخالعتك من وجهين

مطلب قالت له أبرأك الله
وقع وصحت البراءة

مطلب خالعهما على أمتعه
معلومة الخ

مطلب في خلع المراهق

مطلب لا يقبل بحدوده
البلوغ بعد اقراره به مع
احتمال حاله

(باب العدة)

مطلب العدة من وقت
الطلاق لا من وقت القضاء
مطلب العدة من وقت
القرار بالطلاق

اعتباره بشدرا لا مكان در من الخلع ومثله في التنوير * (سئل) في وكيل شرعي عن امرأة
خالعها مع زوجها على براءة ذمتها من شرط مقدمها ومؤخرها ومن سائر الحقوق المتعلقة بالزوجية
وعلى تسعة قروش في الذمة فهل يكون الخلع صحيحا * (الجواب) نعم وفي فتاوى الخانقائي سئل
هل الخلع من وكيل المرأة على شيء معين يكون مسقطا لحقوق الزوجية أم لا أجاب اذا وقع الخلع بلفظ
الخالعة كخالعتك لا بلفظ خلعتك فانه يكون مسقطا لحقوق الزوجية ولا يدخل في ذلك نفقة العدة
بدون تخصيص والوكيل في خصوص ذلك قائم مقام الموكل ثم أقول لانه اذا وكلت في الخلع بلفظ
الخالعة يكون قائما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل بكل ما يملكه الموكل وايضا الموكل وكعت على
ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى الخالعة على ما صرح حوايه انها كالبراءة تنقضي البراءة من الجانبين
لانه ينبى عن الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما ما قبل صاحبه حتى والا تقع
المنازعة فكانها قالت وكلتك في أن تخلصني من زوجي على وجه تنقح البراءة بيننا من الجانبين
والتوكيل بالبراءة جائز اه وقد اوضح في البحر الفرق بين خلعتك وخالعتك من وجهين الوجه الاول
أن خلعتك لا يتوقف على القبول بخلاف خالعتك الثاني لبراءة في الاول ويرأى الثاني اه بحر
وكتبت في حاشيتي عليه أن قوله لا يتوقف على القبول اى اذا لم يكن بمقابلته مال لما تقدمه في البحر اول
الباب من أنه لا بد من القبول منها حيث كان على مال او كان بلفظ خالعتك أو اختلعي * (سئل) فيما
اذا قال لزوجته ان أبرأني مما لك على فأنت طالق فقالت في مجلسها أبرأك الله فهل يقع الطلاق
وتصح هذه البراءة * (الجواب) قد أفتى العلامة السراج الهندي قارئ الهداية بوقوع الطلاق
بذلك حيث قالت له في مجلسها أبرأك أو أبرأك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علما أو أحدهما
مقدار الحقوق اولم يعلم الا البراءة عن الجهولات صحيحة عندنا اه ونظمه في المنظومة المحببة اول
باب الطلاق مدخولة سألت طلاقها فقال الزوج أبرأني عن كل حق لك على حتى اطلقك فقالت
أبرأك عن كل حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج في فوره ذلك طلقك واحدة فالواقيع
واحدة بآنية لانه طلقها عوضا عن البراءة فظاهر افاضيلنا أقول ما ذكره من صحة البراءة بقولها
أبرأك الله مخالف لما في شرح المتقي للهنسي وتبعه تليذه الباقي وكذا العلاءي من عدم صحتها
وأفتى به الخبر الرمي لكن أفتى العلامة ابن السبكي بمثل ما هنا معللا بأن العرف جار على أن اللفظ
المذكور ابراء فكانها قالت أبرأك الله لاني أبرأك وذكر انه أفتى بمثله الناصر اللقائي وشيخ الاسلام
الحنبلي * (سئل) في امرأة خالعهما زوجها على أمتعة معلومة وعلى براءة ذمتها من مؤخرها
خلعها شرعا ثم سألته بعض الامتعة وامتنعت عن تسليم الباقي بلا وجه شرعي فهل عليها تسليم بقية
الامتعة الخالع عليها موجودة وقيمتها ان عجزت * (الجواب) نعم خالعت على عبد أتق لها على
براءتها من ضمانه لم تبرأ بل عليها تسليم عينه ان قدرت وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة
فيقتضى سلامة العوض الخ منخ * (سئل) فيما اذا اعترف زيد بالبلوغ وبأن عمره اربع عشرة
سنة وهو ممن يحتلم مثله فخلع زوجته البكر البالغة بعد الخلوة الصحيحة بها على مؤخرها المعلوم لها عليه
فهل يصح خلعه ولا يقبل بحدوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله * (الجواب) نعم والحالة
هذه والله أعلم

* (باب العدة)

* (سئل) في رجل طلق امرأته ثم انكروا قيمته عليه بينة وقضى القاضي بالفرقة فهل تكون العدة
من وقت الطلاق لا من القضاء * (الجواب) نعم وسئل قارئ الهداية عن رجل اقرانه طلاق
زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة أشهر وصدقته على ذلك وانها حاضت ثلاث حيض هل يسمع قولها أجاب
الذي عليه المتأخرون من علمائنا انها تعتد من وقت الاقرار الا أن تقوم بينة على ما تصدق عليه

مطلب أخبرت بان زوجها
المسافر طلقها الخ

مطلب العدة من وقت
الموت والطلاق لا من وقت
الخبر بها

مطلب من عاين الموت
وحدد يخبر به غيره ويشهدان
به

مطلب جاء الزوج الاول
حيث فالولد الثاني

مطلب في المراهقة هل
تنقضي عدتها بالاشهر
مطلب في المدة التي تكفي
لظهور الحمل

ومذهب المتقدمين انه ما يصح قان * (سئل) في امرأه سافر زوجها وغاب عدة سنين ثم أخبرها
فقتان يعرفانه انه طلقها طلقه واحدة ووقع في قلبها صدقهما فهل لها ان تترجى بآخر بعد انقضاء عدتها
من وقت الطلاق * (الجواب) نعم والحالة هذه قال في فصول العمادى وذكر في العيون
اذا أخبرت المرأة بموت زوجها ورثته او بطلاقه اياها حل لها التزوج اه ومثله في جامع الفصولين
والبرازية والجوهرة والبحر وفي الخانية في فصل اتقبال العدة المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب
أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندنا لا من وقت الخبر اه وفي الملتقى والتنوير وابتداء
العدة في الطلاق والموت عقيبهما وان لم تعلم المرأة بهما وفي الموت مسئلة محجبة وهى انه اذا لم يعاين
الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله
فاذا سمع منه حل له أن يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادته خلاصة من
الفصل الاول من الشهادات ومثله في البرازية امرأه باعها وفاة زوجها فاعتدت وتزوجت بزواج
وولدت ولدا ثم جاء الزوج الاول حيا كان ابو حنيفة يقول اول الولد الاول ثم رجوع وقال الولد الثاني
خانية قبيل مسائل المهر * (سئل) في ذمية طلقها زوجها المسلم وانقضت عدتها منه بثلاث حيض
كوامل وزيد التزوج بذى فهل لها ذلك والحالة هذه * (الجواب) نعم والمثله في عدة التنوير
وغیره * (سئل) في قاضى دمشق انه تزوج قاصرة عمرها اثنا عشرة سنة وطلقت فهل تنقضى عدتها
بالاشهر أو بالحض * (الجواب) قال في الذخيرة اذا طلق الرجل امرأته وهى صغيرة لم تحض
وقد دخل بها فاعلمها أن تعد بثلاثة أشهر هذا هو جواب الكتاب وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل
البحارى اذا كانت الصغيرة مراهقة يجامع مثلها وقد كان دخل بها الزوج فعدتها لا تنقضى بالاشهر
بل يوقف امرها الى أن يظهر انها هل حبلت بذلك الوطء أم لا فان ظهر انها حبلت كان انقضاء
العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان انقضاء عدتها بثلاثة أشهر اه ومثله في التارخانية والبحر
الرائق وفيه عن فتح القدير وبعد زمن التوقف من عدتها لانه كان ليظهر حبلها فان لم يظهر كان
من عدتها اه وفي التنوير وغيره وفيه لم تحض لصغرها وكبر بالاشهر اه وسئل عنها ثانيا بل ان هذه
طلقت من مضي اربعة اشهر وخمسة أيام فهل تكفي هذه المدة لظهور الحمل الجواب مقتضى ما ذكره
في تعليل عدة الموت انه لا بد من مضي اربعة اشهر وعشرة أيام لانه يظهر فيها الحمل البتة لكن
في البرازية من البيع مانصه وفي دعوى الحمل اثما يصح في رواية اذا كان من حين شرائها اربعة
أشهر وعشر وان أقل فلا وفي رواية انه تسع دعوى الحمل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس
اه فبقتضى عمل الناس انه تكفى المدة المذكورة في صدر السؤال والاولى امهال خمسة أيام ايضا
لتكون اتفاقية والله سبحانه وتعالى اعلم اقول لو كان ما عليه عمل الناس يكتفى هنالما احتاجوا الى
قولهم هنالفا عدتها لا تنقضى بالاشهر فحسب لم يكتفوا بثلاثة اشهر التي هى عدة الصغيرة علم انه لا بد من
زيادة عليها فكيف يصح أن يقال انه يكتفى بشهرين وخمسة ايام لظهور الحمل اذ لو كان يظهر الحمل في
هذه المدة لظهر بأشهر العدة بالاولى فظهر انهم هنالما يمتثلوا هذه الرواية فيكون العمل هنالما على الرواية
الاولى البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر يخالف لنص القرآن فلا يعقل عليه
لانا نقول ان التبرص زيادة على ثلاثة اشهر ليس على انه هو عدتها البتة بل هذا التبرص للاحتياط
لاحتمال حبلها فان ظهر بعد المدة الحمل فعدتها وضعه والا فعدتها ثلاثة اشهر قد مضت كما افاده كلام
الامام ابن الفضل المذكور فهذا الاحتياط موافق للعمل بنص القرآن على الاحتمالين فافهم وقد كنت
اقتيت بهذا فتعصب على جماعة من اهل العصر وقالوا قد خالف نص القرآن حيث جعل عدة المتوفى
عنها زوجها عدة للصغيرة المطلقة الى أن أظهرت لهم النقل وأريتهم موافقة ما أفتى به المؤلف لما أفتيت
به فعند ذلك سككوا وخجلوا والله الحمد ثم رأيت في فتاات فتح القدير قد ذكر هذه المسئلة واستحسنها

حيث قال فرغ في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مراعاة فنفق عليها ما لم يظهر فراغ
 رجها كذا في المحيط اهـ من غير ذكر خلاف وهو حسن اهـ كلام فتح القدير وقد أشار الى المسئلة
 ابننا الشيخ علاء الدين حيث قيد الصغيرة بأن لم تبلغ تسعاً فأدائها ولو بلغت تسعاً وهي المراجعة
 لا تنقض عدتها بالاشهر الثلاثة بل لابد عما ذكرنا والله اعلم * (سئل) في ذميمة هلك زوجها
 الذميمة عنها وهي غير حاملة منه ومضى لهلا كه اربعون يوماً وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد
 اذا اعتقدوا ذلك * (الجواب) نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في الوالوجية
 لا من باب تركهم وما يعتقدون وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام في شرحه
 وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتمد المحبوبي والنسفي وغيرهما
 * (سئل) في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها بخلوة صحيحة ولم يطأها فهل يلزمها العدة
 * (الجواب) نعم وتجب العدة في الكل أي كل أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً وقامه
 في شرح التنوير للعلاء من المهر * (سئل) في ذميمة تحت ذميمة قد دخل بها واسلمت
 وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي أن يفرق بينهما للصل والافتراق هل يلزم عليها العدة
 واذا ألزمت عليها العدة فلما تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقض عدتها هل يجوز أم لا
 * (الجواب) قال في البحر عن الذخيرة ان صرح بالاباء فالقاضي لا يعرض عليه الاسلام
 مرة أخرى ويفرق بينهما فان سكت ولم يقبل شياً فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد أخرى حتى
 يتم الثلاث احتياطاً اهـ والذي عليه الكثر والتنوير وغيرهما أن اباءه طلاق قال في البحر وأشار
 بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان دخل بها الآن المرأة اذا كانت مسلمة فقد ألزمت أحكام
 الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وأشار أيضاً الى وجوب النفقة لهما مادامت في العدة ان كانت
 مسلمة لان المنع من الاستمتاع جاء من قبل الزوج وهو غير مسقط اهـ وقد عدا الانقروى عن خزانة
 الفقه من يجوز نكاحهن في العدة ولم يعتد بها الكفاية اذا أسلمت وحيث كان اباءه طلاقاً فسكاح
 معتدة طلاق الغير المسلم لا يجوز * (سئل) في امرأة مات زوجها وهم اساكجان في دار أبيه
 فلم تعتد فيه بل خرجت الى غيره بلا ضرورة وأمرها الاب بالاعتداد فيه فهل تعتد فيه * (الجواب)
 نعم وتعتد ان أي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت فيه ولا يخرجان منه الا أن تخرج أو ينهدم المنزل
 أو تخاف انهدامه أو تلف مالها أو لا تجد كراء البيت وتحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب موضع
 اليه وفي الطلاق الى حيث شاء الزوج الخ شرح التنوير من الحداد (سئل) في رجل طلق
 زوجته الحامل منه ويريد أن يخرجها من المسكن الجاري في توابعه قبل انقضاء عدتها ومدة الاجارة
 فهل ليس له ذلك وتعتد في بيت وجبت العدة فيه ويلزمه نفقة في العدة * (الجواب) نعم
 والحالة هذه * (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ولها منه ابنتان صغيرتان في حضانتها
 فهل تعتد في البيت الذي طلقت فيه ويلزمه نفقة ابنته بقدر ما يكفيهما بالمعروف مع نفقة عدتها
 الى انقضاءها ومسكن لهما بعدها * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته الحامل
 منه طلقة رجعية ثم اسقطت سعة استبان خلقة فهل انقضت عدتها به * (الجواب) نعم والمسئلة
 في البحر من الرجعة ومثله في التنوير * (سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة فاعتدت بعد موته
 عدة وفاة وزادت عليها اشهر ولم يظهر بها حمل ثم تزوجت برجل ومكثت معه شهراً ونصف شرقيين
 انها حامل من الزوج الاول فهل يكون التزوج بالرجل المزبور باطلاً والا اذا كان باطلاً وتحصل منه
 وطء هل يسوغ الرجوع بالصدوق الذي دفعه للزوجة وبما صرته عليها من نفقة وغيرها وهل يلزم
 الزوجة شئ بذلك الا يلزمها شئ حيث لم تكن عالمة بالحمل * (الجواب) يكون النكاح باطلاً
 ويفرق بينهما ولا يسوغ له الرجوع بما دفعه اليها ولا بما صرته عليها ولا يلزم الزوج ولا الزوجة شئ

مطلب لعدة على ذميمة
 زوجها ذميمة اذا اعتقدوا
 ذلك

مطلب يجب العدة بالخلوة
 الصحيحة
 مطلب في الذميمة اذا أسلمت
 وابي زوجها

مطلب تعتد المرأة في بيت
 وجبت فيه العدة

مطلب ليس له أن يخرجها
 من مسكنها الذي وجبت فيه
 العدة

مطلب تعتد في البيت
 الذي طلقت فيه

مطلب تنقض العدة
 بالسقط المستبين خلقة
 مطلب اعتدت عدة وفاة
 ثم تزوجت ثم ظهر بها حمل
 من الاول الخ

إذا حلفت أنها لم تكن عامة بالجل والله الموفق كتبته الفقير عبد الرحمن عني عنه قال المؤلف هكذا رأيته
 بخط المولى الهمام العلامة الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى مفتى دمشق وذلك بخطه المعهود
 والمشهور * (سئل) في امرأة طلقها زوجها وانقضت عدتها منه بالحيض وأخبرت بذلك رجلا
 وغلب على ظنه صدقها وهي ثقة فهل لأبأس أن ينكحها * (الجواب) نعم ولو قالت امرأة رجل
 طلقني زوجي وانقضت عدتي لأبأس أن ينكحها شرح التنوير عن الجوهرة ومثله في البحر وغيره
 * (سئل) في امرأة طلقها زوجها قبل الدخول بها وقبل الخلوة به فهل لأعدتها عليها
 * (الجواب) نعم والمثله في الفهستاني وغيره * (سئل) في امرأة من ذوات الحيض
 وجبت عليها العدة وهي مرضعة فقال حفت ثلاث حيض كوامل فهل يقبل قولها بيمينها
 * (الجواب) يقبل قولها بيمينها إذا كانت المدة تحتل ذلك وإن كانت مرضعة لأنه يتصور رؤية
 الدم مع الارضاع كما نص عليه الاقنوي نقلا عن عدة الفتاوى وفي نهج النجاة عن السراج سئل بعض
 المشايخ عن المرضعة إذا لم تر حيا فاعالجته حتى رأته صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقضي به
 العدة * (سئل) في مطلقة حامل من مطلقها أخرجت من منزل وجبت فيه العدة وطلبت من
 مطلقها منزلا حيث شاءت عده فيه فهل تجاب الى ذلك ويلزمه نفقة عدتها الى انقضائها بوضع الحمل
 * (الجواب) نعم ونقلها ما مر قريبا * (سئل) عن المطلقة إذا ادعت أنها حامل من المطلق
 وانكر المطلق الحمل هل يقبل قولها والها النفقة أم تحتاج الى قايمة أو مضى مدة يظهر فيها الحمل
 * (الجواب) القول لها وتستحق النفقة ولا تحتاج في ذلك الى قايمة ولا مدة يظهر فيها الحمل وينفق
 عليها الى انقضاء العدة فتاوى ابن نجيم من الطلاق * (سئل) في رجل خطب معتدة الغير ونعم
 أن له الاختلاء به بمجرد خطبتها فهل تحرم خطبة المعتدة أي معتدة كانت وكذلك الخلوة بها
 * (الجواب) نعم والمثله في التنوير وغيره * (سئل) في أم ولدا اعتقها مولاها وهي ممن تحيض
 فهل تنقضي عدتها بثلاث حيض كوامل * (الجواب) نعم كذا أم ولدا مات مولاها أو اعتقها
 فان عدتها أيضا إذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كوامل درر ومثله في التنوير * (سئل)
 فيما إذا اعتق رجل قته البالغة العاقلة وحاض بعد ذلك حصة فهل لها أن تتزوج ولا عدة عليها
 بالاجماع * (الجواب) نعم كافي البحر وأفتى به المهندارى * (سئل) في رجل طلق زوجته
 المدخول بها طلاق رجعية في حقه ثم بعد عشرين يوما من الطلاق مات الزوج عنها فهل تكون عدتها
 عدة الموت * (الجواب) نعم كما ذكره في البحر * (سئل) فيما إذا تزوج زيد حبلى
 من زنا فولدت ولدا ثم طلقها ثلاثا قبل الدخول والخلوة وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك إذا عدها لها
 * (الجواب) نعم والله تعالى أعلم

* (باب الحضنة) *

* (سئل) في حاضنة لصغار أسقطت حقها من الحضنة وتريد الآن أخذ الصغار وترتيبهم
 وهي أهل لذلك فهل لها ذلك * (الجواب) نعم قال في التنوير ولا تقدر الحضنة على ابطال
 حق الصغير فيها أي في الحضنة لها وفي شرحه وهذا الحكم مصرح به في عامة الشروح والفتاوى
 * (سئل) في صغير يقيم في حضنة جدته لأمته سنة لم يبلغ سبعا وله جدة أم أب قادرة على الحضنة
 أهل لها من كل وجه وأم الأم مسنة عاجزة عما غير أهل الحضنة فهل يدفع لأم الأب القادرة
 الأهل للحضنة لأم الأم العاجزة * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا وانقضت عدتها ولها منه ابن صغير في حضنتها وطلبت من أبيه مكنها هل يلزمه ذلك
 * (الجواب) على الأب سكتها جميعا كما في شرح النقاية عن البحر المحيط وتستحق اجرة
 الحضنة من غير ارضاع له وكذا إذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الأب به كما أفتى به قارئ الهداية

مطلب أخبر رجلا
 بانقضاء عدتها لأبأس أن
 ينكحها

مطلب طلقها قبل
 الدخول والخلوة لأعدتها
 عليها

مطلب قالت المرضعة
 حفت ثلاث حيض يقبل
 قولها

مطلب إذا عالجت المرضعة
 الحيض حتى رأته صفرة
 في أيامه تنقضي به العدة

مطلب أخرجت المعتدة
 من منزل وجبت العدة فيه
 لها طلب غيره

مطلب ادعت أنها حامل
 تصدق

مطلب تحرم خطبة معتدة
 الغير والخلوة بها

مطلب أم ولدا اعتقها
 مولاها تزنها العدة

مطلب القنة إذا اعتقت
 لأعدتها عليها اجماعا

مطلب طلقها رجعيًا ثم
 مات في العدة لم يسأعده

الوفاء

(باب الحضنة)

مطلب لا تسقط الحضنة
 بالاسقاط

مطلب إذا كانت أم الأم
 عاجزة فالحضنة لأم الأب

مطلب في الممكن للحاضنة
 واجرة الحاضنة

وفي الفتاوى الرحمة سئل عن صغيرة محضونة لآمال لها هل تجب أجرة المسكن الذي تحضن فيه على من تجب عليه نفقتها أولاً أجاب قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق وفي الحاشية عن التفريق لا تجب في الحضانة أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون تجب ان كان للصبي مال والا فلي من تجب عليه نفقته اه كلامه وحيث قدم قاضيان رواية التفريق فيكون الاظهر والمفتي به عنده تلك الرواية كأنقله اه ما في الرحمة وقال في الترويض في ترجمته اذ وجوب الاجر لا يستلزم وجوب المسكن بخلاف النفقة اه أقول قد كنت جعلت رسالة سميتها الابانة عن أخذ الاجرة على الحضانة واستدركت فيها على ما في الترويض وقال الخير الرمي في حاشيته على البحر وأما لزوم سكن الحاضنة فاختلف فيه والظاهر لزوم ذلك كما في بعض المعبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر اه قلت ويعلم أيضاً من وجوب نفقته وقد قالوا ان النفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشية الوافي على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توأمان لا ينقل أحدهما عن الآخر اه وقال الشيخ علاء الدين في شرح المتقى والصغير اذا كان في حضنة الأم وهو من اولاد الاشراف تستحق على الاب خادماً يخدمه فيستره أو يستأجره وفي شرح النفاية للباقاني عن البحر المحط عن مختارات أبي حفص سئل عن لها مال الولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكناً لها وسكنى ولدها قال نعم عليه سكناًهما جميعاً وسئل نجيم الأئمة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال المختار أن عليه السكنى في الحضانة اه واعقده ابن الشحنة خلافاً لما اختاره ابن وهبان وشيخه الطرسوسي والحاصل أن الوجه الوجبه لزوم أجرة المسكن والالزام ضياع الولد اذ لم يكن للحاضنة مسكن وأما اذا كان لها مسكن فينبغي الاقتناء بما رجه في النهر تبعاً لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمه قاضي خان والله الموفق اه ما ذكرته في الابانة * (سئل) في صغيرين يتيمين بلغ أحدهما من العمر عشر سنين والآخر احدى عشرة وهما عند أمهما ولهما حرفة يكتسبان منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقبروا خوة أشقاء موسرون وأمتهم تكلف عهم المزبور الاتفاق عليهما بلا وجه شرعي فهل لا يلزم العم ذلك ويجبر الاخوة على أخذ الصغيرين * (الجواب) نعم لانهم اقدر على تأديتهما وتعليمهما قال في شرح المجمع واذا استغنى الغلام أي الصبي عن الخدمة أي خدمة من لها الحضانة بأن يأكل ويستنجي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه بمقدربسبع سنين وعليه الفتوى أو تسع أي تسع سنين أجبر الاب او الوصي او الولي على أخذه لانه اقدر على تأديته وتعليمه * (سئل) في صغيرين لآمال لهما وهما في حضنة أمهما المطلقة من أبيهما المعسر ولهما جدة لاب تريد أن تربيهما بغير شيء والام تباي ذلك وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولدين فالحكم * (الجواب) حيث كان الاب معسراً يقال للام أما ان تمسكي الصغيرين بغير أجر وأما ان تدفعيهما للجدّة المذكورة ولا تجبر الام على ذلك وسئل ايضا عما اذا كان مكان مكان الجدّة عمة والمسئلة في التسيير وقاضي خان والخلاصة وهو الصحيح قال العلائي والعمه ليست بقيد فيما يظهر اه وفي الفتاوى الرحمة والعمه ليست قيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والاب ليس قيداً ايضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليهما اه أقول وهذا في أجرة الحضانة وأما أجرة الارضاع فالام أحق ما لم تطالب بزيادة على ما تأخذ من الاجنية كما سيأتي بيانه في سؤال وجوابه وقال الخير الرمي في حواشي البحر نظاهر تقييدهم بكون الاب معسراً تختلف الحكم المذكور مع يساره وأنت خير بأن المفهوم في التصانيف حجة يعمل به تأمل اه أي فاذا كان الاب موسراً يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغير كما في الشرع لئلا يتي مالو كان الاب معسراً أو ميتاً لكن للصغير مال فهل يدفع لها الاجرة من ماله أولاً الظاهر الثاني لانه وان كان فيه نظر له في ابقائه عنده أتمه سكن فيه ضرر عليه في ماله بخلاف مالو كان أبوه موسراً فإنه لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة

مطلب تحرير مسئلة مسكن الحاضنة

مطلب اذا احتاج الصغير الى خادم يلزم الاب به

قوله لها نسخته المؤثقاله والصواب الا قول اللهم الآن يقال تذ كبير الضمير باعتبار الشخص اه من هاشم الا صل ببعض تصرف

مطلب اذا استغنى الصبي عن الحاضنة يجبر وليه على أخذه

مطلب اذا طلبت الام الاجرة والجدّة لا تأخذ شيئاً

من مال أبيه وسند كرماته في باب النفقة وقد أوضحت ذلك أيضاً في رسالتي المذكورة سابقاً هذا
 وقال في البحر ولم أر من صرح بأن الأجنبية كالعمة في أن الصغير يدفع إليها إذا كانت متبرعة والام
 تريد الأجر على الحضنة ولا تقاس على العمة لأنها حاضنة في الجملة وقد ذكر السؤال عن هذه المسئلة
 في زماننا وهو أن الأب يأتي بأجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للام كما يقال لو تبرعت العمة وظاهر
 المتون أن الام تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة على الصحيح لأن يوجد نقل
 صريح في أن الأجنبية كالعمة والظاهر أن العمة ليست قيداً بل كل حاضنة كذلك بل الحالة كذلك
 بالاولى لأنها من قرابة الام اه وأفتى به الخير الرمي وقال وهو نفقة حسن لأن دفع الصغير
 للمتبرعة ضرورة له لتصور شفقة عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمة دون حرمة ولذلك
 اختلف الحكم في نحو العمة والحالة مع اليسار والاعسار فإذا كان موسراً لا يدفع اليه ما يكفيه
 تقيداً كثر الكتب اذ لا ضرر على الموسر في دفع الأجرة وبه تقرر هذه المسئلة فاقهم هذا التحرير
 واعتنه فقد قل من تفتن له والله تعالى الموفق اه وتمام القوائد في رسالتنا السابقة * (سئل)
 في صغير يقيم لأماله وله أم من زوجة باجني وجدة لأم من زوجة بجدته وجدة لأم من زوجة بجدته
 المعسر اهل حضنته تريد أن تربيته وتمسكه تبرعاً أم الام تأتي ذلك وتطالب الجدة بأجرة الحضنة ونفقة
 الصغير فهل يقال للام الام اما أن تمسكي الصغير بغير أجر أو تدفعيه للام الاب * (الجواب) حيث
 تزوجت أمه بأجني فقد سقطت حضنتها وصارت الحضنة للام الام دون أم الاب لأنها متأخرة
 في باب الحضنة عنها المكن حيث كان الجد المذكر معسراً وأرادت أم الاب أن تربيته مجاناً يقال لها ذلك
 قال قاضي خان صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد بها المجاناً ولا تمنع
 الولد عن الام والام تأتي ذلك وتطالب الاب بالأجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح أن يقال للام
 اما أن تمسكي الولد بغير أجر واما أن تدفعه الى العمة اه * (سئل) في فاسر رضيع ماتت أمه
 وليس له مال وله أب موسر وله جدة أم أم أذل للحضنة فهل يلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة
 الولد * (الجواب) تكون الحضنة للام الام ويلزم أباه أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد
 بأنواعها قال في البحر ثم اعلم أن ظاهر الرواية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو له مائة
 فإذا استأجر الام للارضاع لا يكفي في نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه الى شيء آخر
 كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة فيقرر له القاضى نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا
 يجب على الاب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد الخ وتماه فيه أقول والممكن داخل
 في النفقة كما قد مناه * (سئل) في رضيع لها أخ عمره أربع سنوات وهما في حضنة أمتهما المطلقة
 من أبيهما فترتت باجني ولها أم من زوجة بآبيها جدة القاصرين تريد أخذهما وحضنتهما وهي
 أهل الحضنة فهل لها ذلك * (الجواب) نعم ومن تكث غير محرم سقط حقها قال في البحر قيد بغير
 المحرم لأن الزوج لو كن ذارحم محرم من الصغير كالجدة إذا كان زوجها الجدة والام إذا كان
 زوجها عم الصغير والحالة إذا كان زوجها عمه لا يسقط حقها الانتفاء الضرر عن الصغير اه
 * (سئل) في بنت بلغت ثمان سنين ودخلت في التسعة وليس لها من له حق الحضنة من النساء
 ولها أخوة أشقاء لابريد الأخ الكبير الشقيق ضمها اليه لكونه أكبرهم وأصلحهم وأورعهم من طلبة
 العلم وهو وصى عليها من قبل أبيها ويعارضه أخوه الشقيق الأصغر منه سناراً عما له أحق منه لكونه
 وصياً عليها من قبل أمها فهل لأخيها الأكبر الرضى المختار ضمها اليه ويمنع أخوه المذكر ومن
 معارضته في ذلك ولا عبرة برغمه * (الجواب) نعم لأخيها الشقيق الأورع الأسن ضمها اليه
 دون أخيه الأصغر والحالة هذه ثم العصباء بترتيبهم يعني إذا لم يكن الصغير أحد من محارمه من النساء
 واختصم فيه الرجال فالأولاهم به أقربهم تبعاً لآلية الولاية للأقرب فيقدم الاب وان علما الأخ

مطلب اذا تبرعت
 الأجنبية فليست كالعمة

مطلب اذا تزوجت الام
 بأجني سقطت حضنتها

مطلب أرادت العمة
 أن تربيه مجاناً والاب معسر
 يقال للام الخ

مطلب يلزم الاب ثلاثة
 أجرة الرضاع وأجرة الحضنة
 ونفقة الولد

مطلب اذا تزوجت
 الحاضنة بغير محرم للصغير
 سقط حقها ولوليه فلا

مطلب اذا انفقد المحارم
 انتفاء الحضنة للعصباء
 بترتيب الارث

الشقي ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم الخ بجزوا اذا اجتمعوا فالاورع
ثم الاسن اختيار علائ على التنوير وكذا في غيره * (سئل) في صغيرة عمرها ستمتان وليس لها
سوى أب وجدته لأم من زوجة بأجنبي وعمة وخالة بكر بالغة أهل الحضانة عازية فهل تكون حضانة
الصغيرة ثلاثاً لها العازية المذكورة * (الجواب) نعم * (سئل) في تيم عمره دون سنتين له أم
تزوجت بأجنبي وجدته لاب من زوجة بجدته لآب وجدته لآب من زوجة بجدته لآب وهي أهل الحضانة
من كل وجه فهل تكون حضانتها لجدته لآب أم لجدته لآب أم لجدته لآب أم لجدته لآب أم لجدته لآب
تستفاد من قبل الاتهات والله أعلم وتثقل إلى أم الجدته وان علت كافي فتاوى قارئ الهداية
* (سئل) في حاضنة لابها الصغير تزوجت بأجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمة من زوجة
بأجنبي أياضاً فكيف يفعل به * (الجواب) قال القهستاني نقلاً عن المحيط اذا اجتمع النساء
الساقطات الحق يضع القاضي الصغير حيث شاء منهن اه واقفي الخير الرمل تبعاً للعلامة الشهاب
الشلي في مثل هذه الواقعة بأن ابقاء الصغير عند أمه أولى لكلال شفقتها * (سئل) في صغير
ماتت أمه وعمره سنة وله أب وخالتان من زوجتان بأجنيين وهو عند احدهما وله أخوال وجدته لآب
يريد ابقاءه عند خالته فهل لا يبه أخذه من خالته وضحه اليه ويمنع جده من معارضته في ذلك
* (الجواب) حيث كانت من زوجة بأجنبي فلا يبه أخذه منها والحالة هذه * (سئل)
في صغيرة عمرها ثلاث سنوات لها أب وأم من زوجة بأجنبي وعمة شقيقة عازية أهل الحضانة وخالة أم
عازية فهل تكون حضانتها العمتا المزبورة دون خالة أمهما * (الجواب) نعم والحالة هذه
قال في الجرو والمذكور في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما أن بعد العمتا خالة الأم لاب وأم ثم لآب
ثم لاب الخ ومثله في المخ والعلائي * (سئل) في بكر بلغت مبلغ النساء وهي ساكنة عند جدتها
لا تهاج مع مهرها الاجنبي في دار واحدة وليس لها أب ولا جد ولا غيرها من العصات فهل يكون
النظر فيها للحاكم * (الجواب) نعم كافي التنوير واخر باب الحضانة * (سئل) فيما اذا
أسلم يهودي ثم مات عن زوجة يهودية وبنتين منها عمراً كبيرهما بنت سنين وعن أب يهودي موسر
ولم يترك الملبت شيئاً والزوجة فقيرة أهل الحضانة فهل تكون حضانتها بنتيها الها حيث لم يعقلا ديناً ولا يخاف
أن يألفا الكفر وتكون نفقتهما على جدتهما * (الجواب) نعم حيث الحال ماذكروا الحاضنة الذمية
ولو مجوسية كسلمة ما لم يعقل ديناً فينبغي تقديره بسبع سنين لجهة اسلامه حينئذ ينهر والى
أن يخاف أن يألف الكفر فينزع منها وان لم يعقل ديناً بجز اه علائ على التنوير ولا نفقة بواجبة
مع الاختلاف ديناً للزوجة والاصول والفروع علواً وسفارا الذميين لا الحريين ولو مستأمنين
لانتطاع الارث علائ على التنوير من النفقة * (سئل) في ابن أم ولد عمره خمس سنين له عم
عصبة يريد أخذه من أمه وضحه اليه فهل لذلك ولا حضانة لأم الولد * (الجواب) نعم كافي التنوير
وغيره * (سئل) في مطلقة حاضنة لولدها الصغيرين غير مأمونة عليهم ما تخرج كل وقت وتتركهما
ضائعين ويريد ابوهما اخذهما منها حيث لا حاضنة لهما غيرهما فهل له ذلك بعد ثبوت ما ذكر
* (الجواب) نعم أو غير مأمونة ذكره في المحتجب بأن تخرج كل وقت وتترك الولد ضائعاً اه علائ
* (سئل) في تيم له أم من زوجة بابن خاله الوصي المختار عليه وعمة من زوجة بأجنبي وجدته لآب فهل
يدفع التيم لجدته المذكورة حيث لم يكن له أحد من له حق الحضانة غيره * (الجواب) نعم
* (سئل) في حاضنة لبنتها تزوجت بأجنبي وللبنت أخت لاب مراقة عازية أهل الحضانة
ولها خالة أيضاً فهل تكون الحضانة للاخت المزبورة دون الخالة * (الجواب) نعم وبمنزلة أختي
العلامة الرمل فائلاً ان المراقة حكمها حكم البالغة في ذلك اه وفي الكثر من الجرح واحكامهما
اي أحكام المراهقين أحكام البالغين في سائر النصرفات شرح الكثر لا يعنى أقول عبارة الكثر في فصل

مطلب يقدم الاورع

ثم الاسن

مطلب تقدم الخالة العازية

على الجدته لآب المزوجة

بأجنبي وعلى العمة

مطلب تقدم الجدته لآب على

الجدته لاب

مطلب ولاية الحضانة

تستفاد من قبل الاتهات

وتثقل إلى أم الجدته وان علت

مطلب اذا اجتمع الساقطات

يضعه القاضي حيث شاء

منهن والام أولى

مطلب للاب أخذه من خالته

المزوجة بأجنبي

مطلب تقدم العمة على خالة

الأم

مطلب بلغت مبلغ النساء

ولا عصبة لها فالنظر فيها

للحاكم

مطلب الحاضنة الذمية

كسلمة ما لم يعقل ديناً

مطلب لاحضانة لآب الولد

مطلب له أم من زوجة بابن

خاله الوصي عليه وعمة

من زوجة بأجنبي وجدته لآب

يدفع له

مطلب تقدم الاخت

المراقة على الخالة

مطلب تحريرهم في أن

المراهق حكمه حكم البالغ

اذا ادعى البلوغ لا مطلقاً

بلوغ الغلام والحارية من كتاب الجرح كذا فان راها وقال بلغنا صفة أو أحكامهما أحكام البالغين اه
 والمعنى انهما كالبالغين بعد قولهما بلغنا بوجه عبارة التي ونصها واذا راها وقال بلغنا صفة أو أحكامهما
 كالبالغين حكم اه وإنما كونهما كالبالغ وان لم يقر بالبلوغ فلا يتول به عائل فضلا عن فاضل
 والارام صحة اقراره أي المراهق وعقته وقد برزته وحيته وببعضه بدون دعوى البلوغ وذلك باطل قطعاً
 فعلم انه لا بد في مثلنا من ذلك ايضا كما قيد به العلامة الرملی فی فتاواه وقال بعده وانما قيدنا بدعوى
 البلوغ لان الصغير لاحق له في الحضنة لانها من باب الولاية كما في شرح الجمع لابن ملك وليس هو من
 اصل الولاية كما صرح يدي الاشياء والتظاير اه وذكر العلامة الرملی ايضا في حاشيته على البحر
 اعلم انه يشترط البلوغ في حق من يخص الولد لان الحضنة من باب الولاية والصغير ليس من اهله
 وقد سئلت عن مراهق طلب الحضنة فأجبت له ذلك اذا ادعى البلوغ ولم يوجد من هو أحق بها
 منه اه فاعلم هذا التحرير القريد * (سئل) في بنية عمرها عشر سنوات اه اعلم عصبه بالغ
 امين يريد أخذها من عند أمها وترتيبها عنده فهل له ذلك ولا خيار لها * (الجواب) نعم والحضنة
 هذه لا خد للولد عندنا مطلقاً كذا أو أني خلافاً للساقی قلت وهذا قبل البلوغ أما بعده فيخير بين
 أبويه وان أراد الانفراد فله ذلك مؤيد زاده معزياً بالمنية اه شرح التنوير للعلائی وفي حاشيته
 الخير الرملی على المنع قوله وبأخذ الاب ولا خيار للصغير أقول وكذا غير الاب عند عدمه بمن له
 حق الحضنة قال في المنهاج لجلال الدين ابی حفص عمر بن محمد بن عمر الانصاری العقيلي من الحضنة
 وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضنة في سواه من العصبه اولى الاقرب فالأقرب غير أن الانثى
 لا تدفع الا الى محرم ومنه في الخلاصة والتصارخية اه ومثله في حاشيته على البحر * (سئل)
 في الحضنة اذا أبطلت حق بنتها المحضوة ثم أرادت الرجوع في حضنتها وهي عذبة أهله لها فهل لها
 ذلك * (الجواب) نعم ولا تقدر الحضنة على ابطال حق الصغير فيها أي في الحضنة من
 * (سئل) فيما اذا كان لزيد ابن صغير من زوجة له حرة الاصل وأراد السفر فوضعه عند عمرو
 ثم سافر ومات وبلغ الابن ثمان سنون قام الاب بكريريد أخذ الابن بلا وجه شرعي زاعم أن أباه
 كان عبد البكر المزبور فهل ليس لبكر ذلك * (الجواب) نعم قال في متن الدرر من كتاب الولاء الام
 ان كانت حرة الاصل بمعنى عدم الرق في اصلها فلا ولأه على ولدها والاب اذا كان كذلك فلو كان
 عربياً لا ولأه عليه مطلقاً ولو عجمياً لا ولأه عليه لقوم الاب وبرئته معتنق الام وعصبته خلافاً لابي يوسف
 اه وتعمم التحقيق في شرحها * (سئل) في بنت بلغت من السن احدى عشرة سنة وهي عند
 أمها المطلقة من أبيها يريد أبوها أخذها من الام والسفر بها الى بلدته التي هي فوق مدة السفر فهل له
 ذلك حيث سقطت حضنتها (الجواب) نعم وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء اه
 وعاله في الشرح بقوله لمناقبة من الاضرار بالام بابطال حضنتها في الحضنة وهو يدل على أن حضنتها
 اذا سقطت جازله السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل اذا أخذ المطلق ولده من حضنته لزواجه هل له
 أن يسافر به فأجاب بأن له أن يسافر به الى أن يعود حتى أمه اه وهو صريح فيما قلناه وهي حادثة
 الفتوى في زما تاجر من آخر باب الحضنة قال في المنع وينبغي أن يكون محله ما اذا لم يكن ثمة غيرها
 ممن يستحق الحضنة أما اذا كان هنالك من يستحق الحضنة فينبغي أن لا يملك الاب السفر به بل ينقل
 الحق الى الحضنة وهذا ظاهر والله أعلم اه ورأيت في هامش فتاوى الانقروى حاشية معززة الى
 المولى يحيى بن زكريا انه اذا سقطت الحضنة بالتزوج للاجنبي أو بالاستغناء فليعلم أن يسافر بالولد اه
 ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء أي استغناء ولده عن الحضنة لتلايطة حق الام في حضنته
 ولا الام أي لا يخرج الام عن المصر بولده للتلايطة رالاب الا الى وطنها الذي تزوجها فيه المفهوم منه
 أن اخر اجها لولده انما يجوز بأمرين جميعاً كون المقصد وطنها وكون تزوجها فيه كما اذا تزوج امرأة

مطلب البلوغ شرط
 في الحضنة

مطلب لا خيار للولد عندنا
 قبل البلوغ

مطلب انقضت مدة الحضنة
 ولا أب له فلا اقرب من
 العصباء أخذه الآن الانثى
 لا تدفع لغیر محرم
 مطلب اذا أبطلت حضنتها
 لها الرجوع

مطلب بلغ ثمان سنين
 وأمه حرة الاصل فليس
 لمولى أبيه أخذه

مطلب اذا انتهت مدة
 الحضنة قبل الاب السفر بالولد

بالشأم فقدمهم إلى الكوفة فولدت منه ثم طلقت وانقضت عدتها فلها أن تخرج بولدها إلى الشأم
من غير رضی الأب حتى لو كان وطنها بالشأم ولم يكن تزوجها فيه أو كان تزوجها فيه ولم تكن من أهل
الشأم ليس لها أن تخرج إلى الشأم الخ شرح الجميع لابن مالك (سئل) في مبانة من زوجها انقضت
عدتها ولها منه ابن صغير في حضانتها تريد أن تنقله من دمشق إلى حلب ولم يكن ما تنقل إليه وطنها
ولم ينكحها ثمة فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما مرقرياً ليس للمطلقة الخروج بالولد
من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية إلى المصر وفي عكسه لا وهو انتقالها به من
المصر إلى القرية لما فيه من الضرر بالصغير لتخلقه بأهل السواد فليس لها أن تنقله إليها الا
إذا كان ما انتقلت إليه وطنها ونكحها أي عقد عليها ثمة أي هنالك يعني في مكان هو وطنها أو أربابا المطلقة
المبانة بعد انقضاء عدتها لأن المطلقة رجعيها حكمها حكم النكحة وهذا أي ما ذكرنا من أن المطلقة
الخروج الخ في الأم وأما في غيرها فلا تقدر على نقله إلا بآذن أبيه مخ الغفار (سئل) في الجدة
أم الأم الحاضنة للصغيرة إذا أرادت أن تنقل الصغيرة من المصر إلى القرية بدون إذن أبيها فهل ليس
لها ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما مرقرياً وهذا الحكم في الأم المطلقة فقط أما غيرها بكثرة
وأم ولد اعتقت فلا تقدر على نقله لعدم العقد بينهما إلا بآذنه شرح التنوير للعلائي والمسئله في البحر
والنهر والمنع وغيرها * (سئل) * في يتيمة عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي في حضانة
جدها لأمها الأهل للحضانة ولها أخوة لا يريدون أخذها من جدتها وضمتها إليهم بلا وجه شرعي
فما الحكم (الجواب) * حيث كانت الجدة المرقومة أهلاً للحضانة تبقى القاصرة المزبورة في حضانتها
إلى أن يكمل لها تسع سنين وليس لأخوتها أخذها قبل ذلك بدون وجه شرعي * (سئل) *
في صبي كمل له من السن سبع سنوات وهو في حضانة أمته المطلقة من أبيه ويريد أبوه أخذه منها وضمه
إليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والحالة هذه وإذا استغنى الغلام عن الخدمة أي خدمة من
لها الحضانة بأن يأكل ويستنحي وحده قيل بسبع يعني استغناؤه بمقدّر سبع سنين وعليه القوى
أو نزع أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه شرح الجميع لابن مالك
* (سئل) * في صغيرة غير مشتهة لا تصلح للرجال بلغت من العمر ست سنوات في حضانة جدتها لأمها
الأهل للحضانة تزوجها أبوها فهل لا تسقط حضانة الجدة بزواجها * (الجواب) * نعم والمسئله
في القنية في حق الأم ومن لها حق في الحضانة مثل الأم في ذلك كما هو ظاهر * (سئل) * في يتيمة تبلغ
أحدى عشرة سنة وله أخت يتيمة بلغت عشر سنين وهما عند جدتهما لأمهما وأخت شقيقة
وصى عليهما ثمة أمينة قادرة على الحفظ تريد أن تضعهما عندها باذن القاضي فهل لها ذلك
* (الجواب) * نعم وفي فتاوى العلامة اللطفي من جواب سؤال مانعه إذا لم يكن البنت المذكورة
عصبة وذو رحم محرم مسلم مكاف توضع البنت عند أمه أمينة مسلمة قادرة على الحفظ اه أقول
مفهومه أنه إذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبة فالرأي فيه للقاضي يضعه أين شاء كما إذا
كانت الحاضنات ساقطات ولم أره صريحاً وأن الأخت الشقيقة وإن كانت وصيا ليست بأولى من
الجدة في مسئلتنا وأما ما تقدم عن شرح الجميع من أن الغلام إذا استغنى عن الحضانة بأن بلغ سبع
سنين أجبر الأب أو الوصي أو الولي على أخذه لانه أقدر على تأديبه وتعليمه فهو خاص بالوصي من
الرجال دون النساء بقريته التعليل فتأمل وراجع * (سئل) * في صغيرتين عمر أكبرهما خمس
سنوات ولهما أم متزوجة بأجنبي ولم يكن عصبة ولا من له حق الحضانة ويخني عليهما من الأم
وزوجها أن يغيبا بمالك كونهم ما غريبين وهي ليست بأمينة فهل يضعهما القاضي حيث شاء
* (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في التارخاتية عن المحيط وغيرها والمسئله في الخبرية في مواضع
(سئل) في رجل طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولداً في حضانتها فطلبت من أبيه أجره أراضعه

مطلب ليس للحاضنة
السفر بالولد إلا إلى وطنها
الذي نكحها فيه

مطلب ليس للجدة الحاضنة
نقل المحضونة من المصر إلى
القرية إلا بآذن أبيها

مطلب تبقى في حضانة جدتها
إلى أن يكمل لها تسع سنين
مطلب إذا كمل للصبي
سبع سنين لا يسه أخذه
من حاضنته

مطلب لا تسقط الحضانة
بتزويج البنت المحضونة
مطلب فيما إذا انتهت مدة
الحضانة وليس للصغير عصبة

مطلب إذا لم يكن للصغير
عصبة ولا من له الحضانة
فالقاضي يضعه حيث شاء
مطلب إذا طلبت الأم أجره
أرضاعه يدفع للعممة التي
ترضعه مجازاً عند أمته

أكثر من أجرة مثله أو لولد عمة تريد إرضاعه عند الأم متبرعة بغير أجر فهل تكون العمة المزبورة أولى
 من الأم في إرضاعه * (الجواب) * نعم والحالة هذه ويستأجر الأب من ترضعه عند حالان الحضانة
 لها والنفقة عليه لا يستأجر الأب أمته لو منكوحة أو معتدة رجعي وهي أحق بإرضاع ولها بعد العدة
 إذا لم يطلب زيادة على ما أخذت الأجنبية ولو دون أجر المثل بل الأجنبية المتبرعة أحق منها زبلي
 أي في الإرضاع أما أجرة الحضانة فالأم كما تشرح التنوير للعلائي من النفقة قال الزبلي وإن رضيت
 الأجنبية أن ترضعه بغير أجر أو بدون أجر المثل فالأجنبية أولى اه يعني قدر ضعه عند أمته كما ذكره
 في قوله ويستأجر من ترضعه عندها أي عند الأم الخ كشف القناع للشر بلالي ومثله في البحر وغيره
 * (سئل) * في يقيم في حضنة جدته لانه كل له من العمر سبع سنوات وله ابن عم عصبة أمين هو
 وصي شرعي عليه يريد أخذه منها وترينه عنده فهل له ذلك * (الجواب) * نعم فإن لم يكن للصبي
 امرأه من أهله واختصم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصيا وكذا إذا استغنى الصبي بنفسه أو بلغت
 الجارية قاله العصباء أولى به ما على الترتيب في القرابة والأقرب الأب ثم الجد ثم الأخ ثم الابن
 ثم الأخ لا ب كافي الميراث وإذا اجتمع مستحقو الحضانة في درجة واحدة فأورعهم أولى ثم أكبرهم
 سنوا ولاحق لابن العم وابن الخال في كذالة الجارية ولهما حق في كفالة الغلام لانها ليسا بحرم لها
 فلا يؤمنان عليها جوهره شرح القدروري من النفقة وتقدمت عبارة شرح الجمع وعبارة المنهاج
 للعقيلي وفي مسئلتنا ابن العم المزبور وصي وعصبة قد أخذ منها كما يؤخذ من هذه النقول (سئل)
 في يقيم عمر خمس سنين وله عمة من زوجة بأجنبي وخال وعم أخو أبيه لانه وصي عليه يريد عمة أخذه
 من خاله وضمه اليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول ونقلها ما في شرح التنوير للعلائي حيث
 قال ثم إذا لم يكن عصبة فلدوى الارحام بجر قد دفع لآخ لا ثم لآب ثم لآب ثم لآب ثم لآب ثم لآب
 برهان وعيني اه ثم قال ولاحق لولد عم وعمة وخال وخالة لعدم المحرمية اه ورأيت بخط بعض
 شيوخ مشايخنا عن الهندي أن أبا الأم أولى من الأخ لا ثم والخال اه وبه يظهر الجواب عن حادثة
 الفتوى في زماننا وهي طفل له جد لا ثم وبنت عمة فالحضانة للجد لا ثم لانه رحم محرم وبنت العمة غير محرم
 وإذا قدم الجد المذكور على الأخ لا ثم والخال المحرمين فعلى بنت العمة بالاولى لكن ذكر القهستاني
 بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمة بعد العمة ومعلوم أن الخالة أو العمة تقدم على ذوى الارحام
 المذكورين على العصباء لأن النساء أقدر على تربية الاطفال من الرجال الى أن يستغوا عنهم فينتقل
 الحق الى الرجال ليؤدبهم ويعلموهم لأن الرجال أقدر على ذلك من النساء فعلم أن النساء مقدمات على
 الرجال في الحضانة ولذا تقدمت الأم وأمتها وأختها وخالتها وعمها على الأب والأخ الشقيق وكذا تقدمت
 أخت الصغير ولو لا ثم وكذا بناتها وبنات الأخ ومقتضى ذلك تقديم بنت العمة في حادثة الفتوى على
 الجد لا ثم لكن قال القهستاني أيضا وفي المحيط لاحضانة لبنت الخالة والعمة كبت الخال والعم اه
 ومثله في البدائع وهو مخالف لما قدمناه عنه وموافق لما قدمناه عن شرح التنوير وقدي فوق بين كلاميه
 بجمل ما في المحيط على أنه لاحق للمذكورات في حضنة الغلام لا الجارية بقرينة تعليل في شرح التنوير
 بعدم المحرمية كما مر ويؤيده ما مر عن الجوهره من أنه لاحق لابن العم وابن الخالة في كفالة الجارية
 ولها حق في كفالة الغلام لانها ليسا بحرم لها فلا يؤمنان عليها وحينئذ فينبغي أن يقال ان أولاد
 الخالة والعمة والخال والعم ان كانوا ذكورا فحقهم في حضنة الغلام فقط وان كن انا فحقين
 في حضنة الجارية فقط كما يؤخذ مما ذكرناه من التعليل ومن عبارة الجوهره فالجد لله على هذا
 الحرير الفريد وأسأله من فضله المزيد * (سئل) * في بكر حديثة السن بلغت مبلغ النساء وهي عند
 الايجاب لا ثم لها ولا أب ولا جد ولها عم عصبة أمين غير مقصود يريد ضمها اليه خوف العار ويخوف
 عليها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومتى كانت الجارية بكر ايضا فالحق اليه نفسه وان كان

مطلب المتبرعة أحق من
 الأم في الإرضاع دون الحضانة

مطلب إذا كمل له سبع
 سنين فلا ين العم أخذه

مطلب لاحق لابن العم
 وابن الخال في حضنة الجارية

مطلب له خال وعم لا ثم وصي
 عليه فالحضانة للعم

مطلب أبو الأم أولى من الأخ
 لا ثم والخال

مطلب حادثة الفتوى طفل
 له جد لا ثم وبنت عمة

مطلب النساء مقدمات
 على الرجال في الحضانة

تحريرهم في قول المحيط
 لا حضنة لبنت الخالة
 والعمة الخ

مطلب للعم أن ينضم اليه
 البكر البالغة حديثة السن

لا يحاف عليها الفساد اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت في السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس
 للاولياء حق الضم ولها أن تنزل حيث أحببت حيث لا يتخوف عليها الخ بحسب * (سئل) *
 في حاضنة لولدها تزوجت بأجنبي ولها أم تريد أتمها تربية الولدين في بيت الرب أم الولدين
 وأبوهما لا يرضى بذلك فهل له منعها من ذلك * (الجواب) * نعم لأن الرب وهو زوج أمهما
 أجنبي عنهما ينظر إليهما شراً ويعطيهم ما نزلوا فتنقض الحضانة بتزوج العير الرحم المحرم وبالسكنى
 عند المبعض كما صرح بذلك في البحر وغيره * (سئل) * في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان
 مأموماً على نفسه فهل للاب ضمّه اليه * (الجواب) * اذا كان كذلك فليس للاب ضمّه اليه
 والمسئلة في التنوير آخر الحضانة * (سئل) * في غلام صبيح بالغ غير مأموماً على نفسه يريد أبوه
 أن يضمّه اليه ويؤدبه اذا وقع منه شيء فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ونقلها في الخيرية مفصل
 بما لا يريد عليه * (سئل) * في بكر بلغت مبلغ النساء وهي في حجر أمها المتزوجة بأجنبي وليس لها
 عصبة محرم وأبنت مأموماً على نفسها ولها عمة أمينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي وضعها عند عمتها
 * (الجواب) * نعم فإن لم يكن لها أب ولا جد ولا جدة ولا غيرها من العصباء أو كان لها عصبة فالتنظر
 فيها الى الحاكم فان كانت مأموماً خلاها تنفرد بالسكنى والاوضاعها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ
 يلا فرق في ذلك بين بكر وثيب تنوير * (سئل) * في بكر بالغت رشيدة عاقله دخلت في السن واجتمع
 لها رأى سالك في محله أمينة عند أمها وجدها الامنيتين عليها ولا يتخوف عليها ولها أخ يريد
 أخذها من عندها واسكانها عنده بلارضها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة
 في التنوير والبحر وأتى بمثل ذلك الخیر الرمي كما في فتاواه من الحضانة

* (باب النفقة) *

* (باب النفقة) *

* (سئل) * في صغيرين لأمال لهما ولهما أم معسرة وأب معسر من وجه لآب موسر هل يؤمر الخد
 بالانفاق عليهما * (الجواب) * نعم والحالة هذه فان كان الاب منساقض بنفقة الصغار على الخد
 ولم يرجع على أحد بالانفاق لأن نفقة الاب في هذه الحالة على الخد وكذا نفقة الصغار ذخيرة من النوع
 الرابع وفي فتاوى قارئ الهداية تجب على الخد النفقة اذا مات الاب وان غاب يؤمر الخد بالانفاق
 عليهم والرجوع على الاب اذا حضر وأيسر اه * (سئل) * في امرأة عاجزة فقيرة عماء لهما ابن فقير
 لا مال له وله كسب لا يفي بنفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه نفقتها * (الجواب) *
 نعم والحالة هذه قال في البحر تحت قول الماتن ولا يوبى وأجداده وأطلق في الابن ولم يقيد بالغنى
 مع أنه مقيد به لما في الشرح ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسرين اذا كان معسراً الا اذا كان بهما
 زماناً أو بهما فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن وبأكلان معه ولا يفرض لهما نفقة على حدة اه
 قال في أنفع الوسائل فان كان الاقرب معسراً والابعد موسراً فاعلم أن عبارة الاصحاب اختلفت هنا
 فقال في البدائع لو كان له ابن وابن وابن وابن معسر وابن الابن موسر فالنفقة على الابن ان لم يكن
 زمناً لأنه هو الاقرب ولا سبيل الى ايجاب النفقة على الابعد مع قيام الاقرب الآن القاضي يأمر ابن
 الابن يؤدى عنه على أن يرجع عليه اذا أيسر فيصير الابعد نائبا عن الاقرب وذكر في موضع آخر قال
 والاصل في هذا أن كل من يحوز جميع الميراث وهو معسر جعل كله كالميت واذا جعل كالميت كانت
 النفقة على الباقيين على قدر موارثتهم وكل من كان يحوز بعض الميراث لا يجعل كالميت فكانت
 النفقة على موارث من يرث معه اه ثم أطل في بيانها كما هو دأبه * (سئل) * في يتيمة فقيرة
 لها أم وأخ معسران وعمان لا يورث موسر فهل يلزم عيها نفقتها * (الجواب) * نعم والاصل
 في هذا أنه اذا اجتمع لمن يجب له النفقة في قرابته موسر ومعسر ينظر الى المعسر ان كان يحوز كل
 الميراث يجعل كالمدوم ثم ينظر الى من يرث من يجب له النفقة فجعل النفقة عليهم على قدر موارثتهم

مطلب اذا دخلت في السن
 ليس الاولياء حق الضم
 مطلب تسقط الحضانة
 بالسكنى عند الاجنبي
 مطلب في الغلام اذا عقل
 وكان مأموماً على نفسه ليس
 للاب ضمّه اليه
 مطلب غلام صبيح بالغ غير
 مأموماً على نفسه لا يسه
 ضمّه اليه
 مطلب اذا بلغت غير مأموماً
 على نفسها فلعمتها الامينة
 القادرة على الحفظ أخذها
 من أمها المتزوجة بأجنبي
 مطلب بلغت رشيدة عاقله
 ليس لاخيها أخذها

مطلب اذا كان الاب
 معسراً مناً فالنفقة على
 الخد بالرجوع
 مطلب اذا غاب الاب يؤمر
 الخد بالانفاق ويرجع عليه
 اذا حضر
 مطلب لهما ابن فقير وابن
 ابن موسر
 مطلب اذا كان الاقرب
 معسراً والابعد موسراً
 اختلفت فيه عبارة الاصحاب

مطلب لها أم وأخ معسران
 وعمان موسران فالنفقة
 على العمين

وان كان المعسر لا يبرز كل الميراث تنقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه
 فيعتبر المعسر لا يظهر قدر ما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان
 هذا الاصل صغير له أم وأخت لأب وأم موسر ثان وأخت لأب وأخت لأم موسر ثان كان نفقة الصغير
 على الأم والأخت لأب وأم على أربعة ولا شيء على غيرها اذ حايته من فصل نفقة الوالدين وذوي
 الارحام * (سئل) * في أيتام لا مال لهم ولا كسب في حضانه أمهاتهم الفقيرة العاجزة ولهم عم شقيق
 وعم لأم موسر ان فهل تكون نفقتهم على عمهم الشقيق * (الجواب) * نعم والحالة هذه ولكل ذي
 رحم محرم صغير أو أبنى بالغة أو ذكر عاجز بقدر الارث ويجبر عليه ويعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته
 فنفقة من له حال وابن عم موسر ان على الحال كذا في الدرر وتفصيله فيها قال العلامة عزى
 في حاشيتها ثم قال في الكافي واذا استويا في المحرمية وأهلية الارث يرجح من كان وارثا في الحال
 فلو كان له عم وعمه فالنفقة على العم لا ستويا في المحرمية ويرجح العم بكونه وارثا في الحال اهـ ومثله
 في شرح التنوير للعلائي وغيره في مسئلتنا العمان مستويا في المحرمية لكن الشقيق وارث في الحال
 * (سئل) * في امرأة فقيرة لها أخ لأب وأخت لأم موسر ان قول يلزميها نفقتها أسدا سديا
 على الاخ لأم والساقى على الاخ لأب * (الجواب) * نعم ونقله مامر * (سئل) * في فقيرة مسنة
 لها بنتان وابن أخ شقيق موسرون فهل تلزم نفقتها بتبنيها خاصة * (الجواب) * نعم ففي التنوير
 وشرحه المنع ويجب على موسر يسار النظره النفقة لاصوله الفقراء بالسوية والمعتبر فيه القرب
 والجزئية لا الارث ففي من له بنت وابن ابن النفقة على البنت مع أن الارث بينهما نصفان الخ
 * (سئل) * في تيم لا مال له ولا كسب وذو في حضانه أمه الموسرة وله جدة لأب موسرة وعمان
 عصبه وعمه فقراء فعلى من تكون نفقتهم منهم * (الجواب) * نفقته على أمه الموسرة والحالة هذه
 والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعاد الموت الخ نفقة من له حال وابن عم على الحال لانه
 محرم ولو استويا في المحرمية كعم ونحال يرجح الوارث للحال ما لم يكن معسرا فيجعل كليلت علائي
 * (سئل) * في صغير لا مال له ولا كسب وله جدة لأم وموسرة وخلان موسر ان وعمان معسر ان فهل
 تكون نفقته على جدته المذكورة * (الجواب) * نعم قال في التنوير والمعتبر فيه القرب والجزئية
 لا الارث ثم قال والمعتبر فيه أهلية الارث لاحقيقته اذ لا يتحقق الابعاد الموت الخ ونحوه في الحاشية
 والبرازية وغيرهما في هذه المسئلة النفقة على الجدة لان الصغير المذكور جزؤها وان قلنا باستوائهما
 في المحرمية فيبى بره فرضا وادواتا العمان فانهم ما بعد ان كانوا معسرا وما ن لعسرهما كما بسط في محله
 هذا ما ظهر والله أعلم اقول مسائل النفقات من أشكل المشكلات اذ لم يذكر واليا ضابطا يجمعها
 بل تراهم تارة اعتبروا فيها القرب والجزئية دون الارث وتارة اعتبروا الارث وتارة اعتبروا الترجيح
 فقد صرحوا بأنه لو كان للفقير ابن وبنت كانت النفقة عليهما سوية لان العبرة للقرب والجزئية دون
 الارث وكذلك في بنت وأخت شقيقة على البنت فقط وان ورثتا في ابن وأب على الابن فقط لترجيحه بأن
 ومالك لا يسك وفي جد وابن ابن عليهما بقدر الارث لعدم المرجح مع أنهما استويا في القرب والجزئية
 فان الفقير جزء الجدة وابن ابنه جزء منه ودرجتهم واحدة وفي أم وعصبه كخ شقيق أو ابنه أو عم
 أو جدة لأب يجب على الأم وعلى العصبه أن لا تاعبرا بالارث مع أن الأم اختصت بالقرب والجزئية
 دون غيرها منهم وكذا في أم وأخت شقيقة يجب كالارث وفي عم وجد لأم على الجد مع أن العم هو
 الوارث وفي أم وجد لأم على الأم فقد موافيه الأم على الجد لأم لقربها ولم يتد موحا على العم والاخ
 وابنه لقرب والجزئية فيها دونهم مع أن الجد لأم أرجح منهم بالجزئية فلما رأيت الامر كذلك حين
 وصولي في الكفاية الى هذا الباب في هذا الحل في سوال سنة ١٢٣٥ ألف ومائتين وخمس وثلاثين

مطلب فيما اذا اجتمع
 في قرابة من يجب له النفقة
 موسر وموسر
 مطلب له أم وأخت شقيقة
 موسر ثان وأخت لأب وأخت
 لأم فعلى الاولين

مطلب النفقة على العم
 الشقيق دون العم لأم
 مطلب النفقة على الحال
 دون ابن العم
 مطلب استويا في المحرمية
 وأهلية الارث يرجح الوارث
 في الحال فيرجح العم على
 العمه

مطلب له أم وجدة لأب
 موسر ثان وعمان وعمه
 فقراء فعلى الأم

مطلب له جدة لأم ونحالان
 موسرون وعمان معسر ان
 فعلى الجدة فقط
 مطلب مسائل النفقات
 من أشكل المشكلات

بذلك الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة على الفروع والاصول
ورتبتهما على ثلاثة فصول * (الفصل الاول) * في نقل عبارات الفقهاء * (والثاني) * فيما يرد عليها
والجواب عنها وبيان المراد منها * (والثالث) * في بيان زبدة ما تحصل من الفصلين واختراع ضابط
جامع للفروع التي ذكروها والقواعد التي قرروها مشتمل على سبعة اقسام من انواع قرابة الولادة
وذوى الارحام مع عزو كل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى اصله بحيث اذا وقعت واقعة تكون سبباً
للمراجعة وحاصل ذلك الضابط الجامع أنه لا يخلو إما أن يكون الموجود من قبيل النفقة واحداً
أو أكثر فالأول ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب والثاني لا يخلو إما أن يكونوا
فروعاً فقط أو فروعاً وحواشي أو فروعاً وأصولاً أو فروعاً وحواشي أو أصولاً فقط أو أصولاً
وحواشي أو حواشي فقط فالاقسام سبعة * (القسم الاول) * اذا كانوا فروعاً فقط اعتبر فيهم
القرب والجزئية أي اعتبر الأقرب جرماً ان تفاووا قرباً فيها ولا عبرة فيه للارث أصلاً ففي ولدين
ولو أحدهما نصراًياً أو أنثى يجب عليه مساوية ذخيرة وفي ابن وابن علي الابن فقط اقربه
بدائع وكذلك يجب في بنت وابن ابن علي البنت فقط لقربها ذخيرة ويؤخذ من هذا أنه لا ترجيح
لابن ابن علي بنت بنت وابن ابن علي البنت فقط لقربها ذخيرة وعلى البحر لاسواءهم في القرب
والجزئية ولتصريحهم بأنه لا اعتبار للارث في الاولاد والاولاد لوجبت أثلاً في ابن وبنت ولما لم يزل الابن
النصراني في الآية المسلم * (القسم الثاني) * اذا كانوا فروعاً وحواشي فكذلك يعتبر القرب
والجزئية أي كل منهما أو أحدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية ففي بنت وأخت شقيقة على
البنت فقط وان ورثت بدائع وذخيرة فتسقط الاخت لعدم الجزئية ولكون البنت أقرب وفي ابن
نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث هو الاخ ذخيرة أي لاختصاص الابن بالقرب
والجزئية وفي ولد بنت وأخ شقيق على ولد البنت وان لم يرث ذخيرة أي لاختصاصه بالجزئية وان
استويا في القرب لادلاء كل منهما بواسطة ومرة ادنا بالحواشي من ليس أصل ولا فرعاً يشمل ما في
الذخيرة لوله بنت وموتى عتاقة فعلى البنت فقط وان ورثنا أي لاختصاصها بالقرب والجزئية
* (القسم الثالث) * اذا كانوا فروعاً وأصولاً فيعتبر فيه قرب الجزئية فان لم يوجد اعتبر الترجيح
فان لم يوجد اعتبر الارث ففي أب وابن على الابن فقط لترجحه بآنت ومالك لا يملك ذخيرة وبدائع ومثله
أم وابن كما في البحر وفي جد وابن ابن علي قدر الميراث أسداساً للتساوي في القرب وكذلك في الارث
وعدم الميرج من وجه آخر بدائع وظاهره أنه لوله أب وولد بنت فعلى الاب لأنه أقرب في الجزئية فاتق
التساوي ووجد الميرج وهو القرب ولقول المتن ولا يشارك الاب في نفقة ولده أحد * (القسم
الرابع) * اذا كانوا فروعاً وأصولاً وسواشي وحكمه كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي بالفروع
لترجيحهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه * (القسم
الخامس) * اذا كانوا أصولاً فقط فان كان معهم أب فلا كلام في وجوب النفقة عليه فقط لما في المتن
من أنه لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد ولا يخلو إما أن يكون بعض الاصول وارثاً وبعضهم
غير وارث أو يكونوا كلهم وارثين ففي الاول يعتبر الأقرب جرماً لما في القصة له أم وجد لأم فعلى
الأم أي لأنها أقرب وفي حاشية الرمي اذا اجتمع أجداد وجدات فعلى الأقرب ولو لم يبدل به الآخر
اه فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمفهوم من كلامهم ترجح الوارث بل هو صريح قول البدائع
في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبار الارث اه وعليه ففي جد لأم وجد لاب يجب على الجد لاب
فقط اعتباراً للارث وفي الثاني أعنى لو كل الاصول وارثين فبالارث ففي أم وجد لاب يجب عليها
أثلاً في ظاهر الرواية خاتبة وغيرها * (القسم السادس) * اذا كانوا أصولاً وحواشي فان كان
أحد السفين غير وارث اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى تعتبر بتدر

مطلب في تحرير مسائل
النفقات في ضابط جامع لها
كلها

الميراث فقدم الاصل سواء كان هو الوارث أو كان الوارث هو الصنف الآخر الذي معه مثال الاول ما في الخاتمة لوله جدي لا بواحد شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جدي لا بواحد وعم فعلى الجد أي لترجحه فيها بالترسية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث هو العلم في الثاني وان كان كل من الصنفين أعني الاصول والحواشي وارثا اعتبارا لارث في أم وأخ عصبي أو ابن أخ كذلك أو عم كذلك على الأم الثلث وعلى العصة الثلثان بدائع ثم اذا تعددت الاصول في هذا القسم بتوحيده تنظر اليهم وتعتبر فيهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا لو وجد في المثال الاول جدي لا بواحد مع الجد لا بواحد فقدم عليه الجد لا بواحد لترجحه بالارث ولو وجد في المثال الثاني أم مع الجد لا بواحد فقدم عليها عليه لترجحها بالارث وبالقرب وكذلك لو وجد في الامثلة الاخيرة جدي لا بواحد مع الأم فقدم عليها ما قلنا ولو وجد معها جدي لا بواحد كانت النفقة عليه وحده كما في الخاتمة لانه يجب الاخ وابنه والعلم من الارث لتزيله حيثئذ منزلة الاب وحيث يتحقق تزيله منزلة الاب لم تشاركه الأم في النفقة وان شاركه في الارث كما لو كان الاب موجودا حقيقة كما في قوله قبيل هذا الفصل (القسم السابع) اذا كانوا حواشي فقط يعتبر فيه الارث أي أدليته لاحقة وعنده الاستواء في المحرمية وأولية الارث يترجح الوارث حقيقة ففي خال وابن عم على الخال لانه رحم محرم أحل للارث عند عدم ابن العلم ولا شيء على ابن العلم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يجب نفقة على غير محرم أصلا وفي خال وعم على العلم لاستوائهم ما في الرحم والمحرمية وترجح العلم بأنه وارث حقيقة وفي عم وعمه وخالة على العلم أيضا ولو كان العلم معسرا فعلى العمة والحالة أن لا نأكلهما كما رسمهما ويجعل العلم كالعديم لانه يجوز لكل الميراث هذا زيادة ما حترته في تلك الرسالة بما أسبق اليه ولم يقف أحد قلى عليه وذلك بحول الله تعالى وقوته لا يجوز وقوتي فدوئك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ وعرض عليه بالتواجد وان أردت زيادة تحقيق هذا المقام فعليك بتلك الرسالة والسلام ثم نعود الى كلام المؤلف فنقول * (سئل) * في النفقة المستدانة بأمر قاض اذا أراد الدائم أخذ دينه من الزوج هل لذلك * (الجواب) * صاحب الدين أخذ دينه من الزوج أو من المرأة وبدون الامر به ليس له الرجوع الالي المرأة كما صرح بذلك في النهروان البحر * (سئل) * في رجل سافر من دمشق الى مصر وترك زوجته بلا نفقة ولا منفق وله مال بذمة جماعة مقربين به وبالزوجة من جنس حقتها فهل يفرض لها القاضى نفقة من ماله المزبور * (الجواب) * نعم حيث كان الامر كذلك ويحلفها القاضى أنه لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا كذا في الملتقى والتنوير وغيرهما * (سئل) * في رجل له بنت فاصرة في حضانه أمه المطلقة أذن لجد القاصرة لانتها بأن ينفق عليها من ماله في كل يوم كذا اليرجع به على الاب فأنتفق الجد القدر المذكور في مدة معلومة ويريد الرجوع على الاب بنظرهما أتنفق به بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي هذه الصورة لو أنتفق الجد عليها بعد البلوغ فهل له الرجوع ولا عبرة بقول الاب ان اذني كان مقصورا على مدة الحضانه فالجواب نعم له الرجوع لاطلاق الاذن اذا اذن توكيل * (سئل) * فيما اذا غاب زيد وترك اولاده الصغار الفقراء بلا نفقة ولا منفق وليس له مال حاضر من جنس النفقة وله أخ حاضر موسر فما الحكم * (الجواب) * حيث كان أخو الغائب موسرا فلا قاضى أن يجبره على نفقة الصغار يرجع على أبيهم اذا حضر كما في العلائق عن واقعات للمفتين وهي أيضا في القنية والحواشي * (سئل) * في امرأة فقيرة وله ابن صغير لا مال له ولا كسب من زوج لها معسر مديون مسجونون بدنيته لا يقدر على النفقة لذلك ولا يتجدد جنيابيه عنها بالنسبة أو يقرضها وليا أب موسر فهل يؤمر بالانفاق عليها وعلى ابنها المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا أبسر * (الجواب) * نعم ذكر في شرح المختار أن المرأة المعسرة اذا كان زوجها معسرا وليها ابن موسر أو أخ موسر فنفسقتها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا أبسر

مطلب لو النفقة مستدانة بأمر قاض فللدائن الرجوع على الزوج أو المرأة والا فعلى المرأة فقط
مطلب يفرض القاضى لزوجة الغائب النفقة في ماله بذمة المقربين الخ
مطلب اذا اذن الاب لجدته بأن ينفق عليها كذا اليرجع فله الرجوع
مطلب للمأذون بالانفاق الرجوع ولو أنتفق عليها بعد البلوغ
مطلب يجبر العلم على الانفاق على أولاد أخيه الغائب ليرجع عليه اذا حضر
مطلب يؤمر بالنفقة على بنته وابنها ليرجع على فزوجها اذا أبسر

ويجبس الابن أو الاخ اذا امتنع لان هذا من المعروف قال الزيلعي قتين بهذا أن الادانة لنفقتها
اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها لولا الزوج وعلى هذا لو كان
للمعسر أولاد صغار ولم يقدر على اتقانهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الاب كالأم والاخ والعمة
ثم يرجع به على الاب اذا أبسر بخلاف نفقة أولاده البكر حيث لا يرجع عليه بعد اليسار لانها لا تجب
مع الاعسار قصار كالميت اه وأقره عليه في فتح القدير وينبغي أن يكون محله اذا لم يتجدد أجنيا يبيعها
بالنسيئة أو يقرضها فحينئذ تبين على والدها وشجوه أما اذا وجدت فلا بحر من النفقة تحت قوله
ولا يفرق بجزءه عن النفقة أقول كتبت في حاشيتي على الجرائد قوله وينبغي أن يكون محله أي
ما في شرح المختار وأنه قال في النهر أن ما بحضه مدفوع بالتعليل بالمعروف اذ ليس منه أن تقتصر من
أجنبي لنفقتها مع وجود من هو قادر عليها من أقاربها * (سئل) * فيما اذا أذن زيد لعمره وبأن
ينفق له على زوجته وخدمه كل يوم كذا ماصارى ليرجع بنظيره على زيد فأنتفق كذلك مدة ثم مات زيد
عن تركه ويريد عمره أن يرجع على الزوجة والخدم بما أنفق عليهم فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم لان الاذن توكيل والمأذون له كالأذن كافي الاشياء فظهر الرجوع على زيد فقط لا على الزوجة
ولان الاصل أن كل ما يطلب به الانسان بالحسب والملازمة يكون الامر بأدائه مثبنا للرجوع من غير
اشتراط الضمان ومالا فلا الا بشرط الضمان كافي هبة التنوير * (سئل) * في فقير تجدد
عليه نفقة لولده الصغير أكثر من شهر فهل لا يجبس عليها اذا ادعى الفقر * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في أيتام فقراء في حضنة أمهم الفقيرة ولو هم عم غائب له مال تحت يد رجل تريد الاتم
قرض نفقتهم في مال عمهم المذكور فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ليس لها ذلك كما صرح به
في البحر وغيره وأفتى به الرمي * (سئل) * في ذمى معسر فقير مريض عاجز عن الكسب له أخت
شقيقة ذمية موسرة وأولاد صغار لا كسب لهم ولا مال فهل تكون نفقته ونفقة أولاده على أخته
المذكورة * (الجواب) * نعم وتقبلها ما مر في الباب * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
زوجتان في دار واحدة ففتررت احدهما بالسكنى مع الاخرى وطلبت مسكنا سرعيا فلهما دارا
ملاصقة لتلك الدار يفصل بينهما حائط ولها غلق مستقل ومطبخ وبیت خلاه وموافق على حدة وليس
فيها أحد ولها جيران صالحون فامتعت عن السكنى فيها متعلقة بكونها ملاصقة لسكنى زوجها
تقبل تؤمر باطاعته ولا عبرة بتعللها * (الجواب) * نعم قال قارى الهداية اذا كانت الدار كبيرة
وفيهما منازل أو بيوت ولكل بيت باب وغلق له أن يسكنها في بيت منها الحصول كفايتها به اذا استغنت
به ويرافقه ولا يجب على الزوج احضار من يؤنسها الا اذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة خادمها
اذا كان موسرا وان لم يكن لها خادم فتضام حواشيها على الزوج لان عليه كفايتها وسكاها بين أقوام
صالحين بحيث لا تستوحش اه ومثله في البحر عن الفتح وكذا في البدائع والخانية ونس عبارة الخانية
فان كانت دار فيها بيوت وأعطى لها بيت يعلق ويفتح لم يكن لها أن تطلب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد
من أحماء الزوج يؤذيها اه قال في المنع ففهم شيخنا يعني صاحب الجرائد المراد بقوله ثمة الاشارة الى
الدار لا البيت الذي أعطاها لها لكن كلام البرازي يفهم أن المراد خلو البيت الذي لها من الاجاء
لا الدار ونص عبارته أثبت أن تسكن مع أحماء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على حدة
وليس فيه أحد منهم لا تمكن من مطالبته بيت آخر اه فان الضمير فيه راجع الى البيت المفترغ لها
لا الى الدار وهو ظاهر لكن ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها
وان لم يدل عليه كلام البرازي وفرق في الملتقط لصدر الاسلام بين ما اذا جمع بين امرأتين في دار
وأسكن كلاني بيت له غلق على حدة لكل منهما ما أن تطالبه بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل
منهما حقها الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف المرأة مع الاجاء فان المنافرة في الضراء وأوفر اه قال

قوله وعلى هذا لو كان الخ
تأمل مع ما يأتي بعد عند قوله
سئل في صغرتين اه
قوله أولاده البكر أى اذا
كانوا فقراء عاجزين
اه منه

مطلب أذن لزيد بأن ينفق
على زوجته ثم مات لزيد
الرجوع على الزوجة

مطلب الاصل أن ما يطلب
به ويجبس عليه فالامر بأدائه
مثبت للرجوع بلا شرط
الضمان ومالا فلا

مطلب لا يجبس الفقير فيما
تجده عليه من نفقة ابنة
مطلب لا تفرض النفقة
في مال المم الغائب
مطلب تازم الاخت الموسرة
نفقة أخيها العاجز وأطفاله
الفقراء

مطلب في بيان المسكن
الشرعى
مطلب لا يجب على الزوج
لها مؤنسة

قوله كذلك أى كما فهم شيخه
صاحب البحر

الشيخ خير الدين الرملي في حاشية المخ أقول كلام البرازية في شيء والخانية في غيره فتمسك فرعان
ففرع الخانية فيما إذا كان في الدار أحد من أجهل الزوج يؤذيها وفرع البرازية فيما إذا كان في البيت
أحد منهم مطلقا المراد بالاذية بالقول والفعل كما هو ظاهر فإذا أدخل لها بيتا له غلق من دار
فيها أحياؤها ولا يضربونها يقول أو فعل فليس لها طلب غيره وإن أدوها لها طلب غيره وهذا معنى
ما قاله في الخانية بخلاف البيت إذا كان فيه أحد منهم فإن لها طلب غيره وإن لم يؤذوها بقول أو فعل
فيما فهمه صاحب البحر صحيح في محله وهذا هو الظاهر فلا حاجة إلى قوله لكن ينبغي فتأمل اه أقول
وحاصله أنه لو كان في الدار ضرورة أو أحد من أقارب الزوج يؤذيها لم يكف بيت منها له علق ومرافق
وإن لم يكن أحد يؤذيها كني ولو كان في نفس البيت أحد لم يكف مطلقا هذا وفي البحر وأعلم أن المسكن
أيضا لا بد أن يكون بقدر حالهما في الطعام والكسوة فليس مسكن الأغنياء كمسكن الفقراء فقولهم
يعتبر في النفقة حالهما يشمل الثلاثة لما في الخلاصة أن النفقة إذا أطلقت تنصرف إلى الطعام والكسوة
والسكنى اه ملخصا ونحوه في التهرقته بذلك * (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي
ليس فيه بئرا ولا حوض ماء لكنه يأتمرها بجميع ما تحتاج إليه من الماء فا الحكم * (الجواب) *
حيث كان مسكنا شرعيا بموافقه الشرعية بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها وبأتمها
بما تحتاج إليه من الماء لا يلزمه غيره كما يعلم مما مر من البحر * (سئل) في رجل أسكن زوجته
ودار مشتملة على سفلى سكن أتمه وعلموا مشتمل على مرافق ومطبخ وبيت خلاه سكنه وسكن زوجته له
علق على حدة والام لا تؤذيها بقول أو فعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسمع الصوت فيه من الأسفل
فهو يكفي ذلك مسكنا للزوجة * (الجواب) * نعم ونقلها ما مر من المخ وفي حاشية الرملي وفي فتاويه
أيضا فتأمل ذلك * (سئل) في رجل أسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران
صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها وتكفها إلى مؤنسة وإلى خادم يخدمها والحال أنه يقوم لها
بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج إليه من السوق فهل ليس لها تكليف بذلك * (الجواب) * نعم
أقول وقد منّا الكلام على المؤنسة في باب المهر فراجع * (سئل) في رجل يريد أن يسكن
زوجته في مسكن شرعي خال عن أهلها ما بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها وما لها وتكفها أتمها
أن يأتمرها بمؤنسة وأن يسكنها في دار ذات ماء جار ومساكن متعددة أو تسكن هي معها وهو يتضرر
من ملازمتها إليها في السكنى فهل له إسكانها في المسكن الشرعي المزبور وليس لأمها تكليفه بما ذكره
منع أمها من الدخول عليها إلا مرة واحدة في كل جمعة * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل يريد أن يقفل على زوجته باب الدار من غير الأبوين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
كما في فتاوى الشبلي والآنقروى عن التارخانية وفي فتاوى أبي الليث للزوج أن يعلق الباب عليها
عن الزوار غير الأبوين شرح أدب القاضى للخصاف فتاوى عطاء الله أنذى ومثله في حاشية البيهقي على
الاشباه آخر كتاب النكاح وهي مسألة نفيسة يكثر السؤال عنها * (سئل) في امرأة رجل ساكنة
معه في داره وأولاده الصغار من غيرها الذين لا يفهمون الجماع ثم امتنعت من السكنى معهم وطلبت
مسكنا على حدة فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير وكذا يجب لها السكنى
في بيت خال عن أهلها سوى طفلها الذي لا يفهم الجماع وأتمه وأتم ولده * (سئل) في رجل سكن مع
زوجته في دار أهلها ثم أوفهاها بمجملها ودعاها المسكن شرعي له خال عن أهلها فأبته فهل تكون ناشرة
لأنفقة لها مادامت كذلك * (الجواب) * نعم ولا تكون ناشرة بتمتع الزوج من الوطء ولا تسقط نفقتها
ولا كسوتها بذلك ولناشرة هي التي تخرج من منزل الزوج بغير إذنه فهذه تسقط نفقتها وكسوتها
كذا أفتى قارى الهداية وأفتى أيضا بأن لها أن تمتنع من النفقة معه لبيتها لصداقها الحال أما المتجهم
أو الكسوة فليس لها الامتناع بسببها فإن امتنعت بسببها فبني ناشرة لأن نفقة لها ولا كسوة مادامت

مطلب لا بد أن يكون المسكن
بتدريجها ما يكفي الطعام
والكسوة

مطلب أسكنها في مسكن
شرعي ليس فيه بئر ولا حوض
كفي

مطلب يكفي علو داره باب
على حدة مشتمل على مرافق
شرعية

مطلب ليس لها طلب مؤنسة
وخادم

مطلب لا يلزمه أن يسكنها
في دار ذات ماء جار ومساكن
متعددة

مطلب له منع أتمها إلا
في الجمعة مرة

مطلب له أن يقفل عليها
إلا عن الأبوين

مطلب ليس للزوجة الامتناع
عن السكنى مع أولاده
الصغار وكذا مع أتمه وأتم ولده

مطلب دعاها إلى مسكن
شرعي فأبته تكون ناشرة
لأن نفقة لها

مطلب في بيان الناشرة
مطلب لها الامتناع من
النفقة معها لصداقها الحال
دون المتجهم والكسوة

على ذلك قال في البحر والمراد بالخروج كونها في غير منزله بغير اذنه فيشمل ما اذا امتنعت عن الجنى الى منزله ابتداء بعد انقضاء مجمل مهرها اه ومثله في النهر (سئل) في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما ثوب معسر واخ لاب موسر فهل تكون نفقته ما على أخيهما الموسر المذكور * (الجواب) نعم قال في شرح التنوير وكذا يجب للفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه أى الاب أحد في ذلك كنفقة أبويه وعمره به يبقى ما لم يكن معسرا فيلحق بالميت فحب على غيره بل الرجوع عليه على الصحيح من المذهب الا لام موسرة بجر اه وفي الخاتمة المحتاج في حكم النفقة كالعدم اه والمسئلة مستفادة من الخاتمة من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البحر والاب الفقير يلحق بالميت * (سئل) في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يحسن الكسب لكونه من ذوى البيوت وهو مدرس وله اب موسر فهل تكون نفقته على أبيه * (الجواب) نعم ذكر في البرازية قال العلامة الخوافي واذا كان الابن من أبناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يمتدون اليه لا تسقط نفقاتهم عن آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالعقلية والخلافات الركيكة وهذه بيانات الفلاسفة وبهم رشد والا يجب لسان الحكم وفي الخوافي الزاهدى راضر الاسرار لنجم الدين قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي لزوم على المسلمين كفاية طالب العلم اذا خرج لطلب حتى لو امتنعوا عن كفايته يجبرون كما يجبرون في دين الزكاة اذا امتنعوا عن أدائها والتصدق على العالم الفقير أفضل منه على الجاهل وعن أبي حفص الدفع الى من عليه دين ليعفى دينه أحب الى من الدفع الى فقير لم يكن عليه دين اه * (سئل) فيما اذا فرض القاضي لصغير على أبيه الحاضر بمجلسه كل يوم مصريةتين لنفقته وأذن لجدته الحاضرة له في تناول ذلك من أبيه وفي الاستدانة عند تعذر الاخذ منه والرجوع عليه بذلك ثم تعذر الاخذ من أبيه لغيبته فاستدانت الجدته وأنفقت على الصغير ثم حضر الاب وتريد الرجوع عليه بما استدانتاه وأنفقته بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك * (الجواب) نعم لو فرض القاضي على الاب نفقة ولولده وتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وأنفقت بأمر القاضي كان لها أن ترجع بذلك على الاب ويجبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يجبس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الاولاد وتقدم أن الاب لا يجبس بنفقة ولده اذا ادعى الفقر فلا ينافى ما هنا * (سئل) فيما اذا فرض القاضي ليعين قدر من الدراهم لنفقته ما على عمه وامضى على ذلك أكثر من شهر ولم تستد أنهما المأذون لها بذلك بأمر قاض فهل تسقط * (الجواب) سقطت فيما مضى لحصول الاستعانة قضى بنفقة غير الزوجة زاد الزبلي والصغير ومضى مدة أى شهر فأكثر سقطت لحصول الاستعانة فيما مضى وأما ما دون الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير دينا بالقضاء الآن يستدين غير الزوجة بأمر قاض فلو لم يستد بال فعل فلا رجوع بل في الذخيرة لو كل أطفاله من مسئلة الناس فلا رجوع لاتهم ولو أعطى شيئا واستدانت شيئا أو أنفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة الخ اه شرح التنوير للعلائي أقول قوله أو أنفقت من مالها يؤهم أنها اذا أمرت بالاستدانة وأنفقت من مالها ترجع بما فرض للاطفال مع أن شرط الرجوع الاستدانة بالفعل في غير نفقة الزوجة كما قاله أولا على أنى لم أر ذلك في الخاتمة وانما رأيت فيها أن المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مالها أو من مسئلة الناس لها الرجوع بالمفروض على الزوج اه نعم ذكر في البحر عن الخاتمة رجل غاب ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا تهم مال تجبر الام على الاتفاق ثم ترجع بذلك على الزوج اه وفهم منه صاحب البحر أن لها الرجوع اذا أنفقت من مالها بلا اشتراط استدانة ولا اذن بها بخلاف ما اذا أكلوا من المسئلة ولا يخفى بعده فان قوله تجبر الام معناه أن القاضي يأمرها بالاتفاق من مالها فاذا فعلت ترجع كالوأمها بالاستدانة فاستدانت فقد ظهر أنه لا فرق بين ما اذا أمرها بالاستدانة أو بالاتفاق من مالها ففعلت بخلاف ما اذا أنفقت عليهم

مطلب الاب المعسر ملحق بالميت

مطلب طالب العلم الشرعي يجب نفقته على أبيه

مطلب يلزم المسلمين كفاية

طالب العلم

مطلب التصديق على العالم

الفقير أفضل منه على الجاهل

مطلب فرض عليه القاضي

نفقة ولده وأذن لجدته

بالاستدانة الخ

مطلب أمرها بالاستدانة

لنفقة ولديها ولم تستد

سقطت

من مالها أو غيره بلا أمر فانه لا رجوع لها كالأطعمتهم من المسئلة وما في البرازية من أنه لو أمر ح
 بالاستدانة على أبي الصغير فأنفقت عليه من مالها أو من مسئلة الناس لا ترجع لا يخالف ذلك خلافا
 لما فهمه صاحب البحر لأن ما مر عن الخاتبة فيما إذا أمرها بالانفاق من مالها ففعلت ترجع وهذا فيما
 إذا أمرها بالاستدانة فأنفقت من مالها فلا ترجع لخالفها أمر القاضي كاتبه عليه الخير الرملي
 ولا يخفى عليك أن هذا كله مخالف لما مر عن الزيلعي من استثنائه الصغير أيضا حيث جعله كالزوجة
 ويخالفه أيضا إطلاق المتون ولذا لم يعتبره المؤلف وأفتى بخلافه فتنبه * (سئل) * في رجل
 تجمد عليه زوجته كسوة مفروضة ماضية في ست سنوات غير مستدانة بأمر قاض ومات
 قبل أدائها فهل تسقط عنه * (الجواب) * نعم والنفقة لا تصير ديناً بالقبض أو الرضا وبموت
 أحدهما وطلاقها يسقط المفروض إلا إذا استدانت بأمر قاض فلا تسقط بموت أو طلاق في الصحيح
 تنوير وشرحه للعسائي * (سئل) * في رجل حلف بالحرام على زوجته أن لا تتخرج إلا بأذنه
 وخرجت بدون أذنه ولهاعليه كسوة مفروضة غير مستدانة بأمر قاض فهل تسقط بذلك
 * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في التنوير والخاتبة والظهيرية وأفتى به الشيخان الإمام الصدر
 الشهيد والشيخ الإمام ظهير الدين المرعشي صاحب الظهيرية والعلامة الخير الرملي قيساً على
 الموت لكن فرق في المنع نقلاً عن جواهر الفتاوى بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن قال والفتوى
 في الرجعي أن لا تسقط كي لا يتخذ الناس ذلك حيلة والمسؤول عنه هنا طلاق بائن لأن الحلف بالحرام
 بائن كما صرح حوايه أقول هذه المسئلة فيها كلام طويل فقد ضعف في البحر القول بسقوط النفقة
 بالطلاق ولو بائناً واستدل له بأمور وأطال ونازعه المقدسي في شرح نظم الكفر وأطال أيضاً ثم قال
 الذي يتعين الصبر اليه التأمل عند الفتوى أي في أنه هل جعل طلاقها حيلة للسقوط أولاً وكذا نازعه
 أخوه صاحب النهر والخير الرملي لكن اتصر له الشر بنال في شرح الوهبانية وقال وهو الأصح
 ورد ما ذكره ابن النخبة ويشعر كلام الشيخ علاء الدين بالميل اليه وقد بسطت ذلك في حاشيتي على
 البحر فينبغي التأمل عند الفتوى كما قال المقدسي والله تعالى أعلم قال المؤلف قال الرملي في حاشية
 البحر وقيد السقوط بالطلاق شيخنا الشيخ محمد بن سراج الدين الحانوتي بما إذا مضى شهر يعني
 فأزيد وهو قيد لا بد منه تأمل اه أقول بل صرح بالمسئلة في البحر والشر بنالالية وكتب فيما علقته
 على الدر المختار عند قوله والنفقة لا تصير ديناً بالقبض أو الرضا ونصه أطلق المصنف فحمل المدة
 القليلة لكن ذكر في الغاية أن نفقة ما دون شهر لا تسقط وعزاد إلى الذخيرة فكانه جعل القليل
 بما لا يمكن التمزع عنه اذ لو سقطت بعض اليسير من المدة لما تمكنت من الاخذ أصلاً اه بجزر ونحوه
 في الشر بنالالية عن البرهان اه * (سئل) * في رجل طلق زوجته الحامل منه ومضى بعض مدة
 العدة وتريد مطالبة الآن بالنفقة الماضية في المدة المزبورة من غير فرض قاض ولا تراض فهل
 سقطت المدة الماضية * (الجواب) * نعم وفي المجتبى ونفقة العدة كنفقة النكاح وتسقط بعض
 المدة لا يفرض أو صلح الخ وفي الخلاصة المعتبرة إذا لم تأخذ النفقة حتى انقضت عدها سقطت نفقتها
 هذا إذا لم تكن مفروضة أما إذا كانت مفروضة فقد ذكر الصدر الشهيد في الفتاوى عن شمس الأعنة
 الحلواني أنه قال المختار عندي أنها لا تسقط اه بجزر قال في النهر وطلاق المتون يشهد لهذا اه
 وإذا فرض القاضي نفقة العدة وقد استدانت على الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدها قبل أن يقبض
 شيئاً من الزوج فان استدانت بأمر القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك وإن لم تستدن أصلاً
 فالصحيح أن لا ترجع أنفع الوسائل وفي ركن الأئمة الصباغى الاستدانة بالاستقرار فان استدانت
 هل تصرح أني استدين على زوجي أو تنوي أمّا إذا صرحت بظاهر وكذا إذا نوت وإذا لم تصرح
 ولم تنو لم يكن استدانة عليه ولو ادعت أنها نوت الاستدانة وأنكر الزوج فالقول له كذا في المجتبى اه

مطلب النفقة الغير المستدانة
تسقط بالموت

مطلب في سقوط الكسوة
بالطلاق البائن

مطلب انما تسقط النفقة
بالطلاق إذا مضى شهراً
مطلب نفقة العدة تسقط
بعض المدة كنفقة النكاح

مطلب النفقة على الجدة
الموسرة دون الأم المعسرة

مطلب تفرض النفقة
في استحقاق الغائب
مطلب فرض على نفسه لها
ولا ينهها كل يوم كذا وضعت
مدة لا تسقط

مطلب تلزمه نفقة زوجته
وان كان محجوسا بدين
مطلب يطل الفرض اذا
انقضا بعده على الاكل عونا

مطلب فيما لو طلبت تقدير
النفقة بالدرهم

مطلب قتر الكسوة درهم
ثم طلبتها قاشا لها ذلك
مطلب اعترف الزوج أن لها
بذمتها كسوى لزمته
ولا يستفسر القاضي أن يبرأ
بقضاء أو تراض

مطلب اعترف أنه قتر لها
كل سنة كذا فأنكرت الرضا
بذلك لا يلزمه ما اعترف به
مطلب اذا ادعت المطلقة
أنها حامل فالقول لها
ولها النفقة

مطلب عليه ديون وله
استحقاق يوزع ما فضل عن
نفقته على الديون

مطلب على الكسوب
مسكن لبنته البالغة الفقيرة

من الغفار * (سئل) * في أتيام لا مال لهم ولا كسب ولهم أم معسرة وجدة لاب موسرة لا غير فهل
نفقتهم على جدهم * (الجواب) * نعم ونقلها ما مر أول الباب * (سئل) * في رجل سافر وترك
زوجته بلا نفقة ولا منفق وله قدر استحقاق معلوم من جنس النفقة تحت يد أخيه الناظر على الوقف
وهو مقر بذلك وبالزوجية فهل لها أن تطلب من القاضي أن يفرض لها النفقة في الاستحقاق
المذكور ويحلها أن الغائب لم يعطها النفقة ويأخذ منها كفيلا * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل فرض على نفسه برضا له زوجته وابنه الصغير منها في كل يوم كذا النفقة ما وضى لذلك عدة أشهر
دفع منها بعضها وامتنع من دفع الباقي بلا وجه شرعي فهل يلزمه الباقي * (الجواب) * نعم لأن
النفقة لا تصير ديناً إلا بالقضاء أو الرضا كما في التنوير أقول هذا مسلم بالنظر إلى نفقة الزوجة فانها
لا تسقط بغير المدة بعد فرضها أو ما بالنظر إلى نفقة الصغير فهو مبنى على ما مر قبل صفحة عن الزيلعي
من أنه كالزوجة وقد علمت ما فيه * (سئل) * في رجل حبس بدين شرعي عليه ويرغم أنه لا يلزمه
الانفاق على زوجته لكونه محجوسا فهل يلزمه نفقة أو لا عبرة برغمه * (الجواب) * نعم والمسئلة
في الجرم مفصلة وفي شرح التنوير وغيرهما من المعتبرات * (سئل) * في رجل تزوج امرأة ودخل
بها في دار أبيها وفرض لها نفقة معلومة في كل سنة بموافقةهما ثم نقلها لداره وانفق على الأكل عونا
من غير تقدير فهل يطل الفرض السابق لرضاها بذلك * (الجواب) * نعم كما في العلائي والبحر
والنهر وسئل قارئ الهداية اذا طلبت تقدير النفقة لها أو لولادها دراهم هل لها ذلك أجاب
لا يجب بل الواجب عليه طعام وادام على الغنى خبز حنطة ولحم غداء وعشاء بقدر كفايتها والمتوسط
خبز ودهن وعلى الفقير خبز وجبن وخل الآن يعلم القاضي أنه يضارها في ذلك فيعرض عليه شيئا
واذا امتنع من أن يفرض شيئا حبس حتى يفرض وسئل أيضا فيما لو قتر لها ما بلغا من النفق وفي نظير
كسوتها عليه وحكم الحاكم به فوجعت وطلبت كسوتها قاشا فأجاب لها ذلك وطلب كفايتها
وان حكم بها الحاكم لكن لا مستقبل وتستحق قاشا ساسها وسئل أيضا اذا ادعت عليه بكسوى
ماضية فاعترف الزوج بها أو أنها باقية في ذمته فهل يؤخذ باقراره وحل يلزم القاضي أن يستقهم
منه هل لزمك ذلك بقضاء أو تراض منك فأجاب المصنف كسوة الماضية انما تقر في الذمة بقضاء
أو تراض فاذا أقر أنها في ذمته ألزم بها ولا يستفسر القاضي لكن ينبغي للقاضي أن لا يسأل الزوج
عن الدعوى حتى تدعى الزوجة أن لها في ذمته كسوة ماضية بقضاء أو تراض وسئل أيضا في
ادعت عليه بكسوتها الماضية فذكر أنه قتر لها كل سنة كذا وكذا فأنكرت الرضا بما ذهله فهل يلزم
الزوج ما اعترف به فأجاب انما يقضى بالكسوة والنفقة الماضية اذا سبق قضاء بهما أو تراض من
الزوجين فاذا قالت لم أرض بما قترته فقد ردت اقراره لا ما قد لا ترضى بالقليل وترضى بالترك وسئل
أيضا اذا قالت المطلقة انها حامل وأنكر المطلق فشهدت القوابل بالجل وأنما في شهر أو ثلاثة فهل يثبت
الجل بهذه المدة فأجاب اذا ادعت أنها حامل فالقول لها في ذلك ولها النفقة فان مضت مدة الحمل
وهي ستان فقالت كنت أنظن أني حامل وتبين خلاف ذلك ولم أحض فلها النفقة الى أن تحيض ثلاث
حيض وان طال المدة اه * (سئل) * فيما اذا كان على زيد ديون لجاعة ولا عاك شيئا وله قدر
استحقاق في وقف أهلي فهل يوزع ما يفضل من قدر الاستحقاق المزبور عن نفقته بين أرباب الديون
(الجواب) * نعم كسبه الفقير عماد الدين الجواب كما به عم الوالد أجاب * (سئل) * في رجل
مديون له تبارتني غلاته بنفقة عياله ويفضل منها فهل يصرف الفضل المذكور رادينه
(الجواب) * لصاحب الدين مطالبته بذلك * (سئل) * في رجل كسوب يفضل شيء من
كسبه عن قوته وله بنت بالغة فقيرة طلبت منه مسكنا فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم لأن نفقة
البنات البالغة المعسرة على الأب كالصغيرة كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما * (سئل) * في رجل له

مطلب له أن يأتي ولده
بكذايته وإن كلفته الحاضنة
الدراهم

مطلب يفرض القاضي
التفقة لزوجة الغائب
ويأمرها بالاستدانة
مطلب في تقدير مدة الغيبة

مطلب لأبصح فرض التفقة
عليه مع إمكان حضوره

مطلب لا يفرض التفقة
على الاخ الغائب

مطلب يجب التفقة لخادماها
المملوك لو كان الزوج موسرا

مطلب ليس لها الا تفقة
خادم واحد مملوك لها

مطلب له أولاد لا يكفيهم
خادم واحد فرض عليه
لخادمين أو أكثر

مطلب ليس لها الامتناع
من السكنى مع جاريته
مطلب لا تفقة على الذي
لاولاد أخيه المسلمين

ابن صغير يريد أن ينفق عليه بقدر ما يكفيه بالمعروف من مأكل وملبس وتأتي حاضنته الا الدراهم فيل
لا تقدر التفقة بالدراهم * (الجواب) * نعم لا تقدر التفقة بالدراهم والدناير كافي الاختيار لكن
في البحر عن المحيط ثم المجتبى ان شاء القاضي فرضها أصنافاً أو قترها بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كذا
في الدر المختار * (سئل) * في رجل غاب وترك زوجته وأولاده الصغار منها بلا نفقة ولا منفق
وليس الصغار مال وتريد الزوجة أن يفرض القاضي نفقة لها ولهم ويأمرها بالاستدانة لترجع على
الزوج اذا حضر بعد تحليفها أن الغائب لم يعطها التفقة ولا كانت ناشزة ولا مطلقة مصت عتقها وبعد
تحليفها واقامت ما بينة على النكاح ان لم يكن القاضي عالماً بالنكاح فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم
رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فلاقاضي أن يفرض التفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة مفر
اه قية أقول ومنه في القيساني وفيه أيضاً وينبغي أن يفرض نفقة عرس المتوارى في البلد
ويدخل فيه المفقود اه لكن في البحر عن الصيرفية تقييد الغيبة بكونها مدة سفر ثم قال وهو
قيد حسن يجب حفظه فانه فيما دونه يسهل احضاره ومراجعته اه وكذا نقله الخیر الرملي في حاشيته
عن التتارخانية وكتب في حاشيته على المنع عند قوله وقال زفرية قضى بها أي بالتفقة على الغائب وعمل
القضاء اليوم على هذا فيفتي به مانعه أقول سئلت عن رجل تقدم الى القاضي وقال له ان زيدا
الحاضر بالبلد زوجته ابنتي ولم يدخل بها ولا ينفق عليها فافرض عليه نفقة ففرض عليه ولم يحضره
لينظر ما جوابه هل يصح ذلك الفرض وبطال بما فرض أم لا فأجبت بأنه لا يصح لأن جواب زفرانها
هو في الغائب وانما استحسنته المشايخ وأقترأه للحاجة أما الذي يمكن احضاره لعدم غيبته فلا قائل
من علماء تاجيواز الفرض عليه من غير حضوره وهو مقيد ببلده حاضر في محله فلا حول ولا قوة الا بالله
لله العليم ان الله واناله راجعون اه * (سئل) * في امرأة فقيرة لها أخ لا ب غائب في بلدة
بعيدة طلبت من القاضي أن يفرض لها عليه نفقة فهل يكون الفرض غير صحيح * (الجواب) * نعم
قال في الخيرية شرط وجوب نفقة القريب غير ذي الولاد الطلب والخصومة بين يدي القاضي فلا تصح
على غائب ولو معين فكيف مع عدم تعيينه وبه يعلم عدم صحة ما ينعله كثير من النواب في فرض التفقة
لمثل هؤلاء اه * (سئل) * في امرأة لها جارية مملوكة تتخذ معها وتكف زوجها التفقة الاتفاق
على الجارية فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ويجب لخادماها المملوك لو كن الزوج موسرا
يعني اذا كن خادماً بقرغ لخدمته ليس له شغل غير خدمته وهو مملوك لها كذا عقده الزبلي في شرح
الكتر قال وهو ظاهر الرواية فان كان غير مملوك لها لا تسحق التفقة للخادم اذا لم يكن له خادم
لا تسحق نفقة الخادم من بيت المال ومنهم من قال كل من يتخذها اذا علمت هذا علمت أن اطلاق الكثر
على غير ظاهر الرواية وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة لا تسحق نفقة الخادم * (سئل) *
في الزوجة الحرة اذا كانت من بنات الاشراف ولم يأتها زوجها بطعام مهياً وهو موسر وطلبت منه
نفقة خادمين أو ثلاثة غير مملوكين لها فهل ليس لها مطالبة الا بتفقة خادم واحد مملوك لها ان كان لها
ذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الصغرى المنكوحة اذا كانت أمة لا تسحق نفقة الخادم
ونفقة الخادم لبنات الاشراف وفي العتابة للزوج أن يستخدم خادمها اذا أثبت الخدمه فلا نفقة
بخراة الروايات أقول قال في البحر وقيد بالخادم لانه لا يلزمه نفقة أكثر من خادم واحد لها وهذا
عندهما وقال أبو يوسف يفرض لخادمين ثم قال فالخادم أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقاً
والأخذ به عند المشايخ قول أبي يوسف وفي فتح القدير والذخيرة لو كن له أولاد لا يكفيهم خادم واحد
فرض عليه لخادمين أو أكثر بقدر ما يكفيهم اتفاقاً اه * (سئل) * فيما اذا امتنع من السكنى
مع جارية زوجها فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم على المختار كما صرح به في البحر لانه يحتاج الى
الاستخدام فلا يستغنى عنها * (سئل) * في ذمي له أولاد أخ أيتام لا مال لهم ولهم أم مسيلة

تكتف عنهم المذكور والافتاق عليهم فهل لا يلزمه نفقتهم * (الجواب) * نعم ولا تجب النفقة مع
الاختلاف ديناً واللزوجة والاصول والقروع الذميين * (سئل) * في امرأة مات عنها زوجها
وترغم أن لها نفقة العدة في تركه فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار لا تجب
النفقة بأنواعها المعتدة موتاً مطلقاً ولو حاملاً الا اذا كانت أم ولد وهي حامل من مولاهما فلها النفقة
من كل المال جوهره اهـ * (سئل) * في رجل مات عن أم ولده الحامل منه وخلف تركه هل
تفرض لها النفقة في تركه * (الجواب) * نعم لها النفقة في ماله حتى تضع كما أفق بذلك ابن نجيم
* (سئل) * فيما اذا كانت الزوجة كبيرة والزوج صغيراً فقير وله أب فهل يستدين الأب لنفقتها
ثم يرجع بذلك على الابن اذا أيسر * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة واذا كانت كبيرة وليس للصغير
مال لا تجب على الأب نفقة امرأته ولده ويستدين الأب لنفقتها ثم يرجع بذلك على الابن اذا أيسر اهـ
أقول قال الخبير الرمي في حاشية البحر وكذا في الزيلعي وكثير من الكتب * (سئل) * في رجل
غاب عن زوجته هل تجب على أبيه نفقتها * (الجواب) * لا تجب كما صرح به في الخلاصة وتؤمر
بالاستدانة والرجوع عليه اذا حضر أقول هذا موافق لما في متن الملتقى ومن المختار من أن نفقة
زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً فقيراً أو زمننا اهـ فان مفهومه أنه اذا كان صغيراً غنياً أو كبيراً غير
زمن لا تجب نفقة زوجته على أبيه لان نفقته لا تجب حينئذ على أبيه فنفقة زوجته بالاولى ولا يخفى أن
ذلك يشمل الكبير الغائب اذا كان غير زمن أو كان غنياً فلا تجب نفقته على أبيه فكذلك نفقة زوجته
على أنه في باب المهر صرح في متن التنوير بأن الصغير الفقير اذا زوجته أبوه امرأة لا يطالب بمهرها الا
اذا ضمنه كما في النفقة قال شارحه العلائي فانه لا يؤاخذ بها الا اذا ضمن اهـ وهذا قول آخر مقابل لما مر
عن الملتقى والمختار وعزام في الاختيار شرح المختار الى المبسوط فهذا في الفقير الصغير الواجبة نفقته
على أبيه فكيف الغنى الكبير الحاضر أو الغائب وفي الخاتمة وليس على الأب نفقة زوجة الابن
وفي الخلاصة يجبر الابن على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الاب على نفقة زوجة ابنه وفي رواية انما تجب
نفقة زوجة الاب اذا كان الاب حريصاً أو به زمانة يحتاج الى الخدمة والا فلا قال في المحيط فعلى هذا
لا فرق بين الاب والابن فان الابن اذا كان بهذه المناسبة يجبر الاب على نفقة خادمه اهـ قال في البحر
وظاهر ما في الذخيرة أن المذهب عدم وجوب نفقة امرأة الاب أو جاريته أو أم ولد حيث لم يكن بالاب
عليه وأن القول بالوجوب مطلقاً هو رواية عن أبي يوسف اهـ وأنت خير بأبائه اذا كان المذهب ذلك
يلزم أن يكون المذهب أيضاً عدم وجوب نفقة امرأة الابن على أبيه بالاولى لان خدمة الاب واجبة
على الابن دون العكس فاذا لم تجب نفقة خادمة الاب على الابن لا تجب نفقة خادمة الابن على أبيه اذا
علمت ذلك ظهرك ضعف ما في المجتبى وعزام في الدر المختار الى واقعات قدرى أقننى من أنه يجبر الاب
على نفقة امرأته ابنه الغائب الخ اذ لا شبهة أنه لا يعارض ما في الكتب التي قد منها متونا وشروحا
وفتاوى ولذا لم يعول عليه المؤلف هنا بل أفق بما في عامة كتب المذهب المعقدة تبعاً للعمدة المتأخرين
الشيخ خير الدين والشيخ اسماعيل الحائلي اللهم الا ان يكون معنى ما في المجتبى أن الاب يجبره القاضي
على دفع النفقة لتكون ديناً على ابنه الغائب يرجع به عليه اذا حضر فلم تكن النفقة واجبة على الاب
بل هي على الابن وربما يؤيد هذا التوفيق ما تقدم في جواب السؤال السابق عن الخاتمة من أن الاب
يستدين لنفقة زوجة ابنه الصغير الفقير ليرجع عليه اذا أيسر فليأتل * (سئل) * في امرأة فقيرة
عاجزة عن الكسب لها ابن بالغ فقير كسوب فهل على الابن أن يدخل أمته في نفقته * (الجواب) * نعم
وفي الخلاصة المختار في الفقير الكسوب أن يدخل الابوين في نفقته بجر * (سئل) * في امرأة
مجنونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لا نفقة لها مادامت كذلك * (الجواب) * نعم قال
في التتارخانية اذا كانت المرأة رتقاء أو قرناً أو صارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت

مطلب لانفقة المعتدة المات

مطلب مات عن أم ولد

الحامل منه لها النفقة

في تركه حتى تضع

مطلب في نفقة زوجة

الصغير الفقير

مطلب في نفقة زوجة

الغائب على أبيه

مطلب على الفقير الكسوب

أن يدخل أمته في نفقته

مطلب للمجنونة النفقة

اذا لم تمنع نفسها من الزوج

حتى لا يمكن وطرحا يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابها هذه العوارض بعد ما انتقلت الى بيت
 الزوج أو قبل ذلك اذ لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق اه أنقروى * (سئل) * في حرة
 مريضة لها زوج موسر وشي لا تقع نفسها منه ولها خادمة مملوكة لها لا شغل لها غير خدمتها بالفعل فهل
 يفرض عليه نفقته ونفقة الخادمة المذكورة * (الجواب) نعم والمستل في التنوير * (سئل)
 في رجل أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها ثم أبت التزوج به وقد كان دفع ذلك لها في كل يوم
 ويريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أنفق على معتدة الغير بشرط أن يتزوجها
 فان تزوجته لا يرجع مطلقا وان أبت فله الرجوع ان كان دفع لها وان أكلت معه فلا رجوع مطلقا
 اه جرح عن العمادية وغيره وأفتى بذلك الخير الرمي * (سئل) * في أيتام فقراء لهم ابن عم عصبه
 فهل لا يلزمه نفقتهم * (الجواب) * نعم لانه ليس بحرم وان كان وارثا بشرط النفقة أن يكون محرما
 كما مر * (سئل) * في مريضة انتقلت الى دار أبويها وطلب زوجها نقلها الى مسكنه الشرعي
 فامتنعت مع امكان ذلك فهل لا يلزمه نفقتها والحالة هذه * (الجواب) * نعم مرضت في بيت
 الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت أبيها قالوا ان كانت بحال يمكن النقل الى منزل الزوج بمحضة أو
 نحوها فلم تنقل فلا نفقة لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة بحر * (سئل) * في رجل فرض
 على نفسه لطفله كل يوم كذا وأذن لأم الطفل المطلقة في صرف ذلك لترجع عليه فصرقت على ابنها
 في مدة معلومة ومات الاب عن تركه وتريد الأم الرجوع بذلك في التركة فهل لها ذلك * (الجواب) *
 نعم وأفتى بذلك الخير الرمي قائلا وقد أوضحت ذلك في حاشيتي على البحر ومترتبته * (سئل) *
 في أيتام لا مال لهم ولا كسب لهم جدة لأم موسرة وخالات موسرات فهل تكون نفقتهم على جدهم
 الزبورة * (الجواب) * نعم ولو استويا في المحرمية كعم وخال رج الوارث للعالم ما لم يكن معسرا
 فيجعل كالميت شرح التنوير والجدة حنا واره للعالم فالنفقة عليها * (سئل) * في معسر ذي عيال
 عاجز عن الكسب له ابنة بنت موسر ان هل يلزمها نفقتها * (الجواب) * نعم وتجب على موسر
 يسار النطرة النفقة لاصوله ولو آباء أمته ذخيرة وعامة في شرح التنوير والبحر * (سئل) * في يتيمة
 لها مال مخلف عن أبيها تحت يد وصيها أبت أمها الاتفاق عليها الا من مالها المدة كوروا التزمت جدها
 لا يبيها الاتفاق عليها من مال نفسها متبرعة وابقاء مال الصغيرة لها وفي ذلك مصلحة ظاهرة للصغيرة
 فهل تجاب الجدة الى ذلك * (الجواب) * نعم وفي المنية تزوجت أم صغيرة وفي أبوه وأرادت تربته
 بلا نفقة مقدرة وأراد وصيه تربته به ادفع اليها الا اليه ابقاء ماله وفي الحواوي تزوجت بأجنبي وأرادت
 تربته بنفقة والتزمت ابن العم مجانا ولا حاضنة له فله ذلك اه شرح التنوير للعلائي من الحضانة ومثله
 في المخ أقول ظاهر استدلال المؤلف بذلك أن اليتيمة في صورة السؤال تدفع للجدة المتبرعة مع أن
 الحضانة للام لانه لم يذكر في السؤال أنهم اساقطة الحضانة بتزوج ونحوه وفي دفعها للجدة ابطال لحق
 الام في الحضانة وقد يقال فيما نقله عن المنية دليل على دفعها للجدة المتبرعة ابقاء ماله ويسانه أن الام
 في مسئلة المنية لما تزوجت سقطت حضانتها فصارت بمنزلة الوصي فإذا تبرعت بالنفقة تقدم على
 الوصي الطالب للنفقة ابقاء ماله للصغير وان كانت تربته في حجر زوجها الاجنبي عنه ولا يقال انما
 قدمت على الوصي لابقاء ماله ولو كونهما أشفق عليه من الوصي لانا نقول العلة ابقاء ماله فقط
 بدليل مسئلة الحواوي فانه مصرح بدفعه لابن العم المتبرع ابقاء ماله وان كانت أمه الطالبة للنفقة
 أشفق فعلم أن مصلحة ابقاء ماله مقدمة على مصلحة كونه عند أمه الساقطة الحضانة واذا تبرعت
 الام الساقطة الحضانة ودفع اليها ابقاء ماله مع كونها تربته في بيت زوجها الاجنبي الذي ينظر اليه
 شررا ويضعه نرا فادفعه الى جده في مسئلتنا أولى لان لها حق الحضانة في الجملة ولها شفقة عليه
 وفي دفعه اليها ابقاء ماله والنظار أن التبرع باجرة الحضانة كالتبرع بالنفقة لانها منافعان قلت يرد

مطلب عليه نفقة زوجته
 المريضة ونفقة خادمتها
 المملوكة لها
 مطلب أنفق على معتدة
 الغير الخ

مطلب لافقة على ابن العم
 مطلب مريضة يحكم بالنفقة
 الى بيت الزوج وامتنعت
 لافقة لها

مطلب فرض عليه لطفله
 كذا وأذن لأمه بالانفاق
 ثم مات ترجع في تركته
 مطلب النفقة على الجدة
 لأم دون الخالات
 مطلب تجب نفقة العاجز
 على ابني بنته الموسرين
 مطلب تريد أم اليتيمة
 الاتفاق عليها من مالها
 والجدة تبرع بذلك لها ذلك
 مطلب تحرير مهم فمألو
 طلبت الام الاجرة من مال
 الصغير والجدة تربته مجانا

مطلب لها أب معسر وعمة
موسرة الخ

مطلب حادثة الفتوى
في زمانها

مطلب للزوجة طلب
الكفيل بنفقة شهر إذا
أراد الزوج السفر

مطلب لا يحبس الحد الفتي
بنفقة الصغير الماضية

مطلب دفع لها نفقة شهر
وتريد منه كفيل إلى أياهم
لا يلزمه ذلك

مطلب مهم لا تصح كفالة
نفقة الزوجة قبل الفرض
أو التراضي

مطلب تحب النفقة لصغيرة
مطبعة الوطء

عليك ما روي باب الحضانه عن الخاتمة صغيرة لها أب معسر وعمة موسرة أرادت العمة أن تربي الولد
بما لها مجتانا ولا تمنعه عن الأم والام تأبى ذلك وتطالب الأب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه
والصحيح أنه يقال للام أما أن تمسكي الولد بغير أجر وأما أن تدفعيه إلى العمة اه فقد جعل العمة
المتبرعة أولى من الأم عند اعسار الأب ومفهومه كما قال الشرنبلالي والخير الرملي أنه لو كان الأب
موسرا يجبر على دفع الاجرة للام نظر الصغير اه وهنأ في مسئلتنا للصغيرة مال في دفع منه الاجرة
للأم نظر الهافي ابقائها عند أمها قبل ما على ما لو كان أبوها موسرا قلت قد علمت مما مر أن النظر لها
في ابقاء ما لها المجتاجة اليه في صغرها وكبرها أولى من النظر لها في ابقائها عند أمها بخلاف ما إذا
كان أبوها موسرا فإنه يؤثر بدفع الاجرة من ماله فإن فيه نظر الهافي لا ضرر عليها والحاصل أنه قياس
مع الفارق فإن المقيس عليه لا ضرر فيه للصغيرة أصلا بخلاف المقيس فإنه وإن كان فيه نفع من جهة
لكن فيه ضرر من جهة أخرى وبهذا ظهر الجواب عن حادثة الفتوى في زماننا وهي صغيرة فوفيت أمه
وتركت له ماله وأب معسر وجدة لام وحنة لاب متروجة بحجة الصغيرة أرادت أم أمه تربيته بأجر
من ماله وأم أبيه تربيته بمجانا وقد كتبت كتبت عند وقوع الحادثة رسالة سميتها الابانة عن
أخذ الاجرة على الحضانه ومثلت فيها إلى الجواب بدفعه بلحظه المتبرعة لما ذكرته آنفا وهو ظاهر عبارة
المؤلف كما علمت هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم * (سئل) في الزوج إذا أراد السفر وتحتى زوجته
أن لا يتفق عليها وتريد أن تأخذ منه كفلا بنفقة شهر فهل يجيبها القاضي إلى ذلك * (الجواب) *
نعم والمسئلة في البحر وقد أتى بمثل الخير الرملي أقول وأطلقه فمثل صحة الكفالة بها ولو لم تكن
مفروضة وبه صرح في البحر عن الذخيرة وبأني تمامه قريبا * (سئل) في حاضنة لابنها تريد
الدعوى على جد الاب بنفقة ماضية مفروضة عليه للابن وحبيه بذلك وهو فقير فهل لا يحبس بذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) في الزوج إذا أراد السفر شهر أو دفع لزوجه نفقة شهر وتكافه
إلى أن يأتي لها بكفيل يكفله إلى أياهم فهل لا يلزمه ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في كفالة
النفقة للزوجة بعد فرضها هل تكون صحيحة * (الجواب) * نعم الكفالة بالنفقة قبل الفرض
أو التراضي على معين لا تصح وبعد أحدهما تصح كما في الذخيرة بحج قوله ولا تجب نفقة مضت
الاب الرضا أو القضاء أقول هذا في غير مسئلة الكفالة لمريد السفر أما فيما تصح مطلقا فكافة منها آنفا
عن الذخيرة ولعل وجهه أن تلك المسئلة مبناها على الاستحسان رفقاً بالزوجة كما قالوه فلذا لم يشترط
في صحتها الفرض كما أشار إليه الخير الرملي في حاشية البحر لكن نقل عن التتارخانية عن كتاب الاقضية
رجل ضمن لامرأة النفقة والمهر فإن ضمن النفقة باطل إلا أن يسمى لكل شهر شياً ومعناه أي الزوج
مع المرأة يصطليحان على شيء مقدراً لنفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فحينئذ يجوز الضمان ولكن لا يلزمه
الضمان أكثر من شهر اه ثم قال الرملي وتقدم أنه لو كفل بالنفقة كل شهر عشرة دراهم لزمه شهر
وعند أبي يوسف يقع على الأب وعليه الفتوى وذكر في الخلاصة أن الأب لا يطالب بعمر زوجته أبسه
ونفقته ما إلا أن يضمن وأطلق في ظاهره جواز الضمان مطلقا إلا أن يحمل على البقيد وحده عليه متعين
توفيقا بين كلامهم اه أي فيحمل كلام من أطلق صحة الكفالة لهم على ما إذا كانت بعد الفرض
أو التراضي وقد يقال إن مسئلة مريد السفر كذلك وقول الذخيرة ولو لم تكن مفروضة لا ينافي في اشتراط
التراضي والاصطلاح على شيء معين توفيقا بين كلامهم أيضا فليأتل * (سئل) في الزوجة
إذا كانت صغيرة مطبقة للوطء فهل تجب نفقة أعلى زوجها * (الجواب) * نعم وفي البرازية
ولا نفقة لصغيرة لا تصح للجماع وإن في بيت الزوج وإن كانت تصليحاً للمؤانسة لا غير اختلفوا فيه وإن ظن
هذا الزوج لزوم النفقة عليه فاللزم لا يلزم والالتزام باطل وإن كان الزوج صغيراً أو مجرباً لا يطبق
يلزمه النفقة والأب لا يؤاخذ به بالضممان اه * (سئل) في رجل فرض عليه القباضي لولديه

تفسير بن نفقة فوق الشد والمعرف وفوق ما يكفها بكثير ثم يظهر أمره لتقاضي وأخبره جماعة فقروا
 خطا عنه بناءً على أن قدر ما يكفها بالمعروف فيلزم يكون اختار صحيحاً * (الجواب) * نعم ثم ينظر
 إن كان ما وقع عليه الخلع أكثر من تستقيم بزيادة بسيرة فحين عنده وحى ما يدخل تحت تقدير المتدبرين
 وإن كنت لا تدخل بل خرجت عنه وإن كان المبالغ عليه أقل بأن كان لا يكفها فيهم زاد إلى مقداره
 كفايتهم بجر * (سئل) * في امرأ فقيرة عابرة لها ابن أخ يتيم غني فهل يؤمر الرضى به منع
 فقته من مال اليتيم * (الجواب) * نعم والمصلحة في البحر والتمسحت قوله ولتقريب محرم فقير
 عابر عن الكسب بشد الارث * (سئل) * في مطلقة مضت عدتها ولها ابن رضيع فطلب من
 أبيه على ارضاءه أجرة زائدة والاجنبية ترضعه بحال فهل تكون الاجنبية أولى فترضعه عنده أم
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأ أدامت من الخبز والطين وهي ممن لا يخدم اعدائها
 فهل على زوجها أن يأتيه ببلعام مبيعاً * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأ أبت ارضاع
 ولد لها فهل لا تجبر على ذلك ويستأجر الاب من ترضعه عندها * (الجواب) * نعم ولا تجبر الا
 لترضع ولدها يعني قضاء وإن لم يهاديانه لانه كالنفقة وهي على الاب واطلاقه يعم ما إذا لم يكن للاب
 ولا للغير مال وذكر الخصاص أنها في هذه الحالة تجبر قال في الاختيار وهو الصحيح وفي الخاتمة تجبر
 في هذه الحالة عند الكل وما إذا لم يجد من ترضعه أو وجد إلا أن الولد لا يأخذ ثدي غيرها لانه يتغذى
 بالدهن وغيره من المائعات لكن الأصح أنها تجبر أيضاً وعليه الفتوى وقال في التلخيص انه الاصول
 لأن قصر الصبي الذي لم يستأنس الطعام على الدهن والشراب بسبب ارضه وموته ويستأجر الاب
 من ترضعه عندها لأن الحضنة والنفقة عليه فهو وفي شرح التنوير للعلاء ولا تجبر من لها الحضنة
 عليها الا اذا تعينت لها بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال * (سئل) *
 في حاضنة لا ينها تكفل بنفقة مدة ثم عجزت عن ذلك وله مال تحت يده أخوته فهل تكون نفقته في ماله
 * (الجواب) * نعم وفي فتاوى العلامة الشافعي في امرأ فقيرة لها زوج غني طلقها وبات منه بانقضاء
 عدتها ولها منه بنت صغيرة فأرادت السفر بها فنفقها حتى تكفل بينها مادامت مسافرة فتكفلها
 فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا وإذا عجزت عنها كيف التخلص لدفع الضرر أوجب الذي يظهر أن
 هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام مالي يلزم وانما صححه مشايخنا فيما اذا خالفها أو طلقها لانه حينئذ
 وقع بدله عن تحليصها نفسها ولها أن ترفع أمر حالها كما في امرأ دابا لاستدانة لنفقة الصغيرة المذكورة
 لترجع بنظر ذلك على أبيها اهـ لمخصوم قريسا عن البرازية قوله ولو ظن هذا الزوج لزوم النفقة
 عليه فالتمس لا يلزم والالتزام باطل ومثله في الخيرية من النفقة * (سئل) * فيما اذا تعهد زيد بأن ينفق
 على ولدي بنته الصغيرين وله ما أب حاضر موسر ويريد زيد أن الرجوع عن تعهده فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم لما تأنقاه * (سئل) * في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم أب معسر غاب
 وتركهم بلا نفقة ولا منفق وله اخوان موسر ان هل يؤمر ان بالانفاق على الصغار ليرجعوا
 على أبيهم اذا أبسر * (الجواب) * نعم في الذخيرة اذا كان الاب معسرا والام موسرة تؤمر أن
 تنفق من مالها على الولد فيكون ديناً ترجع به عليه اذا أبسر لأن نفقة الصغير على الاب وإن كان معسرا
 كنفقة نفسه فكانت الام قاضية حقاً واجبا عليه بأمر القاضي فترجع عليه اذا أبسر ثم جعل الام
 أولى بالحمل من سائر الاقارب بجر ونقل المؤلف عن خط جده العلامة عبد الرحمن العمادى قال
 ويفهم مما في الذخيرة أنهما ان كانت فقيرة تستدين من الاقرب فالأقرب من أهل الاب فإن لم يوجد
 قرابتهما ويكون ذلك ديناً يرجع به على الاب ان كان معسرا ويقاس عليه الغائب اهـ وفي البرازية
 واذا لم يكن للغير ولا لانه مال فامر الحاكم الام بالاستدانة على الصغير لترجع عليه به ولو غدا لا يصح
 ولا ترجع اهـ أقول مرأول باب النفقة أن الأصل أنه اذا اجتمع لمن تجب له النفقة في قرابته موسر

مطلب فرض عليه فوق
 الشد والمعرف يعض عنه منه

مطلب تجب النفقة في مال
 الزوج لعمه الشريعة العاجزة
 مطلب المتبرعة بالارضاع
 عن الام أولى من الام
 مطلب عليه أن يأتيها
 بنعام مهيأ حيث كانت ممن
 لا يخدم
 مطلب فيما اذا امتنع
 الام عن ارضاع ابنها

مطلب فيما اذا تكفلت
 بنفقة ابنها

مطلب اذا تعهد بالانفاق
 على ولدي بنته له الرجوع
 مطلب غاب الاب وله اخوان
 موسر ان يؤمر ان بالانفاق
 على أولاده
 مطلب الام أولى بحمل
 النفقة من سائر الاقارب

مطلب لا يصح أمر الام
 بالاستدانة لترجع على الصغير
 بعد بلوغه

مطلب تحرير مذهبهم في قولهم يلحق
الفقير بالميت وقولهم يرجوع
الأم الموسرة على الأب المعسر

ومعسر يتنظر إلى المعسر أن كان يحرز كل الميراث يجعل كالمعدوم الخ ومقتضى هذا الأصل أن
يجب النفقة على الأم الموسرة بل يرجع وكذا يجب على الأخوين الموسرين في مسئلتنا ولذا قال
في الذخيرة قال في الكتاب الجدة بمنزلة الأب في استحقاق النفقة عليه إذا كان الأب ميتا أو كان الأب
حيا إلا أنه فقير لأن الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة على الموسر اه وصرح بعده بأن هذا هو
الصحيح في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من أنه لا تفرض النفقة على الجدة وانما يؤمر بالانفاق
ويكون ديناً على الأب الفقير ثم قال وإن كان الأب زماً قضى بنفقة الصغار على الجدة ولم يرجع على أحد
بالانفاق لأن نفقة الأب في هذه الحالة على الجدة فكذلك نفقة الصغار اه وحاصله أن الأب إذا كان فقيراً
غير زمن تجب نفقة الأولاد على الجدة الموسرة خلافاً للقدوري وإن كان الأب فقيراً زمناً فهي على الجدة
انفاقاً وظاهر التعليق الذي ذكره عن الكتاب أن ذلك ليس خاصاً بالجدة ولا يكون الأب زماً بل يكفي
بجرد فقره وهذا مخالف لما ذكره ولا تطلق المتن قولهم لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ولقول الخاتمة
نفقة الأولاد الصغار والأناث المعسرات على الأب لا يشاركه في ذلك أحد ولا تسقط بفقره اه وهذا
الاشكال قوى جداً يعسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رأيت صاحب البحر تعرض لاشكاله حيث
نقل كلاماً طويلاً عن الذخيرة من جلته ما من نقله عنها ثم قال بعده وحاصله أن الوجوب على الأب
المعسر انما هو إذا أنفقت الأم الموسرة والأب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتاً ولا يرجع
عليه في الصحيح وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى اه كلام البحر يعني أن قول
المتن والشروح لا يشارك الأب في نفقة ولده أحد ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان الأب
موسراً أو كان معسراً وكان الأولاد أم موسرة فإن النفقة على الأب وانما يؤمر الأم بالانفاق عليهم
ديناً عليه وأما إذا كان الأب معسراً ولم توجد في المسئلة أم موسرة بأن وجد فيها الجدة الموسر مثلاً
فإن النفقة حينئذ تجب على الجدة بل يرجع على الأب بناء على ما صححه في الذخيرة من الحاق الأب
الفقير بالميت ففي هذه الصورة قد وجبت النفقة على غير الأب مع وجوده وهو وارد على إطلاق المتن
والشروح فلا بد من اصلاحها وذلك بتقيدها بغير هذه الصورة وأجاب العلامة المقدسي بحمل
ما في المتن على ما إذا كان الأب موسراً لكن ما قدمناه عن الخاتمة صريح في التعميم وأجاب الخير
الرملي بقوله لا حاجة لاصلاحها لأنها واردة على الرواية الثانية وقد اختارها أهل المتن والشروح
فأثبتوها في كتبهم مقتصرين عليها اه والظاهر أنه أراد بالرواية الثانية ما قدمناه عن القدوري
من أنها لا تفرض على الجدة وانما يؤمر بها يرجع بها على الأب إذا أسير وحاصله أنه لا فرق بين الأم
الموسرة وغيرها كالجدة مثلاً في أن النفقة انما يجب على الأب الفقير ولكن تؤمر الأم أو غيرها بالانفاق
على الأولاد لتكون ديناً على الأب فكلام المتن والشروح ما شاع على رواية القدوري بعدم جعل
الأب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صححه في الذخيرة
وهذا جواب حسن يحمل عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الأب غير زمن اذ لو كان زمناً
تجب نفقة الأولاد على الجدة انفاقاً لأن نفقة الأب نفسه واجبة حينئذ على الجدة كما مر فهذه المسئلة
خارجة عن اختلاف الروايتين وإذا علمت ما قلناه ظهر لك أن قولهم في الأصل المار إذا كان المعسر
يحزر كل الميراث يجعل كالمعدوم ليس على إطلاقه أيضاً بل هو مقيد بما سوى الأب الغير الزمن لما علمت
من أن الأب إذا كان غير زمن لا يجعل كالميت على ما اختاره أصحاب المتن والشروح فاعتنم هذا
التحرير القريد الذي يفوق الدرر النصيب * (سئل) في مجنون مطبق فقير عاجله أولاد
قاصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم أم فقيرة عاجزة وعمان عصيان موسر ان فهل تكون نفقتهم على
العمين * (الجواب) نعم أقول أي بل يرجع على الأب إذا أسير لانه هنا فقير زمن فيجعل كالميت
بالانفاق كما علمته مما حترناه أنفاً * (سئل) في قيم ذي مال ويسار وله أم معسرة لا مال لها ولا كسب

مطلب في قول البحر لا بد
من اصلاح المتن والشروح

مطلب نفقة أولاد المجنون
على عيهم
مطلب ينفق من مال الصبي
على أمه الفقيرة

فهل تكون نفقة أتمه في ماله * (الجواب) * نعم وانفقوا على وجوب العسر والخراج في أرضه وعلى نفقة زوجته وعياله وقرابته كالبالغ أشباه من أحكام الصلن * (سئل) * في ذممة ألسن وليا ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة أشهر فهل يحكم بإسلام الولد تبعاً لأمته وعلى الأب نفقته * (الجواب) * نعم ولا تجب مع اختلاف الدين إلا بالزوجة والولد فشمس الابوين والاحداد والجدات والولد وولد الولد بجر * (سئل) * في امرأة فقيرة عاجزة ذليها أولاد ذكور واثم موسرون فهل تكون نفقتها عليهم بالسوية * (الجواب) * نعم في ظاهر الرواية وهو الصحيح لأن المنعني يشملها وفي الخلاصة وبه يفتى وفي الفتح وهو الحق بجر * (سئل) * في بنية في جبر أمتها لها دراهم فاشترت الأم للبيعة مالا بديلاً لها منه بثمن مثله فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم الأم والأخ وسائر المحارم لا يملكون الاتفاق على الصغار من ماله إلا بأمر الحاكم لأنهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وإن أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد أنه استحس في مالا بديلاً للصغير منه دفعاً للفساد واختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في جبره أم لا وإن لم يكن طعاماً من دراهم يملك أن كان في جبره والألا وإن كان يحتاج إلى بيعه لا يملك البيع والاتفاق إلا أن يجعله الحاكم وصياً بزيارته * (سئل) * في أيتام لهم دار ليس لهم مال سواها ولهم أخ لأب موسر وأم وصى عليهم تكلف الأخ الاتفاق عليهم فهل تباع الدار في نفقتهم وتتفق عليهم من ثمنها وتنفع الأم من تكليف الأخ الاتفاق عليهم * (الجواب) * نعم والمسئلة في البحر وحاشيته للخير الرمي أقول وبعبارة البحر عند قول الكنز وطفله الفقير وإن كان للصغير عقار أو أردية أو ثياب واحتج إلى النفقة كان للأب أن يبيع ذلك كله وينفق عليه لأنه غني بهذا المالا * (سئل) * وبعبارة الخير الرمي ومثل الأب في ذلك الأم وهي واقعة الفتوى إذا أمر القاضي أيتهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصص من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم أولاً والذي يظهر أنها تباع في ذلك وتتفق عليهم من ثمنها والسكنى من النفقة وإذا فرغ وجبت عليها * (سئل) * وكنت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة الرمي المذكورة أقول الظاهر أن مراد صاحب البحر بقوله وإن كان له عقار الخ إذا كان الصغير لا يحتاج إليه أما إذا كان محتاجاً إلى عقاره ولبس ثيابه وأردية لا فائدة في بيع ذلك لأنه لو باعها إلا باحتاج إلى شراء غيرها وانظر ما يأتي عند قوله والفقير محرم حيث قال في البحر ضالك واختلفوا في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة فقول هو الذي نقل له الصدقة وقبل هو المحتاج والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختاً لا يؤمر الأخ بالاتفاق عليها وكذا لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب في البدائع * (سئل) * وكذا قال العلائي في الدر المختار بحيث نقل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب بدائع * (سئل) * وفي الثمانية معصرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر قالوا لا يجبر الأخ على نفقتها وقال الخصاص يبيعون وقال شمس الأئمة الحلواني الصحيح قول الخصاص والقول الأول قول شريك فإنه قال إذا كان للإنسان دار يسكنها وأخادع يخدمه أو دابة يركبها لا تجب نفقته على ذوى الرحم المحرم وفي الروايات والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن يكون يكفيه أن يسكن في ناحية ويبع الناحية الأخرى وكذا الخادم والدابة إذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري من ثمنها خسيصة فيبقى الفضل على نفسه * (سئل) * وكذا في الذخيرة قال ويستوى في هذا الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح من المذهب * (سئل) * على أنه في البدائع عل هذه الرواية التي قال إنها الصواب بأن يبيع المنزل لا يقع إلا نادراً وكذا لا يمكن كل أحد السكنى بالكراء وبالمثل المشترك * (سئل) * ومقتضى هذا التعليل أنها لا تباع وإن كان فيها فضل فكيف إذا كان محتاجاً إليها فاعتنم هذا الكلام والسلام * (سئل) * في رجل أسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها أبناء كبار من غيرهم ساكنون معها في مسكنه بلا ذنه ويريد منعهم من السكنى في مسكنه

مطلب نفقة ابن المسئلة على أبيه الذي

مطلب نفقة الأم على أولادها بالسوية

مطلب في أيتام لهم دار وأخ موسر

مطلب تحريرهم فيما إذا كان للفقير دار أو أمتعة هل يجب نفقته قبل بيعها أم لا

مطلب له منع أولادها من غيره من السكنى في مسكنه

المذكور فهل له ذلك * (الجواب) نعم وكذا تجب لها السكنى في بيت خال عن أهل سوى طفله الذي لا يفهم الجماع وأمه وأمه وأهلها ولو ولد لها من غيره علاقي على التنوير * (سئل) في بكر بالغة لا مال لها ولا كسب ولها أب موسر فهل تكون نفقة عليه خاصة دون غيرها * (الجواب) * نعم ونفقة المبت بالغة والابن بالغ زماناً أو أعمى على الاب خاصة به يبقى وقيل على الاب ثلثاها وعلى الأم ثلثها كآثره ملحق * (سئل) في المرأة إذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكن فيه بعد الدخول بها قبل أن تسأله بالنفلة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشزة لا نفقة لها مادامت كذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في رجل فقير زمن له أخ موسر فهل يجب نفقة على أخيه الموسر * (الجواب) * نعم * (سئل) في رجل عقد نكاحه على بكر عمره يوم دفعها لها ثم امتنع من الدخول بها والاتفاق عليها حتى في بيت أهلها ولم يطالبها بالنفلة وإذا طلبها لا تمتنع ولا مانع من جهتها أصلاً ثم طالبت بالنفقة فهل يلزمه ذلك * (الجواب) * نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى إذا لم يطلب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب وكذا لو منعت نفسها بحق برأية * (سئل) في امرأة فقيرة عاجزة عما لها ابن فقير لا مال له وله كسب لا يفي بنفقته ونفقة عياله ولها ابن موسر فهل تلزمه نفقتها * (الجواب) * نعم * (سئل) في رجل دفع لمطلقة دراهم لتنفقها على بنتها الصغيرة فتزوجت بأجنبي بعد ما أنفقت البعض واتقلت حضانه الصغيرة إلى أم أبيها ويريد مطالبة بنتها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في رجل سافر وله أب فقير عاجز وللغائب قدر استحقاق في وقف أهل تحت يد ناظر الوقف المقربه وبالأبوة وطلب الاب فرض نفقته من القاضي في ذلك الاستحقاق فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وأجاب بحمل ذلك في نفقة الزوجة وكذا في نفقة الأولاد * (سئل) في حاضنة لبنها التيمة طلبت من جد البنت ليهيها نفقة للبنت وأجرة حضانتها من مال البنت الذي تحت يده فهل تجاب الي ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) في امرأة وصى على أيتامها أذنت لزوجها بأن ينفق عليهم ويرجع بغير ذلك عليهم في مالهم عند حصوله فأنفق مبلغا وما يريد الرجوع بغيره كذا كرهه هل له ذلك * (الجواب) * نعم والله أعلم

* (باب ثبوت النسب) *

* (سئل) في رجل تزوج حبل من زنى ولم يدخل بها حتى ولدت ولداً الاقل من ستة أشهر من حين تزوجها ولدت أمه حبل منه وأن الولد له ولم يصفقها على ذلك فهل لاتصدق في حقها ولا يثبت النسب منه بذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير وصح نكاح حبل من زنى لا حبل من غيره اه وفي قياوي ابن نجيم من باب اللع زان جاءت به لستة أشهر فأكثر يثبت منه والا فلا إلا أن يدعيه ولم يقر أنه من الزنى وفي التنوير قال ان نكحتها فهي طالق فكيفها فولدت لنصف حول من نكحتها الزمه نسبة احتياطاً * (سئل) في الزاني إذا أراد أن ينكح من بنته الحبل منه هل يصح * (الجواب) * نعم ويجوز له وطؤها والولد له وتلزمه النفقة أقول ليس هذا على إطلاقه بل هو فيما إذا ولدت لستة أشهر فأكثر كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث من نكاح الولو الجيرة رجل زنى بأمرأة حبلت منه فلما استبان حبلها تزوجها الذي زنى بها فالتسكاح جائز فإن جاءت بولد بعد النكاح لستة أشهر فصاعداً ثبت النسب منه لأنه جاءت به في مدة حل تام عقب نكاح صحيح وإن جاءت به لاقلاً فلا * (سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنه وبلا وجه شرعي وحبلت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو جدته أو أمه أو أخته وقال طنت حبلها إلى فلا جيرة للشبهة ولا نسب إلا أن يصدق فيه ما وإن ملكه يوم اعتق عليه من شرح التنوير للعلاقي من آخر باب الاستيلاد وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضاً فيمن وطئ جارية أمر أنه * (سئل) في رجل

مطلب نفقة الولد على الاب
دون الام

مطلب منعة من الدخول
الى منزلها قبل أن تسأله النفقة
فهي ناشزة

مطلب نفقة الزمن على
أخيه الموسر

مطلب الزوجة النفقة قبل
الزفاف

مطلب لها ابن فقير وابن
ابن موسر تجب النفقة عليه

مطلب أنفقت على بنتها
بعض الدراهم ثم تزوجت فله
مطالبها بما بقي

مطلب له استحقاق في وقف
تفرض فيه نفقة أبيه

مطلب لها طلب النفقة
وأجرة الحضانه من مال
الصغيرة

مطلب أذنت لزوجها بأن
ينفق على أيتامها يرجع
في مالهم

مطلب تزوج حبل من زنا
جاءت به لاقلاً من ستة
أشهر لا يثبت النسب

مطلب يصح تزوج من بنته
الحبل منه ويثبت النسب
ان ولدت لستة أشهر فأكثر

مطلب وطئ جارية أبيه
وولدت منه لا يسه بيعها

مطلب تزوج امرأة فولدت
بعده ستة أشهر يثبت نسبه منه

تزوج امرأته بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولد المدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت
نسبه منه وإن لم يدعيه وتلازمه نفقته * (الجواب) * نعم * (سئل) * فحين ولدت بعد موت
سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطأها والحال أن السيد لم يدع الولد ولا أقربه فهل لا يثبت
نسبه بمجرد قولها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت
بآخر في العدة ثم ولدت ولداً تاماً بعد ذلك لاقول من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد
للاول لنسب النكاح الثاني وللزوج الثاني أن يجدد العقد عليها برضاها * (الجواب) * نعم
المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت بزوج آخر في العدة وولدت بعد ذلك إن ولدت لاقول من سنتين من
وقت طلاق الاول ولا قول من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للاول وإن ولدت لا أكثر من
سنتين من وقت طلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر إن ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد
لثاني والا فلا خافية من فصل النسب * (سئل) * في رجل وطئ جارية أمته فحبلت منه
وأقربان الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الأم في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن
المذكور فهل يثبت نسبه منه * (الجواب) * نعم وتقلها ما مر والله تعالى أعلم

* (كتاب العتق والاستيلاء والتدبير والراء والابق) *

* (سئل) * في رجل قال لملوكة الاصغر منه سنا هذا ابني فويل يعتق * (الجواب) * نعم عتق
عليه بلانية بالاجماع حيث كان يصلح أن يكون ابناً له قال في المتن ولو قال هذا ابني أو أبي عتق بلانية
وكذا اخذه أتى وعندهما لا يعتق إن لم يصلح أن يكون ابناً له أو ابناً له * (سئل) * في رجل
قال لرفيقة أنت مدبر فكيف حكمه * (الجواب) * المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله إن كان
له مال وبسعي في ثلثه إن لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وإن أجازته عتق ككلمة ويسعى في كله
لو مد يده أو يستخدم المدبر ويستأجر المولى أحق بكسبه واره * (سئل) * في رجل دبر جاريته
في صحنه ثم مات عن تركته تتخرج الجارية من ثلثها ويريد بعض ورثته بيعها فهل له ذلك
* (الجواب) * عتقت الجارية المذكورة بموت سيدها من ثلث ماله لأن التدبير في حكم الوصية
لكونه تبرعاً عما ظاهراً إلى ما بعد الموت فينفذ من الثلث * (سئل) * في رجل له جارية لها ابن من غيره
فتزوج الابن المذكور حرته بالوجه الشرعي وجاءت منه بولاد فويل هم أحرار * (الجواب) * نعم
تأخلى في السراج وولد الحرته من العبد حر لأنه تبع لها * (سئل) * في عبد مشترك بين صبي وكبير
أعتق الكبير حصته فكيف حكم حصته الصغير * (الجواب) * تأخلى في البحر وإن أعتق نصيبه
فلشريكه أن يجزراً ويستسعى والولاء لهما أو يضمن لهما وسراً ويرجع به على العبد والولاء له ثم قال
بعد ورقتين وأطلق المصنف في الشريك وهو مقيد بدين يصح منه الاعناق فلو كان الشريك صبياً ينظر
بالوجه إن لم يكن له ولي أو وصي فإن كان له أحد هما فله الخيار إن شاء ضمن وإن شاء استسعى أو كاتب
لأنه ضمان نقل الملك نصراً كالبيع واختار السعاية كالكتابة والولي ولاية يبيع مال الصبي وكاتبه
عبدته وللشافعي أن ينصب وصياً للخيار أحدهما وليس لهما الخيار الاعناق والتدبير والمجنون
كالصبي كافي الدائع * (سئل) * في أم ولدت مولداً هل تعتق بموته من كل ماله ولا تسعي
لديه * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه * (سئل) * في الابنة
إذا ولدت من سيدها سقط ظاهر بعض خلقه فهل تصير به أم ولد ولا يجوز له بيعها * (الجواب) * نعم
ونقل الاولى من التنوير في الخبز والثانية منه في الاستيلاء * (سئل) * في معتقة مات سيدها
عن بنته وأختها الشقيقة وابن عمه العصبي فهل ينتقل ولاؤها لابن العم العصبية * (الجواب) * نعم
نعم والمسئلة في الولاء من المتون * (سئل) * فيما إذا أتى عبد زيد فأخذه عمرو وأشهد أنه أخذه
ليرده لمولاه ثم أتى من يده بعد الاثبات المذكور فهل لا يضمه * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير

مطلب لا تصدق القصة
بغير دقوايا الزلم من سيدي

مطلب تزوجها فولدت
لاقن من ستة أشهر فالنكاح
فاسد ولا يثبت النسب منه

مطلب استولد جارية أمته
وأقربه وصدقته في احلالها
وفي نسبه يثبت نسبه منه

مطلب قال لملوكة هذا
ابني عتق عليه
مطلب في حكم المدبر

مطلب المدبرة تعتق بموت
سيدها من ثلثه

مطلب ولد الحرته من العبد
حر

مطلب فيما لو عتق شريك
الصبي حصته من العبد

مطلب تعتق أم الولد بموت
سيدها من كل ماله

مطلب اسقط سقطاظهر
بعض خلقه تصير به أم ولد

مطلب ينتقل الولاء لابن
عم المعتق دون بنته وأخته

مطلب أخذ الابن ليرده
وأشهد ثم أتى منه لا يضمه

مطلب العتق المعلق لا يقع
الا اذا وجد شرطه

مطلب زواج أمته من عبده
قالوا رقيق

مطلب لا يملك الاب اعناق
جارية ولده الصغير

قوله وكونه على مال الخ
هكذا في نسخ الاصل

وانظر ما معناه فانه يجب
الظن تركيب محتمل فليست

اه محصيه

مطلب حيث انشأ للرق
لا يقبل قوله انه حر الاصل

الا يبرهان شرعي

مطلب يصح العتق وان لم
يكتب به صك

مطلب يصح اعناق المديون

مطلب حلف لا يفعل كذا
وان فعله يكون دية للكافر

مطلب قال ان فعلت كذا
فعلى لمطبخ الوالى كذا

لا يلزمه شيء

مطلب لا تسمع الدعوى
بالنذر ولا يقضى به القاضى

مطلب لا يصح النذر من كافر
ولامن غير مكاف ولامن

سفيه بمال

وشرحه * (سئل) * في امرأة مرضت جارية فقالت لجيرانها ان ماتت هذه الجارية من مرضها
المزبور فهي حرة ثم برئت من مرضها المزبور وترغم أنها عتقت بذلك فهل لا تعقق * (الجواب) * نعم
وان أضافه الى ملك أو شرط صح أى ان أضاف العتق الى ملك بأن قال ان ملكتك فأنت حر أو الى
شرط كقوله لبعده ان دخلت الدار فأنت حر فانه يصح ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر * (سئل) *
في رجل زوج أمته من عبده الجارين في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون الابن رقيقا * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في الاب هل يملك اعناق جارية ابنه الصغير أو لا * (الجواب) * قال في المبسوط
لا يملك الوصى اعناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذلك الاب لان الاعناق
اضرار محض للصغير قلت وكونه على مال ليس الاجعل منه للعبد مديونا بعد العتق وبيعه من نفسه
اعتاق على مال ولا يجوز كل منهما أدب الاوصياء من فصل الاعناق * (سئل) * في مملوك
اشتره زيد من سيده بن معلوم قبضه وتسلم المشتري المملوك وذهب به منقاد المارق واستخدمه المشتري
ستين ثم ادعى المملوك أنه حر الاصل وأقام بينة عادلة تشهد له بما ادعاه فهل تقبل بينته ويقضى
بموجبها * (الجواب) * نعم حيث انشأ للرق لا يقبل قوله الا يبرهان شرعي كما صرح بذلك
في النزاهة وغيرها * (سئل) * في رجل أعتق عبده في صحته خبز ادى بينة شرعية ثم مات
عن ورثته زاعمين أنه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صك بالعتق فهل يكون الاعناق صحيحا
ولا عبرة بزعمهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أعتق عبده متجزا ادى بينة شرعية
والآخرين يريد بعبه زاعمين أنه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم
والله تعالى أعلم

* (كتاب الايمان والنذور) *

قدمنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الحلف بالطلاق فتراجع هناك * (سئل) *
فما اذا استغفر زيد من ذنبه وحلف بالله تعالى أن لا يفعل وان فعله يكون دية للكافر ثم فعله فهل عليه
كفارة يمين أو لا وهل يكفر بذلك أو لا * (الجواب) * أما الحلف بالله تعالى فقبه كفارة يمين اذا فعل
المحلف عليه وأما تعليق الكفر بالشرط فيمين كما صرح حوايه في كتاب الايمان وأما الكفر فالاصح أنه
لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده أنه يمين وعليه كفارة اليمين وان كان جاهلا وعنده أنه يكفر مباشرة
الشرط في المستقبل يكفر لرضاه بالكفر وعليه تجديد الاسلام والنكاح كما صرح بذلك في التنوير
وشرحه والدرر والجهر وغيره وفي التجنيس والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره
شمس الاثمة السرخسي أن ينظر ان كان الحالف يعتقد أن عمل هذا اليمين كاذبا كفر يكفر والا فلا
لان الاقدام عليها يكون رضا بالكفر اه وفي المجتبى والذخيرة والفتوى على أنه ان اعتقد الكفر به
يكفر والا فلا اه وفتي بذلك شيخ الاسلام على آخذي * (سئل) * في رجل أشهد على نفسه أنه ان
أخذ يثمه من جدها يكن في ذمته لمطبخ والى البلدة كذا من القروش فهل اذا أخذها من جدها لا يلزمه
شيء * (الجواب) * نعم لان النذر لا يكون لمخلوق ولا تسمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى القاضي
بالنذر وان كان صحيحا كما في الخبرية وغيرها * (سئل) * في ذمي صباغ أشهد على نفسه أنه ان صبغ
صوفاصغا أصفر يكن عليه نذر للجد ومن كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يلزمه شيء
* (الجواب) * نعم لعدم صحة النذر لمخلوق وشرط النذر أن يكون من مسلم كما في البدائع وغيره
فلا يصح النذر من كافر ولا من غير مكاف ولا من سفيه بمال كما ذكره الزيلعي في الحجر وأما الحرية فليست
شرطا يصح نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر بالتصدق * (سئل) * في رجل قال
ان فعلت كذا فعلى تجلته كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم على سبيل النذر والحال أنه حين قال ذلك

لا يريد الفعل المذكور فهل اذا فعله وكان النذر مستوفيا لشرائط الشرعية يكون مخيرا بين وفاة
النذور أو كفارة اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا * (الجواب) * نعم اذا كان النذر
معلقا بشرط لا يريد فيه مخير بين الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين على المذهب كما في التنوير وفي الدرر
وبه يقتضى وفي البرازية وعليه القنوي لكثرة السأوى وفي الهداية لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو
بظاهرة نذر فخير وعمل الى أى الجهة شاء أى من الوفاء بالنذر أو كفارة اليمين وهذا التفصيل هو
الصحيح اهـ ولا يجبر القاضي على ذلك لأنه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير وغيره والله أعلم

* (كتاب الشراكة) *

* (سئل) * فى شريكي عتار شريطا الربح والخسران بينهما قدر المال وأذن أحدهما الآخر بأن
يدفع لعيال الآخر من ماله كل يوم كذا ويؤمّل في الشراكة فعمل ودفع ما أذن له بدفعه للعيال في مدة
معلومة وحصل خسران في أصل المال بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسران على قدر المال ويقبل
قول المأذون بيمينه في ذلك وله احتساب ما أذن له بدفعه للعيال * (الجواب) * نعم قال قارئ
الهداية القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذكر الأمر
مفصلا والقول قوله في الضباع والرد إلى الشريك والافراز * (سئل) * فى رجلين زرعاً في أرض
وقف ذرة مشتركة بينهما نصفين يقرهما وعلهما حتى استحصدا ويريد أحدهما الاختصاص بجميعه
متعللاً بكونه ساكناً في القرية ويطعم الضيوف الواردين إليها دون شريكه الآخر فيقول ليس له ذلك
والخارج بينهما * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى فرس مشترك بين زيد وعمر وزيد ربعها وعمر
تحت يده ولعمرو باقيها طلبها عمرو من زيد مراراً لتكون عنده في ثوبته فامتنع ثم كواها نارا بسبب
عليها بغير إذن عمرو فحصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك وزيد عمرو وأن يضمنه ما نقص من قيمة حصته
منها بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الفتاوى الرجعية سئل فى فرس مشترك
كواها أحد الشركاء لعله بنا بغير إذن من الباقيين وبغير معرفة فأدى ذلك إلى هلاكها هل يضمن
ما يخصهم أجاب الشريك أن يجنب في نصيب صاحبه فليس له أن يعالج إلا بأذنه صريحاً أو دلالة ثبت
اتى الاذن مطلقاً لكون المعالجة عملاً تتفاوت فيه الناس بضمن الشريك ما يخص بقية الشركاء يوم
التعدى ضمان السراية بطريقه الشرعي اهـ ولا يخالف هذا ما في الدر المختار ذرية مشتركة قال
البيطارون لا بد من كفاها كواها الحاضر لا يضمن اهـ ومثله في الحاوى الزاهدى لأن هذا اعتماد على
قول البيطارين بخلاف ما تقدم وانظر الى قوله بغير معرفة وإلى قوله صريحاً أو دلالة بظهور ذلك وجه عدم
الخالفه ظهروا شافوا والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا تشارك زيد وعمر وعنا فى مبلغ من الدراهم
تسلمه زيد باذن عمرو وليتجربه والربح على قدر المال وتجربه مدة ودفع لعمرو منه مقداره معلوماً لخاصته به
اذا انفاجها الشراكة ثم جدد عمرو ما أخذ من زيد من مال الشراكة فهل يقبل قول زيد بيمينه * (الجواب) *
نعم ونقلها ما مر آنفاً * (سئل) * فى دار مشتركة بين زيد وعمر وغير قابل للقسمة سكنها زيد وحده ولا يرضى
عمرو بالسكنى معه فيها وقال أماناً أن تؤجرنى حصتك أو تستأجر منى حتى أوسكنها كل من استأجره
بحسب حصته مدة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وبأمر القاضي زيد باختيار وجه من الوجه
الثلاثة أو يخرج منها زيد وتؤجر لاجبى ويفتسمان الاجرة بحسب حصصهما والحالة هذه وأتى
بذلك المرحوم الجليل عبد الرحمن أفندي العمادى * (سئل) * فى مهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصفين
وهى تحت يد زيد فدفعها لبستاني لترعى فى أرض البستان وفارقته بلا إذن شريكه ثم فقدت بلا تعد من
البستاني ولا تقصير فى حفظها وتعدرا حصارها فهل يضمن زيد قيمة نصيب شريكه * (الجواب) *
نعم والسبب فى ذلك أن الشريك حكمه فى حصته شريكه حكم المودع كما فى الخبرية من الشراكة فيكون
البستاني مودع المودع قال فى التنوير من الوديعه ولا يضمن مودع المودع فيضمن الأول فقط ان

مطلب اذا علق النذر بما
لا يريد فيه مخير بين الوفاء به
وبين كفارة اليمين
مطلب النذر لا يدخل تحت
الحكم

مطلب الخسران على قدر
المال ويقبل قول الشريك
بما أنقذه على عيال الآخر باذنه
مطلب القول قول الشريك
فى الربح والخسران والضباع
والرد والافراز
مطلب زرعاً أرضاً بينهما
فان الخارج بينهما
مطلب كوى الفرس بلا
إذن فتعيب ضمن

مطلب يقبل قوله بيمينه
فيما دفعه لشريكه من مال
الشراكة

مطلب له أن لا يسكن إلا
بالاجرة أو المهادية الخ

مطلب اذا دفع الفرس
لبستاني وفارقته بلا إذن
ثم فقدت ضمن حصته شريكه
مطلب حكم الشريك
فى حصته شريكه حكم المودع

هناك بعد مفارقتها وان قبلها الاثمان بخلاف مودع الغاصب فيضمن أيا شاء وإذا ضمن المودع رجع على الغاصب اه أقول يشكل عليه المسئلة الآتية وما صرح حوايه من أن كلاما من الشريك في شركة الملك أجنبي في حصة صاحبه بخلاف شركة العقد فليأت قل * (سئل) * في فرس مشترك بين زيد وعمرو وبكر زيد نصفها وعمرو وبكر النصف الآخر فباع زيد نصفها المختص به من رجل وسلمها منه بأذن عمرو فقط ولم يأذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المزور من شخص وسلمها منه بدون إذن من بكر أيضا وأركبها الشخص لا تحرف كرها فوقت تحته وأسقط مهرة وماتت وصدر الارصكاب المذكور بدون إذن بكر أيضا وبكر تضمن الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المزورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي المجبة

ثم الشريك هاهنا لو باع * حصة من فرس وابتاع

ذلك منه الاجنبي وملكها * وكان ذابغراذن الشريكا

فان يشاؤا ضمنوا الشريك أو * من اشترى منه على ما قدر رواه اه

اهما ذابة فباع أحدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير إذن شريكه فهلكت عند المشتري فالشريك يخبر بين أن يضمن شريكه أو المشتري فان ضمن الشريك جاز بيعه فنصف الثمن له وان ضمن المشتري رجع بنصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع بما ضمن على أحد كما هو حكم الغاصب من شركة فتاوى قاري الهداية والخصرة الفتاوى * وسئل قاري الهداية عن جماعة مشتركين في فرس باع أحدهم حصته من أجنبي وسلم الفرس للمشتري بغير إذن بقية الشركاء فهلكت فأجاب الشركاء مخبرون إن شاؤا ضمنوا الشريك أو ضمنوا المشتري منه اه وانما كان كذلك لوجود التسليم من البائع في مسئلتنا خيريه * (سئل) * عن مواشٍ لهما غاب أحدهما فندفع الشريك الآخر كلها الى الراعي هل يضمن نصيب شريكه * (الجواب) * أنه يضمن اذ يمكنه حفظها بغيره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصحراء ولم يتركها بغيره يمكنه أن يرفع الامر الى القاضي فينصبه قيميا لحفظ اه فتولين * (سئل) * في فرس مشترك بين زيد وعمرو وهي بيد زيد اتسع بهامدة ثم طلبها عمرو منه مرارا لم يرد في مدينه ونوبته فامتنع من ذلك حتى ضلت عنده فهل يضمن نصيب شريكه منها * (الجواب) * نعم اذ الشريك حكمه في حصة شريكه حكم المودع والمودع بالمتنع ضامن لما هلك

عنده بعد المتنع كما أفق بذلك الخبر الرملي * (سئل) * في جارية مشتركة بين زيد وعمرو نصفين وهي تحت يد زيد قد فجعها الى بكر ليجعلها وسلمها وفارقه فعملها وكل ذلك بلا إذن عمرو ثم سلمها بكر الى زيد ضبيعة بسبب التحميل وماتت عنده وبكر وعمرو أن يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أحذر في الدابة استعمالها في الركوب أو حمل المتاع بغير إذن شريكه ضمن نصيب شريكه منية المفتي واعلم أن محصل كلام الامام الزليعي في هذا الموضع أن كل واحد من الشريكين شركاء ملك بممنوع من التصرف في نصيب صاحبه كغير الشريكين من الاجانب الا باذنه لعدم تضمنها الوصالة فتاوى الترمذاني * (سئل) * فيما اذا دفع زيد حصانه لعمرو ولعقله وبريه بنصفه فرباه وعقله مدية فهل ليس له سوى أجر مثله وتربيته ومثل عقله * (الجواب) * نعم وقد أفق بمثله الشيخ خير الدين الرملي والشيخ الرحيمي في الإجارة * (سئل) * فيما اذا قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة هل يلزمه خاصة دون صاحبه * (الجواب) * نعم قال أحد شريكي العنان اني استقرضت من فلان ألف درهم للتجارة يلزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة لزام الدين عليه وان أمر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالاستدانة توكيل بالاستقرار والتوكيل بالاستقرار باطل لانه لو توكيل بالنكدي الآن يقول الركب المقرض ان فلانا يقرض مثلك ألف درهم فحينئذ

مطلب باع حصته من
الفرس وسلمها للمشتري
بلا إذن ضمن حصته شريكه

مطلب لهما مواشٍ غاب
أحدهما فندفعها الى الراعي
الراعي ضمن

مطلب اذا منع الفرس عن
شريكه فهلكت ضمن

مطلب ركب الدابة أو جعلها
بلا إذن شريكه ضمن

مطلب دفع حصانه لبريه
بنصفه له أجر مثله ومثل عقله

مطلب فيما اذا قال أحد
الشريكين اني استقرضت
من فلان كذا

مطلب فيما اذا استقرض
أحدهما دراهم لأجل الشركة
وفي الولو الجلية اذا أقر أحد
شريكي عنان بدين في تجارتها
وأشكر الآخر لم المقر جميع
الدين ان كان هو الذي تولاه
لانه أقر على نفسه بجميع
الدين لانه في النصف مشتر
لنفسه وفي النصف وكيل عن
صاحبه وحقن العقد ترجع
الى العاقد فأما اذا أقر أحدهما
وليام بأن قال اشترى من
فلان عبدا بكذا وأنكره
الآخر لم تصفه لانه أقر
على نفسه بنصف الدين وعلى
صاحبه بالنصف واقراره على
نفسه صحيح لاعلى صاحبه
اذا كذبه وان أقر أن
صاحبه تولاه بأن قال اشترى
شريكي من فلان عبدا بكذا
وأشكره الآخر لم يلزمه فيه
شيء وكذا المسكر والفرق بينه
وبين أحد المتقاضي اذا أقر
بدين تولاه صاحبه وأنكر
صاحبه فانه يؤخذ المقر
بجميع الدين لأن شركة
المفاوضة تتضمن الكفالة
قصار هذا اقرارا على غيره
بحكم العقد وعلى نفسه بحكم
الكفالة أما شركة العنان فلا
تتضمن الكفالة ليكون اقرارا
على نفسه بحكمها انتهى منه

مطلب اذا لم يبق في يده شيء
من دراهم الشركة فما اشتراه
بعده فهو له خاصة

يكون المال على الموكل لاعلى الركيل خاتمة من فصل شركة العنان أقول وبأني تمام الكلام على ذلك
عقب هذا (سئل) * فيما اذا استقرض أحد شريكي العنان مبلغا معلوما من الدراهم لأجل
الشركة ويريد الشريك المستقرض أخذ مثل القرض المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
ولو استقرض أحدهما ما لا لزوم له لأن الاستقرض تجارة ومبادلة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه
رد مثله فشايد المصارفة أو الاستعارة وأيهما كان نفذ على صاحبه يحيط السرخسي من فصل ما يجوز
لأحد شريكي العنان أن يعمل في المال ولو استقرض أحد شريكي العنان مالا للتجارة لزمهما لانه
تلك مال يمال فكان بمنزلة الصرف خاتمة من فصل شركة العنان أقول ومثله في الولو الجلية والظاهر أن
الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله أن الاستقرض هنا ثابت باعتراف الشريكين
وفيما مر انما ثبت باقرار المستقرض فقط فلا يلزم الشريك الآخر كما يقصد التعليل المار بقوله لأن قوله
لا يكون حجة للزام الدين عليه لكن أنفي الخبر الرمي فحيث اذا قال الذي في يده المال كنت استندت
من فلائ كذا الشركة ودفعته لدينه بأن القول قوله بيمينه قال وقد صرح حوايان الشريك اذا قال قد
استقرضت مائة دينار وأخذ عرضها ان كان المال في يد المقر فالاقرار صحيح وله أن يأخذ المائة دينار
صرح بذلك في المنع نقلا عن جواهر الفتاوى اه وقال في حاشيته على المنع مانعه ووجه ذلك أنه
اذا كان المال في يده وقد تقر بأنه أمين فقد ادعى أن مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما إذا لم يكن
في يده لانه يدعي يد صاحبه وأقول لو قال لي في هذا المال الذي في يدي كذا يقبل أيضا لانه ذو اليد
والقول قوله في اليد فيما يده أنه له كما يقبل قوله أنه للغير تأمل وحى واقعة الفتوى وبه أفتيت اه كلامه
فأقاد أن قول الخاتمة فيما مر لزمه خاصة دون صاحبه محمول على ما إذا لم يكن المال في يده بدليل ما في
جواهر الفتاوى لكن يشكل على هذا ما في البحر عن المحيط ونصه ان لم يكن في يده مال ناض وصار
مال الشركة أعيانا وأمتعة فاشترى بدراهم أو دنانير نسبة فالشراء له خاصة دون شريكه لانه لو وقع
على الشركة صار مستندنا على مال الشركة وأحد شريكي العنان لا يملك الاستدانة الآن باذن له في ذلك
اه ثم نقل في البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرازية ومثله في الولو الجلية معللا بأنه لو وقع مشتركا تظهن
ايجاب مال زائد على الشركة وخولم يرض بالزيادة على رأس المال اه وفيها أيضا وان أذن كل منهما
لصاحبه بالاستدانة عليه لزمه خاصة فكان المقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه
وهو الصحيح لأن التوكيل بالاستقرض باطل فصار الاذن وعدمه سواء اه ولعل في المسئلة قولين
وكذا في كونه يملك الاستدانة بالاذن أولا فليأتمل وقد يوفق بين ما في البحر وبين ما مر قبله بحمل ما في
البحر والولو الجلية على أنه يلزمه ما استدانه أي لو ذلك يلزمه وحده ولا يطالب الشريك الآخر بشيء منه
وكذا لو كان قاضيا يطالب به المستدين وحده وذلك لا ينافي أن المستدين له أخذه أو أخذ مثله
لو خطه بمال الشركة وأنه يصدق في ذلك اذا كان المال بيده لانه أمين والله تعالى أعلم * هذا ومسئلة
الاستدانة بالاذن تقع كثيرا حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري كل منهما بالتسوية ويرسل
الى الآخر يادته ولا شك أنه يكون مشتركا بينهما حال في الولو الجلية رجل قال لغيره ما اشتريت من شيء
فهو يني وبينك أو اشتر كاعلى أن ما اشتريناه من تجارة فهو بيننا يجوز ولا يحتاج فيه الى بيان المصفة
والقدر والوقت لأن كلامهم ماصار وكيتلا عن الآخر في نصف ما يشتره وغرضه بذلك تكثير الربح
وذلك لا يحصل الا بعموم هذه الاشياء اه والظاهر أن هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا قال في الخاتمة
وليس له أن يبيع حصصه صاحبه عما اشترى الا باذنه اه والله أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى
أحد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضائع لها ولم يبق بيده دراهم أو دنانير لها ثم زعم أنه اشترى بعد
ذلك بضائع لها بدراهم ودنانير وتلفت البضائع فهل يكون المشتري الثاني له دون شريكه
(الجواب) * نعم يكون له خاصة حيث لم يبق في يده دراهم ولا دنانير كما نص عليه في الذخيرة في الفصل

مطلب اشترى ما ليس من
جنس تجارتهم بالزمن خاصة
قوله من غير جنس تجارتهم
صوابه تجارتهم ليوافق
ما قبله اهـ صححه

مطلب اشترى شيئاً وأدّى
أنه اشتراه لنفسه

مطلب يفن كل من الشريك
والمضارب بموته مجهلاً

مطلب اذا دفع الشاري
الثمن لمن لم يباشر العقد لا يبرأ
من حصة البائع
مطلب سكن أحدهما
فطلب الآخر جرة عن المدة
الماضية أو أن يسكن
بقدره ليس له لذلك

مطلب غاب أحدهما
فللحاضر السكنى بقدر
حصته

مطلب غاب أحد شريكي
الدار لا ينبغي للعاشر أن
يسكنها رجلاً أو يوجرها

الخامس من شركة العنان ومثله في البحر عن المحيط * (سئل) * في جماعة متشاركين عناماً
في نوع خاص من التجارة وهو اللبن ومال الشركة تحت يد تريد منهم بأذنهم فسافر زيد واشترى بعض
مال الشركة بنحوه أمتعة معلومة لعياله من غير جنس تجارتهم فمضت الامتعة المزبورة
في أثناء الطريق ويزعم زيد أنها هلكت على الشركة فهل يكون ما اشتراه خاصة وبذلك عليه
* (الجواب) * نعم ولو اشترى من جنس تجارتهم ما أو شهد عند الشراء أنه يشتريه لنفسه فهو مشترك
بهم ما لأنه في النصب بمنزلة الوكيل بشرائه شيء معين ولو اشترى ما ليس من جنس تجارتهم فمضت
خاصة لأن هذا النوع من التجارة لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط الامام السرخسي في باب
ما يجوز ولا حد شرعي العنان ومثله في البحر نقلاً عن المحيط أيضاً مجموعة لا تقرى * وفي فتاوى قارئ
الهداية سئل اذا اشترى أحد الشريكين عناماً وقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراءه لنفسه خاصة
هل يقبل قوله أم لا أجاب إن كانت شركة عنان وله بينة أنه عند العقد صرح بالشراء لنفسه خصوصاً
فالمشترى له وإن لم يكن له بينة فإن تقدم من مال الشركة فالمشترى على الشركة اهـ أقول لعيل قوله
فالمشترى له مقيد بما إذا لم يكن من جنس تجارتهم ما وقوله فاشترى على الشركة مقيد بما كان من
جنسها فليست بل ثم رأيت بخط بعض العلماء معرباً للمؤلف ما نصه أقول لم يستند في ذلك قارئ الهداية
إلى نقل فلا يعذر عن عبارة صاحب المحيط بهذا النقل أو يحمل كلام قارئ الهداية على ما ليس من
جنس تجارتهم ما ليوافق عبارة المحيط والحال أن صاحب البحر نقل عبارة المحيط وسكت عن كلام
قارئ الهداية لم يسمع اطلاعه فقيه اهـ * (سئل) * فيما إذا مات الشريك مجهلاً مال الشركة ولم يوجد
في تركته فهل يفن نصيب صاحبه بذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير يفن الشريك
بموته مجهلاً نصيب صاحبه على المذهب اهـ ومثله إذا مات المضارب عاديته في تركته كأنقله العلائي
في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الوهبانية * (سئل) * فيما إذا باع أحد شريكي
العنان من زيد أمتعة معلومة من مال الشركة ثم دفع زيد للمشترى عن ذلك إلى الشريك الآخر الذي
لم يباشر عقد البيع فهل لا يبرأ زيد من حصة البائع * (الجواب) * نعم كافي البحر والخلاصة
والمنح * (سئل) * فيما إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق الملك مدة بلا
أجرة ولا أجره لحصة شريكه والا أن يكفنه شريكه الذي لم يسكن إلى دفع أجره حصته في المدة المزبورة
أو يسكن في الدار بقدر ما سكن بدون وجه شرعي فهل لا يلزمه ذلك * (الجواب) * نعم
قال في المنظومة المحيطة

لأول أحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن
فليس للشريك أن يطالبه * بأجرة السكنى ولا المطالبة
بأنه يسكن مثل الأول * لكنه إن كان في المستقبل
يطلب أن يهب الشريك * بحاج فافهم ودع التشكيك

ومثله في التنوير والدرر وصور المسائل وغيرها * (سئل) * في دار غير مقسومة مشتركة بين
رجلين غاب أحدهما ويريد الحاضر أن يسكن فيها بقدر حصته فهل لذلك * (الجواب) * نعم
دار بينهما غاب أحدهما واسع للحاضر أن يسكن بقدر حصته ويسكن الدار كلها وكذا إذا حكم بينهما
غاب أحدهما فللحاضر أن يستخدمه بخصته وفي الذواب لا يركبها الحاضر لتفاوت الناس في الركوب
لا السكنى والاستخدام فيعتبر الغائب ركوبهم بالأيام فوراً العين في الخامس والثلاثين صور
المسائل من الشركة ومثله في العمادية والفصولين من التصرف في الاعيان المشتركة آخر الكتاب
وفيه ذكر م في فصل غاب أحد شريكي الدار فأراد الحاضر أن يسكنها رجلاً أو يوجرها لا ينبغي
أن يفعل ذلك ديانة إذا التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء إذا الإنسان لا يمنع من التصرف فيما

مطلب لو اجر بر ذعلي شريكه
قدر تنسبه

مطلب له زرع حصه
في غيبه شريكه
مطلب لا تنفع شركتهما
في ربيع عقار بينهما

مطلب من دفع مائس
بواجب عليه على قدر
وجوبه لاسترداده

مطلب ما اجتمع من البعر
لصاحب الدار ان أعد حاله
مطلب لا يجوز لشريك
ادخال الاجانب في الدار
المشتركة

مطلب له منع زوج اخته
من الدار المشتركة

مطلب التول لدافع بينه
لانه أعلم بحجية الدفع

مطلب اذا أقرض بلا اذن
مصرح ضمن

مطلب اذا اخطأ مال الشركة
أو المضارب بغيره ضمن

يبدل لو لم يزرعه أحد فلو أجر وأخذ الاجير رد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يصدق لتسكن
الخبث في حق شريكه فكل كفاص اجير يصدق بالاجر أو يرده على المالك وأما نصيبه فطبيعه
هذا الرأس كن غيره أما لو سكن بنفسه ليس له ذلك دانه قيسا وله ذلك استصحابا اذ لا يتركها
بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يعذر عليه الاستئذان في كل مرة فكان له أن يسكن في حال غيبه
بخلاف السكن غيره اذ ليس له ذلك حال حضرته بلا اذن فكذا في غيبته وفي النسبة عن واقعات
الناطقي أرض بينهما فتاب أحداهما فليشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام الثاني يزرع
ما كان زرع وقد كتب في التسمية أن الشافعي يأذن لصاحبه في زراعة كل ما يبيع الخراج
اه * (سئل) * فيما اذا كان لكل من زيد وعمرو عقار جاري ملكه بغيره فترافعا على أن ما يحصل
من ربيع العقارين بينهما نصفين واستترا على ذلك تسع سنوات والحال أن ربيع عقار زيد أكثر
ويريد زيد مطالبة عمرو بالتدبير الزائد الذي دفعه لعمرو وبناء على أنه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة
فيل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) * الشركة المزبورة غير معتبرة في حق ربيع عقار زيد أكثر
تبين أن ما دفعه لعمرو من ذلك بناء على ظن أنه واجب عليه ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه
فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة أو ابتهاك القباض كمن في شرح النظم الوهابي وغيره
من المعبران * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمرو حوش مشترك بينهما نصفين ولزيد فيه
معز خاصة فاجتمع من بعور قدر في الحوش ويزعم عمرو أن له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش
ولم يكن الحوش معدا لذلك فيل ينع عمرو من معارضة زيد في ذلك * (الجواب) * نعم
قال في البرازية أجر داره فأما المسأجر جلاله وبعور فيه فليجتمع لمن سبق يد إليه الا اذا كان
المزجر أراد أن يجمع فيه الدواب والبعر فحينئذ يكون له * (سئل) * فيما اذا كنت دار
مشتركة بطريق المالكين زيد وجماعة وكثير ما كنون فيها غير أن الجماعة يدخلون فيها الا جانب بلا
اذن زيد ولا وجه شرعي فيل لا يجوز لهم ذلك * (الجواب) * نعم كما أتى به الخبر الرمي بقوله
لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخوان كان مشتركا و هو حرام والله أعلم دار
بين آخرين وأختين ولهما زوجتان ولا ختين زوجان فلا خوة أن يتعوزا زوجي الاختين من الدخول
فيها اذا لم يكونا محررين من زوجاتهما فبها من باب الاختلاف بين الزوجين * (سئل) *
فيما اذا كان زيد وعمرو شريكي عسان جمال تحت يد زيد فدفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم بعضه من
شئ بضائع مختصة بعمرو وبعضه من أصل مال الشركة وبقي تحت يده جانب من المائتين ويزعم عمرو
أن المبلغ الذي قبضه هو من البضائع فقط ويريد يقول انه من المائتين فيل يسئل بكون القول قول
الدافع بينه * (الجواب) * نعم لانه أعلم بحجية الدفع ولو قال المستأجر دفعت اليك ما دفع
من الدين وقال الاجير من الاجرة قال قول الدافع لانه أعلم بحجية الدفع من أو اخر الثاني من اجارة
البرازية أنقروى من التول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى المدينون شيئا من المال صدق
أنه دفع بأى حجة يسقط ذلك من ذمته القول لمن وفيه أيضا شئ من المال شيئا فدفع اليه عشرة
دراهم ويقول هي من التين وقال الملال دفع الملال الى صدق الدافع بينه لانه ثبت له وشك
في لسان الحكم وانعمادية * (سئل) * فيما اذا أقرض أحد شريكي العسان من مال الشركة
بلا اذن شريكه الا حروث القرض قيل يضمن نصيب شريكه * (الجواب) * نعم حيث لا ياذن له
شريكه في ذلك اذا ناصر بيمينه ولا يجوز له ما في عسان ومفاوضة تزويج العبد ولا الاعتاق ولو
على مال ولا الهبة ولا القرض الا باذن شريكه اذا ناصر بيمينه سراجه وفيه واذا قال له اعمل برأيت
فله كل تجارة الا القرض والهبة علائق وأجاب قارئ الهدياه عن الشريك اذا اخطأ مال الشركة
وكذا المضارب بغيره فيل بقوله الشريك أو رب المال اذا قال لشريكه اعمل فيه برأيت فله

مال الشركة أو المضاربة بحاله أو بحال غيره لا يكون متعديا وإذا هلك لم يضمن وإن لم يقبل له ذلك يكون متعديا بالخلط فيضمنه مطلقا هلك أم لا وإذا اختلف في الأذن فالقول قول المالك الآن يقيم الآخر بينة على الأذن وأجاب عما إذا وضع أحد الشركاء يده على بعض الثمرة فأخذها متعديا أنه القدر الذي يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع يمينه الآن تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركاً بينهم فيتخاصصونه ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم أو يميزون فعله وأجاب عما إذا باع الشركاء حصصهم من الثمرة إلا واحدا منهم عناداً والمشتري لا يرضى إلا بشراء الجميع وكذا إذا أجره إلا واحدا منهم بقوله لا يجبر أن يبيع مع الشركاء بل يبيعون حصصهم فقط إذا تجدد الثمرة وتقسّم وكذلك في الدار الموقوفة لا يجبر على الإجارة بل يؤجر شركاؤه حصصهم والمبستأجرون يهاينون الممتنع في السهم كمن يقدّر انصباهم وأجاب عما إذا أذن لشريكه أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل القول قوله ما وهل له الرجوع بقوله القول قوله ما في الصرف مع يمينهما وإن اختلف الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي لا يرجع إلا إذا قال له اصرف علي أو اصر فبلى ترجع علي وأجاب عن الشريك هل له أن يفسخ عقد الشركة في غيبة شريكه بقوله ليس لأحد الشريك يفسخ الشركة في غيبة شريكه من غير علم الآخر والله أعلم * (مسئله) * فيما إذا سافر أحد شركاء كمال العنان بحال الشركة باذن البقية فهل تكون نفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة * (الجواب) * نعم وفي مضاربة المخ الشريك إذا سافر بحال الشركة لا نفقة له لأنه لم يجز التعارف به ذكره النسفي في كافيه وصرح في النهاية بوجودها في مال الشركة اهـ ومثله في العلائق وذكر في التارخانية عن الخاتمة قال محمد رحمه الله تعالى هذا استحسان اهـ أي وجوب النفقة في مال الشركة وحيث علمت أنه الاستحسان فالعمل عليه لما علمت أن العمل على الاستحسان إلا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المخ وفي المخ من الشركة ومؤنة السفر والكرام من رأس المال وقال محمد فان ربح حسب النفقة من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في المضارب اهـ ومثله في شرح التنوير للعلائي نقلاً عن الخلاصة * (مسئله) * فيما إذا مات أحد شركاء كمال العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة وربح فهل تنفخ الشركة بموته ويتصدق بربح حصة مال الميت * (الجواب) * نعم تنفخ الشركة بموته والعمل بعده كالغاصب فصار ربح من حصة نفسه يطيب له وماربح من حصة الميت يتصدق به كافي الانقروبي عن التوازل وفي البحر عن التارخانية سئل أبو بكر عن شريكين جن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو وضع قال الشركة بينهما قائمة إلى أن يتم تطابق الجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفخ الشركة بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوضعية عليه وهو كالغصب لمال المجنون فيطيب للرايح ماله ولا يطيب لماربح من مال المجنون فيتصدق به اهـ وتنفخ الشركة بقوله لا عمل معك كما نقله العلائي في شرح التنوير عن الفتح وفي التارخانية سئل أبو بكر الأسدي كاف عن رجلين اشتركا فاشترى أمتعة ثم قال أحدهما للشريك لا عمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الحاضر وربح قال ماربح فهو له وخسار لصاحبه قيمة نصيبه اهـ * (مسئله) * في أخوة خمسة تلقوا تركة عن أبيهم فأخذوا في الأكتساب والعمل فيها جلة كل على قدر استطاعته في مدة معلومة وحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفعوها من المال فهل تكون الشركة وما حصلوا بالأكتساب بينهم سوية وإن اختلفوا في العمل والرأى كثيرة وضواها * (الجواب) * نعم إذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخوته على وجه الشركة وأجاب الخير الرمي بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا من كسب هذا ولا يخص أحدهما به ولا زيادة على الآخر إذ التفاوت سبباً قطعي السبيل إذا اختلفوا في التقطاع وحيث كان كل منهما

مطلب القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه

مطلب لا يجبر الشريك أن يبيع أو يؤجر مع الشركاء

مطلب أذن لشريكه في الصرف على عمارة يرجع وإن لم يقبل لترجع على بخلاف الأجنبي

مطلب ليس له الفسخ في غيبة الشريك

مطلب إذا سافر الشريك فالنفقة في مال الشركة

مطلب العمل على الاستحسان إلا في مسائل

مطلب تنفخ الشركة بالموت وماربح بعده يتصدق به بحصة الميت

مطلب تنفخ الشركة بقوله لا عمل معك

مطلب تلقوا تركة وعملوا فيها فهي بينهم سوية

مطلب جلتقطوا السبيل إذا اختلفوا لا يخص أحدهم زيادة

صاحب يد لا يكون القول قول واحد منهما بقدر حصة الآخر فلو كان أحدهما صاحب يد
ولا آخر خارجا واختارفا القول لذي اليد واليمنة بينة الخارج اه وهذا بناء على الأصل
في الشركة أنهم باينهم سوية حيث لم يشترطوا شيئا وأما إذا شرطوا زيادة لأحدهم فقد قال في البحر
ولم يشترط المصنف لاستحقاق الربح اجتماعهما على العمل لأنه غير شرط لتخصمها الوكالة ولذا انفال
في البرازية اشتركا على عمل أحدهما في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب العامل وعمل الآخر
فلما حضر الغائب أبى أن يعطيه حصته من الربح ان الشرط أن يعمل مالا جميعا وشقي فإما كان
من تجارته ما من الربح فينبع على الشرط عملا أو عمل أحدهما فان مرض أحدهما ولم يعمل
وعمل الآخر فهو بينهما وفي المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه ١ الأول أن يشترط العمل عليهما
والربح بينهما نصفين والرضيعة على قدر رأس المال فان عمل أحدهما دون الآخر فالربح بينهما
على ما شرطوا وان شرط العمل على أحدهما ما يطران شرط العمل على الآخرهما بما جاز
وان شرطاه على أقلهما بما خاصة لا يجوز والربح بينهما على قدر رأس المالهما اه أقول بهذا انما
يجري في شركة العقد والواقع في الدوال شركة ملك فيما يظهر اذ لم يذكر فيه أنهم عقدوا شركة فيما بينهم
ولأن الشركة تقود أو عروضا بيع بعضها لبعض فالظاهر أنهم اشركوا ملكا لا يجزى فيها تفاوت
في الربح بل يكون ما في أيديهم بينهم سوية تكامر وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في أهل القرى حيث
يموت الميت منهم وتبقى تركته بين أيدي ورثته بلا قسمة يعملون فيها ويرمق تعدد الاموات وهم على
ذلك وقد يتوهم أنهم اشركوا مفاوضة وذلك باطل لأن شركة المفاوضة لها شروط منها العقد بلنظ
المفاوضة فان لم يذكر اقلها فلا بد من أن يذكر تمام معناها بأن يقول أحدهما للآخر وهما حتران
بالغان مسلمان أو ذميان شاركنك في جميع ما أملك من نقد وقدر ما تملك على وجه التفويض العام
من كل مناللا آخر في التجارات والنقد والتسبئة وعلى أن كلا من عن الآخر ما يلزمه من أمر كل
بيع كافي البحر ومنها أنها لا تكون بين صبي وبائع وأنما التصح بالعروض وأنما تبطل بالموت ولا يحنى
أن الواقع في زمانا ليس فيه شيء من ذلك فليس للمفتي أن يفتي بأنهما مفاوضة ويلزمهم بأحكامها
بأن يلزمهم مثلاً بأن مالزم أحدهم من دين يلزم الآخر ثم ان صرحوا به بأنهم شركاء مفاوضة يفشيهم
بأحكامها وليس عليه أن يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كما لو سئل عن غيرهما من العقود
كما صرح به في البرازية وبما يناسب هذا المقام ما كتبه في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار في آخر
كتاب المزارعة نقلا عن التارخانية وغيرهما من رجال وترك أولاد اصفارا وكبارا وامرأة والسكر
منها أم امرأة غيرهما غنث الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد
والاولاد كلهم في عيال المرأة تعاقدتهم وهم يزعمون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويتفقون من
ذلك جلة قال صارت هذه واقعة الفتوى واتفقت الاجوبة أنهم ان زرعوا من بذر مشترك بينهم باذن
الباقين لو بكارا أو اذن الوصي لو صغارا فالغلة مشتركة وان من بذر أنفسهم أو بذر مشترك بلا اذن
فالغلة للزراعين اه فاعتمد هذه الفائدة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحمة سئل عن مال مشترك
بين أيتام وأنتهم استرجحه الوصي لا لايام هل تستحق الامم ربح نصيبها أو لا تجاب لا تستحق الامم
شيئا مما استرجحه الوصي بوجه شرعي لغيرها كاحد الشريكين اذا استرجح من مال مشترك لنفسه
فقط ويكرن ربح نصيبها كسبا خينا ومثله سئل عن الفقراء اه أقول أيضا ويظهر من
هذا ومما قبله حكمهم ما لو كان المباشر للعمل والسعي بعض الورثة بلا وصاية أو وكالة من الباقين
* (سئل) في اخوة أربعة متفاوذين تزوج اثنان منهم كل زوجة بمهر معلوم قضاه من مال
الشركة وطالبهما الباقيان بنصيبهما من ذلك ولم يلزم أحدهما دين بتجارة واستقراض فهل لهما مطالبتهم
به وما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي * (الجواب) حيث كانوا مشاركين شركة مفاوضة

مطلب الأصل في التركة
الدوية
مطلب الاجتماع على العمل
ليس شرطاً في استحقاق الربح

مطلب ما يتبع في زمانا
من سعي الورثة في التركة
ليس شركة مفاوضة

فرع مهم زرع الورثة في أرض
مشتركة الخ

مطلب لا تستحق الامم
استرجحه الوصي من مال
مشترك بينها وبين الايتام

مطلب مالزم أحد الاخوة
المتفاوذين من الدين يلزم
الاخرين

فما لزم أحدهم من الدين يلزم الباقي والحالة هذه وللباقيين مطالبة المتزوجين بنصيبهم من المهر الذي دفعه والحالة هذه قال في التنوير إنما مفاوضة تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا ودينا إلى أن قال فما اشتراء أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم وللبائع مطالبة أيهما شاء بينهما ويرجع الآخر على المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على أحدهما بتجارة أو استقراض أو غضب أو استهلاك أو كفالة جمال بأمر لزم الآخر ولو باقراره وإذا ادعى على أحدهما فله تحليف الآخر أو أقول انظر كيف قبل المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة الخ فإنه يشير إلى ما ذكرناه آنفا من أن كون المال بأيديهم يعملون فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقدها الشرعي وشروطها الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك ثم رأيت ما ذكرته مصرحاً به في فتاوى الخانوقى رحمه الله الحمد * (سئل) * فيما إذا كان زيد وعمرو الأخوان شريكين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده جمال الشركة المذبورة دارا وكرما فهل يقع ذلك مشتركا بينهما * (الجواب) * نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فما اشتراء أحدهما يقع مشتركا لا طعام أهله وكسوتهم كما في المتن وفي الخيرية من الدعوى ضمن سؤال إذا ادعى الحصة بشركة المفاوضة وأقام بينة أنهم من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وإن كتب في ملك التبائع أنه اشترى لنفسه اذ تنظر أن أحد المتقاضي لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير طعام أهله وكسوتهم الخ اهـ * (سئل) * في اخوة خمسة سعيهم وكسبهم واحد وعائلتهم واحدة حصلوا بسعيهم وكسبهم أموالا فهل تكون الأموال المذكورة مشتركة بينهم أنجاسا * (الجواب) * ما حصله الاخوة الخمسة بسعيهم وكسبهم يكون بينهم أنجاسا أقول هذا في غير الأب مع ابنه والزواج مع زوجته لما نقله المؤلف في غير هذا المحل عن دعوى البزاية ونصه ذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب أموال السكل للأب لأن الابن إذا كان في عالة فهو معين له الأثرى أنه لو غرس شجرة فهي للأب وكذا الحكم في الزوجين اهـ وانظر إلى ما سنده في كتاب الدعوى عن الفتاوى الخيرية * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد لنفسه بضائع معلومة من عمرو بمن معلوم قبضها زيد من عمرو ثم قال له بكر أشركني بنصفها فأشركه زيد فيها وبكر يعلم عنها فهل تكون الشركة المذبورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها * (الجواب) * حيث كان بعد القبض كما ذكرته الشركة المذكورة صحيحة ويلزمه نصف ثمنها ومن اشترى عبد افتقال له آخر أشركني فيه فقال فعلت ان قبل القبض لم يصح وإن بعده صح ولزمه نصف الثمن وإن لم يعلم بالثمن خير عند العلم به تنوير * (سئل) * في دار مشتركة بين شخصين غاب أحدهما وأجر الحاضر جانيا منها باجرة قبضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر باجرة نصيبه التي قبضها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم نقلها * (سئل) * في أحد شريكي عنان باع زيدا عتلة جلود معلومة بمن معلوم من الدراهم وغاب البايع قام شريكه الآخر يطالب زيدا المشتري بثمنه فهل لا يكون للشريك قبض شيء من الثمن * (الجواب) * نعم ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع صاحبه فالخصوصية في ذلك إلى الذي ولى العقد فإن قبض الذي باع أو وكل وكلا جاز عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثلي في البحر والمنح والخلاصة والعلائق * (سئل) * فيما إذا اشترى أحد شريكي المفاوضة بضاعة للشركة وغاب ويريد البايع مطالبة شريكه الآخر الذي لم يتعاط الشراء فهل للبائع مطالبة أيهما شاء بينهما * (الجواب) * نعم كما مر عن التنوير * (سئل) * فيما إذا كان زيد وعمرو شريكين عناناً فهل ما شراهما كل منهما يطالب بثمنه فقط دون الآخر * (الجواب) * نعم وما اشتراء أحدهما يطالب بثمنه هو فقط لعدم تضمن الكفالة ورجع على شريكه بحصته منه أن أدام من ماله أي من مال نفسه مع بقاء مال الشركة والا فالشراء له خاصة

مطلب اشترى أحد المتقاضي
دارا وكرما فذلك مشترك
بينهما وإن كتب في الصك
أنه له

مطلب في اخوة خمسة
سعيهم أموالا فهل بينهم سوية

مطلب أب وابن اكتسبا
أموالا فهي للأب وكذا
الزواج

مطلب اشترى بضائع لنفسه
وقال له بكر أشركني بنصفها
مطلب اشترى شيئا فقتل
آخر أشركني فيه صح

مطلب أجر بعض الدار
المشركة فله شريكه أخذ
أجرة حصته

مطلب باع أحد شريكي
العنان ليس للآخر قبض
الثن
مطلب للبائع مطالبة كل
من شريك المفاوضة
مطلب ما شراهما فله شريكه
العنان يطالب بثمنه هو فقط

لمقلب الربح في الشركة
الفاصلة على قدر المال
مطلب الشركة في العروض
فاصلة

مطلب دفع اليه أمتعة
ليبيعها والربح بينهما له أجر
مثل عمله وان خسر
مطلب دفع اليه دابة يبيع
عليها البر فالربح لصاحب
البر وللدافع أجرة الدابة
مطلب اذا لم يكن
من أحدهما مال في الشركة
الفاصلة فليس له شيء من
الربح

مطلب صباغ استعان
برجل يعمل معه والربح
بينهما فالرجل أجر مثله
مطلب يكتفي من الشريك
باليين على الاجال ولا يجبر
على التفصيل

مطلب يصدق فيما صرفه
بيمينه حيث كان الظاهر
يصدق
مطلب ادعى الخسران
وكان الظاهر يكذبه لا يقبل
قوله

مطلب لا يصدق فيما يزعم
أنه أنفق على الجال المشتركة
بما يكذبه الظاهر

للايصير مستند يباع على مال الشركة بلا إذن وذافي العنان لا يجوز كما في البحر شرح المتن للعلاق
* (سئل) * في الشركة الفاسدة هل يكون الربح فيها على قدر المال * (الجواب) * نعم
وان شرط الفضل كما في البحر كزوجه * (سئل) * في رجلين اشترى كافي عروض ولم يبيع
كل منهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر فهل يصحكون غير صحيحة * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا دفع زيد لغمر وأمتعة معلومة ليعبها له وهو ما يربح يكن بينهما مناصفة قباع
عمره والامتنعة وخسرهما فهل يكون الخسران على زيد ولعمره وأجر مثل عمله * (الجواب) * نعم
ولو دفع دابة الى رجل ليعب عليها البر والطعام على أن الربح بينهما كانت فاسدة بمنزلة الشركة
في العروض لأن رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر متعة فاذا فسدت الشركة كان الربح
لصاحب البر والطعام لانه يدل ملكه ولصاحب الدابة أجر مثلها لانه لم يرض بمتعة الدابة بغير عوض
واليت والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتمة من آخر الشركة الفاسدة ومشله في جواهر الفتاوى
من الباب الاول وأما كون الخسران عليه فلما في التارخات من قوله وأما الشركة الفاسدة فلها
صور وقد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ومنها الشركة في أخذ المباح كالطبخ والحشيش والصيد
وما أشبه ذلك وكل واحد منهما ما أخذ وعنه ورجحه له ووضعته عليه اهـ ومثله في المحيط أقول
ولا ينافي ذلك ما مر قريبا من أن الربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لأن ذلك
فيما اذا كان فيها مال من الطرفين ولذا قال في البحر أقاد بقوله بقدر المال انها شركة في الاموال
فلو لم يكن من أحدهما مال وكانت فاسدة فلا شيء له من الربح ولذا قال في المحيط دفع دابة الى رجل
يؤجرها على أن الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب الدابة ولذا أخر أجر مثله
وكذا السفينة واليت الخ اهـ ونظام الفروع فيه * (سئل) * فيما اذا كان لصباغ
خائون له فيها نيل وغيره من آلات الصباغة فاستعان برجل يعمل معه فيها على أن يكون له نظير ذلك
نصف الربح المجهول الحاصل من ذلك فعمل معه مدة ويريد أخذ نصف الربح بدون وجه شرعي
فهل ليس له ذلك وله أجر مثل عمله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الشريك اذا باع
واشترى وتحاسب مع شريكه زيد اجمالا ثم قام زيد بكفه الى اليين على قدر ما باع وما اشترى على
وجه التفصيل وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتفي باليين على الاجال ولا يجبر على التفصيل
* (الجواب) * نعم كما أفق بذلك قارئ الهداية والقرناشي وجههما الله تعالى وفي فتاوى الشيخ
اسماعيل يكتفي منه باليين على الاجال بأن جميع ما باعه صرف ثمة في تعلقات الشركة ولم يحصل
منه خيانة في ذلك أقول وفي الخبرية سئل في شريك اتهم شريكه بالخيانة هل يقبل كلام شريكه
في حقه أم لا يقبل ولا يلزم المتهمة عن أجاب لا يقبل قول شريكه في حقه ولو أراد تخلفه على الخيانة
المبهمة لم يحلف كما في الاشهاد لكن في فتاوى قارئ الهداية ما يخالفه اهـ أي حيث ذكر أنه يحلف لكن
اذا انكل لزمه أن يبين مقدار ما نكل فيه والقول قوله مع عينة الخ وقال الجوى في حاشية الاشياء
وأنت خير بأن قارئ الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض ما نقله المصنف أي صاحب الاشياء
عن الخاتمة * (سئل) * في أحد شركاء العنان بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف
لازمة ضرورية لا بد منها للشركة باذن الشركاء في مدة تحمله والظاهر يصدق فيها فهل يحسب له
ويصدق فيها مع عينة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في أحد شركاء العنان اذا ادعى
الخسران وكان الظاهر يكذبه فهل لا يقبل قوله * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمره وأذن زيد لغمر وبأن يسافر به ويؤجرها ويصدق عليها من
أجرهما يسافر بهما وأجرهما يبلغ أقربه وزعم أنه لم يف بنفقتهما وأنه استبدان مبلغا صرفه في تكملة
نفقتهما والجمال أن الظاهر يكذبه في ذلك وانما يصدق الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله

مطلب قدّمته شيء بلا
تعذر ولا تنصير لا يضمن

مطلب اذا شرط في حفظ
القرس ضمن لشريكه

مطلب يقبل قوله في الدفع
لشريكه ويضمن بموته مجهلا

مطلب الشريك أمين فيقبل
قوله بيمينه الخ

مطلب كل من حكى أمرا
لا يملك استئنافه الخ

مطلب يصح بيع الحصة الشائعة
من التبن لغير الشريك

مطلب باع نصيبه من تبن
مشتراك جاز

مطلب لا يجوز بيع الحصة
الشائعة من شجر أو زرع
الاباذن الشريك

مطلب تصح زيادة الربح
للأكثر عجلا

مطلب الخمران على قدم
المال وان شرط غير ذلك

مطلب اشترطوا أن يعملوا
جميعا وشقي فرض أحدهم
له حصته من الربح

فما يكذبه فيه الظاهر وليس له الرجوع على زيد بما زعم أنه استدان وأفقته * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في أحد شركاء العنان اذا قد شئ مما تحت يده من عروض الشركة بلا تعذر ولا تنصير
في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في فرس جديدة مشتركة بين زيد وعمرو وهي عند زيد في نوبته باذن عمرو فربطها زيد
في اصطبل دار مليلا ولم يقفل باب الاصطبل حتى سرق منه والعرف بينهم أنهم يقفلون باب اصطبلهم
لئلا يفهل يضمن حصته شريكه * (الجواب) * حيث شرط في الحفظ يضمن * (سئل) *
فما اذا كان زيد وعمرو وبكر شركاء عناق في بضاعة هي تحت يد زيد فدفع زيد البضاعة لعمرو
في غيبة بكر ببيعها للشركة ثم مات عمرو ومجهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمرو
ويضمن عمرو حصته مما منها * (الجواب) * نعم أقول أما ضمان الشريك بموته مجهلا فلا كلام
فيه كما مر أول الباب وأما ضمانه هنا بمجرد قول شريكه ففيه نظر قال في الدر المختار وهو أي الشريك
أمين في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدر الربح والخسران والضياح والدفع لشريكه ولو ادعاه
بعد موته كافي الجرم مستدلا بما في وكالة الولو الحية كل من حكى أمرا لا يملك استئنافه ان فيه إيجاب
الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق اه ونص عبارة الولو الحية هكذا
ولو وكل بقبض ودبعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكرت الورثة أو قال
دفعت اليه صدق ولو كان دينام يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمرا لا يملك استئنافه لكن
من حكى أمرا لا يملك استئنافه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان
عن نفسه صدق والوكيل بقبض الدبعة فيما يحكي بنفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض
الدين فيما يحكي بوجوب الضمان على الميت وهو ضمان مثل القبوض فلا يصدق اه أي لأن من كان له
على آخر دين ثبت له في ذمته المطالبة فاذا أوفاه المدين دينه فقد ثبت للمدين في ذمته الدائن مثل ماله
في ذمته فالتقاضي قصدا وإذا قالوا المدين تقضي بأمواله فاني قول الوكيل بقبض الدين اني قبضته
من المدين ودفعته إياي إيجاب الضمان في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا بالاولى
عدم قبول قول الشريك في مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة الميت
بواسطة موته مجهلا اذ لا شك أن ما في مسئلتنا مثل مسئلة الوكيل بقبض الدين لا اشتراكهما في الزام
الضمان على الغير بخلاف مسئلة الدبعة اذ قول الوكيل قبضت الدبعة ودفعتها للموكل ليس فيه
سوى نفي الضمان عن نفسه أما مسئلتنا ففيها نفي الضمان عن نفسه وإيجابه على الميت فيقبل قوله
في حق نفسه دون غيره فليست أملي * (سئل) * في تبن مشترك بين زيد وعمرو مناصفة باع زيد نصيبه
منه من بكر بدون اذن من شريكه عمرو فهل يكون البيع جائزا * (الجواب) * نعم أقول
هذا بخلاف بيع الشريك لأجنبي الحصة المشاعة من شجر أو زرع فانه لا يجوز الاباذن الشريك
كما سأل في تحريره في كتاب الوقف وكتاب البيوع ان شاء الله تعالى * (سئل) * في أحد شركاء عنان
وضع منه عشر مال الشركة ونوافق مع شريكه على أن له ربع الربح لكونه أكثر عملا والباقي للأخر
فهل تكون الشركة صحيحة والربح على ما شرطنا * (الجواب) * نعم قال في الملتقى ومع التفاضل
في رأس المال والربح ومع التباين فيهما أو في أحدهما دون الآخر عند عملهما معا ومع زيادة
الربح للعامل عند عمل أحدهما فقط اه أقول وأما الخمران فهو على قدر المال وان شرط غير ذلك
كافي الملتقى أيضا فليتب * (سئل) * في شركاء العنان اذا شرطوا أن يعملوا جميعا أو شقي
والربح بينهم بالسوية فرض أحدهم ولم يعمل وعمل البقية في المال المشترك وجعل ربح فيحصل يكون
الربح بينهم على الشرط * (الجواب) * نعم كافي البرازية أقول وتقدمت عبارة البرازية قبل
ثلاثة أوراق ومعها عبارة المحيط وليس في عبارة المحيط قوله أو شقي أي متفرقين فتفيد أنه لو كان

الشرط أن يعاراجها جميعاً فمريض الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرة عبارة المحيط السابعة ثم قال
 بيان ما ذكرنا في هذا الأصل إذا جاء أحد صاحبها بالف درهم والآخر بالدين واشتركا على أن الربح
 بينهما نصفان والعمل عليهما فهو جائز وبصير صاحب الألف في معنى المنابر الآن معنى المنابر
 تبع لمعنى الشركة والعبرة بالأصل دون التبع فلا يصح ما اشتراط العمل عليه ما وإن اشتراط العمل
 على صاحب الألف فهو جائز وإن اشتراط العمل على صاحب الألف لا يجوز وإن اشتراط الربح على
 قدر رأس مالهما أو ثلثا أو العمل من أحدهما كان جائزاً وإن شرط أن يكون الربح والوضعية بينهما
 نصفين فشرط الوضعية نصفين فاسد ولكن هذا لا يطل الشركة لأن الشركة لا تبطل بالشروط
 الفاسدة اهـ وقد كتبت في حاشيتي على البحر أن قوله وإن اشتراط الربح على قدر رأس مالهما الخ
 يفيد ما يقع كثيراً من أنه لو كان رأس مال أحدهما كثيراً والآخر أقل كما لو كان من أحدهما تسعة
 آلاف مثلاً ومن الآخر ألف واشترط الربح ثلثه للأول وثلثه للثاني والعمل على الثاني فإنه يصح
 لأن قوله والعمل من أحدهما يشمل مال كل من كان العامل صاحب الأقل مالا وبجواز ولكن يستفاد
 من عبارة المحيط أن الربح حينئذ يكون على قدر المال فراجعها متأسلاً * (سئل) * فيها
 إذا باع أحد الشركاء نصيبه من الفرس المشتركة وسلمها للمشتري وطالب الشريك من البائع
 أن يحضره الفرس ليتمكن من التصرف في نصيبه منها أو يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف الشريك البائع
 باحضارها فإن لم يحضرها يلزم بقيتها * (الجواب) * نعم يكلف الشريك البائع باحضارها
 فإن لم يوجد يلزم بقيتها كنه الفقير عبد الرحمن العمادي عني عنه * (سئل) * في أحد شريكي
 العنان شاركه آخر عمال الشركة بدون إذن شريكه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لا يملك
 الشريك الشركة إلا بإذن شريكه تنوير وشروحه للعلاء * (سئل) * فيها إذا باع أحد الشريكين
 عناناً شيئاً من مال الشركة بالنسيئة وذلك الثمن عند المشتري فهل يملك عليهما * (الجواب) * نعم
 ولكل من شريك العنان والمفاوضة أن يبيع بقصد ونسيئة تنوير وفي البرازية من الشركة
 والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج إلى خوارزم ولا تحيأه صح
 فلو جاوز عنه ضمن حصته شريكه والتقييد بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشتركا عناناً
 على أن يبيعا بقصد ونسيئة صح ثم إذا نهى أحدهما صاحبه عن البيع نسيئة صح اهـ * (سئل) *
 في شريك عنان سافر بمال الشركة فاصد ابلة كذا فأخبر قبل وصوله اليها بأن جماعة كثيرين ذوي
 منعة قاصدين الإغارة على أهلها فنزل في قرية أمينة وأخبر شركاه بذلك فهو عن محارزة القرية
 وعن الذهاب بالمال لتلك البلدة في الفهم ودخل البلدة فأغار الجماعة على البلدة ونهبوها مع
 مال الشركة فهل حيث كان الحال ما ذكره ضمن الشريك المزبور نصيب شركائه لعدمه بذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شريكين في صنعة عمل أحدهما في آخر في غيبة
 شريكه ومات شريكه ويريد العامل الاختصاص بجميع أجرة ماعمله فهل ليس له ذلك وتكون الأجرة
 مشتركة نصفين بينه وبين المتوفى توارث عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في فرس مشتركة
 بين زيد وعمرو مناصفة امتنع زيد من الاتفاق عليها وتفرغ شريكه عمرو فهل يجبر زيد على الاتفاق
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بئر متفق مشتركة بين زيد وعمرو يتقاطر منها الماء
 النجس لبئر ما لشريكه عمرو وينجس ما طلب عمرو ومن زيد مرتهما وعمارتهما مع لئع الضرر فهل يجبر
 زيد على عمارتهما معه * (الجواب) * البئر المشتركة والدولاب ونحوه يجبر الشريك
 على العمارة كما صرح بذلك في شتى القضايا من البحر فتلا عن تذييل القلانسي وفي شرح التنوير
 عن عدة كتب * (سئل) * في حمام مشترك بين وقف بر ووقف أهلي احتاج إلى مرمة
 ضرورية لا بد منها فأبى ناظر الوقف الأهلي أن يرتمه مع ناظر وقف البئر فهل يأمره القاضي بذلك

مطلب في اشتراط العمل
 على أحدهما
 مطلب الشركة لا تبطل
 بالشروط السابعة
 مطلب باع الفرس وسلمها
 بلا إذن شريكه يكلف
 باحضارها أو دفع القيمة
 مطلب ليس للشريك أن
 يشارك في مال الشركة
 مطلب للشريك البيع
 بالنقد والتسوية خلاصته
 ما ذلك
 مطلب التقييد بالمكان
 وبالنقد صحيح فلو نهى
 قوله لا تبع بالنقد هكذا
 نسخة المؤلف ولعله سقط لفظ
 الأمن فله فلراجع البرازية
 ٥١ من هاشم
 مطلب نهوه عن الذهاب
 إلى بلدة كذا خالف ضمن
 مطلب إذا عمل أحد شريكي
 صنعة شاركه الآخر في الأجرة
 مطلب امتنع أحدهما من
 الاتفاق على الفرس المشتركة
 يجبر
 مطلب يجبر الشريك على
 عمارة البئر المشتركة
 مطلب في تعدير ما لا يقبل
 التسوية كالحمام إذا أبى أحد
 الشريكين
 مطلب في حمام بين وقفين
 وأهلي أبى أحد الناظرين
 مرتمه الضرورية وهو مما
 لا يقسم يجبره القاضي على
 مرتمه مع الناظر الآخر

(الجواب) * نعم ولا يجبر الشريك على العمارة الا في ثلاث وصى وناظر ضرورة تعذر
 قسمة الخ علا في من الشراكة واقفى بذلك الخبر الرملى كما في فتاويه من القسمة وفي الاشباه
 من الاباء معزى الى الولوالجية ولو عمر أحد الشريكين الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه
 بحصته اه واقفى الترتاشى مؤيداً ذلك بأنه مضطر اذا لم يمكن قسمة بعضه الخ والمثله وقع فيها
 اضطراب كما ذكر الرملى في القسمة وأنت على علم بأن هذا في الملك وأما الوقف فيعمر من مال
 الوقف من غير اشتباه سواء تعذر قسمة ذلك أولاً وقد صرح في البحر بأن امتناع المتولى من العمارة
 الضرورية خيانة وفي البحر من شتى القضاء بعد نقل كلام اذا أراد أحد الناظرين المرتبة
 وأبى الآخر يجبر الا بى على التعديل من مال الوقف اه أقول وفي الخانية حمام بين رجلين عاب
 قدره أو حوضه أو شئ منه واحتاج الى المرتبة فأراد أحدهما المرتبة وامتنع الآخر اختلافه فيه
 قال بعضهم يؤجرها للقاضي ويرمها بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الاجارة والمرتبة من الاجرة قبل
 هذا أقول أبى يوسف ومحمد لا ينعقد عندهما يجوز الخرج على الجز والفتوى على قولهما في الخبر وقال بعضهم
 القاضي يأذن لغيره أى المستع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى يتوذى حصته
 والفتوى على هذا القول اه ومنه في شرح الوهبانية ونقله في الخبرية من الشراكة واقفى به
 ولكن أفتى في الخبرية من كتاب القسمة بأنه اذا أنفق أحدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة
 لا يكون متبرعاً قال ويرجع بقيمة البناء بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه
 في الولوالجية اه قال جلى على ظاهره من عدم اشتراط أمر القاضي فهو قول آخر خفى به فيكون
 في المسئلة قولان صحيحان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف * (سئل) في دار لا تقبل القسمة
 مشتركة بين زيد وعمرو احتاجت الى العمارة الضرورية فأراد زيد أن يعمرها فأبى عمرو
 أن يعمرها معه فعمرها زيد من ماله ويرد الرجوع على عمرو بقيمة ما يخصه من العمارة المزبورة
 فهل لذلك * (الجواب) * نعم واقفى بمثل ذلك الخبر الرملى كما في فتاويه من القسمة * (ثم سئل) *
 فيه اذا أراد أن يؤجر الدار المزبورة يأخذ نصف ما أنفق على البناء من أجره فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم دارين شريكين انهدمت فقال أحدهما بنينا وأبى الآخر فان القاضي
 يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدارين أوحام أو شئ لا يمتثل القسمة كان لطالب البناء أن يبني
 ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة خاتمة من فصل قسمة الوصى والاب المشترك
 اذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة أجبر وقسم والا بى ثم أجره ليرجع اشباهه من
 القسمة * (سئل) في دار مشتركة بين زيد وعمرو وطيفها زيد وعمرها بلا اذن من شريكه
 ولا وجه شرعى ويرد الرجوع على عمرو بما خصه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم دار مشتركة
 انهدمت فبنى أحدهما بغیر اذن شريكه فانه لا يرجع على شريكه بشئ عمادية في الحائظ المشترك
 ومنه في الفصولين أقول أى عمرها قبل الاستئذان والامتناع من عمارة ماعه فلا يخالف شيئاً
 عامراً ولا سيما اذا كانت قابلة للقسمة فانه لا رجوع مطلقاً * (سئل) فيما اذا بنى زيد قصراً
 بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين اخوته بدون اذنهم فهل يكون البناء ملكاً له * (الجواب) *
 نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغیر اذن الشريك له أن يتنص بناءه ذكره في التشارخانية
 من مقتربات القسمة * (سئل) في دار مشتركة بين جماعة بنى فيها بعضهم بناء لا لنفسهم
 بالآلات هي لهم بدون اذن الباقين ويريد بقية الشركاء قسمة تصيبهم من الدار المذكورة وهى قابلة
 للقسمة فهل لهم ذلك وما حكم البناء * (الجواب) * حيث كانت قابلة للقسمة ويتنفع كل بنصيبه
 بعد القسمة فليقبل الشركاء ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب البائين بعد قسمة
 الدار فيها وتعمت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره * (سئل) في فلاحه مشتركة بين

(فائدة)

عبارة الاشباه هنا مقدمة
 على فتوى الترتاشى

مطلب دار لا تقبل القسمة
 له أن يعمرها ويرجع على
 الابى وله أن يؤجرها

مطلب رشم الدار بلا اذن
 من شريكه ليس له الرجوع
 بشئ

مطلب بنى له قصراً بماله
 في دار مشتركة بلا اذن
 فهو له

مطلب تقسم الدار فان خرج
 البناء في قسمة فيها والاهدم

مطلب أنفق في الفلاحه بلا
 اذن الشريك ليس له الرجوع

زيد وجاعة آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا إذن ولا وكالة منهم ويريد الرجوع عليهم بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أحدث زيدا سرابا في داره ويريد تسهيل أسواخه إلى سراب قديم مشترك بينهما وبين جاعة وكسر طفتي السراب القديم بلا إذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك الإبراهيم * (الجواب) * نعم والله أعلم * (سئل) * في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة يجري منه الماء لأربابها حتى معلوم أراد أحد المسحقين فيه أن ينقل الطالع إلى مكان آخر بدون إذن بقية الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم

* (باب الردة والتعزير) *

* (سئل) * هل تقع الفرقة بنفس الردة والعيب بالله تعالى أم لا بد من قضاء القاضي * (الجواب) * تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكزوارتداد أحدهما فسخ في الحال وقال قاضيان في باب الردة أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة وعند الشافعي لا تقع الفرقة إلا بقضاء القاضي وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو قتله القاتل بغير أمر القاضي عمدا أو خطأ أو بغير أمر السلطان أو أتلف عضوا من أعضائه لاشي عليه اه وقال في البرازية ولو ارتد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويحسد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج وليس عليه إعادة الصلاة والصوم والمولود بينهما قبل تجديده النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر ولد زنى اه * (سئل) * في رجل قال لزوجته بلفظ تركه ديني اغزني سكديكم فقال له ورجل آخر بلفظ تركي آدم بوسوزي ديعه كاورا ولورسن فقال للرجل عقب ما التهي بلفظ تركي بن كاور مسلمان أو لم ام وأتكر المتدعي ذلك وثبت عليه بالبيئة المزكاة تلفظه بذلك كله فحاي لزمه بذلك وهل بآنت امرأته بذلك * (الجواب) * قال في جامع الفتاوى من شتم فم المؤمن يكفر عند جميع العلماء لأن فم المؤمن موضع الايمان والقرآن وفيه أيضا الرضا بكفر نفسه كفر بالاتفاق اه وفي العمادية مسلم قال أما المحدث بكفر لأن المحدث كافر اه وفي الخانية أجمع أصحابنا على أن الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة بينهما بنفس الردة اه وفي البرازية ولو ارتد والعباد بالله تعالى تحرم امرأته ويحسد النكاح بعد اسلامه وبعد الحج اه وفيها وارتداد أحدهما فسخ في الحال اه فظهر بما نقلناه الجواب والله أعلم بالصواب وفي فتاوى أبي السعود مانصه سماه لفظه لوجه من خسرنا اغزته ودينه شتم ايلسه شرعا زينة لازم ولور اه الجواب تعزير شديد وتجدد ايمان لازم ودروهند يلد بي كسبه به وارء * (سئل) * في رجل قال لرجل من الاشراف بزونك دينسر كاور فاذا يلزمه * (الجواب) * قوله بزونك معناه بالعربية المقرس بالسين وتقول العوام بالصاد وفه التعزير كما في المتي وغيره وقوله دينسر معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو مرادف لزنديق في الفتح الزنديق الذي لا يتدين بدين وفيه التعزير أيضا كما في المتي وغيره وقوله كاور بمعنى كافر قال في التنوير وعزرا لاثميا كافر وهل يكفران اعتقد المسلم كافر انهم والا لا به يبقى فعلى هذا يلزم هذا المتعدي المذكور التعزير الشديد اللائق بحاله الرادع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كافرا فانه يكفر وتجري عليه أحكام المرتدين من تجديد الاسلام والنكاح (سئل) في ذمى قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلما هل اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما * (الجواب) نعم اذا لا بد من التبري كما هو مقر في الكتب المتقدمة ولأن الايمان لا يصح تعليقه بالشروط كإصرار حوايه ولا شك أن الاسلام تصديق بالحنان واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط ومن المعلوم أن الكافر الذي يعلق اسلامه على فعل شيء لا يريد كونه غالبا فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه فكيف يجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام عمل بخلاف الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بمجرد النية وأفتى بذلك القم تاشي والشيخ نور الدين على المقدسي وفي الزيلعي أن الاسلام

مطلب أحدث سرابا في داره ليس له تسهيله إلى سراب مشترك

مطلب ليس له نقل الطالع إلى مكان آخر إلا بإذنهم

مطلب تقع الفرقة بنفس الردة

مطلب المولود قبل تجديد النكاح بعد الردة ولد زنى

مطلب مهم جدا من شتم فم المؤمن فانه يكفر

مطلب قيم قال لا نخر بالتركية بزونك دينسر كاور

مطلب ذمى قال ان دخلت مكان كذا أكن مسلما قد دخل لا يكون مسلما

مطلب يشترط التبرئ
في كل يهودي ونصراني
لجنة اسلامه

مطلب في حقبة اسلام
الصبي المميز

على خلاف الكفر فانه ترك وتقليد الاقامة والصيام فلا يصير المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر مسلما بمجرد النية وبصير أي المسلم كافر بمجرد النية لانه ترك فاذا علقه المسلم على فعل وفعله فانظروا انه مختار في فعله فيكون فاصدا الكفر فكفر بخلاف الاسلام صورة دعوى يعلم مضجونهم من جوابها بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة عما ذكر أي بمجرد الاتيان بالشهادتين لعدم التبرئ وهو شرط في كل يهودي ونصراني كما علم في ذلك في الدرر وقتاوى ابن نجيم والقرناتشي وغيرهما كما في الدر المختار وأفتى قارئ الهداية بأنه يحكم باسلامه اذا تلفظ بالشهادتين وان لم يتبرأ ولم يتابع * (سئل) * في صبي عاقل عمر من أولاد الذميين أسلم وهو ابن سبع سنين فهل يصح اسلامه * (الجواب) * نعم يصح اسلامه اذا كان عاقلا الاسلام بمزاحني أفتى قارئ الهداية في ذمى صبي ممزأ أسلم وهو سكران بجنة اسلامه كالبالغ السكران لكن اذا زال سكره ما ان غادا الى دينهم ما يجبران على العود الى الاسلام بالحبس والضرب ولا يقتلان اهـ والذي يعقل الاسلام بعنى صفة الاسلام وهو ما ذكر في حديث جبريل عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى كذا في فتاوى الانقروى ووصفه الطرسوسى بقوله الذى يعقل أن الاسلام سبب النجاة ويميز الخبيث من الطيب والخلو من المتركذ فى التنوير وشرحه للعلاى وقدرة فى المجتبي والسر اجبة بسبع سنين وبؤيده أن النجى صلى الله عليه وسلم عرض الاسلام على على رضى الله عنه وسنه سبع وكان يقضيه حتى قال

سبقتكم الى الاسلام طرزا * غلاما ما بلغت أو ان حلى

وستنكم الى الاسلام قهرا * بصارم همى وسنان عزى اهـ

واذا ادعى أبوه النصراني أن عمره خمس سنين وادعت أمه المسلمة أن عمره سبع سنين فالقول لمن أجاب قارئ الهداية أنه يعرض على أهل الخبرة ويرجع اليهم فيه * (سئل) * فى النصراني اذا حصل له جنون فى عقه بسبب عنقه لكنه يستحضر الجواب ويقتضيه الخطاب فأسلم ومدح الاسلام وذم الكفر وانسرت بذلك فهل صح اسلامه * (الجواب) * أجاب قارئ الهداية بأنه ميمر فيصح اسلامه ولا يقبل رجوعه ويجبر على العود الى الاسلام * (سئل) * فى المرتدة اذا مات أين تدفن * (الجواب) * اذا ثبت ارتدادها بعد اسلامها بالوجه الشرعى ثم ماتت وهى كذلك فى سير الاشياء واذا ماتت أو قتل على رقبته لم يدفن فى مقابر أهل مله وانما يلقى فى حفرة كالكلب * (سئل) * فى رجل مسلم تكلم بكلمة الكفر والعياذ بالله تعالى فهل يلزمه تجديد اسلامه ونكاحه ولا يقضى من العبادات الا الحج * (الجواب) * لو ارتدت والعياذ بالله تعالى تحرم امرأته ويجدد النكاح بعد اسلامه وهو فسخ عاجل فلا يحتاج الى قضاء ولا ينقص عدد الطلقات كما فى الدر المختار ويعد الحج وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود ينتمى ما قبل تجديد النكاح بالوطء بعد التكلم بكلمة الكفر والذمى ثم ان أتى بكلمة الشهادة على العادة لا يجزى به ما لم يرجع عما قاله لان باتيانا على العادة لا يرتفع الكفر ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك ثم يجدد النكاح وزال عنه موجب الكفر والارتداد وهو القتل كما فى الثالث من البرازية من الردة هذا اذا كان عالما أن ما قاله كفر وأما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدركها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ويعدز بالجهل وقال بعضهم بصير كافر بذلك ومن أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم أنها كفر الا أنه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافا لبعض ولا يعدز بالجهل أما اذا أراد أن يتكلم فحرق على لسانه كلمة الكفر والعياذ بالله تعالى من غير قصد لا يكفر كما صرح بذلك فى الخلاصة * (سئل) * فى رجل عوانى مفسد غمار يسرى فى الارض بالفساد ويقوع الشر بين العباد ويغرى على أخذ الاموال بالباطل وذبح العباد ويؤذى المسلمين يده ولسانه ولا يرتدع عن تلك الافعال الا بالقتل فما حكمه * (الجواب) * اذا كان كذلك وأخبر جرح من المسلمين بذلك يقتل ويثاب فانه لما فيه من دفع

مطلب يصح اسلام من
حصل له جنون بالعشيق
وهو يفهم

مطلب فى المرتدة اذا ماتت
يلقى فى حفرة كالكلب
مطلب فى أحكام المرتدة
والعياذ بالله تعالى من الردة

مطلب لا يكفيه الاثيان
بالشهادة على العادة ما لم
يرجع عما قاله

مطلب أتى بكلمة الكفر
جاهلا يكفر وقيل لا يكفر

مطلب يجوز قتل العوانى
المفسد وشاب قاتله

مطلب شتم عالميز واستخف
بهما وبالدين فانه يقتل

مطلب من بعد الجلوس
أحد أعلى من العالم أو المتعلم

مطلب ذمى شتم ذميا يعزر

مطلب يهودى قذف
يهوديا بالزنى لا يلزمه حد
القذف بل يعزر
مطلب في قوله ان فعل
كذا يكن دينه للنصارى

مطلب قال لو شفع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لأفعل كذا لا يكفر
مطلب في حكم الروافض
ومن سب الشيخين

مطلب في حكم الروافض
قتلهم الله

مطلب كفرهم من وجوه

شتم عن عباد الله تعالى * (سئل) * في رجل عصى شتم رجلا من علماء دين الاسلام وآل بيت
النبي عليه أفضل الصلاة وآتم السلام وحرقهما واستخفهما وبالدين مع كونه شريرا عابيا بالفساد
فبطلت اذانت عليه ما ذكر بوجهه الشرعى يقتل * (الجواب) * نعم ذلك في البحر والضرر النقيض
أو العلوى فاقصدا الاستخفاف بالدين كفر وقال الزيلعي في كتاب الجنائيات المسمى في الارض بالنساد
يقتل بما رآه الامام اه وقال ابن الضياء في شرحه على الكفر قال اصحابنا لو نظر انسان الى عالم نظرة احادة
أو ذكره بما يوجب الاحادة بكفر كما في عدة الاسلام وذلك لانه قد جاء في الحديث الصحيح العلماء ورثة
الانبياء ورأيت بخط بعضهم عن روضة العلماء لا يجوز الجادل أن يجلس بين العلماء والمتعلمين وان جلس
فواجب على السلطان أو السانئ أن يمنع لانه هذا استخفاف أو احادة أو حقارة ولو جلس أحد من
الناس أعلى من العالم أو المتعلم في المجلس لو كان على وجه الاستخفاف طلق امرأته ولو كان على وجه
المزاح يعزر بل يجاع الائمة العلامة ابراهيم البيرى على الاشياء من كتاب السير والردة * (سئل) *
في ذمى شتم ذميا مثله بالفاظ قبيحة وأدام بذلك فيل يؤدب ويعاقب على ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * عن يهودى قذف يهوديا بالزنى هل يلزمه حد القذف * (الجواب) * لا يلزمه
حد القذف وانما يلزمه التعزير كذروني عن ابن نجيم * (سئل) * في رجل حلف بالله تعالى
لا يفعل كذا وان فعله يكن دينه للنصارى ثم فعل ذلك فهل يكفر أو لا وهل عليه كفارة عينا أو عيني
* (الجواب) * ان كان الحالف جاهلا ويعتقد أنه يكفر عيا بشروط الشرط في المستقبل يكفر وعليه
تجديد الاسلام والنكاح وان كان عنده في اعتقاده أنه عينا فقط فليده كفارة عينا بذلك وفي الحلف بالله
تعالى كفارة عينا آخر وهذا ما تحرى بعد النظر في كتب اصحابنا ائمة الهدى رحيمهم الله تعالى (سئل)
في رجل سئل منه شيء فقال لو شفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خلق الكون لاجله ما أقبل
رجاءه فهل يكفر أم لا * (الجواب) * لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولا نه منتف بل وكما اتفق بذلك
العلامة الخليلي في نفا على جامع الفصولين وأقوى بذلك السبكي والرملي من الشافعية فاجتمع
المذهبان على عدم كفره وأظن أنهم اجماعية قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة شيخ الاسلام
عبد الله أفندي حفظه الله الملك الاسلام حين زارني في الجنة وقت قدومه من المدينة المنورة على
منورها أفضل الصلاة وآتم السلام سنة ١١٤٦ ماصوره ما قولكم دام فضلكم وورثي الله عنكم
ونفع المسلمين بعلمكم في سبب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البقي على السلطان أو الكفر
واذا قتلتم بالثاني فاسبب كفرهم واذا أثبت سبب كفرهم فهل تقبل ثوبتهم واسلامهم كالمتردد أو لا تقبل
كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم واذا قتلتم بالثاني فيل يقتلون حد أو كفر أو هل يجوز
تركهم على حالهم عليه باعطاء الجزية أو بالامان الموقت أو بالامان المؤبد أم لا وهل يجوز استرقاق نسائهم
وذرائعهم أو قتلهم أو ما جورين أم ما يكف الله تعالى الجنة الحمد لله رب العلمين اعلم أسعدك الله أن هؤلاء
الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد وأنواع الفسق والزندقة والاحاد من
توقف في كفرهم والحادهم وجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم وسبب وجوب مقاتلتهم
وجواز قتلهم البغي والكفر معا أما البغي فانهم خرجوا عن طاعة الإمام خلد الله تعالى ملكه الى
يوم القيام وقد قال الله تعالى قتلوا التي تبغى حتى تقي الى أمر الله والامر للوجوب فيبغى للمسلمين
اذا دعاهم الامام الى قتل هؤلاء الباغين الملعونين على لسان سيد المرسلين أن لا يتأخروا عنه بل يجب
عليهم أن يعينوه ويقاتلوه معه * وأما الكفر فمن وجوه منها أنهم يستخفون بالدين ويستهنون بالشرع
المبين ومنها أنهم يهينون العلم والعلماء مع أن العلماء ورثة الانبياء وقد قال الله تعالى انما يحبني الله
من عباد العلماء ومنها أنهم يستحلون المحرمات وهم يتكلمون الجمرات ومنها أنهم ينكرون خلافة
الشيخين ويريدون أن يوقعوا في الدين الشين ومنها أنهم يطولون السنتهم على عائشة الصديقة رضى الله

تعالى عنها ويتكلمون في حقها ما لا يليق بشأنها مع أن الله تعالى أنزل عدة آيات في برائتها وازهاقها فهم
كافرون بكذب القرآن العظيم وسابون النبي صلى الله عليه وسلم ضمننا بنسبتهم إلى أهل بيته هذا الأمر
العظيم ومنها أنهم يسبون الشيخين سودا لله وجوههم في الدارين وقال السموطي من أئمة الشافعية
من كفر الصحابة أو قال إن أبا بكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق القاضي حسين في سب
الشيخين هل يفسق أو يكفر والاصح عندى التكفير وبه جزم المحاملي في الباب اه ثبت بالتواتر قطعاً
عند الخواص والعوام من المسلمين أن هذه القسائح مجمعة في هؤلاء الضالين المضلين فن اتصف بواحد
من هذه الأمور فهو كافر يجب قتله بانفاق الأئمة ولا تقبل توبته وإسلامه في إسقاط القتل سواء تاب
بعد القدرة عليه والشهادة على قوله أو جاء تائباً من قبل نفسه لأنه حد وجب ولا تسقطه التوبة
كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقبول فيه التوبة لأن الارتداد معنى يتقرر
به المرتد لاحق فيه غيره من الأدميين فقبلت توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم تعلق به حق
الآدمي ولا يسقط بالتوبة كسائر حقوق الأدميين فن سب النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من
الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه فإنه يكفر ويجب قتله ثم إن ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كفرًا
بلا خلاف وإن تاب وأسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذهب القتل حدًا أو قيل يقتل كفرًا
في صورتين وأما سب الشيخين رضي الله تعالى عنهم ما فإنه كسب النبي صلى الله عليه وسلم وقال
الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته وإسلامه أى في إسقاط القتل
وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبته علم أن سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد
الانكار مع اليقينة قال الصدر الشهيد من سب الشيخين أو لعنهما يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته
وإسلامه في إسقاط القتل لأننا نجعل انكار الردة توبة إن كانت مقبولة كما لا يخفى وقال في الأشياء
كل كافر تاب توبته مقبولة في الدنيا والآخرة إلا الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما
أو بالسحر ولو أمر أو وبالزندقه إذا أخذ قبل توبته اه فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار تابوا أو لم
يتوبوا لأنهم إن تابوا أو أسلموا اقتلوا حدًا على المشهور وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المسلمين وإن بقوا
على كفرهم وعنادهم قتلوا كفرًا وأجرى عليهم بعد القتل أحكام المشركين ولا يجوز تركهم عليه باعطاء
الجزية ولا بأمان موقت ولا بأمان مؤبد نص عليه قاضي خان في فتاويه ويجوز استرقاق نسائهم لأن
استرقاق المرتدة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز وكل موضع خرج عن ولاية الامام الحق فهو بمنزلة دار
الحرب ويجوز استرقاق ذرائعهم تبعاً لاحتسابهم لأن الولد يتبع الأم في الاسترقاق والله تعالى أعلم
كتبه أحقر الورى نوح الحنفي عفا الله عنه والمسلمين أجمعين اه ما في المجموعة المذكورة بحجوفه أقول
وقد أكثر مشايخ الإسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت مؤيدة بالنصرة العلية في الإقضاء في شأن
الشيعة المذكورين وقد أشبع الكلام في ذلك كثير منهم وألقوا فيه الرسائل وعن أفتي بخود ذلك فهم
المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادى ونقل عبارته العلامة الكواكبي الحلبي في شرحه على
منظومه الفقهية المسماة الفرائد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعود بعد ذكر قبائحهم على نحو
ما ترفلذا أجمع علماء الاعصار على إباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافراً فعند الامام الاعظم
وسفيان الثوري والاوزاعي أنهم إذا تابوا ورجعوا عن كفرهم إلى الإسلام فنجوا من القتل ويرجى لهم
العفو كسائر الكفار إذا تابوا أو أماعند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ولبث بن سعد وسائر العلماء
العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر إسلامهم ويقتلون حدًا الخ فقد جزم بقبول توبتهم عند امامنا الاعظم
وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر لى أن هذا هو الصواب وهذه مسئلة مهمة ينبغي تحريرها
والاعتناء بها لزيادة على غيرها فقد وقع فيها خطب عظيم وكان يحظر لى أن أجمع فيها رسالة أدكر فيها
ما حررته في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس أن أدكر في هذا المقام ما أوضح المرام استعافاً
لأهل الإسلام من القضاة والحكام وإن استدعى بعض طول في الكلام فنقول وبالله التوفيق

مطلب ما قيل في حكم من سب
الشيخين رضي الله عنهما

مطلب نفيس في حكم سب
النبي صلى الله عليه وسلم
أو أحد الشيخين رضي الله
عنهما

قوله في الحجة الاثنية ولكن لا ينبغي الخ قال شيخنا المؤلف رحمه الله تعالى قد قلت ذلك الخذا من التواعد القهية ثم رأيت صريحا في تناري الخيرية في كتاب أدب الثاني حيث قال سئل فيالو مع مولانا السلطان قصاته عن معاص ما معني عليه خمس عشرة سنة من الدعوى هل يستقر ذلك أم لا أجاب لا يستقر ذلك أبدا بل اذا أطلق السماع للمنعوع بعد المنع جاز وكذا لو ولي غيره وأطلق له ذلك يجزى على إطلاقه فيسبح كل دعوى ٩٤ وكذا الوما للسلطان وولي سلطان غيره فولي قاضيا ولم يجمع بل أطلق له قائلا

وليسك تشفي بين الناس
تجازة سماع كل دعوى اذا
أقوى المدعى بشرائعه جمعها
الشريعة والحاصل أن الثاني
وكيل عن السلطان والوكيل
يستفيد النصرف من موكله
فاذا خصص له شخص واذا
عم نعم والقضاء يخضع
بالزمان والمكان والحوادث
والاخصاص واذا اختلف
المدعى والمدعى عليه في المنع
والإطلاق فالمرجع هو القاضي
لأن وجوب سماع الدعوى
وعدمه خاص به لا تعلق
للمتداعين به فاذا قال متعني
السلطان عن سماعه الا ينافر
في ذلك واذا قال أطلق لي
سماعها كان التول قوله مالم
يثبت المحكوم عليه المنع
بالبينة الشرعية بعد الحكم
عليه لعدمه فيتين بطلان
الحكم لانه ليس قاضيا فيها
منع عنه فحكمه حكم الرعية
في ذلك واذا أنه خبر بالمنع
من عدل أو كتاب أو رسول
عمل به كما يعمل بالشافعية من
السلطان ومن علم أنه وكيل
عنه وعلم أحكام الوكيل
استخرج مسائل كثيرة تعلق
بهذا المبحث وهان الامر
وانكشف له الحال والله
تعالى أعلم اه منه

اعلم أن ما مر عن الصدر الشهيد من أن سباب الشيخين رضى الله تعالى عنهم مائى الدارين لا تقبل توبة
قد عزا في البحر الى الجوهرة شرح القندورى وقد قال في النهر هذا لا وجود له في اصل الجوهرة
وانما وجد في هامش بعض النسخ فالحق بالاصل مع أنه لا ريب له بما قبله اه وقال العلامة الجوى
في حاشية الاشياء بعد نقله كلام النور أقول على فرض ثبوت ذلك في عامة نسخ الجوهرة لا وجه له
يظهر لما قدمناه من قبول توبة من سب الانبياء عندنا خلافا للمالكية والحنابلة واذا كان كذلك
فلا وجه لقول بعدم قبول توبة من سب الشيخين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن أحد من الائمة
فيما أعلم اه واعلم أن مثله عدم قبول توبة سباب النبي صلى الله عليه وسلم أول من ذكرها
عندنا صاحب البرازية وتبعه المحقق الكمال بن الهمام في فتح القدير شرح الهداية وتبعه القرائشي
في متى التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشياء وأفتى به في الخيرية لكن العلامة القرائشي بعد
ما عزا ما في منه الى البرازي قال في شرحه عليه السبى مخ الغفار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام
أمين الدين عبد العال مفتي الحنفية بالديار المصرية أن صاحب الفتح تبع البرازي في ذلك وأن
البرازي تبع صاحب الصارم الملول فانه عزا الى البرازية ما نقله من ذلك اليه ولم يعزه الى أحد
من علماء الحنفية اه وفي معين الحكم معزيا الى شرح الطحاوى ما صورته من سب النبي صلى الله
عليه وسلم أو بغضه كان ذلك منه ودة وحكمه حكم المرتدين اه وفي التيق من سب رسول الله صلى الله
عليه وسلم فانه مرتدة وحكمه حكم المرتدة ويفعل به ما يفعل بالمرتد اه فقوله ويفعل به ما يفعل بالمرتدة
ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى وعن نقل أنها ردة عن أبي حنيفة القاضي عياض في الشفاء اه
ما في مخ الغفار ملخصا اعلم أيضا أن البرازي قال انه كالأزدي لان حد وجب فلا يسقط بالتوبة
ولا يصرف فيه خلاف لاحد لانه حق تعاق به حق العبد فلا يسقط بالتوبة كما رخصت الملبين
الى أن قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم الملول على شاتم الرسول اه وقد راجعت كتاب
الصارم الملول لعمدة الشافعية الشيخ فتي الدين السبكي فرائته ذكر ما رده على البرازي حيث
ذكر السبكي أولا عن الشفاء للقاضي عياض المالكي أن الامام الشافعي موافق للامام مالك في رده
وعدم قبول توبته وأن بمثله قال أبو حنيفة وأصحابه والنورى وأهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا
حتى ردة ثم قال السبكي بعد ذلك مقتضى ذلك أن الشافعي لا يقبل توبته ولم أر من أصحابه من صرح
عنه بذلك الى أن قال هذا ما وجدته للشافعية وللحنفية في قبول توبته كلام قريب من الشافعية
ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة وأما الحنابلة فكلهم قريب من كلام المالكية هذا تحرير المنقول
في ذلك وأما الدليل فعمدنا في قبول التوبة قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا عن غيرهم ما قد سلف
وقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا الآية
وهذه الآيات نص في قبول توبة المرتدة وعمومها يدخل فيه السباب وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام
يجب ما قبله والتوبة تجب ما قبلها ولا نالا نحتفظ أنه عليه الصلاة والسلام قتل أحدا بعد اسلامه
والقول بأنه حتى أدى فلا يسقط بالتوبة صحيح لكنا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورأته ورجته
وشققته أنه ما اتقم لنفسه قط فكيف يتقم له بعد موته اه كلام السبكي ملخصا وتام الاجوبة مبسوط
فيه وقد أطال في ذلك اطالة حسنة ينبغي مراجعتها وفيما ذكرناه كفاية ولا شك أن التقي السبكي
والقاضي عياض اثنتان ثبтан عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية أن مذهبه قبول التوبة
ولاسيما مع ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوى وغيره عن هوأ عرف بالمذهب
من البرازي ييقين وقال في الدر المختار وقد صرح في التقي ومعين الحكم وشرح الطحاوى وحاوى
الراحدى وغيره بأن حكمه كالمرتد اه والعلامة النحرير الشهير بحسام جلبي من عظماء علماء
دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني رسالة لطيفة ألهمها في الرد على البرازي وقال فيها

انه تبطل توبته ولا يقتل عند الخنفة والثافعة خلافا للمالكية والحنبلية على ما صرح به في السيف
المسلول وذكر في الحاروي من سب النبي صلى الله عليه وسلم يكفر ولا توبة له سوى تجديد الايمان
وقال بعض المتأخرين لا توبة له أصلا فيقتل حدا لكن الأصح أنه لا يقتل بعد تجديد الايمان ثم قال
وبالجملة قد تتبعنا كتب الخنفة فلم نجد القول بعدم قبول توبته سوى ما ذكره البرازي وقد عرفت
بطلانه ومنشأ غلظه في أول الرسالة اه وقد ذكرنا من هذه الرسالة في آخر كتاب نور العين في اصلاح
جامع الفصولين ومنه نلخص ما نقله عنها ثم قال فيه يؤيد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر
في بعض الفتاوى ونقله عن كتاب الخراج للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من سب النبي صلى الله
عليه وسلم يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل عنده وعند أبي حنيفة خلافا للمجسدة رحمه الله ثم قال
في نور العين وقد أجاب العلامة الفهامة أبو السعود المفتي رحمه الله تعالى عن هذه المسئلة بما حاصله
أن المسئلة خلافية فقد عرض على السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم خان
في أمر الجمع بين القولين والرعاية للمؤمنين بأن الأولى أن ينظر الى حال الشخص التائب عن سب
الرسول صلى الله عليه وسلم فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام وصلاح الحال يعمل بقول
الخنفة في قبول توبته ويكتفي بالتعزير والحبس تأديبا وان لم يفهم منه الخير يعمل بمذهب الغير
ولا يعتمد على توبته واسلامه ويقتل حدا فأمر السلطان جميع قضاة عمالكم أن يعملوا بعد اليوم
بهذا الجمع لما فيه من النفع والتمع هذا خلاصة ذلك الجواب شكر الله سعيه يوم الحساب اه والذي
حط عليه كلام الشيخ علاء الدين في شرحه على التنوير هو العمل بهذا الجمع الذي ذكره المحقق
أبو السعود ولكن لا يخفى أن أمر المرحوم السلطان سليمان عليه الرحمة والرضوان لجميع قضاة
عمالكم لا يفي الى اليوم لانهم ماتوا وانقرضوا فلا بد لقضاة زماننا من أمر جديد لكل قاض حتى
ينفذ حكمه بمذهب الغير ليكون تابعا للسلطان بذلك الحكم وما اشتهر من أن كل سلطان من
سلاطين الدولة العثمانية وفقهه الله تعالى يؤخذ عليه عهد السلطان الذي قبله ويبيع عليه حين توليته
لا يكتفي بذلك لان أخذ العهد عليه بذلك لا يلزم منه أن تكون قضائه أمورين به بل لا بد لهم من أمر
جديد حين يوليهم فاذا ولي قاضيا في زماننا وكتب له في منشوره أن يحكم في هذه المسئلة على مذهب
المالكية أو الحنابلة يصح حكمه والا فلا ولو عزله ونصب غيره فلا بد له من أمر جديد للثاني كما لو وكل
أحد وكيلًا ببيع شيء يثنى معلوم ثم عزله ووكّل غيره أو وكله نفسه ثانيا ولم يقيد بالثمن تكون وكالته
مطلقة حتى يأتي بالتقيد وقد صرح جواباً بأن القاضي وكل عن السلطان في الحكم ونائب عنه فاذا
خصص قضاءه زمان أو مكان أو شخص أو واحدة أو مذهب شخص والا فلا والقضاة في زماننا
يؤمنون بالحكم بما صرح من مذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد ذكرنا في رسم المفتي أن
المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه أصلا فلا بد حينئذ من تولية قاض حنبلي أو مالكي ليحكم بذلك
فينفذ الخنفي والحاصل أن هذا المقام من مداحض الاقدام قد وقع فيه فضلاء عظام
وبعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح العدول عنه بلا سند تام وساحته
الشريفة عليه الصلاة والسلام مبرأة عن الظنون والالوهام لا يدنسها سب سباب من اللثام
فعلى المفتي أن يحتاط في خلاص نفسه في ساعة القيام فان قتل المسلم من أعظم الآثام
ولو ثبت أن قتله منقول عن الامام فصح نقل خلافه يجب الاعراض عنه والاحجام
لما صرح حوايه من درء الحدود بالشبهات والتباعد عن قتل أهل الاسلام * لقوله عليه أفضل
الصلاة وأتم السلام ادرؤا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم محرجا فاحذروا سبيله
فان الامام لان يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب نفاها
والاتصار للرسول مقبول فيما به أمر لا فيما عنه نهى وزيره فها ما تحررنا فقر فاحفظه والسلام

فتا على فتوى شيخ الاسلام
أبي السعود في الساب

قوله لقوله عليه الصلاة
والسلام الخ الحديث قال
في الاشياء والنظائر القاعدة
السادسة الحدود تدرأ
بالشبهات وهو حديث رواه
السيوطي معزى الى ابن عدى
من حديث ابن عباس رضي
الله عنهما وأخرج ابن ماجه
من حديث أبي هريرة ادفعوا
الحدود ما استطعتم وأخرج
الترمذي والحاكم من حديث
عائشة ادرؤا الحدود عن
المسلمين ما استطعتم فان وجدتم
للمسلم محرجا فاحذروا سبيله
فان الامام لان يخطئ في العفو
خير من أن يخطئ في العقوبة
وأخرج المطبراني عن ابن
مسعود موقوفا ادرؤا الحدود
والقتل عن عباد الله ما استطعتم
وفي فتح القدير أجمع فقهاء
الامصار على أن الحدود تدرأ
بالشبهات والحديث المروي
في ذلك متفق عليه وتلقته
الامة بالقبول اه منهم

* (كتاب المفقود) *

* (سئل) * فيما اذا غاب رجل عن بلده ومضى لذلك نحو ثلاثين سنة ولم يعلم مكانه ولا ماله ولا سيانه وله حقوق عند من يتقدم ان يمل ينصب له القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقوقه عمالا وكيل له فيه * (الجواب) * نعم والمثله في المثلتي * (سئل) * في الرجل المفقود اذا كان له جارية هل يملك القاضي بيعها بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم وفي بيع قناري الديساري اذا فقد الرجل وله جارية أو غلام يملك القاضي بيعها ولو كان المالك غائباً بغيره مفقود لا يملك بيعها * (سئل) * فيما اذا نصب القاضي زيد اقرباً عن عمره والمفقود لتعاطي مصالحه وهو اهل لذلك وله مفقود ابن بالغ يعارض القيم في مصالح أبيه ويريد مباشرة فهل ليس لابن ذلك * (الجواب) * نعم الابوجه شرعي * (سئل) * في صغيرة ماتت عن أب مفقود لا تدرى حياته ولا مونه ولها ابن عم عصبي يريد أن يرثها فهل ليس له ذلك وتبقى تركتها حتى يظهر أمر أبيها * (الجواب) * نعم وفي الذخيرة ومدار مسائل المفقود على حرف واحد أنه يعتبر حياته ماله ميتاً في ما لا غيره الى أن قال ولو توقف نصب المفقود الى أن يظهر حاله اهـ باختصار * (سئل) * في مفقود مات أقرانه في بلده فهل يحكم بموته بوجهه الشرعي * (الجواب) * نعم يحكم بموته بموت أقرانه في بلده على المذهب تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى اهـ ولا بد من القضاء بموته لانه أمر محتمل ويوزع ماله على من يرثه * (سئل) * في القيم المنصوب عن المفقود لحفظ ماله فهل لا يكون خصماً فيما يدعى على المفقود من دين أو شركة أو عقار * (الجواب) * نعم قال في التنوير وينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وليس بخدم فيما يدعى على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار أو رقيق ونحوه اهـ * (سئل) * في مفقود له مبلغ قرض معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس للمفقود وكيل وله أم وأخت شقيقة فاذا نصب القاضي أمه قضة عنه وكلفت أحداً لذلك فهل لها قبض المبلغ من زيد وحفظه الى أن يظهر أمر المفقود * (الجواب) * نعم وتلقاها ما مر آنفاً * (سئل) * في رجل مات عن ابن بالغ غائب وبنت حاضرة وللمتوفى ابن ابن آخر بالغ نصبه القاضي قميلاً عن عمه الغائب لضبط الغائب قدر ما يخصه من مخلفات أبيه المنوفى فقبض له ذلك ومصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكّم بأن قبض القيم المذكور صحيح وان كانت الغيبة ليست بمنقطعة وان كان الناصب حنفياً لمجاده ذلك كانه غيب الدعوى الشرعية وكتب حجة أفقي مفتي مذهبه بصحتم أو أنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة أخرى فهل يعمل بمقتضىها بعد بونه شرعاً * (الجواب) * نعم * (سئل) * في أسير في دار الحرب لا يدرى حياته ولا مونه وله عقار وروال في بلده فهل اذا نصب القاضي ابنته الامينة وكيلاً لتأخذ غلته من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحاً * (الجواب) * نعم هو غائب لم يدرى موضعه اذا العلم بالمكان ولو بعد لا يستلزم العلم به أي بالموت والحياة غالباً فدخل من أسره العدو ولم تعلم حياته ولا مونه وكفى المحيط بنهر وأوضحه في البرغاية الايضاح * (سئل) * في مفقود له حصّة معلومة من دار وله قيم خاف خربها وانهدمها وليس للغائب مال تعمر به ويريد بيعها باذن القاضي بثلث المثل ويحفظ عنده فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ويباع القاضي ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود اهـ بداية للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له بيعها النفقة عيالهم ما وان باعها خوفاً الضياع فصارت دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه جامع التصولين وفيه وله بيعها النفقة ولو فعل نفذ ولو باع لفصاد منه جاز وللقاضي بيع عبد المفقود وأرضه اذا كان مقتصض في الايام وفي المحيط ولو باعها القضاء ديتة جاز وكذا الوال في حياته لكن

مطلب ينصب القاضي
المفقود قيماً يحفظ ماله
مطلب يبيع القاضي جارية
المفقود

مطلب ليس لابن المفقود
معارضة التميم الابوجه
شرعي
مطلب لا يرث بنت عمه
المفقود قبل ظهور أمر أبيها
مطلب يحكم بموته بموت
أقرانه في بلده وقد رتبين
سنة
مطلب ليس القيم خصماً
فيما يدعى على المفقود

مطلب ينصب القاضي أم
المفقود قيمة عنه ولها أخذ
قرضه
مطلب يصح نصب الشافعي
قيماً عن غائب غيبة ليست
بمنقطعة

مطلب ينصب القاضي
ابنة الاسير وكيلاً عنه

مطلب للقاضي بيع عقار
المفقود والاسير اذا خيف
عليه الخراب

مطلب يوقف ما ورثه الفقير
الى أن يتبين حاله

لا يرجع منذ سنين قسمة مؤيد زاده * (سئل) * في رجل مات عن اخت لأم مفقود
وعن أخ لاب وخلف تركه فكيف يفعل * (الجواب) * تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه
شرعا من ستة أسهم للاخت لأم السدس سهم واحد وللأخ المفقود سهم واحد يوقف له إلى أن يتبين
حاله والباقي للأخ لاب

* (كتاب اللقيط واللقطة) *

مطلب ليس له أخذ اللقيط
من ملته قطه

مطلب الملتقط مالك الخصومة

مطلب فيمن أعجب جله
فأخذه غيره حتى عاد لحاله

* (سئل) * في صغير لقيط عمره سنة التقطه رجل حر مسلم يتفق عليه ويربسه ويريد رجل آخر
أجنبي أخذه منه قهر بغير رضاه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم كما في التنوير وغيره
* (سئل) * فيما إذا التقط رجل عباءة ووجد هاتين يد غيره هل يملك الخصومة ويده أحق
* (الجواب) * الصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق كما في النهر عن السراج (فرع) قد كثرت السؤالات
عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه إذا أعجب به غيره فتركه فقام به غيره حتى عاد لحاله وقد رأيت لابن حجر
الهيثمي في شرح المنهاج في كتاب اللقطة عند أحد واليها يملكه ويرجع بما صرفه عند مالك وعندنا يعني
الشافعية لا يملكه ولا يرجع بشئ إلا إذا استأذن الحاكم في الانفاق أو أشهد عند فقده أنه يتفق بنية
الرجوع أو نواه فقط عند فقد الشهود لأن فقدهم هنا غير نادر ومن أخرج متاعا غرق مملكه عند الحسن
البصري ورد بالاجماع على خلافه اهـ ولا شك عند الحنفية أنه لا يملكه ولا يرجع بشئ إلا أن يأذن له
القاضي أن يتفق ويرجع وقد ذكر البرازي وصاحب الخلاصة وغيره في آخر كتاب الهبة ما هو كالصريح
في ذلك فراجعوه وتأمل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب اللقطة

* (كتاب الوقف) *

رتبه على ثلاثة أبواب * (الباب الأول) * في أحكامه المتعلقة به من جهة بطلان واستبدال وشروط
وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان أحكامه اللفظية في كتبه وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط
وغير ذلك * (الباب الثاني) * في أحكام استحقاق أهله من ريعه واستحقاق أصحاب الوظائف
وأحكام بيع أنقاضه وأشجاره وقسمته ونصيبه وأجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعمارته وسكاه
وأرباب الشعائر وغير ذلك * (الباب الثالث) * في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب
وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك

مطلب الوقف في مرض
الموت على الأجنبي من
الثالث

(الباب الأول) * (سئل) * في امرأة وقفت في مرض موتها وقفًا على شخص ثم على جهة بر
متصلة وماتت منه عن ورثه لم يجزوا الوقف وخلفت تركته يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف
* (الجواب) * نعم قال في الاسعاف إذا وقف المريض أرضه أو داره في مرض موته صح في كلها ان
خرجت من ثلث ماله وان لم يخرج وأجازته الورثة فكذلك ولا يطل فيما زاد على الثلث اهـ * (سئل) *
في وقف أهلي فقد كتاب وقفه ولم يوقف على شرط واقفه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في شئ من أموره
وليس له رسم في دواوين القضاة وعلم أصل مصرفه على ذرية واقفه ويبدل واحد من الذرية قدر معلوم
من غلته يتناوله من نظاره ثم مات شخص من الذرية لاعتن ولد فهل يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية
مستحقبة * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر يصرف نصيبه من ريع الوقف لبقية مستحقبة من غير
تمييز ذكر على اني ولا تنديم بطن على بطن حيث علم أصل مصرفه على ذرية واقفه ولم يعلم تصرف القوام
السابقين ولا شرط واقفه كما في البرازية في الخامس والخيرية وكذا فيمن لم يذكر واقفه سهم من يموت عن غير
ولده الخ كذا في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده * (سئل) * في وقف تقادم امره
ومات شهوده وله رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه مصرف غلته إلى جماعة مخصوصين جيلًا
بعد جيل وأنه إذا مات أحد من مستحق ريعه عن غير ولد ولا أسفل منه يصرفون نصيبه إلى الأقرب
فالأقرب إلى الميت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم ولا يكاف أحدهم إلى بينة في نسبته

مطلب في وقف تقادم
أمره وله رسوم في دواوين
القضاة الخ

يُطلب لأعبدة بكتاب الوقف
المنقطع النبوت

قوله قالوا الخ هذا اذالم
يكن كتاب الوقف محسرا
في سجل القاضى المحفوظ
والاعمل به استحسانا فان لم
يكن سجل عمل تصرف
النظار الماضين وفي الفتاوى
الخيرية اذا كان للوقف كتاب
في ديوان القضاة المسمى في
عرفنا بالسجل وهو في أيديهم
اتباع ما فيه استحسانا اذا
تنازع أحد فيه والايستقر
الى المعهود من حاله فيما سبق
من الزمان من أن قوامه
كيف كانوا يعملون وان لم
يعلم الحال فيما سبق رجعا
الى القياس الشرعى وهو
أن من أثبت بالبرهان حقا
حكم له به اه منه
مطلب وقف المشاع للقاضى
ابطاله اذ لم يحكم بعينه

يطلب في صحة وقف المشاع
على النفس

مطلب لا يصح وقف حصه
شائعة من الغراس على النفس

مطلب في وقف البناء على
النفس اشكال لانه مركب
من مذهبين

مطلب في جواز الحكم
الملفق من مذهبين

الى الواقف حيث كان في أيديهم جيلا بعد جيل * (الجواب) * نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه
من الرسوم في دواوين القضاة ويعتبر تصرف القوام السابق ولا يكف أحدهم الى بيته في اتصال
نسبه الى الواقف * (سئل) * في وقف أحدى قديم تصرف تنازعه في ريعه بصرفه لئلا كور
من ذرية واقفه دون الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى انحصر في رجل من الذرية من طريق
اللقى من أبيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلامعارض ولا منازع والان قامت امرأة من الذرية
تطلب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف يسدها منقطع النبوت
ولم يسبق تصرف في ريع الوقف للاناث من الذرية أصلا بل التصرف للذكور فيعمل بالتصرف
المذكور بعد ثبوته شرعا ولا عبرة بمجرد كتاب الوقف المنقطع النبوت * (الجواب) * نعم قال
في الخاتمة رجل في يده حصه فجاء رجل وادعى أنها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة
الماضية وطلب من القاضى القضاء بذلك الصك فالوا ليس للقاضى أن يقضى بذلك الصك لان القاضى
انما يقضى بالحق والحق حتى اليقنة أو الاقرار أو ما الصك فلا يصلح جهة لان الخط يشبه الخط وكذا لو كان
على باب الدار لوح مضر وب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضى أن يقضى بالوقف ما لم يشهد الشهود اه
* (سئل) * فيما اذا وقف زيد واخلته هند نصف دار لهما شائعا يمكن قسمته ولم يقرزاه وأنشأه
على أنفسهما ثم من بعد كل منهما على أولاده ثم وثم ولم يحكم حكم بصحة الوقف في حادثة الشروع
فهمل للقاضى ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم فاض بوجهه الشرعى في حادثة ذلك
* (الجواب) * نعم قال في التنوير وشرح مسامحة وقف مشاع قضى بجوازه لانه مجتهد فيه فله الحق
المقتل أن يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لا اختلاف الترجيح * (سئل) * في رجل له حصه شائعة
معاومة من دار معلومة فوقها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بنته ثم على جهة بر متصلة وحكم
الحاكم بصحة وان كان مشاعا يقبل القسمة وان كان على النفس قيل صح ذلك * (الجواب) * نعم
اتفق أبو يوسف ومحمد على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبر والرحى واختلف في الممكن
فأجاز أبو يوسف وبه أخذ مشايخ بلخ وأبطله محمد بناء على اختلافهما المتقدم فنقول تصرفا على قول
أبي يوسف واذا وقف أحد الشريكين حصته من أرض جاز اسعاف من فصل وقف المشاع وصح عند
أبي يوسف جعل غلة الوقف أو الولاية لنفسه ملتي من الوقف * (سئل) * فيما اذا وقف
خديجة شائعة ليهان غراس يقبل القسمة قائم في أرض وقف آخر على نفسها ثم على أولادها ثم وثم
ثم على جهة بر متصلة بموجب كتاب وقف فكيف حكم الوقف المذكور * (الجواب) * وقف
المشاع الذي يحتل القسمة صحيح عند أبي يوسف وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المتقول الا في
أشياء مخصوصة عند أبي يوسف ويصح عند محمد والشجر من قبيل المتقول كما صرح به في البحر
والامام الاعظم أبطل وقف المتقول كما في الهداية وغيره ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح
عند أئمتنا الثلاثة كما أفق بذلك العلامة الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق سابقا وهو مسطور في فتاويه
من الوقف وفي فتاوى الشافعي وقف البناء بدون الارض صحيح والحكم به صحيح لكن في وقفه على نفسه
اشكال من جهة أن الوقف على النفس أجاز أبو يوسف ومنعه محمد ووقف البناء بدون الارض
من قبيل وقف المتقول ولا يقول به أبو يوسف بل محمد فيكون الحكم به مركبا من مذهبين وهو
لا يجوز لكن الطرسوسى ذكر أن في سنية المفتى ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبين وعلى هذا
يخرج الحكم بوقف البناء على نفسه في مصر في أوقاف كثيرة على هذا النمط حكم بها القضاة
السابقون ولعلمهم بنوده على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبين أو على أن الارض لما كانت
مستقررة للاحتكار نزلات منزلة ما لو وقف البناء مع الارض من جهة أن الارض يسد أبواب البناء
يتصرفون فيها بما شاؤوا من هدم وبناء وتغيير لا يتعرض أحد لهم فيها ولا يزعجهم عنها وانما عليهم غلة

فوق خدمهم كما أفاده الخصاص هذا ما تحترق من الجواب والله تعالى أعلم بالصواب اه وفي موضع آخر
من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور ما نصه فاذا كان وقف الدراهم لم يروا ليعن زفر ولم يرو عنه
في وقف النفس شيء فلا يتأتى وقفها على النفس حينئذ على قوله لكن لو فرضنا أن ما كما حنفيا حكم بجهة
وقف الدراهم على النفس هل يتفذ حكمه فتقول النفاذ مبني على القول بجهة الحكم الملقى وبيان
التلفيق أن الوقف على النفس لا يقول به إلا أبو يوسف وهو لا يرى وقف الدراهم ووقف الدراهم
لا يقول به إلا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان الحكم يجوز وقف الدراهم على النفس حكما
ملتقيا من قولين كما ترى وقد مضى شيخ مشايخنا العلامة زين الدين قاسم في ديباجة تصحيح القدوري
على عدم نفاذه ونقل فيها عن كتاب وفيت الحكم في غوامض الاحكام أن الحكم الملقى باطل باجماع
المسلمين ومشي الطرسوسي في كتابه أنفع الوسائل على النفاذ مستند في ذلك لما رآه في منية المفتي
فلم ينظره من أراد اه أقول ورأيت بخط شيخ مشايخنا متلا على التركاني في مجموعته الكبيرة نقل عن
خط الشيخ ابراهيم السؤالاتي بعد هذه المسئلة المتقولة عن فتاوى الشلبي ما نصه أقول وبالجواز أفتى
شيخ الاسلام أبو السعود في فتاواه وأن الحكم يتفذ وعليه العمل والله تعالى الموفق اه مارأيت بخطه
عن الشيخ ابراهيم المذكور وأقول أيضا قد يوجه ذلك بأنه ليس من الحكم الملقى الذي نقل العلامة
قاسم أنه باطل بالاجماع لأن المراد بما جزم بطلانه ما إذا كان من مذاهب متباعدة كما إذا حكم بجهة
نكاح بلاولي بناء على مذهب أبي حنيفة وبلاشهود بناء على مذهب مالك بخلاف ما إذا كان ملفقا
من أقوال أصحاب المذهب الواحد فانما لا يخرج عن المذهب فان أقوال أبي يوسف ومحمد وغيرهما
مبنية على قواعد أبي حنيفة أو هي أقوال مروية عنه وانما نسبت اليهم لآلية لاستنباطهم لها من
قواعده أو لأختيارهم إياها كما أوضحت ذلك في صدر حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجم
اليه وبؤيده ما مر عن الشلبي من حكم القضاء الماضين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله
القضاء في مجتهده فيه بخلاف رأيه ناسيا مذهبه نافذ عند أبي حنيفة ولو عا مدافقيه روايان حيث قال
ما نصه والمراد بخلاف الرأي خلاف أصل المذهب كالحنفي إذا حكم على مذهب الشافعي أو نحو
أوبالعكس وأما إذا حكم الحنفي بمذهب إليه أبو يوسف أو محمد أو نحوهما من أصحاب الامام فليس
حكما بخلاف رأيه اه فتأمل ثم رأيت في فتاوى العلامة أمين الدين بن عبد العال ما نصه ومتى أخذ
المفتي بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة يعلم قطعاً أن القول الذي أخذ به هو قول أبي حنيفة فإنه روي
عن جميع أصحاب أبي حنيفة من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا
الاوهي روايته عن أبي حنيفة وأقسامه عليه أعيانا غلاظا فان كان الامر كذلك والحالة هذه لم يتحقق
بحمد الله تعالى في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيف ما كان وما نسب الى غيره الاجازا وهو كقول
القائل قولي قوله ومذهبي مذهبه اه * (سئل) * في مرض مرض الموت وقف فيه عقاره
على أولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يجيزوا الوقف المزبور ولم يحكم به حاكم شرعي ترى
صحته فهل يكون الوقف المزبور غير جائز * (الجواب) * هذا الوقف وصية والوصية للوارث
باطلة فلا يجوز الوقف المذكور والله أعلم سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده
وكتب في الصك وقف فلان على أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم وتصدق به عليهم في حال حياته
وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد لان هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي
أن يحتاط في ذلك فليكتب في حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع
وهذا الجواب صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما
إذا لم يكن له وارث آخر من أول التاسع عشر من وقف التارطانية ولو قال أرضي هذه صدقة
موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولدي ونسلهم فالوقف على من أصله لا يجوز لان الوصية للوارث

مطلب وقف الدراهم على
النفس ملحق

مطلب الحكم الملقى باطل
باجماع المسلمين

مطلب وقف عقاره في مرض
موته على أولاده ثم مات ولم
يجيزوه بطل الوقف

لا تجوز وعلى ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فأصاب ولد الولدة ولهم وقف وما أصاب ولد الصلب فهو ميراث بين جميع ورثته حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فإن مات بعض ولد الصلب فالغلة تنقسم على عدد رؤس ولد الولدة وعلى الباقي من ولد الصلب فأصاب الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الأحياء والأموات كل من كان حيا عند موت الواقف اهـ من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلتنا الوقف على الأولاد يكون وصية والوصية للوارث لا تجوز قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الأباجزة ورثته اهـ قال العلاني لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث إلا أن يجيزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لهم وارث آخر غيرهم في مسئلتنا والحال أنهم لم يجيزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومحاباته ووقفه وضمانه وصية فتعتبر من الثلث اهـ ولا شك أن هذا في حق الأجنبي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث الخ ولصريح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز لأن الوصية للوارث لا تجوز اهـ ولصريح كلام شيخ الاسلام أيضا فتجوز أن الوقف على الأولاد وصية والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة الورثة وإذا لم يجيزوه لا تجوز الوصية فكذا الوقف والله سبحانه وتعالى الموفق أقول في البحر عن الظهيرية رجل وقف دارا له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن قال الثلث من الدار وقف والثلثان مطلق يصنعن بهما ما شئن قال الفقيه أبو الليث هذا إذا لم يجز أنهما إذا أجزن صار الكل وقف عليهن اهـ فعلم أن الثلث صار وقفا في مسئلتنا وإن لم يجز الأولاد لأن نفاذ الوصية من الثلث لا يوقف على الإجازة فتنفذ من الثلث وإن كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود وارث آخر منازع وأما الثلثان فلا تجوز فيهما الوصية وإن كانت للوارث ولا منازع لأن الشرع لم يجعل للموصي حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا إجازة الوارث هذا ما ظهر لي في توجيه كلام الظهيرية به يعلم أن إطلاق المؤلف عدم جواز الوقف فيه نظر فتدبر وأما كون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى (سئل) في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعليها المستقرة في عصمته ثم من بعده على جهة بتر وماتت عن ورثة لم يجزوا الوقف ولم تختلف غير الدار المذكورة فهل ينفذ الوقف من الثلث ويظل فيما زاد عليه * (الجواب) * الوقف في المرض وصية ولا فرق بين أن يجزها المريض بأن يقول وقفت على كذا أو يوصي به والوصية للوارث لا تجوز إلا بإجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الوارث تجوز من الثلث وقد جعت الواقعة المذكورة بين الوارث وغيره حيث وقفت على زوجها ثم من بعده على جهة بتر فثبت لم تترك غير الدار المذكورة فيجوز الوقف في ثلثها ويظل فيما زاد على الثلث حيث لم تجزها الورثة وما زاد على الثلث يصير ملكا للورثة على قدر سهمهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرائض الله تعالى ما عاش بعليها المذكور فإذا ماتت صرفت غلة الثلث كلها لجهة البتر المذكورة ثم وثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الخيرية من الوقف والخصاف والخانية والبحر وغيرها * (سئل) * في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على أولادهن ثم على جهة بتر لا تنقطع ثم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة وأولادهم عصبة لم يجزوا الوقف ولا صدقوا عليه والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم * (الجواب) * يجوز الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرائض الله تعالى للبنات الثلاث الثلثان وللزوجة الثلث والباقي لأولادهم العصبية المذكورة تنقسم غلته كذلك ما عاشت البنات المذكورات فإذا ماتت صرفت غلته لأولادهم على ما شرطه الرجل أقول وههنا فائدة ذكرها في البحر بقوله ثم أعلم أنه لو وقفها في مرض

مطلب وقفت دارها في مرضها على زوجها ولم تختلف غيرها ولم يجز بقية الورثة الوقف

مطلب فيما إذا وقف المريض على بعض ورثته ولم يجز الباقيون

مطلب وقف داره في مرضه وله زوجة فقط ولم تجز فلها الربع

موته ولا وارث له الا زوجته ولم تجز ينفي أن يكون لها السدس والخمسة الاسداس تكون وقفنا
 لما في البرازية من كتاب الوصايا مات ولم يدع الا امرأة واحدة وأوصى بكل ماله لرجل ان أجازت فكل
 المال له والا فالسدس لها والخمسة الاسداس له لان الموصي له يأخذ الثلث وألأبق أربعة تأخذ المرأة
 الربع والثلاثة الباقية للموصي له فصل له خمسة من ستة اهـ ولا شك أن الوقف في مرض الموت
 وصية اهـ ولا يخفى أن هذا حيث لم يختلف غير الدار الموقوفة * (سئل) فيما اذا استدان
 هند من زيد مبلغا معلوما من الدراهم ورهنت عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنا شرعا مسلما
 ثم رقت الدار وهي معسرة ثم باعها من زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح
 * (الجواب) نعم وبطل وقف رهن معسرة لأن الوقف وأما وقف المرهون فان انتسكه
 أو مات عن وفا عاد الى جهة الوقف وان مات عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وسكت
 عن حكمه حال الحياة لو كان معسرا وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي على دفع
 ما عليه ان كان موسرا فان كان معسرا أبطل الوقف وباعه فيما عليه اهـ وهكذا في الذخيرة والمحيط
 بحر من أوائل كتاب الوقف * (سئل) في رجل عليه دينان رهن بأحد مبادار ليس له
 غيرهما وقفها قصد المماطلة وقيمة تزيد على قدر الدين فهل ليس للقاضي تنفيذ هذا الوقف
 بمقدار ما شغل بالدين * (الجواب) نعم سئل في رجل صحيح مديون ديناً مستغرقا اذا وقف وقفاً
 على جهة بر لا تنقطع وسجله القاضي تسجيلاً شرعياً ثم مات فهل ينقض وقفه لا رباب الديون أولاً
 أجاب حيث صار الوقف مسجلاً شرعاً لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط صحته براءة الذمة
 من الدين المستغرق بالاجماع هذا اذا لم يكن محجوراً عليه بسفه أو بدين على رأى من يراه ولا يثبت الحجر
 الا بالقضاء كما صرحوا به قال في الاسعاف وان لم يكن محجوراً عليه يعنى المديون يصح وقفه وان قصد به
 ضرر غرمائه اهـ وصرح به غيره فقد خاف وقف المريض مرض الموت المحيط دينه بما له لتعاق
 حق الغرماء حينئذ بالعين وهذا بالذمة محذور بنى علماً وأما الاحكام على ذلك وأما اذا كان محجوراً عليه
 فأطلق الخصاص أنه لا يصح وقال ابن الهمام ينبغي أن يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا
 حكم به حاكم اهـ أقول قال العلائ في الدر المختار وبطل وقف رهن معسراً ومريض مديون بمحيط
 بخلاف صحيح لو قبل الحجر ثم قال قلت لكن في معروضات المتقي أبى السعود سئل عن وقف على أولاده
 وهرب من الديون هل يصح فأجاب لا يصح ولا يلزم والقضاة ممنوعون من الحكم وتسجيل الوقف
 بمقدار ما شغل بالدين اهـ فليحفظ فقد استدرك العلائ بما في المعروضات وأقره وقد تعد عليه
 العلامة الشيخ السماعيل الحائلي في فتاويه سئل في رجل عليه دين لزيد وله دار ملك فقط لا بئى ثم ابتدر
 دينه وليس له ما يوفى به دينه فوقف الدار لمع صاحب الدين أجاب ليس للقاضي أن ينفذ هذا الوقف
 ويجبر الرجل المزبور على بيعه ووفاء الدين والقضاة ممنوعون عن تنفيذ مثل هذا الوقف كما أفاده
 المحرم المفتي الاعظم أبو السعود أفندي رحمه الله بفقرانه اهـ * (سئل) فيما اذا أوصى رجل
 في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء في مكان مهياً لبنائه في طريق ليشرب منه
 المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ
 والكرم من ثلثها فهل يصح * (الجواب) نعم وقف عتار على مسجد أو مدرسة هياً مكاناً للبنائين
 قبل أن يبنيا يختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته الى الفقراء الى أن تبنى وإذا بنيت ردت
 اليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما اذا أنشأ رجل
 وقفه على مسجد سيعمره فان تم ذرا صرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر
 المسجد الموقوف عليه ولا عده مكاناً لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتنقسم الاماكن الموقوفة
 بين ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا الجواب الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل هياً

مطلب في بطلان وقف
 المرهون اذا كان الواقف
 معسرا

مطلب في وقف الصحيح
 المديون والمريض المديون

مطلب القضاة ممنوعون
 من الحكم بوقف الهارب
 من الديون

مطلب وقف كرمه على
 سبيل سيعمر يصح ان كان
 هياً مكانه

مطلب وقف على مستجبة
 سيعمره ومات ولم يعمر
 ولا هياً مكانه فالوقف باطل

موضع البناء مدرسة وقبل أن يبنى وقف على هذه المدرسة قري بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم
قاض بصفته أفق القاضي الامام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معلا بأن هذا الوقت قبل
وجود الموقوف عليه وأفقي غيره من أهل زمانه بصفته ورج بأن بعضا من المسجد بل هو الاصل فيها
فدكان موجودا زمان الوقف وهو الموضع المهيأ للبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يبي
موضع البناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أخرى بما علل به الامام القاضي
صدر الدين من البطالان والله أعلم ككتبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه * (سئل) *
فيما اذا وقف هند دار شاذل على أولادها الموجودين ثم على أولادهم ثم ثم على جهة بر ولم يحكم
بوجوب الوقف حاكم شرعى حكما شرعيا على وجهه في حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين
ثم افتقر أولادها فباعوا الدار بعد ما أطلق لهم قاضى القضاة يبعها فهل يصح البيع ويكون حكم
ببطالان الوقت أم لا * (الجواب) * نعم يصح البيع ويكون حكم بطلان الوقف حيث لم يحكم
بلزومه حاكم شرعى بوجهه الصحيح الشرعى وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير
وغيره وأفقي بذلك المتراشي والمولى أبو السعود والخير الرملى نقل عن المعتمدين وفي الاسماعيلية
فيما اذا وقف زيد غراسا على نفسه ثم ثم على جهة بر متصلة وحكم به حاكم حنبلى في غير وجه خصم
ثم باع الواقف الغراس أجاب حيث لم يكن الوقف مسجلا محكما به فالحكم أن يحكم بصفحة البيع
ولا يكون الحكم الذى لم يكن على الدعوى الشرعية مانعا من ذلك اه وأفقي بذلك على هذا السؤال
المرحوم المولى عبد الرحمن افندى العمادى مفتى دمشق أقول وبصفحة بيع غير المسجل أفقي ابن نجيم
صاحب البحر في فتاواه وقال وبهذا أفقي سراج الدين قارئ الهداية الخ لكنه قال في بخره ان هذا
على قول الامام المرجوح اى من أن الوقف انما يتم بالقضاء وعلى قولهما الراجح الملقى به فان كان
حنفيا مقلدا لحكمه باطل لانه لا يصح الا بالصحيح الملقى به فهو معزول بالنسبة الى القول الضعيف
واذا قال في القضية تفرع على الصحيح فالبيع باطل ولو قضى القاضى بصفحة وقدا أفقي به العلامة قاسم
وأما ما أفقي به العلامة سراج الدين قارئ الهداية من صحة الحكم ببيعه قبل الحكم بوقفه فمحمول
على أن القاضي مجتهد أو سهو منه اه كلام البحر وأقرو في النهر والدر المختار ويؤيده أن العلامة قارئ
الهداية ذكر في فتاواه ثانيا خلاف ما ذكره أولا كما نقلته في حاشيتي على البحر فراجعها
وأما ما فى الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بلا حكم لكونه غراسا وهو من المنقول ولكونه وقفاً على
النفس فلا يثله من حكم حاكم براه * (سئل) * في قاعة قديمة عامرة محكمة البناء في محلة
امينة مرغوب في السكنى فيها وتوخر بأجر المثل وأرضها مفروشة يلاط قديم من عهد وافتها
والآثار يذهب بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور بلا وجه شرعى وفي ذلك تغيير صيغة الواقف
وبيع العين الموقوفة فهل لا يصح بيعه * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر في عمدة الفتاوى
لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا الاشجار الموقوفة المثمرة قبل قطعها بخلاف غير المثمرة اه بحر
من البيع الفاسد تحت قول الماتن وعلا سقط ومثله في العمادية من الفصل العاشر ولا يجوز للناظر
تغيير صيغة الواقف كما أفقي به الخير الرملى والحاشيتي وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوق شرعى
* (سئل) * في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت بيعها وشلوها وعدم الانتفاع بها الا حطباً وفي
بيعها وقطعها الحطب والمصلحة لجهة الوقف بثوات شرعياً بعد دعوى شرعية فهل يجوز قطعها وبيعها
* (الجواب) * نعم وفي فتح القدير وسئل ابو القاسم الصفار عن شجرة وقف ليس بعضها وبقي بعضها
فقال ما ليس منها فسيدها سبيل غلها وما بقي فتروك على حالها اه وفي البرازية وقال الفضلى - وبيع
الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع كبيع الارض وقال أيضاً اذا لم تكن مثمرة يجوز
بيعها قبل القلع ايضاً لانه غلها والمثمرة لا تباع الا بعد القلع كبناء الوقف بحر من كتاب الوقف

مطلب في بيع الوقف
الغير المسجل

مطلب لا يصح بيع بلاط
مفسر وش في قاعة وقف

مطلب لا يجوز للناظر
تغيير صيغة الواقف
مطلب يصح بيع اشجار
الوقف اليابسة

مطلب لو ليس بعض الشجرة
يباع دون الباقي

تحت قوله ولا يملك الوقف وفي التنازع خاتمة وقت على أرباب مسمين في يد متول باع ورق اشجار
 التوت جاز لانها بمنزلة الغلة فلو اراد المشتري قلع قوائم الشجر منع لانها ليست ببيعة ولو امتنع المتولى
 من منع المشتري عن قلع القوائم كان خاتمة منه اهـ من الفصل السابع وفيها قبيل الفصل
 الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها هي الغلة
 بعينها والمثمرة لم يجوز بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف اهـ * (سئل) في شجرة وقف غير مثمرة
 يريد المتولى بيعها بثمن المثل قبل القلع لما رأى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم وأجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بأنه لا تنقض البيعة المذكورة باقامة بيعة أخرى
 أن الغراس حين البيع كان مثمرًا وقد ترجح البيعة بكونها مانعة يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف
 بينه وبين الآخر فيه مثلًا لو باع الوصي دارًا للصغير من رجل قائلاً إنه متوجهة إلى الخراب وتصرف
 المشتري فيها زمانًا وعمرًا فلما كبر الصغير وصار بالغًا ادعى على المشتري بأن يبيع الوصي اياها باطل
 لأن الدار كانت معمورة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير أعني قوله إن الدار كانت معمورة
 حين البيع لأنه ينكر العقد وتقبل بيعة المشتري على أنه أي الدار كانت خربة وقت البيع لأنه ثبت
 صحة البيع وبيعة الصغير تنفيها وتثبت بطلان بيع الوصي لأن تصرف الوصي حال كون الدار
 معمورة باطل لا يجوز له فتقبل بيعة المشتري ولا تقبل بيعة الصغير كذلك في فتاوى البرازية وفتاوى
 الصغرى وغيرهما اهـ وكذلك لو باع المتولى أشجار الوقف وقلعت وادعى أهل الوقف أنها كانت مثمرة
 وقال يابسة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله بيمينه في براءة نفسه من النسيان وكذلك بيته
 عند تعارض البيعتين كذلك في هامش القول لمن في البيوع وفي الخبرية المصرح به عدم جواز
 استئناف الدعوى بعد انفصالها على الوجه الشرعي وفيها انفصال عن الكافي من كتاب الشهادات
 اذا تضمنت الشهادة تنقض قضاء مرتد اهـ ففي المسئلة بعد ثبوت الشك وعدم الانتفاع بالحكم بصحة
 البيع كيف تسمع بيعة المستحق وينقض القضاء وتستأنف الدعوى تأمل وفي الاشياء من الدعاوى
 أي بيعة سابقة وقضى به لم تقبل الأخرى * (سئل) في دار موقوفة على الذرية سكنت بها
 امرأة من ذرية الواقف مع زوجها وقد غرز زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غره إلى
 ما كان عليه * (الجواب) * نعم وفي فتاوى ابن السبكي يرفع أمر الشخص المذكور لولي الأمر
 فيما مره به من بطلانه وإعادة الوقف على ما كان عليه ويؤديه على ذلك التأديب الزاجر له اللائق به وبثاب
 ولي الأمر أيد الله به الدين ووقع الطغاة والمعتدين على ذلك الثواب الجزيل اهـ وفيها جوابا عن سؤال
 آخر لشيخ الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع ما غره يلزمه إعادة ما كان عليه وهدم البئر وقلع
 الاشجار وتغيير النول واجب عليه ملزم به وكذلك يلزمه عمارة ما تلف بسبب البئر والسقي واجرة ما اتفق
 به اهـ وقال سراج الدين قارئ الهداية في فتاواه ينظر القاضي في ذلك إن كان ما غره إليه أنفع لجهة
 الوقف وأكثر ربحاً أخذ منه الاجر وبقي ما غره لجهة الوقف وهو متبرع بما أنفق في العمارة ولا يحسب
 له من الاجرة وإن لم يكن أنفع لجهة الوقف ولا أكثر ربحاً يلزمه عدم ما صنع وإعادة الوقف إلى الصفة
 التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بجاله اهـ والمسئلة المذكورة في الخبرية من كتاب الاجارات وفي فتاوى
 الكاظمي نقل عن الحنفية في جواب سؤال ما نصه وبطلان ما غره به صفة عين الوقف
 حيث لم يكن للوقف فيه مصلحة لم يحضره * (سئل) في ناظر وقف باع جاما وقفنا لاحتياجه
 إلى الترميم مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشوك فاشتراه منه وقلع الحمام وبني مكانه دارا حل
 يصح البيع المزبور على الوجه المذكور ولا وبعد ذلك فما يلزم عليهما * (الجواب) * أما الناظر
 فلزمه العزل وأما ذو القدرة فلزمه قلع ما بناه وضمن قيمة ما قلعه ودفعه إلى متولى الوقف مع ساحة
 الحمام فإنه لا قدرة في مقابلة قدرة الله تعالى لاحد من خلقه فتاوى إبي السعود من الوقف * (سئل)

مطلب لا يجوز بيع اشجار
 الوقف المثمرة الا بعد القلع
 بخلاف غير المثمرة

مطلب لا تنقض البيعة
 على أنه يابس باقامة بيعة
 أخرى على أنه حين البيع
 كان مثمرًا

مطلب ترجح بيعة مدعى
 صحة العقد

مطلب لا تنقض الدعوى
 بعد انفصالها على الوجه
 الشرعي

مطلب اذا غر الساكين
 بعض معالم الوقف يؤمر
 بإعادته إلى ما كان عليه

مطلب ان كان ما غره إليه
 أنفع للوقف يبقى والأمر
 به دمه وإعادته إلى ما كان
 عليه

مطلب في بيع أفتاح
الوقف

في أنقاض الوقف المنسبة على اختيار أو خضاب مكسرة ملقاة في أرض الوقف إذا تعذر عودها لحالها وعدم الانتفاع بها للوقف وباعها المتولى بسبب ذلك من رجل بمن هو ضعف ثمن المثل الثابت ذلك مع الحظ والمصلحة بالوقف بالينة الشرعية فهل يكون البيع جائزاً أم لا * (الجواب) * مسألة بيع أنقاض الوقف مريح بها في كثير من المعتبرات من جهة ذلك صاحب الهداية فإنه قال ما انهدم من بناء الوقف وآتاه صرفه الحاكم في عمارة الوقف إن احتاج وإن استغنى عنه أمسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيما لا بد من العمارة ليلقى على التأييد فيحصل مقصود الواقف فإن مست الحاجة إليه في الحال صرفها فيها والامسكها حتى لا يذعر عليه ذلك أو أن الحاجة فيبطل المقصود وإن تعذر إعادة عينه إلى موضعه يبيع وصرف ثمنه إلى المصلحة صرفاً للبدل إلى مصرف البدل ولا يجوز أن يقسمه بين منسحق الوقف لأنه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وإنما حقهم في المنافع والعين حتى الله تعالى فلا يصرف إليهم غير حقهم اهـ وقد حصل بما ذكر الجواب والله أعلم بالصواب وأجاب قارئ الهداية عن وقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر به ولا يمكن إجارته وتعميره حل تباع أنقاضه بقوله إذا كان الأمر كذلك صح بيعه بأمر الحاكم ويشتري بثمنه وقف مكانه فإن لم يمكن ردّه إلى ورثة الواقف أو وجدوا أو لا يصرف إلى الفقراء * (سئل) * في خرابه جارية في وقف أحلى تطل الانتفاع بها ووضعت عن الغلة وليس في الوقف غير ما حتى يعمرها وأدت الضرورة إلى الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيه من الحظ والمصلحة للوقف ولو بالدراهم يشتري بها دار أخرى أكثر نفعا وأدور ريعاً وأحسن صقعا فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه الشرعي * (الجواب) * نعم في فتاوى قارئ الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته حل وهو على قول أبي حنيفة أو أصحابه أوجب الاستبدال إذا تعين بأن كان الموقوف عليه لا ينفع به وثمة من يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً أو داراً لها ريع يعود نفعه على جهة الوقف فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وإن كان للوقف ريع ولكن يرغب شخص في استبداله أن أعطى بدله أكثر ريعاً منه في صقع أحسن من صقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه والأفلا يجوز اهـ قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة ما نفعه ورأيت بعض الموالى يعمل إلى هذا ويعتده وأنت خير بأن الاستبدال إذا كان قاضي الجنة قالته نفس به عظم ثمة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير والله الموفق اهـ وقد أفتى بجواز الاستبدال بالنقد إذا كان فيه مصلحة للوقف جماعة من العلماء الأعلام منهم العلامة الحلي الرمي وتليذه النهاية السيد عبد الرحيم اللطفي والمحقق الشيخ اسماعيل الحائلي وغيرهم من العلماء الأعلام روح الله تعالى روحهم بدار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم أقول قال في الدر المختار وفيها أي في الأشياء لا يجوز استبدال العامر إلا في أربع قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر الشريف بمنع استبداله وأمر بأن يصير بأمر السلطان بغير ترجيح صدر الشريعة اهـ فيحفظ اهـ * (سئل) * في دور متعددة معلومات من قبل واقفها المتعدد دين المختلفين يبعث دار منها بيعاً حكماً بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يرى ذلك وحكم ببعثه بمن معلوم قبضه نظار الوقف ليشتروا به عقاراً بدله والآن احتاجت بقية الدور للتعمر في الضرورة ولا مال في الأوقاف حاصل ولا من يرغب في استئجار الدور مدة مستقبله بآجرة معجلة تصرف في التعمير ويريد النظار الاستدانة على الدور باذن القاضي العام لاجل التعمير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم التصرف على التعمير من ثمن الدار المذكورة * (الجواب) * نعم لأن ثمنها صار وقفاً بمنزلة عينها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن في فتاوى اللطفي من الوقف سئل عن وقف استبداله متوايه بأذن القاضي بدراهم معلومة استبدال الصحيحاً شرعياً وقبضها فهل تكون

مطلب إذا انهدم الوقف
ولم يكن تعميره تباع
أفتاحه الخ
مطلب في استبدال الوقف

مطلب يجوز الاستبدال
بالنقد

مطلب إذا بيعت دار الوقف
بيعا حكماً هل يعمر بثمنها
بقية دور الوقف

مطلب يعمر الوقف من
مال الاستبدال

مطلب ولاية قبض دراهم
الاستبدال للمتولى دون
الناظر والموقوف عليهم

مطلب بينة الاستبدال
إذا كان يكذبها الحس
فالحكم بها باطل

مطلب يصح الحكم
بالاستبدال وإن لم يكن فى
ولاية القاضى

مطلب فى وقف الذمى
على القساقس ثم على فقراء
النصارى

مطلب الوقف على فقراء
بيعة كذا صحيح وكذا على
فقراء النصارى

مطلب وقف أرضه على
بيعة كذا ثم على الفقراء
يصرف إلى الفقراء

مطلب الوقف على الرهبان
والقسيسين باطل

مطلب فى وقف الذمى على
نفسه وذريته ثم على الحرمين

تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل أو يستحقها الموقوف عليهم وورثتهم من بعدهم الجواب تلك
الدراهم بدل الموقوف المستبدل بشرى بما يـكون وقفا مكانه وقد تصرف فى عمارة الوقف
الضرورية بأذن قاض ذلك ويستوفى من غلة الوقف بعد العمارة ليشترى بها ما يكون وقفا
كلا قول ولا يصح كون ملكا للموقوف عليهم ولا ارثا ومسئلة الاستبدال بالدراهم معلومة وتحتاج
الى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الامتولى الوقف لا الناظر بمعنى المشارف ولا الموقوف عليهم
كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى أعلم اهـ فمقتضاها جواز صرف البدل فى عمارة الوقف فتأمل
والاستبدال والبيع واحد من حيث المآل والله أعلم أقول وكذا أجاب الشيخ اسماعيل فى فتاواه
بأنه يعمر من مال الاستبدال ولا يستبدل حيث كان فى الوقف مال لعدم الضرورة اهـ
ولكن ما فى سؤالنا الواقعون متعددون ولا يصرف ربيع وقف على وقف آخر فضلا عن صرف بدله
من حوادث الوقف ولو كانت البيعة الشاهدة بمسئلة الاستبدال يكذبها الحس كالوشهد وامثالا
بأن الدارسة ثمة للاستبدال لانهدامها وحكم القاضى بشهادتهم وبيعت كما ذكرتم شهدا أخرى
لدى حاكم بأنهم ساءمة أن الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقتضى بأن عمارتها أن الاستبدال
حتى العمارة القائمة فى هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهد الاستبدال حينئذ باطل اذ هو سبى على
بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة مال الرجاء حيا بعد الحكم بموته أما اذا لم تكن كذلك فلا والله أعلم بخيرية
من الوقف ومثله فى فتاوى الشلبى والشيخ اسماعيل * (سئل) * فى ناظرين على وقف أهلى
استبدلتا بساتين معلومة جارية فى الوقف المرقوم من رجل استبدل اشترعا مستوفيا للشرائط
الشريعة مع ثبوت الحظ والمصلحة فى ذلك لا للوقف محكوما ببعثه ذلك من قاضى القضاة بعد الدعوى
والشهادة الشرعيتين فهل يصح ذلك وإن كانت البساتين فى غير ولاية القاضى المستبدل ليد
* (الجواب) * نعم قال فى البحر فى أوائل كتاب القضاء ولا يشترط أن يكون المتداعيان فى بلد
القاضى إذا كانت الدعوى فى المنقول والدين وأما إذا كانت فى عقار لافى ولايته فالصحيح الجواز
كفى الخلاصة والبرازية وبالك أن تفهم خلاف ذلك فإنه غلط اهـ واقتصر على الصلة الامام خفر الدين
فاضيخان فى فتاواه المشهورة كفى الاشباه من الدعوى والصحيح أن قضاء القاضى فى الحدود يصح
وإن لم يكن فى ولايته والمسئلة منصوص عليها فى أدب القاضى للخصاف * (سئل) * فيما
إذا كان لنصرانى دار معلومة توقفها فى حقه منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من
بعدهم على القساقس وإن تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك فهل يجوز الوقف ويكون
لفقراء النصارى * (الجواب) * يجوز الوقف المذكور قال الامام الخفاف فى وقف أهل الذمة
قلت فى نقول ان قال جعلت دارى هذه صدقة موقوفة تجرى غلتهما على فقراء بيعة كذا وكذا قال
هذا جائز من قبل أنه إنما يصرف فى هذا الى الصدقة ألا ترى أنه لو وقف وقفا على فقراء النصارى
أنى اجز ذلك وكذلك لو علم ولم يخص فقال تجرى غلته صدقتى هذه على الفقراء قال هذا جائز قلت
فما تقول لو جعل الذمى أرضا له صدقة موقوفة فقال تنفق غلتهما على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه
البيعة كانت غلته هذه الصدقة بعد النفقة عليهم فى الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف ويكون
على الفقراء والمساكين ولا ينتفع على البيعة من ذلك شئ قلت وكذلك ان قال تجرى غلته هذه الضيقة
على الرهبان والقسيسين قال هذا باطل قلت فان خص الرهبان والقسيسين الذين فى بيعة كذا وكذا
قال هذا كله باطل اهـ وفى فتاوى قارئ الهداية اذا وقف الذمى على الكنيسة أو البيعة فهل
يجوز أجاب الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على الرهبان والقسيسين وإن وقف
على فقراء النصارى جاز اهـ * (سئل) * فى ذمى مريض مرض الموت وقف داره على بنيه
الذبتين ثم من بعدهما على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزبور بعد ثلاثة أيام عنهم وعن زوجة

وأخوين شقيقين لم يجيزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز * (الجواب) * نعم قلت وكل وقف وقفه الذي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في عمارة البيع والكثائب ويوت النيران والأسراج فيها وممرتها أليس ذلك باطلا قال بلى اه خصاف من باب وقف الذي ومثله في الأسعاف والبحر وغيرهما والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان أجنبيا وللوارث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ولم يجيزوا ذلك في مسئلتنا * (سئل) * في ذى وقف وقفا على نفسه وعلى ذريته فإذا انقرضوا فعلى الحرمين الشرعيين بشرط أن لا يؤجر الا عقد انعقد ولا المتجاهى ولا يجعل بماله الا لضرورة ثم ان الواقف اجر من آخر ويجعل لست سنين كل سنتين عقد وحكم به خنبلى ثم فرغ عن الوقف فهل بالفرغ لا ولاده يفسخ الايجار ويضيع مال المستأجر وهل له حبس الوقف حتى يستوفى ماله (أجاب) وقف الذي على نفسه صحيح وأما على أهل الحرمين الشرعيين فندلول كلامهم أنه لا يجوز لأن وقف أهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم حتى لو جعل داره مسجد للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد القدس لأن ذلك قربة عندهم الا أن يقال يصح على من ذكر من غير أهل الحرمين الشرعيين ويلقى قوله على أهل الحرمين ويكون آخره للفقراء بناء على مذهب أبي يوسف أنه يكون مؤبدا وان لم يذ كر التأيد وأما الاجارة المذكورة فان حكم فيها كما يراها بعد تقدم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب لم أنقله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جزمي به والله تعالى أعلم فتاوى الكافروني من الوقف عن الحانوتي ولو وقفها على صالح يعمه كذا من عمارة وممرات وسراج واذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لا سراج بيت المقدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون الغلة للأسراج أو الفقراء والمساكين ولا ينطبق على البيعة من انشئ اه اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة فقامت فلهه يفيد ما قاله الحانوتي من قوله الا أن يقال الخ وفي الخصاف من الباب المزبور أفصح من هذا وأصرح فراجع * (سئل) * في امرأة ذميمة لها حصة معلومة في دار وقتت الحصاة المزبورة في حبتها منجزا على فقراء أهل الذمة وفقراء يبعث كذا وحيكم حاكم حتى يصحبه الوقف ولزومه حكم شرعي فهل يكون الوقف المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم صح وقف الذي بشرط كونه قربة عندنا وعندهم كالأولاد أو على فقراء أهل الذمة فان عم جاز الصرف الى كل فقير مسلم أو كافر وان خصص فقراء أهل الذمة اعتبر بشرطه كما نص عليه الخصاف بجر من الوقف وقفها على فقراء يبعث كذا فانه يجوز لكونه قصد الصدقة اسعاف من باب أوقاف أهل الذمة * (سئل) * فيما اذا أنشأ ذى وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده وذريته الخ وذلك وانحصر ريعه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ريع الوقف مستحقا له ولا يجرمه وشروط الواقف النظر للارشد صحيح يتولاه أرشدهم من الذرية دون غيره * (الجواب) * نعم كسبه الفقير محمد العمادى المقتى بدمشق الشام عنى عنه قال المؤلف ثم انى سئلت عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشد فالارشد من ذريته الموقوف عليهم وذلك وانحصر ريع وقفه في جماعة من ذريته ثم أسلم واحد منهم ومات عن بنت بالغة مسلمة هي أرشد الموجودين من ذرية الواقف فهل اذا ثبت أرشد بينهما بالوجه الشرعى تولى النظر على الوقف المزبور الجواب نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور * (سئل) * فيما اذا وقف زيد حصته وهي النصف من جواميس على أولاده وذريته ولم يحكم بالوقف حاكم ثم باع الحصاة من آخر فهل يصح البيع دون الوقف * (الجواب) * نعم يصح البيع والوقف غير صحيح * (سئل) * فيما اذا كان زيد غراس قائم في أرض الوقف فأقر أنه وقفه على ابني أخيه ولم يسأله الى المتولى ولا لهما ولا جعل آخره لجهة يتر لا تنقطع ولا حكمكم به حاكم شرعى أصلا فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم لان الغراس من المنقول كما في البحر * (سئل) * في رجل وقف جاموسا في بلد لم يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد أو اثنين هل يبعد ذلك

بمطلب وقف الذي لا يجوز الا اذا كان قربة عندنا وعندهم

مطلب وقف الذي على فقراء أهل الذمة وبيعة كذا صحيح

مطلب وقف الذي على أولاده فأسلم أحدهم لا يسقط حقه من الوقف مطلب اذا كانت المسئلة أرشد ذرية الواقف الذي تتولى النظر

مطلب وقف حصاة من جواميس ثم باعها صاح البيع

مطلب وقف غراسا ولم يسأله الخ لا يصح مطلب وقف الجاموس في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

تعاملاً أولاً واذا لم يعد تعاملاً هل الوقف المذكور غير جائز حيث لم يتعارف أم كيف الحكم
 * (الجواب) * إذا كان في بلد تعورف ذلك يجوز والا فلا قال في الفتاوى العنانية من الفصل
 الثاني من كتاب الوقف سئل أبو حنيفة عن وقف بقرة على الرباط ليشرب من لبنها أبناء السبيل
 لا يجوز لأنه غير متعارف حتى لو كان في موضع يتعارف ذلك يجوز استحساناً اه وفي الخلاصة
 وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من لبنها وسمنها لأبناء السبيل قال ان كان ذلك في موضع غلب ذلك
 في أوقافهم رجوت أن يكون جائزاً اه زاد في الذخيرة ومن المشايخ من قال بالجواز مطلقاً لأنه جرى
 التعارف في ديار المسلمين بذلك اه فاعتبر به بعض المشايخ التعامل مطلقاً في ديار المسلمين والذي عليه
 غالب المشايخ أن التعامل يعتبر في كل بلدة فإذا امكن في بلدي تعامل به يجوز في تلك البلدة وان كان
 في بلد لا تعامل به لا يجوز في تلك البلدة كما ذكرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في أوقافهم انه لا يمكن
 صدوره من واحد أو اثنين لأنه ليس بغالب قال العلامة ابن الهمام في البحر في بحث الحقيقة ان
 التعامل هو الاكثر استعمالاً اه وبما ذكرنا حصل الجواب والله تعالى أعلم بالصواب * (سئل)
 فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت ولم يسبق للقوام السابقين التصرف به أصلاً فقام رجل
 من الذرية بكاف الناظر التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب)
 لا يعمل به بمجرد ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تلفظ الواقف به قال في الخاتمة
 وأما الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أنه لا يجوز
 الشهادة على الشرائط والجهات بالتسامع وهكذا قال الشيخ الإمام الاجل الاستاذ ظهير الدين
 رحمه الله تعالى اه وأفتى بذلك الم وغيره أقول في فتاوى الشيخ اسماعيل سئل فيما اذا كان لزيد
 وظائف في وقف ومشرط مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر أن هذا الكتاب
 المشروط فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الوظائف على مقتضى شرط الواقف الجواب نعم
 اه ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعي في نقل القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى
 المذكورة أنه يلزم الناظر باحضار كتاب الوقف لعمل بما فيه اه والظاهر أنه يلزم بذلك اذا كان متصل
 الثبوت أو اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسماعيل وحيث قد فحمل ما في مسئلتنا على ما اذا لم
 يعترف به أنه كتاب الوقف فتأمل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد عقار فقال اذا مات فقد وقت
 عقاري على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه * (الجواب) * حيث علقه بوفته فلا يزول به ملكة قال
 في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر فيلزم بعد الموت من ثلث ما له لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى
 وغيره فله الرجوع عنه اذ حكمه بحكم الوصية فيصح بيعه وقال في التتارخانية ولا يجوز تعلق الوقف
 بالاضافة الى وقت الا اذا اضافه الى الموت المطلق فهو وصية فيصح ولورجع عنه صح رجوعه
 * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له
 ولورثة قبله من مدة تزيد على ستين سنة والان قام ناظر وقف أهلي بعارضه فيها بدينار عيارها
 في الوقف المزبور مستنداً في ذلك لمجرد ذكركها في كتاب وقف سيده ميتة طع الثبوت ولم يسبق له
 ولان قبله من نظار الوقف وضع يد علم الجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع الناظر من
 معارضة زيد فهم او يعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف
 المزبور بدون سبق تصرف شرعي بجهة الوقف المزبور * (الجواب) * نعم لان حجج الشرع
 الشريف ثلاثة البينة والقرار والتكول وكتاب الوقف انما هو كاعده خط وهو لا يعتمد عليه
 ولا يعمل به كما شرح به كثير من علماءنا ولا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف * (سئل)
 في امر أمة وقتت وقفاً وشرطت لنفسها فقط بعد اذ ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد
 يزيدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلاً أم لا * (الجواب) * قال في الذخيرة في الفصل السابع

مطلب لا يكفي التعامل من
 واحد أو اثنين
 مطلب التعامل هو الاكثر
 استعمالاً
 مطلب لا تثبت الشروط
 بمجرد ذكرها في كتاب الوقف
 المنتقطع الثبوت

مطلب لا تجوز التمسك على
 الشرائط والجهات بالتسامع
 مطلب اذا اعترف الناظر
 بكتاب الوقف يؤمر بالعمل
 بالمشروط فيه

مطلب اذا علق الوقف بوفته
 له يبعه ويلزم بعد الموت من
 الثلث

مطلب لا يجوز تعلق الوقف
 بالوقت اذا اضافه الى الموت
 فهو وصية

مطلب يعمل بوضع اليد
 والتصرف لا بكتاب الوقف
 المنتقطع الثبوت

مطلب حجج الشرع ثلاثة

مطلب لا ينزع شيء من يد
 أحد الا بحق ثابت معروف

مطلب يقال الوقف باشرط

من الرقب وان شرط في الرقب أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بثمنه ما يكون وقفاً مكانه
قال محمد الرقب باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الخصاص اه وقال في الاسعاف
من باب الرقب الباطل ولو قال على أن لي ابطاله أو رده من سبيل الوقف أو يبعه أو ورثه أو قال على
أن لفلان أو لورثتي أن يطلوه أو يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلاً على قول الخصاص وحلال وجائزاً
على قول يوسف بن خالد السبئي لا بطلاله الشرط بالخاقه اياه بالعق اه وفي الخلاصة ولو وقف على
أن يبيعها أو يصرف منها إلى حاجته فالوقف باطل وهو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتلخص
أن الماتى به البطلان * (سئل) * فيما إذا كان بيد زيد دار معلومة متصرف فيها بطريق الملك
مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلامعارض لهم في ذلك
والآن ظهر رجل يدعى أنهم اوقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة يئنه على ذلك فهل إذا أقامها
على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئاً * (الجواب) * لا يصحكم له بمجرد ما ذكر قال
في الاسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد محمد
الرقب ويقول هي ملكي وأقام المدعى يئنه أن زيد اوقفها عليه لا يستحق بذلك شيئاً وإن شهدت
أنها كانت في يده يوم وقفها الآن الإنسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد إجارة
أو عارية أو نحو ذلك اه وقد أفتى بمثله العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور
في قضاويه بخلاف ما إذا شهدت البيئنه أنهم اوقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فإنها تقبل أقول
قد صرح بذلك أيضاً في الخبرية من الوقف عن الخصاص لكن فيها بعد ذلك فهو ثلاث كرايس
من الوقف أيضاً مانعه وقد ذكر في جامع الفصولين راض العدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسماع
لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقعه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أنه وقف على كذا
مشهور وشهدا كذلك فالمختار أنه يجوز اه فاما أن يحمل ما مر على خلاف المختار أو يحمل ما نقله
في الخبرية عن جامع الفصولين على ما إذا كان غضب الظالم ثابتاً بأحدى الحجج الثلاث أو يحمل ما مر
عن الاسعاف والخصاص على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لا مكان علم الشهود
بذلك الواقف له بخلاف القديم فلا يشترط فيه الشهادة بأنه وقفها وهو يملكها فليست أمثل * (سئل) *
في الشهادة بالسماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة * (الجواب) * لا تقبل
الشهادة بالشهرة لاثبات شرائط الوقف في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وأفتى على
أفندي أيضاً بأن الشهادة بالسماع على شروط الوقف غير مقبولة * (سئل) * فيما إذا كان
بيد زيد عقار معلوم تصرف فيه هو وأبوه من قبله من مدة تزيد على أربعين سنة بلامعارض ثم مات
عن ورثته قام عمره والآن يدعى عليهم أنه وقف عليه ولم يصدقوه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع
عمر وبذلك ولا منعه مانع شرعي والكل في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) *
نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع
دعواه لأن ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اه وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام
عبد الله أفندي المفتي بالممالك العثمانية وسئل في هذه الصورة عما إذا سمع القاضي تلك الشهادة
وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل يتخذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي
فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجة ويعزل اه * (سئل) * فيما إذا وقفت هند حصّة مشاعة
منقولة غير متعارف وقفها قابلاً للقسمة على نفسها ثم وثم وذلك لى حاكم حنفى ولم يحكم بحجته حاكم
يراهما بوجهه الشرعي فهل يكون غير صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة
وقفت مبلغاً معلوماً من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وفقاً صحيحاً منجزاً مسلماً للمتولى سخيلاً
محكوماً بحجته وجعلت آخره لجهة بر لا تنقطع فهل يكون الوقف المزبور جائزاً * (الجواب) *

مطلب لا يعتبر مجرد الشهادة
أنهم اوقف على فلان
مطلب فيما تقبل فيه
الشهادة

مطلب ينبغي أن تقبل
الشهادة بالسماع لو الوقف
قديماً

مطلب لا تقبل الشهادة
بالشهرة والسماع على شرط
الواقف

مطلب لا تسمع دعوى
الوقف بعد مضي ٣٣ سنة

مطلب لا يصح وقف حصّة
مشاعة منقولة لم يتعارف وقفها

مطلب يصح وقف النقود

نعم وأفتى بذلك مفتي الدولة العلية المرحوم علي أفندي وفي الخاتمة من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم أو الطعام أو ما يكال أو يوزن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع الدراهم مضاربة ثم تصدق بفضلها على الوجه الذي وقف عليه وما يكال ويوزن يباع ويدفع ثمنه مضاربة أو بضاعة كالدراهم اهـ ومثله في الدر عن الخلاصة عن الانصاري وكان من اصحاب زفر اهـ * (سئل) * في رجل وقف وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف المرقوم * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك العلامة الاكل في خزانته وقال في الوهبانية

ويدخل في وقف المصالح قيمه * امام خطيب والمؤذن يعتبر

* (سئل) في مدرسة معلومة جعل واقفها اماما وجعل له معلوما من الدراهم في كل شهر ورتب مقداراً من الشئع يوقفها وقت صلاة التراويح وصرف الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل الشئع المرقوم مدة حياته ومات الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الفاضل بعده مدة والا قام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذ فاضل الشئع المذكور مع أن الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه فهل للامام أخذه * (الجواب) * نعم بعث شمعاً الى مسجد في شهر رمضان فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذه من غير تصريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ قنية من متفرقات الوقف * (سئل) في بناء دار موقوف على النفس مسلم أراد واقفه الرجوع متمسكاً بقول الامام الهمام فعارضه المتولي في ذلك وتمسك بلزوم الوقف على قول الصاحبين وتحكم الحاكم بصحته على قولهما هل صح حكمه * (الجواب) * حكم القاضي لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس حيث لا يرى الوقف على النفس كما في الملتقى ولا قول ابي يوسف من جهة وقف المنقول لان ابا يوسف مع محمد في وقف المنقول من السلاح والكرع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرها فالحكم ملحق وانه باطل بالاجماع وعبارة الملتقى ترشدك الى هذا أقول ومز الكلام في ذلك * (سئل) في رجل تصرف في عراس وقف لنفسه نحو عشرين سنة مدة ملكه ويريد ناظر الوقف الآن الدعوى على الرجل بجزء من العراس في الوقف وبصرف النظر قبله فيه لجهة الوقف واقامة يدعة عادلة على ذلك فهل تسمع دعواه وينتدع ويدرجل عن ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما اذا كان لاخوين عقار وقفاه على انفسهما ثم من بعدهما على اولادهما ثم وشم وشرطا انه مادام كل منهما حيا له أن يدخل في الوقف ويخرج من شاء ومات أحد الاخوين عن ثبات ثلاث ومات احدهما عن اولاد فأخرج الواقف الحي اولادها من الوقف ثم جعل لهما حصص مفرزة معلومة من ربيع الوقف ويريد الاولاد المخرجون أن يضموا ما فرزه الواقف المزبور الى ما شرط لهما قبل الاخراج فهل ليس لهما ذلك والاخراج صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) في وقف معين باسم مؤذن جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه حين الوقف ستة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة ما يخصه وقرره القاضي في ذلك وصاروا شركاء في المباشرة للادان ولم يعين الواقف جماعة معلومين ولا عدداً مخصوصاً بل اطلق وقال على مؤذني الجامع المذكور فهل يدخل البنون المذكورون في الوقف لا تصافهم بهذا الوصف * (الجواب) * نعم والمسئلة مسطورة في الخيرية من الوقف * (سئل) في انقراض الوقف اذا تعذر عودها لحملها وخيف ضياعها وعدم الاتقاع بها اذا باعها باظنه بثمن معلوم من الدراهم هو غن المثل الثابت شرعاً في ذلك مصلحة للوقف فهل يكون البيع المزبور صحيحاً * (الجواب) * نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب الثالث من الوقف أهل مسجد اقترقوا وتداعى المسجد الى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب بأذن القاضي ويمسك الثمن ويصرفه الى بعض

مطلب يدخل المؤذنون في الوقف على مصالح المسجد

مطلب للامام أخذ فاضل الشئع حيث جرى العرف به

مطلب في وقف البناء على النفس

مطلب تسمع الدعوى في الوقف وان مضى نحو عشرين سنة
مطلب وقفه وشرطا لهما الادخال والاخراج فاخرج احدهما يصح

مطلب وقف على مؤذن جامع كذا هل يدخل كل من اتصف بهذا الوصف

مطلب يجوز بيع أنقاض الوقف اذا تعذر عودها لحملها

مطلب مسجد اقترق أهله وتداعى الى الخراب

المسجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب
وهو في بعض الطرق ولا تنفع به المارة وله أوقاف قال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينفع به المارة
لأن الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني اه وفي الفتاوى الكبرى للصدر
الشيخ حسام الدين من القسم الثاني بربيت بالاجر في قرية تغربت القرية وانقرض أهلها وعند
هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى الاجتر من تلك البئر فيجوز أن يؤخذ الاجتر من تلك البئر
ويشقى في الحوض ان كان عرف الباني لا يجوز الا بانه لانه رجع إلى ملكه وان لم يعرف الباني
فالطريق في ذلك أن يتصدق به على فقير ثم الفقير يشقى في الحوض لانه بمنزلة اللقطة ولو أراد القاضي
أن يشقى من غير هذا الطريق لأبأس به اه وكتب على صورة دعوى ماصورة أنا مأسر شرط
الواقف فوجدناه مكتوباً فيه ثم من بعد أولاد الموجودين فهذا يعمر سائر أولاد الموجودين وقوله
وهم فلان وفلان فذكر الشيء لا ينبغي ما عدا هذا شائع في كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم قال الله تعالى قل تعالوا آتوا ما حرم ربكم عليكم أن لا تنشركوا الآية مع أنه تعالى قد حرم
اشياء كثيرة وقال عليه الصلاة والسلام لا يصحبه إلا أحد نكحكم بأكبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله
قال الاشرار بالله وعقوق الوالدين مع أنه ورد اشياء كثيرة أنهم من اكبر الكبار وان قلنا ان قول
الواقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معترضة الطرفين فتنبه الحصري فيكون معناها أن أولاده
الموجودين هم فلان وفلان لا غيرهم أي لا موجود له من الاولاد غيرهم فبعد الرجوع المذكور
لا ينكر بقية أهل الوقف أنه ابن ابن ابن الواقف فيكون بمقتضى ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف
صواب الكلام الواقف عن اللغو وقد شرط الواقف في كتاب وقفه وعلى من سيحدث له من الاولاد
وأما معجزه عن اثبات كون جده حدث بعد الوقف فهذا شيء لا ينبغي استحقاقه اذا كان راضع اليد
ومتصرفاً بخصه من الوقف فان وضع اليد حجة قاطعة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة
وقدمات المصادقون فبطلت المصادقة وبرايمهم للجمع المصادقات فهذا الكلام يحتاج عبد الرحمن
إلى اثبات كونه كان واضح السيد ومتصرفاً قبل المصادقة أقول أول كلام المؤلف يوهم
أن تعيين الاولاد بالغد لا ينبغي من عداهم والمقبول خلافه في اوقاف الخصاص من باب الوقف على
ورثة فلان مانصه ولو قال على ولد زيد وهم فلان وفلان فعده خمسة أنفس ومن بعدهم على الفقراء
كانت الغلة أهولاً الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم سائر ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الزاد
فمن مات من هؤلاء الخمسة كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من يموت
منهم كان سهمه للمساكين اه ومثله في الاسعاف وغيره * (سئل) في عقار وقف بيد أخوين
مات أحدهما عن أولاد اختلصوا مع عهدهم في شرط الواقف المسمى بدي أن شرط الواقف بطناً بعد بطن
وأنتهم لا يستحقون في حياة المذكور حصه وأولاد الميت يدعون أنه وقف مطلقاً وأنهم يستحقون
حصه أيهم وكل برهن على ما ادعاه فأى البيتين أولى * (الجواب) بنية مدعي الوقف بطناً
بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقيص وغيرهما والوقف بين أخوين مات أحدهما وبني في يد
الحى وأولاد الميت ثم الحى برهن على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطناً بعد بطن والباقي غيب
والواقف واحد تقبل ويتصب خصماً عن الباقي ولو برهن أولاد الاخ أن الوقف مطلق عليك وعلمنا
قيمة مدعي الوقف بطناً بعد بطن أولى كذا في القصة درر من آخر الوقف أقول ولعل وجهه ما قالوا
ان البينة ثبتت خلاف الظاهر والظاهر الاطلاق ولذا اذا لم يعلم شرط الواقف بعد العلم بأن الوقف
على الذرية تصرف إلى الجميع بالنسبة كما مر فالتى ثبت التقييد ثبتت خلاف الظاهر فترجح لانها ثبتت
الزيادة فنعها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باجداها والافلو سقت احداها وقضى بها لتغنى الاخرى
لما قالوا اذا تعارضت البيتان وسبق القضاء باحداها مالفت الاخرى قتيبه * (سئل)

مدعي رباط خرب في بعض
الطرق ولا تنفع به المارة
مطلب في كيفية صرف
بناء مسجد أو بئر إلى مسجد
آخر أو بئر أخرى اذا عدم
الانتفاع به
مطلب وقف على أولاده
الموجودين وهم فلان
وفلان
مطلب ذكر الشيء لا ينبغي
ما عداه
مطلب وضع اليد حجة
قاطعة
مطلب تعيين الاولاد بالغد
ينبغي من عداهم من الاولاد
مطلب بينة مدعي الوقف
بطناً بعد بطن أولى من بينة
مدعي الاطلاق
مطلب أحد المستحقين
ينتصب خصماً عن الباقيين
مطلب اذا تعارضت
البيتان وسبق القضاء
باحداها مالفت الاخرى
قوله وكتب على صورة
دعوى ماصورة الخ هكذا
وجد في بئر نسخة شيخنا
المنقح التي بخطه وانت على
علم بان هذا الارتباط له بما
قبله ولا مناسبة بينهما تظهر
كما لا يخفى والذي يظهر لي أن
محل هذا بعد نحو ورقة من
هذه النسخة عقب قول شيخنا
المنقح قتيبه آخر كلامه بعد
جواب العمادى عن السؤال
الاتى بعد هذا يكون
استشهاده على جواب
العمادى عنه حيث ان

السؤال الاتى بعد حامد كور فيسه أن اولاد الميت اختلصوا مع عهدهم في شرط الواقف الخ وقد رأيت في نسخة شيخنا المنقح في دار
المذكورة بيضاء بعد قوله هنا في آخر كلامه قتيبه فكانه والله اعلم انما تركه بيضاء لكتب فيه السؤال الاتى وجوابه لانه مؤلف ومأفاه ٧

مطلب وقف ادارهما على
نفسهما يصح

مطلب يصح وقف الكتيب

مطلب اذا كان للوقف
ربح يجبر الناظر على تعميره
مطلب اذا امتنع عن
العمارة بخبره من يده
مطلب يجوز جعل غلة
الوقف والولاية عليه لنفسه

مطلب اذا كان الواقف غير
أمين يعزل عن التولية وان
شرط أن لا يعزل

مطلب يصح وقف التدوير
الحساس وليس لهم بيعها
مطلب اذا وقف على جهة
برعية والفاضل لذريته
فهل يصرف مال البر الى فقراء
الذرية

مطلب شرط الواقف كنص
الشارع

مطلب في مسائل شروط
الوقف الملقية
مطلب الاخ الشقيق اقرب
من الاخ لاب

مطلب الاخ لاب والاخ لام
سواء في القرب

مطلب القرابة في الوقف
ليست على حال الارث
مطلب اذا لم يقيد الاقرب
تصرف الى المتوفى

في دار معلومة جارية في ملك زيد وزوجته لكل منهما حصه معلومة فيها فوقها على نفسها
ثم من بعدهما على جهة بر متصلة وسلمها المتول وصدر ذلك منهما في صحتهما فهل يكون الوقف جائزا
* (الجواب) * نعم ولو كانت الارض بين رجلين قصدت فابها جلة صدقة موقوفة على
المساكين ودفعها معا الى قيم واحد جاز اتفاقا لان المانع من الجواز عند محمد هو الشيوع وقت
القبض لا وقت العقد ولم يوجد هنا لوجودهما معا منهما ولو وقف كل منهما نصيبه على جهة وجعل
القيم واحدا وسلمها معا جاز اتفاقا لعدم الشيوع وقت القبض اسعاف * (سئل) * في رجل
وقف كتابا من كتب التفسير على زيد ثم من بعده على اولاده وذريته ثم على جهة بر متصلة وسلم
الكتاب لزيد والان يريد الرجوع عنه وأخذ الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له ذلك
* (الجواب) * نعم نقل في البحر تحت قول الماتن ومنقول فيه تعامل وجوز الفقيه ابو الليث وقف
الكتب وعليه الفتوى كذا في النهاية اه * (سئل) * في بستان جاري وقفين له خايط
محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك وامتنع الناظران من عمارته
وللوقفين غلة فهل يجبران عليها * (الجواب) * نعم قال في البحر نقلا عن الخصاص اذا امتنع
يعني الناظر من العمارة وله أي للوقف غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده خيرية أو ائبل
الوقف * (سئل) * في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل يكون ذلك
جائزا * (الجواب) * نعم ويجوز بشرط المنفعة والولاية عليه لنفسه يعني جاز للواقف عند أبي يوسف
أن يشترط انتفاعه من وقفه ونوايته لنفسه لما روى أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل من
صدقة أي من وقفه ولا يعمل ذلك الا بالشرط فعلم أنه مشروع الا أنه لو لم يكن امينا فالقاضي عزله
ولو كان شرط الواقف أن لا يعزله أحد لا يلتفت اليه لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقراء
ولو صار عدلا بعده لا يتقبل الولاية اليه كذا في المحيط شرح الجمع لابن مالك * (سئل) *
في قدور فحاس موقوفة وقفها زيد على ذريته فام رجل من المستحقين يكلف الناظر بيعها بدون وجه
شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * سن قاضي الشام سنة ١١٤٦
في رجل وقف وقفه على جهات برعية وجعل فاضل الوقف لذريته وأن يكون توجيه جهات البر
المذكورة لتولى الوقف فقام جماعة من مستحق الوقف يدعون أنهم فقراء وأنهم أولى بالميراث
من غيرهم فكيف الحكم * (الجواب) * قال في الاسعاف يجب صرف الغلة على ما شرط
الواقف وفي غيره شرط الواقف كنص الشارع أي في المفهوم والدلالة والذى رأينا في الخيرية من جهة
الصرف اليهم في منقطع الوسط وأما اذا كان موقوفا على مبرات عنها وسماها الواقف أنه لا يصرف
اليها ويصرف الى الذرية فلم نره الا مع ضيق الوقت والله تعالى المستعان وأما اذا وقفه على أبواب
البر والمساكين فاحتاج ولده فهو مقدم كما يأتي عن الاسعاف * (سئل) * فيما اذا شرط واقف
أن من مات عن غير ولد فنصيبه ان هو في درجته يتقدم اليه فالاقرب اليه فاحد عن غير ولد
وفي درجته شقيقة وأخ لاب فان ثروا وحصة * (الجواب) * للاخ الشقيق لانه اقرب اليه دون
الاخ لاب قال الخصاص في باب الرجل يوقف الارض على اقرب الناس منه فان قال اقرب الناس الى
أوسى وذكر بعد كلام مانصه قلت فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لاخته لانيه وأخته
قلت فان كان له اخ لاب واخ لام قال الغلة له ما جمعا لان الاخ من الاب قرابته منه بابيه والاخ من
الام قرابته منه بامته وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث ألا ترى أن الاخ من الام قد ارتكض
مع الواقف في رحم والاخ من الاب قد ارتكض مع الواقف في صلب الاب فليس واحدا منهما باقرب
اليه من صاحبه اه ثم اذا لم يقيد الواقف الاقرب لالا الى الواقف ولا الى المتوفى يتصرف الى المتوفى
كافي فتاوى المولى الهمام الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى من كتاب الوقف اقول ووجهه ظاهر

فان من في درجة المتوفى كلهم في القرب الى الواقف سواء بخلاف قريتهم الى المتوفى فان قرابة اهل
 درجته منه تتفاوت كالاخوة وأولاد العم ونحوهم والاصل استعمال الفعل التفضيل فيما يتفاوت
 فكان انصراف الاقرب الى المتوفى الى تأمل وقد أفاد الشيخ اسماعيل تقديم ذي البهتين على ذي
 البهية وان كانت احدى البهتين من غير اهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربى الى
 المتوفى فوجد أولاد عمه وابن عمه ثمانية هو ابن عم المتوفى والعم المزبور ليس من اهل الوقف فأفتى
 بتقديم ابن العمه المذكور وان كان العم المذكور من غير اهل الوقف وسيأتي الكلام في تقديم ذي
 البهتين حيث شرطت الاقربى الى الواقف لا الى المتوفى ثم اعلم أن ما ذكره الخصاص من استواء
 الاخ لا ب مع الاخ لا م هو قولهم ما وأما عند أبي حنيفة فانه سدا لأخ لا ب كما في الاسعاف وذكره
 الخصاص أيضا وظاهر الخصاص ترجيح قولهم * (سئل) من طرابلس الشام فيما اذا وقف
 زيد عقاره على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة أرباع ذلك على ولده محمد ثم من بعده على أولاده ثم على
 القرىضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد أسفل منه انتقل نصيبه الى ولده
 ومن مات منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف الى أن قال والربع
 الرابع يكون وقفاً على من يحدث للواقف من الاولاد ثم على أولادهم ثم وسم والحكم في هذا
 كالحكم فيما وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذرية من أولاد الواقف عاد نصيبه
 الى أقرب الناس اليه من أولاد الواقف فإذا انقرضت ذرية الواقف فعلى جهة برعيتها هذا نص
 كتاب الوقف مات واحد من ذرية الواقف عن أمته واخوته وخاله الذين هم من ذرية الواقف
 فهل يكون شرطه في الربع من عود نصيب من مات من ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى أقرب
 الناس الى الميت من أولاد الواقف ناحتاً للشرط الأول في الثلاثة ارباع من عود نصيب من مات من
 ذريته عن غير ولد ولا أسفل منه الى الاقرب فالاقرب الى الواقف في عود نصيب المتوفى المذكور الى
 أمته فقط دون اخته وخاله * (الجواب) متى ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالتأخر منهما
 عند مالائه ناسخ كما في الدر المختار أمر الوقف وذكر في الاشياء قاعدة أعمال الكلام أولى من اماله
 ونقله الكازروني عن الخصاص في عود نصيب المتوفى المذكور الى أمته فقط دون اخته وخاله لكونها
 أقرب اليه منها قال في الاسعاف ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل الى أقرب الناس
 مني أو قال الى ومن بعده على المسكين الى أن قال ولو كان له أم واخوة تكون الغلة لأمته دون
 اخوته لكونها أقرب اليه منهم اهـ ومثله في الخصاص والذخيرة البرهانية * (سئل) *
 في وقف أهلي ثبت من شروط واقفه بتصرفي نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده
 فمات امرأته من أهل الوقف لاعت ولد لبطنها بل لها بنان مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ربع
 الوقف لابني ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها * (الجواب) * حيث شرط الواقف
 أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ينتقل نصيبها من ربع الوقف لابني ابنها المزبورين حيث لم يكن لها
 ولد لبطنها ولم يعم دليل على خلاف ذلك لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا في ولد
 ولد الصلب أو البطن يستحقه ولد الابن كما في الدرر والاشياء وغيرهما وقف على ولده وأوصى لولده
 زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحققه ولد الابن واختلف
 في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من ولد الابن اليه لان اسم
 الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفراد أما اذا وقف على أولاده دخل التسلسل كذكر الطبقات
 الثلاث بلقظ الولد كما في فتح القدير وكأنه للعرف فيه والا فالولد مقرر اوجعا حقيقة في ولد الصلب
 اشياء والله تعالى اعلم أقول في مسألة الوقف على الاولاد بلفظ الجمع كلام سيأتي قريبا
 * (سئل) * في واقفة وقفت وقفاً على جهات مبرات ومهمافضل من المبرات المذكورة

مطلب يقدم ذو البهتين
 وان كانت احداهما من غير
 أهل الوقف

مطلب اذا ذكر الواقف
 شرطين متعارضين يعمل
 بالتأخر منهما
 مطلب الام أقرب من
 الاخوة

مطلب شرط أن من مات
 فنصيبه لولده فوجد ولدين
 استحق

مطلب ان لم يوجد ولد
 الصلب استحقته ولد الولد

مطلب قال وقفت على
 أولادي يدخل فيه البطن
 لكن يقدم البطن الاول

يصرف لاولاد أخيه الخليل الذكروالانثى سواء كانت أخوها خليل عن أولاده الثلاثة وهم عيسى
وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد ثم مات خديجة
عن أولاد وأولاد أولاد مات آباؤهم في حياتها ثم مات أولاد أولادها عن أولاد والموجودون الآن
عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى وأولاد أولاد أولاد خديجة فهل يختص بالفاضل من
ربيع الوقف المذبور بعد المبرات المذكورة عثمان بن خليل بعقره * (الجواب) * نعم كما صرح
به في الاختصار شرح بقوله ولو قال وقفت على أولادى يدخل فيه البطون لعموم اسم الاولاد
لكن يقدم البطن الاول فاذا انقرض فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون على السواء قريتهم
وبعدهم اهـ وأما اذا وقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح
القدير وكأنه للعرف فيه والافالولد مفردا وجمعاً حقيقة في الصلبي أشباه من قاعدة الاصل في الكلام
الحقيقة وفي حاشيت العلامة المقدسي لكنه يحتاج الى تحرير فان في البرازية ما يحالفه ظاهر افانه قال
ولو وقف على أولاده وجعل آخره للفقراء مات بعضهم يصرف الى الباقي واذا ماوا يصرف الى الفقراء
ولا يصرف الى ولد ولده اهـ وأجاب المؤلف بأن بين الكلامين فرقاً فان الذى في الاشياء وقف على
أولاده فقط وأما ما في البرازية فانه جعل آخره للفقراء فيحمل على ولد الصلب وبعده للفقراء وأما ما في
الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منهما صحيحاً لعدم
التنافي أقول وفيه نظر فان ذكر الفقراء حذف من كلام الاشياء اختصاراً لان كل وقف لا بد أن
يكون مؤبداً ويكون ما له للفقراء وان لم يصرح بلفظ التأييد على قول أبي يوسف المعتمد
وعندهما لا بد في صحة الوقف من التصريح به ويأتى عقب هذا اتمام الكلام على ما في الاختصار والاشياء
* (سئل) * من قاضي الشام في محرم سنة ١١٤٩ فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه ثم من
بعده على أولاد أخيه رمضان هـ وعلى شعبان وعلى خضر أغاسوية بينهم ثم من بعده على وشعبان
المذكورين على أولادهما المذكورين والاناث ومن بعد خضر أغاسوى على أولاده وأولاد أولاده المذكورين
والاناث على القرىضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثى وعلى أولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم
وأعقابهم على الشرط والترتيب المعين أعلاه على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم
وأنسألهم وأعقابهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه من ذلك الى ولده أو ولد ولده أو
الاسفل من ذلك ومن مات منهم وأولادهم وأولاد أولادهم وأنسألهم وأعقابهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولانسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم
في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات منهم أجمعين قبل استحقاقه لشي من منافع هذا الوقف
وترك ولداً أو ولد ولد أو اسفل من ذلك استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى وقام في الاستحقاق
مقامه فان انقرضوا بأجمعهم وآبأدهم الموت عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً شرعياً
على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين هـ ما مكة المشرفة والمدينة المنورة على منورها الصلاة
والسلام وعين مبرات ومات الواقف المرقوم والوقف لشعبان وعلى وخضر أغاسوى المذكورين أعلاه
ثم مات خضر أغاسوى المرقوم عن غير ولد ولا اسفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا اسفل منه وتصرف
على نصيبه ما من ربيع الوقف لكونه في درجته ما أقرب اليه ما مودة تزيد على أربعين سنة هو
وأولاده وذرية لا تتقال ذلك اليهم عن ذكر حتى انحصر في الاناث من ذرية على المذكورين فقراء
قام الا أن متولى وقف الحرمين يريد نزع الوقف من أيديهم بمقتضى الشرط المذكور فهل ليس
للمتولى ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين مادام أخذ من النسل والعقب على مقتضى ما شرط الواقف
* (الجواب) * الحمد لله الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولى ذلك
ولا يؤول الوقف للحرمين الشريفين مادام أخذ من نسل أهل الوقف على ما شرط الواقف المذكور

خليل
عيسى عثمان خديجة
حسن
محمد
أولاد
أولاد
أولاد
مطلب وقف على أولاده
دخل النسل كله

مطلبه لا يؤول الوقف
لحرمين مادام أحد من نسل
الواقف المذكور

مطلب النسل الولد ولد
الولد أبا ما يناسلوا

مطلب على تستعمل الشرط

مطلب الشرط اذا تعقب
جملته عطفة كن للكل

مطلب لا يحمل فعل النظار
على المخالفة لشرط الواقف
لانه فسق

مطلب غرض الواقف
يصلح مخصصا

مطلب اذا تعارض اعطاء
بعض الذرية وحرمانهم
فالاغناء أولى

مطلب اذا قال على أولادى
يحمل على أولاد الصلب فقط

مطلب اذا تعارض شرطان
فالعمل بالتأخير منهما

مطلب منقطع الوسط وحكمه
نكاه المشهور عندنا

بمقتضى ما ظهر لأن من ذكر من نسل على وهم من أهل الوقف قال فى الاسعاف فى باب الوقف على
أولاده النسل الولد ولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكرنا كذا أو أنا ما اه وقد شرط الواقف المذكور
انتقاله للحرمين الشريفين اذ لم يبق لهم نسل فمع وجود النسل لا يتقبل عسلا بالشرط المذكور وقوله
على أنه شرط لما قال العلامة صدر الشريعة فى توضيح الاصول فى بحث الحروف ان على تستعمل
للشرط كقوله تعالى يا يعنى على أن لا يشركن بالله شيئا وذكره بعد أن على الشرط حقيقة وفى شرح المنار
لابن مالك كفة على تدل على الشرط حقيقة الى أن قال فيصل عليه اذا أمكن اه والشرط اذا تعقب
جملته عطفة متصلا به افاته للكل كما مر فى ذلك العلامة ابن نجيم فى بحر من شتى القضاء ومثله فى الخ
وذكره المحقق العلامة العسدى فى شرح مختصر المتن اصول جمالى العرب العلامة ابن الحايب فقال
وعن أبي حنيفة انه أى الشرط للجميع وذكره أيضا العلامة ابن قاسم العبادى الشافعى فى حاشيته
على جمع الجوامع المسماة بالآيات الينيات ونص عبارة وقد نقل الامام عن الحنفية موافقا على
عود الشرط الى الكل الى أن قال لان الشرط وان تأخر لفظا فهو متقدم تقديرا وقال أيضا قبله ان
توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع يجعل الكل بمنزلة جملة واحدة اه فيكون قول الواقف على أنه
راجع للجميع ولا عارض يقتضى تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكرنا أن الواقف لم يذكر التفصيل
والمساك فى أولاد على وشعبان كما هو دأب الواقفين اذا أرجعناه لأولاد خضر فقط ويؤكد ارجاعه
للكل أهل الوقف قوله أجمعين وبأجمعهم وعن آخرهم وبعضه تصرف النظار السابقين من على وذريته
للمدة المذكورة بحصة خضر فى الفتاوى الخيرية لا يحمل فعل النظار على المخالفة أى لشرط الواقف
لانه فسق يبعد عن المؤمن اه وعوا أيضا أقرب الى عرض الواقفين الذى يصلح مخصصا كما فى حاشية
الاشبه للعلامة ابراهيم بى زاده ناقلا ذلك عن التقويم وفى الاشباه من قاعدة أعمال الكلام أولى
من أعماله اذ تعرض الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء أولى لانه
لا شك أنه أقرب الى عرض الواقف اه وقوله المذكور دون الاناث خاص بأولاد على وشعبان الصليبين
فقط لانه وصف الاولاد به على ما أتى به العلامة شيخ الاسلام أبو السعود العمادى فمن أنه اذا وقف
على أولاده فقط يحمل على أولاد الصلب ومثله فى الحاشية وعبارته رجل وقف أرضا على أولاده
وجعل آخره للفقراء فمات بعضهم قال خلال يصرف الوقف الى الباقي فان ما نوا يصرف الى الفقراء
لا الى ولد الولد اه ويوافقه ما فى الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين والتب فقد
الذكورية تختص بأولاد على وشعبان الصليبين فقط وأما أولاد أولادهم فلا دخلهم بقوله على أنه
أوبق على أنه شرط متأخر ناسخ للأول لما ذكر الامام الجليل الخصاف فى كتابه أحكام الاوقاف اذا
تعارض شرطان فالعمل بالتأخير منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فذلك أعماله اه وفى حاشية
بى زاده الشروط اذا تعارضت وأمكن العمل بها وجب والاعمال بالاخير منها وسواء فى ذلك الواووم
كاه وظاهر لا غبار عليه وان أرخينا العنان قلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لعموم اسم الاولاد
كما فى الاشباه والاختبار وان كان قولنا مخالفا لما فى المشاهير المعبرة من عدم شموله للنسل كله وقوله
على أنه أى مع ملاحظة صفة الذكورية فى ذلك لانه قد وصفهم الواقف بهار قد انقضوا فقول
لا يؤول ايضا للحرمين الشريفين على هذا التأويل الناشئ عن غير دليل لانه شرط عوده اليهما بعد
انقطاع النسل ولا شك أن النساء الموجودات من نسل أهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليهما
ويكون منقطع الوسط وحكمه أنه للفقراء كاهو المشهور عندنا والمتطابق على السنة علمنا
ومع ذلك حيث انهم بصفة الفقير يجوز الصرف اليهن بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصله ومقصود
الواقف الثواب والتصدق على القرابة أكثر وأبوابه اليه أشار عليه الصلاة والسلام بقوله
لامرأة ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما حين سأله التصدق على زوجها لك أبحر ان أجر الصدقة وأجر

مطلب لا ينزع شيء من يد
أحد إلا بحق ثابت

مطلب الوصف بالذكورة
يعود إلى جميع المتعاطفات
عند الشافعية

مطلب وقت على أولاده
ثم على الفقراء هل يدخل فيه
أولاد الأولاد

مطلب في تخطئة أبي السعود
لصاحب المحيط السرخسي
وصاحب الدرر في أن لفظ
أولادي يعم البطون كلها

مطلب الفرق بين ذكر
الولد والأولاد مفردا وجمعا

مطلب إذا شرط الواقف
لنفسه الإدخال والإخراج
دون غيره يصح

الحالة اهـ ولا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي قبح الاموال
والحقوق والاستحقاق فلا ينزع الوتف من أيديهم ويبقى معهم إلى انقراض النسل فيعود للرمين
الشريطين هذا ما ظهر لنا بعد التأمل التام في هذا المقام والله ولي التوفيق والانعام وهو الهادي
وعليه اعتمادى ايضا ما استقبل عليه الجواب مع ثبات في رسالة أبي يوسف رحمه الله تعالى
ليس للأمام أن يخرج شيئا من يد أحد إلا بحق ثابت معروف وشئ نكرة في سياق النفي
قبح الاموال والحقوق فتباوى القبر تائبي ووافقنا في عود الشرط إلى الكل الشافعي رحمه الله
تعالى ففي فتاوى ابن حجر رحمه الله تعالى أجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رغبته إليه في عود
الوصف بالذكورة إلى جميع من تقدم من المتعاطفات أم يختص بالخير بقوله يعود إلى الجميع
علا بقاء الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات المذكورة بعد جمل أو مفردات من شرط
أواستثناء أو وصف أو غيرها إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخيرة ثم ردة على من خالف في ذلك
وأطال فيه بما يؤيد أنه لا فرق بين الواو وثم اهـ وكذلك وافقنا الحنبلي في شرح الاقتناع فلو تعقب
الشرط ونحوه جلا عاد إلى الكل قال الشيخ تقي الدين بن رجب ما ذكره أصحابنا أي في عود
الشرط ونحوه للكل أنه لا فرق بين العطف بالواو وبالفاء وبتم على عموم كلامهم اهـ ملخصا
وقفت على أولاده ثم على الفقراء هل يدخل أولاد الأولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب
والصحيح لا يدخل وإنما يعمى أفندي قوله أي صاحب الدرر والفرر أو قال ابتداء على أولادي
يسمى في القرب والأبعد هذا المختار لما في النجاشية صريحها والخاصة والبرازية وخزانة
الفتاوى وخزانة المنتبهين والشفيع نعم قال في الاختيار لو قال على أولادي يدخل فيه البطون كلها
ايهم اسم الأولاد ولو كان يقتسم البطن الأول فاذا انقضى الثاني ثم من بعدهم يشترك جميع
البطون فيه على السواء قريتهم وبعيدهم ويوجد في بعض الكتب أيضا ما وافقه وقد استفتى بعض
العلماء من مولانا أبي السعود وأدرج في سؤاله عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه
عن الاختيار ثم قال هل يعمل بهذه المسئلة أم لا فأجاب عنه المولى المزبور بما جازله أن هذه المسئلة
أخطأ فيها رضي الدين السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر اهـ كلامه وما قاله حق
يطابق الكتب المعتبرة كما تحققت وما يخالفه من شواذ الأقوال لا محالة ولقد أصاب المولى
المزبور في التنبه المذكور جعل الله سبحانه شكورا وعملا مبرورا ثم إن ما في الدرر غير موافق لذلك
القول الشاذ أيضا كما ظننه لأن مؤدى كلامهم تقديم البطن الأول ثم البطن الثاني ثم الاشتراك بين
الأقرب والأبعد بخلاف ما يدل عليه كلام صاحب الدرر في استواء الأقرب والأبعد وأولا وآخر اهـ
عزى زائد على الدرر أقول وبخالف ما في الاختيار والمحيط أيضا ما ذكره الإمام الخصاص
في الباب الحادي عشر من أنه لو قال على ولد زيد وعلى أولادهم فهي أولاد زيد ولصفيه وأولادهم
فاذا انقضى أولادهم سبوا كين وإن قال على ولد زيد وعلى أولادهم وأولادهم فلم يعموا ولمن أسفل منهم
لأنه سبى ثلاثة أبطن فصاروا بمنزلة النخذ الخ لكن مثل ما في الاختيار والمحيط ما مر عن الأشياء معزى
إلى فتح القدير ومثله أيضا ما في الاستعاف حيث قال ولو قال على أولادي وأولاد أولادي يصرف
إلى الأولاد وأولاد أولادهم أي ما تناسلوا ولا يصرف إلى الفقراء مادام واحد منهم باقيا وإن سفل
لأن اسم الأولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فإنه بشرط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف إلى
الزواجل ما تناسلوا اهـ ويعد كل البعد أن يكون هؤلاء الأئمة كلهم تواردا على الخطا فللمناسب
التعبير بأنه خلاف الصحيح كما مر على أنه حيث قيل كل من القولين في عدة كتب معتقدة بتوقف
القول بتصح أحدهما وترجيحه على النقل عن أحمد من أرباب الصحيح والجميع والله تعالى أعلم
(*سئل*) في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها الإدخال والإخراج والتغيير

والتبديل والزيادة والنقصان للواقف نفسه في مدة حياته لاغيره وأنه بالمتقضى المزبور قد دخل
وأخرج في حياته بعض أولاده بموجب حجة شرعية ومات الواقف المزبور فهل يكون فعله صحيحا
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان له ذملا معلومة وقفها في صحته على نفسه
ثم على أولاده الموجودين وهم فلان وفلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفا صحيحا فأتى أحد
الأولاد في حياته أبيه الواقف عن أولاد غيرهم أنهم يستحقون في الوقف حصة أبيهم مع وجود أولاد
الواقف المزبورين بدون شرط من الواقف ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع أعمامهم
المرقومين * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا شرط واقف في كتاب وقفه
الناصب المتقضى نقض القسمة بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة
* (الجواب) * نعم أقول تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقف المرتب وإن لم يشترطه
الواقف كما سنوضحه * (سئل) * في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات
قبل استحقاقه لشيء من منافع الوقف وترك ولدا أو ولدا استحق ذلك المثل ما كان يستحقه
المتوفى أن لو كان حيا وقام في الاستحقاق مقامه خات ابنة الواقف في حياة أبيها عن ابن قاصر
ثم مات الواقف عن أولاد وعن ابن بنته المتوفاة في حياته ويريد أبو القاصر من مطالبة الناظر عما خص
ابنته من حين موت الواقف فهل له ذلك * (الجواب) * يستحقان ما كانت والدتهما
تستحقه أن لو كانت حية ولو لوالدهما مطالبة الناظر بذلك عملا بشرط الواقف المذكور أقول قد أفنى
بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب ابن السلي في فتاواه المشهورة ورد على من أفنى بخلاف ذلك زعماء
منه أن بنت الواقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولدا لها وغفل عن كون
المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت أبيها وسيأتي تمام الكلام على مسئلة الزوجة الجعلية
هذا وقد وقعت في زماننا حادثة الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على أخته فلانة ثم على أولادها
ثم على أولادهم على أن من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فأتى الواقف ثم أخته
المذكورة عن أولاد وعن أولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور الوقف المذكور فهل يستحق
أولاد الابن المذكور شيئا أم لا أجاب بعض أهل عصرنا بنعم وأجبت بلا لكون الابن المتوفى قبل
الوقف ليس من أهل الوقف لاحقة ولا حكمة لأنه غير مستحق ولا بضرورة أن يصير مستحقا لكونه
ميتا حين الوقف فلم يدخل فيه أصلا لأن أهل الوقف من كان حيا عند الوقف ومن سجد بعده والميت
عند الوقف لم يدخل فيه فلا يقوم أولاده مقامه في استحقاقه إذا استحقاق قبل لبسوا من أهل الوقف
أصلا كما يبينهم والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وأولاد أولاده ولو قال
على ولدي وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ونسألهم أبدا ما نسألهم وكان له أولاد وقدمات بعضهم عن
أولاد قبل الوقف يكون على الأحياء وأولادهم فقط ولا يدخل معهم أولاد من مات قبله لأنه لا يصح
الأعلى الأحياء ومن سجد دون الأموات وقد نسبته إلى أولاد الأحياء يوم الوقف بقوله وأولادهم
بعود الضمير إليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولدي وعلى أولادهم الخ يدخل فيه ولد من مات
قبله بقوله على ولدي وولدي وولد من مات قبله وولده ٨١ وحاصله أنه إذا قال على أولادي
وأولادهم بالإضافة إلى ضمير الغيبة يختص بأولاد الأحياء المذكورين أولا لأن الوقف لا يصح
على الميت فلا يدخل في الوقف أولاد الميت قبل صدور الوقف وإذا قال أولاد أولادي بالإضافة إلى
ضمير المتكلم يدخل أولاد الميت من أولاده لأنهم أولاد أولادهم لكونه نسبهم إلى نفسه في حادثة
الفتوى لما قال ثم على أولاد أختي اختص بالأحياء منهم دون من كان قد مات قبل الوقف لأن الوقف
لا يصح على الميت ولما قال ثم على أولادهم عاد الضمير إلى المذكورين وأولادهم الأحياء لما قلنا
فأولاد ابن أخته الميت ليسوا من أهل الوقف أصلا نعم لو قال ثم على أولاد أولاد أختي دخلوا كما تقدم

مطلب وقف على نفسه
ثم على أولاده الموجودين
فأتى أحدهم عن أولاد
فليس لهم شيء
مطلب تنقض القسمة
بانقراض الطبقة وإن لم
يشترطه الواقف
مطلب إذا شرط نقض
القسمة يصح

مطلب في الدرجة الجعلية
يستحق الولد ما كان يستحقه
أصله أن لو كان حيا

مطلب وقفا على نفسيهما
ثم على كذا فأتى أحدهما
فنصيبه إلى الفقراء إلى أن
يموت الآخر

وانتد تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وحنذاً امرأته دار معلومة جارية في ملكهما فوفاها على نفسها أيام حياتها ثم من بعدهما فعلى زوجة زيد بنت هند المذكورة وعلى اختها لاته وأعلى ابن اخيهما فلان بينهم أثلاثاً ثم على جهة بر لا تنقطع فأت زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى أن يموت هند * (الجواب) * نعم فاذا ماتت هند يصرف الى ما شرطنا * (سئل) * في وقف أهلي فقد كُتب وقد لم يعلم شروط واقفه غير أن نظاره تصرف فوا نصيب من مات من مستحقه عن ولده أو عن غير ولد لجميع مستحقه فيما مضى من الزمان فأت امرأه منهم عن غير ولد ولا أسئل منه ولها ابن اخت من المستحقين فهل اذا أتت تصرف نظاره كذا ذكر يصرف نصيب المرأة من ريع الوقف لجميع مستحقه لا لابن الاخت وحده * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلي موقوف على أولاد الذكور دون أولاد الإناث حسب ما جرى تصرف نظاره جميعهم على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من أولاد الذكور من الإناث لا أخيهما أو اختها من أولاد الذكور دون أولاد الإناث فان لم يوجد لها أخ أو اخت فلغيرهم من أولاد الذكور دون أولاد المتوفاه ودون أولاد الإناث وماتت امرأة من أولاد الذكور عن أولاد ذكور وإناث ولها قدر استحقاق معلوم في الوقف ولها أخت لاب من أولاد الذكور المتساولين ومن أهل الوقف جماعة غيرهما من أولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد ثبوته وبصرف نصيب المتوفاه المذكورة لا اختها المذكورة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلي ثبت من شروط واقفه بتصرف نظاره أن من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده فأت امرأه من أهل الوقف لأ عن ولدها بل لها ابنا ابن مات في حياته فهل ينقل نصيبه من ريع الوقف لابن ابنتها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها * (الجواب) * نعم حيث لم يكن لها ولد لبطنها ولم يقم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب أو البطن لا الذئبي فان لم يكن ولد الصلب أو البطن استحقه ولد الابن كما في الدرر والاشباه وغيرهما أقول يعلم منه أن الواقف اذا قال فنصيبه لولده أو لولد ولده ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فلو كان المتوفى له ولد وله ولد أيضاً لشيء لولد الولد وبه ائقي العلامة الشلبي ووافقه جماعة من علماء عصره كما هو مبسوط في فتاواه * (سئل) * فيما اذا أتت ناظر اوقف أهلي أنهم ما ومن قبلهما يصرفون غلة الوقف لأولاد الذكور دون أولاد الإناث من مدة تزيد على أربعين سنة في وجه أخوين يتبعان حصه آلت اليهما عن ائمه المتلقية ذلك عن ابنتها وكتب بذلك حجة ثم أثبت الاخوان بوجه أحد الناظرين المذكورين أن الناظرين السابقين قبلهما كانوا يصرفان غلة الوقف لأولاد الذكور والإناث وأولادهم من مدة تزيد على أربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأي الشبوتين يعمل (الجواب) * أن الشبوتين الشانين غير صحيح لوجوه الاقول ككون الدعوى بوجه أحد الناظرين بدون حضرة الآخر ولا رأيه وقد صرح في الجوهر باشتراط رأى الآخر ولم يوجد الثاني أن المينة اذا تضمنت نقض قضاء ترد كما صرحوا به الثالث أن المقضى عليه لا تقبل منه المينة قال في التتارخانية من العشرين في الدعوى متول ذوبد برهن على الوقف فبرهن الخارج على المالك يحكم بالمالك للخارج فلو برهن المتولى بعده على الوقف لانسع وبه يقتضى اه قال في جامع الفصولين في الثالث عشر لان المتولى صار مقضياً عليه مع من يدعى تلقى الوقف من جهة اه الرابع أن المينة تطلب من طرف مدعى التخصيص بأولاد الذكور وهما الناظران والقول لمدعى التعميم على الذكور والإناث وهما المذمومان لانهم ما تمسكان بالاصل وهو الاطلاق والتعميم وقد صرح في ترجيح البيئات أن بيئة مدعى التخصيص أولى من بيئة عدمه وصرح في الدرر أن بيئة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى كما مر نقل عبارته وفي الخاتمة رجل مات وترك ابنتين وفي يد أحداهما ضيعة يدعى أنها وقف عليه من جهة ابيه والابن الآخر يقول انها وقف علينا قال أبو جعفر القول قول الثاني وقال غيره القول قول ذي اليد والا قول اصح اه وفي الذخيرة

مطلب يعمل بتصرف
النظار في دفع نصيب الميت
عن غير ولد لكل المستحقين
مطلب يعمل بتصرف النظار
في الصرف لأولاد الذكور
دون الإناث الخ

مطلب حيث لم يكن ولد الصلب
أو البطن يستحق ولد الولد

مطلب انما يعطى ولد الولد
حيث لا ولد
مطلب فيما اذا ادعى الناظر
أنه وقف على أولاد الذكور
الخ
مطلب الدعوى على أحد
الناظرين لاتصح

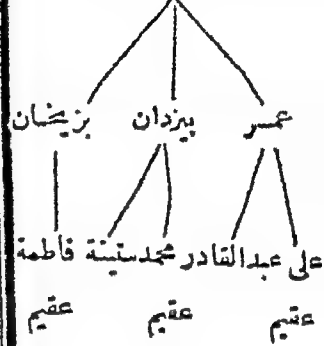
مطلب المينة اذا تضمنت
نقض قضاء ترد

مطلب لانسع بيئة المتولى
على أنه وقف بعد القضاء
عليه للخارج بالملكية

مطلب ادعى أحد الابنين
أنها وقف عليه والآخر انها
وقف عليها فالتقول الثاني

مطلب في الاقرب الى الواقف

ومات ابن الواقف الشهابي احمد



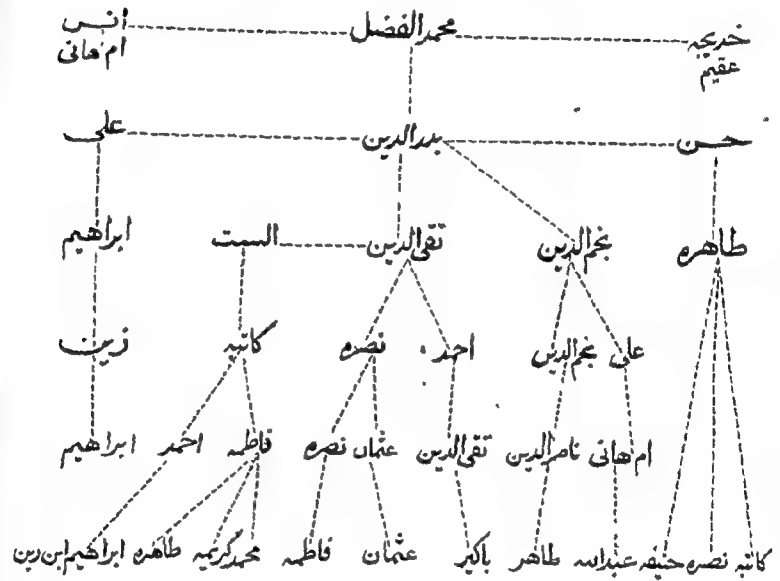
مطلب اذا شرط نصيب من مات
عقبا للاقرب الى الواقف من أهل
الدرجة فهل يقدم من ينسب
اليه بالابوين على من بأحدهما

قوله ترجع بالرفع فاعل قوله يلزم
إياه منه

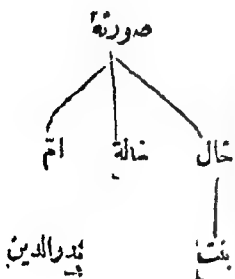
وهو المختار لانهم ما تصادفوا على انها كانت في ذابيه ما فلا ينفرد احدهما باستحقاقه الا بجهة اه والله
تعالى التوفيق * (سئل) * فيما اذا وقف زيد أملا كاه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
وأولاد أولاده الاقرب الى كور والاناث بينهم على الفريضة الشرعية على أن من مات منهم من ولد نصيب لولده
ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته
يتقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى الواقف ثم صار نصيب ولد الواقف الشهابي احمد أربعة عشر قيراطا
ثمان الشهابي احمد عن ابن يدعي عمرو بنتين احداهما تدعى بريخان والاخرى ييزدان ثم مات عمر
عن ابنين أحدهما يدعى عليا والاخر عبد القادر ثم مات ييزدان عن ابن يدعى محمد او بنت تدعى
سنية ثم ماتت بريخان عن بنت تدعى فاطمة ثم ماتت فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولا موجود اذا ذلك
ولد اخا له هو محمد وسنية وابنا خاله هو علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد ولا
الموجود اذا ذلك شقيقته سنية وابنا خاله هو علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير ولد ولا ولد ولا
الموجود اذا ذلك أخوه عبد القادر وبنت عمته سنية والحال أن بعض من في درجة المتوفى ينسب
الى الواقف بأبيه وامه وهو محمد واخوته سنية والبعض الآخر ينسب بأبيه فقط فهل يكون من ينسب
الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد من جهة أبيه وامه أقرب الى الواقف ممن ينسب اليه
بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف فستحق سنية بمقدورها نصيب
فاطمة ومحمد وعلي المذكورين مضافا الى نصيبها في الوقف المذكور ولا * (الجواب) * الحمد لله
يكون من ينسب الى الواقف من هو في درجة المتوفى عن غير ولد بجهة أبيه وجهه امه معا اقرب الى
الواقف ممن ينسب اليه بجهة أبيه فقط عملا بقول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف ويكون
المراد بالاقربية الاقرب في القرابة لا في الطبقات لئلا يلغوشروطه الاقرب من حيث أن كل من
في الدرجة بالنسبة الى الواقف في الطبقة سواء فستحق سنية بمقدورها نصيب فاطمة ومحمد وعلي
المذكورين مضافا الى نصيبها في الوقف المزبور والله تعالى اعلم كتبه عبد الرحمن عني عنه اعني به
المرحوم العلامة الحجة الكبير عبد الرحمن افندي العمادى ومن خطه نقلته اقول قد سئل العلامة الخبير
الرملي عن نظير هذا السؤال مما شرطت فيه الاقرب الى الواقف لا الى المتوفى فحكى في تقديم ذى
جهتين على ذى جهة اقوالا ثم ذكر أنه حيث كانت القرابة الى الواقف قرابة الولادة لا قرابة الاخوة
المتمترفين فالذى يظهر أرجحيته هو مساواة الجميع ممن يدلى من قبل ابويه وأبيه لانه يلزم من اعتبار
أرجحية ذى الجهتين على ذى جهة في ابن هو ابن ابن عم وآخر من اجنبي كمرأة تزوجت بابن عمها ولها
منه ابن ومن اجنبي ابن آخر ووقفت على الاقرب فالاقرب اليها من أولادها ونسلها وذريتها ترجح
احدا بينهما وهو الذى من جهة ابن عمها على الآخر وهذا بعيد جدا عن أغراض الواقفين وأما من
ادلى بالاتم فقط ففيه تردد ولو قضى القاضي به عن اجتهاد نفذ قضاؤه لانه محل اجتهاد وموضع نظر كما
قد قدرته لك اه ثم اتفق الخبر الرملي كذلك في محل آخر فائلا لكونهم في القرب الى الواقف سواء
ولا ينظر الى قوة القرابة وضعفها اذا نظر إليها في قول الواقف يقدم الاقرب فالاقرب الى الواقف
ولم يقل الى الميت فقد اعتبر الواقف الاقرب الى الله لا القوة وهذا مما لا يشك فيه الخ اه لكن انت خير
بأن هذا ظاهر لم يذكر الواقف الدرجة اذ مع ذكرها يلزم الغناء هذا الشرط بالكلية اذ كل من في الدرجة
مستوون في القرب اليه فيخرج ما قاله جده المواقف من المصير الى أن يراد بالاقرب زيادة القوة في قرابة
الولادة أيضا كما في قرابة الاخوة لان اعمال الكلام اولى من الغناء لكن ينبغي تخصيص ذلك بماعدا
الطبقة الاولى من قرابة الولادة بقرينة غرض الواقف وان كان وقوع ذلك في غاية الندرة وبه اندفع
الالزام المذكور بابن ذى جهتين هذا ما ظهر ولنهمى القاصر والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما
اذا شرط واقف وقف اهلى في كتاب وقفه النائب المضمون شروطا منها أن من مات من الموقوف عليهم

عن غير ولد ولا أسفل منه عا د نصيبه من ربيع الوقف الى من معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب للمتوفى فأت رجل من الموقوف عليهم ابنه ابراهيم عن غير ولد ولا أسفل منه وله استحقاق في الوقف ال اليه عن ائته زين المتوفاة المستحقة من الوقف وفي درجته وذوى طبقته جماعة من الموقوف عليهم من جئاتهم ابوه أحمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة عنه ثم مات أحمد المذكور عن غير ولد ولا أسفل منه وفي درجته وذوى طبقته الجماعة المذكورون البعض منهم أولاد أولاد داخل وخالة كاتبة أم أحمد المزبور والبعض أولاد أولاد عم جدّة أحمد المزبور ولا أحد المزبور أولاد أخت من أهل الوقف أنزل درجة منه ماتت ائتهم عنهم في حياة أحمد بن عمرو أن نصيب أحمد من ربيع الوقف يعود اليهم لا قريبهم لا أحد وان كانوا أنزل درجة منه بهذه الصورة

الواقف القساضي فتح الدين المالكي



فهل يعود نصيب ابراهيم من ربيع الوقف لايه أحمد ثم تعود حصّة أحمد مع ما آل اليه من ابنه ابراهيم المذكور للاقرب من أهل درجته وهم أولاد داخل وخالة كاتبة أمه دون أولاد أخته وغيرهم من أهل الدرجة المذكورين أم لا * (الجواب) * نعم عملاً بشرط الواقف أن من مات عن غير ولد عا د نصيبه لمن هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى فقد شرط الاقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة اقول وحاصله أنه حيث شرط الاقرب من أهل الدرجة ووجد فيها جماعة بعضهم أقرب للمتوفى من بعض ووجد أيضاً في أنزل منها من هو أقرب نسباً للمتوفى من الجميع قدم الاقرب من أهل الدرجة وان كان الانزل منه أقرب نسباً لئلا يغلوا شرائط الدرجة والواقف قد اعتبر الاقرب في أهل الدرجة لا مطلقاً وسبأني سؤال في ذلك أيضاً قال المؤلف ثم رأيت بعد عدة سنين جواباً للشيخ محمد ابن الشيخ محمد البهنسي شارح الملتقى موافقاً لما ذكرنا صورته فيما اذا شرط واقف أن من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم الاقرب فالأقرب فأت مستحق يدعي بدر الدين ويبيده ثلث عن غير ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما ثلث فهل تنتقل حصته لبنت الخال أو للخالة أو لهما فأجاب وجهه أنه تعالى الحمد لله الذي فقته من أراد به خيراً في دينه ووقته لتعبر مسأله وبرايمه والصلاة والسلام على مظهر الحق بالاختلاف في حينه وعلى آله واصحابه الذين



ميزوا من غث النسيء صلاته إلى يوم كل نفس بما كتب رحيته وبعد قد اختلف جوابا
 من نسب إلى العلم نفسه ولم يخش التجري على الناصحين يحمل رسمه فكتب أولا أنه يتنقل ما يسه
 لخالته لكونها أقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقربة وهذا خطأ بين لا يصدر مثله
 عن له أدنى انانية ولو علم شرعا معناها واشبة بقاها لغة ومبناها لم يصدر منه هذا الغلط الواضح
 ثم نادى على نفسه حيث انه كتب على سؤال آخر بأنه يتنقل لبنت الخال بندا فاضح ثم بلغنى أنه أراد
 الجمع بين الجوابين والتوفيق فذكر أشياء ينكرها من شتم رائحة التحقيق وبسط الكلام في الرد عليه
 مما لا يليق فأقول الحق في المسئلة وبالله التوفيق ان اريد بالدرجة والطبقة المساواة في النسب
 إلى الواقف وهو الراجح فالخصة تتنقل لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم قاله فقير ذى اللطف
 الحق محمد بن محمد الهنسي الحنفي حامدا مصليا مسلما أقول ووجه موافقه لما ذكره المؤلف
 من حيث انه اعطى الخصة لبنت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها أحد في درجتها ولم يعط
 الخالة مع أنها اقرب نسباً للمتوفى لان الواقف اعتبر الدرجة أولا ثم الاقربة فيها والخالة
 أعلى درجة فلا تعطى وان كانت اقرب حيث وجد في الدرجة احد وان انفرد والحاصل أنه حيث
 شرط الواقف الاتقال للأقرب من أهل الدرجة يعطى لمن هو اقرب نسباً فيها سواء وجد معه فيها غيره
 او لا وسواء وجد من هو اقرب نسباً منه في غيرها اعلى منه درجة أو انزل أو لا ثم تفسر الدرجة بما ذكر
 لا ينافي ما مر عن فتاوى جده المؤلف من انه اذا لم يقيد الاقربة تنصرف إلى المتوفى إلى الواقف
 لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بأنها مساواة للمتوفى في النسب إلى الواقف وذلك في بيان المراد
 بالاقربة بعد تحقق الدرجة المذكورة فصار الحاصل أنه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساوونه
 في النسب إلى الواقف وقد اطلق الواقف الاقربة يقدم من هؤلاء الجماعة المساوين له في الدرجة
 من هو اقرب نسباً ورجاله إلى الواقف * (سئل) * أيضا عن المسئلة التي قبلها فيما
 اذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده وسماهم وعلى من سيحدثه الله تعالى له
 من الاولاد المذكور والانات على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم
 على أولادهم ثم ثم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعتاقهم وان سفلوا بطناً بعد بطن الطبقة العليا منهم
 تتجيب السئلة على أنه من توفي منهم اجمعين عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عادماً كان جاريها على
 ولده ثم ثم للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عادماً كان
 جاريها على المتوفى إلى من هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب إليه
 فالاقرب وبستوى فيه الاخ الشقيق والاخ لاب فان لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب
 الموجودين اليه من أهل الوقف ثم على ولد من اتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه
 على الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برته له بموجب كتاب وقفه الشرعي ثم مات الواقف
 وأولاده وأولادهم وانحصر الوقف في جماعة من الموقوف عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة
 السادسة ومات منهم مستحق هو ابراهيم ابن زين عن غير ولد ولا اسفل منه وله نصيب في ربع الوقف
 آل اليه عن امته زين المزبورة واقرب من في درجته من جهة امته المزبورة ابوه احمد ابن كاتبة المستحقة
 المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة من أهل الوقف هم أولاد عمته مساوون له في الطبقة السابعة
 التي من جهة ابيه فلان يعود نصيبه في الوقف الآل اليه عن امته زين المزبورة * (الجواب) *
 يعود نصيبه من الوقف الآل اليه عن امته زين المزبورة لا يسه المزبور لكونه اقرب من في درجته اليه
 عما بشرط الواقف المذكور ولا يعود ولا ولاد عمته المذكورين لكونهم في الدرجة السفلى عما بقول
 الواقف الطبقة العليا منهم تتجيب السئلة وبالله التوفيق في ذيل الشروط المذكورة على الشرط والترتيب
 المذكورين وقد أتى المرحوم العلامة العم محمد العمادى على سؤال رفع اليه في رجل له درجتان

مطلب الراجح أن الدرجة
 والطبقة المساواة في النسب
 إلى الواقف
 مطلب حيث شرط الاقربة
 في الدرجة يعطى لمن فيها
 وان انفرد أو وجد في غيرها
 من هو اقرب منه

مطلب فبين له درجتان
 درجة من جهة ابيه ودرجة
 من جهة امته

درجة من جهة أبيه ودرجة من جهة أمه بما ملخصه أن ما آل إليه من الاستحقاق من جهة أبيه
 يعود له هو معه في درجته من جهة أبيه وما آل إليه من الاستحقاق من جهة أمه فلن هو معه
 في درجته من أهل الوقف من جهة أمه وقد بحث في ذلك بحثا مفيدا فقال لأن كل واحد
 من النصيبين آل إليه من جهة ولكل من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات
 عن غير ولدان هو معه في درجته وذوى طبقته من أهل الوقف فيصدق على أهل كل درجة
 من الدرجتين المذكورتين أنهم في درجة المتوفى لاختلاف جهة الاستحقاق في الأصل فلا أعطينا
 جميع ما آل إليه من الاستحقاق لاهل الدرجة العليا دون من كان مساويا له من أهل الدرجة السفلى
 لزم تخصيص إحدى الدرجتين على أهل الدرجة الأخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف وإهمال
 ما دل عليه صريح كلامه مع إمكان العمل به وأعمال الكلام أولى من إهماله وكذلك لو خصنا
 النصيب بأهل الدرجة السفلى ويلزم أيضا حرمان إحدى الدرجتين من الاعطاء مع صريح دلالة
 اللفظ على الاعطاء ومتى احتل اللفظ الاعطاء والحرمان بقدم الاعطاء الذي هو أقرب إلى كلام
 الواقفين فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولوقلنا باستحقاق جميع أهل الدرجتين
 للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك إحدى الدرجتين بنصيب الأخرى من غير ما يدل عليه صريح
 كلام الواقف مع إمكان أعماله في عود نصيب أهل الدرجة العليا لمن كان مساويا للمتوفى فيها وكذلك
 في أهل السفلى والأعمال أولى من الإهمال فما آل إليه من جهة الدرجة العليا يعود له من كان مساويا له
 فيها من أهل الوقف وما آل إليه من جهة الدرجة السفلى يعود أيضا لمن كان مساويا له فيها من أهل
 الوقف والله سبحانه وتعالى أعلم أقول لقائل أن يقول فختار الشق الثاني وهو استحقاق جميع
 أهل الدرجتين لأن لفظ الدرجة جنس يطلق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولأن المضاف به
 كإسرها حوايه في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره أي كل أمر لله تعالى وفرعوا عليه
 ما لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولده أو ولد ذكورا أو ناثا كان لكل وتماه في أواخر الأشباه
 قبل الدعاء برفع الطاعون فكذلك في مسئلتنا وليس في كلام الواقف ما يخص أحداهما بحيث وجدنا
 ولا ما يمنع أرادتهما مع اللغة ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في يد
 المتوفى ولفظا من أدوات العموم فنقول الواقف وما كان في يده أو ما كان يستحقه أو ما كان جاريا
 عليه ينتقل إلى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود إلى من في درجته سواء كانت الدرجة واحدة
 أو أكثر وتخصيص بعضها ببعضه تخصيص بلا تخصيص على أنه لو كان الذي آل إلى المتوفى من جهة
 درجة واحدة وقلنا أن ذلك الذي آل إليه ينتقل بعد موته إلى أهل تلك الدرجة فقط يلزم عليه ترجيح
 تلك الدرجة على الأخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات وإهمال ما اقتضاه كلام الواقف من إطلاق
 الدرجة وعدم حرمان أهلها والأعمال أولى من الإهمال وأما قوله أنه يلزم عليه اشتراك إحدى
 الدرجتين بنصيب الأخرى فأنما بدلو سلمنا أن ما انتقل إليه من إحدى الدرجتين هو نصيبها وليس
 كذلك لأنه بعد انتقاله صار نصيبه لأن نصيبها ولا يلزم من انتقاله إليه من تلك الدرجة عوده إليها
 بعد موته لأنه خرج عن كونه نصيبها بعد صيرورته نصيبه ولو بقي نصيبها بعد انتقاله إليه لزم أنه لو مات
 ولم يوجد من أهل تلك الدرجة أحد أن لا يعطى لاهل درجته الأخرى فيلزم عليه إهمال كلام الواقف
 بالكلمة ويلزم عليه أشياء أخر تظهر لمن تدبر نعم إذا رتب الواقف بين الطبقات وشرط بحسب الطبقة
 العليا الطبقة السفلى فينتد بها باختصاص الطبقة العليا من طبقتي المتوفى بما في يده كله من أي
 طبقة كان ذلك مستقلا إليه معلا بشرط الواقف لأنه حينئذ يمكن العمل بشرطه ترتيب الطبقات
 وبشرطه انتقال نصيب من مات إلى من في درجته في هذه الصورة وإن كان الشرط الثاني ناسخا
 لعدم الشرط الأول في غير هذه الصورة كما إذا كان للمتوفى درجة واحدة وفوقه درجة
 والحاصل أن الذي يتعين المصير إليه في مسئلة من له درجتان متفاضلتان ومات لأحد ولمع شرط

مطلب المعبر طبقات
الاستحقاق الجعلية لاطبقات
الارث النسبية

من مات من أولاد الواقف أو أولاده عن غير ولد نصيبه لمن في درجته منهم ولا شيء لأولاد ابن
الواقف أو أولاده من غيرهم أنزل طبقة باعتبار أيهم ولا شبهة في أنه زعم فاسد منشأ اشتباه
الطبقة النسبية بالطبقة الاستحقاقية فإن أولاد ابنه من حيث النسب أنزل طبقة من أولاده ولكن
الواقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث الاستحقاق ثم رتب كذلك في أولادهم وأولاد أولادهم
وفي فتاوى العلامة ابن المشلي عن المحقق ابن القرس صاحب الفوائد البدرية المعبر طبقات
الاستحقاق الجعلية لاطبقات الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة أبعد نسباً والفرق ظاهر بين
قولنا هذا أقرب طبقة وهذا أقرب نسباً وإذا وقع تطبيق الواقف وترتيبه في أهل نسب واحد لا يكون
مناط الاستحقاق الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها إذ فرجه الله ما أجل عبارته إذ
ما في فتاوى الشهاب ابن المشلي ثم ليت شعري ما يقول هذا الزاعم فيما لو وقف الواقف على أولاده
وعلى رجل آخر أجني أدخله معهم ثم على أولادهم وأنسابهم أما ينظر إلى أن يجعل ذلك الاجنبي
في درجة أولاد الواقف وأولاد الاجنبي في درجة أولاد أولاد الواقف نظر إلى الطبقات الاستحقاقية
الجعلية التي جعلها الواقف ولو كان المعبر الطبقات النسبية لزم اخراج ذلك الاجنبي وأولاده من
الوقف أصلاً فهل هذا الاعتاد ظاهر وقد عقد اهذه المسئلة مجلس حافل من أعيان الافاضل واجتمع
رأى الجميع على خلاف ما زعمه ذلك الزاعم وبقي هو منفرداً في غلظه ولم يزل إلى الآن زائداً في شططه
نعود بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (سئل) *
فيما إذا وقف زيد وقفه منجزاً على ولده ابراهيم وعلى بنته رضى مادامت حية بلا زوج للذكر مثل
خطه الا شين وإذا تزوجت سقط حقها وإذا تأملت عادتها وليس لأولادها في الوقف حق مطلقاً
ثم من بعد ولده ابراهيم المذكور على أولاده وأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم بطناً بعد بطن وطبقة بعد
طبقة المذكور دون الاناث على أنه من مات من الموقوف عليهم عن ولد أو ولد ولد كان نصيبه
لولده أو ولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته
فاذا انقرض الموقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا عقب كان ذلك وقفاً على أقرب عصبات الواقف على
التميط والترتيب المشروح فاذا انقرضت عصبات الواقف وخلت الارض منهم كان ذلك وقفاً
على مصالح الحرم الشريف فبات ابراهيم عن ابنه أحمد ثم مات أحمد عن ابنه ابراهيم ثم مات ابراهيم
ولم يعقب فهل يؤول الوقف إلى عصبات الواقف * (الجواب) * لا يؤول الوقف المذكور لعصبات
الواقف لأن الواقف شرط عوده لعصباته بعد انقراض الموقوف عليهم ولم ينقضوا مع وجود رضى
المذكورة وشرط في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذوى طبقته ولم يوجد
أحد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤول للعصبات لعدم انقراض الموقوف عليهم
ولارضى لكونه اليست في درجة المتوفى بل يؤول للفقراء فقناً خذ رضى حصتها وهي الثلث مدة
حياته ومن بعدها لأولادها لأن قوله على أنه من مات الخ شرط متأخر ناسخ للاول والثالثان للفقراء
كما ذكر الى انقراض رضى وذريته فأؤول الوقف جميعاً إلى عصبات الواقف قال في الاسعاف ولو قال
على ولدى هذين فاذا انقرضا فعلى أولادهما أبداً ما نساوا إذا انقرض أحد الولدين وخلف ولداً
يصرف نصف الغلة إلى الباقي والنصف الآخر إلى الفقراء بجر وشحوه في الخالية والخلاصة والبرازية
والتأخرانية وأفتى بذلك الحانوتي والعلامة الخير الرملي رحمهم الله تعالى هذا إذا كانت رضى غير
فقيرة وأما إذا كانت فقيرة فيصرف إليها حصّة المتوفى أيضاً مع حصتها لأنها بنت الواقف وذرية
الواقف أحق من غيرهم من حيث الفقر لأنهم اصدقة وصله لا من حيث الاستحقاق وبالله تعالى التوفيق
أقول وقوله ومن بعدها لأولادها الخ أفتى بمنزلة الخير الرملي في فتاواه حيث أعطى أولاد بنت
في وقف مشروط فيه إعطاء أولاد الظهور ثم قال فإن قلت ما تفعل في قوله أولاد الظهور ومنهم دون

واقف

ابراهيم
رضى
احمد
ابراهيم
عقيم

مطلب في منقطع الوسط

ليس لأولاده في الوقف حق مطلقا لكنه مؤيد لما قلناه هناك والظاهر انتقال الربع إلى أولاد البنات
الذين كورين دونهن كما ذكرنا عاد قوله على أن الخ إلى عبد الرزاق أيضا لأن الواقف لم يجعل للبنات
في وقته حظا مطلقا في جميع الطبقات حيث قيد بالذكور في الطبقة الأولى ثم قيد أيضا به فيما بعدها
بقوله كذلك وقوله لتقدير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به بعده أيضا في الشروط فلا يبقى للبنات عبد الرزاق
بعد موته نعم ينتقل لأولادهن الذين كوروا أخذ من قول الواقف وبعد انقراض ذرية ولده على من
يوجد من أولاد البنات الذين كوروا والله تعالى أعلم * (سئل) * في وقف على الذرية من شروطه
أن من مات منهم عن غير ولد عانصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته المتساويين له بعينه يقدم
في ذلك الأقرب منهم فالأقرب إلى المتوفى فماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجته أسوي أولاد
إن حالة أمتها المتساويين ولها أولاد أخت متساوون أنزل منها بدرجة فلن يعود نصيب المرأة المتوفاة
المذكورة * (الجواب) * يعود نصيبها إلى أولاد ابن خالة أمتها المتساويين المرقومين لكونهم
في درجتها ومن ذوي طبقته وليس في الدرجة غيرهم دون أولاد أختها المتساويين وإن كانوا أقرب إليها
على ما يدل عليه كلام الواقف فإنه اعتبر الأقربية المقيدة بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة والله
سبحانه أعلم كتبه محمد العمادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله تعالى حيث شرط نصيب من مات
عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الأقربية وقد علم تساوي أولاد ابن خالة أمتها في القرب والدرجة
يعود نصيبها إليهم والحالة هذه والله تعالى أعلم كتبه الفقير حامد العمادي المفتي بدمشق الشام
* (سئل) * فيماذا شرط واقفو وقف في كتاب وقفهم شروطا منها أن الوقف متصل بالبنده
والوسط والانتها فاستدأه على الواقفين مدة حياتهم ثم بعد ذلك منهم يعود نصيبه وقفا على أولاده
ثم على أولاد أولاده ثم على أنسائه وأعقابهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين على أن
من توفي منهم وترك ولدا أو ولدا أو نسل أو عقباً عاد نصيبه من ذاك على ولده ثم على ولده ثم على
نسله وعقبه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك وقفا على من هو
في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف مات الواقفون ثم مات جماعة من مستحق الوقف المزبور
ذكورا وإنا من غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم إلى
قاضى القضاة بحضور ناظر الوقف المزبور في خصوص حصة من مات عقبا على من في درجته وذوي
طبقته فطلب بعضهم توزيعها للذكر مثل حظ الأنثيين وطلب بعضهم توزيعها بالسوية فسألهم الحاكم
المدعى لديه أن يهكذا شرط الواقفون وهل وقع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوام
السابقون في ذلك فأجابوا بأنه هكذا شرط الواقفون وأنه لم يسبق مثل هذه الحادثة في هذا الوقف
ولا تصرف القوام السابقون بشيء مما وقع النزاع فيه الآن وأبرزوا كتاب الوقف فوجده مطابقا لما
ذكره من الشرط المذكور قراءته وعرفهم أنه ليس ثم شرط مناقض لآول الكلام لا يمكن فيه
التوفيق حتى يجعل ناسخا للآول أو مستقلا بنفسه ليس يتابع للآول بل هو ناظر للآول وهو تفصيل
بعد اجبال فإن الواقفين وقفوا على أنفسهم ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم وثم للذكر مثل
حظ الأنثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع فقالوا إن من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد
ولاد ولد فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف فقد أجابوا أولا ثم فصلوا وبينوا
بعده فالشرط مقدم لأن الشرط وإن تأخر لفظا فهو مقدم تقديرًا وليس بشرط مناقض للآول بحيث
لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسخا بل شرط مقدم للآول ومبين لطريقة توزيعه مع ملاحظة الذكر مثل
حظ الأنثيين لا سيما وقد توسط الحرف الموضوع للتشريك والجمع فيجعل الكل بمنزلة جملة واحدة ويمكن
حملا أيضا على أنه بمعنى مع فيستمر الوصف المذكور ملا حظا في جميع ذلك فحكم الحاكم بأنه يوزع نصيب
من مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب على أهل درجته من أهل الوقف المذكور مثل حظ الأنثيين

مطلب يعطى الأقرب من
أهل الدرجة إذا شرطه
الواقف وإن كان الأبعد درجة
أقرب نسباً

وأمر الناظر المرقوم بالتوزيع كذلك حكوا أمر الشرعين بالتاسع شرعى - وكتب بذلك حجة شرعية
 فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوتها شرعا * (الجواب) نعم والحالة هذه أقول وحاصل المسئلة أنه
 إذا وقف على أولاده ثم على أولادهم ثم وقف على الفريضة الشرعية بالذ كرمثل حظ الانثيين ثم شرط أن
 من مات عقيما فنصيبه لأهل درجته فإذا مات أحد هم عقيما وفى درجته ذ كور واثان يوزع نصيب
 المتوفى بينهم للذ كرمثل حظ الانثيين وان ترك الواقف التصريح بذلك ولا يقسم بينهم على السوية لأنه
 انما يقسم بالسوية لو لم يشترط المفاضلة وهو قد اشترطها أولا فى قسمة ربع الوقف على أولاده وأولادهم
 ومن جملته ذلك قسمة نصيب المتوفى عقيما على أهل درجته فينصب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه
 لان قوله على أن الخ تفصيل لما أجله أولا من قوله على أولادى الخ وهو كلام فى غاية الحسن وبشهادة
 ما فى فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام الفاضل زكريا بما حاصله أن زيدا مالكا عمرا
 الاجنبى أرضا ليقتضاها عليه ثم على أولاده فلما ملكها عمرو وقفها على زيد ثم على أولاده الخمسة وعدهم
 على أن من مات منهم عن ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه لمن فى درجته ثم على
 أولادهم ونسأهم بطناء بعد بطن فأت زيد ثم مات أحد أولاده الخمسة عن بنت ثم ماتت البنت عقيما
 وفى درجتها أولاد أعمامها فأجاب شيخ الاسلام المذكور بأنه يحتمل أن ينتقل نصيبه للأقرب الى الواقف
 وهو الرجل الاجنبى الذى جعل واسطة لانقطاع الوقف فى حصتها لعمالة بقضية شرط الواقف فى الاولاد
 ويحتمل أن ينتقل لمن فى درجتها وهم أولاد أعمامها تسوية بين المتعاطفين فى المعاق وان كان متوسطا
 وهذا هو الاوجه لا لاطراد بل للقرينة وحى الغالب وعرض الواقف اذا الغالب اتصال الوقف فى مثل
 ذلك وأن يكون منافع الموقوف له ولذريته مالم يجمع من ذلك مانع ظاهر اه وحاصله أن اشتراط انتقال
 نصيب المتوفى عقيما الى من فى درجته انما ذكر فى أولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به فى أولادهم ونسأهم
 لكن لما عطف أولادهم عليهم اشتركوا فى الشرط المذكور فصار منسجما على الجميع تسوية بين
 المتعاطفين للقرينة المذكورة وهى كون التسوية بينهما فى الغالب وكون عرض الواقف الاتصال
 وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى أولاد عمها صار منقطع الوسط فصار نصيبها الى
 الأقرب الى الواقف عند الشافعية فى ذلك تأييدا لما أفتى به المؤلف من حجة الحكم بما لا يقبل
 يخالف ذلك ما فى أواخر كتاب الوقف من الفتاوى الخيرية بما حاصله أنه سئل عن رجل وقف على نفسه
 ثم على أولاده شمس الدين ورجب ورهجة على الفريضة الشرعية ثم على أولاد الذ كور والمذكورين
 دون الاتى ثم على أولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على جهة بر فأت الواقف وماتت بنته
 رهجة عقيما ومات ولده شمس الدين ورجب عن أولاد فكيف يقسم الوقف فأجاب بأنه يقسم على
 أولاد المذكورين المستويين فى الدرجة ولا يفضل الذ كرا لى فيهم اذ شرط التفاضل فى أولاد الواقف
 لا غير ولم يشترطه فى غيرهم فبقى مطلقا وفيه يستوى الذ كرا والاتى اه لا نأقول ان اشتراط التفاضل
 فى مسئلتنا المارة مذكور فى أولاد الواقف وأولادهم ونسأهم فينصب ذلك الشرط على التفصيل
 المتأخر فى بيان نصيب من مات عقيما اذ هو بمن شملهم الشرط كما مر بيانه بخلاف ما فى الخيرية فان الشرط
 لم يذكر الا فى أولاد الواقف فقط ثم أطلق فى أولادهم والاصل فى باب الوقف القسمة بالسوية الا اذا
 اشترط التفاضل ولم يشترطه فلا يعدل عن الاصل ولم تقم قرينة تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين
 المتعاطفين فتأمل وقد أفتى بنظرى ما فى الخيرية شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزى السائحانى واستشهد
 بما فى الخيرية ثم اعلم أن فى مسئلة الخيرية تنبيهها على فائدة سنية وهى أن قول الواقفين على الفريضة
 الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه أفتى الشيخ خير الدين فى غير هذا الموضع أيضا وأفتى به
 أيضا الشيخ اسماعيل كما هو مظهر فى فتاواه وكذا شيخ مشايخنا السائحانى وكذا اجده المؤلف عبد
 الرحمن أنفى كاستنبه عليه فى محله وكذا أفتى به غيرهم من أئمة معتبرين منهم العلامة الشهاب أحمد

مقلب قال على أولادى
 ثم وقف على الفريضة الشرعية
 يكون نصيب أهل الدرجة
 مقسوما كذلك لا بالسوية

قوله ملك عمرا الخ انما يصنع
 ذلك جملة لان عند الشافعية
 لا يصح وقف الرجل على نفسه
 فوجب الدار لعمرو وليقتضاها
 على زيد وأولاده اه منه
 مطلب وقف على أولاده
 على أن من مات عقيما فإن
 فى درجته ثم على أولادهم الخ

مطلب وقف على أولاده
 على الفريضة الشرعية
 ثم على أولادهم الخ فالتبديد
 للأول فقط

مطلب الاصل فى باب
 الوقف القسمة بالسوية الا
 اذا اشترط التفاضل
 مطلب قولهم على الفريضة
 الشرعية معناه المفاضلة
 لا القسمة بالسوية

الشبي "الحنفى" والعلامة القرناشى "والامام البلقينى" الشافعى "والشهاب أجد الرملى" الكبير الشافعى
وغرهم بناء على ما دوا المتعارف بين الناس الذى لا يكادون يشعرون غيرهم ولذا يردون هذا اللفظ
فى أكثر المواضع بقولهم للذكر مثل حظ الانثيين تصرى بمجايعناه المراد ولو كان معناه القسمة
بالسوية لكان تناقضا وكان الصواب أن يردوه بقولهم سوية بين الذكر والانثى مع أن ذلك لم يتعارف
ولم يسمع أصلا بل المتعارف أن القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكر والانثى سواء صرح بعدها
بأنهم للذكر مثل حظ الانثيين أولا ومن جهل ذلك فليسأل العوام فضلا عن الخواص وقد قال
فى الاشياء والنظام فى قاعدة العادة محكمة تقلا عن وقف فتح التقدير ان ألفاظ الواقفين تبين على عرفهم
اد فأتى به ابن المنقار وألف فيه رسالة من أن معناه القسمة بالسوية غير ظاهر وان تبعه من أهل
عصره بعض الاخبار وأقره فى الدر المختار وقد وضحت ذلك فى رسالة مهمة نازم مطالعها لكل ذى همة
فان فيها من الكشف عن هذه المذاهمة ما يريح عن الفوائد غمعه وهمه والله تعالى الجدة * (سئل) *
فما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة محمد ومحمد ومحمود ومحمود
وعلى من سجد له من الاولاد الذى كورسوية بينهم ثم من بعد كل منهم بعود ما كان جاريا عليه على
أولاده الذى كوروا الاناث بينهم على القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين مدة حياة الاناث ومن
مات من الاناث عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على اخوته واخواتهم دون أولادهم ثم على أولاد
أولاده كذلك ثم على أنسائه وأعتقابه وذرياته نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل
منه يعود نصيبه من ذلك الى واده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل
منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه فى درجته وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم فى ذلك الاقرب
فالاقرب منهم الى المتوفى الخ فبات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد ذكور واناث
ثم مات الذكور واناث عن أولاد وذرية ذكور واناث نهل يدخل أولاد الاناث مع أولاد الذكور
فى هذا الوقف يقتضى قوله آخر على أن من مات منهم أجمعين الخ أولاد يخالون ينوالنا الجواب بما
يظهر لكم من الصواب * (الجواب) * الحمد لله تعالى مقتضى ما ظهر لنا من هذا الشرط أن أولاد
الاناث يدخلون لأن الواقف عزم آخر فقال على أن من مات منهم أجمعين ما ذكره الفقهاء رجعهم الله
تعالى أنه اذا ذكر الواقف عبارتين متناقضتين فان أمكن الجمع بينهما بأن يحمل كل منهما على حال وجب
المصير اليه فان لم يمكن يعمل بالمتأخر منهما ويكون خاصا للاول وقالوا أيضا اذا تعارض عبارتان
فى كلام الواقف احدهما يقتضى حرمان بعض الموقوف عليهم والاخرى تقتضى عدمه فالاقرب الى
مقاصد الواقفين أنهم لا يقصدون حرمان أحد من ذريته فترجى الكلام الثانى لأن الحرمان ليس
من مقاصد الواقفين غالب فكان الواقف يرجع عن الشرط الاول لما لم يزل منه حرمان بعض ذريته فعزم
بقوله على أن من مات منهم أجمعين فقد نص أولا فى كلامه على أولاد الظهور دون أولاد البطون
ثم عزم بقوله على أن من مات منهم وأكد ذلك بقوله أجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون
بالتأخر كما صرح حواذلك فى كتب الاصول فى بحث العام ولا يمكن حمل الثانى على الاول لأن التميز
فى قوله منهم راجع الى ما تقدم المؤكد بقوله أجمعين والمتقدم الذى كوررونيات الذى كورف رجس الامر
البين أيضا فدخل فى ذلك أولادهم وان ارجعنا التميز الى الذى كور فقط تصحى الكلامين فيحتاج
الى شئ يدل عليه وليس هنأ شئ يدل عليه من الجملة الثانية فبقى شرطان متناقضان فيعمل بالتأخر
منهما وهو ادخل أولاد الذكور والاناث جميعا كما دل عليه قوله أجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما أجاب به
الشيخ الحانوتى رحمه الله تعالى فى بعض فتاويه بقوله وأما ان نص فى أول كلامه على أولاد الظهور
دون أولاد البطون ثم عزمهم بالذرية فيعمل به أيضا لانه متأخر والعمل على المتأخر ولأن العام قطعى
يعارض الخاص عندنا اه ويشهد لما ذكرنا ما ذكره فى الاسعاف بقوله ولو قال أرضى هذه

مطلب ألفاظ الواقفين
تبين على عرفهم

مطلب وقف على الذكور
ثم قال على أن مات منهم
عن ولد الخ دخل الاناث

مطلب اذا أمكن الجمع
بين المتنافيين وجب ولا يعمل
بالتأخر
مطلب يقدم ما يقتضى
الاعطاء على ما يقتضى
الحرمان لأن الحرمان ليس
من مقاصد الواقفين غالب
مطلب العمل بالتأخر من
الشرط

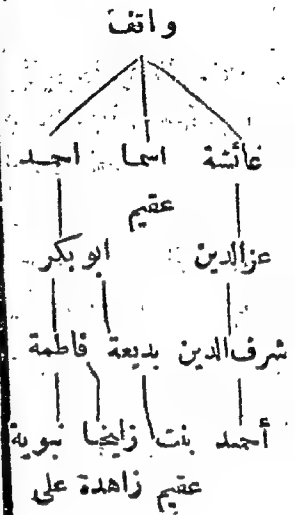
مطلب العام قطعى يعارض
الخاص عندنا

صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي ماداموا أحياء يجرى ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها إلى غيرهم حتى يقرضوا فإذا انقرضوا تكون الغلة لولد ولدي وأولادهم ونسلهم أبدا ما تناسلوا ثم من بعدهم على المساكين وكل ما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من بعده لولده ثم لولد ولده أبدا ما تناسلوا وكل من مات من ولدي أو ولد ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعا إلى أصل الوقت وجاريا مجراه كان الرقب جائزا ونصرف عنه لما شرطه ثم إذا مات أحد من أولاد الصلب ينتقل نصيبه إلى ولده على ما شرطه ثانيا من انتقاله إلى ولد ولده والتسوية بقوله لا يخرج عنهم شيء منها الخ لكونه متأخرا منسرا اهـ ما ذكره في الاسعاف في باب الوقف على أولاده وهذا ما ظهر لنا الآن عما ذكر في السؤال من الجواب راقه سبحانه وتعالى الموقف للصواب * (سئل) فيما إذا شرط واقف وقف أهلي شروطا منها أن من مات من أولاده وأولاد أولاده وأولادهم وذريتهم عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولاد ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم الأقرب فالأقرب إلى المتوفى ثم مات منهم رجل عقيما والموجود بنت خالته وأولاد ابن خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين وآل نصيبها الأصلي والآيل اليهما بشرط الواقف فقام أولاد ابن الخالة يعارضون البنيتين في نصيب الرجل المتوفى المزبور الآيل لانهما زاعمين أنه ينتقل اليهم بموته قبل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بنعيمهم * (الجواب) نعم أقول مقتضاه أنه لا ينتقل اليهم شيء أصلا من النصيب الآيل عن الرجل إلى بنت خالته بعد موتها وإن كان أولاد ابن الخالة مسافرين لبنتين البنيتين في الدرجة وفي القرية إلى الرجل المتوفى عنه ذلك النصيب لأن ما آل عنه إلى بنت خالته صار يسمى نصيبا فينتقل مع نصيبها الأصلي إلى بنيتها ويشكل انتقال ما آل إليها إلى بنيتها بما في شرح الأشباه للبيري حيث قال في القاعدة التاسعة مائه وخامسا دقيقة أخرى وهي أن النصيب المتوفى بشرط فيه أن يكون المتوفى عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الأول حتى لو مات الابن المتوفى إليه نصيب أبيه لا ينتقل هذا النصيب إلى ابنه لأنه ليس بنصيب أبيه بل نصيب جده ونصيب أبيه هو الذي استحققه أبوه من الوقف بنفسه قائم له فقد جهله الكثير من أهل العصر اهـ لكن فيه نظر فإن غالب الانصاف في الأوقاف المشروط فيها انتقال نصيب من مات إلى ولده ثم إلى ولد ولده إذا تكون بطريق الانتقال من الابن إلى ابنه ثم منه إلى ابن ابنه وهكذا ما لم تنقض القسمة بانقراض ككل طبقة عليها على ما يأتي بيانه ومثله الانتقال إلى أهل الدرجة ولم أر من قيد كذلك بالنصيب الأصلي إلا ما نقله المؤلف عن مفسر طرابلس بقوله سئل في وقف ثابت المنعمون شرط واقفه في كتاب وقفه شروطا منها أن من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولاد ولد ولا نسل ولا عقب عاد فقاموا على المتوفى من ذلك إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب ومات رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فانتقل نصيبه إلى زيد الذي هو أقرب من يساويه في درجته وضم زيد ذلك إلى نصيبه الذي كان تلقاه عن أصوله قبل إذا مات زيد أيضا عن غير ولد ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه يكونه أقرب درجة لمن يلي زيدا في القرية الدرجة من الميت الأول عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن أصوله لأقرب من يساويه في درجته أو يكون نصيبا مع الأقرب من يساويه في درجته أفوتوا مأجورين الجواب لا يكون لأقرب من يساوي زيدا في درجته الانصاف الذي تلقاه عن أصوله وإنما النصيب الذي تلقاه يكونه أقرب درجة من الميت الأول فيكون لمن هو أقرب إليه درجة بعد زيد عملا بقول الواقف يقدم في ذلك الأقرب إليه فالأقرب فيكون من زيد استقل ذلك النصيب لمن هو أقرب من الميت الأول بعده لانهما جعلناه لأقرب من يساوي زيدا في درجته لزم القياس قول الواقف

مطلب حل ينتقل إلى الابن
نصيب أبيه الأصلي والآيل
إلى الاب أو النصيب الأصلي
فقط

فالأقرب ونص الواقف كنصر الشارع قال أبو بكر الخصاص رضي الله تعالى عنه في باب يقف الرجل
 أرضه على قرابته الأقرب فالأقرب ولو أن رجلاً جعل أرضاً له صدقة موقوفة لله عز وجل - أبا على
 قرابته الأقرب فالأقرب ومن بعدهم على المساكين فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها
 لأقرب قرابته منه واحداً كان أقربهم أو أكثرهم من ذلك ثم قال قلت فإن مات هؤلاء الذين كانوا
 أقرب إليه قال تكون الغلة لمن يليهم اه وقال أيضاً في الباب المذكور فإن قال أرضى هذه صدقة
 موقوفة لله عز وجل - أبا على فقراء قرابتي وأهل بيتي الأقرب منهم فالأقرب قال الوقف جائز فإذا
 جاءت الغلة أعطى أقربهم إلى الواقف فإن مات أقربهم وهو الذي كان يأخذ الغلة كانت الغلة الذي يلي
 هذا في القرب وأعطى الغلة لأقربهم بعد الأول اه والله سبحانه العليم وكتبه محمد المفتي في طرابلس
 الشام عني عنه وأقول وفي هذا انظر ظاهره وما استدلل به من كلام الامام الخصاص لا يفيد مدعاه
 بيان ذلك أن من استحق شيئاً من ريع الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سواء استحقه
 من جهة اصوله أو آل إليه من أهل درجته بجميع ما استحقه زيد المذكور وما آل إليه يسمى نصيبه
 وجارياً عليه فإذا مات زيد عن غير ولد عاد نصيبه المذكور إلى الأقرب إليه لا إلى الأقرب إلى المتوفى
 الأول عملاً بقول الواقف عاد ما كان جارياً عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله قول الواقف
 من مات عن غير ولد لا نكلمة من عاتة والضمير في قول الواقف يقدم الأقرب إليه فالأقرب عائد على كلمة
 من العاتة فيعود نصيب كل من توفي عن غير ولد إلى الأقرب إليه لا إلى الأقرب إلى أول متوفى والألزم
 أعمال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك المتوفى الأول بأن ينظر إلى الأقرب إليه وحده
 ثم الأقرب إلى آخر الدهر ويلقي فين سواه وأيضاً يلزم عليه أنه لو مات ذلك المتوفى الأول وانتقل ما كان
 جارياً عليه إلى زيد لكونه أقرب إليه ثم مات زيد عن ولد أنه لا يعطى ولده نصيبه المذكور بل ينظر إلى من
 يلي زيدا في القرب إلى المتوفى الأول وفي ذلك الغناء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون
 ذلك ليس نصيبه بل نصيب المتوفى الأول ممنوع فانه لما مات لم يبق له نصيب في الوقف وانما صار ذلك
 نصيب زيد فيقول إلى ولده على ما شرط الواقف والحاصل أن المحفوظ إليه في مسئلتنا بالنسبة إلى
 الأقرب ليس شخصاً واحداً بل متعدد وهو كل من صدق عليه أنه مات عن غير ولد ومعنى التدرج
 في قوله الأقرب فالأقرب أنه ينظر أولاً إلى الأقرب إليه كالأخ الشقيق مثلاً فإن وجد نقلنا نصيبه إليه
 وان لم يوجد فالأخ الأب وهكذا أو أماً ما نقله عن الامام الخصاص فالمحفوظ فيه الأقرب
 إلى شخص واحد وهو الواقف فكما مات من هو أقرب إلى الواقف تنقل حصته إلى من يليه في القرب
 إلى الواقف وهكذا كالأول كان للواقف أخ وعم وابن عم ثم حكم بريع الوقف أولاً للاخ ثم للعم
 ثم لابن العم ولا تنظر إلى الأقرب للاخ المتوفى لان الواقف شرط الأقرب إليه لا إلى المتوفى كما في
 مسئلتنا حتى تنظر كلما مات أحد إلى الأقرب إليه فظهر أن بين المسئلتين بونا بعيدا وبما قررناه أيضاً اندفع
 ما قدمناه عن البيرى ولم نرمز على ذلك من أصحاب الاقضاء ولا رأينا له شيئاً يعضده أصلاً بل
 نراه ينظرون إلى ما في يد المتوفى مما انتقل إليه عن اصوله أو آل إليه عن أهل درجته فيعطونه لولده
 أولاً هل درجته على ما شرط الواقف وهو الذي يتبادر إلى الأذهان ويقصده الواقفون فنأطلع على
 نقل صريح مخالف لذلك فليثبت هنا وله الاجر والثواب والله أعلم بالصواب * (سئل) *
 فيما إذا أنشأ رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الثلاثة وهم عاتة وأسماء والشهابي أحمد
 الرضيع ثم على أولادهم بالسوية المذكور والاتبى فيه سواء ثم من بعدهم على أولاد الذكور ثم على
 أولاد أولادهم كذلك ثم على أنسألهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم أولاد الذكور على أولاد الاناث
 فإذا انقرض أولاد الذكور بأجمعهم عاد ما كان جارياً عليهم من ذلك على من يوجد من أولاد

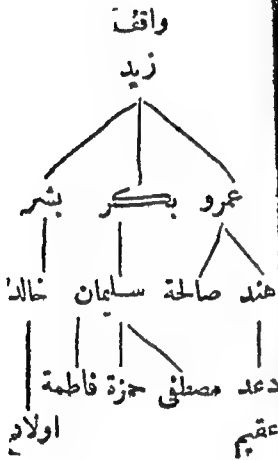
الاناث من الذكور ومنهم والانات على الفريضة الشرعية على انه من مات منهم ومن اولادهم
 وانسألهم وأعقابهم عن ولد أو ولد وان سفل عادما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم
 نسله ثم عقبه بينهم على الفريضة الشرعية ومن مات منهم اجمعين عن غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا عقب
 عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب
 الى المتوفى ثم على جهة بر متصلة ومات الواقف عن اولاده الثلاثة المذكورين ثم مات اسماء ولم تعقب
 ثم مات أحمد عن ابنه ابى بكر ومات عائشة عن ابنها عز الدين وانحصر الوقف فيها بالسوية ثم مات
 ابو بكر عن بنيه بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن ابنه شرف الدين ثم مات فاطمة عن بنتين زليخا
 وبسوية ومات بديعة عن بنت ماتت ولم تعقب ومات شرف الدين عن أحمد ومات زليخا عن بنت زاهدة
 ومات بسوية عن ابنها على - فهل يختص أحمد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا من ذكر عملا بشرط
 الواقف المذكور في اولاد الذكور ولا يشاركه في ذلك أحمد من ولدى زليخا وبسوية لكونهما
 ولدى اناث من اناث وهل يكون الصغير المجرورا المتصل في قول الواقف في الشرط الاخير المتعلق بأولاد
 الاناث على انه من مات منهم راجعا الى اولاد الاناث لكونهم اقرب مذكور وبسوية راجعه اليهم
 اعمال جميع كلام الواقف في شرطه الذي هو أولى من الإهمال الاول * (الجواب) الحمد لله اللهم
 يا حق الهامنا لما للحق محصل ما شرطه هذا الواقف أنه جعل الموقوف عليهم من بعده ثلاثة اصناف
 * الصنف الاول يكون الوقت بينهم بالسوية المذكور كالابن من غير من ية وهم اولاده الثلاثة
 المذكورون ثم اولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم ابو بكر وعز الدين * الصنف الثاني يكون
 الوقت لأولاد الذكور دون اولاد الاناث وهم اولاد ابى بكر وعز الدين ثم من بعدهم يكون
 على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على انسألهم ثم على أعقابهم مثل ذلك يقدم
 في الجميع اولاد الذكور على اولاد الاناث بمعنى أنه لا يستحق منهم الا من كان ابوه من ذرية الواقف
 ولا يستحق معه من كان ابوه أجنبيا وأمه من ذرية الواقف * الصنف الثالث يكون الوقف بين
 ذكورهم واناثهم على الفريضة الشرعية وهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور
 ثم ذكر بقية شروط الصنف الثالث بقوله على أنه من مات منهم الخ ومقتضى ذلك أن أحمد بن شرف
 الدين يختص بالوقف دون ولدى زليخا وبسوية لان الجميع الآن من الصنف الثاني بلا شبهة وقد تقرر
 أنه يقدم في هذا الصنف من كان ابوه من ذرية الواقف وهذا صادق على أحمد بن شرف الدين فقط وأنه
 لا يستحق معه من كانت امه من ذرية الواقف وأبوه أجنبيا وذلك صادق على ولدى زليخا وبسوية
 ثم لا ينافي ذلك ما ذكره بعد انقضاء شرط هذا الصنف الثاني والذريع في شروط الصنف الثالث
 من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الثالث كما ذكرنا أولا وهم من يوجد من اولاد
 الاناث بعد انقراض اولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم اقرب مذكور ولنتظن جميع الشروط
 في سلك الصحة والسداد والالزام أن تكون الشروط السابقة لغوا خاليا عن المارد ولا شك أن اعمال
 الكلام مهما أمكن أولى من إهماله كما هو مقر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع
 قال ذلك وكتبه القضاة الى اطف ربه الخنى عبد الرحمن بن عماد الدين الخنى - اقول قد جعل الصنف
 الثالث مقابلا للصنف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول أنها بالسوية وفي الثالث على الفريضة
 الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينهم ما فرق وكان
 الظاهر أن يقول بدله بالسوية قد دل على تغيرهما وعلى أن الفريضة الشرعية معناها المفاضلة كما بينها
 عليه قبل ذلك * (يسئل) فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم من بعده على اولاد وذريته
 من بابين الطبقات يتم على الفريضة الشرعية على أنه من مات منهم عن ولد فضيحه لولده ومن مات
 منهم عن غير ولد ولا أسفل منه عادما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجته وذوى طبقته



مطلب في الاقرب فالاقرب
الى المتوفى

مطلب المراد بالاقرب
قرب الدرجة والرحم لاقرب
الارث والعصوبة

مطلب لا يدخل الوالدان
والولد في قوله على اقرب
قربا



من أهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب المذكورين ومات الواقف
ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا أسفل منه وليس في درجته احد من أهل الوقف وله
في الدرجة السفلى أولاد أخت ثلاثة ذكر وبنات ثلاث اناث وبنات اثنان والكل لابوين ليس له
أقرب منهم فسل بعد نصيبه اليهم * (الجواب) * نعم يعود نصيبه اليهم والحالة هذه في شرح
المنهاج للمصنف في شرح قوله وان مصرفه أقرب الناس رجلا ارنا فيه قدم وجواب ابن بنت على ابن عم
وبؤخذ منه صحة ما أفتى به العراقي أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف
او المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الارث والعصوبة فلا ترجح بهما في مستويين في القرب
من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجع على خال بل ههما مستويان ومثله في شرح المنهاج
لابن حجر خير به من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن ابن تكون الغلة لبنت البنت لانها أقرب
اليه منه لادلائها بواسطة وادلائه بواسطة وان كان الميراث له دونها لان الوقف ليس من قبيل
الميراث ولو قال على أقرب قربا معنى وكان له أبوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لهم
قربا اسعاف من فصل الوقف على قربا وقرب الناس في مستلثا أولاد أخت وبنات اثنان والكل
لابوين ليس له أقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد علمت أن المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث
والعصوبة في الدرجة والرحم ههنا مع أن الارث لابن الاخ لان الوقف ليس من قبيل الميراث
والله أعلم أقول لكن اذا فقد الدرجة ففي بقاء اعتبار بشرط القرابة كلام ستعرفه بعد
أوراق * (سئل) * في وقف مرتب بين الطبقات يتم من شرطه أن مات من مات من الموقوف
عليهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل ولا عقب عاد نصيبه من ريع الوقف الى من هو معه في درجته
وذوى طبقته من أهل الوقف يتقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الا أن امرأتين المستحقين
عقبا وفي درجته باجاعة منهم رجل يدعى مصطفى بن سليمان وابن صالح له اتصال من جهةها
الى الواقف وهو ابن خالة المرأة المزبورة وابن ابن عماتها وللرجل اخوان هما حرة وفاطمة
مع بقية أهل الدرجة هم أولاد أولاد عماتها فلن يعود نصيب المرأة المزبورة * (الجواب) *
يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها وأقرب الموجودين اليها
كتبه الفقير محمد العمادى المفتى بدمشق الشام الجواب كتابه العلم المرحوم أجاب كتبه الفقير
حامد العمادى المفتى بدمشق الشام عنى عنه فلو كان له اخوان أو اخوات أحدهما لابويه والاخر
لابويه بيد أبويه ثم من لابويه وحكم أولادهم ما حكمهم ما اسعاف من فصل في بيان الاقرب من
قربا وتماه فيه أقول هذا هو المشهور المعمول به من ترجيح الاقرب على غيره من أهل الدرجة
حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك أفتى في الخبرية وعلمه فما وقع في الخبرية أيضا في محل آخر من كتاب
الوقف حيث شرط بين جميع أهل الدرجة فالظاهر أنه ذهول منه عن اشتراط القرابة الواقف
في سؤاله والالزام الغامض لواقف قلبه ثم رأيت في أنفع الوسائل للامام الطرسوسى أن ابا يوسف
لم يعتبر لفظ أقرب في التقديم بل سوى بينه وبين الابعاد ثم ذكر أن بعض القضاة حكم بذلك فسوى بين
الاخ الشقيق والاخ لابل في وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان قاضى القضاة تقي الدين
الشافعى السبكي قد تحدث معى وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقضه فما وافقته عليه وقت له هذا
موضع اجتماعه وهو وجه عندك في مذهب الشافعى وأجد في الجملة فانه ضعيف لانه يلزم منه الغناء
صيغة أفعل بلا دلائل والغناء مقصود الواقف من تقديم الاقرب وهو مشكل اه ملخصا * (سئل)
فيما اذا وقف رجل وقفا على نفسه ثم على بنته فاطمة ثم على اولادها وأولادها أولادها المذكور
دون الاناث ثم ثم الخ فمات الواقف وبنته فاطمة وانقرضت اولادها ولها أولاد أولاد فهل
يكون لفظ المذكور قيد الاولاد أولاد فاطمة فيدخل المذكور منهم سواء أدلى بذلك أو بآبائي

مطلب لفظ الذكور قيد
المضاف

أو يكون قيد الأولاد فاطمة وأولادها وأولادها فليدخل من أولاد أولادها من يدي ياتي
(الجواب) أعلم أن القيد المذكور اعني به لفظ الذكور قيد المضاف فيدخل جميع الذكور سواء
ادلى بذكر أو بآتي كسبه الفقير ابراهيم المقتي بدمشق المحروسة عني عنه طاب الجواب وطابق الصواب
كتبه الفقير محب الدين عني عنه ما افاده العلامة اعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبه أحمد بن يوسف
القيشاي الشافعي أقول أفتى العلامة ابن تيميم بخلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظائر من
الرقب وقعت حادثه وقف على أولاده ثم على أولاد أولادهم ثم من بعدهم على أولاد الامير فلان ثم من
بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور خاصة دون
الاناث فاذا انقضى أولاد الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور قيد الانباء والانباء حتى
لا يستحق ان يولد أنثى أم هو قيد في الانباء دون الانباء حتى يستحق الذكور ولو من أولاد الاناث أم
هو قيد في الانباء دون الانباء حتى يستحق ولد الذكور لو كان أنثى فاجبت بأنه قيد في الانباء دون الانباء
لان الأصل كون الرقب بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى من نساءكم
اللاتي دخلتم بهن بعد قوله تعالى ورياسكم وأنتهات نساءكم ولان الظاهر أن مقصوده حرمان أولاد
البنات لكونهم ينسبون الى آبائهم ذكورا كانوا أو إناثا وتخصيص أولاد الانباء ولو كانوا إناثا
لكونهم ينسبون اليه بقرينة قوله بعده فاذا انقضى أولاد الذكور ولم يقل انباء الذكور ولا أنباء
الأولاد ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيد في الانباء والانباء وواقفه بعض الحنفية قرأت الامام
الاسنوي في التمهيد نقل أن الرقب بعد الجبل يرجع الى الجميع عند الشافعية والى الاخير عند
الحنفية وأن محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو أو ما يثم فيعود الى الاخير اتفاقا فاما ما في
الاشياء والنظائر وحاصله انه جعل الوصف المذكور قيد المضاف اليه في قول الواقف أولاد
أولادهم فيدخل فيه جميع الذكور والاناث من أولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف الى الاخير
قال المحقق ابن الهمام في التفسير انه لاوجه والحاصل أن لفظ الذكور يحتمل أن يكون قيداً
للمضاف فقط أو للمضاف اليه فقط أو لكل منهما معا والمعاني مختلفة الاحكام كما علم من صدر عبارة
الاشياء والاول أفق به الجماعة الذين نقل عنهم المؤلف في السؤال المذكور والثاني أفق به
صاحب الاشياء ولم يعول احد منهم على كونه قيد الكل من المتضايقين وقد مشى عليه العلامة
ابن حجر في فتاواه ونقله عن الزلي ابي زرعة عملاً بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات المذكورة بعد
جمل أو مفردات من شرط أو استثناء أو وصف أو غيرها الى جميع ما تقدم من غير اختصاص بالآخر
بلا فرق بين العطف بالواو و ثم وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة أيضاً لكن هذه القاعدة
انما يظهر جرحها في المتعاطفين دون المتضايقين وقد اختلف كلام علماءنا في مسألة الوصف بالذكورة
حل هو قيد لكل من المعطوف والمعطوف عليه أو للمعطوف فقط لتأخره وأما جعله قيد المضاف
اليه فقط فلم اره لغير صاحب الاشياء في أنفع الوسائل عن وقف حلال البصري ما نصه قال قلت
أرأيت ان قال علي ولدي وولد زلي الذكور قال فيبي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده قلت والذكور
من ولد البنين والبنات سواء قال نعم ألا ترى أنه لو قال صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي الفقراء
أفنى اعطى من كان فقيراً من ولد البنين والبنات فكذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفقراء
واحد اه فقد جعله قيد المضاف للمعطوف وكذا جعله قيد المعطوف عليه حيث خصه
بذكور أولاده لصليبه وبذكور أولاد أولاده ولو كانوا اولاد بنات ولو جعله قيداً للمضاف اليه
كما في الاشياء لمكان للذكور والاناث من اولاد الذكور وما قيل ان هذا لا ينافي ما في الاشياء
لانه مبني على رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو خلاف ظاهر الرواية فهو وهم ظاهر
لان قول حلال فيبي لمن كان ذكراً من ولده وولد ولده صريح في كونه جعله قيد المضاف

مطلب فيما أجاب به صاحب
الاشياء من جعله الذكور
قيداً في الانباء يعني المضاف
اليه

مطلب الاوجه عود
الوصف الى الاخير

المعطوف والمعطوف عليه وانما لفظة ظاهر الرواية وقعت في قوله بعده والذي كور من ولد البنين
والبنات سواء قدم دخول أولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ المذكور يقي قيدا
للمضاف في عبارة حلال كما لا يخفى على ذوي الكمال وفي الاسعاف ولوقال على ولدي وولدي
الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث من ولد المذكور والاناث ومن فيه سواء اذ
فهو صريح أيضا في أنه قيد للمضاف المعطوف دون المضاف اليه وهو صريح أيضا في أنه قيد للمعطوف
عليه أيضا ونقل المؤلف عن جواهر الفتاوى رجل رقف عقارا وجعل ولايته الى نفسه مادام حيا ثم الى
ولد ولده فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد من أولاده فانهم منصرفه الى الابن دون الواقف
لان الكفاية تنصرف الى أقرب المكنيات بمقتضى الوضع ولذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف
على زيد وعمرو ونسله أن الهاء تنصرف الى عمرو وحسب وكذلك اذا قال وقتت على ولدي وولدي
الذي كور أن المذكور به راجعة الى ولد الولد دون ولد الصلب والمسئلة الثالثة على عكسه اذا قال
وقتت على بن زيد وعمرو أنه لا يدخل بنو عمرو في الوقف لانه أقرب الى زيد وخالف في ذلك القاضي
كامل الدين مفتي الامة الخطيب بأصفهان وقال الهاء تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو
الاول اه فهذا صريح في أنه قيد للمعطوف لتأخره دون المعطوف عليه ودون المضاف اليه
فتحرر أنه في جعل الوصف قيد للمتعاطفين معا وللمعطوف فقط خلاف مشي على الاول للال
وصاحب الاسعاف وعلى الثاني صاحب جواهر الفتاوى واستوجهه ابن الهمام في التحرير كما مر
ويظهر لي أن الوجه الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى أنه لا يستحق أحد
منهم من ربيع الوقف الا اذا كانوا ذكورا وقد صرح أئمتنا في كتب الاصول والقروع بأن الشرط
اذا تعقب بجملة متعاطفة متصلا بها فهو للكل بخلاف الاستثناء فهو للاخير وكذا الضمير في الصحيح
كما علمت في مسئلة الوقف على زيد وعمرو ونسله وهم باصرح الخ صاف أيضا وأما جعل الوصف
قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشباه فلم أره لغيره والقول بأن الوصف للاخير من
المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف هو المضاف دون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي إنما
يؤتى به للتعريف أو التخصيص لانه بضمير المضاف اليه فانه مقصود بذاته كالمضاف نعم قول
الاشباه ولان الظاهر الخ قرينة تدل على أنه قيد للمضاف اليه فكان الاولى له الاقتصار عليه
في التعليل فان ما ذكرناه كانه انما هو عند الخلق عن القرينة اللفظية أو الحالية فثبت وجبت
قرينة تدل على كون الوصف أو التفسير أو الاستثناء أو نحوه للمتعاطفين أو المتضامين أو لواحد
من كل منهما اتبع كما لا يخفى فاعتنم تحرير هذا المحل فانه مهم ولم أر من اعتنى بتحريره من علمائنا
والله أعلم وبالعلم والعمل بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثناء حيث ذكر أنه للاخير الادلل
ومن ذلك ما في الخبرية حيث سئل عن وقف على ولده الطفل المدعو حسنا وعلى من سيحدث له
من الاولاد ثم على أولادهم المذكور الى أن قال فاذا انقرض المذكور فعلى أولاده الاناث وأولادهن
الخ ثم حدث للواقف ولدا اسمه محمد ثم مات حسن المذكور فهل الضمير في قوله وعلى من سيحدث له
من الاولاد راجع الى حسن لانه أقرب مذكور فلا يدخل محمد في الوقف أم هو راجع الى الواقف
فيدخل محمد فأجاب مفتي الحنفية بمصر مولانا الشيخ حسن الشرنبلالي بأنه راجع الى الواقف
ولا يوهبهم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل الفقه ثم قال الشيخ خير الدين ان
ارجاعه الى الواقف مما لا يشك ذو فقه فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظه
وقد تقررت شروط الوافين أنه اذا كان للفظ محتملان يجب تعيين أحد محتمليه بالغرض واذا أرجعنا
الضمير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق أولاد أولاد البنات وفيه غاية البعد
ولا تمسك بكونه أقرب مذكور لما ذكرنا من المحذور وهذا الغاية ظهوره عن الاستدلال له

مطلب الكفاية تنصرف
الى أقرب المكنيات وعليه
ثلاث مسائل

مطلب الضمير في قوله على
ولده وعلى من سيحدث له
لواقف لا لولد

مطلب اذا كان للفظ محتملان
يجب تعيين أحدهما بالغرض

اد فقد أرجع النضر الى غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك أيضا ما في فتاوى الشيخ إسماعيل
فبن وقف على نفسه ثم من بعده على ولده أصله خضر ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده
أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه يستوى فيه الذكروالانثى والطبقة العليا والسفلى فإذا انشروا
فعلى جهة بر متصلة فبات خضر عن بنته مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنتها محمد ثم مات محمد عن أولاده
الثلاثة سليمان ومؤمنة وعائشة ثم ماتت مؤمنة عن ولديها أحمد وبكري ثم مات أحمد عن غير ولد
ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت عائشة عن بنتها فخرى فبطلت فخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكري شيء
مع سليمان أم لا أجب يكون الرقب وقف ترتيب ما دام أحد من أولاد أولاد أولاد خضر موجودا
وسليمان المرقوم من أولاد أولاد أولاد خضر فيختص بغسله الوقف عملابهم ولا استحقاق لفخرى بنت
عائشة ولا فلانة بنت بكري لكونهم في طبقة النسل والعقب وقول الواقف يستوى فيه الذكروالانثى
والطبقة العليا والسفلى قيد للاخير الذي هو درجة النسل والعقب والقيد وصفا كان أو حالا أو غيرهما
اذا وقع في حيز العطف بتم المفيدة لترتيب الطبقات كان للاخير كما ذكر العلامة ابن نجيم في الاشياء
وغيره وبهذا يدفع التعارض بين أول كلام الواقف وآخره والتوفيق بين التعارضين واجب
مهما أمكن والله أعلم اد وقد أجاب بعين هذا الجواب عن هذا السؤال العلامة الشيخ محمد التاجي
البعلبي كما رأيت في فتاواه فهذا أيضا فيه بيان المراد بالقرينة وهي عدم التعارض في كلام العاقل
وانظر لم يجمعوا قوله يستوى فيه الذكروالانثى والطبقة العليا والسفلى ناسخا للترتيب المستفاد من
ثم يجمعها للترتيب في الذكروالانثى فقط دون الترتيب في الرتبة فيكون ذلك المتأخر راجعا الى جميع ما تقدمه
فيكون ربيع الوقف بين سليمان وفخرى بنت عائشة وفلانة بنت بكري ويرثه ما مر من أنه اذا كان
في كلام الواقف ما يقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم وما يقتضي اعطاءه ترجيح الثاني لأن الحرمان
ليس من مقاصد الواقفين وقال الامام الخفاف في ذيل مسئلة قلت فقد شرط الامر من جميعا فم أعلمت
الاخير قال لأن الشرط الاخير يفسر عن مراده فلذلك أعلماه أنه لا ترى أنه لو قال تجري غلته هذه
الصدقة على ولدي لصلي فاذا انقضوا كانت للمساكين ثم قال بعد ذلك في تفسير الوقف وكل ما حدث
الموت على أحد من ولدي لصلي رد نصيبه على ولده وولد ولده ونسله أبدا اني أرد نصيب كل من مات
منهم وله ولد أو ولد ولد عليهم ولا أجعله للمساكين الا بعد انقراض آخرهم اد وكذا يقال عند انقراض الشرط
الاخير فسر عن مراده بتم انها ليست لترتيب الطبقات وكون القيد للاخير قد علمت ما فيه من الكلام
لا يقال ان هذا القيد يعين ارجاعه للنسل لأنه لا ترتيب في بطونه وانما الترتيب في البطون التي قبله
فيكون القيد لنا كيد المراد لا ناقول ان الواقف اذا عطف النسل والعقب بعد ذكره ثلاثة بطون
مثلا متعاطفة بتم المفيدة للترتيب تكون بطون النسل مرتبة فيكون البطن الرابع الذي هو بعد الثلاثة
المصرح فيها بتم مقدما على الخامس والسادس وهكذا الى انقراض النسل والعقب
وان لم يصرح الواقف بعد ذكر النسل والعقب بقوله بطنا بعد بطن يدل على ذلك ما في الخيانة ونصه
ذكر حلال في وقفه اذا ذكر الواقف ثلاث بطون يكون الرقب عليهم وعلى من أسفل منهم الاقرب
والابعد فيه سواء الا أن يذكر الواقف في وقفه الاقرب فالاقرب أو يقول على ولدي ثم من بعدهم
على ولد ولدي أو يقول بطنا بعد بطن فيثبت ذيادة أعباد أبيه الواقف اد زادني الاسعاف ولا يكون
لبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحد وهكذا الحكم في كل بطن حتى تنتهي البطون
موتا اد فهذا صريح في المطلوب فان حامله أنه اذا ذكر البطون الثلاثة دخل من بعدهم أيضا
ويستلزم في غلته الوقف الطبقة العليا ومن دونها الا اذا قال الاقرب فالاقرب أو عطف بين البطون
الثلاثة بتم أو قال بطنا بعد بطن في كل من هذه الثلاثة يصير الوقف من تبا فيقدم البطن الاول على
من يليه والثاني على من يليه وهكذا الى انقراض البطون كلها ولا يختص الترتيب بالبطن الاول



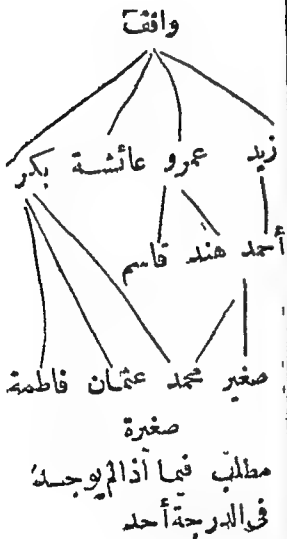
المطلب انما يعمل بالشرط
الاخير لانه يفسر عن المراد

مطلب اذا عطف البطون
الثلاثة بتم كان الوقف
مرتبدا

والثاني والثالث فقط وان اقتصر عليهم وعلى هذا العمل وقد كنت متوقفا في الجزم بذلك وأطلب نقله الى أن ظنرت بعبارة الخاتمة المذكورة والله تعالى الجسد ثم رأيت التصريح به في صورة فتوى منقولة عن خط شيخ الاسلام محمد أفندي الكواكبي مفقوتى حلب الشهباء حيث قال والنسل في كلام الواقف معطوف بكلمة ثم الترتيبية فكان الترتيب ثابتا الى آخر البطون اه فاغتنم هذه الفائدة ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت بهامس الخيرية بخط المرحوم الشيخ يحيى الساجي صورة فتوى مثل الفتوى السابقة وفيها الترتيب بين البطون الثلاثة بهم وعطف النسل بهم أيضا مع اشتراط استواء الطبقة العليا والسفلى وجوابها للشيخ خير الدين بأنه رجع الواقف عن الترتيب بقوله يستوى الخ فهذا عين ما قلناه والله الحمد والمنة * (سئل) في رجل وقف وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده الستة وهم حسين و ابراهيم ومصطفى واسماعيل وفاطمة وعائشة ثم من بعدهم على أنسائهم وأعقابهم وذريتهم وبعد الانقراض فعلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة المنورتين وان تعذر فعلى فقراء المسلمين المقيمين بدمشق ثم مات الواقف ثم مات اسماعيل عن أولاد ثم ماتت عائشة عن ولد ثم مات حسين عن بنت والكل فقراء فهل يصرف نصيب المتوفين اليهم جميعا * (الجواب) نعم حيث كانوا فقراء واذا انقرض جميع أولاد الواقف ينتقل نصيبهم الى أولادهم أقول هذه من مسائل منقطع الوسط فيصرف نصيب من مات الى الفقراء مادام منهم واحد ولا يصرف نصيبه الى الباقي منهم وفي الخاتمة رجل وقف أرضه على أولاده ويجعل آخره للفقراء مات بعضهم قال لعل يصرف الوقف الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء الى ولد الولد ولو وقف على أولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاولى وقف على أولاده ويعدمون أحدهم بقي أولاده وهما وقف على كل واحد وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء * (سئل) في وقف مرتب بهم بين الطبقات على أن من توفي منهم عن ولد أو ولد ولد أو أسفل منه فنصيبه لولده أو ولد ولده أو الأسفل منه ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا أسفل منه فنصيبه لمن هو معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى زيادة عما يسده ثم على ولد من اتقل اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فمات صغير من أولاد أولاد الواقف وله استحقاق آل السيد من أمته والموجود حين موته جده لا يسه ابن الواقف وبنت الواقف وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متساوون وماتت صغيرة من أولاد الواقف ولها استحقاق في الوقف آل اليها من أبيها والموجود حين موتها ابن الواقف وبنت الواقف المذكوران وعمها وعمتها ولدا ابن آخر للواقف فهل ينتقل استحقاق الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث لم ينص الواقف على ما يطل حكمه في نصيب من مات من أهل الوقف عن غير ولد ولا أسفل منه ولم يكن في درجتهما أحد من أهل الوقف دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة أولا * (الجواب) الحمد لله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين لكونهما أعلى طبقة من بقية أهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة وعمتها المزبورين الذين هم أسفل درجة من ابن وبنت الواقف ككتبه الفقير عماد الدين عني عنه الحمد لله وحده من هذا الكون أسمته التوفيق والعون جوابي كما أجب به شيخ الاسلام العماد نفع الله تعالى بعلمه العباد اذ لا وجه لا يقال ما كانا لهما الخال والعم والعمة مع وجود ابن الواقف وبنته وعمتها الا عن أحد من طبقتهم ما رجع استحقاقهما الى أصله الواقف ورثته والله سبحانه أعلم كتبه الفقير خير الدين

مطلب وقف على أولاده
وسماهم ثم على أولادهم
فن مات منهم صرف نصيبه
للفقراء

مطلب في الفرق بين ما اذا
وقف على أولاده ولم يسمهم
وبين ما اذا سماهم وعدتهم



ابن أحمد الحنفي - الأزهرى - حامداً له على ما سلمنا أقول هذه الحادثة بعينها ألف فيها العلامة
 الشربلاني رسالة السجدة بالاتباع بأحكام الإخاء ونسب الشام ورد فيها على منقح الشام
 وانطأ حراته عماد الدين المذكور لأن الترتيب يتم قد بطل حكمه في نصيب من مات عن غير ولد بشرط
 صرفه للقرب فالأقرب من أهل درجته وسبقاً في تمام الكلام على ذلك * (سئل) * فيما إذا
 وقف زيد وقته على نفسه أيام حياته ثم من بعده وفاته على أولاد ابنه فلان المتوفى في حياته وهم عبد
 النبي وعلى وفور الدين ومنصور سوية بينهم أرباعاً ثم من بعدهم على أولادهم المذكور دون الإناث
 ثم على أولادهم كذلك ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ثم على أنسألهم وأعتابهم شبه ذلك المذكور
 دون الإناث على أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم وان سفل عن ولد انتقل نصيبه من
 ذلك لولده ثم لا سفل منه المذكور دون الإناث وعلى أن من مات منهم ومن أولادهم وأولاد أولادهم
 وان سفل عن غير ولد ولا ولد ولا انتقل نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته وذري طبقته من أهل
 الوقف يترتب في ذلك الأقرب فالأقرب إلى المتوفى كل ذلك على الشرط والترتيب المعينين أعلاه
 فإذا انقرضت أولاد الذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الإناث
 وأولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور ثم على جهة بتر لا تنقطع فأنقرض من الإناث
 أولاد الذكور والموجود الآن من أولاد الإناث من الموقوف عليهم ذكور وإناث فهل يعود الوقف
 للذكور سوية بينهم أم للذكور والإناث والحالة هذه * (الجواب) * حيث شرط في أولاد
 الذكور أن يعطى للذكور دون الإناث ويجعل الحكم في أولاد الإناث كالحكم في أولاد الذكور يعود
 الوقف المذكور للذكور سوية بينهم دون الإناث عملاً بشرطه المذكور والله أعلم أقول رأيت
 في هذا المحل على الهامش بخط شيخ مشايخنا الشيخ إبراهيم الغزالي السامحاني رحمه الله تعالى
 ما نصه قوله دون الإناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد ذلك وقفاً على من يوجد من الإناث
 وأولادهم وذرياتهم وأيضاً كيف يعطى الفرع وينزع الأصل أو أخوانه مع عموم أظنه فضلاً عن
 صريحه نعم يحصل قوله والحكم فيهم كالحكم في أولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى
 رد نصيب من مات وقد سرح هو وغيره أن غرض الواقف يصلح مخصوصاً انتهى وحاصله أن الحكم في قول
 الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومهم وقد وقع في نظير هذه المسئلة اضطراب في الفتاوى الخيرية
 سئل فيما إذا وقف رجل طاحونة على نفسه ثم من بعده على ولده لصليبه البرهاني إبراهيم ثم من بعده
 إبراهيم على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على أنسأله وأعتابه على القرية الشرعية للذكور مثل حظ
 الانثيين يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان بما فوقهما فان مات إبراهيم ولم يعقب
 أو أعتب وانقرضوا عاد ذلك وقفاً شرعياً على من يوجد من أخوته لا يند ذكورا كانوا أو إناثاً بينهم
 على القرية الشرعية على الحكم المعين أعلاه فإذا انقرضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً على الزاوية
 الفلانية إلى أن قال ثم مات الواقف ومات ابنه إبراهيم بعده ولم يعقب ووجد لابراهيم أخوة لاب
 قنأولوا الوقف ثم انقرضوا عن آخرهم ولهم أولاد وأولاد أولادهم هل ينتقل الوقف إلى الزاوية
 المزبورة بانقرض أخوة إبراهيم بعده ولا يدخل أحد من أولادهم وذرياتهم أولاً أجاب الأقرب إلى
 غرض الواقف انتقاله إلى أولاد أخوة إبراهيم لأميرين الأول الأقربية إلى غرض الواقف كما قد مناه
 والثاني قوله على الحكم المعين أعلاه فإنه عرّفه باللام وذلك العموم والاعتبار لعموم اللفظ والعام
 يقي على عمومهم حتى لا يعتبر معه خصوص السبب وقد ذكر الأكل ذلك في العناية شرح الهداية
 في كتاب الصلح عند قوله والصلح صحيح مع إقرار أو سكوت أو إنكار كل ذلك جائز بقوله تعالى
 والصلح خير فإنه باطلاً بينهما يعني الثلاثة وإن كان في صلح الزوجين قال لأن الاعتبار لعموم اللفظ
 لا لخصوص السبب فهو مشافى مسئلتنا باستحقاق أولاد أخوة إبراهيم لهذين الأمرين اللذين هما

مطالب وقف على أولاده
 ثم على أولادهم وبعد انقراضهم
 على أولاد الإناث والحكم
 فيهم كالحكم في أولاد الذكور

قوله كيف يعطى الفرع الخ
 أي لو خصص بالذكور من
 أولاد الإناث يلزم عليه أنه
 لو وجدت امرأتها لها ابن
 وبنت أن يعطى الابن فقط
 دون أصلي أمته ودون اخته
 وهو بعيد اه منه

مطلب لفظ الحكم عام

مطلب الاعتبار لعموم اللفظ
 لا لخصوص السبب

عَرْض الواقف وافادة النظم له والحق أحق بالاتباع والله اعلم اه ما في الخيرية ورأيت بهامشها
 بخط المرحوم الشيخ يحيى التاجي البعلبي تالفا عن العلامة الشيخ يس البقاعي الخفي ما حاصله
 قوله الاقرب الى غرض الواقف الخ يخالفه ما أفق به المرحوم يحيى افندي مفتي الديار الرومية
 والعلامة الشيخ حسن الشرنبلالي مفتي الديار المصرية وغيرهما من علماء مصر والشام من
 المذاهب الاربعة في عصرهما وعصر من قبلهما وردوا الوقف بعدموت الاخوة للازوية والاولاد
 الاخوة وردوا الحكم المعين أعلاه الى قوله على القرينة الشرعية يستقل به الواحد منهم اذا انفرد
 وبشرك فيه الاثنان فما فوقهما وجعلوه بياناً لذلك وقيد الله ورجوعاً به الى مستحق موجود دون غيره
 الذي لم يوجد في شرطه فهو عام مخصوص بقوله على القرينة الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص
 ورجوعه الى هذا متيقن لوجوده في انطه والى اولاد الاخوة مشكوك فيه لعدمه في لفظه فيقدم
 المتيقن على المشكوك فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صريح لفظه لا يعزل
 عنه اه ولا يخفى على من أمعن النظر في هذا المقام اتجاه كل من الكلامين والرجوع لاحدهما على
 الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البيري في شرح الاشياء أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة
 بما قاله الاكثر * (سئل) * فيما اذا أنشأ واقف وقفه على نفسه ايام حياته ثم من بعده فعلى
 زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهم على وزوجته قرنفلة
 وعائشة سوية بينهم مدة حياتهم ثم من بعد كل منهم على اولاده وأولاد اولاده وأنسائه وأعتقابه على
 القرينة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين فاذا انقضوا بأجمعهم عاد ذلك وقفاً لشرعياء على اولاد
 أخي الواقف للمرقوم حسن أنا وهم كتابته وصفيته ومرة ورحمة سوية يترن ثم من بعده وفاة كل
 منهم على اولادها واولاد اولادها وأنسائها وأعتقابها للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة بر متصلة
 ثم مات الواقف ومات بعده على وقرنفلة وعائشة وخاتون عن غير ولد ولا عتق وبقيت نفيسة لا غير
 فهل تقسم غلة الوقف من خمسة أخماس لنفيسة خمس واحد والآخر من الاربعة تصرف للفقراء واذا
 كانت بنات اخي الواقف فقراء أو واحد احق فهن أحق بذلك من الفقراء الاجانب * (الجواب) *
 نعم أقول قوله تصرف الى الفقراء يعني مادامت نفيسة موجودة فاذا ماتت بصرف الكل الى بنات
 اخي الواقف لان استحقاقهن من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف واولادهم
 وأعتقابهم فمادم احدهم موجود لا يستحق بنات اخي الواقف شيئاً ويكون الوقف منقطع
 الوسط وفيه يصرف نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخي الواقف فقراء يصرف اليهن
 لصفة الفقر بطريق الاولوية لا بالاستحقاق قال في الاسعاف في باب الوقف في أبواب البر ولو قال هي
 صدقة موقوفة في ابواب البر فاحتاج ولده أو ولد ولده أو قرابته يصرف اليه من الغلة لان الصدقة
 عليهم من ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده فانه يرجع اليه
 من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صدقة ورجم محتاجة فيكون
 ولده وقرابته احق ولكن لا يتعين بحيث لا يتجاوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاض بل على وجه
 الاستحسان والافضلية ولو عزل القاضى أو مات يجوز ان يلى بعده أن يجز به عليه وأن يطله لعدم
 كون فعل الاقل قضاء ومن مات منهم أو استغنى سقط حقه وحكم ورثته كحكمه ان كانوا اقارب
 الواقف وكذا اجبران الواقف ان كانوا فقراء ينبغي للقاضي أو القيم أن يعطيهم من الغلة ما يرى اه اكن
 قيد ذلك في النجانية بأحد شرطين حيث قال رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحباج
 بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليهم وهو أولى من سائر الفقراء بأحد شرطين
 أن يصرف البعض اليهم والبعض الى الاجانب أو الكل الى وريثة الواقف في بعض الاوقات لانه
 لو صرف الكل اليهم على الدوام ينظمن النجاس انه وقف عليهم فربما يتخذونه ملكاً اه

مطلب متى اختلف في مسألة

فالعبرة بما قاله الاكثر

مطلب وقف على جماعة ثم

على اولاد اخيه فأت بعض

الجماعة فنصيبه للفقراء حتى

يموت الكل فيصرف لاولاد

الاخ

مطلب في منقطع الوسيط

يصرف نصيب من مات الى

الفقراء

مطلب اذا وقف في ابوابه

البر فاحتاج ولده يصرف

اليه على وجه الاولوية

مطلب اذا شرط انتقال
نصيب الميت لاعتقوله الى
من في درجته ولم يذكر
الاقربة انتقل لجميع اهل
الدرجة الاقرب والابعد

مطلب المراد من اهل
الوقف من له حق بما سالا او
مالا

*(سئل) قيل اذا شرط واقف في كتاب وقفه المرتب بنشر شرطها منها أن من مات من ذرية
الموقوف عليهم عن غير ولد ولا استل منه يعود نسيبه من ربيع الوقف الى من حوفي درجته وذوى
طبقة من اهل الوقف فمات رجل من الذرية الموقوف عليهم وفي درجته وذوى طبقة الموقوف
عليهم أخواه وجماعة آخرون البعض منهم سأل والبعض غير متساو عليه بأصله فيل يعود نسيب
الرجل المتوفى الموقوف من ربيع الوقف لجميع اهل درجته الموقوفين ولا يختص بذلك اخواه
المذكور ان عملا بشرط الواقف *(الجواب) نعم يعود نصيب الرجل المتوفى عن غير ولد ولا استل
منه من ربيع الوقف لجميع اهل درجته ولا يختص بذلك اخواه المذكور ان عملا بشرط الواقف
المذكور لان المراد من اهل الوقف من له حق بما سالا او مالا واقفه اعلم بالصواب كعبه الفقير محمد
العمادى المتتبع بالثام عنى عنه الجواب كعبه العظماء المحرم أجاوب والله الموفق للصواب وفي فتاوى
الكازرونى عن الحائرى فمن سأل اجاب من مات عن غير ولد ولا استل من ذلك ولا اخ ولا اخت
انتقل ما كان له الى كل من حوفي طبقة وذوى درجته عملا بقول الواقف على أن من مات عن غير ولد
الخ لانه متأخر عن قوله الطبقة العليا يجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشروط كما هو
المصرح به ويستحق ذلك جميع من في طبقة سواء كان له استحقاق سابق في الوقف ام كان محجورا
بأصله عملا بقول الواقف انتقل الى من حوفي درجته وذوى طبقة المستفاد من لفظ من ومن قوله
في درجته وذوى طبقة لان كلا منهما مضاف والاصل فيه أن يعم وأما قول الواقف مضافا الى
ما يستحقه فليس قيد الدفع استحقاق من لم يكن له استحقاق سابق في الوقف وإنما هو دفع نوحهم من نوحهم
أن من كان منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا كقتضاء عنه من الاستحقاق
السابق فدفع ذلك بما يفيد أن من فرض له استحقاق سابق لا يكون ذلك مانعا له من الاستحقاق من
ذلك الميت الذى مات عن غير ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما يدل على انه
ليس قيدا احترازا لانه لفرض أن جميع من في الطبقة لم يكن له استحقاق سابق كان الظاهر أن تنتقل
حصة ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول الواقف مضافا الى ما يستحقه فعلم انه ليس قيدا احترازا
بل لدفع التوهم كإيناه اد ملخصا اقول وحاصله أن الاضافة في قول الواقف مضافا الى ما يستحقه
عند امكانها على تقدير أن له استحقاقا وبؤيده ما فى الاسعاف مما حاصله انه لو قال للذ كرمثل حقا
الاثنين ولم يوجد الاذ كور فقط او اناث فقط يقسم بينهم اوبينهن بالسوية لان المراد اتفاضل على
تقدير الاختلاط اه وبأى قريما ما يفيد ذلك من وجه آخر وهو أن الاستحقاق يشمل النصيب المقدر
*(سئل) في وقف من شرطه أن من مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نسيبه من ذاته
الى من حومعه في درجته وذوى طبقة من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى
ومات الواقف ثم مات شخص من أولاد أولاده عن غير ولد ولا أسفل منه هو صالح بن عبد الله وليس
في درجته سوى ابن عمه محمد وعمره لكنه محجوب بأبيه محمد المستحق في الوقف بالفعل فهل يعود نصيب
صالح المذكور لعمر المرقوم *(الجواب) نعم اقول رأيت بخط شيخ مشايخنا العلامة
الفقيه ملا على التبركاني أمين فتوى المؤلف قال في مجموعته الذهبية الكبيرة ما حاصله اذا كان
في الدرجة جماعة غير متساولين فقط محجوبون باصولهم فالحكم فيهم انه ينتقل حصة المتوفى اليهم
لان اعمال الكلام اولى من احواله والمحجوب بصدد الاستحقاق قسمته من اهل الوقف جائزة
كما صرح به الامام السيوطى واختاره في الاشياء وهذا امر حيث لم يكن في درجته غيرهم
وأما اذا كان في درجته متساول ومحجوب فاختلف الانصاف فيه فبعضهم أنى بعدم مشاركة المحجوب
للمتناول منهم المرئى عبد الرحمن أفندى العمادى ومحمد أفندى المعيد المتقيان بدمشق لان المتناول
من اهل الوقف حقيقة والمحجوب من اهل الوقف مجازا واعمال الحقيقة اولى والجميع بينهم غير جائز

ولا يصاد الى الجواز الا اذا لم يكن العمل بالحقيقة ولم تكن الحقيقة موجودة اي بأن لم يكن في الطبقة
 الا المحجوب وأفنتى البعض بمشاركه المحجوب للمتناول منهم العلامة الكواكبي وتاج الدين الحنفي
 الازهرى ومحمد بن شاهين الحنفي لعدم من والدرجة في قول الواقف ان في درجته وذوى طبقته
 لان المضاف بهم والاصل فيه أن يتم المتناول والمحجوب والعموم في الاوقاف جهة بلا خلاف ذكره
 الملقيني رحمه الله تعالى في الدلالات والعام عند الحنفية قطعي كالتصا ١٥ وأقول أيضا قد يقع
 في بعض عبارات الواقفين تقييد أهل الدرجة بالمستحقين او المتاولين من ريعه ولا خفاء حينئذ
 في عدم دخول المحجوب ورأيت بخط سلا على المذكور أيضا نقلا عن الحنفية لابن حجر المكي
 الشافعي من فصل أحكام الوقف اللفظية مانصة فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه
 الى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فيحمل
 على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الاضاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل
 اليه نصيبه ولا يصح حمله على الجواز أيضا بأن يراد الاستحقاق ولو في المستقبل لان قوله من أهل
 الوقف كلف في ارادة هذا فيلزم عليه التواء قوله المستحقين وأنه لمجرد التأكيد والتأسيس
 خبر منه فوجب العمل به ويقع فيه اللفظ النصيب والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون
 في أنه هل يحمل على ما رى النصيب المقدر مجازا لقرينة وهو ما عليه جماعة كثيرين وكاد
 السبكي أن ينقل اجماع الائمة الاربعة عليه أو يختص بالحقيقي لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة
 وهو المنقول وعليه جماعة كثيرين أيضا يريد الاقول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه
 واللغة أن الدرجة الثانية مثلا المحجوب بغيره يسمى موقوفا عليه لشمول لفظ الواقف له قال
 واذا كان موقوفا عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل اذا المتوقف على انقراض غيره انما هو أخذه
 لا دخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا أقبت في موقوف على محمد ثم على بنته وعتيقه فلان
 على أن من توفيت منهما ما تكون حصته الاخرى فتوفيت احداهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم
 يبعد عن الاخرى وقلان بأن لها الثلثين والعشيق الثلث وتؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبتهما
 خشى أنه ربما انفرد مع احداهما فافاضها فأتى بذلك بقوله على أنه الخ وبين أن احداهما
 متى انقرضت مع العتيق لم تنافسه بل تأخذ ضعفه وبين في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم يصدر
 من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى
 ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف أنه لا يحرم أحدا من
 ذرية أو على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن مدلولها
 بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره في كتاب سوايخ المدد أن الراجح
 الثاني وهو الذي يرجع اليه شيخنا يعني القاضي زكرياء بعد افتائه بالاول ورد على السبكي وآخرين
 ومنهم الملقيني اعتمداهم الاول ١٥ وأقول أيضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه
 أهل الاقناء من علمائنا الحنفية أنه اذا قيد الواقف بالمستحقين لا يدخل المحجوب بأصله وأن لفظ
 النصيب والاستحقاق يختص بالحقيقي لا يدخل فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا لو قال
 الواقف في شروطه على أن من مات عن ولد أو ولد له انتقل نصيبه أو انتقل ما كان يستحقه
 الى ولده أو ولد له أو ولد له الخ خاص بن مات عن استحقاق بالفعل أما من مات قبل الاستحقاق لا يقوم
 واداه مقامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما افتي به في الخير في غير موضع ونقلني واخر كتاب
 الوقف عن فتاوى الشيخ امين الدين وقناوى ابن تيميم وقال وفي المسئلة معتزلة عظيم واضطراب
 طويل الخ نعم لو شرط الواقف قيام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام ابيه فينتد يقوم مقامه
 فيما كان ينتقل الى ابيه لو كان أبوه حيا على ما فيه من الكلام الا في الدرجة الجعلية

مطلب العموم في الاوقاف

جهة بلا خلاف

مطلب فيما لو قيد الدرجة

بالمستحقين والمتاولين

مطلب التأسيس خبر من

التأكيد

مطلب لفظ النصيب

والاستحقاق هل يعم

النصيب المقدر مجازا

لقرينة او لا

مطلب المحجوب بغيره يسمى

موقوفا عليه فيكون له

نصيب بالقوة بل بالفعل

مطلب الحقيقة لا تنصرف

عن مدلولها بمجرد غرض

لم يساعده اللفظ

وقد وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسألة الحاجة اكابر المذ كورة في الفتاوى الناجية
 للعلامة محمد التاجي البعلبي - وفي الفتاوى الاسماعيلية فلقد كراتها بما للقائفة قال في الفتاوى
 الناجية سئلت من مدينة طرابلس الشام سنة ١١١٠ ع ما اذا أنشأت الواقفة وقفها على نفسها
 مدة حياتها لا ينشأ كفافيه مشارك ثم من بعد ما يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة اكابر
 والثلاث على أولادها بنتها على جلي وهم محمد ومصطفى وحسن ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة اكابر
 يكون الثلث على أولادها ثم على أولادها ثم على أنسائها وأقاربها الذي كرس مثل حظ
 الاثنين ويكون الثلثان من بعد وفاة أولادها بنتها المذ كورين على أولادهم ثم على أنسائهم وأقاربهم
 للذ كرس مثل حظ الاثنين ومن مات منهم عن ولد أو ولد وادعاه نصيبه الى ولده وولد ولده ومن مات عن
 غير ولد ولا ولد وادعاه نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته ما تبقيت الواقفة الحاجة اكابر قبل
 موت أمها الواقفة وخلفت الحاجة اكابر ابنا وبنتا ثم ماتت الواقفة فيل يرجع نصيب الحاجة اكابر
 الى ولديها المذ كورين ولا فأجبت لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى ولديها اكابر المذ كورين لكن
 لا بطريق التلقين عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب شيء على ما هو الراجح في المسئلة من كون
 النصيب المشروط انتقاله عن مات من أولاد الواقفة وأولاد أولادها عن ولدها الى ولده خاصا بالمتناول
 بالفعل غير شامل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب طويل بين العلماء مبنى على
 ما ذكرناه بل باعتبار دخول اولاد اكابر في أعداد الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة
 بنتها الحاجة اكابر يكون الثلث على أولادها الخ لهم فيلزم دخول أولاد من مات قبل الاستحقاق
 في الوقف عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم أن استحقاق أولاد اكابر الثلث الموقوف
 محل اتفاق من يقول باختصاص النصيب بما هو بالفعل ومن يقول بشموله لما هو بالقوة أيضا وغير
 خاف انه لا دخل مع مستحقى الثلث الموقوف لمستحقى الثلثين الموقوفين في ذلك أصلا لان كلاهما
 وقف مستقل لا دخل لاحد منهما مع الآخر فافهم والله اعلم اه ما في الفتاوى الناجية ورأيت بخط أخي
 مؤلفها الشيخ يحيى التاجي على الهامش أن اخاه وضع في مسألة اكابر رسالة سماها رفع الجدال
 والشقاق عن ولد من مات قبل الاستحقاق ورأيت بخطه أيضا اجوبة للعلماء في ذلك فمنها ما أجاب به
 مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفي - الارزقي - بمنزلة وكذا أجاب العلامة احمد
 افندي الكواكبي - مفتي حلب الشهير - وذكر ضرورة جوابه ثم ذكر عن شيخه العلامة الشيخ
 اسماعيل الخاكاك انه حيث مات اكابر في حياة والده لم يفلح شيء لها وبموت أمها بعده لا يكون لولديها
 شيء بل يصرف الثلث الى الفقراء ثم ذكر انه رفع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الغني الترابليسي -
 المفتي بدمشق الشام - والى الشيخ عبد الفتاح السباعي - المفتي بمدينة حمص - فكتبوا بالواقفة للشيخ
 اسماعيل * (سئل) * في وقف اخل - مرتب بتم على انه من مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه
 لولده ومن مات عن غير ولد ولا نسل ولا عقب فالى من في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاقرب
 فالاقرب الى المتوفى فأنحصر ريعه في جماعة من الذرية ومات واحد منهم وهو السيد محمد لا عن ولد
 ولا نسل وليس في درجته وطبقته أحد ولا في الطبقات التي فوقه أحد وفي الطبقة التي تلي طبقته
 جماعة من مستحقى الوقف وليس فيهم اقرب من رجل اسمه السيد خليل فيل ينتقل نصيبه للسيد خليل
 فقط * (الجواب) * نعم حيث كان الوقف مرتبا بتم ولم يوجد في درجة المتوفى ولا في التي فوقها
 احد من اهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ريع الوقف المذ كور لاهل الدرجات وهي الدرجة
 التي تلي درجته فقد قامت الدرجة التي تلي درجته مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيد
 الدرجة الاقربية وليس في اهل الدرجة المذ كورة اقرب الى المتوفى من السيد خليل المذ كور فيختص
 به وحده دون بقية من في درجته التي تلي درجة المتوفى عملا بقول الواقف بتم في ذلك الاقرب

مطلب على مسألة الحاجة
 اكابر التي وقع فيها
 اضطراب بين العلماء الاكابر

مطلب انتقال نصيب من
 مات عن واد الى ولده خاص
 بالنصيب بالفعل لا بالقوة
 وقه معترك عظيم بين
 العلماء

مطلب مات عقيما وليس
 في درجته ولا في التي فوقها
 أحد بل في التي تليها ينتقل
 نصيبه الى الاقرب ممن فيها

والاقرب الى المتوفى ولان مراد الزايف بقوله الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة
 لا قرب الارث والمعصية فان قرب القرابة تدعى الى غرض الزايفين بالصرف بسببه ومفهوم أبنان من
 قول الراغبين بقدّم الاقرب فالاقرب وفي التعويل على غيره الغاء ظاهر كلامهم وذلك حرمان اعتبار
 الاقربية التي هي الداعية الى الشفقة وحز يد الرحمة والى بذل المال بلا اشكال فاعتبار الاقربية
 أو ذوق لغرضهم المعتمد عند العلماء حتى صرحوا بأن غرض الزايف يصلح مخصصا لما ظهر الى بعد
 التامل في كلام بعض المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق وبه أستعين أقول انما يسمى
 درجة السيد خليل أعلى الدرجات لان فرض المسئلة أن درجة المتوفى وهو السيد محمد ليس فيها
 أحد ولا فوقها أحد فصارت الدرجة التي تلي النازلة عنها وهي درجة السيد خليل أعلى الدرجات
 وما اتفق به خلافه كلام يأتي قريبا * (سئل) * في وقف أخلي أنشاء الواقف على نفسه ايام حياته
 ثم على أولاده ابد امانا سلوا على القرينة الشرعية مرتبا بين البطون يتم على أنه من مات منهم عن ولد
 أو اسفل منه فمصيبه لولده أو الاسفل ومن مات عن غير ولد أو اسفل فمصيبه لمن معه في درجته وذوي
 طبقته من أهل الوقف يقدّم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومن مات قبل استحقاقه لشيء من
 منافع الوقف وترك ولدا أو اسفل منه استحق ذلك المتروك ما كان يستحقه المتوفى أن لو كان حيا
 وقام مقامه في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين فمات مستحق عن غير ولد
 ولا اسفل هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن ابن الواقف والموجود حين موته من أهل الوقف
 رجل واحد من معه في درجته وذوي طبقته هو محمد بن زليخا بنت سلمة ابنة الواقف ورجلان من أهل
 الطبقة التالية لطبقة الميت أنزل منه درجة واحدة ماتت اتمهما قبل الاستحقاق في حياة ابيها
 المستحق وانتقل اليهما موته نصيبا المفروض لهما من استحقاق ابيها أن لو كانت موجودة ويريدان
 أن يشاركا محمد في نصيب عبد النبي المذكور فاختلف في ذلك فتم من ذهب الى ما قاله السبكي ٢
 من انه ايشاركان محمد في نصيب من مات عن غير ولد من أهل طبقته ومنهم من ذهب الى ما قاله
 السيوطي وحققه العلامة ابن أبي شريف من الشافعية واثارا اليه محشى الاشياء العلامة الشيخ
 علي المقدسي من الحنفية من أن محمد يختص بذلك دونهم ما وأن أفض الطبقة في كلام الواقف محمول
 على الحقيقة دون المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادين واعطاء الشخص في موضع دل صريح
 كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دل صريح الكلام أيضا على اعطائه فيه كما اذا مات
 المتوفى ابوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان اعطينا نصيبه أهل طبقته وأهل طبقته اياه معا جعنا بين
 الحقيقة والمجاز وان اعطينا أهل واحدة منهم دون الاخرى فان كانت طبقته تكون اهملنا المجازية
 وقد كفر ضناه من أهلها وان كانت طبقته اياه نكون اهملنا الحقيقة بعد أن حكمنا له بالاستحقاق فيها
 بصريح شرط الواقف فأبقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقة ما عملنا الكلامين بحسب الامكان
 ولما ان غرض الواقف أن ولد من مات قبل الاستحقاق لا يكون محروما بل يستحق القدر الذي
 لو فرض ابوه حصل لتمامه عن ابيه وامته تشبها بالولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات بعده
 في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم أن تثبت للمشبه قدر ازيد على المشبه به اذ ولد من مات بعد
 الاستحقاق ليس له هذا المعنى اه فأي القولين عليه يقول وهل يعتمد الثاني ام الاول اقتونا
 مأجورين لما يكمل الله الجنة بمنه وكرمه آمين أقول لم أر للمؤلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن
 ترتيب السؤال على هذا المتوال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل عن
 شرح الاقناع الحنبلي ما نصه فائدة لو قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وان سفل
 وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفى موجودا دخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق
 ما كان اصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودا فأنحصر الوقف في رجل من اولاد الواقف ورزق

مطلب على تحقيق مسئلة
 الدرجة الجعالية

٢ قد اشبه الامر على
 السائل لان السبكي
 قائل بعدم المشاركة
 والسيوطي رد عليه وقال
 بالمشاركة كما بسطه
 في الاشياء اه منه

النصف وتباين عدد الرؤس فيخرج لكل واحد من أولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من أولاد البنت
 خمسة حيث لم يشترط تفضيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم يتجدد من تعرض لها والذي
 ظهر لي الاول لان كلام الشرطين متعارضان الا أنه لا يلقى واحدا منهما لاما كان الجميع بينهما يجعل
 الثاني مخصوصا لعموم الاول بمن مات عن ولد ولد فقط ترجيحاً للمتأخر من الشروط كما هو الاصل
 عندنا فيكون مراد الواقف بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول وبيان ذلك أن قوله في الشرط
 الاول من مات عن ولداً أو ولداً معناه أنه ينتقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد والى ولد ولده
 ان لم يكن له ولد ومقتضاه أنه لا شيء لولد ولده الذي مات قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي فشرط
 الشرط الثاني وهو أن من مات قبل الاستحقاق قام مقام أبيه بشاركه عمه في نصيب جده بأن يقسم
 على الطبقة الاولى ويترض المبت منها حيا واحداً كان أو استخفاً اصابه يعطى لولده واحداً كان
 أو أكثر ما اذا لم يوجد ولد صلي أصلاً بل وجد أولاداً أو لا فقط مات اصولهم في حياة جدهم قبل
 الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس القروع عملاً بالشرط الاول اذ لا حاجة الى اعتبار
 الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال من لولاه لم يخرجوا وهنالم يخرجوا بل استحقوا بأنفسهم من غير
 واسطة والله تعالى أعلم ثم اعلم أن صاحب الاشباه ذكر هذه المسئلة في القاعدة التاسعة وتكلم
 عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطن ولم يذكره
 المؤلف فلنستعرض له تبجاً للفائدة لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة أن الواقف اذا رتب بين البطون
 بتم أو بالاول لكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط أن من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف
 عن عشرة أولاد مثلاً فيقسم الوقف بينهم فاذا مات أحد هم عن أولاد انتقل نصيبه اليهم عملاً بالشرط
 المتأخر وهكذا اذا مات أولاده عن أولاد وكذا اذا مات الثاني من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى
 أن يبقى منهم واحد فاذا مات هذا الواحد وهو العاشر آخر من بقي من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه
 الى أولاده لو كان له أولاد وانما تنقض القسمة وتنقسم غلة الوقف على جميع أهل الطبقة الثانية على
 حسب ما شرطه الواقف من تسوية أو مفاضلة بين الذكور والانثى ويحرم من كان من أهل الطبقة
 الثالثة أو الرابعة ولا يختص أحد بنصيب أبيه لان أهل الطبقة الثانية صاروا الآن مستحقين
 بأنفسهم عملاً بقول الواقف ثم على أولاد أولادهم وشرطه انتقال نصيب من مات الى ولده انما هو عند
 وجود من يساوي المبت ثم اذا قسمت الغلة على أهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولد
 الى ولده الى أن تنقض الطبقة الثانية فنقض القسمة أيضاً وتنقسم الغلة على أهل الطبقة الثالثة
 وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد أفتى بنقض القسمة السراج البلقيني من محققي
 الشافعية كما رأيت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد وقعت قديماً ففتيت بهذا فيها ووافق عليها اكابر
 العلماء في ذلك الوقت ثم رأيت النصريح بها في أوقاف الخصاص وفيه الحزم بما أفتيت به اه كلام
 البلقيني وأقره المحقق ابن حجر في فتاواه واوضحه وقال قد تبعه على ذلك السيد السميودي ونقل
 عبارة السيد المذكور وقد نقل في الاشباه القول بنقض القسمة عن الامام السبكي والجلال
 السيوطي وقال أفتى به بعض علماء العصر أخذ من كلام الامام الخصاص ثم اعترضهم بأنهم
 لم يتأملوا كلام الخصاص ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين البطون بتم وبين ما اذا كان
 بالواقف فنقض القسمة في الاول دون الثاني واطال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء
 في حواشي الاشباه وغيرها كما قد سئى والبيرى والخير الرملى والحموى وقد بسط المسئلة الامام
 الخصاص وكذا صاحب الاسعاف وأفتى بذلك أيضاً الخير الرملى في عدة مواضع لكنه غفل عن ذلك
 في موضع وكذا أفتى بذلك العلامة الشهاب احمد الشلبي الخنفي في فتاواه فنقض القسمة باقراض
 الطبقة الثانية وقسم على أهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستحق من أهل

مطلب مهم في مسئلة
 نقض القسمة

ارابعة ورد على بعض من ائمتنا حيث اختلفوا في ذلك وقال انه غير صحيح والجواب نقض القسمة
كما اقتضاها مخرج عبارة الخلفاء ولا أعلم أحدا من مشايخنا خالف في ذلك بل وافته على ذلك جماعة
من الشافعية وغيرهم اه فقد ضرر أن ما في الاشياء غير صحيح حتى ألب العلامة المقدسي رسالة
في الرد عليه ذكرها العلامة الشرنبلالي في مجموع رسائله فلذلك حاصلها بما يوضح المسئلة
مع ترك التمسك برك كلام الاشياء فإنه يسووط في الحواشي وذلك أن العلامة المقدسي سئل
في شخص وقف وقته على نفسه ثم من بعده على جماعة معينين وما فضل فعل من يوجد من أولاده
ذكورا أو إناثا بالسوية بينهم ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وذريتهم ونسبهم طبقة بعد طبقة
ونسلا بعد نسلا تنجب الطبقة العليا منهم أبدا الطبقة السفلى على أن من مات وترك ولدا أو ولدا
أو أسنل انتقل نصيبه اليه ومن مات لا عن ولد ولا أسنل انتقل نصيبه الى اخوته المشاركين له
في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فالى من في درجته فان لم يكن في درجته غيره فالى اقرب
السلطات الى المتوفى وعلى أن من مات قبل استحقاقه شيء وترك ولدا أو أسنل منه وآل الوقف
الى حال لرب كان المتوفى حيا باقيا لا يستحق فام ولده أو ولاد ولده مقاسمه في الاستحقاق واستحق
ما كان أحده يستحقه لو كان المتوفى حيا باقيا ثم على جهة بر لا تنقطع فمات الواقف عن ستة
أولادهم شرف الدين وزين الدين وأجد وزين وعائشة وفاخنة ثم مات شرف الدين عن ولدين على
وحياة النفوس ثم مات زين عن بنت أسيدة الانا ثم ماتت سيدة الانا عتيما ثم مات على عن ابنه
شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عتيما أيضا ثم ماتت عائشة عتيما أيضا ثم مات زين الدين عتيما
أيضا ثم ماتت وفاخنة عن بنتا نسب ثم ماتت عن أولاد ثم ماتت نسب عن ابنها صلاح الدين فقل
تنقض القسمة بموت أجد المذكور لانه آخر أولاد الواقف الستة ويقسم ربع الوقف على أولاد أجد
المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين على عدد رؤسهم بلاثناوت بينهم أم لا تنقض القسمة
بالنسبة الى شرف الدين وصلاح الدين ويختص كل واحد منهم بما تلقاه عن والده قل أو كثر
الجواب تنقض القسمة بموت أجد المذكور لكونه آخر أولاد الواقف موتا ويقسم ربع
الوقف على عدد رؤس هذه الطبقة فن كان موجودا أخذ نصيبه ومن كان ميتا وله ولد قام ولده
مقاسمه وأخذ نصيبه عملا بقول الواقف المذكور وقد وقعت هذه الواقعة وأقي فيها مشايخ مشايخنا
وبعض مشايخنا بنقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر أن بعض المحققين
من الشافعية كالسبكي والباقيني قد تبعوا الامام الخصاص في ذلك وألف في ذلك رسالة سماها العزيمة
في نقض القسمة ومن طالعها اطلع على ما يشي العليل ومنهم شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة
الحنفي وتبعه الشيخ المحقق نور الدين المحلي الشافعي والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي
الحنفي وقاضى القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب الدين الرملي الشافعي
وقاضى القضاة البرهان بن ابي شريف الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الايجي وغيرهم وانما
تنقض القسمة بموت آخر كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لأولاده وتركنا قول الواقف على أن من مات
عن ولد فنصيبه لولده الخ لا نأوجدنا بعضهم أي بعض أهل الطبقة التي تليه يستحق بنفسه لأبائه
فعلنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم كذا قاله الخصاص وتوضيحه أن الواقف قدر تب في وقته ترتيبا
يقضى استحقاق البطن الاعلى مقدما على غيره مع قصد صلة بعض البطن الاسفل مع وجود البطن
الاعلى فجعل نصيب الميت من الاعلى مردودا لولده وان سفل قصد عدم حرمانه من الوصول الى شيء
من وقته بعد موت أبيه الذي ملته ولد أبيه غالبا فكان كلامه مستقلا على ترتيب ترتيب أفراد
وهو ترتيب القرع على أصله وترتيب جله وهو ترتيب استحقاق جله البطن الثاني على انقراض جله
البطن الاول وهو ترتيب جله فيكون الوقف منحصر في البطن الذي يليه ويظل حكم ما ينتقل

قوله ومن كان ميتا وله ولد
الخ انما قسم على الميت
أيضا لا شرايط الواقف ذلك
في صورة السؤال المذكور
في قوله وعلى أن من مات
قبل استحقاقه شيء الخ
لكن الظاهر أنه لا يقسم
على كل ميت مطلقا وانما
يقسم عليه لو مات قبل أن
يستحق في دفع نصيبه لولده
عملا بالشرط المذكور أما
لو مات بعد الاستحقاق
وله ولد فانتقل نصيبه الى ولده
من أهل الدرجة النازلة
عنه ثم نقضت القسمة رقيمت
الغلة على أهل درجة ذلك
الميت لا يقسم عليه شيء ولا
يدفع لولده شيء بل يحرم ولده أصلا لانه لم يصدق عليه انه مات قبل الاستحقاق تأمل اه منه

عن الميت في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني لانه
 في البطن الثاني يستحق بعموم قوله ثم على أولاد أولادهم ولم يبق حينئذ صورة يحتاج فيها الى انتقال
 نصيب أحد الى ولده لاستواء أهل البطن في الاستحقاق وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا
 التعليل من الخصاص يقتضي أن كل اى الواقف متعارضان ورجح الثاني لاستحقاقهم بأنفسهم
 واستحقاقهم في الاول بأبيهم والاستحقاق بالنفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان ذلك بلا واسطة
 وهذا بواسطة وما ليس بواسطة أرجح اه مافى الرسالة لمختصا وتتمام الكلام فيها * (سئل) *
 فيما اذا شرط واقف وقف أهلى في كتاب وقفه المرتب فيه بين الطبقات بتم شروطها منها أن من
 مات من ذريته عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته
 وذوى طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات رجل منهم عن غير ولد
 ولا أسفل منه وليس في طبقته أحد من الموقوف عليهم وفي الدرجة التي هي أعلى من درجة المتوفى
 عنه شقيق والده وعمه لاقه من أهل الوقف المستحقين المساوئين لريعه فلن يتنقل حصة المتوفى
 * (الجواب) * تتنقل لعدم المتوفى الشقيق لكونه اقرب اليه * (ما قول العلماء رضى الله عنهم) * فيما
 اذا كان الوقف على الذرية من تباين الطبقات بتم ولم ينص في الشرط على حكم من مات منهم عن
 غير ولد وحكم الحياكم باختصاص أهل الدرجة العليا بالغلة ومنع أهل السفلى عملا بالترتيب الذى
 شرطه الواقف ثم مات بعض أهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون
 غيرهم * (الجواب) * يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق ككتبه
 الفقير عبد الرحمن العمادى عفى عنه الحمد لله نعم يتخص من في الدرجة العليا بغلة الوقف كسبه
 نجيم الدين الغزى الشافعى عفى عنه الحمد لله وبه تفتى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك
 والله أعلم بما هنالك وكتبه الفقير أبو القاسم المالكي عفى عنه أقول المنصوص عليه عندنا
 في الاسعاف وغيره أنه اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد بصرف نصيبه مصرف الغلة اى فيقسم
 على جميع المستحقين من الغلة كما ندكر تحقيقه قريبا ثم اعلم أن ما أتى به المؤلف في هذا السؤال
 وقبله من بقاء اعتبار الاقربيه حيث فقدت الدرجة موافق لما أتى به نفسه في مواضع مما حذفت
 اختصارا ونقل المؤلف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الشافعى في جواب سؤال طويل حاصل
 السؤال في وقف مرتب بتم على أن من مات من ذرية الواقف عن ولد أو أسفل منه عاد نصيبه لولده
 أو ولد ولده وان سفل ومن مات عن غير ولد ولا أسفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوى طبقته
 من أهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فمات امرأه منهم اسمها صريم عن غير ولد وليس
 في درجتها أحد ولا فى التي انزل منها أحد وفي الطبقة التي هي فوقها جماعة من المستحقين اقربهم اليها
 خالتها آمنة وفي الطبقة التي هي أعلى من آمنة جماعة أيضا خالاتها اقرب منهم فلن يتنقل نصيبها
 الجواب ينتقل نصيبها من ربح الوقف لخالتها فقط عملا بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من
 في درجة خالتها ومن هو أبعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربيه في الدرجة وحيث تعذرت
 الدرجة لفقد هاهنا ألغى قوله من في درجته وبقي قوله الاقرب فالاقرب فيجب اعماله صوابه عن
 الالغاء اعمالا لشرط الواقف ما أمكن اذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الاعمال كذلك
 ولو أعطى نصيب المتوفاه عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجتها ولمن شارك خالتها في درجتها
 مع عدم الاقربيه فيهم لا لغنا قوله الاقرب فالاقرب أيضا مع امكان اعماله بتقديم الخالة
 في الاستحقاق دون بقية من في درجة خالتها ودون من هو أعلى درجة من خالتها المذكورة
 والترتيب بتم لا يشعر باعطاء من هو أعلى درجة من المتوفى نصيب المتوفى فضلا عن كونه يقتصبه
 اذ علو الدرجة ونزولها لا دخل له في الترتيب بتم مع قوله على أن من مات منهم الخ ألا ترى أنه

مطلب لم يوجد في طبقته
 احد وفي الدرجة الاعلى
 منها عثم شقيق وعم لام
 مطلب فيما اذا لم ينص الواقف
 على حكم من مات عن
 غير ولد

مطلب فيما اذا قال لمن
 في درجته الاقرب فالاقرب
 ولم يوجد في الدرجة أحد

مطلب في رد الشربلالي
على من أفتى بالغاء الاقربية
حيث فقدت الدرجة
مطلب اذ لم ينص الواقف
على حصة الميت تقسم الغلة
كلها على المستحقين الموجودين
مطلب من مات بعد طوع
الغلة فسهمة لورثته
مطلب الترتيب يتم لا يوجب
اختصاص الدرجة العليا
بنصيب من مات عقيما

درجة من ابن الواقف وبنت الواقف ثم قال الشربلالي قلت هذا الجواب خطأ نقلًا وعقلًا أما نقلًا
فبما قاله الامام الخصاص ان كان الواقف ذكرا حال من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم أمهنا
على مباشر من ذلك والانتظار نالي من كان موجودا يوم تقع القسمة فقسمتنا الغلة بينهم وأسقطناهم
الميت الا أن يكون الميت مات منهم بعد ما طلع الغلة قبل وقت القسمة فيكون سهمه ذلك لورثته اذ
كلام الخصاص فقد صرح بخطأ ذلك الجيب لانه ان كان معتمدا على عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف
في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب الميت أحد من المستحقين وان كان معتمدا على بيان نقل
فلا وجود له وأما خطأه عقلا فانه لا يترجم احد أن العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يوجب
اختصاص الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علوية وسفلية بنصيب الميت الذي لا فرع له دون
الادنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو منع الفرع المحجوب بأصله لا غيره ولا فائز
بجزء من مستحق هو أسفل درجة بوجود مستحق هو أعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف
حال نصيبه لانه يرجع الى أصل الغلة والاسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت
الانصاف وقد نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد للاقرب
فالاقرب الى المتوفى واعلم ان اقرب الى المتوفى مشروط انتقال نصيبه اليه بوجود مساو له
في طبقته كأخ وابن عم فبنتي المشروط بانتفاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى العمل يتم
واجريت الترتيب الذي ذكرته فنقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق جعيلة لا طبقة ارث
نسبية وهنا كذلك قد اشترط الواقف تقديم الاقرب فالاقرب الى المتوفى والاقرب الى المال لابن
اخته والعم والعمة لابن الاخ هذا حاصل ما ذكره العلامة الشربلالي ومخلصه أن الواقف حيث
رتب وقفه بين الطبقات يتم بشرط عود نصيب من مات عقيما الى من معه من أهل درجته الاقرب
فالاقرب منهم ولم يوجد في درجة المتوفى احد يتقل نصيبه الى الاقرب اليه من اى درجة كانت
ولا يلغى اشتراطه الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا موافق لما مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف
لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من أهل الاتقاء بدمشق الشام واقول أيضا التحقيق خلاف
ما أطلقه كل من الفريقين فأقول نحو ما أقول السمعاء * واجمع حواشي الكلمات جعلا
واعلم أن الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاجبة للتي تليها ثم شرط أن من
مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ
بهذا الشرط عموم ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكأنه قال ان الوقف محتص بالطبقة
العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا اذا مات أحد عن ولد فنصيبه لولده أو عن غير ولد فنصيبه لمن في درجته
فقد أدخل ولد المتوفى أو أهل درجته مع الطبقة العليا في الاستحقاق ناسخا عموم ترتيبه السابق
باستثناءه اللاحق ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامته الثلث فان كان له اخوة
فلامته السدس اذ المعنى والله تعالى اعلم فلامته الثلث الا أن يكون له اخوة فاذا اتى أن يكون له اخوة
كان لها الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت في مسئلتنا اذا مات ميت لاهن ولد وليس
في درجته احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف شرطه السابق فيبقى مباشره على حاله ويدفع نصيب
المتوفى المذكور لاهل الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كافي غلة الواقف ولا يختص
بذلك النصيب الاقرب الى المتوفى من الدرجة العليا أو غيرها حيث قيد الواقف الاقرب بكونه من أهل
درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى مطلق الاقرب بل لا قرب خاص فاعطاه للاقرب من
غير درجته تخصيص لكلام الواقف بما ليس فيه فتعين الغاء الاقربية حيث فقدت الدرجة خلافا
لما قاله الشربلالي ثم حيث لغت الاقربية ينتقل نصيبه الى جميع المتباولين من ريع الواقف كما قلنا
ولا يختص به أهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة المذكورون لما نقله الشربلالي عن الامام

مطلب تحقيق مهم في مسألة
ما اذا فقدت الدرجة مع
اشتراط الاقربية فيها

مطلب اذا قال من مات
عن غير ولد نصيبه لمن
فوقه ولم يوجد فوقه أحد
رجع نصيبه الى أصل الغلة

الخصاف فيما مر آنفا من أنه يسقط سهم الميت وتقسم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخصاف
أيضاً في باب الرجل يجعل أرضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال أرضي هذه صدقة موقوفة
على ولدي وولد ولدي ونسلي وعقبى ما نساوا على أن يبدأ بالبطن الأعلى منهم ثم الذين يولونهم بطناً بعد
بطن حتى ينتهي ذلك إلى آخر البطن منهم وكلما حدث الموت على أحد من ولدي وولد ولدي وأولادهم
فنصيبه من دود إلى ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطناً بعد بطن وكلما حدث الموت على أحد من ولدي
وولد ولدي ونسلهم وعقبهم ولم يترك ولداً ولا ولداً ولا ولداً ولا عقباً كان نصيبه راجعاً إلى البطن الذي
فوقهم قال هو على هذا الذي شرط الواقف قلت فإن لم يكن بقي منهم أحد قال يرجع ذلك إلى أصل
الغلة ويكون لمن يستحقها اه كلام الخصاف واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت
على أحد منهم ولم يترك ولداً ولا نسلاً كان نصيبه منهاراً راجعاً إلى البطن الذي فوقه ومات واحد
منهم ولم يكن فوقه أحد أو لم يذكر في سهم من يموت عن غير ولد ولا نسل شيئاً يكون نصيبه راجعاً إلى أصل
الغلة وجار ياجر اها ويكون لمن يستحقها ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله
على ولدي ونسلهم أبدا اه واختصره العلائي في الدر المختار حيث قال ولو قال وكل من مات منهم
عن غير نسل كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه أحد أو سكنت عنه يكون راجعاً إلى أصل الغلة
لا القراء ما دام نسله باقياً اه فهذه النقول صريحة في أنه حيث لم يوجد ما شرطه الواقف في نصيب
المتوفى يرجع نصيبه إلى أصل الغلة كما لو سكنت ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد وتوضيحه أنه
لو وجد جماعة متناولون في خمس طبقات مثلاً وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات عقباً إلى أهل
الطبقة التي فوقه مات من أهل الطبقة الثانية رجل عقباً فنصيبه لأهل الأولى فإن لم يوجد فيها أحد
فنصيبه لأهل الثالثة والرابعة والخامسة ولا يختص به أهل الثالثة وإن كانت هي الأعلى الآن
وهو نص في مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيبه لأهل درجته ولم يوجد فيها أحد لا يختص نصيبه
أحد دون أحد بل يسقط سهمه وتقسم الغلة بتمامها على المستحقين بقدر أنصبتهم كأن هذا
المتوفى لم يوجد فيه ولم يبق في ذلك الغاء للترتيب بين الطبقات المستفاد من أبقوله طبقة بعد طبقة
لأن معنى الترتيب المذكور أن الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى أولاد من مات من أهل العليا
فيشاركون أعمامهم ومن في درجة أعمامهم وكذا الوما هو لا الأولاد عن أولاد في الطبقة الثالثة
يشاركون أهل الطبقة الأولى في غلة الوقف بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع
فكل من كان منهم حياً يؤخذ نصيبه منها ويدفع إليه فإن خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتاً
سقط نصيبه منها وقسمت بتمامها على باقي الأحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال نصيب
ذلك الميت إلى أحد فحينئذ ينظر فإن كان ذلك الأحد موجوداً دفع إليه نصيب الميت من الغلة وصار
كأنه لم يميت والابقيت الغلة على حالها وقسمت بتمامها على اهلها الأحياء ولا يقتضي الترتيب بين
الطبقات دفع نصيب ذلك الميت إلى أعلى الطبقات حين عدم من يخلفه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم
على بقية المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من الطبقة الثانية
أو الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك أن يأخذ أولاد المتوفى أكثر مما كان يأخذهم أبوههم والواقف
انما شرط دفع نصيب إياهم إليهم فلو شاركوا أهل الطبقة العليا لم يزد عليهم على إياهم لانا نقول ما خصهم
من نصيب ذلك المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه إليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة فزاد سهمهم
بسبب ذلك الا ترى أن غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص في أخرى فاذا كان أبوه في حياته بلغ
سهمه من الغلة عشرة دراهم ثم لما مات كثر ثلث غلة الوقف حتى صار سهمه يبلغ عشرين درهماً
أما كنت تدفعها لأولاده فكذلك اذا قل من يستحق الغلة وهذا كله توجيه للمنقول ولين
ذلك يلزمنا بل من ادعى خلاف ذلك وأرجع نصيب المتوفى المذكور إلى أعلى الطبقات فقط فإن كان

بجود فهمه فقد أوضحنا لك ما يخالفه وإن كان بالنقل عن أحد قليد كره لنا حتى نقابله مع من نقلنا عنه وقد قالوا الخصاص كبير في العلم يقتدي به ونحن نقلنا ما قلنا عن الخصاص الذي أذعن بفضل أهل الوفاق والخلاف وصار عدة أهل المذاهب في مسائل الاوقاف وتبعه صاحب الاسعاف شعر

اولئك آباءى بجنى بملهم * اذا جعنا يا جري الجمامع

والحاصل أن الوقف إذا كان مرتباً بتم أو غير مرتب وقد سكنت الواقف عن نصيب من مات عن غير ولد أو شرط صرفه لأهل درجته أو لغيرهم ولم يوجد المشرط يصرف نصيب المتوفى المذكور إلى مصارف الغلة ولا يصرف إلى الفقراء لوجود الموقوف عليهم لأن الوقف على الأولاد والذرية كما قد مناه عن الاسعاف لكن بقي هنا تحقيق يحصل به نوع توفيق وهو أنه إذا شرط في الدرجة الأقرب فالأقرب فتارة يقول لمن في درجته الأقرب فالأقرب منهم فهذا الاشك أنه جعل الأقرب قيداً في أهل الدرجة بحيث فقدت الدرجة لغت الأقربية لأنه اعتبر الأقربية في نوع خاص وهو أهل درجة المتوفى فلا يجوز لنا تعميمه ومثله لو حذف قوله منهم واقتصر على قوله الأقرب فالأقرب لأنه يكون بدلاً مما قبله وتارة يقول يقدم الأقرب فالأقرب والتميز منه أن مراده تقديم الأقرب من أهل الدرجة أيضاً لا مطلقاً ولكن يحتمل أن يراد تقديم الأقرب مطلقاً بقية قطعه عما قبله بقوله يقدم وكأن الخليلي لحظ هذا المعنى فاعتبر الأقربية عند فقد الدرجة ولا يمكن لا يخفى أن صلة الفعل التفضيل اعنى لفظ الأقرب محذوفة تقدير هانهم والتميز فيها عائداً إلى أهل الدرجة وتارة يقول يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب فقوله في ذلك إشارة إلى أهل الدرجة بمنزلة قوله منهم ويحتمل كونه إشارة إلى النصيب أي يقدم في نصيب المتوفى عن غير ولد الأقرب فالأقرب وكأن الشرع نبأ إلى لحظ هذا المعنى فاعتبر الأقربية حيث فقدت الدرجة لكن لا يخفى أن المراد الأقرب من أهل الدرجة بدليل الصلة المقدرة فان تقدير هانهم أي من أهل الدرجة كما قلنا ولو قدرتهم من أهل الوقف يلزم عليه أنه لو مات أحد وفي درجته جماعة وفي غير هارجل أقرب إليه من أهل درجته استحق نصيبه ذلك الرجل الأقرب إليه دون أهل درجته ولم نر أحداً قال بذلك أصلاً فتمين الغاء اعتبار الأقربية حيث فقدت الدرجة وصرف نصيب المتوفى إلى مصارف غلة الوقف كما سمعت التصريح به ولا يختص به أهل الدرجة العليا خلافاً لمذهب إليه الجماعة المذكورون لأنه مخالف للمنقول فان قلت قد أفنى الخير الرمي في فتاواه بما تقدم عن الجماعة المذكورين وعمله بقوله لا انقطاع الذي صرحوا بأنه يصرف إلى الأقرب للواقف لأنه أقرب لغرضه على الأصح اه فهذا يقتضى أن ما نقلته عن الخصاص وغيره خلاف الأصح فلم يبق لك مستند على دعواي قلت لم أر أحداً من أهل مذهبنا قال إن المنقطع يصرف إلى الأقرب للواقف وإنما قالوا يصرف إلى الفقراء وما ذكره هو مذهب الشافعية وكأنه سبق قلبه في ذلك أو اشتبه عليه مذهبهم بذهب غيره يؤيده ما ذكره نفسه في فتاواه الخير به حيث قال والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف إلى المساكين وهو المشهور عندنا والمتنظر على السنة علمائنا ثم قال بعد أمطر في جواب سؤال آخر وفي منقطع الوسط الأصح صرفه إلى الفقراء وأما مذهب الشافعي فالمشهور أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف اه ولا يخفى عليك أن مسئلتنا هذه ليست من قسم المنقطع المصطلح عليه لوجود المستحق من أهل الوقف بنص الواقف ولذا قال في الاسعاف يكون نصيبه راجعاً إلى أصل الغلة ولا يكون للمساكين شيئاً إلا بعد انقراضهم أي المستحقين لقول الواقف على وادى ونسألهم أبداً اه والمنقطع إنما يكون حيث لم يمكن العمل بشرط الواقف وقد يكون منقطع الأول وصورته ما في الخاتمة لو قال أرضي صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له ولد يصح هذا الوقف وتقسيم الغلة على الفقراء وإن حدث له ولد بعد القسمة تصرف الغلة التي توجد بعده إلى هذا الولد ثم قال ولو قال أرضي صدقة موقوفة على بنى وله ابنان أو أكثر فالغلة لهم

مطلب في حكم الوقف المنقطع

مطلب الوقف المنقطع
ثلاثة أقسام منقطع الأول
ومنقطع الوسط ومنقطع
الآخر

وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة فتمتعهه والتمتع بالنسبة الخ فالتمتع الاول مستطوع
 الاول في جميع الغلة والثاني في نصفها وأما منقطع الرضا فقد ذكرناه غير مرة وأما منقطع الاستر
 فهو حيث تنقض الذرية او الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول الى الفسار وقد أخذت هذه
 المسئلة حتى هاهنا البيان فلنكتب عنان التسليم فيها عن الجسريان * (سئل) فيما اذا وقف زيد
 وقته على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولادهم وأولادهم وأولادهم لذكر مثل حظ
 الاثنين على الشرط والترتيب المعين أعلاه ومات وتصرف الموقوف عليهم بعدد على وفق شرطه
 من سبب الطبقة العليا السفلى من مدة مديدة فهل يعمل بما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء
 مادام أحد من العليا * (الجواب) * يعمل بما ذكر * (سئل) * في واقعة انشأت
 وقفها على نفسها أيام حياتها ثم من بعد على زوجها فلان ثم على أولاده ثم على
 أولاد أولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على التريضة الشرعية فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن
 ابنين وبنت ثم مات أحد الابنين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن أولاد فهل يعود نصيبها
 الى شقيقة الام الى أولادها * (الجواب) * حيث رتب الوقف بثم فيعود نصيبها الى شقيقتها ولا
 يعود الى أولادها مادام شقيقتها موجودة قال في الاسعاف من باب الوقف على الاولاد والاولاد
 الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الاقرب فالاقرب أو قال على ولدى ثم على ولده ولدى ثم
 أو قال بطنا بعد بطن يدها بآباءه الواقف ولا يكون للبطن الاسفل شيء ما بقي من البطن الاعلى أحدا
 ومثله في الخاتمة من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومثله في الخلاصة والبرازية وقد أجاب العلامة
 الخير الرمي عن مثل هذا بقوله لا شيء لأولاد أولاد الواقف مادام أحد من أولاد الواقف ذكرا كان
 أو انثى لترتيب الاستحقاق بثم مؤكدا بقوله الطبقة العليا تحجب السفلى الخ والمسئلة أيضا في
 فتاوى الحنفى في موضعين (سئل) فيما اذا وقف شخص وقفا من مضمونه ما لفظه ان الوقت
 المذكور تجرى اجوره ومنافعه على السادة الاشراف بنى ابى الجن الحسيني وعلى أولادهم وذريتهم
 من اولاد اقله ووردون اولاد البطون والآن مات شخص من ذرية الواقف عن غير ولد وله اخت
 شقيقة وبقيت مستحقى منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصه الميت المذكور تعود
 على اخته المذكورة وعليها وعلى بقية الذرية الموجودين يومئذ من أهل الوقف حيث اطلق
 الواقف ولم يتعرض لذكر من مات عن غير ولد وما حكم الله تعالى في ذلك أقوتونا * (الجواب) الحمد لله
 تقسم غلة هذا الوقف بعد موت المذكور بين جميع مستحقى الوقف من أولاد الظهور بالسوية ولا يخص
 بها أحد دون أحد واخت الميت تأخذ أسوة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كتبه الفقير
 يحيى الهنسى الحنفى عني عنه الحمد لله ما أجاب به مولانا هو الجواب كيه أحد بن يونس النشاوي
 الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا أجاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب كيه الفقير أحد
 ابن على الوفاي الحنبلي عني عنه في واقف وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده
 وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الاثنين ثم على جهة بر لا تنقطع فهل
 كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع من يدلى به حيث لم يشترط الترتيب أجاب
 نعم يستحق الجميع فيقسم بينهم بحسب قوتهم وكمثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فتاوى
 العلامة خير الدين الرمي * (سئل) * فيما اذا شرط واقف وقف اهلي أن من مات من
 الموقوف عليهم عن غير ولد عاد نصيبه من ربح الوقف الى من هو في درجته وذوى طبقته من أهل
 الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى ثم مات الآن شخص من الموقوف عليهم عن غير ولد
 وترك انا حاملا من عمه العصابة الذي هو من جله الموقوف عليهم ثم وضعت الحامل بتابعدهم من
 موت الشخص المزبور ومن طالع الغلة وليس في درجة الشخص أقرب اليه من اخته المزبورة التي

مطلب في الوقت المرتب
بين

واقفة
زوجها

```

  graph TD
    A[واقفة  
زوجها] --> B[ابن]
    A --> C[ابن]
    A --> D[بنت]
    B --> E[عقيم]
    C --> F[اولاد]
    D --> G[اولاد]
  
```

مطلب اذا ذكر البطون
الثلاثة ثم قال الاقرب
فالاقرب أو عطف بثم اوقال
بطنا بعد بطن كان الوقف
مرتب الطبقات

مطلب اذا لم يرتب بين
البطون تقسم الغلة بين
الجميع بالسوية

مطلب مات وفي درجته
جمل ولد بعد شهر

كانت جلا حين موته فهل يعود نصيبه لاخته المزابرة دون غيرها * (الجواب) * نعم
 حيث كان الحال ما ذكر * (سئل) * في وقف آخر مشروط فيه كما ذكر قبله فئات من الموقوف
 عليهم امر أو ليس في درجته وذوي طبقته مساوي جماعة من الذرية الموقوف عليهم غير متساولين نجيبهم
 بأصولهم والكل في القرب اليها سواء فبعضهم أولاد بنت عم أمها والبعض أولاد ابن عم أمها والبعض
 أولاد بنت عم أمها والبعض بنت ابن عم أمها ولها خال من أهل الوقف المتساولين من أهل طبقة أعلى
 من طبقته من عم أن نصيبها من ربع الوقف ينتقل إليه دون أهل طبقته المذكورين فلن ينتقل نصيبها من
 ربع الوقف * (الجواب) * ينتقل إلى من هو في درجته وذوي طبقته لا يقدم أحد منهم حيث
 كانوا في القرب سواء عملا بشرط الواقف ولا شيء للخال من ذلك حيث كان الحال ما ذكر (سئل)
 فيما إذا وقف زيد وقفه منجزا على ابنه محمد ثم من بعده على ابنته حامدة وعلى من سيحدث لمحمد من
 الأولاد ثم من بعدهم على أولادهم ثم ومن ثم على أن من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده إلى آخر ما ذكر
 في كتاب وقفه فإذا انقضى عا دوقفا على من يوجد من أولاد الواقف وأنسا لهم والحكم فيهم
 كالحكم في أولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقضت ذرية محمد والموجود الآن من ذرية
 الواقف ولدا ابنه هما أحمد وأبو الصفاء وابنا بنت ابن الواقف هما درويش وسليمان فهل تنتقل غلة
 الوقف لولدي ابن الواقف أحمد وأبي الصفاء دون درويش وسليمان * (الجواب) * ينتقل لأحمد
 وأبي الصفاء دون درويش وسليمان عملا بقول الواقف الحكم فيهم كالحكم في أولاد محمد وأولاد محمد
 الوقف فيهم مرتب فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم إلى أولاد الواقف والحالة هذه والله أعلم أقول
 لقائل أن يقول بانتقال الغلة إلى جميع الأربعة الموجودين من ابني ابنه وابني بنت ابنه المذكورين
 عملا بقول الواقف عادوقفا على من يوجد الخ فإن افظة من عاقبة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد
 الدخول في الوقف لأن المرتب لا بدله من مرتب عليه والأربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند
 انقراض أولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى أولادهم وأولاد أولادهم ويعتبر فيهم الترتيب المستفاد
 من كلمة ثم العاطفة والعطف انما يكون بعد المعطوف عليه فيدخل الأربعة المذكورون في الوقف
 ثم أولادهم من بعدهم ثم ومن ثم فيتحقق الترتيب بعد دخولهم أم قبله فلا يتحقق ولعل المؤلف لحظ المعنى
 الحاصل من العطف ثم وهو تقديم كل طبقة عليا على التي تليها فانه حكم العطف ثم فقوله الواقف
 والحكم فيهم الخ معناه أنه يعتبر فيهم ذلك التقديم ورأيت في فتاوى الشهاب أحمد الرمي الكبير
 الشافعي سؤالا حاصله في وقف على أولاد الظهور مرتبا ثم وعند انقراضهم فعلى أولاد البنات ثم على
 أولادهم ثم ومن ثم على الشرط والترتيب فئات أولاد الظهور ووجد من أولاد البنات جماعة مختلفو
 الدرجات فأجاب بانتقال الوقف إلى أقرب الدرجات إلى الواقف وهذا مؤيد لما أجاب به المؤلف فتأمل
 * (سئل) * فيما إذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على أولاده ثم على أولاد أولاده ثم على
 أولاد أولاد أولاده ثم على نسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكور على أن من مات منهم عن غير
 ولد ولا نسل ولا عقب يرجع نصيبه إلى من هو معه في درجته وذوي طبقته ثم على جهة بر متصلة فئات
 الواقف وأولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده وانحصر ربع الوقف في جماعة من النسل
 والعقب من ذرية الواقف ومات امرأتان من النسل في حياة أخيهما عن أولاد فهل يدخل أولادهما
 في النسل ويستحقون في ربع الوقف * (الجواب) * نعم قال في الاسعاف النسل الولد وولد
 الولد أبدا ما تناسلوا ذكرًا كانوا أو أنثى اه والله أعلم أقول هذا الجواب يحتاج إلى بيان
 زائد فلا بأس بإيراده على عادتنا في هذا الكتاب من الاتحاف بقرائن القوائد وهو أن دخول أولاد
 المراتين المذكورين مبنى على مسئلتين قد طال فيهما الجدل وكثرا القيل والقال أما المسئلة

مطلب اذا استوى اهل
 الدرجة قريبا تشاركوا
 وقدموا على الاقرب من
 غير الدرجة

مطلب اذا قال فاذا انقضوا
 فعلى من يوجد من اولاد
 الواقف ووجد جماعة
 مختلفو الدرجات

مطلب فيما اذا شرط نصيب
المتوفى عن غير ولد وسكت
عن نصيب المتوفى عن ولد

الاولى فهي ما اذا شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد الى من في
درجته وسكت عن نصيب من مات عن ولد كما هو الواقع في هذا السؤال فهل ينتقل نصيب المتوفى
عن ولده الى ولده أم لا وقع نظير في الفتاوى الخيرية فأجاب بقوله لا شيء لا لولد ولا لولد الواقف مادام
واحد من أولاد الواقف ذكر كما كان اوائلي لترتيب الاستحقاق بتم مؤ كداله بقوله الطبقة العليا منهم
تجب الطبقة السفلى ولا ينافسه قوله على أن من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى وكتب الشيخ
شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المقتون بغزة جوابي كذلك هذا وقد أفق برهان الدين
الطرابلسي الخفي في مثله باستحقاق أولاد الميت مع وجود من بقي من أولاد الواقف قال لمفهوم
القبض المسكون عن تبيحه بمعاوية أو لغلظة الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية
الواقف ما بقي منهم أحد اه ولا يخفى ما في ذلك لما علم أن المفاهيم غير معمول بها عندنا على تقدير أن
استحقاق أولاد الميت هو المفهوم وليس ذلك في الحقيقة هو المفهوم اذ مفهومه أن الاستحقاق عند
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده والاصل عدم الغلظة وضرورة
انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بقي منهم أحد لا يلزم منها استحقاق أولاد ولد الواقف مع أولاده
اصلها كما هو ظاهر ثم رأيت شيخ الاسلام زكريا الشافعي الانصاري أفق بما اقتبت في واقعين والله
لا يرجع استحقاق الميت الى أولاده مع ما ذكر قال وان أفق به اى يرجوع الاستحقاق لاولاد الميت
الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى علامه مفهوم الشرط اذ مفهومه أن الاستحقاق عند وجود
الاولاد لا يكون لمن في درجة المتوفى ولا يلزم منه أن يكون لاولاده بل يرجع استحقاق الميت لآخيه
لا لشرط الواقف بل لكون الوقف منقطع الوسط وأخوه أقرب الناس الى الواقف اه وقد أفق مولانا
الشيخ أحمد شهاب الدين الرملي الانصاري الشافعي بمثل ما أفق به الشيخ ولي الدين العراقي والله
أعلم اه ما في الفتاوى الخيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك أما قولنا فقوله ان المفاهيم غير معمول بها عندنا
فانه لا يعمل بها في النصوص لا في كلام الناس كيف وقد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة
وهو نفسه قد صرح بذلك أيضا في موضع آخر وقولهم شرط الواقف كنص الشارع لا يخرج عنه كونه
من كلام الناس فيعمل بفهمه والالزم أنه لو قال وقفت على أولادى المذكور مثلاً لا يلغى مفهوم
تقييده بالذكور ويحكم بشاركة الاناث معهم لدخولهن في لفظ الاولاد وكذا يلزم أن يلغى تقييده
اتصال نصيب العقيم الى أهل درجته وغير ذلك من المحذورات التي لم يقل بها أحد وأما ما نألف قوله
اذ مفهومه الخ نقول هو كذلك لكن قد صرحوا بأن غرض الواقف يصلح مخصوصاً وهما لشرط
انتقال نصيب المتوفى عن غير ولد الى أهل درجته علم أن غرضه انتقال نصيب المتوفى عن ولد الى ولده
لانه الموافق لا غرض الواقفين ولذا ترى عامتهم يصرح به فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احتمالاً
بعيد الان الحيل على أقرب احتملات أولى فعلم أن ما أفق به صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي
والشيخ ولي الدين العراقي والشهاب أحمد الرملي الشافعي هو الاظهر وبمثل أفق التمرناشي صاحب
التنوير وقد رأيت تأليفاً مستقلاً في هذه المسئلة للعلامة ابن حجر المكي الشافعي سماه بسوابغ المدد
في العمل بمفهوم قول الواقف من مات عن غير ولد أفق فيه بما قاله الولي العراقي وقال وبه صرح
الرويانى في بحره ووالده واقرهما الاذرى وأفق به الامام السبكي والولي أبو زرعة والبقيني وغيرهم
ورد على شيخه القاضي ذكر ياو أطال في ذلك وأطاب فراجعهم فاتفق هؤلاء الائمة مؤيداً لما أفق به
البرهان الطرابلسي نعم رأيت في كتاب الامام الخصاص في باب الرجل يجعل أرضه وقفاً على رجل
بعينه مسئلة تؤيد ما أفق به الخير الرملي وهى اذا وقف أرضه على فلان وفلان ومن بعدهما على
المساكين على أن من مات منهم ما لم يترك ولداً كان نصيبه للباقي منهما مات أحدهما وترك ولداً يرجع
نصيبه للقراء للباقي منهما لان شرطه أن لا يترك ولداً ولا لولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد

مطلب في قولهم ان المفاهيم
غير معمول بها عندنا

الميت اه ملخصا فلم يعتبر مفهوما قول الواقف فمن مات منهم ما لم يترك ولدا الخ اذ لو اعتبره لا عطي نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين بأن الاولاد في مسألة الخصاص ليسوا من أهل الوقف أصلا لان الوقف بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المساكين فلذا ألغى المفهوم اذ يلزم من اعتباره الغاء شرط الواقف وادخال من ليس من أهل الوقف في الوقف بخلاف مسئلتنا فان الاولاد فيها من أهل الوقف بنص الواقف فلا يلزم من اعتبار مفهوم كلامه شيء من المحذورين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررناه ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد كما أفتى به في الخبرية لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات مطلقا هذا ما ظهروا لفهمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم * وأما المسئلة الثانية فهي أنه هل يدخل أولاد البنات في النسل والعقب وكذا هل يدخلون في نحو الاولاد والذرية وقد كنت عزم على أن اضع فيها رسالة لما وقع فيها من الاضطراب فاستغنيت عن ذلك بما أحزره هنا فأقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم قال بعد ما أطال في النقول ما حاصله ان في دخول أولاد البنات في لفظ الاولاد وأولاد الاولاد اختلاف الرواية ففي رواية الخصاص وهلال يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية والنسل والعقب اختلاف الرواية وفي التجريد لا كرماني وكذا لفظ الآل والجنس وأهل البيت الحكم فيهم واحد ولا يدخل أولاد البنات قال ونظمت ذلك في بيتين وهما

آل وأهل وأولاد كذا عقب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا

فلا دخول لأولاد البنات فقل * فيما ذكرت فقد تم الذي ذكرنا

قال ورأيت بعض الناس يقول انه اذا قال على أولادى وأولادى واولادى واولادى واولادى واولادى ان أولاد البنات يدخلون حينئذ من غير أن يقول في المسئلة روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب يرد ذلك ولو ذكر عمره بطون على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى آبائهم دون أمتهم اه ملخصا وذكر العلامة البيري في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة أن الذي عليه غالب المشايخ أن الذرية والنسل خاص بأولاد الابناء دون أولاد البنات وعليه الفتوى وأنه اختلف هل يدخل ولد البنت في قوله على ولدى وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون منهم الشيخ فاسم الحنفي وقال وهو الذي يقتضيه وأما ما قاله ابن كمال باشا والشيخ عبد البر بن النخبة فهو بحث منهما ولا يقول عليه عند المقابلة لما قاله نقلة المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقر عند المشايخ أنه متى اختلف في مسألة فالعبرة لما قاله الاكثر والاكثر على عدم الدخول وما قاله الخصاص مخالف لظاهر الرواية الا أن عندنا نقر ان أولاد الاولاد يفتى بدخول اولاد البنات كما في خزائن الاكمل ووقف هلال اه ملخصا لكن في الخاتمة ما ملخصه لو قال على ولدى فالغلة لولد الصلب ذكرنا انى لان اسم الولد مأخوذ من الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى فان لم يكن له وقت الوقف ولد اصلبه وله ولد ابن فالغلة له دون من دونه من البطون ولا يدخل فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر الخصاص عن محمد انه يدخل أيضا والصحيح ظاهر الرواية لان أولاد البنات ينسبون الى آبائهم لا الى أمهاتهم بخلاف ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو قال أهل الحرب آمنونا على أولادنا ان أولاد البنات ليسوا بأولادهم ولو قال صدقة موقوفة على ولدى وولد ولدى يدخل ولده لصلبه وأولاد بنيه ولا يتقدم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم وقال على الرازي اذ وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو قال على أولادى وأولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قول هلال لان اسم ولد

مطلب في تحقيق مسألة
دخول أولاد البنات
في الوقف على الاولاد
والنسل والعقب والذرية

مطلب متى اختلف في
مسئلة فالعبرة لما قاله الاكثر

الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال أهل الحرب آمنونا على
أولاد أولادنا يدخل فيه أولاد البنين وأولاد البنات قال شمس الأئمة السرخسي لان ولد الولد اسم
لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ولد
البنات لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول ولدا لابن لانه ينسب اليه عرفا وعن
محمد بن ولد الولد يتناول ولد البنات عند أصحابنا اه ما في الخاتمة لمخضا ومثله في الاسعاف ومقتضى
ما نقله عن شمس الأئمة انه اذا اتى بالبطن الثاني كتبه على أولادى وأولاد أولادى لا خلاف في
دخول أولاد البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه صرح في الذخيرة حيث قال
والجواب في الوقف على قول شمس الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان دخل أولاد البنات رواية
واحدة اه لكن ذكر الطرسوسي عن كثير من كتب المذهب التصريح بأن ظاهر الرواية عدم
الدخول في ذلك وعبارة ابن الشحنة في شرح الوهبانية هكذا قلت نقل صاحب الذخيرة عن شمس
الأئمة اذا وقف على أولاد أولاد فلان يدخل تحت الوقف أولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن
السغدي والشيخ الامام شيخ الاسلام أن هذه المسئلة على الرويتين وكذا ذكر الخصاص رواية
الدخول عن أصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك ابو حنيفة وابو يوسف وقد انضم الى ذلك أن الناس في
هذا الزمان لا يفهمون سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليه علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة اللفظ كما
قدمناه اه كلام ابن الشحنة واقره عليه الثوري الى في شرحه على الوهبانية وكذا ابن نجيم في رسالة
ألفها في هذه المسئلة والشيخ خير الدين في فتاواه عقب فتوى اخرى بخلافها قال فيها في المسئلة
اختلاف تصحيح وترجيح القول بعدم الدخول يكونه ظاهر الرواية وهو لا يعدل عنه لكونه أصل المذهب
خصوصا في اكثر الكتب أن المفتي به عدم الدخول اه وفي فتاوى العلامة أحمد الشافعي ملخصه ورد
على سؤال في أولاد البنات هل يدخلون في لفظ الاولاد أولاد اولاد اولاد ونسلهم وعقبهم أم لا يدخلون
فذكرت ذلك القاضي القضاة نور الدين الطرابلسي فجرح الى ما اختاره الخصاص من الدخول فقلت له
ان الفتوى بخلاف ما اختاره ككما نص عليه في أنفع الوسائل وغيره وتقدمت المحاوره يستأنفه
في الدروس فقال لي ان عمل الناس في جميع مكاتيبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره
الخصاص فينبغي الافتاء بما اختاره مع التنصيص على اختياره والله الموفق اه والحاصل من هذا كله
أن في دخول أولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر الرواية عدم الدخول وهو المفتي به مطلقا
سواء كان بلفظ الجمع كأولادى أو باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولدى وسواء اقتصر على
البطن الاول كما مثلنا أو ذكر البطن الثاني مضافا الى البطن الاول المضاف الى الضمير العائد
على الواقف كأولادى وأولاد أولادى أو العائد على الاولاد كأولادى وأولادهم على ما في اكثر
الكتب وأما على ما قاله الخصاص فانهم يدخلون في جميع ما ذكره على ما قاله على الرازي ان ذكر البطن
الثاني باللفظ المشترك المضاف الى ضمير الواقف كولدى وولد ولدي لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع
المضاف الى ضمير الاولاد كأولادى وأولاد أولادهم دخلوا وعلى ما قاله شمس الأئمة السرخسي
لا يدخلون في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقا وظاهر الرواية
الدخول وهو اختيار قول هلال بن يحيى تليذا الامام مجدد وصحبه في الخاتمة مستدلا بما في السير وقد
قالوا ان الامام قاضيان من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا أيضا ان السير
الكبير للامام مجدد هو أحد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام مجدد والسير
النكبير آخرها تصنيفا فانه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير من دخول أولاد
البنات في أولاد الاولاد انما هو في الامان قد دخلوا للاحتياط بخلاف الوقف لا نقول ليست هذه
هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من تناول اللفظ له حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط

لدخلوا أيضا في أولادى أعنى البطن الأول مع أنهم لا يدخلون فيه. كما مر فعلم أن دخولهم لتناول
اللفظ لهم حقيقة وإنى لا يجب من القول بعدم الدخول فإن الوالد أصله من الولادة ويتصف بها كل من
الاب والام ولذلك سمي والدین ولكن حقيقة الولادة إنما هي من الأم فكما يكون الولد ووالده كذلك
يكون ولد الأم بل هي أحق بذلك لما قلنا فأولاد الشخص كل من واده من ذكر أو أنثى ويدخل فيه
والد ابنه لكونه ينسب إليه وإن لم يكن مولودا له بخلاف ولد بنته لا تنفاه الولادة والنسبة دليله قوله
تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإنه للذكر وروايات من أولاد الصلب
وأولاد الابن دون أولاد البنت فإذا كان كل من ولد رجل أو امرأة يسمى ولده حقيقة ذكرا كان أو
أنثى فكذلك كل من ولد لهذا الولد يسمى ولده كذلك فدخل في قوله أولاد أولادى كل من أولاد
الابناء وأولاد البنات حقيقة إذ لا شك أن البنت من أولاده فولادها وولده حقيقة وكون ولدها
ينسب لأمه لا لوالدها ولا ينسب لغيره عن كونه يسمى ولدها والالزم أن لا يدخل في الوقف على
أولادها فعلم أن الوجه الوجه دخولهم فيه بلا خلاف كما ذهب إليه هلال والخصاف اللذان عليهما
المعول في مسائل الاوقاف وتبعهما صاحب الاسعاف وصرح به الامام محمد في السير الذى هو آخر
كتب ظاهر الرواية تصنيفا ومشى عليه شمس الأئمة السرخسى الذى أملى المبسوط من صدره في عدة
مجلدات وهو محبوب في البر وناهيك به من امام وقد صححه فقيه النفس قاضيان ولا سيما وقد انضم
الى ذلك عرف الناس وعملهم عليه قديما وحديثا حتى لو فرضنا أنه لا رواية في الدخول أصلا ينبغي أن
يفتى بالدخول لما في الاشباه عن فتح القدير ان كلام الواقفين يحمل على متعارفهم ومعلوم أن العرف
واختلاف الزمان معتبر في تغير بعض الاحكام ولهذا كثيرا ما تراهم يقولون في بعض خلافات
اصحاب الامام له ان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره لو حلف لا يتعدى فالقضاء
في عرفهم من الضحوة وفي عرفنا من الزوال فليس في حل اليمين على عرفنا مخالفة لاصل المذهب وكذا
في كثير من المسائل وتقدم في صدر الكتاب عن القنية وغيرها أنه ليس للمقضى ولا للقاضي أن يحكما
على ظاهر المذهب ويترك العرف اى فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هناك والعرف في مسئلتنا موافق
لنص القرآن العظيم كما تلونا ولوضع اللغة كما تقررنا ولظاهر الرواية كما نقلنا ويدل على أن عرف الناس
كذلك انهم لو أرادوا اخراج أولاد البنات من الوقف يقولون على أولاد الصلب ونحو ذلك فلا جرم
أن قاضى القضاة نور الدين الطرابلسى جرح الى رواية الدخول ووافقه العلامة الشلبى وابن
الشنينة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسى والعلامة البيهقي نظرها على
مجرد الرواية قالاما قالوا ولو لحظنا ما قلناه لما خالفناه لان ما استندا اليه من النقول مبني على ما ذالم
يتعارف خلافا لما قلنا ولما في جامع الفصولين من أن مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف
اه وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لاننا لو قلنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لكان
أزمنه بما لم يقصده كما لو أوصى اصهره مثلا وفي عرفه أن الصهر اسم لزوج البنت ونحوها من
محارمه مع أن الصهر في عرف اللغويين والفقهاء كل ذى رحم محرم من عرسه فلو قلنا الصهر عليه
لزم دفع المال الى غير من أراده الموصى ومثله الوقف وفي الخاتمة ولو قال وقفت على ولدى ونسلى
وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل يقتضى القريب والبعيد القريب ببحقيقته والبعيد
بحكم العرف الخ فانظر كيف أدخل بالعرف ما لم يدخل في حقيقة اللفظ فعلم أن ما قلناه
انه ظاهر الرواية المقتضى لا يخالف ما قلناه الذى يغلب على ظنى أن هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه
بل يقبله ويرضيه كل فقيه نبيه فاعظم هذا التحير الذى لا تكاد يجده في غير هذا الكتاب والله
أعلم بالصواب وحيث أتينا بخلاصة ما ذكره المؤلف من هذه المسائل وزدنا عليه ما هو أنفع
الوسائل من درر القلائد وفرائد القوائد وأتينا منها بأسمائها وحزونا منها أجل مهماتها فليكن

في هذا القدر كفاية لذوى الدراية والمجد لله رب العالمين

الياب الثاني في احكام استحقاق أهل الوقف وأصحاب الوظائف وأحكام بيع الوقف وبيع أنقاضه وأشجاره وقسمته وغصبه واجارته وأجرته ومساقاة أشجاره وعماره وسكناه وأرباب الشعائر وغير ذلك

(سئل) فيما اذا كان زيد وظيفة في وقف متصرف فيها بما عليها من المعلوم المعين بوجوب مستندات بيده بطريق التلقين عن أبيه وجده المتصرفين قبله بذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض ولا منازع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللاً بأن براءة أبيه ليس فيها ذكر المعلوم المذكور بل فيها أربع عنائنة لا غير فهل يعمل بالتصرف القديم الموافق للشرع القويم ولا عبرة بتعلله *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما اذا وقف زيد مسجد او وقف له وقفاً وشرط ما فضل من مصلحه لذريته ثم بعد مدة وقف مكاناً آخر على المسجد وشرط ما فضل من ريعه لأعلى الطبقات من ذريته وله ذرية مختلفون في الطبقات فاحتاج المكان المزبور الى عمارة زادت على ريعه في سنة ويريد المتولى أخذ الزائد من بقية وقف المسجد الأول وصرفه في عمارة الثاني مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذين شرط فاضل ريع الوقف الأول عليهم لا يرضون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الواقف لا يجوز له صرفه الى ذلك *(الجواب)* نعم كافي البرازية وغيره والمسئلة في الدرر والتنوير من الوقف *(سئل)* في رجل باع حصة معلومة من دار معلومة من زيد بمن معلوم قبضه ثم ادعى أن المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه *(الجواب)* لا تسمع دعواه الوقف بعد اقامه على البيع اقول أفق بذلك الخبر المسمى وفي المسئلة اختلاف تصحيح وتنصيص مبین في الخبرية وغيره وفي الدرر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب أنهم اتقبل على الاصح خلافاً لما صوبه الزيلعي اهـ وكتب في حاشيتي رد المحتار على قوله تقبل على الاصح وبه أخذ الصدر الشهيد وقال الفقيه قال بعض الناس لا تقبل البيعة لكلاً لأن أخذ به تارخانية وبه أي بالقول نأخذ وهو الاصح عماديه تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبرازية وصححه في كثير من الفتاوى وقده في البحر بما اذا برهن انه وقف بمحموم بلزومه والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومنه في فتح القدير وهو تفصيل حسن ينبغي أن يعول عليه افاد في المخ قلت المفتي به أن الملك يزول بمجرد قوله وقف اهـ ما كتبه اي أن التفصيل المذكور انما يحسن على خلاف المفتي به والله اعلم وفي الفتاوى الخبرية أيضاً أجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا أقام البيعة اختلوا في قبولها والاصح القبول نص عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلاوه بأن الوقف حق الله تعالى فتسمع فيه البيعة بدون الدعوى وفرق بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبل وبين غيره فلا تقبل والاصح ما قد مناهه الاصح واذا ثبت كونه وقفاً وجبت الابرة له في تلك المدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتي به والله اعلم اهـ وقوله وجبت الابرة له اي وجبت ابرة مثل الوقف على المشتري وان كانت سكاه بتأويل ملك لان عدم لزوم الابرة في السكنى بتأويل الملك انما هو في المعتد للاستغلال لا في الوقف كما يأتي وما في الاسماعية من عدم لزوم الشاري الابرة في الوقف ضعيف والمعتمد ما مر كما صرح به في البحر فقد برثم اعلم أن قبول البيعة متبدياً اذا كان الشاهدان لم يؤخر اشهادهم ما بعد العلم بالبيع فلو اخرها بلا عذر لم تقبل لقصةهما بالتأخير كما أفق به المؤلف في كتاب الشهادات أخذاً بما في الاشياء وغيره من أن شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر شرعي مع تمكنه من ادائها لا تقبل شهادته *(سئل)* فيمن اشترى داراً من زيد بمن معلوم مقبوض ثم مات البائع عن أولاد وتركه وظاهر أن البائع وقف الدار على أولاده وذريته وفقاً صحيحاً بموجب كتاب وقعه الثابت المضمون ويريد المشتري الدعوى بذلك على أولاد البائع نظار الوقف واقامة بيعة شرعية تشهد بالوقف والرجوع بالنظر في التركة المزبورة

مطلب يعمل بتصرفه في الوظيفة معلومها من القديم

مطلب اتحد الواقف واختلفت الجهة لا يصرف فاضل ريع احدهما الى الآخر

مطلب لا تسمع دعواه بعد البيع انه وقف عليه

مطلب اذا ظهرت الدار وقفاً وجب على الشاري أجرها

مطلب اشترى داراً ثم ظهر أنها وقف له الدعوى بذلك

فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو ادعى المشتري على بائعه أن الأرض التي بيعت له وقف على كذا تنسبل وينتقض البيع عند النقص أبي جعفر قال النقيب أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والاول أحسن كما في الأصول العمادية وفي الخلاصة تقبل وإن لم تصح الدعوى وهو المختار اهـ معين الماتى من الوقف وقد أتى بذلك العلامة الخبير الرملى فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه أقول حاصل ما في الخبرية قبل آخر الوقف بنحو كراس ونصف نقلا عن عدة كتب أن دعوى المشتري تسع على البائع إن كان هو المتولي والافعل المتولي وإن لم يكن له متولي فالقاضي ينصب متوليا فيجاء به ويثبت الوقفية ويسترد الممن من بائعه اهـ وظاهره أن الذي يقسم اليه على الوقف هو المشتري في وجه المتولي وهو الذي يفيد ما في الخبرية عن المحيط ولكن فيها عن فتاوى النجاشي والنسفية ما يدل على العكس والظاهر هو الاول فتدبر * (سئل) * فيما إذا كان لزيد أرض حاملة لغراس فباعها مع الغراس من عمره وبمن معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الآن أن الأرض والغراس وقف على جهة كذا والبائع ينكر فهل يملك المشتري هذه الخصومة * (الجواب) * لا يملك المشتري هذه الخصومة أقول أي لأن البائع ليس هو المتولي وانما له خصومة المتولي فإذا أثبت على المتولي الوقفية يرجع المشتري على البائع كما ذكرنا فتقاربه يظهر أنه لا منافاة بين هذا الجواب والذي قبله ولذا قيد السؤال المتقدم بكون أولاد البائع نظار الوقف * (سئل) * في متولي وقف برّدفع أرض الوقف لزيد ليغرس فيها ولم يعين لذلك مدة ولم يغرس الرجل فيها شيئا ثم دفع المتولي الأرض لعمره وأذن له أن يغرس فيها أعراسا في مدة معلومة على أن ما يحصل من الأعراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وغرس عمره فيها على المتوال المزبور فهل تصحكون المغارسة الثانية جائزة دون الاولى * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخباية والخبرية من الوقف وهي شهيرة * (سئل) * في امرأة وقفت دارها على نفسها ثم على أولادها ثم ثم على جهة بر لا تنقطع وأطلقت الوقف فهل يصحكون عند الإطلاق للاستغلال والنظر إيجارها بأجر المثل من شاء * (الجواب) * نعم أقول وسيأتى في هذا الباب نقلا مع بعض الكلام على نظائرها * (سئل) * فيما إذا ادعت هند على ناظر وقف أهلى لدى حاكم شرعى بأن لها استحقاقا في الوقف قدره كذا بمقتضى أنها خديجة بنت محمد بن شهاب بن أحمد بن عبد الرحمن بن علاء الدين وأقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهوره بين أنها ليست ابنة محمد هذا وأن اسم أبيها يوسف ابن محمد الحر يرى المحلى وأنه وقف عليها مقسما من دار وأجرته وصمت نفسها خديجة بنت يوسف وهو نفس الامر وثبت في وجهها بالينة العادلة أنها خديجة بنت يوسف المزبور وأن حوالت نسبها وأبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة الوقف بسبب ذلك واسقطت دعواها واعترفت أنها حوّلت نسبها وكتب بذلك حجة لدى قاض شرعى فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى وماتت عن بنت بنت قاصرة اتقل الاستحقاق لها بشرط الواقف ومضى لذلك عدة سنين لم يدفع الناظر ذلك لوصيها ويريد الوصى مطالبته الناظر بذلك من مال الوقف من حين موت هند وأخذ القاصرة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في وقف أهلى مشتمل على عتارات وحواليت يؤجرها الناظر مشاهرة ومياومة ويقبض الايرة كذلك ولم يشترط الواقف تقديم العمارة ويطلب المستحقون من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم والمسئلة في وقف الاشياء * (سئل) * في رجل له قدر استحقاق معلوم متصرف به يتناوله من ناظر الوقف آيل اليه ذلك عن أبيه وجدته من مدة تزيد على مائة سنة من غير معارض له ثم مات الناظر وتولى الناظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور وبوت نسبه للواقف فهل إذا أثبت

مطلب انما تسع دعوى
المشتري بأنها وقف على
البائع لو كان متوليا والا
فعلى المتولي

مطلب دفع أرض الوقف
لرجل ليغرس فيها ولم يعين
مدة ثم دفعها لآخر وبين
المدة تصح الثانية دون الاولى

مطلب عند الإطلاق يكون
الوقف للاستغلال

مطلب ادعت استحقاقا
لكونها فلانة بنت فلان
وصكت حجة ثم ثبت أنها
ليست بنت فلان

مطلب الوصى مطالبته
الناظر باستحقاق القاصرة

مطلب لهم طلب استحقاقهم
مما قبضه الناظر مشاهرة
ومياومة

مطلب له أخذ استحقاقه
الحارى في تصرفه من قديم

المستحق ما ذكر بوجهه الشرعي يؤمر بدفع استحقاقه المزبور * (الجواب) * نعم أقول وأفتي غلله الشيخ اسماعيل وذكر في جواب سؤال آخر أنه تصرف القديم ووضع اليد من أقوى الحجج وفي جواب سؤال آخر كذا الناحية جهل الحال يعمل بتصرف النظائر السابقين ويؤمر الناظر بأعطائه اه لكن في الفتاوى الخيرية في نحو النصف من كآب الوقف ضمن سؤال وجواب طويل مانصه الشهادة بأنه هو ووالده وخته متصرفون في أربعة قرار يربط لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما يملك وفيما يستحق فيكون كمن ادعى حق المورث أو رقبته الطريق على آخر برهن أنه كان يترقى هذه لا يستحق به شيئاً كما صرح به غالب علماءنا ومما امتلأ به بطون الدفاتر أن الشاهد اذا فسر للقاضي أنه يشهد بعناية البدل لا يقبل شهادته وأنواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلله الوقف بالشهادة بأنه هو وأبوه وخته متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية أو وكالة أو غصب أو نحو ذلك اه ما في الخيرية ويؤيده ما في الفصل الحادي عشر في الوقف على القرابة من التارخانية واذا وقف على قرابته وجاء رجل يدعى أنه من قرابته وأقام بينة فشهدوا أن الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئاً لا يستحق بهذه الشهادة شيئاً وكذلك لو شهدوا أن القاضي فلاناً كان يدفع اليه مع القرابة في كل سنة شيئاً فلا يكون دفع القاضي حجة اه فليست في ذلك فإن سبب التصرف القديم يؤدى الى فتح باب خال عظيم * (مسئل) * فيما اذا عير المستأجر طائفة من معالم الوقف بيده العبادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيره الى ما كان عليه * (الجواب) * نعم والمسئول في الخيرية من الاجارة وستأني ان شاء الله تعالى في الغصب أقول وقدمت بعض الكلام عليهم في الباب الاول عن فتاوى قاضي الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجعهم قال المؤلف رجل استأجر حائواً ووقف على الفقراء فأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويتبع بها قالوا ان كان المستأجر لا يزيد في أجرة الحائوت على مقدار ما استأجر فانه لا يطلق له في البناء الا أن يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحائوت معطلا في أكثر الاوقات وانما يرغب المستأجر لاجل البناء عليه فانه يطلق له ذلك وان كان لا يزيد في الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف * (مسئل) * فيما اذا أجرة متولى الوقف عقار الوقف من آخر اجارة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل يعين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * لا يؤجر الوقف الا بأجر المثل فاجارة يعين فاحش غير جائزة قال الحائوت في فتاواه بشرط جواز اجارة الوقف بدون أجر المثل اذا نابه نأية أو كان ديناً أمّا اجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف ذلك لما قبل من تعريض نزول أجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا لرعيه بانفراده وكان ناظر ليس له أن يؤجره بدون أجر المثل اه أقول وسأني في الباب الثالث نقل المسئلة مع بيان ما رواه الساطر في أثناء المدة أن الاجرة دون أجرة المثل وقت الاستئجار * (مسئل) * ما في مستأجر حائوت جارية في وقف بر من متولى الوقف بمدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره * (الجواب) * نعم * (مسئل) * في مصبنة وقف جارية في نواجر زيد وعمر و بدون أجرة المثل يعين فاحش وله ما عليها من صدق معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة عن ورثته وضعوا أيديهم مع عمرو على المصينة واتفقوا بهامدة فاحترق بعضها ثم باعوا بعض أنقاضها وعمر والباقى وبأثمان جديدة اشتروها من مالهم مع صرف الاجور اللازمة كل ذلك بلا اذن متولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد المتولى محاسبته بقيمة ما باعوه من النقص من ماله السابق وتلك ما يخرجه بالانقضاء الجديدة لجهة الوقف بقيمة

مطلب في البيان دعوى الاستحقاق بالتصرف القديم

مطلب لا يثبت حق المورث بأنه كان يترقى

مطلب اذا عير المستأجر معالم الوقف تلزمه إعادة ما غيره

مطلب أراد المستأجر أن يبنى على الحائوت غرفة الخ

مطلب اجارة الوقف يعين فاحش لا تصح ولو كان الوقف على شخص واحد

مطلب في شرط جواز اجارته بدون أجر المثل

مطلب اذا قبل المستأجر الزيادة يكون أولى من غيره مطلب استئجار المصينة بدون أجر المثل وتعميرها بلا اذن لا يصح

مستحق القاع حيث أضر قلعه بالوقت ومقاصدهم تمام أجر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم السابق فهل له ذلك وكل من الصرف والبناء غير صحيح * (الجواب) نعم * (سئل) في أراض معلومة جارية في أوقاف بتر وفي مشد مسكة زيد وتواجره من أربابها بالوجه الشرعي ففرس زيد فيها غراما معلوما في مدة تواجره بغير إذن من المتكلمين عليه أو الغرس لا يضر بالارض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى الغراس * (الجواب) يجوز لزيد المستأجر الغرس في الاراضي المذكورة بدون صريح الاذن من المتولين لاسيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشدة المسكة * (سئل) في دار جارية في وقت مسجد سكتها امرأه مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت تدفع لجهة الوقف نحو نصف أجرة المثل ثم مات المتولى عن ابن تولى الوقف بعده ويريد الرجوع عليها تمام أجرة المثل في المدة الزبورية بعد ثبوت أجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في دار موقوفة للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل سالكون فيها غير أن الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة بأجرة مثل بقية حصته عن سكانهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في دار أرض فيها في ذلك جماعة وأمر آتين وتصفها الآخر في وقف عليهم من قبل جدتهم للاستغلال فسكن الجماعة في كاملها مدة معلومة بالغلبة بدون إذن المراتين ولا وجه شرعي ولا أجرة وتريد المراتين مطالبتهم بأجرة مثل حصته من الوقف عن المدة الزبورية بعد ثبوت ما ذكره عاقلهم لها ذلك * (الجواب) نعم قال في الاشياء من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه أحد هما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجر اهـ ومثله في البرازية وصور المسائل وصورة الفتاوى * (سئل) فيما اذا كان له من قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة وله من الزبورية زوج سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناطرة ولا أجرة ولا وجه شرعي وقد دفعت الناطرة له من قدر استحقاقها من الوقف في المدة الزبورية وتريد الناطرة مطالبة زوج همد بأجر مثل الدار في المدة وابتجارها من الغير بأجر المثل فهل لها ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا حزن زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقف فزرعها عمرو وبلاذن الناطرة ولا وجه شرعي وثبت الزرع ولم يدركه وقلعه لا يضر بالارض فهل يؤمر عمره بقلعه * (الجواب) نعم غصب أرضا وزرعها وثبت فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك تضمين نقصان أرضه غصب أرضا وزرعها قظنا فزرعها ربهاشما آخر لا يضمن المالك اذ فعل ما يفعله القاضي فصولين من ٣٣ في أنواع الضمانات وكذا الحكم في غصب أرض الوقف يؤمر بقلعه وفي فتاوى سمرقند اذا غصب رجل أرض وقف ونقص منها ما أخذ منه لا يفرق على أهل الوقف بل يصرف إلى مرقته لان حقهم في الغلة لا في الرقبة وهذا الضمان بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت شيئا ليس بمال ولا له حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا فاعانها والغراس والبناء أمر القاضي الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف فإنه يمنع عنه لو أراد أن يفعل ويضمن القيم أو القاضي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والا يوترح الوقف ويعطى من أجره عمادية من العاشرة في دعوى الوقف والشهادة عليه ومثله في الفصولين من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال التيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعدل للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبت سكنة أحد الشرى يمكن في الملك أما الوقف اذا سكنه أحد هما بالغلبة بدون إذن الآخر سواء كان موقوفا للسكنى أو للاستغلال فإنه يجب فيه الاجر ويستثنى من مال التيم

مطلب للمستأجر غرس
الاشجار وله الاستبقاء
لا سيما اذا كان له مشد مسكة

مطلب للمتولى الرجوع
عليها بتمام أجر المثل

مطلب لو سكنوا في أكثر
من حصتهم فليس يكفهم أخذ
الاجرة في المستقبل
مطلب الوقف اذا سكنه
أحد بالغلبة يجب فيه الاجر

مطلب سكن مع زوجته
المستحقة في دار موقوفة
للاستغلال لزمه أجر المثل

مطلب غصب أرضا وزرعها
ونبت فلناطر الوقف أمره
بقلعه

مطلب اذا ضمن الغاصب
نقصان الارض فما أخذ منه
لا يفرق على أهل الوقف الخ
مطلب اذا زاد الغاصب
فيها ما ليس بمال أخذ منه
مجانا ولا أمر برفعه الا اذا
أضر بالوقف فله قيمته

مطلب منافع الغصب
لا تضمن الا في ثلاث

في سكنة أشتع فربما لا بد من ذلك ولا أحر عليهم كذا في وصايا القنينة اشياء
 * (سئل) * فيما اذا سكن أحد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة سكنهم في عدة مساكن منها
 تزيد على حقه المشروطة له مدة معلومة بدون اذن الباقي ومنعهم الا تتجاوز ما يخصهم من ذلك بعد طلبهم
 ذلك منه صراوا امتناعه من ذلك والا تيريدون مطالبته باجرة المثل فيما سكنه وشغلها زاد على حقه
 المشروط له في السكنى في المدة المزبورة فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في اراضي
 قرية معلومة جارية بعضها في وقف أهل وعشرها جارية في تيمار عزرو عليها قسم مع يوم يتناول التيماري
 المذكور في كل سنة ويصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف المزبور في كل ستة مبلغان من الدراهم
 عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك عين فاحش وضمر على جهة الوقف ويريد الناظر المزبور
 أخذ ما يخص الوقف من قسم اراضي الوقف ورد ما قبضه من التيماري من المبلغ المزبور له في المدة
 بالرجة الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطعة أرض جارية في وقف أهل
 تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حاملا لبناء جارية في ملك زيد وأخته بالوجه الشرعي وهما يدفنان
 لجهة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكمة بلا عقد اجارة وذلك دون أجر
 المثل بغن فاحش ويريد الناظر مطالبتهما بتأم أجر المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في اجارة دار التيمم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها
 هل تكون غير جائزة * (الجواب) * دار التيمم كدار الوقف وهي لا تؤجر أكثر من سنة واحدة
 قوله ولا تترادف الا وتوافق على ثلاث سنين الخ أقول وفي الجواهر وعلى هذا أرض التيمم وأقول
 قد أفتى صاحب البحر بالحاق عقار التيمم بالوقف وكذا التيمم بالوقف كذا العلامة الغزي وأكثر كلامهم
 في المسئلة يدل على أنه المختار وأنه المقتضى به وعلته أنه كما يصان الوقف يصان مال التيمم عن دعوى المالك
 بطول المدة بل مال التيمم أولى للنصوص الموجهة له المصير حجة بالنهي عن قربانه فليكن عليه الموقوف
 وأقول أيضا سئل عقار التيمم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى
 الكازروني من الاجارة نقلا عن فتاوى المرشدي ضمن سؤال وأما كون اراضي بيت المال هل تؤجر
 مدة طويلة أو قصيرة لم أجده من صرح بذلك لكن لم يقيده وحيا بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف
 وأرض التيمم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة أو كثرت الخ اه فتقضاء أنه يحزم
 بأن أرض التيمم لا تؤجر الا بالمدة القصيرة وما ذكره في أرض بيت المال من جواز اجارتها
 مطلقا يخالفه ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخير الرملي كما يعلم ذلك من عباراتهم
 أقول وأيدت ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار أول الاجارات بما في دعوى الخير بمن أن
 اراضي بيت المال جرت على رقبته أحكام الوقوف المؤبدة * (سئل) * فيما اذا كان زيد
 وأخته هند دار معلومة له ثلثا حواويلها ثلثا فوقها منجزا على جهة ثم على جهة بتر متصلة وشرطا
 الولاية والـ في فيها لها ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صك ثم أجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة
 فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * نعم حيث شرط فيها السكنى لهما
 والمسئلة في البحر وغيره من المعبرات وستأتي * (سئل) * في أرض صغيرة جارية في وقف
 وفي مشد مسكة زيد وله فيها أشجار قائمة فان عن زوجة وأخت لهما ابن بالغ أخبرها أن الأرض
 سليخة ليس فيها أشجار ووضع يده عليها ثم ماتت أمته عنه وعن أخت طلبت منه حصتها من الأشجار
 وضبط ما قابلهما من الأرض باذن المتولى فهل لهما ذلك * (الجواب) * حيث كان الحال
 ما ذكر لا خسته وضع يدها على ذلك وعليها أجرة مثل ذلك لجهة الوقف ولها أيضا وضع يدها
 ان كان في وسطها شجران كبيران بخلاف ما لو كانت في جانب من الأرض كالمسناة والجداول
 كما في الثانية وقد أفتى بذلك العلامة الكازروني من الاجارة * (سئل) * في متول أجر

مطلب اذا سكن بالقبلة
 في أزيد من حصته فعليه الأجر

مطلب أخذ التيماري
 التقسم ودفع حصته الوقف
 دراهم ليس له ذلك

مطلب تجب أجرة المثل
 في الأرض المحتكرة

مطلب في اجارة دار التيمم
 مدة طويلة

مطلب دار التيمم كدار
 الوقف لا تؤجر أكثر من
 سنة

مطلب عقار بيت المال
 كعقار التيمم

مطلب اذا وقف وشرط
 السكنى له لا يصح إيجاره

مطلب له أشجار وروم شد
 مسكة في أرض وقف تنقل
 لورثته بعده

مطلب وكذا لو كان
 في وسطها شجران الخ

مطلب أجر الحوائت سنتين
 بلا شرط الواقف لا يصح

حوادث الوقف من زيدتين اجارة مضافة والحال أن الواقف أهل بيان المدة فهل تكون فاسدة
 * (الجواب) * نعم على القول المقتضى بما أفتى به المهنداري * (سئل) * فيما اذا
 أجر المتولي بساتين الوقف من زيد مدة طويلة معلومة منتظرة غير نالبة لعقد اجارة لم يذوقها
 بأجرة معلومة وأذن المتولي لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البساتين بلجهة الوقف
 ومهم ما يصرفه يأخذ من غلة الغراس وصدر ذلك لدى قاض شافعي أفتى مفتي مذهبه بيطان
 الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا * (الجواب) *
 نعم تكون الاجارة الطويلة المذكورة فاسدة وكذا ما في ضمنها اذ لو بطل الشيء بطل ما في ضمنه فالاجارة
 لما تصح لم يصح ما في ضمنها قال في الاشباه اذ ابطال الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذ ابطال
 المتضمن بالكسر بطل المتضمن وبني عليها فروعا الى أن قال وقالوا كما في الخزانة لو أجر الموقوف عليه
 ولم يكن فانظر احتى لم تصح وأذن للمستأجر في العمارة فأبقي لم يرجع على أحد وكان متطوقا
 فقلت لأن الاجارة لما تصح لم يصح ما في ضمنها ٥١ * (سئل) * فيما اذا عين واقف في كتاب
 وقفه أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره سنة فهل يرفع الامر الى
 القاضي حتى يؤجره أكثر من سنة * (أجاب) * نعم وإن خالف شرط الواقف من فتاوى الشيخ
 اسماعيل عن البحر في ناظر وقف أجر عقار الوقف بالنقد مدة معلومة مستقبلة بأجرة مجحولة وقبض من
 المستأجر بدل النقد المزبور أسببا ما معينة فهل يكون الناظر مشتريا لنفسه وعليه ضمان مال الوقف
 دون المستأجر أجب نعم من فتاوى أحمد أفندي المهنداري نقل عن فتاوى ابن نجيم المنتخبة
 * (سئل) * في ناظر وقف أهلي أجر أرض الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها له
 ولمسحق الوقف ثم مات الناظر في أثناء المدة فهل لا تنفسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم
 وأجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنفسخ الاجارة بزل الناظر كفي المنع والعلائي وأجاب أيضا عن
 سؤال آخر بعدم انفساخ عقدي الاجارة والمساقاة في ثلثي مزعة وأشجارهما بموت الناظر بعد
 حكم قاض شافعي بذلك وتنفيذ الخنفي له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الأرض من اربعة
 والشجر مساقاة ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف ما لو مات
 المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه ٥١ * (سئل) * في قطعة أرض وقف
 استأجرها زيد من المتولي مدة معلومة بأجرة معلومة ثم انتهت مدتها وتصرف فيها بعد ذلك مدة
 فطالبه المتولي بأجرة المدة الثانية فأنكر جريها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريها في الوقف
 فطلب أن يستأجرها من المتولي وخفف على رغبة الوقف فهل لا تؤجر منه * (الجواب) * حيث تبين
 أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف فلو كان مستأجر ابفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده
 كما صرح بذلك في الاسعاف والامام الخصاص ولو تبين أن المستأجر يخاف منه على رغبة الوقف يفسخ
 القاضي الاجارة ويخرجه من يده اسعاف * (سئل) * في رجل استأجر أرض وقف وغرس
 فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستأجر استبقاؤها بأجر المثل * (الجواب) * للمستأجر
 استبقاؤها بأجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولو أجب الموقوف عليهم الا القلع ليس اهم ذلك
 كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وأفتى بذلك علامة فلسطين الخير الرملي أقول في هذه المسئلة
 كلام أروخته في حاشية الدر المختار في كتاب الاجارة فراجع فانه مهم * (سئل) * فيما اذا كان
 لزيد حانوت قائم في أرض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة بناء على
 لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة سنين وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكر
 المرتب على الأرض وهو أجر المثل والآن تولى الوقف متول جديد يريد رفع الحانوت بدون وجه
 شرعي فهل يمنع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في خان معلوم جاري وقف

مطلب الاذن بالغرس
 مطلب الاذن بالغرس
 في ضمن الاجارة الطويلة
 فاسد

مطلب اذ ابطال الشيء بطل
 ما في ضمنه

مطلب آجره غير الناظر
 وأذن له بالعمارة فعمرو فهو
 متطوق

مطلب اذ لم يرغب في استجاره
 سنة يؤجره القاضي أكثر
 وإن خالف شرط الواقف

مطلب لا تنفسخ الاجارة
 بموت الناظر ولا عزله

مطلب لا يبطل عقد المزارعة
 والمساقاة بموت الناظر
 مطلب اذا خيف من المستأجر
 على رغبة الوقف تفسخ الاجارة

مطلب تبين أن المستأجر
 يخاف منه على رغبة الوقف
 يفسخ القاضي الاجارة
 مطلب للمستأجر استبقاء
 الغراس بعد مضي المدة
 بأجر المثل

مطلب ليس للمتولي رفع
 الحانوت من الأرض المحتكرة
 بلا وجه شرعي

مطلب يقبل برهان المستأجر
 أن الزيادة اخرا وروعت

أهل وفي نواجر زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل فزاد عليه رجل فأنكر زيد زيادته وادعى أنها
 اضرا وورهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل برهانه
 أنها زيادة اضرا وتغت فإذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه وتقبل الزيادة
 ولو شهدوا وقت العقد بأجرة المثل والأفان كانت اضرا واقعتا لم تقبل اشباهه من الاجارة وتماه
 فيه * (سئل) * فيما اذا سكن رجل في داره موقوفة باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع
 للناظر في كل سنة من ذلك السنين أجرهما مبلغا معلوما من الدراهم والآن يدعى الناظر أن المبلغ
 المذكور دون أجر المثل بغير فاحش والرجل ينكر ذلك ويقول ان ذلك المبلغ أجز المثل فهل القول له
 في ذلك بيمينه والبيئة على الناظر * (الجواب) * نعم قال في الخيرية من الاجارة القول قول
 المستأجر ان الاجرة أجرة المثل لانكاره الزيادة وعلى الناظر البيئة اه وفيها رصرت حوا قاطبة
 بأن القول قول المستأجر بيمينه لانكاره الزيادة اه * (سئل) * في دار جارية في وقف وفي
 نواجر زيد من ناظره مدة معلومة بأجرة المثل وفيها نخلة مثمرة تصرف زيد بثمرتها في المدة
 بدون مساقاة عليها ولا وجه شرعي فهل يلزمه للوقف مثليا بعد الثبوت حيث لم ينقطع المثل
 * (الجواب) * نعم غار النخل كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام
 التمر بالتمر مثلا بثل عمادية وستأق عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى * (سئل) *
 في أرض وقف حامله الغراس وبناء جارين في ملك رجل يدفع في كل سنة لجهة الوقف دون أجرة
 مثل الأرض المزبورة فهل يلزمه أجر مثاها خالية من البناء والغراس وان أبي يؤمر بالقلع حيث
 تستأجر بأكثر مما يدفعه * (الجواب) * نعم قال في المحيط وغيره حانوت وقف وعمارة
 ملك لرجل أبي صاحب العمارة أن يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت العمارة لو رعت يستأجر الاصل
 بأكثر مما يستأجر صاحب العمارة كلف رفع العمارة وتؤجر من غيره لان النقصان عن أجر المثل
 لا يجوز من غير ضرورة وان كان لا يستأجر بأكثر مما يستأجره ولا يكلف وتركه في يده بذلك الاجر
 لان فيه ضرورة اه يحرم * (سئل) * في دار جارية في وقف مشروطة من قبل واقفها المدرس
 مدرسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدرس ايجارها وأخذ أجرها لنفسه فهل ليس
 له ذلك وتعميرها على من له السكنى فان أبي أو عجز عمر الحاكم بأجرها ثم ردها بعد العمارة الى من له
 السكنى رعاية للحقين * (الجواب) * نعم ولو كان الموقوف دارا فعمارة على من له السكنى
 ولو تعدد امن ماله لامن الغلة اذا الغرم بالغرم دور ولم يزد في الاصح يعني انما تجب العمارة عليه
 بقدر الصفة التي وقفها الواقف ولو أبي من له السكنى أو عجز لقره عمر الحاكم أي أجرها الحاكم منبه
 أو من غيره وعمرها بأجرها كعمارة الواقف ولم يزد في الاصح الا برئى من له السكنى زبلي ولا يحرم
 الابي على العمارة ولا تصح اجارة من له السكنى بل المتولى أو القاضى ثم ردها بعد التعمير الى من له
 السكنى رعاية للحقين علائق على التنوير * (سئل) * في وقف أهل له ناظر شرعي وبعض
 مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار وقبض بلا وكالة عنه وبعضهم زرع في أرض الوقف واستغل
 زرعهم ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها قسم معروف فكيف الحكم * (الجواب) *
 ولاية التصرف في الوقف من قبض وصرف وغيرهما للناظر لا للمستحق والزراع للزراع وعليه أجرة
 مثل الأرض لجهة الوقف * (سئل) * فيما اذا استأجر أحد المستحقين دار الوقف من ناظر
 الوقف لمدة سنة بأجرة معلومة اجارة شرعية فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم ولو أجر القيم
 ممن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الموقوف عليهم في غلة الوقف لا في رقبته اسعاف * (سئل) *
 في رجل ادعى على آخر أرضا في يده أنها موقوفة عليهم من جهة أبيه فأنكر المدعى عليه وقال هي ملكي
 وحق وتصالحا على مال من ذلك فهل يصح ذلك * (الجواب) * لا يصح لان المصالح يأخذ بدل

مطلب القول للمستأجر
 بيمينه أن الاجر أجر المثل
 وعلى الناظر البيئة

مطلب اذا تصرف المستأجر
 بثمرة الدار المستأجرة بلا
 مساقاة لزمته

مطلب يجب أجر مثل الأرض
 خالية من البناء والغراس
 وان أبي يقلع

مطلب تعمير الدار المشروطة
 للمدرس على من له السكنى الخ

مطلب لا تصح اجارة من له
 السكنى بل المتولى أو القاضى
 مطلب زرع بعض المستحقين
 فالزراع له وعليه أجرة مثل
 الأرض

مطلب يصح استئجار أحد
 المستحقين دار الوقف

مطلب لا يصح الصلح عن
 دعوى أرض الوقف

الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لأن الموقوف عليه لا يجوز له أن يبيع الوقف بعوض لأن الأصل عند أصحابنا أن الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فيه هنا إن كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز أن لم يكن ثابتا فهذا يأخذ بدل الصلح لاعتقاق ثابت فلا يصح ذلك على حال صكها في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التنوير أذعى وقضية أرض ولا ينفذ له فصالحه المتكرر لقطع الخدومة جاز وطالب له لو صادقا وقيل لا اه قاله صاحب الاجناس لأنه يبيع معنى وبيع الوقف لا يصح علا في فتاوى أقول مقتضى ما في التنوير اعتماد جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مدي الوقف عن استرداده ففي البحر عن الخانية واستولى على الوقف غاصب وعجز المتولى عن استرداده وأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أخذ القيمة أو الصلح على شيء ثم يشتري بالمأخوذ من الغاصب أرضا أخرى فيجعلها وقفا على شرائط الأولى لأنه حيث صار بمنزلة المستملك فيجوز أخذ القيمة اه وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين * (سئل) في رجل أذن مستأجر حائوته بتعمير ما يحتاج إليه فعمر المستأجر بأذنه في الحائوت عمارة يرجع معظم منفعتها للمالك الا أن يريد الرجوع على المالك نظير ما تنفق في التعمير بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) نعم وفي القضية قال المالك أو القسم لمستأجرها أذنت لك في عمارة فعمرها بأذنه يرجع على القيم والمالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعتها الى المالك أما اذا رجع الى المستأجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة أو شغل بعضها كالتنوير فلا مال بشرط الرجوع ذكره في الوقف اه فعلم به أنه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شيء يرجع معظم منفعتها على المستأجر جوى على الاشباه من الوقف ومثله في البحر والمنع وغيرهما * (سئل) في الموقوف عليه الغلة اذا أجرة دار الوقف بدون تولية أو اذن قاض فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة * (الجواب) نعم والموقوف عليه الغلة لا يملك الاجارة بالتولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الغلة لا العين شرح التنوير للعلائي * (سئل) في دار موقوفه على سكنى امام مسجد احتاجت للعمارة الضرورية فهل تكون العمارة على من له السكنى من ماله لأن الغلة فان عجز عنها الحائكم باجرته ثم ردها الى من له السكنى * (الجواب) نعم والمسئلة في شرح التنوير والعلامة الشرنبلالي رسالة في ذلك مماها تحقيق السوود باسقاط الربيع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كان البناء ميراثا لورثته دون أهل الوقف ونزول الورثة برفعها فان أراد المستحق للسكنى أخذ البناء ببقية ليس له ذلك الا برضا الورثة واصبه لاحهم على شيء فان كان الميت عربا لا سحر حيطانها وخصصها وأدخل فيها الخدوع ولا يخلص الا بضرر شديد على البناء لا يرفع ولورثتي به المستحق الا أن السكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعينه وليس كالمالك للدار وقد استحققت بعده العمارة فان له تحصيل الضرر لا اختصاصه به ويقال للذي صار له السكنى الا أن ثبت فأعطى الورثة قيمة مرتبهم المبيعة فيكون له فان أبي أو حرت فأعطى الورثة قيمة مرتبها من اجرتها ثم ردت بعيد المية للمستحق فان كانت المربة التي رتبها الميت لبنت قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالخص ومثل الاثارة في الارض وسقي النخل ليس لورثة الميت من ذلك قليل ولا كثير وان كان الميت قد تنفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست بشيء فاقم بعينه يرى ويظهر كمن غصب ثوبا وقصيره لم يستحق أجره ويأخذ الثوب صاحبه ولا يعطيه شيئا ولكن آثار أرض غيره ليس على صاحبها شيء اه واعلم أن من له السكنى لا يملك الاستغلال بالانقباق كإتقائه الفاضل المحقق الشيخ حسن الشرنبلالي في الرسالة المزبورة والعلامة ابن نجيم في بحره وصاحب التارخانية وفتح القدير وأما من له الاستغلال هل يملك السكنى نقل في التارخانية أنه يملكها وهو الذي صححه ورجمه الفاضل المزبور في الرسالة نقل عن المعبران

مطلب استولى على الوقف
غاصب وعجز المتولى له أخذ
قيمه أو الصلح الخ

مطلب اذا عمر المستأجر
بالاذن يرجع بلا شرط الرجوع
الا فيما يعود معظم نفعه عليه

مطلب الموقوف عليه الغلة
لا يملك الاجارة بلا اذن متولى
أو قاض

مطلب العمارة على من له
السكنى من ماله لا من الغلة

مطلب يخبر من له السكنى
ثم مات فالبناء لورثته

مطلب من له السكنى لا يملك
الاستغلال وفي عكسه خلاف

ومن جلتهم أو قاف الخصاص اه وفي التنازخانية عن مجتنبين الفتاوى رجل وقف منزله على ولديه وعلى أولادهما أبدا ما تناسلا أو أفا ردا السككى ايس لهما حق السككى اه قال الحوى في حاشيته هذا صريح في أن الواقف اذا أطلق الوقف في الدار كانت للعقبة لا للسككى وهي كثيرة الوقوع فلنحفظ وبالعيون لحظ اه أقول وهو صريح أيضا في أن من له الاستغلال ليس له السككى وهو الذى في البرازية ومضى عليه الخصاص في محل آخر وكذا في فتح القدير وتبعه في البحر على خلاف ما مر عن الشرنبلالى وفي شرح الوهبانية عن الظهيرية الموصى له بعقبة الدار اذا أراد سكناها بنفسه قال أبو بكر الاسكاف له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن عبد ليس له ذلك وعليه الفتوى والوصية اخت الوقف فعلى هذا تكون الفتوى في الوقف على حذابل أولى لأنه لم ينقل فيه اختلاف المشايخ اه وبه أفتى المؤلف في جواب سؤال فقال ليس له السككى قال في النظم الوهبانى

ومن وقت دار عليه خاله * سوى الاجر والسككى فاستقر اه

(سئل) * في دار وقف نصرت نظارها في ايجارها ووزيع أجرها على مستحقها فيما مضى من الزمان بلا معارض فادعى الآن بعض مستحقها أنها مشروطة للسككى ولم يصدق الناظر على ذلك وكافه أسات شرط السككى على تلفظ الواقف به فهل يكفى الى ذلك فان عجز فلناظر ايجارها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا وقف زيد داره على ذرية للسككى والاستغلال فهل يعمل بالشرطين * (الجواب) * نعم وأفتى بذلك الخبير الرملى * (سئل) * في دار موقوفة ذات حجر ومقاصير شرط فيها الواقف السككى للموقوف عليهم وفيهم امرأة لها زوج تريد أن تسكن زوجها معها فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في البحر * (سئل) * في دار صغيرة موقوفة على سككى ذرية واقفها وليس فيها حجر ومقاصير وكثير أولاد الواقف يريدون أن يسكنوا فيها معهم والآن أن يسكن أزواجهم معهم فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * حيث الحال ما ذكره كون سكانها من جعل الواقف له ذلك دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كما في الاسعاف والبحر * (سئل) * فيمن جعل له الواقف السككى هل اذا أجرة تكون الاجرة أم لا * (الجواب) * من له السككى ليس له أن يسكن غيره الا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير لانه بمنزلة ضيف ضافه بخلاف الاجارة فانما توجب حقا للمستأجر وهو لم يشترطه هذا ما قالوا وعلم منه أنه حيث لم يكن له ذلك يكون غاصبا باجارته وقد نصوا أن الغاصب تكون الاجرة له لكن لا تطب له فقال بعضهم صدق بهما وقال بعضهم يرد هاجله الوقف وهذا نظير ما اذا تولى الناظر ولم تصح توليته وآجره تكون الاجرة له كذا في فتاوى الكازرونى والاسعاف والبحر وفي الحاوى الزاهدى سكن رجل دارا لوقف بأهله وأولاده وخدمه فأجرة المثل عليه أقول وأفتى في الاسماعيلية بأنه ملك الاجرة ملكا خبيثا وأنه يجب عليه رد هاجله على جهة الوقف على أظهر القولين اه * (سئل) * في مدرسة موقوفة سكنها رجل بعماله وأشغل أما كتبها بذلك مدة بالغلب بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعى وطالبه متوليا بأجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل يلزمه ذلك بعد ثبوت ما ذكره * (الجواب) * نعم اذ منافع الغصب غير مضمونة الا أن تكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال كما في التنوير وغيره وقد أفتى بذلك العلامة الخلد عبد الرحمن العمادى والعم المرحوم محمد العمادى وأفتى بذلك أيضا فقيه التمس الخير الرملى قائلا نعم لما نظر ذلك فقد أفتى الشيخ على بن غانم المقدسى بذلك في مسجد تعدى عليه رجل وجعله بيت قهوة فقال يلزمه أجرة مثل مدة شغله بما قبله وبعاد كما كان والاصل أن منافع الوقف مضمونة عندنا بالغصب صيانة له اه والله أعلم * (سئل) * في مسجد له متول أجرة قطعة منه لرجل ليعنى فيه دارا بلا ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجارها له كور غير صحيح يهدم ما بنى * (الجواب) * نعم حيث لا ضرورة داعية الى ذلك وأما اذا كان هناك ضرورة

مطلب اذا أطلق الواقف الوقف كان للعقبة لا للسككى

مطلب ادعى أم موقوفة للسككى يكفى الى اثبات ذلك

مطلب اذا كان في الدار حجر ومقاصير فللمرأة أن تسكن زوجها معها

مطلب من له السككى له أن يعير لأن يوجر فأن أجره هو غاصب الخ

مطلب من سكن دار الوقف بأهله وأولاده فأجرة المثل عليه
مطلب من سكن مدرسة تغلبا يلزمه اجرة المثل

مطلب تعدى على مسجد فجعله بيت قهوة يلزمه اجرة المثل

مطلب لا يجوز ايجار بعض المسجد الا لضرورة

بأن احتاج للعمارة الضرورية وليس هناك ما يعمر به فقد اختلف فيه فالذي صرح به في الخلاصة
الجواز وبه أفتى الخبير الرمي - عن الناطق - وحيث كان الناظر مصلحاً لا يخشى الفساد والله يعلم
المفسد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسي في انفع الوسائل عدم الجواز قائلاً بأن المسجد اذا قل
بأنه تؤجر منه قطعة للعمارة يؤذى الى تخيير عين الموقوف باعتبار تغير الاحوال الى أقبح من الأول
فان كان مسجد اتقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبقى بعرضه أن يصير اصطبل أو سكنى الناس
فكان التغيير الى حالة أزرى من الحالة الأولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار الاعظم لها لا باعتبار
الادنى اهـ فحيث لا ضرورة فالإيجار المذكور باطل فيهدم ما بنى * (سئل) * في مدرسة
شرب بعضها وليس في وقتها مال حاصل يعمر منه ما خرب منها ولها عقارات معلومة موقوفة عليها
ويريد متولى وقفها إيجار بعض العقارات مدة معلومة مستقبلة بأجرة معجلة تصرفها في تعميمها
الضرورى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل وضع جذوع بينه
على حائط مسجد تعدى باوطلب متولى المسجد رفعها وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل
للمتولى ذلك * (الجواب) * نعم وفي البحر من الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجذع على
جدار المسجد وان كان من أوقافه اهـ ثم قال فبنى يتساءل على جدار المسجد وجب هدمه ولا يجوز
أخذ الأجرة اهـ * (سئل) * فيما اذا كان زيد غراس جارٍ ملكه قائم بالوجه الشرعى
في أرض بستان وقف فباعه من عمرو ثم قلعه عمرو وغرس مكانه غراس لنفسه بلا اذن ناظر الوقف
ولا وجه شرعى فاحكم غرسه * (الجواب) * حيث كان غرس عمرو المذكور لنفسه
بلا اذن الناظر فللناظر على الوقف تكليفه قلعه ان لم يضر فإن أضر - بملكه الناظر بأقل القيمتين
لوقف منزوعا وغير منزوع - مال الوقف وقيل هو المبيع لما له فليترتب الى خلاصه كما في الاشباه
وغیرها أقول هذا في غير المستأجر لما في القنية يجوز للمستأجر ين غرس الاشجار والكرور
في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى دون حفر الحياض وانما
يحل للمتولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيراً قال صاحب القنية قلت وهذا اذا لم يكن لهم حق قرار
العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها اهـ كذا نقله في البحر
واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام فيما جرى به عرف أهل ديارنا من أن المستأجر اذا أراد
أن يغرس يستأذن من ناظر الوقف حتى انه لو غرس بلا اذنه ينازعه ويخاصمه في ذلك اذا لم يكن
مشروطا في عقد التواجر وينبغي أن يقال ان ذلك بمنزلة النهى الصريح عن الغرس بلا اذنه لان
المعروف عرفاً كالمشرط شرطوا الصحة اجارة الارض بيان ما يزرع فيها أو يغرس
أو تعميم الاذن بأن يزرع أو يغرس ماشاء والا فلا تصح الاجارة فتأمل * (سئل) * في أرض
وقف حاملاً لغراس جارٍ ملك زيد وفي مشتمسكته وتواجره بالتعاطى من مدة تزيد على خمسين
سنة وفي كل سنة يدفع ما عليها بالجهة الوقف فغرس فيها أشجاراً بما له لنفسه بلا اذن المتولى فهل له
ذلك ويكفون الغراس للغراس * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الشيخ اسماعيل سئل
في أراضي قرية علمى في كل سنة مال مقطوع يدفعه أهلها للمتكلم على القرية على طريق الخراج
الموظف من مدة تزيد على مائة سنة ويتصرف أهلها في أراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع
والشراء فاشترى رجل عدة قطع من الاراضي وبني بيعضها تكيه ووقف الاراضي الاخرى على التكيه
ويدفع نظار الوقف في كل سنة لمن قوضت اليه القرية الخراج الموظف كما كان قبل شرائه لها
وتصرف النظار بذلك مدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من قوضت اليه القرية مطالبة بزراع
الاراضي الجارية في الوقف بالقسم بلجهة زعماء أن الوقف على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف
المنزور صحيح وليس لمن قوضت اليه القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المعين على الاراضي

مطلب شرب بعض المدرسة
فلا متولى إيجار بعض عقاراتها
مدة مستقبلة لتعميرها
مطلب لا يوضع الجذع على
جدار المسجد ولو من أوقافه

مطلب في الغراس بلا اذن
الناظر ولا وجه شرعى

مطلب غرس في أرض جارية
في تواجره وفي مشتمسكته
فالغراس له

المزبورة الجواب نعم أقول وفي كتاب النفعة من الفتاوى الخيرية وأما الاراضى التى حازها السلطان
 لبيت المال ويدفعها للناس من اربعة لاتباع فلا شفعة فيها فاذا ادعى واضع السيد الذى تلقاها
 شراء أو اوتارنا أو غيره مما من أسباب الملك أنهما ملكه وأنه يؤدى خراجها فالقول له وعلى من يخاصمه
 فى الملك البرهان ان صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك
 لكثرة وقوعه فى بلادنا حرصا على نفع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعى الذى يحتاج اليه
 كل حين والله أعلم اهـ وهذا يقع فى بلادنا كثيرا أيضا ويغلط فيه كثير بخلافه الله خير اعلی هذا التنبه
 قال المؤلف رأيت سؤالا متعلقا بالتلاخين والفصل والخراج وأجرة السكن وأجرة المثل فى المكرم
 وغيره يؤيد ما أفتينا فى دعوى من خصوص بستان الجعبرى وحور تعلقا الجارى ذلك فى وقت
 الجامع الاموى ما قول السادة العلماء فى قرية موقوفة على جماعة من جدتهم فما قاله الواقف
 فى كتاب وقفه أنه وقف وجب جميع القرية الفلائية المشتقة على أراضى كذا وكذا ومنه عامرة
 برسم سكنى فلاحيا ويحيط بها ويحجمها كلها احدود أربع وذکر هاشم ان الفلاحين سكان القرية
 غرسوا أشجارا وكروما وعمروا بيوتا بلا اذن من المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله فى الوقف
 مع جميع ما حوته الحدود الاربعة من جبل ورسمل ووعر وهل يلزم الفلاحين أجرة السكنى وهل لهم أن
 يعمر واقدرا زائدا على سكنهم ويلزمهم أجرته أو يكون قول الواقف دمنة برسم سكنى فلاحيا اذ نالهم
 فى السكن بلا أجرة واذا كانوا يدفعون كل سنة قدرا يسيرا يزعمون أنه خراج عن الكروم والأشجار
 فهل يكون قبض المستحقين لذلك رضامنهم عن أجرة الارض الحاصلة لهذا القرس أم لهم مطالبتهم
 بأجرة المثل عن المدة الماضية ومحاسبتهم بما قبضوا الجواب ليس للفلاحين بالقرية المذكورة أن
 يغرسوا أو يبنوا فيها من غير اذن شرعى فان فعلوا فحق له ولاية الاذن شرعا مخيرا ان شاء أبى ما فعلوا
 بأجرة المثل حيث كان ذلك أصح لجهة الوقف وان شاء قلعه مجانا وما كان داخل فى حدود القرية
 المذكورة حتى الدمنة فهو داخل فى الوقف وجاز عليه حكمه فليس لاحد سخط ولا احداث عمارة به
 بغير طريق شرعى والظاهر أن قول الواقف فى الدمنة المذكورة أنها برسم سكنى فلاحيا انما هو
 وصفها لا لشرط واذا كان كذلك فعليه م أجره السكنى لجهة الوقف وأجرة مثل ما أشغله
 بالعمارة بغير طريق شرعى ولا تنقطع الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسهونه خراجا بل عليهم أجرة المثل
 ولا يمنع من مطالبتهم به قبض القدر المسمى بالخراج بل يقيم هذا عليهم من أجرة المثل ويستوفى
 المائتى منها كتبه عمر بن الصبر فى الشافعى ثم ذكر المؤلف جوابا بنحوه وفى آخره كتبه أبو
 الفضل الشافعى الامام ثم ذكر نحوه أيضا وفيه وأما الدمنة فانها من جلد الوقف وليس قوله برسم
 سكنى فلاحيا اذ نالهم ولا فرق فى ذلك بين أن يعمر على قدر سكنه أو أكثر من ذلك وفى آخره كتبه محمد
 ابن حزة الحسينى الشافعى ثم ذكر نحوه أيضا وفيه والدمنة داخله فى الوقف وليس لاحد أن يعمر قدرها
 زائدا على مسكنه وفى آخره كتبه محمد بن الناصح المالكي ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف شامل
 لكل ما ثبت فيه الملك للواقف قبل وقفه مما هو داخل فى الحدود فيستحقه الموقوف عليهم كتبه
 ابراهيم بن أبى شريف الشافعى ثم ذكر جوابا آخر للناس على ذلك بل عليه مطالبتهم بأجرة مثل الارض
 ومنعهم من أن يغرسوا فيها الا بطريق شرعى وله أن يقطع ما غرس بغير طريق شرعى مجانا
 ولا يجوز لاحد أن يحصى الغارس ولا يعينه على ما يخالف الشرع والله أعلم كتبه زكريا بن محمد
 الانصارى الشافعى جوابي كما أفاده شيخ الاسلام واضع خطه أعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد
 الطرابلسى الحنفى ثم ذكر أجوبة أخرى قريبة من ذلك (سئل) فيما اذا كان لهند غراس
 قائم بالوجه الشرعى فى أرض وقف مختكرة وهى واضعة يد هاعليه بطريق الارث من أقاربها
 المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة ويدفعون الجكر المرتب على الارض لجهة الوقف بلا

مطلب اذا ادعى ذوالد
 أن الارض الخراجية ملكه
 فالقول له وعلى من يخاصمه
 فى الملك البرهان

مطلب فى حكم غراس
 الفلاحين وتعميرهم البيوت
 فى قرية الوقف

مطلب لا يحتاج الى اظهار كتاب
 احترام فى غراس الارض
 المحتكرة ولا يتوقف البيع
 على اذن الناظر ولا شئ له
 من الثمن

معارض ثم باع حصه من الغراس من زيد وتريد بيع الباقي ويعارضها ناظر الوقف في ذلك يريد
أخذ شيء ممن غن المبيع ويرى أن البيع يتوقف صحته على اذنه ويكلفها الى اظهار كتاب احترام
يشهد لها وان قبلها بالملكه فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على اذنه وليس له تكليفها
(الجواب) نعم *(سئل)* في قرية جارية في أوقاف بر متعددة ولها زراعت يرعونها
ويدفعون أجر مثلها لجهة الأوقاف في كل سنة بموجب مستندات شرعية والآن يمتنعون من دفع
ذلك متسكين بحجة بأيديهم متضمنة أنهم ترافعو الذي قاض شرعي مع أحد المتولين على الأوقاف
وذكروا أنهم يدفعون كذا من الدراهم في القديم وأن القاضي المترافع اليه عرف أن القديم يترك
على قدمه والحال أن ذلك خلاف الواقع وأن المبلغ الذي ذكره دون أجر المثل بغبن فاحش فهل يكون
التعريف المذكور غير معتبر والمعتبر في أراضي الوقف أخذ الانفع للوقف من أجر المثل أو القسم
المتعارف *(الجواب)* نعم *(سئل)* فيما إذا كان يسد زيد أرض جارية في وقف
مسجد يزرعها حنطة ويدفع عنها في كل سنة زلطة واحدة لجهة الوقف هي دون أجرة مثلها
بغبن فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد المتولى الآن أخذ قسم الزرع من الخس حسبما يؤخذ
من الاراضي المجاورة لها وهو أنفع للوقف فهل يسوغ له ذلك *(الجواب)* نعم أما في الوقف
فان فيه تجب الحصة أو الاجرة بأي وجه زرعها أو سكنها أعدت للزراعة أو لا وعلى ذلك استقرتوى
عامة المتأخرين فصولين من ٣٢ *(سئل)* فيما إذا قبض ناظر الوقف أجرة عقار
الوقف مجعلة عن سنة كذا واقسمها الموقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل انتهاء الاجل فهل يجوز
ولا تنقض القسمة *(الجواب)* نعم لا تمتنع استحسانا وفي الظهيرية وغيرهما من الكتب
فان عجلت الاجرة واقسمها الموقوف عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويبدو
للذي مات حصه من الاجرة بقدر ما عاش ولكنا نستحسن ولا تنقض القسمة وكذلك على هذا
لوشروط تجعيل الاجرة اه ومثله في خزائن المفتين يرى على الاشباه من الوقف ولومات بعض
الموقوف عليهم قبل انتهاء مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب
منها بعد موته لجهات الوقف وهكذا الحكم لو كانت الاجرة مجعلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك
في القياس وقال هلال غير أني أستحسن اذا قسم المجلل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل
اني لا أرى ان تقسمه وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي البرازية من الوصية عن محمد أقوام
أمروا أن يكتبوا مساهمين مسجدهم فكتبوا ورفعوا أسامهم اليهم وأخرجوا الدراهم على عددهم
فمات واحد من المساهمين قال يعطى وارثه ان مات بعد دفع اسمه اه أقول ومنه يعلم حكم
الامانات الواصلة لاهالي مكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت المرسل اليه
وقد أقيمت بدفع ذلك لورثته بقبده والله أعلم اه يرى على الاشباه من الوقف *(سئل)*
فيما إذا أقر الموقوف عليه أن زيد وعمرا يستحقان ربيع الوقف دونه وصدقه على ذلك وكتب بذلك
حجة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا في حق المقر *(الجواب)* نعم *(سئل)*
فيما إذا تصادق مستحقة ووقف أهلي مع جماعة أجنب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون
من ربيع الوقف الحصة وقدرها سبعة وثلث سبع من سبعة أسباع وكتب بذلك صل ومضت مدة
ثم مات اثنان من الجماعة عن أولاد ومات الباقيون عن غير ولد ويرى أن أولاد الميتين أن حصه أبويهم
مع حصه الباقين من ربيع الوقف تنقل اليهم فهل لا تنقل اليهم بالمصادقة المذكورة *(الجواب)* نعم
قلت فان كان الواقف جعل أرضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده على المساكين قال
الوقف جائز فاذا أقر زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال يشاؤك الرجل في غلة الوقف ما كان حيا
فاذا مات زيد كانت للمساكين ولم يصدق زيد عليهم قلت فان مات المقر له وزيد في الحياة قال يكون

مطلب المعتبر في أرض الوقف
أخذ الانفع من أجر المثل
أو القسم المتعارف

مطلب تجب في الوقف الحصة
أو الاجرة

مطلب اذا قسمت الاجرة
المجعة بين الموقوف عليهم
ثم مات بعضهم قبل الاجل
لا تنقض

مطلب ما وجب من الغلة
الى موت المستحق لورثته
وما وجب بعد موته لجهات
الوقف

مطلب اقرار المستحق أن
فلان يستحق الربيع دونه يصح
مطلب اذا مات المصدق له
لا تنقل الحصة الى أولاده

مطلب اذا مات المصدق
بطلت المصادقة وانتقلت الحصة
لبن بعده

النصف من الغلة التي أقر به زيد لساكنين والنصف لزيد خصاف من باب الرجل الموقوف عليه
 بقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر * (سئل) * فيما إذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من
 مستحقه على أن ربيع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد
 حصة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد قبل
 بطل المصادقة بموته في حقة * (الجواب) * نعم وتقليها ما في الخصاص المتقدم وبمثلها أفنى الغير
 الرمي - فتلا عن الناصبي والتارخانية ومثله في الاشياء من الرقب لان الاقرار حصة قاصرة اه
 وفي الاشياء أقر الموقوف عليه بأن فلانا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدق
 فلان صح في حق المتزددون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه جلا على أن الواقف
 رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره الخصاص في باب مستقل وأطال في تقريره اه أقول
 وفي آخر الاقرار من التنوير والدر المختار اقر المشروط له الربع أو بعضه أنه أي ربيع الرقب
 يستحقه فلان دونه صح وسقط حقه ولو كآب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره أو امقطعه للاحد
 لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء فله وهنا وفي الساقط لا يعود
 فراجع اه وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وان خالفت كآب
 الوقف لكن في حق المقر خاصة فلما أقر المشروط له الربع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعل
 لغيره لا وسيجي آخر الاقرار اه وأقول أيضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاص المتقدم
 أن المصادقة صحيحة مادام المصدق والمصدق له حين فلو مات المصدق بطل المصادقة وتنقل الحصة
 المصدق عليها الى من بعده من شرطه الواقف لان اقراره حصة قاصرة على نفسه ولومات المصدق له
 لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصة المصدق عليها الى المصدق لاققراره بأنهم ليست له فترجع الى
 المساكين لعدم من يستحقها ثم ان الخصاص فرض المساكين موقوف عليهم بعد زيد المصدق
 كما مر في كلامه ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على المساكين فاذا تصادق
 زيد مع عمرو على أن غلة الوقف بينهما ثم مات زيد بطلت المصادقة ورجعت الغلة كلها الى ذريته
 ولو كان الميت عمرا المصدق له رجعت حصته الى المساكين لا الى زيد لما قلنا ولا الى ذريته
 لان استحقاقهم بعد موته للترتيب بهم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وصورتها
 كما في الاسعاف وغيره لو وقف على ولديه هذين ثم على أولادهما أبدا ما تناسلا وان مات أحدهما عن ابن
 يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي منهما والنصف الآخر الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف
 جميع الغلة الى أولادهما لان مرعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن
 الاول فاذا مات أحدهما يصرف نصف الغلة الى الفقراء اه نعم اذا كان أولاد زيد فقراء يصرف اليهم
 لغيرهم على ما مر - يانه في الباب الاول بقي أن ما قدمناه عن التنوير وشرحه من أن الاقرار بالنظر
 كالاقرار بالربع يقتضي أن المشروط له النظر لو تصادق مع آخر على أنه يستحق نصف وظيفة النظر
 مثلا يؤخذ باقراره مادام ما حين فلو مات المصدق فالحصه لهم ظاهر وهو أن المصادقة تبطل وتثبت
 وظيفة النظر كلها لمن بعده من شرطه الواقف وأما لومات المصدق له فهي مسئلة تقع في زمانها
 كما مر وقد سئلنا عن امرأ لم تزفها نكلا صريحا والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة أيضا
 كلولومات المصدق اذا لا يمكن أن يقال هنا باتقال حصة النظر الى المساكين اذا لحق لهم في وظيفة
 النظر فتعين القول بطلان المصادقة ولكن لا تعود الحصة الى المصدق مؤاخذه له باقراره وانما
 يوجهها القاضي لمن أراد من مستحقها من أهل الوقف لانا صحتنا الاقرار بناء على أن الواقف رجع
 عما شرطه وشرط ما أقر به المقر كما مر عن الاشياء وحينئذ فصرح كان الواقف شرط النظر لهما
 واذا مات أحد الناظرين المشروط لهما أقام القاضي بدله آخر فكذا هنا صريحا ما ظهر لي والله أعلم

قوله أقر به هكذا في النسخ
 وصوابه بها كما لا يخفى اه
 مستحبه
 مطلب مات المصدق له
 لا تنتقل الى أولاده

مطلب اقراره بأن فلانا
 يستحق معه يصح في حق
 المتزددون وأولاده

مطلب المصادقة تبطل بموت
 المصدق لا بموت المصدق له
 بل تنتقل الحصة للفقراء

مطلب مسئلة منقطع الوسط

مطلب في بيان المصادقة
 على وظيفة النظر

مطلب تصادقا على غلة
الوقف مدة معلومة ثم تصادق
مع آخر لاتصح النائية

مطلب لا يسقط الحق بمجرد
الاقرار خلافا لما اغتر به
كثير من أهل العصر

مطلب المصادقة على الاستحقاق
يبدل باطلا

مطلب أثبت أنه وقف بجهة
ثم أقر أنه لاحق له فيه سقط
حقه وحده

(سئل) * فيما إذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف بجهة فأقر زيد في صحته بأن القدر
المزبور من غلة وقف بجهة لعمر وفي مدة سنتين ونصف دونه بأمر حق عرفه ولزمه الاقرار له بذلك
وتصادقا على ذلك تصادقا شرعيا مقبولا منهم ما لذي بينه شرعية ثم بعد ذلك أقر زيد المزبور أن غلة
الوقف المرقوم ليكر في المدة المرقومة ولم يصدق عمر والمقر له الأول ولا أجازة فهل يسكن الاقرار
الأول معتبرا دون الثاني * (الجواب) * نعم ولو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بأمر
حق عرفه ولزمني الاقرار له به قال أكرمه بذلك وجعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له قلت
وكذلك ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف لفلان بن فلان هذا عشر سنين أقولها غرة شهر كذا من
سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا دوني بأمر حق عرفه ولزمني الاقرار له به قال
أكرمه ذلك وأجعل الغلة للمقر له مادام حيا هذه العشر سنين فان مات المقر قبل ذلك رددت الغلة
الى من جعلها له الواقف بعد المقر قلت فان لم يميت المقر ولكن السنون العشر انقضت قال ترجع الغلة
الى المقر له أبدا مادام حيا فاذا مات رددتها الى من جعلها الواقف له خفاف من الرجل الموقوف
عليه يقر بأن الوقف عليه وعلى رجل آخر أقول قوله ترجع الغلة الى المقر له كذا رأيت في غير
هذا الموضع معزى للخصاف وكذا رأيت في نسختي كتاب أوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة أخرى
فرايت كذا وهو مشكل اذ مقتضاه أن التقييد بالمدة لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو أقر رجل
بأنف مؤجلة وصدقه الرجل ويظهر لي أن الاصل ترجع الغلة الى المقر بصيغة اسم الفاعل بدون لفظة
وأن لفظة له من زيادة النسخ بقرينة قوله ترجع والاقلال تبقى لأن الغلة في المدة كانت للمقر له لم تخرج
عنه حتى ترجع اليه بعد المدة وانما خرجت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لأن الاقرار مقيد
بها ويحتمل أن يقال ان الجواز والمجروفي له متعلق بالمقر بصيغة اسم الفاعل والضمير في له عائد
على الشخص الآخر المقر له أي الذي أقر له هذا المقر والحاصل أنه اذا قرئ المقر له على صيغة اسم
المفعول ويسكن كون الجواز والمجروفي نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التأويل بأحد الوجوه
المدكورة فتأمل والله تعالى أعلم (تنبيه) قال العلامة البيري بعد عبارة الاشياء المارة اغتر
كثير من أهل العصر بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط
مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر فقال غلة هذه الصدقة لفلان
ابن فلان هذا دوني ودون الناس جميعا بأمر حق واجب ثابت لازم عرفه له ولزمني الاقرار له بذلك
قال نعم أصدق على نفسه وألزم ما أقر به هذا الرجل مادام حيا لجواز أن الواقف قال ان له أن يزيد
وينقص ويخرج ويدخل مكان من رأى فيصدق على حقه اهـ ويؤخذ من هذا أن القاضي لو علم
أن المقر اغتر بذلك لاخذ شيء من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد بالوقف ان ذلك الاقرار
غير معمول به لانه اقرار خال عما يوجب لصحيحة مما قاله الامام الخصاص وهو الاقرار الواقع في زماننا
ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ كلام البيري ملخصا الى ذلك يشير ما مر عن الدر المختار من أنه لو جعله لغيره
أو أسقطه لا لاحد لم يصح وفي اقرار الاسماعيليه في امرأة أقرت بأن فلانا يستحق ربيع ما يحضها
من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى أنها قبضت منه مبلغا معلوما فأجاب بأنه باطل لانه بيع
الاستحقاق المعدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربيع أنه يستحقه
فلان دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح يقضي بطلانه فان الاقرار بعوض معاوضة قال المرافع مسألة
في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف أنه وقف بجهة على ذريته وأقام على ذلك بينة وقضى القاضي
بها وبعد مدة أقر المدعى المزبور بأنه لاحق له في الوقف المزبور فهل يطل القضاء المذكور * الجواب
يعتبر اقراره في حق نفسه ويسقط حقه من ربيع الوقف وأما بقية الذرية فهم على ما هم عليه من
الاستحقاق فتساوى أبي السعود من الوقف وراجع رسالة ابن نجيم فيما يقبل الاسقاط وما يقبله

ذكره في الاشياء من تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين إذا شرط الواقف
الاستواء عند الضيق على حكم العماره قياس مع الفارق وقد قدّر تسليمه فالشيخ قد اختصر عبارة
الحاوي وجهه دليل على ما أذاعه مع أن الظاهر من تنه كلامه بناق ما أذاعه الشيخ وتنه عبارة
الحاوي هو أنه قال بعد ما ذكره الشيخ عند هذا إذا لم يكن معينا فإن كان الوقف معينا على شيء يصرف
إليه بعد عماره البناء إذا كلام الحاوي والظاهر من هذه التنه أنهم أقيدوا بجمع لأصل المسئلة فيفيد كلام
الحاوي أن تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو في حالة مخصوصة وهي ما إذا لم يعين الواقف قدر
ما يعطى لكل مستحق أما إذا عين لكل قدرًا معينًا فلا يصلح أن يكون كلام الحاوي دليلًا على هذا
المدعى هذا حاصل ما أفاده المتوقف في كلامه ويمكن أن يجاب عن التوقف الأول بأن يقال إن المنظور
إليه في تقديم أرباب الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو كونهم كالعمارة من كل وجه
وإنما هو من حيثية اشتراكها في عموم النفع بالنسبة إلى بقية المستحقين وإن تفاوت النفع بين العمارة
وأرباب الشعائر فلما اشتركا في عموم النفع بالنسبة إلى الغير اشتركا في هذا الحكم وهو تقديهما على
الغير وإن شرط الواقف خلاف ذلك من استواء أو تقديم وإذا تأملت كلام الحاوي القدسي وجدته
شاهدًا على هذا المدعى ويجاب عن التوقف الثاني بأن اسم الإشارة الواقع في تنه كلام
الحاوي وهو قوله هذا إذا لم يكن معينا الخ ليس واجبا لأصل المسئلة ليكون قيدًا لها وإنما هو
راجع لأقرب مذكور في كلامه وهو قوله يصرف إليهم قدر كفايتهم وكأنه يقول إن محل تقويف
أمر الصرف للمتولى إذا لم يشرط الواقف قدرًا معينًا لكل مستحق أما إذا عين فإنه يتبع شرطه
وقد أفصح عن هذا الإمام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب ما يجلي للمدرس والمتعلم
والإمام مانعه الأوقاف في بخاري على العلماء لا يعرف من الأوقاف غير هذا الفقيه أن يفضل البعض
ويحرم البعض إذا لم يكن الوقف على قوم يحسدون وكذا الوقف على الذين يختلفون إلى هذه المدرسة
أو على سبيلها أو على علمائها يجوز للقيم أن يفضل البعض ويحرم البعض إذا لم يعين الواقف قدر ما يعطى
كل واحد اهـ فهذه العبارة وهي قول صاحب الفقيه إذا لم يعين الخ أزال اللبس وأوضح
كل تحمين وحسد هذا وما يؤيد ما ذكرناه ما قد مناه من أن المنظور إليه من جهة المعنى في وجه
تقديم أرباب الشعائر على غيرهم إنما هو عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد بأقامة
شعائرها وهذا لا يختلف الحال فيه بين ما إذا عين الواقف قدرًا معينًا لكل وبين ما إذا لم يعين بخلاف
تقويف أمر الصرف للمتولى فإن غرض الواقف يختلف فيه بين ما إذا عين لكل قدرًا معينًا وبين
ما إذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه العبد الفقير الائق باللطيف الخفي قاسم الدوشرى الحنفى
في غرة محرم الحرام اقتباس سنة ١٠٣٩ والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وآمين
* (سئل) في دار جارية في وقف أهلى وحيطانها مكلسة من زمن واقفها ثم سقط كل شيء ويريد
الناظر أعادته من أجرتها على الصفة التي كانت عليها من زمان واقفها وتريد الأجرة به فهل له ذلك
* (الجواب) نعم وأفتى بالمسئلة الجانوبي كما نقله عنه الكازروني في كتاب الوقف وبسطه
في البحر أيضا قبيل الوتر والنوافل وفي الخيرية من الوقف أيضا في دار الوقف المأذنة للاستغلال إذا
حرب من يجرها العلماء الاشتية هل يجب عمارته من أجرتها أبواب نعم يجب عمارته من أجرتها فقد
صرحوا بوجوب العماره في الأوقاف على الصفة التي كانت عليها من زمان الواقف حتى قالوا البياض
والجرة في الحيطان إن لم تكن في زمنه لا تفعل ولا تفعل اهـ * (سئل) في الناظر إذا عمر
في دار الوقف عماره غير ضرورية وغير لازمة نحو دكان ونقش ومضبدون حظ ومصلحة ولم يكن
الواقف فعل مثل ذلك ولم يكن في ذلك أحكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على مستحق
الوقف وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم قال في البحر وإنما تستحق العماره

مطلب في الجواب عن كلام
الاشياء وبيان معنى كلام
الحاوي القدسي

مطلب يعاد كس الدار إذا
كان من زمن الواقف

مطلب البياض والحجرة
في الحيطان لا تفعل إلا إذا
كانت زمن الواقف
مطلب إذا عمر الناظر عماره
غير ضرورية لا تحسب له

عليه بقدر ما بقي الموقوف على الصفة التي وقفه الى أن قال وبهذا علم أن عمارة الاوقاف زيادة على ما كانت العين عليه زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين وظاهر قوله بقدر ما بقي الموقوف على الصفة منع البياض والجرعة على الحيطان من مال الوقف ان لم يكن فعله الواقف وان فعله الواقف فلا منع وبهذا أفتى الخليل الرملي واقعة الفتوى في رجل استأجر جهات وقف من ناظره وعرفها بعمارة ولم يكن الناظر أذن له في شيء منها فهل تلزم العمارة جهة الوقف حيث لم يأذن الناظر له في ذلك أم لا وهل للناظر الرجوع على المستأجر المذكور أي بالاجرة أم لا فأقول أفتى سيدي الجدي شيخ الاسلام محب الدين بأن العمارة المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر بخير بين أن يتلصك بالجهة الوقف بغيره أو يتلصق بها أو يكلف المستأجر قلعها وتسوية أرض الوقف فيفعل الانفع للوقف والله الموفق لسان الحكم من أواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات * (سئل) * فيما إذا أذن متولي وقف لمستأجر مستغل من مستغلات الوقف بتعمير ما كان ضروريا ويرجع معظم منفعة الوقف والصرف على ذلك من ماله ليكون مرصدا له على الوقف فعمرا المستأجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدراهم مصرف المثل ويريد المستأجر الرجوع على الاذن بما صرفه بالأذن الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ومترفعها عن القنية وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسماعيل ماضية العمارة الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة الوقف والعمارة الضرورية لازمة له ان ثبتت في وجه الناظر الا ان على الوقف بعد دعوى صحيحة شرعية اه أقول وقمدي السؤال بقوله ما كان ضروريا بالمافى فتاوى الشيخ اسماعيل أيضا في جواب سؤال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما يصرفه على العمارة المزبورة يكن مرصدا له على الدار غير معتبر لكونه غير مقيد بالعمارة الضرورية مثلا فعلى هذا تبكون العمارة المزبورة ملكا للمعمر يصح بيعها اه فتأمل ولم يقيد المؤلف هنا الرجوع بما اذا كان التعمير باذن القاضي لان الظاهر أن اذن المتولي يكفي لان ذلك كتعميره بنفسه لانه مأموره ووكيل عنه وليس ذلك استدانة على الوقف كما سبق في تحرير في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة * (سئل) * فيما إذا احتاجت عقارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل فعمرنه ولم يرغب أحد في استئجارها مدة مستقبلة بأجرة مججلة تصرف في تعميرها فأذن ناظره لزيد بتعميرها من ماله ومهم ما يصرفه يرجع به في مال الوقف بعد ما أذن القاضي العام للناظر الموقوف بذلك فعمر زيد من ماله ايرجع في مال الوقف وأشهد على ذلك ثم أثبت ذلك بوجوب حجة شرعية فهل يعمل بضمونها بعد ثبوت شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في خان جاري في وقف بر وفي توابعه زيد من متوليه مدة سنة بأجرة معلومة تحل عليه في نصف السنة قد حلت الاجرة واحتاج الختان للتعمير الضروري وامتنع المتولي من تعميره منها ويكلف زيد تعميره من مال نفسه ليجعل له مرصدا على الختان فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وحيث كانت العمارة ضرورية يلزم المتولي تعميرها من مال الوقف حيث له مال موجود * (سئل) * فيما إذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدراهم مرصدا على دار وقف صرفاه باذن المتولي في تعميرها الضروري بطريقه الشرعي قد دفعته هندا لهما باذن المتولي لدى حاكم شرعي حكم بحجة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا لمذهب ثم أقترت لدي ينة شرعية أن المبلغ المذكور لزوجها زيد يستحقه دونها لاحق لهما معه فيه وان اسمها في ذلك الدفع عارية وصدة قها زيد على ذلك فهل يعمل باقرارها المزبور بعد ثبوت شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل وضع يده على دار وقف عدة سنين يؤجرها في كل سنة بخمسة وثلاثين قرشا ويدفع لجهة الوقف خمسة وبأخذ الباقي لنفسه زاعا أن الدار كانت في توابعه موروثة وله عليها مرصدا وأن ما قبضه من اجرتها زائد على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد المزبور الموروث له عن جدته والبعض

مطلب زيادة العمارة على ما كان زمن الواقف لا تجوز الا برضا المستحقين

مطلب لا يفعل البياض والجرعة من مال الوقف الخ

مطلب اذا عمر المستأجر بلاذن فالناظر بخير
مطلب له الرجوع على الناظر برصده الذي عمره بأذنه

مطلب العمارة الغير الضرورية لا تلزم الوقف

مطلب اذا لم يقيد العمارة بالضرورة تكون ملكا للمعمر

مطلب في اثبات المرصد والتعمير باذن الناظر

مطلب في دفع المرصد لصاحبه باذن المتولي

مطلب أقترت بأن المبلغ المرصد لزوجها الاحق لهما معه فيه

مطلب لا يرجح المرصد ولا يحسب له ماصرفه في التعمير بلاذن
مطلب لصاحب المرصد حبس الادار لاستيفاء موصد

مطلب في اثبات المرصد للناظر

مطلب اذن له بالعمارة ثم نهاه فعه رقصه ايكاف برفعه

مطلب تعمير بيوت القرية وتعزيل قسائم على جهات الاوقاف والتمار بالخصص
مطلب التعمير والتعزيل والنصب على الوقف دون المستأجر

مطلب لا تباع شجرة الوقف لاجل التعمير بل تؤجر الدار وتعمر

مطلب اذا استدان للعمارة بمراجعة لا رجوع له بالمراجعة
مطلب تهايا على السكنى في دور الوقف وتعميرها من مالهم الا ما زاد على اثني عشر قرشا

مطلب تعمير أخشاب السفلى الوقف على الوقف لا على صاحب العلو

صرفه في تعميرها في المدة كل ذلك بدون اجارة لها من ناظر الوقف ولا اذن منه في التعمير ولا وجه شرعى ويريد الناظر تكليفه برد الزائد بلهجة الوقف والحال أن الاجرة أجرة المثل أو مقاصته به من المرصد بعد ثبوته فهل للناظر ذلك ولا يرجح للمرصد ولا يحسب له ماصرفه في التعمير بدون اذن شرعى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم موصد له على دار وقف ثابت له بوجهه الشرعى ثم مات زيد قبل استيفاء موصده وزيد ورثته حبس المأجور لاستيفاء موصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الادار المزبورة فهل لهم ذلك بعد تعميرها الضرورى باذن ناظرها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا احتاجت عقارات الوقف للتعمير الضرورى ولا مال في الوقف ولا من يستأجرها بجرة مججلة فأذن ناظر لزيد بتعميرها والصرف عليها من ماله ليرجع به في مال الوقف بعد اذن القاضي العام للناظر بذلك فعمر زيد وصرف مبلغا معلوماً بثبته بوجه الناظر لدى نائب القاضي غب الدعوى الشرعية والكشف على العمارة وتقوم بها فحكم بصدقه ذلك وألزم الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفعه له باذن النائب ليرجع بذلك في مال الوقف بعد أن أشهد عليه بذلك وبأنه غير متبرع وكتب بذلك جهة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ناظر وقف أذن لزيد المستأجر دار الوقف المزبورة بأن يعمر فيها قصر اثم رجع عن الاذن ونهاه عن العمارة لما رآه الناظر من الحظ والمصلحة بلهجة الوقف وعلم زيد بالنهى والرجوع عن الاذن فلم ينته وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعى ويريد الناظر أن يكلفه رفعه حيث لا يضرب رفعه بالوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اذا لم يضرب رفعه بالوقف وان ضربه يملكه الناظر بلهجة الوقف منزوعا من مال الوقف وقيل هو المضيع لماله فليترص الى خلاصته * (سئل) * في قرية مشتملة على بيوت وأراض لها قناة ماء محتصة بها جارية فيها والقرية جارية مع جميع أراضيها وبيوتها في وقفين وتيار لكل حصه معلومة في ذلك فتهتم بعض البيوت واحتاجت القناة للتعزيل فهل يكون تعمير ما منهم من البيوت وتعزيل القناة على جهات الاوقاف والتمار بحسب الحصص * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان مشتمل على جدر قديمة محيطة به وحق شرب جاز ذلك كله في وقف أهلى وعلية عشر ويحتاج جدره الى تعمير وترميم وماؤه الى تعزيل طريقه ويحتاج الى تجديد نصب وله مستأجر فهل يكون ما ذكره على جهة الوقف دون مستأجره * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شجرة وقف في دار وقف احتاجت الادار للتعمير وهي في نواجر رجل ساكن فيها يعمرها من اجرتها ويريد المتولى بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير من اجرتها * (الجواب) * نعم ليس له أن يبيع الشجرة ويعمر الدار ولكن يكرى الدار ويستعين بالكراء على عمارة الادار لا بالشجرة كذا في البحر عن الظهيرية * (سئل) * فيما اذا استدان رجل باذن متولى الوقف دراهم للعمارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم كما صرح به في البحر وغيره وأفتى به انخير الرملى أقول ويأتى تمام ذلك في أوائل الباب الثالث * (سئل) * في دور ثلاث جاريات في وقف أهلى للاستغلال منحصر ربعها في زيد ناظرها وأخته وأخويه فها يأز يد مع اخوته على أن يسكن زيد وأخته في دار معينة منها ويسكن كل أخ من الاخوين في دار من الدارين الباقيتين ومهما احتاجت كل دار من الدور للتعمير وكان اثني عشر قرشا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يعمر من ريع الوقف ففعلوا كذلك ثم تمت الادار التي مع زيد وأخته وكافة تعميرها تزيد على سبعين قرشا ويريد الناظر تعميرها من ريع الوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في علو جار في ملك زيد ويحتسبه بقل جار في وقف برقة كسر بعض أخشاب السفلى فيبيل تكون عمارتها على جهة الوقف دون زيد * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من الوقف

مطلب يعمل تصديق الذرية
الناسطر على عبارة الوقف

مطلب للناسطر أن يقطع
جميع المرصد من جميع
الاجرة

مطلب يجوز للموقوف عليه
سكنى الادار عارتم الاجارتم

مطلب اذا سافر من له حق
السكنى باختياره ليس له اجرة
حصته

مطلب اذا حكم بموت المفقود
بموت أقرانه في بلده ينتقل
نصيبه للأقرب

مطلب في بيع الحصه
الشائعه من الغراس في أرض
الوقف

مطلب من قلع أشجار وقف
متمرة يضمن قيمتها ويعزر

مطلب كل معصية ليس فيها
حدمه بقدر فيها التعزير

* (سئل) * في وقف بر وقفه واقفه على مبرات عينها ومهما فضل عن المبرات والتعمير يكن
لذريته فندفع الناسطر المبرات المستحقينها وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصلة ذرية على أن
العمارة المزبورة حتى وصديق بعد اطلاعهم على مصارف الوقف وكتب بذلك حجة فهل يعمل
بتصديقه بعد نبوته شرعا * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم
من الدراهم مرصده على دار وقف جارية في فواجره ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع
متولى الوقف على اقتطاع بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء مدة
الاجرة عن أولاد فانتسخت الاجرة ويريد المتولى تكليف أولاد زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع
أجرة مثل الدار في المستقبل بعد ثبوت أجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل لذلك
* (الجواب) * نعم أقول كأنه بناء على أن توافق المستأجر مع المتولى على اقتطاع المرصد
من الاجرة قد صار به المرصد مقسطا ووجلا وقد أفتى في الفتاوى الساجية في مثل هذه الصورة بأن
المتولى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه المستأجر قال لأنه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالثأجيل
صرح بذلك شيخ مشايخنا الخير الرملى في كتاب الاجارات من فتاواه المشهورة اهـ لكن
أفتى الشيخ اسماعيل في عدة مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بأنه ليس للمستأجر أخذه حالا حيث
رضى بتأجيله وتقسطه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتمشى كلام المؤلف فليأتل
* (سئل) * في دارين وقوفين للسكنى لالاسكان يريد أحد الموقوف عليهم اعادة ماله من حق
السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لمن له حق السكنى في الدار
أن يسكن غيره بطريق العارية دون الاجارة لان العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف
أضافه بخلاف الاجارة كافي الاسعاف والجرو غيرهما * (سئل) * في دار معلومة وقفها
صاحبها على سكنى ذريته وهم ساكنون فيها فاسافر شخص منهم وغاب مدة باختياره من غير
أن يمنعه أحد منهم عن السكنى ثم رجع ويريد أن يأخذ منهم أجرة حصته في المدة المزبورة زاعما أنهم
سكنوا جميع الدار ويريد أيضا ايجار حصته من الآن وقبض أجرتها فهل ليس له ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد قدر استحقاق معلوم في وقف أهلى
قغاب عن بلده وهو بالغ ومضى من غيبته ستون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له
أولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات من ذريته الموقوف عليهم
لمن في درجته وتقديم الأقرب للمتوفى وفي درجة زيد جماعة من الذرية الموقوف عليهم فيهم من هو
أقرب للمتوفى من غيرهم فهل اذا شهد عدل أن بموت أقرانه ببلده يقضى بوفته وينقل نصيبه من ريع
الوقف للأقرب اليه من أهل درجته * (الجواب) * نعم والمعتبر في موت المفقود موت أقرانه
في بلده على المذهب كافي التنوير وفي البرازيه تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى
* (سئل) * في بيع الحصه الشائعه من الغراس المستحق البقاء في أرض الوقف من غير
الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح ويصح من الشريك أم لا * (الجواب) *
نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما أفتى به العلامة على أفندي مفتى السلطنة العلية سابقا
وكذلك العلامة القزناشى وغيره وهو المتمد كما حزره العلامة قاسم أقول سياتى الكلام على هذه
المسئلة في أوائل البسوع * (سئل) * في أشجار متمرة يانعة جارية في وقف جامع قائمة في أرض
الوقف نعمد رجل وقلعها وتصرف بها بدون وجه شرعى فهل يلزمه قيمتها قائمة يوم قلعها ويعزر بعد
ثبوت ذلك شرعا * (الجواب) * حيث قلعها وتصرف بها يلزمه قيمتها بأرضها يوم قلعها لأنه
ألف غير المثل اذا الشجر والخشب والخطب من ذوات القسم كافي العمادية والفتاوى الهندية
والعالم تعزير بما يليق بحاله لأنه تعاطى معصية لا حد فيها قال في الاشياء وكل معصية ليس فيها حد

مستدرفها التعزير ويحل قطع شجرة في دار رجل بغير امره ويختار صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على الساطع ومنه قيمة الشجرة ذائبة لانه انما عليه شجرة قائمة وطريق معرفة تلك القيمة ان تقترن الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيمنع فضل ما بينهما من الغيب رجل قطع اشجار انسان في صكره يمنح النية ويعرف ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار المقطوعة ومع الاشجار التي هي غير مقطوعة فيمنع فضل ما بينهما برازية * (سئل) * في جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة وقف أحلى بلا مانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون متيقنون في بلدة الوقت هم وتسلطه وقد منع السلطان أعزاته أنصاره سماع الدعوى في غير عين الوقت التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر شريف سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مجوعة لانه منع السلطاني * (الجواب) * نعم لان دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقت المستثنى بالسماع اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه تكون الدعوى به كالدعوى في سائر الاستحقاقات الا ترى أنه يجوز حجة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه بخلاف نفس الوقت قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اه وفيه من المحل المزبور أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والوقف قال العلامة الحوي المراد منافع الوقف والافقية الوقف لا تملك عندنا لان الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في ملك الموقوف عليه ولو معينا اه * (سئل) * في مستحق له دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقت حتى قدر استحقاقه في الوقت أحال المستحق بها دأته على الناظر وقبل كل منهما المصلحة فهل تكون المصلحة المذكورة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مستحق في وقف أحلى مات في أثناء السنة بعد ما قبضت نظار الوقف ربعه وأجورده على المستحق المزبورة دين لا تمها فهل ما يخصها من ذلك بصير ميراثا عنها فيقتضي به دينها * (الجواب) * نعم ولو مات بعض الموقوف عليه قبل اتمام مدة الاجارة يكون ما وجب من الغلة الى أن مات لورثته وما يجب منها بعد موته لجهات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة معجلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك وقال دلال غير أني أستحسن اذا قسم المجلل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل أني لأأرد القسمة وأجيز ذلك اسعاف من باب اجارة الوقف وفي تساوي الكازروني عن الحانوتي سئل فيمن كان موجودا وقت تمام القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فأجاب حيث وقعت اجارة الارض على الاقساط ومات المستحق بعد منى القسط أو عند تمامه يأخذ ما استحق له من ذلك في سئل ان كان موجودا في وقت تمام القسط المعالوم قال ان العبرة بوقت ظهور الغلة وأما على طريقة بلادنا من اجارة أرض الوقف لمن يزرعها لنفسه بأجرة تستحق على ثلاثة أقساط كل أربعة أشهر قسط فيوجب اعتبار ادراك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا قسطا أقول هذا اذا مات والله أعلم اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب قدر استحقاق في وقف أحلى تحت يد الناظر على الوقف وزيد ابن عم مستحق في الوقف يريد تناول حصة الغائب من الناظر بدون وكالة عنه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ويسمى ذلك تحت يد الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق أمانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الا بوجه شرعي كما هو مقرر * (سئل) * في دار قسعة قرابطة منها ملك لزيد وباقيها وقف فاقسمها زيد مع ناظر الوقف قسمة شرعية بالتراني والوجه الشرعي فهل تكون المقاسمة صحيحة * (الجواب) * نعم ولو اقسم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى حوالا وقف جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ماليه بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم

مطلب دعوى الاستحقاق
من غلة الوقف لا تسمع بعد
خمس عشرة سنة

مطلب الاستحقاق ملك
للمستحق

مطلب احالة المستحق على
الناظر صحيحة اذا كانت
دراهم الاستحقاق في يد
الناظر

مطلب فيما لو مات المستحق
قبل تمام السنة قبل قسمة
الغلة أو بعدها

مطلب مال المستحق أمانة
في يد الناظر فلا يدفع لغيره
بغيره

مطلب قسمة الوقف من الملك
صحيحة

مطلب في حكم التعديل
في قسمة الوقف والمثل

منه نقض بعض الوقف وجمعة الوقف وقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا اسعاف من فصل المشاع
 * (سئل) * في قسمة أرض الوقف بالتراضي بين مستحقه على طريق التهايو والتناوب هل
 تكون جائزة * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية والاسعاف وقفاوى الشلبي وغيرها
 * (سئل) * في قسمة العين الموقوفة بين مستحقها قسمة تلك هل تكون غير صحيحة
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في أرض وقف سليخة أراد بعض أرباب الوقف قسمتها
 بينهم قسمة جبر واختصاص فهل تقسم أولا * (الجواب) * لا تقسم كما صرح به في الاسعاف
 وغيره أقول وما في البحر عن الخصاف والفتح من أن الوقف لا يقسم بين مستحقه اجماعا محمول
 على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لوقفه الواقف بين أربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه وليكون
 المزروع له دون شركائه توقف على رضاهم ولو فعل أهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز وإن أبي منهم بعد
 ذلك ابطاله اهـ للجله على قسمة التهايو كما حرره الخبير الرملي في حاشية البحر * (سئل) *
 فيما إذا شرط واقف وقف أهلي أن لا يقسم ولا يهب بأبه فقسم ولي صغير مستحق في الوقف نصيب
 الصغير في الوقف مع متوليه قسمة حفظ ثم بلغ الصغير رشيدا ويرد القسمة فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم أقول ليس بثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علت آنفا
 من أن لكل من أبي منهم بعد ذلك ابطاله * (سئل) * في عقارات موقوفة يستحق ربعها جماعة
 توافقوا على قسمتها بينهم قسمة مهابأة ثم ما نوع أولاد انتقل نصيبهم اليهم ويريد الأولاد نقض القسمة
 فهل لهم ذلك ولناظر تحصيل غلة الوقف ودفعها للمستحقين * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل له وظيفة معلومة في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظره ويأخذ أجرة البعض مشاهرة
 والبعض مسانمة ويطلب الرجل من الناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهرة عن أشهر معلومة بعد
 استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك * (الجواب)
 نعم في وقف على الذرية أجرة الناظر بأجرة مجله مدة تأتي وقبضها وهي خراجية في كل سنة
 فهل يجبر على صرف حصص المستحقين بالوقف مما تجله أولا يدفع لهم الاما يعني سنة بسنة فأجاب
 الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين مجلا وانما يدفع لهم بحسب
 استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقها والله أعلم فتاوى الكازروني من الوقف نقلا
 عن فتاوى الحانوتي في رجل لا قدر استحقاق في وقف أهلي وللوقف جهات تحت يده ناظر
 على الوقف المزبور يورج ذلك ويأخذ أجرة البعض مشاهرة والبعض مسانمة ويطلب الرجل المزبور
 من الناظر أن يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك فأجاب
 للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه واستحقاقه فتاوى الشيخ اسماعيل من الوقف أقول قد يقوله
 بعد قبضه واستحقاقه لانه ليس له الطلب قبيل القبض ولا قبل الاستحقاق وإن كان الناظر قبض
 الاجر مجلا وهو ما أفتى به العلامة المقدسي آنفا * (سئل) * في دارى وقف متلاصقتين لكل
 منهما باب قديم على حدة فسدت الناظر باب احدهما وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة
 بالانزع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القديم * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكنى فاستغ واحد من الموقوف عليهم
 عن السكنى فيما من نفسه فهل لا يستحق أجرة ان لم يسكن * (الجواب) * نعم والمسئلة
 في الخيرية من الوقف * (سئل) * فيما إذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف أهلي
 فماتت عن ابن وبنت وضعايدهما عليه وتناولا من ناظر الوقف في مدة تزيد على خمس عشرة سنة
 بموجب شرط الواقف والا ن ظهر لها ابن ابن مات في حياته وله استحقاق في نصيب ايطال الناظر به
 من حين موت جدته بعد الثبوت فهل طلبه على من تناوله لا على الناظر لعدم تعديبه بعدم علمه

مطلب قسمة الوقف بالتهايو
 والتناوب جائزة
 مطلب لا يقسم الوقف قسمة
 تلك واختصاص

مطلب شرط الواقف
 أن لا يقسم ولا يهب بأبه

مطلب تقاسموا الوقف
 قسمة مهابأة ثم ما نوع
 فلا ولا دهم نقضها
 مطلب له طلب معلوم وظيفته
 بعد الاستحقاق من المشاهرة

مطلب لا يجبر على دفع
 الاستحقاق مجلا إذا قبض
 الاجرة مجلة

مطلب سد باب احدي
 الدارين وجعلهما دارا
 واحدة ليس له ذلك
 مطلب ليس للمستغ من
 السكنى اجرة
 مطلب من أثبت أن له استحقاقا
 فطلبه على من تناوله لا على
 الناظر

صحبا اذ حكم ذلك الوصي المختار للواقف لانه شرط النظر للارشاد وقد ثبت ارشاده المفروض
الذكور فقد صار شرطه النظر من قبل الواقف وقام مقامه حيث فوض النظر لامد كورة
تقد اختارها والمختار اذا اختار آخر فقد صار مختار الواقف بعد موت المختار ولا يخرج النظر عنها
وان أثبت الغير الارشدية الابطحانة ظاهرة قال في الجبر اذا مات المشرط له بعد الواقف فان القاضي
ينصب غيره وشرط في المجتبى أن لا يكون المتولى أوصى به الى رجل عند موته فان كان أوصى لابن
القاضي غيره اه وقال في الاشياء مسئلت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المدين فقول
اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم أولا فأجبت بأنه اذا فوض في صحته ينتقل للحاكم بموته
لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل مادام الموصى له باقية لقيامه مقامه اه
وفي حاشية البيري ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت فليس
للقاضي ولاية الجبر على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه فينفذ كما في الولو الجية اه
وفي البرازية المسماة بالوجيز وان مات القيم وقد أوصى الى أحد فوصى القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة
دليل على أن القيم أن يفوض الى غيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي وللوصي أن يوصي الى
غيره ولو أراد أن يقيم غيره مقامه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان التفويض على سبيل العموم اه
وقال في الذخيرة البرهانية وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قد أوصى الى غيره فوصيه
بمنزلة وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم للقاضي اه وفيها المتولى اذا أراد
أن يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية عند الموت وللوصي أن يوصي الى غيره اه
وفي المنظومة المحيية

مطلب لا يصح التفويض
في الصحة

لو فوض الناظر لغير النظر * يصح مطلقا اذا كان استقر
تفويضه له بشرط الواقف * وليس في ذلك من مخالف
أو لم يكن شرط فان في صحته * فوضه ذلك في سلامته
ما صح ذا وان يكن قد فوضا * في مرض الموت صحبا قد مضى
فالفعل في الصحة صاح اسنى * لكنه في هذه يستثنى اه

ومثله في حصة الفتاوى نقلا عن القضية والتمه وقد أفتى بصحة التفويض في مثل هذه القضية وان أثبت
الغير الارشدية كل من المرحومين والادوالع والحناء المحقق عبد الرحمن العمادي وغيرهم من المفتين
روح الله ارواحهم في دار النعيم والله سبحانه وتعالى العليم أقول اذا كان الواقف شرط
النظر للارشاد ثم فوض الارشاد لغير الارشاد كان ذلك مخالفا للشرط الواقف الذي قالوا فيه انه كنس
الشارع فكيف تصح مخالفته في ذلك ولا سيما اذا فوض لطفله الصغير كما يقع كثيرا مع وجود
الارشاد حقيقة من كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام في صحة تولية الصغير ولو بشرط الواقف
فكيف حسا وليس فيما ذكره من النقول سوى ما في الاشياء نصريح بما ادعاه اذ ليس فيها
نصريح بأن الواقف شرط النظر للارشاد ولا أن للفوض فوض لغير الارشاد وأما ما في الاشياء
ففيه دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه الجوى فقال بل يجب أن ينتقل للحاكم لانه لو فوض
الاخر لا تخرج وكذا يفوت شرط الواقف ولا يعمل به أصلا اه وهو مؤيد لما قلنا ويؤيده أيضا
ما في فتاوى الحنفية فيمن شرط النظر للارشاد من ذرية ففرغ الارشاد لزواج ابنته ومات فأجاب بأنه
ينتقل ان بعده عما بشرط الواقف اه ملخصا وكذا ما في فتاوى الشيخ اسماعيل الحائلي
اذا شرط الارشدية فتفوض الارشاد في المرض لغير الارشاد وظهرت خيائته لولي القاضي الارشاد
لان التفويض المخالف لشرط الواقف لا يصح اه ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا العلامة
الفتية الشيخ ابراهيم الغزي السامحاني بخطه نقل أولا ما في الاشياء وقال انه درج عليه افتاء

الشام ثم رده بما قد مناه عن حاشية الجوى وعن الاسماعيليه ثم قال ونقل سيدى عبد الغنى
 النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد الله ثم من بعده له زيد فأوصى
 عبد الله لبكر ومات يكون النظر لزيد ولا يشاركه **بكر** قال يعنى سيدى عبد الغنى وهذا نص
 على رد جواب صاحب الاشياء فأجاب عنه بعضهم بأنه يحتمل ما فى هلال على حالة الصحة
 فلا يعارض ما فى المرض وأجاب قدس سره بأن مقتضى الوصية أن تكون فى المرض وأجاب عن
 افتاء الشام بأنه محمول على ما اذا كان المفوض اليه أرشد لأن المفوض الارشد يفعل الاصلح
 وأما اذا فوضه لغير الارشد فقد خالف شرط الواقف والاصلح اه يقول الفقير أما نص هلال فيجبرى
 على اطلاقه ولا يخصه جواب صاحب الاشياء المقدوح فيه مع أنه فهم مخالف لشرط الواقف
 على أنه تقدم أن الناظر اذا لم يراع شرط الواقف ينزل بعزل القاضى فكيف يهدو شرط الواقف
 لاجل عدم مراعاة الناظر وحيث وجد نص هلال المنقول لا يعارض بالعقول وتوفيق الشيخ
 قدس سره هو عين المنقول والصواب وقول المخالف ان الارشد مختار الواقف فاذا اختار غير
 الارشد صار غير الارشد مختار الاختيار فيكون مختاراً ممنوعاً لأنه تعليل عقلى تخالف لاطلاق المنقول
 عن هلال ولأن الواقف اختار الارشديه فكيف يكون غير الارشد مختاراً له وأيضاً لو كان
 كل مختار الناظر مختاراً للواقف ما كان ينزل اذا لم يراع شرط الواقف والعجب من جعل نص هلال
 على حال الصحة وعدم الجدل فى افتاء الشام على النظر الذى يملكه المفوض وهو كونه للارشده اه كلام
 الشيخ ابراهيم الغزى أمين الفتوى بدمشق وهو تحقيق بالقبول حقيق قد أوضح اللبس وأزال
 كل تخمين وحسد وقد أيد ما قلناه فافهمه واحفظه ودع غيره ولا تلخظه والله تعالى أعلم
 وفى مجموعة الشيخ ابراهيم الغزى المذكور ما نصه فى واقف شرط النظر لنفسه فى حياته ثم للارشده
 من ذريته ثم أقام ابنه المعلوم ناظر فى حياته وبعد موته بلا مشار له ومات ابنه الاخر يدعى
 أرشديه على الابن الناظر وأثبتها وطلب الحكم له بالنظر ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز الرجوع عن
 الوقف اذا كان مسجلاً ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف عليه المشرط كالمؤذن والامام والمعلم
 وان كان أصلي اه ولا تغفل عن قوله المشرط وان كان أصلي وفى البحر التولية تخالف سائر الشروط
 بأن له التغيير فيها من غير شرط اه كلامه وحاصله الفرق بين الواقف والناظر من حيث ان الواقف
 له التفويض لغير الارشد بخلاف الناظر * (سئل) * فى ناظر وقف مرض فقوض وأسسند
 نظر الوقف لابنه البالغ ثم عوفى من مرضه المذکور وتصرف ابنه فى أمور الوقف مدة بمقتضى
 التفويض والاسناد المذکورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذکورين والتصرف
 المذکور فى المدة المذكورة غير صحيح * (الجواب) * نعم كفى الاشياء * (سئل) *
 فيما اذا نصب القاضى امرأة من مستحقى الوقف ناظرة عليه فقام رجل منهم يعارضها فى ذلك زاعماً
 أنه أحق منها لكونه ذكراً أو أرشد منها والجمال أنها أسيئة أهل للنظارة كافي بمصالح الوقف ولم يشترط
 الواقف النظر للارشده فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه * (الجواب) * نعم يمنع حيث الجمال
 ما ذكره الأوجه شرعى ولا عبرة بزعمه المذکور والاثوثة لا تمنع الرشد * (سئل) * فى ناظر وقف
 شرعى حصل له داء الفالج فأقعده فى الفراش ومنعه عن الحركة واعتقل لسانه وعجز عن تعاطي مصالح
 الوقف بالكتابة فأخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلين من مستحقى الوقف أخرجا
 ونصبا شرعيين فهل صحيح كل من الاخراج والنصب المذکورين * (الجواب) * نعم لأن تصرف
 القاضى فى الاوقاف مبدى بالمصلحة وبجيب الاقتضاء بكل ما هو أنفع للوقف وحيث رأى
 القاضى المصلحة فى عزله لتعطل مصالح الوقف بذلك فقد صح عزله قال فى النهروينز المتولى لوصائنا أى
 يجب على الحاكم نزعها اذا كان غير مأمون على الوقف وكذا لو كان عاجزاً نظر للوقف اه ومثله فى الدر

أى لأن هلالاً قال فاوصى
 عبد الله لبكر ومات اه منه

مطلب فوض النظر فى مرضه
 لابنه ثم عوفى لم يصح التفويض

مطلب اذا لم يشترط للارشده
 يمنع المعارض والاثوثة لا تمنع
 الرشد

مطلب اذا حصل للناظر
 فالج صح للقاضى اخراجه
 ونصب غيره

مطلب ينزع المتولى الخائن
 أو العاجز

المختار عن القح وفي البرازية فان كان في نزع مصلحة يجب عليه ارجاعه دفعا للشر عن الوقف وان
 شرط أن لا ينزعه أحد بشرطه مخالف للشرع اذ وفي البحر عن الاسعاف أن الولاية مقيدة بشرط
 النظر وليس من النظر ولاية الخائن لانه يحل بالمقصود وكذا ولاية العاجز لان المقصود لا يحصل به
 * (سئل) * في ناظر أمين على وقف أهلي طرأ عليه العي وهو قادر على تعاطي أمور الوقف ومصلحته
 يريد بعض المستحقين عزله بغير داعي فهل يصلح الأعي ناظرا ولا يعزل * (الجواب) * نعم كما
 في الاشياء * (سئل) * في ناظر وقف بعث مع خيالي الوقف الى بعض مستحقيه استحقاقه في الوقف
 والجاني يدعي الايصال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فيسأل يكون القول قول الجاني
 في براءة نفسه عن النعمان بيمينه لانه رسول والقول قول المستحق في أنه لم يقبض حتى انه لا يسقط
 حقه عن الناظر * (الجواب) * نعم لما في فتاوى الاقروى عن شرح الطحاوي للاسيحياني
 وكذا في الثلاثين من وكالة التارخانية ونص عبارتها واذادفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل
 فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك الأمر والمأمور له بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع الى
 المأمور له في براءة نفسه عن النعمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الأمر
 ولا يجب اليقين عليهما جميعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد للأمر من تصديق أحدهما وتكذيب
 الآخر فيجب اليقين له على الذي كذبه دون الذي صدق فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا حرم بالله
 ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر دينه
 وان صدق الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف
 برئ وان نكل لزمه ما دفعه اليه وكذلك لو أودع عند رجل مالا ثم أمر المودع أن يدفع الوديعة
 الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل اذ ومثله في وكالة الاشياء مع حاشية
 البيري ولسان الحكم والخاتمة وفتاوى ابن فحيم من الوكالة وفتاوى قاري الهداية من الدعوى
 * (سئل) * في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يسائر عنه وتعطلت مصالح الوقف
 فهل للقاضي اقامة قيم عنه الى أن يقدم * (الجواب) * نعم ويتصرف القيم في الوقف بما فيه
 من النفع للوقف والمصلحة في الخيرية عن الاسعاف وأجاب قاري الهداية عما اذا لم يعين الناظر لاحد
 بأنه اذا مات عن غيره وصي فالنظر للعالم وان مات عن وصي في تركته فالوصي متكلم في وقفه
 * (سئل) * في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي ثم عزل
 عن النظر ويزعم أنه استدان المبلغ بمرأجه بمتقضى أنه اشترى من الدائن شيئا يسيرا ببلغ زائد
 عن أصل الدين وان له الرجوع في غلة الوقف بالزائد المزبور فهل ليس له ذلك ويضمن الزيادة من مال
 نفسه * (الجواب) * نعم والمصلحة في التارخانية والخيرية والبحر وغيرها في الحاوي
 الزاهدي قال أهل البصر لقيم ان لم تهدم المسجد العامر يكن ضرره في القابل أعظم فله دمه
 وان خالفه بعض أهل الحلة وليس له التأخير اذا أمكنه العمارة فله دمه ولم يكن فيه غلة للعمارة
 في الحال فاستقرض العشرة بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غلة
 بالعشرة وعليه الزيادة اذ أقول هذا مخالف لما في الاشياء حيث قال وعمل يجوز للمتمولى أن يشتري
 متاعا أكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره
 ابن وهبان اذ وتبعه في الدر المختار قال الرمي في حاشية البحر الا أن يقال لما يلزم الاجل
 في مسألة القرص بقي شراء اليسير بثمان كثير فتمنع ضررا على الوقف فلم تلزم الزيادة فكانت
 على القيم بخلاف مسألة شراء المتاع ويبيع للزوم الاجل في جملة الثمن اذ وكنبت فيما علقته
 على الدر المختار عن البيري أن منشأ ما قاله ابن وهبان عدم الوقوف على الحكم من تقدمه ثم ذكر
 ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يفتي به اذ ويؤيده قوله في البحر بعد ذكره ما مر أيضا به اندفع

مطلب يصلح الاعي ناظرا
 ولا يعزل
 مطلب دفع الناظر مع الجاني
 استحقاق رجل فانكر
 الرجل الوصول فالقول
 للجاني في براءة نفسه
 مطلب في تفصيل مسألة
 المأمور بدفع المال اذا قال
 دفعته

مطلب غاب الناظر للقاضي
 نصب قيم عنه الى حضوره
 مطلب اذا لم يعين ناظرا
 ومات عن وصي صار الوصي
 ناظرا
 مطلب لا تلزم المراجعة للوقف
 بل يضمنها الناظر

ما ذكره ابن وهبان من أنه لا جواب له شاخ فيها اه فعلم أن ما ذكره ابن وهبان بحث يخالف
 له منقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ * (سئل) * في ناظر وقت أهل ثقة قبض أجرة
 دارى الوقف وصرف بعضها في عمارتهم ما تروميهما الضرورين الا لزمين مصرف المثل في مدة
 تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم وفي تساوى
 الكازروني عن الحانوتي القول قوله لمع عيونه كافي الاسعاف وقيل كما في القنية ان كان
 معروفا بالامانة لا يحتاج الى اليمين وأفتى الشيخ اسماعيل بأنه يقبل قوله من غير عيرون ويكتفي منه
 بالاجمال ولا يجبر على التفسير شيئا فشيئا اه وفي الحاوي الزاهدي من كتاب أدب القاضي
 ان الوصي بالثقة على اليتيم أو القيم على الوقف ومال الصبي والوقف في يده أو نحو ذلك من الامناء
 يمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلايين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفير الناس عن الوصاية
 فان اتم قيل يستحلف بالله ما كنت خنت في شيء مما أخذت به الخ * (سئل) * من قاضي
 الشام سنة ١١٥٣ في مصرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا الارباب الوظائف
 هل يقبل قوله في ذلك بيمينه أولا * (الجواب) * الذي صرح حوايه أنه يقبل قوله فيما يدعيه
 من الصرف على المستحقين بلايين لان هذا من جملة عمله في الوقف وأفتى به القميا بالله
 تعالى وقال واختلفوا في تحليفه واعتمد شيخنا في القوائد أنه لا يحلف اه قال العلامة الخبير
 الرملي في حاشيته والفتوى على أنه يحلف في هذا الزمان اه وذكر في البحر عن أوقاف
 الناصبي اذا أجر الواقف أو قيمه أو وصى الواقف أو أمينه ثم قال قبض الغلة فضاغت أو فزقتها
 على الموقف عليهم فأنكره وأفاقول قوله لمع عيونه اه وفي حاشية الجوى على الاشباه باب القضاء
 والشهادات والظاهر من كلام صاحب القنية أن عدم التحليف انما هو في غير ما اذا اتهمه
 القاضي ولا يدعى عليه شيء معين وفيما ليس هناك منكر معين مع كلامه فراجعته أن شئت وفيها أيضا
 من باب الامانات الناظر اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الخبير الرملي ينبغي أن يقيد ذلك
 بأن لا يكون الناظر معروفا بالحمية ككأكثر نظار زماننا اه وأفتى المولى أبو السعود بأنه اذا كان
 مفسدا مبذرا لا يقبل قوله بصرفه مال الوقف بيمينه اه وأما من جهة قبول قوله بعد عزله
 فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظرا اه لكن في حاشية
 الاشباه من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل
 ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمّل فانه قال لم يعرض المصنف لحكم المتولى بعد
 العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذي تحت يده أم لا لم أره صريحا لكن ظاهر
 كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصرّحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل
 في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكه وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه في براءة
 نفسه وأن الوصى لو ادعى بعدم موت اليتيم أنه أنفق عليه كذا يقبل قوله وعلاوه بأنه أسنده
 الى حالة منافية للضمان وقد صرح حوايه بأن المتولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى
 وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاقول وقال محمد بالساني ومما هو صريح في قبول
 قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكاه وكاه عاتة بأن يقوم بأمره وينفق على أهله
 من مال الموكل ولم يعين شيئا للاتفاق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه
 فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن أراد الخروج
 من الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا صريح في قبول قوله في دعوى
 الاتفاق لو بعد العزل وتحقيقه أن العزل لا يخرج عن كونه أمينا فينبغي أن يقبل قول الوكيل
 قبض الدين انه دفعه لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما أفتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه

مطلب يقبل قول الناظر
 الثقة بيمينه وقيل بلايين

مطلب في قبول قول الناظر
 في الدفع للمستحقين وأرباب
 الوظائف

مطلب الفتوى على أنه يحلف
 في هذا الزمان

مطلب ان كان الناظر مفسدا
 مبذرا لا يقبل قوله بصرف
 مال الوقف بيمينه
 مطلب في قبول قول الناظر
 بعد العزل

مطلب المتولى كالوكيل
 في مواضع

ما في الجوى ويستنبط من ذلك أن الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالمكيل
 في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه
 بالقبض ما رمال المال في يده ودعيته قصد بيقهم له بعد اعترافهم بأنه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل
 لزمه المال وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق بيمينه مادام ناظرا ولم يذ كر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل
 صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب في القول أو عدمه بما يرى في الكتاب
 والله الموفق للصواب وأما قبول قوله بعد موت المستحقين فقال المرحوم الشيخ علاء الدين
 في شرح الملتقى في أواخر الوقف وكذلك يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم
 الا في نفقة زائدة خالفت الظاهر اهـ وأما في دفعه لارباب الوظائف فقد سئل المولى الهمام عمدة
 الانام شيخ الاسلام الشيخ أبو السعود افندى العمادى مفتى السلطنة العلية عن سؤال رفع اليه
 في دفع الوظيفة المعينة في الوقف للخطيب أو الامام أو المؤمن هل يقبل قول الناظر في ذلك بيمينه
 فأجاب لا يقبل لما فيها من جانب الاجارة وهو لو استأجر أجيرا المصلحة المسجد ثم ادعى الدفع اليه لا يقبل
 بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كأولاد الواقف فان القول قوله في ذلك بيمينه وهو المراد
 بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الاجارة فيهم والله أعلم قال العلامة الشيخ محمد
 الغزى التمرناشى في فتاويه بعد ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به اهـ وقال
 المولى عطاء الله افندى في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا افندى عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول
 قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى اجرة لا يقبل المولى من اثبات الاداء باليمينه
 والانهى صلة وعطية يقبل في أدائها قول المولى مع عيने وأفتى من بعده من المشايخ الاسلامية
 الى هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوير المتأخرين الاجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التمرناشى
 المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو قوله حسن غير أن علماءنا على
 الاتفاق بخلافه اهـ قلت فالمذكور في الاسعاف والخصاف ووقف الكرايسى والاشباه
 من الامانات والراهدى عن وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون
 تفصيل في ذلك الآن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلايين بلايين وقد
 اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ابن التمرناشى المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر
 لكن بدون عزو الى كتاب وقاله العللاى في شرحه على التفسير وقد عزاه لحاشية أخى زاد من
 العاربة بزيادة أنه لا يضمن ما أنكره بل يدفعه ثانيا من مال الوقف اهـ فليحفظ قال العلامة الخليل
 الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما تمسك به العمادى أنها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه
 وقد تقدم أن فيها شوب الاجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه
 لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف
 فالافتاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزى هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم منه
 تضمين الناظر اذا دفع لهم بلايينه لتعديه فافهم اهـ قلت تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن
 باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل الناظر رجلا في عمارة يحتاج الى البينة في الدفع له فهى مثلها
 وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الاولاد لأرباب الوظائف المشروط عليهم العمل ألا ترى
 أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالأجرة لا محالة وهو ككأنه أجير فاذا اكتفينا بين
 الناظر يضيع عليه الاجر لاسيما نظرا هذا الزمان والله المستعان وهذا ما ظهر لنا في هذا الاران
 على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو الهادى وعليه في كل الادوار اعتمادى * (سئل)
 فيما اذا دفع الناظر استحقاق رجل توفى من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من أهل الوقف
 فأدعى رجل آخر من مستحقي الوقف أنه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور ويطلب

مطلب في قبول قوله بعد
 موت المستحقين

مطلب لا يقبل قوله في الدفع
 لأرباب الوظائف

مطلب فيما اذا أثبت رجل
 أنه من المستحقين هل يرجع
 على الناظر أو على المستحقين

الناظر بما خصه من ذلك في السنن الماضية فهل اذا أثبت دعواه بالوجه الشرعي فطلبه على المتناولين
لذلك لا على الناظر * (الجواب) * نعم اذا الناظر دفع ما لا يستحقه غير المدفوع اليه عن ظن أنه
يستحقه المدفوع اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديبه بعدم علمه المستحق وله مطالبته به مع عدم
الضمان وقد أفتى بذلك الخير الرملي في الوقف والعلامة الشيخ اسماعيل ولا يشافي هذا ما في صور
المسائل نقلا عن نقد المسائل من أنه اذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على
الجماعة أخذ من مسئلة الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر فأنهم قالوا ان دفع
بغير قضاء رجع الدائن عليه والاعلى القاضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولكونهم من
الذرية وهو كالدفع بقضاء أقول تأمل فيما أجاب به عن دفع المناقاة فانه لم يظهر لي وفي فتاوى ابن نجيم
ما يخالفه فان فيما عن قساوى الشيخ يحيى ابن الشيخ زكريا سئل في وقف على الذرية فترق الناظر الغلة
سنتين على جماعة منهم ثم أثبت واحد أنه منهم وقضى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماضي فهل لذلك
أجابه ان دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على الجماعة أخذ من مسئلة
الوصي اذا قضى دين الميت بجميع التركة ثم ظهر دين آخر عليه فأنهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع
الدائن عليه والاعلى القاضين ولا يعارضه ما في القنية لوقفتي بدخول أولاد البنات بعد مضي سنتين
فانه يظهر حكمه في المستقبل لا في الماضي الا اذا كانت الغلة قائمة اه لان دخولهم مختلف فيه بخلاف
ما نحن فيه للاتفاق اه وهذا ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المؤلف سؤالا آخر نحو ما مر ثم ذكر
الجواب بما نصه الذي وقف عليه في السادس من الوقف من البرازية في ضمن مسئلة أنه اذا برهن على
القرابة رجع عليهم فيما قبضوه ولذلك نظيره وهو أنه لو صرف الناظر لبعض المستحقين وأحرم الباقي
للعروم الرجوع على الناظر لتعديبه وعلى المستحق لا أخذه ما لا يستحقه والناظر هنا لم يتعدت
الجهة الاخرى ومما يدل على ذلك ما قالوه من أن الوصي اذا وفى الدين بعد ثبوته واذن القاضي ثم ظهر
دين آخر فانه لا يرجع عليه وانما يشاركه والله أعلم وبمثل ذلك أفتى الخير الرملي أيضا وهذه المسئلة تقع
كثيرا فتحفظ فأنهم الممثلة وأفتى المهنداري في أخ دفع لا ختة نصف الوقف ظانا أنه بينهما أيضا فظهر
أنه ثلاث بأن له الرجوع عليها بما قبضته * (سئل) * فيما اذا احتساب ناظر الوقف مع المستحقين على
ما قبضه من غلة الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورية وما خص كل واحد
منهم من فاضل الغلة وصدقة كل منهم على ذلك وكتب كل منهم وصولا بذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة
والصرف والتجديد بعد ثبوته شرعا وليس لهم تقضى المحاسبة بدون وجه شرعي * (الجواب) * نعم
وقد أفتى بذلك الشيخ اسماعيل أيضا * (سئل) * فيما اذا كان زيد متوليا على وقف بتر
وفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بغير معرفة القاضي بموجب دفتر يرضى بامضائه والا أخذ
شخص التولية عن زيد ويكلف زيد أن يحاسبه على مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية نائبا
فهل يعمل بدفاتر المحاسبة الممضاة المذكورة * (الجواب) * نعم يعمل بدفاتر المحاسبة
الممضاة بامضاء القضاة ولا يكلف الى المحاسبة نائبا كتيبه الفقير عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك
الجواب كتيبه محمد بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتيبه على بن ابراهيم
ابن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذلك الجواب كتيبه الفقير شهاب بن عبد الرحمن العمادى
عني عنه كذلك الجواب كتيبه الفقير عماد الدين بن عبد الرحمن العمادى كذلك الجواب كتيبه الفقير
حامد بن على بن ابراهيم بن عبد الرحمن العمادى عني عنه كذا وجد بخطوطهم رحمهم الله تعالى
* (سئل) * فيما اذا وكلت هند الناظرة على وقف معلوم زيد في تعاطى مصالح الوقف من قبض
وصرف وتعمير وغير ذلك فما شئ ذلك مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف ومهماته
اللازمة مصرف المثل في مدة تحتها فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكذب الظاهر

مطلب دفع لاخته النصف
فظهر أن لها ثلث الوقف يرجع
مطلب ليس للمستحقين نقض
المحاسبة مع الناظر بلا وجه
شرعي

مطلب يعمل بدفاتر المحاسبة
الممضاة من القضاة

مطلب يقبل قول وكيل
الناظر بيمينه حيث لا يكذب
الظاهر

مطلب فيما اذا بنى الناظر
لنفسه في أرض الوقف

(الجواب) نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف في موضعين وفي البحر وغيره أقول وسأتي تمام الكلام عليها أو اخر هذا الباب *(سئل)* فيما اذا بنى ناظر وقف أهلي في أرض الوقف بناء لنفسه وأشهد عليه بذلك بينة وهو يدفع أجرة مثل الأرض بلهجة الوقف المرقوم فهل يكون البناء للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه أجرة مثل الأرض *(الجواب)* نعم قال في الاشياء وإنما البناء في أرض الوقف فان كان الباقي المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له اه أقول لكن ذكر المؤلف في محل آخر مانعه سئل حاشية المحققين الخبير الرمي عن رجل بنى في أرض الوقف بغيره - قوغ شرعي - فالحكمه أجاب ان كان الباقي هو المتولي فان كان من مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وبمكون متعديا في وضعه فيجب رفعه لولم يضرب فان أضرب فهو المضيع لماله لانه لا يملك رفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من التصرف معه بأرض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة ينسحق المتولي ويستحق العزل لتعدي به هذا التصرف وأفتى كثيرون بأنه يملك للوقف بأقل القيمتين منزوعا وغير منزوع بمال الوقف في صورة الضرر وان كان الباقي غير المتولي فان بنى للوقف فهو وقف وان لنفسه أو أطلق رفعه ان لم يضرب بأرض الوقف فان أضرب فالحكمه ما تقدم ذكره فقد عات الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة اه *(سئل)* فيما اذا غرس ناظر وقف أهلي في أرض الوقف غراسا لنفسه وأشهد عليه بذلك وهو يدفع أجرة مثل الأرض بلهجة الوقف فهل يكون الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله *(الجواب)* نعم كذا أفتى به جدتي العلامة عبد الرحمن العمادي كما رأيته بخطه أقول فيه ما علمته مما تقدم أنفا عن الخبير الرمي من أنه يكون متعديا وفي جامع الفصولين ليس للوصي في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضاربة ولا للقيم أن يزرع في أرض الوقف اه قال في البحر بعد نقل ذلك فاذا ثبت عند القاضي أنه يزرع ينبغي أن يكون خيانة يستحق بها العزل اه الآن يحمل على ما اذا لم يكن يدفع الأجرة للمستحقين تأمل *(سئل)* فيما اذا كان زيد مقررا في إمامة جامع معين بموجب براءة ساطانية يباشرها ويتناول معلومها المعين من جهة الوقف مدة مديدة والآن أبرز عمرو براءة مقدمة التاريخ متضمنة لتوجيه الامامة له ورفع زيد عنها من أكثر من سنة وقام يطلب زيد المعلوم الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمرو من ذلك ولا يستحق المعلوم من التاريخ المزبور *(الجواب)* نعم قال في الاشياء من قاعدة الثقة تجلب التيسير وقضا عزل الوكيل على علم دفعا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة اه وأفتى بذلك الشيخ اسماعيل ما يأخذه الناظر وهو بطريق الاجرة ولا أجرة بدون العمل يجر عن الخيانة ترك صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها العمل لا يباشر عند الله تعالى غاية أنه لا يستحق المعلوم اه يجر وفيه أيضا لا يستحق الامن باشر العمل اه وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معاليم الرطائف من غير مباشرة اه *(سئل)* في وقف له ناظر من ذرية الواقف بموجب حجة تقرير يريده وهو عدل أمين مكاف بمصالح الوقف قام رجل آخر من الذرية يعارضه في النظر بدون وجه شرعي زاعما أنه قزري في وظيفة النظر بمقتضى أن الواقف شرط لوقفه ناظر او متوليا من الذرية مستند في ذلك لكتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولما هو مكتوب في حجة تقرير الناظر المذكور وأنه مقر في التولية والنظر ولشغور الوظيفة عن مباشر شرعي وان الساطر قد جمع بين الوظيفتين والحال أنه لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا كل منهما عن الآخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل التصرف في وظيفة النظر وحدها وليس خالدا لوظيفة تولية ولا تصرف بها أحدا أصلا من القديم الى الآن فكيف الحكم

مطلب فيما اذا غرس الناظر
لنفسه في أرض الوقف

مطلب لا يعزل صاحب
الوظيفة الا بعد علمه بالعزل

مطلب ما يأخذه الناظر
هو بطريق الاجرة

مطلب لا يستحق المعلوم
الامن باشر العمل

(الجواب) * حيث كان التصرف المذكور المدد المتفاوت على المتوال المزبور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بني أمره على شعور الوظيفة عن مباشر والمباشر موجود ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بغير جحمة والقيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به فروعهم خيرية **(سئل) *** فيما إذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا أى مشرفا عليه فهل يجوز أن يجمع رجل واحد بين الوظيفتين **(الجواب) *** لا يجوز أن يجمع واحد بينهما بحيث يكون متوليا وناظرا لانه يلزم على ما ذكره الناظر أن يقرر إذا لو اختلف بالتصرف والواقف اعتمد على رأى اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد كذا في الخيرية وغيرها **(سئل) *** في وقف له ناظر ومتولى بموجب شرط واقفه في كتاب وقفه وكل منهما منصوب من قبل الواقف وليس الناظر منصوبا من قبل المتولى ولا وكيل عنه ولا مأذونا من طرفه ويريد المتولى التصرف في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رأيه ولا إطلاعه فهل ليس له ذلك **(الجواب) *** في الفتاوى الخيرية القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد بذلك فروعهم المتعاقبة عليها تلك اللفاظ يفهم ذلك من كان من أهل الفقه وعرف اصطلاحهم وشمل اسم الفقهاء اه وفي الاشياء عن الخانية ما شرطه الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد اه وفيها من الوكالة الشيء المقفوض لاثنتين لا يمكن لأحدهما كالمكيلين والوصيين والناظرين اه ونحوه في التنوير فان الواقف اعتمد على رأى اثنين وعلمهما فلا يجوز انفراد أحدهما وقد أفق بذلك كثير من العلماء وان قلنا انه أى الناظر بمعنى المشرف في أدب الاوصياء لا يجوز الوصى أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه اه وفي الخيرية من الوقف وأنت على علم بأن الوقف يستق من الوصية وأن مسائله تنزع منها وهذا ظاهر لا غبار عليه ويظهر للفقهاء بأدنى إمالة نظر اليه اه وفيها وقد صرح جوابا بأنه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلم المشرف فكيف المتولى اه فان كان الناظر بمعنى المتولى أو بمعنى المشرف وهما اما وكيلان عن الواقف أو وصيان فعلى كل منهما لا يجوز للمتولى الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر وإطلاعه على ما ظهر لنا مما ذكرناه وأما إذا كان الناظر منصوبا من قبل المتولى فيكون وكيل عنه أو مأذونا من قبله وفعل الوكيل والمأذون ينفذ على الموكل والاذن والله سبحانه الموفق أقول لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشلبي من الوقف من القسم الثاني ونصه نعم لو زيد المذكور أن يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة بالوقف المذكور إذا لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين وظيفتين إذا لمعارض في القيام بالوظيفتين المذكورتين بل قيام الجباية بوظيفة المباشرة أشد ضبطا فان الغالب أن مباشر الوقف انما يعتمد فيما يضبطه على املاء الجباية والله أعلم اه لأن هاتين وظيفتين متباينتان بخلاف النظر والتولية فانهما بمعنى واحد كما علمته فاذا شرط الواقف ناظرا ومتوليا فكانه شرط وظيفة النظر المرافقة للتولية لشخصين فلا يجوز أن يفردهما واحد لخالفه شرط الواقف لأن مقصوده اجتماع رأى شخصين في تعاطي أمور الوقف وليس رأى الواحد كراهى الاثنتين فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها أما الجباية والمباشرة فلما كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سواء اجتماعا في شخص واحد أو في شخصين كما لو شرط وظيفة امامة وأذن فقام بهما واحد لحصول مقصود الواقف وقد نقل في البحر أن للمتولى أن يستأجر المؤذن لخدمة المسجد بأجر المثل اه وسيأتى قريبا ما يؤيده أيضا **(سئل) *** في نظار وقف بر يعارضون متوليه في التصرف في أمور الوقف الا باذنهم ولم يعلم أن نظارهم بشرط الواقف فهل ليس لهم ذلك الآن ثبت نظارهم بشرط الواقف **(الجواب) *** نعم كما أفق به الشيخ اسماعيل **(سئل) *** فيما إذا سكنت هند في دار موقوفة للاستغلال عدة سنين بالغلب بلا اجارة ثم طالها الناظر بالاجرة فامتنعت بلاوجه شرعى فاذعى عليها بذلك لدى حاكم شرعى وألزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك

مطلب اذا كان التصرف من القديم بوظيفة النظر فقط ليس لاخر أن يصير متوليا أيضا

مطلب لا يجوز عزل صاحب وظيفة ما بلا جحمة

مطلب اذا شرط في وقفه متوليا وناظرا فلا يجمع واحد بينهما

مطلب لا يجوز تصرف المتولى بدون علم الناظر

مطلب القيم والمتولى والناظر في كلامهم بمعنى واحد

مطلب مباشره الواقف لاثنتين ليس لاحدهما الانفراد

مطلب الوقف يستق من الوصية ومسائله تنزع منها

مطلب يجوز الجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة

مطلب ليس للناظر معارضة المتولى الا اذا ثبت تطارته بشرط الواقف

مطلب للناظر احتساب ما غرم من مال الوقف على الوقف

مبلغا دفعه من مال الوقف لا بد له من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم كما في الخيرية * (سئل) * في متولى وقف أهلي - عرّف الوقف عمارة ضرورية وصرف
عليها من مال الوقف مصرف المشل فلم يصدق المستحقون وشكوا عليه للحاكم والتسوا الكسف
والوقوف على صرفه المذكور وعلى أما كن الوقف المحتاجة للعمير والترميم والمحاسبة على
إيراد الوقف ومصارفه فكشف عليها كما التسوا فإذا العمارة المذكورة نابتة في محالها كما قرره
المتولى وبنت ما ادعاه بالوجه الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية ودقترمضى بأداء القاضي
وغيرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف * (الجواب) *
صرح علماؤنا رحمهم الله تعالى أن يد الناظر على الوقف بدأمانة لا يدعدوان حيث أخذ منه المبلغ
المذكور ومن مال الوقف ولم يمكنه دفع الآخذ عن أخذه فلناظر احتسابه على الوقف وفي البحر
وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف إلى كتب القوي ومحاضر الدعوى لاستخلاص
الوقف من أيدي ذوي الشوكة خيرة من الوقف ومثله في التنية من باب تصرفات القيم وفيها أيضا
وقد صرح علماؤنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف بدأمانة لا يدعدوان قال في الذخيرة وإن باع
الأرض فقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه ويكون الثمن عنده أمانة وأخذ القاضي وأعوانه
المال كالأخذ للصوص وقد قال كثير من علماؤنا المتأخرين عن قضاء زمانهم نعموا باسم القضاء
وهم باسم الصوص أحق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله أعلم يجوز الأخذ على نفس الكتابة
ولا يجوز الأخذ على نفس المحاسبة لأن الحساب واجب عليه بحصر من تصرفات الناظر
* (سئل) * في ناظر وقف أهلي - منع دعوى زيد وعمروا اختصاصهما بكامل ريع الوقف
لأنفرادهما في الدرجة العليا وأثبت أنه بين جميع ذرية الأوقاف المتأولين لذلك بموجب حجة وصرف
بسبب ذلك مائتي قرش وثلاثة قروش ونصفا واقطع منها مائة من مال الوقف ويريد أن يقطع بقية
ما يدعى صرفه وأثبت بالبينة في وجه المستحقين أنه صرف ذلك القدر فهل له الرجوع بذلك على من
يساويه في الدرجة ومن هو أسفل منه من المستحقين بسبب المنع * (الجواب) * القلة الحاصلة
من الوقف بعد مصارفه ملك لأربابها موروثة لهم والدعوى التي صرف لأجلها متعلقة بالغلة وليست
لدفع غائلة عن نفس الوقف بل عن شريكه في الغلة التي هي ملكه ولهم وإذا خسر الشريك بسبب
دعوى لا يرجع إلا بمسوغ شرعي قال في جواهر الفتاوى ابن وبنت ورتلدارا فادعى مدع على الابن
فيها ولحقه خسران بسبب الدعوى لا يرجع له فلا رجوع له عليهم إلا أن يقولوا له شيئا يجب
الرجوع بذلك وليس له الرجوع في مال الوقف لأنه ليس لدفع غائلة عن الوقف ولا جلب منفعة فإنه يتي
على حاله سواء ثبت أنه للمدعى أو للممنوع عنه وليس بدعوى متعلقة بعين الوقف على أنه إن كان
صرفه من ماله لا امر متعلق بعين الوقف وادعى بذلك لا يكون القول قوله وليس له الرجوع إلا بآذن
القاضي كما صرح بذلك في البحر وغيره وهذه الدعوى ليست لدفع صائل عن الوقف بل
في استحقاق الغلة أنها الفلان وفلان ولا دخل للوقف في ذلك فلا يسوغ له الرجوع بما صرفه بسبب
ذلك لافي مال الوقف ولا على المستحقين إلا بوجه شرعي والله أعلم * (سئل) * فيما إذا كان
لوقف أهلي ثلاثة نظارات تحت أيديهم مبلغ معلوم من الدراهم يدل عن بعض عقارات الوقف المزبور
المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحقو الوقف على النظار بأن لهم حصة في المبلغ وطالبوهم بقضه
عليهم قرا فواعم النظار بخصوصها إلى حاكم شرعي فنفهم الحاكم وكب به حجة شرعية وغيرم
النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك * (الجواب) * نعم كما قرره
* (سئل) * في جامع له متول وأمام وخطيب مات بعضهم وعجز البعض وظاهر خيانتة من البعض
فقرر القضاء الوظائف متعاقبة على رجل أهل ومحل - ومسحق لها شهادة أهل الجامع وعرض الأمر

مطلب فيما إذا شكى
المستحقون على الناظر
للحاسبة والعمارة فغرم
من مال الوقف

مطلب يد الناظر على
الوقف بدأمانة لا يدعدوان
مطلب للناظر صرف شيء
من مال الوقف لكتب
القوي ومحاضر الدعوى
لاستخلاصه

مطلب أخذ القاضي
وأعوانه كأخذ الصوص الخ
مطلب في عدم رجوع الناظر
بما صرفه لمنع مدعى غلة الوقف

مطلب إذا خسر الشريك
بسبب دعوى لا يرجع إلا
بمسوغ شرعي

مطلب ما صرفه من ماله
لا امر متعلق بعين الوقف
ليس له الرجوع به إلا إذا
صرفه بأذن القاضي

مطلب له احتساب ما غرمه
لدفع الدعوى على مال
الاستبدال

مطلب يصح تقرير رجل
واحد متوليا راما ما وخطيبا

الى السلطان نسره الرحمن فنقر الزواني على الرجل المرقوم بأوامر سلطانية قبول يكون التقرير
المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم أقول ومترقب نحو ورقة نقل المسئلة * (سئل) *
في ناظر وقف أهلي مترقب في وظيفة النظر بموجب صك من قبل قاض شرعي لم يجعل له شيئا في مقابلة
عمله في الوقف من ريعه ولا شرط له الواقف شيئا وعمل في الوقف فهل يستحق أجره المثل اذا عمل
في مقابلة عمله * (الجواب) * نعم أقول قال في البحر وأما بيان ماله فان كان من الواقف
فله المشروط ولو كان أكرم من أجره المثل وان كان منصوب القاضى فله أجر مثله واختلفوا هل
يستحقه بلا تعيين القاضى فنقل في الفتية أولا أن القاضى لو نصب قيميا مطلقا ولم يعين له أجرافى
فيه سنة فلا شيء له وثانيا أن اقيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له القاضى أو أهل المحلة
أجرا أولا لأنه لا يقبل القوائم ظاهرة الأجر والمعهود كالمشروط اهـ ووفق الخير الرملى
في حواشيه بحمل القول الاول على ما اذا لم يكن معه هودا * (سئل) * في الناظر اذا أحال
المستحقين على الخواص والبيوت وهم يأخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوما ذلك أولا
* (الجواب) * لا يستحق معلوما ذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشياء من الامانات ومنه
في البحر وغيره * (سئل) * في الناظر اذا أراد أخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير عمله
وهو قدر أجر مثله ويعارضه بقية المستحقين زاعمين أن له عشر الفاضل بعد المصارف فهل له ذلك
* (الجواب) * حيث كان العشر أجر مثله ولم يجعل له الواقف شيئا له أخذه من كامل الغلة
قبل حساب المصارف * (سئل) * في ناظر وقف أهلي جعل له القاضى عشر المتحصل من غلة
الوقف نظير عمله في الوقف فهل له أخذه * (الجواب) * نعم له أخذ ذلك من الغلة اذا عمل في الوقف
اذا كان ذلك قدر أجر مثله كفى الخلاصة والبرازية والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله
حتى لو زاد على أجر مثله الزائد كجهوم مقرر معلوم ويؤيده أن صاحب الزواجية بعد أن قال جعل
القاضى للقيم عشر غلة الوقف قال قدر أجره مثله ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول القاضى
جعل له عشر أى التي هي أجر مثله لا ما توهمه أبواب الاغراض الفاسدة الخ يبرى زاده على الاشياء
من القضاء أقول وكنت في حاشيتى على البحر عن حاشية الخير الرملى عليه بعد كلام مانصه فتحرر
أن الواقف ان عين له شيئا فهو له كثيرا كان أو قليلا على حسب ما شرطه عمل أو لم يعمل حيث
لم يشرط في مقابلة العمل كجهوم فهو من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له
القاضى أجره مثله جاز وان عين أكثر من عن الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل
لا يستحق أجره وبذلك صرح في الاشهاد في كتاب الدعوى وان نصبه القاضى ولم يعين له شيئا ينظر
ان كان المعهود أن لا يعمل الا بأجرة المثل فله أجره المثل لان المعهود كالمشروط والا فلا شيء له فاعتنى
هذا التحرير فانه يجب اليه المصير لانه المفهوم من عباراتهم والتميز من كلماتهم اهـ * (سئل) *
فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا يتعاطى عنه أموال الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك وتعاطى زيد ذلك
مدة فهل ليس له أجره على ذلك * (الجواب) * نعم ولا أجر له ولا وكيل الا بالشرط اشياء
من الامانات وفيه العادل غيره أما انه لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا
الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل اهـ * (سئل) * في ناظر الوقف
الا هلى اذا مات مجهولا غلات الوقف بعد قبضها ولم توجد فهل لا يضمنها * (الجواب) * نعم
كفى التوضيح وشرحه أقول هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب ووقع فيها كلام من وجهين
الاول أن حاضيا قيد ذلك بتولى المسجد اذا أخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة
البيرى أما اذا كانت الغلة مستحقة لقوم بالشرط فيضمن مطلقا بدليل اتفاق كلهم فيما اذا كانت
الداروقضا على أخوين غاب أحدهما وقبض الحاضر غلتهما تسع سنين ثم مات الحاضر وترك وصيا

مطلب نصبه القاضى ناظرا
ولم يجعل له شيئا فله أجر مثل
عمله

مطلب اذا أحال الناظر
المستحقين لا يستحق معلوما
لذلك
مطلب للناظر أخذ العشر
اذا عمل

مطلب الصواب أن المراد
من العشر أجر مثل عمله

مطلب تحرير مقيد قيميا
يستحقه الناظر على عمله
وما لا يستحقه

مطلب وكيل الناظر
لا أجر له الا بالشرط
مطلب في حكم الناظر اذا لم
مات مجهولا غلة الوقف

ثم حضر الغائب وطلب الرعي بضميه من الغلة قال الفقيه أبو جعفر إذا سكن الحاضر الذي قبض الغلة هو التيم على هذا الوقت كان للغائب أن يرجع في تركه الميت بخصته من الغلة وإن لم يكن هو التيم إلا أن الآخرين أبراجيعا فكذلك وإن أبر الحاضر كانت الغلة كلها له في الحسم ولا يطيب اه كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقت وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقت بل حرم مال المستحقين بالشروط قال في الاشياء من القول في المالك وغلة الوقت يملكها الموقوف عليه وإن لم يقبل اه وينبغي أن يلحق بغلة المسجد ما إذا شرط ترك شيء في يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حذرده شيخنا شايخنا ملا علي التريكاني رحمه الله تعالى الثاني أن الامام الطرسوسي في أنفع الوسائل ذكر بحثا أنه يضمن إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان أما إذا لم يطلب فان محمودا معروفا بالأمانة لا يضمن والا ضمن وأقره في البحر على تقييد ضمانه بالطلب أي فلا يضمن بدونه أما ما يضمن وهو ظاهر وجه أفق الشيخ اسماعيل الحائلي لأنه صار متعديا بالمنع لم يكن ذكر الشيخ صالح في زواجر الجواهر أنه يضمن وإن لم يطلبه المستحق لأنه لما مات مجهولا فقد ظم وقبده بجنباء إذا لم يمت فجاءه أما إذا مات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره العلائي في الدر المختار وكتب فيما علقته عليه أن عدم تمكنه من البيان لو مات فجاءه انما يظهر لو مات عقب قبضه الغلة تأمل والحاصل أن المتولى إذا قبض غلة الوقت ثم مات مجهولا بأن لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع به لا يضمنها في تركته مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وانما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما لكون لها هل يضمنها مطلقا على ما يفهم من تقييد قاضيان أو إذا كان غير محمود ولا معروف بالأمانة كما بحثه الطرسوسي أو إذا كان مونه بعد مرض لا فجاءه كما بحثه في الزواهر فليتأمل وهذا كله في غلة الوقت لا في عين الوقت كما يأتي قريبا * (سئل) في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقفه زيد على عتقائه محكوم بخصته وهو تحت يد امرأته منهن ناظرة عليه فماتت عن تركه مجهولة ولم يوجد في تركتها هل تضمنه في تركتها * (الجواب) نعم الناظر لو مات مجهولا لمال البديل ضمنه كما في الاشياء أي لثمن الارض المستبدلة قلت فلعين الوقف بالاولى كالأدراهم الموقوفة على القول بجوازها قاله المصنف يعني صاحب التنوير وأقره ابنه في الزواهر اه علائي على التنوير والإيداع * (سئل) في ديرة أو قاف تحت يد راجبه الناظر الشرعي فهلك الناظر وعين غلة الأوقاف موجودة تحت يده وللناظر بعده يئنة شرعية تشهد على كونه عين الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل إذا أقامها تقبل وتصرف في مصارفها المعلومة * (الجواب) نعم * (سئل) فيما إذا كان زيد مقررا في وظائف عمل مستقلة على إمامة وتولية وغيرهما من وظائف العمل بما لها من المعارف المعين من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في أثناء السنة بعد مباشرة فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها والحالة هذه * (الجواب) نعم كما في الاشياء وأنفع الوسائل * (سئل) فيما إذا وقف زيد عقارانه على ذرية فزعم رجل منهم أنه مقر في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستندا في ذلك لذكركهما في براءة بيده ويطلب متولى الوقف بمعلومهما من مدة ماضية والحال أنه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة أصلا والمتولى ينكر وجود الوظيفة في الوقف فهل على تقدير ثبوتهم الاستحقاق معلومهما في المدة المذكورة * (الجواب) نعم في البحر لا يستحق إلا من بآشر العمل وفي الاشياء وقد اغتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا معالم الوظائف من غير مباشرة اه ومرتباه وفي فتاوى الشلبي القول قول الورثة مع المين في عدم وصول المعلوم لا يفيهم ولهم أخذه من ربيع

مطلب مات الناظر مجهولا
للأدراهم الموقوفة ضمنها

مطلب هلك ناظر الديروعين
غلة الوقف تحت يده تقبل
يئنة الناظر بعده على ذلك

مطلب إذا عزل يستحق
من المعلوم بقدر ما عمل

مطلب إذا لم يباشروظيفه
العمل لا يستحق المعلوم

مطلب القول للورثة في عدم
وصول المعلوم لا يفيهم وكذا
في أن المورث بآشر الوظيفة

الوقف اذا ثبت الوظيفة في شرط الواقف واذا أنكر الناظر مباشرة المورث الوظيفة المذكورة
فالقول قول الورثة في المباشرة مع اليقين لانهم قائمون مقام مورثهم والقول قوله في المباشرة مع اليقين
لانه أمين فكذا ورثته والله أعلم اهـ (فائدة) أتت علامة الوجود المولى أبو السعود مفتي السلطنة
السيمانية بأن أوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها من بيت المال أو ترجع اليه من حاشية
الاشياء قبيل قاعده اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السبوطي في رسالة النقل المستور
في جواز قبض المعلوم من غير حضور بأنه أتت جميع علماء ذلك العصر كالسبكي وولديه والزمكاني
وابن عدلان وابن المرجل وابن جماعة والاوزاعي والزركني والبلقيني والاسنوي وغيرهم بأن
هذه اوصادات لا أوقاف حقيقة فلعلماء المترين أن يأكلوا منها وان لم يباشروا وظائفهم اهـ
وفي شرح الوهبانية ما يأخذها الفقهاء من المدارس لا أجره لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغنى
يأخذها بل اعانة لهم على حبس أنفسهم للاشتغال حتى لو لم يحضروا الدرس بسبب اشتغال أو تعليق
جاء أخذهم الجامعية معين المفتي من آخر كتاب الوقف وقد ذكر علمائنا أن من له حق في ديوان
الخارج كالمقابلة والعلماء وطلبهم والمفتين والفقهاء يفرض لا ولادهم تبعا ولا يسقط بموت الاصل
ترغيبا وكره في مال الفتاوى أن لكل قارئ في كل سنة في بيت المال ما أتت درهم أو ألفي درهم
ان أخذها في الدنيا ولا يأخذ في الآخرة من رسالة السيد أحمد الحوي في مارتب وأرصد بأوامر
الوزراء المصريين قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا عن منسوط فخر الاسلام بنص واذامات
من له وظيفة في بيت المال لحق الشرع واعتراف الاسلام كاجراء الامامة والتأذين وغير ذلك مما فيه
صلاح الاسلام والمسلمين والميت أبناء يرعون ويقيمون حق الشرع واعزاز الاسلام كما راعى ويقسم
الاب فلا امام أن يعطى وظيفة الاب لبناء الميت لا لغيرهم لحصول مقصود الشرع وانجبار كسر ولو بهم
والامام من ينفق الموتى باذن الشرع والشرع أمر بابقاء ما كان على ما كان لبناء الميت
لا غيرهم اهـ قلت هذا مؤيد لما هو عرف الحرمين الشرعيين ومصر والروم المعمورة من غير تنكير
من ابقاء أبناء الميت ولو كانوا اصغارا على وظائف آبائهم مطلقا من امامة وخطابة وغير ذلك
وامضاء ولي التقرير الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضيا مقبولا لان فيه احياء خلف
العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعالم وقد أتت بجواز ذلك طائفة من أئمة كابر
الافخلاء الذين يقولون على اقتنائهم والله أعلم يري زاده على الاشياء من كتاب الفرائض * (سئل) *
فما اذا كان لواقف وقف ذرية يصلحون للتولية فهل يولى أحد من الاجانب مع وجود الذرية
* (الجواب) * مادام أحد يصلح للتولية من أقارب الواقف لا يجعل المتولى من الاجانب كما
في التنوير من الوقف * (سئل) * فيما اذا كان زينة مقفرا من قبل القاضي في وظيفة قراءة
ما تيسر من القرآن العظيم وهو بمباشرة ما وتصرف في معلومها فأنتى عمرو للقاضي أنها شاعرة
عن مباشرة فقره رعا عليه بناء على أنها الخائف فهل لا عبرة للانهاء الخائف * (الجواب) * نعم
كما في الخيرية وفي الاشياء ليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وفي الخيرية
في رجل عزل عن وظيفته بخسنة وولى رجل غيره شهد أهل المحلة بعد دالته وعفته ثم ولى الاول بانتهاء
ما هو غير الواقع وعزل المشهود له بغير خسنة هل يعزل أولا ولا القاضي ابقاؤه على التولية أجاب
قد صرح العلماء بأنه لا يجوز عزل الناظر ولا عزل صاحب وظيفة ما بغير خسنة والقاضي ابقاؤه
على وظيفته اهـ وفيها في رجل مات فقرا القاضي في وظائفه جماعة ثم ان رجلا انتهى الى السلطان
أمر الميت فققره في وظائفه بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل العبرة لتقرير
القاضي أم لتقرير السلطان مع أنه انما فقره بناء على ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضي أجاب
العبرة لتقرير القاضي لا لتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كسئلة الوكيل اذا أنجز ما وكل فيه

مطلب أوقاف المملوك والامراء
لا يراعى شرطها لانها من بيت
المال

مطلب من له حق في ديوان
الخارج كالمقابلة والعلماء
يفرض لا ولادهم تبعا الخ

مطلب تعطى وظيفة الميت
لابنه

مطلب مادام أحد يصلح
للتولية من أقارب الواقف
لا يجعل من الاجانب

مطلب لا عبرة للانهاء الخائف

مطلب لا يجوز عزل الناظر
ولا صاحب وظيفة ما بغير
خسنة

مطلب فقره القاضي في
وظائف ثم انتهى رجل الى
السلطان أنها شاعرة فققره
فالعبرة لتقرير القاضي كسئلة
الوكيل

ثم قبله الموكل خصوصاً لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل المقر وفالصاد ومنه مبنى على أمر
 تين خلافة فلا يصح اه ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير الثاني
 متولياً كذا في الاشباه لكن قال بيري زاده ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن فيه فائدة للوقف
 أما إذا كان عزله خيراً للوقف عزله كما في جامع القضاة ويؤخذ منه جواز إعطاء الناظر لغير
 المشروط له إذا قبله بلا أجر عند امتناع المشروط له من قبول ذلك إلا بجر لم بشرط في الوقف حيث
 كان فيه نفع للوقف ويؤيد قول المؤلف يعني صاحب الاشباه فيما يأتي ويتعين الافتاء في الوقف
 بما هو الانفع والاصح للوقف كما في الحاوي القدسي ورأيت في الذخيرة ما نصه ويختار في الوقف
 ما هو الانفع والاصح للوقف اه ثم بعد مدة رأيت ما يؤيد ما نقلته قال في الحاوي الحصري ناقل
 عن وقف الانصاري فان لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقرابته البرزق ويفعل واحد غيرهم
 بغير رزق قال ذلك الى القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصح والاحسن اه (سئل) فيما إذا ادعى
 ناظر وقف على رجل بأن تقريره في قراءة ما تبسّر يحدث أحده الناظر الذي قبله وأنه غير شرعي
 لعدم مشروعية التوجيه له فهل إذا ثبت الاحداث وعدم مشروعية التوجيه له يعمل بتقريره أو لا
 (الجواب) * إذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لأن القاضي ليس له الاحداث بدون مسوغ
 شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والاولا بوجوبه ما بأن القاضي إذا قرّر فاشاً للمسجد
 بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للقرّاش تناول المعلوم اه وحيث لم يكن مشروطاً
 للمتولى فوجبه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لأن تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم بشرط له
 الواقف لانه تصرف في الموقوف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف ما إذا شرط الواقف
 كما صرح به في البحر أخذاً بما في الفتاوى الصغرى أقول ذكر في البحر أن تصرف القاضي
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة فلو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلحة ظاهرة ثم نقل ما مر
 عن الذخيرة ثم قال فان قلت في تقرير القرّاش مصلحة قلت * كن خدمة المسجد بدون تقريره بأن
 يستأجر المتولى فترشاله والمنوع تقريره في وظيفة تكون حلالاً له ولذا صرح قاضيان بأن للمتولى
 أن يستأجر خادماً له مسجد بأجرة المثل واستفد منه عدم صحة تقرير القاضي في بقية الوظائف
 بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب بالاولى وحرمة المرتبات بالاوقاف بالاولى اه كلام
 البحر قد بر ثم هذا كله في غير اوقاف المولود والامراء لانه لا يراعى شروطها كما مر قريبا عن المتولى
 أبي السعود (سئل) فيما إذا وقف رجل وقضاء على جهة بزوج جعل فيه وظائف وشرط
 توجيهها وتقريرها للمتولى الوقف وعرضه لطرف الدولة العلية ففرغ زيد عن وظيفة لعمر وعوجب
 تقرير قاض وبراءة عسكرية فوجهها للمتولى الوقف المشروط له ذلك لكر وعرض بذلك للدولة العلية
 فوجهها السلطان عز نصره لم يكر المزبور وصدراً من شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور
 والبراءة العسكرية المرقومة فتقام عن وعارض بذكر في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع
 من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامر الشريف السلطاني (الجواب) * نعم
 أقول ومثلي في الخيرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على أن تقرير الوظائف للناظر
 فهل يكون التقرير له فأجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف متأخرة عن الناظر المشروط له
 التقرير من الواقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله أعلم اه (سئل) فيما إذا كان
 زيد ناظر اعلى وقف أجداده ففرغ عن النظر في مرض موته لعمر والمستحق في الوقف الاهل لثالث
 لدى قاض قرره في ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارض عمر في ذلك أنه تقرر في الوظيفة عن محلول
 زيد بعد وفاته فهل يقدم التفويض وينع المعارض (الجواب) * نعم (سئل) *
 فيما إذا وقف زيد القاطن ببلدة كذا عقارات له بعضها في بلدة المزبورة وبعضها في دمشق

مطلب إذا كان في عزل
 الناظر المشروط بخير للوقف
 يترد

مطلب يتعين الافتاء بما هو
 الانفع للوقف

مطلب ليس للناظر احداث
 وظيفة بلا شرط الواقف

مطلب تصرف القاضي
 في الاوقاف مقيد بالمصلحة

مطلب للمتولى أن يستأجر
 خادماً له مسجد

مطلب يعمل بتوجيه
 المتولى المشروط له ذلك دون
 توجيه القاضي

مطلب ولاية القاضي في
 تقرير الوظائف متأخرة عن
 الناظر المشروط له التقرير
 من الواقف

مطلب يقدم تفويض
 الناظر في مرض موته على
 تقرير القاضي

مطلب للمتولى الغائب أن
يقيم رجلا مقامه

مطلب في دلالة الاقتضاء

مطلب يقيم القاضي رجلا
مقام الناظر الغائب الى
حضوره

مطلب اذا غاب الناظر
فللقاضي اقامة قيم عنه

مطلب اقرار الناظر على
الوقف ونكوله لا يصح

مطلب أقر الناظر أنه موصل
بالاجرة يؤخذ باقراره

مطلب اقرار الناظر بأن
هذه الاجنية تستحق كذا
وكذبه المستحقون لا يسرى
عليهم

مطلب اقرار الناظر بأن
الوقف جار في وقف آخر باطل

مطلب اقرار الناظر بأن
المستأجر يستحق على
الحائوت كذا باطل

مطلب اقرار الناظر المشروط
أن فلانا يستحق النظر صحيح

وشرط التولية على الجميع لذريته فتولوا كذلك واحدا بعد واحد ومن عاديهم أنهم يقيمون مقامهم
رجلا في تولية الوقف الكائن بدمشق وهم في بلدة جدهم بعد أن ينهوا ويعرضوا أمرهم لحضرة
السلطان عز نصره ويلتمسوا منه نصب الرجل فيما ذكر فينصبه بموجب برائة شريفة فتولى وقف دمشق
رجل بموجب برائة ساطانية بعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية الواقف المقيم في تلك البلدة
وقرره قاضي القضاة بدمشق على ما ذكره لا تتعطل أمور الوقف وصار الرجل يباشر أمور الوقف
بدمشق بما فيه الحظ والمصلحة فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم لأن الناظر التصرف في الوقف
بما فيه الحظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان دام ملكه أن يقيم الرجل
المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فأقامه السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف
المذكور بطريق الوكالة عن المتشروط له بدلالة الاقتضاء وهي جعل غير المنطوق منطوقا تصحيفا
للكلام وموصوالة عن الانشاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كأنه قال وكلت في اقامته عني
في ذلك وقد مثل صدر الشريعة في التوضيح للاقتضاء بنحو أعتق عبدك عني بألف فصار كأنه قال بع
عبدك عني بألف وكن وكذا في الاعتاق قصر تصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد قرره القاضي
في ذلك لكون الناظر غائبا صونا للوقف عن الضياع قال في الاسعاف ولو جعل الولاية لغائب أقام
القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فإذا قدم ترد إليه اه والله سبحانه أعلم * (سئل) *
في ناظر وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يباشر عنه وتعطلت مصالح الوقف لعدم ناظر يباشرها
فهل للقاضي اقامة قيم على الوقف بغية ناظره الى أن يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر
المقام هو مقامه * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف نقل عن الاسعاف
* (سئل) * فيما اذا صدق ناظر الوقف رجل بشئ على الوقف وأقر له به هل يكون اقراره صحيحا
أولا * (الجواب) * اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى البرازية لا ينفذ اقرار المتولى
على الوقف اه وفي الفصل السابع من العمادية اقرار المتولى على الوقف لا يصح اه ومثله في جامع
الفصولين وفي فتاوى من الاجارة والتصادق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار
الناظر على الوقف غير صحيح اه وفي الفتاوى الخبرية من الوقف نكول الناظر واقراره على الوقف
لا يصح اه * (سئل) * فيما اذا أقر الناظر أنه موصل من زيد بأجرة دار الوقف الجارية
في نواجره فيما مضى الى سنة كذا فهل يؤخذ باقراره * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي بمحصر ريعه فيه وفي جماعة من ذرية الواقف بأن هذا الاجنية تستحق
من ريعه في كل سنة كذا من الدراهم وأثم من أهل الوقف وهم ينكرون ذلك فهل اقرار الناظر
لا يسرى على الجماعة وليس له اقتطاع شئ عليهم من استحقاقهم من ريع الوقف بدون وجه شرعي
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى متولى وقف بر على زيد متولى وقف بر آخر وقفه
عمرو بأن وقف عمرو جار في وقف البر المزبور فأقر زيد بدعوى المدعي فهل يكون غير صحيح
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا أقر ناظر وقف أهلي بأن مستأجر حائوت الوقف
يستحق على الحائوت المزبورة مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تعميرها ولم يثبت ذلك بالوجه
الشرعي فهل يكون اقراره على الوقف غير صحيح * (الجواب) * نعم والمسئلة في العمادية
* (سئل) * فيما اذا أقر المشروط له النظر في الوقف أن فلانا يستحقه دونه وصدة فلان فهل
يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) * نعم قال في التنوير من كتاب الاقرار أقر المشروط له الربع
أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا اه وذكره
في الاشباه في مواضع أقول ومز الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني * (سئل) *
فيما اذا وقف زيد داره على نفسه ثم على بنائه الاربع ثم وثم وشرط النظر لنفسه أيام حياته ثم تصادق مع

مطلب اقرار الناظر على
الوقف بعين من أعيانه غير صحيح
مطلب يعمل باقرار الناظر
الموافق لشرط الواقف

مطلب اذا فرغ الثابت
الارشدية في صحته عن وظيفة
النظر لغيره لا يصح

مطلب المشروط له النظر
لو عزل نفسه لم يعزل

مطلب المرأة اذا كانت
رشيدة أولى من الصبي
مطلب معنى الرشد في الوقف
صلاح المال وهو حسن
التصرف

مطلب فيما اذا أثبت زيد
أنه أرشد من عمرو ثم ادعى
عمرو أنه أرشد منه
مطلب المقضى عليه في
حادثة لا تسمع دعواه ولا
بينته الخ
مطلب أى بينة سبقت
وقضى بها لم تقبل الاخرى
مطلب فيما اذا أثبت الارشدية
ثم صار غيره أرشد منه

أخويه على أن مسكاً معيناً منها مشترك بينهم أثلاً نائم مات عن بئانه المزبورات ويريد أخواه أخذ
حصته من المسكن بمقتضى المداقة المذكورة واقراً أخيه ما بذلك فهل يكون اقرار الناظر على
الوقف بعين من أعيانه غير صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا شرط واقف
في كتاب وقفه أن مات من الموقوف عليهم عن ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه من ريع الوقف
الى ولده أو الأسفل منه واعترف ناظر الوقف بذلك وتصرّف الناظر والناظر المعترف بذلك والآن
أنكر الناظر المعترف أن الواقف شرط ذلك فهل يؤخذ باقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره
* (الجواب) * نعم يؤخذ باقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة لانكاره * (سئل) * فيما اذا شرط
واقف وقف أهلي نظروقه للارشد فالارشد من الموقوف عليهم وقول الارشد منهم نظر الوقف وثبت
أرشديته بالوجه الشرعي ثم فرغ في صحته عن وظيفة الناظر المزبور لبعض الموقوف عليهم ولم يكن له
التفويض عاماً فهل يكون الفراغ المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم في رجل آل
اليه النظر الشرعي على وقف جده وقد ضعفت قوته عن التحدث على الوقف المذكور فهل له أن يأذن
لأحد أن يتحدث عنه على الوقف المذكور بنية حياته أم لا وهل له أن ينزل لأحد عن النظر أم لا
* (الجواب) * لشيخ الاسلام الكمال القادري نعم له أن يستنيب من فيه العدالة والكفاية ولا يصح نزله
عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم يعزل وواقفه شيخ الاسلام الحنبلي والدميري المالكي
والحنفي فتاوى الطرابلسي من الوقف جمع شهاب الدين أحمد الشهير بالشامي أقول وفي الاسماعيلية
جواب عن سؤال نظير سؤالنا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانصه اذ لم تكن المرأة المفروغ لها
معدلة لامرأة الفارغة في الارشدية وفي كونها من ذرية الواقف لا يصح فراغها لها ولا تقريرها
في النظر وان عزلت نفسها لم تنزل ولها الطلب بعد العزل اه ومقتضاه أن المفروغ له لو ساوى
الفارغ في الارشدية وفي كونه من الذرية يصح الفراغ لكن تقدم أول هذا الباب عن البرازية
والمنظومة المحيية وغيرهما أن الناظر انما يصح تفويضه في مرض الموت وأما في الحياة فلا اذا شرط
له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية مائنه سئل فيما لو شرط الواقف النظر
لنفسه ثم من بعده للارشد من الموقوف عليهم ومات فذهب القاضى أحدهم ناظراً والحالة أنه صبي
والارشد فيهم امرأه هل تستحق النظر الآن دونه أو لا أجاب حيث انتظم أفعال التفضيل المعترف
بلام الجنس الذكروالانثى الواحد والمتعدد كما هو ظاهر وأفتى به شمل المرأة الرشيدة فتستحق النظر
وحدها ان لم يساوها أحد في الرشد المذكور أو موعه والرشد المذكور في القرآن العظيم كونه مصححاً
في ماله فقط كما نصوا عليه في كتاب الحجر وأما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح المال
وهو حسن التصرف اه ولا يخفى أن الرشد بالمعنى الأخير بقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة
هذه والله أعلم اه * (سئل) * فيما اذا أثبت زيد في وجه عمرو أنه أرشد منه في نظر أو قاب
أجدادهما بالبيئة الشرعية المزكّة اذ وقّر في النظر عن رفع عمرو بعد اعترافهما بشرط الواقفين
الارشدية ثم ادعى عمرو والآن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بينته أم لا * (الجواب) * حيث
أثبت زيد أرشديته في وجه المدعى بالبيئة المزكّة وحكمكم له بها وقّر في ذلك ولم يصدر عنه بعده
ما يوجب عزله يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ولا تقبل بينة المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد
لم ينتقل الى غيره ولم يتعدّه قال في الاشياء من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بينته
الا اذا ادعى تالي المالك من المدعى أو التاج أو برهن على ابطال القضاء كما ذكره العمادى اه وفيه
أيضاً منه أى بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى اه وفي الكافي الشهادة اذا تضمنت نقض قضاء
ترد اه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوى السبوطي من الوقف
لو شرط الواقف بصيغة أفعال التفضيل ككالاصلح والارشد وثبتت الارشدية والاصحية لواحد

وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصح أو أرشد لم ينتقل له الحق لأن العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والالم يستقر نظر لاحد اه أقول تقدمت عبارة السيوطي بأبسط من ذلك أقول هذا الباب وكنت أعقبها عن الجبر والخصاف والتأخر خاتمة أنه اذا صار المقضول أفضل فتقل الولاية اليه وكان المؤاف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم أن مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبا وهو الاعل أنه يلزم على مامر مخالفة شرط الواقف الذي هو كنص الشارع فيما لو أثبت امر أو مشلا أرشدية على صبي ثم بلغ الصبي وصار عالما عارفا بأمور الوقف مباشرها بنفسه قادر على تحصيل غلاته تقيادينا أفضل منهما من كل جهة فكيف يقال انها أحق منه ولا تعزل وأما كونه صار مذهبيا عليه في حادثة بخوابه أن هذه حادثة أخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثة أخرى على أن ما عزاها الى حاوي السيوطي قد اعتمد خلافه العلامة ابن حجر كآيته في فتاويه تابعيا في ذلك للروائي من أنهم هم ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت ينة بأرشدية زيد ثم أراد آخر أن يثبت أرشدية فان كان قبل الحكم أو بعده وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما تعارضنا ثم يحتمل سقوطهما ويحتمل اشتراكهما وان طال فتعنى المذهب أنه يحكم بالثانية ان صرح بآن هذا امر متجدد اه وبيان اجراء هذا التفصيل على قوا عدم مذهبا أنه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البيتين بأن صاحبها أرشد اشتر كالأن أفضل التفصيل في نظم الواحد والاكثر كما مر وان كان بعده وقصر الزمن فقد تقرر عندنا أن البيتين اذا تعارضتا وسبق الحكم باحدهما لغت الثانية وأما اذا طال الزمن فكذلك الا اذا شهدت الثانية بأن صاحبها صار الا أن أرشد من الاول فتقبل وهو المراد من كلام أئمتنا فاعتمد هذا التحرير المفرد * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وظيفة أذن في جامع كذا بماله من المعاموم المعين من وقف الجامع بموجب تقرير قاض شرعي ففرغ عنها الذي قاض شرعي لاخوين قترهما فيها وأعطاهما حجة تقرير وباشراهما مدة والا فام عمرو يعارضهما فيها زاعما أن زيد اصحابها الاول كان فرغ له عنها قبلهما الذي جماعة ولم يكن ذلك بين يدي قاض شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوين فقط * (الجواب) * العبرة للفراغ الصادر من زيد للاخوين المذكورين بين يدي القاضى الذى قترهما في ذلك دون ما يزعمه عمرو من الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية فيما يسقط من الحقوق بالاستقاط مانعه ومنها أن من أسقط حقه من وظيفة لا يسقط وكذا من فرغ عن وظيفة ولم يسقط كونا بين يدي القاضى الا أن الشيخ قاسم في فتاواه أفتى بسقوط حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر المنزل له لم يستند الى نقل وخولف في ذلك اه ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الاشباه وأفتى بذلك الخبير الرملي * (سئل) * فيما اذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمر وجميع معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقتره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمرو والا أن الرجوع على زيد ببلغ الفراغ الذى دفعه له فهل يسوغ لعمر وذلك * (الجواب) * نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المنزل ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاه عليه والمسئلة في الخبرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها لان مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الاشباه وأطال فيها المحشى أقول ظاهر تقييد المؤاف الرجوع بالحيشة المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقتره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الحموي محشى الاشباه أن بعضهم قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالمال لانه رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسى في شرحه على نظم الكناز استخرج صحة ذلك من فرع ذكره السرخسى في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملي عن والده أنه أفتى بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخبرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال لان القائل بجواز ماله على

مطلب لا عبرة للفراغ بلا
تقرير قاض

مطلب من أسقط حقه
من وظيفة لم يسقط وكذا من
فرغ عنها عند غير قاض
مطلب له الرجوع ببدل
الفراغ اذا لم يقبل السلطان

مطلب في حكم الاعتياض
بالمال عن الوظائف والتيمارات

اعتبار العرف الخامس والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقتضى أى فى حاشيته على الاشياء
 المثوى على عدم جواز الاعتناء عن الوظائف لانه حق مجزى فلا يجوز الاعتناء عنه كالا اعتناء
 عن حق الشفعة اهـ وإنما اذا جعله من باب الجواز على المصنوع أو ملحقه ابراء عام أو ابراء منه خاصة
 فلا تعلق بالرجوع اهـ ما فى الخبرية من الوقت ملصقاً ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعاً عن البراءة
 وغيرها وقال عقبه فهذا سرى عن عدم جواز التزول عن التيارات وأن التزول له يرجع بما دفع
 كما هو ظاهر وان كان نزوله عزلاً لنفسه الخ ورأيت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الاسلام
 على أفندى مفتى السلطنة ما يوافقه ونصه بالتركية (زيد برجامعه خطيب اولان عمرو خطابتى
 كندويه فراغ ايتك ايجون ايكبوزغروش ويروب عمرو دى خطابتى زیده فارغ ايلسه زيد مبلغ
 مزبورى عمرو دن استرداد فادر اولورى الجواب اولر ادا) * (سئل) * فيما اذا فرغ زيد
 لعمرو عن وظيفة كانت عليه يعرض معلوم من الدراهم دفعه عمرو له ثم أبرأ زيدا ابراء عام لا بد منه
 شرعية ومنعت مدة والآن يريد عمرو الرجوع يسد الفراغ على زيد متعلاً بعدم شئى براءة له بها
 وأن انقضى أخذها فهل اذا ثبت ابراء العام المذكور وليس لعمرو ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا فرغ زيد لعمرو عن عتامة معلومة فى جوارى العسكرين بغير عوض وأجاز
 ذلك من له التكلم عليهم ثم مات الفارغ عن ورثته يكفون عمراً بلا وجه شرعى أن يدفع لهم مبلغاً من
 الدراهم عن العتامة فهل لا يلزم عمراً ذلك الا بوجه شرعى * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر
 لا يلزم عمراً ذلك * (سئل) * فى ناظر شرعى على وقف أهلى سافر من دمشق بعد أن وكل رجلاً
 من مستحقى الوقف أهلاً للقيام عنه بمصالحه وكافة شرعية عامة أثبت لنفسه الوكيل عنه بموجب جهة
 شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وأمنى اليه أن وظيفة النظر المذمومة شاعرة عن مباشرها
 وطلب منه أن يقره فيها لشغورها فنقره فيها بناء على انهائه المخالف لما فى نفس الامر مع وجود
 التوكيل المزبور فكيف الحكم * (الجواب) * لاتعد الوظيفة المذكورة شاعرة مع وجود
 التوكيل سيما والمنهى هو الوكيل على أنه بمجرد السفر لا يصير شاعرة وحينئذ فالقرار المبني على
 الانهاء المخالف لم يصادف المحل الشرعى * (سئل) * فيما اذا كان زيد مؤذناً وكذا
 فى مسجد قرية فأقام عمراً نائباً عنه فى ذلك مدة معلومة وجعل له نظير ذلك أجرة معلومة وباشرها
 عمرو فى المدة المزبورة ويريد مطالبته بالاجرة بعد نبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 ونظراً فى البحر والخبرية أقول ذكر العلامة البيرى عن المفتى أبى السعود أن الاستنابة تصح فيما
 يقبلها كالتدريس والاقضاء لا فيما لا يقبلها كطلب العلم واقرائه وذلك بشرط العذر الشرعى وتكون
 النائب مثل الاصيل أو خيرا منه فتصح الى زوال العذر خلا أن المعلوم يتسامه يكون للنائب ليس
 للاصيل معه شئ الا أن يسرع به النائب عن طيب نفس ورضا كامل لا يحوم حوله شئ من الخلف
 والحياة اهـ وأقره البيرى والذي حرره فى البحر أن النائب لا يستحق من الوقف شيئاً لأن الاستحقاق
 بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل أكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب شيئاً
 فالظاهر أنه يستحقه لانها اجارة وقد وفى العبد بناء على قول المتأخرين من جواز الاستئجار على
 الامامة والتدريس وتعليم القرآن وصرح الخصاص بأن للقيم أن يؤكل وكذا لا يقوم مقامه وله
 أن يجعل له من ماله شيئاً وكذا فى الاسعاف اهـ وبهذا أفق الخبر الرملى ولعل يحمل ما مر عن المفتى
 أبى السعود ما اذا أتابه ولم يعين له أجرة ولم يعمل الاصيل أكثر السنة لأن المقرر فى الوظيفة
 قد أقامه مقامه فيستحق معلومها كالمقرر فيها أصالة بخلاف ما اذا جعل له أجرة معينة من ماله
 فليس له أن يزيد من ذلك قليلاً شئاً ثم لا يمتنع أن هذا كله اذا كانت الاستنابة بعذر شرعى والا فلا يستحق
 شيئاً وليس من العذر عدم أهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الأهلية لا يصح تقريره فمافلا يستحق

مطلب يدل الفراغ لوجهه
 انفع من الجواز أو ابراء
 منه لم يرجع به

مطلب لا رجوع له يدل
 الفراغ بعد ابراء العام
 وان لم تجبه البراءة السلطانية

مطلب فرغ بلا عوض عن
 عتامة ثم مات ليس لورثته
 أخذه
 مطلب لاتفسير الوظيفة
 شاعرة مع التوكيل

مطلب التقرير المبني على
 الانهاء المخالف غير معتبر

مطلب فى الاستنابة فى
 الوظائف بالاجرة
 مطلب هل يكون المعلوم
 يتسامه للنائب أم لا

شياً كما حذر في أواخر القرن الثالث من الاشبهاء وحينئذ فلا تصح انا به غيره ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم هذا ورأيت سراً لأجاب عنه المؤلف تعالجه ولم يثبت في الفتاوى
 وقد رأيت في مجموعة من ملاحى التركى أن أمين فتوى المؤلف ونصه فيما إذا كان المؤذن جامع مرتبات
 في أوقاف شرطها واقفوها لهم في مقابلة أدعية يباشرونها الواقفين المذكورين وجعل جماعة
 من المؤذنين لهم قواياة ومون بالاذان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق الثواب المباشرون للاذان
 والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين الجواب نعم كتبه الفقير عبد الرحمن
 عفى عنه الجواب كما به جدى المرحوم أجاز والله الموفق للصواب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير
 حامد بن على بن عبد الرحمن العمادى المذکور وعفا الله عنهم آمين وأجاب مولانا حامد أفندى
 عن سؤال طبق سؤال جده المرقوم أعلاه بما لفظه حيث شرطها الواقفون المذكورون لمباشريها
 يستحق الثواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين
 والحالة هذه والله تعالى أعلم اهـ ما رأيت بخط من ملاحى * (سئل) * فيما إذا كان لاخوين
 وظيفة عمل معلومة في جامع كذا بما لها من العلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضى العام
 في البلدة المذكور من قبل السلطان عز نصره وهما مباشران لها ومتصرفان بهما ويعلموها
 يقبضانه من المتولين واحد بعد واحد هما ومن قبلهما بموجب مستندات شرعية من قديم الزمان بلا
 معارض وتولى الوقف الآن رجل قام بعارضهما في الوظيفة ويكلفهما اظهار ابراءة تشهد لهما بذلك
 زاعماً أنه لا يكتفى بتقرير قاضى البلدة فهل يكتفى وينع من معارضتهما * (الجواب) * حيث كان
 التصرف كما ذكر ومعهما تقرير شرعى يمنع المتولى المذکور من معارضتهما في ذلك الا بوجه شرعى
 * (سئل) * في وظيفة معلومة في وقف وجهها السلطان أعز الله أنصاره لجماعة معروفة
 بنى القندسى بموجب براءة شريفة سلطانية ودفاتر خاقانية فهل يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها
 واحد منهم * (الجواب) * حيث لم يعين أحد منهم فيشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد
 منهم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مسكة في أرض وقف سليخة يتصرف فيها من قديم الزمان
 ومات لاهن ولد فهل دفع أرض الوقف مفوض الى متوليها أو أرض الوقف لا تورث * (الجواب) *
 نعم كأجاب بذلك في الخيرية من الوقف * (سئل) * فيما إذا كان على صبي وظيفة تولية
 مدرسة فمات الصبي المذکور وفتر قاضى البلدة الغير المفوض له التوجيه أخويه الصغيرين
 في التولية المرقومة ثم عرض للدولة العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية
 المرقوم من رجل مستحق من أهل العلم والصلاح قام الآن ولّى الصغيرين بعارض الرجل المذكور
 في ذلك متسكياً بمجرد تقرير القاضى المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان عز نصره وينع وليهما من
 معارضة الرجل بذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن خليلي فرغ عن
 وظيفة بمدينة الخليل عليه الصلاة والسلام لدى قاضى مصر القاهرة ووجهها قاضى مصر الى
 المفروغ له فهل يصح هذا الفراغ والتوجيه أجاز حيث لم يكن قاضى مصر مشروطاً بذلك
 ولا في ولايته أموره لا يعتد بتوجيهه كما أنه لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكونه في غيبة قاضى يملك
 التوجيه لذلك اهـ * (سئل) * في ذى وظيفة في مدرسة يكلف متوليها دفع معالوم وظيفته
 من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصولها الى يده فهل يمنع من تكليف المتولى بذلك ولا يلزمه
 والقول له بيمينته في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا وقت هند دارها على
 خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد وعليه أن يقرأ ما تيسر من القرآن العظيم ويهدى ثوابه لها
 ثم على جهة برزمت له ثم مات وصار أخوها ناظر اعلى الوقف وصار زيد المزبور خطيباً واماماً بالجامع
 وتساؤل من ريع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه عن وظيفة القراءة والامامة والخطابة

مطلب اذا شرطت المرتبات
 للمؤذنين المباشرين فلا شئ
 للاصلاء
 مطلب يكفى التصرف
 القديم في الوظيفة ولا يكفى
 الى اظهار ابراءة

مطلب وجه السلطان الوظيفة
 لبنى فلان اشترك فيها جميعهم
 مطلب اذا مات من له مشد
 المسكة لاهن ولد فدفع أرض
 الوقف مفوض الى متوليها

مطلب يعمل بتوجيه
 السلطان دون القاضى
 الغير المفوض له التوجيه

مطلب ليس لذى وظيفة
 طلب معلومه من مال المتولى
 قبل حصول الغلة والقول
 للمتولى بيمينته
 مطلب يلزم الناظر دفع
 ما يخص زيداً من جهة الامامة
 والخطابة من ريع الوقف

مدّة سنتين حتى مات لسانه وصار ابن أخيه ناسراً له وكان من دفع ما يجلس فيه لمن بعده
الامة والمنفعة من ربيع الوقف بلا وجه شرعي - قال بوزمير في ذلك - (الجواب) - نعم
(سئل) - في رجل ورث الدار من رجل متوفى وقبض بانه تتر من التمسك في ربيعة بواحدة
في الوقت المبرور ومنعت مدّة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة ولم يقدّم بها بل لا مانع شرعي - وجه في مدّة
واحدة ولم يسبق في هذه المدّة تصرف في الوظيفة المذكورة فيقول لا تسع دعواه - (الجواب) -
حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومنعت المدّة المذكورة وتزله الدار عن غيرها لا تسع دعواه
أقول دعواه الوظيفة حتى في المعنى دعوى بالتمسك مع ما هو من ربيع الوقف وقد مر في الباب الثاني
أن دعوى الاستحقاق لا تسع بعد عشر عشرة سنة فأقول - (سئل) - في مسجد له امام
ومؤذن وفرائض ايسم معلوم معين بشرط الراتب واحتياج المسجد لتعمير ضروري والفقلة لا تقى
بالكل وإذا انقطع على المذكورين يلزم تعميل المسجد فهل لا يقطع عليهم ويلتزمون بالعمارة
(الجواب) - نعم أقول ومز تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني - (سئل) - في الناصر
المباشر هل يكون من أرباب الشعائر التي تسبق بعد العمارة - (الجواب) - نعم كما في الخبر
وشرحي للعلاقي - (سئل) - في ناظر وقف أدلى قبض أجور وعقارات الوقف بعد استغناء
عن سنة كذا ويريد أن يدخرها لعمارة ولم بشرط الراتب تقديم العمارة وطلب مستحقة الوقف
استحقاقهم منها فكيف الحكم - (الجواب) - حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة
لعمارة ولم بشرط الراتب تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس لناصر أن يدخرها شيئاً
عند عدم الاحتياج للعمارة كما سرح بذلك في الاشياء في أو آخر كتاب الوقف - (سئل) - فبين
دفع للمستحقين وآخر العمارة الضرورية هل يضمن وإذا قلتم بالضمن هل له الرجوع على المستحقين
(الجواب) - قد أجاب الخبر الرمي رحمه الله تعالى عن سؤال رفع اليد مدونه مثل قضا إذا
سرف المتولى الى المستحقين وآخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين أم لا أجاب
لا يلزم المتولى بذلك حيث لم يحن ضررين قال في الخاتمة إذا اجتمع من غلة الارض في يد القيم فقايله
وجه من وجود البر والوقف محتاج الى الاصلاح والعمارة أيضاً ويخاف التيم لو سرف الغلة الى
العمارة ينفوت ذلك البر فانه يتقرانه ان لم يكن في تأخير المرمّة الى الغلة الثانية ضررين يخاف خراب
الوقف فانه يسرف الغلة الى ذلك البر ويؤخر المرمّة الى الغلة الثانية وان كان في تأخير المرمّة
ضررين فانه يسرف الغلة الى المرمّة فان فضل شيء يسرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره أنه يجوز
الصرف على المستحقين وتأخير العمارة الى الغلة الثانية إذا لم يخف ضررين فإذا تفرّد هذا علم عدم
جواز الزام المتولى المعزول بما دفع للمستحقين والحال هذه ومعه وقعت الاستراحة من بحث
الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض العلماء من أهل التصنيف في ذلك فن ذكر
بعدم الرجوع مطلقاً وهذا لا يصح على إطلاقه ومن قائل يصح الرجوع عليهم مادام المدفوع قائماً
لا حال الكاؤم مستهلكاً منهم من قال انه يرجع به قائماً ويضمن بدله مستهلكاً فانه ما دفعه على وجه الهبة
واتخاذ فعه على أنه حق المدفوع اليه وهذا أصح الوجوه في شرح التلخيص الوهابي للشيخ الاسلام
عبد البر أن من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده الا إذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه التابض اه
وقد صرح حواياً أن من ظن أن عليه ديناً فبان خلافه يرجع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجع عليه
واته أعلم اه ما في الخيرية قلت وقد ألفت في ذلك رسالة بطلب شيخ الاسلام مفتي المهدي العثماني
عبد الله أفندي سلمه السلام سميتها اختلاف آراء المحققين في مسئلة الرجوع على المستحقين فراجعها
ان شئت فانها مفيدة اه كلام المؤلف أقول وفي عبارة الخيرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة
ما إذا دفع للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصار ضماناً فهل يرجع على المستحقين بما دفعه

مطلب دعوى صاحب
الوظيفة بوجه من ربيع
سنة لا تسع

مطلب لا يقطع على أرباب
الناصر ويلتزمون بالعمارة
مطلب الشعائر المبشرين
أرباب الشعائر
مطلب ليس لناصر أن يدخر
الغلة لعمارة عند عدم
الاحتياج

مطلب فبين دفع للمستحقين
وأخر العمارة الضرورية
هل يضمن وهل يرجع عليهم

مطلب من دفع شيئاً ليس
بواجب فله استرداده

اليهم فقال في البحر بحثنا ينبغي أن لا يرجع وقال في النهر يرجع لوقائمه الاها لكالانه هبة وقال المقدسي
 في شرح الكنز ينبغي أن يرجع أى مطلقا لانه لم يدفعه تبرعا فصار كالودفع لزوجه نفقة لا تستحقها
 لشوزا وغيره له الرجوع عليها وهذا الذى حققه الخير الرملى في جاشية البحر وحاصل الكلام حينئذ
 أنه اذا دفع للمستحقين وأجر العماره فان كانت العماره غير ضرورية فلا ضمان عليه ولا رجوع له على
 أحد وان كانت ضرورية فيضمن ما دفعه وهل له أن يرجع به فيه الخلاف المذكور والذى ينبغي ترجيحه
 الاخير اذا لحق للمستحقين مع وجود العماره الضرورية فهي كمسئله الزوجه المذكورة ولذا يرجع
 الرملى في الحواشى والله أعلم * (يسئل) * في متولى وقف عرقه ثم أعطى المستحقين نصيبهم
 ولم يقطع عمارته فهل يضمن ما صرفه من الغلة لغير العماره ليكون الدين مقدما على نصيب المستحقين
 ولا حق لهم في الغلة الا بعد أداء الدين أم لا * (الجواب) * يضمن المتولى ما صرفه من الغلة
 لغير الدين المصروف في العماره المحتاج اليها والله أعلم ككتبه الفقير أحمد المفتى بدمشق الشام
 عفى عنه اذا لحق لهم في الغلة زمن الاحتياج الى العماره كما في الاشباه من الوقف قوله أعطى
 المستحقين نصيبهم أى سهامهم مما لحق لهم فيه وهو الغلة الحاصلة زمن العماره أو زمن الاحتياج
 الى العماره لانه لا لحق لهم زمن الاحتياج الى التعمير فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمان
 عليه وكونهم لاحق لهم في ذلك الوقت بما هو موقوف عليهم مستفاد من وجوب الصرف
 الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصداقة مخلدة وبدون الصرف لعمارته يفوت ذلك
 بخرايه فاذا لم يحفظ هلاكه خوفا يئسا ساغ الصرف الى المستحقين قطعاً من تحريرات الشيخ
 ابراهيم السؤالاتى رحمه الله تعالى أقول مقتضى هذا أنه لو كان لشخص دين على الوقف وهو
 المسمى بالرصد فآجره الناظر عقار الوقف بأجرة أذن له باقتطاع بعضه المعلوم من حصده وصار
 يأخذ منه باقى الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو الشائع في زماننا أنه لا يجوز له قبض شئ من الاجرة
 لدفعها للمستحقين وأنه يضمن ذلك بل عليه أن يقطع جميع الاجرة من الرصد حتى תקص رقبه الوقف
 من الدين أو يصرف ما يقبضه في العماره اللازمة ويوافق ما في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل
 في دار وقف عليها مبلغ مرصده لجماعة صرف في عمارتها الضرورية والا نحتاج الادار الى التعمير
 ويريد الناظر أن يعمرها ويدفع المرصد الذى عليه من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون
 يطالبونه بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذى
 عليها مقدم على الدفع للمستحقين أجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين اهـ فليأكل فيما هو
 الشائع في زماننا فان ذلك يفيد أنه ليس للناظر دفع شئ للمستحقين حتى يقضى جميع الدين ثم رأيت
 أيضا ما يؤيده في مجموعة شيخ مشايخنا ملا على التركاى بخطه ونصه في ناظر وقف ولا حد مستحقته
 على رقبه ذلك الوقف مبلغ مترتب فصرف الناظر الغلة على المستحقين مذموم غير اذن حاكم ثم ادعى
 عليه بعض المستحقين بأن ذلك الصرف لم يصادف محلا ليكون المستحقين لاحق لهم في الغلة مع وجود
 الدين فهو متبرع بذلك الصرف وضامن له فشهد الشبان عنده حاكم بأنه مأذون له بالدفع من قبل قاض
 وأحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهدا لفرعه ولعود
 المنفعة عليه أم لا الجواب الوقف مادام محتاجا الى العماره كان المتولى ضامنا بالدفع الى المستحقين
 ولو أمره القاضي كفى الاشباه فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه ككتبه الفقير محمد المفتى بمدينة حلب
 عفى عنه أئني به المولى محمد أئندي الكواكبي شارح نظم المنار الاصولى وغيره اهـ ما رأيت
 بخط من لا على رحمه الله تعالى * (يسئل) * فيما اذا قضى متولى وقف بر بعض مال الوقف
 عن سنة كذا المعلومة ومات مجهولا وبولى الوقف زيد وقضى مال الوقف عن سنة اخرى تلى
 الاولى وطالبه أرباب وظائق الوقف بالنكسر لهم من جوامعهم عند المتولى المتوفى عن السنة

مطلب اذا صرف المتولى
 الغلة الى المستحقين وعلى
 الوقف دين ضمن اذا لحق
 لهم في الغلة الا بعد أداء الدين
 قوله أحمد المفتى هو المجهول دارى
 الحلبي اهـ منه

مطلب فيما اذا كان على
 الدار مرصدا ودفع الناظر
 بعض الاجرة للمستحقين

مطلب التعمير ودفع المرصد
 مقدما على الدفع للمستحقين

مطلب فيما اذا دفع للمستحقين
 عما قبضه الناظر الاول

الاولى فدفع لوم من غلة السنة التالية للاولى خانا لرومه لوم من غلة السنة الثانية ورجوبه
ولم يشترط الواقف صرف ربع سنة في سنة ولا نص عليه السلطان في توليته ويريد الرجوع عليهم
بظنهم ما دفع لوم ومحاسبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فقول للمتولى ذلك * (الجواب) * نعم
ولشيخ خبر الدين في فتاويه كلام ضمن سؤال رفع اليه فيما اذا دفع الى المستحقين وخيف ضرر ربيع
انه يرجع به قائما ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على أنه حق المدفوع
اليه وهذا أصح الوجهين ففي شرح النظم الرباني لنسخ الاسلام عبد البر أن من دفع شيئا ليس
بواجب فله استرداده الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه القايض اهـ وقد ستر حوايان من نظرت
أن عليه دينان فبان خلافه رجوع بما أدى ولو كان قد استهلكه رجوع يده اهـ وفي الخبرية أيضا
لا يجوز صرف ربع سنة في سنة الا اذا شرطه الواقف أو نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى
الشافعي اهـ * (سئل) * عن متول قبض الغلة وفي دينه ما ترك العماره مع الحاجة اليها هل
ثبت خيائه بذلك ويجب اخراجه أم لا * (أجاب) * نعم ثبت خيائه بذلك ويجب اخراجه فقد مر
في البحر بأن امتناعه من التعديل خيانة وصرح في البرازية بأن عزل القايض للنائب واجب عليه
فتاوى الخبرية ولو أنفق المتولى دراهم الوقف في حاجته ثم أنفق مثله في حصة الوقف يسرأ عن
الضمان لانه أدى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاز بمثل ما أنفق في حاجته وخلطه بدراهم الوقف
صار ضامنا للباقي لانه صار مستهلكا لو أراد أن يبرأ من الضمان ينفق ذلك كله في عمارة الرقف محيط
السرخي من باب تصرف المتولى في الوقف وفي فتاوى الشلبي من انشاء كتاب الوقف جوابا عن سؤال
طويل نعم ينسق هذا الناظر بشأبه على عدم العماره وتقديمه الصرف عليها وتماونه في استخلاص
الربع وضياحه عند السكان ومصرف ما وصل منه لنفسه دون مستحق الوقف ويستحق بذلك العزل
ومن اتصف بهذه الصفات المخالفة للشرع التي صار بها فاستألا يقبل قوله فيما صرفه الايبنة ويرجع
عليه بما صرفه مخالفا لشرط الواقف والله أعلم اهـ * (سئل) * من فأنى الشام سنة ١١٤٤
في ناظر على أوقاف ثبت خيائه في وقف منها فهل يعزل عن الكل * (الجواب) * ما وجدت الآن
تقلا في ذلك لكم قالوا اذا ثبت الخيانة فقد ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على
الوقف لا يولى الا أمين قادر بنفسه أو نائبه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية
النائب لانه يحل بالمقصود وكذا تولية العاجل لان المقصود لا يحصل به ويستوى فيها المذكور والآخر
وكذا الاعي والبصير وكذا المحدود في القذف اذا تاب لانه أمين اهـ والله سبحانه أعلم أقول ثم
رأيتني كتبت في حاشيتي على البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو وأن الفسق لا يجزأ
تقلا عن خط شيخ مشايخنا من لا على الترك في مانصه قوله فان الفسق لا يجزأ الخ هل يقاس على هذا
الناظر اذا كان ناظر اعلى أوقاف عديدة وثبت فسقه بسبب خيائه في واحد منهم ما يقبل يسرى
فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يجزأ السريان ثم رأيت والله الحمد بعد مدة التصريح
بذلك في فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود العمادى المتصرف ونصه في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر
على أوقاف متعددة ظهرت خيائه في بعض من الاوقاف هل يلزم عزله من الكل اولا الجواب
لا بد من ذلك البته اهـ بحروفه اهـ * (سئل) * في ناظر وقف باع بعض عقار الوقف من آخر
وسلم من المشتري عالما بكونه وقف فهل اذا ثبت ذلك عليه يكون خيانة منه يعزل بها * (الجواب) *
نعم يعزل أو يضمن اليه ثقة كما في البحر والفتنة وغيرهما * (سئل) * في ناظر وقف أهلى أنكر
جريان دار معلومة في الوقف أنها للوقف وأدعى أنها ملكه فهل اذا ثبت الوقف وانكاره يصير بذلك
خائنا ويخرج الرق من يده * (الجواب) * نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولى الوقف
لو أنكر المتولى الوقف وأدعى أنه ملكه يصير غاصبا ويخرج من يده لصيرورته خائنا بالانكار اهـ

مطلب من فأن أن عليه
دينان فبان خلافه رجوع
بما دفعه
مطلب لا يجوز صرف
ربع سنة في سنة الخ
مطلب امتناعه من التعديل
خيائه وعزل النائب واجب
مطلب أنفق دراهم الوقف
في حاجته ثم أنفق مثله
في الرقف برئ
مطلب ينسق الناظر بتقديم
الصرف على العماره الخ
مطلب اذا صار الناظر
فاسقا لا يقبل قوله الايبنة
مطلب اذا ثبت خيائه
في وقف هل يعزل من
الوقف

مطلب اذا باع الناظر عقار
الرقف يعزل أو يضمن اليه
ثقة
مطلب اذا ادعى الناظر
إن دار الوقف ملكه يعزل

مطلب اذا قطع الناظر أشجار الوقف
الغير اليابسة يستحق العزل
مطلب الناظر بالشرط اذا ثبت
خيانته في مال الوقف يعزل وينصب
أمين

مطلب اذا ألتف الناظر مال
الوقف فلما حكم محاسبته
مطلب اذا شرط الواقف الولاية
لنفسه وهو غير مأمن فللقاضي عزله
مطلب عزل المتولي الخائن واجب
على القاضي

مطلب اذا أجرة فاحش أو بمن
يخاف منه على الوقف فسخ
القباض العقد وعزله الخ
مطلب اذا لم يراع شرط الواقف
يعزل

مطلب المتولي لا يعزل بالخيانة
والتقصير بل يستحق العزل
مطلب ينزل الناظر بالجنون
المطبق اذا دام سنة

مطلب لو طعن أهل الوقف في أمانة
الناظر لا يخرج الحاكم الاجبانية
ظاهرة وان رأى ادخال غيره معه
أدخله وأبقى له معلوم النظر

مطلب اذا أذن للسكان أن يعمر
الدار مع حصول مال في الوقف
وبلا اذن القاضي لا يصح
مطلب استدانة الناظر للوقف
بلا اذن القاضي لا تصح

مطلب اذا أنفق من ماله في مهمات
الوقف بعد الاشهاد وأذن القاضي
له الرجوع

مطلب ادعى المتولي أنه استدان
بأذن القاضي لا يقبل
مطلب الانشاق من ماله ليس
باستدانة

مطلب الاستدانة منحصرة
في القرض والنسبة والتسوية

وبذلك أتى العلامة ابن نجيم كافي فتاويه من الوقف * (سئل) * في ناظر وقف قطع أشجار بستان
الوقف اليابسة الغير الشالية ولا اليابسة وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه
الشرعي يستحق العزل * (الجواب) * نعم. وأتى الشيخ اسماعيل بمثل ذلك (بروقفك مشروطية
أورده متوليسى زيدك مال وقفه خيانتى ثابته اولسه حاكم زيدى عزل ايدوب رينه برمتدين كسني
متولى نصب ايمكة قادر اولورى الجواب اولور على افندى بروقفك متوليسى زيدك مال وقفه
خيانتى احتمالى اولف لحاكم محاسبه سنى كورمكة قادر اولورى الجواب اولور على افندى
ولزان الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمن على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده
نظر الفقهاء كما أنه يعزل الوصى وكذا اذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده
ويوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستفيد منه أن للقاضي عزل
المتولى الخائن غير الواقف بالطريق الاولى وصريح في البرازية أن عزل القاضي المتولى الخائن
واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله وينزع لوعائنا وفي أوقاف الناصحي الواقف أو المتولى
اذا أجرة بما لا يتغابن فيه أو بمن يخاف منه على الوقف فسخ القاضي العقد وأخرج القائم بأمر الوقف
عن الولاية أن لم يكن مأمو نافعاً كان سهواً منه فسخ العقد وقزره على الولاية يرى على الاشياء من
القضاء قبيل من سعى في نقض ماتم من جهته * (فروع) * اذا لم يراع شرط الواقف فانه يعزل بعزل
القاضي وهذا اشارة الى أنه لا يعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولى وقف بتقليد القاضي
امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الامر الى القاضي ليقم آخر مقامه فانه لا يعزل بالخيانة والتقصير
بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى ما على المتبطلين زماناً فانه يأثم فان هرب بعض المتبطلين
لا يضمن المتولى الكل من جواهر الفتاوى مخ من آخر الوقف قال في القح وينزل الناظر بالجنون
المطبق اذا دام سنة فاذا عاد اليه عتله عاد اليه النظر اه والظاهر أن هذا في المشروطه النظر
أما منسوب القاضي فلا نهر ولو حصل بالناظر آفة يمكنه معها الامر والنهي والاخذ والاعطاء
فله الاجر والا فلا أجر له ولو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرج الحاكم الاجبانية ظاهرة وان رأى
أن يدخل معه رجلاً آخر فعل ومعلومه باق له اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غله الوقف
* (سئل) * في متولى وقف أذن لسكان دار من دوره أن يعمر فيها من ماله بطريق الاستدانة
على الوقف ومهما يصرفه فيها يقطع مع أجرته في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون
اذن من قاضي القضاة فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * نعم ونقلها
في البحر مفصلاً * (سئل) * فيما اذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغاً من الدراهم لاجل
الوقف بلا اذن القاضي ويريد أخذه من غله الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ولا تصح
الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذا لم يشترط الواقف للناظر ذلك قال في البحر المعتمد في المذهب
أن ماله منه بد لا يستدين مطلقاً وان كان لابد له فان كان بأمر القاضي جازوا الا اه * (سئل) *
فيما اذا صرف ناظر وقف من مال نفسه دراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه الضرورية
مصرف المثل حيث لا مال حاصل في الوقف بعد ما شهد عليه بینه شرعية أنه صرف ذلك بینه
الرجوع في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه واشهاده لدى حاكم
شرعي فهل له استيفاء ذلك من مال الوقف * (الجواب) * نعم أقول قال في البحر المتولى لو ادعى
أنه استدان بأذن القاضي هل يقبل قوله بلاينة الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول
لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع أنه لم يستأذن
القاضي يحرم عليه أن يأخذ من الغلة لما أنه بغير الاذن متبرع وقد علمت مما نقلناه عن قاضيان
أنه لو أنفق من ماله أو أدخل جذعاً في الوقف لا يكون من باب الاستدانة لانها منحصرة في القرض

والشراء بالنسيئة وعلى هذا انصرف المتولي للمستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكن قاضيان قيده بالاتفاق على المرتبة وقيده في جامع الفصولين بأن يشهد أنه أنفق ليرجع فوق الاشتباه في الصرف على المستحقين وعلى هذا وقع الاشتباه في زمانتي ناظر أذن لانسان في الصرف على المستحقين من ماله قبل مجيء الغلة ليرجع به إذا جاءت الغلة هل يبركون من باب الاستدانة الموقوف عليهم فلا تجوز ولا رجوع له أو أنه كصرف الناظر عليهم من مال نفسه فله الرجوع ان قلنا برجوعه اه أي ان قلنا برجوعه في مسئلة صرفه من ماله على المستحقين كما في الاتفاق على المرتبة وكنت في حاشيتي على البحر في هذا المحل أقول في فتاوى الحانوتي مأنصه الذي وقفت عليه في كلام أصحابنا أن الناظر إذا أنفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من أن يشهد أنه أنفق ليرجع كما في ٣ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي أن ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا لما جاز الا بالذن القاضى ولم يكف الاشهاد وحيث لم يكن من الاستدانة فلا مانع أن يكون الصرف على المستحقين من ماله مساويا للصرف على العمارة من ماله نعم الاستدانة على الوقف لأجل الصرف على المستحق لا تجوز وانما تجوز وهما لا يتلوه وقت منه كالعامة هذا ما ظهر اه كلام الحانوتي والحاصل أن اتفاق المتولي من ماله على الوقف ليس من الاستدانة فوقفه على اذن القاضى لانهم انحصروا في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر أن اتفاق مأذونه كافيا له ولا يتوقف على اذن القاضى أيضا وتقدم أول الباب الثاني عن القنية ما حاصله أنه إذا عار المستأجر بأذن القيم يرجع عليه مطلقا الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستأجر فلا يرجع الا اذا شرط الرجوع اه فلم يقيد الرجوع بأذن القاضى وأفتى بما في القنية العلامة الشيخ أمين الدين بن عبد العال كما رأيت في فتاويه وكذا أفتى به العلامة الخيرة الرملية حيث سئل في غلته جارية في وقف تم دمت فأذن ناظر الوقف لرجل أن يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن وأشهد أن العمارة للوقف بعد منزلة الناظر له فالحكم في ماله الذي صرفه بأذنه على عمارتها أوجب اعلم أن عمارة الوقف بأذن متوليه ليرجع بما أنفق توجب الرجوع باتفاق أصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولين في عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مأذونه كعمارة يقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية والحواشي الزاهدية بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعة العمارة الى الوقف اه فلم يقيد أيضا بأذن القاضى مع قصر يحججهما استظهرناه من أن فعل مأذونه كفعله وما ذاك الا ليكون ذلك كله ليس من الاستدانة كما قررناه ويظهر من ذلك أنه اذا أذن للمستأجر بعمارة الدار الضرورية لكونه ما أنفق ماله على الدار وجهه الوقف يعني ذلك بلا اذن قاض ولا حكم قاض حنبلي وهذا خلاف ما عليه أهل عصرنا ومن قبله فليأتنا في ذلك وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما لو أذن متولى الوقف للمستأجر في الصرف على مرسته ليكون دينه على جهة الوقف فصرف ما لا معلوما ثم أجروا المتولى لا تحريم بعد انقضاء مدة المستأجر الا في طلب دينه فاعتذر المتولى بأنه لا مال للوقف تحت يده فأذن للمستأجر الثاني أن يدفع اليه دينه ليكون دينه على جهة الوقف كما كان للأول فدفع ومات المتولى فهل للمستأجر الثاني الرجوع بما دفع للمستأجر الاول على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده أو في تركه المتولى الاول وترجع ورثته على الثاني في مال الوقف أجاب المصرح به أن الوقف لازمة له وأن الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقف اذ لازمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه في الرجوع عليهم في تركه الميت ثم يرجعون في غلته الوقف بالدين على المتولى الجديد الخ اه ملخصا وما يؤيد ذلك أيضا ما نقله المؤلف بقوله أيسر من لا اجارة طويلة وهذا المنزل موقوف عليه كان وقفه عليه والده وعلى أولاده أبدا متاسبا واذا أنفق المستأجر في عمارة هذا المنزل بعض

مطلب فيما اذا أذن لآخر في الدفع للمستحقين قبل مجيء الغلة هل هو استدانة

مطلب الناظر اذا عار الوقف من مال نفسه ليرجع له الرجوع ديانة لكن لو ادعى لا يقبل

مطلب اتفاق الناظر من ماله ليس من الاستدانة مطلب الاستدانة للصرف على المستحقين لا تجوز

مطلب اذا عار المستأجر بأذن القيم يرجع عليه

مطلب عمارة مأذون الناظر كعمارة

مطلب أذن للمستأجر بالعمارة ثم مات يرجع على ورثته وهم على الوقف

مطلب الوقف لازمة له

قوله فعلى المستأجر أجر
المثل أى لأن الاجارة الطويلة
الرائدة على سنة فاسدة
اه منه

مطلب يرجع المستأجر من
المتولى بما أنفق به باذنه فى غلة
الوقف

مطلب اذا أنفق المستأجر
من غير المتولى باذنه فلا رجوع
له لأعلى المؤجر ولا فى غلة
الوقف

مطلب أذن لحصرى أن
يكسو المسجد وعزل يلزم
الناظر التالى دفعه من ريع
الوقف

مطلب لا يكاف وكيل الناظر
بالاستدانة لدفع معاليم
من ليس من الشعائر

مطلب يستدين الناظر
لأرباب الشعائر باذن القاضى

مطلب لا يصرف الناظر
ربيع سنة فى سنة بلا شرط
واقف أو اذن سلطان

مطلب اذا استدان للعمارة
برابحة ليس له احتسابها
على الوقف

التفقات بأمر المؤجر فان لم يكن للمؤجر ولاية فى الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستأجر الا المسعى
وذلك للمؤجر بصدق به وان كان له ولاية فى الوقف فعلى المستأجر أجر المثل فى المدة التى كانت فى يده
لا عبرة بما سعى من قليل الاجر فى السنين الاول ويرجع المستأجر بالذى أنفق فى غلة الوقف ان كان
للمؤجر ولاية فى الوقف والا فهو متطوع فيما أنفق لا يرجع به لأعلى المؤجر ولا فى غلة الوقف لانه
اذا لم يكن للمؤجر ولاية صار وجود الامر كعدمه ولو أنفق بدون أمره لا يرجع على أحد من الفتاوى
الكبرى للصدر الشهيد من الاجارة فى ناظر على مسجد وللمسجد وقف فأذن الناظر لحصرى أن يكسو
المسجد ويكون ثمن الحصر من ريع الوقف فعلى وعزل الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال
أن الناظر الاول لم يتناول من ريع الوقف شيئا فهل يلزم الناظر التالى تخليص حق الحصرى لأن
حقه معلق بريع الوقف أم يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ ناصر الدين اللقانى يلزم الناظر التالى
تخليص حق الحصرى ودفعه له من ريع الوقف ولا يلزم ذلك الناظر الاول حيث عزل وواقفه سيدى
الحذ والشيوخ تقي الدين الحنبلى قدسهم الله تعالى برحمته فتاوى الشافعى من الوقف أقول لكن
قال فى البرازية قيم المسجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف اه
قال فى البحر وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضى سواء كان أنفق ليرجع أولا وسواء رفع
الى القاضى أولا وسواء برهن على ذلك أولا وذكر فى البحر قبل ذلك عن الخانية قيم الوقف اذا اشترى
شيئا لمؤنة المسجد بدون اذن القاضى قالوا لا يرجع بذلك فى مال المسجد وله أن ينفق على المرممة من ماله
كلوصى فى مال الصغير وان أدخل المتولى جذعا من ماله فى الوقف جاز له أن يرجع فى غلة الوقف اه
وكتب الرملى فى حاشيته قوله وفى الخانية الخ أقول فى فتاوى شيخنا الحانوتى اذا شهد عند الاتفاق
أنه أنفق ليرجع على الوقف يرجع اه وسبق فى ذكره منقولا عن جامع الفصولين اه كلام الرملى
فأفاد جل ذلك على ما اذا لم يشهد وعبارة جامع الفصولين فى الرابع والثلاثين قيم الوقف لو أنفق من ماله
فى عمارة الوقف فلا يشهد أنه أنفق ليرجع فله الرجوع والا ويوافق ما فى البرازية أيضا من قوله
قيم الوقف أنفق من ماله فى الوقف ليرجع فى غلة له الرجوع وكذلك الوصى مع مال الميت ولكن
لو ادعى لا يكون القول قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع فى مال الوقف له ذلك فان شرط
الرجوع يرجع والا فلا اه وعلى ذلك أيضا يحمل كلام البرازية السابق الا أن يدعى الفرق بين الشراء
والانفاق فى المرممة فليست مثل * (سئل) * فى وقف برفيه وظائف ليست من الشعائر وهى مقررة
على أربابها بما لها من المعلوم المعين من جهة الوقف وقد قبض متولى الوقف اجور عقاراته عن سنة
اثنين وأربعين ومائة وألف سلفا وغاب ولم يدفع لأرباب الوظائف شيئا من علاقتهم عن السنة
المذكورة وله وكيل فى الضبط فقط يكفه أرباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة على الوقف لاجل
دفع معاليمهم أو قبض اجور العقارات المذكورة سلفا عن سنة ثلاث وأربعين ودفعها لهم بدون نص
من السلطان فى التولية ولا شرط من الواقف ولا وجه شرعى فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم
وانما قيد فى السؤال بأنها ليست من الشعائر لان الناظر فى الشعائر يستدين قال فى البحر لكن وقع
الاشتباه فى مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار أنه لا بد له من ذلك فيكون باذن
القاضى فقط أولا انظروا أنه يستدين لهؤلاء باذن القاضى لقوله فى جامع الفصولين لضرورة مصالح
المسجد الخ اه ولا يجوز صرف ربيع سنة فى سنة الا اذا شرط الواقف أو نص السلطان عليه
فى توليته صرح بالمسئلة شيخ شيوخنا الحلبي فى فتاواه خبرية ضمن سؤال طويل من الوقف
* (سئل) * فيما اذا استدان متولى الوقف دراهم للعمارة برابحة ويريد الرجوع بالرابحة
فى غلة الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم كفى البحر وغيره وأفتى به الخير الرملى أقول
وقد مناعام الكلام عليه أوائل هذا الباب * (سئل) * فيما اذا عمر الناظر من ماله طبقة

مطلب تقرر من ماله طبقه
في دار الوقف وألحقها بالوقف

يصح
مطلب للمستولى أن يبقى
في أرض الوقف بمال الوقف

لوقف
مطلب ليس لناظر أن
يؤجر الوقف من نفسه أو ابنه

أو أبيه
مطلب تقبل المتولى الوقف
من القاضي لنفسه يجوز

مطلب إذا أجرة الناظر
وقاصم بالاجرة من دينه يصح

مطلب يصح إبراء الناظر
المستأجر عن الاجرة وكذا
التقاص بها

مطلب إذا أجرة الناظر بغين
فاحش لم تصح الاجارة

مطلب ظفر القسم بمال
المستأجر له أخذ تمام أجر
المثل منه

مطلب فيما إذا أجرة الناظر
ثم ادعى أن الاجارة دون أجره
المثل

في دار الوقف تبرعاً بالوقف وألحقها بالوقف فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم وحى مسئلة وقف
البناء بلهية وقف الأرض وهو صحيح كما في العلائق وغيره * (سئل) * في قطعة أرض جارية
في وقف بترليس فيها بناء ولا دخلة في تراجر أحديريد متوليها أن يبنى فيها بمال الوقف للوقف الثانيه
من المخط والمصلحة بلهية الوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ناظر وقف أهل
يؤجر أرض الوقف من نفسه فهل لا يجوز لناظر ذلك * (الجواب) * نعم أجر الوقف من نفسه
أو سكنه بأجرة المثل لا يجوز وكذا إذا أجرة من ابنه أو أبيه أو عبده أو مكانه لهية ولا نظر معها
اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من التصرف وما لا يجوز لوقف المتولى الوقف لنفسه لا يجوز لأن
الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا إذا اعتدله من القاضى لنفسه فيستدبم لتقيامه بأثنين اسعاف من باب
اجارة الرق * (سئل) * في ناظر وقف أهل انحصر ربيع الوقف المزبور فيه نظر واستحقاقاً
أجر أراضي الوقف المزبورة معلومة بأجرة المثل اجارة صحيحة ممن له عليه دين وقاصمه بذلك فهل
تكون المقاصصة المذكورة صحيحة * (الجواب) * نعم قياساً على ما قاله في البرازية
في الوصية من أن الوصي لو باع مال الصغير ممن له عليه دين يصير قاصماً إذا الوقف والوصية أخوان
لا سيما وقد انحصر ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصمه بما يستحقه بغيره والحالة هذه وبمثل ما أتى
الكارزوني من آخر الوقف وقال العلامة الشلبي في تساويه من أوائل الوقف في جواب عن سؤال
تظهر ذلك مانصه ان كان الناظر مستحقاً للاجرة كنها وقت المدة والمدين من جنس الاجرة فلا خفاء
في صحة التقاص بالاتفاق وان كن مستحقاً لبعضها ووقع التقاص بهما فالتقاص صحيح أيضاً عند أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وبغين الناظر وقال أبو يوسف لا يصح التقاص ثم قال ولا يأس بذكر
ما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر قوله الى أن قال في هذا كما ترى صريح في صحة إبراء الناظر
المستأجر عن الاجرة وصحة التقاص مثبتة على جواز الإبراء كما صرح الزيلعي به اتفاقاً وقد وضع بما ذكر
الجواب والله أعلم بالصواب اهـ * (سئل) * في ناظر وقف أجر عقار الوقف من آخر بدون أجره
المثل بغين فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم وإذا أجرة التميم المار
بأقل من أجره المثل قدر ما لا يتغابن الناس حتى لم تجز الاجارة لو سكنها المستأجر كمن عليه أجر المثل
بالغا ما بلغ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمه الله تعالى وكذلك إذا أجرة اجارة فاسدة ذخيرة
من الوقف في ١٤ ولا يؤجر الوقف الا بأجر المثل فلا يجوز ويفسد بالاقول ولوهو المستحق لجواز أن
يموت قبل انقضاء المدة وتنفسح الاجارة كما في فتاوى فاری الهداية لا ينقصان سيرا وإذا لم يرغب فيه
الا بالاقول كما في الاشياء شرح الملتقى للعلائي تحت فصل إذا بنى مسجد ادار مسجداً أجرة ما يشاء
وما كان يعطى الساكن فيها الا ثلاثة ثم ظهر القيم بمال الساكن فله أن يأخذ ذلك التقصان ويصرفه
الى مصرفه قضاء وديانة حاوي الراخدي من الوقف من فصل تصرفات القيم * (سئل) *
فما إذا أجرة ناظر وقف بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاض شافعي ثم ادعى
الناظر على المستأجر حين الاستجار بأن الاجارة المزبورة بدون أجرة المثل بغين فاحش وأن هذا
الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعاً وأنه أجرة الرجل بالزيادة المزبورة فأجاب به زيد بأنه استأجره بأجرة
مشله وأن الزيادة المزبورة زيادة ضرروعت فأنكر الناظر والرجل ذلك فأن حضر زيد عشرة أشخاص
شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو أجر مثل البستان المزبور فيغضه
وافرة ومصلحة لوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضرروعت فقبيل شهادتهم الحاكم الشافعي
بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة المذكورة وبكرهه أجر المثل ويكون الزيادة زيادة ضرروعت
وبعد فسخ الاجارة المزبورة الى انتهاء مدتها وان زادت أجرة ذلك في المدة وبعد انقضاءها بزيادة
ولا بغير حاكم شرعاً ما وافق مذهب مستوفيا شرائطه وكسب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم

حتى يحكم بحجة الاجارة ولزومها وعدم انفساخها بزيادة ولا بغيرها وأنفذ حكم الشافعي المذکور
 غيب حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر
 المذکور أن الاجارة المزبورة بدون أجر المثل وأحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلاً فهل ينتقض
 بشهادتهم الحكم الاول وتبطل الاجارة المزبورة أولاً * (الجواب) * الاجارة بدون أجر المثل بغير
 فاحش غير جائزة كما صرح حوايه وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعت فلا تقبل كما صرح
 به في الاشياء قال فان كان اضراراً وتعت لم تقبل اه أي هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء
 المدة فلا يحل لأمره وأمر شهوده أما أن يشهدوا أن الاجارة وقعت حين العقد بدون أجر المثل أو أنه
 زاد السعر فيه الا أن حين شهادتهم فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرح حوايه لأن هذه
 الدعوى عين الدعوى الاولى التي ادعاه حين الايجار من زيد وحكم بحجة الاجارة من حاكين حتى
 وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة متى تعينت نقض قضاء متروكة بينة الاثبات بأنها
 أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل وان كان الثاني أعنى زيادة السعر فان كانت الزيادة من قبل
 متعت أو رغبة راعب لا تقبل كما اذا زادت بأقل من نصف ما استأجر وأما اذا كانت الزيادة
 في نفسها الغلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان الحكماء من أحر فصل الاجارة متولى
 الوقف اذا أجر أرض الوقف باجرة مثلية يجوز ان ازدادت أجرة مثلها بغير سعرها أو كثرة الرغبات
 فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانياً وفيما مضى من المدة يجب المسح بقدره فقط
 وبعد ذلك يجب العقد ثانياً على أجرة معلومة كما زادت كذا ذكره اللؤلؤ الحلي وفي أدب القضاء
 للامام السروجي ما يخالف ذلك فانه قال ليس له فسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي أجرة المثل
 حالة العقد وان زادت بدرة والبدره عشرة آلاف درهم وفي الخانية والاسعاف رجل استأجر أرض
 وقف من المتولى مدة ثلاث سنين باجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر
 رغبات الناس في المأجور فزادت الاجرة فيها قالوا ليس للمتولى أن ينقض الاجارة بنقصان الاجر
 لأن أجر المثل انما يعتبر وقت العقد لا غير فان كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر التغيير
 بعد ذلك اه وفي حاوي الحصري لا ينقض لأن العقد صح وزيادة الرغبة في الاجرة بمنزلة زيادة السعر
 في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولانا ان زاد زيادة فاحشة كان للمتولى أن يفسخ
 الاجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أولاً لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة حيث
 وجدت المنفعة فكانه أجر منه هذه الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر المبيع
 اه وفي الذخيرة واذا زاد أجر مثلها بعد مضى مدة فعلى قساي سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية
 شرح الطحاوي يفسخ ويجدد العقد وحكي الباقيات في شرح الملتقى تصحج كل من الروايتين
 وفي المنخ اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان
 على المستأجر المسمى كما في الصغرى وكذا في الفوائد الزينية اه ومثله في الاشياء وقال العلائي
 ولو ادعى رجل أنها بغير فاحش بأن أخبر القاضي ذو خبرة أنها كانت كذلك فسحها وتقبل الزيادة
 وان شهدوا وقت العقد أنها بأجر المثل والابان كانت اضراراً وتعت لم تقبل وان كانت زيادة أجر المثل
 فاختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع القاضي والمستأجر أحق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت
 قبولها فقط وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى أنها اضراراً فلا بد من البرهان عليه وان زاد أجر المثل
 بنفسه من غير أن يزيد أحد فلا متولى فسحها وعليه الفتوى وما لم يفسخ كان على المستأجر المسمى
 اشياء معزى بالصغرى اه وفي قساي الحانوت في جواب سؤال مانصه حيث حكم الحنبلي بعدم
 قبول الزيادة لكون الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير أجرة المثل بعد
 وقوع الدعوى في خصوص ذلك امتنع الزيادة الخ وفي حاشية البيري وقد سئل نور الدين علي

مطلب لا تقبل الزيادة اذا
 ثبت أنها ضرر وتعت

مطلب لا عبرة لكثرة الشهود

مطلب اذا تضمنت الشهادة
 نقض قضاء ترد

مطلب بينة الاثبات بأنها
 أجرة المثل مقدمة على أنها
 دون أجر المثل

مطلب اذا كانت الزيادة
 من متعت أو من راعب
 لا تقبل كالزيادة بأقل من
 النصف

مطلب اذا زاد أجر المثل
 في أثناء المدة ففي فسخ الاجارة
 روايتان

(فائدة) البدره عشرة آلاف
 درهم

مطلب الزيادة الفاحشة
 مقدارها نصف الذي أجر
 به أولاً

مطلب في حكم الحنبلي
 بعدم قبول الزيادة

المطلب بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا
في النسخ ولعل الظاهر حذف
بكلمة كانت أو زيادة أنها قبلها
فليأمل اهـ مصححه

مطلب في معنى التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد
مطالبة المستأجر بما قبضه
منه الناظر الاول
مطلب ولاية التصرف
لِلناظر والزرع للزارع وعليه
أجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع
المستأجر بدون مصلحة
لا يتجزز

مطلب يصح قبض الناظر
الاجرة سلفا

الطرابلسي عمالو حكم حاكم بصفة اجارة الوقف وأن الاجرة أجرة المثل بعد أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت
بينة أنهم بدون أجرة المثل فهل يعمل بينة بطلان أم لا لأجاب بينة الاثبات مقدمة وهي التي قد شهدت
بان الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض وأجاب بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي وأجد
ابن الجبار الحنبلي اهـ والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل
وان شهد الشهود وحين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكرنا والظاهر أن المراد بشهادة الشهود
حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعي وأما اذا كانت بمحاذنة
ودعوى وحكمهم من حاكم شافعي يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم الحنفي
حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف أقول يعني أن الحنبلي أو الشافعي
لو حكم بعدم قبول الزيادة المعارضة بمحاذنة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنع
الزيادة كما مر عن قضاوى الحنفى ولا سيما اذا نفذ حكمه حاكم حنفى وأما اذا حكم الحنبلي
وقت العقد بصفة الاجارة وبأن الاجرة أجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لأنها
حادثه أخرى لم يجر فيها حكم حاكم بعد دعوى ونظيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي بفسخ الاجارة
الطويلة فحكم بصحتها وعدم فسخها ثم مات المستأجر مثلاً للحنفي فسخها بالموت ما لم يحكم الشافعي
بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن الغرس وبما قرره يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا
يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلي بالصحة لانه غير صحيح اهـ أى منع حكم الحنبلي المذكور قبول
الزيادة غير صحيح فقول من نظره بأن حكم الحاكم برفع الخلاف فيه نظراً قد بر وقدم صرح الحنفى
في فتاواه بمنع ما في فتاوى ابن نجيم ونعماء ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه اذا
ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه ما لم يبرهن على ذلك فان
برهن المستأجر أيضاً على أنها أجرة المثل قدمت بينته لانها مثبتة وان حكم حاكم بصفة الاجارة وبأن
الاجرة أجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا بينته الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت في نفسها فان
أقيمت الدعوى لدى حنفى فسخها وجدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا
أجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعي أو حنبلي وحكم بالغاء الزيادة المعارضة وبعدم فسخ
الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفي فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لارتفاع
الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى التنفيذ احكام الحكم الصادر
من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفاعاً عليه وهو أن يكون بعد خصومة
من مدعى على خصم اهـ * (مسئل) * فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات الوقف
ثم مات وتولى النظر غيره قام بطالب مستأجره دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم
المستأجر أن يعطى اجرتين للناظرين وبمثلها أفق الجدة * (مسئل) * في وقف أهلى من مستحب
ناظر شرعى وبعض مستحقيه متصرفون في عقار من ايجار وقبض وغير ذلك بدون وكالة عنه
ولا اذن شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعاً ولم يدفع بلجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيها
قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا غيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثلاً الارض بلجهة الوقف
* (الجواب) * نعم * (مسئل) * في ناظر وقف أجر حكام الوقف من زبدته معلومة بأجرة
المثل لدى حاكم شرعى حكم بصفة الاجارة ثم قابل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمر وبدون
الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل يصح كون الاقالة المزبورة غير صحيحة
* (الجواب) * حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المقابله والاجارة
بالغبن الفاحش غير جائز * (مسئل) * فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض اجور أقلام الوقف

من مستأجره سلفا عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحا * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا أجر متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها
 من المستأجر سلفا للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحا * (الجواب) * نعم
 أقول لينظر فائدة التقييد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك أو لكون المدة طويلة
 فانه يجوز ان يجار دار الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما في الدر المختار وحينئذ قد قبض الاجرة سلفا حيث
 صحت الاجارة فليست أمثل هذا وفي الامم اعلمية في ناظر آجر خان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر بأجرة
 حالة قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الجديد أخذ الاجرة من المستأجر فاجاب اذا ثبت
 قبض الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس للناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانيا اه فأفاد جواز
 قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض
 الاجرة حيث شرط تجميلها على المستأجر وهي واقعة الفتوى في زماننا * (سئل) * فيما إذا كان
 سيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به
 عقارا للوقف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف بكاف الناظر الى كفيلا بكفه بالمبلغ المذكور
 أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجه أو يدفعه له ولبقية المستحقين ليدفعوه بالمراجه فهل لا يكف
 الى ذلك بدون وجه شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقارا للوقف * (الجواب) * نعم
 ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتي من الكفالة وبمثلها أفتى الشيخ
 الرملي في فتاواه وسئل العلامة الرملي اذا لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار أو تعدي
 عليه أو ضلع من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو خسران
 أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران وبدفعه
 البذل خرج عن عهده وبقي في عهدة الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجبر
 على التجارة قال لا لجمع الفتاوى * (سئل) * في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات
 الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذب الظاهر وحلف على
 ذلك وتعد ذرة فاصيل ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجمال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من
 الضمان ويكتفي منه بالاجمال * (الجواب) * حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه
 من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا وان كان متهما بجبره
 القاضي على التفسير شيئا فشيئا ولا يجبره ولكن يحضره يومين وثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يقصر
 ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحانوتي الزاهدي والبحر عن القنية وعمدله أفتى الترمذاني وفي أحكام
 الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع عينه الآن يدعى أمرا يكذبه الظاهر فحينئذ تزول الامانة
 وتظهر الخيانة فلا يصدق بهرى على الاشباه وعلى هذا لو ظهرت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه
 وهي كثيرة الوقوع فلنحفظ أقول ومتر تمام الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه
 * (سئل) * فيما إذا أذن متولى وقف بر الجاني الوقف في قبض اجور حوائث الوقف ودفعها
 لمستحقها من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعدر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه
 لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم جحد المتولى ما دفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين
 يصدق في ذلك مع اليمين * (الجواب) * نعم فيما لا يكذب الظاهر * (سئل) * فيما إذا كان
 زيد مقتررا في وظيفة جباية في وقف بر بموجب براءة سلطانية وتقرير قاض شرعي ويتصرف بها
 من مدة من مديدة قام المتولى الا نزع من أن دفع المستأجر من الاجرة للجاني غير صحيح وأن له الرجوع بها
 عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحا ولا عبرة بنزع المتولى المزبور * (الجواب) *
 نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستأجر بن هلالا ونخراجا وظيفه الجاني مات المتولى

مطلب أجرة الختان مدة تالية
 وقبض الاجرة ثم عزل ليس
 للناظر الثاني مطالبة المستأجر

مطلب للناظر أن يبقى مال
 الاستبدال تحت يده ولا يلزمه
 كفيلا ولا أن يدفعه بالمراجه

مطلب لا تصح الكفالة بالامانة
 كمال الوقف

مطلب اذا تعدي الناظر
 على ماله الاستبدال لا شيء
 على المستبدل

مطلب لو لم يتجر الوصي
 بمال الصبي لا يجبر عليه
 مطلب حيث عرف المتولى
 بالامانة يقبل قوله ويكتفي

منه بالاجمال
 مطلب ان كان متهما لا يكتفي
 منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر
 أمرا يكذبه الظاهر تزول
 الامانة فلا يصدق بيمينه

مطلب الجاني الامين يصدق
 باليمين

مطلب قبض الجاني الاجرة
 من المستأجر بن صحيح

يطلب بينة الاثبات مقدمة

قوله كانت شهادة الخ هكذا
في النسخ ولعل الظاهر حذف
كلمة كانت أو زيادة أنهم قبلها
فليأمل اهـ مصححه

يطلب في معنى التنفيذ

مطلب ليس للناظر الجديد
مطالبة المستأجر بما قبضه
منه الناظر الأول
مطلب ولاية التصرف
لِلناظر والزرع للزادع وعليه
أجرة المثل

مطلب اقالة الناظر مع
المستأجر بدون مصلحة
لا تجوز

مطلب يصح قبض الناظر
الاجرة سلفاً

الطرابلسي - عمالو حكم حاكم بصفة اجارة الوقت وأن الاجرة أجرة المثل بعد أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت
بينة أنهم ادون أجرة المثل فهل يعمل بينة بطلان أم لا أجاب بينة الاثبات مقدمة وهي التي قد شهدت
بان الاجرة أجرة المثل وقد اتصل بهم القضاء فلا تقض وأجاب بذلك ناصر الدين اللقاني المالكي وأحمد
ابن البحار الحنبلي اهـ والحاصل أنه اذا زادت الاجرة لكثرة رغبات الناس كلهم وزيادة السعر تقبل
وان شهد الشهود حين العقد أن الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا والظاهر أن المراد بشهادة الشهود
حين العقد كانت شهادة مجردة عن الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الشرعي وأما اذا كانت بحادثة
ودعوى وحكمهم من حاكم شافعي يرى أن الزيادة لا تقبل وحكم بعدم قبولها ونفذ الحاكم الحنفي
حكمه فالظاهر أنها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم المذكور الخلاف أقول يعني أن الحنبلي أو الشافعي
لو حكم بعدم قبول الزيادة العارضة بحادثة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنع
الزيادة كما مر عن قضاوى الحنفى ولا سيما اذا نفذ حكمه حاكم حنفى وأما اذا حكم الحنبلي
وقت العقد بصفة الاجارة وبأن الاجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل وتسمع بها الدعوى لأنها
خاتمة أخرى لم يجز فيها حكم حاكم بعد دعوى وتفسيره لو أقيمت الدعوى لدى شافعي بفسخ الاجارة
الطويلة فحكم بصحتها وعدم فسخها ثم مات المستأجر مثلاً للحنفي فسخها بالموت مالم يحكم الشافعي
بخصوص ذلك بعد الموت كما صرح به ابن القرس وبما قرناه يظهر لك صحة قول ابن نجيم في فتاواه ولا
يمنع قبولها أى الزيادة حكم الحنبلي بالصحة لانه غير صحيح اهـ أى منع حكم الحنبلي المذكور لقبول
الزيادة غير صحيح فقول من نظره بأن حكم الحاكم كرفع الخلاف فيه نظر قد بر وقدر صرح الحنفى
في فتاواه بمثل ما في فتاوى ابن نجيم وتعم ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل أنه اذا
ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغبن فاحش وقت العقد لا يقبل منه مالم يبرهن على ذلك فان
برهن المستأجر أيضاً على أنها أجرة المثل قدمت بينة لانها مثبتة وان حكم حاكم بصفة الاجارة وبأن
الاجرة أجرة المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا بينته الا اذا ادعى أن أجرة المثل قد زادت في نفسها فان
أقيمت الدعوى لدى حنفى فسخها وجدد العقد ثانياً بأجرة المثل للمستأجر الاول ان قبل الزيادة والا
أجرها من غيره وان أقيمت الدعوى لدى شافعي أو حنبلي وحكم بالغاء الزيادة العارضة وبعدم فسخ
الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفي فسخها بل عليه امضاء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لا ارتفاع
الخلاف قال المؤلف نقلاً عن جده المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى التنفيذ احكام الحكم الصادر
من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً عليه وهو أن يكون بعد خصومة
من مدعى على خصم اهـ * (سئل) * فيما اذا قبض ناظر وقف أجرة مكان من مستغلات الوقف
ثم مات وتولى النظر غيره فام بطلب مستأجره دفع الاجرة ثانياً فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحاً معمولاً به شرعاً ولا يلزم
المستأجر أن يعطى اجرتين للناظرين وبمثله أفتى الجدة * (سئل) * في وقف أهلى من مستحقه
ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقار من ايجار وقبض وغير ذلك بدون وكالة عنه
ولا اذن شرعى وزرع رجل منهم أرض الوقف واستغل زرعه ولم يدفع لجهة الوقف شيئاً ولم يكن فيها
قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر لا غيره والزرع لزارعه وعليه أجرة مثل الأرض لجهة الوقف
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في ناظر وقف أجرة حمام الوقف من زبدية معلومة بأجرة
المثل لدى حاكم شرعى حكم بصفة الاجارة ثم قابل الناظر عقد الاجارة مع زيد وأجره من عمر وبدون
الاجرة الاولى بغبن فاحش وبدون مصلحة للوقف فهل تكون اقالة المزورة غير صحيحة
* (الجواب) * حيث قابل بدون مصلحة للوقف وأجر بغبن فاحش فكل من المقاتلة والاجارة
بالغبن الفاحش غير جائز * (سئل) * فيما اذا قبض ناظر الوقف بعض اجور أو فلام الوقف

من مستأجره سلفاً عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحاً * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا أجر متولى الوقف دار الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم قبضها
 من المستأجر سلفاً للضرورة الداعية لتعمير الدار فهل يكون قبضه صحيحاً * (الجواب) * نعم
 أقول لينظر فائدة التقيد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك أو تكون المدة طويلة
 فانه يجوز ان يجازى دار الوقف أكثر من سنة لمصلحة كما في الدر المختار وحينئذ فله قبض الاجرة سلفاً حيث
 صحت الاجارة فليست ائلاً هذا وفي الامعاء في ناظر آجر خان الوقف سنة تالية للمدة المستأجر بأجرة
 حالة قبضها منه ثم عزل في أثناء المدة ويريد الناظر الحد يد أخذ الاجرة من المستأجر فاجاب اذا ثبت
 قبض الاول الاجرة فقبضه صحيح وليس للناظر الثاني أخذها من المستأجر ثانياً اه فأفاد جواز
 قبض الاجرة سلفاً مطلقاً حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض
 الاجرة حيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة القوي في زمانها * (سئل) * فيما إذا كان
 سيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عن عقار الوقف بالوجه الشرعي وبقي عنده ليشترى به
 عقار للوقف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف يكلف الناظر الى كفيلاً يكذبه بالمبلغ المذكور
 أو يكتبه الناظر على نفسه بالمراجعة أو يدفعه له والبقية المستحقين ليدفعوه بالمراجعة فهل لا يكلف
 الى ذلك بدون وجه شرعي ويبقى المبلغ تحت يده ليشترى به عقاراً للوقف * (الجواب) * نعم
 ولا تصح الكفالة بالامانات كمال الوقف كما في فتاوى الحانوتي من الكفالة وبمثلها أثني الشيخ
 الرملي في فتاواه وسئل العلامة الرملي اذ لم يصرف الناظر المستبدل المال المستبدل في عقار أو تعدى
 عليه أو ضلعه من يده أو غاب به هل يلحق المستبدل أو ورثته بسبب فعل الناظر ضمان أو خسران
 أجاب ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلزمهم بسبب فعل الناظر ضمان وبدفعه
 البديل خرج عن عهده وبقي في عهده الناظر الخ اه لو لم يتجر الوصي بمال الصبي هل يجب
 على التجارة قال لا يجمع الفتاوى * (سئل) * في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات
 الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكذبه الظاهر وحلف على
 ذلك وتعدى فاصيب ذلك عليه ولم يمكنه الا الاجمال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من
 الضمان ويكتفي منه بالاجمال * (الجواب) * حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه
 من ضمان ذلك ويكتفي منه القاضي بالاجمال ولا يجبره على التفسير شيئاً فشيئاً وان كان متهماً بجبره
 القاضي على التفسير شيئاً فشيئاً ولا يجبره ولكن يحضره يومين وثلاثة ويحذره ويدعه ان لم يقصر
 ولا يكتفي منه باليمين كذا في الحاوي الزاهد والبر عن القضية وبمثلها أثني القرائشي وفي أحكام
 الاوصياء القول في الامانة قول الامين مع عيینه الآن يدعى أمراً يكذبه الظاهر فيئذ نزول الامانة
 وتظهر ان الحانة فلا يصدق يرى على الاشياء وعلى هذا لو ظهرت خيانه ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه
 وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ أقول ومزعم الكلام في أول هذا الباب على قبول قوله وعدمه
 * (سئل) * فيما إذا أذن متولى وقف برجل الجاني الوقف في قبض اجور حوائث الوقف ودفعها
 لمستحقها من أرباب الوظائف فقبض البعض وتعدى عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه
 لأرباب الوظائف وبعضه للمتولى ثم يجد المتولى مادفعه له الجاني وطالبه بذلك فهل الجاني الامين
 يصدق في ذلك مع اليمين * (الجواب) * نعم فيما لا يكذبه الظاهر * (سئل) * فيما إذا كان
 زيد مقرراً في وظيفة جباية في وقف بر بموجب براءة سلطانية وتقرر قاض شرعي ويتصرف بها
 من مدة مديدة قام المتولى الآن يزعم أن دفع المستأجرين الاجرة للجباية غير صحيح وأن له الرجوع بها
 عليهم فهل يكون قبض الجاني على الوجه المذكور صحيحاً ولا عبرة بزعم المتولى المزبور * (الجواب) *
 نعم لما في وقف البحر من أن جمع المال من المستأجرين هلالاً وخراباً ووظيفة الجباية مات المتولى

مطلب أجرة الختان مدة تالية
 وقبض الاجرة ثم عزل ليس
 للناظر الثاني مطالبة المستأجر

مطلب للناظر أن يقي مال
 الاستبدال تحت يده ولا يلزمه
 كفيلاً ولا أن يدفعه بالمراجعة

مطلب لا تصح الكفالة بالامانة
 كمال الوقف

مطلب اذا تعدى الناظر
 على مال الاستبدال لا يثنى
 على المستبدل

مطلب لو لم يتجر الوصي
 بمال الصبي لا يجبر عليه
 مطلب حيث عرف المتولى
 بالامانة يقبل قوله ويكتفي
 منه بالاجمال

مطلب ان كان متهماً لا يكتفي
 منه باليمين

مطلب اذا ادعى الناظر
 أمراً يكذبه الظاهر تزول
 الامانة فلا يصدق بيمينه

مطلب الجاني الامين يصدق
 باليمين

مطلب قبض الجاني الاجرة
 من المستأجرين صحيح

مطلب ادعى الجاني تسليم
العلة للمتولى في حياته بصديق
باليين

مطلب الجاني والمتولى أجبر
مشترك عندهما فيبقى للقاضي
أن يعمل بمذهبهما إذا لزم
ضرر الوقف

مطلب نصب الواقف وصيا
ولم يذكر الوقف صار وصيا
في أوقافه وأمواله وأولاده
مطلب وقف على الحرمين
وشرط النظر لعمر وذريته
فليس للمتولى الحرمين معارضتهم

مطلب فيما إذا مات المتولى
مجهلا وعلى الوقف حكرو
لوقف آخر

مطلب لا يضمن المتولى بونه
مجهلا لغلات الوقف

مطلب الناظر أن يسلك
قدر ما يحتاج إليه الوقف
من العمارة في المستقبل
حيث شرط الواقف تقديمها

والجباية عون تسليم العلة إليه في حياته ولا يئنه لهم فانهم بصديقون باليين لانكارهم النعمان عمدة
الفتاوى واعلم أن الجاني والمتولى انما يصديقان في صرف مال الوقف الى مصارفه الشرعية أو تسليمه
الى من له حق القبض شرعا ولو في حق سقوط النعمان عن نفسه ما عند أبي حنيفة وأما عندهما
فينبغي أن لا يصديقان لان كلامهما أجبره مشترك للوقف والاجبر المشترك انما يصديق بينهما عنده
لا عندهما فان المال ليس أمانة في يد الاجبر المشترك عندهما على ما تقر في موضعه فاذا وقع النزاع
بين الجاني والمتولى على ما أسلفناه ولزم الضرر للوقف ينبغي لقاضي أن يعمل بمذهبهما نظر للوقف
فتأمل من القول لمن للمولى عبد الحليم أفندي أخى زاده * (سئل) * فيما إذا مات الواقف
وأوصى لرجل ولم يذكر الوقف حل يصير وصياله في أوقافه وأمواله وأولاده * (الجواب) * نعم
قال في أنفع الوسائل في المسئلة السادسة عشر ناقلا عن خزانة الاكل لزومات الواقف وأوصى الى رجل
ولم يذكر الوقف فنه يصير وصياله في أوقافه وأولاده وأمواله ولو لخص الوصية في أمواله فهو وصي
في كده عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف بتقديمه خاصة اه * (سئل) * فيما إذا وقف
زيد عقاره معلوما منجزا على الحرمين الشريفين بشرط وظيفة النظر لعمر وذريته ثم من بعدهم
لمتولى الحرمين الشريفين مات الواقف وعمرو وتصرف بوظيفة النظر المازبور رجل من ذرية عمرو
وهو أحل لذلك قام بمتولى الحرمين الشريفين يعارضه في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفا
لشرط الواقف فهل ليس للمتولى الحرم من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم حتى تنقض
ذرية عمرو المذكور عملا بشرط الواقف المازبور لانه كنص الشارع في وجوب العمل وفي المفهوم
والدلالة كما صرح بذلك في الاشياء * (سئل) * من قاضي الشام سنة ١١٤٧ إذا مات
متولى الوقف مجهلا غلات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكرو لوقف آخر منه كسر عدة
سنين ويريد متوليه طلبه من تركه المتولى المتوفى فهل يؤخذ من مال الوقف المذكور أم من تركه
المتولى المتوفى * (الجواب) * الحكم المذكور يؤخذ من مال الوقف المحتكر لاجله ولا يلزم
تركه المتولى المتوفى شيء من ذلك كذا أفنى المرحوم العلامة الشيخ اسماعيل إذا المتولى المذكور
قدمات مجهلا غلات الوقف ولم يوجد مال الوقف في تركته وقد صرح بعدم ضمانه في الوهبانية
وغيرها وعبارتها

وكل أمين مات والعين مختصر * وما وجدت عينا فديناتصير
سوى متولى الوقف ثم مفاوض * ومودع مال الغنم وهو الموصى

أقول وقد مناقب الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب * (سئل) * في وقف مشتمل
على عقارات قبض ناظره أجورها بعد استحقاتها عن سنة كذا وشرط واقفه تقديم العمارة
ثم الفاضل عنها المستحقين وأمسك الناظر قدر ما يحتاج إليه الوقف من العمارة في المستقبل
فطلب مستحقو الوقف استحقاقهم من ذلك القدر الممسوك للعمارة فيما يأتي فهل ليس لهم ذلك
* (الجواب) * ليس لهم ذلك حيث شرط الواقف تقديم العمارة ولم يقده عند الحاجة إليه لانه
حينئذ يجب على الناظر اسالك قدر ما يحتاج إليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج الموقوف
للعمرارة على القول المختار للفقهاء لجواز أن يحدث للموقوف حدث والموقوف بحال لا يغفل فيؤدي
الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للتعبير الى خراب العين المشروط تعميرها أولا كما في الاشياء
قال محشيته الحوى قال بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد المختار
في المذهب كما في جامع المنهات أقول ومتر في هذا الباب ما لو لم يشرط الواقف تقديم العمارة
* (سئل) * في ناظر أحل للنظارة ولاء قاض وأكده ببراءة سلطانية فأنهى جماعة
أنهم شاغرة وأتوا بغير مان بص مخالف فهل يمنعون باعتبار أنها منهم المخالف للواقع أم لا

مطلب لا يعتبر إلا إتمام المخالف
للاواقع

مطلب فرغت لبنها عن النظر
وقررها القاضي

مطلب إذا أقرض الناظر
مال الوقف بأمر القاضي
لا يضمن

مطلب ليس للمتولى ايداع
مال الوقف ولا اقرضه الا
لواحرز

مطلب ليس للمتولى التصرف
بدون اذن المشرف أى الناظر

مطلب الوقف يستق من
الوصية

مطلب مهم للناظر طلب
أرض البستان مع حصة
الوقف من الشجر وأخذ
أجرة منابت شجر الشريك

مطلب يقبل قول رسول
الناظر في الدفع الى الناظر
المعزول

مطلب القول للمأمور بدفع
الدين وللدائن بعدم قبضه منه

(الجواب) نعم يمنعون فان عزله وأعطاهم بناء على ما أنموه وهو مخالف للواقع فيكون فاسدا والمبنى عليه مثله وحيث بنى على ما أنموه فالظلم والتعدي من الأخذ به ومنسوب القاضي والسلطان حيث كان أهلا للولاية ليس لاحد رفعه بغير حجة ولا مصلحة كما صرح بذلك في الخانية والاسعاف وجامع الفصولين والبحر والاشباه والعلائي في شرح التنوير وأفتى بمثله العلامة الخبير الرملي "مفصلا كما هو مذكور في فتاويه من الوقف أقول ومترطير ذلك * (سئل) * فيما إذا أقرض القاضي هندا في وظيفة النظر والتكلم على وقف أهلي بطريق الفراغ من أتمها المقررة في ذلك قبلها بالوجه الشرعي وهندا أهل لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل يعمل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا * (الجواب) * نعم أقول تقدم الكلام في مسئلة الفراغ عن النظر فراجعها متأملا * (سئل) * في ناظر وقف أهلي أمره القاضي العام بأرض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور مفسدا فهل يكون الناظر غير ضامن للمال المزبور * (الجواب) * نعم فان قلت إذا أمر القاضي القيم بشئ ففعله ثم تبين أنه ليس بشيء أو فيه ضرر على الوقف هل يكون القيم ضامنا قلت قال في القنية طالب أهل المحلة القيم أن يقرض من مال المسجد لا امام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مفسدا لا يضمن القيم اه مع أن القيم ليس له اقرض مال المسجد قال في جامع الفصولين ليس للمتولى ايداع مال الوقف والمسجد الا بمن في عياله ولا اقرضه فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيم لو أقرض مال المسجد ليأخذه عند الحاجة وهو أحرز من امساكه فلا بأس به وفي العدة يسع للمتولى اقرض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز اه يجوز من الوقف * (سئل) * في وقف له متول ومشرف بمعنى الناظر بشرط واقفه والمتولى يتصرف في أمور الوقف بدون اذن المشرف واطلاعه ومعرفة بلاوجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال الفضلي يكون الوصي أو ولي بأموال المال ولا يكون المشرف وصيا وأثر كونه مشرفا أنه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه اه كذا نقله الشيخ خير الدين عن الخانية وكذا نقله في أدب الاوصياء ثم قال وفي الخاص وبقول الفضلي يبقى اه وأنت على علم بأن الوقف يستق من الوصية ومسائله تنزع منها كما نقله الشيخ خير الدين في فتاوى الرحيم من أن المتولى لو أجره بأجرة المثل اجارة شرعية تتعقد ولا يملك الناظر معارضته لانه في زمانها بمعنى المشارف فيه نظر وفي الجرح قال في الخانية وقف له متول ومشرف ليس للمشرف أن يتصرف في مال الوقف لان ذلك مقوض الى المتولى والمشرف مأمور بالحفظ لا غير اه وهذا يختلف بحسب العرف في معنى المشرف كذا في فتح القدير اه أقول وتقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب * (سئل) * في أرض حادله لغراس حصة منه جارية تبعا للأرض في وقف أهلي وبقيت غراسه ملك لرجل يريد ناظر الوقف ضبط كامل أرض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه بلجهة الوقف وأخذ أجر منابت الشجر من الرجل بحسب حصته من الغراس وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ناظر وقف أرسل رجلا بلجاية مال الوقف من مستاجر أقلامه فقبض مال الوقف من المستاجرين ودفعه الى مرسله ثم عزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع على الرسول بما قبضه فهل يقبل قول الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه * (الجواب) * نعم قال في مختصر الطحاوي وشرحه للاسيدي وأذا دفع الرجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر أنه دفعه اليه وكذبه الا أنه في ذلك والمأمور له بالمال فالقول قوله في براءة نفسه عن الفتنان والقول قول الاخير أنه لم يقبضه ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليقين عليها جميعا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد لا أن يصدق أحدهما ويكذب الاخر فتجب اليقين على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الا خبر الله ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر

قبضه وسقط عن الأمر دينه وإن صدق الآخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف بالمأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف برئ وإن نكل لزمه ما دفع اليه وكذلك لو أودع ماله عند رجل ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وأدعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب الوديعة وأنكر صاحب الوديعة الأمر قال قول قوله مع يمينه أنه لم يأمر بذلك ولو كان المال مضموماً على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فأمر صاحب الدين أو المغصوب منه بأن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان ما قبضت قال قول قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الابالية لأن في ذلك إبراء نفسه من الضمان إلا إذا صدقه الآخر في الدفع حينئذ يبرأ ولا يصدق أن على القابض والقول قوله أنه لم يقبض مع يمينه ولو كذب الآخر المأمور أنه لم يدفع وطلب المأمور يمينه فانه يحلف على العلم بالله ما يعلم أنه دفع فان حلف أخذ منه الضمان وإن نكل سقط عنه الضمان اهـ من فتاوى الشهاب السلي من أوائل الوكالة وكذا في مجموعة الانقروى (سئل) في وكيل شرعى عن نظار وقف أهلى في مباشرة أمور الوقف من قبض وصرف وفي استخلاص عقاراته من مستغلبها وفي سائر أمور الوقف فبأمر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة لاستخلاصه فيما لا بد من صرفه لكتب حجج وغير ذلك مصرف المثل البعض من مال الوقف والبعض استدانته باذن القاضى حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبله بآجرة معجلة وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع بذلك في غلة الوقف بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) نعم المعتمد في المذهب أن ماله منه بد لا يستدين مطلقاً وإن كان لا بد له فان كان بأمر القاضى جازاً ولا يجر من بحث الاستدانة وفي أوائل الخيرية من الوقف مائه قد تقرر صحة توكيل ناظر الواقف مطلقاً وناظر القاضى إذا عمل اهـ والمثله في الخانية والقنية والفصول وفيها وحيث عم له التوكيل وناب الوقف نأية ولم يمكن دفعها إلا بشئ من مال الوقف فدفع لأخيه عليه الخ * (سئل) فيما إذا كان في أرض وقف غراس قديم جار في وقف آخر وأهلهم متصرفون فيه ويدفعون لمتولى الأرض أجرها وطالبهم متولى الأرض بأثبات وضعه بوجه شرعى فهل يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه * (الجواب) يمنع من التعرض لهم بعد تصرفهم ودفع أجره لمتولى الجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن العمادى كتبه الفقير أحمد الملقى بدمشق الشام عني عنه الحمد لله جوابى كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنبلى عني عنه الحمد لله جوابى كذلك كتبه الفقير حامد بن على بن إبراهيم بن عبد الرحمن العمادى الملقى بدمشق الشام عني عنه * (سئل) في ناظر وقف أهلى ثقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها في ثمن بزر وغراس لأرض الوقف وغيرهما من اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذب في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) نعم كتبه الفقير حامد العمادى عني عنه الحمد لله جوابى كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزى الملقى الشافعى عني عنه الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسينى المالكي الملقى بالشام الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنبلى المواهبى الملقى في الشام أقول ومز أوائل الباب تمام الكلام على هذه المسئلة * (سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة في وقف بما له من المعالوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقر رقبها براءة سلطانية ودقاتر الوقف شاهدة بذلك وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانياً ظاناً أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية ويريد المتولى الرجوع عليه بالرائد الذى دفعه من ماله في المدة ظاناً أنه يستحقه فهل له ذلك * (الجواب) نعم أقول ومز الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة * (سئل) في متولى وقف

مطلب في دعوى المودع
دفع الوديعة الى رجل بأمر
المودع
مطلب في دعوى المديون
أو الغاصب الدفع الى رجل
بأمر

مطلب إذا وكل الناظر
وكيلاً في مباشرة أمور الوقف
فصرف ماله بدينه له الرجوع

مطلب للناظر الاستدانة
فيما لا بد منه بأمر القاضى
مطلب يصح توكيل ناظر
الوقف مطلقاً وناظر القاضى
إذا عمل اهـ
مطلب إذا ناب الوقف
بأية له دفع شئ من مال الوقف

مطلب يمنع المتولى من
تكليفهم بأن الغراس موضوع
بوجه شرعى بعد تصرفهم
من القديم

مطلب يقبل قول الناظر
الأمين باليمين فيما لا يكذبه
الظاهر

مطلب للمتولى الرجوع
بما دفعه للمستحق من ماله
في زيادة عياله قدر استحقاقه

مطلب ليس للمتولى المزعول
قبض الغلات والاجور
واذا لم يباشر التولية لا يستحق
معلومها
مطلب تصرف أحد الناظر
بدون رأى الباقي لا يصح

مطلب أكثر أحد الناظرين
أن فلانة تستحق كامل النظر
يسرى إقراره على نفسه فقط

مطلب للناظر التصرف
في أمور الوقف بدون حضور
المستحقين

مطلب للناظر تناول العوائد
القديمة المعهودة

مطلب ليس للمتولى زيادة
على ما قرره الواقف ويجب
صرف النماء والعوائد لمصارف
الوقف

مطلب بيع ما ليس في ملكه
باطل

مطلب القول للمدعى البيع
البات والينة للمدعى الوفاء

مطلب باع يتامعينا من
دار ذات بيوت كلها مشتركة
لا يصح

مطلب باع نصيبه من بيت
معين فليس بركة الاخران
يطله

مطلب باع يتمين محتصين به
كاتبين في دار مشتركة صح
البيع

عزل وتولى على الوقف غيره براءة سلطانية وتقرير قاض والوقف غلات وأجور فهل يكون قبض
الغلات والاجور للمتولى المنسوب حال دون المزعول واذا لم يباشر المزعول وظيفة التولية لا يستحق
معلوم التولية * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ثلاثة أنفاس متولين على وقف بترأجر
أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر بدون رأى من الباقي ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة
غير صحيحة * (الجواب) * نعم في دار وقف أهلى لها ناظران فتح مستأجرها بابا بأذن من أحدهما
دون الآخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف أحدهما بدون إذن الآخر باطلا * (الجواب) * حيث كانا
رشدنين واقما بتقرير من القاضي أو بأمر سلطانى فلا يجوز تصرف أحدهما بدون الآخر والحالة هذه
كتبه الفقير على العماضى عنى عنه * (سئل) * فيما اذا كانت هند مقررة في نصف وظيفة نظروقتى
جدها فلان وفلان فوكات شريكها زيد فى النظر وفى تعاطى أمور الوقفين فاقتروا الوكيل المزبور
أن دعوا المستحقة تستحق كامل نظر الوقف الواحد دون الموكلة ولم تعدقه الموكلة على ذلك فهل
يكون إقراره عن نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة * (الجواب) * نعم أقول ومتر
تمام الكلام على هذه المسئلة فى الباب الثانى * (سئل) * فى وقف أهلى له ناظر أمين وجماعة
مستحقون لرعه يعارضون الناظر المزبور فى التصرف فى أمور الوقف من قبض وصرف وإيجار
وتعمير وغير ذلك زاعمين أنه ليس له ذلك الا بحضورهم وإطلاعهم فهل يعنون من معارضته فى ذلك
ولا عبرة بزعمهم ولا يشترط حضورهم وإطلاعهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى وقف
أهلى له مستحقون وناظر وفى ربيع الوقف عوائد قديمة معهودة بتناولها كل من كان ناظرا على الوقف
بسبب سعيهم فى أمور الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بموجب دفاتر الوقف المضادة بأعضاء القضاة
هل للناظر تناولها كما جرت به العادة القديمة * (الجواب) * نعم أقول تقدم أن للناظر أخذ العشر
حيث كان قدراً بمر مثل عمله والافليس له أخذ الزائد الا اذا شرط له الواقف شيأ فهو له مطلقا وهذه
العوائد ان كانت مثل العوائد التى يأخذها الناظر فى زمانها كالذى يأخذونه من المستأجر ويسمونه
خدمة فهى فى الحقيقة تكمل له لاجرة المثل لانهم يؤجرون عقار الوقف بدون أجر مثله حتى يأخذوا
الخدمة لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق وفى الدار المختارة عن قناوى العلامة الترتاشى ليس للمتولى أخذ
زيادة على ما قرره الواقف أصلا ويجب صرف جميع ما يحصل من ثماء وعوائد شرعية وعرفية لمصارف
الوقف الشرعية ويجب على الحاكم أمر المرتضى برد الرشوة على الراشئ غب الدعوى الشرعية اهـ

* (كتاب البيوع) *

* (سئل) * فى رجل باع آخر عدة من الغلابين ولم تكن عنده وليست فى ملكه حين البيع فهل
البيع المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم وبطل بيع العدوم كفى البيع الفاسد من النور
وغیره * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو دار معلومة ثم اختلفا فقال المشتري اشتريتها
بانا وقال البائع بعها ووافاء فلن القول منهما * (الجواب) * القول لمن يدعى البات يمينه والينة على
مدعى الوفاء لانه يدعى خلاف الظاهر والينة للمدعى خلاف الظاهر قال فى الخاتمة فى أحكام البيع
الفساد وان ادعى أحدهما بيع الوفاء والاخرى باعانا كان القول لمن يدعى البات والينة على مدعى
الوفاء اهـ * (سئل) * فى دار معلومة ذات بيوت متعددة مشتركة جميعها بين زيد ورجلين لكل
منهم حصة معلومة شائعة فيها باع زيد يتامعينا منها من زوجته بتم معلوم فهل يكون البيع غير جائز
* (الجواب) * نعم وللشريك ابطاله قال فى البرازية فى مسائل بيع المشاع دار بين اثنين باع أحدهما
يتامعينا من رجل لا يجوز عن الثاني أنه يجوز فى نصيبه وفى شرح الطحاوى ولو باع أحد الشريكين
من الدار نصيبه من بيت معين فلا خزان يطله اهـ ومثله فى الخاتمة والعماضية معالين بتضرر الشريك
بذلك عند القسمة وأفتى الرملى رحمه الله تعالى بعين المسئلة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة
ومربع جاريقان فى ملكه بالوجه الشرعى كاتفتان فى دار مشتركة بينه وبين اخوته فباعه ما زيد المزبور

من مريض يعاين الشرع بالحق معلوم مقبوض قبل بيعه * (الجواب) نعم ولا يشك
ذلك ما أتت به الخبر الرمي لأن ذلك في الاشتراك في البيع وهذا البيع كونه مباحاً في البيع
(سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جائزته وبيع داره من زوجته الورثة المستقرة
في عتقه حين البيع بشئ معلوم جود ثمنه مثل يدين فاحش وأقر بقبضه منها حين البيع وكان
الغالب من حصة الفسأ ويزوم فسأش وصكان قيامه عن تكف ومشتق بيب المرض التزوير
ولم يخل مدة المرض بل كتم دون شهر ومات منه عن زوجته وعن أخوته أشق وأبجوز البيع
وتم بصدقه على الأقارب قبل لا يبيع كل من البيع والأقارب أو المذكورين ولما لم يفسد
(الجواب) نعم لا يجوز إلا بإجازة الورثة وتصدق بقبضه قال في العمادية مريض باع من ورثته
وأقر باستيفاء الثمن قال أبو بكر محمد بن الفضل إن كان الغالب من حصة الفسأ ويزوم التزوير وكان
قيامه عن تكف ومشتق بيب المرض لا يجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله ذكوة فصح أن
في وصايا تناوله * (سئل) فيما إذا كان يزيد داراً ولا يفسد مرض الموت وصار الغالب
حالة الفسأ ويزوم التزوير وقيامه عن تكف ومشتق بيباع داره المذكور من واحد من أولاده
المذكورين بشئ أقر بقبضه منه في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن أولاده المذكورين
قبل يكون البيع والأقارب غير صحيحين إلا بإجازة بقية الورثة والحالة هذه * (الجواب) نعم
البيع في مرض الموت سواء لم يفسد أو لم يفسد أي حصة الابن في الورثة وإن كان بشئ أخيه
وفي الخلاصة عن الزيادة تفسد البيع من الوارث لا يفسد من غير إجازة الورثة في مرض الموت ثم قال
وهو الصحيح وعندهما يجوز نكاح إذا كان فيه غنى أو محاباً ويخبر الوارث المشتري بين التمسح والتحام
فيه المثل تلك المحاباة أو كثرت في العمادية وأما أقرار المريض في مرض الموت لوارث ولو قبض
دينه من ثمن أو غيره فباطل إلا أن تصدق الورثة كما هو مقرر في في المعقبات * (سئل) فيما إذا
باع مريض مرض الموت فيه نصف داره المملوكة من جماعة معلومين أجاب عنه بشئ معلوم هو ثمن
المثل قام به عليه عما يستحقونه في ذمته من حصة دين شرعي المستدانة منهم قبل تاريخه باعتدائه
بذلك ويقتضى في ذمته وليس عليه دين غير المبلغ المتماثل به لأم دين زمة في مرضه بسبب معروف
ولادين زمة في الصحة ومات من ذلك المرض عن أشقيق لم يجز ذلك فيل يكون البيع والاعتداف
المذكوران صحيحين * (الجواب) نعم قال في التسيور وشرحه للعلاء في أقرار المريض بدين
لاجبي فأنفذ من كل ماله لا شرعاً رضي الله عنه ولو بين فكذلك إذا ادعى عليه ملكه ليا في مرضه فيقتد
بالمثل ذكره المصنف في معينه وأخر الأثر عنه ودين الصحة مطلقاً ولم يزمه في مرضه بسبب معروف
بينه أو جماعة فأنفذ من كل ماله ما أقر به في مرضه ولو المقتد به ودينه وعند الشافعي رحمه الله تعالى
الكل سواء والسبب المعروف ما ليس ببيع كسكاح شاهد بغير المثل أما الزيادة فباطلة وإن جاز
النكاح عناية أده ينفذ ومثله في شرحه على الملق وفي العمادية من أحكام المرضي من كتاب البيوع
المريض الذي عليه دين يحيط بماله إذا باع عيناً من أعيان ماله من أجبي بفغن بيب لا تصح الإجازة
عند الكل أجازت الورثة لم يجزوا ويقال للمشتري أن شئت فبلغ تمام الصحة وإن شئت فافصح
البيع وإن لم يكن عليه دين يجوز إذا كانت المحاباة بقدر الثلث أده ينفذ وذكركم في الإسلام من باب
مزاولة المريض على سبيل الاستهاد ومثله شراء المريض من وارثه وقال الأثرى أن مريضاً واشترى
من وارثه بعمالة الشهود وأعطاء الثمن كان جائزاً إذا لم يكن فيه محاباة كما لو اشترى من أجبي
قال في الوارث أنما يخالف الاجبي في الأقرار وأما فيما يت معاينة في الوارث واللاجبي فيه سواء
ولم يذكر في المسئلة خلافاً لهذه المسئلة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل أده من
الفصل ٦ من تصرف المريض من يبيع المذخور وفي الفتاوى الخيرية سئل في مرضه باعت لابن بنتها

مطلب بيع المريض في مرض
موته من وارثه وأقر به باستيفاء
الثمن لا يفسد

مطلب البيع في مرض
الموت لوارث لا يجوز ولو
بشئ أخيه

مطلب بيع المريض لاجبي
وأقر به له فيه يفسد

مطلب اقرار المريض بدين
لاجبي فأنفذ من كل ماله الخ

مطلب لا تصح المحاباة في
بيع المريض المدينون بمحيط
من أجبي بفغن بيب
مطلب شراء المريض من
وارثه بدون محاباة جائز

المحبوب عن ارشاد باين عها وبنها قيراطا وسبعة أثمان قيراط ثمانية قروش ثم ماتت عن ذكرها الحكم
 أعجاب لو لم يكن هنالك دين على المريضة وكان الثمن لا غنى فيه فاحش صح البيع ولا شيء على المشتري
 وان كان عليها دين مستغرق لا تجوز المحاباة ويصح البيع وان كانت المحاباة بغبن فاحش أو يسير
 فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع لأن وفاة الدين مقدم على المحاباة وان لم يكن الدين مستغرقا
 ونخرجت المحاباة من الثالث سلم له المبيع بغير شيء كالوصية لأجنبي والله أعلم * (سئل) * في امرأة
 سها داء سعال طال نحو سنتين ولم تنصر صاحبة فراش فباعته فيه زوجها حصة معلومة من عقار بثمن
 معلوم مقبوض لدى بنته شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل يكون البيع والقض صحيحين
 * (الجواب) * نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزاد امرضه كل يوم فكما الصحيح وكذلك صاحب
 الجرح والوجع الذي لم يجهله صاحب فراش فهو كالصحيح كما في فتاوى قاضي خان وذكر في آخر هذا
 الفصل من فتاوى المسأول اذا اطلق امرأته وقد طال ولم يرضه كان بمنزلة الصحيح وأما المقعد والمفلوج
 قال في الكتاب ان لم يكن قديما فهو بمنزلة المريض وان كان قديما فهو بمنزلة الصحيح لأن هذه عادة
 مرضية وليست بشاذلة وذكر في العدة كذلك وقال اذا تغير حاله فحينئذ يعتبر من الثلث وتكلم
 المشايخ فيه قال محمد بن سنان كان يربح برؤيه بالسداوى فهو بمنزلة الصحيح والافهوه بمنزلة المريض
 وقال أبو جعفر الهندواني ان كان يزاد كل يوم فهو مريض وان كان يتقص مرة ويزداد أخرى ينظر
 ان مات بعد ذلك بسنة فهو كالصحيح وان مات قبل سنة فهو كالمرضى وروى أبو نصر العراقي عن
 أصحابنا أنه ينظر ان كان يصلى فخطيما فهو كالمرضى وتكلموا أيضا في الرجل اذا عجز عن القيام بمصالحه
 قال مشايخ بلخ اذا قدر على القيام بمصالحه وحواليه سواء كان في البيت أو خارجه فهو بمنزلة الصحيح
 وقال مشايخنا اذا عجز عن القيام بمصالح خارج البيت يعتبر مريضا وفي وصايا الجامع الصغير المقعد
 والمفلوج والمسأول اذا اناط ذلك وصار بحال لا يخالف منه الموت فیهته من جميع المثل وذكر
 أبو العباس الصغاني في أحكامه أن أصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد أو المفلوج
 اذا ذهب في أول ما أصابه ثم مات في أيام تكون الهبة من الثلث لأن العلة لم تنصر عادة وذكر قاضي خان
 في الجامع الصغير صاحب السبل والذوق قبل أن يصير صاحب فراش لا يكون في حكم المريض لأن
 الانسان قلما يخلو عن قليل مرض فدام يخرج في حوائج نفسه ولم يصير صاحب فراش لا بعدد مرضا
 عند الناس عمادية من أحكام المرضى من كتاب الطلاق ملخصا أقول وكتب في أوائل كتاب الوصايا
 من حاشيتي رد المحتار مانعه وفي المعراج وسئل صاحب المنظومة عن حكم مرض الموت فقال كثرت
 فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج نفسه
 خارج الدار والمرأة لاحتاجت داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب
 طلاق المريض وصحة الزيلعي قلت والظاهر أنه مقيّد بغير الأمراض المزمنة التي طالت ولم يحق منها
 الموت كالفالج ونحوه وان صيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في حوائجه فلا يخالف ما جرى عليه
 أصحاب المتن والشروح هنا اه * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة وتركته مستغرقة بالدين
 فباعته الورثة من عزمه باذن القاضي والغرماء بثمن المثل وأدوا له الديون للغرماء فهل صح البيع
 * (الجواب) * نعم (سئل) في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من أجنبي
 ثمن قيمته فاحش وهبه منه ومات من ذلك المرض عن ورثة لم يجزوا ذلك وليس له سوى المبيع
 وليس عليه دين فهل يكون ما ذكره وصية ويعتبر من الثلث * (الجواب) نعم قال في التواري في كتاب
 الوصايا اعتاقه ومحاباته وهبته ووقفه وصمته وصية فيعتبر من الثلث اه * (سئل) * في المريض
 مرض الموت اذا باع من أجنبي داره التي تساوي ألف قرش بخمسمائة ولا مال له سواها ثم مات من
 مرضه المزبور عن ورثة لم يجزوا ذلك فهل يكون محاييا بخمسمائة فتفقد المحاباة بقدر الثلث ثم يقال

مطلب باع زوجته او غيرها
 داء سعال لم تنصر به ذات فراش
 يصح

مطلب بيان الصحيح من
 الاقوال في حكم مرض الموت

قوله ما جرى الخ أي من أن
 الأمراض المزمنة كالفالج
 ليست مرض موت اه منه
 مطلب بيع الورثة تركه
 الميت المديون باذن القاضي
 والغرماء صحيح

مطلب بيع المريض من
 أجنبي بغبن فاحش وهبة
 الثمن له يعتبر من ثلث ماله

للمشتري اما أن يبلغ الثمن الى الثلاثين وليس له أن يرد من المبيع شيئا واما أن تنسخ * (الجواب) نعم
 والمسئلة بعينها في العمادية من يوع المريض * (سئل) * في امرأة لها دار جارية في ملكها
 أرضا وبنائها باعت نصفها شائعا من جماعة معلومين بثمن معلوم يباعا فاهل بيع البيع المذكور
 * (الجواب) * نعم كافي العمادية باع فضولي نصف الدار المشتركة بين رجلين ينصرف البيع
 الى نصيبهما فان أجاز أحدهما صح في النصف الذي هو نصيب المحيز وهو قول أبي يوسف وقال محمد
 يجوز البيع في ربع الدار فرق بين هذا وبين ما اذا باع أحد الشريكين نصفها فان لم يجوز البيع
 في نصف الدار لا يبيع المالك انصرف الى نصيبه أما يبيع الفضولي انصرف الى النصف الشائع فإذا
 أجاز أحدهما صححت اجازته في ربع الدار فصول العمادية من ٢٤ في تصرفات الفضولي
 وفيها أيضا من الفصل الثلاثين في مسائل الشيوخ بعد كلام الى أن قال فالوجه الاقول وهو بيع
 المبيع من أجنبي على صنفين أما ان كان الكل له فباع النصف أو كان بين اثنين فباع أحدهما نصيبه
 فالبيع جائز في المواضع أجمع هكذا ذكر المصدر الشريد في كتاب الشيوخ وأجمعوا على أن يبيع
 سهم واحد من عشرة أسهم من الدار يجوز من يوع التارخانية ونقل التمر ناشئ في قنائه من باب
 الشركة الاتفاق على جواز بيع الشائع وفي البحر من باب الاجارة الفاسدة تحت قول المتن وفسد اجارة
 الشائع الامن شريكه بعد بطلان الكلام ألا ترى أن حصة الشائع لا تجوز بيعه يجوز اه فخير أن يبيع
 الشائع جاز من الشريك ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الغراس والزرع وقال العلامة قاسم
 في رسالته في مسائل الشيوخ سئل عن بيع حصة شائعة من عقار فأجبت بالجواز ثم أخبرت
 عن بعض من يزعم العلم بالفتنة أن ذلك غير جائز فقلت لأعلم خلافا في المذهب فيما ذكر وانما اختلف
 في بيع الحصة الشائعة من العمارة والصحيح الجواز قال جلال الاسلام في فتاويه أرض بين رجلين
 أثلا نار الزرع فيها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع نصف الزرع شائعا من أجنبي صح في الارض
 دون الزرع وقال ثوب بينهم ماباع أحدهما بغير إذن شريكه ولم يجزه شريكه لم في نصيب البائع ومثل
 ذلك في العبد المشترك وقال باع نصف خشبة مقموعة أو نصف عملة مشاعا جاز وان كان في قسمتها
 ضرر قال وأما يبيع نصف العمارة مشاعا فحقها اختلاف الروايتين والمشايع والجواز أصح وأرفق اه
 قلت العمارة البناء في الضيعة والرقبة للوالي قالوا لان العمارة للبقاء فأشبهت الرقبة وفي الصغرى بناء
 بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي بغير إذن شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من
 شريكه جاز اه ما في الرسالة وفيها فوائد * (سئل) * في بيع الحصة الشائعة من البناء والارض لغير
 الشريك هل يصح أم لا * (الجواب) * قال في فتاوى التمر ناشئ من باب الشركة وفي شفعة جواهر
 زاده في باب العروض اذا باع نصف البناء مع نصف الارض جاز سواء باعه من أجنبي أو من شريكه
 وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء بدون الارض من الاجنبي أو من شريكه لا يجوز قالوا وهذا
 اذا كان البناء بحق وأما اذا كان بغير حق جاز يبيع نصفه من أجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان
 بغير حق كان القلع مستحقا ومستحق انتفاع بالقلوع ولو كان مقلوعا حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى
 أقول قد علمت أنهما أن الجواز أصح وأرفق ويأتي تمام الكلام عليه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
 مشقة في أرضى وقف سليخة ونصف غراس شائع جار نصفه الاخر في ملك عمرو قائم بالوجه
 الشرعي في بعض الاراضي المزبورة فباع المنتد المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون
 إذن عمرو انشريك ومثولي اوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير صحيح * (الجواب)
 نعم كما أفتى به التمر ناشئ والحد عبد الرحمن العمادى والوالد والعمر وهو المعتقد كما قرره العلامة قاسم
 في رسالته وكذا في أنفع الوسائل أقول وبه أفتى المرحوم الشيخ اسماعيل في مواضع من فتاواه
 واضطرب الاقناع من الشيخ خير الدين فأفتى أولا بأن يبيع أحد الشريكين حصته في الغراس في الارض

بطلب يبيع نصف الدار
 مشاعا
 مطلب بيع الفضولي نصف
 الدار المشتركة
 مطلب نقول نفيسة في حصة
 بيع المشاع

مطلب الحصة الشائعة من
 الغراس والزرع لا يجوز بيعها
 مطلب اختلف في بيع الحصة
 الشائعة من العمارة والصحيح
 الجواز

مطلب في بيع الحصة من
 البناء لغير الشريك

مطلب بيع الحصة من الشجر
 لغير الشريك غير صحيح

المشتركة من أجنبي صحيح واستشهد له بما أفتى به ابن نجيم في نحو ذلك وأفتى ثانيا بوجوب خلاف ذلك حيث قال في باب البيع الفاسد بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك فاسد كما صرح به علماؤنا فاطمة اهـ * (سئل) * في بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها وبذوق صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز * (الجواب) نعم كما في البرازية والخلاصة وأنفع الوسائل والنوازل * (سئل) * في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح من الشريك هل يكون جائزا * (الجواب) * بعه ذلك من شريكه جائز ومن غيره لا يجوز كذا في الخلاصة * (سئل) * في بيع نصيبه من الزرع المشترك وهو بقل ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المذخور جائزا زال المانع * (الجواب) * نعم رجل باع نصيبه من الزرع المشترك لا يجوز وإن لم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع جائز زال المانع كالوباع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى أخرجه من البناء جاز خاتمة في فصل بيع الثمار والزرع بين رجلين أو ثمار بينهما في أرض بينهما فباع أحدهما نصيبه قبل الإدراك لم يجز لأنه لا يمكن تسليمه إلا بضرر صاحبه لأنه يجبر على القلع الحال وفيه ضرره ولو باع بعد الإدراك جاز لأنه لا نعدام الضرر أنفع الوسائل * (سئل) * فيما إذا كان لزيد وجماعة ثمرة فتاح مشتركة بين الجميع لم يذوقها والجماعة الباقى بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شاعرا من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبذوق صلاحها فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد زرع غير مدركه فباع حصته منه معلومة بدون الأرض فمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * حيث كان الزرع غير مدركه فالبيع المذكور فاسد ولو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من إنسان بدون الأرض إن كان الزرع مدركا يجوز وإن لم يكن مدركا لا يجوز لأن هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسدا كبيع الجذع في السقف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا لأن المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخاتمة * (سئل) * فيما إذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشتركة بينهم ونصفه الآخر تبع للأرض جاز في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو فمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في البرازية شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز وإن من شريكه يجوز وإن بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وإن باعها جملة يجوز اهـ ومنه في أنفع الوسائل أقول قد حذر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما أطل في سرد النقول ما حاصله الذي تحذر لئلا من هذه المنقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمبطخة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلورضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الأول على ما إذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لأنه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لأنه يطالبه المشتري بالقلع فيستتر بالبائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف وحل الثاني على ما إذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله إلى الإدراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لأن قيمته ضررا وإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضى به اهـ ثم إن دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز وإن وقت الإدراك والى لم يجب إلى ذلك نظر الشريك فإن طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لأنه فاسد مستحق انفساخ وإن سكبت إلى وقت الإدراك انقلب جائزا زال المانع وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كالأرض

مطلب بيع الحصة الشائعة من الثمرة قبل ادراكها من أجنبي لا يصح

مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع بعد الإدراك لا يجوز

مطلب بيع الحصة من الثمار والزرع قبل الإدراك لا يجوز

مطلب إذا كان الزرع كله لزيد وجماعة ثمرة فتاح مشتركة بين الجميع لم يذوقها والجماعة الباقى بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شاعرا من رجل أجنبي حال كون الثمرة على أشجارها وقبل ادراكها وبذوق صلاحها فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد زرع غير مدركه فباع حصته منه معلومة بدون الأرض فمن معلوم من عمرو فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * حيث كان الزرع غير مدركه فالبيع المذكور فاسد ولو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من إنسان بدون الأرض إن كان الزرع مدركا يجوز وإن لم يكن مدركا لا يجوز لأن هذا البيع يتضمن الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناوله البيع فيكون فاسدا كبيع الجذع في السقف وإذا لم يجز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزا لأن المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل الخ وتقدم نقلها عن الخاتمة * (سئل) * فيما إذا كان لزيد وأولاده نصف غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بينهم ونصفه الآخر تبع للأرض جاز في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو فمن معلوم فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في البرازية شجرة بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يجز وإن من شريكه يجوز وإن بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وإن باعها جملة يجوز اهـ ومنه في أنفع الوسائل أقول قد حذر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعد ما أطل في سرد النقول ما حاصله الذي تحذر لئلا من هذه المنقول أن يبيع الحصة من الزرع المشترك والمبطخة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز من الأجنبي فلورضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حل الأول على ما إذا كان قصد المشتري اجبار الشريك على القلع لأنه لا يجبر على تحمل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرع من رجل وكل الزرع له حيث لا يجوز قالوا لأنه يطالبه المشتري بالقلع فيستتر بالبائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر فصار كبيع الجذع في السقف وحل الثاني على ما إذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى على حاله إلى الإدراك ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط بقوله لأن قيمته ضررا وإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضى به اهـ ثم إن دام الحال ولم يطلب المشتري القلع فالبيع جائز وإن وقت الإدراك والى لم يجب إلى ذلك نظر الشريك فإن طلب هو أو البائع النقض ففسخ البيع لأنه فاسد مستحق انفساخ وإن سكبت إلى وقت الإدراك انقلب جائزا زال المانع وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كالأرض

مطلب باع نصيبه من الزرع من أجنبي أو من أحد شركائه لا يجوز وإن من كلهم جائز

مطلب تحريم مسائل بيع الحصة الشائعة من الزرع والثمرة والغراس والبناء

بينهما وفيه ازرع لهما يدرك فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض ففي رواية يجوز
 وفي أخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكنها تحصل على ما إذا كان في صورة يحصل فيها ضرر
 بالقطع كببيع رب الارض من الاكار حصته من الزرع فلا يجوز لانه يكاف الاكار بالقطع فينضر
 أما لو باع الاكار حصته من الزرع أو الثمرة لرب الارض فانه يجوز اتفاقا والدليل قول المحيط لان البائع
 يطالبه بالقطع ليفرغ نصيبه من الارض ولا يمكنه ذلك الا بقطع الكل فينضر المشتري فيما لم يشتره
 وهو نصيب نفسه الخ فلتخص أنه ان باع من شريكه الذي لاحق له في الارض لا يجوز على المختار
 وأما بيع الحصة من الغراس المشتركة من الاجنبي أو الشريك فان كانت الارض لهما فلا يجوز بيع
 أحدهما حصته من الاخر بدون الارض قياسا على الزرع كما مر وان كانت لغيره مما بأن غرسا بحق
 فان مناصبة وباع من له الارض جاز أو من الشريك الذي لا أرض له لا يجوز وان باجارة لا يجوز بيعه
 لا من شريكه ولا من أجنبي ولان كانت الارض لاحدهما فان باع رب الارض لشريكه لا يجوز
 أو لغيره يجوز وأما بيع الحصة من البناء فان الارض لهما أو باع أحدهما نصيبه من الارض والبناء
 جاز من الشريك وغيره وان باع نصيبه من البناء فقط فان من أجنبي لا يجوز وان من شريك ينبغي
 عدم الجواز سواء كانت الارض للبائع أو المشتري وان كانت لغيره ما بأجرة قلن أجز البائع
 نصيبه من الارض من المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البائع
 تكليف المشتري القلع وان باعارة لهما مدة معلومة فان باع بعد مضىها صح والا فيبقى جريان الروايتين
 وان يغصب يصح البيع من الشريك والاجنبي لانه مستحق للقطع فكان كالمشروع حقيقة
 والحاصل اذا رفع الى القاضي بيع حصة من البناء وطلب منه الحكم به فان تبين له أن البناء
 المذكور مستحق للبقاء في القرار عمل فيه على ما قدمنا من التفاصيل وان ثبت عنده أنه غير مستحق
 للبقاء أثبت البيع وحكم به وكذا الجواب في الغراس والزرع هذا خلاصة ما حذر به الامام
 الطرسوسي في هذه المسائل في كتابه أنفع الوسائل ونازع فيما في الفتية من أن في جواز بيع العمارة
 مشاعا اختلاف الروايتين والمشايخ والجواز أصح وأرفق بأنه لا يعلو من منازعة القدوري عن الاصل
 وصاحب البدائع وصاحب الخلاصة من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في الفتية اختيار
 فتوى لبعض المشايخ وأما اختلاف الروايتين فهو في الشريك أما في الاجنبي فلا الخ وقد نقل
 ابن حزمه النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسألة بيع الحصة من البناء على
 التفصيل المار وقال في آخرها قد أقره على ذلك صاحب البحر اه أقول أيضا الحاصل أن المناط
 في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما يظهر من عباراتهم صريحاً ودلالة وعليه فما من
 فيه الضرر جاز بيعه وما لا فلا ففي بيع الحصة من الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه يصح ولو من
 الاجنبي بلا إذن الشريك اذا ضرر على الشريك لو طلب الشاري القطع ومثله الشجر المعد للقطع
 بعد بلوغه أو ان القطع كالخوص والصفصاف في الحائية والولول الجية اذا باع نصيباً له من شجرة بغير
 إذن شريكه بغير أرض ان كانت الاشجار قد بلغت أو ان القطع فالبيع جائز لان المشتري لا يتضرر
 بالقسمه وان لم تبلغ فالبيع فاسد لانه يتضرر بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع اه لكن البيع قبل
 الادراك وكذا بيع الثمار قبل النضج فيه التفصيل المار الذي اقضيه الطرسوسي توفيقاً بين عباراتهم
 وكذا في مسألة بيع البناء ثم اعلم أن غالب ما يقع في زماننا أن البناء انما يـكون في الارض
 المحتكرة وفي أراضي القرى السلطانية فاذا كانت الارض الحاملة للبناء جارية في نواجر الشريكين
 في البناء وباع أحدهما حصته من الاخر بعد ايجاره حصته من الارض المحتكرة وفراغه عن مشد
 نمسكه في الارض السلطانية ورفع يده عنها يجوز البيع اذا لا يد البائع على الارض حتى يكافه القلع
 وأما بيع ذلك لغير الشريك فالمنصوص عليه في عدة كتب أنه لا يجوز البيع معللاً بأنه لا يمكن

تسلمه الانقبض البناء وفي ذلك ضرر لكن ظاهر كلام القنية المار جواز مطلقا ومثله ما تقدم
 في كلام المؤلف عن العلامة قاسم ويؤيده أيضا أنه لا فرق بين الحصنة من البناء والحصنة من الثوب
 أو العبد وقد قال شيخنا شيخنا ملا علي الترمكاني بعد نقل عبارة القنية وغيره بايع
 الحصنة الشائعة من العمارة يجوز على الأصح لأنها أشبهت الرقبة وعلى هذا جرى الفتوى
 في زماننا بدمشق والعلامة قاسم يفتي بثقة اه وفيه جواب عما تقدم عن الطرسوسي من اعتراضه
 على القنية وحاصل الجواب أن الناقلين لا اختلاف الرواية في ذلك ثقات والمثبت مقدم على النافي
 والله أعلم وأما الشجر فالعالم فيه أيضا أن يكون قائما محترما في أراضى الوقف أو بيت المال بالاجرة
 فإذا باع الشريك من شريكه وأجره حصته من الأرض والتزم الشاري بما عليها الجهة الوقف أو بيت
 المال فلا ضرر أصلا ومثله الزرع وأما البيع من غير شريكه فلا أدنى فلا يجوز لكن نقل في أنفع
 الوسائل أنه لو باع نصيبه من الزرع من أجني وللزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه من ذلك
 المشتري لا تقلب البيع الا قول جائز الاقناع من الجواز قد ارتفع اه وأما لو باع الشريك من
 الاجني بإذن الشريك فالذي عليه الاقناع في زماننا وقبله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلاف
 وما فوق به الطرسوسي أخذنا من قول قاضي خان لو أن الشريك الذي لم يبيع أجاز بيع الشريك له
 أن لا يرضى بعد الاجارة قال له ذلك لأن قلعه ضرر والانسان لا يجبر على أن يتحمل الضرر اه
 وقاضي خان ذكر في مسئلة المطبخة والظاهر جريان ذلك في الشجر والبناء والثمرة أيضا فإذا أجاز
 الشريك البيع من الاجني ثم أراد المشتري أن يفعل ما يضره من القلع أو القطع له أن لا يرضى بعد
 ذلك فيفسد البيع عالم تنفج الثمرة أو يدرك الشجر أو ان القطع لعدم الضرر حيث وهذا كله اذا لم يبق
 للبائع يد على الأرض والالم يصح البيع للزوم الضرر على المشتري بأمره بالتفريق وأما لو كان الجميع
 للبائع ولا شريك فيه أصلا فلا يجوز البيع بدون الأرض الا اذا أدرك الزرع فيقلب جائزا كما مر
 في كلام المؤلف وظاهره أنه في البناء لا يجوز لكن ما مر عن القنية والعلامة قاسم يفيد الجواز فيه
 ووجهه أن البناء أشبه رقبة الأرض في كونه معدا للبقاء لا يقصد قلعه ورفعته بخلاف الزرع
 والظاهر أن الغراس مثل البناء فإذا كان كله لشخص وباع من آخر نصفه مثلاً وأجره نصف الأرض
 لدى حاكم يرى اجارة المشاع وحكم بذلك أو فرغ له عن نصف مشد ولو كانت الأرض سلاطانية فإنه يصح
 كما يظهر من تعليمهم بالضرر لأنه لا ضرر في ذلك لأن البائع لم يبق له يد على أرض الحصنة المبيعة
 من الغراس وإذا أراد أحدهما قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الآخر بالقسمة
 لأن قسمة الغراس ممكنة فاعتمد هذا التحرير المستطاب فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله أعلم
 بالصواب * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بطريق
 الحاكمة قباعة من عمرو يعاشر عياجن مع ما هو مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا اذا
 ولا يتوقف على اذن متولى الوقف * (الجواب) * نعم * (سئل) * في غراس مشترك بين
 زيد وعمرو المباعين وأخيهما اليتيم الذي هو تحت وصاية أخيه زيد لكل منهما حصته معلومة فباع
 البالغان حصته لمن يكره عياجاتا شرعا بإذن الوصي المذكور واجازته لذلك فهل يكون البيع
 المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم قال في أدب الاوصياء من فصل البيع والودي كالمالك
 وفيه أيضا الوصي قائم مقام الموصي * (سئل) * في شجرة حور بها له مصلحة جارية في وقف
 أهلي تريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ
 الاشجار أو ان قطعها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لاسيما والشجرة لم تبلغ أو ان
 قطعها والمسئلة في البحر من البيوع * (سئل) * فحين باع نصيبه من الزرع المشترك قبل
 الادراك ولم يفسخ البيع حتى أدرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا لزوال المانع

مطاب لا يتوقف بيع بناء
 الدار على اذن المتولى

مطلب بيع الحصنة من الغراس
 بإذن وصي اليتيم الشريك
 صحيح
 مطلب بيع الحصنة من
 الشجرة قبل أو ان قطعها
 لا يجوز

• (الجواب) • نعم كما صرح به فاضحان • (سئل) • فحين باع نصيبه من الغراس القائم في أرض وقف من أحد شركائه بلا تدبير ولا إذن من بقية الشركاء بموجب ملك ولم يحكم بخصته حاكم رهاقه هل يكون البيع المزبور غير جائز • (الجواب) • نعم ذال في أنفع الرسائل عن الخاتمة إذا كان الشجر بين اثنين فباع أحدهما نصيبه من أجنبي لا يجوز وإن باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه من أحد شركائه لا يجوز وإن منهما جاز • (سئل) • في شجرة بين زيد وعمرو لم تبلغ أو أن قطعها يزيد بيع نصيبه منها بلاذن شريكه بغير الأرض ويكتف شريكه إلى بيع نصيبه منها معه فهل ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر قاسد • (الجواب) • نعم ليس له ذلك ويبيعه نصيبه كما ذكر قاسد حيث لم تبلغ أو أن قطعها لتضرر الشريك بذلك كما صرح به في العمادية في الفصل الثلاثين • (سئل) • فيما إذا كان لزيد دين قدره كذا من الدراهم بذمة عمرو فدفق له عمرو متاعاً مصلية بفضة بتم معلوم من الدراهم فباعه زيد به من دينه المزبور وجعل ككون الثمن زائداً على ما في المبيع من الفضة أو مساوياً أو أقل فهل يكون البيع غير صحيح • (الجواب) • نعم قال في الدر المختار والاصل أنه متى بيع بدين مع غيره كفضض ومن ركش بنقد من جنسه شرط زيادة الثمن فلو مثله أو أقل أو جعل بطل ولو بغير جنسه شرط التقابض فقط • (سئل) • في رجل اشترى من أخته زوجاً أساور ذهب زيتها كذا مثقالاً وساعة فضة وعقصة فضة وخمير فضة وموهات بالذهب بتم معلوم من القروش الفضة مقسطة عليه في أقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف به واستهلكه فكيف الحكم • (الجواب) • البيع المذکور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فإنه يشترط التقابض في المجلس كما صرح به في المتخ في باب الصرف • (سئل) • فيما إذا كان لزيد حاتم ذهب قباعة من عمرو بتم معلوم من الدراهم مقسط عليه في أقساط معلومة ونقدراً لم يقبض زيد شيئاً من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع باطلاً • (الجواب) • نعم فلو تجانس أي النقدان شرط التماثل والتقابض والامطر التقابض أي وان لم يتجانسا يشترط التقابض قبل الاقتراق دون التماثل بجر ملخصاً ثم قال فان نفرد قبل القبض بطل • (الجواب) • نعم في البصر والنهر والتمخ وغيرهما • (سئل) • فيما إذا كان لزيد مقسم معروف من دار معلومة وأتوا في شخص وزيراً فضة وحلق ذهب وسيف فولد معلومات فباعها من ابنه البالغين بتم معلوم البعض دراهم فضة معلومة عن المقسم والامعة والاواني والسيف والبعض فضة معلومة عن الذهب والبعض ذهب معلوم عن الفضة مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى بيعة شرعية وكتب بذلك صل شرعي فويل يعمل بضمونه بعد ثبوته شرعاً • (الجواب) • نعم وتقدم نقلها في بيع المقتض والمزركش أقول بما شأب ذكره هنا ما يكثر السؤال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب أو الشاش من علم الذهب أو الفضة هل يشترط أن يتقدم الثمن ما يقابله قبل الاقتراق أم لا قد ذكر المسئلة السيد محمد أبو العود الأزهرى في حاشيته على شرح من لا مله من الثمن الأبالسة ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسألة بيع أمة في عنقها طوق فضة ويبيع سيف محلى تخلص حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع فيهما بالاقتراق من غير قبض ما يقابله ما بأن دخول الطوق والحلية ليس على وجه التبعية لأن الطوق غير متصل بالامة والسيف اسم للحلية أيضاً وان اتصلت به فكانت الحلية من مسماء بخلاف علم الثوب فإنه ليس من مسمى المبيع فكان دخوله في البيع على وجه التبعية فلا يشأله حصه من الثمن اه ملخصاً لكن يشكل عليه مسألة المقتض والمزركش لأن يفرق بأن ما في ذلك مقصود بالشراء كالطوق والحلية وبأنه ليس شيئاً آخر غير المبيع فكان من مسمى المبيع وقد غفرت بنقل المسئلة في الذخيرة وإذا باع

مطلب باع نصيبه من الغراس من أحد الشركاء بلا إذن الباقين يجوز وكذا الزرع

مطلب في بيع المقصب والمزركش

مطلب بيع الفضة بالفضة نيئة غير صحيح
مطلب بيع حاتم ذهب بفضة نيئة باطل

مطلب في علم الثوب أو الشاش من الذهب أو الفضة

ثوباً منسوجاً ذهب بالذهب الخالص لا يتخلو ازمه من الاعتبار وهو أن يكون الذهب المنفصل أكثر
 وفي المتن بالنون أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب وعن أبي حنيفة
 وأبي يوسف أنه يعتبر اه وقال في التارخانية وفي الباقي أن في اعتبار الذهب في السقف روايتين
 وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يعتبر وفي فتاوى الغبائية ولو باع داراً في عقدها ذهب بذهب في رواية
 لا يجوز بدون الاعتبار لأن الذهب لا يكون تبعاً لغيره علم الثوب فإنه لا يعتبر لانه تبع محض اه
 فهذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه تبع محض وتعم الكلام على هذه المسئلة
 فيما علقته على الدر المختار فراجعه * (سئل) * في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة
 بينها وبين أخيها من أخيه المزور يثن معلوم على شرط أن تسكن البائعة فيها مدة فهل يكون البيع
 المزبور فاسداً * (الجواب) * نعم رجل باع داراً على أن يسكنها البائع شهراً أو دابة
 على أن يركبها البائع يوم ما يكون فاسداً ثانية من فصل الشروط * (سئل) * في رجل اشترى
 من آخر قوة مغيبة في الأرض معلوماً وجودها فيها ثمن معلوم ويريد ردها إذا رآها أو بعضها
 فهل له ذلك * (الجواب) * بيع ما أصله غائب وعلم وجوده يجوز وله خيار الرؤية إن شاء رده
 وإن شاء أخذه وتكتفي رؤيته البعض عندهما وعليه القوي كما في شرح الجمع والتنوير ومثله في البحر اه
 وكذلك أفتى قارئ الهداية بأنه يجوز بيع ما هو مغيب في الأرض كالقيل والبصل والجزر والقلقاس
 وإذا قلعه البائع للمشتري الخيار وأجاب عن سؤال آخر بقوله إذا اشترى شيئاً مغيباً في الأرض
 فهو شراء مالم يره وحكمه أن للمشتري أن يفسخ هذا العقد قبل الرؤية لانه ليس بالزم في حقه
 فإن لم يفسخه وقلع المشتري بعضه باذن البائع أو البائع قلع البعض بخير المشتري إن شاء رضى وإن شاء
 ففسخ وإن رضى بالقولع لزمه البيع في الباقي إذا كان على صفة المقبول وأجاب أيضاً بأنه يجوز بيع
 قصب السكر وهو قائم على أصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه وللمشتري الخيار إذا أجاز له قشره
 إن شاء أخذ وإن شاء رده فإن قلع شيئاً منه من الأرض بطل خياره * (سئل) * فيما إذا اشترى
 زيد من عمرو بصلاً مدركاً ثابتاً في أرضه معلوماً وجوده فيها شراء صحيحاً وتسلم المبيع وقلعه من
 أرضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبائعه ثم امتنع من دفع الباقي متعللاً بأنه خسر فيه فهل لا عبرة بحاله
 * (الجواب) * نعم يلزم المشتري دفع بقية الثمن للبائع ولا عبرة بقلعه المذكور لأن بيع ما أصله
 غائب إذا ثبت وعلم وجوده فهو جائز كما في شرح الجمع الملكي عن الخائنة وكذلك في شرح
 التنوير للعلاقى من البيع الفاسد * (سئل) * في رجل باع عدة آلات حال كونها غير
 موجودة عنده ولا في ملكه فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم لانه بيع معدوم
 * (سئل) * فيما إذا كان زيد بناء دار معلوم فباعه من عمرو بيعاً ثابتاً شرعياً بثمن معلوم
 هو ثمن المنزل قبضه البائع ثم بعد ذلك أشهد عليه عمرو المشتري أنه ان دفع له زيد نظير الثمن بعد مدة
 كذلك يكن بيعه مردوداً عليه ومقالاته وإن لم يدفع له زيد ذلك يكن لاحق له في بيعه ومضت المدة
 ولم يدفع زيد ذلك لعمرو ومات عمرو عن ورثة باعوا المبيع من بكر وسأوه منه فقام زيد يكلف بكر ردة
 المبيع له بالثمن متمسكاً بالأشهاد المذكور فهل ليس لزيد ذلك * (الجواب) * حيث كان البيع
 بثمن المشل والأشهاد المذكور بعد البيع المزبور فهو وعد من المشتري فلا يجبر على رده والمسئلة
 في الخبرية من البيع ومثله في التمر ثابتي والبرازي * (سئل) * فيما إذا كان له نخل فلاحه
 باعته من أخيها بثمن معلوم فيه غبن فاحش وأطلقت البيع ولم تذكر الوفاء الآن المشتري عهد إليها بعد
 البيع لدى بيته شرعية أم إذا وقت له مثل ثمنه ففسخ معها البيع ثم مات عن ورثة قبل إيفائها له مثل
 الثمن وتريد إيفاء الورثة مثل الثمن واسترداد مبيعها بعد ثبوت ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل لها ذلك
 * (الجواب) * نعم ولا ريب في أن بيع الوفاء حكمه حكم الرهن في جميع الأحكام على ما عليه

مطلب باع داراً على شرط
 أن تسكنها مدة ففسد البيع

مطلب يجوز بيع المغيب
 في الأرض كالقيل والبصل
 وله الخيار

مطلب بيع ما أصله غائب
 إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع المعدوم غير جائز

مطلب إذا كان البيع بثمن
 المثل ثم وعده برده المبيع إذا
 رده الثمن لا يجب الوفاء به

مطلب بيع الوفاء حكمه
 حكم الرهن في جميع الأحكام
 هو الصحيح

مطلب اذا مات المشتري وفاء
فورثته تقوم مقامه

مطلب يبطل البيع بهلاكه
قبل القبض

مطلب بعث رجلا ليقبضه
فقبضه فهلك يهلك من مال
المشتري

مطلب اذا باع الصبي ولم يقل
اني بالغ ثم قال لم اكن بالغاً
صدق

مطلب قال كنت صبياً وقت
الابراء فالقول له وكذا الاقرار

مطلب بيع الاب مال طفله
من الاجنبي على ثلاثة اوجه

الاكثر كما في الخيرية والحاوي الزاهدي وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط البرازي فيه
الاقوال الى ان قال واذا مات المشتري وفاء فورثته تقوم مقامه في أحكام الوفاء ٥١ * (سئل) *
فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم بتمتع عمرو وقبضه عمرو بهيمة بتمتع معلوم وهلك عند
البايع قبل تسليمها للمشتري باقية سماعاً وبه فكيف الحكم * (الجواب) * يبطل البيع بهلاكه
قبل القبض ولا يلزم زيد الثمن وله مطالبة عمرو وبدينه والمسئلة في البرازية * (سئل) * فيما
لو اشترى شيئاً وبعث رجلاً ليقبضه فقبضه وهلك فعلى من يهلك * (الجواب) * يهلك من مال
المشتري لان المأمور بالقبض يأمره قد حصل القبض كذا في جواهر الفتاوى من البيع
* (سئل) * في صبي باع شيئاً ولم يقل اني بالغ ولا ان قال اني حين البيع لم اكن بالغاً فهل يصدق
* (الجواب) * نعم وفي متفرقات يسوع الذخيرة صبي باع واشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك
لم اكن بالغاً فان قال في وقت يبيع مثلي في ذلك الوقت لم يلتفت الى جوده ووقته اثنا عشرة سنة
وهنا دقيقة اخرى وهو انه يشترط بعد بلوغه اثني عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله
أحكام الصغار للاستروشي في مسائل يسوع ادعى الاقرار في الصغير وأكراه المقر له فالقول للمقر
لاستناده الى حالة معهوده منافية للضمان القول لمن في الاقرار المدعى عليه بناءً يحبط البراءة فقال
المدعى كنت صبياً وقت الابراء فالقول له لانه أسنده الى حالة منافية للضمان القول لمن في الدعوى
صبي باع واشترى وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال لست بالغ لم يلتفت الى قوله ولو كان
ابن احدى عشرة سنة ثم قال لست بالغ صدق جامع الفتاوى من يسوع * (سئل) * فيما
اذا كان اصفار نصف علو جارية في ملك أبيهم المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاجوا للتفقة
ويرد أبوهم يبيع جميع العلو بمن المثل فهل له ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم وفي الثانية
بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة اوجه لان الاب اما عدل أو مستورا أو قاسد في الوجهين
الاولين يجوز عقده ولو عقاراً ويسير الغيب فلا يكون للطفل النقص بعد البلوغ لان للاب شفقة وافرة
ولامعارض له فالظاهر أن مباشرة على الخيرية تمتد فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه الثمن بعد البلوغ
ضياعه أو الانفاق عليه وهو تفقة مثله في مدته صدق بيمينه وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار
الا بان يكون بضعف القيمة لمعارضة الفساد ظاهر التفقة فإلم تظهر الخيرية لا تمتد فالصغير نقضه بعد
البلوغ وهو المختار وتمام مسائل بيع الاب في أدب الاوصياء من البيع الاب المبذور والمفسد المتلف
اذا باع أو رضاه الولد الصغير وأنفق منها على نفسه أمما يبيعها جارية لبوت أصل الولاية ولكن من الواجب
أن لا يدفع الثمن اليه ويترعه القاضي من يده ويسلمه الى ثقة يثق به بالمعروف جواهر الفتاوى من الباب
الخامس من يسوع ولكن في الفصولين وغيره ما يحتاجه من أن يبيع الاب عقار الصغير اذا كان
مفسداً لا يجوز الا بضعف القيمة اللهم الا أن يحمل على الضعف فتأمل أقول هذا ما واثق من نص
عليه ما في أحكام الصغار للاستروشي وذكر أن الفتوى على الثانية أي المذكورة في الفصولين
وغيره وقال العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل على ما عليه الفتوى أن الاب اذا
باع عقار الصغير بمثل القيمة أو بغيره يسير يجوز ولو لم يوجد عند الناس أو مستورا ولو مفسداً لا يجوز
الا بضعف القيمة والوصي في بيع العقار بمثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضعف القيمة أو الحاجة
الصغير أو اذن الاب وفي العروض حكم الاب والوصي واحد فلو باع الاب أو الوصي عروض الصغير
بمثل القيمة يجوز من غير تقييد بأحد الشروط الثلاثة اهـ والمفهوم من عامة عباراتهم أن الاب لو غير
مفسد لا يحتاج بيعه عقار الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكروها في بيع الوصي ونقل الحموي
عن الحافوي التسوية بينهما في اشتراط المسوغات المذكورة وفيه نظر لخالفته لما يفهم من كلامهم
كما ترى الا أن يوجد نقل صريح عن مشايخ المذهب فتأمل والله اعلم * (سئل) * فيما اذا كان

مطلب يصح بيع وصي لمعتوه

لمعتوه وصى شرعى وحصة قليلة معلومة شائعة في بناء مكان معلوم جار يقبضه في ملكه اخوته فباعها
وصيه المذكور من اخوته بثمن معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى قاض شرعى ثبت لديه بالبينة
اشترعية الحظ والمصلحة في البيع المزبور وأن اثنين المزبور حوثن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالمبيع
وحكم القاضي بحصة البيع المذكور فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فما اذا كان لمريض ابن كبير له ابن صغير فقال بعث الصغير بستان كذا بثمن قدره كذا ولم يقبل
لصغير أبوه المزبور في المجلس حتى مات المريض من مرضه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح
* (الجواب) * حيث لم يقبل أبوه يكون البيع غير صحيح والله أعلم الولاية في مال الصغير إلى الأب
ثم وصيه ثم وصى وصيه ثم أبى الأب ثم إلى وصيه ثم القاضي الخ تنوير * (سئل) * في بيع
المأجور هل يكون موقوفا على اجازة المستأجر أو مضمونة مدة الاجارة * (الجواب) * نعم يتوقف
البيع على اجازة المستأجر في أصح الروايات وإن لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجارة نفذ البيع
كذا في الخالية وغيرها * (سئل) * في رجل رهن داره بالمعروفة عند زيد رهنا
شرعيا مسلمائهما من بكر بن زيد من الميراث كيف الحكم * (الجواب) * يكون البيع
موقوفا على اجازة الميراث أو قضاء الدين أو الالباء منه بيع المرهون غير نافذ في حق الميراث وليس
لاراهن والميراث حق الفسخ كالمستأجر ويقتضى بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ
وفي بعض المواضع أنه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والميراث لازم في حق البائع حتى
اذ لقضى الدين أو تمت الاجارة لزم البيع برأية من الصرف في أول المتفرقات * (سئل) *
فما اذا كان زيد غراس عنب قائم بالوجه الشرعى في أرض وقف جار مشتهها في تصرفه فباع ربع
الغراس من هند وفرغ لها عن ربع الشدة وصدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زيد يده على الجميع
وتصرف بثمرته ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم المبيع لها بدون وجه شرعى فهل يمنع من
معارضتها ويؤمر بتسليمها المبيع ويلزمه مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل
* (الجواب) * نعم أقول قدّم المؤلف عن العمادية أنه لو كان الزرع كله فباع نصفه من
انسان بدون الارض ان كان الزرع مدبر كاجاز والافلا الخ وعلمته لزوم الضرر كما مر وقدّمنا
أن الطاهر أن الغراس كالبناء وأن الضرر يزول بالاجار والفراغ * (سئل) * فما اذا اشترى
زيد اثني عشر شاشا من عمرو بثمن معلوم من الدراهم وقبضها ثم باعها من بكر بثمن معلوم وقبضها بكر
ثم باعها من عمرو صاحبها بثمن معلوم أقل مما باعها به فهل تكون البياعات المزبورة صحيحة
* (الجواب) * نعم وفي الاصل في آخر باب العيب شري ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه
أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة والمبيع بحاله لم يزدد لم ينقص بعيب والثمن الثاني
من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بأقل من ثمنه ثم اشتراه نسيئة سنتين فهو فاسد فلو باع بالدراهم
فاشترى بالدينار لم يجز استحسانا واذا انتقل الى آخر بيع أو هبة فاشتراه من ذلك الرجل بأقل جاز
ولو اشترى بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز اه خلاصة من الفصل الرابع
في البيع الفاسد * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشته مسك في أرضى وقف حامل بعضها الغراس
جار في ملكه فباع الغراس والارض مع عمرو بثمن معلوم من الدراهم فهل صح البيع في الغراس
بخصمته من الثمن دون الارض * (الجواب) * حيث ضم الملك وهو الغراس للمذكور
الى الوقف وهي الاراضى المذكورة يصح بيع الغراس دون الارض كما في قاضيان وغيره
* (سئل) * فيما اذا قبض زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ووعده أن يعطيه قطن بالسعر
الواقع ثم أرسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما ومضت مدة غلا سعر القطن
فما بعد ما تحاسبوا وتساقطوا على ثمن القطن بالسعر الواقع أولا والا لا يزيد زيد مطالبة عمرو بمبلغ من

مطلب اذا باع بستانه من
ابن ابنه الصغير ولم يقبل أبوه
الصغير في المجلس لم يصح
مطلب بيع للأجور موقوف
على اجازة المستأجر أو مضمونة
مدة الاجارة

مطلب باع حصة من غراس
العنب

مسئلة شري ملاباع بأقل
مما باع

مطلب اذا ضم الوقف الى
الملك صح البيع في الملك

مطلب أرسل اليه قطن على
السعر الواقع المعلوم فهو بيع

الدرهم تكمل حساب السعر الثاني بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت ما ذكر من التوافق على السعر الواقع ليس كذلك * (الجواب) * نعم كما أفتى به التمرناشي والخير الرملي وصرح به في مجمع الفتاوى والنجاشي معزيا الى التصاب * (سئل) * فيما اذا استدان جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدرهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا له قدر ما علموا من الخطة ثمنها أقل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم ونصرف بالخطة ثم طالبهم ببقية مبلغه واستمع من احتساب الخطة من أصل الدين زاعما أنه تظهر صبره عليهم مدة فكيف الحكم * (الجواب) * تكون الخطة المذكورة بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتجب سعرها الواقع المذکور من أصل الدين كفي النجاشي والتسنية ولا عبرة بالزعم المذکور ولزيد مطالبة الجماعة بعد ما ذكر ببقية دينه والحالة هذه والمستند في الخيرية مفصلة بنقولها وموضع لا تلحقها الى أن قال والاصل أنه بيع بالتعاطي * (سئل) * فيما اذا طالب زيد من عمرو دينه عليه فدفعت له عمرو مقدارا معلوما من القطن قيمته أقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان اشترى من آخر قدر ما علموا من الارزوا دعي بعد قبضه أنه وجده ناقصا ولم يتروك الشراء أنه استوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قوله بقدر ما قبض بيده * (الجواب) * نعم لأنه هو المنكرو وحذا اذا لم يكن النقصان من الهواء أو نقصا تابيكون بين الوزنين فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كافي التوازل والخلاصة والبحر وأفتى بذلك قاري الهداية والخير الرملي وسئل قاري الهداية اذا اشترى شخص مكيلا أو موزونا فأحضر البائع القباني ووزن البضاعة بحضور المشتري وتسلمها المشتري ثم ادعى أنها ناقصة فهل تسمع دعواه فأجاب اذا لم يتر المشتري أنه قبض جميع المبلغ أو أنه استوفى جميع ما وقع العقد عليه فالقول قوله في مقدار ما قبضه بيده ولا يسمع قول القباني وحده الا اذا شهد معه آخر أنه قبض جميع المعقود عليه وهو كذا وكذا اهـ * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عذرا طلل من الغزل فوزنه بعد أيام فنقص وكان رطباقيس فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبة * (الجواب) * نعم وفي الحاوي الراعي من فصل المسائل المتفرقة من البيع ثم اشترى غزلا منافوزنه بعد أيام فنقص فان كان رطباقيس فله الردان صدقة البائع في الرطوبة وان اختلفا فالقول للبائع لأنه يشكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الضيق ابريسما ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما اذا باعه اهـ أقول وانظروا ان هذا فيما اذا كانت رطوبة غير أصلية أو كانت خارجة عن العادة بحيث تعد عيبا فلا ينافي ما مر من أنه اذا كان النقصان من الهواء فلا شيء على البائع لحاله على الرطوبة الأصلية أو الجارية على العادة تتأصل * (سئل) * فيما اذا ساءم زيد من عمرو سلعة فقال عمرو أبيعها بسبعة وقال زيد لا آخذها الا بثمانية وكانت السلعة وقت المساومة في يد عمرو والبائع فدفع عمرو السلعة الى المشتري وقال يحيزا يبيعها بثمانية فنصرف كيف شئت فنصرف بها زيد بناء على ما ذكر من الاجازة فهل تكون السلعة بما قال المشتري من الثمن لا بما قال البائع * (الجواب) * نعم قال في الذخيرة رجل ساوم رجلا فباع السلعة أبيع بخمسة عشر وقال المشتري لا آخذها الا بثمانيه فان كان الثوب بيد المشتري حين ساومه فهو بخمسة عشر لان المشتري رضي بخمسة عشر لما ذهب به وان كان الثوب في يد البائع وقت المساومة فدفعه الى المشتري ولم يقل البائع شيئا فهو بعشرة لان البائع رضي بعشرة فلما دفع الثوب الى المشتري اهـ ومثله في التنازعية والولاجية * (سئل) * هل يدخل الحمل في بيع أمه تبعا * (الجواب) * نعم يدخل * (سئل) * فيما اذا اختلف المتبايعان في قبض الثمن بعد قبض المبيع وخلافه فهل القول للمشتري مع عيونه ولا تنحاي * (الجواب) * نعم كما صرح به في الهداية وغيرها أقول الصواب

مطلب يفتى الى دأته حنطة من دينه على السعر الواقع المعلوم فهو بيع بالتعاطي

مطلب ادعى الشاري بعد القبض أنه وجده ناقصا

مطلب لا يسمع قول القباني وحده ما لم يشهد معه آخر مطلب اشترى غزلا فوجده ناقصا له الردان صدقة البائع انه كان رطباقيس

مطلب قال المشتري لا آخذها الا بعشرة فدفعه البائع فهو رضا بالهشرة مطلب يدخل الحمل في بيع أمه تبعا

مطلب اذا اختلفا في قدر الثمن بعد قبض المبيع وحلاكه فالقول للمشتري

ان القول للبائع مع يمينه وعادة الهداية وان اختلفا في الاجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تحاسب بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن حنبلان وان يفسخ البيع على قيمة الهالك اه قال في معراج الدراية قوله فان هلك المبيع أي بعد قبض الثمن اذ قبل قبضه يفسخ العقد بهلاكه وقوله ثم اختلفا أي في مقدار الثمن هكذا ذكر في المبسوط اه فعلم أن قول الهداية فان هلك الخ غير راجع الى قوله وان اختلفا في الاجل الخ بل الى ما ذكره قبل ذلك من الاختلاف في قدر الثمن وفي متن الجمع وان اختلفا في الاجل أو شرط الخيار واستيفاء بعض الثمن كان القول للمسكرا وفي الثمن بعد هلاك المبيع أمر محمد بن الحنفية والقاضي على قيمته وجعل القول للمشتري اه قوله أو في الثمن أي لو اختلفا في قدر الثمن كما في شرحه لابن ملك وقوله كان القول للمسكرا صريح في أن القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المسكرو ذكر في البحر عن النهاية أن التقييد ببعض الثمن انصافي اذا اختلف في قبض كله كذلك وانما لم يذكره باعتبار أنه مفروغ عنه بمنزلة سائر الدعاوى اه * (سئل) * في رجل باع من زيد بضائع معاومة بثمن معلوم أبجل بعضه المعاموم على المشتري الى أجل معلوم وقسط باقيه أقساطا معاومة ثم مات البائع في أثناء مدة التأجيل والنقسط فهل يتي. كذلك ولا يجل. الثمن بموته والحالة هذه * (الجواب) * يموت البائع لا يجل. الثمن المؤجل ويموت المشتري يجل. كما في البرازية والاستبابة * (سئل) * في أن تجار جارية في ملك زيد وفي مساقاة عمرو ومنه بالوجه الثمري قباعها زيد وهي ممتدة من بكر فهل يكون البيع موقوفا على اجازة عمرو * (الجواب) * نعم كما في النخبة * (سئل) * في أحد الدائنين اذا باع نصيبه من الدين الذي على زيد من شريكه فهل البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم كما في الاستبابة من القول في الدين وأقضى به المأمنداري * (سئل) * اذا افسخ عقد البيع بعدموت البائع افساده وكان المشتري أقبضه الثمن وعلى البائع ديون لجماعة فوتر كنه لاني بجميع ديونه فكيف الحكم * (الجواب) * يكون المشتري أحق بمال البائع من سائر الغرماء كالرهن كذا في البحر وأقضى به المأمنداري * (سئل) * في فرس مشترك بين زيد وعمرو نصفين وهي عند زيد وفي نوبته باذن شريكه قباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض منها فانت بمند زيد وعمرو أن له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم لان هلاك المبيع بائنا لا بخيار الشرط في يد البائع يطل البيع كما في البرازية وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى من آخر بقرة على أنها تحلب كذا فطل فهل يكون البيع فاسدا * (الجواب) * نعم كما في الخاتمة * (سئل) * في رجل باع غراسا كرمه المتمرخين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيع * (الجواب) * نعم لا يدخل لقوله عليه الصلاة والسلام الثمر للبائع إلا أن يشترطه المبتاع والمسئلة في التنوير * (سئل) * فيما اذا قال رجل بعث دارا من اخي الغائب ثم بلغه خبر البيع بعدموت أبيه فقبل فهل يكون البيع المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم ولو قال بعث عبدي هذا من فلان الغائب بكذا وبلغه الخبر فقبل لا يصح بل لا جاع كذا في المنع وغيره فكيف بعدموت أبيه فالبيع المزبور غير منعقد * (سئل) * فيما اذا كان لزيد قدر من البقي موضوع في بيت من قرية قباعه من عمرو على أنه أريعمائة قنطار كل قنطار به كذا فذهب عمرو لقبض المبيع فوجده مات قنطارا لا غير بعد ما دفع ثمن الكل لزيد ويريد أخذ الاقل بحصته من الثمن ومطالبة البائع بثن الباقي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان باع صبرة على أنها مائة فقير بمائة درهم وهي أقل أو أكثر أخذ المشتري الاقل بحصته ان شاء وأفسخ لتفرق الصفة وكذا بكل مكيل وموزون ليس في تبعيضه ضرر وما زاد للبائع لوقوع العقد على قدر معين

مطلب لا يجل. الثمن المؤجل
يموت البائع ويحل. يموت
المشتري

مطلب بيع الاشجار المساقاة
عليها يتوقف على اجازة المساق
مطلب بيع الدين غير صحيح
مطلب اذا فسد البيع
فالمشتري أحق بمال البائع

مطلب. هلاك المبيع في يد
البائع يطل البيع
مطلب اشترى بقرة على
أنها تحلب كذا فالبائع فاسد

مطلب لا يدخل الثمن في بيع
الشجر
مطلب باع داره من ابنه
الغائب لا يصح

مطلب باع صبرة على أنها
مائة فقير بمائة درهم وهي
أقل أو أكثر الخ

علاقي من البيوع * (سئل) * فيما اذا باع زيد جاريته من عمرو بيعا باثنا عشر عينا بنس قدر ثلثها فترش حال في الذمة ثم بعد ما تسلمها عمرو ومضى شهران طالب زيد عمرا بالثمن فباعه الجارية بثلثة مائة وبنس قدر ثلثها ووقع عمرو ولزيد خمسين قرشا ببقية الثمن الذي اشتراها به من زيد فكيف الحكم * (الجواب) * حيث باعها من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن والثن يتحد بكون البيع الثاني فاسدا ولزيد مطالبة عمرو ببقية الثمن الاول والله أعلم وفسد شراء ما باع بنفسه أو وكيله من الذي اشتراه ولو حكما كوارثه بالاقل من قدر الثمن الاول قبل نقد كل الثمن الاول صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجوز وان رخص السعر للربا خلافا للشافعي - رحمه الله تعالى شرح التنوير للعلائي من البيع الفاسد * (سئل) * فيما اذا ساءم زيد من عمرو ودابة معلومة وقبضها على سوم الشراء بعد ما بين عمرو عنها وهلك عند المساوم فهل تكون مضبوطة بالقيمة * (الجواب) * المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضنون بالقيمة ما بلغت كما في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البرازية كما في العلائي في خيار الشرط * (سئل) * فيما اذا استام زيد من عمرو وداس غنم ولم يبين الثمن وقبضه وهلك عند المساوم فهل يكون غير مضنون * (الجواب) * المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضنونا اذا كان الثمن مسمى نص عليه الفقيه أبو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الثوب فان رضيت اشترته بعشرة فهلك فانه بضن القيمة وعليه الفتوى اه كذا في البحر وفي تكملة فروق الاشياء للشيخ عمر بن نجيم المقبوض على سوم الشراء مضنون عند بيان الثمن والا فهو أمانة والفرق انه اذا بين غنما علم أنه لم يرض يده لا بمقابل وعند عدم ذكره هو قبض مأذون فيكون أمانة اه أقول وأما المقبوض على سوم النظر فغير مضنون مطلقا كما في الدر المختار رأى سواء ذكر الثمن أولا وصورته أن يقول حاته حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيره ولا يقول فان رضيت أخذه كذا في التمهيز * (سئل) * في رجل اشترى من زيد أربعة أحمال من الشعير والكرسنة المطعنين المسجي عرفا بالعبولة بن معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد فهل يكون بيع الرجل غير صحيح * (الجواب) * لا يصح بيع متقول قبل قبضه كما في التنوير وغيره * (سئل) * في رجل باع سدس غراس زيتون من شريك في الباقي وسلمه منه ونصرف المشتري به نحو عشرين دينارا والآن يدعي الرجل أنه كان فضوليا وأن المبيع لغيره ولم يجوز فهل لا يقبل قوله * (الجواب) * نعم كما أفتى به الحنفية الحلبي * (سئل) * في رجل رهن داره من زيد بدين وقال له ان لم اوفك الدين الى وقت كذا يكن في مبيعك ثم أجز المرتهن الرهن من الزاين بأجرة معلومة دفعتها للزيتون ويريد الرجل أن يحاسب المرتهن بالأجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل له ذلك والبيع المربو غير صحيح * (الجواب) * نعم والمسئلة في الرهن من الفتاوى الخيرية * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو فدفع لزيد قدرا معلوما من الحنطة وقال خذها لخاصة بك من دينك بسعر البلدة والسعر معلوم بينهما ولم يذكرا غنما فأخذه وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك بيعا بالدين بالسعر يوم الأخذ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة طلقها زوجها ثلاثا في صحتها وسلامتهما ثم بعد شهر رخصت المرأة وباعته فيه ثلث كرم وجنيته أرضا وغراسا وثلث بيت بالوجه الشرعي وماتت من ذلك المرض عن بنت منه وورثه غيرها فهل لا يربها والبيع المربو صحيح * (الجواب) * نعم والمسئلة في بيع الخيرية وفي البدائع من العدة * (سئل) * في رجل باع أرضا سليخة له من آخر بن معلوم من الدرهم وفيها بناء لم ينصوا عليه حين البيع فهل يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر * (الجواب) * نعم كما نص عليه في الكنز وغيره * (سئل) * في رجل باع دارا من آخر بن معلوم وابن البائع حاضر بعد البيع ثم مات البائع

مطلب فسد شراء ما باع بالاقل قبل نقد الثمن

مطلب المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضنون بالقيمة

مطلب المقبوض على سوم الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى

مطلب المقبوض على سوم النظر لا يضمن مطلب لا يصح بيع المتقول قبل قبضه مطلب باع ثم ادعى أنه فضولي لا يقبل

مطلب قال ان لم أدفع لك الدين الى وقت كذا فالرهن في مبيعك لا يصح البيع مطلب دفع لدائته حنطة بسعر البلد المعلوم فهو بيع

مطلب طلقها ثلاثا ثم باعته في مرضها فالبيع صحيح

مطلب يدخل البناء في بيع الأرض بلا ذكر

مطلب باع وابنه محضر لا تصح دعوى الابن

فأدعى ابنه أن المارمكة قول تكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) * حيث باع وابنه
 حاندر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمستهلك في التنوير من شتى الوصايا ومثله في الملتقى والكنز
 وأفتى به الرىلى * (سئل) * فيما إذا كان لزيد قطيع معز فباع منه عشرين غير معلومة
 ولا معينة فهل يكون البيع غير صحيح * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في بيع الجبر
 * (سئل) * في رجل اشترى من آخر فرساً على أنها حامل فظهر أنها غير حامل فهل يكون البيع
 غير صحيح * (الجواب) * متى باعها على أنها حامل فالبيع فاسد كما في الخناينة وعبارتها
 في فصل الشروط الفاسدة ولو باع شاة على أنها حامل فسد البيع لأن الولد زيادة مرغوبة وانما
 موهومة لا يدرى وجودها فلا يجوز اه ومثله في البرازية وأفتى بذلك القزناشي * (سئل) * فإرى
 الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية على أنها بكر فظهرت ثيباً فأجاب يستحق البائع فان حلف
 برئ وان نكل ردت عليه * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مقدار معلوماً من القطن بثن
 معلوم من الدراهم فقبضه المشتري ومات مقلساً قبل نقد الثمن والقطن موجود عنده فهل يكون
 البائع اسوة للغرماء * (الجواب) * نعم كما في آخر بيع التنوير وغيره * (سئل) * فيما
 إذا كان لزيد كرم معلوم وأرضه محدودة فباعه من عرو بن معلوم وفي داخل حدود الكرم ثلاثة
 أشجار غير شجر الكرم موضوعة فيها للقراري من البائع أنهما لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها
 فهل تدخل الأشجار في بيع الكرم وان لم تذكر * (الجواب) * نعم قال في التنوير ويدخل
 الشجر في بيع الأرض بلا ذكر * (سئل) * في رجل باع آخر ثمرة خيار برزأ فقلها دون الأكثر
 فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم يكون غير صحيح على ظاهر المذهب ونقلها في المنح
 * (سئل) * فيمن باع جلد جاموس وهو حي فهل لا يصح بيعه * (الجواب) * نعم بيع جلد
 الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاقي من البيع الفاسد * (سئل) * فيما إذا كان لجماعة
 زيت مشترك بينهم بدون الخلط والاختلاط فباع بعضهم حصته وحصته شركائه من أجنبي بدون إذنهم
 ولا إجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البيع صحيحاً في حصته دون شركائه * (الجواب) *
 حيث كان مشتركاً بينهم وملاكه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط يكون البيع لأجنبي
 في حصته البائع صحيحاً دون حصته شركائه والله سبحانه أعلم لأن المشترك في الابتداء مكنته اشتراكها
 كانت كل حصته مشتركة بينهما بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصته مملوكة لا تخاف إذا باع نصيبه
 لأجنبي لا يقدر على تسليمه المخلوط بنصيب الشريك فيتوقف على إذنه بجر من كتاب الشركة
 ملخصاً * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عرو حنطة معلومة بثن معلوم وكالها الكيل
 فهل تكون أجرة الكيل على البائع * (الجواب) * نعم لأنه من تمام التسليم والله أعلم وأجرة
 كيل وعدو وزن وذرع على بائع وأجرة وزن ونقده على مشتر من كتاب البيوع * (سئل) *
 في دلال سعي بين البائع والمشتري وباع المالك المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع فهل تكون
 على البائع * (الجواب) * نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال إذا باع العين بنفسه ثم أراد أن يأخذ
 من المشتري الدلالة ليس له ذلك لأنه هو العاقد حقيقة وتجب على البائع الدلالة لأنه فعل بأمر البائع
 هكذا أجاب ثم قال ولو سعى الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يضاف إلى العرف أن كانت الدلالة على
 البائع فعليه وإن كانت على المشتري فعليه وإن كانت عليهما فعليهما عمادية من أحكام الدلال وما يتعلق
 به ومثله في الفصولين وشرح التنوير للعلاقي من البيع * (سئل) * في دلال سعي بين البائع
 والمشتري وباع البائع المبيع بنفسه والعرف أن الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع
 قام البائع بطالب الدلال بالدلالة التي دفعها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ذكر في الصغرى
 دلال باع ثوباً وأخذ الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بغير قضاء أو غيره لا تسترد الدلالة وإن انفسخ البيع

مطلب بيع عشرين من
 هذا القطيع غير معينة
 ليس بصحيح

مطلب باع فرساً على أنها
 حامل فسد البيع

مطلب اشترى جارية على
 أنها بكر فظهرت ثيباً

مطلب مات المشتري مقلماً
 والمبيع موجود عنده فالبايع
 اسوة للغرماء

مطلب يدخل الشجر في بيع
 الأرض بلا ذكر

مطلب بيع ثمرة ظهور أقلها
 دون الأكثر غير صحيح

مطلب بيع جلد الحيوان
 وهو حي فاسد

مطلب باع جميع المشترك
 بغير الخلط والاختلاط من
 أجنبي يصح البيع في حصته

مطلب أجرة الكيل على
 البائع

مطلب في أجرة الدلال

مطلب ليس له مطالبة
 الدلال بالدلالة إذا رد المشتري

المبيع على البائع

مطلب إذا انفسخ البيع
 لا تسترد الدلالة

لأنه لم ينفذ وإن البيع لم يكن فلا يخل عليه عمداً من أحكام الدلال * (سئل) * في دلال
 قال له زيد عرض داري على البيع فزعم أنه عرضها وأن رجلاً طلب شراءها بكذا فلم ير من زيد
 وأعرض عن بيعها وأجر حاش من عمرو ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد الدلال من زيد أجرة
 فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة تنقضيها في جامع الدسولين من الأحكام
 آخر الكتاب أقول وفي نور العين سئل بعضهم عن قال دلال عرض أرضي على البيع وبعدها وندى أجرة
 كذا فعرض ولم يتم البيع ثم إن دلالاً آخر باعها فالدلال الأول أجرة بقدر عمله وعنايته وهذا قياس
 والاستحسان لأجرة له إذا أجر المثل يعرف بالتجارة والتجار لا يعرفون هذا الأمر أجرة وبه تأخذ
 وفي الخيط وعليه الفتوى اهـ * (سئل) * فيمن اشترى قاسداً ثم باعه لغيره بائعه يباعاً بانياً
 صحيحاً فإداه بغير الإكراه فهل نفذ البيع الفاسد وامتنع الفسخ * (الجواب) * نعم فإن باعه
 أي باع المشتري المشتري قاسداً يباع صحيحاً بانياً لغيره بائعه وفاسد بغير الإكراه فنفذ البيع الفاسد
 شرح التنوير ومثله في المتن * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في صحته بأن المسكن الفلاني لعمر
 ثم ادعى زيد أن الأقرار المزبور صدر منه لعمر وعلى سبيل التولية والمراوضة وفسر حاراً فأقام
 بينة شرعية عليها وعمرو ينكر ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور تقبل وبعمل بموجبها
 * (الجواب) * نعم وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع كان تلبيةً والاخر ينكر التلبية لا يقبل
 قول مدعى التلبية الايبنة ويستخلف الاخر وصورة التلبية أن يقول الرجل لغيره اني أبيع داري
 منك بكذا وليس ذلك يبيع في الحقيقة بل هو تلبية وبشبهه على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير شرط
 فهذا البيع يكون باطلاً بغير تلبية بيع الهازل وعن محمد رحمه الله تعالى في بيع التلبية إذا قبض المشتري
 العبد فاعقده لا ينقذ اعاقه ولا يشبه المشتري من المكره لانه في الحكم بمنزلة البيع بشرط
 الخيار لهما خاتمة من البيع الفاسد ثم كلاً يجوز البيع بالتلبية لا يجوز الاقرار بالتلبية بأن يقول
 لا أشراني أقرتك في العسلانية بمالي وتواضعاً على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقل من
 البدائع وإن ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هزل وتلبية وادعى الاخر أنه جد فاقول ما دعى الحجة
 وعلى الاخر البينة من الثامن من يوع التتار خاتمة * (سئل) * فيما إذا كان زيد فرس لها
 مهر فباع الفرس من رجل بثمن معلوم ولم يأت بالمهر لمحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع
 * (الجواب) * حيث لم يذهب به مع الاتم الى موضع البيع لا يدخل للعرف كما سرح بذلك
 في البحر وفصيل الناقاة وفلور مكة وبحس الاتان والعجل البقرة والحمل للشاة ان ذهب به مع الاتم
 الى موضع البيع دخل فيه للعرف والا فلا يجبر من فصل ما يدخل في البيع بهما وفيه وفرق
 في الظاهرية فقال ان العجل يدخل والجش لا يدخل لان البقرة لا ينتفع بها الامع العجل ولا كذلك
 الاتان اهـ أقول قال الخليل الرمي في حاشيته على البحر قوله ان ذهب به مع الاتم الخ هذا صريح في أن
 الاتم لو كانت غائبة وولد حادوا باعها سلكاً عنه لا يدخل لفقد الشرط المذكور وهي واقعة الفتوى
 تتأمل اهـ * (سئل) * في رجل باع ثمرة كرمه البارز من زيد فقال زيد انه باعها
 فقال البائع بهما فان خسرت فعلى قباها ويرغم أنه خسر وأنها تلزم البائع فهل لا يلزمه
 * (الجواب) * نعم قال المشتري انه يخسر فيه فقال البائع بعده فان خسرت فعلى قباها ويرغم أنه خسر
 شيء بزازية من نوع الاقاله * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا معلوم الوزن من الحرير بثمن
 معلوم شراء صحيحاً ووزنه بنفسه بأوزانه بحضور البائع واذنه وأقر بقبض جميع المبيع لدى بينة شرعية
 ومضت مدة ثم ادعى أنه نقص كذا دراهم فهل لا تسع دعواه بعد اقراره المزبور * (الجواب) * نعم
 قال في النهر من خيار العيب القول في مقدار المقبوض من المبيع لا ينافي لانه المنكر الى أن قال
 وشمل كلامه ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزوناً وجدته ناقصة الا اذا سبق منه اقرار

مطلب اذا لم يتم البيع لأجر
الدلال

مطلب اذا اشترى فاسداً
وباعه لغيره بائعه صحيحاً وامتنع
الفسخ

مطلب ادعى أن البيع كان
تلبية لا يقبل الايبنة

مطلب صورة التلبية في البيع

مطلب كما لا يجوز البيع
بالتلبية لا يجوز الاقرار بالتلبية

مطلب لا يدخل المهر مع
الفرس في البيع اذا لم يذهب
به معها الى محل البيع

مطلب اذا قال له البائع
ان خسرت فعلى لا يلزمه شيء

مطلب اذا أقر بقبض
جميع المبيع ثم ادعى النقصان
لا تسع

يقبض مقداره معين كما في صلح الخلاصة اه ومثله في البحر بأبسط عبارة ومثله أفتى علامة فلسطين
 الشيخ خير الدين * (سئل) * فيما اذا باعت عند ابتهاج عدد البالغة أمتعة معاملة يثن
 معلوم من الدراهم مؤجل الى أجل معلوم وماتت دعه قبل أداء الدين عنها وعن ورثة وتركة
 فهل يحل الدين بموته او يقسم على الارث * (الجواب) * نعم في البرازية بموت البائع لا يحل
 الثمن المؤجل وموت المشتري يحل * (سئل) * في الاخرس اذا باع بالاماء المعروف منه هل
 يكون بيعه صحيحا معتبرا * (الجواب) * ايماء الاخرس فيما ذكره معتبرا كاصح حوايه
 والمسئلة في شتى الفرائض من التوزيع والملتقى والكنز والاشياء من أحكام الاشارة * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد رطبة وبقول من روعة فباعها من عمرو بثمن معلوم على أن يتركها الى الادراك
 فهل يكون البيع المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم باع زرعاه وهو بقل على أن يقطعه أو يرسل
 دابته فيه جاز البيع وان باعه على أن يتركه حتى يدرك لا يجوز وكذا الرطبة والبقول خاتمة من فصل
 بيع الثمار والزروع * (سئل) * في امرأة باعت لابنها البالغ أرضا حاملة لغراس وسكتت
 عن ذكر الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا * (الجواب) * نعم ولو باع شيئا وقال بعثك بغير
 ثمن أو قال بعثك على أن لا ثمن له كان البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر الثمن كان فاسدا كما في
 قاضيخان في البيع الباطل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع
 عند عمرو في مخزنه على سبيل الامانة فباعه من عمرو على أنه كذا اقتطار فوزه عمرو فوجده
 ناقصا عما قال له زيد والحال أن عمرا لم يقر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد
 فهل يكون القول قول عمرو بيمينه * (الجواب) * حيث لم يقر أنه قبض جميع ما وقع عليه
 العقد باق قدر المقبوض فالقول قوله لانه قابض اذا لم يعلم أنه انتقض من الهواء ولم يكن النقصان
 بما يجري بين الوزين كما صرح بذلك ابن نجيم في جرد من البيوع * (سئل) * فيما لو باع داره الملك
 ووفقا فكيف الحكم * (الجواب) * هذه مسئلة يبيع ملك ضم الى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط
 خلا لما أفتى به المولى أبو السعد ومن عدم الصحة فقد رده صاحب البحر * (سئل) * في رجل
 اشترى من آخر برزقطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع
 المزبور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل * (الجواب) * حيث كان الثمن مجهولا
 فالبيع المذكور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم يقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع
 صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الخير الرملي وكون حب القطن مثليا صرح به في التتار خاتمة
 من الشركة وسيماني نقل ذلك في القصب ان شاء الله تعالى * (سئل) * فيما اذا كان لزيد
 واخوته نصف معصرة وباقها لرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم الى أجل معلوم وقال له
 ان لم أدفع لك دينك عند حلول الاجل يكن سدس المعصرة ملكا لك في مقابلة دينك ثم حل الاجل
 ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل
 لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة اشترت لنفسها
 من زيد مقسما معلوما من دار بثن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن يزعم الابن أن المقسم المذكور له
 لكون بعض الثمن من ماله أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها ميرا ناعنها ولا عبرة بزعمه
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة طريق ماء معلوم مع حقه
 من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه حصته معلومة بمحقة ما من الماء المعلوم من رجلين يبعث عيا
 بثن معلوم فهل يكون البيع صحيحا * (الجواب) * نعم ويصح بيع حق المرور والشرب
 شعبا كما في الخائسة * (سئل) * في رجل وطئ جارية امرأته بلا وجه شرعي ونجس منه
 ولم تصدقه المرأة على ذلك وتريد بيعها لمن شاءت فهل لها ذلك ولا تكلف على بيعها منه

مطلب يموت البائع لا يحل
 الثمن المؤجل وموت المشتري
 يحل
 مطلب يبيع الاخرس بالاماء
 المعروف صحيح

مطلب باع رطبة وبقولا
 على أن يتركها حتى تدرك
 لا يجوز
 مطلب البيع بلا ذكر الثمن
 فاسد

مطلب القول للمشتري
 في مقدار ما قبض اذا لم يقر
 باستيفاء ما وقع عليه العقد

مطلب اشترى ملكا ووقفه
 صحيح في الملك بحصته
 مطلب اشترى برزقطن على
 السعر الواقع في آخر السنة
 فهو فاسد

مطلب ان لم يدفع لك الدين
 عند حلول الاجل يكن كذا
 ملكا لك لا يصح

مطلب اذا اشترت لنفسها
 فلا عبرة لزعم ابنها أن الشراء له
 لكونه أخذت بعض الثمن
 منه

مطلب يبيع حق مرور
 والشرب تبعا

(الجواب) نعم ولو استولت جارية أحد أبويه أو امرأته وقول فتمت حله إلى فلائد ولا نسب
 إلا أن يصنفه فيه ما وإن ملكه يوم ما عتق عليه تنوير وشرحه العلاءي * (سئل) * فيما
 إذا كان زيد حسان في دار من فباع الممتن من عمرو ولم يعلم البائع ولا المشتري مقدار حسان
 وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز * (الجواب) * حيث جعل المشتري ذلك فالبائع
 غير جائز لأن جعل المشتري يتبع * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو بلامدرك ثيابا
 في أرضه معلوما وجوده فيها شرعا فصارت له المبيع وقطعه وباعه بعد ما دفع بعض ثمنه فهل ينزعه
 دفع باقيه * (الجواب) * نعم والبيع المذکور صحيح لأن بيع ما أصله غائب إذا ثبت وعلم
 وجوده صحيح كما في شرح النجاشي ناقلا عن الخانية والمسئلة في شرح التنوير له سلافي من باب
 البيع الفاسد * (سئل) * في رجل باع شعيرا من آخر بشعيرة متفاضلة في المدة وضمت
 المدة والآن قام يطلب الثمن من المشتري ويكفئه أخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع
 المذکور فاسد * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل باع في حقه من ابنه
 البالغين عقارات في بعضها أمتعة له وأغنام وخيل وبقر وحصى معلومة في خيل آخر معلوم ذلك كله
 بعبا تاشريا سلم ما بقي معلوم أبرأ ذمتهم ما منه ومن الدعوى به ومن الدعوى بالغين أبرأ شرعا
 مقبولا لدى حاكم شرعي وصكبت بذلك حجة شرعية فهل يعدل بخصومه ما بعد ثبوت شرعاً والبيع
 المزبور صحيح نافذ * (الجواب) * نعم وسئل قارئ القيدانية عن رجل اشترى من آخر جميع
 ما يملكه من نفود وبضائع وغير ذلك فهل يصح ذلك فأجاب أن علم المشتري جميع ما يملكه البائع صحيح
 البيع ولا يضرب جهل البائع بمقداره اه وفي الخلاصة رجل قال لا آخر بعتك جميع مالي في هذه
 القرية من الدقيق أو البر أو الثياب فيناخس مائل احدا عاخذة الثانية الدار الثالثة البيت
 الرابعة الصندوق الخامسة الجوالق وكل وجهه على وجهين أما أن يعلم المشتري بما في هذه المواضع
 أولا يعلم أن علم جاز والافق القرية والدار لا يجوز في البواقي جائز اه * (سئل) * في امرأة
 اشترت من آخر حصة شائعة من غراس مستحق للبقاء قائم في أرض وقف بالوجه الشرعي بدون
 إذن الشركاء ولا تصديق منهم ونصرفت بثمر الحصة مدة ثم حكم حاكم بفساد البيع لعدم اجرة
 الشركاء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل تضمن ما استهلكته من الثمرة * (الجواب) * نعم
 لأن الزيادة المنفصلة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومثله
 في البحر والنهيولين وغيرهما * (سئل) * في درج الدار المتصل بها انفصال قرار هل يدخل
 في البيع * (الجواب) * نعم قال في التنوير ويدخل البناء والمناج والمصل المتصل والسرير والدرج
 في بيعها اه * (سئل) * فيما إذا كان زيد نصف أغنام معلومة موضوعة في ناحية معلومة من
 نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف المزبور من عمرو وهما بدمشق فبني معلوم مقبوض ولم يعلم
 المبيع حتى مضت مدة وتحت ساجا ونقلت إلى نواحي حمص وجاءه الآن طلب عمرو من زيد تسليم
 المبيع له في المكان الأول الذي كانت فيه وقت العقد فهل له ذلك ويكون نصف التاج نائبا للمبيع
 * (الجواب) * نعم كما اقتضاء ما في الفصل الرابع من بيع الأخيرة حيث قال الأصل أن مطلق
 العقد يقتضي تسليم المعتود عليه حيث كان المعتود عليه وقت العقد ولا يقتضي تسليمه في مكان
 العقد هذا هو ظاهر مذهب أصحابنا حتى أنه لو اشترى حنطة وهو في مصر والحنطة في السودان يجب
 تسليمها بالسودان ومن الناس من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد اه ومثله في الهندية في الفصل
 السادس نقلا عن المحيط وسئل قارئ الهداية عن شخص اشترى من آخر دارا يملكه وحيا يملكه أخرى
 وبين البلدين مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والمبيع التحلية الشرعية لتسليمه
 قيل يصح ذلك وتكون التحلية كالتسليم أجاب إذا لم تكن الدار محضرتة وما قال البائع سلمتها

مطلب ومضى جارية زوجته
 وسببت إيمانها
 مطلب جهل المشتري مقدار
 الحصة المبيعة يمنع الجواز
 مطلب بيع ما أصله غائب
 إذا ثبت وعلم وجوده جائز

مطلب بيع الشعر بالشعر
 متفاضلة في فاسد

مطالب باع جميع ما يملكه صحيح
 أن علم المشتري ولا يضرب
 جهل البائع بمقداره

مطلب اشترت حصة شائعة
 من غراس بلا إذن الشركاء
 ثم فسخ البيع تضمن ما استهلك
 من الثمرة

مطلب يدخل الدرج في بيع
 الدار

مطلب يجب تسليم المبيع
 في المكان الذي كان فيه وقت
 العقد لا في مكان العقد

مطالب اشترى دارا في بلد
 أخرى وخلى البائع بينه وبينها
 لا يصير قابضا ما لم تنقضي مدة
 يتمكن من الذهاب إليها

وقال المشتري تسلمت لا يكون ذلك قبضاً ما لم تكن الدار قربة منها بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والاعلاق فحينئذ يكون قبضاً وفي سائلنا ما تمض مدة يتمكن من الذهاب إليها والدخول فيها لم يكن قبضاً اهـ * (سئل) * فيما إذا أرسل زيد رجلاً لعمره أن يرسل له قدر من الحرير فأرسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بدون إذن من زيد وعمرو ولا إجازة منهما ولا وجه شرعي وبدون سعره الواقع بعين فاحش وتعذر استرداده من مشتريه فهل يضمن البائع مثله لخاصته * (الجواب) * نعم قال في البحر من فصل القسولي فلو سلمه فهلك فلأما لك أن يضمن أيهما شاء فأيهما شاءنا فبما أخذنا رخصاً من بريء الآخر * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمره خنجر البيعة ثم طأ به بالثمن فقال بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه فهل يضمن * (الجواب) * نعم قال وكيل البيع بعته من رجل لا أعرفه وسلمته ولم أقدر عليه ضمن وهذا بخلاف مسألة القمعة وهي دفع اليه قمعة وقال ادفعها إلي من يصلحها فدفعها ولم يعلم إلى من دفعها لم يضمن كن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن مؤيد به وفيها أيضاً دفع إلى دلال ثوباً لبيعه فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال في أي حاووت وضعت يضمن برأيه اهـ * (سئل) * فيما إذا باع زيد أثقة معلومة من عمره وهما بدمشق الشام بثمن معلوم القدر من القروش الفضة الغير المشار إليها وأطلق الثمن وماليتها ورواجه مستويان ويريد البائع أن يأخذ من المشتري الثمن على حساب معاملة حلب الزائدة على معاملة دمشق فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك بلد العقد * (الجواب) * نعم وإن أطلق الثمن بعد تسمية قدره عن الوصف والاشارة ونقص البلد فإن استوت مالية النقود ورواجها صح البيع ولزم دفع ما قدره من أي نوع كان في دفع المشتري أي نوع شاء وإن اختلفت رواجا مع استواء المالية أو اختلفا في الأروج في بلده لانه معلوم عرفاً وهو كالعلوم شرعاً وإن استوى رواجا والماليتها خسد البيع للجهالة ما لم يبين المشتري أحد النقود في المجلس ويرضى به البائع لا يرتفع المفسد قبل تقترره فالمسئلة رباعية شرح الملتقى للعلائي * (سئل) * فيما إذا كان لزيد بقرة معلومة فباعها بحضرة زوجته من عمرو وتسلمها عمرو وبقيت عنده مدة وتبعت عنده نتاجاً قامت الآن زوجته زيد تهدي أن البقرة لها فهل لا تسع دعواها * (الجواب) * حيث كانت حاضرة حين البيع تعلم به لا تسع دعواها والمسئلة في شتى الفرائض من التنيير والملتقى والتكز وغيرها وعبارة المنع باع عقاراً أو حيواناً أو ثوباً وابنه أو امرأته حاضرة يعلم به ثم ادعى الابن أنه ملكه لا تسع دعواه بخلاف الاجنبي ولو نجاراً الا اذا تصرّف فيه المشتري زرعاً وبناءً فلا تسع دعواه اهـ وقد أوضح المسئلة في الخبرية من الدعوى فراجعها * (سئل) * فيما إذا أقبض زيد عمراً درهم له عليه وقضاه عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم بعضاً زيوفاً فردّها على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما في البحر من خيار العيب أقول وسما في هذه المسئلة حمز يدين في باب الخيارات * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو مسكنه المعلوم شراءً شرعياً بكل حق له وللمسكن المزبور شرب معلوم فهل يدخل الشرب * (الجواب) * حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حق له قال في البحر ولا يدخل الطاريق والمسئيل والشرب الا بخوكل حق بخلاف الإجازة أي لا تدخل الثلاثة في بيع الأرض أو المسكن الا بذكر كل حق ونحوه * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو قطعة أرض معلومة للاستطراق من ذلك لداره وفيها بناء متصل بها اتصال قرار شراءً شرعياً بثمن معلوم فهل يدخل البناء في البيع تبعاً * (الجواب) * نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الأرض بلا ذكر لكونه متصلاً بالقرار فيدخل تبعاً الخ بجزء * (سئل) * فيما إذا كان لزيد دار معلومة جارية في ملكه فساومه عمرو على أن يبيعها منه فأجابه وتراضى باعاً على ثمن معلوم دفعه عمرو في المجلس

مطلب اذا سلم الفضولي
المبيع فهلك ولا مال له فحينئذ
أيهما شاء

مطلب اذا قال الوكيل
بالبيع بعته من رجل لا أعرفه
وسلمته ولم أقدر عليه ضمن

مطلب اذا باع وهما في دمشق
ليس له أخذ الثمن على حساب
معاملة حلب

مطلب باع بقرة بحضرة زوجته
لا تسع دعواها أنها لها

مطلب تسع دعوى الاجنبي
الا اذا تصرّف المشتري
زرعاً وبناءً

مطلب اذا ردت عليه الدراهم
بغير قضاء له ردّها على الاقول

مطلب لا يدخل الشرب في
بيع المسكن أو الأرض الا
بخوكل حق له

مطلب يدخل البناء في بيع
الأرض تبعاً

مطلب يكفي في البيع بالتعاطي
الاعطاء أي أحد الجانبين

يد البائع ثم ذهب عرر قبل أن يتم الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا ويكتفى الاعطاء من أحد الجانبين * (الجواب) * نعم وهل قبض البدلين شرط فيه أو أحدهما كاف خلاف أفقئ الخلاف بالآول وفي البرازية وهو المختار وفي العمادية قال صاحب المحيط وغيره المختار عندي واكتفى الصكر ما في تسليم المبيع مع بيان الثمن أما إذا دفع الثمن وحده ولم يقبض المبيع لا يجوز إذا كان بيع مقايضة والصحيح أن قبض أحدهما كاف لنص محمد على أنه يثبت قبض أحد البدلين وهذا ينظم الثمن والمبيع وقوله في الجامع أن تسليم المبيع يكفي لا يتقيد الآخر الخ نهر تحت قوله ويلزم أيضا تعاط ومثله في البحر والنهر والمخ وشرح الملتقى * (سئل) * (سئل) * فيما إذا كان زيد تابع أرسله إلى تاجر عنده بضاعة ليأخذها بعد أن يقوم بها ففعل التابع ذلك وحمله زيد ثم غاب زيد والان قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدون وجهه شرعا فهل ليس له ذلك * (الجواب) * ليس له مطالبة الرسول والمسئلة في الخيرية من البيع أقول ويأتي قريبا تمام الكلام عليها * (سئل) * في رجل باع من آخر أمتعة معلومة فمن معلوم من الدراهم دون مثلهما يباعا بآخر عاين أن المشتري عهد إلى البائع بعد البيع المطلق أنه إن أوفى مثل غنما رذلة المبيع المزبور رذلة شرعية فهل حيث كُن البيع بثلث المثل يكون البيع بائنا لارضا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في معقل اللسان إذا باع بأشارته المعهودة ومات على عقلته فهل يكون البيع جائزا * (الجواب) * نعم وظاهر كلامهم في هذا الموضع أنه إذا أقرب بالاشارة أو أطلق بها أو باع أو اشتري يجعل ذلك موقوفا فان مات على عقلته جاز ذلك كنه مستندا ولا فلا وعلى هذا الترتيب بالاشارة لا يحل له وطء الزوجة لعدم نقضه لكنه إذا مات بجحاله حكما بنقضاءه فيسوغ لها أخذ المهر من تركته ولم أر من صرح بذلك من مشايخنا لكن ظاهر كلامهم يفيد مخ من شتى القرائن وتمام التحقيق فيها والمسئلة في المتون والاشباه وغيرها * (سئل) * في بيع المأجور إذا أجاز المستأجر ووصل إليه ما بقي له من الاجرة فهل ينفذ البيع وينزع المأجور من يده * (الجواب) * نعم في ٣٢ من جامع القصولين البيع بلا إذن المستأجر ينفذ في حق البائع والمشتري لا في حق المستأجر فلو سقط حق المستأجر عمل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المستأجر نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر لفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده وعن بعضنا أنه لو باع وسلم وأجاز المستأجر بطل حق حبه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حق حبه اه اشترى دارا في اجارة انسان فقال له أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مبارك فلهذا اجازة من يسوع القبية في البيع الموقوف * (سئل) * فيما إذا كان زيد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمر بقطعة أرض مثلهما ببيع مقايضة يباعا بآخر عاين ما لدى ينة شرعية فهل صح البيع المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مسكن مشترك بين آخرين مناصفة باعاه من رجل بثلث معلوم واستثنى ماله المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية ولو قال أبيعك هذه الدار لا طر يقام من هذا الموضع إلى باب الدار ووصف الطول والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنا فيكون جميع الثمن يقابله غير المستثنى فلا يفسد البيع بجزء من البيع تحت قوله ولو استثنى منها الرط لا معلومة صح * (سئل) * فيما إذا عارضت ينة الصحة والمرض في البيع فهل تكون ينة الصحة مقدمة * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من الدعوى منقولة * (سئل) * في رجل باع دابة بمحض ورصاحبها وخوساكت فكيف الحكم * (الجواب) * سكوتة لا يكون رضى كما صرح به في الاشباه * (سئل) * في رجل له جارية ولدت منه يريد بيعها

قوله ومثله في البحر والنهر
الساخر أن قوله والنهر سبق فلم
لانه قد عزا المسئلة الى النهر
كما ترى اه أحمد
مطلب لا يطالب الرسول
بالثمن

مطلب حيث كان البيع
يتمثل لا يصير البيع
بيع وفاء بنزلة الرهن
مطلب اذا باع معتقل اللسان
بأشارته المعهودة ومات على
عقلته يجوز

مطلب اذا أجاز المستأجر
البيع نفذ

مطلب اذا أخبر المستأجر
بالشراء فقال مبارك فهو اجازة
مطلب ببيع المقايضة
في الاراضى
مطلب باع مسكنا واستثنى
ماله بصح

مطلب ينة الصحة مقدمة
على ينة المرض
مطلب سكوت المالك عند
بيع الفضولى لا يكون رضا

مطلب لا يجوز بيع ثم الزاد

مطلب لا يطاق الرسول
بالتن لانه معبر وسفير

مطلب القول للرسول انه
كان رسولا والبيئة على البائع

مطلب ضمان الخسران باطلا

مطلب. بايع فلانا على أن
ما خسرته فعلى لا يصح
مطلب القول لمدعى الصحة
والبيئة على مدعى الفساد

مطلب التخلية بين الثمن
والبائع قبض

فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ولدت أمة من السيد لم تمت وأفاد بشو له لم تمت أنه لا يجوز
له بيعها ولا هبتها ولا إخراجها عن الملك بجر من الاستيلاء * (سئل) * فيما إذا كان لرجل ابن
فدية في أمره ومسرورة ونعاطى مصالحه مدة فأخذ الابن من التجار عرضا بئس معلوم على ميل
الرسالة عن أبيه قام الآن أبواب العروض يطالبون الرسول بذلك قائلين أنا بعنا هاهناك ونعنا عليك
وقال الرسول كنت رسول والذي ولا نحن لكم على فهل يكون القول قول الرسول بيمينه في ذلك
ولا يطالب الرسول * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر في الدر من أوائل البيع الرسول
معبر وسفير فكلامه كلام المرسل أقول وكذا أفتى في الخيرية وعز ذلك إلى الخلاصة وغيره هاهنا قال
وعبارة الخانية في آخر كتاب البيوع امرأه اشترت من رجل ثم اختلفا فقالت المرأه كنت رسول زوجي
اليك وكان البيع على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال البائع لا بل بعته منك ولي عليك الثمن كان
القول في ذلك قول المرأه والبيئة للبائع ومثله في كثير من كتب أئمتنا المعتمدة وهذا صريح في واقعة
الحال الخ وأقول أيضا سند كوفي الباب الآتي الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل
لا يتوقف على إضافة العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل ومن المعام
أن الشراء متى وجد نقاذ الم يتوقف فإذا لم يصف الرسول عقد الشراء إلى المرسل لم يقع الشراء للمرسل
بل يقع للرسول في مستثنى ما إذا كان المشتري أضاف العقد إلى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن
ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان وإلى هذا يشير قول الخانية كنت رسول زوجي اليك وكان
البيع على وجه الرسالة فقوله وكان البيع على وجه الرسالة معناه أن العقد وقع مضافا إلى المرسل
وحينئذ فوجه كون القول للمشتري أنه منكم كراهة إضافة العقد إلى نفسه والبائع يدعي عليه ذلك
والقول قول المتكبر بيمينه ثم رأيت في الجرجي كتاب الوكالة عند قوله والمحقق فيما يضيفه الوكيل
إلى نفسه الخ مانعه ولو ادعى أنه رسول وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فالقول للمشتري
والبيئة على البائع اليه أشير في بيوع الخانية بشرطه الاضافة إلى مرسله اه أي شرط كون
القول للمشتري إضافة عقد الشراء إلى مرسله ولو أضافه إلى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته
وبالله الحمد * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد مقدارا معلوما من البصل من عمرو ثم خسر فيه
ويريد الرجوع على عمرو البائع بما خسر زاعما أنه ضمن له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا
* (الجواب) * نعم لانه أما ضمن لما يخسر كما قال بعضهم نظرا إلى قوله على لانها الوجوب
فلا يجوز كما لو قال رجل بايع في السوق ما خسرته فعلى الخ زيلجى من الكفالة وفي شرح التنوير
للعلاني لانه أما ضمان الخسران أو توكيل بمجهول وذلك باطل اه وهذا المختص مافي الزيلجى
وغيره ومثله بايع في السوق صرح بها في الخانية بقوله رجل قال لا تخربايع فلانا على أن ما أصابك
من خسران فهو على لا تنفع الكفالة * (سئل) * فيما إذا اختلف المتبايعان في صحة البيع
وفساده فهل القول لمدعى الصحة بيمينه * (الجواب) * نعم إذا اختلف المتبايعان أحدهما
يدعي الصحة والآخر يدعي الفساد بشرط فاسد كان القول قول مدعى الصحة والبيئة بينة الفساد
بإتفاق الروايات وإن كان يدعي الفساد في صلب العقد بأن ادعى أنه اشترى بألف درهم ورطل من خمر
والآخر يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي
الصحة أيضا والبيئة بينة الآخر كما في الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد خانية
من أحكام البيع الفاسد والمسئلة في الاشباه من الدعوى * (سئل) * فيما إذا اشترى
زيد من عمرو دارا بئس معلوم من الدراهم وخلى المشتري بين الثمن وبين البائع على وجه يتمكن
من قبضه من غير حائل وقال له خليت بينك وبينه وصدد ذلك لدي بيئة شرعية وطاكم شرعى فهل
يكون البائع قابضا للثمن * (الجواب) * نعم قال في التجريد وتسليم المبيع والثن أن يجزى

بينه وبينه على وجه يتمكن من قبضه من غير حائل وشرط في الاجناس مع ذلك أن يقول سئلت بئلك
 وبين المبيع فاقبضه نهر من المبيع قبيل باب خيار الشرط ومثله في البحر بأبسط مما هنا وكذلك
 في النخ * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد مقعدا معلوما من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به
 ولم يعلم سعر الناس في المجلس ونصرف زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون المبيع المزبور فاسدا وعليه
 رد من له حيث المثل موجود * (الجواب) * نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس أو بمثل ما أخذ به
 فلا فإن علم في المجلس جمع والابطال شرح التنوير للعلاقي من فصل بيع الفضولي * (سئل) *
 فيما إذا كان لامرأة أمثلة وغرامات فباعته في حتم من ابنها التيعة بثمن معاوم من الدراهم
 أبرأت ذمة ابنتها منه أبرأه شرعا مقبولا من عهدها الوصي الشرعي عليها المباشرة عند الشراء المزبور لها
 لدى ينة شرعية ثم ماتت المرأة عنها وعن عم عصية زعم أن البيع كان في المرض والوصي يدعي أنه
 في الصحة فهل إذا أقام ينة تقدم ينة الصحة * (الجواب) * نعم رجل كمن صالحا قصد وجر
 القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه شيئا فقال المشتري كنت اشتريته قبل الحجر عليك وقال لا
 بل بعد الحجر على قال قول قول المحجور وعليه لأن البيع حادث فيضاف الى أقرب الاحوال وان أقام
 اليانة فالينة ينة المشتري لمعين أحدهما انه يثبت الصحة ويانة مثبت الصحة أولى والثاني أنه ثبت
 التاريخ قال وكذلك أطلق عليه الحجر ثم قال اشتريته متى في حالة الحجر وقال المشتري اشتريته
 منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي أمر احادنا فيضاف الى أقرب الاوقات
 أنقروى من ترجيح اليانة عن مختصر شرح أدب القضاء في آخر باب الحجر واذا تعارضت ينة الصحة
 والمرض فالينة الصادرة من الزوجة انه كان في صحته مبرجة لانها المدعية والزوجة تترك والينة
 للمدعي لانه مكر صرح به غير واحد من علمائنا خبره من الدعوى ضمن سؤال وفيها من الوقت
 واذا تعارضت البينان ينة كونه في الصحة ويانة كونه في المرض قدمت ينة الصحة صرح به
 غير ما واحد من علمائنا الخ وصي باع شيئا فدعي الزوجة على المشتري أن الوصي باعه منك بعد
 العزل فلم يصح البيع وأقام المشتري ينة أنه كان وصيا وقت الشراء فينة للمشتري أولى لما فيها
 من اثبات نقاذ الشراء وسبق التاريخ حاوي الراهدى من فصل البينتين المتضادتين * (سئل) *
 في رجل اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم يحمل منه ولم تلد ولا صدر مانع شرعي من بيعها
 فهل له بيعها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان له سند بستانين في حجرها
 اشترى لهما ما لا بد لهما منه كالثقة والكسوة فهل يكون ذلك جائزا منها * (الجواب) *
 حيث كانتا في حجرهما يكون شراؤهما ذلك جائزا منها واقعا موقعه الشرعي * (سئل) *
 فيما إذا كان لقاصرة تيممة حصص معاومة في دار معينة ولها مال وحصه في أوقاف أخيه تحت يد أخيها
 الوصي الشرعي عليها الناظر على الاوقاف المزبورة والحصه توفيقها وكسوتها ويريد أخوها
 بيع حصتها في الدار المزبورة بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر وبضائع معاومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلدة
 التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينفذ الدراهم حتى تغيرت قيمتها الا أنها رائجة
 في التجارات فهل على المشتري رد مثلها للبائع * (الجواب) * حيث نقصت قيمتها قبل نقد الثمن
 وهي رائجة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للبائع وقال في الجوهرة قيد بالكساد لانها
 اذا غلت أو رخصت كان عليه رد مثلها بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضيان في فعل قبض
 الثمن ولو اشترى شيئا بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروح في التجارات فسد
 البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرائجة فكسدت قبل القبض وقد مر وان كانت
 الدراهم بعد التغير تروح في التجارات الا أنه اتفقت قيمتها لا يقصد البيع ولم يكن له الا ذلك

مطلب تباعا على سعر الناس
 ولم يعلم السعر في المجلس فسد

مطلب القول للحيور وأنه
 باع بعد الحجر والينة للمشتري
 أنه قبله

مطلب ينة الصحة أولى من
 ينة الفساد
 مطلب تقدم ينة أن البيع
 في الصحة على أنه في المرض

مطلب اليانة للمشتري أن
 الوصي باعه قبل العزل

مطلب له بيع جاريته التي
 عقد نكاحه عليها ووطئها
 ولم يحمل منه

مطلب يصح شراء الام لا يتام
 في حجرها ما لا بد لهما منه
 مطلب ليس للوصي بيع
 حصه القاصرة في دار اذا
 كان لهما مال يكفيها

مطلب فيما لو نقصت قيمة
 الدراهم أو غلت قبل نقد الثمن

وعن أبي يوسف أنه إن فسح في نقصان القيمة أيضا وإن انقصت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محو عليه القبول اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية * (سئل) *
 فيما إذا كان زيد حصة شائعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في وقف أرض مختكرة
 وباقه في ملك جماعة معلومين ويريد زيد بيع حصته من أجنبي فهل يصح بيعها إذا أجاز الشركاء
 أم يحكم به حاكم يرى صحة من غير الشريك * (الجواب) * نعم أقول تقدم الكلام مستوفى
 على هذه المسئلة ونظائرها * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو بيتا معلوما ثم اشترى
 مسلما بمن معلوم مقبوض ثم ظهر أن البيع مرتين عند بكر مسلم له فهل يكون البيع موقفا على
 لجازة للمرثمين والمشتري بالخيار إن شاء صير إلى ذلك الرهن أو رفع الأمر للقاضي ليفسخ البيع
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو مقدارا معلوما من التبن
 وتسلمه عمرو منه ثم باعه عمرو من بكر وسلم له بدون إذن من زيد ولا إجازة ولا وجه شرعي وتصرف به
 بكر ولا أن يريد زيد أن يضمن بكر أقيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فيها فللمالك أن يضمن أقيمته ما شاء فأيضا ما اختار ضمانه يرى
 ألا تخر لأن في التضمن تملكاً منه فإذا ملكه من أحدهما لا يمكن تملكه من الآخر فإذا اختار تضمن
 المشتري بطل البيع لأن أخذ القيمة كالأخذ العين ويرجع المشتري على البائع بالتضمن لا بما ضمن
 وإن اختار تضمن البائع ينظر أن كان قبض البائع مضمونا عليه بتدبيره بالضمن لأن سبب ملكه
 تقدم عقده وإن كان قبضه أمانة فغاصار منه ونحوه عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ بيعه بالضمن لتأخر
 سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية أنه يجوز البيع بتضمن البائع ووجهه أنه سلم أولا
 ثم صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمغصوب كذا في البرازية اهـ

* (باب الخيارات) *

* (سئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من العلك في ظروف عدة ورأى ما في ظرف
 واحد منها فقط فوجد مريضا فوجد ما فيه رديئا معبوا ويريد فسخ البيع في الباقي
 فهل له ذلك والقول له بيمينه أن هذا هو المبيع الذي قبضه بعينه * (الجواب) * نعم لردّه بخيار
 العيب كما في البحر وغيره والقول للقباض مطلقا بيمينه قدرا أو وصفة أو تعيينا كما في شرح التنوير عن الفتح
 * (سئل) * فيما إذا أطلع مشتري دابة على عيب فيها ولم يجد مالكها البائع فأطعمها وأمسكها
 ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فهل ردها عليه إذا حضر ويرجع بنقصان العيب إذا خلكت
 * (الجواب) * نعم أطلع على عيب في الغلام أو الدابة فلم يجد المالك فأطعمه وأمسكه ولم يتصرف
 فيه بما يدل على الرضا رده لو حضر ويرجع بالنقصان إن هلك وفي الحواشي القديسي أنه إذا أمسكه
 بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضاه هو غريب والمعهدة أنه على التراخي يجوز
 من خيار العيب رجل اشترى بعيرا وقبضه ثم وجد به عيبا فذهب إلى البائع ليرده فعطب في الطريق
 فإنه يملك على المشتري ثم المشتري أن أثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البائع كذا في صور
 المسائل عن فصل العيوب من بيع الغنائية * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على
 عيب قديم به بعد غيبة بانه فهل يضعه القاضي عند عدل إذا برهن المشتري * (الجواب) * نعم
 ظهر عيب بمشري البائع الغائب وأثبت عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا جلت هلك على
 المشتري إلا إذا قضى القاضي بالرد على بانه لأن القضاء على الغائب بلا حجة ينفذ على الاظهر إلا في
 عن الدرر أقول ومثله في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام يأتي إن شاء الله تعالى في القضاء
 وذكرت فيما علقته على الدر المختار قال الزملي في حاشية البحر وقد استلثت عن نفقة الدابة وهي
 عند العدل على من تكون فأجبت أخذا بما في الذخيرة في آخر النفقات أنه لا يفرض القاضي لها

مطلب . يصح بيع الحبشة
 الشائعة من البناء بأجازة
 الشركاء أو يحكم حاكم يراه

مطلب بيع الرهن موقوف
 والمشتري بالخيار

مطلب باع الفضولي وهلك
 المبيع فللمالك أن يضمنه
 أو يضمن المشتري

مطلب له الرد بخيار العيب
 والقول له بأنه هو المبيع

مطلب فيما إذا أطلع على
 عيب وكان البائع غائبا بالرد
 إذا حضر

مطلب ذهب بالجل ليرده على
 البائع فعطب في الطريق يرجع
 على البائع بنقصان العيب
 بمطلب أثبت العيب عند
 القاضي فوضعه عند عدل
 حتى يحضر البائع الخ
 مطلب في نفقة الدابة حين
 وضعها عند عدل

على أحد ثقة لأن الدابة ليست من أهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتي عليه ديانة بان
 يتفق عليها ولا يجبره القاضي اهـ * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثورا فوجده نظورا حيا
 على الناس لينطعمهم ولا يتقادر للحرث ولا لغيره وقد كان كذلك عند بائعه ويريد المشتري رده على البائع
 بعد ثبوت ما ذكر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي مختصر الاصل النقص عيب وهو بالتبون
 وانما المجبة الطعن وفي جواهر الفتاوى بالفظ الرح وفيه أيضا النقص عيب من لوازم القضاة والمحكم
 من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على أنها لاترح ولا تنطخ فولدت فاذا هي تنطخ وزرع فأراد
 ردها ليس له ذلك لانها ولدت لم يكن له ردها بل يرجع عليه بقصان العيب جواهر الفتاوى
 أقول قوله لم يكن له ردها أي لان الولادة عيب حادث لكن في البرازية أن الولادة في البهائم ليست
 بعيب إلا أن توجب نقصا وعليه الفتوى اهـ وغمامه فيما علقناه على الدر المختار * (سئل) *
 في رجل اشترى من آخر فرسا بمن معلوم فوجدها عرجا قدما كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب
 ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب فهل اذا أثبت قدم العيب عند البائع له ردها عليه
 * (الجواب) * نعم ولو اشترى سمرا فوجده أعرج فعليه فعله أنه قد علم لم يملك الرده لانه لما اشتغل
 بالمعالجة فقد رضى بالعيب جواهر الفتاوى وقيل لرجل اشترى دابة وبها قليل عرج فقال البائع
 هذا عارض يزول يومين فدفع له دراهم ليعتهد فافعل ولم تهرأ فظهر أن العيب قديم فأراد ردها
 ليس له ذلك لانه لما عالج به بعد علمه بالعيب سقط حق الرده * (سئل) * فيما اذا اشترى زيدا من عمرو
 بوابيع وجرمات في وعاءين وقبضها ولم يرهما ثم باع بعضهما ويريد الا أن ردها بخيار الرؤية فهل ليس له
 ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ردها بخيار الرؤية لانه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام
 جائز لاقبله كما صرحوا بذلك * (سئل) * في رجل اشترى من آخر بقرة معدومة يثن معلوم
 على أنها تحلب كذا رطلان الحليب فوجدها تحلب أقل من ذلك فهل يكون البيع الزبور فاسدا
 * (الجواب) * نعم ولو باع حيوانا على أنها تحلب كل يوم كذا وان لم يبين مراده فسد البيع
 لان الناس يريدون الغلة فيما يستقبل خاتمة * (سئل) * في قروي اشترى من آخر بقرة
 فوجدها لا تحلب ومثلها يشتري للعلب فهل له الرده * (الجواب) * نعم ولو اشترى بقرة للعلب
 فوجدها لا تحلب فله أن يردها لا لو اشترى اللحم كما في الذخيرة كذا في التبيين والمزيد وفتاوى
 الكركي والولوالجية وهذا فيما اذا لم تحلب أما اذا حلبت وخرج شيء قليل من اللبن متقوم فليس له الرده
 لوجود الزيادة المنفصلة من الأصل الا الرجوع بالنقصان لما مر الخ لوازم القضاة وفي الفتاوى اشترى
 بقرة فوجدها لا تحلب ان كان مثلها يشتري للعلب فله الرده لان المعروف كالشرط وان كان يشتري
 للحم لا ترده ذخيرة * (سئل) * فيما اذا باع زيد دابته من عمرو يثن معلوم على أنه ان نقد ثوبا
 الى عشرين يوما فيكون بينهما البيع والا فلا ولم يقده الثمن فهل يكون البيع الزبور غير صحيح
 * (الجواب) * نعم فان اشترى على أنه ان لم يقده ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع صح والى أربعة فلا
 فان نقد في الثلاثة جاز تنوير من خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه انما أن لا يبين الوقت أو يبين
 وقتا محجها ولا بان يقول على أنه ان لم يقده أياما أو يبين وقتا معلوما وهو أكثر من ثلاثة أيام فهو في هذه
 الصور كلها فاسد إلا أن يتقدم في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا وهو ثلاثة أيام أو دونه فانه يجوز
 * (سئل) * فيمن اشترى من زيد جلابين معلوم على أنه ان لم يقده ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع ولم يقده
 في الثلاثة فهل يفسد البيع * (الجواب) * نعم على الصحيح كما في التمر عن الخاتمة ولو باع
 على أنه ان لم يقده الثمن الى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح واعلم أن ظاهر قوله فلا بيع يفيد أنه ان لم يقده
 في الثلاثة ينفسخ قال في الخاتمة والصحيح أنه يفسد ولا ينفسخ حتى لو أعقبه بعد الثلاثة فنقد ثمنه
 ان كان في يده نهر من خيار الشرط * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو كرا معلوما يثن

مطلب وجد الثور نظورا
فهو عيب

مطلب اذا ولدت الدابة
عند المشتري ثم وجد بها عيبا
لم يكن له ردها

مطلب وجد الجمار أعرج
فعليه فعله أنه قد علم لم يملك الرده

مطلب باع بعضهما ثم أراد رده
الباقى بخيار الرؤية لم يكن له
ذلك

مطلب اشترى بقرة على أنها
تحلب كذا فهو فاسد

مطلب اشترى بقرة للعلب
فوجدها لا تحلب له ردها

مطلب المعروف كالشرط
مطلب باع على أنه ان لم يقده
الثمن الى عشرين يوما فلا بيع
فسد البيع

مطلب باع على أنه ان لم يقده
ثمنه الى ثلاثة أيام فلا بيع
فسد البيع

معلوم من الدراهم وأثر وغما في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة يدعون أن موزنهم لم ير المبيع
 زاعمين أن لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم خيار الرؤية يطل بحدوث الثمرة
 والزيادة في يد المشتري أو وكيله ويحدث ما حدثت على يده ليس له الرد في حال تناولها أو لم يتناولها انقضى
 من فصل خيار الرؤية ولا يورث خيار الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خاتمة ومثله في خزنة المفتين
 لكن في يدي على الاشياء من كتاب القرائض وفي شرح المجمع لابن الضياء وأما خيار الرؤية فالصحيح
 أنه يورث اه قلت ونقل ابن الضياء لا يقاوم المتون الموضوعة لنقل المذهب والله أعلم * (سئل) *
 في رجل اشترى من آخر جارية سليمة ومكث عنده مدة ثم زعم أن بها عيبا قد عيا كان عند البائع
 يحدث مثله في تلك المدة والبائع ينكر فهل القول للبائع يمينه وعلى المشتري البينة * (الجواب) *
 حيث كان مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يقع عنده لانه حادث في حال
 الى أقرب الاوقات الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخلف البائع بالله بعته وسلته وما به عيب
 فان نكل رده لألوحاف كما في القول لمن * (سئل) * في رجل باع من آخر عدة جمال وأمتعة
 معلومات بثمن معلوم من الدراهم بناء على قول المشتري له انهم ما يساويان الثمن المذكور ثم ظهر وتبين
 أنهم ما يساويان أكثر بقدرة العشر في الجبال ونصف العشر في الامتعة وقبضه عن فاحش ويريد البائع
 استرداد المبيع بخيار الغبن المذكور وبعد ثبوت الغبن والتعريض بالوجه الشرعي فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم ولا رد في غبن فاحش هو ما لا يدخل تحت تقويم المتقومين في ظاهر الرواية وبه أفتى
 بعضهم مطلقا كما في القنية ويفق بالرد فبقا بالناس وعليه أكثر روايات المضاربة ان غرم أي غر المشتري
 البائع وبالعكس أو غرم الدال فالرد والافلا وبه أفتى صدر الاسلام وغيره وتصرفه في بعض المبيع
 قبل علمه بالغبن غير مانع منه فيرد مثل ما تلفه ويرجع بكل الثمن على الصواب اه علا في على التخيير
 من المراجعة والتولية وأجاب قاضي الهداية اذا اشترى بيمين فاحش وصح ان البائع غرمه
 بيان قال أعطيت فيه كذا فاشترته بناء على اختياره ثم تبين الغبن الفاحش له الرد اما اذا كان
 ما أخبره به هو قيمته فليس له الرد وان تبين كذب البائع فيما أخبره * (سئل) * فيما اذا اشترى
 زيد جارية فوجد بها حبل فهل له ردها * (الجواب) * نعم له ردها بعيب الحبل والحبل عيب
 في الجارية لافي البهائم والنكاح في الجارية والغلام عيب عيني على الكثرة ولو اشترى الجارية
 وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري
 الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويربها القاضى
 النساء فان قلن هي حبل يخلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل فلابين على البائع
 وهو نظير ما ذكرناه في الثيابة وفي دعوى الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع
 الى الاطباء ثم في الداء رد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا يتقرر اليه الرجال كالقرن والرق
 ونحوه اختلفت فيه الروايات وأخر ما روى عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث
 رد بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف الاخر والمنراة الواحدة والمرأتان فيه سواء وأما الحبل
 فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا رد بشهادة من خاتمة من فصل العيوب رجل اشترى جارية
 أمتة طهرها لا يرد ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء وبالحبل والرجوع الى الاطباء في الداء وبشرط
 اثنتان وفي الحبل الى النساء ويكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض لا بأحد هذين السببين ليس بعيب
 فلوا دعى سبب الحبل عن محمد روايتان في رواية ان كان من وقت شراء الجارية أربعة أشهر
 وعشرة أيام تسمع الدعوى وان كان أقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس
 اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو أخبرت امرأة أنها حبل وامرأة أو أكثر أنها لا حبل
 بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست لها بصيرة

مطلب يطل خيار الرؤية
 بحدوث الثمرة في يد المشتري
 أو وكيله

مطلب خيار الرؤية لا يورث
 وكذا خيار الشرط

مطلب القول للبائع أن
 العيب لم يكن عنده لو مما
 يحدث مثله في المدة
 مطلب للبائع الفسخ بخيار
 الغبن الفاحش والتعريض من
 المشتري

قوله فيرد مثل ما تلفه قال
 الشيخ العلا في بعده بقي
 لو كانت قيمته أراه اه أي
 فيحتمل أن يقال رد الباقي
 وقيمة ما تصرف فيه أو لا يرد
 شيأ ويرجع بقدر الغبن اه منه

مطلب الحبل في الجارية
 عيب لافي البهائم
 مطلب في دعوى الحبل
 يرجع الى النساء وفي الداء
 الى الاطباء

مطلب في أدنى مدة ظهور
 الحبل

مطلب أخبرت امرأة أنها حبل
 وأخرى بعده صحت الخصومة

مطلب يزول عيب الجبل بالولادة فلا رد ولا رجوع

مطلب اذا وطئها المشتري ثم رأى بها عيبا لم يردّها ورجع بالنقصان

مطلب اذا جعل الحديد في الكور فوجد به عيبا يرجع بالنقصان ولا يردّه

فالقاضي يختار من لها بصيرة وتوضع الجارية على يد امرأة أجنبية حتى يمين عليها ان أنكره البائع والنقصة على المشتري لانها ملكه كما في جواهر الفتاوى ويزول عيب الجبل بالولادة على رواية كتاب البيوع فاذا اقتبسها فوجد بها حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع الآن يمين بسبب الولادة نقصان ظاهر كما في الذخيرة فلو ازم القضاء من القسم الثالث في تعدد العيوب أقول ويستند ذكره بعد أوراق أن العيوب أربعة أقسام مع بيان أحكامها * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية بكرا فوطئها وأزال عذرتها بامضة مائة والآن يدعي أن بها عيبا قدما كان عند البائع ويريد ردّها به فهل ليس لردّها به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر * (الجواب) * نعم اشترى جارية فوطئها وقبلها أو مسها بشهوة ثم وجد بها عيبا لم يردّها مطلقا أي سواء كانت بكرا أو ثيبا فنقص الوطء أولا لأن كلاً منهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا امتناع الرد الا اذا قبلها البائع أي رضى بأخذها الآن لا امتناع كان لحقه فاذا رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعتربات ويعود الرد بالعيب القديم بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا حدث به عيب ثم اطعم على عينه القديم لم يردّه لأن حدوث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود المنوع زوال المانع من الغفار أقول ما ذكره من امتناع الرد بالوطء ونحوه صريح به في الخاتمة أيضا ومضى عليه في الدرر ولكن ذكر في الخاتمة أيضا في موضع آخر شرها على أنها بكر ثم قال إنها ثيب وقال البائع أنها بكر فالقاضي يريها النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلا عيب وان قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان وطئها المشتري فلم بالوطء فلو زانها كما علم أنها ثيب يستبرأ ثلاث فلا الرد والزمته الجارية ولا يردّها اه ثم رأيت في نور العين نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر أنه لو علم الثيب بالوطء تمتع الرد ثم قال فليأتل فيما هو الصواب اه قلت قد يؤيد الثاني بما هو المذكور في كثير من المعتربات كما مر عن المخ تأمل ثم على القول بان له الرد بلزومه ارض الوطء اذا القول بالرد بلا ارض مخالف للاجماع كما نقله المحقق ابن الهمام في كتابه التبرير في باب الاجماع ونقله شارحه المحقق ابن أمير حاج عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين المأثورين عن الصحابة وانهم اتفقوا على أن الوطء لا يسلم للمشتري مجابا فمن قال يردّها ولا يردّها معاشيا فقد خالف أو اويل الصحابة وكفي بهم حجة اه ثم نقل بعده عن ابن المنذر أن شريحا والنخعي يقولان لو بكر اردّها وردّها معاشيا فثبتها ولو ثيبا ردّها نصف عشر قيمتها وعن علي أنه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنها وبه قال ابن سيرين والزهري والثوري واسحق ويعقوب والنعمان وقال مالك والشافعي لو ثيبا يردّها ولا يردّها معها شيئا ولو بكر افعند مالك يردّها مع ما ينقص الاقتضاء وعند الشافعي لا يردّها بل يرجع بنقصان العيب انتهى ملخصا ثم قال ابن أمير حاج ويحكى ابن قدامة عن أحمد في الثيب روايتين لا يردّها كما قال أصحابنا ويردّها بلا شيء كما قال مالك والشافعي انتهى فعلم من هذا أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن المراد به أبو يوسف فليدأ ما من النعمان وهو مؤيد لما تقدم عن مخ الغفار فاعظم هذا التحريف فانه من مخ الغفار ونقل المؤلف عن قارئ الهداية أنه سئل عن رجل اشترى جارية وأقامت عنده سنة عين يومها ووطئها ثم باعها من آخر فأقامت عنده نحو شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حاملا فبني كل من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فأجاب أقل ما يتحقق الولد في أربعة أشهر فان ادعى المشتري الحمل أريد النساء فان قلن بها حمل وأنكر البائع حلف أنه ما باعها وسلمها الا وليس بها حمل فان حلف برى وان نكل ردت عليه وكذلك حال الثاني مع الأول اه وقوله ردت عليه يعني ان رضى بأخذها لوافق ما مر عن المخ والدرر قد مر * (سئل) * في رجل اشترى من آخر مقذرا من الحديد ليخذه الآن فحوصه وجعله في الكور ليحترقه بالنار فوجد به عيبا ولا يبع تلك الا لان فكيف الحكم

* (الجواب) * يرجع بالنقصان ولا يردّه كذا في الحاوي الزاهد في بيع الغيب
 * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما كان عند البائع
 ثم ركب به مرارا بعد اطلاعه على العيب فهل يـمـكـون الـركـوب رضـا بـالعـيب * (الجواب) *
 ركوبه له لحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا اطلع فله الرد ما لم
 يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضاه وان طالت المدة اهـ * (سئل) * في رجل اشترى
 من آخر جارية ثم وجد بها عيبا على ظاهر بطنها عن داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك
 * (الجواب) * حيث كان السك عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب يسوغ
 له ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبرازية وغيرها * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من
 عمرو جارية وبها عيب قديم اطلع عليه ورضى به ثم ظهر له عيب آخر قديم يريد ردها به فهل له ذلك
 * (الجواب) * حيث ظهر بها عيب آخر يوجب الرد شرعا لردّها بذلك حيث لا مانع هناك
 * (سئل) * فيما إذا اشترى من آخر عبدا فأبى من عنده مرارا الى دار سيده وأنكر البائع
 اباقة عنده فكيف الحكم * (الجواب) * الا باق عيب يوجب الرد على البائع الا اذا أبى
 من المشتري الى البائع في البلدة ولم يحتج عنه فانه ليس بعيب كما في التنوير وشرحه للعلائي
 وفي الخلاصة والبرازية الصحيح أن الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا أي بالعيب فيمنع الرد
 وهذا اذا ثبت اباقة عند بائعه ثم عند مشتريه اذا أنكره البائع كاصـر حـوا به وفي فتاوى قارئ
 الهداية لا تقبل ينشئ بالعيب مادام أباقا فاذا ثبت موته وأقام بينة أنه كان أبى عند البائع بعد البلوغ
 رجع حينئذ بنقصان العيب وان كان أبى عند البائع قبل البلوغ فباعه فأبى عند المشتري
 بعد البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر
 بغلا وسافر به ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو يخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه
 بعد رؤية العيب ما يدل على الرضا به فهل له رده * (الجواب) * نعم اذا ثبت ما ذكر لا يكون
 المضي على الوجه المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة عيبا في السفر
 وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب اهـ ومثله في التتارخانية والبرازية أقول
 وفي البحر عن فتح القدير وجد بها عيبا في السفر فخملها فهو عذر اهـ * (سئل) * فيما إذا اشترى
 زيد من عمرو ماهرة فوجد بها عيبا قديما عند البائع هل له ردها به * (الجواب) * الحزن على
 وجهه لا يستقر ولا تقاد للراكب عند العطف والسريع كافي البحر فثبت كان قديما ولم يوجد من
 المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤية العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر * (سئل) *
 في رجل اشترى من آخر برز بطيخ وزرعه فلم ينبت فهل ليس له الرجوع بثمنه * (الجواب) * ليس له
 الرجوع على بائعه بمجرد عدم نباته لانه يكون بأسباب أخر ما لم ينبت أنه فاسد عنده واذا ثبت رجوع بما
 أدى حيث لا مالة له وان كان له مالة بأن صلح شيء آخر يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كبرز القطن
 اذا لم ينبت كذا أفتى الشيخ الرمي رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة في القصولين والعمادية
 وصرة الفتاوى وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ثبت أنه كان معيبا يرجع بنقصان العيب * (سئل) *
 في رجل باع آخر قدرا معلوما من الرمان بشرط البراءة من كل عيب بثمن معلوم من الدراهم وتسلم
 المشتري المبيع وزعم أنه وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم
 وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وان لم يسم تحلا فاللشافعي لأن البراءة عن الحقوق المجعولة
 لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم افضائه الى المنازعة ويدخل فيه الوجود والحادث بعد العقد
 قبل القبض فلا يرد بعيب وخصه محمد ومالك الله بالوجود كقوله من كل عيب به ولو قال
 مما يحدث صح عندنا وفيه فسد عند الثالث نهر اهـ علائق على التنوير * (سئل) *

مطلب الركوب بعد رؤية
العيب رضاه

مطلب السك عن داء عيب

مطلب اذا رضى بعيب ثم ظهر
عيب آخر له الرد به

مطلب الا باق عيب الا اذا
أبى الى البائع الخ

مطلب الاستخدام بعد العلم
بالعيب رضاه

مطلب لا تقبل البينة بالعيب
مادام أباقا

مطلب وجد في البغل عيبا
قديما وهو في السفر الخ

مطلب وجد بها عيبا في السفر
فخملها فهو عذر

مطلب الحزن في الدابة عيب

مطلب اشترى برز بطيخ فزرعه
فلم ينبت

مطلب يصح البيع بشرط
البراءة من كل عيب

مطلب اشترى فرسا معنفة
الجنس ثم ظهر أنها من جنس
آخر رد إلى الرد
مطلب اشترى فرسا على
أن ستمائة فظهر أنه ستمائة
له الرد

مطلب اشترى سمورا على
أنه ظهر فاذا هو قفا أو رجل
له الرد

مطلب اشترى مداسا من
السختيان على أن بطا من
من السختيان

مطلب اشترى عبدا على أنه خباز
أو كاتب فكان بخلافه يخير
مطلب باع شاة على أنها حامل
أو تحلب كذا ففسد البيع
مطلب باع ثوبا على أنه هروي
فاذا هو بلخي فالبيع فاسد

مطلب اذا ظهر المبيع من
جنس آخر بطل المبيع وان
اتحد مع فوات الوصف صح
وخير

قوله الوذاري بفتح الواو
وكسرها وابعام الذا لثمراء
مهملة نسبة الى وذاريه
من قري سمرقند والزندجي
نزاي ثم نون ثم دال مهملة
ثم ياء ثم جيم نسبة الى زنده
بفتح الزاي والنون الاخيرة
والجيم زيدت على خلاف
القياس اه منه

في رجل اشترى من آخر نصف فرس ذكر البائع أنهم معنفة الجنس وهو جنس مشهور بالجودة
بمن معلوم ولم يوصف بذلك لما اشتراها بهذا الثمن ثم ظهر أنها من جنس آخر ولا تساوى هذا الثمن
وبين الثمنين تفاوت فاحش ويرد ردّها بعد بثوت ما ذكر بالوجه انشعري فهل له ذلك (الجواب) *
نعم وأقوى بذلك العلامة الشيخ اسماعيل وفي فتاوى قارئ الهداية فيمن اشترى من آخر فرسا ذكر البائع
أنها من نسل خيل فلان لفرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد أم لا فأجاب اذا اشتراها
بناء على ما وصف له بمثل لم يصفها بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش
وهي لا تساوى ما اشتراها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك اه وسئل أيضا عن رجل اشترى فرسا
على أن ستمائة فظهر أنه ستمائة فأنجب ان كان كبر السن أو صغره عما ينقص قيمة المبيع
وبعد عينا عند أهل الخبرة ردّه والا فلا والله أعلم اه ولو اشترى سمورا على أنه ظهر فاذا هو قفا
أو رجل أو اشترى وشقا على أنه نافع فاذا هو ظهر ينبغي أن يكون للمشتري الخيار لأن القضاة اظهر
في الرغبة والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاء من النوع الثاني في الثياب وفي الحمل المذكور
اشترى مداسا من السختيان على أن بطا من السختيان كذلك فاذا هي من غيره ينبغي أن يكون
للمشتري الخيار لأن البطانة تتبع الظهارة وهي وصف مشروط فقواته يوجب الخيار اه وفي الزيلعي
ولو اشترى عبدا على أنه خباز أو كاتب فكان بخلافه أخذه بكل الثمن أو تركه لأن هذا وصف مرغوب
فيه مستحق بالشرط في العقد ثم فواته يوجب التخيير لأنه لم يرض به دونه بخلاف ما لو باع شاة على أنها
حامل أو تحلب كذا وكذا وطلاحي يفسد البيع لأنه من قبيل الوصف وانما هو من قبيل
الشرط الفاسد اذا لم يعرف ذلك حقيقة لأنه لا يمكن أن يتحقق حتى لو اشترط أنها حامل أو لبون
لا يفسد لأنه وصف ولو قال يخبر كذا اصاعا أو كذا قدرا يفسد لما ذكرنا اه وفي البحر ولو اشترى
ثوبا على أنه هروي فاذا هو بلخي فالبيع فاسد عندنا ومثله في خزانة الفتاوى أقول ولعل وجهه
أن الهروي والبلخي جنسان مختلفان فاذا وقع البيع على الهروي فظهر أنه بلخي ففسد البيع لعدم
وجود حقيقة العقود عليه بخلاف بيع العبد على أنه خباز فاذا هو غير خباز فانه صحيح لوجود
الحقيقة وتخيير لقوان الوصف وكذا الفرس في مسئلتنا ويدل على ذلك ما في البيع الفاسد
من البحر عند قول الكز في الما لا يجوز بيعه وأما تبين أنه عيب وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كذا
فاذا هو عيب حيث يقع البيع وتخيير والفرق أن الإشارة مع التسمية اذا اجتمع في مختلفي الجنس
يتعلق العقد بالمسمى ويطل لانعدامه وفي متحدى الجنس يتعلق بالمشار اليه ويتعقد لوجوده وتخيير
لقوات الوصف كمن اشترى عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب والذكر والاني من بني آدم جنسان
للتفاوت في الاغراض وفي الحيوان جنس واحد للتقارب فيها وهو المعتمدون الاصل كالخل والدبس
جنسان والوذاري والزندجي على ما قالوا جنسان مع اتحاد أصلهما كذا في الهداية والبيع
في مسئلة الكتاب أي الكز باطل لعدم المبيع والجنس في الفقه المقول على كثيرين لا يتفاوت
الغرض منها فاحشا فالجنسان ما يتفاوت الغرض منهما فاحشا بل انظر الى الذائق قال في فتح القدير
ومن المختلف في الجنس ما اذا باع فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج فالبيع باطل ولو باع له سلا على أنه
ياقوت أجز فظهر أصفر صح ويخبر كما اذا باع عبدا على أنه خباز فاذا هو كاتب اه ما في البحر
ملخصا وفي فتح القدير واعلم أنه اذا شرط في المبيع ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فتارة يكون البيع
فاسدا وتارة يستقر على الصحة ويثبت للمشتري الخيار وتارة يستقر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو
ما اذا وجده خيرا مما شرطه وضابطه ان كان المبيع من جنس المسمى فقيمة الخيار والثياب اجناس
أعنى الهروي والاسكندري والمروى والكثبان والقطن والذكر مع الانثى في بني آدم جنسان وفي سائر
الحيوانات جنس واحد والضابط نفس التفاوت في الاغراض وعدمه اه ثم ذكر بقية الفروع

* (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة أبواب من الباب الثنطى على أنه حدى فظهر
 أنه بمعنى وبين ما تناوت فاحش ويريد زيد ردها على البائع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 أقول متفقين ما تقررناه أننا أن البيع باطل لاصح مع التخيير تأمل * (سئل) * فيما اذا اشترى
 زيد من عمرو جارية على أنها حبيسة فظهر أنها حبيسة فاحش من حيث الثمن ويريد
 ردها على البائع فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اذا اشتراها بناء على ما وصف له بمن لولم يصفها
 بهذه الصفة لا تشتري بذلك الثمن والتناوت بين المتبينين فاحش وحى لا تساوى ما اشتراها به الرد اذا
 تبين بخلاف ذلك * (سئل) * في رجل اشترى من آخر خمسة جلود بياض من صفقة واحدة بمن
 معلوم وتسلم الجلود ثم وجد بها عيبا ويريد رد العيب فقط بحصته من الثمن ما لم يعد الثبوت
 فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اذا اشترى الجلود المذكورة صفقة واحدة وقبضها جميعها ثم ظهر
 بها عيبا ويرد العيب فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو اشترى عبد بن صفقة واحدة
 وقبض أحدها ووجد به أوبالا آخر عيبا أخذها وأوردتها ولوقبضها ما رد العيب فقط لان تمام
 الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز تفرقها لانه يكون يعا بالصفة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض
 يجوز لانه يكون به ما بالصفة بقاء وهو جائز كما تقرر في كتب الاصول اهـ ومثله في الملتقى والكنز وغيرهما
 من المعبريات * (سئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا من اللك الذي يصنع به ثم وجد به عيبا يريد
 المبيع به بعد ما صبح بعضه ووجد الباقي منه على هذه الصفة ويريد الباقي على بائعه بعد الثبوت
 شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم اشترى عشرة حزم على أنه من دباغ غزاة فأتى اثنين في الماء فبان
 أنه دباغ ساج وهو عيب فاحش عند التجار ينظر أهل البصرة في البقية ان قالوا انه من دباغ الساج
 يرد يرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الاريسم اذا اطلع على عيب بعد بل رجوع بالنقص ولا يرد
 لانه عيب بزايه من السادس في العيب وفيه أربعة أنواع عليك بها في هذه المسائل وأشهادها أقول
 ذكر في متن التنوير وشرحه للعلاء أنه لو قبض كيليا أو وزيا ووجد بعضه عيبا لرد كله أو أخذه
 بعيبه لانه كشي واحد الخ أى بخلاف القبيح كشراء عبد بن صفقة كما تقرر يسا من أن لرد العيب
 فقط وظاهر هذا يخالف ما أفتى به المؤلف من أن لرد الباقي مع أن الملك من المثلثات لا القيمات لكن
 كتبت فيما علقته على الدر المختار أن ما في التنوير يحول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع أما اذا
 تصرف ببعضه ثم علم به عيبا كما في مسئلتنا فاما أن يكون تصرفا بنحو البيع مما فيه اخراج عن ملكه
 أو بغيره كلا كل وشخوه في الأول يرد الباقي بحصته من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع وكذا في الثاني
 الا أنه يرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى هذا خلاصة ما حذرته في المسئلة من الخباية وغيرها
 وتماه هناك فراجع * (سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا ثم وجد جذوعا منها منكسرة
 ويريد رد الدار بخيار العيب فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي جواهر الفتاوى وكذا لو وجد
 أحد جذوعه منكسرا فهو عيب كذا في خلاصة الفتاوى وقسمه الاصل لوازم القضاة من باب دعوى
 الدور والاراضى * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة جلود فروم ظهر بها عيب قديم
 ينقص الثمن عند التجار ويعتونه عيبا ويريد ردها بخيار العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم ومن وجد بمشترية ما ينقص الثمن عند التجار أخذه بكل الثمن وأوردته تنوير
 وكل ما أوجب نقصان الثمن عند التجار المراد بهم أرباب المعرفة بكل تجارة وصناعة مخ فهو عيب
 شرعا ملحق وما أوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كثر ولا شك أن العت في الفرو ينقص
 الثمن فهو عيب في رده قال في البرازيه في الثالث من كتاب الرهن وان انتقص الرهن عند المرتهن ذانا
 أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على ما عرف في الجامع فالرهن
 فروا قيمته أربعون بعشرة فأنسده السوس حتى صارت قيمته عشرة فيفتك به الراهن بدرهمين
 ونصف ويستقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من الفرو ربعه فيبقى من الدين أيضا ربعه اهـ

مطلب اشترى حبيسة فظهرت
 رغبة له الرد

مطلب اشترى خمسة جلود
 صفقة وقبضها له رد العيب
 وحده

مطلب فيما لو وجد بعض
 المبيع عيبا وهو كيلى أو وزى

مطلب وجد جذوع الدار
 منكسرة له الرد بخيار العيب
 مطلب اشترى فروا ثم ظهر به
 عت لردّه

مطلب ما أوجب نقصان
 الثمن عند التجار فهو عيب

مطلب العت في الفرو عيب

* (سئل) * في رجل اشترى من آخر قد را من الحرير وهد ما قبضه وهد بالماء وجده به عيبا قد عا
 كان عند بائعه ينقص منه نقصا فاحشا عند تجاره ويريد الرجوع على بائعه بنقصان عيبه بعد بثوره
 شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة ولو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد
 البث لا يرد ويرجع بالنقصان لانه انما علم به بعد البث والبل عيب فيمنع الرد ومن العيب الحادث
 المانع من الرد اذا اشترى حديثا يتخذ منه آلات التجارين وجعله في الكور ليحترقه في النار فوجده
 عيبا ولا يصلح لتلك الآلات فانه يرجع بالنقصان ولا يرد به كما في القنية وفيه ايضا بل الجلود عيب حادث
 يمنع الرد بعده وكذا الابريس بجر * (سئل) * في الرد بجوار العيب بعد رؤيته هل يكون
 على التراخي * (الجواب) * خيار العيب بعد رؤيته العيب على التراخي على المتقدم فلما نسّم ثم ترك
 ثم خاصهم فله الرد ما لم يوجد مبطل كدليل الرضا كذا في التنوير وغيره * (سئل) * في رجل
 اشترى جارية فوجدها سعالا فاحشا قديما عند البائع يريد ردّها به فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 والسعال القديم هو ما كان عن داء أما المعتاد فلا كما في الفتح وهو المراد بكونه قديما لأن دوائه
 يدل على الداء ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان خفس والا فلا يمنع ومثله في الملتقى ولو كان
 مما يحدث مثله في تلك المدة فالقول للبائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيحال الى اقرب الاوقات
 الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تحليفه بالله بعتته وسلمته وما به العيب فان نكل يردّه لالو حلف
 القول لمن * (سئل) * في رجل اشترى دارا ثم ظهر أن عليها عوارض سلطانية ويريد فسخ البيع
 بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك الخبير الرمي وفي نهج النجاة عن التتارخانية
 اشترى أرضا أو دارا على أنها حرة من النوائب فاذا طوب المشتري بالنوائب له أن يردّها على البائع
 حيا وعلى ورثته بعد موته * (سئل) * في رجل اشترى من آخر دارا بما اشتملت عليه من البناء
 فظهر أن أرضها وقف محتكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد فسخ البيع بذلك فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من البيع ينقلها رجل اشترى أرضا أو كراما فظهر أن شربه
 كان على ناوقة أي ميزاب توضع على نهر أو موضع آخر كان له أن يردّها لأن ذلك يعد عيبا عند الناس
 خانية من فصل العيوب رجل اشترى دارا وقبضها فادّعى رجل فيها مسيل ماء وأقام البيّنة قال
 هو عيب والمشتري بالخيار ان شاء أمسكها بجميع الثمن وان شاء ردّها خانية من فصل فيما يرجع بنقصان
 العيب * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارية وتسلمها منه ثم بعد أيام زعم أنه ظهر بها
 عيب قديم كان عند البائع مستندا في ذلك لحجزة قوله او قول طبيب ذي شأن له ردّها بذلك فهل ليس
 له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ردّها بمجرد ما ذكره قال في الفصولين الثاني ما لا يعرفه
 الا اطباء كذا ان جنب وسئل وحكي قديمة ونحوها فعلى القاضي أن يريه واحدا منهم والاشنان
 أحوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملازم فلا بد فيه من العدد
 كالتشهادة ومثله في العمادية وأجاب قارئ الهداية بأن العيب ان كان يختص بعرفته الاطباء
 قيل انما ثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اكتفى بقول واحد وان كان مما لا يطلع عليه
 الرجال كالعيوب بالنساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة وسئل أيضا هل يقبل قول الذي الطبيب
 في قدم العيب وحدونه اذ لم يكن بالبلدة طبيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين فاجاب
 لا يقبل قول الكافر على المسلم ولا يثبت بشهادته حكم على مسلم والله أعلم من الشهادات وفي مجموعة
 مؤيد زاده يقبل قول الاطباء من أهل الكفر أي في الخصومة واليسين وقد ذكر ذلك في كتاب
 لوازم القضاة والحكام لمحكى أنفسى وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تحليف البائع
 فراجع ان شئت وفي البحر من العيب ثم أعلم أنه لا منافاة بين قولهم يعتبر قول الامة وبين قولهم
 والمرجع في الجبل الى قول النساء وفي الداء الى قول الاطباء لأن محل اعتبار قول الامة اعماها ولاجل

• مطلب بل الحرير ثم وجد
 به عيبا امتنع الرد ورجع
 بالنقصان
 • مطلب بل الحرير والجلود
 مانع من الرد وكذا جعل
 الحديد في الكور
 قوله فانه يرجع بالنقصان
 ولا يردّه أي لا يردّه ما أدخله
 في النار ما لو كان منه شيء
 لم يدخل النار فانه يردّه ويرجع
 بنقصان ما أدخل النار كما يعلم
 مما قررناه آنفا والله أعلم
 به منه
 • مطلب الرد بجوار العيب
 على التراخي
 • مطلب لو كان العيب مما
 يحدث مثله في تلك المدة
 فالقول للبائع الخ
 • مطلب ظهر على الدار عوارض
 سلطانية له ردّها
 • مطلب ظهر أن أرض الدار
 محتكرة ففسخ البيع
 • مطلب ظهر أن شرب
 الدار على ناوقة له الرد
 • مطلب ادّعى رجل مسيل
 ماء في الدار وأثبتته فالمشتري
 بالخيار
 • مطلب ليس له ردّها بمجرد
 قولها ان بها عيبا
 • مطلب ما لا يعرفه الا اطباء
 يقبل فيه قول واحد أو لا بد
 من العدد
 • مطلب لا يقبل قول الطبيب
 الذي

انقطاع الدم استوجه الخصومة الى المانع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري أنه عن رجل رجعنا
الى قول النساء العالمات بالحبل لتوجه العين على المانع وان عين أنه عن داء رجعنا الى قول الاطباء
الى أن قال فقلا عن الخثانية لو اشترى جارية ثم قبضها ثم قال انه لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن
الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب
الحبل يريها القاضي للنساء من قلن هي حبل يحلف المانع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبل
فلا يمين اه أقول وتقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الخثانية وأن الحبل يثبت بقول النساء في حق
الخصومة ولا ترد بشهادتهن وأما في نحو القرن والرقق فانه ترد بشهادتهن ان كان قبل القبض
وأن المرأة والمرأتين فيه سواء وأنه في دعوى الداء ترد بشهادة رجلين وقوله ان كان قبل القبض احتراز
عالم كان بعده فانه لا يرد بقولهن بل لابد من تحليف المانع كافي الزبلي والمخ وجامع الفصولين
والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير لقاضيخان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن
يحلف المانع فان حلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاف أن على
قول أبي يوسف ترد من غير عين المانع وقال محمد لا ترد حتى يحلف المانع وعن محمد في النوادر شهادة
النساء فيما لا يطالع عليه الرجال تصلح حجة للرد وان كان بعد القبض اه وأريت في مجموعة صحت
افندي عن نقد القضاة لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرقق اذا اخبرت امرأة واحدة به ثبت
العيب في حق الخصومة لافي الرد في ظاهر الرواية اه وبهذا يظهر أن ما في البحر عن فتح القدير ومثله
في التهر من أنه ثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندهما مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض
لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم الرد بعده وعلى هذا فقوله في كتاب الشهادة لنصابها
فيما لا يطالع عليه النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض أو يكون المراد أنه تقبل شهادتهما
في حق توجه الخصومة على المانع لافي حق الرد كذا احتزرتة فيما علمته على البحر وبهذا ظهر
جواب حادثة الفتوى فيمن اشترى جارية رومية للتسرى فبما شرها صارا فوجدها رتقاء واخبرت
النساء أنها رتقاء فأجبت بأن لا ترد ولكن يحلف المانع فان نكل رجع المشتري عليه بنقصان
العيب لان مباشرتها مانعة من الرد قال في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية ولم يرأ من عيوبها
فوطئها ثم وجد بها عيبا لا يملك ردّها سواء كانت بكرًا أو لا تنقصها الوطء أو لا بخلاف الاستحسان
وكذا لو قبلها أو لمساها بشهوة ورجع بالنقصان الا أن يقول المانع أنا قبلها اه ونحوه في الخثانية
وكذا في البحر عن الظهيرية وفي القضية قال أبو القاسم اشتراها على أنها بكر فلما أخذني وطئها علم
أنها ثيب فان زالها بالامتنان فله الرد والازمنة ثم رمى وقال الوطء يمنع الرد وهو المذهب اه والله
تعالى أعلم والحاصل أن العيوب أربعة أقسام الاول ما هو ظاهر يعرفه كل أحد فان كان لا يحدث
مثله كاصبع زائدة يقضى القاضي بالرد بلا تحليف الا اذا ادعى المانع رضا المشتري أو البراء
عنه فيحلف المشتري بالله ما رضى به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك
المدة ولو يحدث في مثلها فأنكر المانع كونه عنده يحلف المانع بالله ماله حق الرد عليه بهذا العيب
الذي يدعيه القسم الثاني ما لا يعرفه الا اطباء كدق وسر وجنى قديمة يقبل في قيام العيب للمعال
وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لابد من عدلين لا يثبتانه عند المانع فيرد عليه اذ لم يدع الرضا به
كافي الزبلي وقاضيخان القسم الثالث ما لا يعرفه الا النساء وقد علمت حكمه القسم الرابع
ما لا يعرفه الا أهل الخبرة كالباق وسرقة وبول في الفراش وجنون فان أنكر المانع العيب لا تسمع
خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند المانع يحلفه
على أنه ما سرق أو ما أنقأ أو ما جنى أو ما مال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا للافلا ولولا ديانة للمشتري
على عيب في يده فعندهما يحلف المانع انه ما يعلم أنه سرق عند المشتري أو أنقأ أو جنى أو مال في فراشه

مطلبه الحاصل أن العيوب
أربعة أقسام

ولا يختلف عند أبي حنيفة إذا لم ين تنوجه بعد جمعة الدعوى وإيئنه على العيب شرط لتوجه المسمومة ولم يوجد وتقام الكذب على هذه الأقسام مبسوط في جامع الفصولين وفي إصلاحه المسمى نور العين فراجعهما * (سئل) * فيما إذا بيع عرض بعرض مقايضة ثم وجد بأحدهما عيب يرد به فهل يرد بخيار العيب ويتقضى البيع في الباقي * (الجواب) * نعم باع العرض بالعرض ثم استحق أحدهما أو وجد به عيباً فإنه يتقضى البيع في الباقي كما في الذخيرة من آخر الفصل الثامن إذا لازم الحكم استرى عبد ابنوب وتقاضاهم استحق العبد وقد هلك الثوب في يده لزمه قيمته لأنه وجب عليه ردّه لأن البيع اتسخ في العبد فيلزمه ردّ بده وقد عجز عنه فيلزمه ردّ قيمته ولو كان الثمن جارية فتولد من السيد أو أعتقها ثم استحق العبد يلزم المشتري قيمة الجارية إذا انفردى عن محيط السرخسي * (سئل) * في رجل اشترى من آخر حصاناً بنين معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعد ما اطلع على عيب قديم به كن عند بائعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك استحصانا عندهما وعليه الفتوى إذا لم يصدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التلويح للعلاق من باب خيار العيب * (سئل) * في رجل اشترى من آخر عدة أراطال من الغزل المسمى بالمغزولة فوزته بعد أيام فنقص وكان رطباً فيس فهل له الردان صدقه البائع في الرطوبة * (الجواب) * نعم اشترى غزلاً منافوزته بعد أيام فنقص فإن كان رطباً فيس فله الردان صدقه البائع في الرطوبة وإن اختلفا فالقول للبائع لأنه ينكر وجوب الرد ولو نسج الغزل وجعل الفياق ابريساً ثم ظهر ذلك يرجع بالنقصان بخلاف ما إذا باعه حاوي الزاحدي من فصل المسائل المتفرقة من البيع * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو ألبنتين بمن معلوم من الدراهم على أنهما كذا كذا إذا عا ثم ظهر أنهما أقل من الذرع المزبور فهل المشتري الخيار أن شاء أخذهما بكل الثمن أو تركهما * (الجواب) * نعم كما صرح به في الدرر وغيرها أقول وكذا لو اشترى اهما بناء على الذرع المعتاد ثم ظهر ذرعهما ناقصاً عن الذرع المعتاد كما أنفي به العلامة الشيخ اسماعيل * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو شيئاً لم يرد ويريد زيد فسخ البيع قبل الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * لو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الأصح كذا في الدر المختار من خيار الرؤية * (سئل) * فيما إذا باع زيد من عمرو بضاعة وزنية من جنس واحد في وعاء وأرى عمر أقدرا جيداً منها فرأى الباقي منها أراد أعماراً أخرى ويريد ردّها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو اشترى شيئاً أقدر أرى بعضه أو لم يرد منه شيئاً فاشترى ثم رأى بعضه فإن كان محاقبة الانحويج كالكيلى والزنى فزوية بعضه كزوية كذا في إبطال الخيار إلا أن يجد ما بقي محالاً لما رأى إلى شرط فثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد أو أوعية مختلفة بعد أن يتحدد الكل في الجنس والصفة وإن كانت مختلفة الجنس والارصاف فسلم بكل جنس أو كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي أن يكون في البيض والخوز زوية بعضه كزوية كذا وذكر الكرخي في مختصره أن له الخيار إذا رأى الباقي وجعله كالعديد المتفاوت بأن يرضى الكل أو يرد الكل ولو اشترى جماعة من العديد المتفاوت كالبيد والجواري والبقر والغنم والخيول في الجراب وغير ذلك فرأى جميع ما اشتراه الا واحداً منهم فله أن يرد الكل أو يملك الكل ولو اشترى شيئاً باقى عدل ورأى طي الكل ولم تفسرها وليس منها موضع مقصود بقتة بالرؤية كالعلم والطرار ونحوهما أو كن ثوباً واحداً فرأى ظاهره ولم يشره بطل خياره في هذه كلها إلا أن يجد باطنها مخالفاً لظاهرها لشر فثبت له خيار العيب دون خيار الرؤية ولو اشترى ثوباً اعلم فرأى الثوب كله غير العالم فله خيار الرؤية ولو كان الفسكس لا خيار له ولو اشترى شيئاً مغنياً في الأرض كالجوز والبصل والقوم فله الخيار إذا رأى جميعه وإذا رأى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند أبي حنيفة

مطلب بيع عرثن بعرض
فوجد بأحد شعايب يرد به
ويتقضى البيع في الباقي

مطلب مات الحصان بعد
ما رأى فيه عيباً قد عماله
الرجوع على البائع بالنقصان

مطلب اشترى اراطالاً من
الغزل ثم بعد أيام جف ونقص
له الردان صدقه البائع

مطلب وجده ناقصاً بعد
ما نسجه رجع بالنقصان
بخلاف ما إذا باعه

مطلب إذا ظهرت الالاحة
ناقصة أخذها بكل الثمن
أو ردّها

مطلب للمشتري الفسخ
قبل الرؤية

مطلب فيما إذا رأى البعض
دون البعض

مطلب اشترى أجناساً
متفاوتة فرأى الجميع الا
واحداً منها له الخيار

مطلب فيما إذا اشترى شيئاً
مغنياً في الأرض كالجوز
والبصل له الخيار إذا رأى

جميعه

كما في الثياب وقال اذا قلعت شيئا منه يستدل على الباقي ورخصي به سقط خياره ولم يجمع الثمن ولو قلعت المشتري شيئا منه أو قلعت جميعه بغير اذن البائع لزمه الجميع بجملة الثمن لادخاله النقص في المبيع ولو اختلفا في القلع فقال البائع اني أخاف ان قلعت له لا ترضى به وقال المشتري اني أخاف ان قلعت لا أرضى به وأعجز عن رده عليك فأيهما تطوع بالقلع جاز وان تشاح فسخ القاضي البيع بينهما شرح القدوري المسمى بالينابيع من باب خيار الرؤية وعمامة في البحر والنهر * (مسئل) * في رجل اشترى من آخر بندقه على أنه بالخيار الى يوم وتسلمها فحدث به عيب في مدة الخيار ونقص قيمتها ومضت المدة والعيب قائم فهل لزم البيع لتعذر الرد * (الجواب) * نعم قال في الكنز وبقيضه من ذلك الثمن كنعيبه اه والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما يجوز ارتفاعه كالمريض فهو على خياره ان زال المرض في الايام الثلاثة وأما اذا مضت المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد * (مسئل) * في رجل اشترى من آخر قدرا من اللوز الخلو فوجد بعضه مزابعد اختياره والباقي منه كذلك ويريد رده باقيه بحصته من الثمن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (مسئل) * في رجل اشترى من آخر نصف أغنام معلومة ولم يرها ووكيل زيد اقبضها ورأها زيد ويرى الرجل أن له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها ووكيل بالقبض فهل نظر الوكيل بالقبض مسقط خيار الرؤية الموكّل * (الجواب) * نعم وكنت رؤية وكيل قبض ووكيل شراء لا رؤية رسول المشتري تنوير من خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض أي قبض المبيع مسقط عند أبي حنيفة خيار رؤية الموكّل كالوكيل بالشراء يعني كما اذا نظر الوكيل بالشراء يسقط خياره وقالاهو كالرسول يعني نظر الوكيل بالقبض كظن الرسول في أنه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالرؤية لا تكون رؤيته كروية الموكّل اتفاقا كذا في الحاشية الخ ما ذكره الشارح ابن مالك والمسئلة في المتن وأطال فيها في البحر فراجعها وصورة التوكيل بالقبض كن وكيلا عن قبض ما اشترته وما رأيته كذا في الدرر أقول ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المعراج قيل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد الى الموكّل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الفوائد صورة التوكيل أن يقول المشتري لغيره كن وكيلا في قبض المبيع أو ووكلتك بقبضه وصورة الرسول أن يقول كن رسولا عن قبضه أو أمرتك بقبضه أو أرسلتك لقبضه أو قل لفلان أن يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر بأن قال اقبض المبيع فلا يسقط الخيار اه كلام البحر وكتب فيما علقته عليه أن قوله وفي الفوائد الخ لا ينافي ما قبله لان الاول في الفرق بين الرسول والوكيل فالرسول لا بد له من اضافة العقد الى مرسله لما مر عن الدرر من أنه معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى الموكّل الا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له وما في الفوائد بيان لما يصير به الوكيل وكيلا والرسول رسولا وحاصله أنه يصير وكيلا بالفساط الوكالة ويصير رسولا بألفاظ الرسالة وبالاخر لكن صرح في البدائع أن افضل كذا وأذنت لك أن تفعل كذا أو وكيل ويؤيده ما في الولو الجنية دفع له ألفا وقال اشترى بها أو بيع أو قال اشترى بها أو بيع ولم يقل لي كان تو كيلا وكذا اشترى بهذا ألفا جارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى هذه الجارية بألف درهم كان مشورة والشراء للامور الا اذا زاد على أن أعطيك لاجل شرائك درهما لان اشتراط الاجر له يدل على الانابة اه وأفاد أنه ليس كل أمر تو كيلا بل لا بد مما يفيد كون فعل المأمور بطريق النباية عن الامر فليحفظ * (مسئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو حصانين أحدهما بخمسة وعشرين قرشا والاخر بثلاثة وعشرين قرشا فباعهما زيد من بكر توليه بستين قرشا ثم ظهر وتبين بالوجه الشرعي أنه خان في التولية باثني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة

مطلب اذا حدث العيب
في مدة الخيار ومضت المدة
لزم البيع

مطلب وجد اللوز مزابعد
الباقي
مطلب نظر الوكيل بالقبض
مسقط خيار رؤية الموكّل

مطلب الفرق بين الوكيل
والرسول

مطلب الرسول لا بد له من
اضافة العقد الى المرسل
بخلاف الوكيل

مطلب الامر والاذن تو كيلا

مطلب لا يكون الامر تو كيلا
الا اذا دل على الانابة
مطلب اذا باعه بما قام عليه
ثم ظهر للمشتري خيانه له اسقاط
قدره من المسمى

من المسمى الزبور فهل له ذلك * (الجواب) نعم فان ظهرت خيانه أى خيانه البائع فى مراحمة باقراره أى البائع أو برهان أى بينة قامت على ذلك أو بشكوله أى نكول البائع عن الدين وقد اذاعه المشتري هذا هو اختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه فى دعوى الخيانة مناقض فلا تستور بینه ولا تنكوله والحق مما عايناه كدعوى العيب وكدعوى الخط فانهم اتفقوا أخذه بكل الثمن أو ردّه وله الخط فى التولية يعنى عند ظهور خيانه فيها وحذا عند أبى حنيفة وقال أبو يوسف يحط فيها وقال محمد بن يعقوب فيها الخ قوله وله الخط أى اسقاط قدر الخيانة من المسمى وفى السراج الرهاج ومروءة الخيانة فى التولية اذا اشترى ثوبا تسعة وقبضه ثم قال لا تحترق بته بغيره ووليتك بما اشترته فاطلع على ذلك وبيان الخط فى المراجعة على قول أبى يوسف اذا اشتراه بغيره وباعه برخصه ثم ظهر أنه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قابله من الرخ ودر

مطلب اذا رد عليه العيب بالتراضى ليس له رده على بانه

درهم وبأخذ الثوب باثنى عشر درهما * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم ان زيدا باعها من بكر وتلقاها بكر ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضى من غير قضاء القاضي ويريد زيد الا ان ردّها على البائع الاول فيمثل ليس له ذلك

* (الجواب) * نعم ليس لزيد ذلك باع ما اشتراه فردّه عليه بعيب رده على بائعه لو ردّه عليه بقضاء غيره ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله فى الكثر والمتون * (سئل) * فيما اذا أقبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو من غريمه بكر فوجد الغريم بعضها زيوفا فردّها بكر على عمرو وبغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال فى البحر من خيار العيب وعلى هذا اذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردّها عليه بغير قضاء فردّها على الاول اه أقول وقد أتى بذلك أيضا الخبر الرملى تبعنا فى فتاوى قارى الهداية

مطلب وجد بعض الدراهم زيوفا فردّها على الدافع بالرضا فلا دفع ردها أيضا

وفتاوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريرنا حسنا العلامة الطرسوسى فى أئفح الوسائل وحاصله أنه ان كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلا ثم جاء ليردّ منه شيئا لم يقبل منه لتناقضه وينبغى أنه لو اختار تحطف المانع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فاذا انكسر رده عليه وان لم يقتر القابض بما ذكر وانما أقر بقبض دراهم مثلا فالقول له مع البين لانه منكر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذى رده زيوفا وحى ما يقبلها البعض دون البعض أو بنهرجة وحى ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما اذا كانت سنوقة وحى التى نحاسها أكثر بمنزلة الزغل فلا يقبل قوله به ما أقر بقبض الدراهم لتناقضه لأن السنوقة ليست من جنس الدراهم بخلاف الزنوف والنهرجة اه ملخصا ومقتضاه أنه لو لم يقتر بقبض حقه ولا بقبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد السنوقة لعدم تناقضه أصلا والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف فى المداينات عن الفينة

مطلب فى تحرير مسئلة ما اذا وجد القابض بعض الدراهم زيوفا

برمن القاضي عبد الجبار اذا أخذ من دينه دينار فجعله فى الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم فى الدرهم اذا جعله فى البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشربه ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه الى دائمه أو شري به شيئا بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضا وهذا متفق كثيرا فلاحظ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا شراء صحيحا ثم سافر بها ورجع معها ثم رجع ويريد ردّها على البائع بعيب قديم قدر أنه قبل ركوبها وسفره بها فهل يكون ركوبه رضا بالعيب * (الجواب) * نعم اذا ثبت رؤيته للعيب قبل ركوبه وسفره بها يكون ذلك رضا بالعيب فليس له ردّها * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد جارية من عمرو وبها عيب رآه عند الشراء والقبض ومكث فى الدرهم اذا جعله فى البصل ونحوه ليروج ليس له الرد كما لو داوى عيب مشربه ليس له الرد اه وعلى هذا لو دفعه الى دائمه أو شري به شيئا بعد علمه بعيبه ليس له الرد أيضا وهذا متفق كثيرا فلاحظ

مطلب ركوب الدابة رضا بالعيب

مطلب رأى العيب ولم يعلم أنه عيب فان كان ظاهرا لا يحنى على الناس لا يرد

مطلب رأى العيب ولم يعلم أنه عيب فان كان ظاهرا لا يحنى على الناس لا يرد

مطلب رأى العيب ولم يعلم أنه عيب فان كان ظاهرا لا يحنى على الناس لا يرد

منه مسائل كثيرة وفي الخاتمة أراد شراءه فقرأى بها قرحة ولم يعلم أنها عيب فشرها ثم علم أنها عيب له ردها لأن هذا مما يشتبه على الناس فلا يثبت الرضا بالعيب كذا في نور العين وفيه عن فوائد صاحب المحيط شري فصار كسبه ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه فشره على ذلك فظهر قدمه لا يرد وكذا الوشراء على أنه حديث فظهر قدمه وفي الخاتمة هذا إذا لم بين السبب فلو بينه فظهر كونه بسبب آخر فله الرد إذا العيب يختلف باختلاف السبب اه واستشكل صاحب نور العين كلام الخاتمة بمسألة الأمانة التي بها قرحة بأنه لا فرق بينهما يظهر قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو أما أن يكون ظاهراً لا يخفى على الناس أولاً فإن كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يخلو أما أن يكون البائع بين سببه أولاً فإن لم يبين السبب فلم يشتري الرد وإن بينه فان ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً والافلا فإذ أراى في الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد لأنه مما يشتبه اذ ليست كل قرحة عيباً وفي مسألة الورم قدين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الامر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي قد بره * (سئل) * فيما إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يجزئ المشتري في الباقي ان شاء رضى به بمجسته من الثمن وان شاء رده * (الجواب) * نعم كافي التنوير وسيأتى في الاستحقاق * (سئل) * في فرس مشترك بين زيد وعمر ونصفين فاشترى زيد من عمر ونصفه منهما ثمن معلوم فوجد بها عيباً قديماً يسهونه بجلال لم يره حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اشترى من آخر جارا فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بنقصان القديم وليس له الرد به * (الجواب) * نعم قال في متن الوقاية فان ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله نقصانه لا رد المبيع بالرضا بانه ومثله في التنوير والكثير والمجمع وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى من آخر ثمرة بستانه البارزة بثمن معلوم شراء صحيحاً ويريد الان رد المبيع على بائعه زاعماً أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث كانت الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحالة هذه والصقعة الساقط من السماء بالليل كأنه ثلج وقد صقعت الارض وأصقعت بضهما وأصقعهما الصقيع فاموس * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر وقد رام معلوماً من النشادر له حمل ومؤنة وسافر به من دمشق الى حلب ثم رجع وزعم أنه وحده عيباً لوجب الرد ويريد رده على بائعه والزامة بمؤنة حمل فهل تكون مؤنة الرد على المشتري * (الجواب) * نعم وجد بالمبيع الذي له حمل ومؤنة عيباً ورد مؤنة الرد على المشتري بحر * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر وأرضاً معلومة بثمن معلوم من الدراهم شاء على قول الدلال ان المبيع يساوى الثمن المزبور وبين أن في المبيع غيباً فاحشاً في الثمن ويريد المشتري رد المبيع بخيار الغبن الفاحش بتغير الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول ومز الكلام على تغير البائع أيضاً بنقله وياتى قريبا فتغير المشتري للبائع * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر وشياً ولم يره ويريد رده فسخه قبل الرؤية فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في متن التنوير من خيار الرؤية وعبارته مع شرحه ولو فسخه قبل الرؤية صح فسخه في الاصح بحر لعدم لزوم البيع بسبب جهالة المبيع فلم يقع منه ما * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر جلاً ثم ظهر أن به عيباً قديماً كان عند بائعه وهو قوله الاكل ويريد المشتري رده بسبب ذلك بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقوله الاكل عيب كافي للخلاصة وغيرها ومثله في الدراخمتار وفي البحر قوله الاكل في البقر عيب * (سئل) * في المغبون غيباً فاحشاً اذا غتره المشتري

مطلب شري قنا بركيتهم
ورم الخ

مطلب استحق بعض الدار
المبيعة بعد القبض بخير
المشتري بين أخذ الباقي أو الرد
مطلب اشترى نصف فرس
من شريكه فوجد بها
عيباً له رده
مطلب رأى بالجار عيباً
قديماً بعدما حدث به عيب
آخر ليس له الرد ويرجع
بالنقصان
مطلب أصاب الثمرة صقعة
بعد البيع ليس له الرد
مطلب مؤنة الرد على
المشتري
مطلب له الرد بخيار الغبن
الفاحش بتغير الدلال

مطلب اذا اشترى مال يره
فله فسخ البيع قبل الرؤية
مطلب قل له الاكل
في الدابة عيب
مطلب للبائع فسخ البيع
بالغبن الفاحش مع التغير

فقبل له استرداد المبيع بعد شؤ ذلك شرعا * (الجواب) * نعم وفي تبيين الكفر والرافى المغبون
غيبا فاحشاه أن رده على بائعه بحكم الغبن وقال أبو علي التستري فيه روايتان عن أصحابنا وفي رواية
الرد وتسا بالاسم وكان صدرا الاسلام أبو اليسر يفتى بأن البائع ان قال للمشتري فيه متاع كذا
أو قال يساوى كذا فاشترى على ذلك وظهر بخلافه له الرد بحكم أنه غره وان لم يمتل ذلك فليس له
الرد وقال بعضهم لا يرد به كيف ما كان والعجيب أنه يفتى بالرد ان غره والا فلاه وكما يكون المشتري
مغبونا مغرورا يكون البائع كذلك كما في فتاوى قارى الهداية من * (سئل) * فيما اذا كان
لزيد دار ورثها من أبيه ولم ير حافيا عنها من عمره وبين معلوم يعاشر عيا ويرغم البائع الآن أنه
استرداد المبيع بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ولا خيار لمن باع ما لم يره كذا
في الملتقى ومثله في التنوير * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو عدة فوافج ملك على أنها
ملوكة من الملك ففتحها فوجد فيها ترابا فحاشا محطاه ويريد ردها على البائع بخيار الغيب بعد شؤ
ذلك شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي الزخيرة الرصاص في الملك غيب قال أبو حنيفة
المشتري بالخيار بين الاخذ والرد وقال أبو يوسف يرد الرصاص بحسبه وهو قول ابن أبي ليلى وقول
محمد يحط من الثمن بقدر الرصاص وفي فتاوى قاضيان من فصل العيوب جعل أبو يوسف جنس هذه
المسئلة أصلا فقال ما يساغ في قليله لا يميز كثيرا وكل ما لا يساغ في قليله يميز كثيرا وبناح في الخطئة
وامثالها قليل التراب فلا يميز كثيرا والرصاص في الملك لا يساغ في قليله فيميز كثيرا وبناح في قليل
التراب فلا يميز كثيرا وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية اذ في مسئلتنا الملك محط بكثير من التراب
فلا يميز التراب وزرده بحسبه من الثمن لعدم امكان تميزه بخلاف الرصاص فإنه يمكن تميزه ويرد
الرصاص بحسبه وأما اذا كان التراب في الملك قليلا فبناح في قليله ومثلنا داخله تحت
قول قاضيان وبناح في قليل التراب فلا يميز كثيرا فتخص أن ما يمكن تميزه يميزه ويرد بحسبه
من الثمن بخلاف ما لا يمكن تميزه فلا يميزه ويكون عيا كالتراب الكثير وغيره مما لا يمكن تميزه فتأمل
ثم رأيت في اخاتية من فصل خيار الرؤية ما عباره واذا اشترى بالغة منك فأخرج الملك منها لم يكن
له أن يرد بخيار الرؤية ولا بخيار الغيب لانه يعيب بالاخراج حتى لو لم يخرج الملك كان له أن يرد بخيار
الرؤية والغيب اه * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو جارية بالغة بشئ معلوم ثم أبت
الجارية عنده ويريد ردها على البائع بعيب الاباق وعمره وشكر ذلك ويكفها اثبات اباها عنده أيضا
ليرده المبيع فهل لعمر وذلك * (الجواب) * نعم من وجد بشره ما ينقص الثمن عند التجرار
أخذ به كل الثمن أو رده كالأباق والبول في القراش والسرقة وكذا مختلف صغرا وكذا تنوير
قال العلاني في شرحه فعند اتحاد الحال بان ثبت اباقة عند بائعه ثم مشى به كذا ما في مفرده أو كبره
له الرد لاتحاد السبب وعند الاختلاف لا لكونه عيا حادنا كعبد حرم عند بائعه ثم حم عند مشريه
ان من نوعه له رده والا فلا عني اذ وحققه العلامة العيني في شرح الكفر * (سئل) *
فمن اشترى ما لم يره فهل يجوز له رده اذا رآه اذ يوجد ما يظله وان رضى قبلها * (الجواب) *
من اشترى شيئا لم يره فالبائع جائز له الخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شافه كذا لقوله عليه الصلاة
والسلام من اشترى شيئا لم يره فله الخيار اذا رآه وكذا اذا قال رضيت فله الخيار اذا رآه
كما في الهداية وغيره وهذا اذا لم يوجد ما يظله * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو
يتاسعا ما مشرا شرعا بين معلوم يرسل المبيع ثم ظهر أنه من متهن عند بكر مسلمة فهل يكون البيع
موقرا على اجازة المتهن والمشتري بالخيار ان شاء صبر الى قل الرهن أو رفع الامر الى القاضي
ليفسخ البيع * (الجواب) * نعم

مطلب كما يكون المشتري
مغبونا مغرورا فكذلك البائع
مطلب ليس للبائع خيار
الرؤية
مطلب وجد في نواحي الملك
ترابا له الرد

مطلب يساغ في الخطئة
ونحوها قليل التراب

مطلب لا بد من اثبات
الابقا عنده وعند البائع

مطلب له خيار الرؤية
وان رضى بقليلها

مطلب اذا ظهر المبيع
جرهتها فالبائع موقوف
والمشتري بالخيار

* (باب الاقالة) *

* (سئل) * فيما اذا اشترى زيد بالوكالة من يته هـد البالغة من عمر وكرما معلوما بتمن معلوم من الدراهم وتصرف هـد بالكرم مدة ثم ان والدها قال عمر ان يبع الكرم ورد عمر وله الثمن بدون اذن من ابنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت الاقالة المزبورة ولم تجزها فهل ترتد الاقالة بردها * (الجواب) * نعم ترتد الاقالة بالرد وقد أفتى بمثل هذه العلامة التمرثني كما في فتاويه من البيع وأجاب بقوله نعم ترتد برده وتبطل وأجاب في جواب سؤال آخر بقوله لا يملك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا وأما اقالة البيع فصحيحة وبضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم أقال لا تصح كما في شرح الجمع لابن ملك والفوائد الزينية * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمر وعمره كرم عنب مدركه بتمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد أن الثمن تمسروا وطلب من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعض الثمن لزيد وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا وجه شرعي فهل يئزمه رده له * (الجواب) * نعم وتصح بالتعاطي ولو من أحد الجانبين كالبيع هو الصحيح بازية علائق أقول ولا بد من قبول الآخر في المجلس ولو كان القبول فعلا كما لو قطعه أو قبضه فور قبول المشتري أقلت كما في التنوير وشرحه وكتبت فيما علقت عليه عن المخ أن مما يقرع على اشتراط اتحاد المجلس ما في القضية جاء الدلال بالتمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا أدفعه بهذا الثمن فاخبر به المشتري فقال أنا لا اريد أيضا لا ينسخ لانه ليس من ألقاظ الفسخ ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد ما في المخ قلت وينقرع عليه ما في القضية أيضا اشترى جارا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخله في اصطبله فجاء البائع بالبيطار فبرغه فليس بفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا ولكن يشترط فيه اتحاد المجلس اذ لم يحفظ فان أمثال ذلك تقع كثيرا وتحتج على كثير * (سئل) * في عقار وقف أجره ناظر الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة وتسلمه المستأجر ثم أجره مما في توابعه من عمر وتسلمه ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عقد التوابع مقايله صحيحة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنسخ الاولى والثانية * (الجواب) * نعم تنسخ الاولى والثانية كما أفتى بذلك العلامة ابن نجيم وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضمرات المستأجر اذا أجره من غيره أو دفع الى غيره من اربعة ثم ان المستأجر الاول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح أنه ينسخ * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضاعة بتمن معلوم من الدراهم وقبض المشتري المبيع ثم تقايلا عقد الشراء مقايلا شرعية ولم يقبضا المبيع حتى اشترى المشتري من عمرو ثانيا بتمن معلوم من الدراهم فهل تكون المقايلا والشراء صحيحين * (الجواب) * نعم ولو اشترى عبدا وقبضه ثم تقايلا البيع ولم يقبضا حتى اشترى من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عن الخانية ومثله من التنوير * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو فرسا وقبضه فاعتبى الفرس عند زيد ثم تقايلا البيع بالتمن الاول بلا علم عمرو بالعيب ويريد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان تغيرت الاقالة الى نقصان بأن تعيب الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة مما يوجب تقايلا بعطل الثمن الاول او سكا عن ذكر الثمن الاول يجعل الاقالة فسخا عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له ذخيرة من الثامن عشر في الاقالة وبمثله أفتى العلامة الخیر الرملي كما في فتاويه من الاقالة

مطلب ترد الاقالة بالرد
مطلب اقالة الوكيل
بالشراء لا تصح بخلاف وكيل
البيع قبل قبض الثمن

مطلب تصح الاقالة بالتعاطي
مطلب لا بد في قبول الاقالة
من اتحاد المجلس

مطلب اجره مما في توابعه
ثم تقابل مع الناظر تنسخ
الاولى والثانية

مطلب تقايلا لم اشترى
ثانيا قبل قبض المبيع
يصح

مطلب اذا لم يعلم البائع
بالعيب وقت الاقالة كان له
الخيار

* (باب الاستحقاق) *

* (سئل) * في رجل اشترى من آخر دار معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم
 المشتري فيها بناء ثم استحققت بالبيعة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن على البائع
 ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له الرجوع على
 البائع بقيمة ما يملكه أن يفصله ويهدمه ويسلمه اليه لانه غره فيرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيا
 يوم يسلم ذلك اليه كما في الحائنة والعمادية والخيرية وجامع الفصولين شري أرضا فبني فيها أو غرس
 أو زرع فاستحق برجع المشتري بثمنه ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بثمنها مبنيا فأما يوم سلمها
 اليه فصولين من الاستحقاق اشترى دارا لخصه ها وطن سطوحها ثم استحققت لا يرجع على
 البائع بقيمة الحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يملكه أن يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولين
 أيضا أقول تقييده بالرجوع بالقيمة يفيد أنه لا يرجع بالنفقة كحجرة الفعلة ونحوها وبه صرح في الدرر
 المختار وغيره بخلاف ما لو اشترى كراما كسبائي * (سئل) * في رجل اشترى من آخر
 دابة فأفقق المشتري عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما أففق
 * (الجواب) * نعم ولو استحق العبد أو البقرة لم يرجع بما أففق شرح التنوير للعلائي عن
 القنية ومثله في مجموعة الاتقوى عنها * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد جارا من عمرو بثمن
 معلوم دفعه للبائع وتسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وهدمهم له به وقد مات البائع ولزيد
 بيعة تشهد أن الجار نتج عند بائع بائعه فلان في ملكه فهل نسمع بيئته المذكورة ويظل الحكم
 السابق بالاستحقاق وان لم يثبت برجع بالثمن على ورثة عمرو * (الجواب) * اذا قال بائع من
 باعه حين رجع عليه بالثمن أنا لا أعطى الثمن لان المستحق كاذب لان المبيع نتج في ملكي أو ملك
 بائعي بلا واسطة أو بهما فتسمع دعواه ويظل الحكم ان أثبت كذا في الدرر وغيره وتسمع بيئته زيد
 المذكور ويظل الحكم المزبور وان لم يثبت برجع بالثمن على ورثة عمرو والله أعلم استحق بملك مطلق
 وطالب ثمنه فبرهن بائعه أنه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان محضرة المستحق ولو غاب بائع البائع
 لانه ينتصب خصما عن بائعه أقول ينبغي أن لا يشترط حضرة المستحق أيضا كما تقدم فصولين
 من ١٦ في الاستحقاق رجل اشترى شيئا فجاء مستحق واستحققه فتقاضى القاضي بالاستحقاق
 فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير الزام القاضي اياه فللبائع أن يرجع بالثمن على
 بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف لا يلزم الا بالزام القاضي هكذا ذكر
 المسئلة في يوع الجامع الكبير جواهر الفتاوى من البيوع ومشي في شرح المجمع الملكي في باب
 الاختلاف في الشهادة على قول أبي يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال وبثبت رجوع
 المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبيعة أقول ذكر في التنوير في كتاب الكفالة
 ولا يؤخذ من الدرر اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن ومثله في الكثر وغيره وعلاه
 الشراح بقولهم لان يجزى الاستحقاق لا ينتقض البيع على ظاهر الرواية ما لم يقض به بالثمن على
 البائع اه فظاهر المتن والشروح اعتماد قول أبي يوسف لانه ظاهر الرواية قائل * (سئل) *
 فيما اذا اشترى زيد من عمرو بغلة بدينار فبقيت له من ثمنه فاستحقها مستحق في بلدة أخرى بدعوى الناج
 وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن أنها نتجت عنده أو عند بائع البائع
 والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يظل الحكم
 السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا * (الجواب) * مقتضى ما أفق به الخبر الرطب
 في فتاواه موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول أظهر
 وأشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه

مطلب اذا استحققت الدار
 بعد ما بني رجع على البائع
 بالثمن وقيمة البناء مبنيا

مطلب له الرجوع بقيمة
 ما يملكه تسليمه لا بخلاف
 والطين ولا بما أففق من نحو
 اجور الفعلة

مطلب لا يرجع بما أففق
 على الدابة

مطلب يظل الحكم
 بالاستحقاق باثبات النتاج
 عند البائع أو بائعه

مطلب برهن البائع أنه
 نتج في ملك بائعي يقبل لو
 بحضرة المستحق

مطلب اذا قضى بالاستحقاق
 يرجع بالثمن على بائعه
 والبائع على بائعه وان دفع
 الثمن بلا الزام القاضي

مطلب أراد البائع أن يبرهن
 أنها نتجت عنده هل يشترط
 حضرة المستحق والدابة أم لا

وما في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة على التناج وأن القضاء للمستحق وقبح باطلا وايس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البينة بغية المستحق اختلف المشايخ فيه ومحمد بشرط حضرته واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يشترط حضرته وهذا كذا أفتى بفرغانة وذكر في المحيط قيل على قياس قول محمد وأبي يوسف الآخر بشرط حضرة المستحق لقبول هذه البينة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الأول لا يشترط وهذا القول أظهر وأشبه اهـ

ملخص من العمادية من الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغيره ومن لا يصلح أراد المشتري أن يرجع على بائعه بعد الاستحقاق فبرهن البائع عليه أنه كان نتج عنده وأن الاستحقاق كان باطلا والمستحق غائب فعند محمد وهو اختيار شمس الاسلام يقبل لان الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاككتفي بحضوره واختار صاحب المنظومة والطيبا بادي وهو قياس قول الامامين وهو الاظهر والاشبه

عدم القبول بلا حضور المستحق برؤية من الدعوى من نوع فيمن يشترط حضرته أقول اتفق نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المستحق وخالفهما نقل البرازية فالظاهر أنه انقلب الامر على البرازية فنسب ما قاله محمد الى أبي حنيفة وأبي يوسف وما قاله اليه وقال ان قولهما هو الاظهر والاشبه كما قاله في المحيط فانه كس المراد لا انعكاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع الفصولين ونور العين كما نقله في العمادية عن الذخيرة والمحيط مع التصريح بأن الاظهر والاشبه قول الامامين أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الاكتفاء بحضرة المشتري فكان هو الاحوط ولذا أفتى به الخبير الرملي وصرح في البحر أول كتاب الدعوى بأنه الاصح ولا سيما مع ظهور وجهه وهو ما مر من أن الرجوع بالثمن أمر يخص المشتري فاككتفي بحضوره وهو الارق بالناس أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل اشترى جديلا معينا من آخر شراء شرعا بثمن معلوم دفعه للبائع وتسلم الجبل منه فتعرف على الجبل زيد وادعى أنه له فدفعه الرجل لزيد بدون اثبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالثمن على البائع فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في التنوير ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن اذا كان الاستحقاق بالبينة أما اذا كان باقرار المشتري أو بشكوكه فلا أقول نقل في نور العين حيلة الرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فملكها فملكها وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعى على المستحق أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأدلى بيمينه فبرهن الاخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اهـ وظاهر تقييده بالهلال أنه عند عدمه له أن يدعى العين ويستردّها من الاخذ اذا عجز عن البرهان ولكن هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بأنم الاخذ فلو أقر لا تسمع دعواه عليه لتناقصه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لنافذ اقراره على نفسه ونقل في نور العين أيضا لو شري دارا فاستحق باقرار المشتري أو بشكوكه لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقص لانه لما قدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فاذا ادعى لغيره كان تناقضا يسمع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلغأ ما لو برهن على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت اذ لو أقر به لمسه اهـ وفيه أيضا ادعى المستحق على المشتري وأخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فأدغمته الى فدفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لا تفاسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيه ما فسق على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اهـ وبقي فروع هذا الباب هنا فراجع * (سئل) * في رجل اشترى من آخر فرسا معلومة بثمن معلوم فقام عمر والخارج بدعها على الرجل بالتناج ويريد المشتري اقامة البينة على عمر والمدة أي أنها تناج

مطلب اذا دفعه للمستحق
بلا بينة ليس له الرجوع على
بائعه بالثمن

مطلب في حيلة الرجوع
المشتري على البائع بالثمن
لو دفع العين للمستحق بلا حكم

مطلب استحققت الدار
باقرار المشتري ليس له أن
يبرهن على أن الدار ملك
المستحق

مطلب دفعه للمستحق
بلا حكم ثم أخذ الثمن من
البائع فللبائع أن يبرهن على
المستحق أنه له مع غيبة المشتري
مطلب ترجع بيعة المشتري
على التناج عند بائعه

فرض بائعه فهل يرجع منه المشتري انه التاج فرض بائعه على عمر والخارج أولا * (الجواب) نعم
 ترجح وان برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابان شرح الملقني
 من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا قائلا وفي دعوى التاج من المتداعين
 ينفذ ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اه وفي باب الدعوى من فتاويه أيضا البيهقي في التاج الذي اليد
 وبرهان المشتري على تاج بائعه كبرهان بائعه * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد حصة من طاحونة
 وكانت في يده مدة ثم استحق عمر حصة في البيع وطلب من المشتري غلة الحصة المستحقة
 في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب النظام
 من البيوع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطلب
 المشتري غلة الطاحونة لانه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اه أقول لا يقال ينبغي
 وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا كانت الطاحونة معدة للاستغلال بناء على ما أفتى به المتأخرون
 من وجوب اجرة المثل في غصب عقار الوقت أو التيمم أو المدة للاستغلال لانا نقول فيد واذن
 في المدة للاستغلال بما اذا لم يكن بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في أوائل الباب الثاني
 من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فنتبه * (سئل) * في جناءه اشترى الكرم غيب
 وتصر فوا بقلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا لرجلين ابتداء بالبيعة الشرعية لدى القاضي وحكم لهما به
 وطلب الغلة التي تصر فيهما الجماعة فهل يوضع من الغلة مقدار ما أفتى الجماعة في تعمير الكرم
 وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران * (الجواب) * نعم قال في جامع الفتاوى
 يوضع من الغلة مقدار ما أفتى في عمارة الكرم من قطع الكروم واصلاح السواقي وبناء الخيطان
 وعمرته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اه وبغلة أفتى الشيخ خير الدين في قساره
 وأيضا أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلا عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله
 الانقروى في فتاويه أقول وليست الفرق بينه وبين ما مر في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع الا بقية
 ما يملك تسليمه من البناء دون ما انفق كما قدمناه وكذا لا يرجع بما انفق على الدابة أو العبد كما مر
 أيضا ولم يظهر لي وجهه فليأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علقته على الدر المختار ان هذا ليس رجوعا
 على المستحق من كل وجه بل هو اقتطاع من الغلة التي استغلها وهو بعد فيه للبحث بحال والله اعلم
 بحقيقة الحال * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمر وبستانا مع أرضه وحق شربة المعلوم
 من الماء بين معلوم وبعد ما تسلمه منه وزرعه استحق الشرب لجهة وقبره وأخذه المستحق بالوجه
 الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب * (الجواب) * نعم رجل اشترى أرضا بشربها فاستحق
 الشرب قبل القبض قال محمد بن خير المشتري ان شاء أخذ الارض بجميع الثمن وان شاء تركه وكذا
 المسيل وان استحق الشرب بعد ما قبض المشتري الارض وأحدث فيها بناء أو غرسا أو زرعاً
 فان المشتري يرجع بنقصان الشرب والمسيل خالية من فضل الاستحقاق * (سئل) * في رجلين
 اشترى من آخر جميع غراس بستان معلوم قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف بئمن معلوم من الدراهم
 دفعها للبائع وقبض المبيع ثم بعد ذلك استحق بعض المبيع فهل يكون المشتريان بالخيار ان شاء
 ردا ما بقي ورجعا بجميع الثمن وان شاء أمسك ما بقي ورجعا على البائع بئمن المستحق * (الجواب) *
 حيث كان بعد القبض وهو قبيح بخير المشتريان كما ذكره والمثالة في التنوير من باب خيار
 العيب * (سئل) * في امرأة اشترت من آخر دار معلومة بئمن معلوم ثم بعد ما تسلمت منه
 استحق بعضا بطريق شرعي فهل بخير في الباقي ان شاء رضى بمحسنته من الثمن وان شاء ردت
 * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من خيار العيب استحق بعض المبيع فان قبل القبض
 خير في الكل لتفرق الصفقة وان بعده خير في القبيح لا في غيره لان بعض القبيح عيب لا المثل اه

مطلب اذا استحق الطاحونة
 فليس للمستحق طلب غلتها
 من المشتري

مطلب اذا استحق المعد
 للاستغلال بتأويل عقد
 أو ملك فلا يلزمه اجرة
 مطلب اذا استحق الكرم
 يوضع من غلته ما انفقته
 المشتري في عمارة

مطلب اذا استحق شرب
 البستان بعد القبض يرجع
 المشتري بالنقصان

مطلب اذا استحق بعض
 المبيع القبيح بخير المشتري

مطلب استحق بعض الدار
 بعد القبض فالمشتري بالخيار

وفي العمادية من الخامس عشر ولو قبض الكل ثم استحق بعضه فان البيع في مقدار المستحق باطل ثم ينظر ان كان المقود عليه شيئا واحدا مما في بيعه ضرر كالدار والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشترى بالخيار في الباقي ان شاء رضى بخصه من الثمن وان شاء رد اه وفي فوائد صاحب المحيط سئل بعض الفقهاء عن اشترى أرضا فيها اشجار حتى دخلت فيها من غير ذلك ثم استحق الاشجار هل لها حصة من الثمن قال لا يكفي ثوب الغلام والجارية وبرذعة الجارية فانها تدخل تبعا وما يدخل بطريق التبعية لاحصة له من الثمن الى أن قال وهذا اذا لم يذكر البناء والاشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتماه في العمادية * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ورثة بالغين وخلف حصة في دار فاشترت الورثة حصة معلومة من الدار من هند وصدقت الورثة أن بقية الدار فلان وفلانة ثم ظهر أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صغرهم ولم يعلموا اذذاك بشراء والدهم فهل يكون التناقص في محل الخفاء عفو ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم التناقص فيما طريقه الخفاء لا يمنع صحة الدعوى كما صرح حوايه اشترى دار لابنه الصغير من نفسه وأشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقص لان الاستحجار اعتراف بأن الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة القوي وقد اختلفت أجوبة المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقص الا أن هذا تناقص فيما طريقه طرق الخفاء والتناقص في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطاء الله أفندي عن التتارية المدعيون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمتبعة بعد أداء بدل الخلع لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذا الورثة اذا قام مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد حجارا من عمرو بثمن معلوم دفعه للبائع وسلم الجار منه فاستحقه بكر بالملك المطلق وحكم له به فطلب زيد من عمرو وعنه فادعى أنه اشترى الحجار من خالد وأبنته وخالد ادعى شراءه من بشروا وبنته وبشروا من رجل آخر وأثبت الرجل أنه نتاج حجارته كل ذلك لدى حاكم شرعي حكم على زيد بأنه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالثمن حيث أثبت الرجل أنه نتاج حجارته وكتب له بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمقتضى ما بعد ثبوته شرعا ويطلب الخسار من السابق بالاستحقاق * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في الدرر وغيره (فرع) قسم الدارين اثنين فبني أحدهما ثم استحق حصته لا يرجع عليه بقيمة البناء لان كلامهم ما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانهما ان اقتسما هما وبني أحدهما في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على شريكه بنصف قيمة البناء لانه بمنزلة البيع كذا في الايضاح والمبسوط عيني على الهداية من فصل من كتاب النفقة

* (باب السلم) *

* (سئل) * فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على نصف قطار من السمك البقرى سلم صحيحا شرعا مستوفيا جميع شرائطه الشرعية الى أجل معلوم وكفل عمرا بجميع المسلم فسه كل من بكر وخالد على التعاقب ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحبه بائنه ثم حل الاجل وغاب بكر والزعم زيد خالد بجميع السمك وأخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالد الرجوع عليه بنصف السمك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع الخ ما ذكره الحنفية في فتاواه وكذا المالكية على التفسير وانظر الرثي من باب السلم ومسئلة الكفالة بالتعاقب مصرح بها في التفسير من باب كفالة الرجلين * (سئل) * في السلم في الزناج المكسر * (الجواب) * قال في الخلاصة ولا خير في السلم في الاواني المتخذة من الزناج ويجوز

مطلب اذا استحق ما يدخل
في البيع تبعا كالاشجار
للارض فلا حصة له من الثمن

مطلب التناقص في محل
الخفاء عفو

مطلب اذا ثبت التناقص
بطل الاستحقاق

مطلب اقتسما دارا فبني
أحدهما ثم استحق حصته
لا يرجع بقيمة البناء ولو اقتسما
دارين يرجع

مطلب نصيب الكفالة
بالمسلم فيه

مطلب لا يجوز السلم في أواني
الزناج الا أن تكون مكسرة
أو لا تتفاوت

في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت كالتابع والمكاحل عدد اواني التخصمة من الخرف ان بين
عدد ايصير به معلوما عند الناس يجوز اهـ ومثله في البرازية والبحر وفي الصغرى عن الاصل ولا يخبر
في السلم في الزجاج الا أن تكون مكسرة وزنا معلوما فيجوز وكذلك جوهر الزجاج فانه موزون معلوم
على وجه لا يتفاوت فيه فأما الاواني المتخذة من الزجاج فهي عديدة متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لا يذكر
العدد ولا يذكر الوزن قال شمس الأئمة السرخسي: الا أن تكون شيئا معلوما فاعلم أنه لا يتفاوت
في المالية كالمكاحل والطباقات فان آحاد ذلك لا تختلف عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه بذكر
العدد وفي الفتاوى ويجوز السلم في الكيزان والقارورات وكذلك في الكيزان الخزفية اذا بين نوعا
لا تتفاوت آحاده اهـ تناوخانية * (سئل) * في السلم في القمح * (الجواب) * صرح
في مخ الغفار نقلا عن جواهر الفتاوى بأنه لا يصح السلم في الدبس وان اجتمعت شرائطه قال لا نهى
من ذوات الامثال لان السار عملت فيه فلا يجب في الذمة وليس على المسلم اليه الأداء رأس مال ذلك
السلم عليه فتاوى الخيرية أقول يعني أن القمح كذلك لان النار عملت فيه فكان قياسا لمثليها وبه صرح
في الدر المختار في آداب السلم حيث قال قلت وسيجي في الغصب أن الرب والقطر والنعم والتحم
والآجر والصابون والعصفر والسرقين والجلود والصرم ومخلوط برزبعير قبي فليحفظ اهـ
* (سئل) * فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على قدر معلوم من المكيلان
وقد حل الاجل ويريد عمره وأن يعوضه عن السلم فيه بشئ من المواشي فهل لا يجوز الاعتياض عن
المسلم فيه بشئ غير جنسه * (الجواب) * نعم قال في الاختيار ولا يجوز أن يأخذ عوضه خلاف
جنسه قال عليه الصلاة والسلام من أسلم في شئ فلا يصرفه الى غيره اهـ ولا يصح التصرف في رأس
المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية اهـ كثر قال في البحر والحاصل أن التصرف المتني
شامل البيع والاستبدال والهيبة والابراء الا أن في الهيبة والابراء يكون مجازا عن الاقالة فترد اس
المال كلاً أو بعضا ولا يشمل الاقالة فانها جائزة ولا التصرف في الوصف من دفع الجيد مكان الردي
وبالعكس اهـ * (سئل) * فيما اذا سلم زيد عمرا مبلغا معلوما من الدراهم على غرار فتح
معلومتين لما شرعيا مستوفيا شرائطه ثم قبل قبضه ما من عمره وباع زيد احدي الغاريتين من عمره
بخمسة عشر قرشا وباعه الاخرى بعشرين قرشا الى أجل معلوم ويريد عمره وأن يدفع زيد الغاريتين
ويظل البيع فيهما قبل له ذلك * (الجواب) * نعم ولا يجوز التصرف للمسلم اليه في رأس
المال ولا الرب السلم في المسلم فيه قبل قبضه بخروج وشركة ومراجعة وتولية ولو من عليه حتى لو وجب
منه كن اقالة اذا قبل وفي الصغرى اقالة بعض السلم جائزة علائ على التنوير أي لان المسلم فيه مبيع
والتصرف في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز ورأس المال مستحق القبض في المجلس والتصرف
فيه موقوف له فلم يجز اهـ * (سئل) * فيما اذا دفع زيد مبلغا معلوما من الدراهم سلماعلى قدر
من الموزونات ولم يستوف شرائط السلم فهل يكون السلم غير صحيح وليس زيد الارأس مال السلم
* (الجواب) * اذا كان السلم فاسدا يجب على المسلم اليه رد المال لانه في يده كغصوب
والمغصوب يجب رده قال في المنع ولا يجوز لرب السلم شراء شئ من المسلم اليه برأس المال بعد الاقالة
في سلم العقد الصحيح بعد وقوعه قبل قبضه بحكم الاقالة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذ الا سلمك
أو رأس مالك الا سلمك حال قيام العقد أو رأس مالك حال انقضاخه الى أن قال وقد يكون السلم
صحيا لانه لو كن فاسدا اجاز الاستبدال قال في جامع النصولين وجاز الاستبدال في السلم القاسد
اذ رأس ماله في يد البائع كغصوب فصح استبداله اهـ * (سئل) * في السلم في القوة هل يصح ويؤمر
المسلم اليه بدفع المسلم فيه وان غلا العر عن وقت العقد * (الجواب) * نعم حيث أمكن
ضبط صفتهم ومعرفة قدرها كما يؤخذ من الكثر وغيره والظاهر أن القوة مثلية كما يؤخذ من تعريف

مطلب لا يجوز السلم في
التحم

مطلب لا يجوز الاعتياض
عن المسلم فيه بخلاف جنسه

مطلب لا يجوز التصرف
في رأس المال ولا في المسلم
فيه قبل قبضه

مطلب اذا فسد السلم
وجب رد رأس المال فقط
مطلب لا يجوز شراء شئ
من المسلم اليه برأس المال
بعد الاقالة في السلم الصحيح
بخلاف القاسد

مطلب يصح السلم في القوة
لانه مثلية

المسئلي والفقهي الذي جعلته تقلا عن المعترقات كما سيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الغصب
ثم رأيت والله الحمد التصریح بان القوة مؤتمنة في فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا
في فتاويه من كتاب الغصب * (سئل) في السلم في الشحم اذا استوفى شرائطه هل يصح
* (الجواب) * السلم في الالبنة وشحم البطن جائزنا كذا في البرازية والخلاصة * (سئل) *
فيما اذا استلم جماعة من زيد مبلغا معلوما من الدراهم على مقدار معلوم من الخنطة والشعر واليمن
مع بان سائر شرائطه الشرعية وهم متضامنون متكافلون برأس مال السلم وبالسلم فيه فهل يصح ذلك
(الجواب) * نعم والمسئلة في البرازية وفتاوى الحاتوني * (سئل) * فيما اذا دفع
زيد لعمر ومقدار معلوم من الذهب والفضة لمعا على مقدار من الدراهم المسماة باريال مؤجل الى
أجل معلوم فهل يكون السلم المذكور غير جائز * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى فيصح
في المكمل والموزون سوى النقدين لانهما آثمان فلم يميز السلم فيه ما خلا فالمالك اه والمسئلة في المتون
وأوضحها في البحر والزيلعي * (سئل) * في السلم في البصل اذا استوفى شرائطه هل يصح
* (الجواب) * نعم والثوم والبصل يجوز السلم فيه وزنا لا عدد بجر ويجوز السلم في الثوم
والبصل كنبلا لا عدد اذ كرهما شيخ الاسلام في شرحه وجعلهما من العدييات المتفاوتة ذخيرة

(باب القرض)

*(سئل) * في الكفالة بالقرض المؤجل الى أجل حل تصح ويجوز مؤجلا على الكفيل
دون الاصيل أو عليهما * (الجواب) * يكون مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل
ففي البحر والنهر يتأجل عليهما لان الدين واحد وفي شرح التنوير للعلائي ومن جيل تأجيل القرض
كفالتهم مؤجلا فيتأخر عن الاصيل لان الدين واحد بجر ونهر نقلة قبيل باب القرض عن تلخيص
الجامع قبيل باب الربا اه لكن في صور المسائل عن العتائية ولو كفل بالقرض فأخر عن
الكفيل جائز ولا يتأخر عن الاصيل وفي فتاوى الكاظمي في تقلا عن فتاوى عارفي الهداية سئل
عن الكفالة بالقرض الى أجل هل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل أم لا اجاب
نعم تصح وتكون مؤجلة على الكفيل دون الاصيل اه وأفتى بذلك العم المرحوم وقال في أنفع
الوسائل قلت فخير لئلا من هذا أن الكفالة بالقرض الى أجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل وعلى
الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصري في التحرير اذا كفل بالقرض الى أجل يصح
ويتأجل على الاصيل وهذه الحيلة في تأجيل القرض فان كل الكتب يرد ذلك ولم ينقل هذه العبارة
أحد غيره واذا ادار الامر بين أن يبقى بما قاله الحصري وحده أو بما قاله القدوري وكل الاصحاب
فليفت بما قاله القدوري وبقيّة الاصحاب ولا يبقى بما قاله الحصري ولا يجوز أن يعمل به اه أقول
وذكر صاحب البحر في كتاب الكفالة أن قول الهداية لو كفل بالمال الحال مؤجلا الى شهر
يتأجل عن الاصيل أيضا محمول على غير القرض لما في التاترخانية واذا كفل بالقرض مؤجلا
الى أجل مسمى فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل حال وعزاه الى
الذخيرة ثم عزاه الى العتائية ولو كفل بالقرض فأخر عن الكفيل جائز ولا يتأخر عن الاصيل وبخالفه
ما صرح به في تلخيص الجامع من أنه شامل للقرض وأن هذا هو الحيلة في تأجيل القروض
وللطرسوسي في أنفع الوسائل كلام فيه فراجع اه ما في البحر وذكر في علقته عليه أن بعض
الفضلاء نقل عن الفتاوى الهتدية تفصيلا فقال واذا كان لرجل على رجل ألف درهم حاله من
ثمن مبيع فكيف يبرأ رجل الى سنة فهذا على وجهين ان أضاف الكفيل الاجل الى نفسه بأن قال
أجلني ثبت الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يصف الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي
به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا اه فتأمل لعالم فحظي بالتوفيق والحاصل

مطلب السلم في الالبنة
والشحم جائز
مطلب تصح الكفالة برأس
مال السلم وبالسلم فيه
مطلب لا يجوز السلم
في النقدين

مطلب يجوز السلم في الثوم
وبالبصل

مطلب في الكلام على مسئلة
تأجيل القرض بالكفالة

أنه لا نزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وإنما النزاع في تأجيله عن الاصيل أيضا والمذكور
 في أنفع الوسائل عن عامة الكتب كشرح القدوري على مختصر الكرخي وشرح التكملة والمحيط
 وخزانة الاكمل وغيرها أنه لا يتأجل عن الاصيل لانه وجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل
 الا جيل وما وجب على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض
 والمفهوم من هذا التعليل أن غير القرض يتأجل عنهما وعليه يحمل ما في الهداية كما قد مناه عن البحر
 لكن على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخالف كلامهم لكن تبقى المخالفة بين
 ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للعصيري الذي هو شرح تلخيص الجامع الكبير فيقدم
 ما في أكثر الكتب عليه ولذا أفتى به فآرى الهداية وعم المؤلف وأشار الى ترجيحه صاحب البحر
 في كتاب الكفالة بخلاف الماشي عليه أولا والله تعالى أعلم ثم رأيت المؤلف كتب في محل
 آخر ولو كان المال حالا فكمل به انسان مؤجلا بامر المكفول عنه فإنه يجوز ويكون تأجيله في حقهما
 في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماع عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجل في حق الكفيل كما
 في كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي فان كفل ولم يذكر الاجل يجب على
 الكفيل كما وجب على الاصيل حالا أو مؤجلا منية المفتي اهـ من مجموعة الانقروى قات حيث كان
 في ظاهر الرواية تأجيله في حقهما فكيف يعدل عنه ولم يصرح أحد من يعتمد على نهيجه بأن الفتوى
 على قول محمد وذكر في المنية أنه الاستحسان كما نقله الانقروى في هامش مجموعته فبحث الطرسوسي
 فيه ما فيه اهـ أقول كلام الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله شناع ظاهر الرواية تصريح
 بذلك فيعمل على غير القرض كما قال في البحر وفيها فليأتل * (سئل) * فيما إذا استدان زيد
 من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله
 فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام * (الجواب) * نعم
 وهو جواب المتأخرين كما في شرح التنوير وبالله أفتى مفتي الروم أبو السعود أفندي قتي
 المديون الدين المؤجل قبل الحلول أو مات فخل بموته فأخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي
 جرت بينهم الا بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبه أفتى المرحوم أبو السعود
 أفندي مفتي الروم وعلمه بالرفق للجانين علا في التنوير من مسائل شتى * (سئل) * فيما
 إذا كان لزيد بئمة عمر ومبلغ دين معلوم فراجحه عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعث من يوم مات
 عمر والمديون فخل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شيء أولا * (الجواب) *
 جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبايعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام
 قبل للعلامة نجم الدين أفندي به قال نعم كما في الانقروى والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا
 أبو السعود وفي هذه الصورة بعد اداء الدين دون المراجعة إذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجحه
 عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا
 الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنهادين باقي في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم
 ما التزموا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين
 المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزائد على قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير
 ما في القنية قال برمن بكر خواهر زاده كأن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذ من الاصيل ويبيعه
 بالمراجعة حتى اجتمع عليه سبعون دينارا ثم تبين أنه قد أخذه فلا شيء له لان المبايعة بناء على قيام
 الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله الموفق * (سئل) * في مسلم اقترض من دحي قدرا
 معلوما من الحنطة والشعير وتسلمه منه في سنة كما وضعت مدة والا نريد المسلم دفع ثمن ذلك
 على سعر يوم القرض الذي بدون وجه شرعي والمثل موجود فهل يلزمه رد مثل القدر المذكور

مطلب اذا قضى الدين
 قبل حلول الاجل لا يؤخذ
 من المراجعة الا بقدر ما مضى
 من الايام

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
 الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب المراجعة على ظن
 قضاء الدين لا تلزم

مطلب عليه رد مثل القرض
 ولا يجبر المقرض على قبول
 الن

مطلب اذا انقطع المثل
يجبر المقرض على التأخير

ولا يجبر صاحب القرض على أخذ الثمن * (الجواب) * نعم وفي يبيع الامالى رجل استقرض
من آخر شيئا من الكيل أو الوزن فانتقطع عن أيدي الناس قال يجبر المقرض على التأخير حتى يدرك
الحديث عند أبي حنيفة لان الانقطاع عن أيدي الناس يجبرى مجرى الهلاك ومن مذهب أبي
حنيفة أن الحق لا ينقطع عن العين بل العين فاذا بقي الحق في العين ولو جرد العين مدة معلومة يجبر
على التأخير الى وقت الادراك لصل اليه عين حقه وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل
استقرض من آخر شيئا من الفواكه كيلا أو وزنا فلم يقبض المقرض حتى انقطع فهذا لا يشبه الفلوس
اذا كسدت لان هذا ما يوجد في غير صاحبه على تأخيره الى أن يجي إلا أن يراضيا على قيمته
ذخيرة لمخاض الفصل التاسع في القرض * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمر وشريكين
في أرض معلومة مناصفة فبذروا في الارض قمحا وشعيرا من عنده باذن شريكه وأمره ليرجع
على شريكه نصف ذلك والا أن يزعم زيد أن له الرجوع على شريكه وعمر وبش البذريوم بذره فهل ليس
لزيد المثل قمحه وشعيه * (الجواب) * نعم قال في البرازية فان قال للعامل ازرع في أرضي
ببذرك على أن الخارج بيننا نصفان فالزراعة جائزة والخارج على ما شرط ويكون البذر قرضا
للمزارع على رب الارض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخبرية من المزارعة وفيها
أيضا اذا وجد الاذن بالزرع مشترك كما يصير الاخر مستقرضا فتحصل الشراكة ٨١ * (سئل) *
في رجل استقرض من آخر مبلغا من الدراهم وتصرفها ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها
* (الجواب) * نعم ولا ينظر الى غلاء الدراهم ورخصها كما صرح به في المنع في فصل القرض
مستدام من مجمع الفتاوى * (سئل) * في ثلاثة أنفاس استقرضوا من رجل مبلغا معلوما
من الدراهم سوية وتسلموه منه ولم يكفل كل منهم الاخر في ذلك ويريد الرجل مطالبة أحدهم
بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبة بشئ زائد عن حصته * (الجواب) * نعم
عشرون رجلا جاؤا واستقرضوا من رجل وأمره أن يدفع الدراهم الى واحد منهم فدفع ليس له
أن يطلب منه الا حصته وحصل به ذراوية مسألة أخرى أن التوكيل بقبض القرض يصح
وان لم يصح التوكيل بالاستقراض مجر قبل باب الربا * (سئل) * فيما اذا كان زيد وابنه
الصغير أمتعة معلومة فرفها عند عمر وبدين استدان منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل
يكون كل من الرهن والامر بقبض الدين صحيحا حيث كان الرهن مقبوضا * (الجواب) * نعم
التوكيل بقبض القرض صحيح كما صرح به الانقروى عن وكالة القنية وكذا يصح الرهن المذكور
كما صرح حوايه والله سبحانه أعلم

* (باب الصرف) *

مطلب اشترى بضائع
بمعاملة البلد ولم يدفع حتى
نقص قيمتها

* (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو بضائع معلومة بثمن معلوم من الدراهم بمعاملة البلدة
التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت ونقص قيمتها الا أنها رابحة
في التجارات فهل على المشتري رد مثلها * (الجواب) * حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي
رابحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها العمر والبائع كافي الجوهره وقاضيخان والخلاصة
والبرازية اشترى شيئا بدراهم نقد البلد فلم يتقدمه حتى تغير الثمن ان كان لا تروج في السوق ففسد البيع
وان كان تروج لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع الا ذلك خلاصة وبرازية ولو اشترى شيئا
بدراهم نقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كانت لا تروج في التجارات ففسد البيع وهو بمنزلة
ما لو اشترى شيئا بالفلوس الرابحة فكسدت قبل القبض وقد مر قبل هذا وان كانت الدراهم بعد التغير
تروج في التجارات الا أنه انتقص قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له الا ذلك وعن أبي يوسف له أن يفسخ في
نقصان القيمة أيضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد

تحريرهم في مسألة
غلاء الدراهم ورخصها

وعليه الفتوى خاتمة من فصل قبض الثمن قيد بالكساد لانها اذا غلت أو رخصت كان عليه رد المثل
بالإتفاق كذا في النهاية جوهرة من الدرهم ولله العلامة الشيخ محمد القزويني صاحب التفسير رسالة
في هذا المخصوص فراجعها ان رمتها أقول وقد كنت أيضا جعفت في هذه المسائل رسالة تسمى
تبيين القود على مسائل النقود ونقلت فيها رسالة القزويني المسماة بقابل الجهد وزدت عليها أشياء
تقريباً عين الردود ويكدها الجاهل المسود وحاصل ما حذرته فيها أن الدراهم إما أن لا تزوج
وأما أن تقطع وأما أن تزيد قيمتها وأما أن تنقص فإن كانت كل مدة لا تزوج بفقد البيع وان انقضت
بأن لا تزوج في السوق ولو وجدت في يد الصارفة أو في البيوت فقيل يفقد البيع أيضاً وقيل يجب
قيمتها في آخر يوم الانتطاع وهو المختار وان رخصت أو غلت فقيل ليس للبائع غيرها أي يجب على
المشتري رد المثل وقيل يجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة القرض وعليه الفتوى
وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها والفلس ويفهم منه أن الدراهم الخاصة أو المغلوبة الغش
ليس حكمها كذلك والذي يظهر أنها اذا غلت أو رخصت لا يفقد البيع قطعاً ولا يجب الرد المثل
الذي وقع عليه العقد وبين نوعه كالذهب الفلاني أو الريال الفلاني أما إذا لم يعين نوع من النقود
الرائجة كما هو الشائع في زماننا فهو مشكل ولم أر من أوقفه ولا من تعرض له أصلاً ووجه إشكاله
أن المتعارف في زماننا أن الرجل يشتري بالقروش فيقول بمائة قرش مثلاً ويريد بذلك بيان مقدار الثمن
لا بيان نوعه لأن القروش وكذا الريال والذهب كل منها أنواع مختلفة في المبالغة فنوع منها بقرش
ونوع بقرشين ونوع بأكثر أو بأقل والقروش في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة المضروبة
كانت تساوي أربعين مصرية ثم صارت الآن تساوي سبعين مصرية وحيث اطلق القروش الآن
فالمراد منه أربعون مصرية وإذا قال بمائة قرش يدفع من أي نوع أراد من أنواع النقود الراجحة
المختلفة المبالغة سواء كانت من الذهب أو الفضة فالمراد بالقروش هي أو ما يساويها من بقية الأنواع
وكذا شاع في عرفنا ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون نوعه ونقل في الفقه في باب
المتعارف بين التجار كالمشروط عن فتاوى أبي الفضل الكرماني أنه جرت العادة في خوارزم أنهم
يشترون سلعة بدينار ثم ينقدون ثلثي دينار محمودية أو ثلثي دينار وطسوج نيسابورية قال يجرى على
المواضعة ولا تنبى الزيادة ديناراً عليهم ونقل أيضاً عن علاء الدين التبرجاني لو استقرت المادة
في بلد أنهم يعطون كل خمسة أسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف إلى ما يتعارفونه اهـ فهذا مؤيد
لما عليه عرف زماننا ولكن قد تنكر في زماننا ورود الأمر السلطاني بتدقيق سعر بعض النقود
الرائجة فإذا كان عقد البيع أو القرض وقع على نوع معين منها كالريال الفرنجي مثلاً فلا شبهة
في أن الواجب دفع مثل ما وقع عليه البيع أو القرض وأما إذا وقع العقد على القروش التي لا تعين
منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لأن المثلية إنما تعلم حيث علم النوع وقد علمت
أن أنواع النقود متفاوتة في المبالغة وكذا رخصها الذي ورد الأمر به متفاوت فبعضها أرخص
من بعض وإذا جعلنا الخيار للدافع كما كان الخيار له قبل ورود الأمر يحصل للبائع ضرر شديد
فإن الدافع يختار ما رخصه أكثر فإن ما كان من بعض أنواع النقود وقت البيع يساوي مائة
قرش مثلاً صار بعد الأمر يساوي تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي
تسعين ويحسبه عليه بمائة كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر بين البائع ولا يقال إن الخيار
وقت البيع كان للمشتري فيبقى له إلا أن لنا قول قد كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البائع
فانه وقت البيع لو دفع له من أي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الأنواع إلا أن متساوياً بالضرر
لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من أي نوع كان كما صكنا تخييراً قبل
الرخص ولكنه لما تفاوت الرخص وصار المشتري يطلب الانفع لنفسه والآخر على البائع قلنا لا خيار

اذ لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولما لم أجد نقلا في خصوص مسئلتنا هذه تكلمت مع شيخني الذي هو أعلم أهل عصره وأفقههم وأورعهم فيما أعلم فجزم بعدم التخيير وجنح الى الافتاء بالصلح في مثل هذه الحادثة حتى يجرد نقلا في المسئلة لانك قد علمت مما قدمناه أن المتصور عليه هو مسئلة ما اذا غلب الغش على الدراهم وكان الثمر اربيع بنوع خاص منها دون ما اطلع عليه أهل زماننا من العرف الحادث فينبغي أن يفتى بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الادنى فهذا خلاصة ما حترته في ذلك الرسالة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد أقنعة معلومة من عمرو بثمن معلوم في الذمة قدره ستمائة قرش وأربعون قرشا ثلاثة أرباعه فضة صحيحة ورويه مصاري كل قرش سبع وأربعون مصرية فضة معادلة البلدة المعلومة وقت العقد ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمين منها بقرش صحيح ويريد البائع مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وله مثل الثمن الذي وقع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري قبل نقد الثمن وهي رابحة في التيارات كما صرح بذلك في الجوهرية والبرازية والخلاصة وفي فتاوى العلامة الشلبي في جواب سؤال ان غلت الفلوس التي وقع عقد الاجارة عليها أو رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما وقع عليه عقد الاجارة من الفلوس وان نودي عليه بالاكساد وحضت مدة الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من المصاري المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصاري ولم ينقطع مثلها وقد تصرف زيد بمصاري القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك * (الجواب) * الديون تقضي بأمثلها * (سئل) * فيما اذا كان زيد عند عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثمن بضاعة باعها له باذنه فأذن زيد له بأن يصرف المبلغ المزبور بrial معلومة فصرفه له بذلك كما أذن له ثم تصرف عمرو بالrial المزبورة بدون اذن من زيد ويريد زيد مطالبة بثل الrial المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز * (الجواب) * نعم وفي متن القدوري من باب الوكالة ما ناهى ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر مفارقة الموكل ٥ * (سئل) * فيما اذا باع وكيل شرعي عن هند المربضة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم من رجل أختي بثمن معلوم من القروش الصحيحة وأرباب الوكالة عن موكلته ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم افترقا عن المجلس من غير قبض وماتت الموكلة بعد أيام عن ورثة فهل يكون البيع المزبور صرفا باطلا والابراء غير جائز * (الجواب) * حيث الحال ما ذكره يكون البيع المذكور صرفا باطلا لانه يشترط فيه التقابض ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه فان فعل لم يصح وبدون قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والالم يصح ولم ينتقض لانه في معنى الفسخ فلا يصح الابراء منهما كما في الجبر والنهر والسراج الواجب وغير ذلك من المعبرات * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم وباعه عمرو خاتما مفضضا بستمائة قرش مؤجلا الى الاجل المذكور وسلمه الخاتم والحال أن القص لا يخاص منه الا بضرر ثم حل الاجل وأخذ عمرو دينه من زيد وبطال به ثمن الخاتم فهل ليس له ثمنه * (الجواب) * نعم ومن باع سيفا محلي بثمن أكثر من قدر الخلية جاز وهراده اذا كان الثمن من جنس الخلية فتكون الخلية بمنزلة الزيادة بالنصل والمجامل والجفن وان كان مثلها أو أقل لا يجوز لانه ربا وان كان بخلاف جنسها جاز كيف كان ولا بد من قبض قدر الخلية قبل الافتراق لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والخلية عشرة دراهم فقبض منها عشرة فهي حصة الخلية وان لم يعينها جلا لتصرفه على الصحة وكذا اذا قال خذها من ثمنها لان قصده الصحة وقد يراد بالاثني أحدهما كقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وكذلك ان اشتراه بعشرين عشرة

مطلب له مثل الثمن الذي وقع عليه العقد

مطلب استقرض مصاري ثم رخصت فعليه رد مثلها

٢

مطلب التوكيل بالصرف جائز

مطلب لا يجوز الابراء عن بدل الصرف قبل قبضه

مطلب في بيع خاتم مفضض ونحوه الى أجل من غير قبض قدر الفضة حال في المجلس

تقد وعشرة نسبية فالنقد حصه الحلية لما تقدم فان اقرقا لاعتن قبض بطل البيع فيهما ان كانت الحلية لا تتخلص الا بضر وكذبح في سقف وان كانت تتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في عنق الجارية وقس على هذا جميع أمثاله ما شرخ المختار في مسئلنا باع الى أجل معلوم ان لم يكن فيه قبض والفص لا يتخلص الا بضر فالبيع باطل في الفص والفضة كما هو معلوم من العبارة أقول وقد متاني البيوع ما يدخل في المبيع تبعاله كعلم الثوب والشاش وتكلمنا عليه ثم فراجع

(كتاب الكفالة) *

(سئل) * في رجل استدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم وأدخل ابنه المراهق القبر المحتلم في كفالة المبلغ المذكور فهل تكون الكفالة باطلة ولو أقر به بعد البلوغ فأقره باطل (الجواب) * نعم والمسئلة في العمادية وغيرها وفي متن التنوير وأهلها من هو أهل للتبرع قال شارحه العلائي فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان لرجل قبل رجل مال فأدخل المطلوب ابنه في كفالة ذلك المال وقدره افاق ولم يبلغ الحلم كان باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجبر له ساحل وقوعها فاذا بلغ وأقر بالكفالة قبل البلوغ فأقره باطل لانه أقر بكفالة باطلة الخ (سئل) * فيا اذا اشترى زيد دابة من عمرو بن معلوم دفعه للبائع وتسلم المبيع ثم قال ليكر أنعرف هذا البائع فقال بكرتم أعرفه وأن ظهر أنه سارقه أم سكره لك وتخرج من حقه ثم ظهر أن الدابة مرمته عند رجل من قبل البائع المذكور ورفع المشتري أمره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي وغاب البائع فتعلم زيد يكاف بكر الحصار البائع أو دفع الثمن له بدون وجه شرعي متعللا بقول بكر المذكور أعرفه الخ وانه بذلك يلزمه ماذ كره فهل يجزئ ماذ كره لا يلزمه ذلك (الجواب) * نعم لانه ليس من ألفاظ الكفالة ولا يشترط الكفالة رجل باع من رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العين وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيئا هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكر مشايخ سمرقند أن التمسك على المعرف والصحيح ظاهر الرواية وتمام المسئلة في الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى مخ الغفار تحت قول المأمون ولا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه أقول وفي فتاوى الحاوتى في ضمن سؤال ملخصه فيما اذا تعهد بأن يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرفوا المال الامنى وجوابه للعلامة المقدسى بأن هذا التعهد وعد بأن يحضره ومثل هذا ليس من ألفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرفوا المال الامنى يحتمل المعنى المذكور وذكرنا أن لفظ المعرفة لا يوجب الضمان في قوله أنا ضمن بقرته اه (سئل) * في رجل كفل زيدا المديون فأنال لدائنه ان لم يعطك زيد دراهمك في الشام فأنا ضمن لما عليه من المال فهل تصح هذه الكفالة (الجواب) * نعم الذهب الذي لك على فلان أنا أدفعه أو اسلمه اليك أو اقضه منى لا يكون كفالة ما لم يقل لفظا يدل على الزوم كضمت أو كفت وهذا اذا ذكره منجزا أما اذا قاله معلقا بأن قال ان لم يؤده فلان فأنا أدفعه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم أن المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة بترزية (سئل) * فيما اذا كفل أحد شريكي العنان دينامشتركا بينهما فهل لا تصح هذه الكفالة (الجواب) * نعم لا تصح الكفالة للشريك بدين مشترك كما في كفالة التنوير والكترو وغيرهما (سئل) * فيما اذا كفل زيد عمرا عندي بكر بدين شرعي استدانته عمرو من بكر كفالة شرعية مقبولة من بكر باذن عمرو ثم مات الكفيل عن ورثته وتركة قبل استيفاء بكر الدين من عمرو ويريد بكر الرجوع بدينه في تركه الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك (الجواب) * نعم قال في البرازية كفل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي وقته (سئل) * في رجل

مطلب كفالة المراهق باطلة

مطلب مجزئ قوله أعرفه لا يكون كفالة

مطلب أنا أدفعه أو اسلمه اليك لا يكون كفالة ما لم يكن معلقا مثل ان لم يؤده فانا أدفعه الخ

مطلب لا تصح كفالة الشريك بدين مشترك بينهما مطلب للدائن أخذ دينه من تركه الكفيل

كفل نفس اخر فغاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدائن احضاره من الكفيل فهل يمهله الحاكم
 مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضره حبسه * (الجواب) * نعم فان غاب المكفول وعلم
 مكانه أمهله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان مضى ولم يحضره حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطالب به
 متى وان غاب غيبة لا تدرى لا يطالب به لظهور عجزه كما في النهر وعجزه وفيه أيضا وهل يلزمه ذكر
 السر حتى أنه يلزمه كذا في التارخانية فان اختلفا فان كانت له خرجة معروفة أى موضع معلوم
 للتجارة فالقول للطالب ويؤمر الكفيل بالذهاب اليه والا فلا يكفيل فان أقام الطالب بينة أنه
 في موضع كذا يؤمر بالذهاب اليه اهـ وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا ضمن وجهه فلان لا يلزمه
 الا احضاره ان قدر عليه وان عجز لا يلزمه الا أن يقول ان لم احضره فعلى ما عاين من الدين
 * (سئل) * فيما اذا كان زيدا مبلغ دين صحيح بذمة عمرو وطالبه فقال أبوه لا تطالبه
 دينك عندي وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فيطالب به * (الجواب) * نعم لان عند
 اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب كما في الخاية ونصها وكذا اذا كان بنفس رجل على
 أنه ان لم يوف به فعنده له هذا المال لان عند اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب اهـ وبمثلها أفتى
 الخير الرملى بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح به في التارخانية بقوله لفظة عندي للوديعة لكنه
 يقر به الدين تكون كفالة وأشار له الزياي بقوله مطلقه يحمل على العرف وفي العرف اذا قرن بالدين
 يكون ضمنا وصرح قاضيان بأن عند اذا استعملت في الدين براد بها الوجوب فاذا علم ذلك علم
 أن له مطالبة بالدين وحبسه والله أعلم اهـ وأما ما أفتى به الشيخ اللطيف من عدم الزوم تبعاً
 لما في البحر فقد تعقبه صاحب النهر فتأمل ولا تنجمل على أن قاضيان من أهل الترجيح ثم قال المؤلف
 جوابا عن صورة دعوى قدا اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في قوله دينك عندي هل يكون كفيلا
 بذلك أم لا أوجب اللطيف وصرح به في البحر وأفتى به أنه لا يكون كفيلا بذلك والذي صرح به
 في الخانية والتارخانية والنهر وأفتى به الخير الرملى أنه لا يكون كفيلا بذلك فكأن هو المعتمد به أفتى
 مولانا محمد أفندي العمادى مفتى دمشق الشام * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو
 مبالغاً معلوماً من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مساتين لعمرو وكفل
 بكر زيدا بالمبلغ المزبور عند عمرو ثم حل الاجل وقضى الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن فهل
 لا سبيل له على الرهن * (الجواب) * نعم كما في التارخانية والاتقوى ننشأ عنها وعن العتابة
 وكذا في صور المسائل وعبارة التارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى
 الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الوقضى بعض
 الورثة دين الميت الذى وجب في حياته اهـ من الفصل السادس والعشرين في الامر بقضاء الدين
 * (سئل) * فيما اذا قال زيد الذى لعمرو الذى بايع أخى وكلما بايعته فعلى ثمنه وقبلوا ذلك
 لدى بيعة شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمرو ومطالبة زيد بالثمن
 المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ونصح
 أيضاً بقوله ما بايعت فلا تفعلى فاذا بايعته كان عليه ما يجب بالمبايعه الاولى ولو باعه مرة بعد اخرى
 لا يلزمه شيء في الثانية ذكره في المجز عن الامام أيضاً وفي نوادر ابن سماعه عن أبى يوسف أنه يلزمه
 كله كذا في الفتح وفي المبسوط لو قال متى أو اذا أو ان بايعت لزمه الاول بخلاف كلما وما الخ نهر
 ولو قال ما بايعته اليوم فهو على فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالا ن جميعاً وكذلك اذا قال
 كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسئلة في المتون والشروح
 * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد مكاناً وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام يكلف المؤجر بدفع
 مبلغ من الدراهم زاعماً أن المؤجر قال له حين الايجار ان أخذ منك حريجة أكن قائماً بها يعنى

مطلب يمهله الحاكم
 بالنفس مدة ذهابه وايابه
 فان مضى ولم يحضره حبسه

مطلب دينك عندي كفالة

مطلب المعتمد أنه يكون
 كفيلاً بقوله دينك عندي
 مطلب اذا قضى الكفيل
 الدين فلا سبيل له على الرهن

مطلب اذا قال كلما بايعت
 فلا تفعلى ثمنه لزمه

مطلب لاتصح الكفالة
بجهة المكفول له

مطلب بيان المكفول له
والمكفول عنه والمكفول به

مطلب لاتصح بجهة
المكفول عنه ولا بجهة
المكفول له

مطلب له الرجوع بما دفعه
ظانا أنه يلزمه فإن خلافه
مطلب اسلك هذا الطريق
فانه آمن لا يضمن الا اذا قال
فان أخذ مالك فأنا ضامن
مطلب المغرور انما يرجع
اذا حصل الغرور في ضمن
المعاوضة أو ضمن الغار
السلامة

قوله لانه ثمة ما ضمن السلامة
بحكم العقد الاظهار اسقاط
قوله بحكم العقد لانه في
مسئلة اسلك هذا الطريق
بدون قوله فان أخذ مالك
لم يضمن السلامة أصلا لا
بحكم العقد ولا بالتصریح
فتنبه اه منه

مطلب ما يبيع عمر انتم
وغيركم فعلى لا يلزمه دين
غيره

مطلب يصح ضمان ذك الاسير
مطلب يصح ضمان النوايب
ولي غير حق

من خصوص المأجور وانه أخذ منه مبلغ كذا كروا أنه يلزم المؤجر بسبب مقالته المزبورة والحال أنه
لم يسم الذي يأخذ الجريمة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك
(الجواب) حيث كان المكفول عنه مجبولا ولم يسم انسابه عنه فالكفالة لاتصح ولا يلزم
المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر مشاهير عن محمد رحمه الله تعالى لو قال لا تخر ما غصبك فلان
أو ما سرقت فاني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار أنا له ضامن فهو باطل
حتى يسمى انسابا بعينه عيني على الكثرة لاتصح بجهة المكفول له وبه مطلقا نعم لو قال كفلت رجلا
أعرقه بوجهه لا باسمه جاز وأى رجل أتى به وحلف أنه هو برئ شرح التنوير للعلائي عن البرزاني
وفيه أيضا والمدة وهو الدائن مكفول له والمدة على عليه وهو المدين مكفول عنه ويسمى الاصيل أيضا
والنفس والمال مكفول به ومن لم يسم المطالبة كضمان أو قال ومما الدار أنا له ضامن بقوله وبه المكفول
به اذا كان نفسا اذ كفالة المال المجبول صحيحة كما في متن التنوير *(مسئل)* فيما اذا ضمن
رجل معين دينه على آخر فظهر الدين لرجل آخر غير المضمون له فهل يكون الضمان المزبور غير صحيح
(الجواب) نعم لان العلم بالمكفول له شرط كما في قساوى الكازرونى نقلا عن الجانيون وقال
في التنوير ولا تصح بجهة المكفول عنه ولا بجهة المكفول له اه ومثله في الدرر وغيره (مسئل)
في رجل قال لزيد اسلك هذا الطريق فانه آمن فسله فأخذ الصوص أمعة زيد فقبض زيد من الرجل
الامر قبة أمعته بناء على أنه غره وأن ذلك يوجب الرجوع ودفع الرجل المرقوم بناء على ذلك ثم ظهر
وتبين بقول العلماء أن مجرد الغرور لا يوجب الرجوع وأنه دفع شيئا ليس بواجب عليه ويريد الرجوع
على زيد بما قبضه منه بالوجه الشرعى فهل له ذلك *(الجواب)* نعم لان الغرور لا يوجب
الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فانه آمن فسله فأخذ الصوص لا ضمان فان زاد وقال فان
أخذ مالك فأنا ضامن فسله فأخذ ما له كان الضمان صحيحا والمكفول عنه مجبول هنا ومع هذا
جوزوا الضمان كذا في الذخيرة أقول قال في الدرر بعد ما تروى وصار الاصل أن المغرور انما يرجع على
الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة أو ضمن الغار صفة السلامة للمغرور نصا حتى لو قال
الطعمان لصاحب الخنطة اجعل الخنطة في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطعمان كان
عالم به يضمن لانه غار في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لانه ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد
وهنا العقد يقتضى السلامة كذا في العمادية اه *(مسئل)* فيما اذا قال رجل لا تخر
بائع فلا نأبى بيعته فعلى ببايعه بمن معلوم وتلف الثمن عنده ويريد مطالبة الكفيل المزبور بالثمن
فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وبما يبيع فلا نأبى وبما غصبك فلان فعلى ما هنا شرطية أى
ان بايعته فعلى لا ما اشتريته لما سيجي أن الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في الكل القبول ولودلالة
بأن بايعه أو غصب منه للعمال علائى عن النهر *(مسئل)* فيما اذا قال زيد مخاطبا لجماعة
معلومين من أهل سوق كذا ما يبيعتم عمرا أنتم وغيركم فهو على فهل يلزم زيد ادين من خاطبهم
دون غيرهم *(الجواب)* نعم *(مسئل)* في رجل كفل أسيرا بمبلغ من الدراهم
عند من أسره بأمره فداء واقتك نفسه وجلس الكفيل بذلك ويريد مطالبة الاسير بذلك وجب به
فهل له ذلك *(الجواب)* نعم وصح ضمان النوايب ولو بغير حق كجبايات زمتا فانها
في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكك ارفله الرجوع على مالك الارض وعليه
الفتوى صدر الشريعة وابن المصنف وابن كمال وقده شمس الأئمة بما اذا أمر به طائعا فلو مكرها
في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الاكل الخ ما ذكره العلائى في شرح التنوير وفي المنح
ولا يطالب الكفيل أصلا بمال مكفول به قبل أن يؤدى الكفيل عنه أى عن الاصيل لانه انما التزم
المطالبة فان لو لم أى لو لم الكفيل من جهة الطالب لازمه أى لازم هو الاصيل وهو مقيد

بما اذا كانت الكفالة بأمره وان حبس أى صار الكفيل محبوسا حبس هو أى المكفول عنه
 اذ لم يلحقه ما لحقه الامن جهته فيجأى بمثله اه بنوع اختصار أقول مسئلة صحة ضمان النوائب
 من مسائل المتون وفيها اختلاف التصحيح والذي صححه فقيه النفس قاضيان الصحة كما في المتون
 واعتمد الخبير الرملى في فتاواه عدم الصحة معللا بأن الظلم يجب اعدامه ويحرم تقريره وفي القول بصحته
 تقريره وذكر جوابه فيما علقته على البحر بما رأيت بخط بعض العلماء مما حاصله أن المراد
 من صحة الكفالة بهارجوع الكفيل على الاصيل لو كانت الكفالة بالأمر وليس المراد أنه يضمن
 لطالبها الظالم اه ولا عمرى انه تنبيه حسن وبه يدفع قوله ان الظلم يجب اعدامه لان ذلك لو قلنا
 برجوع الظالم على الكفيل أما على ما قلنا من صحته الرجوع الكفيل على الاصيل فلا بل فيه رفع
 الظلم لانه لو لا الكفيل يحبس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقارونه بنحس أو يلحقه
 الى بيعه أو الاستدانة بالمرابحة ونحو ذلك كما هو مشاهد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله أعلم
 * (سئل) * فيما اذا قال زيد لعمر وادفع الى بكر كذا مبلغا من الدراهم ولم يقل على
 ولا على أنهم بالك على فندفع عمر والمبلغ المزبور بكر وكان عمر وخليط الزيد الأمر ويريد عمر والرجوع
 على زيد بالمبلغ المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال الامام الجليل نحر الدين قاضيان
 في فتاويه من الكفالة بالمال رجل قال لاخر ادفع الى فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا أنهم بالك على
 فدفعها للمأموران كان خليط الادمري رجوع عليه بما آذاه وان لم يكن خليطا لا يرجع وقال أبو يوسف
 يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد الزوج وابن الاخ في عياله
 أو أجنبي أو شريك شركة عثمان كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع الى فلان
 ألف درهم فدفع المأمور لا يرجع به على الأمر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على
 وجه يجوز دفعه خاتمة من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد أوضع المسئلة غاية
 الاصلاح في الذخيرة في ١٨ * (سئل) * فيما اذا أذن جماعة معلومون لزيد بأن يقوم بمصالحهم
 ويدفع ما يترتب عليهم من مغارم عرفية وشرعية من مال نفسه وأن يرجع عليهم بنظر ما يدفعه في ذلك
 وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكر عنهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظره بعد ثبوت
 الاذن والصرف وقد رماصرف بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي النوازل
 قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارجل أن يستقرض لهم مالا يتقوه في هذه المؤنات ففعل ما قرض
 يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمر ان شرط الرجوع ويرجع وبدون الشرط
 لا يرجع والمختار أنه يرجع تارخانية في كتاب الوصايا وفي كل موضع يملك المدفوع اليه المال
 مقبلا بملك مال فان المأمور يرجع على أمره بلا شرط الرجوع والا فلا فلا أمر غيره أن يتفق عليه
 أو يقضى دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المفتي وفيها وما يوافق هذا ما في العمادية
 أن المأمور بالانفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم يوجب الرجوع اذا شرطه وقال
 بعضهم يوجب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح ولو قال عرض عن هبتي أو أطعمهم عن كفارتي
 أو أدركت مالي أو هب فلا ناعني ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البرازية وذكر في السراج الوهاج
 ضابطا آخر ان الواجب الذي سقط عن الأمر بدفع المأموران كان من أحكام الاخرة فقط لم يرجع
 بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع بما كثر عما سقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اه
 وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني او ادفعه فاني ضامن
 فدفع المأموران كان شريك الأمر أو خليطه وتفسيره بأن يكون بينهما في السوق أخذ واعطاء
 ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال
 الأمر وان لم يوجد واحد من هذين الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل

مطلب المأمور بدفع المال
 يرجع اذا كان خليطاً

مطلب اذا نال زيد بدفع
 ما يترتب عليهم من مغارم
 عرفية وشرعية
 مطلب وقعت لهم مصادرة
 فأمر وارجل أن يستقرض
 لهم المالح

اقض عني فان قال ثبت له حتى الرجوع بالاجماع من مجموعة التقييد وذكر في التنوير أصلاً آخر
 في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحس والملازمة يكون الامر بآدائه مستثناً
 الرجوع من غير اشتراط الثمن وما لا فلا الا بشرط الثمن فلو امر المدينون رجلاً بقضاء دينه رجع
 عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء دارى أو قال الاسير
 اشتري فانه يرجع فيه ما لا بشرط رجوع كضالة الخيالة مع أنه لا يطالب به ما لا يحسن ولا يلزمه
 فتأمل اه شرح التنوير أقول وفي الخاتمة ذكر في الاصل اذا امر صير فيا في المصارفة أن يعطى رجلاً
 ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الآخر في قول أبي حنيفة
 فان لم يكن صير فيا لا يرجع الا أن يقول عني ولو امره بشراؤه أو يدفع الفداء يرجع عليه استحساناً
 وان لم يقل على أن يرجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء دارى يرجع
 بما أنفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نائبة غيره بأمره يرجع عليه وان لم يشترط
 الرجوع هو الصحيح اه والحاصل أنه اذا قال اقض ديني أو نائتي أو كفل فلان بالف على أو أنقذه
 أو ألقاه على أو اقض مالي على أو أنفق على عيالي أو في بناء دارى يرجع مطلقاً بشرط الرجوع أو لا قال عني
 أو لا وكذا اذا قال ادفع الى فلان كذا أو كان المأمور صير فيا أو خبط للاً امر أو في عياله أو لا فلا
 ما لم يقل عني أو على أتى ضامن بخلاف ما لو قال هب فلان عني ألفاً أو أرضه ألفاً أو عوضه عني
 أو كفر عن عيني بطعامك أو أدركك مال عيالك أو أبيع عني رجلاً أو أعق عني عبداً عن ظهاري
 فلا رجوع الا بشرطه وان كان المأمور خبطاً أو قال عني خمسة هذه المسائل أربعة أقسام الأول
 ما يرجع به المأمور مطلقاً الثاني ما يرجع ان كان صير فيا أو خبط للاً أو في عياله الثالث ما يرجع ان قال
 عني الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع وقد خلطت هذا الحاصل من كلام الخاتمة
 ومما مر عن الخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الخاتمة والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول
 المارة لتكون غير ضابطة وكذا الاصل الذي ذكره العلائي في هذا الباب وهو من قام عن غيره
 بواجب بأمره يرجع بما دفع وان لم يشترطه كالأمر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الخ فانه غير ضابط
 أيضاً لانه لا يشمل الامر بالانفاق في بناء داره وبشراء الاسير وقضاء النسابة ولشجولة الواجب
 الاخرى كالأمر بأداء زكاة ونحوه وفي نورا العين عن مجمع الفتاوى أمر أحد الورثة انساناً
 بأن يكفن الميت فكفن ان أمره ليرجع عليه يرجع كما في أنفق في بناء دارى وهو اختيار شمس الاسلام
 وذكر السرخسي أن له أن يرجع بمنزلة أمر القاضي وقبه عن الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاء له
 ولم يقل عني أو قال اقض فلاناً ألفاً ولم يقل عني ولا على أتى ضامن لهناً أو كفل بها فدفع فلو كان
 المأمور شريكاً للاً امر أو خبط للاً رجوع على أمره ومعنى الخبط أن يكون بينهما ما أخذ واعطاء
 أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الآخر اجماعاً
 اذا الضمان بين الخليلين مشروط عرفاً فالعرف أنه اذا أمر شريكاً أو خبط للاً يدفع مال الى غيره بأمره
 يكون ديناً على الآخر والمعروف كالمشروط وكذا لو كان المأمور في عياله الآخر أو بالعكس
 يرجع اجماعاً وان لم يقل على أتى ضامن ولم يشترط الرجوع اه وأقاد التعليل بالثمن عرفاً ان ما جرى
 به العرف في الرجوع على الآخر يرجع وان لم يكن خبطاً ولا في عياله ولذا أفتوا الرجوع
 للصير في فليحفظ * (سئل) فيما اذا قضى زيد دين عمرو لانه بدون اذن عمرو ويريد الرجوع
 على عمرو بما قضاء عنه بدون اذنه فهل ليس له ذلك * (الجواب) من قضى دين غيره بغير أمره
 لا يكون له حق الرجوع عليه عماديه من الفصل ٢٨ ومنها في أحكام السفل والعلو المتبرع لا يرجع
 على غيره كالموقوف دين غيره بغير أمره اه * (سئل) في رجل أدان رجلين مبلغاً معلوماً
 فوجلا الى سنة وضمنهما عنده رجل آخر ثم استحق الاجل فأدى أحدهما ما عليه بالتام وأدى

تحريرهم في مسألة الرجوع
 المأمور على الامر

مطلب أمره الوارث بأن
 يكفن الميت

مطلب في معنى الخبط

مطلب المعروف كالمشروط

مطلب اذا قضى دين غيره
 بلا أمره لا يرجع

مطلب اذا عامل الدائن
 وأجل الى أجل آخر بلا
 حضور الضامن انفسخ عقد
 الثمنان

الاثر البعض وبقي عليه ما نه قرش فعامل الدائنين بها وزاده عشرين قرشا وأجل ذلك الى أجل
معازم من غير حضور الضامن المزبور والآن يريد أن يدعى على الضامن في العقد الاول بالمائة
والعشرين المذكورة فكيف الحكم * (الجواب) * عقد الضمان افسح بجنى العقد
الاول ولا يكون الرجل المذكور رضا المبلغ الحاصل بالعقد الجديد والله سبحانه أعلم لو سقط دين
الطالب عن البايع بسبب من الاسباب اما بفسخ المداينة التي جرت بين البايع وغيره أو ببراء الغريم
عن دينه أو بقتناء البايع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفصل ١١ واختلاف
الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشئ أو شيئين في مسألة اضافة
الاقرار الى سبب وبعين هذا الجواب أفتى العلامة المحقق المرحوم عبد الرحمن أفندي العمادى
وسئل في المديون اذا أحال رب الدين بديةه على مديون له برضاء وضمنه في ذلك فأجاب بأنه يصح
الضمان ويطالب أيا شاء قال في الخاتمة رجل له على رجل مال فقال الطالب للمديون أحلى بمالى
عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل وهو جازوله أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط
الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة ككفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل ككفالة ١١
والله سبحانه أعلم وبمثل أفتى العلامة سراج الدين المشهور بشارى الهداية في فتاويه أقول انما
ذكر عبارة الذخيرة ليقى عليها مسألة اختلاف الصك في أنه يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة
اختلاف السبب وقد صرح في عبارة الذخيرة المذكورة بأنه لو سقط الدين بسبب من الاسباب
تبطل الكفالة فكذا تبطل الحوالة لاختلاف الصك لانه بمنزلة اختلاف السبب كما صرح به في الخاتمة فكذا
في المسئلة المسئول عنها قد اختلف الصك فتبطل الكفالة هذا مراد المؤلف من نقل عبارة الذخيرة
والخاتمة ولا يخفى ما فيه فان مسألة الخاتمة انما هي فيما اذا اقر رجل بأف عند الشهود وبصك ثم أقر
بألف بصك آخر فهما ألفان لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان اقرارين فيلزمه كل من
الالفين وأنت خير بأن هذا لا يدل على أن تغيير الصك بكتابة صك آخر في مسئلتنا تبطل الكفالة
لان الصك الاول لم يبطل كإفى الاقرار واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو فسخ المداينة
الاولى ثم جددناها في صك آخر تبطل الكفالة الاولى كادلت عليه عبارة الذخيرة لسقوط الدين كما أفتى
به المؤلف فيما أتى قريبا فافهم * (سئل) * فيما اذا كان لمزيد ذمة عمرو ومبلغ دين معلوم
من الدراهم وكفله بذلك بكر فأحال عمرو زيد بالمبلغ المزبور على خالد الحوالة شرعية مقبولة من الجميع
فهل يبرأ الكفيل * (الجواب) * نعم قال في البحر وفي قوله برئ المحيل اشارة الى براءة كفيله
فاذا أحال الاصيل الطالب برئنا كذا في المحيط * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو ومبلغا
معلوم من الدراهم الى أجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فأجله عمرو والى أجل آخر معلوم
وفسخا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجديد كفالة والآن يريد عمرو والدعوى على بكر
بما عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المزبور فهل لا يكون بكر كفلا بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد * (الجواب)
حيث قسما عقد المداينة الاول لا يكون كفلا بما عاقده ثانيا بدون كفالة ونقلها مما مر قريبا عن الذخيرة
أقول ظاهره أنه بمجرد مضي الاجل الاول وتجدد أجل آخر بدون فسخ صريح تبقى الكفالة فينا في
ما أتى به أولا تأمل * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو ومقدارا معلوما من قشر القنب
بمن معلوم شراء شرعي ثم كفله بكر تسليم المبيع فهل هي جائزة * (الجواب) * نعم الكفالة بتسليم
المبيع جائزة فيجب عليه حضاره وتسليمه لانه اشترى مادامت العين باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر
وغيرهما * (سئل) * في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمرو مالك عليه فأنا ضامن بذلك فتقاضى زيد عمرا
بماله عليه فقال عمرو لزيد لا أعطيك فهل يلزم الكفيل * (الجواب) * نعم يلزمه وفي المتن رجل قال
لا آخر ان لم يعطك فلان مالك عليه فأنا لك ضامن بذلك لاسيما له عليه حتى يتقاضى الذى عليه الاصل

مطلب اختلاف الصك
بمنزلة اختلاف السبب

مطلب الحوالة بشرط
الضمان ككفالة

مطلب يبرأ الكفيل اذا
أحال المديون دائنه على آخر

مطلب اذا فسخ عقد
المداينة الاول ثم عقدا آخر
تبطل الكفالة

مطلب الكفالة بتسليم
المبيع جائزة

مطلب ان لم يعطك فأنا
ضامن فطالبه فبما قال
لا أعطيك يلزم الكفيل

فإن تقاضاه فقال لا أعطيك لأنك لزم الكفيل من صور المسائل ومنه أنه في الخلاصة أقول ظاهراً أنه إذا طال به ومطلوب لم يقل لا أعطيك لا يتحقق عدم الاعطاء فلا يلزم الكفيل إلا بعد موت الاصيل تأمل

(سئل) * فيما إذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمرو أمتعة معينة بثمن معلوم من الدراهم مؤجل إلى أجل معلوم وكفل كل منهم الثمن اعسر وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الأجل وغاب الرجلان قبل أداء جيع الثمن ويريد عمرو ومطالبة زيد بجميع الثمن بكفالة بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم والمسئلة في فصل كفالة المال من الخاتمة

(سئل) * فيما إذا كان لزيد دار جارية في ملكه فأجرها من عمر ومدة معلومة باجرة معلومة أذن له بصرف بعض الاجرة في ترميم الدار المزبورة وقبض منه الباقي وصرف عمرو ما أذن له زيد بصرفه وسكن الدار ومات زيد في أثناء المدة عن ورثة وتركته وله عتيق أثبت بالوجه الشرعي أن زيدا كان وهبه الدار قبل إيجار زيد لها من عمرو وقبل أذنه له في صرف بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمرو الرجوع في التركة المزبورة بالباقي له من مصرفه ومما قبضه منه زيد بعد ثبوت كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم في كفالة الاشهاد

الغرو ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث منها أن يكون في ضمن عقد معاوضة الخ أقول يخالف هذا ما ترقى في آخر كتاب الوقف عن فتاوى الصدر الشهيد عند الكلام على استدانة الناظر من أن المؤجر إذا ظهر أنه لا ولاية له في الوقف كان المستأجر متطوعاً فيما أنفق به باذن المؤجر فتأمل

(سئل) * في امرأة كفلت ابناً يبلغ دين شرعي بذمته زيد كفالة شرعية مقبولة لدى بينة شرعية ثم حل أجل الدين ويريد زيد مطالبة كليهما جميعاً فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم وفي الدرر للطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى لا البراءة عنها **(سئل)** * فيما إذا كفل زيد جماعة عند عمرو يبلغ دين شرعي بكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم بعد حلول أجل الدين دفع الجماعة بعضهم لزيد الكفيل ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو عن ورثته وتركه مجهولاً لذلك وتريد الجماعة الرجوع في تركته نظير البعض المذكور فهل لهم ذلك **(الجواب)** * نعم ولو أعطى المطلوب الكفيل أى لو قضى المكفول عنه الدين للكفيل قبل أن يعطى الكفيل الطالب أى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه أى من الكفيل لانه تعلق بدفع القضايس على احتمال قضائه الدين فلا يسترجع منه ما دام هذا الاحتمال باقياً بخلاف ما إذا كان الدفع على وجه الرسالة بأن قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث لا يصير المؤدى ملكاً للكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للاصيل أن يسترده من يد الكفيل لانه تعلق بالمؤدى حق الطالب وهو بالاسترداد يريد ابطاله فلا يمكن منه ما لم يقض دينه شرح الكثر للعيني من الكفالة في فصل مسائل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قدر ما من الدين ليدفعه لعمرو وعلى سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه له الرجوع في تركته الكفيل لانه امانة منه وبه بالموت عن تجهيل **(سئل)** * فيما إذا طاب زيد من عمرو وأن يدينه مبلغاً من الدراهم وسأل عمرو بكرة الحاضر عن حال زيد فقال هو ناس ملاح ولم يزد على ذلك فأداه المبلغ المزبور فهل لا يصير كفيلاً بمجرد قوله المذكر **(الجواب)** * نعم **(سئل)** * فيما إذا استقرض زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم واستلم زيد منه أيضاً مبلغاً معلوماً من الدراهم على سمن معلوم الوزن سائلاً شرعياً مستوفياً شرطه الشرعية مشمول كل من المبلغ المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكر ما لا ذمة ويريد عمرو الا أن مطالبة الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم في فتاوى الحائري الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومن نقل صحت

مطلب اشترى أمتعة وكفل كل منهم الثمن واللبائع مطالبة أحدهم بجميعه

مطلب أجر وأذن له في العمارة ثم استخفت الدار له الرجوع للغرور

مطلب الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث الخ

مطلب له مطالبة الاصيل والكفيل

مطلب دفعوا الكفيل لهم بعض الدين ليدفعه للدائن فأت قبل الدفع لهم الرجوع في تركته

مطلب اذا دفع الدين لمكفيله ليس له استرداده

مطلب لا يصير كفيلاً بمجرد قوله هو ناس ملاح

مطلب الكفالة بالمسلم فيه صحيحة

الوالد على كنهه في آخر باب السلم عن شرح التكملة والتصریح بالنقل عزيز وان كان هو داخلا
 في قولهم تصح الكفالة بالدين اه ونقله عنه الكازروني من الكفالة * (سئل) * فيما اذا كفل
 زيد أباه عند عرو وكفالة بالنفس ثم دفع زيد أباه المكفول بنفسه الى عرو في موضع يمكن مخصصته
 فهل يبرأ الكفيل (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير * (سئل) * فيما اذا أبرأ صاحب
 الدين الكفيل عن الكفالة وأخرجه منها فهل يبرأ من الكفالة وبرأه لا توجب براءة الاصيل
 * (الجواب) * نعم والمسئلة في الجوهره وفي الدرر ولو أبرأ الطالب الكفيل فقط برئ وان لم يقبل
 اذا لادين عليه لاحتاج للقبول بل عليه المطالبة وهي تستقط بالبراء اه * (سئل) * في الكفيل
 بالمال اذا طالب الاصيل قبل أن يؤدى الكفيل عنه المال هل لذلك أولا * (الجواب) * ليس له
 المطالبة قبل أن يؤدى * (سئل) * في الكفالة بتسليم الامانات هل تجوز * (الجواب) *
 نعم وتجوز رأى الكفالة بتسليمها أى تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كنت قائمة وجب تسليمها
 وان هلك لم يجب على الكفيل شئ كالكفيل بالنفس دور * (سئل) * في جبال مشتركة
 بين زيد وعمر ومناصفة فباع زيد نصفها من شركه عمر وثمن معلوم من الدراهم وكفله بكر بالثمن المزبور
 عند زبيد المال والذمة ثم استحق المبيع بوجهه الشرعى وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الثمن
 المزبور * (الجواب) * نعم وقالوا واستحق المبيع يبرأ الكفيل بالثمن ولو كانت الكفالة بغير
 البائع ولورد عليه بغيره أو بغيره أو بخيار رؤية أن شرط برئ الكفيل الا أن تكون الكفالة
 بغيره فلا يبرأ والفرق فيما نظره أنه مع الاستحقاق تبين أن الثمن غير واجب على المشتري وفي الرد
 بالعيب ونحوه المسقط ما تعلق من الغريم فلا يسرى عليه وقيد البراءة في التنازع بانه اذا ردت المبيع
 على البائع فان لم يرتد كان له أن يطالبه المشتري بالثمن حتى يرتد من تحت قوله وصح لو ثمننا ومثله في
 البعور المنع * (سئل) * فيما اذا اشترى زيد من عمرو دابة بثلثين معلوم من الدراهم مقبوض بيده
 وضمن بكر الثمن لزيد ان استحققت الدابة ثم ان الدابة استحققت من يد زيد وحكم له بالرجوع على بائعه
 بالثمن بوجهه الشرعى ويريد زيد أن يأخذ الثمن من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك * (الجواب) *
 ذم ولا يرد خذ من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالثمن لان البيع لا ينقض بمجرد
 الاستحقاق ما لم يقض بالثمن على البائع فلا يجب رد الثمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل رد الثمن
 وفي هذا مخالفة لما قدمه أول باب الاستحقاق وقد منّا الكلام على ذلك هناك فراجع
 * (سئل) * فيما اذا كفل زيد لعمر وجب بيع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة
 في المجلس فهل تكون الكفالة المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ومثله
 للجهول بأربعة أمثلة بمالك عليه الخ يعنى أنها تصح بجهالة المال (سئل) فيما اذا كان لزيد
 بذمة عمرو مبلغ معلوم من الدراهم عن بضاعة اشتراها منه وكفله بالمبلغ المزبور عند زبيد كل من بكر
 وخالد متعاقبا ولم يكفل كل من الكفيلين صاحبه فأدى بكر جميع المبلغ لزيد بطريق الكفالة ويزعم
 أن له الرجوع على خالد بنظير ما أدى لزيد فهل ليس لبكر ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك كفل
 ثلاثة عن رجل بألف فأدى أحدهم برئوا جميعا ولم يرجع أحدهم على صاحبه بشئ ولو كان كل واحد
 كفيل عن صاحبه فأذاها أحدهم رجوع المؤدى عليهم بالثلثين ولصاحب المال أن يطالب كل واحد
 منهم بالألف هذا اذا ظفر أى المؤدى بالكفيلين فان ظفر بأحدهما رجوع عليه بالنصف ثم رجوعا على
 الثالث بالثلث ثم رجوعا جميعا على الاصيل بالألف وان ظفر بالاصيل قبل أن يظفر بصاحبه رجوع عليه
 بجميع الألف قال أبو يوسف اذا أقر رجلان لرجل بألف درهم على أن يأخذ بهذا المال أي ما شاء
 فهذا كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بأمره كذا في محيط السرخسي الفتاوى الهندية
 وسئل المؤلف عن نظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل عن صاحبه بأمره فأدى

مطلب اذا سلم المكفول
 بنفسه الى دائته في موضع
 تمكن مخصصته يبرأ الكفيل
 مطلب يصح ابراء الدائن
 الكفيل عن الكفالة
 واخرجه منها ولا يبرأ
 الاصيل
 مطلب الكفيل لا يطالب
 الاصيل قبل أن يؤدى عنه
 مطلب الكفالة بتسليم
 الامانات جائزة
 مطلب اذا استحق المبيع
 برئ الكفيل عن الثمن

مطلب في ضمان الدرك

مطلب تصح الكفالة
 مع جهالة المال
 مطلب تكفلا رجلا
 ولم يكفل كل منهما صاحبه

مطلب تكفلا رجلا
 وكفل كل منهما صاحبه

أحدهما الدين كله فهل له الرجوع على الآخر بنصف ما أدى * (الجواب) * نعم والحالة هذه أقول وفي نور العين قال في النهاية وفي الشافعي ثلاثة كفولوا بألف يطالب كل واحد بثلث الألف وان كفولوا على التعاقب يطالب كل واحد بالألف كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي والمرغيناني والقرطبي اه * (مسئل) * فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغاه ولو ما من الدراهم وكذا بذلك عند عمر وكل من بكر وخالد كفالة شرعية بالأذن الشرعي ويريد عمر ومطالبة بكر أو خالد بالمبلغ المزبور بطريق الكفالة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول قد علمت مما نقلناه أنفسنا عن نور العين الفرق بين ما إذا كفلا معا أو على التعاقب فتنبه * (مسئل) * فيما إذا قال ذمي لا خير يبيع فلانا الذي ومهما بايعته عندي فصار لا خير يبيع فلانا ويستوفي الثمن منه ثم أرسل له وهو مقبض ببلدة كذا فاشاع على طريق البيع فلم يصله ونهب في الطريق قبل وصوله إليه ومبايعته معه أصلا فقام صاحبه يكلف الذي القائل المذکور دفع قيمة القماش لهذا عما أنتم تزعمه بقوله المذکور فهل لا يلزمه ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما إذا مات زيد عن ورثته وله مبلغ دين من الدراهم بذمة عمر ومطالبة الورثة به فامتنع من دفعه لهم زاعم أنه كفول زيد المذکور عند ذمي بدین استدانه زيد من الذي أكثر من دين زيد المستقر بذمة عمر وأن له دفع ما بذمته للذمي بسبب الكفالة المزبورة والحال أن الكفالة المزبورة صدرت بدون إذن من زيد فهل يلزم عمر دفع دين زيد لورثته * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما إذا كان لزيد بذمة عمر ودينان معلوما القدر من جنس واحد غير أن أحدا الدينين بكفيل والآخر بتغير كفيل فدفع عمر ولزيد مبلغا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو ثم ادعى أن ما دفعه عن الدين الذي بكفيل دون الآخر وفي التعيين فائدة فهل يكون القول قوله مع يمينه * (الجواب) * نعم القول قول الدافع مع يمينه * (مسئل) * فيما إذا طلب زيد من عمر وأن يبيعه فسدرا من الحرير وقال له يكبره فان راح لك شيء من الثمن عنده فهو عندي فباعه عمر والحرير بثمن معلوم حال لدى يمينه شرعية ثم امتنع زيد من أداء الثمن لعمر وهل يلزم بكر ادفع نظير الثمن لزيد * (الجواب) * نعم * (مسئل) * في رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم غن آت حرفة مؤجل إلى أجل معلوم بكفالة عمر وقام يكلف زيد ادفع الثمن حالا قبل حلول الأجل أو يحضره له كفيل آخر مهلا بأن ذلك الكفيل قريبه لا يسعه مطالبته ولا خصمته بالثمن عند حلول الأجل فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وأنتي قارئ الهداية فيما إذا قصد المديون السفر بأنه إذا لم يحل الأجل لا ينعى ولا يلزم بكفيل بل يقال لرب الدين إن أردت فأخرج معه فاذا حل الأجل طال به يدك أقول وفي الخلاصة واجمعوا أن الدين المؤجل إذا قرب حلوله وأراد المديون السفر لا يجبر على إعطاء الكفيل وفي المشتق رب الدين لو قال للقاضي إن مديوني يريد أن يغيب عني فانه يطالب بالكفيل وإن كان الدين مؤجلا وفي المحيط لو أفتى بقول الثاني فريد السفر في سائر المديون بأخذ كفيل كان حسنا رفقا بالناس قال ابن الشحنة هذا ترجيح من صاحب المحيط وفي القنية ليس للدائن مطالبة المديون بالكفيل قبل الأجل ورمز لاخر أنه قال وهو الظاهر وفي رواية له ذلك اه فحتر أن المعتمد فتوى قارئ الهداية ولكن في هذا الزمان الفرق بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل فينبغي الاقتناء به لان المفتي يفتي بالارفق وأما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل كذا في مجموعة شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزي الساجحاني ومن خطه نقلت ووجه كونه أرفق ظاهر إذ لو أمر بالسفر معه إلى حلول الأجل ربما يتفق أكثر من الدين وظاهر كلام الشيخ علا الدين اعتماده فانه نقله عن المنظومة المحيية مستدر كياه على ما قبله ويؤيده اقتاؤهم بقول أبي يوسف بكفيل الزوج بثقته شهر إذا أراد السفر رفقا بالزوجة كما يشير إليه كلام المحيط والله أعلم * (مسئل) * في رجل كفول زيد بأمره عند عمر وعلى مبلغ دين معلوم ودفعه إلى عمرو

مطلب فيما إذا كفولوا معا أو على التعاقب

مطلب قال ما بايعته فعندي لا يضمن ما عدا ذلك بلا مبايعة

مطلب الكفيل بلا إذن ليس له الرجوع

مطلب عليه دينان بأحدهما كفيل فالقول له مع يمينه في تعيين الدفع

مطلب ان راح لك شيء عنده من الثمن فهو عندي يلزمه

مطلب ليس له مطالبة المديون بكفيل نان مطلب اذا قصد المديون السفر قبل حلول الأجل لا يلزم بكفيل

قوله فريد السفر هكذا في النسخ ولعله في مرید السفر يني الجارة وليحترق اه صححه

مطلب الكفيل بالامر له الرجوع

بعد حلول أجل بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما أذى عنه بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي
 فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) فيما إذا مرق زيد أمتعة من دار ملاحظة
 لا صلب ويريد أن ينسج عمر ذلك لكونه قال معها حصل من ضرر لاجل محلة الدار بسبب الاصطبل
 فأنا نكاحا من له فهل لا ينسج عمر وذلك ولا تنسخ هذه الكفالة * (الجواب) * نعم
 أي لما تزمن أنها لا تنسخ بجهالة المكفول له ولا المكفول عنه * (سئل) في امرأة قالت
 لزيد ان غاب عمرو عن المهر فلي - الدين الذي لك عليه ثم غاب عمرو عن المهر وماتت المرأة عن تركه
 قبل استيفاء زيد بدنه ويريد الرجوع في تركه ما يدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب)
 نعم * (سئل) في رجل طلق زوجته طلاقا واحدة رجعية ثم راجعها فطلبت به فؤخر
 صداقها فكفله أبو الزوج كفالة شرعية فهل تنسخ الكفالة المزورة ولها مطالبة بذلك بعد ثبوتها شرعا
 * (الجواب) * نعم أقول تقدم في أوائل باب المهر من الحماوى الزايدى ولو طلقها وراجعا
 لا يصير المهر حلالا حتى تنقضى العدة فيه أخذ عاتة المشايخ اه فقول المؤلف هنا ولها مطالبة بذلك
 أى عند حلوله بموت الزوج أو طلاق آخر تأمل * (سئل) في الكفالة بالقرض المؤجل
 الى أجل هل تنسخ ويكون مؤجلا على الكفيل دون الاصيل أو عليهم * (الجواب) * نعم يكون
 مؤجلا على الكفيل وأما تأجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في أوّل باب القرض فراجع
 * (سئل) في رجل كفّل آخر عند زيد بن معلوم ثم طالبه زيد به والزعم به لدى القاضي فطلب
 الم رجل من زيد أن يمهله به فأبى إلا أن يدفع له الرجل قدر ما صرفه في كفاة الا لزام فدفعه له ثم دفع له
 المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه زيد منه من كفاة الا لزام فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر والله أعلم

* (كتاب الحوالة) *

* (سئل) فيما إذا كان لزيد دين شرعي على عمرو فأطاله عمرو على بكر بن علي عليه لعمر ووقبل
 الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء جميع المبالغ فهل تبطل الحوالة بموته
 * (الجواب) * نعم ولومات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى
 المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بالحوالة وكذا لو قيد
 بدنه الذى على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء تساوى المحتال مع سائر الغرماء برأيه وخلاصة
 ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل وهو المصرح به فى الحماوى الزايدى وعبارته مات المحيل تبطل
 الحوالة حتى لا يختص احتمال بماله على المحتال عليه بل أسوة لغرمائه لانهم تأمّنوا الدين من غير من هو
 عليه وهو غير جائز الا أنها جوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود المطالبة الى تركته وعن زفر
 خلافة وان قوى ما على المحال عليه لا تبطل الحوالة بل تنسخ عندنا خلافا للشافعى - رحمه الله تعالى
 انتهت وهي مسئلة عجيبة ينبغي حفظها أقول اعلم أن الحوالة نوعان مطابقة ومقيدة فالمقيدة
 أن يقيد هابدين له عليه أو ودعة أو عين في يده ودعة أو غضب أو نحوه والمطابقة أن يرسلها ولا يقيد بها
 بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عند عين له أو لا بأن قبلها متبرعا والكل جائز لانه
 فى المقيدة وكيل بالدفع ونفى المصلحة متبرع وحكم المصلحة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين
 وللحمال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه ان كانت تبرضا وان كان الدين مؤجلا فى حق المحيل تأجل
 فى حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيدة أنه لا يملك المحيل مطالبة
 المحال عليه من الدين أو العين لتعلق حق المحتال على مثال الراهن بخلاف المصلحة فانها لا تبطل بأخذ
 ما عليه من الدين أو عند من العين ولومات المحيل قبل قبض المحتال كان الدين والعين المحال بهما
 بين غرمائه بالخصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغيره لان المحتال لم يملكه بهما

مطلب قال مهـ ما حصل
 من ضرر بسبب الاصطبل
 فأنا نكاحا من لا ينسخ
 مطلب ان غاب عن المهر
 فعلى الدين الذى لك عليه

مطلب تنسخ كفالة أبي
 الزوج بموت المهر

مطلب اذا كفّل بالقرض
 المؤجل هل يتأجل على
 الكفيل فقط أو عليهما

مطلب لا يلزم بكفاة الا لزام

مطلب هل تبطل الحوالة
 بموت المحيل

مطلب الحوالة نوعان مطابقة
 ومقيدة

مطلب ان كان الدين
 مؤجلا فى حق المحيل تأجل
 فى حق المحتال عليه الخ
 قوله ولومات المحيل أى فى
 المقيدة كما باتى التبيين عليه
 اه منه

تلك الدين من غير من هو عليه وانما وجب به الدين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف
الرحن لانه تمت عليه يد الاستيفاء فاخص به المرتن بعد موت الراهن مديونا بخلاف المطابقة لبراءة
المحيل وصار المحتال من غرماء المحال عليه واذا قدم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المحتال على المحال
عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتعامه في البحر وظاهر قوله بخلاف المسئلة
أن قوله قبله ولومات المحيل قبل قبض المحتال الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدر المختار
ويدل عليه قوله كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه فقوله المحال بهما دال على أن المراد به
المقيدة بقريته قوله لانه مال المحيل وكذلك قوله لاستحقاق الدين فانه لا يظهر أثر استحقاق الدين
في المطابقة لانها لا تنقيد بدين ولا عين وكذا قول الوالدية ولومات المحيل وعليه ديون تخص غرماءه
فيما على المحتال عليه ولا يلزم للعتال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتال عليه بقي على ملك المحيل
الخ فهذا التعليل دليل على أن المراد المقيدة وفي الجهره وأما اذا كانت مطلقة فلا تبطل بحال
من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الا أن يؤدى فاذا ادى سقط ما عليه فخاصا
ولو بين براءة المحال عليه من دين المحيل لا تبطل أيضا ولو أن المحال أبرأ ذمة المحال عليه من الدين صحيح
الابراء الخ والحاصل أن الحوالة المطابقة تبرع كإبراء وإذا كان المحال عليه مديونا للعيل لا تنقيد
بدينه ولذا كان للعيل مطالبته به قبل الاداء فلا تبطل بقسمة دين المحيل بين غرمائه لان المحتال
لم يبق من غرمائه بل صار من غرماء المحال عليه كما مر عن البحر فهذا كله دليل على أن المطابقة لا تبطل
بموت المحيل بل تبقى مطالبة المحتال على المحتال عليه وان أخذ منه دين المحيل وقسم بين غرمائه وهذا
جار على القواعد الفقهية غنا في السبازية والخلاصة مشكل * (سئل) * فيما اذا اشترى
زيد من عمرو أقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحال به البائع على بكر حوالة شرعية
مقبولة برضا الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الاقمشة ويريد ردّها باختيار العيب فهل اذا ردّها بالعيب
تبطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن * (الجواب) * نعم وفي المتن رجل اشترى عبدا بألف
درهم وقبضه ثم أحال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب
بقضاء فان القاضي يبطل الحوالة الخ جمر * (سئل) * في المديون اذا أحال رب الدين دينه
على مديون له برضاه وثمنه في ذلك فهل يصح الضمان وبطال أيهما شاء * (الجواب) * نعم
قال في الخانية رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بمالي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك
ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء لانه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة
كفالة لان الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة * (سئل) * في ناظر وقف أحال زيد الدين له
عليه على مستأجر بعض أقدام الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف
ناظر آخر فهل للمتولى الجدي قبض مال الوقف وبطلت الحوالة * (الجواب) * نعم ونقلها
ما تقدم آنفاً أقول هذا اذا كانت الحوالة مقيدة كما علمت تحقيقه * (سئل) * فيما اذا كان
لمستحق في وقف أهلي دراهم معلومة تحت يد ناظر الوقف حتى قدر استحقاقه من الوقف فأحال دائته
على الناظر المزبور وبها وقبل كل منهم الحوالة فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم
والمسئلة في البحر والنهر والعلاني أقول وأصل المسئلة بحث لصاحب البحر وقبدها بما اذا كان مال
الوقف في يد الناظر وتبعه المؤلف وهو ظاهر * (سئل) * فيما اذا أحال زيد المستحق في وقف
أهلي عمرا على ناظر الوقف ليدفع دينه له من استحقاقه في مدة مستقبله ثم مات المحيل والمحال عليه
قبل الاستيفاء وآت حصة المحيل الى غيره فهل تكون الحوالة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم
نعم ونقلها ما تقدم آنفاً * (سئل) * فيما اذا أحال زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم
ثم تولى المال حل يرجع به على الاصيل وما التوى * (الجواب) * نعم يرجع المحتال بالمال

قوله واذا قسم الدين الخ
أى في صورة المقيدة
والمراد به الدين الذي وقعت
الحوالة مقيدة به وقوله
بحصة الغرماء أى الحصة
التي شارك فيها الغرماء أى
لا يرجع على المحال عليه
بالحصة التي أخذوها من
الدين المحال به وقوله
لاستحقاق الدين على القول
لا يرجع اه منه

مطلب تبطل الحوالة اذا
رد المبيع بالعيب القديم

مطلب أحاله وضمن له مال
الحوالة يصح

مطلب أحال الناظر دائته
على المستأجر ثم مات قبل
الاستيفاء بطلت
مطلب تصح إحالة المستحق
دائته على الناظر اذا كان
مال الوقف تحت يده

مطلب اذا تولى المال يرجع
المحتال به على المحيل

على المحيل إذا توى حقه وهو غوت المحال عليه مفلساً أو إنكاره الحوالة وحلقه ولا يثبت له عليها والتوى على وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة في المتون والخيرية * (سئل) * فيما إذا كان ليتين بدمية زيد مبلغ معلوم من الدراهم فاحتمل وصيها به على عمر ولا ملا من المديون وفي الحوالة المرقومة خبر لهم ما حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم والحالة هذه في الخائية اجتنال الوصي أو الأب عبال الصغيران كان الشافعي أملاً من الأول جاز وإن كان مثله لم يجوز الخ ألب الأوصياء ومثله في شرح التنوير من الحوالة * (سئل) * فيما إذا مات المحال عليه مفلساً انغريدن ولا عين ولا كفيل قبل دفع مال الحوالة ويريد المحتال الرجوع على المحيل فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كافي غالب العسرات من كتب المذهب * (سئل) * فيما إذا أحال زيد عسراً دينه على بكر الغائب ثم قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد دين شرعي بدمية عمرو وعمر ودين شرعي بدمية بكر فتوافق بكر فرفع زيد على أن يدفع بكر له الذي له على عمرو من دين عمرو وعليه بطريق الحوالة من عمرو وتراضياً على ذلك في غيبة عمرو ونعم علم عمرو بذلك فأجازه ورضي به ثم امتنع بكر من دفع ذلك ليدون وجهه شرعي ويريد زيد مطالبة بكر بدينه المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر وشروط حضور الشافعي لا تصح الحوالة في غيبة المحتال له إلا أن يقبل أي الحوالة فصرى له أي لأجل الغائب كذا في الخائية لاحضور السابقين أما عدم اشتراط الأول وهو المحيل فبان يقول رجل للذاثن لك على فلان بن فلان ألف درهم فاحتمل بها على فرضى الذاثن أن الحوالة تصح حتى لا يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان يحيل الذاثن على رجل غائب ثم علم الغائب فقبلت الحوالة كذا في الخائية اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية وفي الكنز وتصح في الدين لا في العين برضا المحتال والمحال عليه اهـ قال في البحر وأراد من الرضا القبول في مجلس الإيجاب لما قدمناه أن قبولهما في مجلس الإيجاب شرط الانعقاد وهو مخرج به في البدائع اهـ ونقله العسلائي في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيره شرط الشرط قبول المحتال أو نائبه ورضا السابقين لاحضورهما وأقره المصنف اهـ أي صاحب التنوير في المنع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد دين بدمية عمرو وفأحاله عمرو به على بكر ولم يكن لعمر وعلى بكر المزبور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم لأن الحوالة قد تكون بدون دين على المحال عليه كذا في المنع وغيره * (سئل) * فيما لو أبرأ المحتال المحيل عما كان على المحيل ثم مات المحال عليه مفلساً بغير عين ولا دين ولا كفيل فهل يرجع المحتال على المحيل وتكون البراءة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم المصحح من المذهب أن الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع الرموز وفتح القدير والفتوى على هذا كما في صور المسائل عن الظهيرية قال الهمام نفي الدين فاضحيان ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح اهـ وقد صرحوا بأنه إذا توى المال بأن يموت المحال عليه مفلساً يرجع المحتال على المحيل ففي هذه المسئلة المسؤول عنهم يرجع المحتال على المحيل لما ذكرنا والله أعلم * (سئل) * فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجرّد غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أجر زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحالها بكر عليه ثم ظهر أن الأرض مرهونة من قبل زيد عند زوجته بدين استدانها منها قبل الأجرة ولم تجز زوجته الأجرة ولم يدفع لها ديها ولم يتفق عمرو بالمأجور أصلاً ولم يتمكن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه ببلغ الحوالة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا ادعى

مطلب تصح حوالة الوصي
على الأملا

مطلب إذا مات المحال عليه
مفلساً أفلتجسس الرجوع

مطلب لا تصح الحوالة بلا
رضا المحال عليه

مطلب يشترط حضور
المحتال في المجلس دون
حضور الباقيين بالارضاهما
فقط

مطلب الحوالة قد تكون
بدون دين على المحال عليه
مطلب إذا أبرأ المحتال المحيل
أو وهبه لا يصح

مطلب إذا غاب المحال عليه
ليس للمحال الرجوع على
المحيل
مطلب أحال على المستأجر
بالأجرة ثم ظهر أنها مرهونة
نظمت الحوالة

رجل على آخر يبلغ من الدراهم عن أمتعة فأقر المدعي عليه بها وكر أن المدعي أحال عليه بالمبلغ رجلا يصح حوالته مقبولة من الكل فصدقه المدعي وذكر أنه لم يدفع المبلغ للتمتال وأن المحتال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * حيث اعترف المدعي بالحالة لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنبؤ ولو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح اهـ ومثله في الذخيرة البرهانية * (فروع) * إذا أحال الطالب انشأ على مديونه وبالدین كقبيل يرى المديون من دين المحيل ويرى كقبيله وبطالب المحتال الاصيل لا الكفيل لانه لم يضمن له شيئا لكم ابراهمة وقوفه وكذلك إذا أحال المرتضى يدبسه على الراهن بطل حقه في حيز الرهن ولا يكون رهنا عند المحتال كذا في فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمر وان بكرا أحالني عليك بالصدقة فظنهما وان قال بكرا ما أحالني فأرجع بهاء على فأعطاه عمر ونم ان بكرا مات أو غاب هل لعمر والرجوع على زيد أم لا أجاب قارئ الهداية ان اعترف المحال عليه بالدین الذي أحيل به عليه ودفع الى المحتال على هذا الوجه لا يرجع به على المحتال ما لم يعرف الحال فان صدق المحيل المحتال تم الامر وان أنكر الحوالة وأخذ دينه من المديون رجع المديون على المحتال بما قبض منه وكذا ان مات أو غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بشي اهـ أقول وحاصل الجواب أن المحتال عليه ان أقر بالدین الذي عليه للمحيل ودفعه للمحتال على وجه الحوالة فلا رجوع له به على المحتال ان صدقه المحيل في الحوالة وكذلك إذا جهل الحال وأما إذا كذبه وأخذ دينه من المديون رجع المديون على القابض بما قبضه والله تعالى أعلم

* (كتاب القضاء) *

* (سئل) * قبا إذا ادعى زيد على عمرو بأن له بئمة بكر الغائب مبلغا قدره من الدراهم كذا وأن عمرا المزبور كقبيل عن بكر كفالة مطلقة بكل ماله عليه فأقر عمرو بالكفالة المزبورة وأجازها زيد المذكور وأنكر عمرو أن له على بكر الغائب ذلك المبلغ المذكور فأقام زيد بينة شرعية في وجهه عمرو وشهدت بأن المبلغ المزبور بئمة بكر الغائب فحكم الحاكم المتداعي لديه بالمبلغ المزبور لزيد على عمرو والكفيل وبكر الغائب فهل يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والكفيل وبكر الغائب * (الجواب) * حيث كانت الكفالة مطلقة كما ذكر وأجازها المدعي شفاها يكون الحكم المذكور قضاء على عمرو والحاضر وبكر الغائب لأن الحاضر صار خصما عن الغائب وهذه الحالة صرح بها في الجبر والمخ والبرازية والعمادية وغيرها * (سئل) * هل يصح حكم الحاكم لايه وابنه أم لا * (الجواب) * هذه المسئلة أجمع علماء الائمة الاربعة على عدم جوازها قال الامام الجليل أبو الحسن أحمد بن محمد القنوري من أئمة الامام الاعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره المبارك المعروف به وحكم الحاكم لا بويه وولده وزوجته باطل اهـ وفي درارة في متون المذهب من باب التحكيم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الامام مائت ابن أنس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على المختار اهـ قال شارحه الثنائي كايه وأبيه وزوجته ونحوهم اهـ وقال العلامة ابن حجر الهيتمي من أئمة الامام الجليل محمد ابن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب القضاء في الحنفية تحت قول المتناهي ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا أصله وفرعه على الصحيح قال ابن حجر لانهم أبعاضه فكانوا اكتفاه اهـ وقال العلامة الشيخ موسى الخاوي في كتاب الاقناع في مذهب الامام الجليل المحدث الامام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب القضاء ولا يصح أن يحكم لنفسه وللمن لا تقبل شهادته له وقال في كتاب الشهادات ان مواقع الشهادة ستة أحد ما قرابة الولادة فلا تقبل من عودي النسب بعضهم لبعض من والدان وعلا ولو من جهة الام ولد وان سفل من ولد البنين والبنات * (سئل) * في امر أن غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق منه عليها عية شرعية وقضرت

مطلب لو توكل المحيل بقبض دين الحوالة لم يصح

مطلب إذا أحال على المديون انشأ ويرى كقبيل المديون مطلب فيما إذا قال ان فلانا أحالني عليك بألف وان أنكر فلان فأرجع على فأعطاه الخ

مطلب حيلة اثبات الدين على الغائب

مطلب لا يصح حكم الحاكم لايه وابنه في المذاهب الاربعة

مطلب طلقها وغاب عنها فأثبت طلاقها حكم حنبلي يتقذ

قوله وبلا حظ الحرج والضرورات الخ تمام عبارة جامع الفصولين
مكانه أو يعرف ولكن يجز عن احضاره أو عن أن تسافر إليه هي أو وكما
وكذا المديون لو غاب عن البلد أو غادر ذلك في مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب
وغلب ظنه أنه حتى لا تزور ولا حيلة فيه فينبغي أن يحكم على الغائب وله وكذا للمفتي ٢٧١

عند العدل فغاب عن البلد ولا يعرف
السبع آخر بأن كان لا يرضى أحدا بالوكالة

والضرورات وصيانة الحقوق
عن الضياع مع أنه يجتهد
فيه الخ أنه منه
مطلب يتفقد قضاء الحنبلي
على الغائب في أظهر الروايتين
عندنا
مطلب لا يقضى على غائب
ولاه

تتبرر مهم في مسألة القضاء
على الغائب

من ذلك لعدم المنفق وغير ذلك فرغت أمرها القاضي حنبلي - فقضى عليه بوفوع الطلاق بعد ثبوته
عليه بالبينّة الشرعية موافقا مذهبه مستوفيا شرائطه فهل يتفقد قضاؤه * (الجواب) * يتفقد
في أظهر الروايتين عندنا وعليه الفتوى ثم أفتى المؤلف كذلك بتفاد قضاء الحنبلي - على الغائب
فيما دعت إليه ضرورة من دعوى دين لا بد بدنة الغائب وبأخذ من مال الغائب الذي تحت يد شريكه
من جنس الدين * (مسئل) * في الدعوى على الغائب بدون وكالة عنه في ذلك ولا وجه شرعي
هل تكون غير مسعرة ولا يقضى عليه * (الجواب) * نعم أقول قال في متن التنوير وبشرحه
العلاقي لا يقضى على غائب ولا له أي لا يصح بل ولا يتفقد على المفتي به بغير الاحتياط فيه الخ ثم قال
ولو قضى على غائب بلا نائب يتفقد في أظهر الروايتين عن أصحابنا ذكره مثلا خسر وفي باب خيل العيب
وقيل لا يتفقد ورجحه غير واحد وفي المنية والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه
على امضاء قاض آخر الخ وكتب فيما علقته على الدر المختار أن ما في الفتح ليس قولنا التائب هو القول
الثاني كما في الجروان قول التنوير ولو قضى على غائب الخ معناه لو قضى من يرى جوازه فلا ينافي
قوله قبله لا يقضى على غائب لانه في القاضي الحنفى كما حزره في البحر بقوله اشبهه على كثير
أن قولهم الفتوى على التفاد أعم من كونه القاضي شاهعا يراه أو حفيبا يراه أو خاص يراه
والظاهر أنه في حق من يراه لا يجمع أصحابنا على أنه لا يقضى على غائب كما ذكره الصدر الشهيد في شرح
أدب القاضي الخ ما أطال به وهو موافق لما هو المشهور في المذهب من أنه لا يصح القضاء على
الغائب لكن اعترضه العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر بتصریح صاحب القنية بأنه في حق
الحنفى وبما في جامع الفتاوى ولو قضى بنفسه وقال محمد لا يتفقد الفتوى على الأول لانه اذا رفع لا آخر
لا ينقضه اهـ ونحوه في حاشية الخير الرملى وقال صاحب جلع الفصولين ما حاصله أقول قد اضطررت
آراؤهم في الحكم على الغائب وله فينبغي عندي أن يحتاط وبلا حظ الحرج والضرورات فيفتى
بحسب اجواز أو فساد أصالة الحقوق مع أنه يجتهد فيه ذهب الى جوازه الاثنية الثلاثة وفيه عندنا
روايتان والاحوط نصب وكيل عنه يعرف أنه يراعى جانب الغائب ولا يقرط في حقه اهـ ملخصا
وارتضاه في نور العين فينبغي التمسك به ويل عليه وقال العلامة الخير الرملى في حاشية البحر لكن اذا لوحظ
الحرج والضرورة يجب اعتبار عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم
الضرورة اهـ والله تعالى الموفق * (مسئل) * فيما اذا ادعى زيد الناطر على ثلاثة أنصار
أنهم وبقية أهالي قرية كذا اغصبوا قطعة أرض مع آخرين من مزرعته الجارية تحت نظارته
بالوجه الشرعى وأثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ ولا يعتدى
الى غير المحكوم عليهم * (الجواب) * الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يعتدى
الى غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يعتدى الى غيره
الا في خمسة ففي أربعة يعتدى الى كافة الناس فلا تنجم دعوى أحده بعد في الجزية الاصلية
والنسب وولاء الاعتاق والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يعتدى
الى كافة كما في الخبائصة وقال أيضا لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد بغير وكالة وصيانة وولاء
الا في مسألتي أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقي الشائنة أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما
عن الباقي كذا حزره ابن وهبان عن القنية وقال في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعليق
طلاق نفسها بنكاح غيره ها ورهنت أنه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح أنهم لا تقبل
اذا نكاح فلانة بشرط طلقها فلا ينتصب خصما في اثبات الشرط ثم قال والصحيح في الجواب فيما لو كان
ثبوت الحكم على الغائب شرطا للمدعى به على الجاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب كدخول
الدار وغيره بصير الجاضر خصما عنه لا لو دائر بين نفع وضرر اهـ * (مسئل) * فيما اذا ترفع

مطلب ادعى على ثلاثة أنهم
مع آخرين غصبوه كذا تنجم
على الجاضر ينظر فقط
مطلب القضاء يقتصر على
المقضى عليه الا في خمسة

مطلب لا ينتصب أحد خصما
عن أحد الا في مسألتي

مطلب لو كان ثبوت الحكم
على الغائب شرطا للمدعى
به على الجاضر ينظر الخ

زيد مع عز وعند قاض مخصوص دعوى وكان الحق نابيا زيد فحكم القاضى بخصوص
 الدعوى المذكورة بنزوت الحق لعمره وبخلاف الشرع وأعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم
 المذكور غير نافذ والحجة غير معتبرة أم لا * (الجواب) * إذا حكم الحاكم بخلاف الشرع
 الشريف وأعطى بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله
 تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام قاض في الجنة
 وقاضيان في النار أى قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة وقاض عرف الحق وحكم بخلافه فهو
 في النار وكذا قاض قضى على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال الجوى في حاشية
 الاشياء قال في العناية القضاء بالحق من أقوى الفرائض وأشرف العبادات بعد الايمان بالله أمر الله
 تعالى به كل نبي مرسل * (مسئله) * فيما إذا قضى القاضى بشهادة شاهدين قبل التزكية
 والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولّى الامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور * (الجواب) *
 القضاء مأثور وروى بالحكم بعد التعديل والتزكية لا قبله فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه
 وقد أتى بمثل ذلك شيخ الاسلام مفتى الممالك العثمانية عبد الله أفندي حفظه الله تعالى
 * (مسئله) * فيما إذا فصلت الدعوى مرة وحكم بها بتمام بقضى الشرع الشريف وكتب
 بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد ولا تنزع مرة أخرى * (الجواب) * الدعوى متى فصلت مرة
 بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد أقول هذا حيث لا فائدة في أعادتها فلو كان فيها فائدة كالوجه
 المدعى يدفع بحجج قائلها تعاد كما سنوضحه في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى * (مسئله) *
 فيما إذا خلع السلطان وولى السلطنة غيره وللخلع قضاء كان ولاهم ولم يعزلهم المنصوب ولم يقرهم
 فهل تكون قضاء الخلع على حالهم أحكامهم نافذة وامرهم جارية ولا يعزلون بجماعة حتى يعزلهم
 المنصوب أعز الله أنصاره والحالة هذه * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك الامام السرخسى
 في المحيط والامام الكاشانى في البدائع والفاضل الطرسوسى في أئمة الوسائل في مسئلة الولاية
 المتعلقة بالشرط المتعارف نقله عن المحيط والبدائع وهذا هو الناطق وعبارة المحيط من باب موت
 الخليفة والقاضى مانصه ولو مات الخليفة أو خلع وولى غيره بأن اجتمع الناس على خلعها والاحتياط
 وله قضاء وولاية لا يعزلون بموته أو خلعها لانهم يعملون المسلمين نصبوا المصالحهم فكان نائباً عنهم
 قبله هؤلاء المسلمون على حالهم قسرى نوابهم على حالهم وكذا الوما والى المدينة وله عمال لا يعزلون
 لانهم نصبوا المصالح أهل المدينة فكان نائباً عنهم اه وفي البدائع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة
 يخرج به القاضى عن القضاء الا فى شئ واحد وهو أن الموكل اذا مات انعزل الوكيل والخليفة
 اذا مات أو خلع لا تعزل قضائه وولاه ولو استخلف القاضى باذن الامام ثم مات القاضى لا يعزل
 خليفته لانه نائب الامام فى الحقيقة لا نائب القاضى ولا يعزل بموت الخليفة أيضاً كما لا يعزل القاضى
 ولا يملك القاضى عزل الخليفة لانه نائب الامام فلا يعزل بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثانى
 اه وقال فى خزنة المفتين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفى الاشياء واذا عزل القاضى يعزل
 نائبه واذا مات لا ولى الفتوى على أنه لا يعزل بعزل القاضى لانه نائب السلطان والعامة اه لكن
 لو فوض اليه العزل حقيقة أو كناية كما اذا قيل له اصنع ما شئت فله عزل نائبه بلا تفويض العزل
 صريحاً لان النائب كوكيل الوكيل اه وقال فى الاشياء قضاء الامر جازع وجود قاضى
 البلد الا أن يكون القاضى مولى من الخليفة كذا فى الملحق وقال الجوى فى حاشيته وقد استفتيت
 من كلام المصنف أن قضاء أمير مصر المسمى بالباشا مع وجود قاضيه المولى من قبل السلطان
 غير جائز * (مسئله) * فيما إذا كان زيد على عمرو دعوى شرعية فأرسل زيد بكرارسل
 ليحضر عمرا الى مجلس الشرع ولم يكن عمرو مقترداً فهل تكون أجرة بكرارسل زيد أولاً

مطلب اذا حكم بخلاف
 الشرع لا ينفذ
 مطلب قاض فى الجنة
 وقاضيان فى النار

مطلب القضاء مأثور
 بالحكم بعد التعديل والتزكية

مطلب متى فصلت الدعوى
 بالوجه الشرعى لا تنقض
 ولا تعاد

مطلب اذا عزل السلطان
 أو مات لا تعزل قضائه

مطلب الخليفة نائب عن
 المسلمين فى عقليد القضاء
 والولاية

مطلب كل ما يعزل به الوكيل
 يعزل به القاضى الا فى شئ
 واحد الخ

مطلب اذا استخلف القاضى
 نائباً باذن الامام لا يعزل
 نائبه بعزله أو موته أو موت
 الامام

مطلب قضاء الباشا مع
 وجود قاضى المولى من قبل
 السلطان غير جائز

مطلب أجرة المحضر على
المقرض

مطلب ينفذ حكم الشافعي
بيع المدبر المطلق

مطلب لو فوض الى غيره
ليقتضى على وفق مذهبه
نقد اجماعا

مطلب دعوى الابرار بعد
الانكار مقبولة

مطلب حكم الخنثى
بيع مشد المسكة في أراضى
الوقف باطل

مطلب اذا قال لأعرفك
لا تسمع منه دعوى الابرار
مطلب عليه ديون الجماعة
فلهم أخذ فاضل كسبه
لاجيعة

مطلب بوزع الفاضل عن
نفقته من استحقاقه على
أرباب ديونه

مطلب له تيار وعليه ديون
يصرف الفاضل عن نفقته
منه الى ديونه

مطلب للقاضي بيع عقار
المديون اذا تمرد وتعنت

مطلب ولاية بيع التركة
المستغرقة بالدين للقاضي
للاورثة

مطلب البيعة في التركة
المستغرقة انما تقبل على
الوارث ولكن لا يحل

(الجواب) * نعم تكون أجرة بكر على زيد المرسل المتدعى المذكور وهو الاصح كذا نقله
في البحر عن البرازية وأما اذا كان متمردا فني الخائسة على المقر وهو الصحيح والحالة هذه والله أعلم
والمسئلة في الدلائل والخائسة والبرازية من القضاء * (سئل) * فيما لو قضى شافعي ببيعة بيع
المدبر المطلق وحكم بذلك موافقا لمذهبه مستوفيا شرافه بالمابا خلاف بعد الدعوى الصحيحة
الشريعة فهل ينفذ أم لا * (الجواب) * نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل من رفع اليه
من القضاة امضاؤه والحالة هذه فلا يباع المدبر خلافا للشافعي فلو قضى ببيعة تنفذ وهل يطل
التدبير قبل نعم نعم لو قضى بطلان بيعه صار كالحرة علاتى من باب التدبير ولو فوض الى غيره ليقضى
على وفق مذهبه نفذ اجماعا برازية * (سئل) * في رجل ادعى على جماعة مالا فلأنكره
فبرهن عليه وحكم به فادعوا الابرار العام منه بعد تاريخ المال المذكور فهل يقبل برهانه
* (الجواب) * نعم يقبل لامكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء
* (سئل) * فيما اذا كان لرجل دار معلومة وحصل معلومات فأعانت في أراضى وقف
معلومة وعدة من بقر ومشت مسكة في أراضى وقف معلومة فباع ذلك جميعه صفقة واحدة من زيد
بثمن معلوم ولم يبين ثمن كل من المبيعات وصدر ذلك لادى حاكم حنبلى حكم ببيعها لبيع المذكور وكتب
بذلك ملك ثم ظهر أن البيع المذكور باطل على مذهبه لكونه وقع على الموجود والمعدوم وهو مشد
المسكة ولم يبين للمعدوم ثمن وأن أراضى الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى مسكة في مذهب
الامام أحمد بن حنبل حسبما أتى بذلك كله مفت حنبلى معقدة في ذلك على صحيح نقول مذهبه وحكم
حاكم حنبلى بطلان البيع المذكور وبعدم العمل بالملك المزبور مستوفيا شرافه بعد الدعوى
الصحيحة وكتب بذلك حجة شريعة فهل يعمل بمقتضى ما بعده شرعا * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا ادعى زيد مالا على عمرو فقال مالك على تئى قط ولا أعرفك ثم برهن عمرو
على الابرار فهل لا تقبل اتعذر التوفيق * (الجواب) * حيث زاد كلمة ولا أعرفك لا يقبل له حذر
التوفيق والمسئلة في شتى القضاء من التنوير * (سئل) * في فقير ذى عيال وحرقة يكتب منها
ويبقى على عياله من كسبه ويفضل منه شيء وعليه دين لجماعة يكافونه بلا وجه شرعى الى دفع جميع
كسبه من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل يأخذون فاضل كسبه * (الجواب) * نعم
والمسئلة في الخيرية من القضاء سئل المرحوم العلامة شيخ الاسلام عماد الدين افسدى
العمادى عني عنه فيما اذا كان على رجل ديون تابعة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر استحقاق
في وقف أهلى فهل يوزع ما يفضل من قدر استحقاقه المزبور عن نفقته بين أرباب الديون المزبورة
بحسب ديونهم الجواب نعم وكتب عليه الجواب كتابه عم الوالد أجاب * (سئل) *
فيما اذا كان لزيد المديون تيار مشتمل على قرى ومن ارضها غلات تقي بنفسقته ونفقة عياله
ويفضل منها شيء ويمتنع من أداء دينه منه ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يصرف الفاضل المذكور
لدينه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مديون امتنع من أداء الدين حتى حبس في حبس
القاضى والحال أن له عقارا وغيره يملكه الوفاء من ثمنه اذا باعه الا أنه متمرد متعنت في بيع
ذلك فهل يبيع القاضى عليه حيث كان الحال ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل مات عن تركه مستغرقة بديون عليه باعها الورثة بدون إذن من القاضى فهل لا ينفذ بيعهم
والغرماء نفقته * (الجواب) * ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضى لا للورثة لعدم ملكهم
اذا الدين لغيرهم والله أعلم وفي مساوى الاقروى عن القسبة تركه مستغرقة بالدين وجاء عمر بن عبد
دين على الميت فانما تقبل بيته على الوارث لا على غيره ولكن لا يحل الوارث لأن فائدة التناول
الذى هو اقرار الوارث لو أقر بالدين والتركه مستغرقة لا يصح اقراره لا يظهر الدين في حق غيره آخر

ويجب أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا ينفك الأمر موهوم * (سئل) * في رجل مات
عن أخت شقيقة حاضرة وعن أخ شقيق غائب وابن عم عصبة وخلف تركته فجعل القاضي نصب
الغائب من التركة تحت يد الأخت المزورة لتحفظه في حرز مثله إلى رجوع الأخ وهي أمانة تقام ابن
العم تريد رفع يد الأخت عن ذلك بدون طريق شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم
وللقاضي ولاية ايداع مال الغائب والمنفعة دعاء دية من الفضل الخيام عن فتاوى رشيد الدين
وفيه أيضا وهذا تنصيص منه على أن للقاضي أن ينصب قبال حفظ مال الغائب اه وفي الفصولين
برمز قس للقاضي نصب الوصي لو كان ولورثه غائبا ويكتب في نسخة الوصاية أنه جعله وصيا ورأيه
غائب مدة السفر اه فالظاهر من العبارة أن للقاضي ايداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه لم يخط
فقط ومنه استقيد جواب الحادثة المسؤول عنها وقال الشيخ خير الدين في حاشيته على الفصولين
وفي البحر نقلا عن بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود لحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه
فقد اختلف النجاشي في نصب الوصي عن الغائب ويمكن أن يحمل كلام الثاني على ما إذا كان معروفا
ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع إليه الضرورة وسيأتي ما يؤيده وتقدم ما يؤيده أيضا اه
كلام خير الدين وللقاضي أن يبعث مال الغائب إلى الغائب إذا خاف الهلاك وله أن يأخذ مال اليتيم
من والده إذا كان الوالد مسرفا مبذرا ويضعه على يد عدل إلى أن يبلغ اليتيم خاتمة من فصل من قضى
في المجتهدات أقول وذكري في البحر أن للقاضي قبض دين غائب من مجبوسه وله أن يضعه عند عدل وله
قبض مغصوبه من غاصبه وان له ولاية اقرار ما له وله ولاية يبيع منقوله إذا خاف عليه التلف ولم يعلم
مكانه فلو علم مكانه بعث إليه وله ابقاء دين الغائب بما له بالخصص ويبيع ماله لا يبقاء دينه إذا كان
دينه ثابتا عنده وجمع مسائل كثيرة فيما يليك القاضى لم يجبه عنها غيره جزاء الله تعالى خير افرأجها
عند قول الكنز ذكره التقليد لمن خاف الخيف وان أمنه لا * (سئل) * في رجل توفي عن تركه
ولا وارث له ولزيد بذنته مبلغ دين معلوم فنصب القاضي وكيل بيت المال وصيا في الخصوص
المنذ كور وأثبت زيد مبلغه بالبينة المذكرة وحلف على بقاء المبلغ بذنته المتوفى فحكم القاضي له بالمبلغ
بعد جود الوكيل المذکور ذلك وكتب به بجة شرعية فهل يعمل بضمومها بعد ثبوت شرع
* (الجواب) * نعم أقول قال في البحر لو لم يكن للميت وارث فجاء مديع للدين على الميت نصب
القاضي وكيل للدعوى كما في أدب القضاء للخصاف وظاهره أن وكيل بيت المال ليس بخصم اه كلام
البحر وكتب عليه عن الخبير الرملي أنه يجب تقييده بما إذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما إذا وكله
بأن يدعى ويدعى عليه أيضا تسع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك أن المزارع لا يصلح
خصما لمن يدعى الملاك في الأرض وكذلك المقاطع السمي بلغتهم تيماريا اه * (سئل) * فيما إذا كان
يدين عقار موروث له ولعمرو والغائب عن مورثهما فلان قاضي ناظر وقف على زيد بجزء من العقار
في الوقف وأثبت دعواه بالبينة الشرعية وناسر عبد الله حاكم شرعي حكم بذلك لجهة الوقف فهل
الحكم المذکور يسرى على عمرو * (الجواب) * بعض الورثة خصم عن جميعهم لأن الخصومة
توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والقضاء على بعضهم قضاء على كلهم
كما في العمادية أقول وفي البحر انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده
وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنه ارث عن الميت اه وتقام بيان ذلك بموجبه
فراجع عند قول الكنز ولو ادعى دارا لنفسه ولاخ له غائب الخ * (سئل) * فيما إذا ورد
أمر شريف سلطان بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضي ولم يلتفت لضمون الأمر
الشريف ومنع عمر ابن معارض زيد بعد علمه بالأمر المذکور وكتب له بجة بالمنع فهل لا يعمل بها
لكونه ممنوعا من سماعها * (الجواب) * نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان

مطلب للقاضي ولاية ايداع
مال الغائب

مطلب للقاضي نصب
الوصي إذا كان الوارث
غائبا

مطلب للقاضي أن يبعث
مال الغائب إليه إذا خاف
الهلاك

قوله وله أن يأخذ مال اليتيم
فذلكذا في النسخ ولعل
الاولى أن يقول مال الصبي
كما في المطلب لان اليتيم من
الادميين من لأب له كما
هو معلوم اه محله

مطلب للقاضي أخذ مال
الصبي من والده المسرف
المبذر

مطلب ما يسمع له القاضي
في حق الغائب

مطلب ما لا وارث له
وعليه دين نصب له القاضي
وصيا

مطلب القضاء على بعض
الورثة قضاء على كلهم

مطلب القضاء بتقييد بالزمان
والمكان وبعض الخصومات

والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذاولى القضاء رجلا واستثنى خصومة
 اورد رجلا معينا صح الاستثناء ولا يصير قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حوادث فلان حتى
 أرجع من السفر لا يجوز للقاضي أن يسمع ولو قضى لا ينفذ اه وفي البرازية قلد السلطان رجلا للقضاء
 بشرط عليه أن لا يسمع قضية رجل بعينه يصح الشرط ولا ينفذ قضاء القاضي على هذا الرجل
 * (مسئل) * فيما اذا كان في البلدة قاضيان فوقف الخصومة بين المتداعين فالمدعى يريد
 أن يخصمه الى قاض منهم ما والمدعى عليه يريد الاخر فان يكون الخيار * (الجواب) * الخيار
 للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية وبمثل افتى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ
 الحائثي والعلامة الرملي كما في فتاويه وقال في البحر وهو باطلاقة شامل لما اذا اراد المدعى قاضي
 محله المدعى عليه و اراد المدعى عليه قاضي محله المدعى ولما اذا تعدد القضاء في المذاهب الاربعة
 وكثروا كما في القاهرة ف اراد المدعى شافعا مثلا والمدعى عليه مالكيًا مثلا ولم يكونا في محلهما فان الخيار
 للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه اُفتيت مرارا اه اقول وهذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار
 أول كتاب الدعوى وكتب فيما علقته عليهم ما أن التعديل في هذه المسئلة ما حقته العلامة المقدسي
 وحاصله أن ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بأن العبرة للمدعى عليه انما هو فيما اذا كان
 قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط بدليل قول العمادى
 في الفصول وكذلك لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من أهل البلد فأراد العسكرى
 أن يخصمه الى قاضي العسكر فهو على هذا أى هذا الخلاف ولا ولاية لقاضي العسكر على غير
 الخندقى فقول ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا ما اذا كان كل منهما ما أذنوا بالحكم على أى من
 حضر عنده من مصرى وشامى وحلبى وعسكرى وغيرهم كما في قضية زماننا فينبغى التعويل
 على قول أبي يوسف لموافقة تعريف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة
 فطلب ما عند أى قاض اراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له اه وأراد بعض المتأخرين ما حب
 البحر وقد تم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسى هو معنى ما نقله في الدر المختار عن خط صاحب
 التوير على هامش البرازية ومثله قوله في الخ أن كل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة
 التى وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما
 اذا كانت الولاية لقاضيين أو لقاضاة على مصدر واحد على السواء فتعتبر المدعى في دعواه وله الدعوى
 عند أى قاض اراده الخ فقول كل قاض في محله أى ما مور بالحكم على أهل محله فقط فاعتبر
 هذا المقام فانه قد كان بعيدا على كثير من الافهام وسئل العلامة قارى الهداية عن شخص ادعى بحق
 في تركه ميت له أولاد بالغون وأطفال وأقام بيته فهل ينفذ الحكم على الجميع فأجاب اذا أقام بيته على
 أحد الورثة البالغين ثبت الذين في حق البكار والصغار وسئل أيضا عن رجل توفى وعليه ديون
 وورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في غيبة ورثته أم لا فأجاب الميت اذا كانت تركته في
 بلدة مونه وأراد أصحاب الديون اثبات ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو غائرا فالقاضي
 ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدفعه الى أربابه بعد استخلاصهم وان لم تكن الغيبة منقطعة
 لا تسمع بينهم الى أن يحضر الوارث ولو كان الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه
 ويقضى دينه بعد استخلاصهم اتهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبرثوا الميت ولم يحثوا لادبوتهم
 على أحد ولم يعترضوا منه على شئ ثم يقبضهم من التركة وسئل أيضا اذا ادعى شخص على آخر
 بحق فأنكر فأقام عليه بيته شهدت له فتسحب المدعى عليه قبل القضاء فطلب المدعى من الحاكم
 الحكم عليه ليذهب خلفه فأجاب المذهب أنه لا يجاب الى ذلك وان طلب أن يكتب له كتابا الى
 قاضى البلدة التى بها الغريم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضى بشرطه المذكورة

مطلب هل العبرة بقاضى
 المدعى أو المدعى عليه

يخبرهم فيما لو كان
 في البلدة قاضيان واختلف
 الخصمان

مطلب الحكم على أحد الورثة
 البالغين حكم على الجميع

مطلب اذا كان الورثة
 غائبين أو صغارا ينصب
 القاضى وصيا ويثبت
 الدين الخ

مطلب فيما اذا ادعى
 عليه بعد الشهادة قبل
 الحكم

لمطلب يسوي القاضى
بين الخصمين ولو لمساوذا
مطلب الصحيح أن قول
القاضى ثبت عندى حكم
منه

مطلب انما يحكم بالصحة
اذا ثبت ملكه لما وقفه
أو باعه أو آجره
مطلب اذا أخبر حاكم حاكم
بقضية لا يكتفى أخباره بلا
شاهد آخر

مطلب اذا شهد القاضى
بما لا يجوز عنده فله أن
ينقضه

مطلب اذا قصد المدعى
الذهاب الى قاض آخر بعد
الدعوى له ذلك

مطلب اذا طلب المشهود
عليه تأخير الحكم ليجب
بالدافع به ثلاثة أيام
مطلب فيما اذا حكم
الزوجان شافعيًا في كم
يطلق الطلاق المضاف
ونحوه

مطلب قدوى التقسية
للجهاز بمنزلة حكم القاضى

مطلب لا يكتفى بقول
الموثق وذلك بعد تقدم
دعوى صحيحة

في كتاب القاضى الى القاضى وسئل أيضا اذا اتحاكم مسلم وذمى بين يدي قاض هل يسوى
بينهما قايما وجلسا فأجاب نعم وسئل أيضا عن الحاكم اذا قال ثبت عندى ذلك هل هو حكم
فأجاب الصحيح أن قول القاضى ثبت عندى حكم منه وسئل أيضا عن رجل سأل من الحاكم
أن يحلف غريمه أن لا ينكوه الامن الشرع فأبى الغريم الحلف فأجاب ليس للقاضى أن يجبره على
الحلف وانما يشهد عن التعرض له من غير الشرع فاذا اتهاه ثم شكاه من غير الشرع اذ به وغزاه جميع
ما غرم بسبب الشكاية وسئل أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم الوقف أو بيع أو اجارة ثبوت
ملك الواقف أو البائع أو المورج وحياته أم لا فأجاب انما يحكم بالصحة اذا ثبت أنه مالك لما وقفه
أو أن له ولاية الايجار أو البيع لما باعه اما بملك أو بولاية وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم
بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع وسئل أيضا اذا أخبر حاكم حاكم بقضية هل يكتفى أخباره
ويسوغ للحاكم العدل بها أم لا فأجاب لا يكتفى أخباره بل لابد معه من شاهد آخر وسئل أيضا عن حتى
يحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالمحال مثلا وكبها مسطورا وكان قاضيا حاكم كالم
فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا فأجاب اذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطالب
منه الحكم فيه له أن ينقضه ان لم يره لاما نفع من ذلك وسئل أيضا اذا ادعى شخص على شخص عند حاكم
بدعوى وأحضر بعض بيته شهدت ثم علم المدعى أن ليس له خلاص عند مذهب هذا القاضى فقال
المدعى انارفت طلي عن خصمى في هذا الوقت بقصد بذك الذهاب الى قاض آخر هل يجيبه القاضى
الى ذلك ويدفعه عنه الى قاض آخر فأجاب نعم ما لم يطلب من القاضى الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه
القاضى من ذلك لان المدعى اذا ترك ترك وسئل أيضا هل يشترط لقاضى الشرع الاعذار لعدم
وان أعذر إليه فسوف من وقت الى وقت آخر ما الحكم فيه فأجاب اذا شهد الشهود بحق وزكوا
والخصم لم يدافع ما شرعا حكم القاضى وان طلب المشهود عليه أن يؤخر الحكم ليجب بالدافع به
ثلاثة أيام فان لم يجب بالدافع قضى عليه * (فروع) * رجل حلف بطلاق امرأته أن تزوجها فترجها
وحكم رجلا ليهكم بينهم ما في الطلاق المضاف في حكم يطلان اليمين اختلف المشايخ فيه ذكر
في الجامع الصغير أنه لا ينفذ حكم المحكم فيها وذكروا في صلح الاصل وغيره من الروايات أن حكم المحكم
فيما بين المحاكمين في المجتهدات بمنزلة حكم القاضى حتى لا يكون لاحدهما أن يرجع عن حكمه
وذكر الخفاف أن حكم المحكم في المجتهدات جائز الا في الحدود والقصاص وذكر خمس الامثلة
الحائز أن حكم المحكم في المجتهدات نحو الكليات والطلاق المضاف جائز في طاهر المذهب
عن أصحابنا قال الا أن هذا مما يعلم ولا يفتى به كى لا يجاسر الجهال الى مثل هذا وقد روى
عن أصحابنا راجعهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روى عنهم أنه لو استقضى صاحب
الحادثة عن هذا فتسبها فأتى بطلان اليمين وسعه أن يسكتها فان تزوج أخرى بعد هذا وقد كان
حلف بلفظ كل امرأته تزوجها فاستقضى فتسبها مثل الاول فأقام بصحة اليمين ووقع الطلاق المضاف
عليها فانه يفارق الثانية ويمسك الاولى لان قنوى النسخة للجاسل بمنزلة حكم القاضى المولى
أو حكم المحكم الا أن الفرق بين حكم القاضى وحكم المحكم أن حكم المحكم في المجتهدات اذا وقع الى
القاضى ان كان موافقا رأيه أمضاه وان كان مخالفا بطله وليس للقاضى أن يطل حكم قاض آخر
في المجتهدات وفي تساوى العلامة الحائز اذا حكم القاضى بدفع المال لو كبل امرأة ثم حضر
المركلة وقالت انما وكلته في الخصومة لا في القبض فهل يكون حكم الخنفي بدفع المال متضمنا
لثبات الوكالة بالقبض أجاب قالوا انه لا يكتفى بقول الموثق وذلك بعد تقدم دعوى صحيحة بل لابد
من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى أن يذكر فيها
أه وكل بالقبض على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالخصومة لا يكون وكيل بالقبض

مطلب استأجر الدابة
الى مكة فأتى صاحبها
فلقاضى بيعها الخ
مطلب اذا غاب الراهن
غنية منقطعة ينبغي أنه يجوز
للقاضى بيع الرهن
مطلب لنائب القاضى
أن يكتب لنائب قاض آخر
نقل الشهادة

مطلب تعلم الكتاب من
المفتى الخلال فأصلحه فالأنم
عليه لاعلى المفتى
مطلب تعريف التنفيذ
مطلب اذا ارتشى القاضى
أوفسق هل يعزل أو يسحق
العزل
مطلب يحكم الله بيننا وبين
قضاة زماننا الخ
مطلب فيما اذا حكم القاضى
على قواه ما وترك قول الامام
مطلب الاصل أن العمل
على قول الامام الا اذا رجع
خلافه

مطلب القاضى لا يقضى
بعله ما لم يشهد معه شاهد
آخر

فلا بدوغ الحكم يدفع المال اليه اه استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات رب
الدابة في الذهاب حتى انفسحت الاجارة فلما استأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء
الى مكة فاذا أتى مكة وزرع الامر الى القاضى فرأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجرة الى المستأجر
جاز على هذا الورهن رجل عينا بدين وغاب المديون غيبة منقطعة فرفع المرتن الامر الى القاضى
حتى يبيع الرهن بدين المرتن ينبغي أن يجوز كما اذا غاب المشتري قبل قبض المبيع وقبل تقدمه الثمن
غيبة منقطعة جاز للقاضى أن يبيع المبيع ويوفى الثمن للبائع فصول العمادى من الفصل الخامس
هل لنائب القديس الشريفة بالره أن يكتب لنائب القاضى بدمشق الشام نقل الشهادة ليحكم بها
أجاب حيث ثبت أن السلطان نصره الله تعالى بقوض للقضاة الاستتابة ثبت صحة الكتابة بذلك اذ شرط
كتاب القاضى من قاض مولى من قبل الامام ملك اقامة الجمعة وعند التقويض بذلك كانت
ولاية النائب مستندة لاذن السلطان فوجد الشرط على أنه في الحقيقة كأنه كتب قاضى القديس
الى قاضى دمشق اذ كل نائب قائم مقام مستنبيه كما صرح جوابه في بحث الاستتابة فظهر جواز الكتاب
من نائب القاضى الى نائب القاضى المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين اذا تعلم كاتب
المحضر من المفتى ما هو الخلل في المحضر من الدعوى وغيره وأصل الخلل فالأنم على الكتاب لاعلى المفتى
رأيه قيل كتاب الشهادة التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم وتقريره على موجب ما حكم به
وبه يكون الحكم متفقا عليه من خط العلامة النجرب الشيخ عبد الرحمن أفندي العمادى
اختلفت الروايات في القاضى اذا ارتشى أو فسق يعزل أم يستحق العزل اختيار الخياراتون أنه
لا يعزل وبعضهم قالوا يعزل قال شيخنا واما من اجل الدين البرزوى أنما يخبر في هذه المسئلة لا اقدر
أن أقول تنفيذ احكامهم لما أرى من الخلط والجهل والجرأة فيهم ولا أقدر أن أقول لا تنفيذ احكامهم
لان أهل زماننا كذلك فلو أقيمت بالظلال أدى ذلك الى ابطال الاحكام أجمع يحكم الله بيننا وبين
قضاة زماننا أفندوا علينا ديننا وشريعة نينا صلى الله عليه وسلم لم يبق منهم الا الاسم والرسم جواهر
الفتاوى في قاض يحكم في مسئلة مختلف فيها على قول موافق لمذهب أبي يوسف ومحمد مخالف
لمذهب أبي حنيفة ولم يكن هناك نص على المفتى به أو كان هناك نص على أن المفتى به قول أبي حنيفة
فهل ينفذ قضاؤه أم لغيره بقضه الجواب الاصل أن العمل على قول أبي حنيفة ولهذا يرجح المشايخ
دليله في الاصل على دليل من خالفه من أصحابه ويحبسون عما استدلل به بخالفه وهذا أمارة
العمل بقوله وان لم يصرح حوا بالقوى عليه اذا التزجج كصرح التصحيح لان المخرج طامح بمقابله
بالراجح وحديث فلا يعبد المفتى والقاضى عن قوله الا اذا صرح أحد من المشايخ بأن القوى على
قول غيره فابن القاضى أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسئلة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيه دليل
أبى حنيفة على دليله فان حكمكم فيها حكمكم غير ما ض ليس له غير الاتفاض والله أعلم فتاوى
الشيخ في فصول العمادى من فصل التناقض روى ابن جماعة عن محمد زحمة ما الله تعالى
ان القاضى لا يقضى بعله وان استنفاذ العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال اهل
القاضى غلط فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد آخر حتى يصير علمه مع شهادة شاهد آخر يعنى
شاهد من اه

(باب الحبس)

مطلب اذا ثبت الدين
بأقراره لا يعجل بحبسه

(سئل) * فيما اذا ثبت دين لزيد على عمرو بأقراره ادى القاضى وطلب زيد حبسه ولم يأمره
القاضى بالاداء فهل لا يعجل بحبسه ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل *(الجواب) * نعم
لا يعجل حبسه اذا ثبت الدين بأقراره بل يأمره القاضى بالاداء فان أبى حبسه وهذا اختيار الهداية
والوقاية والمجمع قال في البحر وهو المذهب عندها ويستوى في ذلك الاصيل والكفيل

كما يؤخذ من كلام الهداية وغير حافقها أي في الهداية فإن امتنع حبسه في كل دين زمه بدلائل مال
 حصل في يده كمن المبيع أو التزمه بعقد كالمهر والكفالة اه قوله فان امتنع بعني الغريم بعد ثبوت
 الحق عليه باقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارته فاعلى هذا اذا لم يتنع لا يحبس وقال الا تفرى
 عن الخيانة ومنية المقتى اذا أقر الكفيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يحبس حتى يسلم نفسه
 المكفول به اه وفي هذه الصورة اذا امتنع حبسه القاضي وكان عليه دين لا تخرأ أكثر من دين
 زيد هل له أن يخرج الجواب مقتضى ما في الحاوى له ذلك فانه قال قع بم عليه ديون الجماعة لواحد
 ثمانية ولا تخر عشرة ولا تخر عشرون فحبسه صاحب الحماية في المأزم خمسة أيام فلكل واحد من
 الباقيين أن يخرج من المأزم ليكتسب بقدر نصيبه اه لكن في البرازية ما يخالفه فانه قال لهما على
 رجل دين لاحدهما أقل ولا تخرأ كثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه بلارضاه
 فان أراد أحدهما اطلاقه بعد مارضاه بحبسه ليس له ذلك اه * (سئل) * في رجل أقرم دين
 شرعى ومكث في الحبس مدة نحو خمسة أشهر وظهر للقاضي أنه لا مال له وأنه فقير مفلس بعد ما سأل
 عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقات فأخبروه بذلك وخصمه غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيل
 بالنفس ويحلى سبيله فهل للقاضي ذلك * (الجواب) * نعم وقد أتت العلامة الخيرة المولى - بطل
 هذه المسئلة على ثلاث فتاوى احدها في رجل أقرم دين شرعى ومكث في الحبس مدة وظهر للقاضي
 أنه لا يملك شيأ هل للقاضي أن يقسط عليه ما أقرم به بغير حضور خصمه أم لا أجاب حيث ظهر للقاضي
 أنه لا مال له يحلى سبيله بغير حضور خصمه قال في الخاتمة واداسأل القاضي عن المحبوس بعد مدة
 فأخبر أنه مفلس وصاحب الدين غائب فان القاضي يأخذ منه كفيل بنفسه ويخرجه من الحبس
 وفي أنفع الوسائل للقاضي أن لا يسأل أحدا أصلا ويقره بالأفراج عنه وقالوا هذا اذا لم تكن الحال
 حال منازعة أما اذا كانت بين الطالب والمحبوس بأن قال الطالب انه موسر وقال المحبوس انه معسر
 لا بد من إقامة البينة وأما مسئلة التقسيط اذا طلبه الخصم وكان معتقلا ويفضل عنه وعن ثقته
 عياله شيء يصرفه الى دينه فحاصلها أن الغريم يأخذ فضل كسبه وسئل في المحبوس من يدين هو عن
 مبيع اذا سأل عنه القاضي فأخبر أهل العرفه به أنه معسر هل للقاضي اطلاقه واذا أطلقه هل يحتاج
 الى كفيل أم لا حيث لم يكن رب الدين تقيما ولا غنيا ولم يكن الدين مال وقف أجاب نعم للقاضي
 اطلاقه بلا كفيل والحالة هذه اذ ربما لا يتيسر له كفيل خصوصاً مع الاخبار بأعساره فيأزم عدم
 النظرة الى الميسرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنقله
 الى ميسرة وسئل فيما اذا كان فقر المديون وافلاسه ظاهرا وكان دينه بدلائل مال هل للقاضي
 أن يسأل عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بمحضرة خصمه أم لا واذا قلتم له ذلك فمن
 يسأل عنه وهل يشترط في هذا لفظ الشهادة أم لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعدمها
 وهل بعد موسرا بما لا بد له منه أم لا أجاب نعم للقاضي ذلك قال في أنفع الوسائل بعد ذكر الحبس
 والاختلاف في مده هذا اذا كان أمره يعني المديون مشكلا أما اذا كان فقره ظاهرا يسأل
 القاضي عنه عاجلا ويقبل البينة على افلاسه ويحلى سبيله بمحضرة خصمه وانما يسأل عن عسرته
 من جيرانه وأصدقاؤه وأهل سوقه من الثقات دون الضاق فاذا قالوا لا نعرف له مالا صكنا
 ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ثم قال هذا اذا لم يكن في حالة منازعة وأما اذا كانت منازعة بأن قال
 الطالب انه موسر وقال المديون انه معسر لا بد من إقامة البينة فان شهد شاهدان أنه معسر حلى
 سبيله ولا تكون هذه شهادة على النبي فان الاعسار بعد اليسار أمر حادث فتكون شهادة بأمر حادث
 لا بالنبي بنه على هذا الشيخ حسام الدين رحمه الله تعالى والمسئلة شهيرة ولا بعد موسرا بما لا بد له منه
 وقد ينو ذلك في كتاب الحجر فلا يعد بشيأه التي لا بد له منها غنيا ويترك له دست وقيل دستبان

مطلب اذا حبس المديون
 هل لصاحب دين آخر اطلاقه

مطلب اذا أخبر القاضي
 بفقر المحبوس يأخذ منه
 كفيل بالنفس ويحلى سبيله
 ولو خصمه غائبا

مطلب اذا ظهر للقاضي
 اعساره يطلقه بلا كفيل حيث
 لم يكن الدين لغائب أو يتيم
 أو وقف

مطلب اذا قالوا لا نعرف
 له مالا كفى ولا يشترط لفظ
 الشهادة ان لم تكن حالة
 منازعة الخ

مطلب لا بعد موسرا بما
 لا بد له منه من ثيابه ومسترله

وكذلك منزله الذي لا بد منه وقس على ذلك اهـ كلام الخيزراني قلت فمحررنا في هذه المسئلة
 أن الخصم اذا كان حاضرا يطلقه بمحضرة ولا يحتاج الى كفيل واذا كان الغيب يطلقه بكفيل
 بنفسه قال في التتارخانية واذا قامت البيعة على افلاس المحبوس لا يشترط لسماعها حضور رب الدين
 ولكن ان كان رب الدين حاضرا أو وكيله فالقاضي يطلقه بمحضرة ولا يشترط وكيله ولا يطلقه بكفيل
 اهـ وقال في المنخ وان لم يظهر له أي للمحبوس مال بعد سوء اله عنه خلاه أي خلى القاضي المحبوس
 يعني أطلقه من السجن لان عسرة ثبتت عنده فاستحق النظر الى الميسرة لآية نفسه بعده يكون
 ظنا وظاهرا كما قال شيخنا يعني صاحب الجرائد يطلقه بلا كفيل قال الا في مال اليتيم لما في البرازية
 ولولهيت على رجل دين وله ورثة صغار وكار لا يطلقه من الحبس قبل الاستيناق الا بكفيل للصغار اهـ
 وقد سئل انه يطلقه بكفيل اذا كان رب الدين غائبا ويتبع أن يكون مال الوقف كمال اليتيم فلا يطلقه
 الا بكفيل فهي ثلاث مواضع مستثناة وأشار بقوله خلاه الى أنه لا يحبس مرة أخرى للأول ولا غيره
 حتى يثبت غريمه غناه لما في البرازية أطلق القاضي المحبوس لا فلاسه ثم ادعى عليه آخر مالا وادعى
 أنه ميسر لا يحبس حتى يعلم غناه اهـ وفي أنفع الوسائل أن الاجرايح بمضى المدة مع اخبار واحد
 بحال المحبوس لا يكون من باب الثبوت حتى لا يجوز للقاضي أن يقول بت عندي أنه معسر اهـ
 والله أعلم * (سئل) * في رجل معسر لا مال له أصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الشرعي ولزيد
 عليه مال يريد حبه به بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال الله تعالى
 وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة * (سئل) * في مدينون معسر ليس له مال وعليه ديون
 لا ربا بها لا قدرة له على أدائها له فاضل كسب فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي يأخذ أرباب
 الديون ديونهم من فاضل كسبه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل طلق
 زوجته المدخول بها ولها بدمته مؤخر مائة يريد حبه به وهو فقير معسر فهل لا يحبس به وهو يتبع
 الفقر الا اذا قامت بيعة على يساره * (الجواب) * نعم * (سئل) * في فقير تجرد عليه
 نفقة ماضية لانه الصغير في عدة أشهر فهل لا يحبس عليها * (الجواب) * لا يحبس أصل في دين
 فرقه * (سئل) * فيما اذا امتنع المدينون عن وفاء الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال
 أن له مالا وعقارا يملكه الوفاء منه الا أنه متردد متعنت في بقائه في الحبس فهل يأمره القاضي ببيع ماله
 لوفاء دينه فان أبي باع عليه ويوفي الدين أم لا * (الجواب) * نعم قال في الملتقى ويبيع القاضي
 ماله ان امتنع ويقسم بين غرمائه بالحصص السابقة عنه اهـ وسئل قارئ الهداية عن السابغ هل له
 حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فأجاب نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع
 في يده كالمترين يحبس الراهن وان كان الرهن في يده اهـ ذكره في البيع وسئل عن المسجون بدين
 وله مال ظاهر شرعي يبيع ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فما حكم تصرفه فأجاب اذا كان الامر
 كاذكر فالقاضي أن يقضي في هذه المسئلة يقول الصاحبين ويبيع عليه أمواله ويقضي بها دينه جزاء
 عليه كأن لم يرض وله أن يحجر عليه من هذه التصرفات فاذا قضى به نفذ والله أعلم وسئل هل يحكم
 الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يحبس فأجاب علم القاضي في هذا كعلم الشاهد وسئل اذا حبس
 شخص بدين وغاب رب الدين فكث المدينون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود
 فهل له أن يطلقه فأجاب القاضي اذا حبس الغريم فيما يحبس فيه ومضى مدته يراها القاضي بحيث يغلب
 على ظنه أنه لو كان له مال لا ظهره يسأل عن حاله بمن له خبره فان أخبره بمحضرة خلى سبيله سواء كان خصمه
 حاضرا أو لا لكن اذا كان خصمه غائبا وثق منه بكفيل ان يسر والا فلا وسئل اذا أراد حاكم حبس
 غريم في مدرسة أو مكان غير السجن هل له ذلك فأجاب الغيبة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي اهـ
 * (سئل) * في رجل أبي أن يتفق على زوجته وولديه الصغيرين بدين وجه شرعي فهل

مطلب بيعة الافلاس
 لا يشترط لسماعها حضور
 رب الدين

مطلب يطلقه بلا كفيل
 الا في ثلاث

مطلب لا يحبس مرة أخرى
 حتى يثبت غريمه غناه

مطلب اخبار واحد بالهجرة
 لا يكون ثبوتا

مطلب لا يحبس المعسر
 مطلب لهم اخذ فاضل
 كسبه

مطلب لا يحبس المعسر على
 مؤخر المطلقه

مطلب لا يحبس على نفقة
 ولده الماضية

مطلب اذا تعنت المومنين
 يأمره القاضي ببيع ماله

فان أبي باعه عليه
 مطلب للسابع حبس
 المشتري على الثمن ولو المبيع

في يده كالمترين
 مطلب اذا ألتف المدينون

أمواله فلا قاضي أن يحجر
 عليه

مطلب للقاضي الحكم
 بعلمه في الرجل المعسر

مطلب اذا ظهر للقاضي
 اعساره له اطلاقه من الحبس

مطلب العبرة في مكان
 الحبس لصاحب الحق

مطلب اذا أبي أن يتفق
 على زوجته بدين

مطلب لا يحبس المرأه
مع زوجها الا اذا كانت
شرد عليها

يحبس * (الجواب) نعم يحبس اذا أتى أن يسق عليها كفي التور وغيره * (سئل) فيما را حبت المرأة زوجها بين ليا عليه قمار الزوج نشأني احبها معي فان في موضع في الحبس والخل أنهما غير مخوف عليهما كمنع ثم اوشق قها في دار حيا فان الزوج فيل والحانة هذه لا تحبس مع زوجها ويحبس في بيت الزوج * (الجواب) قال في الاخلاصة والمرأه اذا حبت زوجها فقال الزوج نشأني احبها معي فان في موضع في الحبس لا يحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن قاضي لأمس أنه كمن يحبس في وقت قضاة سلطة رأى في ذنوبه وحى صلاته عن التور اد وفي ما كان استاوى اذا خف عليها نقض اختار المتأخرون حبسها معه وفي حرارة استاوى استحس بعض المتأخرين أن تحبس مع اذا كانت مخوفا عليها اد قلت عدم حبسها معه فوطه المذهب كما أشار اليه العلائي لكن ما استحسنه المتأخرون وجه حسن * (سئل) في رجل تزوج ابته الصغيرة من زيد بغير معلوم ثم امتنع زيد من دفع ما شرطه فحبسه لا يباحه ون وجه شرعي فيل يحبس على المحجل * (الجواب) نعم قال في التور واختار ويحبس المدينون في كل دين هو مال أو ملتزم بعقد درر وجميع ومتنى مثل الفلز والمصلحة كالأجرة والقرض وتوهم في والمحجل والمحجل وما لزمه بكفالة ولو بالدرل أو كفيلا الكفيل وان كدروا بزانية لانه التزمه بعقد كالمهر وهذا هو المعتقد خلافتوى فضيخان لتقدم المتون والتسروح على التناوى بحر فليحفظه اد وقال في المنع وقد اختلف الاقواء فيما التزمه بعقد ولم يكن بدل مال والفعل عني ما في المتون لانه اذا تعرض ما في المتون والتناوى فالمعتقد ما في المتون ككافي أنفع الرسائل وكذا يقدم ما في التسروح على ما في التناوى اد وأجاب في الخيرية بقوله للاب مطلبه الزوج بغير الصغيرة التي لا توطأ وان زوجت يوم ولدت ويحبس الزوج على دفع للبرالي لانه يجب نفس العتد اخو من البعق وقد ملكه فطالبه واذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه ويظهر اعساره لتعاضده هذا أصح ما قيل فيه وانه أعلم اد * (سئل) في الاب اذا أتى الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا * (الجواب) لا يحبس الاب بدين ولده الا ان أتى من الاتفاق عليه كذا في المتنى وغيره * (سئل) هل يحبس الزاد في دين ولده أم لا * (الجواب) لا يحبس والده في دين ولده كما صرح به في المتنى وغيره من الكتب المعتبرة ونذكر الزاد ليدخل جميع الاصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لانه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا الاقصاص عليه بقتله ولا بقتل مورثه ولا بقتله بقتله ولان اتمه المية كما في الجرح من الحبس وقال في محبة السرخسي من آخر كتاب أدب القضاء لا يحبس أحد الابوين والجدتين والجدتين الا في النفقة ولما قاله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليس الحبس من المعروف ولان في الحبس نوع عقوبة يجب ابتداء للولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بغيره حتى على الولد كالاقتصاص اد أقول بتي ما اذا كان لابن علي ايه دين بكفالة أجنبي عنه بانه خبر الابن الكفيل فيل الكفيل حبس الاب أخذ من قولهم اذا حبس الكفيل فله حبس المكفول فذكر العلامة الشربلالي في حاشية الدرر أنه لا يحبس لما يترجم من حبس حبس الاصيل وهو مجمع وقد أتت رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخير الرملي أن بعض الموالى أفتى بذلك أخذ ما في القهستاني ثم رد عليه بقوله ولا يعتز به لانه انما حبس لحق الكفيل ولان يرجع عليه بما أذى فهو محبوب ومحببه الذي ثبت عليه أو سببت على قول من يجعله اضمنا في الدين وعلى قول من يجعلها اضمنا في المداينة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لانه انما حبسه أجنبي فثبت له عليه تأمل اد كلام الخير الرملي ولا يخفى أنه متجه على أن نص ما في القهستاني في كتاب الكفالة هكذا وان حبس حبس هو المكفول عنه الا اذا كان كفيلا عن أحد الابوين أو الجدتين فإنه ان حبس لم يحبس به بشعر قضاء الخلاصة اد وأنت خير بان ما في القهستاني مسئلة اخرى غير ما نحن في

مطلب يحبس اذا امتنع
من دفع محجل لزوجته
ولو صغيرة

مطلب ما في المتون والتسروح
مقدم على ما في الفتاوى

مطلب يجرى الزوج على دفع
المحجل لابي الصغيرة ويحبس
فيه

مطلب لا يحبس في دين ولده
الا اذا أتى من الاتفاق عليه

مطلب لا يحبس أحد الابوين
والجدتين

تحرير رقم في حبس كفيل
الاب

لان ما نحن فيه هو ما اذا كان الكفيل أجنبيا والمكفول أصلا للدائن وما في القهستاني
 فيما اذا كان الدائن أجنبيا والمكفول أصلا للكفيل كما اذا كان لزيد الاجنبي بذمة عمرو دين
 وقد كفل ابن عمر وأيام بذلك الدين فاذا أراد زيد الاجنبي أن يجبس الكفيل وحوابن عمرو وفليس
 لتكفيل أن يجبس أباه بدين الكفالة لما يلزم عليه من حبس الاصل بدين ذرعه وهو ظاهر وقد خفي
 الفرق بين هاتين المسئلتين على كثير من حتى على الشهابي في رسالته وقد من المولى تعالى على بظاهر
 الذوق المذكور وأوضحته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة والله الحمد والمنة * (سئل)
 في مديون محبوس ثبت لدى القاضى يساره بينة شرعية فهل يؤيد حبسه * (الجواب) * نعم
 يؤيد حبس المومر حتى يوفى دينه جزاء الظلمه وهذا على قول الامام الاعظم رحمه الله تعالى وقال أبو
 يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يساع ماله ادينه وبقولهما بفتح كاصرح به في الاختيار والتوير وغيرهما
 في كتاب الجبر * (سئل) * في بينة اليسار هل تقدم على بينة الاعسار واذا شهدت بينة اليسار على أنه
 موسر قادر على وفاة الدين جازو كنى ولا يشترط تعيين المال * (الجواب) * بينة اليسار مقدمة ويكفى
 ما ذكره الله أعلم ولو أقام المديون بينة على الاعسار وصاحب الدين على اليسار كانت بينة اليسار أولى
 فان شهدوا أنه موسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط تعيين المال خاتمة وقال في المنع
 وبينة يساره أحق من بينة اعساره بالتقبل عند التعارض لان اليسار عارض والينة للاثبات الخ
 أقول فالثبت أنه موسر ثم ادعى الاعسار بعد وبرهن فانه يقبل لاثباته أمر احادنا كما أفاده في فتح
 القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة الفتح على صاحب البحر حيث ظن أن مراده تقديم بينة
 الاعسار على بينة اليسار عند التعارض فاعترضه بأنه بحث غير صحيح مع أن مراده ما ذكرنا
 لا ما فهمه صاحب البحر كما أوضحناه فيما علقناه عليه * (سئل) * في رجل معسر محترف بالزراعة
 يتفق منها على عياله وعليه ديون لجساعة وحصل له غلة من فلاحته برغم رجل من أرباب الديون
 أنه يتحصن بجميع غلاله دون بقية أرباب الديون فهل يأخذون ما يفضل عنه وعن نفقة عياله يقسم
 ذلك بينهم بالحصص ولا عبرة برغم الرجل * (الجواب) * نعم واذا تمت المدة ولم يظهر له مال خلى
 سيده ولا يحول بينه وبين غرمائه بل بلازمونه ولا تمنعونه من التصرف والسفر ويأخذون فضل
 كسبه يقسم بينهم بالحصص ملتي أقول هذا اذا أراد الدائن أخذ فضل كسبه وحده بلا رضا
 المديون أما اذا رضى المديون بتخصيص بعض غرمائه بشئ صح وليس لبقية الغرماء الرجوع على ذلك
 الغريم بشئ الا اذا فصل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرماء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سبق
 في كتاب المداينات وكتاب الجبر ان شاء الله تعالى * (سئل) * فيما اذا حبس القاضى
 رجلا بدين شرعى عليه لا آخر مرض في الحبس مرضا أضناه ولم يجد من يخدمه فيه فهل يخرج
 من الحبس بكفيل * (الجواب) * نعم كفى المنع * (سئل) * في المديون المعسر اذا كان
 له أمتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال وله ثياب يلبسها ولا يكتفى بما دونها فهل لا يساع ذلك لدينه
 * (الجواب) * نعم لا يساع ذلك لدينه حيث الحال ما ذكره والمثله في المنع والخبرية * (سئل) *
 في قدر تجده عليه نفقة ماضية لابنته الصغيرة في عدة أشهر فهل لا يجبس عليها * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في المديون اذا أراد السفر بعد حلول الدين عليه فهل للدائن منعه من السفر حتى
 يوفيه * (الجواب) * نعم

* (مسائل شتى) *

* (سئل) * في سفل انهدم وامتنع صاحبه من بنائه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الى حقه
 فما الحكم * (الجواب) * ان انهدم السفل بلا منع صاحبه لم يجبر على البناء لعدم التعدي
 ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واذا العلو أن يبني حتى يبلغ موضع علوه ثم يبني علوه اذا امتنع

مطلب يؤيد حبس المومر
 عنده وعندهما يساع ماله
 ادينه
 مطلب بينة اليسار مقدمة
 على بينة الاعسار

مطلب يأخذون فضل كسبه
 يقسم بينهم بالحصص

مطلب اذا مرض في الحبس
 مرضا أضناه ولم يجد من
 يخدمه يخرج بكفيل
 مطلب له أمتعة بيته وثيابه
 ضرورية لا يساع لدينه
 مطلب لا يجبس على نفقة
 ولده الماضية
 مطلب اذا أراد السفر بعد
 حلول الدين فللدائن منعه

مسألة السفل اذا انهدم
 وامتنع صاحبه من بنائه

صاحب السفل من بنائه ليتوصل الى حقه اذ لا وصول الى حقه الابيه وله أن يمنع صاحب السفل من
 أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلوا ما أتفق على السفل بالغاما بل يخ ان بنى بانه أو اذن الثاني
 لان اذن الثاني كاذبه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفي الولوالجية وبه ينبغي
 والاربع بقيمة البناء يوم بنى قال في الوجيز ثم تعتبر قيمته من وقت البناء لا وقت الرجوع هو الصحيح
 وقد ذكرت هذه المسئلة في فاضلخان ومنية المفتي وشرح الكنتز للعيني وغيره وأفتى بذلك الحليم
 الرحلي وغيره * (سئل) * في سفل قدمه صاحبه وامتنع من بنائه ولم يذ جاره حق الاستقلال
 والمروور والانتفاع بعلا ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على بنائه لتعديده بالهدم * (الجواب)
 نعم وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفل سفله وذو العلوا علوه أخذ ذو السفل هبنا سفله أذقوت عليه
 حقا ألحق بالملك فيضن كالموقوف عليه ملكا اه وظاهره أنه لا يجبر على ذي العلوا وظاهره ما في فتح
 القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما إذا بنى صاحب السفل سفله وطلب من ذي العلوا
 بناء علوه فانه يجبر ولو اتهم السفل بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء لعدم التعدي الخ يجوز من شئ
 القضاء أقول وكنت فيما علقته على البحر أن قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولين
 معناه ثانيا لانه ذكر أولا عبارة فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولين المذكورة وقوله ويحمل الاول أراد به
 ما في الفقيه الذي قدم صاحب البحر عبارته وهي وان هدم ما أي الجدار المشترك وأراد أحدهما البناء
 وأبى الآخر ان كان أس الحائط عريضا يمكنه أن يبني حائطا في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
 وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه ان لم يوافق الشريك أتفق على العمارة ورجع على
 الشريك بنصف ما أتفق وفي شهادات الفضلي لو هدم ما وامتنع أحدهما يجبر ولو اتهم لا يجبر ولكن
 يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أتفق فيه ان فعل ذلك قضاء والافينص قيمة البناء كذا
 في فتح القدير اه وأنت ترى عدم المخالفة بين الكلامين فان كلام الفتح في الحائط المشترك الذي
 لا يمكن انتفاع كل واحد من الشريكين الا ببنائه فلذا أجبر كل منهما وكلام جامع الفصولين في السفل
 والعلوا وصاحب السفل يمكنه الانتفاع بسفله بدون العلوا فوجه كون صاحب العلوا يجبر لان سف
 السفل لصاحب السفل فلا ضرر عليه في ترك صاحب العلوا علوه قال في البحر وفي الذخيرة السفل
 اذا كان لرجل وعلوه لا تخر فسقف السفل وجدوة وهراديه وبواريه وطينه لصاحب السفل غير أن
 صاحب العلوا مسكنه في ذلك اه والهراذي ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش اه وإذا كان
 كل ذلك لصاحب السفل فلا يجب شئ منه على صاحب العلوا * (سئل) * فيما اذا كان (بذ علوه
 كنيف قديم راكب على حائطه وعلى سطح جاره وشو ومن قبله من ملاك العلوا متصرفون في الكنيف
 على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن بلامعارض ويريد الجار الآن ان يكلفه رفع الكنيف
 متعللا أنه يتر على الحائط ويحصل له أذيه من ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبي القديم على قديمه
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في سفل عليه علوا زيد فتكسر بعض أخشاب السفل فهل يكون
 تعميره على صاحب السفل بلا جبر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذي حرفة متقن الحرفة
 يشتغل في حانوته على حذته يريد قبضة أهل حرفته أن يجبروه على أن يشاركهم في تلك الحرفة ويكروا
 معه في حانوت واحد وهو بأبي الاثفل وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك * (الجواب)
 نعم لا يجبر على ذلك * (سئل) * فيما اذا كان زيد محترفا بخرافة بصلاحه الصوف مضاعفة فكبر
 وعجز ويريد أن يشارك الحرفة تصنع يشتغلون فيما ويكون هو معلما عليهم وهو متقن لها وبعارضة
 في ذلك أجل الحرفة فهل يمنعون من معارضته في ذلك الا بوجه شرعي * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في بيطار استأجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليسا بمتصرفين فيها ويريد
 البطار الآخر منع من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له معارضته ولا منعه الا بوجه شرعي

مطلب اذا اهدم صاحب
 السفل سفله يجبر على بنائه

تحرير مهم في أنه هل يجبر
 صاحب العلوا على إعادة
 علوه

مطلب فيما اذا هدم
 الحائط المشترك أو اتهم

مطلب سقف السفل
 وجدوة وهراديه وبواريه
 وطينه لصاحب السفل

مطلب له كنيف على سطح
 جاره ليس للجار منعه

مطلب تعمير أخشاب
 السفل على صاحب السفل
 بلا جبر

مطلب لا يجبر على أن يشارك
 أهل حرفته

مطلب اذا كان صانعاه
 أن يعمل معلما

مطلب له أن يسكن بيطارا
 بلصق بيطار آخر

مطلب ليس له أن يشتري
 جميع الدفوف ويجبر على

الباقين

* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان طائفة العلية يشترطون الدفوف المدة
 لذئس أو بابها ويمنعونها عما يليعونها للناس فيما مضى من الزمان إلى الآن بلامعارض والآن
 يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدفوف وشرائها من أربابها ويبيع شي منها
 لأرباب الحرفة المذكورة والتجبر على الباقي بدون وجه شرعي فهل من أراد البيع والشراء
 لا يتبع بدون وجه شرعي ولا تجبر في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد
 مجرى ماء مطرف داره خاص به فهل يتبع جاره عمرو من إجراء أو ساخه فيه * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره ياطن أرض الدار من قديم الزمان
 فامتلا الآن تراباً أو ساخاً أو أراد إصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك إلا بدخول دار الجار والجار يمنعه
 فهل يقال للجار ما أن تتركه يدخل ويصلح يفعل أو تفعل بما لك * (الجواب) * نعم يقال له ذلك
 والمسئلة منقولة في البحر من شئ القضاء فراجعها إن رمت * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مجرى ماء
 في أرض داره من قديم الزمان أنهدم بعض الجرى وصار الماء يجري إلى أرض دارهند وحيطانها
 وتضررت من ذلك وتريد منه إصلاح الجرى ومنع الضرر عنها فهل تجاب إلى ذلك * (الجواب) * نعم
 وفي النوازل غير مجرى في أرض قوم فأنشئ النهر وخر به بعض أرض القوم لاحتجاب الأراضي
 أن يأخذوا احتجاب النهر بعامة النهر دون عمارة الأرض خلاصة من الشرب * (سئل) *
 في جماعة أحد ثواني دورهم ركوا وأجر واقعاً فيها في مجرى مطر مشترك بين أهل محلة بلاذهم وتضررت
 أهل المحلة بذلك ويريدون منع أصحاب البرك من إجراء فأنصهم فيه فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في غير مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحين من قديم الزمان يريد رجل أن يبنى
 طاحوناً فوق طاحون زيد بدون إذن منه ولا من الجماعة وفي ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس له
 ذلك إلا بذئهم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي رجل من قريته الموقوفة
 وسكن في غير حافضهم متولى الوقف وصوبأش القرية بكفأه العود إليها والسكنى بها بدون وجه
 شرعي فهل لا يجبر على ذلك * (الجواب) * نعم لا يجبر القروي المذكور على ذلك وله السكنى
 حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقديست أسماؤه كما أفتى بذلك كثير من العلماء
 الاعلام روح الله أرواحهم وقد ألفت في ذلك العلامة التي الحنفى قدس الله سره رسالة وقد قال
 نبينا أفضل الخلق على الإطلاق صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم البلاد بلاد الله والعباد عباد الله
 فيشما أصبت خيراً فاقم ذكره الجلال السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن أمير نفسه يمكن أي
 البلاد أراد ويعيش بأي بلدة رأى الراحة لنفسه فيها والله سبحانه أعلم وسئل السراج قارئ
 الهداية عن رجل له حق على آخر فطالبه به عند الولاية والحجاب فغرم مبلغاً للقباء وأعوان الظلمة
 هل يلزم الشاكي بذلك الجواب إذا كان في البلد قاض يختص الحقوق وعدل المتدعي عنه
 وشكاه من غيره وغرم المتدعي عليه أفتى المتأخرون أن للمشكي أن يرجع بما غرم على الشاكي وسئل
 عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض الظلمة وأغراههم عليه حتى غرم ما لا للظلمة هل يلزم
 المتسبب أم لا الجواب إذا تعاون على شخص ورفع إلى ظالم وعادة الظالم أن من رفع إليه وتعاون
 عليه عنده أن يأخذ منه ما لا مصادرة يضمن الشاكي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا
 هو المقتضى به أفتى به المتأخرون من علمائنا وجههم الله تعالى * (سئل) * في ناظر وقف أجر أرض
 الوقف من زيد بأجرة المثل ووجهه زيد مبلغاً من الدراهم خارجاً عن الأجرة ويريد مستحق الوقف
 مشاركة الناظر في المبلغ المرقوم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في سياق ماء حاوئسيل وقف أحدث فوقه جماعة سياقا لا وساخ دورهم وفي ذلك ضرر
 على سياق السيل وفي رفعه تقع تامة فهل يرفع * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان

مطلب ليس له إجراء
 أو ساخه في مجرى جاره
 الخاص به

مطلب له مجرى ماء في دار
 جاره فأراد إصلاحه يقال
 للجار ما أن تتركه أو تسلمه
 بما لك

مطلب له مجرى ماء في دار
 هند أنهدم بعض الجرى
 عليه إصلاحه دون إصلاح
 ما أفسده

مطلب ليس لهم إجراء فأنصهم
 في مجرى مطر أهل المحلة
 بلاذهم

مطلب ليس له أن يبنى
 طاحوناً في النهر المشترك
 مطلب إذا رحل القروي
 من قريته لا يجبر على العود
 إليها

مطلب يضمن العوائق
 ما أخذها الحاكم من المشكو
 عليه

مطلب إذا أجر الناظر
 بأجرة المثل ووجهه المستأجر
 شيئاً اختص به

مطلب ليس لهم أحداث سياق
 المالح فوق سياق الحلو

لهند بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة في دار زيد فستزيد الفائض وامتدح
من فتحه الآن تكس له خند بر كته بدون وجه شرعي فهل لا يلزمها ذلك * (الجواب) *
حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك * (سئل) * في رجل
أحدث سراج ماء لداره وأجره على جنية دار جاره ونضرت الجار من ذلك وطلب منه رفعه عنه
فهل يجاب الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له بالوعة في داره ينصب فيها
ماء مطرها وأوساخها ثم يخرج ذلك الى جنية زيد من قديم الزمان الى الآن يلا معارض ويكافه زيد
سد بالوعة بالوجه شرعي فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في رجل أحدث في داره طبقة وقصرها ما شيا بك وباب وأحدث شرفة أيضا
وصار يشرف من ذلك كله على حرم جاره ومحل جالوسه وقراره من اذ اصعد ذلك وطلب الجار سد
الشباك والباب ومنعه من الصعود للمشرفة فهل يجاب الجار الى ذلك * (الجواب) * نعم
(سئل) * في أراضي قرية جارية وفي قنبر وتيارات وفيها عين ماء يجري منها الماء الى بعض
الأراضي لسحبها وسقي دواب أهل القرية وشربهم من قديم الزمان الى الآن فعمد رجل من رعاها
وسد العين وطمها بالتراب وغرس عليها وسد طريقها باذن بعض التمارين وفي ذلك ضرر على أهالي
القرية وجهة الوقف وبقية التمارية فهل يعاد القديم ويبقى على قدمه كما كان * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في رجل عمر مجرى ماء في محل له حق التعمير فيه ونز منه حائط جاره وطلب الجار
تحويله فهل لا يجبر على تحويله * (الجواب) * نعم لا يجبر على تحويله (سئل) * في نهر مشترك
بين جماعة يجري ماؤه في داره فيريدون تكليفها باسقاط النهر من مالها بدون وجه شرعي فهل ليس
لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذي سفل أحدث فيه مدقة للشباب فنضرت بالعم
وتسقط أوانيهم من محلها فهل يمنع من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له
بركة ماء أذن لجاره عرو بأن يجري من فائضها الى داره ففعل عرو وكذلك من غير عقد اجارة شرعية
على المجري ويريد زيد الآن أن يجري من فائض بركته الى بركة له أخرى وبعارضه عرو وفي ذلك
فيل يمنع من معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جدار مشترك بين زيد وعمر فواصل
بين دارهم ما وفيه قريتان الضوء فعمر زيد في داره طبلة محاذية لاحدى القمريتين بحيث قلل ضوءها
ولم يستها بالكلية من غير ركوب على الجدار ولا اعتماد عليه وبعارضه الجار في ذلك فهل يمنع
الجار من معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل بنى جدارا على جدار
مشترك بينهما وبين جاره لكل منهما عليه جدوع وبني في داره بناء سده ضوءه بقرية جاره بالكلية بدون
أذنه ولا وجه شرعي ونضرت الجار بذلك فهل له منعه من ذلك * (الجواب) * نعم قال في التوضيح
وشرحه الدر المختار ولا يمنع الشخص من تصرفه في ملكه الا اذا كان الضرر يتنافع من ذلك وعليه
الفتوى برأية واختاره في العمادية وأفتى به قارئ الهداية اهـ وأفتى أيضا بذلك الشيخ الامام
الاجل برهان الاعنة وبه يبقى كما في شرح الوهبانية لابن النخبة نقل عن كاب الحيطان للصدر الشهيد
وفي حواشي الاشباه ليبري زاده ما نصه له التصرف في ملكه وان نضرت جاره في ظاهر الرواية والذي
استقر عليه رأى المتأخرين أن الانسان يتصرف في ملكه وان أضرب بعمره ما لم يكن ضررا ينافي
ما يكون سببا للهدم وما يوهن البناء بسببه أو يخرج عن الاتساع بالكلية وهو ما يمنع الجوارح الاصلية
كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اهـ أقول وقد رواست الضوء بما يمنع من الكتابة فخذ ذلك
له شبا كان أو قريتان فسد ضوء أحدهما مع ان كان الاتساع بالآخر لا يمنع والظاهر أن ضوء
الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والله أعلم * (سئل) * في رجل يريد أن يبني
في مطبخه مدخنة مقدار نصف ذراع وبعارضه في ذلك جاره ولم يكن في ذلك ضرر بين فهل له بناءها

مطلب لا يلزم صاحب
الفائض تكليس البركة
مطلب ليس له اجراء سراه
الى جنية جاره
مطلب له بالوعة تجري الى
جنية جاره ليس للجار سدها
ويبقى القديم على قدمه
مطلب ليس له احداث
شباك يشرف منها على
حرم جاره
مطلب ليس له سد عين
القرية الوقف باذن التماري

مطلب عمر مجرى ماء فتر
منه حائط الجار لا يجبر على
تحويله

مطلب لا يلزمها تسقيف النهر
مطلب ليس لذي السفل
احداث مدقة للشباب

مطلب له أن يجري من
بركة فائضا الى بركة له أخرى
بعد ما أذن لجاره باجراء
فائض منها

مطلب له بناء طبلة محاذية
لقمريه الجار وان قلل ضوءها
مطلب يمنع من البناء على
الجدار المشترك وسد القمريه
بالكلية

مطلب يمنع من التصرف
في ملكه بما يوهن بناء جاره
او يكون ضرره ينافي الجار

مطلب له عمل مدخنة في
مطبخه

* (الجواب) * نعم حيث لم يكن الضرر بيننا * (سئل) * فيما اذا كان زيد طبقة لها
 ثمان قريات وأربع شبايك منها ثلاث قاري وشبايك من جهة الشرق والباقي من جهة القبلة
 والشمال فبني جاره عمرو من جهة الشرق طبقة بينها وبين طبقة زيد نحو ذراع فعارضه زيد في ذلك
 زاعماً أنه بطل ضوء طبقة بسبب ذلك فهل يمنع من معارضته * (الجواب) * نعم يمنع من
 معارضته حيث بني في ملكه ولم يضرب جاره ضرراً * (سئل) * في رجل له جنيته لها
 استطراق من بستان زيد بمنه هو وأبوه من قبله من قديم الزمان ويريد زيد الآن منعه منه فهل
 اذا ثبت تصرفه المذكور بالوجه الشرعي على الوجه المذكور يمنع زيد من معارضته له وبني
 القديم على قدمه * (الجواب) * نعم وحده القديم مالا يحفظه الاقران الا كذلك
 * (سئل) * فيما اذا كان زيد مشرفة على ظهر ايوان عمرو ومتصرف فيها هو ومن قبله بالنوم
 عليها ونشر الامتعة من قديم الزمان بلا معارض ويريد عمرو الآن منعه من التصرف المزبور فهل
 يعمل بوضع اليد والتصرف على الوجه المذكور بعد الثبوت شرعاً وبني القديم على قدمه وبمنع عمرو
 من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا بني زيد في داره طبقة فعارضه
 جاره في ذلك متعللاً بأنه منع الشمس عن طبقة تجاهاها في داره فهل يمنع من معارضته ولا عبرة بتعلله
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له طبقة في داره اثلاث شبايك مطالبات على
 الشارع فقط يريد هدمها واعادتها كما كانت فقام رجل من أهل الحلة يعارضه في إعادة الشبايك
 المذكورة بلا وجه شرعي فهل ليس له معارضة في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل له قاعة رفيعة البناء ملاصقة لدار جاره ففتح في أعلاها بالقرب من سقفها قريتين للضوء فقط
 ليس فيها اشرف على حرم الحار الا بالصعود اليها لم عال قام جاره الآن بكلفة سد هاتين وجه
 شرعي فهل يمنع الجار من ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد طبقة فيها طاقة
 قديمة مقابل القصر ورواق حادين في دار جاره عمرو ويفصل بين الطاقة وبين القصر والرواق عدة دور
 للحرمان وطريق فانهم دمت الطبقة واعادها زيد مع الطاقة كما كانت فقام جاره عمرو بكلفة سد الطاقة
 زاعماً أنها تضر على القصر والرواق المذكورين والحال أنهم مالم يحل قرار بناءه وجاوسه بن
 محل أسفل الدار والمساكن السفلية فهل ليس له تكليفه بذلك بدون وجه شرعي * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في ذي علو يريد أن يبني في علوه بناء يضرب بالسفل يقينا فهل يمنع من ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جماعة لهم حق من الماء يجري في باطن أرض دار وقف من
 قديم الزمان الى الآن بلا معارض ولا منازع قام الآن ناظر الوقف يريد منعهم من ذلك أو يبدفعله
 في كل سنة شيأ من الدراهم محركة عن ذلك بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولا لمن قبله من نظار الوقف
 شيء من ذلك فهل يمنع من ذلك وبني القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل أحدث في داره مجرى لماء أو ساخا وسطه على بئر جاره الخاص به الكائن في داره المعدلطر
 الدار بدون اذن الجار ثم بعد ثمان سنين باع الجار داره من عمرو وحصل من المياة ضرر بالدار
 وحيطانها ويريد عمرو والمشتري المزبور منع الرجل من ذلك وحسم المياة عن بئر فهل يجاب عمرو الى
 ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل بني في داره أس بركة ماء ركب به على سراب
 أو ساخ قديم مشترك بينه وبين جماعة آخرين بدون اذن من بقية الشركاء ولا اجارة منهم ولا وجه
 شرعي وحصل من ذلك ضرر بقية الشركاء وطلبوا منه رفع مائنه فهل يجابون الى ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يريد أن يبني لصيق دار جاره زيد فرنا للخبر الدائم
 ويتضرر من ذلك جاره ضرراً فاحشا فهل يمنع الرجل من ذلك * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا كان لحامع معلوم وجماعة معلومين مجرى أو ساخ قديم يجري

مطلب بني طبقة بينها وبين
 قاري جاره نحو ذراع
 له ذلك

مطلب له استطراق من
 بستان جاره من قديم الزمان
 لا يمنع منه
 مطلب حد القديم مالا يحفظه
 الاقران الا كذلك

مطلب يعمل بوضع اليد
 والتصرف القديم بعد الثبوت
 مطلب لا عبرة بتعلله بمنع
 الشمس عن طبقة
 مطلب لا يمنع من الشبايك
 على الشارع

مطلب لا يمنع من فتح قريتين
 للضوء دون النظر
 مطلب لا يمنع من طاقة
 قديمة تشرى على قصر
 ورواق ليسا محل قرار البناء

مطلب ليس لذي العلوان
 يبني بناء يضرب بالسفل يقينا
 مطلب ليس للناسط منع
 مجرى الجار ولا أخذ
 حكر عليه حادث

مطلب أجبر أو ساخه
 على بئر زيد بلا اذنه ثم باع
 زيد داره فللشاري منعه
 مطلب ليس له احداث بركة
 فوق السراب المشترك بلا
 اذن بقية الشركاء

مطلب يمنع من بناء فرن
 للخبز الدائم لصيق دار الجار
 مطلب تعزيل المجري على
 الجماعة وعلى جهة وقف

الجامع

فيه أوساخ الجامع فاحتاج المجرى الى التعزيل والترميم اللازمين وفي ذلك مصلحة للجامع فهل يكون ذلك على الجماعة المذكورين وعلى جهة وقف الجامع المزبور * (الجواب) نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد داوية في ملكه مشتملة على داخل وخارج وفي الخارج بركة ماء يجري فأنفها في مجرى قديم يملأ من الأرض وينزل في مجرى قديم مشترك بينهما وبين جماعة يزيد إلا أن ينقل البركة المزبورة من الخارج الى الداخل ويجري فأنفها كما كان في القديم الى المجرى القديم من غير احداث شي في المجرى المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك أقول ان كانت البركة في الداخل نصير أقرب الى المجرى القديم مما كانت عليه في الخارج ولم يكسر حافة المجرى القديم المشترك فلا مانع من ذلك وأما اذا كانت بالعكس وكان النافذ وجرا ملك الجماعة فقد يقال يمنع من ذلك لانه اذا بعد المجرى واحتاج فيما يأتي من الزمان الى تعمير يلزمهم زيادة كلفة عليه وفي ذلك ضرر عليهم على أنه قد صرح في الهداية وشروحه في باب الشرع بأنه لو أراد أحد الشركاء في النهر أن ينصب عليه رحي في ملكه بأن كان حافتا النهر ويطنه ملكا له فله ذلك ان لم ينصر بالماء وصوروا الضرر بالماء بأن يقوم الماء حتى يصل الى الرحي في أرضه ثم يجري الى النهر من أسفله لانه يتأخر وصول حقه اليهم وينقص اه قد بردك * (سئل) * في خان موقوف مشتمل على بيوت وبركة ماء قديمة يجري اليها الماء من فائض بركة في دار زيد الجار يزيد تجوز لزيد بركته المزبورة الى مكان آخر من داره وضرب لبن على أسطح بيوت الختان وتكليف فاطر الوقت الى تعمير سياج جديد لبركة الختان من البركة التي يريد تعميرها كل ذلك بدون رضا الفاطر ولا مصلحة للوقت ولا وجه شرعي بل في ذلك ضرر على الوقف فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم يمنع من ذلك * (سئل) * في أراضي قرية تيمارية لها فراع برعرون بعضها يدفعون قسمها في كل سنة لتياريها والبعض منها مرج قديم معطل فعند مد رجل وكسره وحرثه ويريد زروعه بجرب بلا اذن التيماري ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل له مشد مسكة في أرض سليخة تيمارية يؤدي ما عليها لجهة التيماري من عشر بن سنة حتى مات عن ابن قاصر فوض له التيماري مشد أبيه المزبور وتصرف وصيه في الأرض ستين لجهة القاصر وأدى ما عليها لجهة التيماري المشد فم الرجل آخر ويريد الرجل رفع يد القاصر عنه بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم حيث كان متصرفا في المشد المذكور بالطريق الشرعي ليس للرجل ذلك ويمنع من المعارضة في ذلك * (سئل) * في حصة معلومة من مزروعة معينة جارية الحصة في وقف أهلي وعلى المزرعة قسم معلوم يؤخذ من زراعتها وعشر لتيماري قنابل التيماري ما يخص حصة الوقف من القسم بلا اذن من الناظر ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حق القرار المعبر عنه بمشد المسكة في أرض سليخة جارية بتمامها في تيماري عمره ووقفه زيد عن المشد المزبور ليعيدون اذن من التيماري ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون الفراغ غير نافذ ويكون موقفا على اذن التيماري * (الجواب) * نعم وسئل عن نظير ذلك فيما اذا فرغ عن مشد لاخر بعض معلوم لدى قاض حنبلي حكم بصحة الفراغ وان صدر بدون اذن المتكلمين على الأرض حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وأنفذ حكمه كما حكم حنفي وكذب بذلك جتان فهل يعمل بمقتضى الجواب حيث الحال ما ذكر يعمل بمقتضى الجتان المذكورين بعد ثبوت شرعيا والحكم المذكور ماض على الصحة لا يتحقق * (سئل) * في مزروعة جارية في أوقاف معلومة عليها قسم متعارف في ناحيتها من الربيع يؤخذ من زراعتها في كل سنة لجهة الاوقاف زرعها جماعة وامتنع منهم رجلان من دفع قسمها والحال أن أخذ القسم أنفع لجهة الاوقاف من أجر المثل فهل يلزم الرجلين دفع ما عليهما من القسم من زرعها

مطلب له أن ينقل بركته من الخارج الى الداخل ويجري فأنفها كما كان في القديم

مطلب ليس له نقل البركة التي فيها فائض بركة الختان ولا ضرب اللبن على بيوت الختان

مطلب ليس له زرع مرج القرية بدون اذن تيماريها
مطلب مات صاحب المشد فوجهه التيماري لولده ثم وجهه لا يخرج الاخر

مطلب ليس للتيماري ضبط ما يخص حصة الوقف من القسم
مطلب يتوقف الفراغ عن مشد المسكة على اذن التيماري

مطلب يصح الفراغ عن المشد بلا اذن المتكلم على الأرض اذا حكم به حنبلي

مطلب يلزم الزراع القسم المتعارف حيث كان أنفع من أجر المثل لجهة الوقف

مطلب اذا زرع أحده
التجارين قطعة من قريتهما
فلشريكه الا سراً أخذ القسم
منه

مطلب اذا قضى الدين قبل
حلول الاجل لا يؤخذ من
المراجعة الا بقدر ما مضى
من الايام

مطلب من دفع شيئاً على ظن
وجوبه عليه ثم تبين خلافه
فله الرجوع بتظهير ما دفع

مطلب بينة البيع أولى
من بينة الرهن

قوله فيما اذا أقام المدعى الخ
هكذا بخط والذى المؤلف
المنتج والذى يتسار الى
الذهن أن مقيم البينة انما
هو المدعى عليه على اقرار
المدعى بأنه استأجر الشهود
الخ يؤيد ما ذكرنا عبارة
المطلب التى بخط سيدي

والد أيضاً كما ترى علاء الدين
ابن المؤلف عني عنهما

مطلب برهن على أن المدعى
أقر أنه استأجر الشهود يتقبل
مطلب اذا أشار الشهود
الى الارض المبيعة ولم
يذكروا الحدود يتقبل

مطلب يتقبل شهادة الرفيق
لرفيقه

مطلب يتقبل شهادة الاخ
لاخيه

مطلب لا يتقبل شهادة
الاجير الخاص مياومة

لما استأجره

مطلب لا يتقبل شهادة التابع
لمتبعه

مطلب شهادة خذاه ام الامير
له لا يتقبل

لجهة الاوقاف * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شريكين في تيمار قرية عليها قسم من
الربح بموجب الدفتر السلطاني زرع أحدهما قطعة من نفسه يذره وعمله ويريد شريكه أخذ
ما يرضه من قسم القرية بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيمالوقضى المديون الدين قبل حلول الاجل لدائته فهل لا يؤخذ من المراجعة التى جرت المياومة بينهما
الابقدر ما مضى من الايام * (الجواب) * نعم كما فى التنوير والمخ عن القنية وأفشى بذلك
أبو السعود العمادى والمحائى وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان زيد يدفع لعمرو
في كل سنة مبلغاً من الدراهم ظناً أن ذلك حق وعرو والمدفوع له ومضى لذلك سنون وهما على ذلك
ثم تبين أن ذلك لم يكن حقاً وعرو يلحق حق زيد المدفع ويريد الرجوع على عمرو بتظهير ما دفعه له
في المدة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والله سبحانه
وتعالى أعلم

(كتاب الشهادة)

(سئل) فيما اذا ثبت أحد المدعين الرهن والاخر البيع فهل يكون البيع أولى
(الجواب) نعم بينة البيع أولى من بينة الرهن * (سئل) * فيما اذا أقام المدعى
بينته على اقرار المدعى عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل يتقبل بينته ولو بعد التعديل
(الجواب) نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسى من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر
والتنوير وغيرهما * (سئل) * فيما اذا باع زيد لعمرو قطعة أو أرض ثم أنكر البيع فهل
اذا أحضر الشهود عندها وشهدوا على أعيانها وأشاروا اليها بكتفى بذلك عن بيان الحدود
وتضمن الشهادة المزبورة ويقضى بالبيع * (الجواب) * نعم من فتاوى الشيخ اسماعيل
(سئل) في شهادة الرقيق العدل لرفيقه في طريق الحج هل يتقبل بالوجه الشرعى حيث
لا مانع هناك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في شهادة الاخ العدل لاخته وزوج
اختها العدل لها بطلاق زوجها الهاهل يتقبل اذا استوفيت شرائط القبول * (الجواب) * نعم
(سئل) فيما اذا شهد أجير خاص مياومة لمستأجره فهل لا يتقبل شهادته له اللهم
*(الجواب) * نعم والمسئلة في البحر والتنوير * (سئل) * في شهادة التابع لمتبعه
كالمخادم الذى يطلب معاشه منه هل تكون غير مقبولة * (الجواب) * نعم قال في المخ
ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره لما تقدم في الحديث قالوا والمراد بالاجير في الحديث التلميذ
الخاص الذى يعد ضر واستاذ ممر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام
لا شهادة لاتباع بأهل البيت وأصل القنوع السؤال والمراد من يكون تبعاً لا يقوم كالمخادم
والاجير والتابع لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم وهو من القنوع لا من القناعة وقيل المراد به
الاجير مباشرة لانه أجير خاص فيجب على منافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة يكون كانه شهد له
بأجره كذا في مبين الكنز اهـ ومثله في العلائق والدرر وفي المنية عن نجم الأئمة لا يشهد له خادمه
وكاتبه ومشرقه ورعيته والمتكلم في أحاديث الرعية وقسمه الزرائب وكذا ركب بحر الهند
لان قد خاطر بنفسه ودينه وكذا من سكن دار الحرب وكثر سوادهم وعددهم وتشبه بهم لئلا
بذلك مالا * (سئل) * في امير كبير ادعى فشهد له خذاه وكاتبه ورعاياه هل يتقبل شهادتهم له أولاً
(الجواب) لا يتقبل شهادتهم له كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والتهامة الا فتروى
في فتاواه نقلاً عن الحاوى والقنية وعن المنظومة وكذلك في غيره ما من الكتب المعتمدة
(سئل) فيما اذا ثبت حلف رجل بطلاق ثلاث بشهادة شهود أحدهم حلاق وزكاهم من كون
فتعال المشهود عليه بأن أحد الشهود حلاق فلا يتقبل شهادته بسبب حرفته وأن بينه وبين بقية

مطلب شهادة أهل الصناعات
جائزة لعدولا

مطلب الصناعة الدينية
لائقة العدالة

مطلب في شهادة العدو
على عدوه وبيان العداوة
والخصوصية الدينية

مطلب لا يتخذ القضاء
بشهادة العدو على عدوه

مطلب لا تثبت العداوة
بجور ودعوى أحدهما بحق
على الآخر

مطلب الشتم والقذف
يصلح سبباً لثبوت العداوة

الشهود والمزكبين خصوصاً بمقتضى أنه قبل الحلف تشارع معهم على قار ولعب فكيف الحكم
(الجواب) الحمد لله تعالى أما تعلل المدعى عليه بكون أحد الشهود حلاً فلا يعتبر بعينه
كونه عدلاً كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة أهل الصناعات جائزة إذا كانوا عدلين
ثم قال وعامة العلماء يقولون يجوز العدالة وقد وجدت اه وفي البحر وليس منها أى من مسقطين ان
العدالة الصناعات الدينية كالقنواقي والزبال والحائك والصنجي القبول ان كان عدلاً اه فثبت ان
شهادة الحلاق صحيحة اذا كان عدلاً وأما تعلل المدعى عليه بكون المزكين أخصاماً بمعنى أعداءهم
فان تركيبة العلانية شهادة ويشترط فيها ما يشترط في الشهادة سوى لفظ أشهد كما في شرح المالح في
وغيره فاذا كانت شهادة وطعن فيها الخصم بأنهم أعداء على عداوة دينية وأثبت دعواه بوجوه شرعية
الشري فقد بطلت تركيبتهم وبقي الشهود بلا تركيبة ولا يجمعكم بشهادتهم قبل تركيبة كافي الله رد
وغيره والعدو من يفرح بجزته ويحزن لفرجه كافي البحر والخصوصية اذا حرت بين المدعى والمدعى رد عليه
بغير حق فهي دينية ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجزراً دعواه اعترافه على نفسه ولولا ان يكون
ذلك فادحاً في عدالة المدعى عليه أنه عدوه ما لم يثبت المدعى أنه عدوله كافي البحر وقيل ان في القضية
ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع ما لم يفسق بسببها أو يوجب متعة أو يدفع بها عن نفسه من مصر وهو
الصحيح وعليه الاعتقاد اه ففي الحادثة المسؤول عنها رجا انه فسق بها اذا العداوة خزانة بينهما على
ما قاله المدعى عليه بسبب قار ولعب محرمين شرعاً ولكن المتأخرون على الأول من الأدلة بطلاق سواء
فسق بها أو لا والخديث الشرعي شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود ومروان بن عوف والبرنجور شهادة
حائز ولاذى غير على أخيه والغصم الحقد ويمكن جملة على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحقد فسق
للنهي عنه كما أفاد في البحر وقال العلامة الخير الرملي في فتاواه فتحصل من ذلك ان في شهادة العدو
على عدوه لا تقبل وان كان عدلاً وصرح يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفع ما قضاه القاضي
بشهادة العدو على عدوه والمثله دارة في الكتب اه فاذا أثبت المدعى عليه العداوة شرعاً وشرعاً
على الوجه المذكور فتجري الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة والتركيبة المذكورة
لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحترمين شرعاً وسبب الحقد وانهم ممن يفرح بجزته ويحزن لفرجه
لفرجه هذا ما ظهر لنا مما ذكره الله تعالى ورحمهم الله وادار السلام من الله سبحانه وتعالى
الموفق للصواب أقول وفي البحر عن ابن وهبان قديتهم بعض المتفقهة والمجاهدين ان كل من خاصم
شخصاً في حق وادعى عليه حقاً أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما
تثبت بخمسة اذ كرت نعم لو خاصم الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالأوكيل
لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه اذا اخاصم اثنان في حق لا تقبل شهادة أحدهما على
الآخر لما بينهما من الخصامة اه قال صاحب البحر ويدل له ما في فتاوى قاضيخان من باب ما يبطل
دعوى المدعى رجل خاصم رجلاً في دار أو في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت
شهادته اذا كان عدلاً اه واعلم أنه لو شهد على رجل آخر في خصمه في شيء قبل القضاء لا يمنع القضاء
بشهادته الا اذا ادعى أنه دفع له كذا التلايشه عليه وطلب الرد ان ثبت دعواه بينة أو اقراراً أو تكوّل
فيثبت بطلت شهادته وهو جرح مقبول كما صرح بحوايه اه وفي فتاوى العلامة الترمذاني
صاحب التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينية بينهما بهذا القدر حتى
لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم ان العداوة الدينية تثبت بهذا القدر فقط صرح في شرح
الوهانية أنها أي العداوة تثبت بنحو القذف وقيل الولي *(سئل)* في شاهدتين
شهد ابني على رجل ادعى قاض شرعي طلب منه الرجل تركيتهما فلم يفع له وحكم بشهادتهما فقبل
التركيبة والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الامر فهل لا يتخذ الحكم المذكور

مطلب ورد الامر السلطاني
بمنع الحكم قبل تزكية
الشهود
مطلب تقدم بينة مدعى
فساد النكاح على مدعى
الصحة

مطلب اختلاف المتبايعان
فالقول لمدعى الصحة
والبينة بينة مدعى الفساده

مطلب استأجر دارا من
رجل ثم شهد له بحق على
آخر تقبل
مطلب في الشهادة في الميراث
مطلب اذا لم يقولوا لانعلم
له وارثا غيره ففيه تفصيل

مطلب لا يثبت في شهادة
الميراث من بيان طريق
الوارث
مطلب يشترط في سماع
بينه الارث احضار الخصم
الخ

(الجواب) * القضاة مأمورون بالحكم بعد التعديل والتركة لاقبله فثبت حكم قبله لا يتخذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث كان الحال ماذ كرو في الفتاوى الرحيمية أفق مفتى الروم العلامة يحيى شيخ الاسلام منع الله سبحانه الانام أن القضاة ليسوا مولين أن يحكموا مثل هذه الاحكام (سئل) * فيما اذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهم فأى البينتين أولى بالقبول (الجواب) * البينة بينة من يدعى الفساد نص عليه محمد في المتقى كذا في الوجيز وعلاه السر حسي - بأن الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج الى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى وفي جامع الفصولين ولوتنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء باقراره ومتى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة العدة اذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كفيما كان اذا الفساد يتبقى حل الوطء لا يثبت النسب اه وفي ترجيح البينات والخاتمة وواقعات الناطقي والتاريخانية فروع وتوابع ذلك (سئل) * فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وقصاده فالقول لمن منهما (الجواب) * القول لمدعى الصحة بيمينه أقول المتبادر منه أن البينة بينة مدعى الفساد وفي البحر تعارضت بينتا صحة الوقف وفساده فان كان الفساد لشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى وان كان لمعنى في المحل أو غيره فيبينة الصحة أولى وعلى هذا التفصيل اذا اختلف البائع والمشتري في صحة البيع وفساده اه وكتب فيما علقته عليه عن ترجيح البينات للشيخ غانم اذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والآخر يدعى الفساد شرط فاسدا أو أجلا فاسدا كان القول قول مدعى الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باتفاق الروايات وان كان مدعى الفساد يدعى الفساد لمعنى في صلب العقد بأن ادعى أنه اشتراه بألف درهم ووطل من الخمر والآخر يدعى البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعى الصحة أيضا والبينة بينة الآخر كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول من يدعى الفساد مشتمل الاحكام اه (سئل) * فيما اذا استأجر زيد دارا من عمرو والاجنبي ثم شهد عمرو والعدل لزيد بحق له على الغير هل تقبل (الجواب) * نعم (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت وخلف تركه ادعى زيد ان فيها وطله بمقتضى أنه أح للموتى لا بد وأن له بينة عادلة تشهد بذلك وأن لا وارث له بعد الزوجة والبنت غيره فهل تقبل بينته وله أخذ ما خصه من التركة ولا يحتاج الى ذكر الجدة (الجواب) * نعم واذا شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لانعلم له وارثا غيره فان كان ممن يرث في حال دون حال لا يدفع المال اليه لان نفي وارث آخر لم يثبت بالشهادة ولا بما اقيم مقامهما من تلقوم القاضي وان كان ممن يرث على كل حال نظر القاضي واحتاط ثم قضى له بأكمله وذكر أن القاضي يحتاط ويتلوم زمانا قدر ما يقع في غالب وأيه أنه لو كان له وارث آخر لظهر في مثل هذه المدة ولم يقدره بشيء وذكره الطحاوي في مختصره وقد رذل ذلك حول لان الغيبة قد تمت الى الحول قيل هذا قولهم ما ماذ كرو في المبسوط قول أبي حنيفة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد اذا لم يكن فيه نص ولا إجماع بل هو موكول الى رأى من استل به وهما يثبتان المقدار بالاجتهاد كما قال في التعزير محيط السر حسي وفي الاقضية شهدا بأنه وارثه لا وارث له غيره أو أخوه أو عمه لا تعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوارثية والاخرة والعمومة لا اختلاف الاسباب وكذا اذا قالامولاه لان المولى مشترك فان قالاه مولاة أعقته ولا تعلم له وارثا غيره فحينئذ تقبل وكذا في المتقدم ويشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه البينة احضار الخصم وهو اما وارث أو غير الميت له على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به لا فرق بين أن يكون مقسرا بالحق أو منكرا برأيه في العاشر من كتاب الدعوى شهدا أن هذا ابن الميت وأوارثه

ولم يشهدوا أننا لانعلم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى
القاضي تارة ثانية من الثامن في كتاب الشهادة ادعى أنه أخوه لآبيه وامه وشهد الشهود ولم يذكروا
اسم الام أو الجدة لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقبل يصح ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب من
ادعى أنه أخوه لآبيه وامه وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الائمة السرخسي
في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره وأما اذا ادعى أنه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الاب والجدة
عمادة من السادس رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحته أن يفسر فيقول عمه لآبيه
وامه أو لآبيه أو لآلته وأن يقول أيضا وارثه لا وارث له غيره واذا أقام البينة لا بد للشهود أن ينسبوا
الميت والوارث حتى يلتقيا الى أب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا
أنه أخو الميت لآبيه وامه أو لآلته لا يعلمون له وارثا غيره جاز لا يشترط في هذا ذكر الاسماء
قاضيان رجل ادعى ارباعا من ميت وزعم انه ابن عم الميت لآبيه وأقام بيته على النسب وذكر اليهود
اسم آبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمضى عليه أقام البينة أن جد الميت فلان
غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البيئات لا للنفى وبيته المدعى عليه قامت للنفي وهو ليس بخصم
في اثبات جد المدعى خانية * (سئل) * في امرأة مخدرة أشهدت على شهادتها في حق رجلين عدلين
بوجهه الشرعي وشهدا على شهادتهما عند القاضي بطريقه الشرعي حل يصح ذلك * (الجواب) *
نعم أقول ونقلها في متن التنوير * (سئل) * في شهادة وقعت مخالفة للدعوى ثم أعيدت
الدعوى والشهادة وانفقها تقبل أم لا * (الجواب) * اذا كان الشهود ثقات عدولا
مقبولى الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية لو وقعت المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثم أعادوا الدعوى والشهادة وانفقها تقبل اه وبذلك أتى الخبير الرملي وغيره وفي حاوى الزاهد
من الشهادة ثم أقام الشاهدين بالنظر مختلف فلم يسمع القاضي ثم أعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ
موافق تقبل هذا اذا كان اتفقا بالانلقين من أحد ولا تقبل اه وفي جواهر الفتاوى
من الشهادات شهد على وجه فيه خلل ثم أعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون الخلل فان كان يحتاج
الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الاول والثاني تناقض وانما كل اهما لا لان الظاهر
أن لا شهادة عنده الا على ما شهد أولا وانما زاد ثانيا لتلقين انسان تزويرا واحشا فلا يقبل استدلالا
بما ذكره محمد في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عن مكانه حتى يقول أو حمت بعض شهادتي ان كان
عدلا تقبل شهادته فقول له لم يبرح دليل على أنه اذ برح ثم عاد لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب
الشهادات قتائل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر عن البرازية أقول ما ذكره من عبارة الجامع الصغير
جزم به أصحاب المتون قال في البحر وقيد بقوله ولم يبرح اى لم يفرق مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك
لجواز أنه غره الخلفم بالدنيا وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هشام عن محمد وقيد
في الكافي بعلة هداية بأن يكون موضع شبهة كزيادة والنقصان في قدر المال أما اذا لم يكن
فلا بأس بأعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة وما يجري مجراه وان قام عن المجلس بعد أن يكون
عدلا وعن أبي حنيفة وأبي يوسف القبول في غير المجلس في الكل والظاهر الاول وعلى هذا الوقوع
الغلط في ذكر بعض الحدود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد يتلى به في مجلس القاضي اه
وقوله والظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم البراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم أن ما في البرازية
ليس على اطلاقه ان لم يحصل على خلاف ظاهر الرواية * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على بنتي
هند المتوفاة عنهما بأنه ابن عم اتهمها المذكورة وأقام شاهدين شهدا أحدهما بأن المدعى ابن ابن
عم المتوفاة بمقتضى أنه مصطفى بن عبيد بن حسن بن يونس الديري وأن المتوفاة ديسة بنت سليمان
ابن يونس الديري وأن والد ديسة وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن أخوان والدهما يونس المذكور

مطلب ادعى أنه ابن عمه
لا بد أن يذكر اسم الاب
والجدة

مطلب برهن المدعى عليه
أن جد الميت فلان آخر غير
ما أثبتته المدعى لا يقبل
مطلب اذا أشهدت المخدرة
على شهادتها رجلين يصح
مطلب اذا خالفت الشهادة
الدعوى ثم أعيدت تقبل

وشهد الشاهد الثاني بأن بقي المتوفاة المتدعى عليها أقترت عنده بان المتدعى ابن عم والدته مادنية
 فكيف الحكم * (الجواب) * قد وقع الاختلاف بين الشاهدين في هذه المسئلة واختلاف
 الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك
 في البحر من الشهادات أما أولا فلان الشاهد الاول شهد أنه ابن ابن عم المتوفاة والثاني شهد أنه ابن
 عم والدته ما وأسقطا بنا وأما ثانيا فلان الاول شهد بالنسب والثاني باقرار الوارث وقد قال في جامع
 الفصولين لو ادعى الاداء وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر أن الدائن أقترت قبضه لا تقبل لان أحدهما
 شهد بالفعل والاخر بالقول اه وفي فصول الاستروشي من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب
 وشهد أحدهما أنه آذاه والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل وإذا اشترى جارية ثم وجد فيها عيبا
 وأراد أن يردها على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى
 هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم يجز هذه الشهادة لانها شهدت على
 أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن التناوي الصغرى اذا اختلف الشاهدان
 لا يخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاء واقرار بكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه
 اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة
 في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كبسع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول
 وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه فالشهادة بالنسب شهادة على الفعل لانه يكون
 بالولادة وهي فعل فعل هذا لا يقبل لاختلاف الشاهدين حيث شهد أحدهما على الفعل والاخر على
 الاقرار وهما أمران مختلفان على أنه انما يثبت اذا ثبت نسبه والنسب شهد شاهد واحد فقط وواحد
 بالاقرار والاقرار لا يثبت به النسب قال في التنوير في اقرار المريض وان أقترت نسب على غيره كالاخ
 والعلم والجد وابن العم لا يصح الاقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة
 والحضانة والارث اذا تصاد فاعليه اه ولم يوجد نصاب الشهادة في الاقرار أيضا حتى يصح اقرارهما
 في حق نفسه ما على أن الشاهدين لم يذكر أنه ابن ابن عم المتوفاة لابوين أو لاب أو لأم ولم يذكر
 أن لا وارث لها غيره مع أنه يشترط ذلك حال في العمدية والبرازية نقلا عن الخانية وفي دعوى
 العمومة لا بد أن يقسم أنه عمه لا يسه أولامه أولهما ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره
 وفي البرازية وغيرهما يشترط ذكر لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي وقوله لا أعلم
 له وارثا غيره عندنا بمنزلة لا وارث له غيره اه وفي الخانية في فصل دعوى الملك بسبب وتقدير مدة التلوم
 مقوض الى القاضي وقد راعى الطحاوي مدة التلوم بالحول قيل ما ذكره الطحاوي قول أبي يوسف ومحمد
 وأما أبو حنيفة فانه لا يرى التقدير اه ومعنى يتلوم أي يتحرى زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر
 كما في الوجيز فتلخص من جميع ما ذكرناه انه لا يثبت نسب المتدعى المذكور بشهادة الشاهدين
 المرقومين حيث اختلفا والحالة هذه والله أعلم * (مسئل) * في الشهادة بالنسب بالسماع
 بطريقها الشرعي اذا قال الشهود اشهر عندنا ذلك ولم يفسر الشاهد أن شهادته بالتسامع هل تقبل
 ويحل للشاهد الشهادة اذا أخبره به عدلان أو عدل وعدلثان اعتمادا على اخبارهم * (الجواب)
 نعم الشهادة بالنسب جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماء نازجهم الله تعالى وذلك
 استحسانا لانه يختص بمعايينة أسبابها من خواص من الناس ويتعلق بهما أحكام تبقى على انقضاء
 القرون وانقراض الاعصار فلو لم تقبل فيها الشهادة بالتسامع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وهي
 اما بالاشهرة الحقيقية وهي أن يسمع من قوم لا يتوهم انفاقهم على الكذب بأن هذا فلان بن فلان
 القلا في نفسه حينئذ أن يشهد ولا يشترط في سمع منهم العدالة ولفظة الشهادة وهذا عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى واما بالاشهرة الحكيمة بأن يشهد عنده عدلان ممن يثق بهما ويقع في قلبه صدقهما

مطلب اختلاف الشاهدين
 مانع من قبولها

مطلب شهد أحدهما
 بالاداء والاخر بالاقرار
 بالقبض لا تقبل

مطلب شهد أحدهما
 بالعيب والاخر باقرار
 البائع به لا تقبل
 مطلب اختلاف الشاهدين
 لا يخلو عن أوجه

مطلب الشهادة بالنسب
 شهادة على الفعل

مطلب الاقرار لا يثبت به
 النسب

مطلب لا بد أن يقول ابن
 عم لاب أو لأم وأولهما وأن
 يقول لا وارث له غيره

مطلب في قبول الشهادة
 بالنسب بالتسامع

فيسعه أن يشهد وهذا عند الامامين لانه أقل نصاب يقيد العلم الذي يبنى عليه الحكم في المعاملات
ويشترط فيهما العدد الذي وافق الشهادة وذكر في فصول العمدى أن الفتوى على قولهما وما ذكر
يدل على اشتراط العدلين وبه صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر والزباني والحدادي
وكثير من الكتب تجوز شهادة رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن أبي يوسف أنه يجوز له
أن يشهد إذا سمع من واحد ثقة كما في شرح القدوري لا لاقطع ويشترط أن لا يكون باستشهاد صاحب
النسب فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد كما صرح به في البحر ويشترط
أن لا يفسر أنه يشهد بالتسامع فلو فسر لا تقبل أما لو قالوا لم نعلم ولكن اشهر عندنا تقبل كما
في الخانية والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه أعلم قال الزباني ثم ينبغي أن لا يفسر أنه يشهد
بالتسامع فلو فسر لا يقبل كغايته لشيء في يد انسان يطلق له الشهادة وإذا فسر لا يقبل اهـ أما لو قالوا
اشهر عندنا كما في السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالثبوت في هذه الفصول وقالوا
لم نعلم ولكن اشهر عندنا تقبل ومثله في الخانية والبرازية وكثير من الكتب وأفتى بذلك الحخير
الرملي رحمه الله تعالى وقال في البحر وشرط فيها للقبول في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاده
الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعه أن يشهد وان كان الرجل غريبا
لا يسعه أن يشهد بنسبه حتى يلقى من أهل بلده رجلين عدلين فيشهدان عنده على نسبه قال
الخصافي وهو الصحيح اهـ * (سئل) * في رجل غاب عن دمشق بلدته الى بلاد الخيبر من مدة
سنة ونصف وله أخ وأخت شقيقان وعلى الغائب دين لجماعة أخبر الاخت المزبورة رجل أنه سمع
من الناس أنه مات ولم يكن موته مشهورا تزعم الاخت وأصحاب الدينون أنه ثبت موته بمجرد
الاخبار المذكورة فهل والحالة هذه لا يثبت الموت بمجرد ذلك * (الجواب) * نعم وإذا شهد
شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أما ان أطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبيناشيا أو قال لم نعلم
موته وانما سمعنا من الناس ففي الوجه الاول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت
فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة بخلاف وان كان موته مشهورا ذكر في الاصل وكتاب الاقضية
أنه تقبل وهكذا ذكره الخصافي في أدب القاضى وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادته فيه أخذ
الصدر الشهيد حسام الدين وفي الغائية هو الصحيح وان قالوا لا تشهدان فلا نأتمات أخبرنا بذلك من شهد
موته بمن يوثق به جازت شهادته ما هكذا ذكر في الاقضية وهذا فصل اختلف فيه المشايخ بعضهم قال
لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل إذا صرح بالسماع وكذا الشهادة على الملك إذا أقر
باليد كن رأى عينا في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له أن يشهد بالملك الذي اليد ولو شهد
عند القاضي وقال ان هذه العين ملكه لا يراها في يده يتصرف فيها تصرف المالك لا تقبل شهادته
وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية وكذا إذا قال ادفعناه أو شهدنا
جنازته تارخانية ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بزازية والنسب والنسب يحالف الموت
فانه لو أخبره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بتم من اخبار عدلين صور المسائل وأما
في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اتى هو المختار إلا أن يكون الخبر منهما كوارث وموصى له كما في شرح
الوهبانية شرح الملتقى للعلائي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو ضل عليه فهو معينة
حتى لو فسر للقاضى يقبله إذا لا يدفن الا الميت ولا يصلي الا عليه ويرر آخر الشهادات أقول وفي التنوير
وشرحه الدر المختار وان فسر الشاهد للقاضى أن شهادته بالتسامع أو معينة اليد ردت على الصحيح
الا في الوقف والموت إذا فسر أو قال فيه أخبرنا من ثقب به تقبل على الاصح خلاصة بل في العزيمة
عن الخانية معنى التفسير أن يقول لا شهدنا لانا سمعنا من الناس أما لو قال لم نعلم ذلك ولكنه اشهر
عندنا جازت في الكل وصححه شارح الوهبانية وغيره اهـ وكنت فيما علقته عليه أن ظاهر كلامه

مطلب غاب الى الخيبر وزعم
اخيه أنه مات

قوله وعن أبي يوسف أنه
تقبل الخ لعله لا تقبل
فلترجع عبارة التارخانية
اهـ منه

مطلب لا يشترط في الخبر
بالموت لفظ الشهادة

أن قول الشاهد أخبرني من أثق به ليس من التسماع لكن صرح في البحر عن الينايع أنه منه وكتب
أيضا نقلا عن خط شيخ مشايخنا ملا علي التركاني أن ما في التنوير تبع للدور من استثناء الوقف
والموت بخلاف إطلاق عامة المتون وقد أفتى بخلافه في الفتاوى الخيرية فتاوى علي أفندي مفتي
الدولة العثمانية * (سئل) * في الشهادة بالتسماع على أصل الوقف هل تقبل أم لا
(الجواب) * نعم تقبل قال في البحر ولا يشهد بها ليعين إلا في النسب والموت والشكاح
والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف أنه يشهد بها إذا أخبر بها من يوثق به استحسانا لدفع
الرجوع وتعطيل الأحكام اهـ وهذه المسئلة مستفيضة في الكتب وفي فتاوى قارئ الهداية صورة
الشهادة بالتسماع على أصل الوقف أن يشهد وأما فلا تواقفه على الفقراء أو على القراءة أو على
أولاده من غير أن يعترضوا أنه شرط في وقفه كذا وكذا فإن شهدوا على شرط الواقف وأنه قال للجهة
الفلائية كذا للجهة الفلائية كذا فلا تنعج بالتسماع على شروط الواقف لأن الذي يشترطه هو أصل
الوقف وأنه على الجهة الفلائية أما الشروط فلا تنعج فلا تجوز الشهادة على الشروط بالتسماع اهـ
(سئل) * فيما إذا ادعى ورثة عمر وعلي زيد أن مورثهم في ذمته كذا بسبب قرض اقترضه منه
في سنة كذا وأنه باق في ذمته وطالبوه به فأجاب بأنه دفع منه مقدار كذا في موضع كذا المورثهم
في ثامن شعبان في السنة المذكورة فأذكر وأذكر فأحضر للشهادة كلاً من فلان وفلان فشهدوا بالله
دفع له ذلك في الوقت المذكور فأحضر الورثة بينة شهدت أن مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا بوفائه
فأجاب زيد بأن المبلغ المذكور باق في ذمته وأنه مبطل في دعواه فجايلزم الشاهد بن وما يلزم زيداً
(الجواب) * الحمد لله ملهم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أيها الناس عدت
شهادة الزور إلا شرأ بالله تعالى وتلاقوه تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور
وروى عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ألا أحدثكم بأربعة كبائر قالوا بلى يا رسول الله قال الأشراك بالله وعقوق الوالدين قال وجلس
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان متكئاً قال وشهادة الزور وقول الزور فإذا قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا لمهسكت أي شفقة عليه وقال في الملتقى ومن علم أنه شهد زوراً
يشهر ولا يعز وعندهما يوجب ضرباً ويحبس وقال في التنوير ظهر أنه شهد بزور عزز بالشهر وقال
في شرحه من ظهر أنه شهد بزور بأن أقر على نفسه ولم يتع سهواً ولا غلطاً كما حذر ابن السكال ولا يمكن
اثباته بالبينة لأنه من باب النفي عزز بالشهر وعليه الفتوى سراجية وزاد ضربه وحجسه بجميع
وفي البحر ظاهر كلامه أن للقاضي أن يحكم وجهه إذا رآه سياسة اهـ وقال في صمد الشريعة ومن أقر
أنه شهد زوراً يشهر ولم يعز وقد قيل إن وضع المسئلة في الإقرار أن شهادة الزور لا تعلم إلا بالإقرار ولا تعلم
بالبينة أقول قد تعلم بدون الإقرار كما إذا شهد بموت زيد أو بأن فلان قتله ثم ظهر زيد حياً وكذا إذا شهد
برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوماً وليس بالسما علة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير اهـ وأما المذمى فانه
قد ارتكب كبيرة باقراره أنه ارتكب الكذب وقد أدى المذمى عليه في دعواه عليه فيعزر
قال في التنوير وغيره وعز كل مرتكب منكراً أو مؤذياً مسلم بغير حق بقول أو فعل ولو بغمز العين
قال في شرح التنوير وأما الإشارة لأنه كبيرة كما يأتي في الحظر فتركبه مرتكب محرم وكل مرتكب معصية
لا حد فيها منها التعزير أشباه اهـ والله أعلم وسئل العلامة ابن نجيم إذا شهد شاهدان في حادثة
وزكاهما اثنتان فظهر أنهما شهدا زوراً فهل على من زكاهما ضمان أو تعزير أجاب لا ضمان ولا تعزير
على من زكاهما * (سئل) * فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد
الحكم وقال أنه شهد بزور فهل لا ينقض القضاء يرجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزر
بما يليق به * (الجواب) * نعم لا ينقض القضاء يرجوعه لأن الشاهد إذا رجع في مجلس القاضي

مطلب الشهادة بالتسماع
على أصل الوقف مقبولة
(نظم هذه الستة بعضهم فقال)
افهم مسائل ستة واشهد بها
من غير رؤياها وغير وقوف
نسب وموت والولاء وما كح
وولاية القاضي وأصل وقوف
يمكن أبداً هذا النظام
مسئلة الدخول بالزوجة
المذكورة في المتون بمسئلة
الولاء وفي كونها من
هذه المسائل خلاف بين
الامام السرخسي وشيخه
الامام الحلواني كما في البحر
اهـ منه

مطلب صورة الشهادة
بالتسماع على أصل الوقف
مطلب في حكم شاهد الزور

مطلب في تعزير المذمى
إذا أقر أنه مبطل في دعواه

مطلب إذا ظهر أنهم
شهدا زوراً لا ضمان ولا
تعزير على المرتكبين

مطلب لا ينقض القضاء
يرجوع الشاهد بعد الحكم
في مجلس القاضي ويضمن
نصف المال

بعد الحكم لا يفسخ الحكم لان آخر كلامه يناقض اوله فلا ينقض الحكم بالساقض ولانه ترجيح كلامه
الاول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا في المأخر وأما في الباطن بأن علم أي المدعى أنه لاحق
له في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم ان القضاء بشهادة الزور ينفذ ظاهرا وباطنا
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذلك في العقود والقسوح دون الاملاك المرسله وبين الساجد نصف
ما شهده للشهود وعليه وهو المدعى عليه بذكره العلامة العيني في شرح الكنز لان السبب
على وجه التعدي سبب الضمان كما في البئر وقد تبين لان تلاف تعديا وقد تعذر ايجاب الضمان على
المباشر وهو المقاضي لانه كالمجا إلى القضاء وفي ايجابه عليه صرف الناس عن تقلد القضاء وتعذر
استيفاءه من المدعى لان الحكم ماض فاعتبر السبب وهو الشاهد سواء قبض المدعى المال أولا به بقي
كذا في التنوير والبحر والبرازية وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين وقيد ضمانه في الهداية والمتن
والوقاية والكنز والدرر بما اذا قبض المال لعدم الاتلاف قبله لكن المعتمد الاول دون الثاني الذي
عليه المتون لان ما في المتون تصحيح التزاي والتصحیح الصريح أقوى وبعبارة الخلاصة الشاهدان
اذا رجعا عن شهادتهما رجوعا معتبرا يعني عند القاضي لا يطل القضاء لكن ضمان المال الذي شهده به
وهو قول أبي حنيفة الاخير وهو قولهم ما وعليه الفتوى سواء قبض المفتي له المال الذي قضى به
أو لم يقبض اه وفي البرازية والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالتمتع قبض المدعى المال أولا
اه وأنت على علم أن قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتى من علامات الترجيح كما صرح به في المضمرات
والمدى استفيد من عبارة الخلاصة أن ما عليه المتون قول أبي حنيفة الاول والمفتي به قوله الاخر
وهو قول أبي يوسف ومحمد وله رجوع عن قوله الاول فكان على الثاني المعول وحيث أخبر
الشاهد عن نفسه انه شهيد زور ولم يدع سهوا ولا غطا كما حذر ابن السكال عزربا لشهيد قال
في السراجة وعليه الفتوى وزاد الامامان ضربه وحسه كذا في المجمع وفي البحر وظاهر كلامهم
أن للقاضي أن يسخّم وجهه ان رآه سياسة وقبل ان يرجع مصرّا ضرب اجماعا وان تأثرا لم يعزرا اجماعا
وتفويض مدة توبته لرأى القاضي على الصحيح كيف لا وقد ارتكب كبيرة من الكبائر قال الله
تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور
لا تزول قدمه حتى يوجب الله له النار رواه الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما والله سبحانه أعلم
* (سئل) في الشهادة على المحببة بشكاح أو توكيل هل تصح وما طريق صحتهما * (الجواب) *
نعم تصح وطريق صحتهما ما ذكره علما ونا رجهم الله تعالى في ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاني
ولا يشهد على محبب بسماعه منه الا اذا تبين القائل بأن لم يكن في البيت غيره أو يرى شخصها أي القائلة
مع شهادتها ثنين بانها فلانة بنت فلان بن فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه
الفتوى جامع الفصولين اه ومثله في الدرر والعمادية والحاوي وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط
عندهما اذا أخبر الشاهد عدلان أنها فلانة بنت فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب
وعليه الفتوى كما ذكر ذلك في البحر عن الجامع الصغير واليه مال الامام خواهر زاده كذا
في التتارخانية وفي الدرر يشترط رؤية شخصها الا وجهها او قال في الخيرية بعد ما نقل المسئلة وما هو
الصحيح وهذا كانه بعد الموت أي موت المرأة المشهود عليها وأما اذا كانت حية وأشار الشهود
اليها وقالوا هذه فشهد عليها وتعرفها قبلت شهادتهما ولو قالوا نسلمنا الشهادة على فلانة بنت
فلان ولكن لا ندري هل هي هذه المدعى عليها أم لا صحّت شهادتهم وكان على المدعى اقامة
البينة أن حذره التي سمعوا ونسبوا كذا في التتارخانية وغيرها اه والله سبحانه أعلم
في شهادات القاضي ظهير الدين اذا شهد الشهود رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف على حدودها
اذا مسينا اليها الكن لانعرف أسماء الحدود فان القاضي يقبل ذلك منهم اذا عدلوا ويثبت معهم

مطلب في قولهم القضاء
بشهادة الزور ينفذ باطنا
مطلب بين الشاهد اذا
رجع سواء قبض المدعى
المال أولا

مطلب ما في المتون تصحيح
التزاي والتصحیح الصريح
أقوى

مطلب شاهد الزور يعزّر
بانتشهر

مطلب مهم في الشهادة
على المرأة المحببة وطريق
صحتهما

مطلب شهدا على امرأة
ولم يعرفا أنها هي المدعى
عليها الخ

مطلب اذا عرف الشهود
أراد بعينها ولم يعرفوا أسماء
الحدود

المدعى والمدعى عليه وأمينه لتنف الشهود على الحد وبجسرة أمين القاضى فإذا وقفاعليها
وقال اخذه حدود الدار التى شهدنا به المدعى يرجعون الى القاضى ويشهد الامينان أنهم ما وقفوا
وشهدا باسماء الحدود وخيئت يقضى القاضى بالدار التى شهدا بهابا شهدا بهما وكذا هذا فى القرى
والخواتم كذا فى جامع الفصولين وفتاوى ابن عبد العال * (سئل) * فيما اذا تصادقت
امرأة مع اثنتيها اشترت من اثنتيها المذكورة بشحنة معينة بثمن معلوم مقبوض من مدة ثلاث
سنتين وكتب بذلك حجة شرعية تجعل شهود مضمون الحجة الشهادة عليها بتعريف زوج المرأة
وابنتها ثم مات المرفق المذكور والان ام المرأة تنكر البيع فهل يلزم اثبات البتات الشراء
بشهادة بنينة عارفة بآتمها غير شهادة مضمون حجة المصادقة حيث يحتملوا الشهادة عليها وهى متعينة
أم لا * (الجواب) * يمكن فى ذلك بشهادة شهود مضمون الحجة ولا حاجة الى الاثبات بشهادة بنينة
اخرى وتصح الشهادة على المرأة المتعينة عند التعريف كفى جامع الفصولين والاشياء ويصح تعريف
الزوج والابن ومن لا يصح شاهد الهام سواء كانت الشهادة لهما أو عليها كفى المحط واختاره النسب
كتبه الفقير عبد الرحمن العمادى ومن خطه نقلت وبمثلها أحيت ورأيت قوى أيضا بخط
الحد العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى بمأصورته فيما اذا كتب فى صلح بيع ان زيدا باع لعمه
أصالة عن نفسه وكالاته عن اخته النابتة وكالاته عنها بشهادة فلان وفلان حصتهما المعلومتين
فى قاعة وبستان بثمن معلوم مقبوض بيده ثم مات المشتري عن ورثة وبجئت زيدا نو كيله فى ذلك
فهل يكفى ورثة المشتري الى اثبات نو كيلها ولا يمكن فى ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور
* (الجواب) * الحمد لله نعم يكفى ورثة المشتري الى اثبات نو كيلها ولا يمكن فى ذلك
شهود مضمون صلح البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه ولا عبرة بشهادة
شهود الوكالة لكونهم ائى غير وجه خصم قال فى الكافى لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم
حاضر اه والله أعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكى وبخط الشيخ عبد الرحمن
المذكور جوابا عن سؤال آخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة
عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بأنهم ما وكتناه بقبض ما لهما
فى ذمة المدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأدى الوكالة لا عبرة بشهادتهما أصلا فانهما لم يشهدا
بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير أبو السعود * (سئل) * فيما اذا شهد
شاهدان على براءة ذمة زيد من مالى معلوم لعمره واختلفا فى الزمان فهل تكون شهادتهما مقبولة أم لا
* (الجواب) * نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار بما عاين وتكرركا نص على ذلك
فى المحيط البرهانى والجبر وغيره والله سبحانه أعلم وفى الفتح وغيره لا يكفى الشاهدان فى بيان الوقت
والمكان شرح الملتقى للعلاقى وفى البرازية ولوسأ لهما القاضى عن الزمان أو المكان فقال لا تقبل
لانهم لم يكفاه اه وفى الجبر عن الكافى واذا اختلف الشاهدان فى الزمان أو المكان فى البيع
والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرض والبراءة والكفالة والحوالة
والقذف تقبل وان اختلفا فى الجنابة والغصب والقتل والنكاح لا تقبل والاصل أن المشهود به
اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه فى الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة
لان القول مما يصاد ويكرروا كان المشهود به فعلا كالغصب وشهودا قولاً لكن الفعل شرط صحته
كالنكاح فانه قول وجدور الشاهدان فعل وهو شرط فاختلفا فهما فى الزمان والمكان يمنع القبول
لان الفعل فى زمان أو مكان غير الفعل فى زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفى الاقضية
واذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين أو ابراء من مالى أو ما شبه ذلك واختلفا فى الزمان والمكان
فالشهادة مقبولة لان الاقرار بما يصاد ويكرر فيه يكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل

قوله الامينان يذبحى الافراد
هنا لوافق ما قدمه من قوله
وأمينه بالافراد كالايجزى
اه علاء الدين

مطلب تصح الشهادة على
المتعينة عند التعريف
مطلب يصح تعريف
من لا يصح شاهددا لهما
كل زوج والابن

مطلب لا عبرة بشهادة
شهود الوكالة بلا خصم
حاضر

مطلب فى اختلاف الشاهدان
فى الزمان

مطلب لا يكفى الشاهدان
الى بيان الوقت والمكان

بمطلب في الاختلاف بين
الدعوى والشهادة من
حيث الزمان

مطلب الشهادة لو خالفت
الدعوى بزيادة أو نقصان
مالا يحتاج الى اثباته لا يمنع
قبولها

مطلب اذا شهد الشهود
بما كثر من المدعى به
تبطل وبالاقل تقبل
مطلب يشترط للشهادة
على الطلاق حضور الزوج
مطلب تصح الشهادة
بالطلاق بطريق الحسبة
مطلب شهد وبالاطلاق
على حاضر والمرأة غائبة
تقبل

شهادتهم من المحيط البرهاني في ٢١ * (سئل) * في رجل ادعى على جماعة مالا معلوما
فأجابوا بأنهم دفعوه لمن مدة خمسة أشهر وأنه اقرب استيفائه منهم في التاريخ المزبور وأما ما بينه وبين
ما أجابوا به غير أن الشهود ذكروا أنه من تسعة أشهر فهل يضر الاختلاف المذكور * (الجواب) *
هذه المسئلة مع كثرة التفسير والتفحص عنها لم نجد نقلا صريحا فيها غير أنها وجدنا ما يستأنس لذلك
وهو ما نقله العلائي في شرح الملقى من اختلاف الشاهدين ونصه قال في الفقه وغيره لا يكلف الشاهد
الى بيان الوقت والمكان اهـ ومثله في البرازية وفي القصة ضمن مسألة لا يحتاج الى بيان التاريخ
اهـ وفي الانقروى عن القاعدة في الشهادات الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها
أو نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها اهـ وفي الخبرية عن الفصولين لا يكلف الشاهد الى بيان
لون الدابة لانه سئل عما لا يكلف الى بيانه فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة اهـ
وفي الانقروى عن المتقى شهد على اقرار رجل بمال الا أنهم اختلفوا في الزمان أو المكان أو المبلد ان
قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة
الشهادات بالزور ولو على اقرار بالبسع أو الايقاع واختلاف في الزمان والمكان تقبل ولو سألها ما
القاضي عن الزمان والمكان فقال لا تعلم تقبل لانها لا يكلفان به برازية فبمقتضى ما يلوح من النقول
المذكورة أن الاختلاف الواقع بين الخمسة أشهر والتسعة أشهر لا يضر والله سبحانه أعلم أقول
دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وقد مر في جواب السؤال السابق عن الكافي أن اختلاف
الشاهدين في الفعل في الزمان أو المكان مانع بخلاف القول وهنا قد وقع الاختلاف بين الدعوى
والشهادة في الفعل في الزمان والظاهر أنه مانع كالاختلاف بين الشاهد على أنه ذكر في البحر
عن فتح القدير لو ادعى الشراء وأرآه فشهدوا له لا تاريخ تقبل لانه أقل أي لان الملك المورث
أقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فأرآه فشهدوا تقبل وعلى القلب لا تقبل اهـ
وفي البرازية ادعى الشراء منذ شهرين فشهدوا بالشراء منذ شهر قبلت وبقلبه لا اهـ أي لو ادعاه منذ
شهر فشهدوا به منذ شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه اكثر مما ادعى لانبات الشهود بزيادة المدة بخلاف
ما قبله لانه أقل فكان بمنزلة ما اذا أرآه فشهدوا مطلقا تأمل وحيث كان مانعا في الشراء وهو
قول فالظاهر أنه يمنع في دفع المال في مسئلتنا بالاولى لانه فعل الآن يدعى الفرق بين دعوى المال
وغيرها فليأتمل * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له في ذمته خمسة مائة قرش
فأجاب عمرو بأنه أوفاه ذلك وأتى بشاهدين شهدا أنه أوفاه ستمائة قرش فرد القاضي شهادتهما لكونهما
بما كثر مما ادعى ويريد عمر والآن إقامة بينة شرعية تشهد له بطريق ما أجاب به فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم وفي الدرر الشهود اذا شهدوا بما كثر من المدعى به كان المدعى مكذوبهم
فتبطل شهادتهم واذا شهدوا بالاقل تقبل للاتفاق فيه اهـ ومثله في العلائي * (سئل) *
فما اذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل تكون شهادتهما غير مقبولة ويشترط حضور
الزوج * (الجواب) * الشهادة على الطلاق يشترط لها حضور الزوج كما قيد به في النهاية
كما صرح بذلك الثمرناشي في فتاويه وفيه أيضا اذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب
لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج حاضرا تقبل وان لم يوجد دعوى المرأة بطريق
الحسبة وهذا في الشهادة عند القاضي أما اذا قالوا الامرأة الغائب ان زوجها طلق أو أخبرها
بذلك واحد عدل فاذا انقضت عدتها حبل لها أن تتزوج بآخر وذكر في دعوى الذخيرة
اذا شهدوا على غائب أنه طلق امرأته ثلاثا لا تقبل شهادتهم وان كان الرجل حاضرا والمرأة غائبة تقبل
عمادية من الخامس في القضاء على الغائب ومثله في الفصولين في الثالث عشر ودعوى البرازية
في الخامس عشر * (سئل) * في الشاهد اذا توقف في اقرار المدعى عليه وقال لا أعلم اقراره

ثم شهد على اقرار المدعى عليه قبل تقبل شهادته أم لا * (الجواب) * اذا قال الشاهد لإشهادتي
 ثم شهد قبل لا تقبل والاصح القبول لجواز النسيان ثم التذكر كما في الدرر وأقره المصنف علائق
 من الدعوى وذكر في شرح الطحاوي أن المدعى اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود لا شهادة لنا
 ثم جاء المدعى بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عنده قال في هذا عن أصحابنا وروايتان في رواية
 لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنيت
 نسيت أو تقول الشهود كذلك كانت لشهادته وكان نسيت ثم تذكرنا جواهر الفتاوى * (سئل) *
 في شهادتي طلاق آخر اشهادتهم مدة شهر ونصف بلا عذر شرعي مع مشاهدتهما اللزوم وجين
 وأنتما بجمعة ان اجتماع الأزواج فهل يفسقان بتأخير الشهادة وترد شهادتهما * (الجواب) *
 نعم أقول وسيأتي تمام الكلام على تقدير مدة التأخير * (سئل) * فيما اذا شهدت بينة
 على يسار يدون وقالوا في شهادتهم انه موسر قادر على قضاء الدين فهل يصح ولا يشترط تعيين المال
 * (الجواب) * نعم كما في الثانية * (سئل) * فيما اذا باع زيدا عقاره المعلوم من عمرو
 وتصرف به عمر ومدة مديدة ورجلان معا يسان مشاهدان لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الا ان
 أن يشهدا بحسبة بأن العقار وقف كذا وقد أخر اشهادتهما بلا عذر شرعي ولا تأويل فهل حيث
 كان الامر كما ذكر لا تقبل شهادتهما * (الجواب) * شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر
 شرعي مع ثبوت كنه من أدائها لا تقبل شهادته كما في الاشياء وغيرها وقعت حادثة في غرض محرم
 سألته هي أن رجلا ضرب بندقية في سوق كذا في وقت كذا فأصاب امرأة وقتلها
 من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كما ذكر ثم دفت ثم بعد ثلاثة أيام ادعى ورثتها على
 قاتلها فشهدت الشهود بيطبق ما ادعوا وذكروا أن المقتولة في يوم كذا في وقت كذا المكشوف عليها
 من طرف القاضي اذ ذل اسماء البندقة كما ذكروا في الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم ايها
 وجدها فسألني القاضي هل يشترط ذكر الشهود اسم ايها وجدها أم لا مكتبت ماصورته
 الحمد لله تعالى وان كانت الشهادة على غائب او ميت فلا بد لقبولها من نسبته الى جده فلا يكفي ذكر
 اسمه واسم ابيه وصناعته الا اذا كان يعرف بها اي بالصناعة لا بحالة بأن لا يشاركه في المصغرة
 فلو قضى بلا ذلك كرجلته فالتعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف باسمه فقط أو بلقبه
 وحده كفي جامع الفصولين وملتقط كذا في النور ويشرحه للعلائي من الشهادة وقال في النخ
 فالجواب أن الاعتبار انما هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك اهـ وقالوا في ثبوت هلال رمضان
 شهدوا أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان بروية الهلال وقضى القاضي بها ووجد استجماع
 شرائط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما فانظر واحفظكم الله تعالى الى قولهم قاضي بلدة كذا
 ولم يذكروا الاشتراط اسم ابيه وجدته لانه لا يتيسر بغيره اذ القاضي في ذلك الوقت واحد لا اثنان
 كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق المعلوم المشاهدة بالكشف
 في اليوم المعلوم واحدة لا اثنان فلا بد من الاشتباه * (سئل) * في الشهادة على المرأة المجهولة من
 غير معرفة ولا معرف شرعيين هل تكون غير معتبرة شرعا أم لا * (الجواب) * الشهادة على المرأة
 المجهولة غير معتبرة شرعا الا اذا عرفها رجلا وقال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان فيئذ حلت الشهادة
 بالاتفاق كما في ذلك الترتاشي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة جواب الترتاشي الشهادة على
 المرأة المجهولة غير معتبرة شرعا ولا يكفي تعريف الواحد قال في العمادية ولو أخبرت امرأة أنها
 فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد
 لا يكفي ولو عرفها رجلا وقال لا تشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما أداء الشهادة بالاتفاق لان
 في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر لانها عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز

مطلب اذا قال الشاهد
 لا شهادة لي ثم شهد فالاصح
 القبول

مطلب قال المدعى ليس لي
 بينة ثم جاء بشهود تقبل
 مطلب شاهد الطلاق
 يفسقان بتأخير الشهادة
 مطلب لا يشترط تعيين
 المال في شهادة اليسار

مطلب شهدا بأن العقار
 المبيع وقف كذا لا تقبل
 ان أخر اشهادتهما بلا عذر
 مطلب شاهد الحسبة اذا
 أخر شهادته بلا عذر لا تقبل
 مطلب فيما اذا لم يذكر
 الشاهد اسم الاب والجد

مطلب الاعتبار التعريف
 لا تكثير الحروف

مطلب الشهادة على المرأة
 المجهولة من غير معرفة
 ولا معرف غير معتبرة
 مطلب لا يكفي تعريف
 الواحد

عند أبي جيفة اذا أخبر جماعة لا يتصوروا طوهم على الكذب وعندهما اذا أخبره عدلان أنهم افلانة بنت فلان بن فلان يصل له الشهادة على النسب وفي القوائد الزينة ولا بد من بيان حليتها ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف وفي العمادية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية وجهها وبه ينقش شمس الاسلام الا وزجندى وظهير الدين المرغيناني رجهما الله تعالى اه أقول وحاصله أن تعريف المرأء المجعولة ان كان من واحد لا يكفي وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بأن قالان شهدا أنهم افلانة بنت فلان كفي اتصافا والابان أخبرا أنهم افلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي عنده ما لم يخبر بذلك جماعة لا يمكن قواطعهم على الكذب وعندهما يكتفي اخبار العدلين وهذا يخالف لما في البحر عن البرازية حيث قال وهل يشترط شهادة الزائد على عدلين في أنها افلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على أنها افلانة بنت فلان وقالوا لا يشهد عدلين يكتفي وعليه الفتوى لانه أيسر اه فقد جعل الخلاف بين الامام وصاحبيه في لفظ الشهادة لا الاخبار ولكن نقل الخير الرمي في حاشيته على البحر عن معين الحكام للطرابلسي مثل ما نقله المؤلف هنا عن الترمذاني ثم قال والذي يظهر أن ما في معين الحكام هو المعتبر لما ذكره من العلة اه أى بقوله لان في لفظ الشهادة من التأكيده ما ليس في لفظ الخبر الخ * (سئل) * في شهادة الرجل لأم زوجته بدين لها على زوجها المذني عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الشاهد المذكور هل تقبل * (الجواب) * تقبل شهادته لأم امرأته كما صرح بذلك في البرازية عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل * (سئل) * فيما اذا شهدوا على شهود المذني قبل التعديل على اقرارهم بأنهم شهدوا بزور فهل تقبل الشهادة عليهم بذلك * (الجواب) * تقبل الشهادة على شهود المذني على اقرارهم أنهم شهدوا بزور قبل التعديل ولو من واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل على ما عتمده في المنع تبع لما قرره صدر الشريعة وأقره من ملاحضه وأدخل تحت قوله لم يدفع أسهل من الرفع كما ذكره العلائي ومثله قبول الشهادة على الجرح المجرد دواة في كتب المذهب والله سبحانه أعلم * (سئل) * في شهادة الدلال العدل الذي لا يحلف ولا يكذب هل تقبل * (الجواب) * نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب ولم يحلف * (سئل) * فيما اذا كان زيدا بنت أخ وبنت زوجة بالغتان عاقلتان فشهدتا له مع رجل آخر بشراء طبقة من عمره هل تقبل حيث لا مانع شرعا أم لا * (الجواب) * نعم تقبل شهادتهما وفي القنية تقبل شهادة الريب * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن أولاد فادعى أحدهم أن أباه باع منه الدار وأحضر شاهدين لم يعرف أحدهما ولا اسم البائع ولا اسم أبيه وجده ثم قال لا يثبت له سواهما فأنقعه الحاكم المذني عليه من ذلك وعرفهم بأن الدار تكون ميراثا عن أبيهم ثم بعد ذلك أحضر يثينة تشهد له بدعاه فهل تقبل لامكان التوفيق * (الجواب) * تحديد الدار لازم قال في التنوير ويشترط التحديد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها ولا بد من ذكر بلدة بها الدار ثم المحلة ثم السكة وذكر أسماء أصحابها وأسماء أنسابهم ولا بد من ذكر الحدان لم يكن الرجل مشهورا اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي أن المذني اذا قال ليس لي بينة أو قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المذني بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة عندي قال في هذا عن أصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح لان التوفيق ممكن بأن يقول كان لي شهود وكنت نسيت أو يقول الشهود كذلك كانت لنا شهادة ولكنك نسيتنا ثم تذكرنا اه ومثله في العمادية * (سئل) * فيما اذا أقام المذني بينة على اقرار المذني عليه بأنه استأجر الشهود على هذه الشهادة فهل تقبل بينته ولو بعد التعديل * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في المحيط السرخسي من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر والتنوير وغيرها

مطلب تقبل شهادته لأم امرأته
مطلب شهدوا على اقرار شهود المذني بأنهم شهدوا بزور قبل التعديل تقبل قوله ومثله قبول الشهادة الخ الذي بخط سيدى الوالد في المسود وقبول الشهادة باسقاط لفظ مسئلة والظاهر أنه سقط من قلبه سهوا كما لا يخفى فقلت للكتاب أن يلحقه باب الاصل اه علاه الدين
مطلب تقبل شهادة الدلال العدل
مطلب تقبل شهادة الريب لزوجه امه
مطلب يشترط تحديد العقار في الشهادة ولو مشهورا الا اذا عرفه الشهود
مطلب قال المذني لا بينة لي أو قال الشهود ما لنا شهادة الخ
مطلب أقام بينة على اقرار الخصم بأنه استأجر الشهود تقبل

مطلب لا تقبل شهادة
المستحق فيما يرجع الى غلة
الوقف
مطلب شهد واعم متولى
الوقف أن هذه الارض
من قريتهم تقبل

مطلب نصح الشهادة على
وقف مكتب وللشاهد صبي
في المكتب الخ

مطلب تجوز شهادة الناظر
في وقف تحت نظره

مطلب جاء المدعى بشاهد
واحد ثم جاء بآخر تقبل
مطلب تقبل شهادته لأم
امرأته وأبيهما وزوج بنته
ولا امرأة ابنه وأبيه وأخت
امرأته

مطلب تقبل شهادة الذي
على مثله لمسلم

مطلب فيما إذا ادعى مسلم
وكافر على تركه كافر وأقام
بينة من أهل الكفر

مطلب إذا طلب المدعى عليه
تحليف الشاهد لا يجاب

مطلب تحليف الشهود أمر
منسوخ

• (سئل) • في شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة هل تكون غير مقبولة • (الجواب) • لا تقبل لأن له حثافي المشهود به فكان داخلًا في شهادة الشريك لشريكته ونظير شهادة أحد المدينين لشريكه كدين مشترك بينهما كما سرح بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته وأفتى بذلك مفتي الروم المرحوم علي أفندي • (سئل) • في شهادة الاخ العدل لاختيه في دعوى متعلقة بوقف برأخوه متول عليه هل تقبل • (الجواب) • نعم تقبل شهادة الاخ لاختيه والمسئلة في المتون بل في فتاوى الترناشي من الشهادة شهد واعم متولى الوقف على آخر أن هذه القطعة الارض من جلة أراشي قريتهم تقبل اه أقول ما ذكره عن فتاوى الترناشي لا ينافي ما مر في السؤال السابق لأن ذلك في الشهادة على الغلة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على أصل الوقف وهو غير مملوك لاحد فلذا لم تقبل في الاول وقبلت في الثاني كما أشار الى هذا الفرق صاحب الجرد وكرر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على أصل الوقف وهي الشهادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل المحلة بوقف المسجد وشهادة الفقهاء على وقفه وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالتمسدا القبول في الكل قال ابن الشحنة ومن هذا المخط مسألة قضاء القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخبير الملى وبه يعلم جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لأن القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم اه وهذا ما أفتى به العلامة الترناشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية إذا شهدوا على قطعة أرض أنهم امن اراشي قريتهم لا تقبل وأجاب عنه الترناشي بجملة على قرية مملوكة والله أعلم • (سئل) • في شهادة الواحد إذا لم يثبت بها حق ثم جاء المدعى بشاهد آخر عدل هل تقبل • (الجواب) • نعم إذا كل نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل • (سئل) • فيما إذا شهد رجل ابن أخيه العصبى وزوج بنته وحما عدلان هل تقبل • (الجواب) • نعم كافي الخلاصة وتقبل لأم امرأته وأبيهما وزوج ابنته ولا امرأة أبيه ولاخت امرأته وفي البرازية تقبل لابويه من الرضاغة ولبن أرضعته امرأته ولا أم امرأته وأبيه • (سئل) • في شهادة الذي العدل على ذي مثله بحق لمسلم هل تقبل • (الجواب) • نعم كافي الملتقى وغيره من المتون إذا مات الكافر بخاء مسلم وكافر وأدعى كل واحد منهما دينًا فاقام كل واحد منهما ما بينة من أهل الكفر قال في الكتاب أجزت بينة المسلم وأعطيته حقه فان بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم بينهما على مقدار دينهما فتاوى الاقنوي عن التارخانية والمخطط وتمام المسئلة فيها وفي حاشية الخير الرملى على البحر أقول في الذخيرة نصرا في مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصارى على ألف على الميت وأقام نصرا في آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يتحصان فيها عنده وعند أبي يوسف يتحصان والخلاف راجع الى أن بينة النصرا في مقبولة عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات التركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيهما اه والحاصل أنه على قول الامام يلزم من اثبات التركة والمحاصرة الحكم بشهادة الكافر على المسلم • (سئل) • في المدعى عليه إذا طلب تحليف الشاهد هل يجيبه القاضي الى ذلك أولا • (الجواب) • الشاهد لا يحلف قال في المنخ من أواخر كتاب الدعوى ولو طلب المدعى عليه تحليف الشاهد لا يجيب عليه الميمين أو المدعى أنه لا يعلم أن الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لأننا أمرنا بكرام الشهود والمدعى لا يجيب عليه الميمين لاسيما إذا أقام البينة وفي القوائد الزينية معزى الى التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التركة بغلبة الفسق اختار القضاة تحليف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي اعلم أن تحليف الشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر

في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان إذا أمر قضاة بتخليف الشهود يجب على العلماء أن ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضاة أمرا أن أطاعوا يلزم منه سخط الخالق سبحانه وتعالى وإن عصوا يلزم منه سخطك إلى آخر ما فيها اهـ من مخ من الشهادة * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن تركه وورثه أقرانان منهم يدين لزيد على الميت فلم يعطاه ولم يقض القاضي عليه ما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما * (الجواب) * نعم تقبل قال في جامع الفصولين مات الرجل فأقر وارثاه يدين لزيد على الميت فلم يعطاه ولم يقض القاضي عليه ما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي رب الدين ثبت الدين عليه ما وعلى غيرهما من الورثة اهـ وفي وصايا الخانية ولو شهد الوارثان على الميت يدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع اهـ وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فأقر وارثاه يدين على الميت لرجل ثم شهدا بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لأن مجرد أقرارهما قبل القضاء عليهما لا يحيل الدين في قسطهما وإن قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به عليه لا يقضى بشهادتهما لأنهما يريدان أن يحولا بعض ما لزمهما على باقي الورثة فكانت جزمهم ودفع مغرم وفيه اشكال وذلك أن الدين لا يلزم على نصيبهما بأقرارهما فكيف يصح للقاضي أن يقضى بالدين عليهما في نصيبهما قلت الديون تقضى من أيسر الاموال قضاء وحصتهما أيسر الاموال قضاء لانكار سائر الورثة الذين وعدم البيئة للمدعي اهـ أقول ما ذكره البرازي من الاشكال المذکور مبني على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة الترمذاني في فتاواه إذا أقر الوارث بالدين يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقرار قبيل فصل الاستثناء أحد الورثة أقر بالدين يلزمه كله وقبل حصته واختاره أبو الليث اهـ وأما اقراره بالوصية بعد القسمة فإنه يلزمه حصته اتفاقا كما في العمادية وذكره في الدر المختار قبيل باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المبسوط للرخسي إذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لانه لا يتم في شهادتهما وان كانا غير عدلين أو أقر أو لم يشهدا ألزمهما بالحصص في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بغير صفة العدلة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما * (سئل) * عن شهود شهدوا بأقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال أن الدعوى لم تصدر من الزوجة فهل تقبل شهادتهما أولا * (الجواب) * لا تقبل شهادتهما بعد أن أخر واجبة أيام من غير عذر ان كانوا عالين بأنهما يعيشان عيش الأزواج والشهادة بدون الدعوى تجوز في هذه المسئلة ويقضى بهما من معين المفتي في كتاب الشهادة شهدوا بالحرمة المغلظة بعدما أخر وشهادتهما خمسة أيام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عالين بأنهما يعيشان عيش الأزواج جامع الفتاوى في كتاب الشهادة يجب أن يعلم بأن الشهادة على حد الزنى وما أشبهه من الحدود الناجصة بطل بتقديم العهد عند علمائنا لم يقدروا التقدم تقدير أصريحا وظاهر ما في الجامع الصغير يشير إلى أن ستة أشهر وما فوقها مستقدم وقد روي في رواية الاصل أن الشهر وما فوقه متقدم وعن محمد أن ثلثة أيام وما فوقها متقدم وعن أبي يوسف أنه قال جهدنا بأبي حنيفة حتى يبين في ذلك مدة فأبي وقال هو على قدر ما يرى الامام من الخيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئلة في كتاب الشهادات من البحر والاشباه وحقه مخني الاشباه السيد احمد الحموي وقد أفتى بمثل ذلك العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا وأجاب بقوله يفسقان بأخبار شهادتهما وترد ولا يحكم بها * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن زوجة وأولاد ذكور وبنات وكان قد أوصى لأبى ابنه بمثل نصيب ابنه ثم ان الورثة المزبورة تدعى أن مورثهم المزبور رجع عن وصيته المزبورة بشهادة أبي الزوجة المزبورة وشهادة زوج إحدى البنات المرفومات

مطلب يصح شهادة الوارثين
يدين على الميت

مطلب اذا أقر الوارث
بالدين يؤخذ كله من نصيبه

مطلب يصح شهادة الوارثين
على الوصية

مطلب اذا أخر شهادته على
الطلاق خمسة أيام لا تقبل
مطلب تجوز الشهادة على
الطلاق حسبة بلا دعوى
مطلب الشهادة على حد الزنا
وتجوز بطل بتقديم العهد

فهل تكون شهادتهم غير مقبولة في حق الجميع * (الجواب) * شهادة أبي الزوجة لبنته
والزوج لزوجته غير مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال في الاشياء الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية * (سئل) * فيما اذا باع زيد سلعة المعروفة
من جماعة من أهل حرفة لآعلى سبل الشركة لكل واحد منهم قدرا معلوما منها بينته المعلوم
ثم دفع بعض المشتري عن سلعته التي اشتراها بنفسه لدى بينة من أهل الحرفة المذكورين وزيد البائع
يمنع من قبول شهادتهم لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال أنه لا مانع من قبول
شهادتهم لرفيقهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا وان كانوا من أهل
حرفة المشتري ومن جملة المشتريين * (الجواب) * نعم تقبل حيث الحال على هذا المنوال
والله أعلم * (سئل) * في شهادة مخلوق للعبة هل تقبل أم لا * (الجواب) * لم أجد نقلا
صريحاً في المسئلة مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان خلق اللعبة يحل بالمروءة يمنع القبول
والافلا قال في المنع ما يحل بالمروءة يمنع قبولها والمروءة أن لا يأتي الإنسان بما يعتز منه مما يخصه
عن مرتبة عند أهل الفضل اهـ ومثله في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعندي المروءة الدين
والصلاح اهـ أقول ظاهر كلام المؤلف في عدم جزمه بكون ذلك الفعل مخالفاً للمروءة وفي البحر
عن ابن وهبان في مسئلة الخروج الى قديم الامر أنه ينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل البلد
فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا يشكرونه ولا يستخفونه فينبغي أن لا يقدح اهـ فعلى
هذا فان كان ممن يعتادون الخلق ولا يعتونه رذيلة يتهم لا يحل بمروءة تقبل شهادته لكن قد يقال
ان الادمان على الصغيرة مفسد كما في البحر وقد ذكر العلائي في الدر المختار من المظن والاباحة عن
الجبتي والبرازية اذا قطعت شعراً سهاً ثمت ولعنت وان باذن الزوج لانه لاطاعة للخلق في معصية
الخالق ولذا يحرم الرجل قطع لحية ولبثته والمعنى المؤثر التشبه بالرجال اهـ وقال العلائي في كتاب الصوم
قبيل فصل العوارض ان الاخذ من اللحية وفي دون القبضة كما يفعل بعض الخلقية ومحنة الرجال
لم يجز أحد وأخذ كلها فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم اهـ فثبت آدم على فعل هذا المحرم
يفسق ولن لم يكن ممن يستخفونه ولا يعتونه خادماً للعدالة والمروءة فكلام المؤلف غير محترق قد بر
* (سئل) * فيما اذا باع زيد عمراً مأكلاً ثم اختلف المتابعان فاذا في البائع فساد البيع بوجه
الشريعي واذا في الغبن الفاحش والتغريب والمشتري اذعى الحجة وعدم الغبن فأى بينة مقبولة منهما
* (الجواب) * بينة الغبن أولى من بينة العكس وبينة الفساد أولى من بينة الحجة كما صرح بذلك
في ترجيح البينات * (سئل) * في امرأة تدعى قدم نمرين انهما ازيد من مائة سنة وأن لها
بينة بذلك والرجل يدعى الحدوث من اثني عشرة سنة وله بينة بذلك فأى بينة تقدم * (الجواب) *
اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم في البرازية والخلاصة بينة القدم أولى وفي ترجيح البينات
للبعداى عن القضية بينة الحدوث أولى وذكر العلائي في شرح الملتقى أن بينة القدم أولى في البناء
وبينة الحدوث أولى في الكنف اهـ وعبرة البرازية من الحيطان حدان قديم ما لا يحفظه الاقران
الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على القدم والاخر على الحدوث فبينة القدم أولى وشهادة
أهل السكة في هذا لا تفيد اهـ وعبرة القضية في باب البيتين المتضادتين في كنف في طريق
العائنة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأما البينة فالبينة بينة من يدعى انه محدث بم
القول في هذا أقول مدعى القدم لكونه متمسكاً بالاصل اهـ ونقل في الحاشية الى الزاهدى بالحرف
معللاً بقوله فالبينة بينة من يدعى انه محدث لان ثابت ولاية النقص اهـ فتأمل وفي رسالة الحج
والبينات ان الاصل في ترجيح البينة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر
اذا البينة انما شرعت لاثبات أمراً حادث واليمين لا يثبت على ما كان اهـ فعلى هذا بينة الحدوث

مطلب الشهادة اذا بطلت
في البعض بطلت في الكل
مطلب اشترى جماعة من
أهل حرفة سلعة ثم شهدوا
لواحد منهم على البائع تقبل

مطلب في شهادة مخلوق
للعبة
مطلب في تعريف المروءة

مطلب لا يباح الاخذ من
اللحية وهي دون القبضة

مطلب بينة الغبن وبينة
الفساد أولى من بينة العكس
مطلب اذا تعارضت بينة
الحدوث والقدم فأى بينة
تقدم

مطلب حدان قديم ما لا
يحفظه الناس الا كذلك

مطلب الاصل في ترجيح
البينة هو كونها مثبتة
خلاف الظاهر

تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم أقول أن بينة الحدوث تقدم في صورة السؤال وكذا في البناء
والكنيف لما ذكر من التعليل الموافق لما ذكر من التأصيل فإن الحدوث أمر عارض والقدم أصل
فلذا كان القول قول مدعيه وجبته فكون البينة المدعى الحدوث جاعل على القواعد الفقهية
والاصولية لا يثبت خلاف الأصل بلافراق بين الكنيف وغيره وبه ظهر ترجيح ما في القضية
والحاوي على ما في البرازية والخلاصة وظهر أن ما مر عن شرح الملتقى ليس لوفيقا بل هو نقل لقولين
متعارضين لكن ذكر العلائق في شرح التنوير في باب ما يحده الرجل في الطريق نقلا عن
البرجندی أن الأصل فيها جهل حاله أن يجعل حديثا لوفى طريق العامة وقديا لوفى طريق الخاصة
اه ومثله في التمهيداتي عن العمادية وعزاه في الفتاوى الهندية إلى المحيط وإذا كان الأصل ذلك
فالتقول لمصلحة البينة لا آخر على التفصيل المذكور ولا ينبغي مخالفة ذلك لما في القضية
والحاوي ولعله قول ثالث فتأمل هذا وقد أفاد المؤلف رحمه الله تعالى في كتاب الشرب فائدة حسنة
وهي أن الخلاف المذكور انما هو فيما إذا كان الاختلاف في مجزئ الحدوث والقدم بدون ذكر
تاريخ أم لا وأثر خاف لا سبق تاريخا أرجح كما جزم به أصحاب المتن وغيرهم فاعتنم هذا التعبير
* (سئل) * فيما إذا تعارضت بينة البسار مع بينة الاعسار فأيها تقدم * (الجواب) *
بينة البسار أحق بالقبول من بينة الاعسار عند التعارض لأن البسار عارض والبنات شرعت
للابتات * (سئل) * فيما إذا تعارضت بينة الصحة والمرض فأيهما تقدم * (الجواب) *
تقدم بينة الصحة قال في التنوير وبينه كون المتصرف ذاعقل أولى من بينة الورثة مثلا كونه
مخلوط العقل أو مجنون * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمر ومقداد معلوما من البنات
معلوم وتسلم البن وقبله بعد اطلاعه على عيبه ورضي به والآن يدعى أن البن أمانة عنده فهل يكاف
إلى اثبات الأمانة فإن عجز بقي على الشراء * (الجواب) * نعم لأن بينة الأمانة أولى من بينة
الشراء كما في ترجيح البنات أقول هذا إذا كان البائع بينة على الشراء والافاقول لم يدعى
الأمانة ولا حاجة إلى اثباتها بالبينة لأنه منه كسر البيع فيما يظهر لي وإن لم أره الآن فليراجع
* (سئل) * في بينة الإكراه في الإقرار هل تكون أولى من بينة الطوع إن أرتخا واتحد
تاريخيهما * (الجواب) * نعم وبينة الإكراه أولى من بينة الطوع بمعنى لو أثبت إقرارا لإنسان
بشيء طائعا فأقام المدعى عليه بينة أني كنت مكرها في ذلك الإقرار فبينة الإكراه أولى لأنها ثابتة
خلاف الظاهر وهو الأصح كما في الفصول العمادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرازية قال
وفي الملتقط ادعى عليه الإقرار طائعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه أن ذلك الإقرار كان
بالكره فبينة المدعى عليه أولى وإن لم يورثا وأرتخا على التعاقب فبينة المدعى أولى اه قال في المنع
أقول كلامه يقتضي أن بينة الإكراه انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وأما إذا لم يحصل
التعارض فبينة الطوع أولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي إما أن يورثا أولا فإن كان الأول
وهو ما إذا أرتخا فاما أن يتحد التاريخ أو يختلف فإن كان الأول فبينة الإكراه أولى وإن كان
الثاني وهو ما إذا اختلف التاريخ أولم يورثا فبينة الطوع أولى اه * (سئل) * فيما إذا
تعارضت بينة بيع الوفاء مع بينة بيع البات فهل تقدم بينة بيع الوفاء * (الجواب) * نعم
كافي فاضيجان وغيره * (سئل) * فيما إذا تعارضت بينة من يدعى فساد النكاح
من الزوجين مع بينة من يدعى صحته منهما فأيهما تقدم * (الجواب) * البينة بينة مدعى
الفساد نص عليه محمد في الملتقى كذا في الوجيز وعلمه السرخسي في المحيط بأن الصحة ثابتة
بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى اثباته فكانت بينة أكثر اثباتا فكانت أولى
في جامع الفصولين ولولتازع الزوجان بعد الولادة في صحة السكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد

مطلب بينة البسار مقدمة
على بينة الاعسار

مطلب بينة الأمانة أولى
من بينة الشراء

مطلب بينة الإكراه
في الإقرار أولى من بينة
الطوع إن اتحد التاريخ

مطلب بينة الإكراه انما
تقدم على بينة الطوع عند
التعارض وهي ثلاثية

مطلب تقدم بينة بيع
الرفاء على بينة بيع البات

مطلب تقدم بينة مدعى
فساد النكاح

لانها ثبتت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت حرمة الوطء باقراره ونفى قبلنا بينة
الفساد تسقط نفقة العدة اذ الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيفما كان اذ الفساد
ينفي حل الوطء لا يثبت النسب اهـ * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد الخارج على متولى وقف
بيده حانوت الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضها الجارية في الوقف ملكة بناءه وكيه فلان
في الارض المذكورة وادعى المتولى بأنه بناء بمال الوقف لا الوقف بعد ان هدام بنائها الاول الذي
كان للخارج المذكور واقام كل بينة على دعواه فأتىها تقدم * (الجواب) * تقدم بينة الخارج
لانها أكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء مما يعاد ويكرر كما في الخلاصة
والبرازية وغيرها وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر
كما في الملتقى والمنع والبحر والدور والزيلجي وتغير هارجل في يده أرض فادعى رجل عليه أنها ملكة
ورثها من أبيه واقام البينة وادعى صاحب اليد أنها وقف واقام البينة قال علاء الدين بينة مدعى
الملك أولى لانه خارج وبينة الخارج أكثر اثباتا على ما عرف فكان أولى ولو ادعى أنها ملكة
في يده غضبها فقال المدعى عليه وقف واقام البينة قال بينة الخارج أولى كما اذا لم يدع الوقف اهـ
جواهر الفتاوى والله تعالى أعلم أقول قد ذكر المؤلف هنا مسائل متفرقة في ترجيح البينات نحو ستين
مسئلة وعزاها الى فتاوى يحيى أفندي مفتي الروم ثم ذكر مسائل ذكرها المؤلف في آخر باب
الاختلاف في الشهادة وقد رأيت هذه المسائل مهمة نافعة للمفتي عند المراجعة بسهولة ورأيت
في كتاب تعارض البينات للشيخ غانم البغدادى مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف فتصدت
لتلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان سنة ١٢٣٦ هـ في التلخيص احسانا بأوجز
عبارة واقصرت منه على ما فيه من ترجيح احدى البينتين على الاخرى وقد ذكرت ذلك هنا خدمة
لصاحب الشرع الشريف صلى الله عليه وسلم فأقول * (نكاح) * بينة السابق تاريخا أولى في رجلين
اتعسا نكاح امرأة بينة ردة البكر النكاح عند تزويج وليها أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على
رضائها أو اجازتها أولى من بينة ردها بينة زيدا أنها امرأته أولى من بينتها أنها امرأة عمر والنكر
بينة المسلم أولى من بينة النصراني اذا أقام ما بينة نصرانية على نكاح نصرانية بينة فساد النكاح أولى
من بينة صحته بينة المرأة في ندر المهر أولى من بينة الزوج ان شهده مهر المنزل للزوج بينة المرأة أن أباحا
زوجها وهي بالغة ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت فاسدة بينة المرأة أن الدار التي يسكنها
ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكة بينة الزوج في مناع النساء انه ملكة أولى من بينة المرأة بينة الصحة
أولى فيما ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثتها انه في المرض بينة المرأة أنها أبرأته من
المهر بشرط أولى من بينة الزوج أنه بلا شرط بينة الزوج أنها أبرأته من المهر أولى من بينة المرأة انه كان
مقترا به الى الآن بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات في صفر * (طلاق) *
بينة المرأة انه كان عادة لا وقت انطلع أولى من بينة الرجل انه كان مجنونا والاصل في ذلك أن بينة كون
المتصرف عاقلا أولى من بينة كونه مجنونا بينة الابن أن أباه أبانها وانقضت عقدها أولى من بينة
المرأة انه مات وحى على نكاحه وهو الصحيح * (نفقة) * بينة المرأة انه موثر فعليه نفقة المومنين
أولى من بينة الزوج أنه معسر بينة الزوجة أولى في الاختلاف في مقدار المهر ورض أو زمانه لانها ثبتت
الزيادة بينة الزوجة أن الثوب المبعوث أو الدراهم عديبة أولى من بينة الزوج انه من الكسوة أو المهر
خاتمة وفي الخلاصة بالعكس بينة الابن الغائب أن أباه حين أنفق مال الابن على نفسه كان مومرا
أولى من بينة الاب الاعار بينة الابن الزمن أن زيدا أبوه فعليه نفقة أولى من بينة زيدا أن رجلا آخر
هو أبو الزمن بينة النظر المشروط عليه الارضاع نفسها انها أرضعت النبي بلبتها فلها الاجر أولى من
بينة أبيه أنها أرضعت بلبن شاة * (عتق) * بينة الامة أنه أعتقه باقبل الولادة فولد لها حر أولى من بينة

مطلب تقدم بينة الخارج
أن البناء في حانوت الوقف
ملكه

مطلب تقدم بينة الخارج
بأنها ملكة على بينة ذي
اليد بأنها وقف

مسائل مهمة يرحم فيها الهدى
البينتين على الاخرى

قوله بينة الزوج أنها أبرأته من
المهر أولى لان بينة المرأة على
الاقرار قد بطلت باقرار الزوج
بما ادعى البراءة ولم تبطل
بينة البراءة وكذا في دعوى
الدين وكذا البيع
والاقالة فان بينة الاقالة
أولى باطلان بينة البيع
باقرار مدعى الاقالة وينبغي
أن يحفظ هذا الاصل فانه
يخرج به كثير من الرافعات
كما في الفتية اهـ منه

السيد أنها ولدت قبل الاعتاق بينة البنت أن أبي مات حر الأصل أولى من بينة المدعى أنه كان
عبدى فأعتقه وولاؤه أولى بينة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بينة العبد لابنائها الزيادة
بينة الامة أنه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة أنه كان محتلط العقل بينة
مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحته بينة المكاتب أن الكتابة على نفسه وماله أولى
من بينة المولى أنها على نفسه فقط * (وقف) * بينة الأسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذو اليد
أنها وقف عليه والقيم أنها وقف على المسجد بينة مدعى الوقف بطناً بعد بطن أولى من بينة مدعى
الاطلاق بينة الخارج على المالك أولى من بينة المتولى ذي اليد على أنه وقف وبه يفتى بينة
الخارج أنها وقف على مطلق أولى من بينة ذي اليد أن بائعي اشتراها من الواقف إلا أن أثبت
ذو اليد تاريخاً سابقاً على الوقف بينة فساد الوقف أولى من بينة الصحة أن كان الفساد
بشرط فساد وبينة الصحة أولى أن كان الفساد بمعنى في المحل أو غيره * (بيع) * بينة مدعى
فساد البيع أولى من بينة الصحة اتفاقاً أن كان الفساد بشرط أو أجل فاسدين وبينة مدعى الفساد
أولى أيضاً ولو لمعنى في صلب العقد كالشراء بألف وورطل خير في ظاهر الرواية بينة مدعى البيع
كرهاً أولى من بينة مدعية طوعاً في الصحيح بينة الدائن أن الورثة باعوا عبداً من التركة
المستغرقة أولى من بينة أن البائع مورثهم بينة مدعى البيع وقاء أولى من بينة مدعية بآنا
بينة المشتري على الأقلالة أولى من بينة البائع على البيع لبطان الشاينة باقرار مدعى الأقلالة
بينة ذي اليد أني بعتك هذا العبد بألفين أولى من بينة أحدهما أني اشتريته منك بألف
بينة أني بعتك كذا يوم كذا في مكان كذا أولى من بينة الآخر أني لم أكن ذلك اليوم في ذلك
المكان بينة ذي اليد أن فلانا أودعني الدار أولى من بينة الخارج على الشراء من ذي اليد بينة
من بلغ فادعى أن الوصي باع كذا بغير أولى من بينة المشتري وقال كثيراً بالملكس بينة المشتري
أن أبالك باعها مني في صغر كذا أولى من بينة الابن أنه كان بالغاً وقيل بالعكس بينة المشتري أنك
بعت مني بعد بلوغك أولى من بينة البائع أنه قبله لابنائها العيارض بينة المشتري اجازة المالك
بيع الفضولى أولى من بينة المالك الرذلاء ملزمة بينة الخارج أني اشتريته من أيك منذ عشر
سنتين أولى من بينة ذي اليد أن أباه مات منذ عشرين سنة بينة الخارج أني اشتريته من أيك
أولى من بينة ذي اليد أنه ملك أبيه إلى حين موته بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر
التمن أو قدر المبيع بينة البائع في التمن وبينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر التمن
والمبيع جميعاً بأن قال البائع بعت العبد الواحد بألفين وقال المشتري بعت العبدين بألف فيحكم
للبائع بالفين وللمشتري بعدين بينة الصحة أولى فيما لو ادعى الشراء من ثالث أحدهما شراء صحيحاً
والآخر فاسداً بينة ذي اليد أن زيداً قال لاحق لي في الدار قبل شرائك منه أولى من بينة مدعى
الشراء من زيد بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي اليد أنك شريته مني
تم تقايلنا بينة البائع أني بعتك الجارية بهذا العبد أولى من بينة المشتري أن البيع بائن
بينة البائع أولى فيما لو اشتري زيداً منه عبدين فهلك أحدهما ورذالا آخر بعيب ثم اختلفا
في قيمة الهالك بينة البائع أن المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري أنه هلك في يد البائع
بينة من ليس له الخيار أولى فيما لو كان الخيار للاحدهما واختلفا في الاجازة والنقض في المدة
وبينة مدعى النقص أولى لو اختلفا بعد المدة بينة رب السلم أولى فيما لو اختلفا في رأس المال
المسلم فيه أو جنسه أو صفته أو ذرعه بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في رأس المال
أو في مضي الأجل لابنائها الزيادة بينة المؤرخ أو الأسبق تاريخاً في دعوى الشراء من ثالث
أولى من بينة الآخر وفيها تفصيل طويل بينة ذي اليد أنها تبعت في ملك بائعه أولى من

قوله بينة من ليس له الخيار
أولى الخ صورته ادعى
صاحب الخيار اجازة البيع
في مدة الخيار وادعى
الآخر نقضه أو ادعى
الأول النقص وادعى
الآخر الاجازة فالقول
قول الأول واليمنية بينة
الآخر أعنى من ليس له
الخيار أنه منه

بينة الخارج التناج في ملك بائعه * (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما إذا اختلفا
 في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع
 في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت البناء ثم العرضة
 فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائه ما جيعا عند الثاني وقال الثالث بالعكس
 بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفيع أنك اشتريتها
 من زيد أولى من بينة المدعي عليه أن عمراً أو دعيتها * (اجارة) * بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة
 ليركبها إلى موضع كذا أولى من بينة المؤجر أنه بعشرة إلى نصفه بينة الراعي أنك شرطت على الرعي
 في هذا الموضع الذي ملكت فيه أولى من بينة صاحبها على موضع آخر بينة المؤجر أنه استأجر
 منه الخانوت طاعة أولى من بينة الآخر على الآخر كراه أقول تقدم في البيع أن بينة مدعيه كرها
 أولى في الصحيح فعمل هذا مبني على خلاف الصحيح تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد
 مصراعي باب الدار فادعاه كل منهما بينة المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة للمستأجر أنها
 كانت في يده إلا جرح هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر
 المدة بينة راكب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرتني لأحفظ لك السكان بينة
 رب الدابة أولى فيما لو قال له الراكب استأجرتني لأبلغها إلى فلان * (هبة) * بينة مدعي الهبة
 المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع
 أولى من بينة الرهن بينة الشراء من ذي اليد أولى من بينة الهبة والقبض منه الا إذا أرتخ التخلي
 فقط أو كان تاريخه أسبق بينة مدعي نكاح الامة أولى من بينة مدعي الهبة أو الصدقة أو الرهن
 ما لم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما زائداً والآخر خارجاً وفي المسئلة بحث يطلب من الاصل
 بينة الوارث أن المورث وجبه كذا في الصحة أولى من بينة الآخرين على المرض (عارية ووديعة) *
 بينة المعير أنهما ملكتا بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير أنه ردّها إليه بينة المودع
 أن رب الوديعة عزلك من الوكيل بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض بينة الخارج على الملك
 أولى من بينة ذي اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي ما لم يقل أقول أنه في يدي وديعة بينة المودع
 على الرد أو على ضياعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس بينة مدعي
 الايداع عند ذي اليد أولى من بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذي اليد أن فلاناً أو دعيتها أولى
 من بينة آخراني اشترتها منك * (غصب) * بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد
 إلى المالك بينة الغاصب أن المقتبض مات عند المالك أولى من بينة الموت عند الغاصب
 عند محمد وعند الثاني بالعكس بينة الغصب فيما يداً آخر أولى من بينة ثالث المالك المطلق
 بينة أن ذا اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ شهر ويضمن المدعي عليه
 قيمتها للثالث في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث ولا ضمان ثانية
 * (جناسات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الدرر والقنية وفي الخلاصة
 بالعكس وبه أنقح المولى أبو السعود أن ذي يده أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخصم
 أن أباه كان ميتاً ذلك اليوم بينة أنك أضرمت صبياً بضرب حماري فمات أولى من بينة الآخر
 أن الحماري لأنه نفي مقصود * (اقرار) * بينة أنه أقر لوارثه في الصحة أولى من بينة أنه أقر له
 في المرض بينة الاقرار كرها أولى من بينة الاقرار طوعاً بينة المقتضى عليه بالادار أن المدعي
 أقر قبل القضاء بأن لاحقاً فيها أولى ولو بأنه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء بينة أن الميت
 كان أقر أن لاحقاً في الدار أولى من بينة الوارث الارث * (صلح) * بينة مدعي الصلح
 عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع * (رهن) * بينة الرهن أولى فيما لو اختلفنا في قيمة الرهن

بعد هلاكه يئنه الراهن على عدم الردأولى من يئنه المرتن أنى أخذت المال ورددت
الرهن يئنه المرتن فى تعيين الرهن أولى من يئنه الراهن يئنه الراهن أولى فى الما لأدعى كل منهم
هلاكه عند الآخر يئنه المرتن أنك رهنتى التوبين أولى من يئنه الراهن أنه رهنه أحدهما
يئنه الراهن أن العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من يئنه المرتن أنهما مثل
تبعه يئنه الراهن أنه رهنه لهما قيمته عشرة أولى من يئنه المرتن أنه رهنه معيا قيمته خمسة
يئنه الشراء من زيد أولى من يئنه الرهن منه إذا أرخ الآخر فقط أو كان تاريخه أسبق
ويئنه ذى اليد لو كانت العين فى يد أحدهما أولى فى ذلك إذا أسبق تاريخ الخارج
* (مزارعة) * يئنه المزارع أولى فى الما لو اختلف مع رب الأرض والبذر فى قدر المشرط بعد ما نبت
ويئنه الآخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما نبت أيضا يئنه رب الأرض أولى
فى الما لو قال بعد النبات شرطت لى نصف الخارج وقال الآخر عشرين قفيرا يئنه المزارع أولى
لو عكست المدعى ولم تخرج الأرض شيأى لاثباتها عدم لزوم اجرة الأرض يئنه مدعى
الصحة أولى من يئنه مدعى الفساد بشرط أقفزة معينة يئنه رب الأرض والبذر فى شرطت لك
النصف وعشرين قفيرا أولى من يئنه الآخر على شرط النصف فقط * (مضاربة) * يئنه القابض
أن المال قرض أولى من يئنه الدافع أنه مضاربة أو بضاعة ويئنه الدافع أن المال قرض أولى
من يئنه القابض أنه مضاربة يئنه المضارب أولى فى الما لو اختلفا فى قدر المشرط من الربح يئنه رب
المال أولى فى الما لو اختلفا فى التخصيص بتجارة أو بيع بنقد وعدمه يئنه المضارب أولى فى المضاربة
الخاصة إذا اختلفا فى التجارة يئنه المضارب أولى فى الما لو قال قفينا الربح بعد قبض رأس المال
وأنكر الآخر قبضه يئنه المضارب أنك شرطت لى الثلث أولى من يئنه الآخر على الثلث
الاعشرة يئنه المضارب أنك شرطت لى مائة أو لم تشرط لى شيأى عليك اجر المثل أولى من يئنه الآخر
شرط النصف * (شركة) * يئنه الأمر أولى فى الما لو أمر أحد الشركين رجلا بشراء عبد
وأنه اشتراه قبل تفرقه ما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر أنه بعده ليكون للأمر وحده
ويئنه غير الأمر أولى فى الما لو برهن الأمر أن الشراء بعد التفرق ليكون العبد له خاصة يئنه الخارج
على شركة المفاوضة مع الميت أولى من يئنه الورثة أنه ترك المال ميراثا بلا شركة * (قسمة) *
يئنه من يدعى بىتنافى يذ آخر أنه وقع فى قسمة أولى من يئنه الآخر * (دعوى) * يئنه البراءة أولى
من البينة على المال أن لم يورثا أو أرخ أحدهما فقط أو أرخا سواء يئنه المطلوب على أنك أقررت
بالبراءة أولى من يئنه الطالب على أنك أقررت بالمال بعد اقرارى بالبراءة ويئنه الطالب أولى أن قال
أنك أقررت بالمال بعد دعوا اقرارى بالبراءة يئنه الأسبق تاريخا أولى فى الما لو ادعى ملكية
عين فى يد ثالث أو فى أيديهم ما وكذا الوارخ أحدهما فقط والافيهما يئنه الخارج أولى
الا إذا ادعى ذواليد التناج ونحوه مما لا يتكرر بجزء الصوف وحب اللب أو أرخا وتاريخه أسبق
فبيئنه أولى يئنه الخارج أولى فى دعوى التناج أن أرخا ووافق سن الدابة تاريخه يئنه الخارج
أيضا أولى فى الما إذا برهن على التناج ثم برهن على اقرار ذى اليد ببيعها وشرائها من فلان لأنه إذا باع
ثم اشترى كان ملكا حادثا فيبطل دعوى التناج ونحوه يئنه من وافق سن الدابة تاريخه
أولى فى الما لو ادعى التناج على ثالث ذى يد وان لم يوافق أحدهما فبيئنه يئنه مدعى التناج خارجا
أو صاحب يد أولى من يئنه مدعى الملك يئنه ذى اليد أولى فى الما لو ادعى أن هذا العبد ولدى ملكه
من أمته وعبده وبرهن الخارج على مثل ذلك يئنه الخارج أولى فى الما لو برهن على أن هذه امته
ولدت هذا العبد فى ملكه وبرهن ذواليد كذلك يئنه مدعى كل الدار أولى من يئنه
مدعى أضدها لو كانت فى أيديهم ما ولو فى يد ثالث فلا تدعى الكل ثلاثة أرباعها وللآخر

ربيعها عند الامام يئنة رب الدين على اليسار أولى من يئنة المديون على الاعشار يئنة الاقرب تاريخا
 أولى فيما لو برهن أحدهما أن العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر أنها في يده منذ جمعة أو الساعة
 يئنة ذي اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبده منذ عشرين سنة وبرهن الخارج أنه كان
 في يده منذ سنة حتى اعتصبه ذواليد منه يئنة الخارج أن قاضي كذا قضى له به هذه الجارية
 أو الدابة أولى من يئنة ذي اليد على التنازع خلافا لمحمد يئنة الشراء أولى فيما إذا برهن على ذي اليد
 شراءه خامن زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيد وآخر على الصدقة منه وآخر على الارث منه
 وإن ادعى كل واحد ذلك من رجل فبينهم أربعة يئنة الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن أن الدار
 كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركتها ميراثا لى وبرهن آخر أنها كانت لعمر والميت منذ
 سنة ثم مات وتركتها ميراثا لى بخلاف مالو أرثها الموت فتتصف بينهما ويلقى التاريخ يئنة
 الابن أن فلا نقل أبدا يوم السبت أولى من يئنة المرأة أن أباه تزوجها يوم الاحد يئنة المرأة أولى
 لو برهن الابن على الموت لأن وقت الموت لا يدخل في القضاء بخلاف القتل يئنة المدعى أنه ابن
 عم الميت لا يسمه مع ذكر النسب أولى من يئنة المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أبالك أقر
 في حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه يئنة المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ونصراني شهودا نصارى
 على دين في تركة نصراني فبدأ بدين المسلم وقال الثاني يتحصان ويئنة المسلم أولى
 فيما لو أقام شهودا نصرانية على عبد في يد نصراني حتى وعن الثاني أنه يتصف بينهما ويئنة المسلم
 أولى أيضا فيما لو مات نصراني له ابنان مسلم وكافروا أقام المسلم يئنة مسلمة أو كافرة على موته مسلما وبرهن
 الكافر على موته ككافر اذ قضى بالارث للمسلم وبصل على الميت يئنة المقضى عليه بالارض أنه
 أحدث البناء فيها أولى الا اذا قضى عليه بالارض والبناء يئنة المدعى عليه أن أبالك أقر بأنه ملكي
 أولى من يئنة مدعى الارث من أبيه الا إذا برهن المدعى انك أقررت انه ملك ابى فيتعارض الدفعمان
 وتبقى يئنة الارث بلا معارض يئنة الورثة أن سنن المدعى ثمانى عشرة سنة أولى من يئنة المدعى
 أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة يئنة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من يئنة
 الورثة انها كانت حراما قبل موته بسنة يئنة من يدعى أن الكنيف في طريق العامة
 محدث أولى من يئنة صاحبه أنه قديم يئنة البائع على التنازع يحضرة المشتري والمستحق منه
 أولى من يئنة المستحق على التنازع يئنة ذي اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركتها
 ميراثا له وبرهن الخارج على مثل ذلك يئنة مدعى الارث من جدته أولى من يئنة ذي اليد أنه
 كان للجدّة ابن غائب لم يعلم موته الى الآن لأنه اجنبي في اثبات ملك الغير يئنة من يدعى زيادة
 الارث أولى فيما لو اختلف الورثة في تاريخ موت الاقارب وبرهنوا يئنة مدعى البسوة أولى في حق
 الارث فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فيقضى
 بنسب الكل والميراث للابن فقط * (شهادات) * يئنة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من يئنة أنه
 لم يقل أو لم يفعل يئنة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من يئنة أنه حي الا اذا أخبر بجماعته
 تاريخا لاحق يئنة الجرح أولى من يئنة التعديل يئنة الطلاق أو العتق أولى من يئنة النكاح
 أو المالك يئنة حزية الاصل أولى من يئنة الرق * (مأذون) * يئنة العبد أو الصبي المأذون
 على ما أقر به من غضب أو ودعة أو عارية استملاكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من يئنة
 المقر له أنه في حال الاذن * (حجر) * يئنة المشتري أولى فيما لو قال اشتريت منك حال صلاحك
 وبرهن المحجور أنه حال الحجر * (سرقة) * يئنة ذي اليد أن المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة
 ثم اشتريته منه أولى من يئنة الخارج أنه سرق منه منذ شهر يئنة الخارج أن الجار ملكه سرق
 منه منذ شهر أولى من يئنة ذي اليد أنه ملكي وفي يدي منذ سنة * فهذا جله ما تلخصه من كتاب

٤ قوله لكن ذكر المؤلف الخ حيث قال ادعى وصية وأنكر خال الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقيل لا يسمع وهو الأصح لأنه مما يحتج لعل الموصى أو وصى ثم رجع ولم يعلم بها الوارث فأنكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقص في مثله لا يثبت ولو برهن على جحود الموصى الوصية يقبل على رواية كون الجحود رجوعا لا على رواية أنه ليس برجوع يقول الحقير الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى اذ تقدم أن جحود ما عدا النكاح فسخ له ٥١ منه ٣٠٨

تعارض البيئات البغدادى وقد بلغت نحو مائة وسبعين مسألة فاستغثت بها عماد كره المؤلف لكن ذكر المؤلف مسألة عن المني في السعد لم تسبق وحى بينة الرجوع عن الوصية أولى من بينة كونه موصيا مضمرا الى الوفاة ٥١ وحى منقولة في الفصل العاشر من نور العين عن الذخيرة فراجعها * (فروع) * ذكرها المؤلف مفترقة بجمعها * الشاهد اذا أنكر الشهادة لا يحلفه القاضي ولو قال المدعى عليه الشاهد كاذب وأراد تحليف المدعى ما يعلم أنه كاذب لا يحلفه عمادية في ١٦ * رجل عليه ألف لرجل فادعى أنه أوفاه دينه وأقام شاهدين شهد أحدهما بالايضاء وشهد الآخر على اقرار صاحب المال بالاستيفاء لا تقبل خاتبة ادعى دينه بسبب قرض ونحوه وشهد ابدى من مطلق قبل تقبل وقيل لا يكفي عين ادعاء بسبب وشهد اطلق والصحيح أنه يقبل أقول والفرق بين العين والدين أن العين يحتمل الزوائد في الجملة وحكم المطلق أن يستحق بزوائده والمالك بسبب بخلافه فيصير المدعى بسبب مكذبا شهوده بالمالك بخلاف الدين لأنه لا يحتمل الزوائد فلا كذاب فافتقرنا واقعات قدرى عن الفصولين في ١١ رجل كتب على نفسه صكاجحق وقال اشهدوا على بما في الصك جاز لهم أن يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجز حتى يقرأ عليهم سراج ومن أراد استقصاء هذا الخلف عليه بالخاتبة من فصل الشاهد بشهده بعد ما أخبر بزوال الحق والشهادة على الكتاب لو أقام المدعى عليه بينة على جرح الشهود فان كان جرحا يدخل تحت الحكم كما لو قال انهم فسقة أو زنادقة أو استأجر المدعى الشهود في هذه الشهادة أو أقر الشهود أنهم شهدوا بباطل أو زور وأن ما يدعيه المدعى باطل لا تقبل بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لو أقام البينة أنهم زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا أو أنهم عبيد أو محدودون في ذنف أو أنهم شركاء في المشهود به أو أقر المدعى أن شهوده شهدوا بزورا أو أقر أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل بينته وقال ابن أبي بسلى والشافعي تقبل في الفصلين والصحيح قولنا لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لمافيه من اظهار الفاحشة واظهار الفاحشة حرام الا أن يتضح حقا للشرع وهو إقامة الحد أو حقا للعباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والافلا فان قال المدعى عليه انى قد صالحت هؤلاء الشهود بهذا من المال ودفعته اليهم على أن لا يشهدوا على بهذا المال فاداشهدوا فاعلمهم أن يردوا على ما أخذوا أو أقام على ذلك بينة قبلت وبطأت شهادتهم لانه ادعى حقا له فيصيح ولو قال لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل محيط السرخسي * شهادة أهل السجن فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يحضر السجن والمبالغ لا يلاعب الصبيان والرجال لا يحضرون حمام النساء وان شرع شرع لذلك طريقا آخر وهو الاستماع عن حضور الملاعب عما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التصدير مضافا اليهم الى الشرع بترازية من نوع الشهادة على النفي تقبل شهادة الدائن لمديونه الحى وان كان مفلسا ولا تقبل لمديونه الميت لتعلق حقه بالتركة وقيل لا تقبل لمديونه الحى اذا كان مفلسا وفى البرازية شهادة الغريمين اذا كان الدين الذى عليهم هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهد أن هذا الغلام مدر له محتمل قبل ذلك ولو قالوا رأينا محتمل قبل ذلك من متفرقات شهادات التواريخ خاتبة أقام أحد المدعين شاهدين والاخر أربعة فها مساواة لان شهادة كل شاخصين على تامة لو صولها الى حد النصاب الكامل وتعامه في شروح الهداية * البينة اذا قامت على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو أن يشهر ويسمع من قوم كثيرا لا يصح اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخصاصى وفى البرازية فى شهادة النفي الى أن قال قال فى المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه فى ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى ببراءة الذمة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات بما لا يدخلها الشك اه وكذا فى الشهادة التى يكذبها الحس لا تقبل

٤

مطلب اذا أنكر الشاهد لا يحلفه القاضي
مطلب شهد أحدهما بالايضاء والاخر على الاقرار لا تقبل
مطلب ادعى بقرض وشهدا بطلاق تقبل
مطلب كتب على نفسه صكا وقال اشهدوا على بما فيه جاز
مطلب فيما يقبل من الشهادة على جرح الشهود وما لا يقبل
مطلب فى شهادة أهل السجن والصبيان فى الملاعب والنساء فى الحمامات
قوله لان العدل الخ علة
ما ليس الحاجة الى قبول شهادتهم وقوله والشرع شرع الخ جواب عن تلك العلة ويبيان اننى الحاجة ولعدم انقبول وينبغي قبولها من المسجون لو مظلوما اه منه
مطلب فى شهادة الدائن لمديونه وبالعكس
مطلب شهد أن هذا الغلام مدر له محتمل تقبل
مطلب البينة على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل
مطلب اذا تواتر عند الناس عدم كونه فى ذلك المكان أو الزمان لا تسمع الدعوى
مطلب الشهادة التى يكذبها الحس لا تقبل

كافي وقف الخيرية ونفسه من الشهادة التي يكذبها الحس لو كانت البينة الشاهدة بمسوعات الاستبدال يكذبها الحس كالمشهد وامثلا بان الدار سائغة للاستبدال لانهم ادها وحكم القاضي بشهادتهم وبيعت كاذب ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة حين الاستبدال الى هذا الزمان وكان الحس يقتضي بأن عمارتها وان الاستبدال هي العمارة القائمة في هذا الزمان فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال حينئذ باطل اذ هو مبني على بينة يكذبها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بموته أما اذ لم تكن كذلك فلا اه وأفتى بذلك المرحوم الجدي كافي فتاواه في آخر كتاب الشهادة وعلى هامشها فتوى اخرى من الائمة سئل العلامة المرشدي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما فرض الله تعالى عليهم هل تجوز شهادتهم أم لا أجاب اذا كانوا من أهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يقدح فيهم عدم معرفتهم بشروع الاسلام والايمان كازروني لكن في الثانية من فصل من لا تقبل شهادته لفسقه لا يجوز القضاء بظاهر العدالة وفي الخيرية واذا تم نصاب الشهادة فلا بد من العدالة ولا يقتصر الحاكم على ظاهرها عدالة المسلم الى أن قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان الفساد اه وفي الاشياء الرأى الى القاضي في مسائل الى أن قال وفي سؤال الشاهد عن الايمان ان اتهمه اه قال محشيه العلامة البصري هذا قيد لا بد منه لما قال في تيمية الدهر فأما اذا كان سؤاله ليصل الى مذهب من يقول بتكفير العوام تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم واست بكافر فانه تقبل شهادته اه أقول وفي فتاوى العلامة الحائقي سئل فيمن لا يعرف الايمان ولا الواجب للصلاة والقرض ولا السنة والمسح ولا غير ذلك هل تقبل شهادته أجاب تعلم هذا التدرج من العلم فرض عين فاذا لم تعلم كان مانعا عن قبول شهادته كانه في البحر عن المجتبى في فصل التعزير اه وعبارة البحر عن المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته اه والله أعلم

(كتاب الوكالة) *

* (سئل) * فيما اذا كان لزيد عقار فوكل عمرا في بيعه وقبض ثمنه فباع عمرو ذلك العقار بثمن معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمرو والوكيل عن ورثته وتركه مجهلا للثمن المزبور ولم يوجد الورثة لا تعلم ويريد زيد الرجوع به في التركة المزبورة بالطريق الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة مأخوذة من قولهم الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشياء من كتاب الامانات وزاد الشرنبلالي في شرحه على الوهابية تسعة اخرى كما نقله العلائي في شرحه والمسئلة في معين المفتي أيضا من كتاب الوديعة وغيرها * (سئل) * في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن * (الجواب) * نعم قال في التنوير وحقوق عقد لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصلح عن اقرار تتعلق به ان لم يكن محجورا كتسليم مبيع وقبضه وقبض عن رجوع به عند استحقاقه وخصومة في عيب بالفصل بين حضور موكل وغيبته اه * (سئل) * فيما اذا توافق زيد مع عمرو القصاب على أن يدفع لزيد في كل يوم قدرا معلوما من اللحم الضأن وصار زيد يرسل ابن أخيه يأتي بذلك من عند عمرو ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمرو يطالب رسول الله المذكور بثلث اللحم معللا بأنه باعه منه والرسول يشكر ذلك ويدعي أنه أخذه منه على طريق الرسالة ولا عن عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بيمينه * (الجواب) * نعم أقول قد منا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وذكرنا قبل باب الخيارات بورقة أن الرسول اذا لم يصف عقد الشراء الى المرسل لم يقع الشراء للمرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد نفاذا لم يتوقف فاذا أضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولا عن فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافي الرسالة وحينئذ نقول لهم

مطلب فيما اذا لم يعرف
الشهود شيئا مما فرض عليهم

مطلب لا يجوز انقضائه
بظاهر العدالة

مطلب الرأى الى القاضي
في سؤال الشاهد عن الايمان
ان اتهمه

مطلب علم فرائض الصلاة
وواجباتها شرط قبول
الشهادة

مطلب من ترك الاشتغال
بالفقه لا تقبل شهادته

مطلب الوكيل بالبيع
اذا قبض الثمن ومات مجهلا
يضمن

مطلب الوكيل بالبيع
له قبض الثمن

مطلب القول قوله في أنه
أخذه على طريق الرسالة
ولا عن عليه

مطلب الفرق بين الوكيل
والرسول

مطلب في معنى قولهم
القول قول الرسول يمينه

مطلب اذا وكل الصغير
رجلا في اموره فأجاز وصيه
جاز

مطلب الوكيل العام له
المطالبة بالارث

مطلب الوكيل العام لا يملك
التبرع

القول قول الرسول يمينه واليمينه على البائع معناه لو انكر اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافته
الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا أو أرسلني لتبيعه كذا فالقول له لانه منكر لزوم العقد
عليه واليمينه على البائع في أنه لم يخرج البيع مخرج الرسالة فكذلك يجب فهم هذا المحل فأجفله
* (سئل) * في قيمة عمرهاست سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على أنه يستحق
معه اخصه من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكذب ذلك حجة ولم يجوز صها ذلك فهل تكون
الوكالة المزبورة غير جائزة * (الجواب) * نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلا في اموره
فأجاز وصيه جاز الخ أحكام الصغار من مسائل الوكالة * (سئل) * فيما اذا كان
لامرأة دعوى على امرأه أخرى وكل منهم من الخدعات فوكلت كل منهما وكلا عنهما فهل تصح
الوكالة * (الجواب) * نعم تصح دعوى وكيل المدعية على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة
ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وأفتى به الشيخ اسماعيل مفتي دمشق
سابقا بقوله تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل
كما هو مستفاد من كلام العلماء * (سئل) * فيما اذا ماتت امرأة عن ابن عم عصبة غائب
له وكيل عام ثابت الوكيل عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآرثه منها واثبات نسبه اليها بالوجه
الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان وكل رجلا يتقاضى كل دين له أو وكاله بكل حق
بالخصومة في كل حق له على الناس أو وكاله بطلب كل حق له في مضر كذا انصرف الوكيل الى القيام
والحادث استحسانا والقياس أن ينصرف التوكيل الى القيام يوم التوكيل ولا ينصرف الى
الحادث بعد التوكيل لان التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلت
بقبض كل دين لي وكلت بالخصومة بكل حق لي في مضر كذا والدين الذي يضاف الى الموكل والحق
الذي يضاف اليه في حق التوكيل القيام وقت التوكيل دون الحادث بعده الا أنهم تركوا هذا
القياس وأدخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فان العرف فيما بين الناس أن من أراد سفرا أو وكل غيره
بقبض دينه أو بقبض حقوقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقيام والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء
من حقوقه فلمكان العرف صرفنا الوكالة الى الكل وهذا الظاهر من وكل انسانا بقبض غلاته كان وكلا
بالواجب وما يحدث وانصرف الوكيل الى الكل لمكان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذا
التوكيل القيام والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج
ذخيرة من الفصل الثاني في تعليق الوكالة بالشرط وقد ذكر الكازروني نقلا عن الطوري سؤالا
صورته عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل يملك أن يقبض الحادث للموكل أم لا فأجاب بملك ذلك
ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ثم نقل عمه ولو وكاله بقبض دين له على فلان ذكر في الزيادات أنه ينصرف
الى القيام لا الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهمام الزاهد خواهر زاده اذا وكاله بقبض
كل حق له قبل فلان أنه يتناول القيام والحادث جميعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكاله بقبض كل دين
له على فلان اهـ ونعم هذه العبارة أيضا في الذخيرة من الفصل المزبور * (سئل) * في الوكيل
العام هل يملك التبرع * (الجواب) * لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره أنت وكيل
في قبض هذا الدين بصيروكيلا في حفظ المال لا غير هو الصحيح وكذا قال أنت وكيل بكل قليل وكثير
وكذا قال أنت وكيل في كل شيء جائز أمر له فيه بصيروكيلا في جميع التصرفات المالية كالبيع
والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعناق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ
التعميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه أخذ السفيه أبو الليث وذكر
الناطقي ان قال أنت وكيل في كل شيء جائز صنعك روي عن محمد أنه وكيل في المعاضات والاجارات
والاعناق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاضات لافي الهبات والاعناق قال وعليه

الفتوى وهذا أقرب مما اختاره الفقيه أبو النيث وفي فتاوى أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع
أموري وأنتك مقام نفسي لا تكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أموري التي يجوز بها
التوكيل كانت الوكالة عامة تناول البياعات والانكحة وفي الوجه الأول إذا لم تكن عامة
يتقرر أن كان أمر الرجل مختلفا ليست له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وإن كان الرجل تاجرًا تجارة
معروفة تنصرف الوكالة إليها خاصة وفي حاشية الجوى على الأشباه والحاصل أن التوكيل وكالة
عامة يملك كل شيء إلا الطلاق والعاق والهبه والوقف على المفتي به وينبغي أن لا يملك الإبراء والخط
عن المديون لأنهما من قبيل التبرع قد خلا تحت قول البرازي أنه لا يملك التبرع وهل له الاقتراض
والهبة بشرط العوض فإن القرض عارية ابتداء معاوضة اتهماء وينبغي أن لا يملكها لأنه لا يملكه
الامن يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقتراض الوصي مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وإن كان
معاوضة في الاتهماء وظاهر العموم أنه يملك قبض الدين واقتضاء وإيقاع والدعوى بحق للموكل
وسماع الدعوى بحق على الموكل والإقرار على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس القاضي لأن ذلك
في التوكيل بالخصومة لا في العام اهـ * (سئل) * في ناظر الوقف الأهلي من قبل القاضي
إذا علم له موكل رجلًا في تعاطي مصالح الوقف فأنالوا وكلتك بكذا على أني متى عزلتك فأنت وكيلي
أو كلما عزلتك فأنت وكيلي وقيل ذلك إنما الطريق في عزله في صورتين * (الجواب) * الطريق
في عزله في الصورة الأولى أن يقول عزلتك ثم عزلك وفي الصورة الثانية أن يقول رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزه كما صرح به في شتى التفسير وأجاب قارئ الهداية بقوله الطريق
في عزله أن يقول عزلتك عن الوكالة المعلقة ورجعت عن الوكالة المنجزه وقيل يقول كلما وكلتك فأنت
معزول والأول أوجه والله أعلم * (سئل) * في رجل وكل آخر فيما يدعي له لا عليه في خصوصياته
وأخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبالغ معلوم من الدراهم لزوجه فلانة وغاب فقام شخص يريد
الدعوى على الوكيل بدین له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل
المذكور * (الجواب) * حيث وكله فيما له لا عليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل
المذكور قال في الدرر إذا وكل في خصوصياته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكيلًا
فيما يدعي على الموكل جاز فلما ثبت المال له ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى
الصغرى اهـ ومثل في التفسير ومثل قارئ الهداية عن شخص وكل شخص ادعى عليه رجل بدین
يستحقه في ذمة موكله فأجاب الوكيل بأنه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين
وفي الدعوى له لا عليه الجواب القول قوله في ذلك مع يمينه لأن المال الذي في يد الوكيل ودیعة
ولا يجب على المودع أن يقضي ما ثبت على المودع من الدين لأنه لم يثبت التوكيل من رب المال
للدائن بقض دينه من وكيله أو مودعه ولا الوكيل كفيلاً به اهـ وفي فتاوى الرحي في جواب سؤال
أجاب حيث كان وكيلًا له لا عليه لا تسمع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل وحيث لم يأذن له
الادفع المال الميري لا يملك أن يدفع غيره فلا تصح به دعوى أيضا * (سئل) * في رجل وكلته
استخ في بيع فضه من دار معينة بثمن كذا فباعها ودفع لها الثمن ومضى لذلك أكثر من خمس عشرة
سنة قامت الآن تطالبه بالثمن وتشكر فضه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله يمينه في الدفع
لها لا يسمع مرور هذه المدة * (الجواب) * نعم وفي الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى
في الجامع رجل أمر رجلا أن يبيع عبده ودفعه إليه فقال بعته من فلان بألف درهم وقبضت الثمن
فهلك عبدي أو قال دفعته إلى الأمر وكذبه الأمر في الدفع أو أقر بالبيع لكن أنكر قبض الثمن
فالحق قول الوكيل في براءته وبراءة المشتري لأنه أمين ساطع على بيع العبد من جهة الموكل
وقبض الثمن من المشتري فقبل قوله فيما حو ساطع عليه وصار الثابت بقوله كالثابت باليمين ولو ثبت

قوله لأن ذلك الخ الإشارة
إلى الاختصاص المفسر
من قوله ولا يختص أي أن
اختصاص صحة الأقرار
بمجلس القاضي انما هو في
الوكيل بالخصومة فلا أقر
في غير مجلس القاضي لا يصح
كافي التفسير بخلاف
الوكيل العام اهـ منه
مطلب في طريق عزل
الوكيل وكالة دورية
مطلب وكله فيما له لا فيما عليه

مطلب القول قول الوكيل
يمينه في دفع الثمن إلى وكله

اقراره بالبينة لم يضمن الوكيل ويبرأ المشتري كذا هنا اهـ وأفتى العلامة الشامي بأن القول
قول الوكيل يمينه في دفع الثمن للموكل وفي القول لمن القول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
وفي رسالة المقدسي التي نقلها الشرنبلالي في ذيل رسالته بهذه المسئلة لو قال الوكيل بالبيع بعث
وسات وقبضت الثمن وهالك عندي أو دفعته الى الآخر صدق لانه أخبر عما هو مسلط عليه قبل
قوله فيه لانه موثق من جهته وان رداً للبيع يعيب غرم الوكيل الثمن للمشتري لانه أفتى باستيفائه
ولا يرجع على الآخر لان قوله معتبر في نفي الضمان عن نفسه لافي ايجاب الضمان على الغير اهـ
وفي فتاوى الشرنبلالي من الوقف ضمن سؤال وقدمت جواباً عن قول الوكيل مقبول بعذر العزل
في دعواه أنه باع ما وكل يبيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى دفع ما وكل يدفعه في براءة نفسه اهـ
وقال في الجرح وغيره الوكيل يقبض الديون اذا قال قبضت ودفعت الى الموكل فالقول له مع الميمن
لانه أمين أخبر عن تنفيذ الأمانة وقال في الحارثي القدسي والفتاوى الصغرى والخيرة باع المولى
وسلم ثم وكل رجلاً يقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضاغ أو دفعت الى الآخر فحذف ذلك موكاه
فالقول للوكيل مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن اهـ ونقل المقدسي والشرنبلالي نقول المذهب
قاطبة أن العزل لا يخرج الوكيل عن كون المال في يده أمانة وبه أفتى في الفتاوى الرحيمة
ضمن سؤال ملخصه أن زيدا وكل عمرا في قبض محصولات قري وفي قبض ديونه الثابتة في الذم فادعى
بعذره أنه قبض تلك محصولات والديون ودفعها الى الموكل وأنكر الموكل وطلب منه يمينه تشهد له
بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع وتبرأ ذمته بدون يمينه حيث أن الموكل سحر والعزل لا يخرج
الوكيل عن كون المال في يده أمانة أجاب الوكيل أمين الخ * (سئل) * فيما اذا كان
زيد ووكيلا شرعيا عن اخته في شراء بستان معلوم وفي ايجاره وقبض اجوره وباشتر ذلك كله
في مدة سنتين حتى ماتت اخته عن ورثه وعن زوج معتبر بالقبض ومنكر لدفع الوكيل ذلك
لموكلته فهل يقبل قول الوكيل يمينه في دفع الاجرة لموكلته * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك
الخبر الرمي فتوى مطولة نافعة في أوائل كتاب الوكالة من فتاواه من جملتها قوله أعلم أنه متى
ثبت قبض الوكيل من المديون يمينه أو تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع يمينه لانه مودع بعد
القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في ايجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في براءة نفسه فترجع
الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا يملك استثناء القبض لعزله بالموت وقبضه لدى الغريم
ثابت فهو بالنسبة اليه مودع فتأمل ذلك واعتمده فانه مفرد اهـ فالجواب كما في رسالة الشرنبلالي
المسماة بجنة الجليل في قبول قول الوكيل أن سريه قوله على موكله ليرأغريه خاص بما اذا ادعى
الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا تثبت براءة الغريم الا يمينه يقيمها أو تصديق
الورثة على قبض الوكيل وأما في براءة نفسه فيقبل قول الوكيل يمينه مطلقا سواء كان في حياة
موكله أو بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الا يصال مقبولة بكل حال لان المقبوض
في يد الوكيل أمانة بمنزلة الوديعة والأمين لا يخرج عن كونه أميناً بموت الموكل فتأمل وتسام
التحقيق مع كمال التدقيق في تلك الرسالة وسئل قارئ الهداية عن رجل قال لا أخرا عطني
من صندوقي خمسين ديناراً فأعطاه ثم بعد مدة ادعى أنه وجد في الصندوق نصفها وأنه دفع النصف
الآخر من ماله فأجاب القول للوكيل مع يمينه انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقية من ماله
* (سئل) * في التوكيل بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقراراً من
الموكل * (الجواب) * نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحاً ولا يصير بالتوكيل مقترناً بل
الاقرار من الوكيل كذا في التور من الوكالة والبحر والمخ وغيرها وفي البرازية ما نصه
التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل وعن الطواويس معناه

مطالب يقبل قول الوكيل
في الدفع الى الموكل بعد
يمينه

مطالب التوكيل بالاقرار
صحيح

أن يוכל بالخصومة ويقول خصم فإذا رأيت طرف مذمة أو عار على فأقتر بالمدعى يصح إقراره على الموكل اهـ * (سئل) * في الوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله إلى البائع وأراد الرجوع بنظره على الموكل فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الاشباه والوكيل بالشراء إذا دفع الثمن من ماله فإنه يرجع على موكله به الا فيما إذا ادعى الدفع وصدقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كافي الخاتمة اهـ وفي البرازية وكاله ليشترى له عبدا فقال اشترته وتقدته الثمن فقال الموكل صدقت ولكن البائع غائب فرجما يحضر ويشكر قبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر بأداء الثمن إلى الوكيل فإذا أنكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل إلى وكيله بالموثوق اهـ ومثله في الخيرية وفي الدر من الوكالة للموكل بالشراء الرجوع بالثمن على أمره إذا فعل ما أمر به سواء دفعه أي الثمن إلى بائعه أولا اهـ * (سئل) * فيما إذا أرسل زيد الجمر وقد راع معلوما من الجواز وأمره ببيعه فباعه عمر ومن جماعة معلومين بثمن معلوم قبضه منهم وغاب عمرو فقام زيد يطالب الجماعة بالثمن زاعما أنه وكاله بالبيع بشرط أنه لا يقبض الثمن فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه وقبض عمرو صحيح * (الجواب) * نعم قال في المحيط الوكيل بالبيع باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كذا في المنع وفي البرازية وجامع الفتاوى وكاله بشرط أن لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والتي باطل اهـ وفي التنوير وشرحه للعلائي وللشترى الإبقاء عن دفع الثمن للموكل وإن دفع له صح ولو مع نهي الوكيل استحسانا ولا يطالب الوكيل ثانيا لعدم الفائدة اهـ الوكيل بالبيع إذا كان للمشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا على الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا خاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا إن الثمن يصير قصاصا على الموكل من المحل المزبور وذكر الخفاف رجل له على رجل دين يماطله ولا يقضى دينه فله في ذلك حيلتان أحدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فإذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا عما كان للموكل على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه والثانية أن يتوكل صاحب الدين رجلا لا يشتري له شيئا من مديونه فإذا اشترى يصير قصاصا عما كان للموكل على البائع من المحل المزبور وكذا في وكالة القاعدية * (سئل) * في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفوضة إلى رأيه في قبض ما يجب له قبضه وصرفه كذلك فحاطى ذلك مدة وصدقه على القبض وكذبه في بعض المصارف فهل يقبل قوله بيمينه فيما لا يكذب به الظاهر * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية من الوكالة مفصلة فأرجع إليها فانهم مفسدة جدا * (سئل) * فيما إذا دفع زيد جارية لعمر وأذن له أن يصرف عليها بالنفقة في كل يوم كسند مصرية ويرجع بنظر ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة وزيد غائب ثم مات زيد عن ورثة وتركه ويريد عمر والمأذون له الرجوع في تركه لا كذا بنظر ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقد رابغ المصروف بالوجه الشرعي فهل لعمر وذلك * (الجواب) * نعم سئل أبو حامد عن وكل رجلا وكالة مطلقة على أن يقوم بأمره وينفق على أهله من مال الموكل ولم يعين عليه شيئا في الاتفاق ولكن أطلق له ثم إن الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما أنفق وبصرفه هل يجب عليه أن يبين فقال إن كان ثقة يصدق فيما قال وإن إثم موه حلفوه وليس عليه بيان جهة الاتفاق إذا ذكر خراجا ولم يكن للصغيرة ضيقة معروفة وسئل عنها علي بن أحمد فقال هذا على وجهين إن كان يريد الرجوع فلا بد من إقامة البينة وإن أراد الخروج من النعمان فالقول قوله من وكالة قيمة الدهر في فتاوى أهل العصر أقول على هذا في الفتاوى الخيرية بأنه في الوجه الأول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعى واليمين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر النعمان ويدعى الخروج عن عهده الأمانة والقول قول الامين باليمين

مطلب الوكيل بالشراء
إذا دفع الثمن من ماله
الرجوع به على الموكل

مطلب ليس للموكل قبض
الثن

مطلب يقبل قول الوكيل
في الصرف من مال الموكل
فيما لا يكذب به الظاهر

مطلب في الأمر بالاتفاق

(سئل) * فيما اذا بعث المديون مبلغ الدين مع رسوله لانه فذلك مع الرسول فهل يهلك
 على المديون * (الجواب) * نعم بعث المديون المال على يد رسول فذلك فان كان رسول الدائن
 هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه اشباه من الوكالة * (سئل) * فيما اذا وكل
 زيد عمرا في استجار طاحونة وقف فاستأجر حاله من ناظر الوقف وقبضها الوكيل ثم بعد مدة تقابل
 مع الناظر عند التواجر فهل تكون مقابلته غير صحيحة ويبقى المأجور بيد الموكل الى انتهاء مدة عقد
 التواجر انزبور * (الجواب) * الوكيل بالاستجار لا يملك الاقالة بعد القبض استحسانا
 كذا في وكالة العتابة والتنازعانية ومثله في فتاوى الانقروى من الوكالة عن العتابة والمحيط
 البرهاني * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم ووكلا باقراضه
 من رجل معين ويبيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمر وذلك والان يدعى عمر وأنه يستحق ثمن
 السلعة فهل يكون ثمنها زيدا دون عمر * (الجواب) * نعم وصح التوكيل بالاقرض لا
 بالاستعارة قراض برزانية والتوكيل بالبيع جائز * (سئل) * في الوكيل بالبيع اذا باع
 المبيع وسلمه الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض الثمن وهلك باقيه ويريد الموكل مطالبة
 الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل غير ضامن ولا يطالب بالثمن من مال نفسه
 * (الجواب) * نعم والوكيل بالبيع اذا باع فله ان يبيع عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن
 لا يبيع فيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن ونوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول
 ابي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع
 كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خاتمة من فضل التوكيل بالبيع والشراء
 الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء لانه متبرع فيما فعل من البيع
 والمتبرع لا يجبر على تسليم ما تبرع به فان تقاضى وقبض ثمنها فله الاية قال أحل الموكل على المشتري
 أو وكله بالتقاضي واعلم أن حق قبض الثمن للوكيل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح قبضه استحسانا
 وهذا في غير الصرف أما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف معلق بالقبض فكان
 القبض في الصرف بمنزلة الايجاب والقبول ثم قال وأما اذا كان وكيلًا بأجر فهو الدال والسمسار
 والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة من الفصل العاشر ومثله في البرزانية والتزوير من المضاربة
 والبحر من الوكالة * (سئل) * فيما اذا أرسل زيد لعمر والمقيم بدمشق مقدارا من الحرير
 لبيعه له ويشترى له بالثمن أمتعة فلم يبعه وامتنع من ذلك وجاء زيد لدمشق وطالب عمرا بفتح الحرير
 متعللا بأنه يفتن قيمته حيث امتنع عن البيع فهل يكون غير ضامن ولا يجبر الوكيل على فعل
 ما وكل فيه * (الجواب) * نعم قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل
 ما وكل فيه لكونه متبرعا في مسائل الخ وفي بيع العدة رجل غاب وأمر بثلثه أن يبيع السلعة
 وسلم عنها الى فلان فباع التليد وأمسك الثمن حتى هلك لا يضمن لان الوكيل لا يلزمه انعام ما تبرع به
 عمادية من الضمانات قبيل ضمان المودع وسئل فاري الهداية عن الوكيل في بيع ثمرة
 او قبض دين اذا تمهاون حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلقت الثمرة واستحب المديون فأجاب لاضمان
 على الوكيل في ثمنه من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا ضمان على المتبرع * (سئل) * في الوكيل
 في الشراء اذا خالف أمر الموكل فهل يقع الشراء للوكيل * (الجواب) * نعم في البرزانية الوكيل
 بشراء شيء بعينه اذا خالف يقع المالك له اه الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوف على
 اجازة المالك والوكيل بالشراء اذا خالف يقع له ولا تعمل فيه اجازة المحيز من أوائل وكالة القاعدية
 انقروى وفيه أيضا وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على اجازة
 الاخر وما كان خلافا في الشراء يكون مشتريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صيبا أو عبداً شجورا

مطلب بعث الدين مع رسوله
 هلك عليه
 مطلب الوكيل بالاستجار
 لا يملك الاقالة بعد القبض

مطلب يصح التوكيل
 بالاقرض ويبيع السلعة
 مراجعة
 مطلب اذا باع الوكيل فنهاه
 الموكل عن تسليم المبيع قبل
 قبض الثمن لا يبيع فيه
 وصح لو نهاه عن البيع
 قبله

مطلب اذا كان وكيلًا
 بأجر كالدال يجبر على
 استيفاء الثمن

مطلب الوكيل بالشراء
 اذا خالف أمر الموكل يقع
 الشراء له

أو جرت ذافه وموقوف من أو آخر وكالة التارخانية وفيها شبه وفي العاشر من وكالة التارخانية
عن التجريد وما كان خلافا في الشراء لزم الشراء للوكيل ولا يتوقف على إجازة من اشتراه له
الا إذا لم يجد تفاديا على الوكيل كالصبي والعبد المحجور * (سئل) * فيما إذا واكل الراهن
المرت من بيع الرهن عند حلول الاجل فهل تكون الوكالة المذمومة لازمة ولا ينزل بالعزل
* (الجواب) * نعم تكون الوكالة لازمة ولا تبطل بالعزل حقيقة أو حكما والمسئلة في التنوير
من باب عزل الوكيل * (سئل) * في التوكيل بالاستقراض هل يكون باطلا * (الجواب) *
نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الا ارسال للاستقراض كما في الدرر * (سئل) * فيما إذا واكل
زيد عرا بأن يقرض مال زيد من آخر فأقرضه عمر ومنه ثم ان المستقرض فرو لم يوجد ومنه زيد
أن مبلغ القرض يلزم الوكيل فهل يكون التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل * (الجواب) *
نعم التوكيل بالاقرض صحيح فبطل وكلمه باقرض مال الموكل وذلك المال لا يلزم الوكيل المذمور
قال في الدرر قبيل باب الوكالة بالبيع والشراء وقد مر أن التوكيل بالاقرض صحيح لانه تفويض
التصرف في ملكه اه وتقدم نقلة عن البرازية * (سئل) * في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع
لنفسه فهل لا يملك ذلك * (الجواب) * الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره
ثم يشتره منه كذا في البحر عن البرازية في فصل الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ردت شهادته له
* (سئل) * فيما إذا توافق زيد مع عمرو على أن يشتركا ويشتريا بأمته يسافران بها الى الجمار
مع الحاج في زمن قرب فيه خروجهما من البلدة الى الجمار واحتاج زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل
ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده قدر من البن قد فعه لعمرو وليبيعه ببن يأخذه ويعتقده
الشركة بينهما ويشترياه وبمال عمرو أمته لاجل الشركة ويسافرا بها مع الحاج وقد وجد في اللفظ
ما يدل على بيع البن بالنقد بالنسيئة والدلالة قائمة على ذلك لضيق الزمن عن التأجيل بسبب الحاجة
ثم مات زيد عن ورثته وتركه وطلب ورثة زيد عن البن من عمرو فامتنع قائلا انه باعه الى أجل يحل بعد
خروج الحاج من البلدة فهل يكون البيع غير جائز والحالة هذه * (الجواب) * نعم فان الوكيل
بالبيع اذا باع بالنسيئة الى أجل متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علمائنا رحمهم الله
تعالى اذا لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالنقد وأما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد
لا يجوز البيع بالنسيئة كذا في الذخيرة وقال الانقروى عن منية المفتي وفي المنتقى عن الامام الثاني
أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة أما اذا كانت للعاجلة كملأه
تعطى غزاهما بالبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يقتضي فان تقييد المطلق بدلالة الحاجة شائع فائض اه
وفي الخاتمة وعليه الفتوى وفي التمهة قال الفقيه أبو المثلث وبه تأخذ في الخلاصة قال أبو المثلث
الفتوى على قول أبي يوسف * (سئل) * فيما إذا واكل زيد عرا بشراء جوخ معلوم النوع
ولم يبين له غمه فاشترى له عمرو ذلك بثن مثله ثم دفع الوكيل الثمن المذمور من ماله ويريد الرجوع به
على الموكل بعد ثبوت ما ذكره بوجهه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أمره
بشراءه ثوب هروي أو أمره بشراء فرس أو بغل صح التوكيل لانه لم يبق الجهالة بعد اعلان الجنس
الا في الصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك سمي غنا أو لا أي وان لم يسم لانه بيان جنس الثمن
يصير معلوما عادة عيني على الكثر ومثله في التنوير والدرر والربلي وغيرها * (سئل) *
في الوكيل بالبيع هل يملك ايداع المبيع عند أجنبي بدون اذن الموكل أولا واذا ملك الايداع المذمور
وهلك بعده فارقته هل يضمن أولا أقول لم أرجو ابا المثلث عن هذا السؤال لكن ذكر
المؤلف في غير هذا المحل عن فتاوى الكازروني أرسل مع آخر دراهم يشترى بها أمته فاشترى بها
وأرسلها له ولم يأذن له في ارسالها مع غيره هل يضمن أجنب الوكيل متعدي دفع العين الى أجنبي
فيضمن القيمي بقيمة والمثلي بمثله اذا حلت العين الى أن قال الوكيل لا يودع اه أقول أيضا

مطلب الوكيل ببيع
الرهن لا ينزل بالعزل

مطلب التوكيل
بالاستقراض باطل لا
الارسال به
مطلب التوكيل بالاقرض
صحيح

مطلب الوكيل بالبيع
لا يملك الشراء لنفسه بل
يبيع من غيره ثم يشتري منه

مطلب وكلمه بشراء نوع
من الجوخ ولم يبين الثمن
يصح

مطلب في الوكيل بالبيع
اذا أودع المبيع عند
أجنبي هل يضمن

وفي وكالة البحر وكيل البيع لودفع المبيع الى دلال لمعرضه على من يرغب فيه فغاب أو ضاع في يده
لم يضمن لكن المختار الضمان كافي البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان أصيلا في الحقوق
الخ وكسبت فيما علقته عليه أنه ينبغي تقييد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت
العادة بدفعه الى دلال لمعرضه على البيع لا يضمن لانه يقتضي العادة بكون ما ذونا بذلك
وفي الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها
بمنهم سامع من مختارة ويصدق أمانته من المسكارية بحيث اشترى ذلك منهم اشترى بها راسا ثانيا فباع
المبعوث اليه البضاعة وأرسل منها مع من اختاره منهم على دفعات متعددة وأذكر المبعوث اليه بعض
الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن بيمينته وان لم يعلم تفاصيل ذلك انظر المدة أم لا بدله
من البيضة أجاب القول قوله بيمينته اذله بعينه مع من مختاره ويراه أمينا لانه أمين لم يتطل أمانته
والحالة هذه بالارسل مع من ذكر وقد ذكر الزاهدي را م راجع لكر خواهر زاده جرت عادة حاكم
الرساق أنهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلد ويبيع بأثمانهم اليهم يد من شاء وراه
أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس يد شخص ظنه أمينا وأبقى ذلك الرسول لا يضمن البائع
اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال انه اذا نزع الله تعالى وبه أحبت آثارا غيرى أنه
وقد عذب بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطوا والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك
من كلامهم اه ما في الخيرية ولكن انظر ما يأتي في الفروع في آخر هذا الباب * (سئل) *
في الوكيل اذا لم يكن ضامنا دين موكله هل لا يجبس دينه * (الجواب) * نعم لا يجبس وفي وكالة
الاشياء ولا يجبس الوكيل دين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن وسئل قارئ
الهداية هل يجبس الوكيل دين وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل
من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا فأجاب انما يجبس الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من
الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلا به والا فلا يجبس فيه زاد الشيخ في هذا
الجواب في مكان آخر وان صدقه فيما ادعاه من الدين لان هذا اقرار على الغير فلا يعتبر اه وأيد محشي
الاشياء السيد أحمد الحموي ما أتى به قارئ الهداية بنقل من الخانية ونقله في شرح النجاة أيضا
فقد تجوز من هذا أنه اذا كان للموكل مال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يجبس واذا أمره
بدفعه وامتنع منه يجبس أقول وهذا خلاصة ما حذر به الخبير الرمي في حاشيته على النج ووفق به بين
غيراتهم كما أوضحته فيما علقته على الدر المختار قال المؤلف وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا أذن
المدين لو كيله بأن يعطى رب الدين وغاب فادعى الوكيل أنه لا مال عنده لموكله هل يلزمه يمين فأجاب
لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكله بقبضه منه وان أنكر أن الموكل له تحت يده شيء لا يلزمه شيء
ولا يمين عليه لان اليمين انما تجب للنقص والوكيل بقبض الوديعة أو العين ليس بنقص * (سئل) *
فيما اذا كان زيد الغائب مبلغ دين بدمته عمر وفادعى بكر أنه وكيل زيد بقبض الدين من عمرو
فصدقه عمرو على ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والا نريد عمرو واسترد المبلغ من بكر فهل ليس
لعمرو وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح * (الجواب) * نعم ومن ادعى أنه وكيل الغائب
في قبض دينه فصدقه الغريم أمر يدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين ثانيا
ورجع به على الوكيل لو باقيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه على الوكالة ودفعه
اليه على ادعائه كتر الدائن ومثله في التنوير وزاد فيه وفي الوجوه كلها الغريم ليس له الاسترداد حتى
يحضر الغائب اه ومثله في المتن وسئل قارئ الهداية فيما اذا ادعى المدين أنه أقبض الموكل
دينه فأجاب بأنه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له أن يستخلف الوكيل أنه ما يعلم أن الموكل
قبض الدين وأجاب عن سؤال آخر اذا أنكر المدين الوكالة وطالب الوكيل تحليفه على أنه ما يعلم

مطلب لا يجبس الوكيل
دين موكله الا ان ضمن أو
كان للموكل تحت يده مال
وأمره بدفعه

مطلب فيما اذا ادعى أنه
وكيل عن الغائب في قبض
دينه

مطلب في صحة توكيل
الاخرس الاطرش

مطلب اذا اشترى الوكيل
بغير فاحش لا ينفذ الشراء
على الموكل

مطلب القول للمكاري في
مقدار الصرة

مطلب ليس له أن يوكل
بالخصومة الا برضا الخصم

مطلب فيما اذا مات الموكل
وادعى الوكيل القبض
والدفع اليه

مطلب اتمام أهل القرية
زيد او كيلا عنهم ليعطى
امورهم وجعلوا له أجر الخ

أند وكيل فإن نكل المديون أزم بدفع الدين وان حلف لا يذمه شيء * (سئل) * في رجل يدعى
الوكيلة عن امرأة خرسا طرشاء فهل تصح وكالتها مع كونها موصوفة بهذه الصفات المذكورة أم لا
* (الجواب) * اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكيلها صحيح
فتاوى الشافعي من أوائل الوكالة * (سئل) * فيما اذا بيعت زيدا لعمرو والمقيم يبلده كذا
دراهم ليشترى له به بائعا معلومة الجنس لا بعينه ولم يكن سعره معلوما فاشترىها عمو له بثمن
فيه غير فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور على زيد * (الجواب) * حيث لم يعين له ما يشترى به
فاشترى به غير فاحش لا ينفذ الشراء المزبور على زيد وفي معنى المتقي لو اشترى بغيره نفذ وبالفاحش لا
وينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يعين ما يشترى به فان عين نفذ على الا امر كما في الهداية وفي العناية
هو قول عامة المشايخ وتمامه في الجرو ولو سعى له الثمن فاشترى بأكثر لا ينفذ الا الوكيل بشراء
الاسر فانه يلزم الا امر المتعي كفي الواقعات نهج النجاة من الوكالة وفي الدر المختار وتفيد
شراؤه بمثل القيمة وغيره يسير وهو ما يقوم به مقوم وهذا اذا لم يكن سعره معروفا فان كان سعره
معروفا بين الناس كخبز ولحم وموز وجبن لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو فلنا واحدا به بقي
بحر ومثله في الكنز والمتقى * (سئل) * فيما اذا أرسل زيد المقيم يبلده كذا مع عمرو
المكاري صرة محتومة فيها دراهم ليوصلها للبكر فوجدنا بكر ناقصة عما قال زيد فهل القول قول
بكر في ذلك * (الجواب) * القول قول القابض بيينه وتقدم ذلك في كتاب البيع بنقله
* (سئل) * في امرأة تباشر بنفسها قبض اجور وقفها وملكها وتشترى أمتعة من رجال
أجانب وتريد أن يوكل أجنبيا في دعوى على رجل زاعمة أنها من المخدرات والرجل لا يرضى بتوكيلها
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الصحيح الجسد المقيم في البلد اذا أراد
أن يوكل وكيل عنه ليدعى بحق على الآخر هل المدة على عليه أن يأبى حتى يحضر الخصم فيدعى بنفسه
* (الجواب) * قد أجاب عن مثل هذا السؤال العلامة الخليلي الرمل بما صورته صرح علماؤنا
قاطبة متونا وشروحا بأن الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضا الخصم الا أن يكون الموكل مريضا
أو غائبا مدة السفر أو مريدا السفر أو محتدرة وجه ذلك أن الجواب مستحق على الخصم ولهذا
يستحضره والناس متفاوتون في الخصومة فلو قلنا بلزومه يتضرر به فيستوقف على رضاه وهذا مذهب
أبي حنيفة واختاره المحبوبي والتسني وصدر الشريعة وأبو الفضل الموصلي ورجح دليله في كل
مصنف وغالب المتون عليه فلزم العمل به لدفع الضرر لاسيما في هذا الزمان الفاسد والله تعالى أعلم
وقال في المتقى وغيره وصح أي التوكيل بالخصومة في كل حق برضا الخصم للزومها الا أن يكون
الموكل مريضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم أو غائبا مسافة سفر أو مريدا السفر أو محتدرة غير معتادة
للفروج الى مجلس الخصم * (سئل) * في امرأة وكلت آخر لزوجها من زيد الكفء لها
وفي قبض مهرها فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عن زوج وورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر
والوكيل يدعى القبض والدفع في حياتها فصدقه الورثة في القبض وأنكروا الدفع لها فهل يقبل
قول الوكيل بيينه * (الجواب) * نعم وأجاب العلامة الرمل في فتاويه عن مثل هذه الحادثة
بقوله ان كان الموكل فيه قبض وديعة ونحوها من الامانات فالقول قوله بيينه في القبض والدفع لها
وان كان قبض دين وأقرت بقية الورثة بالقبض وأنه كرت الدفع فكذلك القول قوله بيينه
في الدفع وان أنكرت القبض والدفع لا يقبل قوله الا بيينة واذا لم يقيم بيينة رجعت الورثة بمحضتامة
على المديون ولا يرجع المديون على الوكيل لان قوله في براءة نفسه مقبول لا في ايجاب الضمان على
الميت الخ اه * (سئل) * في أهالي قرية معلومة أقاموا زيدا او كيلا عنهم ليعطى امورهم
ويبائروا أعمالهم ومصالحتهم في القرية المزبورة وجعلوا على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وقدر
من الخنطة والشعير وتعطى في ذلك ويريد مطالبتهم باجرة مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم

* (سئل) * فيما اذا وكل زيد عرافا تقاضى دينه الذي بذمة فلان وقبضه وشرط له على ذلك
 أجر معلوم في مدة معلومة وتقاضاه فهل يستحق الاجر بالشرط * (الجواب) * حيث شرط
 له ذلك ووقت له وقتا وبشرط ذلك يستحق ما ذكر كما صرح بذلك في الاشباه من كتاب الامانات
 وفي الميزانية في نوع التوكيل بالاقراض والاستقراض والقبض والتقاضى وان وكله بقبض دينه
 وجعل له الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضي ان وقت جاز اه
 * (سئل) * فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا بتعطى امور الوقف ولم يشرط له أجره على ذلك
 وتعطى زيد ذلك مدة وطلب من الناظر اجرة على ذلك فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث
 كان وكيله ولم يشرط له اجرة فليس له ذلك والحالة هذه العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر
 فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شأ ولا يستحقان الا بالعمل
 فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخانية ومن هنا يعلم أنه
 لا أجر للناظر في المستق اذا احيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالشرط اشباه
 من كتاب الامانات * (سئل) * في جماعة استأجرهم زيد لصد زرعهم بالمعلوم بأجرة
 معلومة وشرعوا في الحصاد وعجزوا عن اتمامه فوكلا زيدا بان يأق لهم بمساعدة بأجرة فأق لهم
 بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى أتموا الحصاد فهل تكون اجرتهم على الوكيل وهو يرجع بذلك
 على الجماعة الاولى * (الجواب) * يطلب الوكيل بالاستئجار بالاجرة كالوكيل بالشرط كذا
 في وكالة البحر فلهم طلب اجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع بذلك على الجماعة والله أعلم
 * (سئل) * فيما اذا وكل زيد عرافا على معلوم هو يسع أمتعة معلومة لزيد وجعل له اجرا على
 ذلك وباعها بثمن حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتري * (الجواب) * حيث
 كان وكيله بالاجرة يجبر على تقاضى الثمن من المشتري * (الجواب) * حيث كان
 أما اذا كان بأجر كالدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد وفي الصغرى
 لان من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا وتمام بسطه في حاشية الاشباه للسيد الجوى
 فراجعها * (سئل) * في صك كتب فيه أقز زيد وجماعة من أهالى قرية كذا فزيد
 بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من أهالى القرية يشهدة فلان وفلان والجماعة
 الاقولون عن أنفسهم وعلى الموكلين لعمر ومبلغا قدره من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا
 وصدر ذلك لدى حكم شرعى لم يثبت التوكيل المذكور لديه في وجه خضم شرعى ثم حل الاجل
 وطلب عمر والمبلغ من الاصلاء والموكلين وهم يحددون التوكيل في ذلك فكيف الحكم
 * (الجواب) * حيث أنكروا التوكيل المذكور على الوجه المذكور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم
 في ثبوت التوكيل بل لا بد من اثباته بوجهه الشرعى والحالة هذه والله أعلم ورأيت مكتوبا
 بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في نسخته العمادية ما جواب الأئمة الحنفية في حجة كتب
 فيها أقز فلان بن فلان الوكيل عن فلانة وفلانة في القبض والابراء الا في ذكرهما فانه يشهدة
 فلان وفلان أنه قبض من فلان ما كان في ذمته لهما وكلاهما المذكورين عن ربع حصتهما من كذا وقف
 جدهما فلان عن مدة كذا مبلغا كذا ثم أبرأ القباض المذكور ذمة الدافع المذكور من جميع
 الدعاوى وثبت ذلك لدى الحكم وحكمه وجبه فاذا طعن الخصم في مضمون هذه الحجة وشهد رجلان
 أن مضمون هذه الحجة ثبت لدى فلان بن فلان فسا لهما القاضي عن مضمون الحجة فلم يعرفاه فهل تقبل
 شهادتهما ويعمل بالحجة وبعضها من غير معرفة ما كتب فيها ام لا الجواب لا عبرة بالحجة ولا بشهادة
 من شهد بمضمونها وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتفاصيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه
 الموكلين بينة عادلة بأنهم ما قد وكلاه يقبض مالهما في ذمة الدافع وبالصلح والابراء أيضا فان شأه

مطلب وكله بقبض دينه
 وجعل له اجرة صرح ان وقتا
 وقتا

مطلب لا يستحق الوكيل
 اجرة الا بشرط

مطلب الوكيل بالاستئجار
 يطالب بالاجرة وهو يرجع
 على الموكل

مطلب الوكيل باجر يجبر
 على استيفاء الثمن كالدلال
 والسمسار

مطلب لا يثبت التوكيل
 بشهود مضمون الصك
 والحنة

مطلب لا عبرة بالحجة مالم
 تثبت الوكالة

الوكالة لا عبرة بشهادتهم ما أصلا فانهم لم يشهدوا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة والله أعلم كتبه الفقير
 أبو السعود وفي فتاوى عبد الرحمن المذكي وفي جواب سؤال نعم يكاف ورثة المشتري
 الى اثبات بوكيلها ولا يصح في ذلك شهود مضمون ملك البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير
 عبد الرحمن الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير أحمد المالكي ولا عبرة بشهادة شهود الوكالة
 لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية
 بلا خصم حاضر اهـ ومن خله المعهود نقلت * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم
 بذمة عروفتا عمرو عن تركته وورثه فوكل زيدا بكذا بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة
 شرعية فهل يعمل بمقتضاها بعد الثبوت الشرعي وله قبضه * (الجواب) * نعم والوكيل
 بقبض الدين يملك الخصومة والوكيل بقبض الدين لا يملك الخصومة الخ عني على الكثرة وفي تصحيح
 العلامة قاسم قوله والوكيل بقبض الدين وكيلا بالخصومة عند أبي حنيفة وقالوا وجوه رواية
 عن أبي حنيفة ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الامام المحبوبي في أصح الاقوال والاختيارات
 والنسائي والوصلي وصدر الشريعة وقيد بقبض الدين لان الوكيل بقبض الدين لا يكون وكيلا
 بالخصومة فيها بالاجماع قاله في الاختيار وغيره اهـ * (سئل) * في رسول التقاضي هل يملك
 قبض الدين * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من الوكالة بالخصومة رسول التقاضي
 يملك القبض بالخصومة اجماعا بغير اهـ * (سئل) * فيما اذا وكل زيدا عرافي ببيع متن معلوم
 له وان يشترى بثمنه بنماعه لوما وقال لاتبعه الا بمحض فلان فباعه بغير محضه واشترى به غير الدين فهل
 يكون غير جائز * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخبرية وقال في الخاتمة من فصل التوكيل بالبيع
 والشراء ولو وكل بالبيع ونماه عن البيع الابشهود أو لا بمحض فلان لا يملك البيع بغير شهود أو بغير
 محض فلان اهـ * (سئل) * في رجل له بناء دار قائم في أرض وقت وكل زيدا ببيعها فباعه بغير
 من أمرأة بمن معلوم والا ن يدعي زيد أن البناء ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل
 بذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الحياو في جواب سؤال التناقص يمنع من الدعوى
 سواء صدر من الوكيل أو الوصي وعبارتهم أن من أقر أن لسان بعين فكل لا يملك أن يدعي لنفسه
 لا يملك أن يدعي لغيره بوكالة أو وصاية ويكفي الوادي لفلان بالوكالة ثم ادعي لفلان آخر أنه وكله
 بالخصومة فيه لا يقبل ويصير متناقضا والدين في هذا الحكم كالعين فعمل بهذا أن التناقص من الوكيل
 أو الوصي مانع من الدعوى منه بما فيها وقع فيه التناقص ولم يمكن فيه التوفيق اهـ * (سئل) *
 فيما اذا طمع الوالي في أخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين ظلما وطلبه منهم فاختنق بعضهم وأخذ
 الوالي المبلغ من رجل ظاهر منهم جبرا ويريد الرجل الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه
 شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال في البرازية من كتاب الوكالة طمع الوالي في أخذ
 أموال جماعة من التجار فاختنق بعضهم فاخذ من الظاهر من مقدارها وقال اقتسموه عليكم بالخصومة ليس
 لهم الرجوع على المختفين ثم عافا ما أمر المروءة فظاهر * (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب
 مبلغ من الدراهم بذمة رجلين بوجوب غسل فادعى أخو زيد أنه وكيل عن أخيه بقبض المبلغ منهما
 فصده فادفعاه له بعد ما أبرز لهما التمسك المزبور ثم حضر الغائب ولم يصدق أخاه في التوكيل المزبور
 وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين فهل يؤمران بدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل ان باقيا
 في يده * (الجواب) * حيث دفعوا الدين للوكيل بدون اثبات وكالة بل صدقاه عليها يؤمران
 بدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وعنده ان استهلكه والله أعلم ادعى أنه وكيل
 للغائب بقبض دينه فصده الغريم أمر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصده فيها والا أمر الغريم بدفع
 الدين اليه ناسيا ويرجع به على الوكيل ان باقيا في يده ولو حكما وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع

مطلب لا يجوز اثبات
 الوكالة والولاية بخصم
 حاضر
 مطلب الوكيل بقبض
 الدين يملك الخصومة

مطلب رسول التقاضي
 يملك القبض بالخصومة
 مطلب نهاه عن البيع
 الابشهود أو لا بمحض فلان
 لا يملك البيع بدون ذلك
 مطلب باع بالوكالة
 ثم ادعى أنه ملكه لا تسمع

مطلب صادر الوالي التجار
 فاختنق بعضهم ليس لهم
 الرجوع على المختفين

مطلب فيما اذا دفع الدين
 للوكيل بدون اثبات وكالة

أقول له قبضت ذلك على أي أبرأتك من الذين تنديرون من باب الوكالة بالنقص والقبض
 * (سئل) * فيما إذا دفع زيد دراهم لعمرو وليد فعهما إلى بكر فادعى عمرو والدفع وأنكر زيد وبكر
 فهل يصدق بيمينه أم لا * (الجواب) * قال في الاستيعاب من الأمانات المأذون له بالدفع إذا ادعاه
 وكذبا فإن كانت أمانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اه
 والله سبحانه أعلم * (سئل) * في جماعة دفعوا الجماعة آخرين مالا وادعوا أنهم يدفعه لزيد وأخذ
 رجعة منه فدخل المال إليه فدفعوا له وأخذوا الرجعة بذلك وضاعت والآن أنكر زيد قبض المال
 من المأذون لهم وكذبهم الآذون أيضا فكيف الحكم * (الجواب) * القول للمأذون لهم في ذلك
 بيمينهم في براءة أنفسهم فقط وحيث أنكر زيد القبض فالقول قوله بيمينه أيضا والله أعلم وسئل قارئ
 الهداية عن شخص دفع إلى آخر مبلغا وأمره بدفعه لزيد وأن يأخذ من زيد رجعة أن المبلغ وصل إليه
 ففعل ذلك وأدعى المأذون ضياع الرجعة منه وأنكر زيد القبض فهل القول قول زيد مع يمينه أم قول
 المأذون مع يمينه أم لا الجواب القول قول المأذون في أنه دفع إلى زيد مع يمينه وإن أنكر زيد القبض
 فالقول قوله مع يمينه أيضا فحاصل الجواب أن المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد إذا أنكر
 اليمينه تقوم عليه وإذا شرط على المأذون أن لا يدفع إلا بشرط الأشهاد على زيد واحضار رجعة
 تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وأنكر زيد القبض كان المأذون ضامنا ولا ينفعه قوله
 أشهدت وضاعت الوثيقة ولا يبرأ عما لم يحضر رجعة أو يقر زيد بالقبض والله أعلم اه أعطاه
 ألفا ليقضى به دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصك فدفع قبل أخذه ضمن برازية من الوكالة
 أقول قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحضرة فلان ففعل بلا محضرة ضمن كذا في البرازية
 ولو ادعى الوكيل أنه دفع بمحضرة أو قال لا تدفع إلا بشهود فادعى دفعه بشهود وأنكر الدائن القبض
 حلف الوكيل أنه دفع بشهود فإذا حلف لم يضمن كذا في كافى الحاكم ولو قال ادفعه بشهود فدفع
 بغيرهم لم يضمن اه ما في البحر وبه علم أن قول قارئ الهداية ولا ينفعه قوله أشهدت وضاعت الوثيقة
 الخ فيه نظر لأن ذلك إذا لم يحلف الوكيل أما إذا حلف فانه ينفعه تأمل ثم إن كلام البحر يقيد
 الفرق بين لا تدفع إلا بشهود بدأ إذا الحصريين ادفعه بشهود وبدون حصر فيضمن في الأول دون الثاني
 وليس في كلام قارئ الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكره في البحر لم يستند فيه إلى نقل وهو مخالف
 لما في التتارخانية عن المحيط مما حاصله أنه إذا شرط على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بعه
 بخيار فانه يلزمه سواء أكد بالثني أولا وإن كان بشرط مثل بعه بأنت نسيئة فباعه بألف حال جاز
 ولا يلزمه شرطه مطلقا وإن كان ينفع من وجه دون وجه مثل بعه في سوق كذا فهذا إن أكد
 بالثني يلزمه والا فلا كما حذرته فيما علقته على البحر في أوائل كتاب الوكالة عند قول الكتروا ببقائها
 واستيفائها * (سئل) * في وكيل متولى وقف وكل آخر في إيجار عقار الوقف فأجره من زيد
 والحال أن المتولى لم يأذن لوكيله بالتوكيل ولم يعصم له فهل تكون الإجارة غير صحيحة
 * (الجواب) * حيث لم يأذن له موكله ولا نقوض إلى رأيه ذلك ولا أجازه فالإجارة المذكورة غير
 صحيحة كما صرح بذلك في التنوير وغيره * (سئل) * فيما إذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم
 وظيفته من آخر وفي انشاقه على زوجة الموكل وأولاده المغارم وأذن له أن يوكل في ذلك من شاء
 وغاب زيد وباشر عمرو ذلك ثم وكل عمرو ابنه البالغ في ذلك ومات عمرو عن ابنه المذكور فهل يكون
 كل من التوكيلين صحيحا ولا ينزل الأب بموت أبيه * (الجواب) * حيث أذن له أن يوكل
 من شاء فوكل ابنه فقد صار الثاني وكسلا عن الأول فلا ينزل بموت أبيه كما في البحر * (سئل) *
 فيما إذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفته له من بكر وفي قبض استحقاقه من جهة وقف وفي إيصال
 ذلك إليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة ثم مات عن تركه مجهلا لذلك فهل يضمن الوكيل

مطاب وكله بدفع دراهم
 إلى زيد فهل يصدق بيمينه
 في الدفع

قوله المأذون له الخ أي إن
 كان لزيد وديعة عند عمرو
 فأذن زيد لعمرو بدفعها إلى
 بكر فالقول لعمرو في الدفع
 وإن كان الذي عند عمرو
 غصبا أو ديناً لزيد لا يكون
 القول قول عمرو في الدفع
 لأنه يدعى براءة ذمته عن
 المضمون هنا بخلاف الأول
 اه منه

مطاب فيما إذا أقره بدفع
 المال لزيد وأن يأخذ منه
 وصولا

مطلب قال لا تدفع المال
 حتى تأخذ الصك فدفع قبله
 ضمن

مطاب فيما إذا خالف
 الوكيل شرط الموكل

مطاب ليس للوكيل أن
 يوكل إلا بأذن أو تعميم
 مطاب وكيل الوكيل
 بالأذن لا ينعزل بموت
 الوكيل الأول

مطلب يضمن الوكيل بموته
 مجهلا

ذلك في تركته * (الجواب) * نعم ينبغي ولا يقبل قول ورثته الا بيهان لانه قد تنقز في تركته
 النجاس فلا بد للخروج من عهدته من البيان كذا أتى العلامة الحيد الرمل سقى الله روحه الرحمة
 والرضوان في عنوانات الجنان * (مسئل) * في معنونه وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل
 الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعتوه من ماله في كسوته اللازمة الضرورية وصرف على ذلك
 مصرف المثل في مدة تختص به والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قول الوكيل * (الجواب) * نعم
 يقبل قول الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور
 التيمم كما في الانتدوي وأدب الاوصياء والمعتوه بمنزلة الصبي كما في الانتدوي وفي الجرم من شتى
 القضاء نائب الناظر بعه وفي قبول قوله ذلوا دعي ضامع مال الوقف أو تقريقه على المستحقين
 وأنكر وقال القول له كالأصيل لكن مع اليقين وبه تارق أمين القاضي فانه لا عين عليه كالفاضي
 اه والوصي كالتاظر لان الوصية والوقف أخوان يستقي كل منهما من الآخر كما مر حوايه
 وفي انه يه من الوصايا الوصي مثل القيم لقولهم الوصية والوقف أخوان اه * (مسئل) *
 في رجل وكل آخر في بيع عتقه ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن قبض الوكيل قبل قبض الثمن فهل
 يكون البيع غير جائز * (الجواب) * نعم لو وكاه بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن
 فباعه قبل قبض الثمن كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع ثانية * (مسئل) *
 في امرأة قروية وكلت زوجها زيدا في شراء أرض معينة من اخيهما هند وكالة مقبولة منه فاشترها
 لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة * (الجواب) * الوكيل بشرائه شيء بيمينه اذا اشتراه لنفسه
 بمثل الذي أمر به حال غيبة الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن الوكالة
 وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل لا عند غيبته كذا في الخاتمة من فصل شركة
 العنان فيقع شراء الارض المذكورة للمرأة المزبورة * (مسئل) * فيما اذا أرسل زيد خادمه
 لعمرو والتاجر ليدفع له أمتعة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو يطالب الخادم بثمنها
 والخادم يقول كنت رسول زيد ولا عين لك على فهل ليس لعمرو ذلك والقول قول الرسول في ذلك
 * (الجواب) * اذا ثبت أنه رسول فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله بيمينه أقول اثبات
 كونه رسولا غير لازم بل يجوز قوله كنت رسولا بكتي وهو معنى قوله والقول قوله بيمينه وهذا
 اذا لم يشتر الخادم من التاجر بأضافة العتد الى نفسه بل أضافه الى المرسل أو قبض بدون عقد أصلا
 على وجه الرسالة أما لو أضاف العقد الى نفسه ثم ادعى أنه رسول لا يصدق كما قدمنا * (مسئل) *
 في رجل دفع للقتال مقدارا معلوما من الحرير وأذن له أن يدفعه الى امرأة معلومة لتكس الحرير
 فقصد من عندها ويريد الرجل تضمن القتال مثل حريمه فهل لا يضمنه حيث كان مأذونا بدفعه
 * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم بطريق
 الرسالة ليدفعه عمرو وللبكر دائن زيد من دين بكر فدفعه عمرو للبكر ثم رد بكر من ذلك دينار على عمرو
 لبرده على زيد زاعما أنه خارج فأنكر زيد أنه دينار وادعاهم عمر الرسول بأنه بدل دينار بهذا والرسول
 يشكر فهل القول لعمرو والرسول بيمينه * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما اذا بعث زيد
 أجيده الى زوجة زيد ليأتي له بصرة من عندها فجاءه الاجير للزوجة وأخبرها بذلك فأعطته الصرة
 بناء على أنه رسول الزوج اليها فيما ذكر ومضت مدة والآن الزوجة تطالب الرسول المذكور
 بالصرة المذكورة فهل ليس لها ذلك والقول قول الرسول انه رسول في ذلك * (الجواب) *
 لا ضمان على الرسول كما ذكره أئمتنا القبول اذ هو سفير غير ضامن وما على الرسول الا البلاغ المبين
 والله سبحانه الهادي وعليه اعتمادى (فروع) الرسول أمين والمعين في يده أمانة فاذا ادعى رد العين
 الى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك يصدق مع يمينه بالاتفاق الا أن يكذبه الظاهر من الخاتمة كذا

مطلب يقبل قول وكيل
 الوصي بيمينه

مطلب الوصي له أن يوكل
 غيره

مطلب نائب الناظر كهو

في قبول قوله لكن مع اليقين

مطلب الوصية والوقف

أخوان

مطلب فيما اذا نهاه عن

البيع حتى يقبض الثمن

مطلب اذا اشترى الوكيل

الارض لنفسه يقع الشراء

للموكل

مطلب القول قوله في أنه

كان رسولا عن زيد ولا عين

عليه

مطلب أذن للقتال بدفع

الحرير الى امرأة تكسبه

فقصد من عندها لا يضمن

القتال

مطلب القول للرسول بأنه

لم يبذل الدينار

مطلب الرسول أمين فيصدق

الا أن يكذبه الظاهر

مطلب أراد السفر فطلب
خصمه أن يترك كل رجل ليس
له عزله في غيبة الخصم
مطلب إذا قال الوكيل
بعته من رجل لا أعرفه
وسلمته بغيره
قوله وإن نهى الموكل أي
نهى بعد البيع أما قبل فلا
يكتم قبل نحو سبعة أوراق
أه منه

في التنازلية رجل له على آخر دعوى فأراد المدعي عليه أن يسافر فوكل وكيلًا يطلب المدعي
ثم عزله لا يجوز إلا بحضور الخصم لتعلق حق الغير بهذه الوكيلة جواهر الفتاوى من الباب
الخامس وفي المحيط قال الوكيل بالبيع بعته من رجل لا أعرفه وسلمته إليه ولم أقدر عليه فضاغ الثمن
عنده أفق المرغباتي بأن الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن عاله بأن قال لأنه ليس له التسليم
قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لأن ذلك وإن نهى الموكل عنه فبدونه أولى أن يكون له ذلك
ولو دفعه الوكيل إلى رجل ليعرضه على من أحب فهرب به الرجل ولم يقدر عليه أو تلك عنده المبيع
قالو وكيل ضامن وبه أفق المرغباتي أيضًا وأفق الشيخ النسبي وشيخ الإسلام عطاء بن حمزة
السفدي بأنه لا يضمن لأن البيع غالبًا لا يتأني الأعلى هذا الوجه فيمطابق له نفسه والأول أصح
ما ذكره المرغباتي لأنه ليس له التسليم إلى أحد قبل البيع أه أقول لقائل أن يقول إن كونه
لا يملك التسليم قبل البيع مسلم ولكن إذا كان بدون إذن من الموكل أما لو كان بالاذن الصريح
فلا شبهة في أن الوكيل يملك ذلك وكذلك إذا كان معروفًا عادة بأن كان ذلك الشيء انضاياع مع الدلال
ولم يكن الوكيل دلالًا فاذا وكله ببيعه مع علمه بذلك كلن إذا نمنه بذلك عادة والمعروف كالمشروط
كما تر نظيره قبل نحو خمسة أوراق عن فتاوى الشيخ خير الدين فليأمل ومثله ما في الخاتمة لما أرسل
الراعي كل بشرة في سكة زهرافضاعت قبل أن تصل إلى زهرها لا يضمن إذ ليس عليه ادخالها في منزل
زهرها عرفًا والمعروف كالمشروط أه وكلمة من نظيره والله تعالى أعلم وهذا آخر الجزء الأول من
الاصل الذي هو فتاوى العلامة المرحوم حامد أفندي العمادى وقد فرغت من

تخصيصه وتنقيحه * وتحريره وتوضيحه * بأقل من نصف الاصل مع زيادة

الفوائد الفريدة * والتحريرات السديدة * على وجه الصواب *

علا لا يوجد في غير هذا الكتاب * وذلك في ليلة الاربعاء

للسبع وعشرين من خلتون من شهر رمضان

١٢٢٠ سنة ألف ومائتين وست

وثلاثين والحمد لله رب

العالمين

آمين

وقد انتهت طبعه بدوا الطباعة العامرة بالهبة * الكائنات بولاق مصر القاهرة المعزية * على يد

مصممها المستعين بربه القوى * عبده الضعيف محمد قطبة العدوى * في منتصف جمادى الثانية *

سنة ثلاث وسبعين ومائتين وألف من الهجرة المحمدية الباميه * على

صاحبها افضل الصلاة وأزكى السلام * ما تعاقبت

الليالي والايام

وبلغ الجزء الثاني أوله كتاب الدعوى

• فهرست الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية •

صفحة	كتاب	صفحة	كتاب
١٧٣	كتاب المداواة	٢	كتاب الدعوى
١٨١	باب مشقة المسكة	٣٩	كتاب الاقرار
١٩٣	كتاب الذبايح	٤٩	باب اقرار المريض
١٩٥	كتاب الشرب	٥٧	كتاب الصلح
٢٠٢	كتاب المداينات	٥٩	كتاب المضاربة
٢٠٩	كتاب الرهن	٦٣	كتاب الوديعة
٢٢٠	كتاب الجنايات	٧٣	كتاب العارية
٢٣٦	فصل في جناية البهائم والجناية عليها	٧٧	كتاب الهبة
	كتاب الحيطان وما يحدث الرجل	٨٥	كتاب الاجارة
	في الطريق وما يتضرر به الجيران	١٣٠	كتاب الاكراه
٢٣٩	ومحو ذلك	١٣٣	كتاب الحجر والمأذون
٢٥٦	كتاب الوصايا	١٤٠	كتاب الغصب
٢٦٤	باب الوصي	١٥١	كتاب الشفعة
٢٨٣	كتاب الفرائض	١٥٥	كتاب القسمة
	مسائل وفوائد شتى من المظنن والاباحة		فصل في الغرامات الواردة على القرى
٢٩٢	وغير ذلك	١٦٥	ومحوها
		١٦٨	كتاب المزارعة

الجزء الثاني من العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية تأليف
الشيخ الامام العلامة البحر التحرير الفهامة سيدنا
ومولانا السيد محمد أمين الشهير بابن عابدين رحمه
الله تعالى و قدس روحه ونفعنا به
والمسلمين والحمد لله
رب العالمين
آمين

(كتاب الدعوى)

(سئل) في البراء العامة في ضمن عقد فاسد هل يمنع الدعوى *(الجواب)* لا يمنع الدعوى به كما في الاشياء معزيا للبرازية *(سئل)* فيما اذا ادعى خارج على متولى وقف ذي يد على حاووت الوقف بأن البناء الموجود بها القائم بأرضه الجارية في الوقف له بناءه وكيه فلان له في الارض المذكورة وطالبه برفع يده عن البناء المزبور فأجاب المتولى بأن البناء لجهة الوقف بناءه وعمال الوقف للوقف بعد انهم دام بنائها الاول الذي كان للخارج المذكور وأقام كل هيئة شرعية على دعواه فهل تقدم بينة الخارج *(الجواب)* حيث الحال ما ذكر تقدم بينة الخارج لانها اكثر اثباتا على ما عرف كما في جواهر الفتاوى ولان البناء يعاد ويتكرر كما في الخلاصة والبرازية وغيرهما وبينة الخارج أولى من بينة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في المقتى والنخ والجرو والدرور والريعي وغيرها وفي المحيط ولو كانت المنازعة في دار وأقام واحد منهما اليانة انها داره يقضى به المادعي لان البناء يكون مرة بعد أخرى ولم يكن في معنى التاج فيقضى به للخارج اذ اقول وتقدمت هذه المسئلة بعينها في الشهادات في مسائل تعارض الينات التي ذكرتها لخصصة من كتاب الشيخ غانم البغدادي وأن هذا هو المقتى به وقد صرح في البحر في قول باب ما يدعيه الرجلان أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف وذكر من ذلك مسائل فراجعها فاستشهر على الالسنان بينة الوقف مقدمة ليس على اطلاقه أو هو على خلاف المقتى به *(سئل)* فيما اذا سرق زيد دابة معلومة ثم وجدها بيد غيره فادعاه الى القاضي بمقتضى انها جارية في ملكه بطريق الشراء من بكرائها فثبت منه منذ كذا أو أجاب عمر وبأنه ابتاعها من رجل سماه ووجد دعوى زيد فأثبت زيد دعواه على الوجه المذكور بالينة الشرعية في وجه عمر وحكم له القاضي بعدما حلف زيد بالله ان الدابة المذكورة لم تخرج عن ملكه ببيع ولا هبة ولا بوجه من سائر الوجوه الشرعية وأنها

مطلب البراء العامة في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى

مطلب بينة الخارج بأن البناء ملكه أولى من بينة المتولى

مطلب ترجح بينة الخارج في دعوى البناء بخلاف التاج

مطلب في اثبات الدابة المذقودة

باقية في ملكه الى يوم تاريخه ولم يثبت عمرو دعواه فهل يكون الحكم المذكور واقعاً وموقعه الشرعي
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد عقار متصرف فيه تصرف الملاك
 من مدة تزيد على اربعين سنة بلا معارض ولا منازع وعمرو مطلع على تصرفه المذكور ولم يدع
 بذلك على زيد ولا يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسمع دعواه بعد ذلك على زيد ولا دعوى
 وارثه من بعده ويترك في يد المتصرف لان الحال شاهد * (الجواب) * نعم قال في جامع
 الفتاوى وقال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسمع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا أن يكون المتدعي
 غائباً أو صبياً أو مجنوناً وليس له مولى أو المتدعي عليه أميراً جائر يخاف منه كذا في الفتاوى العثمانية
 وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع
 دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً اهـ وفي الخلاصة رجل تصرف
 في ارض زماناً ورجل آخر يرى تصرفه فيها ثم مات المتصرف ولم يدع الرجل حال حياته لا تسمع دعواه
 بعد وفاته وذكر في الفتاوى المعروفة من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصر بطل
 حقه الا أن هذا مذهب جور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان رفع الى قاض آخر فان الثاني يطل قضاء الاول
 ويجعل المتدعي على حقه وكذا المرأة اذا لم تخاصم ستين ولم تطلب المهر المفروض كذا في قاضيجان
 جامع الفتاوى من اول كتاب الدعوى لكن في حاوي الزاهادي من الدعوى أن الرواية في عدم سماعها
 منه بعد تركها ثلاث سنين في الاراضي الموقوفة والمسبلة وما يحتاج في بقاءه الى الاتفاق والمرة الى
 أن قال لكن افتى المتأخرون بذلك فيما بعد ثلاثين سنة في كلها لكونها أوسط الروايات الثلاث وخير
 الامور أوسطها ولكونها مستوية في ملك الله تعالى اهـ وارجع الى الحاوي في هذا المحل فان فيه
 فوائد جيدة وقد افتى العلامة شيخ الاسلام ومفتي الانام عبد الله افندي المفتي العام بالملك العثمانية
 على سؤال رفع اليه بمصورته في بعض عقار في يد زيد تصرف فيه بطريق الملك بالشراء الشرعي
 من مدة تزيد على ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والآن قام متولى وقف
 يريد أن يدعى عليهم بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأني سينة تشهد بدعواه فهل للقاضي أن
 ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة اجاب ليس له ذلك كتبه عبد الله الفقير عني عنه وفي
 هذه الصورة اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب بذلك حجة
 فهل ينفذ حكمه وتعتبر حجته أم لا وما يلزم ذلك القاضي اجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل
 كتبه عبد الله الفقير عني عنه اهـ ولا سيما بعد اطلاعه على تصرف زيد المذكور المدة المزبورة قال
 في فتاوى الولوالجي رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الارض والتصرف ولم يدع ومات
 على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك على يد المتصرف لان الحال شاهد اهـ والله سبحانه
 وتعالى الهادي وعليه اعتمادى اقول والحاصل من هذه النقول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة
 أو بعد ثلاثة وثلاثين لا تسمع اذا كان الترك بلا عذر من الاعذار المارة لان تركها هذه المدة مع التمكن
 يدل على عدم الحق ظاهراً كما مر عن المبسوط واذا كان المتدعي ناظر أو مطلعاً على تصرف المتدعي عليه
 الى أن مات المتدعي عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا لو مات المتدعي لا تسمع
 دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بشبهة وأنه لا تقدير بمدة مع الاطلاع على
 التصرف لما ذكره في تنوير الابصار وشرحه الدر المختار في مسائل شتى آخر الكتاب باع عقاراً
 أو حيواناً أو ثوباً وابنه أو امرأته أو غيرهما من اقاربه حاضراً يعلم به ثم ادعى الابن مثلاً انه ملكه لا تسمع
 دعواه كذا اطلقه في الكنز والمفتي وجعل سكوته كالافصاح قطعاً للتزوير والحيل بخلاف الاجنبى
 فان سكوته ولو جاراً لا يكون رضا الا اذا سكبت الجار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً
 وبناءً فيثبت لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قلعا للاطلاع الفاسدة اهـ وقوله لا تسمع دعواه أى

مطلب لا تسمع الدعوى
 بعد ٣٦ سنة الا أن يكون
 المتدعي غائباً أو صبياً أو
 مجنوناً لاولى له ما الخ

مطلب مهم في مسئلة عدم
 سماع الدعوى بعد ثلاثين
 سنة أو بعد الاطلاع على
 التصرف

مطلب باع ملكه وقريبه
 حاضر لا تسمع دعوى
 القريب بعده

دعوى الاجنبى ولو جارا كما فى حاشية الخبير الرسمى على المخ وأطال فى تحقیقه فى فتاويه اخیر منه من كتاب الدعوى فقد جعلوا فى هذه المسئلة محجزة السكوت عند البيع مانعا من دعوى التريب ونحوه كزوجته بلا تقييد باطلاع على تصرف المشتري كما اطلقه فى الكفر والمتقى وأما دعوى الاجنبى ولو جارا فلا يمنعها محجزة السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيدوه بمدة ولا بموت كما ترى لأن ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى الوارث لقيامه مقامه كما فى الحاوى الراهدى وغيره فتأمل ثم ان ما فى الخلاصة والولر الجلية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبى ولو جارا بل محجزة الاطلاع على التصرف مانع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هى الفرق بين التريب والاجنبى فان التريب للبائع لا تسع دعواه اذا سككت عند البيع بخلاف الاجنبى فانه لا تسع دعواه اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلا جل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع ووجه الفرق بينهما ما عتبر تمام بيان هذه المسئلة محجزة فى حواشينا رد المختار على الدر المختار ثم رأيت فى فتاوى المرحوم العلامة الغزى صاحب التنوير ما يؤيد ذلك ونصه سئل عن رجل له بيت فى دار بسكنه مدة تزيد على ثلاث سنوات وله جار يجانبه والرجل المذكور يتصرف فى البيت المزبور حده ما وعمارة مع اطلاع جاره على تصرفه فى المدة المذكورة فهل اذا ادعى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور فى البيت حده ما وبناء فى المدة المذكورة تسع دعواه أم لا اجاب لا تسع دعواه على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أفتى بمنع سماعها من غير القريب بمحجزة التصرف مع عدم سبق البيع وبدون معنى تخمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف ليس مبنيا على بطلان الحق فى ذلك وانما هو محجزة لمنع القضاة عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصاحبه حتى لو اقتربه الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه تعليلهم للمنع بقطع التزوير والحيل كما مر فلا بد ما فى قضاء الاشياء من أن الحق لا يسقط بقاءه الزمان ثم رأيت التصريح بما قلناه فى البحر قبل فصل دفع الدعوى وليس أيضا مبنيا على المنع السلطانى كما فى المسئلة الآتية بل هو حكم اجتهادى نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتمد تحرير هذه المسئلة فانه من مفردات هذا الكتاب والمجد لله المنعم الوهاب * (سئل) * فيما اذا كان زيد ثلث اذار معاومة جاراتها الاخرى ملك عمرو وزيد ساكن ومتصرف فى ثلثها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة حتى مات عن اولاد تصرفوا فى ذلك بعده بطريق الارث عنه مدة تزيد على خمس عشرة سنة كل ذلك بلا معارض لهم فى ذلك ولا فى شئ منه والا ن قام بكر يدعى ثلثا من الثلثين المزبورين انه كان لبيه المتوفى من سنة خمس وعشرين سنة ومضت هذه المدة وهو بالغ ولم يتدع ذلك على اولاد زيد ولا على زيد ولم يمنع من الدعوى بذلك مانع شرعى والكل فى بلدة واحدة وأولاد زيد ينكرون ذلك فهل تكون دعوى بكر المدكورة غير مسموعة * (الجواب) * نعم تكون غير مسموعة للنهى السلطانى والحالة هذه والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا كان يدعى حائوت معاومة متصرف فيها بطريق الملك من مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض ولا منازع حتى ذلك عن ورثة تصرفوا فى الحائوت المزبورة نحو اثنتي عشرة سنة على الوجه المذكور والا ن قام دعى آخر يعارض الورثة فى الحائوت المذكورة مدعى انها كانت لعنته الهالكه عنه من مدة عشرين سنة والورثة يشكرون ذلك ومضت هذه المدة والمدعى المذكور بالغ حاضر معهم فى بلدة واحدة ولم يدع بذلك عليهم ولا منعه من الدعوى مانع شرعى اصلا فهل تكون دعوى المدعى بذلك على الورثة غير مسموعة للمنع السلطانى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة دارسا كنين فيها ومتصرفين بها بطريق الملك مدة تزيد على عشرين سنة بلا معارض لهم والا ن قام رجل يدعى عليهم بحصة فى الدار وهم ينكرون ومضت

مطالب فى عدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة للنهى السلطانى

هذه المدة ولم يتعد ذلك بلامانع شرعي والكل مقيمون ببلدة واحدة فهل تكون دعواه غير مسموعة
 للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم لا تسمع الا بأمر سلطاني حيث خصص السلطان نصره الله
 تعالى القضاء بذلك وأمر بعدم سماعها أقول مقتضى ما مر عن الخلاصة والاولوالحجية كما قررناه آنفا
 عدم السماع مع الاطلاع على التصرّف بناء وزرعاً ونحوها بدون منع سلطاني لكن مع وجود المنع
 السلطاني لا يتقدّم الحكم اصلاً لئلا يسمع القاضي المنوع هذه الدعوى لكونه معزولاً عن سماعها
 بخلاف ما اذا لم يوجد المنع المذكور وقد يقال ان كلامهم السابق فيما يمنع سماع الدعوى يفيد عدم
 صحة الدعوى ومعلوم ان صحة الدعوى شرط لصحة القضاء فالظاهر أنه لا يتقدّم حكمه أيضاً وان لم يكن
 ممنوعاً من جهة السلطان الذي ولاه القضاء فتأمل * (سئل) * فيما لو منع السلطان عز نصره
 قضائه في جميع ولايته أن لا يسمعوادعوى مضي عليها خمس عشرة سنة من غير مانع شرعي سوى
 الوقف ومال اليتيم والغائب فاذا المدعى احد بعد هذه المدة ولم يمنعه مانع شرعي وسمع القاضي دعواه
 وحكم بذلك فهل ليس له سماعها ولا يتقدّم حكمه * (الجواب) * نعم كما أفق بذلك كثيرون من
 العلماء النصارى منهم الوالد والعم والعلامة الحد والفهامة ابن نجيم والمدقق الخير الرملي والمحقق
 الشيخ محمد الغزالي الترناشي وجوابه نظماً صورته

لا يملك القاضي سماع خصومة * للعزل فيها وهو أمر مشتهر
 ومحمد الغزالي قال جوابه * يرجو الثواب من العزيز المقتدر

وأجاب كذلك الشيخ احمد العامري المقتضى الشافعي بالشام والشيخ محمد المقتضى الحنبلي والشيخ اسعد
 المقتضى المالكي * (سئل) * في رجل يريد الدعوى على زيد بميراث امه المتوفاة من اكثر من
 خمس عشرة سنة وزيد يجحد ومضت هذه المدة من بلوغه رشيداً ولم يتعد بذلك ولا منعه مانع شرعي
 وهم اقيمون في بلدة واحدة فهل تكون دعواه بذلك غير مسموعة للمنع السلطاني * (الجواب) *
 نعم والقضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى
 هذا الوأمر السلطان بعدم سماع الدعوى لا تسمع ويجب عليه سماعها أشباه وفيها الحق لا يقطع
 بقاء الزمان قدفاً أو قصاصاً وحال العبد كذا في لعان الجورة وقال محشيها الفاضل السيد أحمد
 الجوي بعد هذا المحل بورقين أخبرني استاذي شيخ الاسلام يحيى افندي الشهير بالمفتي أن
 السلاطين الآن يأمرون قضائهم في جميع ولاياتهم أن لا يسمعوادعوى بعد مضي خمس عشرة سنة
 سوى الوقف والارث اه ومقتضى ما أفق به العلامة الخير الرملي أن الارث غير مستثنى فانه سئل
 فيما اذا تعذرت الدعوى لغيبة المدعى عليه ثم وجدت بعد خمس عشرة سنة هل تسمع بعدها أولاً أجاب
 نعم تسمع لان السلطان نصره الله تعالى فيما اشترعنه انه استثنى من المنع ثلاث مسائل من الدعاوى
 تسمع بعد المدة المذكورة مال اليتيم والوقف والغائب ومن المترأ أن التركة لا يتأق من الغائب له
 أو عليه لعدم تأق الجواب منه بالغيبة والعلة خشية التزوير ولا يتأق بالغيبة الدعوى عليه فلا فرق
 فيه بين غيبة المدعى والمدعى عليه اه كلام الخير الرملي فهذا دليل على عدم سماع دعوى الارث بعد
 هذه المدة لعدم ذكرها في المستثنيات من المنع وهو خلاف ما تقدم عن الجوي وقد كتب احمد افندي
 المهندري على ثلاثة أسئلة بانه تسمع دعوى الارث ولا يمنعها طول المدة وأما ما أفق به العلامة ابو
 السعود افندي وصاحب البيت كما قيل ادري فهذه صورته (ميراثه متعلق الى التمسيل بعذر شرعي
 ترك اولئان دعوى بلا امر استأخ او لنورى الجواب ولنور عذر قوي او ليحيى) فقيدتها كما ترى بالعذر
 وهذا في سائر الدعاوى وكتب احمد افندي المهندري على سؤال آخر انها لا تسمع وصورته فيمن تركت
 دعواها الارث على زيد بعد بلوغها خمس عشرة سنة بلا عذر فهل تكون دعواها المذكورة عليه غير
 مسموعة الا بأمر سلطاني أجاب تكون دعواها المذكورة عليه غير مسموعة الا بأمر سلطاني والحالة

قوله ويجب عليه سماعها
 أي يجب على السلطان
 لانه اذا كان لا يسمع سماع
 القاضي لها لكونه ممنوعاً
 يجب على السلطان سماعها
 لئلا يضيع حق المدعى وفي
 بعض نسخ الاشباه ويجب
 عليه عدم سماعها فالضمير
 حينئذ يعود على القاضي
 المنوع اه منه

عطل في سماع دعوى
 الميراث بعد خمس عشرة سنة
 تغريبها الدعوى المتعلقة
 بالميراث اذا تركت بعذر
 شرعي خمس عشرة سنة فهل
 تسمع بلا امر عال الجواب
 تسمع اذا كان العذر قوياً
 اه منه

نعمية اذا تركت دعوى الارث بلا عذر شرعي خمس عشرة سنة فهل لا تسمع الجواب نعم لا تسمع الا اذا اعترف الخصم بالحق ادمنه

مطلب اذا نهى السلطان قضاة عن سماع دعوى لا يستمر ذلك أبدا الخ

مطلب القاضى وكيل عن السلطان

مطلب القول قول القاضى فى انه منعه السلطان عن سماع الدعوى او لم يمنعه

هذه احدى (اون بش ميل بغير عذر شرعي ترك اولئان ميراثه متعلق دعوى بلا امر استماع اولئورى الجواب خصم حتى باقى ايدو كنه معترف دكل ايسه اولئماز أبو السعود افندى) أقول وقد سرح العللى قبيلى باب الحكم باستثناء الوقت والارث ووجود العذر الشرعي ثم قال وبه افنى المتنى أبو السعود اده وعليه فتسمع دعوى الارث لكن نقل شيخ مشايخنا الملا على عن فتاوى على افندى منقلى الروم عدم سماعها وصورته (اون بش منه بلا عذر ترك اولئان ميراث دعواى بلا امر سمعوه اولئورى الجواب اولئماز اده) ونقل مثله شيخ مشايخنا السايحاني عن فتاوى عبد الله افندى فقد اضرب كلامهم كما ترى فى مثله الارث والمظاهر انه نارة ورد امر مع استثنائهم او نارة بدونه وبقي هنا شئى قد مناه بعضه فى باب الردة والعزير وهو انه اذا أمر السلطان قضاة بشئى ثم مات ذلك السلطان وولى غيره يحتاج الثانى الى أمر جديد ليجرى على قضاة ما جرى على قضاة الاول وقد رأيت ذلك فى فتاوى الخير الرملى حيث قال فى كتاب أدب القاضى مانعه من مثل فيما لم يمنع السلطان قضاة عن سماع ما مضى عليه خمس عشرة سنة من الدعاوى حل بستر ذلك أبدا أم لا أجاب لا يستمر ذلك أبدا بل اذا أطلق السماع للمنع بعد المنع جاز وكذا لو لى غيره وأطلق له ذلك ليجرى على اطلاقه فيسمع كل دعوى وكذلك الرماة السلطان وولى سلطان غيره فولى قاضيا ولم يمنعه بل أطلق له فانه لا يملك لتقضى بين الناس جاز له سماع كل دعوى اذا أتى المدعى بشرائط صحته الشرعية المقررة عند الفقهاء والحاصل أن القاضى وكيل عن السلطان والوكيل يستفيد التصرف من موكله فاذا خصص له تخصص واذا عم تعم والقضاء يتخصص بالزمان والمكان والحوادث والاشخاص واذا اختلف المدعى والمدعى عليه فى المنع والاطلاق فالمرجع هو القاضى لان وجوب سماع الدعوى وعدمه خاص به لا تعلق للمتداعيين به فاذا قال منعنى السلطان عن سماعها لا ينزع فى ذلك واذا قال أطلق لى سماعها كُن القول قوله ما لم يثبت ان حكمه عليه المنع بالبيئة الشرعية بعد الحكم عليه لخصمه فيتبين بطلان الحكم لانه ليس قاضيا فيما سماع عنه فحكمه حكم الرعية فى ذلك واذا أتاه خبر بالمنع من عدل أو كتاب أو رسول عمل به كما يعمل بالمشافهة من السلطان ومن علم انه وكيل عنه وعلم أحكام الوكيل استخرج مسائل كثيرة تتعلق بهذا البحث وهان عليه الامر وانكشف له الحال والله تعالى أعلم اه كلام العلامة خير الدين وهو كلام رصين متين وحينئذ فاذا كان سلطان زمانا نصر ماله تعالى نهى كل قاض ولاده عن سماع دعوى الميراث المذكورة او غيرها أيضا بعد خمس عشرة سنة لمهم ذلك ولا ينفذ حكمهم اذا خالفوا وكذا النهى البعض دون البعض فيلزم من نهاء وأما بدون النهى فالقضاء مطلق فيصح حكمهم فى جميع الدعاوى ولو بعد هذه المدة ما لم يرض عليها ثلاث وثلاثون سنة فحينئذ لا تسمع الدعوى كما مر عن المبسوط فان قلت قد مر حوايان القاضى لا ينزل بموت السلطان أو خلع كما مر فى كتاب القضاء وعليه بأن الخليفة نائب عن المسلمين فى تقليده للقضاة والمسلمون على حالهم فلا ينزل القاضى بموت النائب يعنى السلطان فهذا يدل على أن القاضى يبقى بعد موت موليه على حاله فاذا كان موليه نهاء عن شئى يفتى نهيه بعد موته قلت هذا مسلم فى نفس ذلك القاضى الذى نهى عن شئى ثم مات موليه وليس كلامنا فيه وانما الكلام فى قاض آخر ولاد السلطان الا نرى ولم ينهه عن شئى فهذا القاضى الجديد لا يكون منهيا بنهى السلطان السابق لانه ليس منصوبا بمن جهته على أن السلطان الواحد اذا نهى قاضيا وأطلق لقاض آخر لم يكن القاضى الا سخر منهيا بنهى سلطاناه للقاضى الاول فان قلت قد ذكر العلامة الحوى فى حواشى الاشياء انه قد علم من عمادتهم يعنى سلاطين بنى عثمان نصرهم الرحمن انه اذا تولى سلطان عرض عليه قانون من قبله وأخذ امره باتباعه اه قلت الذى يظهر لى أن كونه مأمورا باتباع من قبله معناه أن يقر ما فعلوه ويمشى على قانونهم الذى رتبوه وبما امر به وينهى عما نهوا عنه ولا يلزم من ذلك أن تصير قضاة مأمورين أو منبهين بمجرد

توايته لهم تولية غير مقيدة بشئ من ذلك وانما يلزم منه انه اذا ولي قاضيا يقول له وليتك كذا أو أمرك
عن كذا حتى يكون جاري على قانون من قبله كما اشتهر عنه انه حين ولي القاضي بأمره في منشوره باسباع
اصح الاقوال من مذهب ابي حنيفة كعادة غيره من السلاطين الماضين فلذا لو حكم القاضي بخلاف
الاصح لا ينفذ حكمه ولو لا أمره بذلك لنفذ وان خالف قانون من قبله بل لو أمره بأمر مخالف لقانون
من قبله فالظاهر نفوذه ولزوم اتباعه حيث وافق قانون الشرع القويم فهذا ما ظهر لفهمي السقيم
وفوق كل ذي علم عليم * (سئل) * فيما اذا ادعى اخوات زيد عليه بحصة من دار أبيهن المتوفى
من خمس عشرة سنة وهو معترف بأن الدار مخلقة لهم عن ابيهم فهل تسمع الدعوى * (الجواب) *
نعم اذا كان المذعي عليه مقر اتبع الدعوى عليه ولو طالت المدة اكثر من خمس عشرة سنة كما أفتى
بذلك العلامة ابو السعود العمادى ووضوئه. (يكرهى سيل مقدارى ترك اولئنا دعوى خصم مقر
اوليجنى استماع اولئورى الجواب اولئور اه) * (سئل) * فيما اذا ترك زيد دعواه على عمرو
بحقه لمدة خمس عشرة سنة ولم يتدع زيد عليه بذلك عند القاضي بل طالبه بذلك مرارا في غير مجلس
القضاء ويريد زيد الآن الدعوى عليه بذلك مبتعلا بأنه مازك الدعوى في المدة المزبورة فهل تسمع
دعواه أم لا * (الجواب) * قال في الشيخ من كتاب الدعوى وشروطها أى شرط جواز الدعوى مجلس
القاضي فلا تصح الدعوى في مجلس غير محتى لا يجب على المذعي عليه جوابه اه ومثله في الدرر وقال
في البحر ومثله مجلس القضاء فلا تسمع هي والشهادة الا بين يدي الحاكم اه فتمضى هذه القول العترة
أن دعواه غير مسجوعة ولا عبرة بعمله بأن مازككت في المدة المزبورة لعدم شرط الدعوى وهو
كوثم عند القاضي فافهم وليكن على ذكر منك فانه قد تكرر السؤال عنها بل صرح قوى شيخ الاسلام
على افندي انه اذا ادعى عند القاضي مرارا ولم يقبل القاضي الدعوى ومضى المدة المزبورة تسمع
دعواه بذلك لانه صدق عليه انه لم يترك في المدة المزبورة الدعوى عند القاضي وصورة قتواه (زيد عمرو
اليه بر مقتد اراخيه به متعلق دعواى اولئله زيد هرايكى اوج سنه ده بر كره مبلغ من بورى قاضى
حضوره مدعوى ايدوب لكن دعواى فضل اولئوب بروجه له اون بش سنه مرورا يلسه حالا
زيد مبلغ من بورى عمرو دن دعوى ايلسه عمرو دن بش سنه مرورا يلسه الله دعواى مسجوعه
اولما زديو زيدى دعوا دن منعه قادرا ولورى الجواب اولما ز) * (سئل) * فيما اذا مات رجل
عن ابن حاضره في بلدته وعن اولاد غيره غائبين مسافة القصر وخلف تركه في بلدته وضع الحاضره عليها
كلها بلا وجه شرعى ومضى لذلك مدة أربعين سنة ومات الابن عن اولاد وتركه يدهم ثم حضر اخوته
ويريدون الدعوى على اولاد أخهم بما يخصهم من تركه ابيهم بالوجه الشرعى فهل يسوغ للاخوة
الغائبين ذلك * (الجواب) * نعم يسوغ لهم ذلك حيث منعه من الدعوى مانع شرعى وهو
الغيبه * (سئل) * فيما اذا كان بيد زيد وأخيه عمرو مشقة مسكة في ارض وقف سليخة يزرعها
في كل سنة ويدفعان ما عليها لجهة الوقف ومضى لذلك مدة تزيد على ثلاثين سنة بلا معارض حتى مات
عمرو والآن قامت اخب زيد تعارضه وتعارض ابن أخيه في مشقة الارض المزبورة متدعية أن لها
بعضه ارضا عن ابيه والكل في قرنه واحدة فهل لا تسمع دعواها والحالة هذه * (الجواب) * نعم
لا تسمع * (سئل) * فيما اذا ترك الورثة الدعوى على زيد بن لموتهم المتوفى منذ سبع عشرة
سنة وكان فيهم قاصر بلغ الآن رشدا ويريد الدعوى على زيد بقدر ما يخصه من الدين فهل يسوغ له
ذلك دون البالغين لمنع السلطان * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بناء حوائط جارية
في وقف اهلى قائم بالوجه الشرعى في ارض وقف بر تحتكرة ونظار وقف البناء واضعون يد هم عليه
ومتضررون فيه لجهة الوقف ويدفعون محاسبة كره الارض وهي اجر مثله الممولين على وقف البر
من مدة تزيد على ستين سنة الى الآن بلا معارض ولا منازع لهم في ذلك والآن قام متولى وقف البر

مطلب اذا كان المذعي
عليه مقر اتبع الدعوى ولو
طالت المدة

مطلب اذا ادعى في إنشاء
المدة عند غير القاضي
لا تعتبر دعواه
مطلب شرط الدعوى
مجلس القضاء

مطلب اذا ادعى عند
القاضي مرارا في كل
سنتين وثلاث ولم تفصل
ومضى خمس عشرة سنة
تسمع الدعوى

مطلب تسمع دعوى الغائب
مسافة القصر وان طالت
المدة

مطلب لا تسمع دعوى
مشقة المسكة بعد مضى
المدة الطويلة

مطلب تسمع دعوى القاصر
اذا بلغ دون بقية الورثة
البالغين

يكلف ناظر الوقف الاهلي - اظهار حجة احتساروا احترام قسم بلجهة الوقف الاهلي - بذلك فكيف الحكم
 * (الجواب) * يعمل بوضع يد ناظر الوقف الاهلي - المذكور بعد مشورته في البناء المذكور بلجهة
 الوقف المزبور ولا يكلف الناظر المرقوم الى ما ذكر بعد مضى - المدة المرقومة الا بوجه شرعي اذ لا ينزع
 شيء من يد أحد الا بحق ثابت معروف وقال المؤلف في جواب سؤال آخر يعمل بوضع اليد ولا يكلف
 الى اظهار كتاب احترام واذن وقد نقل علما وثنا أن أقصى ما يستدل به على الملك اليد وذكر عدة الفقهاء
 السراج الحانوتي انه لا يجوز للسلطان تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم باليمنة ولو كلفهم ذلك لما بقي
 ملك في يد أحد وقالوا أيضا ان اليد والتصرف المدد المتفاوت دليل الاستحقاق ظاهر وقد قال الامام
 أبو يوسف في كتاب الخراج كانه له العلامة ابن نجيم في اشباحه انه لا ينزع شيء من يد أحد الا بحق ثابت
 معروف كتبه الفقير محمد العمادي المفتي بدمشق الشام وكتب جوابي كذلك الشيخ احمد العامري
 المفتي الشافعي والشيخ عبد القادر العلبي الحنبلي * (سئل) * في رجل يده دار بطريق الشراء
 متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والا ن قام ناظر وقف يدعي جريان
 حصة منها في الوقف وذو اليد ~~ن~~ كثر لذلك وحما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي
 فهل لا تسمع الدعوى المذكورة بعد المدة المزبورة * (الجواب) * نعم كما تقدم عن البحر وجامع
 الفتاوى * (سئل) * في رجل يدعي على آخر بأنه قتل موثرته من مدة تزيد على عشرين سنة
 ولم يمنعه مانع شرعي فهل تكون دعواه غير مسموعة * (الجواب) * اذا ترك دعوى القصاص
 بلا عذر شرعي عشرين سنة لا تسمع دعواه كما أفق بذلك المولى شيخ الاسلام علي - افندي مفتي السلطنة
 العلية كما هو مسطور في فتاويه المشهورة * (سئل) * فيما لو منع السلطان نصره الله تعالى قاضي
 بلدة معينة من سماع دعوى فلان المتعلقة بوقف كذا الا في اسلامبول فهل يعمل بمنعه
 * (الجواب) * نعم سئل الرحيمي - فحين ادعى على آخر بدار وقف انهما ملكه بالارث وكان قد مضى
 على ترك هذه الدعوى خمس عشرة سنة وهو قريب الواقف يعلم بالوقف وحما في بلدة واحدة أجاب
 لا تسمع دعواه بدون أمر شريف وعلى تقدير ورود الأمر بالسماع فالذي يقتضيه الفقه انه يمنع أيضا
 حيث وقف الرافق وسلم وقرية حاضر يعلم كما اذا باع وهو حاضر يعلم قطعاً لا لطماع الفاسدة اه
 * (سئل) * في امرأة طلقها زوجها من مدة تزيد على عشرين سنة ثم مات عن ورثة وترك خفات
 تدعي أن لها بذنته مؤخر صداقها والورثة ينكرون ذلك ولم يمنعهما من الدعوى بذلك مانع وحكم في بلدة
 واحدة فهل تكون دعوى المرأة بذلك غير مسموعة للنهي السلطاني * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمر وراس كرم معلوم جار في ملكه ما وعائم في ارض وقف بالوجه
 الشرعي وهما واضعان يد هما عليه ومتصرفان به ويدفعان ما على ارضه بلجهة الوقف المزبور من مدة
 تزيد على خمس وعشرين سنة بطريق الارث عن والدهما كل ذلك بدون معارض لهما في ذلك ولا
 في شيء منه والا ن قامت امرأة تدعي حصة في الغراس والكل في بلدة واحدة ولم تدع عليه ما قبل ولا
 منعها من الدعوى بذلك مانع شرعي وهما ينكران ذلك فهل لا تسمع دعوى المرأة المزبورة بذلك وتمنع
 من معارضتهما * (الجواب) * نعم * (سئل) * في صلح حاصل ما فيه ان زيدا عمر في دار كذا
 الجارية في وقف كذا وفي نواجره من نظار الوقف عمارة ضرورية باذنهم وانه صرف في ذلك مبلغا قدره
 كذا وأثبتت في وجه النظار المذكورين لدى حاكم شرعي بعد اعترافهم بالاذن وانكارهم للتعير
 والقدر المصروف ثم مضى لذلك مدة تزيد على عشرين سنة ويريد زيد الدعوى على النظار بالمبلغ مستندا
 للصلح المزبور فهل لا تسمع دعواه حيث لم يدع قبل ذلك ولا منعه من الدعوى مانع شرعي لل منع
 السلطاني أم لا * (الجواب) * نعم لا تسمع دعواه حيث الحال على هذا المنوال للمنع السلطاني
 والله تعالى أعلم * (سئل) * في ارضين متلاصقتين يفصل بينهما نهر صغير يسقيهما ويسقي غيرهما

مطلب يعمل بوضع يد
 الساظر في المدة الطويلة
 ولا يكلف الى اظهار حجة
 احتساروا احترام

مطلب لا تسمع دعوى
 الوقف بعد مضى ثلاث
 وثلاثين سنة

مطلب لا تسمع دعوى
 القصاص بعد عشرين سنة

مطلب اذا منع السلطان
 قاضيا من سماع دعوى
 فلان الا في اسلامبول
 يصح منعه

مطلب اذا ترك القريب
 الدعوى خمس عشرة سنة
 بلا عذر لا تسمع وان ورد
 أمر سلطاني بسماعها
 مطلب طلقها ومضى
 خمس عشرة سنة ثم ادعت
 بمؤخرها لا تسمع

مطلب نصر قاضي الغراس
 مدة تزيد على خمس وعشرين
 سنة لا تسمع الدعوى بعدها
 مطلب لا تسمع دعوى
 المرصد بعد عشرين سنة

جارية احدهما في وقف زيد والاخرى في وقف عمرو وكل منهما ماله انقراض قائمهما وبجافى المهر
من جهة كل ارض منهما وكل من نظار الوقفين متصرف في ارض وقفه وغراسها فوضع ناظر وقف زيد
يده على حافة النهر وغراسه التي في جهة الارض الثانية زاعما انهما تبع لارض وقف زيد ولم يسبق له
ولان قبله من نظار وقفه وضع يده ولا تصرف في ذلك أصلا ولناظر وقف عمرو بينة عادلة تشهد بجريان
ذلك في وقت عمرو وأنه تابع لارضه وأنه ومن قبله من النظار متصرفون في ذلك لجهة وقف عمرو فهل
اذا قاما هناك قبل وترفع يد ناظر وقف زيد عن ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستانين
كل منهما جار في وقف اهلي - يفصل بينهما مجرى ماء يسقى ارض البستانين وغيرهما ونظار أحدهما
واضعون ايديهم ومتصرفون في مسنة المجرى من الجهتين وفي الغراس القائم بهما من قديم الزمان
واحد بعد واحد الى الآن لجهة الوقف بلا معارض ولا منازع وفيما يلي المسنة التي جهة البستان
الاخر سياج قديم فاصل بين المسنة والبستان والآن يدعى ناظر البستان الاخر أن المسنة
تابعة لبستانه مع الغراس القائم بهما متعللا ~~بكونها~~ في جهته وبكونه اعلى من الاخرى ولم يسبق
له ولان قبله وضع يده ولا تصرف في ذلك أصلا ولم يصدق له الاخر فهل يعمل بوضع اليد والتصرف بعد
ثبوتها * (الجواب) * نعم يعمل بوضع اليد والتصرف من قديم الزمان بالوجه الشرعي ولا عبرة
بالتعلل المذكور حيث كان الحال ماذا كروا المسئلة مأخوذة من المثلث من كتاب الشرب * (سئل) *
في مسنة بين ارضين احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها فالقول لمن
من ارباب الارضين * (الجواب) * قال في الخبائية في فصل المعاملة مسنة بين ارضين
احدهما ارفع من الاخرى وعلى المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة ولا يحتاج في امسالك الماء الى المسنة كان
القول في المسنة قول صاحب الارض العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت
الاشجار له ما لم يقيم الاخر البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امسالك الماء الى المسنة كانت
المسنة وما عليها من الاشجار بينهما اهـ ومثله في البرازية في كتاب القسمة في نوع نقض القسمة فحصل
بما ذكرنا الجواب والله سبحانه الموفق للصواب قلع ثالة انسان وغرسها وربها فاهي للغراس بالقيمة
نهر بينهما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا فان كان في موضع خاص لاحدهما
قلما لك وان في مشترك فبينهما برازية من المزارعة * (سئل) * في قطعة ارض جارية في وقف
اهلي - ومحتكرة لجهة وقف بر - بالوجه الشرعي ولو وقف البر دمنة ماء بقساطل في الارض المزبورة
يجري فيها الماء لوقف البر فضعف ماؤها الاصل فاستأجر المتولى لجهة وقف البر من مال الوقف لجهة
الوقف مجرى ماء وأراد أن يجريه ويضعه في القساطل المزبورة للخط والمصلحة في ذلك فعارضه ناظر
الوقف الاهلي - في ذلك بدون وجه شرعي - فهل ليس له المعارضة ويمنع من ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في جماعة لهم قاسارية بها بركة ماء مجرى اليها من فائض بركة حمام وقف واضعون
يدهم ومن قبلهم من ملأ القاسارية عليها وعلى الماء المزبور مجراه ومتصرفون في ذلك من مدة تزيد
على ثمانين سنة بلا معارض والآن قام متولى وقف الحمام يكلفهم دفع حكر عن الماء ومجره للوقف
بدون وجه شرعي ولم يسبق له ولان قبله من المتولين أخذ شيء من ذلك وليس يده مستند شرعي فهل
حيث كان الامر كما ذكر لا يلزم الملاك ذلك الا بوجه شرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا كانت هند وصبا على ابنة اليتيم فأبرأت عمة اليتيم عن الدعاوى بطريق الاصلالة عن نفسها
وكان لليتيم حقوق وأعيان عند عمة وتريد أمته الدعوى بها على عمة بطريق الوصاية عليه وأخذها له
منها بالوصاية عليه بعد الثبوت فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم واذا ابرأ رجلا عن
الدعاوى ثم ادعى عليه مالا بالوكالة او الوصاية يقبل برازية من الدعوى * (سئل) * فيما اذا ساقى

مطلب ليس له رضع يده على
مسنة جاره المتصرف من
قديم

مطلب يعمل بالتصرف في
القديم في مسنة المجرى
من الجانبين

مطلب في مسنة بين ارضين
عليها اشجار لا يعرف غارسها

مطلب نهر بينهما ادعى
اشجاره

مطلب للمعسكر اجراء ماء
اخر في القساطل الموضوعة
في الارض المحتكرة

مطلب يمنع المتولى من
طلب حكر على مجرى ماء
القائض اذا لم يسبق له ولان
قبله تصرف في ذلك

قوله واضعون وقوله بعد
ذلك وتصرفون هكذا في
النسخ بالرفع ولعل الاصول
واضعين ومتصرفين بالجزء
صفة لجماعة المجرو وبني اهـ

مطلب ابرأه عن الدعاوى
ثم ادعى مالا بالوكالة
او الوصاية يقبل

مطلب لا تسمع دعواه في شيء
من الاشجار بعد ماساقى عليها

زيد غير اعلی غراسه المعلوم لمدة معلومة مسافة شرعية وانقضت مدة المسافة فقام عمرو يدعى حصة معلومة في الغراس المزبور المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو والملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة * (الجواب) * لا يملك ذلك بعد المسافة المذكورة أفق بذلك الشيخ الحافوني وأجاب في ضمن سؤال بقوله استأجر الأرض وساقى على جميع الاشجار لا تسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض الخ اه وأفق بعثه العلامة الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا كما هو مسطور في هامش فتاويه * (سئل) * في ربيع مزرعة معلوم جار في وقف بر بحدته من القبلة قطعة أرض جارية في وقف اهلى بئرجها ناظر هامن جماعة ويحدها ناظر هامن الشمال بالمزرعة المذكورة غير أن متولى وقف ربيع المزرعة ومن قبله من المتولين يتناولون قسم الربع من زراعته ومتصرفون فيه من الربع المذكور الى محل معلوم في الأرض من قديم الزمان الى الآن بلامعارض والآن قام ناظر الأرض يعارض في ذلك مدعيان أن حد أرضه الشمالى وراء الهل المزبور من المزرعة داخلها وهو قطع اراض مسميات في حجج اجارات أرضه والحال أن التصرف القديم للمتولين على ربيع المزرعة في حدها الى الهل المزبور وبأخذون قسم الزرع كاذ كرو لم يسبق لظنار وقف الأرض وضع يد ولا تصرف شرعى بما يدعيه من الحد المذكور المجاوز للهل المزبور فهل يعمل بتصرف المتولين على الربع المذكور ولا يلتفت لجرد دعوى الآخر حيث الحال ماذكر * (الجواب) * حيث كان المتولون واضعى ايديهم ومتصرفين بربع المزرعة المذكورة على الوجه المزبور من قديم الزمان الى الآن يعمل بوضع يدهم وتصرفهم بعد ثبوته شرعا لان وضع اليد والتصرف بحد فاطعة ولا يلتفت لجرد دعوى ناظر وقف الأرض المذكورة ولا عبرة بزعمه حيث لم يسبق له وضع يد ولا تصرف في ذلك * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ابن وبنات وخاف تركه وضع الابن يده عليها نحو عشرين سنة وهو مقر بذلك ويريد البنات الدعوى عليه بحصتهن فهل تسمع دعواهن وترفع يده عن حصتهن * (الجواب) * تسمع دعواهن عليه بذلك حيث كان مقررا بذلك وترفع يده عن حصتهن * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن اولاد بالعين من غيرها اختلفوا معها في شيء معين صالح للزوجين فان القول من الفريقين * (الجواب) * القول في ذلك للزوج مع يمينها قال في التنوير من باب التحالف وان مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو وادى القاضي ببلغ دين معلوم وطالبه به فأجاب عمرو بأن اصل المبلغ كذا وانه دفع لزيد كذا وكذا اذ ادعى قدر الدين فطلب من عمرو اثبات ما ادعاه فلم يثبت وطلب من المدعى على عدم قبضه ماذ كرو طلب منه اليين مرارا فتشكل ولم يحلف فذعه الحاكم من معارضة عمرو بسبب المبلغ المدعى به فهل يكون المنع واقعا موقعه الشرعى * (الجواب) * نعم قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت اليه والقضاء ماض على حاله تنوير من الدعوى ومثله في الدرر وغيره ومتى حكم القاضي على المدعى عليه بالحق عند النكول لم يسمع بعد ذلك يمينه لان الحكم بالنكول بمنزلة الحكم باقراره والقاضى اذا سمع اقرار المدعى عليه بالحق لم يلتفت بعد ذلك الى انكاره كذلك اذا حكم بنكوله شرح ادب القاضي للخصاف من باب النكول عن اليين * (سئل) * في رجل مات عن اولاد بالعين وعن زوجتين كل منهما ساكنة في بيت فيه امتعة على حدة فاختلف احدهما والاولاد مع الاخرى في متاع البيت الذي فيه والامتنعة مما يصلح للزوجين فهل يكون القول لهما يمينها في ذلك حيث لا يمينه للباقيين * (الجواب) * اذا مات احد الزوجين واختلف وارثه مع الحي منهن في متاع البيت الصالح لهما فالقول للحي منهن يمينه في ذلك حيث لا يمينه للباقيين لان العبرة باليد كذا في البدائع وغيره * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخت شقيقة وابن عم عصبة وخلف تركه فادعت الزوجة مبلغا من الدراهم بذمة الميت وأثبتته باليمين الشرعية لادى القاضي

مطلب يعمل بحدود الارض بالتصرف لان وضع اليد والتصرف بحد فاطعة

مطلب تسمع الدعوى بعد عشرين سنة اذا كان الخصم مقرا

مطلب اذا اختلف في الصالح للزوجين فالقول فيه للحي منهما

مطلب اذا قضى عليه بالنكول ثم اراد أن يحلف لا يلتفت اليه الخ

مطلب القول للحي في الصالح لهما

في وجهه وكل عام ثابت الوكالة عن الاخت ثم صدق لها الوكيل المذکور على ذلك وأقر به والان يدعى
الوكيل بالوكالة أن الزوجة كانت أبرأت ذمة الزوج من المبلغ قبل تصديقه واقراره فهل حيث صدق
وأقر أن الدين بان في التركة لا تسع دعواه المذورة * (الجواب) * نعم لا تسع دعواه المذورة
بعد اقراره المذور للتناقص كما سرح بذلك في جامع الفصولين وفي فتاوى الانقروى عن القنبه ت
التناقص يمنع الدعوى لغيره كما يمنع نفسه يخ من اقرعين لغيره فكما لا يملك أن يدعه لنفسه
لا يملك أن يدعه لغيره بوكالة أو وصاية فمضى وصى اقر به له ثم ادعاه للصغير لا تسع * (سئل) * فيما
اذا مات زيد عن ورثته وترك تحت ايديهم قاذى عمرود يناله بئمة زيد المتوفى على بعض الورثة لدى حاكم
شرعى وأقام شاهدين شهدا له بذلك لدى الحاكم المذکور فحكم له بذلك وأمر المذعى عليه بدفع الدين
لعمر ومن التركة فمدفع له بعضه من غير تخليف عمرو ومن الاستظهار ثم حضر وارث آخر وأدعى على
عمرو بآن دعواه على بعض الورثة غير صحيحة ومطالبه بالمذوق لكونه اخذه بغير عين فهل يكون
الدفع المذکور غير واقع موقعه الشرعى لعدم الاستحلاف ولا يدفع الدين المذکور قبل الاستحلاف
الشرعى * (الجواب) * ثم لما في الخلاصة والبرازية وكثير من المعتررات ان القاضي يستحلف
الطالب حتى قال في الخلاصة عن ادب القاضى للخصاف رحمه الله تعالى وأجمعوا على أن من ادعى ديناً
على الميت يحلف من غير طلب الوصى والوارث بالله ما استوفيت دينك من المديون ولا من أحد أذاه
الملك عنه ولا قبضه قابض ولا ابرأته ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشئ منه على أحد ولا عند له
ولا بشئ منه رهن اه وعلاه الصدر الشهيد بأن العين ليست للوارث ههنا وانما هى للتركة لانه قد
يكون له عريم آخر أو وصى له فالحق في هذا في تركه الميت فعلى القاضى الاحتياط في ذلك وقال قبله
ولا يدفع له شيئاً حتى يستحلف اه فثبت أجمعوا على تخليفه وذكروا انه لا يدفع اليه المال حتى
يستحلف ولم يفعل ذلك لم تستوف الدعوى شرابطها حتى تنفذ حكمه بالدفع والقاضى ما مور بالبحكم
باجمع الاقوال من مذهب الامام الاعظم أبى حنيفة النعمان رحمه الله تعالى فاذا حكم بغير الاصح
لا ينفذ حكمه لانه معزول عنه لان التولية حصريه فكيف وقد أجمعوا على التخليف وأما ما قيل ان
القضاء يقوى الضعيف فالمراد قاض له ملكية الاجتهاد وأما المقاد فانه متى خالف يعتمد مذهبه لا ينفذ
حكمه وينقض وهو المختار للفتوى كما بسطه التمرناشى في فتاواه وأما دعواه على بعض الورثة فصحيحة
اذ بعض الورثة يكون خصباً عن الميت كما سرح بذلك غير واحد من علماء الاعلام ورحم الله تعالى
روحهم بدار السلام (تمت) قال في البحر ولم أر حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف
وينبغى أن يحلف احتياطاً اه قال العلامة الغزى التمرناشى اقول ينبغى أن لا يتردد في التخليف
اخذاً من قولهم الديون تقضى بأشغالها لا بأعيانها واذا كان كذلك فهو قد ادعى على الميت اه وقال
العلامة الخیر الرملی فی جاشیه علی البحر اقول قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعى الدين على الميت
احتياطاً لا احتمال انهم شهدوا باستحباب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين
فقد شهدوا على حقيقة الدفع فائتنى الاحتمال المذکور فكيف يقال ينبغى أن لا يتردد في التخليف
قتأمل اه اقول وكلام الرملی هو الاوجه كالا يخفى على من تنبه * (سئل) * في امرأة تركت
دعواها الارث من ابها على اخيهام بئمة ميت وثلاثين سنة بلا مانع شرعى وهو منكر لذلك فهل لا تسع
دعواها الآن * (الجواب) * نعم قال المتأخرون من أهل الفتوى لا تسع الدعوى بعدت
وثلاثين سنة الا أن يكون المذعى غائباً أو صبيلاً أو مجنوناً أو ليس لها ولى أو المذعى عليه اميراً حراً
يضاف منه كذا في جامع الفتاوى نقلاً عن الفتاوى العتبية * (سئل) * في خارج وذى يدعى
نور تاز عافيه كل يدعى شراً من آخر وتاريخ الخارج اسبق فهل يعمل بالاسبق تاريخاً
* (الجواب) * نعم كافي البرازية والخلاصة وغيرهما وان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا

مطلب التناقص يمنع الدعوى
لغيره كما يمنع لنفسه

مطلب لا يصبغ دفع الوارث
قبل عين الاستظهار

مطلب اجمعوا على أن من
ادعى ديناً على الميت يحلف
من غير طلب الوارث والوصى

مطلب لا ينفذ القضاء بالدفع
قبل عين الاستظهار

قوله حصريه أى ان تولية
القضاء في زماناً محصورة
بالحكم بالاصح المذکور
لاشراط السلطان نصره الله
اه منه

مطلب القاضى المقتل لا ينفذ
حكمه اذا خالف معتد
مذهبه

مطلب الدعوى على بعض
الورثة صحيحة

مطلب اذا ادعى انه دفع
للميت دينه وبرهن هل
يحلف

مطلب لا تسع الدعوى بعد
ست وثلاثين سنة

مطلب يعمل بالاسبق تاريخاً

أترخا وتاريخ أحدهما سبق فحينئذ يحكم له وان برهن خارجا على ملك مؤرخ او شراء مؤرخ من واحد غير ذي يد أو برهن خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق احتق تنوير الابصار من دعوى الرجلين وبمثلها افق الشيخ خير الدين من الدعوى وفي الثالث عشر من الخلاصة فلو كان في يد أحدهما يقضى للخارج الا اذا اترخا وتاريخ ذي اليد سبق فحينئذ يقضى له اه وفي المنع ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها كما في البحر معزيا الى خزائن الاكل اقول هذا في الشراء من الغائب ففي نور العين في آخر الفصل السادس وامرنا بالسبوط لا تقبل بيعة الشراء من الغائب الا بالشهادة بأحد الثلاثة اما بملك بائعه بأن يقولوا باع وهو يملكه واما بملك المشتري بأن يقولوا اشتري فلان واما بقبضه بأن يقولوا اشتراه منه وقبضه اه ثم رمز لفتاوى القاضى ظهير الدين ادعاء رناورثه من ابيه وادعى آخر شراءه من الميت وشهوده شهدوا بأن الميت باعه منه ولم يقولوا باعه منه وهو يملكه قالوا لو كانت الدار في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالشهادة جائزة لانها على مجرد البيع انما لا تقبل اذا لم تكن الدار في يد المشتري أو الوارث أما لو كانت فالشهادة بالبيع كشهادة ببيع وملك اه * (سئل) * في رجل اشترى من زيد فرسا معلومة بمن معلوم والان قام عمر والخارج يتبعها من الرجل بالتاج ويريد المشتري اقامة البيعة على عمر والمدعى المزبور انها تاج فرس بائعه فهل ترجح بيعة المشتري انها تاج فرس بائعه على عمرو الخارج * (الجواب) * نعم وان برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى هو الصحيح خلافا لعيسى بن ابان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وبمثلها افق الشيخ خير الدين نقلا عن البحر وجامع الفصولين من الدعوى من فتاويه وفيها أيضا وبرهان المشتري على تاج بائعه كبرهان بائعه اه ومنه في البحر اقول ولا بد من الشهادة بالملك على ما ذكره في البحر عن خزائن الاكل حيث قال لو اقام البيعة أن هذه الدابة تجب عنده أو نصح هذا النوب عنده أو أن هذا الولد ولدته امته ولم يشهدوا بالملك له فانه لا يقضى له قال وكذا الرهن روا انها بابت امته لانهم انما شهدوا بالنسب اه وبه افق العلامة محمد التاجي كما في فتاواه ثم اعلم أن قولهم ان ذا اليد أولى في دعوى التاج مقيد بما اذا لم يدع الخارج عليه فعلا أو ادعى عليه انك غصبته مني أو ادعته عندك أو أبحرته منك فادعى ذو اليد التاج قدّم الخارج عليه كما جزم به في البحر والزيلعي وشراح الهداية وغيرهم كما وضحت فيما علقته على الدر المختار فتبته لذلك * (سئل) * في رجل اشترى من عمرو وبغلة بد مشق بمن معلوم فاستحقها مستحق في بلدة اخرى بدعوى التاج وحكم له بها ورجع يطلب الثمن من بائعه فأراد أن يبرهن انها تجب عنده أو عند بائعه والمستحق غائب وكذا البغلة فهل يشترط حضرة المستحق لقبول هذه البيعة حتى يبطل الحكم السابق أم لا وهل يشترط حضرة البغلة أيضا * (الجواب) * مقتضى ما افق به الخبير الرملي كما هو مذكور في فتاواه من الاستحقاق موافقا لما في العمادية عدم اشتراط حضور المستحق قال في العمادية وهذا القول اظهر واشبه ومقتضى ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المستحق قال وهو الاظهر والاشبه وما في الخلاصة يقتضى اشتراط حضرة البغلة أيضا فتأمل ولا تنجل هذا ما ظهر للعبد الضعيف اقول وقدّمنا الكلام على ذلك في باب الاستحقاق فراجع اه * (سئل) * في ذي يد وخارج برهن على تاج رجل ولم يوافق سنه تاريخهما فهل يقضى به لذى اليد * (الجواب) * نعم والمسئلة في التنوير من دعوى الرجلين * (سئل) * في ذي يد على معزة هي تاج معزته تجب عنده وله بيعة على ذلك ادعاها خارج بالملك المطلق وأقام كل بيعة على دعواه فهل يقضى بينة ذي اليد * (الجواب) * نعم ادعى التاج فانه يقضى بينة ذي اليد وكذلك اذا ادعى ذواليد التاج والاخر لم كما مطلقا وهذا اذا لم يؤرخا فان اترخا قضى لصاحب اليد أيضا الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت الخارج فحينئذ يقضى للخارج

مطلب لا تقبل البيعة على الشراء من الغائب حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها

مطلب تقدم بيعة ذي اليد في دعوى التاج بشروط

مطلب برهان المشتري على تاج بائعه كبرهان بائعه

مطلب اراد البائع اثبات التاج بعد الاستحقاق هل يشترط حضرة المستحق

مطلب برهن على التاج ولم يوافق سنه تاريخهما يقضى به لذى اليد

مطلب اذا اترخا بشراء الدابة تندفع دعواه التاج

مطلب اذا اقرب شراء الدابة
تندفع دعواه المتاج

مطلب لا تسع دعوى
الموقوف عليه الا باذن
القاضي أو كونه متوليا
مطلب المستحق لا يملك
الدعوى ولو الوقف عليه
فقط

مطلب لا بد لقبول الشهادة
على الغائب من ذكر اسمه
واسم ابيه وجده

مطلب الدعوى على غير
ذی البد لا تسع
مطلب الخصم في اثبات
النسب خمسة
مطلب ادعى انه عم الميت
لا بد أن يفسر انه لا يسم
أولامته

مطلب انما تقبل دعوى
النسب بشروط

عمادية من الفصل الثامن ونظام الفروع فيها ومثل في التنوير وغيره * (سئل) * في رجل ادعى على آخر المتاج فقال المدي عليه انك اقررت انك اشتريت هذه الدابة من فلان فهل يكون دفعا لدعوى المدي ان اقام البينة أم لا * (الجواب) * نعم يكون دفعا كما صرح به في العمادية في الفصل السابع في التناقض في الدعاوى (سئل) فيما اذا مات زيد عن ورثة وخلف دارا وضع بعضهم يده عليها فطالبته زوجة المتوفى بقدر ميراثها منها فأنبت لدى قاض خنبل أن المتوفى وقفها على اولاده الاربعة ثم على اولادهم ثم وثم الخ والحال أن المدي عليه ليس ناظرا على الوقف ولا ما أدوناه بالدعوى بذلك من القاضي العام وأن الشهود لم يذكروا اسم جد الوافق المزبور في الشهادة بل ذكروا اسمه واسم ابيه فقط وهو ممن لا يعرفهم سماؤذ كروا صناعته التي يشارك فيها غيره ولم يعرف بها لا محالة ثم ترفعوا لدى قاضي القضاة فألقي حكم الخنبل المذكور وحكم بحجريان الدارق ملك ورثة زيد حكما شرعيا مستوفيا شرائطه وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها والحالة هذه * (الجواب) * نعم ادعى الموقوف عليه انه وقف عليه ولو ادعاه باذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح انه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضي لا يصح رواية واحدة ومسحق غلة الوقف لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملكه المتولى ولو كان الوقف على رجل معين قبل مجوز أن يكون هو المتولى بغير اطلاق القاضي ويقتى بأنه لا يصح لأن حقه الاخذ لا التصرف في الوقف ولو عصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوف عليهم خصومة بلا اذن القاضي جامع الفصولين في الفصل الثالث عشر منه في العمادية في الفصل العاشر والبرازية من آخر الفصل الخامس من الوقف وفي الدر المختار الموقوف عليه الغلة أو السكنى لا يملك الاجارة ولا الدعوى ولو عصب منه الوقف الاشولية أو اذن قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادية لأن حقه في الغلة لا العين اه لا بد لقبول الشهادة على الغائب من ذكر اسمه واسم ابيه وجده أو اسمه واسم ابيه والصناعة اذا كان معروفا بنهايان لا يكون في بلده شريك له في تلك الصناعة كذا في الدر والتنوير وغيرهما * (سئل) * في صغير مات عن أم وثلاث اخوات شقيقات وخلف تركه فادعى اخوان على وكيل عتي الصغير أنهما ابنا ابن عم له وطالباهما بقدر ما خصهما من تركته فأنكر الوكيل نسبهما له وأثبتا حدين شهد في وجه الوكيل المرقوم انهما ابنا ابن عم الصغير ولم يذكر في شهادتهما انهما ابنا عم لابوين أو لاب أو لا تم لم يركبا قبل الحكم ولم تكن التركة في يد العمتين المزبورتين ولم تكونا خصما في اثبات النسب فهل يكون الثبوت المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم وفي الاشياء من كتاب القضاء الدعوى على غير ذي اليد لا تسع الا في دعوى الغصب في المنقول واما في الدور والعقار فلا فرق كافي التهمة اه والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت برزاية من الفصل الاول من كتاب الدعوى وفيه أيضا دعوى الملك لا تصح على غير ذي اليد اه باختصار وفي الثانية رجل طلب الميراث وادعى أنه عم الميت يشترط لصحة دعواه أن يفسر ويقول هو عمه لا يسم واثمه أو لايه أو لأمته ويشترط أن يقول وهو وارثه ولا وارث له غيره عمادية من اواخر الفصل السادس وفي الفتاوى الرحيمية سئل في رجل يدعى على وصي صغار أنه ابن ابن عم الميت فهل تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى اذا اقامها أو لا الجواب لا تقبل بينته على مجرد هذه الدعوى ولا يصح بها القضاء بالنسب وانما تقبل بشروط أن تكون بعد دعوى مال صحيحة حيث كانت دعوى لبنوة العمومة قال في البحر بعد بسط الكلام وحاصل ما ينفعنا هنا أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في الاب والابن اه وأن ينسب الشهود الميت والمدي لبنوة العمومة حتى يلتقيا الى اب واحد وأن يقولوا هو وارثه

مطلب ينبغي الاحتياط
في الشهادة بالنسب

مطلب العبد اذا انقاد
لبيع لا يقبل دعواه حرية
الاصل بدون بيعة

مطلب باع داره وقريه
حاضر لا تسمع دعوى القريب

مطلب ترك الدار في يد
المتصرف قطعاً للاطماع
الفاسدة

مطلب تصرف زماناً في ارض
لا تسمع دعوى من كان يرى
تصرفه

مطلب لا تسمع دعوى العارية
بعد خمس عشرة سنة

مطلب ماتت أمها فادعى
ابن الاخ أن الامتعة لامها
وهي تنكر فالقول لها

لا وارث له غيره كما صرح به فاضحاً ولا بد أن يكون الأب الواحد المقتني اليه معروفاً لقضائي
بالاسم والنسب بالأب والجد إذا انحصار فيه والتعرف بذلك عند الامام الاعظم ربه الله تعالى وعليه
القتوى فإذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تشمل البيعة ولا يصح القضاء بها ويشغى الاستيلاء
في الشهادة بالنسب سما في هذا الزمان ومن المعلوم أن ولي الامر نصره الله تعالى ما ولي القضاء
الا ليحكموا بالشهادة المأزكة فلا يصح الآن بشهادة غيره من كاهن أو ظاهر والحالة هذه والله تعالى
اعلم فتاوى الشيخ عبد الرحيم من فصل دعوى النسب قال المؤلف قلت هذا مناض لما ذكره
في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه يشترط ذكر الجد الذي التقى اليه وقد مثل له في الظهيرية مثلاً
ولم يذكر اسم أبي الجد ولا اسم جده لكن افق الامام أبو السعد بانشراط ذكر الأب كما ذكره الشمس في
في فتاويه وأظن أن الرحيبي اشترط ذلك بناء على قولهم كصاحب التنوير وغيره إذا كانت الدعوى
على غائب يشترط ذكر أبيه وجده وإن حكم بدون ذكر الجد نقض وأنه ظن أن الدعوى على الجد الذي
التقيا اليه والحال أن الدعوى على الميت الذي يطلبون ارضه قتيه (سئل) * في جارية اشتراها
رجل من سيدها بشئ معلوم قبضه سيدها وتسلمها المشتري منه وذهب بها الى منزله متفاداً للرق
والبيع والتسليم ساكتاً واستخدمها المشتري نحو ست سنين والآن أراد بيعها فزعت انها حرة
الاصل ولا بيعة لها فهل لا يقبل قواها في ذلك * (الجواب) * نعم لا يقبل ذكر الامام رشيد الدين
في فتاواه من الباب التاسع العبد إذا انقاد للبيع لا يقبل قوله ان حراً الاصل بدون بيعة وتفسير الانقياد
التسليم الى المشتري يعني اذا سلمه الى المشتري لا يابى ويكت أما السكوت عند البيع لا يكون انقياداً
لبيع لأن البيع لا يقوم به بل يوجد بالعاقدة وقد ذكرنا في أحكام السكوت أن العبد اذا بيع وهو
حاضر فكنت ثم قال بعد العلم بالبيع ان حراً لا يقبل عمادية في الفصل الاربعين ولو قال العبد أنا حر
الاصل فالقول قوله بحكم الاصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان برأيه من
الحادى عشر من الدعوى * (سئل) * في رجل تصرف في دار معلومة زماناً تصرف الملاك
في أملاكهم من غير معارض له في ذلك ولا في شئ منه ثم باعها من زيد وباعها من غيره ومنه
للتصرف المذكور أكثر من عشر سنين وللرجل قريب مطلع على التصرف المذكور وهو وورثته
من بعده ولم يدعوا بشئ من الدار والكل في بلدة واحدة ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي فأم الآن
ورثته يريدون الدعوى بشئ من الدار فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم
لا تسمع دعواهم في ذلك وتترك الدار في يد المتصرف قطعاً للاطماع الفاسدة لأن السكوت كالأفصاح
قطعاً للتنوير والحيل والمسئلة في كثير من المعبرات كالتنوير والكفر والمقتني في مسائل شتى آخر الكتاب
والبرازية والولولة الجبة وعباءتها رجل تصرف زماناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف
ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد المتصرف لأن الحال شاهد اه
لا سيما بعد صدور المنع السلطاني عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة والمسئلة في فتاوى الاقروى
مفصلة وكذا في الخيرية في كتاب الدعوى في عدة مسئلة * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج
وأم وابن قاصر وخلفت تركه قامت الام الآن تدعى بأن لها امتعة معلومة في التركة دفعتها لابنتها على
سبيل العارية من مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهما في بلدة واحدة ولم يمنعها من الدعوى مانع شرعي
والزوج تنكر دعواها فهل تكون دعواها غير مسموعة للمنع السلطاني * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا كان بيد حنة امتعة معلومة متصرفه فيها من مدة سنين بلا معارض ولها
أم ماتت عنها وعن ابني اخ شقيقين يعارضانها في الامتعة ويدعيان انها لامها وهي تنكر وتدعى أن
الامتعة لها فهل القول قولها في ذلك وعلى ابني اخها الاثبات * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في قروى اختلف مع زوجها في بقرة وساجها في بيته ولا بيعة لها فيل يكون القول له في ذلك بينه

مطلب القول للزوج في
الصالح لهما كلواشي
مطلب اختلعت مع ورثة
الزوج في امتعة البيت

مطلب اذا ماتا فالقول
لورثة الزوج
مطلب اختلعا في البيت
بعد الطلاق فهو له بيمينه
الا أن تبرهن
مطلب البيت للزوج الا أن
يكون لهما يمينه

(الجواب) هـ نعم لان المواشي مما يصلح لهما كما في الجبر والمخ والقول له في الصالح لهما
(سئل) فيما اذا اختلف ورثة الزوج مع الزوجة في امتعة البيت الصالحة للزوجة فقط كالا ساور
الذهب وغيرها وما يصلح لهما كالتقود وغيره خالف القول لمن في القريتين *(الجواب)* القول
للزوجة في ذلك بيمينها وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بان القول قولها في الرقيق لانه مما يصلح لهما
كما في الجبر *(سئل)* فيما اذا ماتت هند عن زوج وابن منه ثم مات الزوج عن زوجة وبنت
منها ورث كادارا كاداسا كنين فيما اختلف ابن هند مع الزوجة وبنتها فهل يدين عيان أن نصف الدار
للزوج المتوفى المزبور وابن هندی عی أن كامل الدار لوالدته هند ولا يئنه فهل القول في ذلك لورثة
الزوج مع الين *(الجواب)* نعم وان ماتا فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج في قول
أبي حنيفة ومحمد كما في لسان الحكم ومثله في الخيرية بتقلاعه *(سئل)* في رجل طلق زوجته
ثم اتا واختلعا في بيت ما كنين فيه ولها يمينه تشهد بغير بيان البيت في ملكها فهل يقضى بينهما
(الجواب) البيت للزوج بيمينه كما في الجبر الا أن تقيم اليمة فيقضى بينهما لانها خارجة قال
في لسان الحكم من الاوائل وأما اذا اختلفا بعد طلاقها ثلاثا أو باثنا فالقول قول الزوج لانها صارت
اجنبية بالطلاق فزال يدها هذا اذا اختلفا قبل الطلاق أو بعده واذا ماتا فالقول قول ورثة الزوج
في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف القول قول ورثة المرأة الى قدر جهاز مثلها وفي الباقي القول
قول ورثة الزوج لان الوارث يقوم مقام المورث فصارا كالمورثين اختلفا بأنفسهما وهما حيان في
حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على هذا الخلاف فكذا بعد موتهما الخ اه اقول وقال في الجبر
تحت قول الكنزوله فيما يصلح لهما مثل كلام المؤلف يعني صاحب الكنز ما اذا ماتت المرأة في ليلة
الزفاف وهو خلاف المتعارف في الفرش وشحوها ولهذا قال في خزانة الاكل لومات المرأة في ليلة
التي زفت اليه في بيته لا يستحسن أن يجعل متاع الفرش وحلى النساء وما يليق بهن للزوج والطنافس
والقماقم والاباريق والصناديق والفرش والخدم واللحف للنساء وكذا ما يجهز مثلها الا أن يكون
الرجل معروفا بتجارة جنس منها اه فكذا اذا اختلفا حال الحياة فيما يصلح لهما فالقول له الا اذا
كان الاختلاف ليلية الزفاف فالقول لهما الجريان العرف غالباً من أن الفرش وما ذكر من
الصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتقاده للقوى الا أن يوجد نص في حكمه ليلية الزفاف عن
الامام بخلافه فيتبع اه كلام الجبر ملخصا *(سئل)* في رجل متزوج باهراً ويدهما
عقار واضعين يدهما عليه ومتصرفين فيه من قديم الزمان بلا معارض لهما في ذلك حتى مات الرجل
عن ابن منها وبقي العقار بيد الزوجة ثم ماتت عن ابنها المذكور وعن بنت من زوج آخر مات قبله اقام
الابن الا أن يدعى بأن العقار ملك لايه والبنت انه لامها ولا يئنه لكل منهما فهل يكون القول للابن
المزبور في ذلك بيمينه *(الجواب)* حيث لا يئنه فالقول للابن في ذلك بيمينه وترث البنت
المذكورة منه قيراطا واحدا والمسئلة في الخيرية عن لسان الحكم اقول لم يبين في السؤال العقار
المذكور ما هو والحكم المذكور انما هو في متاع البيت قال في الكنز وان اختلف الزوجان
في متاع البيت فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له وله فيما يصلح لهما وقال في الجبر رأى القول له
في متاع يصلح للرجل والمرأة لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد
بخلاف ما يختص بهما لانه يعارضه ظاهراً أقوى منه اه وقال في الجبر أيضاً ومما رادهم من المتاع
هنا ما كان في البيت ولو ذهباً وفضة كإسباني في المشكل اه والمراد بالمشكل الصالح لهما وبينه
بقوله بعده وما يصلح لهما الفرش والامتعة والاواني والرقيق والمنزل والعقار والمواشي والنقود
كذا في الكافي وبه علم أن البيت للزوج الا أن يكون لهما يمينه وعزاه في خزانة الاكمل الى الامام
الاظم اه كلام الجبر وذكري الجبر أيضاً انه اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في ايديهما

مطلب اذا اختلفا في غير متاع
البيت فهما كالا جنيبين

فانما ما كلاً جنيين يتسم بينهما اهـ وبه علم أن العتار اذا لم يكونا ساكنين فيه لم يدخل في مسعى
 متاع البيت لأن الكلام في متاع البيت فقط وقد علمت تفسير متاع البيت بما كان في البيت لكن
 صكت فيما علقته على الجران الأولى تفسيره بالبيت وبما كان فيه لما تقدم من أن الاختلاف
 في نفس البيت كذلك فعلم أن قول الجهر واذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان
 خارجاً عن سكناهما فيقسم بينهما فنتعين تقييد العتار في السؤال بما كانا ساكنين فيه فليأتنا
 * (سئل) * في ابن كبريه عيال وكسب مات أبوه عنه وعن ورثته يدعون أن ما حصله من كسبه
 شتلف عن أبيهم ويريدون ادخاله في التركة فهل حيث كان له كسب مستقل يختص بما انشأه من كسبه
 وليس لأورثته مقاسمته في ذلك ولا ادخاله في التركة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل
 ساكن في بيت أبيه في جلة عياله وصنعتهم ما متحدة بعينه بتعاطي امره ولا يعرف لابن مال سابق
 فاجتمع مال بكسبه ويريد أن يختص به بدون وجه شرعي فهل جميع ما حصله بكسبه ملك لايه ولا شيء
 له فيه * (الجواب) * نعم جميع ما حصله بكسبه ملك لايه لا شيء له فيه حيث كان من جلة عياله
 والمعين له في امره وأحواله وصنعتهم ما متحدة ولا يعرف لابن مال سابق لأن الابن اذا كان في عيال
 الاب يكون معياله فيما يصنع كما صرح بذلك في الخلاصة والبرازية وجميع الفتاوى وأقوى بذلك الخبر
 الرمي إذا تنازع الرجل مع بنه النجسة وهم في دار أبيهم كلهم في عياله فقال البنون المتنازع متاعنا
 ولاب يدعيه لنفسه فإن المتنازع يكون للاب والبنين الباب التي عليهم لا غير الخ من القول لمن في كتاب
 الدعوى اقول وفي الفتاوى الخيرية سئل في ابن كبريه زوجة وعيال له كسب مستقل حصل
 بسببه أموال ومات هل هي لوالده خاصة أم تقسم بين ورثته اجاب هي لابن تقسم بين ورثته على
 قرأض الله تعالى حيث كان له كسب مستقل بنفسه وأما قول علما اب وابن يكتسبان في صنعة
 واحدة ولم يكن لهما شيء ثم اجتمع لهما مال يكون كله للاب اذا كان الابن في عياله فهو مشروط كما
 يعلم من عبارتهم بشروط منها اتحاد الصنعة وعدم مال سابق لهما وكون الابن في عيال اياه فاذا عدم
 واحد منها لا يكون كسب الابن للاب وانظر الى ما عللوا به المسئلة من قواهم لأن الابن اذا كان في عيال
 الاب يكون معياله فيما يصنع فدار الحكم على ثبوت كونه معياله فيه فاعلم ذلك اهـ وأجاب الخبر
 الرمي عن سؤال آخر قوله حيث كان من جلة عياله والمعين له في امره وأحواله بجميع ما حصله
 بكسبه وتعبه فهو ملك خاص لايه لا شيء له فيه حيث لم يكن له مال ولو اجتمع له بالكسب جلة أموال لانه
 في ذلك لايه معين حتى لو غرس شجرة في هذه الحالة فهي لايه نص عليه علماؤنا راجعهم الله تعالى
 فلا يجري فيه ارث عنه لكونه ليس من متروكاته اهـ وأجاب أيضاً عن سؤال آخر قوله ان ثبت
 كونه ابنه وأخويه عائله عليه وأمرهم في جميع ما يفعولونه اليه وهم معينون له فالمال كله له
 والقول قوله فيما لديه يمينه وليت الله فالجزاء أأمامه وبين يديه وان لم يكونوا بهذا الوصف بل
 كان كل مستقلاً بنفسه واشتركوا في الاعمال فهو بين الاربعه سوية بلا اشكال وان كان ابنه فقط هو
 المعين والاخوة الثلاثة بأنفسهم مستقلين فهو بينهم أثلاً بايقين والحكم دأمر مع علته بأجاء
 أهل الدين الحاملين لحكمته اهـ * (سئل) * في رجل ادعى على آخر اجارة حائون فأنكر
 خصمه ذلك ويريد تحليفه على ذلك فهل له تحليفه وكيف يحلف * (الجواب) * نعم له تحليفه
 وكيفية تحليفه ما في ١٦ من العهادية في مسائل الاستخلاف لو ادعى اجارة ضبعة أو داراً أو حائون
 أو عبداً أو ادعى مزارعة في الارض أو معاملة في نخل فأنكر المدعى عليه يحلف على الحاصل بالله
 ما ينك وبين هذا المدعى اجارة قائمة تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبل ذلك حق بالاجارة
 التي وصف اهـ * (سئل) * فيما اذا كان يذمتين دار معلومة عن ابيهما المتصرف فيهما قبلهما
 بطريق الشرع بموجب حجة متضمنة أنه مرتب على بعض غير معلوم من أرض الدار في كل سنة غرضان

مطلب اذا كان لابن
 كسب على حدة ثم مات
 أبوه اختص بما اكتسبه

مطلب اذا كان في عيال
 أبيه وصنعتهم ما متحدة فما
 اكتسبه لايه

مطلب الابن اذا كان في
 عيال الاب يكون معياله
 فيما يصنع

مطلب ما اكتسبه الابن
 يكون لايه بشروط

مطلب مدار الحكم على
 ثبوت كونه معيالا لايه

مطلب لو غرس شجرة فهي
 لايه

مطلب اذا كان ابنه وأخوه
 في عائلته فكسبهم له

مطلب اذا أنكر الاجارة
 يحلف وكيفية تحليفه

لجهة وقف دير معين صدقة يدفعونها لجهة الوقف من اكثر من ثلاثين سنة والآن قام متولى الوقف
 المزبور بكاف الذمتين المزبورين الى بيان البعض المزبور واستجاره منه بدون وجه شرعى وهم
 لا يعلمون شيئا من ذلك بل يدفعون الغرضين في كل سنة على الوجه المذكور فهل ليس للمتولى
 تكليفهم الى ما ذكر * (الجواب) * نعم ليس له ذلك والله تعالى أعلم والعمدة في ذلك التصرف
 على هذه الطريقة ووضع اليد من المدد المتطاولة اهـ * (سئل) * فيما اذا كان لجهة وقف
 قطعة ارض داخل دار زيد وهي غير معلومة وزيد يدفع لناظر الوقف في كل سنة ثلثي غرض
 اجرة عنها وبأخذ بذلك وصولا من قديم الزمان قام الآن ناظر الوقف يكلف زيدا الى استجار ارض
 معلومة من ارض الدار زاعما انها هذه وزيد ينكر ذلك ويكلفه الى اثباتها بالوجه الشرعى
 فهل يكلف الناظر الى ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بسد جاعة
 بساتين معلومة وهم متصرفون فيها بطريق الملك من مدة تزيد على أربعين سنة ويدفع كل منهم
 في كل سنة مبلغا من الدراهم على بستانه لجهة وقف اهلى من قبل هذه المدة الى الآن
 بلامعارض ويعلمون وجه الدفع انه بطريق المرتب ويرغم ناظر الوقف أن ارض البساتين كلها
 جارية في الوقف المزبور بمجرد أخذ المبلغ المذكور من ملاكها وليس بيده مستند شرعى يشهد
 بما زعمه فهل لا عبرة بمجرد زعمه والقول في ذلك للدافعين * (الجواب) * نعم لا عبرة بمجرد زعمه
 والقول في ذلك للدافعين ان دفعهم بطريق المرتب لانهم يملكون وهم أعلم بجهة الدفع كما صرح بذلك
 في البرازية والقوانين وفناوى الخائون وغيرها والله سبحانه أعلم دفع الى ابنه مالا فأراد أخذه
 صدق انه دفعه قرضا لانه ملك دفع اليه دراهم فقال له انفقها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرفها الى
 حوائجك ولودفع اليه ثوبا وقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكم
 في هبة المريض وغيره دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتك وقال القابض
 لابل وهبتي كل القول قول صاحب الدراهم من نكاح الخانية رجل ادعى على ميت ألفا فبرهن
 وارثه أن الاب أعطى ألفا يقبل والوارث يصدق في أن الاب أعطاه بجهة الدين لقياسه مقام موثره
 فيصدق في جهة التملك فصولين مما يكون القول فيه للملك * (سئل) * في دار معلومة جارية
 في وقف بر المتولون على الوقف متصرفون بها واضعون يدهم عليها ويؤجرونها ويقبضون اجرتها
 لجهة الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض والآن قام ناظر وقف اهلى يدعى انها جارية
 في الوقف ألا اهلى مستند في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب الوقف الاهلى ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف
 فيها لجهة وقفه ومضت هذه المدة ولم يتدع بلامانع شرعى والجميع في بلدة واحدة فهل تكون دعواه
 غير مسموعة * (الجواب) * نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع
 من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اهـ ولا عبرة بمجرد
 ذكرها في كتاب الوقف المذكور مع عدم التصرف بذلك قال في الخانية رجل في يده ضيعة فجاء رجل
 وادعى انها وقف وأحضر صكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضى القضاء بذلك
 الصك قالوا ليس للقاضى أن يقضى بذلك الصك لان القاضى انما يقضى بالجهة والجهة هي البيئة أو
 الاقرار أو ما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه الخط اهـ أقول انظر التوفيق بين ما في الخانية وما في فتح
 القدير من قولهم يسلك بمنقطع الشبوت المجهولة شرائطه ومصارفه ما كان عليه في دواوين القضاة اهـ
 وفي الخصاصف لو صار قاضيا على بلد فوجد في ديوان القاضى الذى قبله ذكر وقف في ايدي الامناء
 فوجد لها رسوما في ديوانه يحملهم على ذلك في الاستحسان اهـ ونحوه في الاسعاف وفي الزيلعي والميتقى
 آخر الكتاب في مسائل شتى قالوا الكتاب على ثلاث مراتب * مستبين مرسوم وهو أن يكون معنونا
 أى مع تدرا بال عنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان الى فلان على ما جرت به العادة فهذا كالنطق فلزم

مطلب ليس له طلب الايجار
 اذا كان المرتب على بعض
 غير معلوم من الدار

مطلب في داره قطعة
 غير معلومة يدفع عنها الوقف
 كذا الخ

مطلب القول للدافع لانه
 أعلم بجهة الدفع

مطلب اذا كان ما يدفعه
 بطريق المرتب فالقول قوله

مطلب دفع لانه مالا
 فأراد أخذه صدق في أنه
 دفعه قرضا

مطلب ترك الدعوى ثلاثا
 وثلاثين سنة لا تسمع دعواه

مطلب في العمل بالصكوك

مطلب قالوا الكتاب على
 ثلاث مراتب

حجة * ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغذ لاعلى الوجه
 المعتاد فلا يكون حجة الا بانضمام شئ آخر اليه ككتابة الاشهاد عليه والاملاء على الغير حتى يكتبه لان
 الكتابة قد تكون للتجربة ونحوها وبهذه الاشياء تتعين الحجة وقيل الاملاء بلا اشهاد لا يكون حجة
 والاول اظهر * وغير مستبين كالكتابة على الهواء او الماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع ولا يثبت به
 شئ من الاحكام وان قوى اء ومثله في الهداية وقاوى فاضيلان وحاصله أن الاول صريح والثاني
 كناية والثالث لغو وسئل قارئ الهداية عن شخص ادعى على شخص بحق وأظهر خط يده بذلك وانكر
 المدعى عليه هل يحلفه القاضي انها ليست خطه ام على عدم الاستحقاق او يستكتبه فأجاب اذا كتب
 على رسم الصكوك وجد أنه خطه يحلف على انه ليس بخطه لانه انكر الكتابة او يستكتبه القاضي فاذا
 كتب وقال أخل الخبرة هما واحد أزمه الحق وان اعترف انه خطه وانكر ما كتب فيه حلف المقر
 أن المقر به قبضة وقضى له وان لم يحلف لا يقضى له وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب على رسم الصكوك
 يلزمه المال وهو أن يكتب يقول فلان بن فلان القلاني أن في ذمتي فلان بن فلان القلاني كذا كذا
 فهو اقرار يلزم وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع يمينه وأجاب عن سؤال آخر اذا كتب
 اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر فيسبغ من شاهد كتابته أن يشهد عليه اذا جحد
 اذا عرف الشاهد ما كتب اقراره عليه أما اذا شهدوا انه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته فلا يحكم
 بذلك وسئل عن منكر المصور هل يحلف انه ما كتب عليه ام على عدم الاستحقاق فأجاب يحلف على
 عدم الاستحقاق خاصة اء والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله مبني على
 اختلاف الرواية أو أن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قد مر وفي البحر عن البرازية ما ملخصه
 اذا كتب اقراره بين يدي الشهود ولم يقل شيئاً لا يكون اقراراً فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدراً
 مرسوماً وان لغائب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة الخ فاد أن
 عامة علماءنا على عدم العمل بالخط وفي شهادات التنوير واذا كان بين الخطين مشابهة ظاهرة لا يحكم
 عليه بالمال قال شارحه هو الصحيح خاتمة وان افق قارئ الهداية بخلافه فلا يقول عليه وإنما يقول على
 هذا التصحيح لان فاضيلان من اجل من يعتمد على تصحيحاته الخ وأشار العلامة البيهقي الى أن قواهم
 لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء الماضية الخ يستثنى منه ما وجدته
 القاضي في ايدي القضاء الماضية وله رسوم في دواوينهم ويشير اليه ما قد مر من الاسعاف من أن
 ذلك استحسان واستثنى أيضاً في الاشياء تبعاً لما في فاضيلان والبرازية وغيرهما خط السمار والبيع
 والصراف ويجزم به في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن النجدة وكذا الشربلاني في شرحها
 وأفق به الترتاشي صاحب التنوير ونسبه العلامة البيهقي الى غالب الكتب قال حتى انجتي حيث
 قال وأما خط البيع والصراف والسمار في وجهه وان لم يكن معنوفاً ظاهر بين الناس وكذلك
 ما يكتب الناس فيما بينهم يجب أن يكون حجة للعرف اء وفي خزائن الاسكامل صراف كتب على
 نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة
 وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
 الناس بذلك حجة اء ما قاله البيهقي ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة
 واجب فعلى هذا اذا قال البيع وجدت في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري يدي إن فلان على
 ألف درهم كان هذا اقراراً لما ياد قلت ويراد أن العمل في الحقيقة انما هو وجوب العرف لا بمجرد
 الخط والله تعالى أعلم وأقره في الدر المختار في باب كتاب القاضي الى القاضي حيث قال وفي الاشياء
 لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به البراءة ودفع ريباع وصراف وسمار الخ
 وكتب فيما علقته على الدر المختار قلا عن شيخنا المحقق هبة الله البعلبي التاجي في شرحه على الاشياء

مطلب يستثنى خط السمار
 والبيع والصراف فإنه
 حجة عرفاً

مطلب في العمل بالدفاتر
السلطانية

مانضه تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر الخافق المعنون بالطرة السطانية فانه يعمل به والعلامة
الشيخ علاء الدين الحصكفي شارح التنوير والمثني رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنا من انه يعمل
بكتاب الامان ونقل جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمسار لعله آمن
التزوير كما جزم به البرازي والسرخسي وقاضيان وأن هذه العلة في الدفاتر السلطانية اولى كما يعرفه
من شاهد أحوال أهاليها حين نقلها اذ لا تحترق الا بالاذن السلطان ثم بعد اتفاق الختم الغفير على نقل
ما فيها من غير تساهل بن يادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضخ خطه عليها ثم تعرض على المتولى
لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى امكنتها المحفوظة بانختم فالامن من
التزوير مفعول به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة والكنية فلو وجد في الدفاتر أن المكان الفلاني
وقف على المدرسة الفلانية مما لا يعمل به من غيرينة وبذلك يبقى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في
بهجة عبد الله افندي وغيره فليحفظ اه مانقله من شرح شيخنا المذكور رحمه الله تعالى فالخاصل
أن المداد على انتفاء الشبهة ظاهر او عليه فيما يوجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد
حضر بخطه ما عليه في دفتره الذي يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به
والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع اموال الناس اذ غالب يساعتم بلاشهود فلهذه
الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وأتمه بلح كما نقله في البرازية وكفي بالامام السرخسي
وقاضيان قدوة وقد علمت أن هذه المسئلة مستنفاة من قاعدة أنه لا يعمل بالخط فلا يرد ما مر من أنه
لا تحل الشهادة بالخط على ما عليه العادة ويدل عليه تعليلهم بأن الكتابة قد تكون التجربة فان
هذه العلة في مسئلتنا متفتية واحتمال أن التاجر يمكن أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره
بعيد جدا على أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعلم به
الشهود ثم لا ينبغي أنا حيث قلنا بالعمل بما في الدفتر فذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزانة
الاكل وغيرها أمينا له على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمال على آخر مستندا بدفتر نفسه
لا يقبل لقوة التهمة هذا وقد وقعت في زماننا حادثة سئلنا عنها في تاجر له دفتر عند كاتبه الذي مات
التاجر فادعى عليه آخر بمال وأنه مكتوب بخط كاتبه الذي فكشف على الدفتر فوجد كذلك وأنكر الورثة
المال والذي ظهر لي في الجواب انه لا يقتضى عليه بالمال لكونه ليس خطه بل هو خط كافر ولكون الدفتر
ليس تحت يده فيجوز أن الذي كتبه بعدموت التاجر قد وجدت فيه شبهة قوية بخلاف ما اذا كان
دفتره بخطه وهو محفوظ عنده والله تعالى أعلم وقد رأيت في فتاوى العلامة الخافق في سؤال حاصله
فيما يكتبه التجار على اجمالهم من العلامة الدالة على اسم صاحبها هل تدل العلامة على ان المملوك
صاحب العلامة الجواب ان كان صاحب العلامة أو وكيله واضح اليد على الجول فلا كلام
في أن وضع اليد دليل الملك بلاينة ولا عبرة حينئذ بمجرد الكتابة ما لم يثبت بالبينة الشرعية خلافه
وأن لم يكن هناك وضع يد فالاصل أيضا أن الجول اجاب الاسم حيث لم يثبت بالبينة الشرعية انها
لغيره اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ من الدراهم بذمة ابنه البالغ فأذن له بالانفاق منه
على أولاده آخرين صغار وعلى ائمتهم وغاب وأنفق الابن عليهم من ذلك المبلغ قدرا معلوما نفقة المثل
في مدة غيبة أبيه المحتملة لذلك والظاهر صدقه فيها ثم حضر الاب ويريد احتساب ما انتفقه على أبيه من
مبلغه المزبور بعد ثبوت الاذن والانفاق وقدره بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
وسئل فارئ الهداية عن شخص اذن لآخر أن يعطى زيدا ألف درهم من ماله الذي تحت يده فأدى
المأمور وغاب زيد وأنكر الاذن وطالبه بالبينة على الدفع فهل يلزم بذلك أجاب ان كان المال الذي
تحت يده امانة فالقول قول المأمور مع عينه وان كان مغصوبا أو دينيا لم يقبل قوله الا ببينة والله تعالى
أعلم * (سئل) * هل تقبل البينة لو أقامها المدعى بعدمين المدعى عليه * (الجواب) *

مطلب في دفاتر التجار

مطلب حادثة الفتوى في
تاجر له دفتر بخط كاتبه الذي

مطلب فيما يكتبه التجار
على الاجال من العلامة
هل تدل على الملك

مطلب فيما اذا اذن لآخر
بالانفاق مما له تحت يده

مطلب تقبل البينة لو أقامها
بعدمين المدعى عليه

تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في شرح الملتقى والتنوير وغيرهما من الدعوى قال
في التنوير وتقبل البينة لأقامها المدعى بعد عين المدعى عليه عند العائنة وهو الصحيح * (سئل) *
فيما إذا ادعى زيد على عمرو ما لا فاجاب بالانكار فأثبت ذلك زيد بالبينة وقضى القاضي به ثم ادعى عمرو
انه ابرأ منه فهل يقبل برهانه * (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا
فقال ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الإيفاء
أو الإبراء ولو بعد القضاء قبل برهانه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا اقترن زيد بأن بذنته
لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم وثبت اقراره المذكور لدى القاضي بالبينة الشرعية وحكم عليه
بذلك ثم قام الآن يدعى ايفاء بعض المبلغ المزبور قبل الاقرار فهل تكون دعواه غير مقبولة
(الجواب) * نعم في الاتقوى من التناقض عن الثاني عشر من الاستروشنية وان ادعى الإيفاء
قبل الاقرار لا تقبل * (سئل) * فيما إذا ادعى جماعة على زيد مبلغ معلوم من الدراهم تستحقه
مورثتهم فلانة فاعترف به ثم بعد أيام أقام زيد بينة على دفعه المبلغ لاه ورثته قبل موته ويحلف على ذلك
فهل تقبل بينته ويحلف * (الجواب) * نعم تقبل بينته ويحلف لما في خيانة المقتين لو ادعى الإيفاء
بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين في مجلس واحد لم تقبل للتناقض وان تفرع المجلس
ثم ادعاه وأقام البينة على الإيفاء بعد الاقرار تقبل لعدم التناقض ونحوه في جامع الفصولين والاشباه
والجبر وغيرها ولو ادعى الإيفاء قبل اقراره لا تقبل كما في الفصولين ومثله في فتاوى الميراثى من
الدعوى مفصلا وفي المحبسة من الدعوى

لو ادعى ديناً عليه فأقر * ثم ادعى الإيفاء بعد ذلك الخبر
لم تسمع دعواه للتناقض * الا اذا ادعى بدفع عارض
كأن يقول كان دفعي بعد أن * اقررت بعد رخصة من الزمن
أو قد دفعت عقب التفريق * عن مجلسي فعند ذلك صدق

أقول هذه النقول دالة على ان الصواب في الجواب عن هذا السؤال عدم قبول البينة كما في جواب
السؤال الذى قبله * (سئل) * فيما إذا باع زيد ثمنى داره المعلومه من ابنته البالغة وثلاثمائة
زوجته ببيعاً شرعياً بثمن معلوم من الدراهم أبرأهما عنه ابرأ شرعياً في صحته وجوار أمره الشرعى
ثم مات زيد عن ذكر وعن تركه مستغرقة بالدين وثبت البيع والبراء المذكوران بالبينة الشرعية
ثبوتاً شرعياً في وجه غريم المبت فهل يكون الاثبات شرعياً صحيحاً * (الجواب) * نعم اذا ادعى
ديناً على ميت يحضرة وارثه وذكر الوارث أن الميت قد كان باع هذا العين في حياته من فلان كان دفعاً
صحيحاً حتى لو أقام البينة على ذلك تندفع دعوى المدعى محيط برهاني في الدعوى من فصل المتفرقات
* (سئل) * فيما إذا ادعى المدينون الايصال فأنتكر المدعى ولا بينة له فطلب بمينه فقال المدعى
اجعل حقى في الختم بمعنى أحضر حقى ثم استخلفنى فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك في زماننا
كما صرح بذلك في التنوير وغيره من الدعوى * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد من عمرو مملوكاً
بالغابن معلوم وتسلمه المشتري وبقي عنده أياماً ثم ان المملوك يريد أن يدعى على سيده زيد بأن عمرا
اعتقه حين كان مملوكاً في وقت كذا وله بينة شرعية على ذلك فهل تقبل * (الجواب) * نعم ولو
باع عبداً ودفعه الى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب به الى منزله والعبد ساكت وهو ممنوع
عن نفسه فهذا اقرار منه بالرق لانه انقاد للبيع والتسليم ولا يثبت ذلك شرعاً الا في الرقيق فلا يصدق
في دعوى الحرية بعد ذلك لانه يسحق في نقض ما تم من جهته الا أن تقوم له بينة على ذلك فحينئذ تقبل
والتناقض لا يمنع ذلك ثم قال اطلق الحرية فمثل الاصلية والعارضة لحقها حال المملوك فان الولد يجب
مغيران من دار الى دار ويقر المولى بالاعتاق الخ بجزء الرائق من الاستحقاق ومثله في الدرر وعام فروع

مطلب أنكر المال ثم ادعى
الابراء أو الايضاء يقبل
ولو بعد القضاء عليه
مطلب اقترن بالمال ثم ادعى
الايضاء قبله لا يقبل

مطلب يصح اثبات الشراء
في وجه مدعى دين في الميركة
المستغرقة

مطلب له أن يقول اجعل
حقى في الختم ثم استخلفنى

مطلب تقبل بينة المملوك على
أن بانه الاقل كان اعتقه

مطلب التناقض لا يمنع
دعوى الحرية

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد المساومة

مطلب لا تسمع الدعوى
بعد الإبراء العام

مطلب اذا أثبت أن تاريخ
ما ادعى به متأخر عن تاريخ
الإبراء يقبل

مطلب لا يستحق كذا ولا غيره
بجمل فالقول فيه للمبرئ

مطلب الإبراء عن الدعوى
يدخل فيه الإبراء عن
الاعيان

مطلب إبراء عن الدعاوى
ثم ادعى عليه اثنان أيه
يصح ان لم يعلم موته وقت
الإبراء

مطلب اذا قال لادعوى
لى قبله ولا خصومة لا تسمع
دعواه بعده الا فى حق حادث

مطلب اقترانه لا يستحق
عليه حق ولا عينا لا تسمع
دعواه عليه ولا عينا عليه الخ

مطلب يدخل فى قوله
لاحق لى قبله كل عين ودين
وكفالة وجفاية واجارة
وحبس

المسئلة فى الحادى عشر من البرازية فى دعوى الرق والحزبة * (سئل) * فى رجل استام من آخر
عينا بسده ثم ادعى أن تلك العين له فهل لا تسمع دعواه * (الجواب) * نعم لا تسمع بعد ثبوت
المساومة بالوجه الشرعى * (سئل) * فيما اذا أقر زيدا فى صحته وسلامته انه لم يبق يستحق
ولا يستوجب قبل عمرو حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية وإبراءه من كل حق
ودعوى شرعيين قام زيد الا أن يريد أن يدعى على عمرو بشئ سابق على تاريخ الاقرار والبراء العائين
ويحلفه عليه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك كما فى الحاشية والبرازية والعمادية
وغير ذلك من الكتب المعتمدة وبه اتفق العلامة الحانوتى وللشربلى رسالة فى ذلك سماها تنقيح
الاحكام فى حكم الاقرار والبراء الخاص والعام وأجاب قارى الهداية اذا لم يثبت المقر بالبراءة أن
تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البراءة فالقول قول المنكسر مع يمينه والله تعالى أعلم وأجاب عن
المكاس اذا شهد انه لا يستحق على زيد مكس كذا وكذا ولا كذا ولا غيره ثم ادعى عليه ما لا فمكسك
بقوله ولا غيره فقال المكاس أردت ولا غيره من المكوس خاصة بأن القول قول المدعى مع يمينه ان
الذى ادعى به غير المكس وان قوله ولا غيره ذلك بيان للمكس لانه هو الجمل والمبرأ والله تعالى أعلم
من باب القضاء وصورة قوى الحانوتى مانصه فى إبراء عام ما هل له دعوى بشئ سابق ام لا اجاب حيث
إبراء عام مستقلا على الاقرار بأنه لا يستحق عليه حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى ليس له
الدعوى بشئ سابق على البراءة المذكورة بخلاف ما اذا لم يقع بلفظ الاقرار بعدم الاستحقاق على وجه
النفي بل وقع بلفظ الإبراء عن المال أو عفا ذمته فانه لا يدخل فيه الإبراء عن الاعيان الا أن يكون
بلفظ الإبراء عن الدعوى كما سميأتى عن الفصول نقلا عن قاضىخان والبرازية والخلاصة قال
فى البرازية فى نوع فى المساومة وفى العدة إبراء عن الدعاوى ثم ادعى ما لا بالارث ان كان موت
مورثه قبل الإبراء صح وبطل الدعوى وان لم يعلم بموته ومثله فى الخلاصة فى الفصل الرابع عشر
فى الإبراء عن الدعاوى ولم يذكر كل منها جواب الشرط الذى ذكره بقوله وان لم يعلم بموته
فكانت وصليته فينقضى أن الشرط أن يكون موت المورث سابقا عن الإبراء سواء علم المبرأ بالموت
أو لم يعلم لكن قد ذكر صاحب البرازية بعد ذلك باكثر من كراس فى الرابع عشر فى دعوى الإبراء والصلح
جواب الشرط ولم يجعل اداة الشرط وصليته حيث قال إبراء عن الدعاوى ثم ادعى عليه اثنان أيه
ان كان مات أبوه قبل الإبراء لا تسمع الدعوى وأن كان لا يعلم موته وقت الإبراء يصح فقدا فى بقوله يصح
الذى هو جواب الشرط ولم يجعل اداة وصليته كما تقدم عن البرازية والخلاصة وقال فى الفصل السابع
من العمادية مانصه وفى دعوى فتاوى قاضىخان اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال لادعوى لى
قبل فلان ولا خصومة لى قبله يصح حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك الا فى حق حادث بعد البراءة ولو قال
برئت من دعاوى فى هذه الدار يصح ولا يلى له حق فيها ولو قال برئت من هذا العبد كان بريئاً منه وكذا
لو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعى وقال فى فتاوى قارى الهداية سئل اذا اقتر شخص انه
لا يستحق على فلان حقا ولا عينا بالله تعالى لما مضى من الزمان والى تاريخه ثم ادعى المقر دعوى
ماضية فطلب يمينه هل يحلف أجاب لا تسمع دعواه عليه ولا يمين عليه لان اليمين بعد صحة الدعوى
وقال فى المبسوط كما نقله عنه فى البحر فى صلح الورثة ونصه قال فى المبسوط ويدخل فى قوله لاحق لى قبل
فلان كل عين أو دين وكل كفالة أو جناية أو اجارة أو حبس فان ادعى الطالب قبل ذلك حقا لم تقبل
يمينه عليه حتى يشهدوا انه بعد البراءة لانه بهذا اللفظ استفاد البراءة على العموم وكذا اذا قال
لامك لى فى هذا العين كما فى البحر أيضا عن المبسوط فانظر الى هذه النقول عن هذه الكتب المعتمدة
خصوصا ما نقله فى العمادية عن قاضىخان بقوله وقد اتفقت الروايات على ما ذكره ولا يشك على تلك
النقول المعتمدة ما ذكره فى القنية فى باب ما يطل الدعوى بقوله لومات عن ورثته وقسموا التركة بينهم

مطلب اذا ابرأ الوارث
عن الدعاوى ثم ادعى الارث
هل تسمع

مطلب قبيحا اذا قبض تركه
والده من الوصى واشهد
على نفسه انه لم يبق له منها
قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا

مطلب ادعى دعاوى معينة
ثم اقترانه لدعوى له عليه
ثم ادعى حقا آخر تسمع الخ

مطلب لا تسمع دعوى
الكفالة بعد البراء العام

وأبرأ كل منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ادعى أحد الورثة ابراءه من الميت تسمع دعواه لان هذا
متناف لما تقدمنا من البرازية والخلصة من انه اذا وقعت البراءة عن الدعاوى ثم ادعى مالا بالارث فان
كان قد علم بموت المورث صح وبطل الدعوى فاخذ منه انه لا تسمع الدعوى ولو ادعى الارث لم يسمع
بموت المورث قبل البراءة نعم يخرج كلام الفقيه بقولنا أولا اذا وقعت البراءة على وجه العموم وكانت
مستقلة على الاقرار بانه لا يستحق عليه حقا مطلقا الخ لان هذا من باب الاخبار وما في الفقيه من باب
الانشاء وهو البراءة وكذا ما ذكره في الفقيه وغيره ما يقولهم وصى الميت اذا دفع ما كان في يده من تركه
الميت الى ولد الميت واشهد الوارث على نفسه انه قبض تركه والده ولم يبق له منها قليل ولا كثير الاستوفاء
ثم ادعى في يد الوصى شيئا وقال هذا من تركه والذي واقام بينة قبلت بينته لانه يمكن أن يكون جوابه
انه لم يحصل الاقرار على العموم المطلق بل انما علم في تركه والده حيث قال لم يبق له منها أي من التركة ولم
يأت بالعموم مطلقا ولذا قال قاضيان وغيره في الوصية أشهد النبي على نفسه انه قبض من الوصى
تركه والده الخ ولم يعلم بل خصص في تركه والده هذا ما ظهر له وقد جعل في الاشياء والنظائر لابن نجيم
ذلك مستثنى من البراءة العام حيث قال لا تسمع الدعوى بعد البراءة العام لان ضمان الدرك ثم قال وأما
اذا ابرأ الوارث الوصى ابراءا عاما وقد أوسع في ذلك وعلى ما قررنا البراءة العام بأن يكون العموم
مطلقا لا من جهة التركة ولا غيرها لا يحتاج الى جعلها من المستثنيات لانه يشك على جعلها من
المستثنيات ما تقدم عن البرازية والخلصة في أول هذا الكلام من انه لا تسمع الدعوى ولو كانت
بالارث حيث علم بموت المورث الا أن تخص المسئلة المستثناة بمسئلة الوصى دون الوارث تأمل
قلت وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقرار بعد دعوى شيء خاص ولم يعلم بأن يقول أية دعوى كانت
أو ما يفيد ذلك لما ذكره في البرازية أيضا بعد كلامه السابق بقوله وفي المنية ادعى عليه دعاوى معينة
ثم صالحه واقترانه لدعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحل اقراره على دعوى الاولى الا اذا
عم وقال أية دعوى كانت أو ما يفيد ذلك وما يدل على أن المراد بالعموم ما هو أعم من قوله أية
دعوى كانت ما ذكره في البرازية أيضا في الصلح في نوع فيما يشترط قبضه مانصه ادعى دينا وعميما على
آخر وصالحه على بدل وكتب ابذلك وثيقة الصلح وذكر فيها صاحبها عن هذه الدعوى على كذا ولم يبق
لهذا المدعى عليه دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ثم جاء المدعى يدعى عليه بعد الصلح بدعوى
اخرى بأن كانت المدعية مثلا امرأة ادعت دارا وجرى الحال كاذكر ثم جاءت المرأة تطلب من
المدعى عليه دينا بالمير لا تسمع لان البراءة عن الدعوى ذكرت مطلقة أي عامة حيث قال ولا خصومة
بوجه من الوجوه ولا مانع من أن يدعى واحد ويصالح عنه وعن جميع الدعاوى تأمل فان المراد
بالعموم أن يأتي بشيء زائد على قوله لا دعوى له حيث قال ولا خصومة بوجه من الوجوه فانه جعل
ذلك مفيد للعموم لانه يفيد معنى أية دعوى كانت وبما ذكرناه اندفع ما يرد من التناقض بين كلامهم
لان المصير حين بعدم سماع الدعوى بعد البراءة العام المطلق هم المصير حين سماعها بعد ابراء
الوارث وغيره لكن في محال مختلفة فلولا هذا الذي ذكرناه لكان التناقض واقعا بين كلامهم اجمعين
أقول وسيأتى في كتاب الاقرار تمام الكلام على مسئلة دعوى الوارث شيئا من التركة بعد
الاقرار بالاستيفاء * (سئل) فيما اذا اقترى في صحته وسلامته لدى بينة شرعية انه لاحق له
قبل مجرو من الحقوق الشرعية مطلقا ثم اراد الا أن الدعوى على عمر وبكة التسا بقية على الاقرار بالمزبور
فهو لا تسمع دعوى زيد بذلك * (الجواب) نعم يدخل في البراء العام المذكور الكفالة كما
في المبسوط والخلصة والبحر كما بسطه الشرنبلالي رحمه الله تعالى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم
البراءة والاقرار الخاص والعام وبمثله افق الشيخ خير الدين ناقلا عن المبسوط * (سئل) فيما
اذا باع زيد رقيقته البالغ من عمره وبعيا بانشر عيانتين معلوم من الدارهم والرقيق منقاد لرقق والبائع

قام المانع الآن يدعى عتق الرقيق قبل بيعه له والرقيق لم يده فله دعوى العبد بشرط في العتق العارض * (الجواب) * نعم والعبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما ليس بشرط وأجمعوا على أن دعوى الامة ليس بشرط خلاصة من الفصل الحادى عشر في دعوى العتق وفي الاشباه من الدعوى تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في طلاق المرأة وعتق الامة والوقت وبطلان رمضان الى أن قال ولا تقبل في عتق العبد بدون الدعوى خلافا لهما واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتد لاه * قوله والمعتد لا أى لا تقبل الشهادة على الصحيح كافي العمادية يرى وقال الجوى تحت قوله والمعتد لا اقول نقل صاحب العمادية عن فتاوى رشيد الدين أن الخلاف انما هو في الشهادة القائمة على العتق من جهة المولى ولا خلاف انه اذا شهد الله حر الاصل انها تقبل بدون الدعوى لانها شهادة بحرية اامة فهى شهادة بحرية المرحوم ثم نقل عن صاحب المحيط انه حكى في شرحه للجامع الصغير أن الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كافي العتق العارض وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة فيها اه وفي الاشباه من الدعوى أيضا الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتي الى أن قال والصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسألة الخ وفي فتاوى الحنفى في جوابنا عن سؤال حيث اعترف للعبد بالعبودية ليس له دعوى العتق الا في حرة العبد لا تثبت الا بعد دعواه ولا تجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامة وأما اذا رجع العبد عن دعوى العبودية وادعى الحرية فانه لا يقبل قوله بدون بينة نعم اذا اقام بينة تسع ولا يمنع التناقض بين قوله أنا عبد ثم دعواه الحرية وأقام البينة في دعوى الحرية كافي الفصل الاربعين من العمادية والله تعالى أعلم

* (سئل) * في امرأة أودعت عبدا بنتها البالغة دنانير معلومة فقبلتها منها وحفظتها لها الى أن ماتت المرأة عن ابنتها المبرورة وعن ابن قيس البت تدعى حصية في الوديعة ملكا لها غير الارث فهل يكون ما ذكرنا من دعواها * (الجواب) * نعم الاستدعاء يمنع دعوى الملك كافي الدرر وغيره * (سئل) * فيما اذا مات رجل عن ورثة وترك ميسرة بدين عليه لجماعة ويريد بعض الورثة اداء بعض دينه لبقى له من التركة شيء بحسب ما يوجب حصته منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وحال جلد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته الى الغرماء فصولين في ٢٨ ومثله في العمادية وقد أفتى عنه الخليل الرزى قال في الخلاصة اذا جاء الغريم وادعى الدين فانما خص هو الوارث ولا ورثة استخلاص التركة بقضائه الدين وكذا الاجد الورثة اذا امتنع الباؤون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص لا يجبرون ولكن القاضي ينصب وصيا يرى على الاشباه قبيل الكفالة * (سئل) * فيما اذا وكل رجل آخر في كتابة أشياء عند حاكم عرف فصاوي بكنها وبأخذ دراهم من الناس غير شرعية بمعاينة بالرسومات ويدفعها آخر السنة لموكله ويرغم موكله انه قبض دراهم من الناس اريد بمدافعه له ويريد الدعوى عليه بذلك وأخذه منه بدون وجه شرعي فهل يكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا بد أن تكون بحق ثابت بغير الجرم الجنس والقدر ولا بد أن يكون بسبب وجوب او المال المدعى ليس بواجب على المدعى عليه للمدعى حتى يحكم الحاكم به له المدعى بعد ثبوته وذو كسبب وجوبه اذ هو مال الناس فيقضي الطلب لهم لانه وركن الدعوى أن يضيف الحق الى نفسه ان صك كان ام لا فكيف يضيفه الى نفسه وهو للناس ولم يكن وكلا عنهم وهو ليس له أن يدعى حسبة عن اربابه لما في الاشباه ان لسانها هو حسبة وليس لنا مدعى حسبة وقد أفتى عنه في دعوى المستناب في المحصول العلامة خير الدين كافي فتاواه من الدعوى نقلا

مطلب باع عبدا ثم ادعى انه كان اعتقه والعبد لم يدع

مطلب تقبل الشهادة حسبة بدون الدعوى في مواضع
مطلب المعتد لا تقبل الشهادة بدون الدعوى في حرية الاصل

مطلب لا تجوز دعوى الحسبة في حرية العبد بخلاف الامة

هكذا يبايض بالاصل

مطلب الاستدعاء يمنع دعوى الملك

مطلب لاحد الورثة حق الاستخلاص من التركة المستغرقة

مطلب ليس له الدعوى على وكيله بما أخذه من الناس من المسمى رسوما بل الدعوى لهم

عن شجرة العلامة النجس الحائز في ربه ما تعلقه تعالى * (سئل) * فيما إذا كان (يبدأ أرضه) على
 القراس فزاد عمر اعلم امدته مزارعة شرعية بعدما ساء له على القراس المرقوم في المدة المزبورة
 مسافة شرعية والا تان قام عمرو يدعي أن القراس والارض له فهل لاتسمع دعواه المزبورة
 * (الجواب) * نعم لاتسمع واقه تعالى أعلم في تناوي الحائز في استأجر الارض وساق
 على بيع الاعين التي بالقيط لاتسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك لئلا ينقض واذا لم
 تسمع الدعوى لاتسمع البيئة على التملك لما في الفصل السابع من النصول لو اقام المدعي عليه بينة أن
 المدعي آجر نفسه متى ليعمل في الكرم يكون دفعا ويكون اقرارا من المدعي انه ليس ملكه اه
 وفي العمادية من السابع لو اقام المدعي عليه بينة أن المدعي آجر نفسه متى ليعمل في الكرم يكون دفعا
 ويكون اقرارا من المدعي انه ليس ملكه وكذا لو اقام بينة أن المدعي استأجر مني هذه الدار
 او أخذ هذه الارض مزارعة يكون دفعا اه وفي الدرر والمسافة اجابة معنى كالزراعة
 * (سئل) * فيما إذا كان (يبدأ بدة) عمر وساغ دراهم دين شرعي معلوم ولعمرو بدة بكردين أيضا
 يريد بدة أخذ دين عمرو من بكردون وكالة عن عمرو ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك
 * (الجواب) * نعم وفي الاقضية لو اقام البيئة على مديون مديونه لاتقبل ولا يملك أخذ الدين
 منه خلاصة من الفصل الرابع في دعوى الدين ومثله في البرازية من الفصل المرقوم * (سئل) *
 في امرأة ماتت عن اب وزوج وابن صغير منه فدفن الاب معها امتعة من امتعتها دون اذن الزوج
 وتلفت الامتعة فهل يضمن الاب حصة الزوج والابن * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية
 من الدعوى * (سئل) * في أحد الورثة اذا شهد عليه قبل قسمة التركة المشتملة على اعيان
 معلومة انه ترك حقه من الارث وأسقطه وأبرأ ذمة بقية الورثة منها ويريد الآن مطالبة حقه من
 الارث فهل له ذلك * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالاستقاط وقد أتى به العلامة الرمي
 كما هو محرز في فتاواه من الاقرار بقتل القسولين وغيره فراجع ان شئت * (سئل) * فيما إذا
 كان (يبدأ) على ميل الامانة فقال زيد لعمرو أبرأ بك عن الجمل فهل يكون الابراء المازبور
 غير صحيح * (الجواب) * الابراء عن الاعيان لا يجوز كافي صدر الشرع من النحل ومثله
 في التهمات والعلاني والبرازية من الدعوى وقد حققه الشرع بلالي في رسالته تنقيح الاحكام
 واليبري في حاشية الاشياء في القول في الدين وفي لسان الحكم من الفصل السادس في الاقرار
 مانصه وفي المنبع الابراء عن الاعيان لا يصح اه وقام الفوائد فيه * (سئل) * في دار
 مشتملة على بيوت ومساكن وساحة سماوية لا لارتفاق لزيد فيها بيوت ولعمرو فيها بيت واحد فهل
 تكون الساحة بينهما نصفين * (الجواب) * نعم وذو بيت من دار كذبي بيوت في حق ساحتها
 فهي بينهما نصفين تنوير من دعوى الرجلين أقول وهذا بخلاف الشرب اذا تنازعوا فيه فانه بقدر
 الارض كافي التنوير أيضا فغنى كذا الاراضي تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضي بخلاف
 الانتفاع بالساحة فانه لا يختلف باختلاف الاملاك كالمروفي الطريق كذا في شرح الكتل الزيلعي
 والحاصل انه اذا وقع اختلاف اصحاب البيوت في ساحة الدار ولا ينة تقسم الساحة على عدد رؤسهم
 فمن كان له بيت من تلك الدار يساوي من كان له منها عشرة بيوت مثلا لان انتفاع صاحب البيت
 بالساحة كانتفاع صاحب العشرة فكثرة بيوت احدهما لاتستلزم استحقاقه في الساحة اكثر
 من الاخر بخلاف مالواختلفوا في شرب الاراضي ولا ينة فانه يقسم الشرب بينهم على قدر الاراضي
 لا على عدد رؤسهم لان احتياج صاحب الاراضي المتعددة الى الشرب اكثر من احتياج
 غيره فيقسم بينهم على قدر أرضهم عملا بالظاهر فان الطاهر أن كل ارض لها شرب يخصها والذي
 يظهر لي ويتعين المصير اليه أن هذا كله عند عدم ظهور الحال كما لو كانت دار مشتملة على عشرة بيوت

مطلب اذا ازارع على
 الارض وساقى على القراس
 لا تسمع دعواه الملكية فيها

مطلب اذا آجر نفسه ليعمل
 في الكرم كان اقرارا انه
 ليس ملكه

مطلب برهن على مديون
 مديونه لا يقبل

مطلب دفن الاب معها
 امتعة يضمنها

مطلب اذا ترك حقه من
 الارث له المطالبة به

مطلب لا يجوز الابراء
 عن الاعيان

مطلب ذويت من دار
 كذبي بيوت في حق ساحتها

مطلب يقسم الشرب على
 قدر الاراضي

مثلاً لو احدثنا بيت واحد ولا آخر تسعة وتنازعنا في ساحتها تجعل الساحة بينهم نصفين لتساوهم ما
 في الحاجة كما قلنا فلوياع الاخر يوتيه التسعة من تسعة رجال لكل رجل بيتا كان نصف الساحة
 الذي كان للبائع منتسباً أنسا عاينهم ويبيع النصف للشريك الاول لانه قد ثبت ملكه لهذا النصف
 قبل البيع فلا يزول منه شيء يبيع شريكه وكذا لو مات الشريك الاول صاحب البيت عن عشرين
 ولداً مثلاً لا ينتقل اليهم الا ما كان يملكه مورثهم وهو نصف الساحة وكذا لو كانت هذه الدار كلها
 لرجل واحد فمات عن ورثة تكون الساحة على قدر ارض كل واحد منهم لا على قدر رؤسهم وكذا
 يقال في شرب الاراضي هذا ما ظهر لي تفقهها ولم أره منقولاً لصريحاً ولكن القواعد تقتضيه والله
 تعالى اعلم * (سئل) * في المستأجر هل يصلح خصماً في اثبات الملك المطلق في العين المستأجرة
 أولاً * (الجواب) * لا يصلح خصماً في ذلك لما في التهمة المستأجر لا يتصب خصماً في اثبات الملك
 المطلق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل عليه اه وقال في جامع الفصولين المستأجر
 لا يكون خصماً للمدعي الاجارة والرهن والبراء لان الدعوى لا تكون الا على مالك العين بخلاف
 المشتري لانه مالك العين اه وصححه السرخسي ومال الطواويسى والبزدوى الى أن المستأجر
 الثاني يتصب خصماً للمستأجر الاول وما صححه السرخسي هو فتوى ظهير الدين كذا في شرح النظم
 الوهباني ونقل عن الصغرى أن المشتري لا يكون خصماً للمستأجر والمرتهن ويخالفه ما في البرازية
 من قوله وفي فتاوى القاضى أكرم باع وسلم تسع دعوى المستأجر على المشتري وان كان الا بغير غائباً
 لان المشتري يدعى الملك لنفسه فكان خصماً لكل من يدعى حقاً فيه وكذا الرهن اذا اخذه الراهن
 وباعه فالمرتهن يخاصم الشارى وان غاب الراهن لما قلنا اه لكن نقل بعده ما يوافق ما عن
 الصغرى حيث قال وفي الذخيرة باع من آخر شيئاً فادعى ثالث أن البائع كان اجر منه أو رهنه قبل
 البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فاذا حضر وبرهن عليه الا أن قبل فليأتى عند الفتوى من ملخصها
 من باب فسخ الاجارة اقول والحاصل انه وقع الخلاف في شيئين الاول ان المستأجر من غائب
 هل يصلح خصماً لمن يدعى عليه انه استأجر العين من المالك قبله أو ارثتها أو اشتراها والثاني أن
 المشتري من غائب هل يصلح خصماً لمن يدعى عليه انه استأجر العين أو ارثتها من المالك قبل الشراء
 وينبغى في الاول اعتماد عدم السماع لظهور دلتها وهى أن الدعوى لا تكون الا على مالك العين أى
 والمستأجر مالك المنفعة ولا سماعاً قد صححه السرخسي وينبغى في الثاني اعتماد السماع لان المشتري
 يدعى الملك لنفسه وهذا ما مر عن جامع الفصولين ثم رأيت العلائى في الدر المختار نقله عن شرح
 الوهبانية للشربللى مقتصر عليه * (سئل) * هل تشتط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى
 الرهن أم لا * (الجواب) * قد وقع في هذه المسئلة اضطراب واختلاف جواب مخافى جامع
 الفصولين يشترط وما في الخانية لا يشترط وعبارتها الورهن رجل عند انسان عينا وسلم ثم انتزعه من يده
 بغير اذنه وباعه وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن
 قلت ينسبه وان كان الراهن غائباً وبأخذ العين من يدى المشتري ويسلم الى المرتهن لما قلنا اه وقد نص
 الشيخ فاسم في التصحيح على أن قاضيان من أهل الترجيع لكن في قاضيان في فصل دعوى المنقول
 انه يشترط حضرته وكذلك في الخلاصة وقد اضطرب العلامة الخير الرملى في فتاواه وبالله تعالى
 التوفيق * (سئل) * في أرض جارية في تيمار زيد متصرف فيها هو ومن قبله من التيماريين
 وواضعون البدع عليها من قديم الزمان بلجهة التيمار المزبور والآن قام تيمارى آخر يريد الدعوى على
 زيد بأنم ساجارية في تيماره بدون اذن من السلطان اعز الله تعالى أنصاره ولم يسبق له تصرف ولا وضع
 يد على ذلك اصلاً فهل يبقى القديم على قدمه وليس له الدعوى بذلك على زيد * (الجواب) * نعم
 اذا التيمارى لا يكون خصماً يدعى عليه أو يدعى هو على غيره لانه ليس له في عين الارض ملك ولا شبهة
 ملك تسرق الدعوى عليه أو له كما افق بذلك العلامة الحانوتى والخير الرملى رحمهما الله تعالى

مطلب المستأجر لا يصلح
 خصماً في اثبات الملك
 المطلق

مطلب هل تشتط حضرة
 الراهن والمرتهن في دعوى
 الرهن

مطلب التيمارى لا يكون
 خصماً

مطلب الزعيم لا يتصب
خسما للمتولى بلاذن
سلطاني

* (سئل) * في زعيم قرية بيده قطعة أرض بموجب براءة سلطانية ودور سلطاني يتصرف بها اخرون
قبله من الزعماء بلحية الرعامة المرقومة قام ناظر وقف اهلى يدعى عليه انها جارية في وقته بدون اذن من
السلطان اعز الله تعالى انصاره فهل والحالة هذه لا يتصب الزعيم خسما في ذلك * (الجواب) *

نعم * (سئل) * في رجل له عقارات معلومة باعها في صحته من زوجته بغير ما معلوم ثم مات عنها
وعن ابن ادى عليها بارته من العقارات فاثبتت في وجهه الشراء المزبور بالبيعة الشرعية لدى حاكم
شرعى حكم بجهة البيع ومنع المذمى المزبور من ذلك ثم قام الابن الا ان يدعى انه اشترى العقارات
المذكورة من والده قبل شرائها بعشر سنوات فهل لا تقبل دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم
لا تسلم في المحيط وفي الفتاوى ولو ادعى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ميراثا عنه تسلم ولو ادعى أولا
بسبب الارث ثم الشراء لا تقبل ويثبت التناقص كذا في الفصل السابع من العمادية وفي جامع
الفصولين من العاشر ادى دارا شراء من ابيه ثم ادعاها ارثا منه تسلم لا مكان توفيقه بان يقول اشترته
وبحزت عن ابائه فورثته فظاهر ولو ادعى أولا بالارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعدر توفيقه

مطلب ادى الشراء ثم ادعى
الارث تقبل وبكسره لا

٥١ * (سئل) * فيما اذا تعددت القضاة في بلدة ووقعت خصومة بين متداعيين وكل منهما يطلب
فاضيا فهل الخيار في ذلك للمدعى عليه أم لا * (الجواب) * العبرة في ذلك للمدعى عليه كما هو المعتد
من قول محمد رحمه الله تعالى فان طلب فاضيا يجاب الى طلبته كما في فتاوى الترمذاني وفتاوى الخانقاري
والخير المولى ومجمله افتى الشيخ اسماعيل فقال العبرة للقاضي المدعى عليه على ما عليه الفتوى كسبه فقير
ربه اسماعيل المفتي بقضاء الشام ومن خطه المعهود نقله والمثله في البحر وشرح التنوير للعلافي من
اول كتاب الدعوى وصورة فتوى الخانقاري سئل هل الخيرة للمدعى أم للمدعى عليه اجاب بعضهم بان
الخيرة للمدعى عليه واجاب على ذلك السؤال الشيخ على المقدسي بما نصه الذي وقف عليه اذا كان
قاضيان في مصر كل منهما في محله على حدة فوقع الخصومة بين رجلين احدهما في محله والاخر في

مطلب تعددت القضاة في
بلدة فالخيار للمدعى عليه

محله اخرى فالعبرة للقاضي محله المدعى عليه ثم كتب لذلك الشخص ما صورته قد اطلق صاحب البرازية
أن الفتوى على أن الخيرة للمدعى عليه ونصه في المصر قاضيان ووقع الدعوى بين رجلين أراد كل أن
يذهب الى واحد منهما فالعبرة للقاضي المدعى عند الثاني وعند محمد للقاضي المدعى عليه وعليه الفتوى
٥٢ وعبارة بعضهم ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محله على حدة فوقع الخصومة
بين رجلين احدهما من محله والاخر من محله اخرى والمدعى يريد أن يخاضع الى قاضي محله والاخر
يأبى ذلك اختلف فيه ابو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة لمكان المدعى عليه ٥٣ والله تعالى أعلم
اقول قد مننا في كتاب القضاء تحرير هذه المسئلة بما حاصله أن المراد من قولهم قاضيان كل واحد منهما
على حدة انه قد أمر كل منهما بالحكم على أهل محله فقط فهنا العبرة للمدعى عليه أما اذا كان كل
منهما مأذونا بالحكم على كل من حضر عنده فينبغي التعويل على قول أبي يوسف من أن العبرة للمدعى
الخاص قد مناه فراجع * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن له بئتمه مبلغا معلوما من
البراهم فأنكر عمرو ودعواه ثم ان زيدا اثبت مدعا وحكم الحاكم به وأخذ زيد بمبلغه المزبور ثم
ادعى عمرو أن ذلك كاذب ومبطل في دعواه هذه حتى انك اقررت بذلك لدى يشترع عمرو يريد عمرو والآن

مطلب برهن على قول
المدعى انما يبطل أو شهوى
كذبة

اثبات اقراره المزبور واسترداد المبلغ المذكور بالوجه الشرعى فهل لذلك * (الجواب) * نعم لو
ادعى رجل على رجل مالا وقضى بالمال للمدعى بالبيعة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء
واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي
وهذا الان قوله ليس ملكي يتناول الحال ليس من ضرورة نفي الحال انتفاء ومن الاصل بخلاف قوله
لم يكن ملكي من العاشر من قضاء التارخانية برهن على قول المدعى انما يبطل في الدعوى أو شهوى
كذبة أو ليس لي عليه شيء دفع درر من آخر الدعوى ومثل في العمادية ادعى رجل مالا أو عينا

فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك أن لا دعوى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك
بالينة تسع وتدفع دعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار لكن الاصل أن الموجب
والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر الان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول
او لم يتصل عمادية من او آخر السابع * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن واثقه بالغين وخلف حصة
من دار وصديق الورثة أن بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر وتبين أن مورثهم المزبور اشترى بقية الدار
من ورثة فلان وفلانة في حال صغر المدينين وأنه خفي عليهم ذلك فهل يكون التناقض في محل الخفاء
عنوا ولا يمنع صحة الدعوى * (الجواب) * نعم اشترى دار الابنه الصغير من نفسه وأشهد على
ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن استأجر
الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب فادعى الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض
لان الاستأجار اعتراف أن الدار ليست ملكك هذه المسئلة صارت واقعة القتوى وقد اختلفت اجوبة
المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض فيه الآن هذا تناقض فيما طريقه طريق
الخفاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى فتاوى عطاء الله افندي عن التارخاية المديون بعد
قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمحتملة بعد أداء بدل الخلع لبرهنت على طلاق الزوج قبل الخلع
يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا فاسجوام الموصى له بالمال ثم ادعوا رجوع
الموصى يصح لا تنفراد الموصى بالرجوع اتقروى عن التارخاية قال في الكتر من الاستحقاق التناقض
يمنع دعوى الملك لا الجزية والنسب والطلاق قال في البحر لان مبتاهاعلى الخفاء فيعذر في التناقض
لان النسب يأتى على العلوق والطلاق والجزية يتقدم بها الزوج والمولى الى أن قال وليس المراد
حرم ما يعنى فيه التناقض بل المراد أن ما كان سببا على الخفاء فانه يعنى فيه التناقض فمن ذلك
ما في الظهيرية اشترى دار الابنه الصغير من نفسه الى آخر ما تقدم * (سئل) * في خوايى مصبغة
وقف ملة مصبغة بأرضها بالبناء مات صباغها عن ورثة اختلفوا مع ناظرها يدعون انها ملك مورثهم
وبناؤه والناظر منكر فهل القول للناظر * (الجواب) * حيث كانت في الارض ملصقة
فالقول قول الناظر والله تعالى أعلم وأجاب العلامة الخيرانلى عن هذه المسئلة بقوله لاشبهة أن
القول قول الناظر لا قول المستأجر الخ ما حرره في فتاويه من الدعوى * (سئل) * بما حاصله
أن امرأة ادعت على ورثة مطلقها زيد بأن لها عنده حلياعنته فأقام الورثة بينة على انه حين طلقها
جرى بينها وبينه ابراء عام وأن كلامهما اقرب بأنه لم يبق له عند الآخر حق مطلقا وأثبتوا ذلك ثم بعد ذلك
ادعت المدعية أن زيدا المزبور اقتر بعد ذلك الابراء والاقرار بأن الحلى المذكور عنده للمدعية على
طريق الامانة فهل تسع هذه الدعوى بعد الاقرار المذكور * (الجواب) * نعم تسع قال
في الاشباه عن البرازية ان الابراء العام انما يمنع اذا لم يقر بأن العين للمدعى فان اقتر بعده بأن العين
للمدعى سلمها اليه ولا يمنع الابراء اه وبه جزم الشر بنلى في رسالته تنقيح الاحكام في حكم الابراء
العام * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بقدر معلوم من الحنطة وجد عمرو ذلك فبرهن
زيد على دعواه وقضى له بذلك فبرهن عمرو على انه قضاء ذلك فهل يقبل برهان عمرو على ذلك أم لا
* (الجواب) * نعم يقبل قال في التنوير وشرحه ومن ادعى على آخر ما لا فقال المدعى عليه ما كان
لك على تئى فبرهن المدعى على انه له عليه ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أى الايفاء او الابراء
ولو بعد القضاء اى الحكم بالمال قبل برهانه لا مكان التوفيق اه ادعى عليه شركة او قرضا او ودعية
او عارية او قبض مال بطريق الوكالة فأنكر ثم اعترف وادعى الرد أجاب قارئ الهداية اذا جحد في هذه
الصور ثم ادعى الرد لا تقبل الابينة لانه بالجحد خرج عن أن يكون امينا اه * (سئل) *
في ذى يدعى دارسا كن فيها بطريق الاجارة من زيد الغائب ادعى عليه خارج ان الدار له بملك مطلق

مطلب تعارض المسقط
والموجب يجعل المسقط
اخرا

مطلب التناقض في محل
الخفاء عنقو

مطلب برهن المديون بعد
القضاء على الابراء ايصح

مطلب ليس المراد حصر
ما يعنى فيه التناقض بل ما
كان سببا على الخفاء يعنى
فيه التناقض

مطلب اختلف الناظر مع
المستأجر في خوايى
المصبغة المتصلة فالقول
لناظر

مطلب الابراء العام انما
يمنع اذا لم يقر بعده بأن
العين للمدعى

مطلب اذا برهن على الايفاء
بعد الجحد يقبل

مطلب جحد الامين الامانة
ثم اعترف وادعى الرد
لا يقبل الابينة

فهل اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع الخصومة أم لا * (الجواب) * نعم اذا برهن ذواليد أن زيدا الغائب آجرها منه تندفع خصومة المدعي الا اذا كان معه وفاء بالحل والمصلحة شهرة بمخسة الدعوى والله تعالى أعلم قال ذواليد هذا الشيء اودعني فلان الغائب او اغارني او آجرني أو رهنية أو عصبة منه وبرهن على ذلك اندفعت خصومة المدعي وقال أبو يوسف رحمه الله فمن عرف بالحل لا تندفع به وبه يؤخذ ملحق * (سئل) * فيما اذا برهن زيد على الرهن عن عمرو الغائب ولم يعرف بالحل وعين الرهن قائمة وقال الشهود نعرف الغائب باسمه ونسبه فهل تندفع عنه خصومة المدعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى رجل على آخر أنه استأجر منه شقة محقة من مكة الى الشام بما كلفه وشتره ولم يتناول معه على أجرها وطالبه بمائة وخمسة وعشرين قرشا أجرة مثلها فأجاب انه استأجرها منه بمائة وخمسة وعشرين قرشا دفع له منها خمسة وسبعين قرشا ودفع باذنه لرجل يدعى محمد اغا المتوفى حين قرشا فلم يصدق على ذلك وانكر فاحضر شاهدين شهدا بطبق جوابه فقام المدعي يطالب وصي محمد اغا الميت بالحسين قرشا المذكورة فهل يكون عدم تصديق المدعي على الاذن مانعا من طلبه الحسين قرشا أم لا * (الجواب) * عدم التصديق لا يكون تناقضا لكن يشترط أن يكون المبلغ أجزا مثل الركوب وقية الاكل في القمي والشرب ونحوه قض محمد اغا لذلك في وجهه وصيه بعد وجود ذلك وشروط الشهادة على الميت ذكر الاب والجد واليمين وغيره ثم تركية الشهود والله تعالى أعلم * (جواب سؤال) * اذا ثبت بيعه وتصدق به بالوجه الشرعي فالبيع المذكور صحيح ولا تسع دعواه بشيء مما باعه وصدق عليه لبعيه في نقض ماتم من جهته وهو البيع المذكور وللناقض بسبب تصديقه لأن التصديق اقرار الافي الحدود كما في النسخ في دعوى الرجلين اشياء من الدعوى وفي الحدادى عشر من يوع البرازية من سعي في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين الح وفي فتاوى الخانوق من آخر الشهادة التناقض يمنع الدعوى سواء صدر من الوكيل أو الوصي اه وفي الانقروى عن الفصولين ت من واقعات الناطق التناقض يمنع الدعوى لغيره كما ينعه لنفسه في الفقيه أبو جعفر من اقترعين لغيره فكل لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو وصاية * (سئل) * من قاضى الشام ستمائة بما حصله ان زيد الناظر على وقف جدته فلانة أجرة الحصة المعلومة من البستان المعلوم بأجرة معلومة لجهة الوقف المزبور واستمر على ذلك سبعاً وعشرين سنة وفي كل سنة يوزع الأجرة المزبورة مع بقية ربع الوقف على مستحقي الوقف قام الآن يدعى أن الحصة المذكورة جارية في ملكه ومالك اخوته الغائبين ارثا عن والدهم وأنه كان ضبط الحصة لجهة الوقف ظاناً انه الوقف والحال انه لم توجد محررة في كتاب الوقف المرقوم وبعد ذلك اطلع على جرائنها في ملك مورثهم وان اخوته قيل يارحمة ابتوا في وجهه جريان الحصة في ملكهم بموجب حجة فكيف الحكم الشرعي * (الجواب) * الذي ظهر لنا في هذه المسئلة بعد التبع والتفتقر عليها في الكتب المعتمدة أن ايجار زيد بناء على انها جارية في وقف جدته تصديق منه على جرائنها في الوقف المزبور والتصديق اقرار قال في الاشياء من كتاب الدعوى التصديق اقرار الافي الحدود كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد اعترف صريحاً بجرائنها في الوقف المزبور في الحجة المتضمنة لكونهم امور وثة عن أبيه ولا عذر لان اقراره جوابه قال في الاسعاف اذا اقر رجل صحيح بأرض في يده انها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح اقراره وتصرفه وقفاً على الفقراء والمساكين لأن الاوقاف تكون في أيدي القوام عادة فالزم يصح اقرار من هي في أيديهم لمطلت أوقاف كثيرة اه وقد عقد الامام الكبير الحنفى لجهة اقرار الرجل بأرض في يده انها وقف باباستقلا وأطال في تقرير ذلك وأما دعوى الجهل بكونها ملكاً لهم حين الايجار فلا تسع حين اقراره المذكور

الطلب بمخسة الدعوى

مطلب له الرجوع بما دفعه باذنه الى فلان وان لم يصدق بالاذن

مطلب عدم التصديق لا يكون تناقضاً

مطلب التصديق اقرار الافي الحدود

مطلب من سعي في نقض ماتم من جهته لا يقبل
مطلب من اقترعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية
مطلب أجر الناظر بستان الوقف ثم ادعاه ارثا عن والده وأنه أجرة ظناً منه انه جاري الوقف

مطلب التصديق اقرار

مطلب لا عذر لان اقر

مطلب اقر الناظر بأرض في يده انها وقف يصح

مطلب أقر بشئ ثم ادعى
الخطأ لم تقبل

مطلب لابتد في دعوى
الاستحقاق من احضار
الداية وان تعذر ذلك كرفيتها

مطلب ادعى دار الكونه
أقر له بها لاتصح الدعوى
مطلب اذا لم يجعل الاقرار
سببا للملك تصح الدعوى
مطلب اذا اثبت استحقاقه
فطلبه على من تناول الغلة
لاعلى الناظر

مطلب من أقر بعين اغيره
لا يملك أن يدعيه لنفسه
ولا لغيره

مطلب ابرأه عاتما ثم ادعى
عليه بوصاية أو وكالة تسمع
مطلب فبن باع ثم ادعى الوقف

مطلب من سعى في نقض
ماتم من جهته فسمع به
مردود عليه

مطلب نقول في مسئلة
دعوى الوقف بعد بيعه

حكم في الاشياء ثلاثة لان اقرار الشئ وفي قتاوى الامام الجليل قاضيان لواذنى الوقف اولاً فى الدار
ثم ادعى انها له لا تسمع اد ومنه فى العمادية وفي الاشياء من كتاب الاقرار اذا اقر بشئ ثم ادعى
ان لم يملك يقبل كفاى الخالية وفيها أيضاً من أحكام الجليل مانصه وقالوا فى كتاب القصب
ان الجمل يكون ملك الغير يدفع الاثم لا الضمان اد هذا ما انتفع لنا من كتب اثنتى الاعلام
أقول لم يترس المألف لتكلام على اثبات اخوة زيد الملك بالارث عن أبيهم والحكم فيه انهم حيث
لم يكونوا اثارا على الوقف مع اخيهم ولم يوجد منهم تصديق أيضاً يجريان الحصة فى الوقف ولم يوجد
ما يمنع حصة دعواهم فى المدة المزبورة وأقاموا البينة الشرعية المزكاة على طبق دعواهم ثبت لهم من
ذلك قدر ما يخصهم وبقيت حصة اخيهم زيد جارية فى الوقف لعدم سماع دعواه علماً باقراره وتصديقه
فان الاقرار حجة قاصرة لا يمتد الى المآثر والله أعلم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن
من الجارى فى ملكه جميع الغلة البرشاء وأنه وضع الغلة المرقومة أمانة عند بكر ثم وجدها بيد
عمرو فاعترف عمرو وبوضع يده عليها لكونه شراها من بكر المذكور منذ ثمانية ايام بثلاثين قرشاً وانكر
كون الغلة للمدعى وطلب منه اثبات كونها أمانة عند بكر فاحضر زيد بيينة شهدت له بكونها أمانة
عند بكر فكيف الحكم * (الجواب) * يشترط أن يذكر المدعى انها بيد المدعى عليه بغير حق
ويطلب احضارها ان امكن ويشير اليها فى الدعوى والشهادة والاستحلاف وان تعذر احضارها
بهم لا كنهاً وغيبتها ذكر قيمتها كفاى متون المذهب واذا أراد المدعى عليه أن يحلف المستحق بالله
ماباعه ولا وجهه ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك وأما اشتراط حضرة
المودع فى دعوى الوديعة فغيبه اختلاف المشايخ كفاى العمادية والبرازية والاقروية والله سبحانه أعلم
* (سئل) * فى ذى يدعى دار ادعى عليه زيد بها لانه كان أقر له بها ويريد نزاعها من يده فكيف
الحكم * (الجواب) * ان جعل زيد اقرار ذى اليد سبباً للملك فلا تصح دعواه ولا تقبل بيئته
وان لم يجعل الاقرار سبباً للملك بأن ادعى انها ملكه وهذا أقر له بها تصح دعواه وتقبل بيئته كذا
فى الفصولين كذا افق المهندى وأنتى أيضاً بأن من أثبت انها مستحقة فى الوقف لها الدعوى على
من تناول الغلة لا على الناظر لانه دفع شيئاً مستحقه غير المدفوع اليه على ظن انه يستحقه المدفوع
اليه فلا ضمان عليه فى ذلك لعدم تعديده لعدم علمه بالمستحق ولها مطالبته به شرعاً عدم الضمان
واقه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان زيد متصرفاً فى دار بطريق الشراء من عمرو وغيره بموجب
صك ثم صدقه عمرو على جريانها فى ملكه فهل يكون تصديقه صحيحاً يعمل به * (الجواب) * نعم
ومن أقر بعين لغيره لا يملك أن يدعيه لنفسه ولا لغيره بوكالة أو وصاية كذا فى الجامع الكبير من الفصل
العاشر من نورا العين لان التصديق اقرار لا فى الحدود كفاى الاشياء قبيل الوكالة وهذا بخلاف
مالوا أقر أن لا ملك له فيه فانه لا يمنع دعواه لغيره نيابة وبخلاف مالوا أبرأه عن جميع الدعاوى فادعى
عليه مالا بوكالة أو وصاية فانه يسمع كفاى نورا العين من الفصل المذكور لان اقراره أن لاحق له فيه
أو ابرأه لا ينافى انه لغيره * (سئل) * فى امرأتين باعتا دارهما من رجل يباعا بائناً شرعياً بن
معلوم وكتب بذلك صك متضمن لكونهما باعتهما ما هو جار فى ملكهما وطلق تصرفهما الشرعى والآن
تدعيان أن الدار وقف عليهما فهل لاتسمع دعواهما * (الجواب) * لاتسمع دعواهما المزبورة
لان من سعى فى نقض ماتم من جهته فسمع به مردود عليه والله تعالى أعلم وسئل الشيخ خير الدين
عن امرأة باع داراً ثم ادعت انها وقف حل تسمع دعواها أم لا أجاب لاتسمع دعواها قال الزيلعى
ولرباع ضبيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده لاتسمع دعواهم للتناقض لان اقدامه على البيع
اقرار منه وان أراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قبل تقبل وقيل لاتقبل
وهو أصوب وأحوط لانه باقامة البينة أن الضبيعة وقف عليه يدعى فساد البيع وحقا لنفسه فلا

تسمع للتناقض ذكره في مسائل شتى وفي الحاشية رجل باع عقارا ثم ادعى انه وقف اخلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يسمع وقول الزيلعي وهو أصوب أى للتناقض الصريح بالبيع ثم دعوى الوقف وقوله وأحوط لما في سماعهما من الاضرار بالناس باحتيال أهل الحيل والخذاع يبيع الوقف واظهار البائع انه ملك ثم انعطافه عليه بدعواه والزمانه بأجرته لمدة وضع يده عليه ورجعنا تستغرق اضعاف ثمة فيجب عدم القبول حسم المأذة الفساد والله تعالى أعلم اهـ وأفتى قارئ الهداية فيما اذا باع دارا ثم ادعى انه وقفها قبل البيع أو وقفها مورثه بأنه اخلف فيه قبل لا تسمع دعواه ولا يثبت لانه تناقض في دعواه لان يسمعه دليل على انها ملكه وله بيعها ودعوى الوقف منه أو من غيره تناقض وقيل تسمع البيعة لان الوقف حق الله تعالى فلا تسترط فيه الدعوى فتسمع البيعة لانها بيعة حسنة والله أعلم وأجاب القرائشي صاحب التنوير بقوله اخلف مشايخنا في ذلك قال بعضهم ثقيل لان الشهادة على الوقف مقبولة من غير دعوى وهو المختار كما في الخلاصة والبرازية وبه تأخذوا اعتماد في فتح القدير أنه ان ادعى وقفا غير مسجل لا تسمع وان ادعى وقفا محكوما بلزومه تقبل والله أعلم وأجاب أيضا المشايخنا خلاف في ذلك والمختار القبول أقول وانظر ما كتبناه على هذه المسئلة في أول الباب الثاني من الوقف * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن اخ واخت شقيقين وخلفت تركه ثم مات الزوج عن أب اخلف مع ورثة الزوجة في متاع البيت الصالح للزوجين ولا يثبت لهم قال قول ابن من القريتين * (الجواب) * اذا اخلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وبينه وما يصلح للنساء فهو للمرأة وبينها وما يصلح لهما فهو للرجل وبينه وهذا قول الامام الاعظم والهامام المتقدم السابق في حلبة الاجتهاد وعليه في ذلك الاعتماد قال الامام الاسيحياتي والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى واعتمده النسفي والمجوي وغيرهما ومث عليه اصحاب المتون الموضوعة للمذهب الصحيح المعنون بالترجيح واذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما فالقول قول ورثة الزوج عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى في الصالح لهما ولهما لان الوارث يقوم مقام المورث فصار كل مورثين اذا اختلفا بأنفسهما وهما حيان في حال قيام النكاح ولو كان كذلك كان على ما ذكره كذلك بعد موتهما كذا في لسان الحكماء وأفتى بذلك العلامة الهمام محرز مذهب النعمان الخير الرمي عليه راحة الرحيم الرحمن والله سبحانه المستعان * (سئل) * فيما اذا وكل زيد المتولى على وقف وكيله في الدعوى على عمر والمتولى على وقف آخر فوكل عمرو وكيله آخر لاستماعها فحضر الوكيلان مجلس الشرع الشريف وفصلت دعواهما بالوجه الشرعي فام زيد الآن يدعى عدم صحة الدعوى بالوكالة من الطرفين فهل تصح وتسمع دعوى وكيل المتدعى على وكيل المتدعى عليه * (الجواب) * نعم وليس في منع سماعها ثقل ولا عليه دليل كما هو مستفاد من كلام العلماء رحمهم الله تعالى وبمنه أفتى الشيخ اعني اعلم * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وورثة غيرها وخلف تركه مشتملا بعضها على أوان معالومة تزعم الزوجة أن زوجها ملكها هذه الاواني المذكورة في صحته والورثة ينكرون ذلك فهل عليها اثبات التملك بالوجه الشرعي والا فتفى موروثه تقسم بينهم على الفرض الشرعية * (الجواب) * حيث أقرت المرأة أن ذلك ملك زوجها المتوفى المذكور ثم ادعت انه ملكها اذ ذلك فعليها اثبات دعواها بالبيعة الشرعية وان لم تثبت فهي موروثه عنه تقسم بين ورثته بالوجه الشرعي والله أعلم قال في البحر بعد سرد الاقوال في مسئلة اختلاف الزوجين من باب الخلف مانصه وفي البدائع هذا كله اذا لم تقر المرأة ان هذا المتاع اشتراه فان اقترت بذلك سقط قولها لانها اقترت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا بالبيعة اهـ وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه كافي الحاشية ولا يفتى انه لو برهن على شرائه كان كافرا رها بشرائه منه فلا يثبت بيعة على الانتقال اليها منه ببيعة او نحو ذلك ولا يكون استماعها بشريه ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ كان

قوله منه أو من غيره متعلق بالوقف لا بدعوى أى دعواه انها موقوفة من جهة أو من جهة غير متناقض اهـ

مطلب فيما اذا مات الزوجان فاختلف ورثتهما

مطلب تصح دعوى الوكيل على الوكيل

مطلب فيما اذا ادعت أن زوجها ملكها كذا في صحته

مطلب لا يكون استماع المرأة بما اشتراه زوجها ورضاه بذلك دليلا على انه ملكها اذ كان

وقد أفتت بذلك مراراً (سئل) * في بستان جارية أرضه مع كامل غراس فيها قديم في وقف بر وقفه غراسات جديدة ومسجدة جار بعضها في الوقف المزبور والباقي في ملك زيد من مدة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ولا منازع ثم مات زيد عن ورثته باعوا حصتهم المذكورة من عمرو بمعرفة متولى الوقف المزبور تصديقه ثم باع متولى الوقف جميع الغراس القديمة لثلاثة ثم بعد سنتين ادعى المتولى المذكور على عمرو ويجريان جميع الغراس الموجود في الوقف مستحجاباً من زمن الواقف وأن له يئنة تشهد بذلك وذكر عمرو وأن له يئنة تشهد بحدوث الغراسات الجديدة والمسجدة بمقتضى غرسه لها هو وزيد وورثته وأثبت عمرو وذلك باليئنة العادلة المزكاة وحكم الحاكم لعمر وبالحضة الجارية في ملكه من ذلك لأن يئنة العارض والحدوث مقدمة على يئنة الاستحجاب ومنع المتولى وجهة الوقف من معارضة عمرو في ذلك وكتب بذلك جهة شرعية ثم بعد مدة قام وكيل عن المتولى المذكور يدعى قدم الغراس المذكور ويجريانه جميعه في الوقف فكيف الحكم * (الجواب) * حيث ثبت حدوث الغراسات المذكورة جميعها الجارية نصفها في الوقف المذكور وفي وجه المتولى المزبور وجري التصرف بذلك المدة المزبورة وزال القديم جميعه الذي فيه وقضى بذلك بالطريق الشرعي بعد دعوى المتولى المذكور بذلك تكون دعوى وكيله بغراس قديم آخر غير ما ذكر غير صحيحة لأن الثابت باليئنة كالثابت بالمعاينة كما صرح بذلك في العمدانية وقد ثبت باليئنة حدوث جميع هذه الغراسات الموجودة التي هي مقدمة على يئنة القدم كما صرح به البغدادى وحكم بها فلا ينقض الحكم السابق الثابت شرعاً بما هو دونها كما صرح به في الاشياء عن الهداية اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن وأى يئنة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى وفي الكافي من الشهادة اذا تضمنت اليئنة نقض قضاء ترداه والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد والله تعالى أعلم * ادعى عبد أو أقام يئنة على اقرار ذى البدأ أنه للمدى تقبل يئنته ويقضى بالعبد له اعتبار الاقرار الثابت باليئنة بالثابت عياناً عمادية من السادس عشر وان كانوا معروفين بالعبد فلا ينقض الحكم السابق الثابت بشهادتهم اذا القضاء يصان عن الالغاء ما أمكن والشهود الذين شهدوا ثمانية ان كانوا غير عدول فشهداتهم مردودة وان كانوا عدولا فشهدتهم ترجحت شهادة الاولين بالنضاء من آخر وقف الخيرية له فكيف في طريق العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه انه قديم وأقام اليئنة فاليئنة يئنة من يدعى انه محدث ترجح اليئنة للبغدادى تقدم يئنة العارض على اليئنة المثبتة للاستحباب فتاوى الشيخ اسماعيل ولو أقام البائع يئنة انى بعته في صغرى وأقام المشتري يئنة انك بعته بعد البلوغ فيئنة المشتري اولى لانه يثبت العارض فيئنة من اليئنتين المتضادتين * (سئل) * فيما اذا كان لزيد قيراط من غراس بستان معلوم ومائة قرش موضوعة تحت يد شريكه عمرو فأقر بأن القيراط المذكور والمائة قرش المذكورة ليكر بطريق التملك وأنه لاحق له مع بكر في ذلك ثم مات زيد عن ورثته وأقام بكر يئنة على ذلك في وجه أحدهم فكيف الحكم * (الجواب) * حيث بين اقراره أنه من جهة التملك فدعوى التملك لا تسع لما قاله الخبير الرملى تأفلا عن جامع الفصولين في خلال المحاضر والسجلات برهن التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكه تملكاً صحيحاً ولم يبين انه ملكه بعوض أو بلا عوض قال اجبت انه لا تسع الدعوى ثم رمن لشروط الحاكم اكنى في مثل هذا بقوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما افادته في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اه فاذا كان التملك هبة وبين هبة المباح الذي يقبل القسمة باطله لا سيما وهو غراس وأيضاً من شروط هبة الهبة القبض ولم يوجد في الغراس ولا في المبلغ المذكور وفي العمدانية وهب في مرض الموت وان كانت وصية لكن هبة حقيقة فتقتصر الى القبض ولم يوجد اه * (سئل) * فيما اذا كان لزيد عمارة حوانيت معلومة جارية في ملكه ومبلغ من صد معلوم من الدراهم على دار معلومة جارية في وقف كذا فافك ذلك جميعه من اولاده القاصرين بالولاية عليهم

مطلب حيث ثبت حدوث
الغراس في وجه المتولى
وقضى بذلك فلا تسع دعواه
بعده بالقدم

مطلب القضاء يصان عن
الالغاء ما أمكن
مطلب أى يئنة سبقت
وقضى بها لم تقبل الاخرى
مطلب الثابت باليئنة
كالثابت عياناً

مطلب تقدم يئنة الحدوث
مطلب تقدم يئنة العارض

مطلب لا تسع دعوى
التملك ما لم يبين انه بعوض
أو بلا عوض

وأشهد أن لا حق لهم في ذلك ثم مات عنهم وعن ورثة غيرهم وبلغ القاصرون رشيدين وأدعت
 الورثة عليهم لدى حاكم حنبلي حكم بجهة التملك للقاصرين وبعد معارضة الورثة لهم في حادثة
 تملك البناء دون الارض وحادثة دعوى التملك منفردة من غير تقييد كونه بيعاً ووجبة وحادثة دعوى
 تملك الدين من غير من هو عليه في المرصد المزبور حكماً شرعياً مستوفياً شرائطه بعد الدعوى من
 وكيل الورثة على الاولاد المذكورين والشهادة المستقيمة وكتب بذلك جهة افقي مفتي مذهبه بجهتها
 وأنفذ حكمه حاكم حنبلي وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل بمضمون الختيم بعده شرعاً
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا ادعى ناظر وقف على ناظر وقف ذي يدبأن من
 الجارية تحت نظارته ثلاثة أرباع اراض متلاصقات معلومات وأن ذا اليد وضع يده عليها بدون وجه
 شرعي وطلب منه تسليمها لجهة وقفه ورفع يده عنها فاعترف ذواليد بجريان نصف الجميع في الوقف
 المزبور وأنكر جريان الربع المتدعي به في وقف المتدعي لجريانه في وقف ذي اليد وكلفه اثبات ذلك فأبرز
 من يده كتاب وقفه المتضمن لذلك وأثبت دعواه بالينة الشرعية المزككة في وجهه طبق ما ادعاه
 واستوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم المتدعي لديه لجهة وقفه بذلك فهل يكون
 حكمه واقعا موقعه الشرعي واذا اقام ذواليد بينة لا ينقض الحكم السابق به الا بينة الخارج اولى
 ولا سيما بعد الحكم المزبور وأنشأنا الجواب بتقليل كلام الاصحاب ولكم جزيل الثواب من الملك
 الوهاب * (الجواب) * حيث استوفت الدعوى شرائطها الشرعية وحكم الحاكم له بذلك
 يكون حكمه واقعا موقعه الشرعي لأن بينة الخارج مقدمة على بينة ذي اليد قال في الملتقى في دعوى
 الرجلين لا تعتبر بينة ذي اليد في الملك المطلق وبينة الخارج اولى اهـ ومثله في التنوير والدرر والنفاية
 والخلاصة وغيرها الاسماء الخارج متدع وذواليد منكر قال عليه الصلاة والسلام البينة على المتدعي
 واليمين على من أنكر وقد أورد بعض هذا الحديث في الصحيحين وأنه من جوامع الكلم قال في البرازية
 وقد استخرج من هذا الحديث ما نألف مسألة ومن العلوم أن القضاء اذى اليد قضاء تزل لا قضاء
 استحقاق اذ لا يكف للينة لأن أقصى ما يستدل به على حقيقة كلامه وضع يده اذ هو غير محتاج
 الى البينة ومن المقرر أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف قال العلامة
 ابن نجيم في بجمعه من باب دعوى الرجلين والحاصل أن الدعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق
 وفرغ على ذلك فروعا فلا تقبل بينة ذي اليد وبينة الخارج اولى كما صرح به في الهداية ولا ينقض الحكم
 المزبور لو أقامها بعده كما افق بذلك علامة فلسطين الشيخ خير الدين على سؤال رفع اليه في مثل هذا
 فأجاب واجاد ولا عظم فائدة اذ بقوله لا ينقض الحكم السابق بأقامة بينة ذي اليد المذكور اذ البينة
 ليست له وانما هي للخارج وقد أقامها وقضى بها فلا يجوز نقضها بأقامة بينة ذي اليد كما لا يخفى على
 ذي فهم وقد حصر جواباً من صار مقضيا عليه لا تسمع دعواه بعده الا في مسائل ليست هذه منها وفي
 الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت الشهادة نقض قضاء ترو بينة ذي اليد في هذه المسئلة تضمنت
 نقض قضاء استوفى شرائطه فترد ولا تسمع وسواء قلنا بأن القضاء بالوقف قضاء جزئي أو كلي أي على
 الناس كافة أو يختص بالصحيح المفتي به انه جزئي ولكن قد صار ذواليد مقضيا عليه وبينته
 لم يقبل غير ما افادته اليد فكيف ينقض بها القضاء بالينة المفيدة المثبتة خلاف الظاهر ومثله جعلت
 الينيات والقضاء بالوقف كالتضاء بالملك وفي القضاء بالملك اذا صار ذواليد مقضيا عليه لا تسمع بينه
 بأنه ملكه كما قلنا وهذا مما لا يوقف فيه لمن غمس رأسه خنصره في الفقه اهـ والله سبحانه أعلم
 * (سئل) * هل تقبل البينة لو أقامها المتدعي بعد عيّن المتدعي عليه أولا * (الجواب) *
 تسمع البينة وتقبل على ما هو الصواب كما صرح به في الملتقى والتنوير وغيرهما من كتاب الدعوى
 وقال في الدرر ثم اذا حلف المتدعي عليه فالمتدعي على دعواه ولا يطل حقه بيمينه لكن ليس له أن

سئلب اذا حكم الحاكم
 الختلي بتلك المرصد
 والبناء يصح

مطلب بينة الخارج مقدمة

مطلب دعوى الوقف من
 قبيل دعوى الملك المطلق

مطلب من صار مقضيا
 عليه لا تسمع دعواه بعده

مطلب القضاء بالوقف
 كالتضاء بالملك

مطلب تقبل البينة لو أقامها
 المتدعي بعد عيّن المتدعي عليه

يخصم ما لم تَقم البينة على وفق دعواه فإن وجدها أقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يجمعونها بعد اليمين ويقولون ترجح جانب صدقه باليمين فلا تقبل بينة المدعى وهذا القول ليس بشئ لأن عمر رضى الله عنه قبل البينة من المدعى بعد عين المنكر وكان شريح يقول اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البينة العادلة اهـ * (سئل) * في يمين المدعى عليه هل هي حق المدعى فلا بد من طلبه أم للقاضي أن يحلفه ولو بلا طلب المدعى * (الجواب) * اليمين للقاضي مع طلب المدعى لما في التنوير اصطلاحاً على أن يحلف عند غير القاضي ويكون بريئاً فهو باطل اهـ لكن يطلب المدعى فإذا طالبه به يجيبه أى المدعى عليه أو القاضي بالحديث المعروف وهو ما أخرجه البخاري ومسلم عن وائل بن حجر قال جاء رجل من حضرموت ورجل من كندة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالا الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على أرضي كانت لأبي وقال الكندي هي أرضي في يدي أرزعهما ليس له فيها حق فقال عليه الصلاة والسلام للحضرمي ألك بينة قال لا قال فلك يمينه قال يا رسول الله الرجل فاجر لا يسأل على ما حلف عليه وليس يتورع عن شيء فقال ليس لك منه الا ذلك فانطلق ليحلف فقال صلى الله عليه وسلم أما الذي حلف على مال ليأكله ظلماً لليمينين الله تعالى وهو عنه غير راض اهـ فجعل اليمين حقه بصريح إضافة اليمين اليه بلام المالك والاختصاص في قوله فلك يمينه وانما جعل اليمين حق المدعى لانه يزعم انه انوى حقه بانكاره فشرع الاستحلاف حتى لو كان الامر كما زعم يكون الواء بمقابلة الواء وهو مشروع كالفصاح وهو أعظم من اتواء المال فان اليمين الفاجرة تندع الديار بلا وقع وان كان صادقا ينال الثواب بذكر الله تعالى على سبيل التعظيم صادقا اهـ لكن نقل في البرزانية أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يستحلف بلا طلب في أربع مواضع في الرّد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضىت بالعيب والشفع بالله ما بطلت شفعتك والمرأة اذا طلقت فرض النفقة على زوجها الغائب تحلف بالله ما خلف لك زوجك شيئاً ولا اعطاك النفقة والرابع يحلف المستحق بالله ما بيعت وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلفه القاضي بلا طلب الوصي والوارث بالله ما استوفيته من المديون ولا من أحد آذاه اليك ولا قبضه لك قابض بأمرك ولا أبرأته منه ولا شيئاً منه ولا احدث به أحد ولا عندك ولا بشئ منه رهن * (سئل) * هل يجوز التحليف بالطلاق والعناق أم لا * (الجواب) * قال في الهداية ولا يستحلف بالطلاق والعناق لما رويناه اهـ وهو ما روي عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه قال ان الله نهاكم أن تحلفوا بأبائكم فمن كان حالفاً أى مريد الحلف فلا يحلف الابن بالله اوليصة رواه البخاري ومسلم وأحمد وفي لفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً فلا يحلف بالله أوليصة وعن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا الابن بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواه النسائي وانما جعل الحلف بالله فقط لان في الحلف تعظيماً للمحلف به وحقبة العظمة لا تكون الا لله تعالى فلا يضاهاى به غيره وظاهر هذه الاحاديث لو حلفه القاضي بغير الله تعالى لم يكن يميناً قال في البحر ولم اره مريحاً اهـ وقال في الهداية وقيل في زماننا اذا ألح الخصم سأل القاضي أن يحلف بذلك أى بالطلاق والعناق لقلة المبالاة باليمين بالله تعالى اهـ ويرد على هذا القيل أن هذا تعليل في مقابلة النص فلا يصح على ما عرف في موضعه وفي الخاتمة وان أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيب القاضي الى ذلك لان التحليف بالطلاق والعناق حرام وبعضهم جوز ذلك في زماننا والصحيح ظاهر الرواية اهـ وفي الخبر والاباحية من التنازع والخاتمة والفتوى على عدم التحليف بالطلاق والعناق وفي الذخيرة التحليف بالطلاق والعناق والايمان الغليظة لم يجوزها اكثر مشايخنا وأجازها البعض فحققى به ان مست الضرورة واذا بالغ المستفى في الفتوى بقي بأن الرأى الى القاضي اهـ وفي الخلاصة فان مست الضرورة يفتى بأن الرأى الى

مطلب هل اليمين - حق
المدعى أم للقاضي

مطلب يستحلف بلا طلب
في أربع مواضع

مطلب أجمعوا على أن من
ادعى على الميت ديناً يحلفه
القاضي بلا طلب الوصي
أو الورثة

مطلب هل يجوز التحليف
بالطلاق والعناق

القاضي فلو حلقه القاضي بالطلاق فنكحل وقضى بالمال لا يتقد قضاؤه اه فتلخص من هذا كله أن
 للقاضي أن يحلقه بالطلاق والعاق عند الحاح الخصم وأنه يبقى مجواز ذلك أن مست الضرورة ولكن
 ليس له أن يقضى بالنكول عنه ولو قضى به لا يتقد قضاؤه وعن هذا قال صاحب العناية ولكنهم قالوا
 أن نكحل عن المين به لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكحل عما هو منهي عنه شرها ولو قضى به لم يتقد قضاؤه
 اه لكن فيه اشكال لأن فائدة التحليف القضاء بالنكول فإذا لم يجز القضاء بالنكول عما ذكر فكيف
 يجوز التحليف به ولعله مقرر على قول الأكثر من أنه لا تحليف بهما فلا اعتبار بنكوله وأما من قال
 بالتحليف به ما فيعتبر نكوله ويقضى به لأن التحليف انما يقصد لتجنبه وإذا لم يقض بالنكول فلا ينبغي
 الاشتغال به وكلام النضلاء فضلا عن العلماء العظام يمان عن الغو كما أشار لذلك في البحر والمنح اه
 * (سئل) * فيما إذا ثبت قلع المتولى لغراس الوقف وإزالته وأعداه به بعد الدعوى الصحيحة
 والشهادة المستقيمة بالحادثة الشرعية بوجهه الشرعي في وجه المتولى ومضت مدة ثم بعدها أدى
 وكيل عن المتولى المزبور على زيد أنه قلع الغراس المذكور بعينه بعد ما ثبت قلعها كما تقدم وبعد
 انفصال الدعوى بالطريق الشرعي فكيف الحكم * (الجواب) * تكرير القلع والتصرف به بعد
 ثبوت قلعها وأعداه أو لا مستحيل وقد صرح في البحر أن من شروط الدعوى كون المدعى مما يستحل
 الثبوت فدعوى ما يستحيل وجوده باطلة اه والدعوى متى فصلت بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد
 كما صرح بذلك في كتيب علمائنا رحمهم الله تعالى * (سئل) * فيما إذا كان زيد مبلغ دين
 معلوم من الدراهم بذمة عمرو وقصد زيد السفر وله زوجة فأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه
 من النفقة وسافر فدفع عمرو لها شيئا من الدين ثم حضر زيد وأدعى عمرو دفع قدر معلوم من الدين
 وكذب زيد والزوجة في ذلك واعترف بأصول قدر دون ما يدعيه عمرو فهل لا يقبل قول عمرو ولا يثبت
 * (الجواب) * نعم لا يقبل الايمنة حيث كان المالد يثبت في ذمته والله أعلم المأذون له بالدفع إذا
 ادعاه وكذبه فإن كانت امانة فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية
 ومن الثاني ما إذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان من امانات الاشياء
 * (سئل) * في الدعوى إذا فصلت مرة بالوجه الشرعي مستوفية شرائطها الشرعية فهل
 لا تنقض ولا تعاد * (الجواب) * نعم لا تنقض ولا تعاد أقول ليس هذا على إطلاقه بل هذا
 حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه أو لا أما لو جاء بدفع صحيح أو جاء بيينة بعد مجزؤه عنها فأنها تسمع دعواه
 كما أوضحه العلامة الخليل الرملي في أواخر كتاب الدعوى من فتاواه حيث قال في جواب سؤال مائه
 يتطرق في الدعوى المدعى أن كان اتى به اجمع دفع أقام عليه بيينة تسمع ويقبل منه الدفع وكذلك لو منع الخصم
 من التعرض له لعدم بيينة قامت منه على خصمه ثم اتى بها تسمع وإن لم يكن كذلك لا تسمع دعواه
 حيث لم يزد على ما صدر منه أو لا وهو مقصود العلماء في قولهم لا تستأنف الدعوى قال مشايخنا
 في كتبهم كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح
 وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البيينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم
 وفي الذخيرة برهن الخارج على تساج حكمه ثم برهن ذواليد على التساج يحكم له به اه فإذا كان هذا
 في بيينة مثبتة ولها اعتبار وحكمها وسع بعد هذا دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه
 فكيف لا يطل بيينة ذي اليد فيألحق بالمالك المطلق وإن حكم القاضي له بظاهر اليد المتغية له عن البيينة
 فكيف بيينة غير مثبتة لأن عنها غنى باليد ولا حاجة للحكم بها إذا القضاء للمدعى عليه عند عدم بيينة
 الخارج قضاء تركه لا قضاء استحقاق فنقول إن أعاد الخصم الدعوى ولا بيينة معه بما يدعى لا تسمع دعواه
 لأنها عين الاولى حيث لم يقم بيينة ولم يأت بدفع شرعي وقد منع أو لا لعدم أقامتها فأتى به تكرر محض
 منه وقد منع بما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه إجماعا اه كلام الخليل الرملي رحمه الله تعالى وفي

مطلب دعوى المستحيل
باطلة

مطلب الدعوى متى فصلت
بالوجه الشرعي لا تنقض

مطلب إذا أدى المأذون
بالانفاق أو الدفع بصدق
أن كان المال امانة وإن كان
دين في ذمته فلا

مطلب في الدعوى إذا
فصلت مرة هل تنقض وتعاد

مطلب يصح الدفع ودفع
الدفع قبل الحكم وبعده
مطلب حكم الخارج بالتساج
ثم برهن ذواليد على التساج
بسمع

مطلب المقضى عليه لا تسع
دعواه الآن يبرهن على
ابطال القضاء

قوله قبله متعلق بشرائه
اه منه

مطلب لو أتى بالدفع بعد
الحكم لا يقبل في بعض
المواضع

مطلب هل يكفي إمكان
التوفيق

قوله على العقد المبرم أى
الذى لم يورث اه منه

مطلب اذا قال او دعيه
فلان بعد ما أثبت الخارج
الملك المطلق لا يقبل

مطلب فين اسمه فضل الله
وذكر في براءة وظيفته
السيد أحمد فادعى أن له
اسمين

مطلب يجوز تعدد الاسم
مطلب غلط الاسم لا يضر
مطلب الغلط في الاسم لا يمنع
الدعوى

مطلب اذا ثبت بيع الدار
المرهونة في غيبة الراهن
لدى شافعي ثم باعها المشتري
يصح

البرازية المقضى عليه لا تسع دعواه بعده فيه الآن يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى دارا بالارث
وبرهن وقضى ثم ادعى المقضى عليه الشراء من موثر المدعى أو ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن
المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالبرازية فبرهن على تساجها عنده اه
وهذا بنسبة أن قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغي تقييده ايضا
بما اذا لم يمكن التوفيق لما في جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض
المواضع لا يقبل نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى أنه لاحق له في الدار لا يطل
الحكم لجواز التوفيق بأن شرائه بخيار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلكه
فما احتل هذا لم يطل الحكم بالخيار بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم لاذ الشك يدفع الحكم
ولا يرفعه اه لكن ينبغي أن يكون هذا مبني على القول بأن إمكان التوفيق كاف أم على القول
بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره
في جامع الفصولين وقال انه الاصول عندي وأقره في نور العين انه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق
خفيا لا يكفي إمكان التوفيق والا يكفي الامكان ثم ايدى بمسألة في الجامع وهي لو أقر أنه له فكث قد ر
ما يمكنه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بالان تاريخ قبل إمكان التوفيق بأن يشتره بعد اقراره
ولأن البينة على العقد المبرم تفيد الملك للعالم اه واعلم انهم ذكروا في محضة الدعوى أن الخارج
لو ادعى الملك المطلق على ذى اليد ولم يدع ذوا اليد أن فلا بالغائب أو دعه عدمه أو ادعى ولكن لم يبرهن
حتى قضى للخارج لم تسع دعوى ذى اليد بعد ذلك باليداع ولا يبرهانه عليه قال في البحر ان هذا مخالف
لقولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح إلا أن يخص من الكلى اه واجاب في نور العين بأن هذا الفرع لعله
مبنى على مقابل المختار وهو عدم صحة الدفع بعد الحكم وتماه فيما علقته على الجرفا غنم هذه
الفوائد القرأه * (سئل) * فيما اذا كان على رجل اسمه فضل الله بن أحمد وظيفة في وقف
وقد اسمه في براءة الوظيفة السيد أحمد بن أحمد فادعى فضل الله المزبور على متولى الوقف بوظيفته
فأنكرها زاعما انه قد اسمه في البراءة السيد أحمد فهي لرجل آخر فضل الله بأن له اسمين احدهما
السيد أحمد والثاني فضل الله ويريد اثبات ما ادعاه بالبينة الشرعية فهل له ذلك ويجوز تعدد الاسماء
* (الجواب) * ثم له ذلك ويجوز تعدد الاسم شرعا وعرفا قال في التتارخانية في الخامس عشر
من الدعوى غلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون له اسمان وفي صور المسائل عن الفتاوى الرشدية
ادعى على رجل هو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر أن اسم جدته أحمد لا يطل الدعوى لجواز أن يكون
لجدة اسمان وفي البرازية في السادس عشر من الاستحقاق اشترى جارية باسمها شجرة الدر واستحققت
بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالنقل قال استحققت منى جارية باسمها قضيب البان نصح
الدعوى ان قال استحققت على الجارية التي اشتريتها منك والغلط في الاسم لا يمنع الدعوى بعد
ما عرفت بذلك التعريف ولانه يجوز أن لها اسمين اه فيجوز أن له اسمين أو أن اسمه أحمد ولقبه فضل
الله والله أعلم وفي الخبرية من العشر والخارج سئل في رجل تدعوه الناس محمد بن واسمه
الحق بن محمد وعليه خيار براءة ساطانية والمكتوب فيها اسمه الحقيقي محمد لا محمد بن هل يوجب ذلك
خلافاً لبراهنه أم لا الجواب لا يوجب خلافاً لتعدد الاسماء جائز شرعا وعرفا والسمى واحد
فاذا اتى متعنت مستدركا فهاهنا الامر ما هو نافذ ولا يستدرك بمثل ذلك في التعريف لان الغرض
هو العلم وهو حاصل باحد الاسمين كما هو ظاهر * (سئل) * فيما اذا كان زيد الغائب دار مرهونة من
قبله عند عربدين شرعى ثابت العمر وبذمة زيد فبيعت الدار بثمن معلوم قبضه المرتهن عن دينه هو ثمن
مثله بعد ثبوت الدين والراهن المذکورين لدى قاض شافعي حكم بصحة البيع وأجازه موافقا مذهبه
مستوفيا شرائطه وأتى مفت شافعي بصحة البيع والثبوت ثم باع المشتري الدار من بكر وبشر ف

بكر بالدار مدة تزيد على خمس عشرة سنة حتى مات زيد عن ابن عارض بكر في المبيع وزراف مع
 لدى حاكم حتى منع الابن من معارضة بكر في الدار وكتب بكل من المبيع والثبوت والمنع حجة ومضت
 مدة والان تام الابن يعارض بكر في المبيع بدون وجه شرعي فهل يمنع الابن من المعارضة في ذلك
 * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر * (سئل) * في عقار معلوم جار في جهة وقف بر
 والمتولون على الوقف واضعون يذهبهم عليه ومتصرفون فيه بلجهة وقف البر من مدة تزيد على
 أربعين سنة بلا معارض لهم في ذلك ولا في شيء منه فادعى متولى وقف بر آخر على وكيل الوقف
 الاول لدى نائب محكمة بجزيرة العقار المذكور في الوقف الاخر وحكم نائب المحكمة بلجهة الوقف
 الاخر بالعقار المذكور بشهادة بيعة شهدت على خلاف المشهور المتواتر من كون العقار جاريا
 في جهة الوقف الاول وبعد حوز المدة الزبورية تصرف المدعي بالعقار مدة أربع سنين ثم ادعى
 وكيل شرعي عن متولى الوقف الاول لدى نائب قاضي القضاة على متولى الوقف الاخر بأن الحكم
 المذكور صدر بشهادة البيعة على خلاف المشهور المتواتر وأن الدعوى بعدم حوز المدة الزبورية بلامانع
 غير مسموعة وأثبت دعواه الزبورية وسع نائب قاضي القضاة المتولى للزبورية وجهه وقفه من معارضة
 الوقف الاول في العقار المذكور وحكم بلجهة الوقف الاول متصرفا شرعا وكتب به حجة شرعية
 فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوتها بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم لان الدعوى لا تنفع بعد
 ثلاث وثلاثين سنة كما صرح به في البحر عن المبسوط ولأن البيعة على خلاف المشهور المتواتر لا تنفع
 ولا تقبل * (سئل) * فيما اذا كان لزيد استحقاق معلوم في وقف اهلي فأت لا عن تركه وله ولد
 انتقل الاستحقاق اليه بشرط الواقف فقام عمرو ويدعى دينا له بمدة زيد ويكاف ولده دفعه له من
 استحقاقه الذي استحقه بعد موت ابيه فهل لا يلزم الابن ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه ذلك
 * (سئل) * فيما اذا كان لا يتام حصه معلومة في طاحونة ارثا عن ابيه فباعها عنهم بدون
 وصاية عليهم ولا وجه شرعي من زيد وتصرف بها زيد واستوفى متفعها مدة حتى بلغ الايتام رئيسين
 ويريدون الدعوى بمساعي المشتري ورفع يده عنها ومطالبة بأجرة مثلها في المدة الزبورية بعد ثبوت
 ما ذكر بالوجه الشرعي فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في طاحونة
 مشتركة بين جهات وقف وميري جارية في واجر اخوين وتصرف بها بالوجه الشرعي فأت الآن
 امرأة وصى على اولادها الايتام تكلف الاخوين بلا وجه شرعي دفع مبلغ من الدراهم بلجهة الايتام
 ويسمى ذلك رسما زاعمة أن يبد الايتام تيارا بوجوب براءة محررة بأخذ شيء معلوم في كل سنة يسمونه
 رسما من أرباب اما كن ومرسوم من جهة الاما كن اسم الطاحونة الزبورية وأن الايتام يستحقون
 المبلغ لتيارهم رسما على الطاحونة والخال انه لم يسبق للاخوين ولا لابيهم ما وجدتهما قبل ما دفع شيء
 المراد لولا والد الاولاد ولا غيره من التمارين السابقين قبله فهل ليس لهذا ذلك * (الجواب) *
 نعم ليس لهذا نظا لبله الاخوين بذلك والمستأجر ليس بحصص لسمع هذه الدعوى فلا تنفع دعواها
 عليهم ما بذلك والله أعلم * (سئل) * فيما اذا قال المدي إلى بيعة غائبة عن المصير مدة سفر وطالب
 بمين خصمه فهل يحلف وتقبل البيعة اذا حضرت * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة
 دخلت الحجام ثم خرجت منه وأدعت على الحامية أنما كانت دفعت لها قبل دخولها زائرا
 والحامية تنكر ذلك وتكلف المرأة اثبات دعواها بالوجه الشرعي فهل تكلف الى ذلك ولا عبرة بمجرد
 دعواها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأب وأم
 وخلفت تركه بأعها الزوج بحضور الاب والام بمن قبضه فقامت الام تدعي أن لها في التركة متعة
 معينة دفعتها لها حين التحيز على سبيل العارية والام فقيرة والعرف في بلدته أمسترك ولها بيعة
 عادلة على ذلك ويرغم الزوج أن سكوتها حين البيع رضى منها مانع من دعوى العارية فهل تقبل بينتها

مطلب لا تسمع الدعوى بعد
 ٣٣ سنة ولا تقبل البيعة
 على خلاف المشهور المتواتر
 مطلب لا يلزم الابن وفاة
 دين ابيه من استحقاقه
 المتعلق اليه عنه

مطلب باع حصه الايتام
 بلا وصاية ثم بلغوا لهم
 اخذها من المشتري واخذ
 اجرة مثلها

مطلب ليس للتيماري اخذ
 رسم الطاحونة وان كان
 زعم انه في براءة اذا لم يسبق
 له ولا لمن قبله اخذ ذلك

مطلب قال المدي إلى بيعة
 غائبة وطالب بمين خصمه
 يحلف وتقبل البيعة اذا
 حضرت

مطلب ادعت انها دفعت
 للحامية زائرا وهي تنكر
 فلا بد من الاثبات

ولا عبرة بزعم الزوج * (الجواب) * نعم تقبل منها دعوى العارية بوجهها الشرعي حيث كان الحال ما ذكر وأما سكوتها حين البيع فلا يكون رضى لما في الاشباه من قاعدة لا ينسب الى ساكت قول ولورأى المالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضى عندنا * (سئل) * فيما اذا كان زيد الغائب دين بذمة عمرو فقام بكر يكلف عمرا دفع الدين المزبور له بدون وكالة عن الغائب ولا حوالة ولا وجه شرعي زاعما أن له ديناً على الغائب وأن له أخذه واستيفاء من دينه الذي بذمة عمرو فهل ليس ليكر ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك * (سئل) * في جماعة أقروا على أنفسهم بمال لزيد وأشهدوا بذلك ثم بعد الاقرار ادعوا أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليهم وأقاموا بينة على ذلك فهل تسمع دعواهم وتقبل بينهم * (الجواب) * نعم تسمع دعواهم قال في التنوير أقروا بمال في صك وأشهد عليه ثم ادعى أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه فان أقام على ذلك بينة تقبل ٥١ * (سئل) * في معصرة دبس معدة للاستغلال مشتركة بين زيد وأخيه عمرو ونصفين فبات زيد عن أولاد فوضع عمرو أخوه يده على جميع المعصرة واستوفى منفعتها كلها مدة بلا اجارة ولا اجرة لحصة أولاد أخيه حتى مات عن ورثة وتركه ويريد أولاد زيد الرجوع في تركه عمرو بأجرة مثل حصتهم في المعصرة عن المدة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم لهم ذلك أقول انما يسوغ لهم الرجوع ان كانوا اصغارا في مدة استيفاءهم الشريك منفعة المعصرة المشتركة لما تقر أن منافع الغصب غير مضبوطة عندنا الا في ثلاث وهي أن يكون وقفا أو مال يتيم أو معدة للاستغلال لكن المعدل للاستغلال انما تضمن منفعة اذا لم يسكن بتأويل ملك أو عقد فلو سكنه بتأويل ملك لا يضمن لما نقله المؤلف في الغصب عن الفصول العمادية ونصه بيتاً وحاولت بين شريكين سكنه احدهما لا يجب عليه الاجران كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك ٥٢ ففي مسئلتنا حيث كان الاولاد بالغين في المدة المذكورة لا يجب لهم شيء على الشريك لان سكنه كانت بتأويل الملك وان كانوا اصغارا فلهم الاجرة من حيث كونه مال التيم لان حيث كونه معدا للاستغلال بل ذكر في الدار المختار عن القنية أن المعدل للاستغلال اذا سكنه الشريك لا يضمن ولو لیتيم لكن المعتمد الاول كما حترته في رد المختار على الدر المختار فتنبه لذلك * (سئل) * في جماعة لهم بستان ادعى عليهم مدع فيه وطلعتهم خسران بسبب الدعوى عزمه أحدهم بعدما قال له الباؤون ادفع ذلك ومهما غرمت فعليا بقدر حصتنا فدفعه ويريد الرجوع عليهم بقدر حصتهم بالوجه الشرعي فهل لذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل مات عن ابن وبنت بالغين وخلف دار اوضع الابن المزبور يده عليها مدة خمس عشرة سنة فطلب البنات حصتهن منها فامتنع من تسليمها لهن متعللا بأن دعواهن بعد مرور المدة المزبورة لا تسمع مع اقراره بأن الدار مختلفة لهم عن أبيهم فهل تسمع دعواهن بذلك * (الجواب) * نعم تسمع * (سئل) * في بكر بالغة ظهرها حبل وسئلت عنه فقالت من زيد وزيد يتكروا ولم يصدقها على ذلك فهل القول قولها في ذلك ولا تصدق في حقه * (الجواب) * نعم لا تصدق في حقه بمجرد قولها * (سئل) * فيما اذا ركب زيد على حائط جاره يجذوع وعارضه الجار في ذلك قد دفع له زيد مبلغا من الدراهم ليبقي الجذوع ثم هدم الجار الحائط وسقط الجذوع ومنع زيد من اعادة ما ويريد زيد الرجوع عليه بالمبلغ وأخذ منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له الرجوع به * (سئل) * فيما اذا كان له سند وابن أخيه الغائب دار مشتركة بينهما نصفين في محلة كذا ويرد على المحلة غرامات متعلقة بحفظ الاملاك ويكلف أهل المحلة هندا الى دفع ما على نصيب الغائب في الدار من الغرامات بدون وجه شرعي فهل ينعون من ذلك * (الجواب) * نعم لأن ما كان من الغرامات لحفظ الاملاك فهي على الملاك بحسب أملاكهم * (سئل) * فيما اذا ادعى زيد على عمرو الاصيل

مطلب تسمع دعوى الام
العارية حيث العرف مشترك
مطلب رأى من يبيع وهو
ساكت لا يكون رضى عندنا

مطلب ليس له استيفاء دينه
من مديون مدونه
مطلب ادعى أن بعضه
قرض وبعضه ربا تسمع
مطلب لهم مطالبته عنهم
باجرة حصتهم من المعصرة
التي استغلها ولومات لهم
الرجوع في تركه

مطلب لحقتهم خسران
لدفع المدعى ففرم احدهم
بأنهم له الرجوع

مطلب تسمع دعوى البنات
بحصتهن بعد ١٥ سنة
اذا اعترف الاخ بأن الدار
مختلفة لهم

مطلب ادعت انها حبلت
من زيد الاجنبي وهو شكر
لا تصدق عليه

مطلب وضع جذوعه على
حائط جاره ودفع له دراهم
ثم منع من وضعها له
الرجوع بالدراهم

مطلب لا يلزم هندا دفع
غرامات شريكها في الدار

عن نفسه والوكيل عن والدته بأن من الجارى في ملك المذمى والمتبذل اليه بالشراء من مدة تسع سنين
من فلان بمن كذا جميع البغل الحاضر وأنه نهب منه في موضع كذا ووجوده الآن بيد المذمى عليه
وموكلته وطالبة بتسليمه اليه فأجاب عمر بوضع يده ويده موكلته على البغل المزبور جريانه في ملكهما
بمقتضى أن المذمى عليه وشقيقه بكر كانا يتعاضدان من مدة تسع سنين وخمسة اشهر وأربعة أيام
من رجل اسمه كذا بمن كذا ثم تقدم من يد أخيه بكر ثم مات بكر وانحصر ارثه فيه وفي أمه الموكله
المزبوره ثم وجد المذمى عليه وأمّه الموكله البغل المزبور بيد رجل وأثبت جريانه في ملكه ما لدى حاكم
شرعى تحكم لهما به بعد حلفهما على ذلك اليمين الشرعى بموجب حجة شرعية بتأريخ كذا وأبرزها
من يده وتمسك بها وانكر جريانه في ملك المذمى المزبور وأنكر المذمى مضمون الحجّة فهل البيّنة بينة
المذمى أو بينة المذمى عليه وإذا أقامها بأيهما يعمل * (الجواب) * يقضى بالبغل المذكور
لمن ثبت سبق الشراء كما في الملتقى والخلاصة والبرازية والنويز وعبارته وان برهن خاربان على
ملك مؤرخ أو شراء مؤرخ من واحد أو خارج على ملك مؤرخ وذو يد على ملك مؤرخ أقدم فالسابق
أحق اه وفي المنع مانع ثم أعلم ان البيّنة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان
وهو يملكها كما في البحر معزى الى خزائن الاكل والله سبحانه أعلم أقول ما في المنع قمتنا الكلام
عليه في هذا الباب نقلا عن نور العين فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مشقة مسكة في ارض
وقف سليخة قد دفع الارض لعمز وليزعها عمر ولنفسه ويدفع ما عليها الوقف وغيره فزوعها عمر وفي عتة
سنتين ودفع ما عليها الجهة الوقف وغيره والآن قام زيد يطالب عمر بأجرة الارض زاعما أنه يستحق
اجرتها في المدة المزبورة فهل لا يستحق ذلك * (الجواب) * نعم لا يستحق ذلك * (سئل) *
في امرأة تدعى قدم نهرين أزيد من مائة سنة وان اها بينة على ذلك ورجل يدعى الحدوث من اثني
عشرة سنة وله بينة بذلك فأى البيّنتين تقدم * (الجواب) * اذا تعارضت بينة الحدوث والقدم
في البرازية والخلاصة بينة القدم اولى وفي ترجيح البيّنات للبغدادى عن القسبة بينة الحدوث اولى
وذكر العلاني في شرح الملتقى أن بينة القدم اولى في البناء وبينة الحدوث اولى في الكنف اه وقال
في الحاوى الزاهدي له كيف في طريق العادة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما
البيّنة فالبيّنة بينة من يدعى أنه محدث لانها تثبت ولاية النقص ثم رقم لكتاب آخر القول في هذا قول
المذمى بالقدم لكونه متمسكا بالاصل اه وفي رسالة الحجج والبيّنات أن الاصل في ترجيح البيّنة على
ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذ البيّنة انما شرعت لاثبات امر حادث
واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بينة الحدوث تقدم والله أعلم أقول وحاصل ما في الحاوى
أن بينة الحدوث اولى لاثباتها امر اعارض وهو خلاف الاصل اذ الاصل عدم العررض وهنا موافق
للاصل المقر في الفروع والاصول من أن البيّنة لاثبات خلاف الظاهر لان الظاهر لا يحتاج الى البيّنة
ولذا خبت عدمت البيّنة يكون القول لمذمى التقدم وظاهر كلام المؤلف ترجيح هذا على ما في البرازية
والخلاصة وهو ظاهر موافقه للقواعد كما قد مناه في كتاب الشهادات وقد مناه ما في شرح
الملتقى حكايه لقولين متعارضين لأبجع بين القولين اذ لا فرق على ما قد مناه بين المكيف والبناء وقد مناه
أيضا قولنا في المسئلة وأن المؤلف افاد أن ذلك كله حيث لم يورخا فان ارخا تقدم الاسبق تاريخا
كما جزم به اصحاب المتون وغيرهم والله أعلم * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثه بالغين وخلف
تركة مشتملة على ديون له بذم جماعة معلومين وعلى اعيان معلومة اقسم الورثة الاعيان وبقيت
الديون بذم الجماعة لم يسقطها الورثة بمسقط ولا استوفوها ولا شأمنها وكسبوا بالاقسام حجة
متضمنة للبراء العام بينهم بأن كل واحد منهم لا يستحق قبل الآخر حقا مطلقا من التركة ولا من غيرها
فهل تكون الديون المذكورة لجميع الورثة على حسب حصصهم على الفريضة الشرعية ولا تدخل

مطلب في دعوى بغل
تنازعه ذو يد وخارج وكل
يدعى شراؤه من شخص
وأرخا

مطلب يقضى بالبغل ان
يثبت سبق الشراء

مطلب لا بد ان يشهدوا
انه اشتراها من فلان وهو
يملكها

مطلب له مشقة مسكة
في ارض أذن لزيد بزوعها
ليس له على زيد اجرة

مطلب في دعوى الحدود
والقدم

مطلب القول لمذمى القدم
والبيّنة بينة الحدوث

لمطلب اقسم الورثة اعيان
التركة ثم تنازروا تبقى الديون
بينهم على الفريضة الشرعية

مطلب يكفه أهل خرقة
ان يشاركهم لا يجبر على ذلك

مطلب لا يكف الاب
احضار ولده ليدعى عليه

مطلب من دفع المصلحة
لصاحبه باذن التسولي
والقاضي ليس له الرجوع
على القابض

مطلب مات لاعتن وارث
وعليه دين زيدا ابنته زيد
في وجه وصي نصبه
القاضي له اخذه من التركة

مطلب شرط صحة الدعوى
العلم بالمدعى عليه
مطلب اذ لم يعلم الضارب
لاتصح الدعوى على جميع
الضاربين

مطلب اثبت المبلغ في وجه
وكيل هند المنكر ثم ادعت
الموكلة الابرأ تسمع دعواها

مطلب قال ما كان لك
على شيء قط ثم ادعى الايضاء
او الابرأ تسمع

في الابرأ المذكور * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل يحترف بعصر زرار الشمس
يستخرج دهنه ويبيعه وهو متقن لخرقه ويكفه أهل خرقة أن يكون شريكاً معهم في ذلك جبراً
بلا رضاه ولا وجه شرعي فهل ينعون من تكليفه ذلك ولا يجبر على ذلك * (الجواب) * نعم
* (سئل) * في جماعة لهم دعوى على ابن زيد البالغ يكفون زيدا احضار ابنه بلا كفالة منه له
ولا وجه شرعي فهل لا يلزم الاب ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه احضار ولده الا بوجه شرعي
* (سئل) * فيما اذا كان لرجلين مبلغ دين معلوم من الدراهم مرصداً لهما على حجام وقف مصروف
في تعمير الضروري بالوجه الشرعي ومحكوم به بعهده فدفعت ذلك لهما رجلاً من مالهما باذن متولي
الوقف والقاضي ليكون لهما مرصداً على الوقف وحكم لهما باستحقاقهما لذلك على الوقف
ومضت مدة والا تريد الدافعان المذكوران الرجوع على القابضين بنظر المبلغ المدفوع وأخذه
منهما بدون وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك * (الجواب) * نعم ليس لهما ذلك الا بوجه شرعي
* (سئل) * فيما اذا مات زيد لاعتن وارث ظاهر وخلف تركه قاذى عمرو يناقده كذا من الدراهم
له بذمة زيد لم يأخذه من زيد بعد ما نصب القاضي وصياً لهما المذكورة وأقام عمرو بينة
عادلة شهدت له بطلب دعواه المزبورة في وجه الوصي المذكور وخلف على ذلك الحلف الشرعي بعد
بحود الوصي لذلك وحكم له القاضي بذلك ويريد عمرو أخذ ذلك من التركة فهل يسوغ له ذلك
* (الجواب) * نعم * (سئل) * بما حاصله أن ورثة زيد المقتول ادعوا على جماعة خسة
انفار معلومين بأنهم ضربوا بسديتين فأصابا احدهما ماهر زيد المذكور في خاصرته اليمنى وخرحت
من اليسرى وضربوه أيضاً بسكين في صدره فمات من ذلك من ساعته ولا تعلم الورثة من ضربه من
الجماعة وجاءوا بشاهدين شهدا كذلك وأنهما لا يعلمان من ضربه منهم ويعلمان أنه مات من الضرب
الحاصل من بين الخمسة انفار المذكورين فكيف الحكم * (الجواب) * شرط صحة الدعوى
العلم بالمدعى عليه وتعيينه لينصب الحكم عليه فحيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسع الدعوى على جميع
الضاربين كما افتي بذلك الخبير الرملي وصورة ما افتي به في جماعة يضربون بالبندق حول مطهر فأصاب
بندق وجه صغير فضمته ولم يعلم الضارب فالحكم أجاب حيث لم يعلم الضارب ولم يعين لا تسع الدعوى
على جميع الضاربين حيث لا يتصور الضرب منهم بأجمعهم لأن ذلك محال والله سبحانه أعلم
* (سئل) * فيما اذا ادعت هند على وكيل بنت زوجها بأن لها بذمة بعلمها والموكلة مبلغاً
من الدراهم قدره كذا وأنه مات والمبلغ باق في ذمته وبرخت وحلفت على ذلك بعد انكار الوكيل
المذكور وحكم لها بذلك ثم بلغ الموكلة أن المدعية ابرأت ذمة بعلمها المزبورة في مرض موته ابرأ عاماً
من كل حق ودعوى وطلب ولها بينة عادلة بذلك فهل اذا اقامتها تسمع وتمنع المدعية من دعواها
المزبورة أم لا * (الجواب) * قال في التنوير ومن ادعى على آخر ما لا يقال ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على ألف وبرهن المدعى عليه على القضاء أي الايضاء أو الابرأ ولو بعد القضاء قبل
برهانه اه ادعى عليه ألفاً فراضاً فأنكر فأنكر ما لك على شيء قط فبرهن الطالب على الدين
والمطالوب على الايضاء أو الابرأ قبل لا مكان التوفيق ولو زاد ولا أعرفك لا يسمع لعدم إمكان
التوفيق وعن التنوير يسمع أيضاً لجواز صدور الايضاء أو الابرأ من بعض وكلائه كما يكون
للاشراف وان قال ليس لك عندي ودبعة تسمع دعوى الرد والهلاك للوضوح والتوفيق لانه يمكن أن
يقول ليس لك عندي ودبعة لاني رددتها وأخطكت فعلي هذا في مسئلة الدين التي ذكرنا عن الجامع
الصغير ينبغي أن يفضل الجواب وبشأن ان قال ليس لك على شيء دعوى الايضاء ولو قال ما استدنت
منك لا لعدم إمكان التوفيق برأيه في الخامس عشر من كتاب الدعوى

* (كتاب الاقرار) *

مطلب اقتضا تزكئة مورثهم
وأقر كل منهم أنه لم يبق
يستحق عند الآخر شيئا الخ

مطلب تعليق الأبراء بالشرط
لا يصح

• مطلب أقر في صحة لزوجه
بدين يصح
مطلب أقر بأن الدار لاخته
وان اسمه في الصك عارية

• مطلب أقر بأن الدار باسم
فلانة وان اسمه في صك الدين
عارية

مطلب اذا اقر بان الدين
لفلان فولاية القبض للمقر

مطلب يصح الاقرار بالوارث
حيث لا وارث معروف

مطلب أقر في صحة لزوجه
بجميع ما في داره يصح

* (سئل) * في جاعة اقسوا تركه مورثهم على الفريضة الشرعية وأقر كل منهم أنه لم يبق
يستحق قبل الآخر حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية اقرارا شرعيا صدر منهم في صحته وجواز
أمره الشرعي لدى بينة شرعية ومضى مدة فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا بعمل به بعد ثبوته
شرعا ولا تسع دعوى أحدهم على الآخر بشئ سابق على الاقرار المزبور * (الجواب) * نعم
أقول سيأتي كلام طويل على هذه المسألة * (سئل) * في رجل قال لأجيره ان أخرجه
من عندي فأنت بريء من الدين الذي لي عليك ويريد الآن إخراجه فهل لا يصح تعليق الأبراء بالشرط
* (الجواب) * نعم لا يصح قال في الكفر قبيل الصرف ما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح
تعلقه بالشرط الباطل والقسمة الى أن قال والأبراء عين الدين اهـ ومثله في المتون والشروح
* (سئل) * في رجل أقر لزوجه بمبلغ دين معلوم لها بذمته اقرارا شرعيا صدر منه في صحته وجواز
أمره الشرعي لدى بينة شرعية ثم بعد مدة مات عنها وعن ورثته غيرهما فهل يعمل بأقراره المزبور بعد
ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم يعمل به حيث كان في الصحة * (سئل) * فيما اذا اشترى
زيد دارا من ملاكها بمن معلوم من الدراهم دفعه لهم وكتب بذلك صك ثم أقر في صحته لدى بينة شرعية
انه اشترى المبيع المزبور لاخته فلانة وأن الثمن من مالها وان اسمه في الصك المزبور عارية لا حق له معها
في ذلك وصدقته اخته على ذلك فهل يعمل بأقراره المزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في رجل أقر في صحته وجواز أمره الشرعي أن المبلغ وقدره كذا من الدراهم المكتتب باسمه بذمة فلان
بوجوب صك لفلانة وأن اسمه في صك الدين عارية فهل يكون اقراره المذكور صحيحا * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من أبيه مبلغا معلوما من الدراهم قبضه منه مؤجلا الى
أجل معلوم ثم حل الاجل ودفع زيد المبلغ لآبيه والآن قام اخ لزيد بكلفة دفع نظير المبلغ زاعمان الاب
قد أقر أن الدين المذكور الذي له للاخ فهل يكون قبض الاب صحيحا * (الجواب) * نعم يكون
قبض الاب صحيحا وليس للاخ مطالبة زيد بذلك قال الدين الذي في علي فلان لفلان أو لودبعة التي عند
فلان هي لفلان فهو اقرار له به وحق القبض للمقر ولكن لو سلم الى المقر له برئ خلاصة لكنه مخالف
لمأثر أنه ان اضاف لنفسه كان هبة فيلزم التسليم ولذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلطه على
القبض فان قال واسمى في كتاب الدين عارية صح وان لم يقله لم يصح قال المصنف وهو المذكور في عاتمة
المعتبرات خلافا للتلاصقة فتأمل عند الفتوى علائي على التزوير من الاقرار والذي مرهوقوله عند
قول الماتن جميع مالي أو ما ملكه له هبة لا اقرار فلا بد لصحة الهبة من التسليم بخلاف الاقرار والاصل
انه متى أضاف المقر به الى ملكه كان هبة اهـ فتخلص من هذا ان قبض المقر المذكور في السؤال
المزبور صحيح لان ولاية القبض له على ما في الخلاصة ان صح اقراره وعلى ما تقدم اقراره باطل لانه
يشترط فيه التسليم اذ هو هبة وأيضا عليك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا أن يسلطه على قبضه ولم
يسلطه على قبضه فيكون الدين باقيا له وولاية قبض دينه له لا لغيره والله سبحانه أعلم * (سئل) *
في امرأة أقرت في صحتها بأن زيد ابن ابن عمها عصبه لأم وأب ولم يكن لها وارث معروف وماتت على
اقرارها المذكور عن تركه فهل يرثها زيد المزبور * (الجواب) * حيث لم يكن لها وارث
معروف ولو بعد ايرثها زيد المقر له والمسئلة في كتاب الاقرار من الماتن * (سئل) * في امرأة
أبرأت زوجها من مؤخر صداقها المعلوم الذي عليه في صحتها وجواز أمرها الشرعي لدى بينة شرعية
وقبل ذلك منها وصادقها على ذلك والا أن تريد الدعوى بذلك عليه فهل لا تسع * (الجواب) * نعم
تكون دعواها غير مسجوعة بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي * (سئل) * فيما اذا أقر زيد في حال
صحته وجواز أمره الشرعي لدى بينة شرعية ان جميع ما كان داخل داره المعلومة ملكا لزوجه فلانة
لا حق له معها في ذلك وصدقته بذلك والا أن مات زيد عن الزوجة وعن اخت تعارضها في جميع الامتعة

مطلب اقر بجميع ما في يده فلان ثم اختلفا في عبد أنه كان في يده اولا فالقول للمقر

الموجودة في الدار المزبورة وقت الاقرار المرقوم فهل هذا الاقرار صحيح * (الجواب) نعم ما في يدي من قليل أو كثير من عبد وغيره أو في حائوتي صح لانه عام ومجهول بزيادة وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من قليل أو كثير أو عبد أو غيره فلان صح اقراره لانه عام وليس بمجهول فان حضر المقر له وأراد أن يأخذ شيئا مما في يده واختلفا في عبد في يده ان كان في يده يوم الاقرار أو لم يكن كان القول قول المقر وكذا لو قال جميع ما في حائوتي خاتمة من الاقرار وسئل الحائوتي فمين أشهد على نفسه جماعة أن جميع ما بمنزله الكائن بحله كذا من الامتعة ملك لزوجته فلانة وأنها تستحقه دونه ودون كل واحد ولم يحط علم الشهود وقت تحمل الشهادة بجميع ذلك ولا بشئ منه فهل اذا ادعت الزوجة أو من يقوم مقامها بجميع ما ذكر على ورثة الزوج وقامت الجماعة المذكورة يشهدون لها أولي قام مقامها بجميع ما ذكر على الزوج المزبور بما أشهدهم به تقبل شهادتهم بذلك ولا تكون شهادتهم بمجهول فأجاب الشهادة صحيحة لانها على سبيل العموم لانها شهادة بجميع ما في المنزل او العموم من قبيل المعلوم لان قبيل المجهول فلا تكون شهادة بمجهول قال في البرازية قبيل نوع فيما يكون جوابا مانصه ما في يدي من قليل وكثير من عبد وغيره أو ما في حائوتي صح لانه عام لا بمجهول وكذلك في قاضيان اه أقول نعم لو أنكرت ورثة الزوج ان هذه الامتعة كانت في المنزل يوم الاقرار كان القول لهم لقيامهم مقامه وكان على الزوجة اثبات ذلك كما علم مما مر عن الخاتمة * (سئل) فيما اذا ادعى زيد على عمرو بأن لي بذنتك كذا من الدراهم قرضا فقال عمرو انك أبرأني من القرض المزبور فادعى زيد بأن الابراء المزبور صدر بينهما على سبيل التلجئة وفسرها وأقام بينة عليها فهل تقبل بينته * (الجواب) نعم اذا ادعى أن ما صدر بينهما مما ذكر كان بطريق التلجئة والمواضعة وفسرها وأقام بينته على طبق مدعاه تقبل بينته بطريقها الشرعي ثم كالا يجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بأن يقول لا تخزني أو تزك في العلانية بمال وقواضعا على فساد الاقرار لا يصح اقراره حتى لا يملك المقر له من البدائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه حجة فالقول للمدعى الجدة وعلى الآخر البينة من الثامن من يروع التتار خاتمة ومثله في فتاوى عطاء الله افندي من الكفالة وأحاله الى البدائع أيضا قال في البرازية قال لي عليك كذا فاقبل صدقت يلزمه اذا لم يقبله على وجه الاستنزاء والقول لمنكر الاستنزاء بيمينه والنظار أنه على نفي العلم لانه على فعل الغير من حاشية البحر الخير الرملي من باب دعوى الرجلين * (سئل) فيما اذا كان لزيد بذنة عمرو دين وبه رهن فأت زيدا عن ورثة وتركه ووجد الرهن في تركته فقال وكيل الورثة لعمر وهذا رهنك فقال نعم ثم قال له بقي لك قبله شيء غير هذا فاقبل عمرو لم يبق له قبله شيء والآن يدعي عمرو أن له عنده حليا معلوما لنفسه فهل اذا ثبت ما ذكر تكون دعواه بذلك غير مسموعة * (الجواب) نعم واذا أت الرجل انه لاحق له قبل فلان دخل تحت البراءة كل حق هو مال أو ليس بمال كالكفالة بالنفس والقصاص وحد القذف وما هو دين بدل عما هو مال كالنكاح واللاجرة أو واجب بدلا عما ليس بمال كالمهر وأرش الجنابة وما هو مضمون كالغصب أو أمانة كالوديعة والعارية والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق كلها ما هو مال وليس بمال لأن قوله لاحق لي نكرة في موضع النفي والتكررة في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات لأن قبل كمانتعمل في الامانات تستعمل في المضمونات أيضا يقال فلان قبيل فلان أي ضمن قالوا وليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة لانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات وعما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف ما لو قال لاحق لي على فلان وبخلاف ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتناول الامانة ولا يتناول المضمون لأن عند تستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان يرى عمالي قبله يجب البراءة عن المضمون والامانة ولو قال هو يرى

مطلب لا يجوز الاقرار تلجئة والقول لمن يدعي الجدة

مطلب اذا ادعى انه اقتر مستهزئا فالقول لمنكر الاستنزاء

مطلب لاحق لي قبل فلان يدخل فيه كل حق مال أو ليس بمال

مطلب ليس في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة

مطلب لاحق لي عند لا يتناول المضمون

مطلب اذا ادعى بعد البراءة
 فان اخرج بتاريخ قبل البراءة
 لا تسع دعواه وان بعدها
 تسع وان لم يورخ لا تسع
 مطلب لو قال برئت من ديني
 ببراءة من قوله هو بري من ديني
 مطلب ليس لي معه شيء براءة
 عن الامانات لا عن الدين
 مطلب التحليل يقع على
 ما في الذمة لا على عين فائمه
 مطلب ابراء جميع غرمائي
 لا يصح وعند الفقيه يصح
 مطلب الدين الذي لي بذمة
 عسر ولكروا في الصلح
 غارية صح
 مطلب اذا قال جميع مالي
 لزوجتي فهو حبة فلا بد
 من التسليم
 مطلب جميع ما يعرف
 بي او ما ينسب الي فلان
 فهو اقرار
 مطلب الاصل ان اضاف
 المقر به الى ملكه كان حبة
 مطلب اقترن بجميع ما هو
 داخل منزلها لانيها الصغير

مما الى عليه دخل تحت البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو بري مما الى عنده فهو بري عن كل شيء
 اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون وان ادعى حقا بعد ذلك واقام بئنه فان اخرج وكان التاريخ
 قبل البراءة لا تسع دعواه ولا تقبل بئنه وان كان التاريخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بئنه
 وان لم يورخ بل ابرأهم الدعوى ابرأهم اما القياس ان تسع دعواه ويحمل ذلك على حق واجب له بعد
 البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بئنه ولو اقر ان فلانا بري قبله ولم يقبل من جميع حتى ثم قال انه بري
 من بعض المقتضون دون البعض لا يصدق ويكون برياً عن الحقوق كلها ولو قال رب الدين برئت من
 ديني على فلان كان هذا براءة له لا يضاف البراءة الى المطلوب بان قال هو بري من ديني وكذا
 لو قال هو بري من جميع ما عليه ولو اقر انه ليس لي مع فلان شيء كان هذا براءة عن الامانات لا عن الدين
 ذخيرة في ٢٢ وعن محمد اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد جلت لك قال هو حبة وان قال جلت لك
 منه فهو براءة ذخيرة غصب عينا خاله مالكم من كل حق هو له قبله قال آية طي التحليل يقع على ما هو
 واجب في الذمة لا عين فائمه كذا في القنية هندية من الباب الثالث ابراء جميع غرمائي لا يصح الا
 اذا نص على قوم مخصوصين وقال الفقيه وعندي انه يصح براءة من الاقرار * (سئل) فيما
 اذا اقر زيد في صحته وجواز امره الشرعي ان الدين الذي لي بذمة عسر ولكروا في الصلح
 غارية وتصادق على ذلك تصادقا شرعيا بينه وبينه شرعية فهل يكون الاقرار المزبور صحيحا
 * (الجواب) نعم واما تعليق الدين من غير من هو عليه ففاسد كما في شرح الجمع وغيره وقيد
 في الحناوي القدسي بما اذا لم يسلط عليه اما اذا سلط عليه فيصح وكذا ان قال الدين الذي لي على
 زيد فهو لعمر ولم يسلط على القبض ولكن قال واسمي في كتاب الدين غارية صح ولو لم يقبل هذا لم يصح
 قساري الترتيب من الاقرار ضمن سؤال * (سئل) في رجل قال لزوجه وهما في الصحة ان
 جميع مالي سوى الاستعة التي على يدي لزوجتي فلانة المزبورة ثم ماتت الزوجة المزبورة قبل التسليم
 فهل تكون الهبة المزبورة غير صحيحة * (الجواب) نعم قال جميع مالي او ما املكه له أي زيد
 فهو حبة لا اقرار واذا كان كذلك فلا بد من التسليم لانه من تمامها ولو كان اقرار لم يصح الى ذلك قال
 في الخاتمة من اوائل كتاب الاقرار رجل قال جميع ما يعرف بي او جميع ما ينسب الي فهو فلان قال
 أبو بكر الاسكاف رحمه الله تعالى هذا اقرار ولو قال جميع مالي او جميع ما املكه فلان فهو حبة
 لا يجوز الا بالتسليم ولا يجبر على ذلك ولو قال جميع مالي يتي فلان كان اقرارا له والاصل في ذلك
 انه ان اضاف المقر به الى ملكه كان حبة لان قضية الاضافة تنافي جيله على الاقرار الذي هو اخبار
 لانشاء فيكون حبة بشرط فيه ما يشترط في الهبة ولا يشك على هذا جميع ما يتي فلان اقرارا كان فقلتم
 لان الاضافة فيه اضافة نسبة لا اضافة ملك الخ من الفقهاء من الاقرار وتعام فروع المسئلة فيها
 ومثله في الدرر * (سئل) في امرأة اقترت في صحته ان جميع ما هو داخل منزلها لانيها الصغير
 وقبل ابرأه ذلك وصدة قها ثم مرضت وماتت عنهما وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور
 صحيحا * (الجواب) نعم يصح هذا الاقرار قضاء والله أعلم رجل قال في صحته جميع ما هو داخل
 منزلي لامرأتي حدة ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من اسباب الملك من بيع او هبة
 كان لها ذلك وان بنفس الاقرار لا تملك خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا رجل اقر في صحته وكال عقله
 ان جميع ما هو داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب ثم مات الرجل وترك ابنا فادعى الابن ان
 ذلك تركه ابيه قال ابو القاسم الصفار ان علمت المرأة ان جميع ما اقر به الزوج كان لها ببيع او هبة كان
 لها ان تمنع ذلك عن الابن بحكم اقرار الزوج وان علمت انه لم يبيع ولا هبة لا يصير ملكا
 لها به هذا الاقرار خاتمة من المحل المزبور (سئل) فيما اذا اقر زيد في صحته وجواز امره الشرعي
 اقرارا شرعيا بينه وبينه شرعية ان اخته فلانة تستحق الحصة وقد رها كذا من الحصة المزبورة

في بستان كذا وبستان كذا ومثل ذلك من ثمرة زيتون ما الباردة وصدة قته اخته على ذلك وقبلته منه فهل يكون الاقرار صحيحا * (الجواب) * نعم رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان او قال غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة الخ خاتمة من كتاب الاقرار الغلة كل ما يحصل من ربح ارض او كراثها او اجرة غلام او نحو ذلك مغرب وسئل قارئ الهداية رجه الله تعالى عن شخص أقر أن يزيد في هذا القصب المزروع النصف وعلى المقر القيام بمصلحته الى حين الكبر ثم في السنة الثانية اخلف القصب وبت قصب آخر فادعى زيد نصفه بمقتضى الاقرار السابق فقال المقر انما كان اقرارى بالقصب الاول خاصة فأجاب يستحق المقر له الاصل والفرع * (سئل) * في جماعة أقرت وافي صحتهم بأن لاحق لهم مع فلانة وفلانة الاختين في ثلثي غراس البستان المعلوم المشتمل على اشجار فركوا وزيوتون ثم خرجين الاشهاد وأن ذلك لهما اقرارا مقبولا منهما فهل يكون الاقرار بالزبور صحيحا ويكون ثلثا الاشجار وغيرها للاختين * (الجواب) * نعم ولو أقر بشجرة عليها ثم كان له الشجرة بغيرها خاتمة من فصل فيما يكون اقرارا بشي أو بشيئين ومثله في شرح الملتقى للعلائي من فصل فيما يدخل في البيع تبعا * (سئل) * في امرأة أقرت بربع امعة معلومة لشقيقتهما في صحتها وجواز أمرها الشرعي اقرارا شرعا مقبولا ثم ماتت عن ورثة فهل يكون الاقرار بالزبور صحيحا * (الجواب) * نعم وضع الاقرار المأذون بعين في يده والمسلم بخبر ونصف داره مشاعا تنويرا البصار وفي الخاتمة ذكر في المتقي رجل قال لفلان نصف غلة هذا البستان أو قال نصف غلة هذا العبد جازا قراره بالغلة ولو قال نصف دارى هذه أو نصف عبيدى هذا أو نصف بستانى هذا لا يجوز ولا يلزمه بهذا الاقرار شي قالوا ان أضاف المالك الى نفسه أو لا بأن قال عبيدى هذا فلان يكون هبة على كمال حال وان لم يضيفه الى نفسه بأن قال هذا المالك لفلان يكون اقرارا وذكر في المتقي رجل قال دارى هذه لولدى الاصاغر يكون باطلا لانهم اجهة فأذا الم بين الاولاد كان باطلا وان قال هذه الدار للاصاغر من اولادى فهو اقرار وحيث لا ثلاثة من اصغرهم لانه لم يصف الدار الى نفسه وكذا لو قال ثلث دارى هذه لفلان كان هبة ولو قال ثلث هذه الدار لفلان يكون اقرارا اه * (سئل) * فيما اذا أقر زيد اقرارا شرعيا في صحتة وجواز أمره الشرعي ان لاحق له مع زوجته هند في جميع بناء الحيانوت المعلومه ولا في جميع ما جونه الحيانوت من القسمات المعلومه وان ذلك كله ملكها ثم مات فهل صح الاقرار بالزبور * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد واضعا يده على جنيته معلومة مشتملة على غراس فادعى عليه ناظر وقت اهلى بأن الجنيته أرضا وغراسا جارية في الوقف المزبور وأثبت ذلك بالبينة الشرعية لدى القاضي فاعترف زيد بأن أرض الجنيته جارية في الوقف المرقوم وان غراسها ملك له فهو يدخل الغراس تبعا ويكون ككليه للمقر له * (الجواب) * حيث أقر أن أرض الجنيته جارية في الوقف يكون كله للوقف المقر له ولا يصدق المقر لان الغراس تابع للأرض والله أعلم وهما هنا اصلان * احدهما ان الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا تصح * والثاني ان اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا عرفناه هذا ٩ فنقول اذا قال بناء هذه الدار لى وأرضها لفلان كان البناء والأرض للمقر له لا يما قال بناء هذه الدار لى فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها لفلان فقد جعل مقر بالبناء للمقر له تبع الاقرار بالأرض لان البناء تابع للأرض ٨ الا ان الاقرار بعد الدعوى لا يمنع صحة الاقرار وان قال لى وبناءها لفلان كانت الأرض له وبناءها لفلان لانه لما قال أو لا أرضها فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء ايضا لنفسه تبعا للأرض فاذا قال بعد ذلك وبناءها لفلان فقد أقر لفلان بالبناء بعدما ادعاه لنفسه والاقرار بعد الدعوى صحيح فيكون لفلان البناء دون الأرض لان الأرض ليس بتابع للبناء ٧ وان قال أرضها لفلان وبناءها لى كان الأرض والبناء للمقر بالأرض لانه لما قال

مطلب الاقرار بنصف غلة البستان او العبد صحيح
مطلب اقر له بنصف القصب
ثم اخلف له الاصل والفرع
مطلب اقر له بشجرة عليها
ثم كان له الشجرة بغيرها
مطلب قال عبيدى هذا
لفلان يكون هبة وان قال
هذا المالك لفلان يكون
اقرارا

مطلب قال دارى هذه
لولدى الاصاغر يكون
باطلا الخ
مطلب أقرت في صحتة وزوجته
بناء حانوت وما فيها من
الاقشة يصح

مطلب اذا اقر له بالارض
يدخل الغراس
٩ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول اه منه
مطلب اذا قال بناءها
وأرضها لفلان كان البناء
والارض للمقر له

٨ قوله الا أن الاقرار بعد
الدعوى لا يمنع صحة الاقرار
المناسب أن يقال الآن
الدعوى قبل الاقرار
لا تمنع صحة الاقرار اه منه
٤ تفريع على الشق الاول
من الاصل الاول أيضا
اه منه

مطلب قال أرضها لى
وبناءها لفلان فهو كما قال
٧ تفريع على الشق الثاني
من الاصل الاول اه منه
مطلب قال أرضها لفلان
وبناءها لى فهما للمقر له

مطلب قال بناؤها الفلان
 وارضاها الفلان اخره وكما قال
 تفرع على الاصل الثاني
 احسنه
 مطلب قال ارضاها الفلان
 وبناؤها الفلان اخرجها
 لذول
 تفرع على الاصل الثاني
 احسنه
 مطلب قال بناؤها الفلان
 وارضاها الفلان اخرجها
 كما قال
 مطلب فيما اذا قال هذا
 انما على الاصل فانه لا
 الخ
 مطلب اقراره لا يستحق
 قبله حقا لا تسمع دعوى
 الكفالة السابقة
 مطلب اقرار أحد الورثة
 بالدين يؤخذ منه ان وفي
 ما ورثه به

مطلب اقرار بعض الورثة
 بالوصية يؤخذ منه ما يخصه

مطلب اقرار أحد الورثة
 بوارث آخر قاسمه ما يسهده

أولا ارضاها الفلان فقد جعل مقررا بالبناء فلما قال بناؤها فلان فقد ادعى لنفسه بعد ما اقر لغيره والدعوى
 بعد الاقرار لبعض ما تنسأه الاقرار لا يصح وان قال ارضاها الفلان وبناؤها الفلان اخرجها الفلان آخر مكان الارض
 والبناء للمقر له الاول لانه جعل مقررا للمقر له الاول بالبناء فاذا قال بناؤها فلان جعل مقررا على
 الاول لا على نفسه وقد ذكرنا ان اقرار المقر على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز وان قال بناؤها الفلان
 وارضاها الفلان اخرجها فلان كما قال لانه لما اقر بالبناء أو لا يصح اقراره للمقر له لانه اقرار على نفسه فاذا اقر
 بعد ذلك بالارض لغيره فقد اقر بالبناء لذلك الغير تبعا للاقرار بالارض فيكون مقررا على غيره وهو المقر له
 الاول واذا اقر الانسان على غيره لا يصح وفي المتن اذا قال هذا انما على الاصل فانه لا
 هذه المنطقة على الاحكام او قال هذا السيف على الاحكام او قال الاسماء فانه لا
 هذه الجبة على الايمانها فانها لا والمقر له يقول هذه الجبة لي فالقول قول المقر فيه ذلك ينظر ان
 لم يكن في نزاع المقر به ضرر للمقر بغيره والمقر بالتزوير والدفع الى المقر وان كان في التزوير ضرر وحب
 المقر ان يعطيه قيمة ما اقر به فله ذلك وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ذخيرة
 من الاقرار (سئل) فيما اذا اقر زيد في صحته وجواز امره الشرعي انه لا يستحق قبل عرو
 حقا مطلقا وأبرأ ذمته والا نريد الدعوى على عرو وكذا السابقة على الاقرار المزبورة فهل اذا ثبت
 اقراره لا تسمع دعواه المزبورة (الجواب) نعم كافي الخيرية نقلا عن المبسوط (سئل) فيما اذا
 فيما اذا كان زيد الذي بذته عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فهلك عمرو وعن ورثة وتركه طالب زيد
 ورثة عمرو وبذته المزبور فاقتر أحد الورثة بالدين وبجد الباقيون وفي ما ورثه به وقد قبضه زيد من المقر
 والا نريد المقر استرداده منه بغير وجه شرعي فهل ليس له ذلك (الجواب) نعم ليس له
 استرداده والله تعالى اعلم احد الورثة اقر بالدين للمدعي به على مورثه وبجده الباقيون يلزمه الدين كله
 يعني ان وفي ما ورثه به برهان وشرح مجمع وقيل حصته واختاره أبو الليث دفعا للمقر ولو شهد هذا المقر
 مع آخر ان الدين كان على الميت قبلت وبهذا اعلم انه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد اقراره بل بقضاء
 القاضي عليه باقراره فلتحفظ هذه الزيادة درر كذا في شرح التنوير للعلاء اذا اقر الوارث بالدين
 يؤخذ بجميع الدين من نصيبه عندنا كما هو ظاهر الرواية فتاوى الترتاشي من الاقرار اقول الذي يظهر
 أنه لو دفع الدين قبل القضاء به عليه كان بمنزلة القضاء فلا يثبت له الرجوع بما دفعه برضا قبل القضاء
 كما اقر به المؤلف لانه قد فعل ما يلزمه به القاضي فصار الحاصل انه يلزمه بالتراضي أو بقضاء القاضي
 وانما توقف على القضاء عند امتناع تصحيح شهادته مع آخر بما اقر به اذ لو حل الدين في نصيبه بمجرد
 اقراره لم تصح شهادته حتى لو قضى عليه به لم تقبل شهادته (سئل) في رجل مات عن زوجتين
 وعن عم عصبة وخلف تركه فاقسموها بينهم ثم ان الزوجتين اقرتا بالجماعة معلومين ان المورث اوصى
 لهم ثلث ماله والعم ينكر ذلك فكيف الحكم (الجواب) اذا ثبت الوصية باقرارهما فقط
 والعم منكر يسرى اقرارهما عليهم ما فيؤخذ منهم ما يخصهما من الوصية المزبورة قال في العمادية
 في فصل ٣٩ بعض الورثة اذا اقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه بالاتفاق قال واذا مات وترك ثلاثة
 بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل أن الميت اوصى له ثلث ماله وصدة أحد
 البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي الاستحسان يؤخذ منه ثلث
 ما في يده وهو قول علماءنا رحمهم الله تعالى لان المقر اقر له بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاث
 في يد شريكه فما كان اقرارا في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجب ان يسلم اليه ثلث
 ما في يده (سئل) في امرأة ماتت عن اخت وابن عم عصبة وخلف تركه فاقتر ابن العم بأن
 زيدا ابن عم عصبة له في درجته فهل يستحق له نصف حصصة المقر (الجواب) نعم وارث معروف
 اقر بوارث آخر قاسمه ما يسهده على موجب اقراره اذا اقر باستحقاق المال فينفذ في حق المال لاني حق

النسب اذ فيه تمهيد للنسب على الغير فلو اقتربا آخر بعده فلو صدقه المقر له الاول اقسعوا ما يبيده
بحسب ما اقترولو كذبه فلو دفع للاول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما يبيده بينهم ما لو دفع
بلا قضاء يجعل المدفوع كباق في يده فيضمن ويدفع اليه حقه من الكل لانه مختار في التسليم وقد اقترانه
سلم بغير حق فيضمن فصولين في ٢٩ وفيه مان وترك اخوين فاقترأ أحدهما بأخ وانكر الآخر فاقتر
يعطى الاخ المقر له نصف ما يبيده في قول اصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما يبيده * (سئل) *
فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاماتم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فهل تسمع دعوى
الوارث المشهد على نفسه في حصته منه * (الجواب) * نعم تسمع والمسئلة في من التنوير
في آخر كتاب الاقرار وفي السادس من صلح البرازية قال تاج الاسلام وبحظ صدر الاسلام وجدته
صالح أحد الورثة وأبرأ ابراء عاماتم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لاروايه في جواز
الدعوى ولقائل أن يقول تجوز دعوى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا اه وقد افتى به
الخير الرمي وقال وحيث ثبت الاصح لا يعدل اه أقول ما افتى به الخير الرمي قدرته معاصره
العلامة الشربسالي في رسالة سماها تنقيح الاحكام في الاقرار والابراء الخاص والعام وهي رسالة
حافلة بسط فيها الكلام وأوضح بها المرام وقال ان البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى شيء
سابق عليها عينا كان او ديناً بغيرها وغيره وحقق ذلك بأن البراءة اعمامة يبرأ بها من العين والدين
كلاحق اولاد دعوى اولاد دعوى قبل فلان او هو يرى من حق اولاد دعوى على عليه ولا تعلق على
عليه اولاد استحق عليه شيئاً او ليس معه أمر شرعي او ابرأ أنه من حق او محالي قبله واما خاصة بدين
خاص كابرأته من دين كذا او بدين عام كابرأته محالي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين واما خاصة بعين
فتصح لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وان كان الابراء عن دعواها فهو صحيح
ثم ان الابراء لشخص مجهول لا يصح وان المعلوم يصح ولو عن مجهول فقوله قبضت تركته مورثي كلها
او كل من لي عليه شيء او دين فهو يرى ليس ابراء عاماً ولا خاصاً بل هو اقرار مجزئ ولا يمنع من الدعوى
لما في المحيط قال لا دين لي على احد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الاقرار وفيه أيضاً
وقول الرجل هو يرى محالي عنده اخبار عن ثبوت البراءة لا انشاء وفي العمادية قال ذو اليلد ليس هذا
لي او ليس ملكي اولاد حق لي فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ ثم ادعاه احد فقال ذو اليلد هو لي
فالقول له لان الاقرار بالمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على احد اه ومثله
في الفيز وخزانة المفتين وفي الخلاصة لاحق لي قبله يدخل فيه كل عين ودين وكفالة واجارة وجناية
وحد اه وفي الاصل فلا يدعى ارثاً ولا كفالة نفس او مال ولادينا ومضاربة او شركة او ودعة
او ميراثاً او عبداً او داراً او شيئاً من الاشياء حادثاً بعد البراءة اه فبهذا علمت الفرق بين ابرأتك
اولاد حق لي قبلك وبين قبضت تركته مورثي او كل من لي عليه دين فهو يرى ولم يخاطب معيناً وعلمت
بطلان فتوى بعض اهل زماننا بأن ابراء الوارث وارثاً ابراء عاماً لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما
عبارة البرازية أي السابقة فأصلها معز والى الخط ومع ذلك لم يقيد الابراء فيها بكونه لمعين أو لا
وقد علمت اختلاف الحكم في ذلك ثم ان كان المراد بما في البرازية اجتماع الصلح المذكور في المتون
والشروح في مسألة التخليج مع البراءة العامة لمعين فلا يصح أن يقال فيه لاروايه فيه كيف وقد قال
فاضيخان انفتت الروايات على انه لا تسمع الدعوى بعده الا في شيء حادث وان كان المراد به الصلح
والابراء بنحو قوله قبضت تركته مورثي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله لاروايه فيه أيضاً
لما قد سناه من النصوص على صحة دعواه بعده وانفتت الروايات على صحة دعوى ذي اليد المقربان
لا ملك في هذه العين عند عدم المنازع ولو سلمنا أن المراد من عبارة البرازية الابراء لمعين فهو مبين
لما في المحيط عن المبسوط والاصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمد كالتلخيص والخلاصة

مطلب صالح الوارث وأبرأ
ابراء عاماتم ظهر شيء من
التركة هل تسمع دعواه

مطلب البراءة اما عامة
واما خاصة بدين خاص
أو عام أو بعين

مطلب الابراء لشخص
مجهول لا يصح وان المعلوم
يصح ولو مجهول

فيقدم ما فيها وأما ما في الاشياء والبر عن القضية افتقر الزوجان وأما كل صاحب عن جميع
 الدعاوى وللزوج أعيان قائمة لا تنبأ المرأة منها وله الدعوى لأن الإبراء إنما ينصرف إلى الدين
 لا الأعيان اهـ فعمول على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتها عن جميع الدعاوى عما عليها
 فيخص بالدون فقط لكونه مقيد بما على علمها ويؤيده التعليل ولحق على ظاهره فلا يعدل عن كلام
 المبسوط والمحيط وكذا الحكم المصرح بعموم الإبراء لكل من أبرأ أرباعاً ما في القضية لأبرأه بعد
 الصلح عن جميع دعاويه وخصوماته صح وإن لم يحكم بجهة الصلح اهـ وفي الحاوي الخصمى أبرأه عن
 جميع دعاويه وخصوماته صحيح اهـ وفي جامع الفصولين أبرأه عن جميع الدعاوى فأدعى عليه مالا
 بالارث فلو مات مورثه قبل أبرأه لانتجع دعواه وإن لم يعلم هو بموت مورثه عند أبرأه اهـ ومثله
 في الخلاصة والبرازية هذا خلاصة ما حرره الشرنبلالي في رسالته المذكورة. وقدم المولى تعالى
 على عبده الحقير عند الوصول إلى هذا المحل بغير رسالة تسميها اعلام الاعلام بأحكام
 الإبراء العام. وقتت فيها بين عبارات متعارضة ودفعت ما فيها من المناقضة والذي تحررت في هذه
 الرسالة في خصوص مسائلنا أن الابن إذا شهد على نفسه أنه قبض من وصيه جميع تركته والده
 ولم ينقل له منها قليل ولا كثير إلا استوفاه ثم أدي داراً في يد الوصي وقال هذه من تركته والذي تركها
 ميراثي ولم يقضها فهو على حجة وتقبل ينسب كإص عليه في آخر أحكام الصغار للاسترواف معزياً
 للمتني وكذا في الفصل الثامن والعشرين من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب
 الدعوى معزياً إلى المتني والخاتمة والعناية مصرحين باقرار الصبي بقضه من الوصي فليس الاقرار
 لجهول كما ادعاه الشرنبلالي. وعن نص على ذلك التصريح أيضاً العلامة ابن التحنة في شرح
 الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لما طبقوا عليه من عدم مباح الدعوى بعد الإبراء
 العام بأن الظاهر أنه استحسان ووجهه أن الابن لا يعرف ما تركه أبوه على وجه التفصيل غالباً
 فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسألة مستثناة من ذلك العموم الذي
 طبقوا عليه وهذا بخلاف اقرار بعض الورثة بقض ميراثه من بقية الورثة وأبرأه إليهم فإنه لا تنسج
 دعواه خلافاً لما اتفق به الخبير الرملي - مستند إلى ما يدل له كما أوضحته في ذلك الرسالة فلا يعدل عما
 قالوه لعدم النص في ذلك فالخلاف الفرق بين اقرار الابن للوصي وبين اقرار بعض الورثة للبعض لما
 في البرازية عن المحيط لوابر أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها ولا تنسج دعواه وإن أقروا بالتركة
 امر وأبرأه عليه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يصرف في مال التيم بلا اطلاعه فيعذر
 إذا بلغ وأقرب الاستدانة منه لجهله بخلاف بقية الورثة فإنهم لا يصرف لهم في ماله ولا في شيء من التركة
 إلا بإطلاع وصيه القسام مقامه فلم يعذر بالتساقض ومن أراد مزيد البيان ورفع الجهالة فعليه بذلك
 الرسالة فيها الكفاية إذوى الدراية والله تعالى أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن أم وأخت
 شقيقة وحلفت تركته مشغلة على أمتعة وأوان أشهدت الأخت المزبورة على نفسها بعد قبضتها بعضها
 أنها اسقطت حقها من بقية أرث اختها وتركتها لامتها المزبورة فهل لا يصح الانسقاط المذكور
 * (الجواب) * الارث جبري لا يسقط بالانسقاط * (سئل) * فيما إذا أقر رجل لابنه بشيء
 وثبت عند الحاكم أنه أقر في صحة وسلامته وحكم القاضي بجهة الاقرار في الصحة ونفذ حكمه فاض
 آخر ومات المقر فأدعى وارث آخر أن اقراره كان في المرض وهو محتمل العقل ويقول إن له بقية على ذلك
 فهل تسمع هذه الدعوى وتقبل البينة عليها بعد الحكم السابق أم لا * (الجواب) * لا تنسج
 هذه الدعوى بعد الحكم السابق الذي ثبت أنه حكم شرعي كسب الفقيه معرفة الله عنى عنه أقول
 هذا حيث وجد الحكم بأنه في الصحة مستوفياً شرطه بأن ادعى الابن المقر له عند الحاكم بأن هذا
 الشيء له وأن أباه أقر له بذلك فإنه فكر الابن من يقوم مقامه ذلك وأدعى أن اقراره الزور في حال

مطلب الارث جبري لا يسقط
 بالانسقاط

مطلب اذا ثبت أن الاقرار
 في الصحة لا تنسج دعوى
 أنه في المرض

اختلاف عقله فأثبت الابن بالبينه انه في حال الصحة والافتقار الكتابة في الصلح بأنه اقر له في حال
صحته بدون دعوى وانكار ولا حادثة شرعية لا يكون حكمهم لو تعارضت شهود الصحة وشهود المرض
فشهود الصحة أولى كما ترى في الشهادات * (سئل) * فيما اذا كان لتيتم حانوت جارية في ملكه
وفي نواجر زيد بالتعاطي من وصيه الشرعي عليه ويدفع اجرته الوصيه المزبور كل يوم جرى على
ذلك مدة تزيد على خمس سنوات قام زيد الآن يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل يكون استجاره
اقراراً بأن لاهلك له فيها فلا تسمع دعواه المزبورة * (الجواب) * نعم وكذا الاستيلاء والاستيداع
والاعارة والاستيلاء والاستجار ولومن وكل فكل ذلك اقرار بملك ذي اليد فيمنع دعواه لنفسه
ولغيره بوكالة أو وصاية للتناقص شرح التنوير للعلائي من الاقرار اقول كتبت هنا فيما علقته على
شرح التنوير مانصه قال في الشرع لالهية كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للمباشر متفق
عليه وأما كونهم اقراراً بالملك لذي اليد فمعه روايتان على رواية الجامع يقيد الملك لذي اليد وعلى
رواية الزيادات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى وفي جامع الفصولين صحيح رواية فائدة الملك فاختلف
التصحيح للروايتين ويستثنى على عدم افادته حلك المدعى عليه جواز دعوى المقرم الغيرة اه وتقل
السايجاني عن الانتزوي أن الاكثر على تصحيح ما في الزيادات وانه ظاهر الرواية اه قلت فيفتي به
لترجيحه بكونه ظاهر الرواية وان اختلف التصحيح * (سئل) * فيما اذا قال رجل لجماعة ان طلفت
زوجتي يكن لها عتدي كذا من الدراهم ويريد الآن طلاقها فهل اذا طلقها لا يلزمه دفع المان
* (الجواب) * نعم لأن تعليق الاقرار بالشرط غير صحيح كما في المتن والبحر * (سئل) *
في مستأجر يستأجر ابراً مؤجره من دين له عليه على ان يؤجره البستان مدة اخرى مستقبلة
ثم امتنع المؤجر من ايجاره ويريد المستأجر مطالبة بدينه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ففي
الكثر من مسائل منشورة من البيوع فيما يطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط الى أن قال
والابراء عن الدين أي لانه تعليق من وجه حتى يرتد بالرد وان كان فيه معنى الاسقاط ويكون معتبراً
بالتعليكات فلا يجوز تعليقه ويستثنى ما اذا علقه بكائن كقوله ان كانت الشمس طالعة فأنت بريء
من الدين لقبولهم ان التعليق به تخيير الخ نهر * (سئل) * في ذمتي طلفت عن زوج وبت منه
وأخ واخت شقيقتين ذمتين وخلفت تركه فأقر الاخ والاخت انهما قبضتا من الزوج ما خصهما بالارث
من اختهما الهالكه ثم ادعى انهما كانا كاذبين في الاقرار المزبور انهما لم يقبضا شيئاً من تركتهما فهل
يحلف المقر له انهما لم يكونا كاذبين في اقرارهما * (الجواب) * نعم أقر رجل بدين أو غيره
ثم قال كنت كاذباً فيما أقرت حلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر به ولست بمبطل فيما تدعيه
عليه كثر من شتى القرائض فأفاد أن اقراره بالدين وغيره كالارث الحكم فيه سواء وعمه في الملتقى
بقوله ولو أقر بحق اه وسئل فارئ الهداية عن رجل اشترى شيئاً وأقر برؤيته عند الشهود ثم بعد
قبضه ادعى انه لم يكن رآه وأراد رده فأجاب اذا ادعى المشتري بعد اقراره برؤية المبيع اني اقررت
بذلك ولم اكن رأيت المبيع وكذب البائع حلف البائع أن اقراره بذلك كان بعد الرؤية والمعرفة به فان
حلف لم يلتفت الى انكار المشتري وان نكل فالمشتري الرد اه وأجاب أيضاً بذلك في الخبرية بجواب
نظاما * (سئل) * فيما اذا باعت هند ربع دارها من زيد بن معاوية اقرت بقبضه منه ثم ماتت
عن ورثته طلبوا تحليف زيد المزبور أن مورثهم هند لم تكن كاذبة في اقرارها فهل تجاب الورثة الى
ذلك ويحلف زيد كما ذكر * (الجواب) * نعم اقول قال في صدر الشريعة ومن المسائل الكثيرة
الوقوع انه اقر ثم ادعى انه كاذب في اقراره فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا يلتفت الى قوله
لكن يفتي على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن المقر له يحلف أن المقر لم يكن كاذباً وكذا الوادعي وارث
المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتاً في زمن الاقرار والاصح التحليف لأن

مطلب الاستيلاء والاستيداع
اقرار بملك ذي اليد

مطلب تعليق الاقرار بالشرط
غير صحيح

مطلب تعليق الاقرار بالشرط
لا يصح الا بشرط كائن

مطلب اذا أقر بحق ثم
ادعى انه أقر كاذباً يحلف
المقر له

مطلب اذا باع العقار بمن
معلوم من أحد ورثته وأقر
بقبضه ثم مات عن ورثته
آخرين يتكرون ذلك

الورثة اذ عوا أمرا لو أقر المقتري له يلزمه فإذا أنكر يستحاف اه وفي الزبلي يستحاف وعليه الفتوى
تغير أحوال الناس وكثرة الجداول والطلبات وهو يستخر والمقتري لا يشره العين ان كان صادقا
فيما رآه اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لامرأة بذمة اشتهاه مبلغ معلوم
من الدراهم فأبرأته منه ومن كل حق ابراءا عاما ثم عياها مقبولا من زيد ثم أقر زيد بالمبلغ المزبور لها فهل
يكون الاقرار المزبور باطلا ولا يعود بعد سقوطه بالابراء * (الجواب) * نعم أقر بالدين بعد ابراء
منه لا يلزمه اشباه في الاقرار وفي الساقط لا يعود أقول وحذف خلاف الاقرار بالعين بعد أن ابراء
خصه ابراءا عاما فان الاقرار صحيح فيؤمر بدفع ما أقر به من العين لا مكان تجدد الملك فيها وما استند له
بأقراره وتصححا لكلامه على طريق الاقتضاء والعين قابلة لذلك بخلاف الدين لكونه وصفا قد سقط
فلا يعود كذا أفاده الشرنبلالي في رسالته تنقيح الأحكام * (سئل) * في المناهج اذ ابقى كذلك
اكثر من خمس سنوات ولا يزداد كل يوم ولا يغير حاله فأقر فيه لبعض ورثته بعين وبدين معلومين
لدى يثبه شرعية فهل يصح اقراره المزبور وهو بمنزلة الصحيح في ذلك * (الجواب) * نعم وتقدم
نقلها في الميوع * (سئل) * فيما إذا أقر زيد في صحته بأن عليه وفي ذمته وذمة اخيه عمرو مبلغا
معاثما من الدراهم ليكره وكان عمرو حاضرا معه في مجلس الاقرار ساكنا قام بكره لا أن يطالب عمرا
بالمبلغ المذكور زاعما انه يلزمه بسكوته فهل يسره مطالبته به ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم
الاقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر وحده دون غيره * (سئل) * فيما إذا أقر زيد لعمرو بمبلغ
معلوم من الدراهم ديناعليه ثم ادعى الغلط والخطأ فيه فهل تكون دعواه غير مقبولة
* (الجواب) * نعم يؤخذ بأقراره المذكور في هذه الحالة وإذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل
كما في الخاتمة الا اذا أقر بالطلاق بناء على ما فتى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كافي جامع
الفصولين والفنية اشباه من كتاب الاقرار يعني لا يقع ديانة وبصرح في القضية منع اخرا الاقرار
ومثله في العلائق * (سئل) * فيما إذا برهن على قول المدعى انه مبطل في الدعوى فهل يصح الدفع
المزبور * (الجواب) * نعم يصح الدفع كما صرح به في الدرر وغيره في فصل الاستبراء قبيل كتاب
الاقرار * (سئل) * فيما إذا أقر رجل في مرض موته بأرض في يده انها وقف كيف الحكم
* (الجواب) * ان أقر بوقف من قبل نفسه من الثلث كريض يقرب بعتق عبده أو يقرب بأنه تصدق به
على فلان وان أقر بوقف من جهة غيره فان صدقه ذلك الغير أو ورثته جاز في الكل وان أقر بوقف
ولم يبين منه او من غيره فهو من ثلث المال جواهر الفتاوى * (سئل) * في رجل اقر في صحته ان
بذمته لاتبه الصغيرة كذا من الدراهم استدانة من مالها مات عنها وعن ورثة آخرين فهل يصح اقراره
* (الجواب) * نعم قال في التنبير والاقرار للرضيع صحيح وان بين المقر سببا غير صالح منه
حقيقة كالافراض * (سئل) * في امرأة أقرت في صحته أن جميع ما هو داخل منزلها لابنها
الصغير وقبل أبوه ذلك بصدقة هائم مرضت وماتت عنها وعن ورثة آخرين فهل يكون الاقرار المزبور
صحيا * (الجواب) * يصح هذا الاقرار قضاء كما صرح به في الخاتمة * (سئل) * فيما إذا
كان لزيد حصة معلومة في ريع وقف جده فلان فأقر زيد في صحته أن عمر يستحق الحصة المزبورة مدة
معلومة ودونه بوجه صحيح شرعي اقرارا شرعيا لذي يثبه شرعية فهل يكون ريع الحصة المزبورة
للمقتري مادام المقر حيا في المدة المزبورة * (الجواب) * يصح الاقرار المذكور والمألة
في الخصاص أقول وبسطنا الكلام عليها في كتاب الوقف * (سئل) * في ذمي هلك عن ورثة
وتركة مستغرقين عليه لجماعة معلومين ولدين علي ذمي مثله يزعم أن الهالك أبرأه عن الدين
المزبور في مرض موت الهالك فهل يكون الابراء غير جائز * (الجواب) * نعم كافي تنوير الابصار
والجبر والخلاصة * (سئل) * فيما إذا كان لا ينام مبلغ معلوم من الدراهم بذمة عهدهم

مطلب أبرأه من الدين
ثم أقر له ببطل الاقرار

مطلب اقرار المفسوح
المتناول صحيح

مطلب أقر على نفسه
وعلى أخيه واخوه ساكت
لا يلزمه

مطلب أقر ثم ادعى الغلط
والخطأ لا يسمع

مطلب برهن على قول المدعى
انه مبطل في الدعوى يقبل
مطلب أقر في مرضه بارض
في يده انها وقف الخ

مطلب الاقرار للصغير
بالدين صحيح

مطلب أقرت بأن جميع
ما في منزلها لابنها الصغير
وصدقها أبوه

مطلب أقر ببيع حصة
من الوقف بأنه يستحقها
فلان مدة كذا

مطلب من عليه دين
مستغرق لا يصح ابراءه
مدينه في مرضه

مطلب اذا أبرأت الام
الوصى مدينون الايتام عن
دين لم يجب بعقد هائم يصح

ولهم أم وصى عليهم من قبل القاضي فأبرأت عنهم عن المبلغ المذكور والحال أن المبلغ لم يجب به بعد
الأم فهل يكون الإبراء غير صحيح * (الجواب) * حيث كان المبلغ المذكور غير واجب به بعد
الأم الوصي المرقومة فأبرأوها غير صحيح وفاقالأنها بمنزلة الوكيل بالقبض وهو لا يملكه ولأنه تبرع
في حق الصغير فلا يجوز كما في أدب الأوصياء وغيره

* (باب إقرار المريض) *

باب إقرار المريض

مطلب باع في الصحة وأقر
في مرض موبته باستيفاء أكثر
الثلث

مطلب لا يصح إقرار المريض
بقبض دين له على وارثه

* (سئل) * في رجل باع من آخر كرمه المعلوم في صحته وسلامته بعبابا ناشر عيا بثن معلوم من
الدرهم ثم أقر في مرض موبته باستيفاء أكثر الثمن من المشتري لدى بينة شرعية وأوصى بباقي الثمن
بأن يدفع له أثمانه زيد وما فضل يبقه عليه ومات عن وارث ولادين عليه ولا مال له سوى ذلك فهل
يكون إقراره باستيفاء الثمن من غريمه ويبيعه جائز * (الجواب) * نعم أقول وبأقوى نقل
المسئلة قريبا * (سئل) * فيما إذا كان لامرأة بذمة تزوجها زيد مبلغ معلوم من الدرهم
بسبب دين ومهر معلوم مؤجل فأقرت في مرض موبته بقبض الدين والمهر المذكورين ثم مات عنه
وعن ورثته لم يميزوا الإقرار المزبور فهل يصح إقرار المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم
ولولامريض دين على وارثه فأقرت بقبضه لم يميز سواء وجب الدين في صحته أو لا على المريض دين أولا
مريضة أقرت بقبض مهرها فلم مات وهي زوجته أو معتدته لم يميز إقرارها ولا بأن طلقها قبل
دخوله جاز جامع القصولين * (سئل) * في مريضة مرض الموت أبرأت فيه زوجها من دين
لها بذمته ومن مؤخر صداقها المعلوم لها عليه وماتت من مرضها المذكور عنه وعن ابن وبنت من
غيره لم يميزوا الإبراء المذكور فهل يكون الإبراء غير جائز * (الجواب) * نعم قال في التنوير إبراءه
مديونه وهو مديون غير جائز لا يجوز أن كان اجنبيا وان كان وارثا فلا يجوز مطلقا سواء كان
المريض مديونا أو لا لآلهم اهـ مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أصلا أو كفالة بطل وكذا إقراره
بقبضه واحتياطه به على غيره وجاز إبراءه الاجنبي من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كفيلًا عنه فلا
يجوز إذ يبرأ ببراءته ولو كان الاجنبي هو الكفيل عن الوارث جاز إبراءه من الثلث ولم يميز إقراره
بقبض شيء منه أذ فيه براءة الكفيل فصولين وفيه عن الجامع إقراره أبرأ فلان في صحته من دين له لم يميز
أذ لا يملك إنشاء للعالم فكذا الحكاية بخلاف إقراره بقبض أديك إنشاء فيك الإقرار به ومز أن
إقراره لو ارثته لم يميز حكاية ولا ابتداء ولا اجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء من ثلثه اهـ وما عزا
لى الجامع نقله في البدائع أيضا وقال في نور العين وقوله أذ لا يملك إنشاء للعالم مخالف لما مر آفان
قوله وجاز إبراء الاجنبي اللهم إلا أن يخص عدم القدرة على الإنشاء بصورة كون فلان وارثا
وبصورة كون الوارث كفيلًا لفلان الاجنبي في إطلاق كلامه نظرا ويكون في صحة إبراء المريض
اجنبيا عن دين له عليه روايتان ثم إن قوله بخلاف إقراره بقبض الخ يخالفه ما في الخلاصة من قوله
لا يصدق في قبض الثمن إلا بقدر الثلث فعمل في هذه المسئلة روايتان أو أحدهما في الكاين سهو والظاهر
أن هذا اصح مما في الخلاصة والله أعلم أقول بطلبه ما في جامع الفصولين عن الجامع لوله عليه ألف
درهم قرض أو عن فأقرت في مرضه بقبضه ثم مات يصدق ويمثله لوباع في مرضه وأقرض مات ولا مال
له سواء وعليه دين وجب في مرضه أو أقرضه بقبضه فلم يكن دين عليه يصدق لاوله عليه دين الخ ثم إن
الذي يظهر لي في الجواب عن مسئلة الإبراء المارة أن الإبراء نافذ من ثلث المال أذ لا يمتحن أنه تبرع بلا
عوض وقد صرح حوا بأن تبرع المريض من الثلث فصوله فيما مر وجاز إبراء الاجنبي أي من الثلث
وقوله أذ لا يملك إنشاء للعالم أي من كل ماله وهذا الجواب احسن مما تقدم ثم رأيت ذلك مصرح به
في الجوهرة حيث قال وان قال المريض قد كنت أبرأت فلانا من الدين الذي عليه في صحتي لم يميز لانه
لا يملك الإبراء في الحال فاذا أسندها الى زمان متقد ولا يعلم ذلك إلا بقوله حكمنا بوجودها في الحال

مطلب لا يجوز إبراء المريض
وارثه وكذلك الاجنبي
ان كان المريض مديونا

قوله الكفيل لعلمه الاصيل
اه منه

قوله أذ لا يمتحن في
الجوهرة وأعلم ان تبرعات
المريض تعتبر من الثلث
كالهبة والعق والتدبير
والمحابة فيما لا يتغابن فيه
والإبراء من الديون واشباه
ذلك اه منه

فكانت من الثلث اه وته الحمد لكنه يخالف لقوله فيما مر وتلاجنبي يجوز حكاية من كل ماله وابتداء
من ثلثه وسند كفي جواب السؤال الآتي تمام الكلام على ذلك ثم اعلم انهم قد ذكروا هنا عبارات
ظاهرة مستأقصة منها ما مر ومنها ما في الخلاصة ان المريض اذا اقر باستيفاء دين الحق في المرض يصح
سواء كان عليه دين صحة أو لا اه ومثله في الولو الجنية فهذا أيضا يخالف لما مر من قوله لا يصدق
في قبض الثمن الا بقدر الثلث ومثله ما في الخلاصة أيضا لو اقر بقبض دين له كان في المرض صدق من
الثلث ويخالفه ما في الخاتمة لوباع المريض عينا من اعيان ماله من اجنبي ثم اقر باستيفاء الدين صح
من جميع ماله اه ومنها ما في الخلاصة أيضا من قوله ولو اقر باستيفاء دين اقرضه في مرضه لا يصح لو
عليه دين صحة والاجاز اه فقوله والاجاز يقتضي أن يصدق من كل المال لامن الثلث فقط قال في نور
العين ولعل في هذه المسئلة أيضا روايتين أو أحد قوليه سهو والله أعلم اه وقد علت قوله المار الظاهر أن
هذا أي تصديقه من كل المال اصح ولكن فيه تفصيل قال شيخنا الساجاني وفي البدائع فان
اقر المريض باستيفاء دين وجب في حال الصحة يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لا وان اقر باستيفاء
دين وجب له في حالة المرض فان وجب بدلا عما هو مال لا يصدق في حتى غرماء الصحة ويصدق في حتى
فيما وجب بدلا عما ليس بمال اه وظاهر اطلاقه انه يصدق وينفذ من كل التركة وهو صريح المحيط
ويظهر لي العمل بما في الخلاصة فيما فيه تهمة اه كلام الساجاني ومن خله نقتل وأراد بالنهية
ما اذا قامت قرينة دالة على أن مراده اضرار الورثة أو الغرماء وأنه كذب في ذلك الاقرار ويؤيده
ما في حاشية البيري عن التاترخانية اشهدت المرأة شهودا على نفسها لابنها أو لاختها يريد ذلك اضرار
الزوج أو أشهد الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الاولاد يريد به اضرارا بآبائهم الاولاد والشهود
يعلون ذلك وسعهم أن لا يقبلوا الشيعة الخ ولا يخفى ان المراد الاشهاد في حال الصحة اذا اقرار
في المرض للوارث غير صحيح اصلا ولو شهد الشهود به في وقت سوغوا للشهود عدم الشيعة فيما اذا قصد
المقرر الاضرار لانه جور فينبغي للقاضي عدم سماع تلك الدعوى حيث علم ذلك أو قامت له قرينة
ظاهرة ومثله ما اذا اقر المريض بقبض دينه من الاجنبي لكن هنا اقراره له قد يكون بطريق الابرار
أو الوصية فينبغي تفاديه من الثلث لان ابراء الاجنبي جائز بخلاف الوارث هذا غاية ما تحرر في هذا
المقام وبآتي في بيان فيه مزيد كلام والله تعالى أعلم * (سئل) في مريض مرض الموت اقر
لاجنبي بقرص معلومة لم يعلم غلكه لهما في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة ومات عن ورثة وتركه فهل
يصح اقراره من كل ماله * (الجواب) نعم والمثله في الخيرية من عليه دين الصحة فأقر
في مرضه لاجنبي بدين أو عين في يده مضمونة أو غير مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو أمانة أو
وديعة أو غصبا يقدم دين الصحة عمادية عين في يده رجل فأقر به الرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سب من
اسباب الملك قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل صح اقراره حكما ولا تحل للمقرر وان أراد المقرر
بهذا الاقرار عليك قال لا يمكنه لان الاقرار اخبار وليس بتلك حانية اقراره بدين لاجنبي فاذن من كل
ماله بأثر عمر رضى الله عنه ولو بعين فكذلك الا اذا علم غلكه لهما في مرضه فيستفيد بالثلث ذكره المصنف
في معينه فليحفظ علا في على التنوير وعبارة معين المفتي لصاحب التنوير هكذا قال في الاصل اذا اقر
الرجل في مرضه لغير وارث فإنه يجوز وان احاط ذلك بماله وان اقر لوارث فهو باطل الا أن يصدق
الورثة وهكذا في عامة الكتب المعتمدة من محصرات الجامع الكبير وغيرها لكن في الفصول
العمادية ان اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء واقرا له لاجنبي يجوز حكاية من جميع
المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما اطلقه المشايخ فيحتاج الى التوفيق وينبغي أن
يوفق بينهما بان يقال المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم
بوجه من الوجوه أن ذلك الذي اقر به ملك له وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك

مطلب في اقرار المريض
للاجنبي

منه نظا حرة على المقتزله كما يقع لبعض انه يتصدق على فقير فيقرضه بين الناس واذا اخلا به وجهه منه
أولاً لا يجسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ايذاء في الجلالة توجه ما وأما الحكاية فهي على حقيقة
الاقرار وبهذا الفرق اجاب بعض علماء عهدنا من المحققين قلت وما يشهد لجهة ما ذكرنا من الفرق
ما دسرح به صاحب الفقيه في فصل اقرار المريض وتبرعائه أقتر العجيج بعبد في يد أبيه لفلان ثم مات
الاب والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لان اقراره متردد بين أن يموت الابن أولاً
فيبطل وبين أن يموت الاب أولاً فيصح فصار كالأقرار المبتدأ في المرض قال فهذا كالتنصيص على أن
المريض اذا أقر بعين في يده لا اجنبي فأنما يصح اقراره من جميع المال ان لم يكن تملكه اياه احوال مرضه
معلوم ما حتى يمكن جعل اقراره انظها رافذا علم تملكه في حال مرضه فاقرا به لا يصح الا من ثلث المال
قال وانه حين من حيث المعنى اه قلت قد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية يخالف
ما اطلقوه في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغير وارثه صحيحاً مطلقاً وان احاط بما له
والله سبحانه اعلم اه كلام معين المفتي اصحاب التنوير اقول حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض
لاجنبي صحيح وان احاط بكل ماله لكنه مشروط بما اذا لم يعلم انه ابتداء تملك في المرض كما اذ علم أن
ما اقتر به انما دخل في ملكه في مرضه كما في الصورة المذكورة فان اقراره بأنه ملك فلان الاجنبي
دليل على انه ابتداء تملك كما يقع كثيراً في زماننا من أن المريض يقر بالشئ لغيره اضراً لو ارثه فاذا علم
ذلك تقيده بثلاث ماله وهو معنى قول النصول العمادية وابتداء من ثلث ماله ليكن انت خبير بأن المعتقد
أن الاقرار اخبار لا تملك وأن المقر له بشئ اذا لم يدفعه له المقر رضاه لا يحل له اخذه ديانة الا اذا كان قد
ملك ذلك بخويع أو هبة وان كان يحكم له بأنه ملكه بناء على ظاهر الامر وان المقر صادق في اقراره
فعلى هذا اذا علمنا أن هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصده ابتداء تملك فبالنظر الى الديانة لا يملك المقر
له شيئاً منه وبالنظر الى القضاء في ظاهر الشرع يحكم له بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لانا
حيث صدقناه في اقراره في ظاهر الشرع لم نفاذه من كل ماله وان احاط به فلذا اطلق اصحاب المتون
والشروح نفاذ الاقرار للاجنبي من كل المال فليس فيما ذكره في الفقيه شئ من الحسن لامن حيث
المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد لما ذكره من الفرق اللهم الا أن يحمل الاقرار المزبور
على الهبة وهي في المرض وصية لكنه يشترط فيها التسليم وان كان حكمها حكم الوصية كما صرح حوايه
وفي متن التنوير من كتاب الاقرار قال جميع مالي أو ما املكه هبة لا اقرار فلا بد من التسليم قال شارحه
والاصل انه متى اضاف المقر به الى ملكه كان هبة ثم نقل عن المخ اقر لا تخربعين ولم يصفه لكن من
المعلوم لكثير من الناس انه ملكه فهل يكون اقراراً أو تملكاً ينبغي الثاني فيراعى فيه شرائط التملك اه
فعلى هذا اقول لهم الاقرار اخبار لا تملك انما هو حيث لم يصف المقر به الى ملكه أو لم يكن معلوماً بأنه
ملكه والاصل التنافي بين كلامهم وكتبته هنا فيما علقت على التنوير عن وصايا النهاية مانصه وفي
الاصل اذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في دارى فاقرا لانه
في الاقول جعل سدس دار جميعها مضاف الى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التملك وفي الثاني جعل دار
نفسه طرفاً للسدس الذي سماه لفلان وانما يكون داره طرفاً لذلك السدس اذا كان السدس مملوكاً
لفلان قبل ذلك فيكون اقراراً أما لو كان انشاء لا يكون طرفاً لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفاً
للعض وعلى هذا اذا قال له ألف درهم من مالي فهو وصية استحساناً اذا كان في ذك الوصية وان
قال في مالي فهو اقرار اه فعلى هذا فيمكن حل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في ذك الوصية
فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضاً حيث اضاف ما اقتر به
الى نفسه كقوله دارى أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوماً للناس
بأنه ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو

قوله بعض علماء عهدنا
الخ هو العلامة شيخ
الاسلام على المقدسى فان
هذا الجواب له أجاب به على
سؤال من التمرناشى صاحب
التنوير كما نقله الخبير الرملى
في حاشية الفصولين اه منه
مطلب مهم في تحقيق اقرار
المريض لاجنبي حكايه
وابتداء

المريض اذا وهب في
مرض الموت ولم يعلم حتى
مات بطلت الهبة لان
الهبة في مرض الموت في
معنى الوصية ولو واجبة
اه منه

الامام لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا بعدم موتها استيفاء ورثتها أو وصيها
 المهر بخلاف الاول اه (سئل) فيما اذا ماتت امرأة عن زوج وبنت صغيرة منه وعن
 اولاد ثلاثة آخرين من زوج آخر مات قبلها ولها مبلغ دين معلوم بذمة زيد ثم مات اثنان من الاولاد
 المزبورين عن جد لاب يدعى أن المرأة أقرت في صحتها أن الدين المزبور لاولادها الآخرين وأن اسمها
 في صك الدين عارية ولا يثبت له على الاقرار في الصحة والزوج ينكر ذلك ويدعى أن الاقرار كان في مرض
 موتها فهل يكون القول للزوج بيمينه في ذلك لم لا * (الجواب) * اليمين على مدعى صدور ذلك
 في الصحة والقول لمن يدعيه في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب اوقاته كما اقتى به الخير الرمي
 في كتاب البيوع من فتاواه حيث أجاب بأن اليمين على مدعى البيع في الصحة والقول لمن يدعيه
 في المرض بيمينه اذا الحاد يضاف الى أقرب اوقاته والله أعلم * (سئل) * في مرضه باعت
 أمتعة معلومة لها من اجنبي بعبادات شرعية بمثلها من الدراهم هو غنم مثلها ثم أقرت في مرضها
 المزبور باستيفاء غنمها من المشتري ولم يكن عليها دين أصلا فهل يصح ذلك * (الجواب) * نعم
 أقول قد تناهنا اختلاف العبارات في صحة الاقرار بقض الثمن هل يتخذ من الثالث أو من الكل وأن
 الذي في الثانية نفاذه من الكل وقيد في السؤال بقوله بيمين المثل اذ لو كان فيه محاباة نفذت
 من الثالث وبقوله ولم يكن عليها دين لما قد مناه من انه لو أقر باستيفاء دين وجب له في المرض بدلا عما هو
 مال لا يصدق في حق غرماء الصحة * (سئل) * في امرأة أقرت حال تلبسها بالخمار أن لفلان
 الاجنبي بذمتها مبلغا معلوما من الدراهم لذي يثمة شرعية ثم ماتت من مرضها المزبور فهل يكون
 الاقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم والمسئلة في اقرار الخائفة والانتروى ونهج الحجة
 * (سئل) * في رجل باع في مرض موته حصة معلومة من غراس معلوم من شريكه فيه الاجنبيين
 عنه بيمين معلوم مقبوض وفيه محاباة وعليه دين محيط بتركته فهل يقال للشريكين اما أن تنال القيمة
 أو تقسما البيوع * (الجواب) * قال في العمادية من اول باب البيوع مانعه المريض الذي عليه
 دين محيط بماله اذا باع عيناً من أعيان ماله من اجنبي بيمين يسير لا تصح المحاباة عند الكل اجازت
 الورثة ولم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت قبض تمام القيمة وان شئت فافسخ البيوع وان لم يكن عليه
 دين يجوز ان كانت المحاباة بقدر الثالث اه فحصل بما ذكرنا الجواب وقد اتفق العلامة الشيخ خير
 الدين في هذه المسئلة في موضعين من البيوع * (سئل) * في مريض مرض الموت باع فيه
 لابنته دارا معلومة وأقر باستيفاء الثمن فهل يكون البيوع والاقرار المزبوران صحيحين الا أن
 تجيز الورثة * (الجواب) * نعم أقول اطلق عدم جواز بيع المريض من وارثه فشميل ما لو كان
 بيمين المثل بلا محاباة ولو لم يكن عليه دين بخلاف الاجنبي كما مر آنفاً طال في الفتاوى الخيرية من كتاب
 الاقرار وأما البيوع فلا يجوز قال في جامع الفصولين اعطاها بيتا عوض مهر مثلها لم يجز اذا البيوع من
 الوارث لم يجز في المرض ولو بيمين المثل الا اذا أجاز وارثه اه وذكر في الدر المختار في باب بيع الفضولي
 انه يتوقف بيع المريض من وارثه على اجازتهم اه وفي نور العين عن الخائفة لا يصح اقرار مريض مات
 فيه يقبض دينه من وارثه ولا من كفيل وارثه ولو كفيل في صحته وكذا لو أقر يقبضه من اجنبي تبرع عن
 وارثه وكل رجلا يبيع شي معين فباعه من وارث موكله وأقر يقبض الثمن من وارثه أو أقر أن وكيله
 قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل انه قبض الثمن
 من المشتري أي الذي هو وارث الموكل ويجوز الموكل مستدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل
 والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكفي ابطالا اقراره لو ارثه
 بالقبض فرضهما أولى * مريض عليه دين محيط فأقر يقبض وديعة او عارية او مضاربة كانت له عند
 وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة الى مورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث

مطلب اليمين على مدعى
 الاقرار في الصحة والقول
 لمن يدعيه في المرض بيمينه
 مطلب باعت في مرضها
 وأقرت بقض الثمن ولادين
 عليها يصح من كل المالم

مطلب اقرت في حال تلبسها
 بالخمار لاجنبي بدين يصح
 مطلب في بيع المريض يما
 فيه محاباة

مطلب باع لابنته واقر
 بقض الثمن لا يصح الا باجارة
 بقية الورثة
 مطلب يتوقف بيع المريض
 عن وارثه على اجازة بقية
 الورثة

مطلب لا يصح اقرار
 المريض بقبض دينه من
 وارثه او كفيل وارثه الخ
 قوله وكل رجلا أي وكل
 المريض رجلا صحيحا والضمير
 المشتري في باعه للرجل
 الوكيل وفي أقر للموكل
 اه منه

مطلب يقبل قول المريض
 بقبض وديعة او عارية
 او مضاربة له عند وارثه

فبذل على أنه لو أقر بإحلاله ودبعة لوارثه ولا يثبت على الإبداء لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة التنوير
 وشرحه من الخلل حيث قال بخلاف إقراره له أي لوارثه بدبعة مستهلكة فإنه جائز وصورته أن يقول
 كانت عندي ودبعة لهذا الوارث فاستهلكتها جودرة اهـ فإنه كان عليه أن يقول بخلاف إقراره
 له باستهلاكه ودبعة معروفة فإنه جائز فاعتنم هذه التحريرات المفيدة والقوائد الفريدة * (سئل) *
 في مريض مرض الموت قال فيه لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات عن ورثته فهل يسبح ذلك
 * (الجواب) * إذا قال لم يكن لي على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا لإقراره في القضاء ولا تقبل من
 ورثته يثمة على هذا المطلوب بذلك وفيما بينه وبين الله تعالى لا يجوز إقراره خلاصة من الفصل الثالث
 من الأقرار ومثله في البرازية والتنوير * (سئل) * في مريضة مرض الموت أقرت فيه لهنند
 الأجنبية بمسكن معين من دار معلومة مقبولة اسمها وصدة فتأ على ذلك أدى بنته شرعية وماتت المقررة
 من ذلك المرض عن زوج وورثته يزعمون عدم صحة الأقرار المزبور فهل يكون الأقرار صحيحا
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا مات رجل عن زوجة حامل منه وعن أبوين
 واخت شقيقة ثم مرض الأب مرض الموت وباع فيه حصة شائعة من داره من ابنته وزوجته
 المزبورين بنين أقرت قبضه منهم ما حين كان صحيحا ثم مات فيه فهل يكون كل من البيع والأقرار غير جائز
 * (الجواب) * نعم قال في الأشباه أقر في مرضه بشيء فقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الأقرار
 في المرض من غير إسناد إلى زمن الصحة اهـ * (سئل) * في مريض مرض الموت وكل فيه
 أجنبيا في بيع أمته له من أجنبي بنين معلوم هو ثمن المثل فباعها الركيل كذلك يباعا ناشريا
 ثم مات المريض عن أولاد ذكور واثبات فباع المشتري تلك الامتعة من أحد الأولاد يباعا ناشريا
 بنين معلوم فهل يكون البيعان صحيحين * (الجواب) * نعم قال في الثالث من إقرار البرازية باع
 فيه من أجنبي عبد أو باعه الأجنبي من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لأن الوارث ملك
 العبد من الأجنبي لا من مورثه اهـ * (سئل) * في مريض بهداء السل تطاول ذلك به مدة
 خمس سنوات ثم أقر فيه أنه لا حق له ولادعوى قبل أخيه فلان ولم يزد مرضه حتى مات عنه وعن
 ورثته غيره فهل يكون الأقرار المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم ذكر في وصايا الواقعات
 روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى في الكبشانيات في رجل أصابه فالج فذهب لسانه أو مرض
 فلم يقدر على الكلام ثم أشار إلى شيء أو كتب شيئا وقد تقدم ذلك وطال فهو بمنزلة الآخر ومعه
 قوله طال ذلك أراد به سنة وكذا صاحب السل إذا أتى عليه سنة فهو بمنزلة الصحيح هكذا ذكر عن
 أبي العباس الشماس وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وطعن فيه بعض مشايخنا وطعنه خطأ قد
 وجدنا منصوصا المريض الذي به السل فهمته وتصرفاته كسائر المرضى ما لم يتناول وفسر التطاول
 بسنة فلو تصرف بعد سنة من مرضه فهو كمن تصرفه حال الصحة هكذا كان شيخنا أبو عبد الله
 الجرجاني يقول هذا اللفظ الواقعات بهذا اللفظ أوردته في جامع الفتاوى عمدا به من أحكام المرضى
 من أول كتاب الأقرار * (سئل) * في رجل أشهد على نفسه لدى بنته شرعية وهو بحال التوكل
 في صحة عقله أنه لم يبق يستحق ولا يستوجب قبل زيد الأجنبي حقا مطلقا من سائر الحقوق الشرعية
 وأبرأ ذمته أبراء عما شرعيا مقبولا وكتب بذلك صكاهم مات الرجل المقر عن ورثته يريدون الدعوى
 عليه بحق لمورثهم سابق على تاريخ الأقرار والبراء المزبورين فهل تكون دعواهم بذلك غير
 مسموعة * (الجواب) * نعم إذا كان المريض غير مديون قال في شرح التنوير وأبرأه مديونه
 وهو مديون غير جائز ان كان أجنبيا وان وارثا فلا مطلقا سواء كان المريض مديونا أولا للثمة الخ
 وفي البرازية من الثالث في إقرار المريض ادعى عليه مالا وديونا وودائع فصالح مع الطالب على شيء يسير
 سر أو أقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له عليه وكان ذلك في مرض المتدعي ثم مات ليس لورثته

مطالب قال لم يكن لي على
 هذا المطلوب شيء يسبح

مطلب أقرت في مرضها
 لأجنبية بمسكن من دارها
 يسبح

مطالب قال كنت فعلته
 في الصحة فهو بمنزلة الأقرار
 في المرض

مطلب باع المريض من
 أجنبي ثم الأجنبي من
 وارث المريض يسبح
 مطلب في إقرار المريض
 الذي تطاول به المرض

مطلب في صحة الإبراء
 العام للأجنبي في المرض

أن يدعو على المذبح عليه وإن برهنوا على أنه كان لموتهم عليه أموال لكنهم هذا الاقرار قصد
حرماننا لا نسمع وإن كان المذبح عليه وارث المذبح وجرى ما ذكرنا فبرهن بقيمة الورثة أن أبا ناقص
حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال نسمع اهـ ونقله في الاشباه من كتاب الاقرار بالحرف وعمل
قوله نسمع بقوله لكونه متهما في هذا الاقرار الخ وفي الفتاوى الرحيمية سئل عن رجل كان بينه وبين
زيد عياط فقال لاحق لي قبل زيد ولا استحق عنده فضة ولا ذهب ولا دين ولا شيئا ثم مرض ومات
هل نسمع دعوى وارثه او وصيه على زيد المذبح ورثتي أو لأجاب لا نسمع دعوى وارثه او الوصي
بشيء كان قبل الاقرار ولو كان في مرض موته كما في البرازية والاشباه وغيرهما والله أعلم
(كتاب الصلح)

(سئل) فيما اذا مات رجل عن زوجة وعن أخوين شقيقة وخلف عقارا تحت يد الاخوين
فصالحا الزوجة عن حصتها من العقار وأخرجاهما من ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعاه لهما مع مؤخر
صداقها المعلوم لهما عليه وله بعض ديون على الناس لم تشتط لاحد وصدرين الزوجة والاخوان ابراء
عام من الطرفين لدى دينه شرعية فهل يكون كل من الصلح والتخارج والابراء صحيحا *(الجواب)*
نعم وذكر شمس الاسلام التخارج لا يصح اذا كان على الميت دين أي يطله رب الدين لأن حكم
الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة برأيه من السادس في صلح الاب والوصي وفيه من المحل
المرقوم قال قلت للثاني ما قولك فيمن مات عن ابنين وديون له وعليه وأرضين صالح أحدهما الا شرع على
مبلغ معلوم على أن الدراهم التي كانت لايهم بينهم ما على حالها والذي على أيهم هو له ضامن وهو كذا
درهما قال الصلح جائز وان لم يسم ماله من الدين فالصلح باطل اهـ في المسئلة الملقى به الالدين

مطلب لا يصح التخارج
اذا كان على الميت دين

(سئل) فيما اذا مات رجل عن ورثة وله مبلغ دين معلوم القدر بذمة زيد طالبيه وكبل الورثة
ثم طلب الصلح مع الوكيل عن المبلغ المزبور فهل يكون اقرارا منه بالمال المرقوم *(الجواب)*
نعم كما في الاشباه والتنوير طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا بالدعوى بخلاف طلب

مطلب طلب الصلح عن
المال اقرار بالمال بخلاف
طلب الصلح عن الدعوى

الصلح والابراء عن المال تنوير الابصار من كتاب الصلح *(سئل)* فيما اذا كان لورثة
رجل دين موروث لهم عنه بذمة زيد فقبض بعضهم قدرا منه ويريد الباقي مشاركة القابض فيه فهل
لهم ذلك *(الجواب)* اذا قبض أحدهم شيئا منه شاركه الاخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم
كما في التنوير من الصلح *(سئل)* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو
فتمسك الحاعلى بعض معلوم من الدراهم المزبورة صلحا شرعيا عن اقرار وتراض وضمن بكر عمر في ذلك
عند زيد ضمنا ناسر عيا مقبولا من الجميع ويريد زيد مطالبة بكر الضامن بما كفل به عمر افهل له ذلك
(الجواب) نعم قال في التنوير وشرحه للعلاقى الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه من
دين أو عصب أخذ بعض حقه وحط بباقيها لا معاوضة للربا وحسب فيصالح الصلح بلا اشتراط قبض بدله

مطلب الدين المسمى بترك
اذا قبض أحدهم بعضه
شاركه الاخر فيه واتبع
الغريم

مطلب يجوز الصلح على
بعض الدين والكفالة فيه

عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجلة وعن ألف جياذ على مائة زروف ولا يصح عن دراهم
على دينار مؤجلة لعدم الجنس فكان صرفا فم يجوز نسبة اهـ والمسئلة في المتون وهنا قد صالح على بعض
جنس ماله عليه وأما صحة ضمان بدل الصلح فذكره في التنوير من الصلح بقوله وكل زيد عمر ابا الصلح
عن دم عد أو على بعض دين يدعيه على آخر من مكبل أو موزون لم بدله الموكل لانه اسقاط فكان
الوكيل سقيرا الا أن يضمته الوكيل فيواخذ بضمانه الخ وقد أوضحه صدر الشريعة والمسئلة في الدرر
وغيرها والله أعلم *(سئل)* فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم من الدراهم بذمة عمرو
فصالحه عمرو وعن المبلغ المذكور على مقداره معلوم من الخطة والشعر مؤجل ذلك المقدار على عمرو
الى أجل معلوم واقترا قبل القبض فهل بطل الصلح *(الجواب)* نعم كما صرح به في الدرر
وفصول العماد وغيرهما قال في البرازية ثم الصلح ان كان عن دعوى في محد ودعى أحد التقدين

قوله يدعيه على آخر هكذا
عبارة التنوير وشرحه
والصواب أن يقال يدعيه
عليه آخر ليناسب قوله لم
بدله الموكل اهـ منه

مطلب اذا صالح عن دين على
خطة لم يقبضها بطل الصلح

أو الكلي أو الورثي كسبوا المني لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس اه وفي ثني الفرائض من
التنوير قبض بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدين والا لا اه وفي الدرر ائتمنا كتاب الصلح صالح عن كز
حنطة على عشرة دراهم فان قبض أى العشرة في المجلس صح أى الصلح لما عرفت أن الصلح في صورة
اختلاف البنفس في معنى البيع فيجب قبض أحد العرضين في المجلس والا فلا أى وان لم يقبض العشرة
فلا يصح الصلح لانه حينئذ يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وثني خمسة فتنفر فاصح
في النصف فقط لوجود النصف في ذلك القدر كذلك العكس يعنى لو صالح عن عشرة عليه على مكبل
أو موزون فان قبض في المجلس باء الا فلا لما عرفت اه وفي العمادية من النصل التاسع والعشرين
عن قتاوى رشيد الدين اذا كان المدعى ديناً فباع على مكبل أو موزون مشار إليه في المجلس
أوفى البيت يصح ولا يطل بالشيام عن المجلس بدون القبض لانه لم يوجد الاقتراق عن دين بدين فلو كان
المكبل أو الموزون بغير عينه يطل بالاقتراق عن دين بدين اه ثم قال في العمادية وذكر الاستروشنى
رحم الله تعالى رأيت في اصول النقه لبعض المتقدمين من أصحابنا رجلاً منهم الله تعالى اذا وجب لرجل
على آخر دين فصالحه من ذلك على جنس غيره بغير عينه ولم يقبض حتى اقر قال لم يجز ذلك الا في خصلة
وهي أن المرأة اذا صالحت من الدراهم على كذا من الدقيق بغير عينه جاز وان لم يقبض اه
ما في العمادية * (مسئل) * فيما اذا أقر زيد بأن في ذمته لعمرو مبلغ دين معلوم من الدراهم
فقبل مال شركة عثمان ينضم صالح زيد عمراً على مبلغ من الدنانير معلوم أقل من المبلغ المزبور ولم يقبض
عمر وبدل الصلح قبل التفريق من المجلس فهل يكون الصلح المزبور باطلا * (الجواب) حيث
صالحه عن دراهم على دنانير مؤجلة يكون غير صحيح والمسئلة في الملتقى * (مسئل) * فيما اذا مات
رجل عن اولاد بالغين وقاصرين وخلف فلاحه باعها البالغون ووصى القاصرين من زيد بنهم معلوم
مقبوض ثم بلغ القاصرون رشيداً وادعوا أن في ثمن حصتهم غيباً فاحشوا صالحهم المشتري عن
ذلك بمبلغ من الدراهم في نصيبهم ويريد اخوتهم البالغون مشاركتهم في المبلغ بدون وجه شرعى فهل
ليس اهم ذلك * (الجواب) * نعم صالح عن عين مشتركة من نصيبه يختص المصالح ببديل الصلح
وليس لشريكه أن يشاركه فيه بخلاف الصلح عن الدين المشترك وان اراد المصالح أن يختص بالبديل
فيه أيضاً فالجمله فيه أن يهبه الغرم قدر دينه وخير دينه عن دينه هذا اذا كان البديل من خلاف جنس
المبدل منه والا لاجله للاختصاص حاوى الزاهدى ومثله في شرح ابن الملك وفي الثانية من فصل
الصلح يعنى دعوى العقار رجلاً ادعى أرضاً او داراً في يده رجل وقال هي لنا ورثناها من اينا نخد
الذى في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم فأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن
له ان يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعى فدأ عن العين في زعم المدعى عليه فلم يكن معاوضة
من كل وجه فلا يثبت للشريك حتى الشراكة بالثبوت وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة
اه على أن في مسألتنا دعوى البالغ لا تسمع في الغبن الفاحش بدون التعريف فكيف يشارك القاصرين
اذ دعواهم مجموعة في الغبن الفاحش * (مسئل) * فيما اذا صالح أحد الورثة وأبرأ ابراءاتاً
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح فيل تسمع دعوى الوارث المنهد على نفسه في حصته منه
* (الجواب) * نعم والمسئلة في متن التنوير من الصلح وبه اتفق الخبير الرمل أقول في المسئلة كلام
طويل قد منابضه في كتاب الدعوى وكتاب الاقرار فراجع * (مسئل) * في امرأة ماتت
عن زوج وابن وبنت من غيره وخلفت تركته مثلاً على دراهم فنته وحصص غرامات وغيرها من
الابن والبنت صالحا الزوج عن التركة على مبلغ معلوم من الفضة المزبورة أقل من حصته من الفضة
فهل يكون الصلح المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم وفي مختصر القندورى اذا كانت التركة بين
ورثة فأخرجوا أحدهم منها بحال أعطوه اياه والتركة عقاراً وعرضاً باء قليلاً كان ما علموا واكثرها

مطلب صالحه عن دراهم
على دنانير مؤجلة فالصلح
باطل

مطلب صالح عن عين
مشتركة ليس لشريكه أن
يشاركه فيه

مطلب صالح أحد الورثة
وابرأ ابراءاتاً ثم ظهر شيء
من التركة الخ

مطلب صالح الزوج على
أقل من نصيبه من الفضة
التي في التركة لا يجوز

وان كانت التركة فضة وغيرها فصالحه على فضة جازان كان ما اعطوه أكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل بالمثل والباقي بقابله غيره من الاجناس وبشرط قبض ما بازاء الفضة وان كان ما اعطوه مثل نصيبه من الفضة أو أقل لا يجوز وان كانت التركة فضة فأعطوه ذهباً أو ذهباً فأعطوه فضة جاز سواء كان ما أعطوه قلب لاً أو كثيراً إلا أن القبض شرط في المجلس وان كانت ذهباً وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب أو فضة ان كان ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس جاز وان كان مثل نصيبه أو أقل لا يجوز خلاصة من الفصل السادس من الصلح * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو دابة لتحمل عليها حملاً معلوماً من الاقشة من دمشق الى مدينة كذا اجارة شرعية وحمل عمرو الحمل المزبور عليها في أثناء الطريق فقد الحبل من غير تقصير منه ثم ان عمر اصالحه عن ذلك بمبلغ معلوم من الدراهم دفعه لزيد ثم وجد الحمل المذكور عند بكر ويريد زيد الان دفع المبلغ المزبور لعمرو وأخذ الحمل المذكور من بكر بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال المؤلف رحمه الله تعالى ثم طلب قاضي طرابلس النقل في المسئلة فكتبت اليه ايها الطالب لنقل هذه الفتوى اعلم أن المسئلة مبنية على صلح الاجير وهو بمنزلة المودع عند أي حنيفة رحمه الله تعالى والصلح من المودع بعد دعوى الهلاك غير صحيح قال في الاشباه الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اهـ فاذا ظهرت الوديعة عند آخر رد البدل ويكفون الصلح باطلا ويكون للدافع حق الاسترداد وقال في الزاوية من الصلح ادعى على انسان ما لا وصاله على مال ثم بان الحق على انسان آخر رد البدل اهـ وقال في جامع الفتاوى في الصلح ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح اهـ وفي حاشية الاشباه للسري من الصلح مانسه وفي القنية لو ظهر أن المدعى بمطل في دعواه بطل الصلح اهـ وفي آخر صلح الاشباه أيضاً ادعى ما لا فأنكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لاشئ عليه بطل الصلح اهـ كافي العمادية من العاشر اهـ ونقول هذه المسئلة كثيرة فقد ظهر لنا من هذه النقول المعتبرة أن للاجير الرجوع في البدل الذي دفعه ولم يستأجر أخذ ماله من هو عنده بوجهه الشرعي لأن للانسان أخذ ماله بما وجده كما هو معلوم لا يجبه له أحد فاذا دفع المستأجر للاجير مبلغه الذي دفعه له كما هو مقتضى المقول وأراد أخذه لعله بقصد الصلح الذي جرى بينهما فأى مانع يمنعه منه وقد أتم الله تعالى على هذا العبد الفقير أي ما فتيت في مسألة لا بعد تحقيق المقول كما أتى بذلك مأثور ومؤول واذا جرى الصلح بين المتداعين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بفتوى الأئمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لتصح دعواه للبراء السابق واختار أن تسبح لأن هذا البراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل بمجمع الفتاوى

* (كتاب المضاربة) *

* (سئل) * فيما اذا اشترى المضارب بماله من مال المضاربة ثم اعتقه بدون اذن رب المال ثم علم رب المال بالعتق فردّه ولم يجزه فهل لا يصح العتق أم لا * (الجواب) * لا يصح العتق * (سئل) * في مضارب مات ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف فهل عاددين في تركته * (الجواب) * نعم اذ مات المضارب ولم يبين أمر المضاربة لزمه ذلك في تركته والله أعلم في شرح الوهبانية مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاددين في تركته علائ في اواخر المضاربة اذ مات المضارب وادعى ورثته انه دفع المال والربح هل يقبل منهم اجاب قارئ الهداية بأن المضارب اذ مات ولم يبين لزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا بينة تشهد انه رده الى المالك أو تشهد أن المضارب قال قبل موته زدت المال والربح الى المالك اهـ * (سئل) * فيما اذا مات المضارب وعليه دين وكان مال المضاربة معروفاً فهل يكون رب المال ائق برأس ماله وحضته من الربح * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك قاضيان والذخيرة البرهانية * (سئل) *

مطلب ضاع الحمل مع الاجير فصالح صاحبه على شئ ثم وجد الحمل فلصاحبه اخذه وبطل الصلح

مطلب الصلح مع المودع بعد دعوى الهلاك لا يصح

مطلب ادعى ما لا فصالحه ثم ظهر أن لاشئ عليه بطل الصلح

مطلب اذا صالح وبراء صاحبه ثم ظهر بطلان الصلح فله إعادة الدعوى

مطلب ليس للمضارب أن يعتق

مطلب اذ مات المضارب ولم يوجد مال المضاربة فيما خلف عاددين في تركته

مطلب اذا ادعى ورثة المضارب انه رد المال والربح لا يقبل

مطلب اذ مات المضارب مديوناً ومال المضاربة مال معروف فرب المال ائق بماله

مطلب تصرف الهالك
الى الربح

مطلت اذا فسدت المضاربة
فله اجر مثل عمله

مطلب اعطاه بضاعة على
سبيل الشراكة

مطلب اعطاه بضاعة على
سبيل المضاربة فسد

مطلب دفع عرضا وقال بعه
واعمل في ثمنه مضاربة جاز

مطلب اذا هلك المال برا
او هجر في المضاربة المطلقة
لا يضمن

فيا اذا هلك شيء من مال المضاربة فهل يصرف الهالك الى الربح * (الجواب) * نعم وما أي كل شيء
هالك من مال المضاربة فمن الربح أي فيجعل منه لانه تابع ورأس المال أصل فيصرف الهالك الى التابع
كأبي العوف في الزكاة شرح الكنز للعيني وهي مسئلة المتون * (مسئل) * في المضاربة اذا فسدت
بعد ما عمل المضارب فيها مدة فهل له اجر مثله لا يزداد على المشروط * (الجواب) * نعم قال في التنوير
واجارة فاسدة أن فسدت فلا ربح حينئذ بل له اجر مثل عمله مطلقا بلا زيادة على المشروط أقول قوله
مطلقا معناه ربح اولو هذا ظاهر الرواية وفي رواية انه اذا لم يربح لأجر له وقوله بلا زيادة على المشروط
هذا أقول أبي يوسف وهو المختار وعليه المتون وعند محمد له اجر مثل عمله بالغاما ببلغ ومحل الخلاف ما اذا
ربح والا فاجر المثل بالغاما ببلغ لانه لا يمكن تقدير نصف الربح المعلوم ونماه في القهستاني
* (مسئل) * فيما اذا سافر زيدا بضاعة فاصد الحجاز وفي أثناء الطريق دفعها العمرو وكرأن
ذلك على سبيل الشراكة ليتعاطى عمرو بيعها في محل كذا ومحل كذا ويكون الربح الحاصل بينهما نصفين
بعد ما ذكره ثمنها ولم يبعه نصفها ثم باع في المحلين المذكورين وخسر اربعا واشترى بضائع غيرها ورجعا
فوضع عمرو يده على بعض البضاعة الثانية المذكورة وامتنع من دفعها لزيد بدون وجه شرعي فهل
ترفع يده عن البعض المذكور من البضاعة المرقومة الثانية وله اجر مثله على زيد * (الجواب) *
نعم أما عدم انفقادها لشركة فلما في الملتقى من الشركة ولا تصح مفاوضة ولا عنان الا بالدرهم أو الدينار
أو بالقلوس النافقة عند محمد وبالتبر والنقرة ان تعامل الناس بهما ولا يصحان بالعروض إلا أن يبيع
نصف عرضه بنصف عرض الآخر ثم يعقد الشركة اهـ ومثله في التنوير وغيره وأيضا شرطها في شركة
العقد الايجاب والقبول كافي للتنوير ولم يكن من عمر وشي مطلقا لادراهم ولا دنانير ولا عروض
ولا غيرها فأنى تكون شركة فعلى هذا لا يقال انه لا اجر لمن عمل في المشترك لانه لا يعمل شيئا لشريكه
الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق كإحصاء حوايه في الاجارة ولا شركة فاسدة في هذه الحادثة أيضا لان
المال من واحد فلا يقال أيضا ان العقود الفاسدة تعامل معاملة الصحيح والربح في الشركة الفاسدة
يقدر المال وان شرط الفضل لأن الربح فيها تابع للمال فيقدر بقدره كافي البهر لعدم المال منه ابل من
أحدهما وأما اجرة المثل فلجهالة الاجرة هذا ما ظهر لي من بعض الوجوه في هذه المسئلة والله أعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب أقول والحاصل أن هذه مضاربة فاسدة فتجب فيها الاجرة قال
في الزوالية وما لا تجوز فيه المضاربة يجب له فيه اجر المثل لانه لم يعمل له مجا ابل انبني لعمله عوضا
واذا لم يستحق المشروط كان له قيمة عمله والربح لرب المال وكذا لو لم يربح له اجر مثل عمله لان
المضاربة متى فسدت صارت اجارة والاجر في الاجارة الفاسدة متى عمل يستحق أجر المثل حصل الربح
من عمله أو لم يحصل اهـ * (مسئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال
لعمرو وبعها ومهمما ربحت يكون الربح بينهما ثلاثة فباعها وخسر فيها فهل تكون المضاربة
المزورة غير صحيحة وعمرو وأجر مثله * (الجواب) * نعم قال في شرح الملتقى فتفسد بالعروض
ولكن ان دفع عرضا وقال بعه واعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقبض مالي على فلان واعمل به مضاربة
جازت لانه أضافها الى الثمن اهـ أقول وفي الخاتمة رجل دفع لآخر عرضا وقال بعه واعمل بثنه
مضاربة بنصف الربح فباع بأحد التقدين وتصرف بالثمن جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن
لا الى العروض وان باع العروض بمكيل او موزون جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول أبي حنيفة
وقال صاحبها لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند أبي حنيفة لانها صارت مضافة الى العروض
* (مسئل) * في المضارب مضاربة مطلقة اذا سرق او نهب منه مال المضاربة براء او غرق بحرا
بلا تعذر منه ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه والحالة
هذه ويملك المضارب في المطلقة التي لم تقيد بمكان او زمان او نوع البيع ولو فاسد بانقضاء متعارفة

مطلب القول للمنازبة
في دعوى الهلاك في المضاربة
الفاسدة كالصححة

مطلب القول لمضى المضاربة
والبينة لمضى القرض

مطلب اذا حصل ربح
قتقاسه ثم ذلك بعض المال
يترادان الربح

مطلب نفقة المضارب اذا سافر
في مال المضاربة ولو صححة

مطلب سافر المضارب بماله
وماله او بمالين رجلين
فالنفقة بالحصصة

قوله مما استثنى اى في قواهم
العمل على الاستحسان
الافى مسائل اه منه

مطلب القول للمضارب
في الاطلاق

مطلب القول للمضارب
في الهلاك بيمينه

مطلب اذا مات المالك والمال
عروض انعزل المضارب
وله بيعه اذون السفر بها

مطلب الخسران على رب المال

مطلب القسول للشريك
والمضارب في الربح

والخسران ولا يلزمه أن
يذكر الامر مفصلا

والشراء والتوكيل بهما والقبول والابضاع علائق على التنوير والتول قول المضارب
في دعوى الهلاك والضياع في المضاربة الفاسدة مع يمينه هكذا ذكر في ظاهر الرواية وجعل
المال في يده أمانة كما في المضاربة الصححة وذكر الطحاوى فيه اختلافا وقال لانيمان عليه في قول
أبي حنيفة وعنده ما يضمن كما في الاجير المستر لا اذا حلك المال في يده القول لمن عن البدائع
* (سئل) * فيما اذا قال رب المال اقرضتك وقال المدفوع اليه لا بل دفعته لى على سبيل المضاربة
فهل تقبل بينة رب المال على القرض * (الجواب) * القول قول مدعى المضاربة لأن رب
المال يدعى عليه الضمان بعد ما انتفاعا على انه أخذ المال باذنه والبينة لرب المال كما في الخاتمة وغيرها
* (سئل) * فيما اذا حصل ربح في مال المضاربة تقاسمه المضارب مع رب المال بينهما نصفين
وبقيت المضاربة ثم ذلك بعض مال المضاربة قبل أن يقبض رب المال شيئا منه فكيف الحكم
* (الجواب) * يترادان الربح يأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لم يضمن
كذا في التنوير والدرر وصرة الفتاوى وغيرها * (سئل) * في المضارب مضاربة صححة اذا
سافر بمال المضاربة فهل يكون طعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مالها * (الجواب) * اذا
سافر المضارب مضاربة صححة فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه في مال المضاربة بالمعروف وكذا ان
نوى الإقامة بمصر ولم يتخذ دارا كذا ذكر العلائق عن ابن ملك اما اذا عمل في مصر ولد فيه
أو اتخذ دارا فنقته في ماله أقول وبأخذ المالك قدر ما أتفق المضارب من رأس المال ان كان ثمة
ربح فان استوفاه وفضل شيء اقتسمه وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه كذا في متن التنوير واحتراز
بالصححة عن الفاسدة لانه فيها اجير فلا نفقة له كسبضع ووكيل وشريك كافي وفي الاخير خلاف
علائق وتقدم في الشركة عن الخير الرملى أن وجوب الشريك في مال الشركة استحسانا فيكون
العمل عليه لانها ليس مما استثنى وبقي ما لو سافر المضارب بماله او بمالين رجلين فانه يتفق بالحصصة
كما ذكره العلائق أيضا عن المجموع * (سئل) * فيما اذا تكرر السفر بمال المضاربة فسرقت فادعى
انه مأذون له بالتكرار وادعى الآخر النهي عن التكرار فكيف الحكم * (الجواب) * اذا ادعى
رب المال التقييد والمضارب الاطلاق فالقول للمضارب مع يمينه ما لم يقم رب المال بينة على التقييد
كذا افق قارى الهداية * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر ومائة قرش مضاربة ليشتري بها
غنما وهلك مال المضاربة بدون تعدته ولا تقصير فهل القول قول المضارب في الهلاك مع يمينه
* (الجواب) * نعم كما افق بذلك الخير الرملى وفي فتاوى الانقروى عن وجيز السرخسى القول
قول المضارب في الهلاك مع يمينه اه * (سئل) * في مال المضاربة الصححة اذا مات رب المال
بعد ما اشتري به المضارب عروض فهل ينزل بموت رب المال ويباع العروض لينقد المال ولا يملك
المسافرة بها لانتهاء العقد * (الجواب) * نعم وينعزل بعزله ان علم به والا فان علم بالعزل ولو حكما
كوت المالك ولو حكما والمال عروض باعها ثم لا يتصرف في ثمنها شرح التنوير للعلائق ولا ينعزل
من ذلك لأن له حقا في الربح ولا يظهر الا بالنقد فيثبت له حق البيع ليظهر ذلك عيني وموت رب المال
ينعزل علم او لا فلا يملك الشراء المبتدأ وملك بيع المشتري لنقد المال ولا يملك المسافرة لانتهاء العقد
بخلاف النهي عنهما مع بقاء العقد بزانية * (سئل) * فيما اذا خسر المضارب فهل يكون الخسران
على رب المال * (الجواب) * نعم وسئل قارى الهداية عن شريك طلب من شريكه أو
من العامل في المضاربة حساب ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما بيعت وصرفت وبقي هذا
القدر هل يلزم بعمل المحاسبة أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع
يمينه ولا يلزم أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك اه من كتاب
الشركة وذكر في كتاب القضاء سئل اذا ادعى أحد الشريكين على الآخر أو رب المال على العامل

مطلب فيما اذا ادعى على
الشريك أو المضارب خيانة
وطالب بمينه

مطلب فيما اذا مضارب
المضارب آثر بلا اذن
المالك

مطلب اذا ادعى دفع مال
المضاربة الى المالك بصدق
بمينه

مطلب ليس له خلط مال
المضاربة بماله الا بالاذن

مطلب اذا جرى العرف
في البلد أن المضارب
يخلطون الاموال لا يضمن

مطلب اجرة الحائون في
مال المضاربة

مطلب اعطى المضارب
من مال المضاربة شيئا الى
ظالم طمع في اخذه كله
لا يضمن

في مال المضاربة خيانة وطلب من الحاكم بمينه انه ماخذه في شيء وأنه اذا اه الامانة هل يلزم فأجاب اذا
ادعى عليه خيانة في قدر معلوم وأنكر حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يمين
مقدار افاكذا الحكم لكن اذا نكل عن اليمين لزمه أن يمين مقدار ما خان فيه والقول قوله في مقداره
مع يمينه لأن نكوله كالأقرار بشئ مجهول والبيان في مقداره الى المترجع يمينه الا أن يقيم خصمه يمينه
على أكثر واقته أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر ومبلغا معلوما من الدراهم مضاربة مخصصة
بالتك ثم دفع عمر وليكر بعض المبلغ مضاربة صحيحة كالأولى بدون اذن ولا وجه شرعي وعمل بكر فيسه
فيهل يضمن عمرو * (الجواب) * نعم مضارب المضارب آثر بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع مالم
يعمل الثاني فاذا عمل ضمن الدافع ربح الثاني أولا على الظاهر لأن الدفع ايداع وهو عليك فاذا عمل سيز
انه مضارب فيضمن الا اذا كانت الثانية فاسدة فلا ضمان وان ربح بل الثاني أجر مثله على المضارب
الاول وللأول الربح المشروط تنوير وشرحه للعلاء أقول اذا عمل الثاني فالمالك مخير بين تضمين
الاول رأس ماله او الثاني فان ضمن الاول صححت المضاربة بين الاول والثاني وكان الربح على
ما شرطوا وان ضمن الثاني رجع بما ضمن على الاول وصحت بينهما وكان الربح بينهما وطالب الثاني ما ربح
دون الاول كذا في البحر * (سئل) * في المضارب اذا دفع بعض المال لصاحبه ورب المال ينكر
ذلك فهل يصدق المضارب في رد ذلك بيمينه * (الجواب) * نعم كافي فتاوى ابن نجيم * (سئل) *
في المضارب اذا اتهم رب المال صريحا عن خلط ماله بمال المضاربة ثم خلط ماله بماله والمالك
فهل يضمن بالخلط * (الجواب) * نعم ولا يخلطه أي مال المضاربة بماله الا به أي باذن المالك
أو باعل برأيك فحينئذ يجوز له المضاربة والخلط أما المضاربة فلا شيء لا يضمن مثله فلا بد من
التنصيص عليه أو التفويض المطلق وأما الخلط فلا أن المالك لم يرض بشركة غير المضارب وذكر
في الملتقط انه لو لم يسأل للمضارب اعمل برأيك وكان عرف التجار في ذلك البلد أن المضاربين يخلطون
الاموال والملاك لا يسهون عنه وغلب هذا التعارف فانه لو خلط المضارب ذلك لا يضمن وليس
للمضارب في المضاربة المطلقة أن يدفع الى غيره مضاربة ولا أن يشترك شركة عنان او مفوضة ولا أن
يخلط مال المضاربة بماله او بمال غيره ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل فيه برأيك كان له
أن يدفع الى غيره مضاربة ويشاركه بماله بمال المضاربة خاتمة من فصل ما يجوز للمضارب وما لا يجوز
* (سئل) * فيما اذا وضع المضارب مال المضاربة في حاوئ لحفظ مال المضاربة فهل تكون اجرة
الحائون في مال المضاربة * (الجواب) * نعم وكذلك يستأجر البيوت لحفظ الاموال ذخيرة
من الفصل التاسع ومثله في البحر * (سئل) * فيما اذا أعطى المضارب شيئا من مال المضاربة
الى جائر طمع في اخذه كله غصبا حتى كف عن ذلك فهل يكون غير ضامن * (الجواب) * نعم
ولو مر على العاشر وأخذ العشر باجباره لا يضمن وان أعطى العشر بلا الزام منه ضمن وكذلك اذا
صانعه بشئ من المال لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمنه كالأول فانه أعطى الاجنبى قال
مشايخنا رحمه الله تعالى في زماننا لا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضاربة الى سلطان
طمع في اخذه غصبا وكذا الوصى لانهم ما قصدوا اصلاح اذ اعطاء البعض لبعض لتخليص الكل جائز وأصله
قلع الخضر عليه السلام لوح السفينة مخافة ظالم يأخذ كل سفينة صالحة غصبا فأشبهه ما لو وقع في بيته
سر يق فنال الودبعة الى اجنبى لا يضمن برأية وصى مرمي باليتيم على جائر وهو يخاف انه ان لم
يبره يترفع المال من يده فبره بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذلك المضارب اذا مرمي بالمال قال أبو
بكر الاسكافي ليس هذا قول اصحابنا وانما هو قول محمد بن سلمة وهو استحسن وعن القسبي أبي الليث
انه كان يجوز للأوصياء الممانعة في أموال اليتامى واختيار ابن سلمة موافق لقول أبي يوسف وبه يفتى
واليه الاشارة في كتاب الله تعالى أما السفينة الخ خاتمة من فصل تصرفات الوصى في مال اليتيم واكثر

المتابع أخذوا بهذا القول خلاصة في الفصل الثامن من كتاب الوصايا

(كتاب الوديعة)

مطلب اذا اقرب بالوديعة
ثم ادعى ضياعها قبله
يضمن

(سئل) فيما اذا اودع زيد عند عمرو الجاهل امته معلومة وهم في طريق الحج الشريف ووصلوا الى دمشق فطلبها منه فاقر بها ثم ادعى انها ضاعت قبل الاقرار فهل يكون ضامنا لتناقض
(الجواب) نعم وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند الجاهل صاحبها عند اقراره
المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقراره او بعده فان قال قبل اقراره يلزمه
التضامن لتناقض لأن قوله اطلبها عند اقراره انها ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان تناقضا
وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه لا تناقض خلاصة من الفصل الرابع ومثله في البرازية واقتى

بمثله الخبر الرملي *(سئل)* في ذمتي حرفتها كبر الحرير دارها خارج المدينة في محلة غير
امينة دفع ليازيد حريرا لتكسبه على أن لا تكسبه في دارها بل تكسبه في دارا بنها الكائنة في محلة
امينة داخل المدينة أحفظ من دارها فخالفت أمره وكسبه في دارها مع عدم المانع من ذلك ففرق

مطلب أمره بالحفظ في
دار حفظ في غيرها ضمن

من دارها فهل حيث كان الأمر كما ذكر يكون التقييد مفيدا فتبين قيمة الحرير لزيد *(الجواب)*
نعم قال في المتن وان أمره بحفظها في داره فحفظ في غيرها ضمن اه وفي شرح المجمع الملكي أمره اي
المالك المودع بالحفظ في بيت من داره فحفظ في بيت آخر منها مسأوله لم يضمن بخلاف المخالفة في الدار
يعني لو أمره بالحفظ في داره وحفظها في دار أخرى يضمن لانها محتلان في الحرز عا لباقي قيد التقييد اه

مطلب اذا غرقت السفينة
ولم يمكنه نقل الوديعة الى
غيرها لا يضمن

والمسألة في التسيور وغيره أيضا *(سئل)* فيما اذا دفع زيد لغمر والماسفر بحر او ديرة ليدفعها
لشريكه فلان بلدة كذا فوضعها عمرودا داخل سبب فيه أمتعة له وسار في سفينة حصينة فان غرقت
السفينة وشعر ركبهم بما عاينة الهلاك فأرموا بأنفسهم الى القوارب وكذلك عمر ولم يسعه غير ذلك ولم
يمكنه أخذ الوديعة معه ولا نقلها السفينة أخرى فهل تك مع السبب وما فيه من غير تعد ولا تقصير

في الحفظ فهل حيث كان الأمر كما ذكر لا ضمان على عمر والوديعة *(الجواب)* نعم لا ضمان

مطلب اذا نذرت البقرة
وخاف على الباقي الضياع
ولم يلحقها لا يضمن

عليه بخلاف ما اذا تمكن من الحفظ بنقلها منه الى مكان آخر فتركها فانه يصير ضامنا كما في العمادية
والذخيرة البرهانية وجامع الفتاوى نذرت بقره من الباقورة وترك الراعي اتباعها فهو في سعة من
ذلك ولا ضمان عليه فيما نذرت بالاجماع ان كان الراعي خاصا وان كان مشتركا كذلك عند أبي
حنيفة وعندهما يضمن وانما لا يضمن عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لان الامين انما يضمن بترك الحفظ

اذا ترك بغير عذر اما اذا ترك بعد زفاته لا يضمن كالودع الوديعة الى اجنبي حالة الطريق فانه لا يضمن
وان ترك الحفظ لانه ترك بعد زفاته وانما ترك الحفظ بعد زفاته لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لانه
ترك بعد زفاته لا احتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما نذرت اذا

مطلب احترق بيت المودع
فلم ينقل الوديعة الى مكان
آخر مع امكانه يضمن

لم يجد من يسعه ليردها أو يعنه ليخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل
فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك حفظ البعض بعد زفاته ما يضمن لانه يمكن الاحتراز
عنه عمادية من ضمان الراعي وفي فتاوى أبي الليث مكارم كرايس انسان فاستقبله اللصوص
فطرح الكرايس وذهب بالجار قال ان كان لا يمكنه التخلص منهم بالجار والكرايس وكان يعلم انه

مطلب طرح الامانة في
السفينة وسج في البحر
خوفان الاسر والقتل
لا يضمن

لوجداه أخذ اللصوص الجار والكرايس فلا ضمان عليه لانه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه عمادية
وفي الحاوي وجامع الفتاوى عن الجبري احترق بيت المودع فلم ينقل الوديعة الى مكان آخر مع امكانه
يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال ويعرف من هذا كثير من الوقائع *(سئل)*
فيما اذا دفع زيد لغمر والماسفر في البحر امانة ليدفعها لشريكه في مصرف فوضعها عمر وفي جيبه وركب
في سفينة مع جماعة وقبل وصولهم لمصر خرج عليهم الفرج وأخذوا السفينة بما فيها فخلع عمر وشابه
وألقاها مع الامانة في السفينة حيث لا يمكنه أخذها ولا نقلها الى مكان آخر وألقى بنفسه في البحر خوفا

من الاسر والقتل وخلص بنفسه سباحة وأخذت الامانة مع السفينة فهل لاضمان على عمرو والحالة
 هذه * (الجواب) * نعم كما في الذخيرة والعمادية * (سئل) * في فرس مشترك بين زيد وعمرو
 نصفين وهي تحت يد زيد فجاء ذوشوكه وانزعها فها من يد زيد ودفعها لكر فوضع بكر يده عليها حتى
 هلكت عنده ويريد عمرو ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل لذلك * (الجواب) * نعم لقولهم ولو
 اودع الغاصب المغضوب ثم هلك في يد المودع ضمن اياها من الغاصب والمودع قال في الدررأما
 الغاصب فظاهر وأما المودع فلقبضه منه بلا رضى مالك اهـ والمسألة في كتاب الوديعة من التنوير
 والقهستاني وغيرهما * (سئل) * فيما اذا دفع ذمي لثله وهما في القدس امانة معلومة
 ليحملها له على دابته الى حلب بأجرة معلومة فسلم المذفوع له الامتعة وجعلها على دابته ثم دفعها لغيره
 ليحملها بدون اذن صاحبها وفارقه فضاغت هل يضمن قيمتها المذفوع له الاول * (الجواب) * نعم
 لأن صاحب الجمل رضى بيده لا يدينه غيره وصار كودع اودع ولا يضمن مودع المودع كما في التنوير وغيره
 وفي وديعة التجنيس المودع اذا بعث الوديعة على يد ابنه والا بن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن وان لم
 يكن بالغاً لا يضمن عمادية ومثله في الفصولين ونور العين رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال له ادفعها
 الى فلان بالرى ثقات الدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعه الى فلان بالرى فأخذ في الطريق
 لاضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان الدافع حياً ضمن المودع لانه وكيل الآن يكون الاثر
 في عياله فلا ضمان عليه خاتمة من فصل فيما يقتضي بيع الوديعة * (سئل) * في مودع اودع
 الوديعة عند آخر فهل يكت قبل مفارقه فهل لا يضمن * (الجواب) * نعم قال في البحر لا يضمن المودع
 بمجرد الدفع ما لم يفارقه اهـ وفي الدر المختار لا يضمن مودع المودع فيضمن الاول فقط ان هلك بعد
 مفارقه وان قبلها لاضمان * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو مقدار معلوم من الشعير
 وتسلمه عمرو ثم دفعه لكر الاجنبى بلا اذن زيد واستهلكه بكر وضمن زيد عمراً مثل الشعير حيث المثل
 موجود ويريد عمرو والان تضمنين بكر مثل ما ضمن بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعى فهل له ذلك
 * (الجواب) * نعم وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى الاجنبى ولو دفعها فهلك في يد الثاني قبل
 أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف وان هلك بعد المفارقة الاول ضامن
 بلا خلاف أما الثاني فعلى قول أبى حنيفة لا يضمن وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى اجنبى
 بلا عذر فان كان بعد ولا ضمان على المودع عندنا حتى اذا احترق بيت المودع وأخرجها من ساعته
 ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسنانا ذخيرة وذكر شمس الأئمة الحلواني اذا وقع في بيت المودع
 حريق فان أمكنه أن يتناولها بعض من في عياله فناولها أجنيا يضمن وان كان لا يجدها بدامن الدفع الى
 الاجنبى لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريق اذا كان غالباً وقد أحاط بمنزل المودع فستاول الوديعة
 جاره لا يضمن استحسنانا وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى
 تارخانية في الفصل الثاني من الوديعة وفي شرح الطحاوى وعندهما صاحب الوديعة بالخيار ان شاء
 ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني
 يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وأجمعوا على أن مودع الغاصب يضمن
 اذا هلك الوديعة في يده والمغضوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن
 وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب من المحل المزبور * اقول والحاصل أن المودع
 لو دفع الوديعة الى اجنبى بلا عذر فالمالك أن يضمنه فقط بلا رجوع على الثاني الا اذا استهلكها
 وعندهما له أن يضمن اياها فان ضمن الثاني يرجع على الاول واجمعوا على ذلك في الغاصب مع مودعه
 فالمالك تضمنين أى شاء لـكن ان ضمن الثاني يرجع على الاول بما ضمن ان لم يعلم انما غصب كما
 في القهستاني عن العمادية * (سئل) * في امرأة ادعت انها اودعت عند هند أمتعة معلومة

مطلب غصب دابة
 واودعها عند آخر فالمالك
 تضمن اياها شاء

مطلب حمل المكاري الحمل
 مع غيره بلا اذن يضمن
 مطلب لا يضمن مودع المودع
 مطلب بعثهم ابنه وليس في
 عياله ان بالغاً يضمن الباعث
 مطلب فيما اذا دفع له
 دراهم ليوصلها الى فلان
 ثم مات الدافع
 قوله الا ترى الذى أعطاه
 المودع الدراهم اهـ منه
 مطلب اودع المودع
 الوديعة وهلك بعد
 مفارقه ضمن وقبلها لا

مطلب ليس للمودع دفعها
 الى اجنبى بلا عذر

مطلب احترق بيت المودع
 فوضعها في بيت جاره لا يضمن

مطلب مودع المودع اذا
 استهلك الوديعة ضمن اجماعاً

مطلب الحاصل في مودع
 المودع ومودع الغاصب

ثم طالبتاها فأجابتهما أنه بعد تسليمها الامتعة أو دعمها عند ابنها زيد الغائب يومئذ عن البلد بلا
 إذن المدعية وأن ابنها المذكور دفعها للعمرو الحاضر المتكررا ذلك فهل حيث دفعت ههنا الامتعة
 المزبورة لابنها بلا إذن يلزمها ضمان ذلك * (الجواب) * قال قاضيان للمودع أن يدفع
 الوديعة الى من كان في عياله اذ لم يكن المدفوع اليه متمما يخاف منه على الوديعة وقال أيضا في فصل
 فيما يضمن الوديعه وكذا لو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لا ضمان عليها وكذا المودع اذا دفع
 الوديعة الى من يعول المودع لا يضمن اه فعلى هذا اذا كان ابنه في عياله ولم يكن متمما يلزمها اليقين
 انها دفعتها لابنها المذكور ويُسأل المدفوع اليه ماذا صنع ويجعل كانه نفس المودع ويجرى الحكم
 الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده وصور المسائل عن الفصولين اتلفها من في عياله المودع ضمن
 المتلف صغيرا أو كبيرا لا المودع اه المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكر الابن ثم مات الابن
 فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركته الابن خائفة في فصل فيما يبعد تصيب الوديعة
 * (سئل) * فيما اذا دفع زيد بغيره لرجلين ليوصلاه ويسلما الى أبي زيد بمشقة فخلاهم مقدارا من
 الزيت على وجه الاستعمال فاحل ومات بسبب التحميل فهل يلزمهما قيمته * (الجواب) * نعم
 هلكت الوديعة حالة الاستخدام يضمن حاوي الزاهدي اودع عند رجل طبقا فوضع المودع الطبق
 على رأس الحب فوقع ان كان الوضع على وجه الاستعمال يضمن والا لا وطريق معرفة ذلك أن ينظر
 ان كان في الحب شيء من الماء والذوق مما يغطي رأس الحب لا جلده كان استعمالا وان كان الحب
 جافا وكان فيه شيء لا يغطي رأس الحب لا جلده لم يكن استعمالا ذخيرة من فصل ما يكون مضيقا
 للوديعة وما لا يكون * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا من الدراهم ليدفعه لغيره فدفعه
 له ثم مات بكر عن ورثته طالبوا زيد بالمبلغ فقام زيد بطالب عمرابه وعمرو يتدعى ايصاله ليكره فهل يقبل
 قوله بيمينه في براءة نفسه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مبلغ
 دين بدمته وعمرو فساقر زيد وله زوجة وأذن لعمرو أن يدفع لها من الدين ما تحتاجه من النفقة في غيبته
 فادعى عمرو ودفع قدر معلوم من الدين وكذب زيد والزوجة في ذلك واعتبر فابو صول قد رد رونه فهل
 لا يقبل قول عمرو والابينة * (الجواب) * نعم لا يقبل قوله الابينة حيث كان المال دينيا في ذمته
 * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو وخلق فضة وسلمه منه لدى بيته شريعة ثم مات عمرو
 عن تركته قبل رد الوديعة مجهلا للوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة فهل يكون ضامنا
 في تركته * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو ومبلغا معلوما من
 الدراهم وتسلمه عمرو ثم ان عمر مات عن ورثته وتركته ولم توجد الدراهم فادعى زيد على ورثته وعمروها
 فقال الوارث ان اعلمت بالوديعة المزبورة وهى كذا وكذا وقد هلك وانكر زيد ذلك فهل يصدق الوارث
 في ذلك * (الجواب) * نعم قال في الخلاصة قال الوارث ان اعلمت بالوديعة وانكسر الطالب ان
 فسر الوديعة وقال الوديعة كذا وانما اعلمها وقد هلك صدق هذا وما لو كانت الدراهم عنده سواء اه
 وكل من يصدق بقوله فعليه اليقين الا في مسائل ليست هذه منها * (سئل) * في مودعات
 عن ورثته وتركته ولم توجد الوديعة في تركته والورثة يعلمونها ويعرفونها وصدقهم صاحبها على المعرفة
 فهل لا ضمان * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر لا ضمان في التركة كما صرح بذلك في البرازية
 والمنح والافروى لو مات المودع مجهلا ضمن يعني اذا مات ولم يعلم حال الوديعة أما اذا عرفها الوارث
 والمودع يعلم أنه يعرف فمات يضمن ولو قال الوارث ان اعلمتها وانكسر الطالب لو فسرهما بأن قال
 كانت كذا وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا في العدة وفي الذخيرة قال ربه مات مجهلا وقال
 ورثة المودع كانت قائمة ومعروفة وقد هلك بعد موته صدق ربهما والصحيح اذا الوديعة صارت دينيا في
 التركة في الظاهر فلا تصدق الورثة جامع الفصولين أقول يمكن التوفيق بينهما بأن الوارث يصدق اذا

مطلب للمودع دفعها الى
 من في عياله اذ لم يكن متمما

مطلب اتلفها من في عياله
 المودع يضمن المتلف لا المودع

مطلب قال دفعتها الى ابني
 وانكر الابن ثم مات وورثه ابو

كان ضمانا في تركه الابن

مطلب استعمل الوديعة

بلاذن يضمن

مطلب اودع عند آخر طبقا

فوضعه على رأس الخاية

ينظر الخ

مطلب دفع له دراهم ليدفعها

الى آخر يصدق في انه دفعها

في حق نفسه

مطلب يضمن المودع بعونه

مجهلا للوديعة

مطلب اذا لم توجد الوديعة

في التركة وقال الوارث أنا

اعرفها وفسرها وقال

هلكت لا ضمان

فسرها وقال هي كذا وكذا لا يجزئ قوله كانت فائقة ومعروفة فليأت مثل هذا وفي حاشية السيد الحموي
على الاشياء مثل العلامة عمر بن نعيم عن الوفا قال المريض عندي ورقة بالخانات لفلان فمهدوا راسهم
لا أعرف قدر خانات ولم توجد فأجاب بأن هذا من التجهيل لقوله في البدائع هو أن يموت قبل البيان
ولم تعرف الامانة بعينها اه وفيه تأمل اه كلام الحموي ولينظر ما وجه التأمل * (سئل) *
فما اذا اودعت عند من يشقها عدد عشرين قرشاً ثم ماتت دعوى مجهولة عن ورثة فوجد بعض
الدرهم وقتد بعضها فهل لها أخذ الموجود والرجوع في التركة بمثل المفقود (الجواب) * نعم
والذي تحرر من كلامهم أن المودع ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان
في تركته وان لم يوص فلا يخلو ما أن يعرفها الورثة او لا فان عرفوها وصدهم صاحبها على المعرفة
ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يخلو ما أن تكون موجودة او لا فان
كانت موجودة وثبت انها وديعة اما بينة او اقرار الورثة أخذها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه
الحالة مات مجهلاً فصارت ديناً فصار له أصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها أما
عند قيامها فلا شك أن صاحبها أحق بها فان لم توجد فحينئذ هي دين في التركة وصاحبها كسائر غرماء
الصحة وان وجد بعضها وقدة بعضها فان كان مات مجهلاً أخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود
في التركة والا أخذ الموجود فقط وان مات وصارت ديناً فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها
والا فقيمتها فعليك بحفظ هذا التحير والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى الترناشي وأجاب قارئ
الهداية عن سؤال بقوله اذا اقام المودع ينة على الايداع وقدمت المودع مجهلاً للوديعة ولم يتركها
في وصيته ولا ذكرها لورثته فضمنها في تركته فان اقام ينة على قيمتها أخذت من تركته وان لم تكن
له ينة على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع عينتهم ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم رذها لانه لم يمسهم
ضمنها فلا يبرون بمجرد قولهم من غير ينة شرعية على أن مورثهم رذها اه وقال في جواب آخر
ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته انه رذها الى مالكم او انه تلف منه واقاموا ينة على انه قال ذلك
في حياته تقبل بينتهم وكذلك ان اقاموا ينة انه حين موته كان المال المذكور قائماً وان مورثهم قال
هذا المال لفلان عندي وديعة او قرض او قبضته لفلان بطريق الوكالة او الرسالة لادفعه اليه فادفعوه
اليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا الا ضمان عليهم ولا في تركته اه أقول وفي قوله او قرض نظران
احل على أن الميت استقرضه منه لانه دخل في ملكه وصار مطالبا لبيده واذا هلك يهلك عليه بعد
قبضه الا أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند الميت امانة فليأت مثل هذا
وفي حاشية الاشياء للبري عن منية المفتي مانصب وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت في يد
مورثي فان كان هذا في عياله حين كان مودعاً يصدق وان لم يكن في عياله لا اه * (سئل) * فيما
اذا اودع ريد عند عمر وحقيقه فيها استغنى ثم ادعى ريد أن فيها كذا من الامتعة وطلبه منه فقال
عمر ولا ادري ما كان فيها فكيف الحكم * (الجواب) * لا ضمان عليه ولا يمين حتى يتدعى
عليه انه دفعها او ضيعها فحينئذ يحلف فان حلف برى وان نكل ضمن قال في جامع القصولين اودعة
كيسانية دراهم ولم يرتها عليه ثم ادعى الزيادة او اودعه زنيلا فيه أشياء ثم ادعى انه كان فيه
قدوم ذهب منه وقال المودع لا ادري ما كان فيه يبرأ بلا يمين حتى يتدعى عليه الخيانة فحينئذ يبرأ
لو حلف والا ضمن اه ومثله في العمادية والخيانة وقد أوضح المسئلة الترناشي في فتاويه من الوديعة
* (سئل) * فيما اذا اجر زيدا بالوصية كالتعني ابيه الناظر على وقف جده فلان يستأن الوقف
من عروبة معلومة بأجرة معلومة قبضها الوكيل من عمر ولم يدفعها لايه حتى ماتت عن ورثة وتركه
ولم يبين الاجرة ولم توجد فهل يضمنها في تركته * (الجواب) * نعم لان الوكيل اذا مات مجهلاً
مال تركه يضمن لانهم اذا اخلت تحت قولهم الامانات تقبل مضبوطة بالموت عن تجهيل الا في مسائل

مطلب وجد بعض الوديعة
في التركة دون البعض

تحرر مقيداً
اذا مات المودع

مطلب تقبل البينة من
المالك على قيمة الوديعة
والا فالقول للورثة

مطلب ادعوا أن المورث
رذ الوديعة الى المالك وانها
كانت فائقة وبرهنوا يقبل

مطلب فيما اذا اودعه كيسا
فيه دراهم ثم ادعى الزيادة

مطلب اذا ثبت الوديعة
من دار المودع لا يضمنها

مطلب اذا مات المجهل
لا يضمن

ليست هذه منها * (سئل) في الوديعة اذا ثبت من دار المودع بالقوة والقهر والقبلة من جماعة ذوى شوكه مع عدم امكان دفعهم وكانت الدار حرز مثلها فهل لا يضمن المودع (الجواب) نعم لانه مكروه والمودع اذا اكره لا يملكه كما ذكره الخياط الرملي في اول الوديعة من فتاويه ولانه امين والقول قوله يمينه ولا يضمن بالهلال مطلقا كما في التنوير * (سئل) في الجدة أبي الاب اذا مات مجهلا مال ابنة ابنة اليتيم فهل لا يضمن في تركته * (الجواب) ذكر الشيخ حسن الشربلاني في حاشية الدرر شرح الوجانية أن الجدة اذا مات مجهلا يضمن ونقله عنه في الدر المختار وعزاه الى شرح الجامع الزهير * (سئل) في فاسرة من بنات الذم خطبة رجل ذمي من أيها فأجابته الى ذلك وبقيت عند أبيها سنين فوهب الزوج الخطاطب لها في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم وقبضها أبوها الولي الشرعي عليها ثم ذلك أبوها عتقها وعن ورثة غيرها مجهلا لمال المذكور فهل يكون غير ضامن له في تركته * (الجواب) حيث لم يمينه ولم يخطئه بماله لا يضمن في تركته والمسألة في شرح التنوير للعلائي وحققها العلامة الرملي في فتاويه من الوديعة فراجعها أن كنت أقول قد اضطررت بكلام العلامة الرملي في هذه المسألة حيث أفتى أولا في أب قبض مهر بنته الصغيرة ومات مجهلا بعدم الضمان حيث قال قد نصوا على أن الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الابن مسائل منها الاب اذا مات مجهلا مال ابنة وقد ذكرها في الاشياء عن جامع الفصولين وفي الفصول العمادية والوصي اذا مات مجهلا لا يضمن واذا خطئه بماله يضمن والاب اذا مات مجهلا يضمن وقيل لا يضمن اه فتحتر أن في المسئلة قولين والذي يظهر أرجحيه عدم الضمان لأن الاب اقوى مرتبة من الوصي فاذا لم يضمن الوصي فان لا يضمن الاب اولى وقد نقل في الوصي أيضا قول بالضمان واقتصر على عدم الضمان في الاب كثير من العلماء فاذا تقرر ذلك فاعلم انه ليس لها الرجوع على هذا الراجح في مثلقات أبيها الخ اه ما قاله الرملي ملخصا ثم أفتى في سؤال آخر عتقه نظير سؤاله الاول بأنه صادر بماله كما شرح به في جامع الفتاوى وهو ظاهر كلام الخانية وجامع الفصولين أما كلام الخانية فللعدم استثناء الاب في مسألة الموت عن تجهيل وأما كلام جامع الفصولين فلا فإنه قال راجع المشتق وضمن الاب بموته مجهلا وقيل لا كوصي فاقه بصيغة التمريض ولا سيما في بلادنا فان اكثر الناس خصوصاً من بني الفلاحه ياكلون مهوور مولياتهم ولونهم واعن ذلك لا يضمنون والذي يظهر فيماعد اناظر الوقت والسلطان والقاضي والوصي الضمان بالموت عن تجهيل لأن عدمه في هؤلاء لتلا توقف عن الولاية بسبب الضمان اه كلام الرملي ملخصا أيضا فانت ترى كيف مشي أولا على عدم ضمان الاب ووجهه ثم عكس ثانيا مشير الى الفرق بين الاب والوصي بأن عدم ضمان الوصي لتلا توقف عن الولاية أى اذا علم انه يضمن يلزم منه أن لا يرثي أحد بأن بصير وصيا خوفا من الضمان وكذا السلطان والقاضي بخلاف الاب فان ولايته جبرية لا اختيارية فلا يلزم المحذور بسبب ضمانه وأنت خبير بأن تجهيل الوصي مال اليتيم تقصيره منه تقصيمه بتقصيره لا يلزم منه المحذور المذكور وعلى أن عاتة الاوصياء والقضاة في زماننا بها الكون على تحصيل الولاية قصد منهم الى اكل اموال اليتامى الامن وفقه الله تعالى وقيل ما هم في ابن يلزم المحذور وحينئذ فالوجه التسوية بين الاب والوصي وحيث كان المصريح بعدم الضمان في الوصي والقاضي مع ما علمته من حالهما يكون عدم الضمان في الاب اولى از بد شقيقه ولا سيما وقد اقتصر عليه كثير من العلماء ومثله الجدة كما مر ثم رأيت ذلك في نور العين حيث قال في آخر الفصل السادس والعشرين وضمن الاب لو مات مجهلا وقيل لا كوصي يقول الحقير الظاهر أن القول الثاني اصح اذا الاب ليس ادى حالا من الوصي بل هو اوفى حال من الوصي فينبغي اتحادها حكما اه نعم ان كان الاب بمن يأكل مهوور البنات كالفلاحين والاعراب فالقول بتقصيمه اذا مات مجهلا ظاهرا لانه غاصب من اول الامر لانه اغتصب المهر لنفسه

مطلب يضمن الناظر عونه
بجهل المالك الاستبدال

مطلب يضمن المأمور بالدفع
إذا مات مجهلا

مطلب إذا وضع الدرهم
في جيبه ثم فقدت لا يضمن

مطلب وضعها في حانوته
وهي حرز مثلها فسرقت
لا يضمن

مطلب قام من حانوته
إلى الصلاة فضاغت الوديعه
لا يضمن

مطلب أجلس ابنه على
باب الحانوت أن كان به قفل
الحفظ لا يضمن

مطلب الحاصل أن العبرة
للعرف

مطلب دخل الحمام ووضع
دراهم الوديعه مع ثيابه
عند الناظر

مطلب في رجل أودع
صره من الشال عند آخر
خوضعه المودع في الاصطبل
هل يضمنها

مطلب في تحقيق المراد بالحرز
خناواته مخالف للحرز في
المبرقة

لالبته فليكن التعويل على هذا التفصيل والله تعالى اعلم * (سئل) * في ناظر وقف أهلي
استبدل عقارا للوقف المزبور ببلغ معلوم من الدراهم بوجه التبرعي ثم مات مجهلا للمال المزبور فهل
يكون ضامنا في تركه * (الجواب) * نعم يضمن كاصح بذلك في الاشياء عن الخطأ والمسئله
في الدر المختار من الوديعه * (سئل) * فيما إذا دفع زيد لعمر ودراهم معلومه وأمره بدفعها
إلى بكر الذي له على الدافع دين ثم إن المأمور مات مجهلا لما قبضه من الدراهم المزبوره فهل تكون
دينا في تركه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو أربعه
دينارين فوضعهما عمرو في جيبه ثم فقدت منه بدون تعد ولا تقصير في الحفظ فهل يكون عمرو وضامن
* (الجواب) * نعم قال في العماديه وكذا إذا جعلها في جيبه وحضر مجلس القسق فسرقت
منه لا يضمن وهكذا ذكر في العدة ٥١ * (سئل) * في رجل أودع عند آخر جوخه وأذن له ببيعها
فوضعهما الآخر في حانوته وهي حرز مثلها فسرقت من الحانوت بدون تعد منه ولا تقصير في الحفظ فهل
لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم سرت من حرز مثلها بلا تعد ولا تقصير ولا وجه يوجب ضمانه
لا ضمان عليه وبقبل قوله يمينه وفي الاقروى من الوديعه سرق قام من حانوته إلى الصلاة وفي حانوته
ودائع فضاغت ثمنها لا ضمان عليه لأنه غير مضيع لما في حانوته لأن جيرانه يحفظون إلا أن يكون هذا
أيذا عامن الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذه أودع لم يضع واقعات في الوديعه
قوله ليس للمودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فليأتمل عند الفتوى فصولين
من الثالث والثلاثين وفي البرازيه قام من حانوته إلى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لا ضمان وإن
اجلس على باب ابنه صغيرا فضاغت أن كان الصبي يعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن ولا يضمن ٥٢ وقال
قبيله والحاصل أن العبرة للعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكه على بابها ونام في النهار
ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم والليله ٥٣ أقول الذي يظهر
في مسئلة الحانوت عدم الضمان سواء اجلس صبي أو لا حيث جرى عرف أهل السوق لأنه غير مودع
قصدا بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما يحفظ به ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعد
ما تقدم راجعا إلى فتاوى القاضي ظهير الدين أنه يبرأ على كل حال لأنه تركها في الحرز فلم يضيع ٥٤
وفي جامع الفصولين أيضا دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه مع ثيابه بين يدي الثيابي قال خ
يعني قاضيان ضمن لا يداع المودع وقال ط يعني صاحب المحيط لأنه لا يداع ضمني وإنما يضمن
المودع بإيداع قصدي ٥٥ وفيه في ضمان الاجبر المشترك والخاص راجع إلى الذخيره قرية عادتهم أن
البقار إذا دخل السرح في السكك يرسل لكل بقرة في سكرتها ولا يسلمها إليه ففعل الراعي كذلك
فضاغت بقرة قبل يبرأ إذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يعد ذلك خلافا يبرأ ٥٦ والظاهر أن القولين
متقاربان إن لم يكونا بمعنى واحد لأن ذلك إذا كان معروفا لا يعد خلافا لأنه يكون مأذونا به عادة
وقد مناهضوه هذه المسأله في كتاب الوكالة وهو ما لو أرسل الوكيل بالبيع الثمن إلى الموكل مع المكاري
وشحوه مما جرت به العادة فإنه لا يضمن وبه أفتى الخبير الملى ٥٧ وأقول أيضا في هذا مسئلة ذكرها فيما
علقته على الدر المختار في حادثة وقعت في زماننا واستلنا عنها وهي رجل أودع عند رجل صرة من
الشال غالية الثمن فوضعهما المودع في اصطبل داره فسرقت من الاصطبل هل يضمنها أولا والجواب
متنى على معرفة المراد بالحرز في البرازيه ولو قال وضعها بين يدي وقت ونسيتها فضاغت يضمن ولو
قال وضعها بين يدي في داري والمسأله بمجالها أن مما لا يحفظ في عرصه الدار كصره النقد يضمن ولو
كانت مما بعد عرصتها أحصائه لا يضمن ٥٨ ومثله في الخلاصة والفصولين وغيرهما وظاهره أنه يجب
حرز كل شيء في حرز مثله لكن ذكر العلاني في الدر المختار من كتاب السرقة أن ظاهر المذهب أن كل
ما كان حرزا النوع فهو حرز لكل الأنواع فيقطع بسرقة أولوه من اصطبل ٥٩ والظاهر أن ما ذكره من

منها المذهب خاص في حرز السرقة دون الوديعة لأن المتعبر في قطع السارق هناك الحرز وذلك لا يخاف من اعتبار الحرزات والمتعبر في ضمان المودع التعدي والتقصير في الحفظ ألا ترى أنه لو وضعها في داره أخصيه بخرج وكانت زوجته غير آمنة يضمن مع أنه لو سرقها سارق يتطوع لأن الدار حرزها وأما ضمانها لتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن في الدار أحد من عياله أو في الحمام أو المسجد أو الطريق أو نحو ذلك وغاب عنها يضمن مع أنه لا يقطع سارقها فلو اعتبرنا في الوديعة الحرز المتعبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل ونحوها فيلزم مخالفة ما اطبقوا عليه في هذا الباب من أن المدعى على التقصير في الحفظ ومعلوم أن وضع الوديعة فيما لا يرضع فيه أمثالهانقصير في الحفظ كما هو صريح عبارة البرازية المارة وغيره فالحال بالحرز هنا حرز ككل شيء بحسبه وإن كان المراد به في السرقة خلافه ولا يقاس أحد البابين على الآخر بل انقل مع أن النقل الصريح بخالفه كما علمت وبه فلهذا جواب المذكرة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا أودع زيد عند عمرو وديعة معلومة ثم أنها ضاعت من عند عمرو ووجدت عند بكر ويريد عمرو المودع أن يخادس ويدعي بذلك ويأخذها من بكر فهل له ذلك ويصلح خصما * (الجواب) * نعم وقد أجاب الحنفوني بقوله لم أقف على المسئلة في محلها لكن نقل في البحر الرائق عن الولولجية رجل التقط لقطعة فضاعت منه ثم وجدها في يد رجل فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل فرق بينه وبين الوديعة اهـ فيؤخذ من هذا أن المودع له ذلك والله أعلم اهـ ونقل المسئلة في لقطعة التنوير وعزاها للعلائي إلى التجني والنوازل ثم قال لكن في السراج الوهاج والصحيح أن له الخصومة لأن يده أحق اهـ يعني لا ملقط الخصومة أيضا وفي الثانية من كتاب اللقطه رجل التقط لقطعة وضاعت منه فوجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين ذلك الرجل بخلاف الوديعة فإن في الوديعة يكون للمودع أن يأخذها من الثاني لأن في اللقطه الثاني كالأول في ولاية أخذ اللقطه وليس الثاني كالأول في إثبات اليد على الوديعة اهـ * (سئل) * فيما إذا كان زيد وديعة عند عمرو فوكل زيد بكرا في طلبها من عمرو وتسليمها له فطلبها الوكيل من عمرو فلم يسلمها له ومنعهما فلما مع قدرته على تسليمها حتى هلكت عنده ويريد زيد الآن أن يضمن عمرا قيمتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك * (الجواب) * حيث طلبها الوكيل فنعها منه فلما يضمن قال في التقاية وشرحها للعلامة القهستاني فإن حبها أي أمسكها المودع بعد طلب ربه أو لو حبسها كولو وكيل على ما في المختصرات الخ اهـ ولو كان الذي طلب وكيل المالك يضمن انقروى عن القاعدية وكذا في شرح التنوير للعلائي لكن في المنع وقيد بانفسه لأنه في موضع شقة عن التجنيس أنه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحبسها لا يضمن وفي الثانية رجل أودع عند إنسان وديعة وقال في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع إليه الوديعة فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال أبو القاسم لا ضمان على المودع اهـ لكن في الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكنني أن أحضرها الساعة فتركها وذهب أن تركها عن رضى فلهك لا يضمن لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان من غير رضى يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس له إنشاء الوديعة بخلاف المالك اهـ وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كما لا يخفى وفي الفصول العمادية ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا أدفع إلا لندي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هلكت ضمن وذكر في فتاوى القاضى فلهذا الدين هذه المسئلة وأجاب نجم الدين أنه يضمن وفيه نظير دليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل بقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولكن لقاتل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول يطلق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولورجع عن الرسالة قبل علم الرسول بالرجوع يصح كذا

مطلب إذا ضاعت الوديعة
فالمودع الخاصة والدعوى

مطلب إذا طلب الوديعة
وكيل المالك فنعها منه ضمن

مطلب قال من جاءك
بعلامة كذا فادفعها إليه
فجاء رجل بالعلامة فلم
يصدقه لم يضمن

قوله يضمن الخ أي فقد
صار غاصبا بالمنع عن الوكيل
ولم يحدث له ايداع جديد
لعدم قدرة الوكيل
على إنشاءه بخلاف المالك
وعبارة جامع الفصولين لأنه
لا يملك الايداع فيضمن لو لم
يدفع مع قدرة الدفع لنفسها
اهـ منه

وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك إذا قال لم أذكر العلامة لهذا
الرجل الذي جاء لأعماذك بها الغيرة أن يكون القول له لأنه منكسر فيضمن المودع قتائل والله أعلم
(سئل) في رجل غاب عن منزله وخلف امرأته وكان في يده ودیعة فلما رجع طلب
الودیعة فلم يجدها كيف الحكم *(الجواب)* هذه المسئلة على وجهين إن كانت امرأته
أمانة لا يضمن لأنه غير مضيع وإن كانت امرأته غير أمانة منهممة بضمن لأنه مضيع كذا في الواقعات
الحسامية ومثله في العمادية عن الحامية *(سئل)* في فرس مشترك بين زيد وعمرو نصفين
وهي تحت يد زيد فجاء ذو شوكه وانزعها قهرا من يد زيد ودفعها ل بكر فوضع بكر يده عليها مدة حتى
حلكت عنده ويريد عمرو ومطالبة بكر بقيمة حصته منها فهل له ذلك *(الجواب)* نعم لقول
فقهاءنا ولو أودع الغاصب المصوب ثم هلك في يده ضمن أيأشياء من الغاصب والمودع قال في الدرر
أما الغاصب فظاهر وأما مودعه فلقبحه منه بل ارضى مالكه اهـ والمسئلة في ودیعة التنوير
والقهستاني وغيرهما *(سئل)* في رجل أرسل اكد بشا الشر يك ليرعاه في القرية فدفعه
شريكه الذي في القرية الى اجيره الخاص مساهمة الساكن معه فجاء نور وضرب الاكديش
فشق بطنه ومات ويريد الرجل الرجوع على شريكه المرقوم بقيمة الاكديش فهل لا رجوع له عليه شيء
(الجواب) نعم لما في الحامية وله أن يدفع الى اجيره الخاص وهو الذي استأجره مشاهرة
او مساهمة يسكن معه *(سئل)* في فرس مشترك بين زيد وعمرو وهي تحت يد زيد باذن
شريكه عمرو فبعثا زيد على يد ابنه الصغير الذي في عياله ليسقيها فأخذهما رجل من يد الابن وماتت
عنده فقام شريكه عمرو وطلب زيد بقيمة حصته منها زاعما أنه متعدي في الدفع الى ابنه المزبور فهل
لا مطالبة له بذلك *(الجواب)* حيث بعثهما مع ابنه الغير البالغ لا يضمن حصته شريكه والله
أعلم وفي الجنس المودع إذا بعث الودیعة على يد ابنه والابن ليس في عياله ان كان بالغاً يضمن
وان لم يكن بالغاً لا يضمن عمادية في بحث ضمان الحامى ومثله في الفصولين *(سئل)* فيما
إذا دفع زيد بضاعته على سبيل الامانة لعمر وليوصلها ل بكر لبلدة كذا على أن لا ينزل بها في البحر الا
في مركب مغفر أمين فنزل بها في مركب غير مغفر ولا أمين فأخذ النصارى البضاعة بالقهر والغلبة
والحال أن في البحر مركب مغفرة موجودة مميزة لامشقة للركوب فيها فهل يضمن عمرو
(الجواب) نعم حيث كان الخال ما ذكر يضمن عمرو بقيمة الودیعة المذكورة كما إذا امره
بحفظها في دار فوضعها في دار أخرى لأن الأصل كافي الدرر أن الشرط انما يصح إذا كان مفيدا
والعمل به ممكنا والنتهى عن الوضع في مركب غير مغفر وفي دار أخرى مفيدا لانهما يختلفان في الامن
والحفظ فصح الشرط وأمكن العمل به بخلاف ما إذا امره أن يضعها في بيت معين من دار أو صندوق
معين منه حفظ في بيت آخر أو في صندوق آخر منه لأن البيتين قلما يختلفان في الحفظ فالتمكن من
الاخذ من أحدهما ممكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مفيد. وتعد العمل به فلا يعتبر
وبذلك تعيين الصندوق فلا يفيد لأن الصندوقين في بيت واحد لا يتفاوتان ظاهرا إلا أن يكون
في البيت أو الصندوق خلال ظاهر فحينئذ يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اهـ وقال الانقروى عن
شرح الطحاوى الأصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن للمودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط
لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو اهـ *(سئل)* فيما إذا أودع زيد عند عمرو وخجرا
في طريق الحج فأخذه عمرو ووضعه تحت رأسه حفظا له ونام ثم اتبعه فلم يجده فهل لا ضمان عليه في ذلك
(الجواب) نعم ولو نام ووضع الودیعة تحت رأسه أو جبهه فصاعت لا يضمن وكذلك ان وضعها
بين يديه وهو الصحيح والله مال الامام الشرعيني قالوا وانما لا يجب الضمان في الفصل الثاني إذا نام
فاعدنا أما إذا نام مضطجعا يضمن وهذا إذا كان في الحضر أما إذا كان في السفر فلا ضمان

مطلب اذا كان امرأته
غير أمانة يضمن

مطلب للمالك تضمن
الغاصب أو مودع الغاصب

مطلب لو دفع الودیعة الى
اجيره الخاص الساكن معه

مطلب بعث الودیعة مع
ابنه الصغير لا يضمن

مطلب امره بالركوب في
مركب مغفر فركب بم غيره
يضمن

مطلب الأصل أن الشرط
انما يصح إذا كان مفيدا
والعمل به ممكنا

مطلب وضع الودیعة تحت
رأسه ونام لا يضمن

بام قاعد او مفعلي ما كذا ذكره في الذخيرة وذكر في العدة لو نام واضعاً جنبه على الارض فتساعت
 الوديعه يضمن وان نام قاعد الا يضمن وفي السفر لا يضمن في الوجهين عمادية من الفصل ٣٢
 * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو وديعة وتسلمها منه ثم جاء رجل أجنبي وأخذ الوديعه
 والمودع يراه ولم يمكنه دفعه ومنعه خوفاً من ضرره فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وفي
 الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعه أجنبي والمودع يراه فسكت قال أبو القاسم الصغار يضمن ان أمكه
 دفعه أما لم يمكنه دفعه منعه خوفاً من ضرره وغاربه لم يضمن انقروى * (سئل) * فيما اذا
 دفع زيد لعمرو مديوناً فباعه لغيره فعرضه على البيع فلم يشتريه أحد فردّه عمرو وعلى زيد ثم جدد زيد
 وصوله له من عمرو فهل يقبل قول عمرو ويضمنه * (الجواب) * نعم لانه أمين والقول للأمين مع
 الجين الا اذا كذبه الطاهر كالتقاضي في الاشياء كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله
 كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر ومنه في تصوير الابصار المودع اذا ادعى رد الوديعه فالقول
 قوله ولو أقام البينة على ذلك قبلت عني على الهداية من كتاب الغصب في فصل ومن غصب عينا ادعى
 رد الوديعه أو خلاصتها ومات قبل أن يحلف لا يحلف وارثه نص عليه في الجامع الكبير برأيه من
 القضاء * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عند عمرو وأجنبي فوضعهما عمر وفي حانوته ثم أخذهما
 بكر لينظر اليهما وحواهما من موضعهما بدون اذن ثم ما ثم طالبه عمر وبهما فزعم انه ردّهما الى محلهما
 وزيد وعمر وينكران ردّهما الى محلهما فهل يضمن بكر قيمتهما زيد * (الجواب) * نعم أما أولاً
 فلما سرح به الامام الجليل فاضحان في الغصب وجعل ركبة دابة رجل بغير اذنه ثم نزل فماتت قال
 يضمن في رواية الاصل وعن أبي يوسف انه لا يضمن وعنه انه يضمن قال الناطقي الصحيح انه على قول
 أبي حنيفة لا يضمن حتى يحول عن موضعها اه ثم ذكر في موضع آخر منه قالوا الصحيح من
 مذهبه انه لا يضمن الا بالتحويل وفي موضع آخر أيضاً بعد التحويل لا يبرأ عن الضمان واليه مال الفقيه
 اه وأما ثانياً فلانه متعذر من قول الامر بجد السيد اليهما بغير اذن شرعي وفي العمادية من او اخر جناية
 الدواب ضمن مسألة لان غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل اه * (سئل) * فيما اذا كان
 لرقبي وديعة عند زيد فدفعها لزيد ولو كيل شرعي عن سيد الرقيق ثم مات السيد وعق الرقيق وطلب
 الوديعه من زيد فهل ليس له طلبها منه والدفع المذكور جائز * (الجواب) * نعم في الثانية
 آخر كتاب المأذون العبد اذا اودع عند انسان شيئاً لا يملك المولى أخذ الوديعه كان العبد مأذوناً او
 محجوراً فالأول المودع دفع الوديعه الى مولاه ان لم يكن على العبد دين جاز اه أقول حاصله انه ليس
 للمولى أخذهما من المودع جبراً ولو دفعها المودع برضاه الى المولى صح تطهير الموكل ليس له أخذ الثمن
 من المشتري ولو دفع اليه المشتري يبرأ وفي البحر عن الخلاصة ومنعه منه وديعة عبده لا يكون ظملاً لان
 المولى ليس له قبض وديعة عبده مأذوناً كان أو محجوراً ما لم يحضر ويظهر انه من كسبه لاحتمال
 انه مال الغير وديعة فاذا ظهر انه للعبد بالبينة فيئذ يأخذ اه * (سئل) * فيما اذا اودع زيد
 عند عمرو مديوناً فباعه لغيره فعرضه عمر وفي بيت من داره حرز له فدخل غل في الصندوق
 وافسد بعض الامتعة بدون تعد من عمرو ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم قال
 في جامع الفصولين في الذخيرة افسدها القارة وقد عرف المودع ثقب القارة فلما علم ربه ان ثقب القارة
 برئ لا لولم يعلمه بعد ما علم ولم يستدع في العدة لو كانت شيئاً من الصوف ورب الوديعه غاب وخلف
 المودع عليها الفساد يرفعها الى القاضي لبيعها ولو لم يرفع ولم يحتل ادفع ذلك لم يضمن اه وفي الظهيرية
 الانسان اذا استودع عنده ما يتع فيه السوس في زمان الصيف فلم يردّها الى الهواة حتى وقع فيه
 السوس وفسد لا يضمن اه نهج النجاة وفي الوهبانية

مطلب أخذ الوديعه أجنبي
 ولم يمكنه دفعه لا يضمن

مطلب يقبل قول المودع
 نالين في رد الوديعه للمالك
 مطلب كل أمين ادعى
 ايصال الامانة الى مستحقها
 قبل قوله

مطلب ادعى رد الوديعه
 أو خلاصتها ومات قبل أن
 يحلف لا يحلف وارثه

مطلب حوّل الوديعه
 الوديعه عن محلهما لا اذن ضمن

مطلب اذا دفع وديعة
 العبد لم يملكه لا يضمن الا اذا
 كان مديوناً

مطلب دخل التسل في
 الصندوق وفسد بعض
 الامتعة لا يضمن

مطلب فيما اذا كانت الوديعه
 يخاف عليها الفساد وصاحبها
 غائب

وتار لتشر الصوف صفا فت لم يضمن وقرض القار بالعكس يؤز

اذا لم يستأجر الثوب من بعده * ولم يعلم الملاك ما هي تنقر

مطلب قال للمودع ارسلاها
مع رجل امين ففعل لا يضمن

مطلب ابن عبد الوديعة
لا ضمان على المودع

* (سئل) * فيما اذا كان لزيد الغائب وديعة عند عمرو فاذن له زيد بارسالها اليه مع رجل امين
يعتمد عليه فنقل ذلك فخرج على الرسول قطاع الطريق فنهبوا القافلة والامانة بالتهرؤ والغلبة ولم يمكن
دفعهم ويريد زيد أن يضمنها عمرافه هل حيث كان الامر كذلك لا ضمان على عمرو * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما اذا اودع زيد عبده عند عمرو فابن العبد من عند عمرو بدون تعذره ولا
تقصير في حفظه فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد عمرو
سجارا على سبيل الامانة فربطه عمرو وجعل مع دابة اخرى على شط نهر وأبعد عنها محل آخر حتى غابا عن
بصره وقصر في الحفظ حتى سقط السجرا في النهر فهل يضمن عمرو قيمته لصاحبه * (الجواب) *
حيث قصر في الحفظ وغيبه عن بصره يضمن قيمته لصاحبه

* (كتاب العارية) *

مطلب لو هلك الدابة في
يد المستعير والعارية مطلقه
لا يضمن

* (سئل) * في رجل استعار نوراً من آخر استعاره مطلقه ليحرق عليه فهل عنده في حالة
استعماله من غير تعذره ولا وجه يقتضي ضمانه فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم
ولو هلك الدابة العارية في يد المستعير فان كان العقد مطلقاً لا يضمن سواء هلك في حال
الاستعمال او في غيره عمادية من ضمان المستعير

مطلب لا يضمن المستعير
وان شرط عليه الضمان

* (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو سجرا ليركبه الى قرية معينة استعاره مطلقه
ليحصد زرعاً في القرية ثم بعد فراغه بعيد السجرا لصاحبه فركبه للقرية وقبل فراغه من الحصاد نهبه
الاعراب مع عدة جهير لاهل القرية بالغلبة والتهرؤ بدون تعذر من زيد ولا تقصير في الحفظ ولم يقدر على
دفعهم ولا على رده منهم ويرى عمرو ضاحيه أن زيد يضمنه بمقتضى انه شرط عليه ضمانه فهل لا ضمان على
زيد ولو صدر الشرط * (الجواب) * نعم قال في وديعة التنوير واشترط الضمان على الامين
باطل به يبقى اهـ وفي العمادية قال أبو جعفر الشرط وغير الشرط سواء لان اشتراط الضمان على
الامين باطل وبه تأخذ اهـ وفي جامع الفتاوى ولا تضمن العارية وان التزم الضمان عند الهلاك

مطلب اذا مات المستعير
مجهلاً يضمن

* (سئل) * في رجل استعار من آخر عدولا معلوماً ليتفقد به انتم مات قبل أن يردها لصاحبها مجهلاً
له ولم توجد في تركته فهل يكون ضامناً لها في تركته * (الجواب) * نعم لان العارية امانة
كافي العلائق والامانات مضمونة بالموت عن تجهيل * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو
حصانه ليركبه اربعة ايام الى قرية معينة فركب الى القرية المذكورة وتجاوزها الى قرية اخرى
بعيدة وغاب اكثر من شهر ثم رجع قائلاً ان الحصان قد هلك معه في القرية الاخرى بعد مرور الايام
المذكورة فهل يضمن قيمة الحصان لصاحبه * (الجواب) * حيث كانت عارية الحصان
المذكورة موقته بوقت ومقيدة بمكان معين فأمسكه بعد الوقت وتجاوز به المكان المعين يضمن قيمة
الحصان لصاحبه قال في العمادية في الفصل ٣٢ العارية لو كانت مقيدة بالمكان تجاوز ذلك المكان
يضمن ولا يبرأ بالعود اهـ وفي فتاوى القاضي ظهير الدين اذا كانت العارية موقته بوقت فأمسكها

مطلب تكون العارية موقته
نصاً او دلالة

بعد الوقت فهو ضمان ويستوى فيه أن تكون العارية موقته نصاً او دلالة حتى ان من استعار قدوماً
ليكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن اهـ ومثله في الفصولين استعار نور اليكرب ارضه
وعينها فكرب ارضاً اخرى فغضب النور يضمن لان الاراضى تختلف في الكرب بسهولة وصعوبة بمنزلة
من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم فذهب الى آخر تلك المسافة كان ضامناً وكذا لو أمسك
في بيته ولم يكرب حتى عطب لاجدم الرضى من المالك بالامسالة وكذا في الاجارة اذا أمسك ولم يذهب
أقول ينبغي أن لا يضمن لكرب مثل الارض المعينة او ارضي منها كالمواضع الداية للعمل وسمى نوعاً
نخالف لا يضمن مثل المسكى او اخف كذا في جامع الفصولين ولو عين طريقاً فاسلك طريقاً آخر كان

مطلب لو عين طريقاً فاسلك
آخر لا يضمن ان كانا على السواء

سواء لا يضمن وان كان ابعداً وغير مسلول ضمن وكذا اذا انقلبوا في الامن عمادية استعار قدر الغسل
 الثياب ولم يسلم حتى سرق ليلا ضمن برازية من الرابع من العارية العارية لموقته فأمسكها بعد
 الوقت مع اسكان الرذنين وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع القصولين للمستعير أن يركب
 الدابة العارية في الرجوع وليس للمستأجر ذلك عمادية وفيها فان لم يسم المستعير لها موضعها ليس
 له أن يخرج بها من المصر اه وفي القول لمن عن البدائع ولو اختلف المعير والمستعير في الايام أو
 المكان أو فيما يحمل عليها فالقول قول المعير لأن المستعير يستفيد ملك الانتفاع من المعير فكان القول
 في المقدار والتعيين قوله مع العين دفعا للثمة وفي تناو قارئ الهداية اذا اختلف المعير والمستعير
 في الانتفاع بالعارية فاذعى المعير انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص والمستعير الاطلاق فالقول قول المعير
 في التمسيد لان القول له في اصل الاعارة فكذا في صفتها اه * (سئل) * في رجل استعار من
 آخر دابة ليركبها الى مكان معلوم فركبها وقبل وصوله الى المكان صادفه متقلب وأخذها منه بالتهرب
 والقلبة ولم يمكنه متعه بوجه وخاف من ضرره فهل لا ضمان على المستعير * (الجواب) * نعم لان
 العارية أمانة كما تقدم والمستعير أمين والأمين انما يضمن بترك الحفظ اذا تركه بغير عذر كما في العمادية
 من ضمان الراعي وفي الجامع الأصغر ولو أخذ الدابة اجنبي والمودع يراه فبكت قال أبو القاسم
 الصقار ضمن ان امكنه دفعه أما لو لم يمكنه متعه خوفاً من ضرره وعارته لم يضمن * (سئل) *
 في رجل بنى بماله لنفسه قصر في دار أبيه باذنه ثم مات أبوه عنه وعن ورثة غيره فهل يكون القصر لبانيه
 ويكون كالمستعير * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في حاشية الاشباه من الوقت عند قوله
 كل من بنى في ارض غيره بأمره فهو مالكا لها الخ ومسألة العمارة كثيرة ذكرها في الفصول
 العمادية والفصولين وغيرها وعبارة المحشي بعد قوله وبكون كالمستعير في كاف قلعته متى شاء
 * (سئل) * في قطعة ارض ميريبة اذن المتكلم عليه الزيد أن يبني عليها بناء ولم يبن بعد ويريد المتكلم
 عليها الرجوع عن الاذن المرقوم وصنعه من البناء فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في فتاوى
 الشيخ اسماعيل الخائف سئل فيما اذا اذن ناظر وقت زيد أن يغرس في ارض الوفا غراسا ولم
 يغرس بعد ويريد الناظر الرجوع عن الاذن المرقوم ومنع زيد من الغراس فهل له ذلك الجواب نعم
 له ذلك قبل الغرس * (سئل) * في ذى حفر سردابا له في دار جاره عمرو الذي باذنه ثم باع
 عمروداره من بكر الذمي ويطلب بكر الان رفع السرداب والخال انه لم بشرط وقت البيع بقاء
 السرداب فهل له ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأذن جاره في وضع جندوع له على حائط الجار
 أو في حفر سرداب تحت داره فأذن له في ذلك ففعل ثم ان الجار باع داره فطلب المشتري رفع الجندوع
 والسرداب كان له ذلك الا اذا شرط في البيع ذلك فحينئذ لا يكون للمشتري ذلك خاتمة من باب ما يدخل
 في البيع من غير ذكر ومثله في البرازية من القسمة والاشباه من العارية وراجع حاشية السيد أحمد
 أقول وكذا الوصايا الاذن فلورثته رفع البناء عن ملكهم وان أذن له مورثهم كافي أول كتاب العارية
 من الخيرية ولا يظهر هنا اشتراط بقائه لان الارث جبري لا يتقيد بالشروط بخلاف مسألة البيع ورأيت
 بخط شيخ مشايخنا الشافعي والوارث في هذا بمنزلة المشتري الا أن الوارث أن يأمره برفع البناء
 على كل حال كافي الهندية ومنه يعلم أن من اذن لاخذ ورثته ببناء محل في داره ثم مات فلنأى ورثته
 مطالبته برفعه ان لم تقع القسمة ولم يخرج في مضمونه وفي جامع القصولين استعار دار فبنى فيها بلا امر
 المالك أو قال له ابن لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يومه الباقي هدم بناءه وإذا قرط في الرد بعد الطلب
 مع التمكن منه ضمن اه * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة الى مكان معلوم وقال له عمره
 اذا وصلت الى المكان المزبور ابعثها مع من شئت فبعثها زيد على يد من ليس في عياله فهل كفي الطريق
 من غير تعد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن * (الجواب) * نعم استعار دابة للعمل الى مكان

مطلب لو أسلم الدابة بعد
 الوقت ضمن وان لم يستعملها
 بعده

مطلب للمستعير أن يركب
 في الرجوع بخلاف المستأجر

مطلب القول للمعير في الايام
 أو المكان أو ما يحمل عليها

مطلب القول للمعير في
 تقييد الانتفاع بالعارية

مطلب أخذ الدابة متقلب
 لم يضمن المستعير

مطلب العارية أمانة
 مطلب بنى في دار أبيه باذنه

فالبناء له ويكون كالمستعير
 مطلب اذن له بالبناء في

الارض الميريبة ثم رجع قبل
 البناء له ذلك

مطلب للناظر الرجوع عن
 الاذن لغرس قبل الغرس

مطلب حفر سردابا في دار
 جاره باذنه ثم باعها الجار ولم

بشرط بقاء فلا يشتري رفعه

مطلب لورثته الاذن رفع
 البناء

مطلب قال له المعير ابعثها مع
 من شئت فبعثها مع من ليس

في عياله لا يضمن

كذا وقال له المالك ابرئها مطلقا فبعها على يد من ليس في عياله فهلك في الطريق ولم يضمن حارو
 الزاهد وفي التجريد البرهاني رجل جاء الى المستعير وقال اني استعرت الدابة التي عندك من
 فلان مالكتها وامرني ان اقبضها منك فصدقه ودفعها اليه فهلك عنده ثم انكر المعير ان يكون امره
 بذلك فالمستعير ضامن ولا يرجع على الذي قبضها منه لانه صدقه فان كان قد كذبه اولم يصدق
 ولم يكذبه اوصدقه وشرط عليه الضمان فانه يرجع عليه قال وكل تصرف هو سبب للضمان اذا ادعى
 المستعير انه فعله باذن المعير وهو يحجج بضمن المستعير الا ان تقوم له بينة على الاذن عمادية
 * (سئل) * فيما اذا استعار زيدا من زوجته ارضا ليزرعها فزرعها حنطة بعد ما حرمها واذا نبت
 له بزرعها ونبت الزرع وتريد الا نرفع يده عنها واخذها منه قبل ان يحصد الزرع فهل ليس لها ذلك
 * (الجواب) * نعم قال في التنوير واذا استعارها ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان يحصد الزرع
 وقتها والا اه ومثله في الدرر * (سئل) * فيما اذا استعار زيدا من عمرو حمارا ليحمله بنفسه
 ولا يغيره من غيره فحمله ثم اعاره من بكر فحمله بكر ومات عنده ويريد عمرو تضمين زيد قيمة الحمار
 بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ويضمن لعين الاقل حيث استعاره للتحميل
 فحمله ثم اعاره قال في التنوير وشرحه للعلاء ومن استعار دابة او اسأجرها مطلقا بلا تقييد يحتمل
 ما شاء ويعبر له أي العمل ويركب عملا بالاطلاق ويا فعل اول اثنين مراد اوضحين بغيره ان عطبت حتى
 لو ألبس او اركب غيره لم يركب بنفسه بعده هو الصحيح كافي اه والثاني انتهى قال في الخلاصة فلو قال
 لا تدفع لعيرك فندفع فهلك ضمن مطلقا ومثله في البزارية * (سئل) * في مستعير ثور ذبحه
 مدعي الاياس من حياته وذلك بدون اذن من صاحبه وصاحبه ينكر الاياس من حياته ولا بينة
 للمستعير على دعواه فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان لا ترجى حياته لا يضمن الذابح
 بالذبح قيمته وان اختلفا فقال المالك كانت حياته ترجى وقال الذابح لا ترجى فالبينة على الذابح
 واليمين على المالك واذا اجمعت البينة وحلف المالك ضمن الذابح قيمته يوم الذبح والقول له في قدر
 القيمة بينه واذا ادعى المالك زيادة عما يقول الذابح فعليه البينة والله اعلم والمسألة في الخبرية من
 ضمان الاجير مصدرة في حرث والجامع بينهما الامة لان الاجير امين والمستعير امين * (سئل) *
 في رجل استعار من آخر خيما وتسلمها ودخل دارا وابقاها في السكة وغيره حتى ضاعت
 فهل يضمن قيمتها صاحبها * (الجواب) * نعم يضمن قال مؤيد زاده في ضمان المستعير اذا دخل
 المستعير لبيته وترك الدابة المستعارة في السكة فهلك يضمن سواء ربطها اولم يربطها لانه لما
 غيبها عن بصره فقد ضيعها حتى اذا دخل المسجد أو البيت والدابة لا تعيب عن بصره لا يجب
 الضمان وعليه الفتوى فصولين اه * (سئل) * فيما اذا استعار زيدا من عمرو رجلا ليحمل
 عليه قبرا معلوما من الحنطة فحمله ازيد منه وعلم ان الجبل لا يطبق ذلك فهلك الجبل بسبب ذلك ويريد
 عمرو ان يضمنه كل قيمته بعد ثبوت ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم
 استعارها ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحملها خمسة عشر مخوما فهلك فان علم ان هذه
 الدابة لا تطبق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها لان هذا استهلاك وان علم انها تطبق ضمن ثلث
 قيمتها وتوزع الضمان على قدر المأذون فيه وغيره المأذون فيه بخلاف ما اذا استعار ثورا ليطحن به
 عشرة مخاتيم حنطة فطحن أحد عشر فهلك يضمن جميع القيمة لانه لما طحن عشرة مخاتيم فقد انتهى
 الاذن فبعد ذلك استعمل الدابة بغير اذن مالكتها فيصير غاصبا بخلاف الحمل لان حمل الكل عليها
 يوجد مرة واحدة وهو في البعض ماذون وفي البعض مخالف فتوزع الضمان عمادية * (سئل) *
 في العارية الموقته اذا امسكها بعد الوقت مع اسكان الرد وهلكت هل يضمن * (الجواب) *
 نعم العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع اسكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار

مطلب فيما اذا اجار رجل
 الى المستعير وقال اني استعرتها
 من مالكتها وامرني ان
 اقبضها

مطلب استعار ارضا
 ليزرعها لم تؤخذ منه قبل ان
 يحصد الزرع

مطلب فمن استعار ثورا
 فذبحه مدعي الاياس من
 حياته

مطلب دخل داره وترك
 الدابة في السكة وغيبها عن
 بصره يضمن

مطلب استعارها ليحمل
 عليها قدرا معلوما فحمل ازيد
 منه الخ

مطلب العارية الموقته لو
 أمسكها بعد الوقت ضمنها

وسواء بوقت نصاب أو دلاله حتى ان من استعار قد وما لي كسر حطبا فكسره فأمسك ضمن ولو لم يوقت
 فصولين وان قيد بوقت أو نوع أو بهما ضمن بالخلاف الى شر لا الى مثله أو خير علائق العارية لو
 كانت مقيدة بالمكان فيأوزه يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن والوديعة
 ولو لم يذهب بها الى ذلك المكان يضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك هذا في الاجارة وهذا بخلاف ما اذا
 استعار دابة أو استأجرها ليحمل عليها خنطة فحمل شيئا أخف من الخنطة أو أسهل على الدابة يضمن
 كذا في شرح الطحاوي عمادية أقول قوله آخر يضمن الظاهر أن صوابه لا يضمن لأن عبارة جامع
 الفصولين برمز شرح الطحاوي هكذا ولو ذهب الى مكان آخر لا الى المسكن ضمن ولو أقصر وكذا
 لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسكن ضمن والمكث المعتاد عفو وكذلك الاجارة وهذا بخلاف
 ما لو استعارها واستأجرها ليحمل بها خنطة لا يضمن إلا خف يبرأ اه وكذا ذكر المسئلة في نو والعين ولكنه
 استشكل قوله ضمن ولو أقصر وقوله وكذلك لو أمسكها في بيته لأن المخالفة فيها الى خير لا الى شر فكان
 الظاهر أن لا يضمن فيها اه * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو دابة ليركبها الى مكان
 معين في اثناء الطريق او دعها عند بكر فأخذها بكر وذهب بها الى مدينة بعلبك فذهب زيد وعبد
 عمرو وبأن عمرو وليا تباهيهما فاستلماها من بكر وسلمها لزيد لعبد عمرو المأذون له بأخذها ثم مات
 الدابة عند العبد المزبور بقضاء الله تعالى وقدره ويرغم عمرو أن زيد يضمن قيمتها فهل يكون غير
 ضامن لها * (الجواب) * نعم قال الاستيعابي في شرحه على الجامع الصغير للمستعير أن يودع
 عند صاحب الطريق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد
 ابن الفضل من واقعات اللامشي والمستعير أن يودع على المفق وهو المختار وروى بعضهم عدمه
 ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد اجنبي فهلكت يضمن على الثاني لا الاول بحرم العارية في شرح
 قوله ولا يبرهن ولو ردة العارية مع اجنبي يضمن جامع الفصولين في ٣٣ انقروى من اول العارية
 وقال في هامشه من هذا المحل وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى
 ومثله في التبيين وغاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما
 يملك الاعارة وأما فيما لا يملك الاعارة لا يملك الايداع أقول للمستعير الاعارة في موضعين الاول اذا
 استعار مطلقا بأن لم يعين المعبر متقاسوا وكان مما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب او لا
 كالحمل على الدابة والاستخدام والسكنى والثاني فيما اذا عين متقاسوا وكانت مما لا يختلف وهذا عند
 عدم النهي فالوقال لا تدفع لغيره فندفع فذلك ضمن مطلقا كما مر وهذا أيضا اذا لم يستعمله وكان
 مما يختلف فلو استعمله فالصحيح انه ليس له أن يعبر ولو استعاره مطلقا لتعينه وكذلك لو فرغ من العمل
 الذي استعاره له لم يكن له الاعارة مطلقا لبقائه مودعا والحاصل انه يملك الاعارة فيما لا يختلف
 في المطلقه والمقيدة وانه ليس له الاعارة اذا فرغ فيما يختلف وغيره وكذلك ليس له الاعارة فيما يختلف
 وكانت مقيدة وكذلك لو استعمل مما يختلف ولو في المطلقه وكذلك لو نهى عن الدفع الى غيره كما يعلم من جامع
 الفصولين ففي هذه المواضع التي لا يملك فيها الاعارة لا يملك الايداع بلا خلاف وانما الخلاف فيما يملك
 الاعارة هل يملك الايداع قبل نعم لان الوديعة ادنى حال من الاعارة لانها لا تحفظ بدون انتفاع فاذا ملك
 الاعلى ملك الادنى وقيل لا لانه امانة وليس للامين أن يودع ابتداء وانما ملك الاعارة لانه مأذون بذلك
 لاطلاق الاذن بالاتفاق من المعبر وصح هذا القول في النهاية كما نقله في التتارخانية ثم هذا كله اذا
 هلك المستعار قبل تسليمه الى مالكه سليما أو ماله هلك بعد فلا كلام في عدم الضمان ومثله ما في السؤال
 فانه قد سلم الدابة الى عبد المالك المأذون له بذلك فلا حاجة الى بناء عدم الضمان على القول بأن
 المستعير له أن يودع كما لا يخفى فافهم * (سئل) * في المعبر اذا طلب العارية من المستعير مرارا
 فقرط حتى هلكت في يده ولم يكن عاجزا عن الدفع بعد الطلب فهل يضمنها * (الجواب) * نعم يضمن

مطلب لو جاوز المكان المقيد
 يضمن ولا يبرأ بالعود

مطلب للمستعير أن يودع

مطلب للمستعير الاعارة
 في موضعين

مطلب اذا منع العارية
 بعد الطلب يضمنها

* (كتاب الهبة) *

مطلب القول لمضى القرض
دون الهبة

* (سئل) * فيما اذا دفعت هبة لزيد مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض قطا لئله بالمبلغ المزبور فقال انك دفعت له هبة وقالت بل قرضا فهل يكون القول قولها بينهما في ذلك وعليه رد مثل القرض المزبور * (الجواب) * نعم دفع لاخر عيناتم اختلاف فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول قول الدافع كذا في القول لمن عن البرازية ومثله في الخانية دفع اليه دراهم فقال انتفع بها ففعل فهو قرض كما لو قال اصرقها الى حوايجك ولودفع اليه ثوبا وقال اكتسبه ففعل يكون هبة لان قرض الثوب باطل لسان الحكم من الهبة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ثلث بستان معلوم جار في ملكه على سبيل الشبوع ارضوا غراسا فوهبه من اولاده الثلاثة القاصرين من غير قسمة والبستان يحتمل القسمة ثم باع زيد مع بقية شركائه جميع البستان من رجل فهل تكون الهبة قاسدة والبيع نافذا * (الجواب) * هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وهو ما يجبر القاضي فيه الا ترى على القسمة عند طلب الشريك لها لا تفيد الملك له وهو بطلان في المختار مطلقا شريكا كان أو غيره ابتداء وغيره فلو باعه الواهب صح لان هبة المشاع باطلة وهو الصحيح كما في مشتمل الاحكام نقلا عن تمة الفتاوى والهبة الفاسدة لا تفيد الملك على ما في الدرر وغيرها والمسئلة مسطورة في التنوير ايضا أقول ذكر ذلك في التنوير لكن قال شارحه مستدركا عليه بما في الفصولين من أن الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم قال ان لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح يعني أن لفظه يفتى أي بالقول بافادتها الملك بالقبض أكد من لفظ الصحيح أي في قول من قال الصحيح انها لا تفيد فالحاصل انهم ما قولان صحيحان لكن الاول اصح لانه معنون بلفظ الفتوى الذي هو أكد ألفاظا التصحيح لان القول الصحيح قد لا يفتى به لوجود ما هو أصح منه اوله غير عرف او زمان او نحو ذلك مما يقتضي الانقضاء بخلافه على حسب ما يظهر لاهل الترجيح بخلاف لفظ يفتى فانه صريح في أن العمل عليه وانه لا يفتى بخلافه فلذا كان أكد لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار في هذا المحل ما صورته قال في الفتاوى الخيرية ولا تفيد الملك في ظاهر الرواية قال الزيلعي وسلمه شائعا لا يملك حتى لا ينفذ تصرف فيه فيكون مضموما عليه وينفذ فيه تصرف الواهب ذكره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام انها تفيد الملك وبه أخذ بعض المشايخ اه ومع افادتها للملك عند هذا البعض اجمع الكل على ان الواهب استردادها من الموهوب له ولو كان ذارحما محرم من الواهب قال في جامع الفصولين رامن الفتاوى الفضلى ثم اذا حلت اقتب بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم محرم منه اذا فاسد مضمونه على ما مر فاذا كانت مضمونه بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة الرد قبل الهلاك اه وكما يكون للواهب الرجوع فيها يكون لو ارثه بعد موته لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كما في البيع الفاسد اذا مات أحد المتبايعين فلورثته نقضه لانه مستحق الرد ومضمونه بالهلاك ثم ان المقر أن القضاء يخص فاذا اولى السلطان قاضيا يفتى بمذهب أبي حنيفة لا ينفذ قضاؤه بمذهب غيره لانه معزول عنه بتخصيصه فالتحقق فيه بالبيعة نص على ذلك علما ونارحهم الله تعالى اه ما في الخيرية وبه ائقي في الحامدية ايضا والتاجية وبه جزم في الجواهر والبحر ونقل فيه عن المبتغي بالغين المجتعة لوباعه الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونه بالقبض ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف اذا الهبة تقبب عدم معاوضة اه وذكر قبله أن هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد الملك عند أبي حنيفة اه وفي القهستاني لا تفيد الملك وهو المختار كما في المنصريات وهذا مرئي عن أبي حنيفة وهو الصحيح اه فثبت علمت أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه محمد وأنه قول أبي حنيفة ظهر أنه الذي عليه

مطلب هبة المشاع فيما
يحتمل القسمة باطلة

مطلب في تحقيق مسئلة أن
الهبة الفاسدة لا تفيد الملك
بالقبض

العمل وان صرح بأن المتيقن به خلافه لانه اذا اختلف التصحيح لا يبدل عن ظاهر الرواية على انه على القول الآخر يكون ملكا خبيثا كما صرح حوايه ويكون مضمونا عليه كما تم فلم يجد نفعا للموهوب له فاعتقم ذلك وانما كثرت النقل في هذه المسئلة لكثرة وقوعها وعدم تنبيه اكثر الناس لزوم الضمان على قول الكل ورجاء لدعوة نافعة في الغيب اهـ ما ذكرته فيما علقته على الدر المختار ثم اعلم أن الشيوخ انما يمنع وقت القبض لا وقت العقد فلو وهب مشاعا ثم قسم وقت القبض وسلم جاز حتى لو وهب نصف دار شاعا ولم يسلم حتى وهب النصف الآخر وسلم الكل جاز كما في جامع الفصولين وغيره

(مسئل) * فيما اذا كان زيد حصة معلومة في طاحونة وله عدة مواش وجبر آلات فلاحة وكتب معلومات لا تقبل القسمة فلاك ووجب وذكر من ابنه البالغين هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسليم والتسليم وفرغ لهما عن شدة مسكه في اراضي وقف معلومة وصدر ذلك في حصة له يئنه شرعية وصديق متولى الوقف على الفراغ وأجازته ومات زيد عن ابنه المذكورين وعن ورثته غيرهما يزعمون أن الهبة صدرت في مرض الموت ولهم يئنه على ذلك ولا بين يئنه تشهد بأن ذلك في القسمة فهل تكون الهبة والفراغ صحيحين وأى اليئنين تقدم * **(الجواب)** * نصح هبة مشاع لا يقسم

نصح هبة مشاع لا يمتثل القسمة كذا في الملتقى فثبت كانت الهبة المذكورة كما ذكر في صحة وكذا الفراغ المذكور اذا كانا في القسمة يئنه القسمة تقدم كما ذكره فاضحان بما نصه رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة أن المورث وهب منه في حصة وقضه وبقية الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من يدعى الهبة في المرض وان أقاموا اليئنه فالليئنه يئنه من يدعى الهبة في القسمة كذا ذكره في الجامع الصغير اهـ * **(مسئل)** * فيما اذا وهبت امرأة من اولادها حصة من بناء طاحونة هل تنصح ام لا كذا وردت صورة الدعوى **مسئلته**

(الجواب) * أما هبة المشاع فيما لا يمتثل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في المغتفران لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تنصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدرر وكذا يجوز هبة البناء دون العرصة اذا اذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو يخل فيها زرع دونه أى دون التمر اذا امره أى الواهب الموهوب له بالحصاد في الزرع والجداد في التمر لأن المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا اذن المولى في النقض والحصاد والجداد ففعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اهـ ونقله في المخ عنها واقتره في جامع الفتاوى ولو وهب زرعاً في أرض أو ثمر في شجر أو حلية سيف أو بناء داراً أو ديناراً على رجل أو قفيزاً من صبرة وأمره بالحصاد والجداد والقطع والنقض والقبض والكيل ففعل صح استحساناً ولو لم يأذن وفعل في المجلس أو في غيره ضمن اهـ وفي التنازع خاتمة في الفصل الثاني من الهبة واذا وهب له نصيباً في حائط أو طريق أو حمام وسلطه فهو جائز اهـ وأفتى جد جدي المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اليه ومضرت فيما اذا كان زيد عمارة قائمة في أرض الغير فلك زيد العمارة المزبورة لزوجه ولم يأذن لها بنقض العمارة فهل يكون التملك غير صحيح ام لا الجواب نعم يكون التملك غير صحيح كسبه الفقيه عماد الدين عنى عنه فليست في مسئلتنا هل سلطه على نقضه ام لا فنعم ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقبوضاً ما اذا كان مما يمتثل القسمة وأن يكون مقبوضاً عن غير الموهوب ولا يكون مقبوضاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو يخل فيها ثمر للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا الوهب داراً أو طرقاتها مشاعاً للواهب كذا في النهاية اهـ وعلى هذا نقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يمتثل اطلاقه على ما اذا اذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن افتى مفتي الروم على أفندي بمقتضى

مطلب نصح هبة مشاع
لا يقسم
مطلب يئنه الهبة في القسمة
تقدم على يئنه المرض

مطلب لا تنصح هبة البناء
دون الارض الا اذا سلطه
الواهب على نقضه

مطلب في مسئلة البناء
بدون الارض على وجه
التحقيق

اطلاق البرازية بالجواز من غير قيد كما في فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم أقول وما في البرازية نقل
مثله في نور العين عن المنية ومثله في التارخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة
قال وفي الفتاوى عن محمد فين وهب رجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا لها حتى يقطعها ويسلمها اليه
اه هذا والموافق للمتون مامتر عن الدرر لقول الكثر وغيره تصح في محوز مقسوم ومشاع لا يقسم
قال في البحر قيد بالجواز لان المتصل كالثمرة على الشجر لا تجوز هبته اه ومثله مامتر عن الفتاوى
الهندية ويظهر لي التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرد لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه
معناه لا يتم ولا تملك الا اذا اذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد النقض صار محوزا مسلما ومن قال
تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم يقيد الملك ويدل على ما قلنا ما في البحر حيث قال وبما ذكر
هنا علم أن قوله تصح في محوز معلوم معناه انما تملك بهذه الشرط ولا أن الصحة متوقفة على القسمة
لو وهب شائعا يقسم تصح الهبة من غير ملك ولهذا الوجه مقسوما ملكه ولو كان شرطاً للصحة
لاحتج الى تجديد العقد كما لا يخفى اه كلام البحر وبشيء الى ذلك ما قدسنا آفعا عن التارخانية حيث
قال في هبة البناء انما جائزة ثم قال في هبة النخلة القائمة لا يكون قابضا حتى يقطعها ويسلمها فان
قوله جائزة لا يلزم منه الملك وقوله لا يكون قابضا الخ لا يلزم منه عدم الجواز فلا تنافي بين الكلامين
فاغتنم هذا التحقيق فانه بالقبول حقيق وبالله التوفيق هذا وذكر المؤلف في موضع آخر جواب جد
جده السابق وأيده بما قدمه عن الدرر وجامع الفتاوى ثم قال لكن يشكل على هذا قول الدرر لان المانع
للجواز الاشتغال بملك المولى ولم يكن البناء مشغولا بملك المولى بل بملك غيره يعني في صورة مسئلة
جد جده عماد الدين فلم يكن مانعا من الجواز كما هو صريح عبارة البرازية المتقدمة وليس هو من
اشتغال الموهوب بملك غير الواهب قال في المخ واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام
الهبة ذكر صاحب المحيط في الباب الاول عن هبة الزيادات انه لا يمنع الخ ما ذكره فيها انقلا عن
العمادية فتأمل ولا تجمل في الفتوى اه ما ذكره المؤلف وأقول هذا اعتراض منه على ما أجاب به
جد جده لان العمارة قائمة في ارض الغير لا في ارض الواهب وقد قال في الدرر ان المانع للجواز
الاشتغال بملك المولى يعني الواهب ومقتضى ذلك جواز هبة العمارة المذكورة لعدم المانع المذكور
وفي جامع الفصولين وقد صرح في زيادات فاضح ان الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة
سواء كان ملك الواهب او غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد
غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع فظهر أن
الاصل أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له يمنع الهبة اذ لم يكن
في يد الموهوب له اه ما في الفصولين وأنت خير بأن ما في الدرر وما في المخ وهو ما نقلناه عن الفصولين
انما هو فيما اذا كانت الهبة مشغولة كهبة دار فيها متاع للواهب أو لاجنبي ومثله هبة العمارة
دون الارض ليست من قبيل هبة المشغول لان العمارة غير مشغولة بالارض بل هي قائمة عليها متصلة
بها الا يقال اذا كانت كذلك فهي من قبيل هبة الشاغل وقد قال في جامع الفصولين تجوز هبة الشاغل
لا المشغول لانا نقول الماراد بالشاغل الذي تجوز هبته غير المتصل كما اذا وهب متاعا في داره أو جوالقه
بدليل نص يحتمل بأنه لا تجوز هبة الشجر بدون الارض حتى يقطع ويسلم كما قد مر من التارخانية
والعمارة من هذا القبيل ويدل له ما مر في عبارة الفتاوى الهندية عن النهاية من قوله ولا يكون
متصلا ولا مشغولا بغير الموهوب فعلم أن المانع كونه متصلا أو مشغولا بغيره لا شاعلا وأن المراد
بالشاغل غير المتصل واللازم كون المتصل مانعا وغير مانع وهو كلام متدافع ورأيت في حاشية
الفصولين للخير الرمي مانعه قوله تجوز هبة الشاغل أقول ليس هذا على اطلاقه فان الزرع والشجر
في الارض شاغل لها لا مشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لانهما له بها اه فقد صرح بأن المانع هو

مطلب وهبة نخلة قائمة
لا يكون قابضا حتى يقطعها
ويسلمها

الاتصال وان كان شاغلا لم كتب الرمي على قول القسوليين وقد صرح في زيادات قاضيان الخ
 ما مر أن مما يكثر السؤال عنه في رجل له شجر أو زرع أو بناء في أرض ملك أو سيطرة أو مكترة لا شجر
 أو مقصورة وجهه من الأرض يسهل لا تجوز الهبة وان كان شاغلا للأرض لا مشغولا ولا يذيل
 ما في الزيادات على جوارها لانهم صرحوا أن المانع في مثله الاتصال وجعله كالمشاع اهـ ملخصا
 وحاصله أن ما مر عن الزيادات من أن حبة المشغول لا تنفع الا اذا كان الشاغل في يد الموهوب له لا يذيل
 على جوار حبة الشاغل نحو الشجر اذا كان قائما في أرض يسهل الموهوب له أيضا لان المانع هناك ليس
 كونه شاغلا لان الشاغل تجوز هبته وان كان المشغول به ليس يسهل الموهوب له وانما المانع اتصاله بغيره
 وكونه كالحزم منه حتى صار كالمشاع لا تنفع حبه الا بعد افراره ومبدا ظاهر لك أن حبة الشاغل
 المتصل لا تنفع سواء كان المشغول به يسهل الزايب أو الموهوب له أو غيرهما وظاهر أيضا صحة ما أوجب به
 جد جده المؤلف وأن اعتراضه عليه غير وارد فاعلم هذه القوائد الفرائد * (سئل) * فيما
 اذا كان له نذر اس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف فوجهه في مرض موته من اجنبي ولم تسلمه
 منه حتى مات فهل تكون الهبة غير صحيحة * (الجواب) * نعم لان حبة الاشجار بدون الأرض
 لا تجوز كما صرح به قاضيان وغيره حيث قال حبة النخل بدون الأرض لا تجوز وفي التوزيع لا تنفع
 حبة لبن في مزرع وصف على غنم ونخل في أرض وتمرقى نخل ولو فصله وسلمه جاز ومثله في الملتقي وغيره
 وفي البرازية وهب أرضا فيها أزرع أو بقل أو نخلا عليه تمر أو وحب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا
 أرض أو نخلا بدون التمر لا يجوز لأن الموهوب متصل بغيره اتصال خلقته مع إمكان القطع فقبض
 احده ما غير ممكن في حالة الاتصال فتكون غزلة المشاع الذي يحتمل القسمة اهـ وفي الخيرية وقد تقرر
 أن حبة الشجر بدون الأرض كحبة مشاع يحتمل القسمة وهي لا تنفع اهـ ولا سيما مع عدم تسلمه ذلك
 فلو كانت حبة صحيحة ولم تسلم حتى مات الواهب بطلت بعونه قال في المبسوط ولا تجوز حبة المريض
 الا مقبوضة فاذا قبضت جازت وتعتبر من الثلث اهـ وفي العمادية وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى
 مات بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حسيقة فتقتصر الى القبض
 ولم يوجد اهـ ومثله في البرازية والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ابنان كبيران
 وأملان تقبل القسمة وحصة في مشاع تقبل القسمة ذلك جميع ذلك من ابنه المذكورين سوية بينهما
 نصفين من غير قسمة وكتب بذلك حاكم يراه ويريد زيد الرجوع عن التملك واسترداد
 ذلك من ابنه المذكورين فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وهب اثنان دارا لواحد ضح لانهما
 سلما هاجله وقد قبضها جله فلا شيع وبقله لا وهو هبة واحد من اثنين كبيرين ولم يبين نصيب كل
 واحد أي لا يصح عند أبي حنيفة لانه حبة النصف من كل واحد منهما دليل أنه لو قبل أحدهما فيما
 لا يقسم صحت في حصته دون الآخر فلم انهما عقدان بخلاف البيع فانه لو قبل أحدهما فانه لا يصح
 لانه عقد واحد ولا يجوز نظر الى أنه عقد واحد فلا شيع قيد بالهبة لان الرهن من رجلين
 والاجارة من اثنين جائز اتفاقا وقيد الواهب بكونه واحدا لأن الواهب لو كان اثنين والموهوب له
 كذلك على أن يكون نصيب أحدهما لاحدهما بعينه ونصيب الآخر لا يحوز اتفاقا
 كما في الهداية وقيدنا بكون الموهوب اهما كبيرين لانه لو وحب من اثنين أحدهما مغيرا والآخر كبير
 والصغير في عماله لم يميز الهبة اتفاقا لانه حين وهب صار قابضا حصته الصغير ففي النصف الآخر اتفاقا
 كذا في المحيط وقيدنا بعدم البيان لانه لو بين بأن قال لهذا اثنان وهذا لهذا لا يجوز عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف وقال محمد يجوز ان قبضه ومراة بالدار ما يحتمل القسمة لان ما لا يحتملها كالبيت
 يجوز اتفاقا وقيد بكون الموهوب لثنين لانه لو كان واحدا فكل اثنين قبضا جازا كذا في قاضيان
 سخ وفي تصحيح القدوري الشيخ قاسم وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل

مطلب هبة الاشجار بدون
الأرض لا تجوز ما لم يفصلها

مطلب وهب في مرض موته
ولم يسلم حتى مات بطل
وان كانت وصية
مطلب في هبة واحد من اثنين

مطلب في تحقيق مالو وهب
من اثنين

الموصلي وبرهان الاثنية المحبوبي وأبو البركات النسفي اه وقد أتى بذلك الخبر الرمي أقول فالخامس
انه على قول الامام لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيراً والاخر صغيراً في أن
الهبة لهما لا تصح وكله داخل تحت اطلاق المتون قولهم وبعبارة لا أي لا يصح هبة واحد من اثنين وبه
يظهر أنه لا فائدة للتعديد بالكبيرين على قول الامام وان تبع صاحب المنع في ذلك شيخه صاحب البحر
وتبعهما العلاني فالمناسب الاطلاق كما افاده الخبر الرمي في حاشية البحر وكذلك قوله ولم يبين
نصيب كل واحد ليس بقيد على قول الامام نعم فائدة التعديد بيان الخلاف فقط وقوله ولو وهب من
اثنين أحدهما صغيراً الخ الغمري في قوله والصغير في عياله أي عيال الوهاب كما لا يخفى وبذلك التعليل
ومثله مالو وهب لا يبين له أحدهما صغيراً في البرازية قال لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة
لقيام قبض الاب مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة الى قبوله فسبققت هبة الصغير فتكن الشيوع
والحيلة أن يسلم الدار للكبير ويهبها منها اه أي لأنها اذا كانت في يد الكبير ثم وهبها لهما فقد
وجد القبضان معا وقت العقد فلم يتحقق الشيوع وبهذا يظهر أنهم مالو كانا صغيرين وكانا في عيال
الوهاب أو كانا اثنين له تصح الهبة لتحقق قبضه لهما بمجرد العقد بلا سبق لاحدهما على الآخر وتقام
ذلك فيما علقناه على البحر وقد نظرتك أن ما في الدار المختار من قوله وصغير في عيال الكبير سبق قلم
وصوابه في عيال الوهاب كما ذكرنا ذلك لو كان في عيال الكبير لم يصح التعليل وتكون المسئلة خلافية
كسألة الكبيرين ثم هذا كله اذ لم يكن الموهوب لهما فقيرين فلو كانا فقيرين صحت على ما سأل في عقب
هذا فكان ينبغي تبيين الابن في السؤال بالغني حتى تكون الهبة فاسدة وانما حققنا هذه المسئلة
لانها صارت واقعة الفتوى في زماننا وتكرر السؤال عنها ووقع فيها اشتباه والله أعلم * (سئل) *
في امرأة وهبت في صحبها من شقيقها ووجهها الفقيرين امتعة مختلفة الاجناس هبة شرعية مسلمة لهما
فهل صحت الهبة * (الجواب) * نعم لأن الانواب المختلفة من اجناس مختلفة مما لا يقسم وهبتها
صححة كإنبه عليه في الخاتمة وقد أتى بذلك الشيخ خبر الدين الرمي وان وهب من اثنين واحداً لم يصح
عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يصح وان كانا فقيرين تكون صدقة والتصدق على الفقيرين
جائز بالإجماع وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدياً من اواخر كتاب الدعوى ملخصاً
التصدق على الغني هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارخانية في قول
الفصل الثاني عشر من الهبة انقضى والمسئلة في التوزيع وغيره اقول وهذا فيما يقسم وغيره فتصح
الصدقة مطلقاً على فقيرين ولو بلفظ الهبة قال في التارخانية عن المتصترات ولو قال وهبت منكماً هذه
الدار والموهوب لهما فقيران صحت الهبة بالإجماع اه لكون هذا على رواية الجامع والافتقار
ذكر في الاصل روايتين في الصدقة على قول الامام والصحيح رواية الجامع كما في جامع الفصولين وصححها
في الهداية أيضاً وعليها مشي اصحاب المتون وقد علم أن صحة الهبة في صورة السؤال من وجهين
أحدهما ككون الانواب المختلفة مما لا يقسم وهبة مما لا يقسم تصح ولو من غنيين فإنهما كون
الموهوب لهما فقيرين وهبة واحداً من فقيرين تصح ولو كانت مما يقسم لانها صدقة كما صرح حوايه
من أن الهبة للفقير صدقة والصدقة على الغني هبة ووجه صحتها اذا كان لفقيرين ما صرح حوايه من
أن الصدقة يراد بها وجهه الله تعالى وهو واحد فلا شيوع والافتقار حوايه المتون أيضاً بان
الصدقة كالهبة لا تصح في مشاع يقسم أي بأن يتصدق ببعضه على واحد والخامس أنه لو وهب داره
مثلاً التي تحتل القسمة من غنيين لا يصح للشيوع خلافاً لهما ولو تصدق بهما على فقيرين يصح اتفاقاً
ليامر ولو وهب نصفها الواحد وتصدق به على فقير واحد لم يصح لتحقيق الشيوع والله سبحانه وتعالى
أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد ابن وبنت ولابنه ابن صغير عاقل مريض عمره عشرة سنوات
فوهبه جده داراً وأمتعة معلومة في مرض موته هبة شرعية مشتملة على الايجاب والقبول والتسلم

مطلب تصح الصدقة على
فقيرين ولو بلفظ الهبة

والتسليم وأقر أن بذته للصغير بما قدره كذا من الدراهم ومات من مرضه المذكور عن ذكر وخلف تركه تخرج الهبة والمبلغ المقر به من ثلثها وليس عليه دين أصلاً فهل تكون الهبة والاقرار صحيحين
 * (الجواب) * نعم أما الهبة لابن الابن الصغير العاقل فلما في التنوير من الهبة وتم بقضه لومياً يعقل التحصيل ولومع وجود أبيه لانه في النافع المحض كالبالغ اه ومثله في الدرر وأما الاقرار للصغير المميز فلما في التنوير وشرحه للعلائي من الاقرار وأما الاقرار للرضيع فإنه صحيح وان بين المقر سبباً غير صالح منه حقيقة كالاقرار أو ثمن مبيع لأن هذا المقر محل لبثت الدين للصغير في الجلة اشباه اه أقول تقييده في السؤال خروج المقر به من الثلث غير لازم لأن الاقرار لا يغير الوراث نافذ من جميع المال كما مر في باب مع ما فيه من المباحث * (سئل) * في امرأة وهبت في حبتها أمتعة معلومة من بنت ابنتها الصغيرة وسلمت الأمتعة لابن الصغيرة وقبل الهبة بإيجاب وقبول شرعيين لدى بينة شرعية ثم ماتت المرأة عن ابنه المذكور وعن زوج يزعم أن الهبة غير صحيحة فهل صحت الهبة المذكورة * (الجواب) * نعم وقد نقل المؤلف عبارات على سبيل الاستطراد في مسألة ما إذا قبض هبة الصغير غير أبيه أو وصيه قلند كحاصلها على وجه التحرير لتكونها تنفع كثيراً وقد صارت وأتعة الفتوى في زماننا قال في الهداية وفيما يوجب للصغيرة يجوز قبض زوجها لهما بعد الزفاف لتقبض الاب امورها اليه دلالة بخلاف ما قبل الزفاف ويملك مع حضرة الاب بخلاف الأم وكل من يعولها غير صاحبها حيث لا يملك كون الاب بعد موت الاب أو غيبة منقطعة في الصحيح اه ومثله في الجوهره وبه جزم في البدائع وقال بعض مشايخنا يجوز لهم أيضاً أن يقبضوا للصغير إذا كان في عيالهم كالزوج وعنه احترازاً عن صاحب الهداية بقوله في الصحيح غاية البيان ولو كان الصبي في عيال الجد أو الاخ أو التيم أو الأم فوجب له حصة قبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاضر اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجوز والعصم هو الجواز كالقبض الزوج وابو الصغيرة حاضر وكذا لو كان الصغير في عيال اجنبي كان للاجنبي حق القبض خاتمة وإذا كان الصغير في عيال الجد أو الاخ أو الأم أو الاجنبي والاب حاضر قبض من في عياله هل يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على انه يجوز فتاوى الصغرى كذا في احكام الصغار لا متروك في ولو قبض من في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبه يفتي مشغل الاحكام أقول فقد اختلف التصحيح كما ترى وأنت على علم بما قاله العلامة قاسم من أن قاضيه من أجل من يعتمد على تصحيحه لانه فقه النفس وقد صحح جواز قبض من يعول الصغير ولو مع حضرة الاب لانه دفع محض للصغير وبشده حصة قبول الصغير بنفسه اذا كان ممزواً ولو كان الاب حاضر أو ابناً قد وجدت دلالة فتوى بعض الاب امور الصبي الى من يعوله كما مر في الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فليكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهي أكد ألفاظ التصحيح وفي القهستاني عن المضمرات انه المختار والمضمرات من الشروح فإنه شرح القدوري وظاهر كلام الشيخ علام الدين اختياره حيث نقل تصحيحه عن البرجندی مسنداً على ظاهر عبارة متن التنوير والله أعلم * (سئل) * في مريض مرض الموت له ديون بدم جماعة معلومين وعليه ديون لأربابها فذهب الباقي من ديونه بعد أداء ما عليه من الديون لبنته وعرضته عن ذلك طاقية سلمنا حاله ضمن الهبة ومات من ذلك المرض عنهم ما وعن زوجة وعم شقيق لم يحجز الوصية وترغم البنات جوازها بسبب التعويض المذكور فهل تكون غير صحيحة ولا عبرة برغمهما * (الجواب) * نعم لا مورد منها تعليل الدين لغريم عليه من غير تسلط ومنها الهبة من المريض فان هبته وكذا اعتاقه ومحباته ووقفه وضمانه حكم الوصية فتعبر من الثلث كما في التنوير من الوصية والوصية للوارث لا تنفع الابا جازة بقية الزوجة ومنها أن الشيء اذا بطل بطل ما في ضمنه والهبة باطلة فكذا ما في ضمنه من التعويض وان قلنا ان التعويض يسع استيفاء مبيع

مطلب تتم الهبة للصغير
العاقل بقضه ولومع وجود
أبيه

مطالب مهم في تحرير مسألة
ما اذا قبض هبة الصغير من
يعوله مع أبيه

مطلب وهب في مرضه لبنته
ديوناً لا يصح

مطلب هبة المرصد لا تصح

مطلب هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح
الا اذا سلطه على قبضه

مطلب الهبة في مرض الموت وان كانت وصية فتفتقر الى القبض

مطلب هبة نصف الطاحونة المحتلة القسمة لا تصح

مطلب القول للموهوب له انه لم يشترط عوضا

مطلب وهب من اجنبي على أن يهبه من فلان صحت الهبة وبطل الشرط

مطلب سمن الدابة يمنع الرجوع في هبتها

المرصد لا يورث لا يصح أيضا والله أعلم وأجاب المؤلف عن سؤال آخر بأن هبة المرصد لا تصح لان تملك الدين ممن ليس عليه الدين لا يصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير وغيرهما * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة مبلغ دين معلوم بذمة زوجها زيد ثم أن المرأة وهبت دينها المزبور لعلم زيد ولم تسلطه على قبضه فهل تكون الهبة المذكورة باطلة * (الجواب) * نعم ذكر في الصغرى هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح الا اذا وهبه وأذن له بالقبض فقبضه جاز وذكر في العدة وان لم يأمره بالقبض لم يجز وفي بعض كتب الفقه الموقوفة هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا اذا سلطه على قبضه وبصره كانه وهبه حين قبضه ولا يستحكم الا بالقبض وكذا لو وهبه صوفا على غنم وسلطه على جرازه أو زرعاً غير محصور وسلطه على حصاده وكذا الثمر على الشجر وسلطه على جذاه عمادية من الاحكامات وفي الذخيرة من الفصل الثالث في هبة المشغول في او اخرها ولو وهب دينه له على رجل من غيره وأمر الموهوب له فقبضه فقبضه جازت الهبة لما أن تمام الهبة بالقبض فصار كأن خطاب الهبة وجد بعد القبض * (سئل) * في امرأة اهبته في ذمة والدها مائة قرش فأشهدت على نفسها في مرض موتها انها وهبت الزوجة والدها والآن تريد الزوجة مطالبة الزوج بذلك فهل لها ذلك * (الجواب) * تملك الدين ممن ليس عليه الدين باطل الا اذا سلطه المملك على قبضه وفي هذه المسئلة لا تسامط فتكون غير صحيحة وان كان حيث لم يقبض حتى ماتت المشهدة فقد بطلت الهبة لما في العمادية من هبة أحكام المرحى وهب في مرض الموت ولم يسلم حتى مات بطل الهبة لان الهبة في مرض الموت وان كانت وصية لكنها هبة حقيقة فتفتقر الى القبض ولم يوجد * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة نصف طاحونة ماء دار حتى قابلة للقسمة مشتملة على حجرين ومكانين للدواب واذا اقيمت لا تبدل المنفعة وتبصر طاحونتين منتفعات بهما على السواء فوهبت ذلك في صحتها الولد بها سوية فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * هبة المشاع من شريكه أو من اجنبي ان احتلت القسمة لا تجوز وان لم تحتل تجوز كما صرح به في الذخيرة وفي الخلاصة في أول القسمة على الاصل لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغيرة وهذا اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان بحال يبقى يقسم اهـ ومثله في البرازية وخزانة الفتاوى حيث كانت الطاحونة المذكورة لا تبدل منتفعات بالقسمة وتبقى منتفعات بهما فالهبة المذكورة غير صحيحة أقول هذا اذا كانت المرأة المذكورة وهبت النصف المذكور من ولديها معاً أم الوهب والربع من أحدهما ثم وهبت الربع الثاني من الآخر تصح الهبة لان ربع الطاحونة المذكورة لا يحتمل القسمة وهذه حيلة صحة الهبة في هذه المسئلة * (سئل) * فيما اذا قال الواهب شرطت لي عوضها وقال الموهوب له لم اشترط فهل يكون القول للموهوب له مع يمينه * (الجواب) * نعم كما صرح به في القول لمن من آخر الهبة * (سئل) * فيما اذا وهب زيد المريض قطعة أرض وجاراً من عمره واجنبي وسلمه ذلك على أن يهب ذلك من هبته بموته وذلك يخرج من ثلث ماله فهل تصح الهبة ويطل الشرط * (الجواب) * حيث كانت الهبة تخرج من ثلث ماله فهي صحيحة دون الشرط قال في الدرا المختار من أول كتاب الهبة وحكمها أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة فهبة عبد على أن يعقده تصح ويطل الشرط * (سئل) * فيما اذا وهب زيد عمراً فاسماً هزولة هبة شرعية فعقلها وسقاها مائة شهر حتى سمنت ويريد زيد الآن الرجوع بهبته المذكورة فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم ويمتنع الرجوع بحدوث زيادة متصلة أراد بها الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم وغيره ما شرح المجمع لابن ملك وقال الامام الجليل قاضيان في فتاويه من فصل الرجوع في الهبة ولو وهب عبد صغيراً فشب وصار رجلاً طويلاً لا يرجع الواهب فيه لان

مطلب لانصح الهبة لام
الولد ولو في المرض بخلاف
الوصية لها

مطلب بسقط الرجوع
في الهبة بالتعويض

مطلب الاصل أن المعروف
كالمفوض

مطلب وهبت دار تقسم
من بناتها الاربع لانصح

مطلب دفع الخادمه كسوة
ليس له أخذها منه

الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان تخيافا من أو كان قبضا
فحسن لا يرجع (سئل) * فيما اذا وهب زيدا لام ولده أمتعة معلومة في صحته ثم مات عنها وعن
ورثته يطلعون بالاستعانة المزبورة فهل لهم ذلك والهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم
قال في الدر المختار في باب الرجوع في الهبة لانصح هبة المولى لام الولد ولو في مرضه ولا تنقلب وصية
اذ لا يد للعجور أم الوأوصى لها بعد موته تسع لعنة لها بموته فيسلم لها كافي اه وفي الوصايا الهبة
لام ولده والاقرار بالدين باطل بخلاف الوصية لانها مضافة الى ما بعد الموت لانها حرة في تلك الحالة
برازية قبيل السادس في تصرفات الوصى * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حصه معلومة في فرس
فوهبها في صحته لعمر وهبة شرعية مقبولة مسلمة له باذن بقية الشركاء فيها وعرض عمر وزيد انظر ذلك
مبلغا معلوما من الدراهم والحنطة فأتلاه خذ هذا عرض هبتك وتحت الفرس عند الموهوب له تسابعا
ويريد زيد الواهب الآن أن يرجع فهل في التساهل فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم فان قال
خذه عوض هبتك أو بدلها فقبضه الواهب سقط الرجوع تنويرا والحصة في الفرس المزبورة ليست
محملة للقسمه وهبة المشاع الذي لا يحتمل القسمة صحيحة كما في الخيرية تقلا عن مبسوط شيخ الاسلام
ضمن سؤال وجواب فراجع ان رمت أقول وذكر في الدر المختار أنه لو لم يذكر أنه عوض رجع
كل بهيته اه وكتب فيما علقته عليه عن الخواشي العنقوبية فيه كلام لأن الاصل أن المعروف
كالمفوض كما صرح به في الكافي وفي العرف بقصد التعويض ولا يذكر خذ بدل هبتك ونحوه استحبابا
فينبغي أن لا يرجع وان لم يذكر البدلية وفي الثانية بعث الى امرأته هدايا وعوضته المرأة ورقت اليه
ثم فارقه فادعى الزوج أن ما بعثه عارية وأراد أن يسترد ما بعثه اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك
للزوج في ممانعه لانه أنكر التملك للمرأة أن تسترد ما بعثه اذ تزعم انه عوض للهبة فاذا لم يكن ذلك
هبة لم يكن هذا عوضا فكل منهما استردا ممانعه وقال أبو بكر الاسكاف ان سرحت حين بعثت
انه عوض فكذلك وان لم تصرح ولكن نوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتهما
ولا يحنى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسائلنا اختلاف اه * (سئل) * في امرأة لها دار قابلة
للقسمة فوهبتها من بناتها الاربع ارباعا فهل تكون الهبة المذكورة غير صحيحة * (الجواب) *
نعم تكون غير صحيحة فان قسمتها وسلمتها صحت الهبة أقول الظاهر أن عدم الصحة فيما ذكرنا هو
حيث يمكن قسمة الدار ارباعا مع امكان الارتضاع بكل ربع على حدة فلما يمكن قسمتها نصفين مثلا
لا ارباعا فهي غير قابلة للقسمة تأمل * (سئل) * فيما اذا اتخذ زيد خادما عمره كسوة
وسلمها له ولبسها على سيد التملك ثم خرج الخادم من عنده ويريد زيد الآن أخذ الكسوة منه فهل
ليس له ذلك والكسوة المزبورة صارت ملكا للخادم * (الجواب) * نعم اتخذ لولده الصغير ثيابا
ثم اراد أن يدفع الى ولده آخر لم يكن له ذلك لانه لما اتخذ ثوبا لولده الاول صار ملكا للاول بحكم
العرف فلا يملك الدفع الى غيره الا اذا بين للاول عند اتخاذها انها عارية لان الدفع الى الاول يحتمل
الاعارة واذا بين ذلك صح بيانه وكذا اذا اتخذ ثيابا بالتلميذ فأبقى التلميذ بعد ما دفع فاراد أن يدفع الى
غيره فهو على هذا ان بين وقت الاتخاذ انها اعارة يمكنه الدفع الى غيره طائفة من فصل هبة الولد لولده
والهبة للصغير أقول والتقييد بقوله فأبقى التلميذ بعد ما دفع يقيد الفرق بينه وبين الولد الصغير من
حيث ان التلميذ لا يملكها الا بعد الدفع اليه بخلاف الولد فانه بمجرد اتخاذ الاب صارت ملكه
لانه هو الذي يقبض له ولذا قيد الولد بالصغير أما الكبير فلا بد من التسليم أيضا كما صرح به في جامع
الفتاوى ثم ان قوله ان بين وقت الاتخاذ الخ يقيد أن لو سلمها بالتلميذ ولم يبين انها اعارة ليس له دفعها
الى غيره ولعل وجهه ان جعلها في مقابلة خدمته فلا تكون هبة خالصة فلا يمكن الرجوع فيها
والاشياء المانعة منه تأمل قال المؤلف كتبت على صورة دعوى ما صورته حيث بين اقراره انه

بجهة التملك فدعوى التملك لا تنجح لما قاله الخبير الرسمى رحمه الله تعالى ناذلا عن جامع الفصولان
في خلال المحاضر والسجلات برمز التهمة عرض على المحضر كتب فيه ملكة تملكها صحيحا ولم يبين انه
ملكه بعوض أو بلا عوض قال أجبت انه لا تصح الدعوى ثم رخص لشروط الخاصكم اكتفى به
في مثل هذا بقوله رجب له هبة صحيحة وقبضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب الى الاحتياط اهـ
* (سئل) * فيما اذا مات زيد عن زوجة وبنت منها وعن أخ وأخت شقيقين وخلف تركه فوهب الاخ
حصته منها البنت أخيه قبل قيمة التركة وقبل علمه قدر ما يخصه منها ثم مات الاخ عن ورثة قبل قبض
حصته وقبل تسليمها وعلم بها ويريد ورثته المطالبة بالحصه المذكورة فهل لهم ذلك (الجواب) نعم

«(كتاب الاجارة)»

* (سئل) * فيما اذا كان سيد زيد أرض سليخة جارية في وقف ولم يكن له فيها مشد مسكة ولا اشجار
في وسطها وله في نواحيها اشجار على المسناة فقط يريد متولى الوقف المزبور ايجارها من غير زيد بأجرة
مثلا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل يسوغ للمتولى ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا
فيها اشجار وان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة وكذا لو دفع أرضه من اربعة
فيها اشجار ولم يدفع الاشجار معاملة لا تجوز المزارعة وان كانت الاشجار في نواحي الأرض على
المسناة جازت الاجارة والمزارعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان صغيرتان مثل التالفة
التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزارعة وان كانت الشجرة عظيمة لا تجوز
لان العظمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وظلها يضرب الأرض وكذا لو كان في وسط الأرض ابنية
فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الابنية في ناحية الأرض جازت الاجارة فان كانت في ناحية
الأرض فرفعت الابنية يدخل ماتحتها تحت العقد وكذا الشجرة فاضحان في الاجارة الفاسدة ومثله
في البرازية في نوع آخر في الضياع والحافوت والمستغلات ولو استأجر ضياعا بعضها فارعة وبعضها
مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان
مشغولا وهذا بخلاف ما تقدم اذا استأجر أرضا فيها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما كان فارغا
ولم يقل تجوز فيما لم يكن مشغولا بالشجرة لانه قد مر ما يكون مشغولا بعروق الشجر غير معلوم اهـ من
مناوى الامام فاضحان أيضا أقول مقتضى هذا التعليل انه يصح ايجار الدار المشغولة بالاشجار
لان الاشجار لا تحل بالسكنى بخلاف الزراعة فانها تعطل بظل الاشجار لانه لا ينبت ماتحتها ولا تصح
الاجارة اذا كانت الاشجار في نواحي الأرض على المسناة او كانت شجرة صغيرة أو شجرتان في وسطها
لعدم الضرر المذكور ولا ضرر في الدار مطلقا تأمل * (سئل) * في بستان جاري في وقف آجره
وكيل عن ناظره من زيد مدة سنتين بأجرة معلومة ثم ساقاه على الغراس القائم به مدة التوابع على
أن يعمل له على ذلك حق العمل على أن يكون بجهة الوقف سهم من ألف سهم والباقي للمستأجر وصادر
ذلك لدى حاكم حنفى فهل الاجارة والمساقاة فاسدتان * (الجواب) * نعم كما صرح به الحنفى
في فتاواه حيث سئل عن ناظر آجر أرضا من جهات الوقف مشتملة على اشجار ونخيل وغيرها
من شخصين اجارة صحيحة وتصادق معها على أن الاشجار النابتة في الأرض فيها قديم وجديد فالقديم
جميعه بجهة الوقف وربع المستجد بجهة الوقف أيضا والثلاثة ارباع الباقية من الاشجار المستجدة
للمستأجرين ولم تميز القديمة من المستجدة ولم يعرف كل من المتصادقين ذلك وساقوا على ذلك
مدة معلومة واقضت مدة لايجار والمساقاة فأجر الناظر الأرض المذكورة مدة تالية للمدة الاولى
وساقى على ذلك جميعه أى جميع اشجار الغيط فهل تصادق الناظر معها على ذلك مع عدم معرفته
وتعيينه لما ذكر صحيح أم لا * (الجواب) * الاجارة غير صحيحة لان استئجار الأرض المشغولة

مطلب اذا قال ملكة تملكها
صحيحا ولم يبين انه بعوض
أو بلا عوض لا تصح الدعوى
مطلب وهب حصه من التركة
قبل القسمة لا تصح

مطلب اذا كانت الاشجار
على المسناة تجوز الاجارة

مطلب استأجر فارغا
ومشغولا تجوز في الفارغ
دون المشغول

مطلب اذا قدم ايجار الأرض
على مساقاة الايجار
لا يصح

مطلب استئجار الأرض
المشغولة بالاشجار لا يجوز

بالاشجار لا يجوز الا اذا كان في الارض اوفى وسطها وكانت شجرة بين صغيرتين والمسافة غير صحيحة
 ايضا حيث لم تعين الاشجار التي وقعت المسافة عليها والتصادق من الناظر ايضا غير صحيح لانه اقرار
 منه على الوقف واقرار الناظر على الوقف غير صحيح وأما ما يفعله الآن من الاجارة ثم المسافة فلا
 يصح على مذهب الحنفية أما لو قدم المسافة ثم أوجرت الارض من المساق فيجوز كما في البرازية
 من الاجارة في أول ورقة لأن الاشجار صارت له استحقا فإلم تكن الارض مشغولة بغير حق
 المستاجر وهل يلزم من فسح الاجارة فسح المسافة قد تكلم عليه قارئ الهندية قبل الآخر بخبر
 ورقتين وتكلم بعده على المسافة بوجه آخر فراجع المحلين اه أقول ونقل في الدر المختار في أول كتاب
 الاجارة عن مصنف التنوير مانعه وأفاد فساد ما يقع كثيرا من أخذ كرم الوقف أو البيت مسافة
 فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار على كثير ويساقى على اشجاره بسهم من ألف سهم فالملحوظ ظاهر
 في الاجارة لافي المسافة فساد المسافة بالاولى لأن كل منهما عقد على حدة اه وكنت هنا
 في حاشيتي رد المختار عن فتاوى الحاوي أن التخصيص في الاجارة على يياض الارض لا يفيد الصحة
 حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المسافة أما اذا تقدم عقد المسافة بشروطه كانت الاجارة صحيحة
 كما صرح به في البرازية واذا فسدت صارت الاجارة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو الثمرة
 فقط وحيث فسدت المسافة لكونها يجوز يسير لجهة الوقف كان للعامل أجر مثل عمله وهذا بالنسبة
 الى الوقف وأما مسافة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كالأجر بدون أجر المثل اه ملخصا نعم
 لو حكم شافعي بصحة ذلك حيث كانت الاجارة وافية بمنفعة الارض وبقيمة الثمرة يصح كل من المسافة
 والاجارة وسبأني سؤال في ذلك * (سئل) * في قطعة ارض سليخة جارية في وقف وفي مشد
 مكية زيد فنان زيد لا عن ولد أصلا وفي نواحى الارض على المسنة اشجار بعضها جارية في وقف
 المزبور والبعض في ملك زيد المتوفى يريد ناظر الوقف المزبور دفعها من اربعة الثغور وبعارضه في ذلك
 ورثة زيد فهل للناظر ذلك ويمنعون من معارضته في ذلك * (الجواب) * نعم وقيلها ما تقدم عن
 الخانية * (سئل) * في اجارة الدار من مؤجرها هل تكون غير جارة * (الجواب) *
 نعم اذا أجر من المؤجر لا يجوز وبطلت الاولى وقال الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لأن
 الثانية فاسدة فلا ترفع الصحة وهو الصحيح برأيه للمستأجر أن يؤجر من غيره مؤجره ومنه أى من
 مؤجره لا أى لا يؤجره لأن الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم تملك
 المالك هكذا عاينه بعض الشراح وفي خلاصة الفتاوى قال في النوازل المستأجر اذا أجز المستأجر
 من الأجر لا يجوز وبطلت الاجارة الاولى وقال شمس الأئمة الحلواني لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى
 لأن الثانية فاسدة فلا يرفع الصحيح وهو الاصح اه مخ في مسائل شتى ونقل في البحر عن الجوهرة ما يخالفه
 أقول ووفق في الدر المختار بين ما في الجوهرة وما قبله بما فيه نظر كما أوضحته فيما علقته عليه وكتب
 فيه أن الاظهر ما ذكره شمس الأئمة لما ذكره من العلة وله صحيح فاضحان له وقوله في المنعرات وعليه
 الفتوى وكتب ايضا مانعه وفي التارخانية استأجر الوكيل بالايجار من المستأجر لا يجوز لانه صار
 أجزوا مستأجرا وقال القاضى يدع الدين كنت أفتى به ثم رجعت وأفتى بالجواز أقول يظهر من هذا
 حكم متولى الوقف لو استأجر الوقف من أجره له وقد وقف فيه بعض الفضلاء وقال لم أرد تأمل اه
 * (سئل) * فيما اذا كان له سند دار جارية في ملكها فأجرتها من رجل مدة سنة باجرة معلومة
 اجارة صحيحة ثم خلفها دين ثاب بالبينة ولا مال لها غير الدار ويريد هندية الدار ووفاء الدين من ثمنها
 قبل تمام السنة فهل لها ذلك وتفسخ الاجارة * (الجواب) * نعم والمسألة في التنوير والمقتى
 وغيرهما وفي الاختيار والاصل فيه أنه متى تحقق غرر العاقد عن المضى في موجب العقد
 الا بضر بلحقه وهو لم يرض به يكون عذرا تفسخ به الاجارة دفعا للضرر اه واذا أراد القاضى

مطلب اقرار الناظر على
الوقف لا يصح

مطلب حل يلزم من فسح
الاجارة فسح المسافة

مطلب لو قدم المسافة على
الاجارة لم تصح الاجارة

مطلب مات من له المشد
لا عن ولد فللناظر دفعها
من اربعة
مطلب اجارة الدار من
مؤجرها لا تصح

مطلب أجز المستأجر من
المؤجر لا تصح الثانية ولا تبطل
الاولى

مطلب لو استأجر الوكيل
بالايجار من المستأجر لا يجوز

مطلب اذا لحق المؤجر دين
ثابت بالبينة له فسح الاجارة
وبيع الملاجور

فسخ الاجارة لاجل الدين اختلفوا فيه قال بعضهم يبيع الدار فينفذ بعه فتفسخ الاجارة وقال بعضهم يفسخ الاجارة أو لا يبيع هذا اذا كان الدين ظاهرا فان لم يكن ولا يفسخ صاحب الدار أقرب بالدين على نفسه وكذبه المستأجر قال أبو حنيفة يفسخ الاقرار ويفسخ القاضى الاجارة بينهما باقراره بالدين وقال صاحباه لا يفسخ اقراره وهذه ثلاث مسائل احداها هذه والثانية المرأة اذا أقرت على نفسها بالدين لغير الزوج وكذلك الزوج صح اقرارها ويكون للغيرم أن يجلسها بالدين والثالثة المحبوس بالدين اذا أقرب بعض ماله لرجل يثق به أو لبعض ورثته عند أبي حنيفة يفسخ اقراره حتى يقضى القاضى بعسره ويخرج حقه من الحبس فاضحيان من فضل ما تنقض به الاجارة بقي انه اذا اعترض شيء من الاعذار هل تنفسخ نفسها أو يحتاج الى الفسخ وهل يحتاج فيه الى فسخ القاضى أو التراضى خلاف طويل ذكرنا أمنا شر وحاوفاوى فلما رجع ذلك في البدائع وغيرها أقول والذي حرره في حاشيتي رد المختار تصحيح ما وفق به بعض المشايخ وهو أن العذر ان كان ظاهرا لم يرجع الى القاضى والا كالدين الثابت باقراره يحتاج اليه ليصير العذر ظاهرا بالقضاء وهال فاضحيان والمحبوس القول بالتوفيق هو الاصح وقواه الشيخ شرف الدين الغزى بأن فيه اعمال الروايتين مع مناسبتها في التوزيع فينبغي اعتياده وفي تصحيح العلامة قاسم ما يصححه فاضحيان مقبدم على ما يصححه غيره لانه فقيه النفس اهـ * (مسئل) * في صل من مضمونه استأجر زيد بماله لنفسه من عمر والمتولى على وقف بكر على مسجد كذا فأجره ما هو جار في الوقف وذلك جميع البستانين الكائنين بقصرية كذا المدة ثلاث سنين أو بآجرة معلومة ولم يساقيا على غراس البستانين ولم يذكرا المتولى من أى جهة تولى الوقف فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) * نعم لوجهين الاول حيث كانت الاشجار في وسط الارض ولم يساقيا عليها في الخائصة رجل استأجر أرضا فيها اشجار في وسط الارض لا تجوز الاجارة اهـ والثاني لعدم ذكر المتولى من أى جهة تولى الوقف لما في الاسعاف الناظر اذا أجزأ أو تصرف تصرف آخر وكتب في الصك أجزأ وهو متولى على هذا الوقف ولم يذكر أنه متولى من أى جهة فالوا ان يكون فاسدة وفي المحمية

والمتولى لو لوقف أجزأ * لكنه في صكه ما ذكرنا

من أى جهة تولى الوقف * ما يجوز واذلك حيث يلقي

أقول الظاهر أن هذا الثاني خلل في الصك لان نفس العقد بل العقد صحيح حيث كان العاقد في نفسه له ولاية صحيحة وان لم يذكر جهتها انها من الواقف أو من فلان القاضى لان الصك كونه اشترطوا فيها أشياء كثيرة من زيادة البيان والتوضيح والاشارة الى هذا المتدعى على هذا المتدعى عليه وغير ذلك مما يعلم في محله وفي الفصل السابع والعشرين من جامع الفصولين لو كان الوصى أو المتولى من جهة الحاكم فالواثق أن يكتب في الصكولة والسجلات وهو الوصى من جهة حاكم له ولاية نصب الوصية والتولية لانه لو اقتصر على قوله وهو الوصى من جهة الحاكم ربما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصى فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام منصوبا عليه في منشوره فصار حكمه نائب القاضى فانه لا بد أن يذكر وأن فلانا القاضى مأذون بالانابة تحرز عن هذا الوهم اهـ قال في البحر بعد نقله في كتاب الوقف هذه العبارة ولا شك أن قول السلطان جعلك قاضى القضاء كالتنصيص على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسئلة استخلاف القاضى اهـ ولا يخفى ان قاضى دمشق ومصر ونحوهما من المدن العظيمة يسمى قاضى القضاء في زماننا فيصبح نصيبه الوصى والمتولى وان لم ينص له عليه في منشوره فاذا علم تولية المتولى من جهة أحد هؤلاء القضاة صح اجارته وبقية تصرفاته والتنصيص على كونه تولى من جهة قاضى كذا انما هو زيادة الاستيقاق بالصك كما أفاده قوله فالواثق أن يكتب الخ فيصح تصرفه وان لم

مطلب يصح اقرار المؤجر بالدين عند الامام

مطلب هل يحتاج في فسخ الاجارة بالعذر الى القضاء أم لا

مطلب أجزأ دون مساقاة لا يصح

مطلب اذا أجزأ الناظر ولم يذكر أنه متولى من أى جهة لا يصح

مطلب فيما اذا أجزأ المتولى ولم يذكر أنه متولى من أى جهة

يكتب ذلك ثم اذ ارفع تصرفه الى قاض يحكم بغير ذلك التصرف اذا ثبت عنده كما لو اجر دارا مثلاً
ثم انكر الايجار وأثبت خضه فانه يحكم بثبوت الايجار لا بخصه فانه لا يحكم بخصه ما لم يثبت عنده
صحة ثوبه كالباع رجل داراً ورقعتها أو أجزأها يحكم للقاضي بنفس البيع والوقف أو الايجار
أما الحكم بخصه ذلك فانما يكون بعد ثبوت ملكه لذلك أو نباشه عن المالك كما مر في كتاب القضاء عن
فتاوى قارئ الهندية حيث مثل حل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقت أو بيع أو اجارة ثبوت ملك
الواقف أو البائع أو المؤجر وحيث انزه أم لا اجاب انما يحكم بالخصه اذا ثبت انه مالك لما وقفه أو أن له ولاية
الايجار أو البيع لمبايعه امالك أو نباشه وكذا في الوقف وان لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالخصه بل
بنفس الوقف والاجارة والبيع اه فاعنتم هذا التحرير المقرد * (سئل) * فيما اذا كن الجماعة
تجارة قرية ومزارع جارية في تيارهم واقطاعهم بموجب براءة ساطانية بيدهم فأجر واذلك جميعه لزيد
وعمر وائمة سنة معلومة اجارة لازمة للزراعة الشترية والصيفية بأجرة معلومة من الدراهم وصدر
ذلك لذي قاض شافعي حكم بخصه الاجارة وان صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعاً من رجلين نصفين
في حكم الشيوخ حكما شرعياً موافقاً مذهبه مستوفياً شرائط بعد الدعوى الصحيحة والشهادة
المستقيمة في ثبوت أجر المثل وكتب بذلك حجة آفتى مفتي مذهبه بالعمل بضمونها وأنفذ حكمه حاكم
حنفي وكتب بذلك حجة أخرى حل يعمل بضمونها الخجين المزبورين بعد ثبوت شرعا * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في مجرى ما جازع حقه المعلوم من الماء في وقف احدى وفي استجار واحتكار
زيد من ناظر الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة ثبات زيد في أثناء مدة الاجارة فهل تنسخ الاجارة بموته
* (الجواب) * نعم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى الاجارة تنسخ بموت أحد المتعاقدين ان
عقد هال نفسه وان عقد هال غيره لا تنسخ بموته كالأب والوصي والوكيل والمتولي في الوقف اه وقامه
في فتاوى ابن الشلي وفي فتاوى ابن نجيم سئل عن شخص استأجر عقاراً وأجره من آخر ومات في أثناء
المدة هل تنسخ الاجارة أجاب تنسخ الاجارة الاولى والثانية اه ومثله في فتاوى ابن الشلي
وفي فتاوى القرائشي سئل عن رجل استأجر لنفسه مصبغة من متول بأجرة معينة المدة معينة
ثم بعد مدة مات المستأجر فهل اذا رفعت القضية الى حاكم حنفي له أن يحكم بانقاسها بموت المستأجر
وهل اذا كان الشافعي حكم بموجب عقد هذه الاجارة يكون حكمه بالموجب مانعاً
للحنفي بانقاسها أجاب نعم للقاضي الحنفي أن يحكم بانقاسها بموت المستأجر المذكور ولا يمنع
من ذلك حكم الشافعي بالموجب على ما حذر الشاذلي والدين بن الغرس في القواكه البدريه وان كان
في سبب القضاة للكافي ما يخالفه فانه قال ان الحكم من الشافعي بالصحة لا يمنع الحنفي من ابطالها
بالموت وان كان بالموجب يمنع من ذلك لان من موجبها الدوام والاستمرار للوارث لكن ينبغي التمهيد
على ما في النواكه البدريه لظهور وجهه والله أعلم اه * (سئل) * عن شخص استأجر عينا
ثم أجرها ثم مات فهل تنسخ الاجارة فأجاب اذا انقضت الاجارة الاولى انقضت الثانية على
الصحيح قال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المفترقات المستأجر اذا أجر من غيره أو دفع الى غيره
مزارعة ثم ان المستأجر الأول فسخ العقد هل ينسخ العقد الثاني اختلاف المشايخ فيه والصحيح
أنه ينسخ وهذا أعظم من ضرورة الاستفتاء فانها موضوعه فيما اذا انقضت بموت المستأجر الأول
وعبارته تشمل ما اذا فسخ لذلك أو غيره والله أعلم كازروني وقه عن فتاوى ابن نجيم سئل عن أجر
عقار من آخر مدة معلومة بأجرة معلومة ونسبه المستأجر وأجره من آخر مدة تواجده ونسب ثم ان
المؤجر الأول والمستأجر منه تقابلا الاجارة هل التقابل صحيح مطلق للايجار الثاني أم لا أجاب نعم
التقابل صحيح وتنسخ الاولى والثانية والله تعالى أعلم أقول ووجهه أن الاجارة بيع المنافع وهي
تحدث شيئاً فاستأجر على منفعة كل يوم بيومه فبقي باقية على ملك المالك فصح التقابل بينه

مطلب يصح حكم الشافعي
بخصه ايجار الاقطاع لغير
الزراع من رجلين نصفين

مطلب استحكر واستأجر
مجري ماء ثم مات تنسخ
الاجارة بموته

مطلب استأجر عقاراً وأجره
من غيره ثم مات تنسخ
الاولى والثانية

مطلب تنسخ الاجارة بموت
المستأجر وان حكم شافعي
بالموجب

مطلب المستأجر الأول
اذا فسخ العقد ينسخ العقد
الثاني

مطلب استأجر ثم أجره
ثم تقابل مع المالك انقضت
الاولى والثانية

وبين المستأجر لانه لم يملك المستقبله واذا انسخفت بالمقابل لم يبق له حق فيما يحدث من المنافع في كل يوم بيومه فانسخفت الاجارة الثانية لانها مبنية على الاولى والله أعلم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا وحما بدمشق الشام ليأتي عمرو ويعمل زيد على دوابه من مدينة حمص الى دمشق باجرة معلومة يجعلها له وذهب الى حمص وشرع زيد في قضاء مصلحته فيها فذهب عمرو ورجع لدمشق ولم يحمل العمال ولم ينقلهم باختياره ويطلب زيد بالاجر الذي جعله له فهل لا يلزم زيد اذ ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه والله أعلم ومن استأجر رجلا ليبيعه له فوجد بعضهم قد مات فأتى بمن بقي فله أجره بحسبه لو كانوا معلومين أي بالعد كأي البرهاني والافكله كما في الدرر والتنوير وغيرهما وفي القهستاني فان جهلوا فقدت ولزم أجر المثل ثم نقل عن الكرمان عن الهندواني ان المعاوين لو كانت مؤنة بعضهم ككاهنهم فله كله لان الاجر مقابل بنقل العمال لا يقطع المسافة حتى لو ذهب ولم ينقل أحدا منهم لم يستوجب شيئا اه قتيبه شرح الملتقى للعلائي من الاجارة * (سئل) * في رجل استأجر من آخر رجلا معلومة ليحملها الى بلد كذا ثم بدله ترك الذهاب الى تلك البلدة لرأى ظهره فهل له فسخ الاجارة * (الجواب) * نعم وبدا عمك ترى دابة من سفر قاته عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزمه ضرر رائد لاحتمال كون قصده سفر الحج فذهب وقته أو طلب غيره لم يخسر او التجارة فاقتر وهو بالمقدور بدله أي ظهره فيه رأى غير الاول منعه عن ذلك كذا في العتابة مخ من فسخ الاجارة * (سئل) * في متولى وقف أهلي أسكن دارا لوقف رجلا بلا أجرة ولا اجارة وسكن الرجل مدة فهل على الساكن أجر المثل بعد الثبوت * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى متولى الوقف اذا أسكن رجلا دارا لوقف بغير أجر تركه لانه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين على أن عليه أجر المثل سواء كانت معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن أيدي الظلة وقطع الاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذا الرجل اذا سكن دارا لوقف بغير أجر الواقف وبغير أجر التميم كان عليه أجر المثل بالغاما بالغ عمادية من الفصل العاشر ومثله في الفصولين * (سئل) * في متولى أجر أرض الوقف بغير المزارع بلارضاه ولا وجه شرعي فهل تكون اجارته غير جائزة * (الجواب) * نعم كما في الظهيرية من المزارعة قال في البرازية من الاجارة في تقرعات على الاجارة الطويلة مانعه لا تجوز اجارة الارض بلارضى المزارع * (سئل) * في اذا عملوا جماعة في مكانها بعضهم بعد ما استأجروا حصة الباقيين باجرة معلومة ثم انقضت مدة الاجارة وبقوا سالكين بدون اجارة والمؤجرون يطلبونهم باجرة حصةهم فهل يلزم الساكنين اجرة حصة الباقيين * (الجواب) * نعم سكن دار غيره لا يجب الاجرا الا اذا اتقاهما رب الدار بالاجر وسكن بعده لانه يكون التزاما أو كانت معدة للاستغلال برزاية * (سئل) * في امرأة وافقت مع رجل على أن يحملها في فرجة محفة على جبل ويقوم بها كلها ومشرها من دمشق الى مكة وجعلت له على ذلك كله مبلغا معلوما من الدراهم دفعته له فأركبها وأقام بها كلها ومشر بها حتى ماتت قبل وصولها الى المدينة المنورة عن ورثة يريدون محاسبة الرجل على أجرة مثل وكوب المورثة الى مكان موته او قد رما كلها ومشرها ومطلب البيت بما زاد على ذلك فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مجرى ماء معلوم يجري فيه الماء من فائض مطهرة وقف جار في الوقف المزبور وفي احتكاك رحيه وقف آخر مدة معلومة باجرة المثل والان تعطل أصل المجرى قبل دخوله للمطهرة وانقطع جريانه وصرف متولى وقف المطهرة في تعبيره مبلغا معلوما وكيف ناظر الوقف الاخر أن يدفع له بعض المبلغ راعيا الله يلزمه ذلك من مال الوقف فهل لا يلزم الوقف الاخر من ذلك شيء * (الجواب) * نعم وعمارة الدار المستأجرة وتطينها واصلاح الميزاب وما كان من بناء على ربة الدار تنوير من فسخ الاجارة * (سئل) * في جماعة استأجروا أراضي قرية موقوفة من متولى وقف مدة معلومة باجرة

مطلب استأجره لبيعه
بعماله من حمص فذهب
ثم رجع لا أجر له

مطلب استأجر رجلا
ليحملها الى بلد كذا ثم بدله
تركه لانه فسخ الاجارة

مطلب اذا سكن المتولى
رجلا دارا لوقف بلا أجرة
لزم الساكن الاجارة

مطلب لا تجوز اجارة
الارض بلارضى المزارع
مطلب سكن دار غيره بعد
ما تقاضاه بالاجر يلزمه الاجر

مطلب استأجر محفة
بها كلها ومشر بها الى مكة
ثم ماتت في الطريق الخ

مطلب عمارة المجرى المحتكر
على جهة وقفه

كذلك ليزرعوها قبل ماؤها المعلوم لها بحيث انه لا يصل اليها بل يذهب في مجراه ويريدون مخالفة المتولى لفسخ القاضى العقد فهل لهم ذلك * (الجواب) * نعم رجل استأجر أرضا فزرعها وقبل ماؤها وانقطع فله أن يخاصم الآخر حتى يفسخ القاضى العقد بينهما ماذ خيرة من الفصل الخامس عشر * (سئل) * في رجل استأجر أرضا تبارية من أربابها الزراعة فزرعها وكانت تسقى بماء المطر فانقطع المطر وليس الزرع سقط الاجر * (الجواب) * نعم وفي فتاوى الفضلى استأجر أرضا فانقطع الماء فان كانت الأرض تسقى بماء المطر فانقطع المطر أيضا فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها ذخيرة في ١٥ استأجر أرضا للزراعة فزرعها وكانت تسقى بالمطر فلم يمتطر ولم يجد الماء للسقى فبفس الزرع سقط الاجر استأجر حاشية بها أولابرازية من نوع اجارة الأرض وبمثله أفتى العلامة القرائنى ناقلا ذلك عن الحاشية وأفتى به قارئ الهداية أيضا * (سئل) * في رجل استأجر حرجى ماء مدة معلومة باجرة معلومة وتسلمها من مؤجرها ثم طغى الماء وزاد زيادة منعه عن التمكن من الانتفاع على الوجه المقصود بعض المدة فهل لا يلزمه الاجر عن بعض المدة المزبورة * (الجواب) * نعم والمسألة في الخيرة من الاجارة * (سئل) * في رجل استأجر أرض وقف من ناظره ليزرعها مدة معلومة فزرعها ثم أصاب الزرع آفة سماوية وهلك بها الزرع ولم يبق بعد هلاكه مدة يتمكن الرجل فيها من اعادتها فهل لا يلزمه اجرة تلك المدة * (الجواب) * لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن من اعادته زرع مثله أو دونه في الضرر كما صرح بذلك في لسان الحكام والمحيط وغيرهما * (سئل) * فيمن آجر مكانا هو ملكه مدة معلومة وأراد فسخ الاجارة في المدة زاعما أن رجلا زاد في الاجرة وأن له قبول الزيادة وفسخ الاجارة بها فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم وان زيد على المستأجر فان في ملكه لم تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو شامل لمال البنيع بعمومه اشياء من الاجارة ونقله العلائق عنه أيضا * (سئل) * فيما اذا مات وكيل المؤجر فهل لا تنفسخ الاجارة بموته * (الجواب) * نعم لا تنفسخ الاجارة بموت الوكيل كفى الفتاوى والتنوير وغيرهما وبطل الاجارة بموت الآخر والمستأجر عندنا خلافا للشافعى ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الأب والوصى ولا يابو غصبى وتبطل بموت الماوى كل خانية من أوائل كتاب الاجارة وكذلك أفتى الماروق بعدم الانفساخ فيما اذا مات ناظر وقف استأجر بمال الوقف بلجهة الوقف عقارات وقف آخر * (سئل) * فيما اذا جرت عادة أهل موضع أن الراعى اذا أدخل المواشى في سكك القرية ارسل كل شاة في سكة صاحبها ففعل الراعى ذلك ولا يعد ذلك خلافا عنهم فضاءت شاة قبل أن تصل الى صاحبها فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وفي الذخيرة أهل موضع جرت العادة بينهم أن البقار اذا دخل السرح في السكك أرسل كل بقرة في سكة صاحبها ففعل الراعى كذلك فضاءت بقرة أو شاة قبل أن تصل الى صاحبها لا ضمان عليه لان المعروف كالمشروط كذا قال أبو نصر الدبوسى وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك خلافا لا ضمان عمادية من ضمان الراعى * (سئل) * في بركة ماء في مدرسة فيها فائضان محتكر مجراهما مع جميع ما يفيض من الماء الى دارين معلومتين بموجب حجج احتكارات شرعية فأحدث متولى المدرسة فائضا ثالثا وأحكر مجراه بقدر تلك الماء لعمر وبدون اذن ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عقارات جارية في وقف بر وفي نواجر زيد من متولى الوقف مدة معلومة باجرة معلومة هي دون أجر المثل بغبن فاحش ظاهر يشهد به الحس والمعاينة وأهل النظر والدراية من الثقات العدول وأذن المتولى المزبور لزيد المستأجر بتعمير ما تحتاج اليه العقارات من العمارة من ماله ومهما يصرفه يكتفى من ماله على رقة المأجور وصادر الاستئجار والاذن لدى قاض حنبلى فعمر زيد في العقارات وصرف عليها مبلغا معلوما مع أن في الوقف المزبور ما لا حاصل لا يمكن صرف ذلك منه

مطلب استأجر أرضا للزراعة
قتل ماؤها له المخالفة
مطلب اذا انقطع المطر وليس
الزرع سقط الاجر

مطلب اذا زاد ماء الطاحون
فمنعه عن الانتفاع مدة
سقط الاجر

مطلب اذا هلك الزرع ولم يبق
مدة يتمكن من اعادته لا أجر
عليه في المدة الباقية

مطلب ليس للمالك فسخ
الاجارة بزيادة الاجر

مطلب لا تنفسخ الاجارة
بموت الوكيل

مطلب لا تنفسخ بموت ناظر
استأجر بمال الوقف بلجهة
الوقف

مطلب ادخل الراعى
المواشى في سكك القرية
فضاءت شاة لا ضمان عليه

مطلب ليس للعكر مجرى الماء
احداث فائض آخر

مطلب أجر الوقف بغبن
فاحش يشهد به الحس
والمعاينة

حال صدور الاستحجار والاذن وبعدهما واتفق المستأجر بالمأجور المذكور مدة ثم بولي الوقف رجل آخر يريد مطالبة المستأجر بتمام أجرة المنزل في مدة انتفاعه فهل لذلك * (الجواب) نعم للمتولي المزبور مطالبة المستأجر بذلك لفساد الاجارة به وكونها بعين فاحش لما في التنوير وغيره متولى أرض الوقف أجرها بغير أجر المنزل يلزم مستأجرها تمام أجر المنزل اه وفي الجران اجارة الوقف لا تجوز الا بأجرة المنزل أو أكثر اه وفي هذه الصورة اذا زعم المستأجر المزبور أن له حبس عين المأجور لاستيفاء مرصده على فرض صحة الصرف المزبور وأن المبلغ المزبور دين على عين المأجور لا على جهة الوقف وأراد المتولى محاسبة المستأجر بتمام أجر المنزل ومساقلته به من المبلغ الذي صرفه المستأجر المزبور فهل لذلك * (الجواب) نعم للمتولى ذلك بعد ثبوت المرصد المزبور ولا عبرة بحجر دزعم المستأجر المذکور حيث الحال ما ذكر أقول حيث كانت الاجارة بدون أجرة المثل تكون فاسدة فيفسد ما في ضمنها من الاذن بالمعاملة كما مر في كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ اسماعيل وسألت سؤال وجواب عن جد المؤلف أن الاذن بالقراس باطل اذا فسدت الاجارة وغلله المؤلف فمما سأل أنى بان الشئ اذا بطل بطل ما في ضمنه فتنبه لكن في أوائل كتاب الاجارات من الفتاوى الظهيرية ما يحالفه كما سنذكره * (سئل) في رضى ما مجارية في نواجر رجل من اصحابها فانقطع ماؤها في أثناء مدة الاجارة ويريد الرجل فسخ الاجارة بالوجه الشرعى فهل له ذلك * (الجواب) نعم وتفسخ الاجارة أى للمستأجر ولاية الفسخ لانها تنفسخ لاحتمال الانتفاع بوجه آخر بخيار الشرط والرؤية وبعبء يفوت النفع به كخراب الدار وانقطاع ماء الرضى وانقطاع ماء الأرض لان كلاهما يفوت النفع فيثبت خيار الفسخ ولو انقطع ماء الرضى والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجرة حصته لانه بقي شئ من المعقود عليه فاذا استوفاه لمسته حصته زيلعى أقول كتبت في أول باب فسخ الاجارة من حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه فلوم يفسخ حتى عاد الماء لمسته ويرفع عنه من الاجر بحسبه قبل حساب أيام الانتفاع وقيل بقدر حصته ما انقطع من الماء والاول أصح لان ظاهر الرواية يشهد له فانه قال في الاصل الماء اذا انقطع الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى كذا في التارخانية ومفاده انه لا يجب أجر بيت الرضى صالحا لغير الطعن كالسكنى ما لم تكن معقودا عليها ونقل في التارخانية عن القدورى ان كان البيت ينتفع به لغير الطعن فعليه من الاجر بحصته اه ونحوه ما في الزيلعى تأمل اه ما كتبه فعلم أن ما مر عن الزيلعى من أن عليه من الاجرة حصته أى حصته بيت الرضى مبنى على أن منفعة السكنى معقود عليها مع منفعة الطعن بقرينة التعليل وعليه يحمل كلام القدورى والافه ومخالف لرواية الاصل الذى هو من كتب ظاهر الرواية فتنبه لذلك وكتب فيها أيضا أن الانتفاع غير قديم لما في التارخانية أيضا واذا انتقص الماء فان فاسده حتى الفسخ والافلا قال القدورى اذا صار يطعن أقل من النصف فهو فاحش وفي واقعات الناطقى لو يطعن على النصف له الفسخ وهذه تخالف رواية القدورى ولو لم يرده حتى طعن كان رضى منه وليس له الرد بعده اه ما في التارخانية اه * (سئل) في رجل سكن في دار مشتركة بينه وبين ايتام مدة معلومة بلا اجارة ولا أجرة فهل يلزمه أجرة مثل حصته الايتام في المدة المزبورة * (الجواب) نعم والمسألة في فتاوى القرائنى من الشاركة ومثله في شرح التنوير وكذلك في فتاوى الكارزوى في رجل تزوج أمة بيمين وسكن في دارهما * (سئل) في يمين استعملها اقر يمينها في أعمال شتى بلا اذن الحاكم ولا اجارة وكان يطعمهما ويسقيهما ويعطيها بعض الاحيان دراهم وذلك قدر أجرة مثلها ثم بلغا وطلباه من أجرة مثلها فهل ليس لهما ذلك حيث الحال ما ذكر * (الجواب) نعم يمين لأب له ولا أمة

مطلب للمتولى مطالبة
المستأجر بتمام أجرة المنزل

مطلب اجر فاسدا واذن
بالعمارة لا يفسخ الاذن

مطلب له فسخ الاجارة بانقطاع
ماء الرضى

قوله والبيت الخ أى بيت الرضى
بأن كان يمكن الانتفاع به
للسكنى ولو ربط الدواب مثلا
اه منه

مطلب اذا صار يطعن أقل من
النصف له الفسخ فلوم يفسخ
حتى طعن كان رضى منه
مطلب سكن دارا مشتركة
بينه وبين ايتام تكزمه
أجرة حصتهم
مطلب يتم استعماله اقر باؤه
بلا اجارة له أجرة مثله ان كان
ما يعطونه من الكسوة
والكفاية لا يساويه

كما فعلوا ذلك في الاوقاف وأرض اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة وأكثر
 رأينا اناسهم في جواز الصرف للامام في البيع والاقطاعات فيجد جواز ذلك اه وقد استدرك
 عليه المؤلف بقوله ثم رأيت في حاشية البحر الخضر الرمي من كتاب الاجارة تحت قول الماتن ولا تزداد
 في الاوقاف على ثلاث سنين الى أن قال مانصه وأقول أيضا ومثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل
 اه (سئل) * في أما كن معدة للاستغلال مشترك بين هند وجاعة يدهم تلك الاما كن
 يؤجر ومنه او يأخذون جميع أجره الا انفسهم بلا وكالة عن هند في حصة او لا اجارة منها ولا وجه شرعي
 ومعنى ذلك مدة والا نريد هند مطالبتهم بأجر فندمها واسترداد ذلك عما قبضوه من الاجرة فهل لها
 ذلك (الجواب) * نعم الغاصب اذا أجر ما منفعه منقبضة من مال وقف أو يقيم أو معدة
 للاستغلال فعلى المستأجر المسعى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يراد ما قبضه اشياء من
 الغصب ومثله في العلاف أقول أصل المسألة في القنية وعبارتها ولو غصب دارا معدة للاستغلال
 أو وقوفة أو ليتيم وأجرها وسكنها المستأجر يلزمه المسعى لأجر المثل قبل له وحل يلزم الغاصب الاجر
 لمن له الدار فكيف لا يكون رد ما قبض على المالك وهو الاول ثم سئل يلزم المسعى للمالك أم
 للعاقبة فقال للعاقبة ولا يطيب له بل يرده على المالك وعن أبي يوسف يصدق به اه مافي القنية وفيه
 مخالفة لما أفتى به المؤلف فانه جعل المسعى للعاقبة يعني الغاصب وأن رده على المالك أولى لكن
 كتبت في رد المختار مانصه بعد سوق عبارة القنية المذكورة قال العلامة البيري الضواب أن هذا
 مفرع على قول المتقدمين أما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب أجر المثل اه أي ان كان ما قبضه
 من المستأجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر دأرا لئلا يعدل العدم طيبه له كما حرره الجوى وأقره السيد محمد
 أبو السعود في حاشيته على الاشياء اه والحاصل أن مافي الاشياء والقنية مبنى على قول المتقدمين
 من عدم تحقق غصب العقار مطلقا والمقتضى به عند المتأخرين تحقيقه في الوقف ومال اليتيم والمعدّة
 للاستغلال فيضمن في هذه الثلاث سواء استوفى منفعتها أو عطلها فيضمن الشريك في مسألة خاصة
 هند فانه ذكر في متن التنوير يتبع للدور أن منافع الغصب غير مضمونة استوفافها أو عطلها الا في هذه
 الثلاث لا يقال يستثنى من المعدل للاستغلال ما لو سكن بنأ ويل ملك أو عقد كما في التنوير وشرحه
 وهناك ويل الملك موجود فان الشريك له شبهة المالك لا نقول هذا انما يرد لو كان الشريك قد سكنوا
 في تلك العقارات المشتركة ولم يسكنوا في مسائلنا بل أجرها واستوفوا ليدل منافعها ففسار كهم
 هند في المبدل لان المستثنى السكنى والله أعلم هذا وقد ذكر المؤلف في غير هذا المحل مسألة
 استطرادية عن حاوي الزاهدي أجبر أحد الشريكين وأخذ الاجر ثم حضر الآخر فله أن يشاركه فيها
 أخذ اه وذكر أيضا مسألة أخرى عن جواهر الفتاوى ونصها أرض بين رجلين أجر أحدهما
 الكل من آخر بأجرة معلومة ان أجرها لنفسه يكون حكمه في نصيب شريكه بحكم الغصب لا يختلف
 والحكم في الغصب أن المالك ان أجاز في أول المدة فالاجرة له وان أجاز بعد انقضاء المدة فالاجرة
 للغاصب وان أجاز في انشاء المدة قال أبو يوسف أجره المأضي والباقي للمالك وقال محمد ماضى
 للغاصب ومابق للمالك وان اختلفا انه أجاز في أول المدة لا يقبل قول المالك الا يستنبطوا قال كنت
 أحرره بذلك فالقول قوله فيه جواهر الفتاوى من الاجارة والظاهر أن هذا في غير الثلاثة المستثنيات
 وأن قوله ان أجرها لنفسه أي أجرها من غيره لاجل نفسه فيكون غاصبا والظاهر أن مثله ما لو أجرها
 للمالك فيكون فضولها وما ذكره همام موافق لما ذكره في اجارة بيع الفضولي من الشرط ومنها
 قيام المبيع والظاهر أن بقاء مدة الاجارة بمنزلة قيام المبيع (سئل) * فيما اذا انقطع ما عجم
 وقف في بواجر زيد ولم يكن حريانه وتعطل بسبب ذلك مدة ولم يتقعه به فهل تسقط أجرته عن زيد في مدة
 انقطاع مائه (الجواب) * نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل الحائلي وفي الحاوي الزاهدي برقم

مطلب فيما اذا أجر بعض
 الشريك المعدل للاستغلال
 بلا إذن البقية

مطلب تحريمهم في حكم
 اجارة الغاصب

مطلب اذا انقطع ما الختام
 سقط أجره

قوله عك أي عين الأئمة
الكرائسي اه منه
مطلب حزنوا تيمار زيد بلا
أذنه لأجرة لهم

مطلب لأجر للشريك بعملة
في المشترك
مطلب ركب إلى نصف
الطريق ثم تقاسم حاله الرجوع
ينصف الأجرة الخ
مطلب يصح إيجار الأرض
التيمارية للعمارة فيها

مطلب للناظر المماثلة
بأجرة المثل على حساب
حصة الشريك المماثلة

مطلب ما يأخذه السلطان
لا يلزم كونه أجرة المثل
مطلب أجرة المثل تعلم من
الأراضي المجاورة المماثلة
أو بما يأخذه الشريك إن لم
يكن ذا شوكة

مطلب اثبات أجرة المثل
في حصة يكفي
مطلب استأجره ليوم
الناس

مطلب إذا حبس الماجور
بعد المدة بلا استعمال
ولا منع لا يضمن كالوديعه
بخلاف العارية

عك استأجره الماقدام فلا يتفقد به وهو يد المستأجر سقط أثر هذه المدة ولا تنطبق الإجارة إذا لم
يتفقد به استتاع الحمام وقبل يجب الإجر بقدر ما يتفقد به السكنى أو ربط الدواب اه * (سئل) *
في أرض تيمارية جارية في تصرف زيد وفي منتهى مسكنه حرمها جماعة يقرهم بدون إذن زيد ولا وجه
شرعي ويريد رفع يدهم عنها ويضمنون من ذلك الآن يعطيهم أجرة الخرب فهل له ذلك وليس لهم
مطالبته بأجرة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد شريكه عمرا في فلاحه
معلومة بأجرة معلومة على أن يعمل فيها العمل المعهود فعمل عمر وفي الدلالة العمل المعهود وقام
بطلب زيد بأجرة عمه فهل لأجرة له * (الجواب) * لأجر للشريك بعملة في المشترك كما في المذكر
وغیره تحت قوله ولو استأجر محل طعام بينهما فلا أجر له * (سئل) * في رجل استأجر من آخر رجلا
ليركبه من دمشق إلى مكة بأجرة معلومة من الدراهم دفعه له وركب الرجل إلى نصف الطريق وتفاخرا
الإجارة وركب على رجل آخر ويريد الرجوع على المؤجر الأول بنصف الأجرة التي دفعها حيث
استوى الاصفان - هولة وضعه وبه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في الخبرية من الإجارة
* (سئل) * في أرض ميرية سليخة أذن وكيل السلطان عز نصره لزيد بأن يعمر فيها عمارة لنفسه
وجعل عليه في كل سنة مبلغا من الدراهم هو قدر أجرة مثلهما وفي ذلك حظ ومصلحة بلهجة الميري
لتعطيلها وعدم من يرغب فيها سوى زيد فهل صح ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في بستان معلوم جار حصة منه في ملك زيد وقد رها حصة عشر قيراطا وستة قيراطا ونصف قيراطا
في وقف اخي والباقي في ملك عمر وفاسأجر رجل حصة زيد من البستان بأجرة معلومة من الدراهم
هي أجرة مثلهما شرعا وصار يدفع بلهجة الوقف عن حصة الوقف دون أجرة مثلهما يفتن فاحش بالنسبة
لحصة زيد في مدة معلومة بدون إجارة ولا وجه شرعي والآن يريد ناظر الوقف المرقوم مطالبة الرجل
بتمام أجر المثل على حساب حصة شريكه زيد حيث كانت الأولى والثانية متماثلتين فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم وفي فتاوى الكاظمي عن الخاقاني سئل في بلدة شائعة للسلطنة ردها
والباقي للأوقاف ويؤخذ للسلطنة في كل فدان دينار ولبقية الأوقاف عشرون نصفاهل ما يأخذه
السلطان يكون أجرة المثل حتى يؤخذ للأوقاف ما يؤخذ للسلطنة أولا بأجابه كون المتكلم على
طعن السلطان يأخذه هذا المقدار لا يلزم منه أن يكون أجرة المثل لأنه يجوز أن يأخذ هذا المقدار
بشوكة نعم أجرة المثل تعلم من الطين المجاور إذا كان مما لا أو بما يأخذه الشريك بشرط المماثلة
وأن لا يكون فيهم ذو شوكة والله أعلم اه وفي فتاوى ابن التليجي التي جمعها حفيده أجاب الشيخ شهاب
الدين الرملي - الشافعي - تلزم أجرة مثلهما بالنسبة إلى الأراضي المجاورة لها من الجهات الأربع
ووافق الشيخ ناصر الدين القفاني وسيدى الجدة وقاضي القضاة ابن الجار يقولهم لا يكلفون إلى
اثبات أجرة المثل ثانيا حيث كانت الحصة الأولى والثانية سواء متماثلتين اه * (سئل) *
في رجل استأجره متولى مسجد ليوم الناس فيه في الصلوات الخمس ويوقد سرجه في مدة سنة معلومة
بأجرة معلومة من الدراهم جعلها له من غلة الوقف وبأمر الرجل ما ذكر كله في السنة المرقومة حتى
انقضت وعزل المتولى ولم يأخذ الرجل أجرته وتولى الوقف رجل آخر وفي الوقف غلة يريد الرجل أخذ
أجرته من غلة الوقف بالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
إذا استأجر زيد من عمر وماعون شماس إجارة شرعية وقضه وفي أثناء مدة الإجارة سرق الماعون
من بيت زيد من غير تعد ولا تقصير في الحفظ فهل لا يضمن زيد * (الجواب) * نعم لا ضمان عليه
وفي مجموع النوازل العين المستأجرة أمانة إجماعا أما العين في يد الجائر فعلى الخلاف برأيه وفي مجموع
أجناس الناطق قال أبو حنيفة كل شيء له مائة فاذا أوجر وانقضت مدة الإجارة كرجي اليد على
أن يظن فعلى الأجر أجرة الرد عليه وأخذه وليس على المستأجر رد وما لا حيل له كالشباب والدابة على

المستأجر رده عمادية وفيها وان استأجرت المرأه حلياً معلوماً الى الليل يبدل معلوم لتلبسه حبسته
اكثر من يوم وليلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا حبسته بعد الطلب أو حبسته مستعملة فأما اذا
حبسته للحفاظ غير مستعملة لا تصير غاصبة قبل وجود الطلب وذلك لان العين تقع أمانة في يدها فلا
تسير مضمونها الا بالاستعمال أو بالمنع بعد الطلب كالوديعة بخلاف المستأجر اذا امسك الثوب المستعار
بعد منى المدة حيث يضمن لان هناك وجد الطلب من حيث الحكم وقد وجب الرد عليه بعد منى
المدة أماناً في الاجارة فلم يوجد الطلب لامن حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فلم يوجد الاستعمال
ولا المنع فلا يجب الغرامة اهـ * (سئل) * في رجلين استأجرا معاصرية من زيد طاحونة مع عتريها
المعلومة لمدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم هي أجرة المثل واستوفيا بعض المدة فهل يلزمهما أجرة
ما استوفياه * (الجواب) * نعم وفي الخبرية أما لزوم أجرة المثل فلان الطاحونة معترة للاستغلال
قال في جامع الفتاوى من الاجارة وفي المهيأ للايجار كالكسكين والمسقفات المعروفة للاستغلال
فان الاستعداد والاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فيلزم الغصاب أجرة المثل للمالك اهـ قال
والاجارة المزبورة فاسدة لانها من قبيل اجارة الواحد من اثنين فانه اذا أجعل وقال أجرت الدار منكما
جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك أو نحوه كثلث أو ربع يجب أن يكون عند أبي حنيفة على
اختلاف من فيها اذا كان كله بينهم وأجر أحدهما النصف من أجنبي أن يجوز في روايته لا في رواية
الى أن قال وأنت على علم من أن اطلاق المتون قاطبة فساد اجارة المشاع الامن الشريك مدخل
للمسؤول عنه واطلاق بعضهم محتمل من اثنين محمول على حالة الاجمال اهـ ما في الخبرية بنوع اختصار
ولا يخفى أن لفظ سوية بمنزلة التفصيل * (سئل) * في مكار استأجر منه زيد دوابه بأجر معلوم
لتحميل حوالات زيد من مكان كذا الى مكان زيد فذهب المكارى الى ذلك المكان ثم رجع فأتاه
لم أجد الحوالات وصدة زيد على ذلك فهل له أجرة الذهاب خالياً عن العمل * (الجواب) * نعم
ولو استكرى دابة ليحمل من هنالك حوالاته فجاء المكارى وقال ذهب فلم أجد الحوالات قالوا ان صدقة
المستكرى في ذلك كان عليه أجرة الذهاب خالياً عن العمل لرجل استأجر في المصدرة تحميل
الدقيق من طاحونة كذا أو الحنطة من قرية كذا فذهب فلم تكن الحنطة طحنت أو لم يجد في القرية
حنطة فرجع الى المصر قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ينظر في لفظ الاستئجار ان كان
المستأجر قال استأجرت هذه الدابة من هذه البلدة حتى أحمل الدقيق من طاحونة كذا يجب نصف
الكرار لان الاجارة وقعت صحيحة من البلدة الى الطاحونة من غير حمل شيء فيجب نصف الاجر للذهاب
ثم الاجارة من الطاحونة الى البلدة انما كانت لجل الدقيق ولم يوجد فلا يجب الرجوع بشيء فلما
اذا قيل المستأجر استأجرت منك هذه الدابة يديرهم حتى أحمل الدقيق من الطاحونة فلم يجد الدقيق
هنالك لا يجب شيء لانه اجارة وقعت على حمل الدقيق من الطاحونة فلا يجب الاجر اذا لم يحمل
الدقيق فانية من فصل ما يجب الاجر على المستأجر وما لا يجب وتعم هذه المسائل فيها * (سئل) *
في اجير مشترك برعى غنماً لجامعة أكمل الذئب منها البعض هل يضمن أولاً * (الجواب) *
لا يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يضمن وأفتى أئمة
سمرقند بالصالح على النصف في الاجير المشترك واختار أبو جعفر وأبو الليث رحمهما الله تعالى فيه
ان كان صالحاً يربأ بيمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمر بالصالح وأفتى بذلك كثير من
المتأخرين وهو أقوى من غيره وأسلم وبطله أفتى الخير الرمي أقول الحاصل أن في المسألة أربعة أقوال
كأها معصية والاول قول الامام وهو ظاهر الرواية وعليه المتون والاخير ان أفتى بهما المتأخرون
لتغير الزمان ومحل الخلاف ما اذا كان الهالك لا يفعل الاجير وكان مما يمكن الاحتراز عنه أما اذا كان
يفعله فانه يضمن اتفاقاً سواء كان بالتعدي أو لا كخريق الثوب من دقة معتاد أو غيره واذا كان بغير

مطلب اجر منهما سوية
فهو بمنزلة التفصيل
مطلب لم يجز المكارى
الحمل وصدة فله أجر
الذهاب

مطلب في ضمان الراعى
الاجير المشترك

مطلب في تحقيق مسألة
ضمان الاجير المشترك

فعله ولا يمكن الاحتراز عنه كالحرق الغالب والدخول المكابرين لا يضمن اتفاقا ومحل الخلاف أيضا
في الاجارة الصحيحة وفيما اذا كانت العين مما يحدث فيها الاجير علفا ولو كانت الاجارة فاسدة لا يضمن
اتفاقا كما في شرح ابن الملك عن المحيط ولو أعطاه معكفا مثالا ليعمل له علفا فاضاع المعكف فانه لا يضمن
اتفاقا كما في الجوهره وتعمام بيان ذلك في حاشيتنا رد المحتار على الدر المختار فاعتقم هذا التحرير
فلان لا يتجده بنحو عا في غيرها * (سئل) * في صباغ أجير مشترك ضاع منه ثلاثة أثواب لزيد
بدون تعدد منه ولا تقصير وهو مستور الحال فهل يؤخر بالصباغ على النصف * (الجواب) * حيث
كان مستورا الحال يؤخر بالصباغ على نصف القيمة على ما اتفق به كثير من المتأخرين * (سئل) *
في بيطار متقن لحرقته دفع له زيدا كدبسه ليعالج رجله المصابة فعالجها وقطع لها على المعتاد
المأذون فيه ولم يجاوزته ثم مات الا كدين فهل حيث كان الامر كذلك لا ضمان عليه * (الجواب) *
نعم لا ضمان عليه كما في التنوير وغيره من الكتب أقول والفرق بين هذا حيث لم يضمن وبين ما لو تخدق
الثوب من دقه حيث يضمن ولو معتادا أو وضحه في الدرر وغيرها وحاصله أن بقوة الثوب ورقته يعلم
ما يتحمل من الدق بالاجتهاد فأمكن تقييده بالسلامة من فعله بخلاف الفصد ونحوه فانه يثنى على قوة
الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يتحمل من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فحفظ اعتباره
٥١ وتعمام تحققة في حاشيتنا رد المحتار * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لصباغ عدة أثواب يرض
لصبغها له صباغا أزرق معلوما بينهما فصبغها رديئا كيف الحكم في ذلك * (الجواب) *
الحكم فيه ما ذكره في صرة التناوي عن القنية بجائزه ولو صبغ رديئا لم يكن فاحشا لا يضمن
وان كان فاحشا بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش يضمن الثوب أيضا ٥٢ ومثله في البرازية
* (سئل) * في قتال حرير أمين يعجل لالوا احد دفع له رجل نصف رطل حرير ليقتله فصرق من
عنده بدون تعدد منه ولا تقصير فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * لا ضمان عليه حيث كان امينا
مشهورا بالامانة * (سئل) * فيما اذا فقد الحمل من المكاري في أثناء الطريق فهل لا يستحق
من الاسرة الا بقدر ما جله * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد قدرا من
الحرير لقتال ليقبله فدفع القتال ذلك الحرير لثوبه يصنع فيه ما يسي كما فابت منه واحدة بما
معها من الحرير ولم يعلم مكانها وتعدرا حاضرا فهل لا ضمان على القتال في ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لمكار صرة دراهم ليوصلها الى رجل بجلب بأجرة مملوكة
فذهب بها المكاري مع قافلة وفي أثناء الطريق أخبروا بقطاع الطريق فعدلوا عنه الى طريق آخر
فخرج عليهم القطاع وأغاروا على بعض أجمال القافلة والجل الذي فيه الصرة من غير تعدد من المكاري
ولا تقصير في الحفظ فهل لا ضمان على المكاري * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
دفع زيد الى دلال متاعا لبيعه فأودعه الدلال عند رجل اجنبي بدون اذن منه وفارقه للدلال ثم ان
المتاع ضاع من عنده فهل يضمن الدلال * (الجواب) * نعم وفي فتاوى قاضيتان الدلال اذا
دفع الثوب الى من استام لينظر اليه ثم يشتري فأخذ الرجل وذبح ولا يظفر به الدلال فالو لا يضمن
لانه مأذون في هذا الدفع ثم قال رحمه الله تعالى وعندي انه انما يضمن اذا دفع الثوب اليه ولم
يفارقه أما اذا فارقه ضمن كما اذا أودعه عند اجنبي أو تركه عند اجنبي أو عند من لا يريد الشراء
وفي يوسع الصغرى لو عرض الدلال على صاحب الدكان فهرب بالمتاع يضمن الدلال لانه مودع وليس
للمودع أن يودع عمدا به من ضمان الدلال وتعمامه فيها ولو لطاف به الدلال ثم وضعه في حاوة فهلك
ضمن الدلال بالاتفاق ولا ضمان على صاحب الحاوة عند الامام لانه مودع المودع وفي جامع
الفتاوى باع الدلال السلعة وأخذ شيئا لاجل الدلالة ثم استحق المبيع أو رد بعيب بقاء أو غير قضاء
لا يسترده وفي الحاوي الزاهدي هلك المتاع في يد الدلال فسئل فقال لا أدري أهلك من يتي أو كتي

مطلب صباغ ضاع منه
أثواب وهو مستور يؤمر
بالصباغ
مطلب بيطار متقن لم يجاوز
المعتاد لا يضمن

مطلب اذا صبغ رديئا
فاحشا يضمن
مطلب قتال مشهور
بالامانة سرق الحرير من
عنده لا يضمن
مطلب فقد الحمل في الطريق
له من الاسرة بقدر ما جلى
مطلب في كليات الحرير
مطلب لا يضمن المكاري
اذا خرج عليهم القطاع
مطلب أودع الدلال عند
الاجنبي وفارقه ضمن

مطلب يضمن الدلال دون
صاحب الحاوة

لا يضمن وأفتى قارئ الهداية بأنه إذا ادعى الدلال أن المتاع وقع من يده وضاع ولا أدري كيف ضاع
لا ضمان عليه كافي فتاوى قاضيه خان وأفتى أيضا في دفع له رقبته لينادي عليه فأخذه وتركه عند
شخص للعرض لشرائه فهرب بأنه لا ضمان على الدلال إذا كان العرف بين الناس أن الدلال يدفع إن
يريد الشراء أو أما لا أخذان أخذها على سوم الشراء بأن قدر الثمن وعينه يضمنها وإن لم يعين الثمن
فلا ضمان عليه إذ لم يقصر في حفظه * (سئل) * في راي يقر بقاء البقرة إلى القرية كما هو في عرفهم
الجاري ثم إن واحدة منها ضاعت وشكر صاحبها اتيانها القرية فهل يصدق بيمينه أنه جاء بها إلى
القرية حيث كان العرف كذلك * (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين زعم البقار أنه أدخل
البقرة في منزل ربهما صدق البقار بيمينه أنه جاء بها القرية * (سئل) * فيما إذا دفع زيد دوابه
لعمرو والراعي لرعاه في مكان كذا فلم يرعها فيه ورعاه في غيره وخالف وهل يكتفي بذلك المكان
الآخر فهل يضمن عمرو قيمته ولا أجر له * (الجواب) * نعم وذكر في اجازات قساي صاحب
المخط الراعي إذا رعى في مكان لم يؤذن له بالرعي فيه فعطبت الغنم أو ما أشبهها صار الراعي ضامنا
ولا أجر له إن سلمت الغنم أو لم تسلم قياسا وإن سلمت يجب الإجر استحياسا وكذا ذكر في الذخيرة وإذا
خاف الراعي فرعاه في غير المكان الذي أمره فعطبت ضمن الراعي ولا أجر له وإن سلمت يجب الإجر
استحياسا فاعداية من ضمان الراعي في ٣٢ * (سئل) * فيما إذا دفع هند لالة استعة
لتيتمها الهافبا عت الاستعة من امرأة ثمن معلوم من الدراهم بأذن أو تزعم هند أن ثمن الاستعة يلزم
الدلالة من مالها فهل على الدلالة طلب الثمن واستيفائه من المشتري فقط * (الجواب) * نعم
والبيع وهو الدلال الذي يعمل بالأجر والسماز بكسر أوله وهو المتوسط بين البائع والمشتري فأرسي
معرب كذا في المغرب يجبران عليه أي على طلب الثمن واستيفائه شرح النقاية للبرجندى ومثله
في صدر الشريعة والعيني والدر المختار * (سئل) * في قتال حر يرأى من يعمل لولا واحد دفع له
ذمي قدر من الحر ليريد قتله ثم رده إلى الذمي فأقر الذمي بوصول البعض وأنكر وصول البعض
والقتال يدعي دفع الكل له فهل القول قول الدافع بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم كافي
الانقروى * (سئل) * في سيطار متقن لصنعة وضع فعلا لادابة رجل بأمره ثم لما خلاص
من نعلها مات والحال أن البيطار لم يجاوز الموضع المعتاد فهل لا ضمان عليه * (الجواب) *
نعم وأفتى المؤلف أيضا فيما إذا عرجت الدابة بعدما نعلها ولم يجاوز المعتاد بأنه لا يضمن * (سئل) *
فيما إذا استؤجر رجل لحفظ خان فضاع منه شيء لبعض الناس بدون تعدته ولا تقصير في الحفظ فهل
يكون غير ضامن * (الجواب) * نعم استؤجر رجل لحفظ خان أو حوايت فضاع منه شيء
قيل يضمن عند أبي يوسف ومحمد ولو ضاع من خارج الخيرة لأنه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي
لأنه أجبر خاص ألا يرى أنه لو أراد أن يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها
بأن تقب المص فلا يضمن الحارس في الأصح إذا الموال المحفوظة في البيوت في يد مالكها وحارس
السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين
في ضمان الحارس وكذا في ٢٤ من الذخيرة تقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس
الحوايت على ما عليه الفتوى بزازية في ٦ لأن أموال الناس بيد أربابها وهو حافظ للأبواب ويظهر
من هذا أنه إذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع يضمن الحارس انقروى في الهامش أقول كتبت
في حاشيتي رد المختار بعد ذكر ما هنا من ضاعه قلت انما يظهر هذا على القول بأنه أجبر مشترك أما على
القول بأنه خاص فلا لما سمعت من المفتي به نعم بشكل مامر أنفعا في التارخانية والذخيرة في الراعي
لو كان خاصا لا كثر من واحد يضمن فليتأمل اللهم الآن يقلل إذا كسر القفل يكون بنومه أو غيبته
فهو مفترط فيضمن اه وفي المنظومة المحببة

مطلب يصدق البقار بيمينه
أنه جاء بها إلى القرية

مطلب إذا خالف الراعي في
المكان يضمن

مطلب الدلال والسماز
يجبران على طلب الثمن

مطلب يصدق القتال بيمينه
أنه رد الحر إلى صاحبه

مطلب فعل الدابة ولم
يجاوز المعتاد فمات
أو عرجت لم يضمن

مطلب استؤجر لحفظ خان
فضاع شيء منه لا يضمن

مطلب في حارس السوق

مطلب فيما إذا كسر قفل
الدكان

وما على الخمارس شيء لثوب * في السوق حانوت على ما قد كتب
وليس يضمن الذي منها سرق * اذ بالاجير الخاص ذاك يلتحق

(سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمر ودايه ليدرس عليها الزيب في أمام معلومة فماتت
في أثناء العمل من غير تعد من زيد ولا تقصير فهل يكون زيد غير ضامن لها **(الجواب)** * نعم
وان استأجر حمارا الى بغداد ولم يسم حمله فحمله المعتاد فذلك الحمار لم يضمن لقصاد الا بارة فالعين
أمانة كما في الصحيحة شرح التنوير من الاجارة الفاسدة ومثله في الكثر وغيره **(سئل)** * فيما
اذا دفع المكارى الجمل الى اجنبي ليس بأجير له بدون اذن من صاحب الجمل ولا وجه شرعي فسرق
الجمل من الاجنبي ويريد صاحبه تضييع المكارى فيته فهل له ذلك **(الجواب)** * نعم ذكر في
قضايا القضي اذا دفع الى التساج غز لا ينجبه كذا باسود دفع التساج الى آخر لينسجه فسرقت من بيت
الآخر ان كان الآخر أجير الاول فلا ضمان على واحد منهما وان لم يكن أجير الاول وكان اجنيا تضييع
بلا خلاف ولا يضمن الاخر عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وهو نظير المودع اذا دفع الوديعه الى
أجنبي بغير اذن مالكها عند صاحب الوديعه يضمن أيها شاء وعند أبي حنيفة يضمن الاول
وليس له أن يضمن الثاني قال صاحب الذخيرة وعلى قياس ما ذكره القدروري أن كل صانع شرط
عليه العمل بنفسه ليس له أن يستعمل غيره انما لا يضمن اذا كان الآخر أجير الاول فيما اذا أطلق له
العمل أما اذا شرط عليه التسج بنفسه يضمن بالمفع الى الآخر وان كان الآخر أجيرا عمادية من ضمان
التساج ومثله في العلامة الخبير الرمي **(سئل)** * في رجل تناول من دلال ثوبا بالنظر اليه على
سوم النظر وقتية ستة قروش فضاغ من يد قبل دفعه الى الدلال بدون تعد منه ولا تقصير فهل
لا ضمان عليه **(الجواب)** * ان أخذه على سوم النظر لا يضمن الرجل فية كما في الشهر وان على
سوم الشراء فان لم يتقاع على ثمن لا يضمن لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضموما اذا انتقاعا
على ثمن معلوم كما في العمادية والله أعلم سئل فحيم الدين رحمه الله تعالى عن دفع ثوبه الى
دلال لبيعه فساومه صاحب الحانوت بثلث معلوم وقال أحضر صاحب الثوب حتى أعطيه الثمن
فذهب وعاد بعد زمان فلم يوجد الثوب في الحانوت وصاحب الحانوت يقول أنت أخذهت وذهبت به
وهو يقول ما أخذه بل تركته عندك أين يضمن الدلال أم صاحب الحانوت قل القول قول الدلال
مع يمينه لانه أمين وأما صاحب الحانوت ان انتقاعا على انه أخذه صاحب الحانوت لشره بما سعى
من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يخرج عنه بمجرد دعواه وهو ضامن لثمنه وان لم يتقاع على ثمن لم يكن
مضمونا عليه لان المقبوض على سوم الشراء انما يصير مضموما ان انتقاعا على ثمن معلوم عمادية من
ضمان الدلال **(سئل)** * فيما اذا استأجر زيد عمارة معلومة بأجرة معلومة رضى عنه خاصة
ولا يرضى عنه غيره فذلك من الغنم واحد بدون تعد ولا تقصير فيل يكون غير ضامن وله الاجرة كاملة
(الجواب) * نعم **(سئل)** * في دقاق قماش يعمل لاول واحد ناع عنده متاع ليعرض
الناس بدون تعد ولا تقصير في حفظه كيف الحكم **(الجواب)** * حيث كان أجيرا مشتركا
فان كان صالحا يبرأ يمينه وان كان بخلافه يضمن وان كان مجبوراً أخذ ثوبا من المتاع على نفسه
كما اختار ذلك الامام أبو الميث وأبو جعفر وجميع ائمة تعالى وأفتى به كثير من المتأخرين
(سئل) * فيما اذا استأجر زيد من مكان دابة ليحمل عليها كيس فيها مال يأجره معلومة ففقد
المكارى الكيس على دابته وفي أثناء الطريق انتوا أحدهما بنفسه وهو على الدابة وخرج بعض
ما فيه بلا صنع من المكارى ولا تعد ولا تقصير منه فيل لا ضمان عليه **(الجواب)** * نعم ولو
انتفت الحية بشيء وخرج ما فيه قال القتيبي أبو بكر يضمن الجمل كما اذا انتفع حبله وقال القتيبي
أبو الميث في قياس قول أبي حنيفة ولا يضمن ولا يثبت حلف انتفاع الجمل لان ثمة انتفاعه كمن قبل

مطلب ذلك الحمار بلا تعد
لا يضمن

مطلب دفع المكارى
الجمل الى اجنبي يضمن

مطلب اذا دفع الحائل الثوب
لاجيره لينسجه لا يضمن
الا اذا شرط صاحبه تسجبه
بنفسه

مطلب أخذ الثوب من
الدلال على سوم النظر
فضاغ لا يضمن

مطلب فيما اذا دفع الدلال
الثوب لصاحب الحانوت
فضاغ وقال للدلال أنت
أخذه

مطلب الراعي الاجير
الخاص لا يضمن ما ضاع
منه وله الاجر

مطلب الاجير المشترك
اذا كان صالحا لا يضمن
ويرأى يمينه

مطلب اذا انشق العدل
لا يضمن المكارى بخلاف
ما اذا انتفع حبله

الجمال حيث شد الحبل بحبل واه وهننا التفسير جاء من قبل رب الحقيقة حيث جعل ماله في حقيقة لا يستمسك ما فيه سار به فأخذ وعليه الفتوى عمادية من الفصل ٣٢ وفيها أيضاً وفي فتاوى أبي الليث إذا استأجر مكاراً بالجمال له عصير أعلى دابة إلى موضع معلوم فلما أراد أن يضعه عن الدابة أخذ أحد العدلين من جانب ورحى بالعدل الآخر من الجانب الآخر فأنشق العدل من رصيه وخرج العصير فالمكارى ضامن للعصير ونقصان الزق لأن الهلاك كان بضعه اه
 * (سئل) * في رجل دفع إلى قصار أو ثواباً معلومة فأدعى القصار دفعها إلى الرجل وهو ينكر دفعها إليه فهل يصدق القصار إذا ادعى ردها بينه * (الجواب) * مقتضى مذهب الامام انه يصدق لانه أمين ادعى الرد والله أعلم وفي القول لمن في آخر كتاب الاجارة الاجير المشترك كالتقصير وغيره إذا ادعى رده على الاجير لا يصدق الا يئنه كذا روى هشام عن محمد وهذا الجواب مستقيم على قول من يرى بد الاجير المشترك يد ضمان فأما من يرى بده يد أمانة وهو أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقبل قوله كالودع إلى هناء من المحيط اه ثم قال بعد أسطر سئل عن الاجير المشترك كالتقصير وغيره إذا قال ذلك العين أو سرق هل يقبل قوله قال عنده أمين فيصدق بالخلف وعندهما يضمن الخاه أقول يظهر من هذا أن دعواه الرد على المالك كدعواه الهلاك فتجربى فيه الاقوال الاربعة المارة وينبغي على قول المتأخرين الذي افتى به المؤلف من ارأبعا للغير الرمي انه ان كان مشهوراً بالامانة يصدق وان كان بخلافه يضمن وان كان مستورا يؤمى بالصلح على نصف القيمة والله اعلم * (سئل) * فيما إذا استأجر زيد عمر البعل له في فلاحته المعلومة الجارية في ملكه العمل المعلوم في مدة معلومة وجعل له نظير عمله دواب معلومة معينة فعمل عمر وكذا ذكر ويريد الآن مطالبته زيد بالاجرة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وإذا كانت الاجرة حيوانا لا يتجاوز الا أن يكون معنا كذا ذكره الاستيعابي في شرح مختصر الطحاوي بحر كل ما صلح أن يكون ثمننا في البيع صلح أن يكون ثمننا في الاجارة وما لا فلا والحيوان يصلح ان كان معيناً محيط السرخصى ومشله في المنع عن البحر أيضاً * (سئل) * فيما إذا أجزر بذر أرضه من عمر واجارة شرعية فزرعها عمر وقنبا وبطيخا وغير ذلك من الزرع الصفي ومضت مدة اجارته ولم ينته صلاح الزرع المذكور فجزر بذر الأرض من بكر وهي مشغولة بزرع عمر وهل تكون الاجارة من بكر غير جائزة * (الجواب) * نعم وأما اجارة الارض المشغولة بالزرع فان كان الزرع يحق كماله كان باجارة لا يجوز أن تؤجر مالم يستحصد الزرع الا أن يؤجرها مضافة إلى المستقبل وان كان الزرع بعير حق شرعى صحت الاجارة لأن الزرع واجب القلع فان المؤجر في هذه الصورة قادر على تسليم ما آجره بأن يجبر صاحب الزرع على قلعه سواء أدرك أم لا لانه لا حق لصاحبه في ابقائه كافي فتاوى قارى الهداية وإذا صحت الاجارة وكانت بأجرة المثل ولم تنقل أجرة المثل فيلزمه ما استأجر به من غير زيادة ولا تنقص فتاوى الكازروني عن المرشدي ضمن سؤال ومشله في الخاينة وغيرها * (سئل) * في مستأجر حانوت تحوّل عن صنعة إلى غيرها ولم يتهمأه العمل الثاني في ذلك الحانوت فهل يكون ذلك عذراً في فسخ الاجارة * (الجواب) * نعم وفي المحيط ان تمكن من العمل الثاني على ذلك الدكان لا يكون عذراً ولا فعذر في الولو الجية تحوّل عن صنعة إلى غيرها عذروا ان لم يفسح حيث لم يمكنه أن يتعاطاها فيه * (سئل) * في أتمام لهم قدر نحاس معدة للاستغلال استعماله زيد مدة بلا اجارة ولا أجرة ولا وجه شرعى فهل يلزمه أجرة مثله لا اتمام عن المدة المذكورة * (الجواب) * نعم كذا ذكره الانقروى عن مجمع الفتاوى قال استعمال حجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المثل إذا كان معدة للاجارة من الملقط وفي المحيط ان كان لهذا الحجر أجرة معروفة فيما بينهم يجب بذلك والا يجب أجر المثل اه وقد ذكرنا أن منافع الغصب غير مضبوطة الا أن تكون وفقاً أو مال يتيم أو معدة للاستغلال بحيث كان لا يتم ومعدّة

مطلب لو أنشق العدل من
رحى المكارى يضمن

مطلب فيما إذا ادعى
القصار ردّاً لاثواب على
المالك

مطلب الحيوان المعين
يصلح جعله اجرة في الاجارة

مطلب آجر الارض
المشغولة بزرع المستأجر
لا يجوز مالم يستحصد

مطلب تحوّل عن صنعة
إلى غيرها عذراً في فسخ
الاجارة

مطلب اتمام لهم قدر
نحاس استعماله زيد لهم
أجرته

للاستغلال يلزمه أجرة منسلة * (سئل) * في رجل دفع ابنه الصغير الى حائك الألبان ليعلمه
التسج فعلمه ثم اختلسا وطالب ككل من الآخر أجرة ولم يشترط أن يعلم التسج الى العرف
* (الجواب) * نعم دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليعلم التسج على أن يعطى الأستاذ المولى
كل شهر كذا أجاز ولو لم يشترط عليه أخذ أجرة فقد تعلمه طلب الأستاذ من المولى أجزاؤه ومنه أي
طلب المولى من الأستاذ ينظر الى عرف البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للأستاذ بحكم
بأجر مثل تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فأجر مثل السلام على الأستاذ وكذا لو دفع ابنه
ذكره قاضيان دور قبيل الاجارة القاسدة ومثله في البرازية * (سئل) * في مستأجر حانوت
ليجبر فيه فافتقر وأفلس وأراد فسخ الاجارة فهل له فسخها * (الجواب) * نعم وفي التسج رجل
استأجر حانوتا ليجبر فيه فافتقر وهو عذر شرعي له أن ينقض به الاجارة لسان الحكم وفي التنوير من
فسخ الاجارة وبعدد افلاس مستأجر دكان ليخبر فيه اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من
آخر دار بأجرة معلومة دفعها له فغصب الدار رجل ومنع المستأجر من سكناها بعض المدة ولم يمكنه
اخراج الغاصب بشفاعه ولا نجاية ويريد المستأجر الرجوع على المؤجر بما قابل مدة الغصب من
الاجرة بعد ثبوت ذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم كافي التنوير من الاجارة * (سئل) *
في أرض تيمارية أجرة صاحب تيمارها وهي مشغولة بزراع لم يدرك من زيد مدة سنة بقدر معلوم
من حنطة وشعير وكسنة لم يدرك فيها شرائط السلم ولا باع الزرع من زيد المازيور فهل الاجارة غير صحيحة
* (الجواب) * نعم وفي الاصل رجل استأجر أرضا فبها زرع أو قصب أو غيرها مما يمنع من
الزراعة لا يجوز والحيلة اذا كان الزرع لرب الارض أن يبيع الزرع منه بمن معلوم ويتقاضاه بمن يؤجر
الارض منه وان كان لغيره يؤجر بعد مضي المدة ولو أجزع مع هذا بدون الحيلة ثم سلم بعد ما فرغ وسعد
ينقلب جائزا قال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده في نسخة هذا اذ لم يدرك الزرع أما اذا أدرك
بحيث لا يضرمه الحصاد يجوز ويؤجر الاجر بقلع الزرع خلاصة من الاجارة وان كانت الاجرة مكبلا
أو موزونا أو عدديا متقاربا فاعلاهما بيان القدر والصفة ويحتاج الى بيان مكان ايقافها اذا كان لها
حمل وموتة وان لم يكن لها حمل وموتة لا يحتاج اليه وهذا أقول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد
لا يحتاج الى ذلك في الاحوال كلها والاختلاف في هذا نظير الاختلاف في السلم لان الاجرة لا يجب
تسليمها عقيب العقد فصار نظير السلم فيه ونظامه في الذخيرة من الفصل الاول وسئل قاضي الهادي هل
يجوز استئجار أرض للزراعة بكذا أردب غلة أم لا فأجاب نعم يجوز اذا كانت الاجرة مثارا اليها
أو موصوفة في ذمته ولا تكون من الغلة التي تخرج من زرع الارض المستأجرة * (سئل) *
في ناظر وقت أجرة دارين جارين في الوقت من زوجته مدة معلومة بأجرة معلومة لم يزد فيها على أجرة
مثلهما ولم يحكم بصحة الاجارة كما يرى ذلك فهل تكون الاجارة غير جائزة * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فحين استأجر دارا بأجرة معلومة من الدراهم ثم أجزها بمافي نواجر من آخر بدنانير
أكثر مما استأجر هو به فهل تنسخ وتطيل له الزيادة * (الجواب) * حيث أجز بغير جنس
ما استأجر تطيل له الزيادة والمسألة في الحرية وغيرها وهي شهيرة * (سئل) * في دار مشتركة
بين زيد وجهه وقف لكل حصة معلومة شائعة وهي محتاجة الى العمارة فأجزها زيد وبعض مستحبها
من أجنبي ولم يحكم بصحتها كما يراها وليس للوقف ناظر فهل تكون الاجارة غير صحيحة
* (الجواب) * نعم لو أجز الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم تنسخ حتى لو أذن للمستأجر في العمارة
فأنفق لم يرجع على أحد وكان مشطوقا قلت لان الاجارة لما لم تنسخ فلم يصح ما في ضمنه أشباه قبيل فن
الحيل قال السيد الجوى أقول في الاسعاف لو أجز الموقوف عليه الوقف قال الفقيه أبو جعفر
في كل موضع يكون كل الاجر له بان لم يكن الوقف محتاجا الى العمارة ولم يكن معه شريك فيه حازه ايجار

مطلب دفع ابنه الصغير
الى حائك ليعلم التسج وطالب
كل أجرة ينظر الى العرف

ويطلب استأجر حانوتا
لليجارة وأفلس له فسخها

مطلب اذا غصب الدار من
المستأجر لا يلزمه اجرة

مطلب اجرا الارض
المشغولة بزراعة لا يجوز
والحيلة أن يبيعه الزرع

مطلب اذا كانت الاجرة
مكبلا أو موزونا بشرط
فيها ما يشترط في السلم
مطلب جعل اجرة الارض
من غلتها لا يجوز

مطلب أجر الناظر من
زوجته بدون زيادة ولا حكم
حاكم لم تصح

مطلب اذا أجز بغير جنس
ما استأجر تطيل له الزيادة

مطلب اجرا الوقف ولم يكن
ناظرا عليه وأذن للمستأجر
بالعمارة فأنفق فهو مشطوق
مطلب يجوز ايجار المستحق
اذا لم يسخر الوقف الى
العمارة ولم يكن له شريك

الدور والحرانيات اذ ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الارسال في محل التقييد وهو في مقام التصنيف
والفتوى غير سديده اقول وانما كان المستاجر متطوعا لان المؤجر ليس له ولاية الاذن فلم يصح اذنه
كالم يصح ايجاره لـ كن قولهم الغار يضمن اذا كان الغرور في ضمن عقد معاوضة يقتضى ضمان
المؤجر هنا لما انفقه المستاجر والنظار أن ما عل به في الاشياء اشارة الى الجواب عن هذا فان العقد
لما انفد فكأنه لم يكن وقد ما في ضمنه لكن مقتضى هذا انه لو كان المؤجر له ولاية الاذن ثم ظهر بطلان
الاجارة أن المستاجر يكون متطوعا بعبادته أو غرسه باذن المتولى لفساد الاذن بسبب بطلان الاجارة
وقد مر نظيره ويأتى لكن في الفتاوى الخيرية أوائل كتاب الاجارة ما يخالفه حيث أفتى بأن المستاجر
لا يورث بالقلع بل له استبقاؤه وان أبى المتولى الا القلع لان ابتداء الفعل ليس ظاهرا فراجعوه وكذا
أفتى الرمي فيها لو استأجر طيبيا اجارة فاسدة بأنه له أجر مثله وما انفقه في ثمن الادوية وكذا أفتى غير
واحد بأنه لو دفع له فوسا به لفهما بحصة منها بأن له أجر مثله وبذل العلف وله ثلثا من كثيرة كلها تدل
على أن الاذن لا يسلط وان فسدت الاجارة قداما * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر
وقف مجرى ماء معلوم الطول والعرض والععمق بحقته المعلوم من الماء الجارى ذلك المجرى مع حقه
من الماء في الوقت المزبور ليأتي به بستانه مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلهما
اجارة شرعية ثم أجر زيد المجرى المذكور مع حقه من الماء من بستانه مدة تستوعب مدته بأجرة
معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارتان صحيحتين * (الجواب) * نعم قال في البرازية
في كتاب الشرب ولم تصح اجارة الشرب أيضا لوقوع الاجارة على استهلاك العين مقصودا الا اذا أجر
أو باع مع الارض فحينئذ يجوز تبعا له رجل استأجر أرضا بشرطها وحاجة المستاجر الى الشرب
لسوق الماء الى ارض له أخرى جاز خاتمة من باب الاجارة الفاسدة * (سئل) * في تيمارى
أجر أراضى قرية معلومة جارية في تيماره اجارة شرعية لازمة للزراعة الصيفية والشتوية فهل تكون
الاجارة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في تيمارى أجر المتحصل من تيماره لا تحرق قبض
المستاجر قدر ما معلوم من متحصل تيماره فهل تكون الاجارة المزبورة غير صحيحة والقول قول القابض
بينه * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك الخير الرمي مرارا كما هو مذکور في قضاياه من
الاجارة ونقولها كثيرة محصلها انها اجارة وقعت على استهلاك الاعيان وهي باطلة اقول والظاهر
أن هذا اذا لم يستأجر الارض من التيمارى لاجل الزرع بل استأجرها لاختلاط العشر وما يتحصل
من التيمارى فلما احتال لذلك واستأجرها للزراعة كما يفعل في زماننا تصح الاجارة بدليل مسألة
استأجر الارض مقبلا ومراها المذكورة في وقف الاشياء لبيان جلال الجواز فيما اذا أراد المستاجر
رعى الحشيش مثلا ثم رأيت في الدر المختار في أوائل كتاب الاجارة قال ما نصه اعلم أن المقاطعة اذا
وقعت بشرط الاجارة فهي صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مرناه في الجهاد اه في اقطعه السلطان
أرض يجوز أن يؤجرها لكن الزرع ونحوه بشرط الاجارة ثم اذا جازت الاجارة في مسألتنا فللتيمارى
أن يمنع من أخذ القسم أو العشر ونحوه لان السلطان عزأ نصره انما وجهه له فهو حقه بخلاف رعى
الكلا فانه مباح لكل من يأخذه واذا أخذ المستاجر متحصل التيمارى من القسم والعشر ونحوه
فللتيمارى الرجوع به عليه لاعلى الزرع لانه أخذ بذنه فهو كالم كيل عنه فصح قبضه فله الرجوع به
عليه لاعلمهم لان ما قبضه المستاجر باذن التيمارى ملك للتيمارى ولم يوجد من التيمارى حصة
ولا ابراء حتى تبرأ ذمة المستاجر منه هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم ثم هذا كله فرع صحة الاجارة أما
اذا لم تصح فظاهر وقد أفتى المؤلف مرارا بأنه لا تصح اجارة القرية أو الارض لغير الزرع أصح ما مشد
المسكة ولا سيما اذا كان لهم فيها اشجار ونحوها وفي فتاوى العلامة الناجي البعلبي تلميذ الشيخ العلافي
قال بعد كلام هذا كله اذا لم تكن الاجارة واردة على استهلاك الاعيان قصد اأما اذا كانت كذلك بأن

مطلب استئجار مجرى الماء
مع حقه

مطلب يجوز اجارة الشرب
وبيعه تبع الارض

مطلب أجر المتحصل من
تيماره لا يصح

مطلب اجارة التيمارى
صحيحة

مطلب في المقاطعة
والالتزام

كانت أراخي المقرية في أيدي من أعيان وانما استأجرها المستأجر المرقوم ليأخذ ما يخصها من
خراج المقاسمة فهي حينئذ باطلة كما صرح بذلك علماؤنا فاطية اه وانظر ما في فتاوى الشيخ خير الدين
من الاجارات فقد أفتى مراريا بطلان هذه الاجارة المسماة بالمقاطعة والالتزام * (سئل) فما اذا
استأجر زيد أراخي معلومة للزراعة ومضى بعض مدة الاجارة فأراد زيد السفر وترك الزراعة أصلا
فهل يكون ذلك عذرا في فسخ الاجارة * (الجواب) نعم استأجر أراخي لزراعة ما يملكه أن
يترك الزراعة أصلا كان عذرا وان لم يترك الزراعة ولكنه أراد أن يزرع أرضا أخرى لا يكون عذرا
ولو استأجر حواتوا أو يبتاعهم بدله السفر كان عذرا فاضحيان أقول كسبت فيما علقته على الدر المختار
انه لو كذب المؤجر في ارادة السفر يحلف المستأجر وهذا أحد أقوال أربعة واليه مال المكرخي
والقدوري وقيل بسأل رفقته وقيل يحكم زيه وثيابه وقيل القول لمكر السفر * (سئل) *
في حوائث وقف وضع رجل يده على أسطحها واستوفى منفعتها مدة بنشر الثياب ووضع سقالة من
خشب لاجل ذلك ويريد ناظر الوقف مطالبة بأجرة مثل ذلك من المدة المذكورة فهل له ذلك
* (الجواب) نعم استأجر سقفا الجحف عليه الثياب أو بيت عليه يجوز بزايه من الاجارة
في نوع النسياع والحائث * (سئل) * في خاتين معلومين جارين في وقف برحت بولية زيد
بوجوب براءة ملطانية وفي نواجر عمرو من متولى الوقف مدة معلومة بأجرة معلومة استوفى عمرو
منفعة المأجور الى قبيل انتهاء المدة فأجر المتولى المزبور الخاتين المزبورين من بكر مدة سنة كاملة
اجارة مستظرة أو لها بعد انتهاء مدة عمرو بأجرة معلومة من الدراهم فهل تكون الاجارة صحيحة
* (الجواب) نعم لما في متفرقات اليسوع من المتون وما تصح اضافته الى المستقبل الاجارة
وفسخها الخ وفي العمادية من الفصل ٣٦ قال في الفتاوى اذا قال اذا جأرا رأس الشهر فقد أجرته
الدار بكذا يجوز وان كان فيه تعليق وعليه الفتوى وهو قول الفقيه أبي بكر الاسكاف وأبي
اللبث واختار صاحب المحيط الى أن قال وفي فتاوى ظهير الدين لو قال أجرته دارى هذه رأس الشهر
بكذا كان اجارة في قوله سم اه أقول الاجارة المضافة وان كانت صحيحة فهي غير لازمة على أحد
التصحيحين وأيد بأن عليه الفتوى كما في أواخر اجارات الدر المختار وفي الفتاوى الخيرية من الاجارات
في ضمن جواب سؤال مانصه وهي غير لازمة على المفتي به بل لكل من المتواجرين نقضها في أول
دخول العقد وقبل اه * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمر الصنع نه نشافي مكان لزيدا لأن
من زيد ويبيعه على أن يكون لزيد نصف الربح الحاصل منه والربح مجهول وصنع عمر وذلك ويريد زيد
اخراجهم من المكان وأخذ النشاودفع أجر مثل عمل عمر وله فهل له ذلك * (الجواب) نعم لأن
الاجرة مجهولة فتؤول الى أجرة المثل بالغة ما بلغت كما هو المفهوم من التنوير * (سئل) *
في رجل تزوج امرأة ودخل بها في منزل كانت فيه بأجر ثم بعد مدة طلبت من زوجها أجرة المنزل
فهل تكون الاجرة عليها الا عليه * (الجواب) نعم لانها العادة كما في البرازية * (سئل) *
فما اذا حث زيد الارض المستأجرة بعد مضي مدة اجارته بدون اذن من المؤجر ويمتنع من تسليمها
للمؤجر المرقوم حتى يعطيه قيمة حرته وكرابه فهل ليس له ذلك * (الجواب) نعم لانه لا قيمة للمنافع
والكراب وصف في الارض ومسالة الكراب مذكورة في مزارعة التنوير وقال ويسترضى ديانة
ولكن هذا اذا كان بالاذن وفي المسالة المسؤل عنها بغير اذن وذكرها الخيرة الرملة قائلا لانه لا يكون الدابة
* (سئل) * في رجل أذنت له أمه بان يسكن في دارها المملوكة لها بشرط أن يعمرها فسكن
في الدار مدة ولم يعمرها فهل يلزمه اه أجرة المثل في المدة المزبورة * (الجواب) نعم رجل دفع
الى آخر دارا يسكنها ويعمرها فسكن مدة ولم يعمرها فان كان أذن له بشرط العمارة يجب أجر المثل
لانه لما شرط العمارة فقد أجره بأجرة مجهولة فيجب أجر المثل لان قدر العمارة مجهول وان سكن وعمر

مطلب ارادة السفر عذر
في فسخ الاجارة

مطلب اذا استعمل سطوح
الوقوف لنشر الثياب أو ليبيت
عليه يجوز
مطلب استأجر سطحا ليبيت
عليه أو يجحف الثياب
يجوز

مطلب تصح الاجارة
المضافة

مطلب استأجره ليصنع له
تساوي يبيعه بنصف الربح
لزمه أجر المثل

مطلب استأجرت منزلا
وتزوجت فيه فالاجرة عليها
لا على الزوج

مطلب اذا كرب المستأجر
الارض ليس له قيمة الكراب

مطلب أسكنه في دارها
بشرط أن يعمرها يلزم أجر المثل
مطلب دفع له داره ليسكنها
ويعمرها

فانه ينظر الى العمارة وأجر المثل جواهر الفتاوى من أوائل كتاب الاجارات أقول ومثل هذا ما ذكره
 في جامع النصارى في أحكام العمارة في ملك الغير بعبارة فارسية وعربها الخير الرمي في حاشيته
 عليه ونصه انتفتت مع زوجها على أن يعمر ويسكن فعمر وصار يسارى ألف درهم وماتت المرأة
 فظالمته بقية ورثتها بأجرة السكنى وطالبهم هو بما أتفق فالجواب أنه يسقط مما أتفق قدراً بأجرة السكنى
 والباقي يطالب به وان زادت قيمة السكنى عليه يسقط بقدره منها والباقي ميراث وان لم يقع الاتفاق على
 ذلك وعمر فهو متبرع به وأقول أيضاً وجه كون ذلك اجارة فاسدة أن صاحب الدار لم يملك منفعة
 داره الا بعرض لكنه لما جعل العرض وقت العقد وجب أجر المثل بالغاً ما بلغ والمعمّر غير متبرع لانه
 لم يعمر الا بمقابل السكنى وبما نقله المؤلف ونقلناه أيضاً علم أن ذلك ليس باجارة بل هو اجارة فاسدة
 خلافاً لما في الفتاوى الخيرية حيث أحاب في نظير هذه المسألة أنه مستعير لا مستأجر ومما يؤيد ما قلناه
 مسألة يجب التنبه عليها **مسألة** وقوعها في زمانها وقل من يعرفها وهي ما في الفصل الثالث من
 الخلاصة رجل استقرض دراهم من رجل فقال له اسكن في طائفة في غالم أردت عليك دراهمك لا أطلبك
 بأجرة الخائون والاجر الذي يجب عليك هبة فدفع المقرض اليه ألف درهم وسكن الخائون مدة فقال
 ان ذكر ترك الاجرة عليه مع استقرضه منه المال فالاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكره قبل
 الاستقرض أو بعده فلا أجر عليه اهـ ومثله في الترازية ونقل المسألة في التناخية في مقترحات
 الاجارة عن النوازل ثم قال عقبها قبل الصحح أنه يجب أجر المثل في الوجهين وفي الصححى قال نخر
 الدين وعليه الفتوى وفي الخاتمة رجل استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره قالوا يجب أجر
 المثل على المقرض وكذلك لو أخذ المقرض من المستقرض حماراً يستعمله الى أن يرده عليه الدراهم اهـ
 حيث كان الفتوى على وجوب الاجرة على المقرض وان صرح باسقاط الاجرة وقت المقرض أو قبله
 أو بعده ففي مسائلنا الاولى ووجه لزوم الاجرة مع التصريح باسقاطها أن المستقرض لم يسكنه
 في داره الا بمقابل منفعة المقرض وذلك لا يصلح عوضاً فيجب أجر المثل لانه اجارة فاسدة والاجارة
 لا بد فيها من الاجرة وقد صرح في الاشياء وغيرها بأنه لو قال أجرتك بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية
 اهـ وقد صرحوا بأن الاجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل فاحفظ هذه المسألة فانها مهمة لكن بقي
 ما اذا استقرض منه وأرهن الدار عنده وأباح له سكناها مجازاً فهل له أجره الظاهر لا وان كان
 ما أباح له السكنى الا لاجل المقرض لان الرهن عقد آخر مناف لعقد الاجارة ولا يمكن اجتماعهما بل لو
 عرض أحدهما على الآخر أفسده فلو أجر المرهون فسد الرهن وبالعكس ولذا اختلفوا في كراهة
 اتقاع المقرض بالمرهون والذي يظهر لي الجزم بالكراهة التحريمية في مثل مسائلنا لانه لو لم
 يأذن له الراهن بالاتقاع بالدار المرهونة لم يقرضه والله تعالى أعلم * (سئل) * في أرض جارية
 في وقف وفي مشتمكة عمر وفزرعها تريد بدون اذن من عمر ولا وجه شرعى فقام عمر والزبور يكلف
 زيد ادفع نصف الحاصل من الزرع بدون وجه شرعى فهل يلزم زيد أجره مثل ذلك الجهة الوقف والزرع
 للزرع * (الجواب) * يلزم زيد أجره مثل الارض مدة تصرفه فيها الجهة الوقف والزرع للزرع
 وان كان غاصباً أقول انما يلزم الزارع أجره مثلها الجهة الوقف ان لم تكن جارية في نواجر عمر وصاحب
 المشتمكة لو كانت جارية في نواجره فأجرهما يلزم المستأجر الا اذا لم يمكنه اخراج الغاصب بشفاعه
 أو جناية فلا تلزمه بل تلزم الغاصب لان منافع الوقف مضمونة أما اذا أمكنه اخراجه بما ذكر
 فالمنافع تكون مملوكة له بقصد الايجار وخروجت عن كونها منافع الوقف فعليه أجرها الجهة الوقف
 ثم ان كان يتيماً أو كانت الارض معدة للاستغلال فله على الغاصب أجره مثلها والا فلا هذا ما ظهر لي
 من القواعد وسند كفي كتاب الغصب تمام الكلام على المسألة ان شاء الله تعالى * (سئل) *
 في أرض معلومة بقربة معدة للاستغلال زرعها زيد بغير اذن صاحبها عمر واستغلها ولم يكن في القرية

مطلب فيما اذا انتفتت مع
 زوجها على أن يعمر
 ويسكن

مطلب أقرضه دراهم وسكن
 في داره

مطلب ترع في أرض وقف
 بدون اذن صاحب المشتمكة
 فعليه أجره مثلها الجهة
 الوقف والزرع له

مطلب اذا ترع أرض
 الغير بلا اذنه اعتبر العرف

عرف من اقسام الغلة أنصافاً وأرباعاً فهل يكون الخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض
 * (الجواب) * حيث زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر العرف فإن اقتسموا الغلة أنصافاً وأرباعاً
 اعتبروا الأقاليم الخارج للزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما في الوقف فيجب الحصة أو الأجر بكل حال
 كما صرح بذلك في الفصولين وقال في جامع الفتاوى ولو سكن داراً معدة للغلة أو زرع أرضاً معدة
 للاستغلال بغير استئجار يجب الأجر أقول وسأتي في الغصب إن شاء الله تعالى تمام الكلام على هذه
 المسألة * (سئل) * في مستأجر خان وقف من ناظره باجرة المثل إذا جاء رجل وزاد عليه في الاجرة
 فادعى المستأجر أنها زيادة ضرر وروهن على دعواه بالوجه الشرعي فهل يقبل برهانه * (الجواب) *
 نعم يقبل برهانه أنها زيادة ضرر وتعتق فإذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المبرورة قال في الأشباه ما كانت
 اضراراً وتقتلها تقبل * (سئل) * في مستأجر أراضى وقف اجارة شرعية بمحد جريان
 الاراضى في الوقف وأثبت الناظر جريانها فيه وبين أن المستأجر يخاف منه على الاراضى فهل للقاضي
 فسخ الاجارة واخراج الاراضى من يده * (الجواب) * نعم كذا كره الخلفاء في باب اجارة الوقف
 * (سئل) * في بستان جار في جهة وقف وفي نواجر زيد من ناظره انقضت مدة الاجارة وفي بعض
 أراضى البستان زرع لزيد زرعته في أثناء المدة وله فيه قامة يعبر عنها بالقيمة فطلب الناظر من زيد تسليم
 البستان له فامتنع زيد من ذلك ويكلفه الى شراء القيمة فهل يترك الزرع باجر المثل ولا يجبر على أخذ القيمة
 * (الجواب) * يترك الزرع باجرة المثل الى ادراكه وعلى زيد تسليم الارض الخالصة من الزرع
 للناظر ولا يجبر الناظر على شراء القيمة المذكورة والله تعالى أعلم والزرع يترك باجر المثل الى ادراكه
 رعاية للجائسين لان له نهاية كما مر شرح التنوير للعلائي أقول هذا اذا لم يكن له في الارض شاة أو شجر
 مما ليس له نهاية أما لو كان فقد ذكر في القضية وسعه في التنوير أنه بقي الارض بيده باجرة المثل اذا لم
 يكن بالوقف ضرر به أفتى المؤلف كما يأتي ولنافية كلام سنده كره قرياً ومثل الشجر ما كان له نهاية
 معلومة لكنها طويلة كالفصل كما نقله العلائي عن فتاوى ابن السلي أمالو كانت غير طويلة كالخيل
 والخزرو والبادنجان فينبغي أن يكون كالزرع يترك باجر المثل الى نهايته كما نقله العلائي أيضاً عن حواشي
 الكثر للقرناشي ونقل أيضاً عن البحر عن القضية أن المراد بقوله يترك الزرع باجر أى يقضاه أو يعقد حتى
 لا يجب الاجر الا بحددهما اهـ وكنت فيما علقته عليه عن الشرع لئلا يله هذا الشرط في غير الثلاثة
 التي استثنى المتأخرون اعني الوقف ومال اليتيم والمعدة للاستغلال لانها مستعينة ولو بالغصب
 * (سئل) * في أراض معلومة مجارية في أوقاف وفي مشقة مسكة زيد ووافق من أربابها بالوجه
 الشرعي غرس زيد بها غراساً في مدة نواجره بغير إذن من المتكلمين عليها والغرس لا يضر بالأرض
 والا ن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويحق الغراس بالأرض باجر المثل أولاً * (الجواب) *
 يجوز لزيد المستأجر الغرس بالأرض المذكورة اذا لم يضر بالأرض بدون صريح الاذن من المتولين
 لا سيما وله فيها حق القرار المعبر عنه بمشقة المسكة والله سبحانه أعلم والمسألة في البحر من الوقف وأفتى
 بها صاحب البحر في فتاواه وفي الثانية من فضل ما تنقص به الاجارة مانعه والمستأجر أن يبنى بيتاً
 في الدار المستأجرة اذا كان لا يضر بالدار اهـ * (سئل) * في أرض جارية في وقف أهلي وفي نواجر
 زيد من ناظره مدة معلومة باجرة المثل وله فيه غراس قائم فيها بالوجه الشرعي فأنقضت مدة اجارته
 وزيد الناظر اجارها منه ومن غيره باجرة زائدة عن اجرة المثل وزيد يابى استئجارها الا باجر مثلاً فهل
 لزيد استئجارها باجر المثل لا بالزيادة ولا تؤجر من غيره * (الجواب) * نعم قال في التنوير في باب
 ما يجوز من الاجارة استأجر أرض وقف وغرس فيها ثم مضت مدة الاجارة فلم يستأجر استبقاؤها باجر
 المثل اذا لم يكن في ذلك ضرر اهـ وفي فتاوى الحافى استئجار الارض المشغولة بالأشجار لا يجوز اهـ
 أقول ما أفتى به المؤلف تبعاً للتنوير قد أفتى به الخليل الرملي فائلاً وأنت على علم أن الشرع يابى الضرر

مطلب برهن المستأجر
 على أن الزيادة ضرر وتعتق
 يقبل

مطلب للقاضي فسخ
 الاجارة اذا خيف من
 المستأجر على أرض الوقف
 مطلب لا يجبر الناظر على
 شراء القيمة ويترك الزرع
 باجر المثل الى ادراكه

مطلب يجوز للمستأجر
 الغرس ان لم يضر بلا صريح
 الاذن من المتولين

مطلب اذا مضت المدة وله
 غراس فله استبقاؤه باجرة
 المثل

يجوزهم في مسألة استبقاء
 البناء والغراس

مضمون ما والناس على هذا وفي القلع ضرر عليهم وفي الحديث الشريف عن النبي المختار لا ضرر ولا ضرار اه لكنه في الخيرية أفق في موضع آخر بخلافه وقال بقلع وتسلم الارض لناظر الوقت كما سرحت به المتون فاطبة اه ولعل ما افق به ثانياً محمول على ما اذا كان يخشى من المستأجر على الوقف لانه قال في حاشيته على النسخ ولو حصل ضرر ما بان كان هو أو وارثه مقلداً أو سئ المعاملة أو متغلباً يخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر لا يجبر الموقوف عليهم اه ويؤيده ما في الاسعاف وغيره من انه لو تبين أن المستأجر يخاف منه على رقبة الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه ثم اعلم أن ما ذكره في التنوير من أن له استبقاء الغراس جبراً حيث لا ضرر على الوقف اعاً تبع فيه صاحب التنوير صاحب القنية وهو مخالف لما في عامة المتون المعتبرة وقد ذكر ابن وهبان وغيره انه لا عبرة بما يقوله في القنية اذا خالف غيره وقالوا أيضاً ان ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح على ما في الفتاوى وقد صرح أصحاب المتون والشروح والفتاوى بأنه يؤمر المستأجر بعدم مضى المدة بقلع البناء والغراس وتسليم الارض فارغة ومع هذا فلا يخفى ما في جبر المؤجر على ابقاء الغراس من الضرر في هذا الزمان فان الناس اليوم قد استولوا على الاوقاف بسبب البناء والغراس حتى تملكوها وباعوها ولم يتدروا على بيعه لا يستأجرونه الا بدون أجره المثل بغبن فاحش وصار ذلك سبباً لخراب المساجد والمدارس وافتقار المستحقين من ذراري الواقفين وكل ذلك من طمع النظارات عى الله تعالى أبصارهم بما يأخذونه من الرشوة التي يسعون بها بالخدمة وتعمام ذلك في حاشيتنا رد المختار وللعلامة حنبل زاده رسالة في الاستبدال فراجعها فتبداً قام فيها الطائفة الكبرى على أهل عصره بسبب ذلك الى أن قال فيجب على كل قاض عادل عالم وعلى كل قيم أمين غير ظالم أن ينظر في الاوقاف فان كان بحيث لو رفع البناء والغراس يستأجر بأكثر أن يفسخ الاجارة ويرفع بناءه وغرسه أو يقبلها بهذه الاجرة وقبلها يضر الرفع بالارض فان الغالب أن فيه نفعاً وعبطة للوقف الى آخر ما قال رحمه الله تعالى وهذا علم في ورق ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * (سئل) * فيما اذا استأجر واستحكر زيد بماله لنفسه من ناظر شرعي على وقف جده فلان فأجره وأحكره ما هو جاري في الوقف المزبور وذلك بجميع أرض بستان سليخة معلومة اجارة واحتكار الا زمین للغرس والبناء والتعلي والاحترام المدة معلومة طويلة باجرة معلومة من الدراهم وصدر ذلك لدى حاكم حنبلي ثبت لديه حين العقد بالبينة الشرعية أن الاجرة المرقومة باجرة المثل وأن في ذلك كمال الحظ والمصلحة للوقف وحكمكم بصحة الاحتكار والتواجر وزومه في حادثة المدة الطويلة حكما شرعياً موافقاً لمذهبه مستوفياً بشرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة ثم اذن المؤجر للمستأجر أن يغرس ويبني في الارض ما أحب واختار ومهما بينه ويغرسه يكن ملكاً له وكتب بذلك حجة شرعية أفق مفت حنبلي بالعمل به با بعد ثبوت مضمونهما بالوجه الشرعي وبصحة كل من التواجر والاذن وأنفذ الحكم المذكور حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة اخرى فهل يعمل بمضمون الحجتين بعد ثبوتيه بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد مبلغ معلوم من الدراهم من صدقه على حائوت وقف صرفه باذن متولى الوقف في تعمير الحائوت وترميمها الضرور بين حيث لا مال في الوقف حاصل ولا من يرغب في استئجار الحائوت مدة مستقبله باجرة معجلة تصرف في الترميم والتعمير ولو جرد الحظ والمصلحة في ذلك للوقف وأثبت زيد التعمير والترميم وقدر المصروف على الوجه المذكور بالبينة العادلة في وجه متولى الوقف بعد جوده لذلك لدى قاض حنبلي حكم له زيد باستحقاقه المبلغ المذكور من صدقه على الحائوت وان كان ذلك باذن المتولى فقط وبدون اذن قاضي القضاة حكما شرعياً موافقاً لمذهبه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية أنفذها حاكم حنبلي وكتب بذلك حجة اخرى ثم استأجر زيد الحائوت من متولى الوقف مدة معلومة باجرة من الدراهم معلومة هي اجرة مثلهما وقبل

مطلب احتكار واحترام

مطلب في اثبات مرصدة
على حائوت واستئجارها مدة
طويلة

انقضاء المدة استأجر زيد المأجور ثانياً من متولى الوقف مدة معلومة طويلة تالية للأولى بأجرة معلومة من الدراهم هي أجرة مثلها اذن له المتولى باقتطاع بعضها من مبلغه المزبور وصدر ذلك أيضاً لدى قاض حنبلي ثبت لديه بالبينّة العادلة أن الأجرة أجرة المثل وأن في ذلك كمال المظن والمصلحة للوقف وحكم بصحة الاجارة ولزومها وعدم انقاسها بالزيادة في حادتها وحادثتها المدة بثبوتها وحكم شرعيين موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه بعد الدعوى الصحيحة والشهادة المستقيمة وكتب بذلك حجة شرعية انقضاءها حاكم حنفي وكتب به حجة أخرى وافق مفت حنبلي بصحة الاجارة والتعمير والارصاد وبقاء المأجور بيد زيد الى انتهاء مدته وعدم انقاس اجارته بالزيادة وبالعمل بالجنين فهل يعمل بمنشون الخرج الاربعة المزبورة بعد ثبوتها ويبقى المأجور يسد زيد الى انتهاء مدته ولا تنسخ اجارته ويستحق المبلغ المزبور

(الجواب) نعم حيث كان الحال على هذا المتوال ***(سئل)*** في مستأجر طاحونة وقف اهلى اذن ناظر الوقف له أن يرمم بالمأجور مادعت الضرورة اليه من مرمة وشراء حجر وغير ذلك وأن يصرف على ذلك من ماله وهما يصرفه يقطع من الاجرة وأن يكون الترميم والصرف باطلاع المؤجر أو باطلاع من يقوم مقامه وان لم يكن كذلك لا يقطع المستأجر شيئاً مما يصرفه ويكون متبرعاً به وكتب بذلك حجة ثم رجم المستأجر بالمأجور مرمة بغير اطلاع المؤجر ولا اطلاع من يقوم مقامه فهل يكون متبرعاً وليس له أن يقطع شيئاً من الاجرة بسبب ذلك ***(الجواب)*** نعم كنية الفقير محمد العمادى الفتى بدمشق الشام عنى عنه وكتب الجواب كما به المرحوم القم أجاب وأفتى الهمندارى فبين استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها بانه ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غيرها اليه انفع لجهة الوقف واكثر ريعاً أخذ منه الاجرة وبقي ما عمره لجهة الوقف وهو متبرع بما اتفقته في العارة لا يحجب له من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقف ولا اكثر ريعاً ألزم بهدم ما صنعه واعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق به كما في فتاوى قارى الهداية وفي البرازية قبيل العاشر من الاجارة وان قال له رب الدار ابن واحسب من الاجر ثم اختلفا فقال المستأجر بنيت وأشكر الاجر قال قول للآجر وان أقر بالبناء واختلفا في قدره واتفق جميع اهل الصنعة على قول واحد فالقول له وان كان بعضهم معه والبعض مع المستأجر ثبتت الدعوى والانسكاراه أقول قوله ثبتت الدعوى والانسكارعناه يتحقق كل من الدعوى والانسكار فيعتبر ما يعتبر في الدعوى والانسكار من أن البينة على المدعى والقول للامسك وكتب المؤاف في غير هذا المحل عن البرازية قبيل الفصل الرابع استأجر طاحونة اجارة طويلة لم يعلم وظنه مالكا يرجع وهو المختاراه ***(سئل)*** في مجرى ماء جار مع حقه المعلوم من الماء في وقف تحت نظارة زيد ولعمرو وأرض لاما لها ولا يصل اليها الماء الا من الماء المزبور فاستأجر عمر والمجرى المزبور بحقه من الماء من زيد المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة من المدة ليغرس في أرضه غراسا ويسقيه بالماء المزبور فغرس في الارض غراسا لنفسه وصار يسقيه حتى نما وأثمر ونصرف بذلك وانتفع وانتقض مدة الاجارة وصار يسقي بالماء بعدها ويعطى الاجرة والا ن طلب رجل من الناظر المزبور ايجار المجرى بحقه من الماء ليسقي به أرضه وأجابه الناظر الى ذلك واذا استأجره الرجل يسقي غراس عمرو بلاماء فيسلف ويبس ويتضرر عمرو بذلك فهل يؤجر المجرى بحقه من الماء من عمرو وبالفراش لامن غيره ***(الجواب)*** اذا أبى صاحب الفراش الاستئجار بأجر المثل فللناظر ايجار ذلك للرجل المذكور ولانه يراعى في الوقف المنفعة ويجب القضاء والافتاء بكل ما هو أنفع للوقف وان رضى باستئجار ذلك بأجر المثل بحيث لا يؤجر بأكثر من ذلك فالأولى أن يؤجر له تطبيقاً على مسألة الارض المحتكرة فان العلة واحدة وهي ما ذكره في التنوير وشرحه للعلاى من باب ما يجوز من الاجارة ولو استأجر أرض الوقف

مطلب اذا اذن للمستأجر بالترميم باطلاع المؤجر أو نائبه تخالف كان متبرعاً

مطلب استأجر دار الوقف وهدمها وغير معالمها ينظر الخ

لمطلب اختلف المؤجر والمستأجر في البناء أو في قدره

مطلب استأجر طاحونة ثم آجرها وأذن له بالعمارة هل يرجع

مطلب استأجر مجرى ماء وغرس عليه وانتقض المدة فلا يؤجر من غيره

مطلب يجب القضاء والافتاء بما هو أنفع للوقف مسألة الارض المحتكرة

وغرس فيها وبني ثم مضت مدة الاجارة فلهما أجر استبقاؤها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر بالوقت
ولو اني الموقوف عليهم الا للطلع ليس لهم ذلك كذا في القنية قال في الجرح وبها تعلم مسألة الارض
المحتكرة وهي منقولة ايضا في اوقاف الخصاص اه قال الخیر الرملي فالحكم باستبقاها أي الارض
المحتكرة بأجر المثل اولى على مانص عليه الخصاص والزاهدی دفعا للضرر لاسيما فيما يتلى الناس
به كثير امع رعاية جانب الوقف بدفع أجر المثل خصوصا اذا كانت بحيث لو فرغت لانتجر بأكثر
من ذلك ورعاية صاحب ذلك البناء بعدم اضراره باتلاف بناءه ولعمري انه شرع ظاهر مستقيم
وقد أفتى به من له قلب سليم والله تعالى أعلم اه وهذا الاشجار انما تمت بالماء فاذا ذهب الماء يتضرر
صاحبه ولا يتنفع صاحب الماء بأكثر من أجر المثل ورب الاشجار قد رضي بما يدفعه الغير وقد جاء
النهي عن المضاربة في القرآن العظيم وفي السنة الشريفة قال عليه الصلاة والسلام لا ضرر
ولا ضرار اذكره النووي في الاربعين وذكره في الاشياء في قاعدة الضرر يزال ثم اني بعد ثلاث
سنين رأيت فتوى من جدی المرحوم عبد الرحمن افندي العمادی بمنزل ذلك وهي بخطة المعروف
المعهود فحمدت الله تعالى حيث وافق رأيي المنقول في زياد استأجر من عمر والمتولى على وقف أهلى
فأجره مجرى ماء لينتفع بالماء فساقه زيد الى ارضه وعمر الارض ويجرى الماء وغرس على الماء غرسا
في مدة تزيد على ثلاثين سنة وترتب على الارض وعلى الغراس والغلال أعشار الجانب مولاناولى
الامر وجرحت العادة على ذلك ثم بعد هذه المدة جاء متول آخر وأجر مجرى الماء مع الماء لرجل
اجنبى وأذن له في نسل الماء الذى قام به الغلال من الاشجار المثمرة وغيرها فهل المتولى أن يؤجر الماء
لغير مالك الغراس الاول وهل لمالك الغراس قبول الزيادة باجرة المثل خوفا على اتلاف الاشجار
وهل يمنع الاجنبى من ذلك ويضمن ماتلف من الغلة بتعديبه على غراس زيد مع انه منعه من تلك
الزيادة التى يترتب بها الضرر أمر شريف من جانب السلطان خلد الله تعالى ايام دولته الى ساعة
القيام الجواب الحمد لله لصاحب الغراس المستأجر الاول قبول الزيادة ويجب على المتولى
تقديمه على غيره وينبغي من اضراره بتقديم الغير ولا سيما امثال الامر المطاع الواجب الاتباع
والله تعالى الموفق كسبه الفقير عبد الرحمن عفى عنه أقول لا ينافى هذا ما قدمنا قريبا من عدم
الجبر على الاستبقاء اذ لا شك أن مواضع الضرورة مستثناة شرعا وعرفا نعم لو كان يخشى على
ذلك من المستأجر بأن كان متغلبا أو مفلسا أو سبي المعاملة أو لا يستأجر بأجر المثل لا يجبر المتولى
على ايجاره بل لا يجوز له ذلك كما لا يخفى فتأمل ثم ان ما ذكره هنا في السؤال بقوله ويضمن ماتلف من
الغلة بتعديبه على غراس زيد لم يتعرض الجيب للجواب عنه وجوابه أن ذلك الاجنبى ان كان تعدى على
الغراس مباشرة بأن قطعه فلا شك انه يضمن وان كان تعديبه بسبب استجاره للجبرى المذكور ومنعه الماء
عن زيد حتى تلف بعض اشجار زيد أو كلها فلا يضمن كما ذكره المؤلف بقوله واذا تلفت الاشجار بسبب
انقطاع الماء لاشي عليه لما ذكره في الخائسة في ضمان ما يتولد من المباح من كآب الشرب رجل أراد
سقى ارضه أو زرع من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعها قالوا لاشي عليه كآب لو منع الراعى
حتى ضاعت المواشى اه * (سئل) * في رجل استأجر جماعة ليرجسوا له زرع المحصول في مكان
كذا على أن يكون لهم في نظير أجرهم حل واحد من عشرين حملا من الزرع فرجسوه كله ولم يدفع لهم
شيئا فهل يجب ائجره مثلهم من جنس التقدير لا المسمى * (الجواب) * نعم * (سئل) *
فيما اذا استأجر زيد من عمر ورجلا ليركبه من مكة المشرقة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم وشرط
زيد في صلب عقد الاجارة على عمر وأن يطعمه ويسقيه من مكة الى دمشق واستوفى زيد المنفعة
وأطعمه عمر ووسقاه الى دمشق فهل تكون الاجارة المزبورة فاسدة بالشرط وعلى زيد أجر المثل
لركوبه ولا يزاد عن المسمى وينقص عنه * (الجواب) * نعم تكون الاجارة المزبورة فاسدة

مطلب اصحاب الغراس
قبول الزيادة وينبغي المتولى
من اضراره بتقديم غيره عليه

مطلب منعه من اجراء الماء
حتى فسد زرع لاشي عليه
مطلب في الاجارة الفاسدة
يجب أجر المثل من التقدير
لا المسمى

مطلب استأجر رجلا من
مكة وشرط ما كله ومشربه

بالشرط المزبور وعلى زيد أجرة المثل لكوبه لا يزاد عن المسمى لانهم مراضيا باسقاط حقهما حيث سميا
 الاقل واذا كان أجرة المثل ناقصا عن المسمى يتقص عنه ولا يجب قدر المسمى لفساد التسمية كما في الدرر
 والتنوير وغيرهما أقول في هذا الجواب كلام يأتي قريبا في مسألة المعامري * (سئل) *
 في رجل دفع لأخيه ليقوم عليه او يرعاها بجزء معين من موصفها وولدها فقام عليها مدة فهل نه أجرة
 المثل بالغاما بلغ * (الجواب) * نعم والمألة في الرحمة من الاجارة * (سئل) * فيما اذا
 دفع زيد حصانه لعمر ولعلقه ويريه بنصفه قريبا وعلقه مدة ثم باعه عمر وجميعه من رجل بدون وكالة
 عن صاحبه ولا وجه شرعي ويريد زيد رفع يد المشتري عن الحصان وأخذ منه فهل له ذلك وليس لعمر و
 سوى أجرة المثل لثريته ومثل علقه * (الجواب) * نعم وفي فتاوى أحمد افندي يعني المهمنداري
 سئل في مهر صغيرة باع المالك الثمن منها ثلثا تعالز يد بيعا صحيحا بثن معلوم وسلم اليه المهر وأمره
 بترتيبها والقيام بعلقهها من ماله على أن يكون له بذلك الحصة وهي الثلث الثاني تكمله الابع منها نظير
 الترية والعلف فتسليمها زيد ورباها وعلقهها من ماله مدة ثم مات البائع فهل الثلث الاول المشمول بالبيع
 الصحيح يكون ملكا للمشتري دون الثلث الثاني المجمول له نظير الترية والعلف ويرجع على البائع
 بما ناب حصته من العلف وأجرة الترية لا يراد على قيمة الثلث المجمول في مقابلته الجواب نعم اه أقول
 رأيت بهامش الاصل بخط شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم السايحي في مائنه قوله وأجرة الترية فيه
 نظر لان الشريك لا أجر له اه أي لانه في هذه المسألة شريك وليس للشريك أجر على عمله في المشترك
 بخلاف المسألة التي سئل عنها المؤلف هذا وقوله لا يزاد على قيمة الثلث الخ لم يقيد به المؤلف في مسأله
 المذكورة نعم نقل المؤلف فتوى أخرى عن الفتاوى الرحيمية وفيها التصريح بأنه لا يزاد أجر مثله
 على المسمى ان كانت تسمية ووافقته ما ذكره في المذابة انها اذا فسدت فلا ربح للمضارب بل له أجر
 مثل عمله بلا زيادة على المشروط لكن ذكر المسألة في الدر المختار في باب البيع الفاسد بتقييد ونصها
 فلودفع بزر القز أو بقرة أو دجاجة لا تحرب بالعلف مناصفة فالخارج كله للمالك لحدوثه من ملكه وعليه قيمة
 العلف وأجر مثل العامل عيني لمخصاه ويمكن تقييد قوله وأجر مثل العامل بما ذكره في مائنه الخاتمة
 وغيرها من انه يجب في جهالة المسمى كلا أو بعضا أجرة المثل بالغاما بلغ أما اذا فسد العقد بحكم شرط
 فاسد وشخوه فلا يزاد على المسمى اه وشخوه في متن التنوير من الاجارة الفاسدة وفي جامع الفصولين
 استأجر بيتا سنة بمائة على أن يرمته فعليه أجر المثل بالغاما بلغ اذا المزمة لما شرطت على المستأجر
 صارت من الاجرة فجعل الاجراء واذا سمى له نصف الدابة مثلا في مقابلته لثريتها وعلقهها يكون المسمى
 معلوما وقد يقال ان المسمى مجهول لانه قد جعل نصف الدابة أجرة للتربة وثمنا للعلف ولا يدرى مقدار
 العلف فيلزم جهل ما يقابل من الدابة وجهل ما يقابل اجرة التربة وحيث جهل المسمى يجب الاجر
 بالغاما بلغ لان هذا بيع في ضمن الاجارة وقد جهل البديل فهما فيجب أجر المثل بالغاما بلغ وبذل
 العلف المبيع لكن رأيت في الخلاصة في الفصل الخامس من الاجارات مائنه وفي فتاوى الفضلي
 لو دفع الى نداف قباء ليندفع عليه كذا من قطن نفسه بكذا من الدراهم ولم يبين الاجر من الثمن جازا
 وذكره وفي الاصل رجل دفع الى السكاف جلد الخنزير له خفين على أن يعطيه ما ينفع من عنده
 ويطنه ووصف له ذلك جازوا ان كان هذا بيعا في اجارة للتعامل اه قال في المحيط وهذا استحسان
 والقياس أن لا يجوز بمنزلة ما ردفع ثوبا الى خياط لينطه جبة على أن يحشوه ويطنه من عنده بأجر
 مسمى فان ذلك لا يجوز قياسا واستحسانا فكذا اذا كان ترك القياس في الخلف للتعامل وفي المتن عن
 محمد دفع الى خياط ظهارة وقال بطنها من عندك فهو جاز فاسه على الخلف فصار في المسألة روايتان
 ولو قال ظهرتها من عندك فهو فاسد باتفاق الروايات لانه لا تعامل فيه اه ومقاد هذا أن المذارع على
 التعارف فلو جرى التعارف جازوا لا فلا كما يشهد بذلك التعليق قائل ومن ذلك ما ذكره في استجار

مطلب دفع اليه عنه
 ابرعاها بجزء من موصفها
 وولدها

مطلب دفع حصانه لرجل
 لعلقه ويريه بنصفه

مطلب استأجر بيتا على
 فان يرمه يلزمه أجر المثل
 مهما بلغ

مطلب دفع له قباء لينظنه
 بكذا من الدراهم جاز

مطلب دفع ثوبا لينظنه
 ويحشوه من عنده لم يجر

مطلب في شارطة المعمارى
على أن الة البناء على المعمارى

الكاتب لو شرط عليه المبرج بالشرط عليه الورق أيضا * (سئل) * في رجل استاجر معماريا
ليعمره كذا آلات من المعمارى بآجرة كذا فعمرك ذلك فهل للمعمارى آجرة مثل العمل وما انتفى في ثمن
الآلات * (الجواب) * نعم أقول رأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السائحى بخطه ذكر هذا السؤال
وجوابه معزى بالمؤلف ثم قال عقبه فان كانت قيمة الآلات ثلاثين وقيمة العمارة اربعين صارت العشرة
آجرة فان كانت مثل آجرة المثل فيها وان كانت آجرة المثل أقل فله آجرة المثل وان كانت أكثر فله العشرة
فقط كما في الخلاصة وبهذا يعلم كراهي الحاج مع المقوم بأكله وشربه اه ما في المجموعة وحاصله انه ينظر
الى قيمة البناء مبنيا الى قيمة الآلات فالتفاوت بينهما يكون آجرة يستحقها المعمارى ان سارت آجرة
المثل أو نقصت عنه والا فلا آجرة المثل ولا يخفى ان هذا لا يمكن اعتباره في مسئلة الحاج فتأمل على
أن هذا التفصيل مشكل اذا شئت أن التسمية وقت العقد مجهولة فيجب أجر المثل بالغاما بالغ
ويؤيده ما قد مناه أنفع جامع الفصولين انه لو استاجر بيتا سنة عاثة على ان يرمته فعليه أجر المثل
بالغاما بالغ وفي البرازية قبيل الفصل السادس دفع اليه ثلاثة أوقار دهن ليأخذ منه صابونا عاثة درهم
على أن ما يحتاج اليه منه ففعل فالصانون لب الدهن وعليه غرامة ما انتفى الا جيفيه مع أجر المثل اه
ومثله في الخلاصة بل مقتضى ما مر انه لو تعورف جاز كما مر نظايرة قبيل هذا السؤال والله أعلم بحقيقة
الحال * (سئل) * في رجل استاجر أرض وقت من نظايرة مدة معلومة بآجرة كذا فزرعها ثم اكل
الفنار جميع الزرع ولم يبق بعد ذلك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع فهل لا يلزمه آجرة المدة
المذكورة * (الجواب) * نعم وفي الوالوية رجل استاجر أرضا ليزرعها ثم اصاب الزرع آفة
فهل أوعرت من الماء فلم ينبت فعليه الآجرة لرب الأرض غاما لانه قد زرع ولو عرت قبل أن يزرعها
فلا أجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها قال العلامة صاحب المحيط الفتوى على انه بهدلاله الزرع
اذا لم يتمكن من إعادة الزراعة لا يجب الأجر على المستاجر ولا يجب الا اذا تمكن من الزراعة مثل
الاول أو دونه في الضرر وكذا لو منعه غاصب عنها اه لسان الحكم وحاصله انه لا كلام في لزوم
الآجرة لما قبل اكل الجراد ونحوه وأما بعده فان تمكن من الزرع يلزم الآجرة لما بقي من المدة أيضا
والا لا يلزم الا لما قبل اكل الجراد فان هذا التفصيل هو الذى عليه الفتوى * (سئل) *
في رجل استاجر دارا فانهدم بيت منها هل له فسخ الآجرة * (الجواب) * نعم وفي الصغرى
اذا سقط حائط وانهدم بيت له أن يفسخ الآجرة ولكن لا يفسخ بغيره الا بخر خلاصة وبرازية انه يهدم
البيت المأجور فله الخروج وفسخ الآجرة ثانية أقول فان لم يفسخ يرفع عنه من الأجر بحصته
ولا يؤمر أحد منهما ببنائه كما يأتى في ربيع الذخيرة * (سئل) * فيما اذا كان لزيد لناجنة
معلومة بثلاث أشهر ملك عمر وفاجر زيد ثلثه من بكر الاجنبى مدة معلومة ولم يحكم بالآجرة طاكم
يرى صحتها فهل تكون الآجرة فاسدة وبكالمستاجر الدعوى بفسادها وطلب الآجرة التى عملها
للمؤجر سلفا * (الجواب) * نعم قال في المنظومة التسقية *

آجرة المشاع لا تنص من غير الشريك فاعلم واستنب

ورأيت بها من العمادية بخط الجدة عبد الرحمن العمادى ما صورته قلت قال قاضيان الفتوى على
قول الامام في عدم جواز آجرة المشاع ونقل الزيلعى أن الفتوى على قولهما في جوازها قال الشيخ
قاسم في تصحيحه ما نقله الزيلعى شاذ مجهول القائل اه والآجرة والبيع اخوان لان الآجرة
تمليك المنافع والبيع تمليك الاعيان وقد قال في الدر المختار في باب البيع الفاسد ويجب على كل واحد
منهما أى من البائع والمشتري فسخه قبل القبض أو بعده مادام في يد المشتري اعدا ما للفساد لانه
معصية فيجب رفعها بجر واذا أصرت أحدهما على مساكه وعلم به القاضى فله فسخه جبرا عليها
حقا للشرع برازية اه * (سئل) * فيما اذا توافق زيد مع عمرو على أن يعصر له زبده دبا

مطلب اذا اكل القار الزرع
لا يجب تمام الآجرة

مطلب اذا انهدم بيت
من الدار له فسخ الآجرة

مطلب لا تنص آجرة المشاع
من غير الشريك

مطلب يجب عليها فسخ
الآجرة الفاسدة

ويرزعه فلاحته خنطية وشعبرا وغيرهما ويعطيه اجرته كما يعطى الناس ولم يسميا شيئا وكان ما يعطيه الناس في ذلك معلوما غير متفاوت وشرع عروفي العمل المذكور للحال لامكانه واتم ذلك ولم يعطه زيد شيئا فهل حيث كان ما يعطى الناس في مثل ذلك معلوما بان كان لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز لعمر وطلبه * (الجواب) * نعم أما محتاج عدم ذكر المدة فلانه عمل لو أراد ان يأخذ في العمل الحال بقدر وفي مثله لا يلزم ذكر المدة كما في الخايسة من الاجارة الفاسدة ومثله في البرازية وغيرها وأما محتاج عدم التسمية وكان ما يعطيه الناس معلوما في البرازية تكثر دابة بمثل ما تكثر دابة ان لم يكن ما تكثر دابة به اصحابه مثل هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسدت ولو معلوما بان كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جاز كما في البرازية من الاجارة الطويلة * (سئل) * فيما اذا اجر متولى وقف أرضا لها ما يفضل عنها رجل مدة طويلة بدون اجر المثل وأذن له بأن يغرس في الارض الزبورة ما أحب واختار وأن يكون جميع ما يغرسه فيها له ولم يجعل لجهة الوقف شيئا من الغراس وغرس المستاجر غراسا واحترمه لدى حاكم يرى ذلك فهل تكون الاجارة بدون اجر المثل باطلة ويكون الاذن بان يكون جميع الغراس للمستاجر دون جهة الوقف باطلا ومتولى الوقف الا ان مطالبته بقطع الغراس وتسليم الارض فارغة أولا * (الجواب) * نعم يكون كل من الاجارة والاذن المذكورين باطلا ويسوغ للمتولى مطالبته صاحب الغراس بقطعه وتسليم الارض فارغة كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه الجواب ما به المرحوم الحدس شيخ الاسلام اجاب كتبه الفقير محمد العمادى المققى بدمشق الشام الحمد لله طاب الجواب ووافق الصواب لان الاجارة بدون اجر المثل لا تصح ويلزم المستاجر تمام اجر المثل ولان اجارة الوقف اكثر من ثلاث سنين ان ارضها اكثر من سنة ان دارا لا تجوز كما في المنع قال في جواهر الفتاوى قال ابو العلاء فين اجر ارضا موقوفة مائة سنة لو اخدم من المسلمين هل يجوز فاجاب

مطلب لا يلزم ذكر المدة فيما
يقدر على الاخذ في العمل
به الحال

مطلب تكثر دابة بمثل
لما تكثر دابة به اصحابه

مطلب يلزم المستاجر تمام
اجر المثل

افتي بطلان الاجارة معشر * عن زمرة العلماء قطعنا لازما

وكذا افتي للتدين حسنة * كى لا يكون بما حذر طالما

حيث كانت الاجارة مدة طويلة وبدون اجر المثل فهي باطلة وكذا ما في ضمنها وهو الاذن بالغراس المذكور لانه اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن كما في الاشياء قبيل الالغاز أقول انظر ما قدمناه قبيل نحو نصف كراس * (سئل) * في رجل استاجر غراسا ثوب قائم في أرض وقف ليأخذ الحاصل من ورق الثوب مدة معلومة باجرة معلومة فهل تكون الاجارة باطلة * (الجواب) * نعم وسئل قارئ الهداية هل تجوز اجارة الملاحة لجمع المنع فيها فاجاب لا يجوز ذلك لان الاجارة عقد على المنافع لا على استهلاك العين وان أخذ المستاجر شيئا من المنع فليس ضمه ولا اجرة عليه وسئل ايضا عن رجل استاجر أرضا ملاحة ينتفع بها في جمع المنع منها بعد سقيها بالماء حتى يعقد المنع فاجاب اذا استاجر أرضا ليس سقيا بالماء ثم ان الماء الذي يسوقه اليها يعقد لها فهذا المنع ملك لانه انعقد من الماء الذي ساقه الى هذه الارض بكنهه فيها فاذا كان كذلك فالاجارة صحيحة لانه استاجر الارض ليحسب فيها الماء الذي يسوقه اليها في المدة التي استاجرها لذلك فكان كما اذا استاجر حوضا أو صهرا بجباله ماء يحمله اليه وان كان المنع الذي يأخذه انما هو من أجزاء الارض لا من الماء الذي ساقه اليها فهو ملك لصاحب الارض لانه من أجزاء الارض فصار كاطنين والتراب ولا يجوز استئجار الارض لذلك لانه استجار على استهلاك العين والاجارة انما تعقد على استهلاك المنافع فاذا تصرف فيرد كل من المتواجرين الى صاحبه ما وضع يده عليه فلا تجوز وسئل فيما اذا أجره دارا ينتفع بها خاصة فاجاب بان له أن ينتفع بنفسه وبغيره لانه شرط غير مقيّد لان السكنى او الزراعة اذا عين ما يزرع لا يختلف باختلاف المستعمل وله أن يوزع غيره

مطلب الاجارة الطويلة باطلة
مطلب الاذن بالغراس في
الاجارة الفاسدة فاسد
مطلب اذا بطل المتضمن
بطل المتضمن
مطلب استاجر غراس
ثوب لا يصح
مطلب استاجر ملاحة
لا يجوز

لمطلب لا يجوز الاستئجار
على استهلاك العين
مطلب مستاجر الدار له
أن ينتفع بنفسه وبغيره

وإذا استأجر هامو حله وأجر هامو مجله ليس للمؤجر أن يطالب الثاني بماله على المستأجر الأول
 وإذا استأجر منه مصلحة فأنه له أو غير مصدق بآزمه الاجرة ويجبر على دفعها اليه وليس له أن يطالبه
 بينة انهم ملكه ما لم يتبين خلاف ذلك وإذا استأجر أرضاً للزراعة وهي سجنه لا يمكن زراعتها لأنفسه
 هذه الاجارة وان استأجرها لينتفع بها مطلقاً ولم يعين زراعة صح فإذا غرم على اصلاحها ما لا ان
 اذن له مالكها في ذلك ليرجع به عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المؤجر غير مالك
 لكن له ولاية ذلك كالتأجير أو الوصى فان كان ما اذن به من مصالح الوقت وأمال الايتام صح اذنه
 ويرجع في ريع الوقت وأمال الصغير وان لم يكن فيه مصلحة فلا اعتبار بهذا الاذن ولا رجوع له على
 أحد اه من فتاوى قارى الهداية وفيها اذا اختلف المستأجر والاجر فقال الاجر لهما قاشا
 وترك بنفسك وقال المستأجر لاجلها وأركب من شئت فالقول للمؤجر مع يمينه الا أن تقوم بينة
 وإذا اختلفا على وفاة العمل فادعى المستأجر عدمه وادعى الاجير العمل فالقول للمستأجر مع
 يمينه والبينة للاجير لانه يدعى الايفاء والمستأجر ينكر وفيها اذا غرقت السفينة أو انكسرت
 بغرصة من ربه الا ضمان عليه ولا أجر له وان كان بصنعه فالمالك مخير ان شاء ضمنه قيمته في مكان التلف
 وأعطاه اجره بحسابه وان شاء في مكان الحمل ولا اجر له والملاح يستحق من الاجرة بقسطها وان تراضوا
 على الالتقاء فالغرم على الرأس لانه لحفظ النفس وهم فيه سواء وسئل عن استأجر بستانا مشاعا
 من أقوام متفرقين مزارا مختلفة فزرع وغرس ثم انقضت مدة بعض المؤجرين وطالبه بالتفريغ فهل
 يبقى الى حين فراغ بقية مدة الحصص فاجاب اجارة هذه الارض المشاعة من غير الشريك لا تجوز الا
 على قولهما فان حكم حاكم بصحتها جازت فاذا انقضت مدة بعض العقود بقي الغراس الى انقضاء المدة
 لان من انقضت مدة ايجاره ليس له ارض معينة يؤمر المستأجر بتفريغها فيبقى الى انقضاء جميع
 المدة لكن باجر المثل وأما على قول الامام فالاجارة فاسدة فان لم يحكم بصحتها فلكل أن يطالبوه
 بالتفريغ وإذا لم تحض المدة وجب عليه اجر المثل لما مضى وسئل فيما اذا مات أحد المؤجرين فاجاب
 كل من مات منهم انفسه في نصيبه وبقي العقد في نصيب الآخر وفيها ولا تنسخ بموت الناظر المؤجر
 وان كان هو المستحق بانفراده ولا تجوز اجارة الوقت بدون أجر المثل وان كان هو المستحق لجواز أن
 يموت قبل انقضاء المدة وتنسخ هذه الاجارة وفيها المستحقون ليس لهم أن يؤجروا الا أن يشترط لهم
 الواقف ذلك أو ياذن لهم من له ولاية الايجار من ناظر أو قاض وإذا أجزوا بولاية فليس لهم أن يؤجروا
 هذه المدة الطويلة الا أن يكون الواقف أطلق ذلك والافهى اجارة فاسدة تنسخ ويجب على المستأجر
 اجرة المثل لما انتفع فيه في المدة الا أن يحكم بصحتها كما يرى جوازها وإذا مضت المدة تبقى مع
 المستأجر باجرة مثله الا أن تكون المصلحة في غير ذلك فينشد يؤمر الباني برفع بناءه اذا وجد من
 يستأجرها بما كثر مما يدفع الباني وإذا مات المستأجر في أثناء مدته تنسخ اجارته وترجع ورثته
 بما عمل من الاجرة لما بقي من المدة على القابضين أو على من ضمن الدرك في الاجارة وإذا استمر وعالي
 الانتفاع بالعين المستأجرة فعليه اجر المثل الى وقت الفسخ وفيها واجارة الوقت أكثر من ثلاث سنين
 ان ارضها أكثر من سنة ان دارا لا تجوز وتفسخ اذا لم يشترط الواقف شيئا أو ما اذا شرط شرطا
 يتبع ولا يزداد عليه الا لضرورة والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة
 وفيها اذا شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة واحتج الى اجارته نحو ثلاثين سنة اذا لم تحصل عمارة الوقت
 الا بذلك يرفع الامر الى الحاكم ليضعل ذلك فاذا فعله الحاكم صح وفيها اذا استأجر جدارا وقلعه
 ثم استأجر الارض من اربابها وبني فيها فالاجارة الاولى فاسدة وما بنى له وعليه قيمة الانقضاء وفيها
 وان استأجر دارا وهدمها وغير معالمها ينظر القاضى في ذلك ان كان ما غير اليه أنفع لجهة الوقت
 واكثر ريعا لخدمته الاجرة وبقي ما غير لجهة الوقت وهو متبرع بما انفق في العمارة ولا يحتسب له

مطلب ليس للمؤجر الأول
 مطالبة المستأجر الثاني
 بماله على المستأجر الأول
 مطلب ليس للمستأجر
 مطالبه المؤجر بان الارض
 ملكه

مطلب استأجر سجنه
 للزراعة لا يصح

مطلب اذا اذن الناظر
 للمستأجر بمافيه مصلحة
 للوقت رجع المستأجر بما
 غرم في مال الوقف والا فلا
 مطلب اذا ادعى الاجير
 العمل لا يصدق الا بيمينه
 مطلب استأجر سفينة
 فغرقت

مطلب خافوا الغرق نالوا
 ما في السفينة

مطلب استأجر بستانا
 من أقوام بعقود مختلفة ثم
 انقضت مدة البعض

مطلب استأجر من اثنين
 مات أحدهما انفسخت
 في نصيبه

مطلب لا تنسخ بموت الناظر
 ولا يصح ايجاره بدون اجر
 المثل وان كان هو المستحق

مطلب المستحق ليس له أن
 يؤجر الا أن يشترط له الواقف
 مطلب اجارة الوقت أكثر
 من ثلاث سنين لا تنسخ

الا لضرورة عمارة

مطلب العقد اذا فسد في
 بعضه فسد في كله

مطلب غير معالم الوقف ان
 كان ما فعله أنفع فهو متبرع
 والا أمره بإعادته كما كان

مطلب في معنى قولهم يجب
اجر المثل في الفاسدة لا يجاوز
المسعى

مطلب فيما اذا غصبت
الارض من المستاجر

مطلب آجرائه الصغير من
أمه لتستأنس به فترجوت
له فسخ الاجارة

مطلب انه يهدم بيت من الدار
يرفع عنه من الاجر بحسبه
مطلب لا يكلف المؤجر ولا
المستاجر ببناء ما انهدم

مطلب استاجر حجارا ولم
يسم الرابك فعي الحجار
في الطريق فوضعه عند آخر
لينفق عليه لا يضمن

مطلب توافق معهما على
أن يعيناه في البيع واليهما
ثلثا الربح

مطلب دفع له ثوبا وقال بعه
بعشرة وما زاد فبيني وبينك

مطلب له حبس المأجور
لاجرمه

مطلب يلزم المستاجر تمام
اجر المثل

مطلب لا يعتبر الاخبار باجرة
المثل بدون خصم شرعي

من الاجرة وان لم يكن انفع لجهة الوقت ولا اكثر بما ألزم بهدم ما صنع واعادة الوقف الى السنة التي
كن عليها بعد تضرره بما يليق بحاله ومثل أيضا عن معنى قولهم ويجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل
لا يجاوز المسعى فأجاب معناه أن يستاجر شخص شيئا باجرة معلومة لكن يشترط في صلب العقد مدة
أن مرته الدار أو علف الدابة على المستاجر فهذا شرط يفسد العقد لان المرته والعلف على المؤجر فإذا
استوفى المستاجر المنفعة في هذه الاجارة الفاسدة فالواجب عليه اجر المثل أما اذا فسدت الاجارة
بغيره الاجرة بان استاجر شيئا مدة معلومة بثوب أو دابة ولم يبين جنس ذلك ونوعه فالواجب على
المستاجر هنا اجر المثل بالقام بلوغ اذا استوفى المستاجر المنفعة وفيها اذا غصبت الارض من
المستاجر ولم يتمكن من الانتفاع بها سقط عنه الاجرة مدة الغصب فإذا زال وانتفع بها وجب
عليه الاجرة بقدر ما انتفع فان لم يبق من المدة ما يتمكن من الانتفاع به الما استؤجرت له فله أن يفسخ
الاجارة كما كان له أن يفسخها حين غصبت منه وفيها اذا آجرائه الذي دون التميز لاقمه المطلق مدة
لتستأنس به فترجوت فلا بد فسخ الاجارة وأخذ منها اذ الزوج ربما يضر ربه الصغير بل هو الغالب
فهو عذر للاجارة تفسخ بالاعذار اه كلام قارئ الهداية * (سئل) * في رجل استاجر دار
وقف من ناظره مدة معلومة باجرة كذا فانهدم بيتا منها ولم يتنعق بهما أصلا فهل يرفع من الاجرة
بمحضهما * (الجواب) * نعم في الذخيرة من فصل الاعذار وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف
رجل استاجر دارا وقبضها فانهدم بيت يرفع عنه من الاجر بحسبه ولا يؤخذ واحد منهما ببناء اه
ومثله في التنازع خاتمة قلت هذا اذا كان ملكا فان كان وثقايد أم غلته بعمارته الى آخر ما فصلنا
في كتاب الوقف أقول أما عدم مواخذة المستاجر بالبناء فظاهر وأما المؤجر فلا نه لا يجبر على اصلاح
ملكه وبشئ للمستاجر الخيار فان شاء فسخ الاجارة كما مر عن الخلاصة والبرازية والخاتمة
* (سئل) * في رجل استاجر حجارا من مكان الى آخر ولم يبين الرابك فقصر الحجار في
الطريق وعي فوضعه عند زيد وأعطاه ثمن علفه وأنفق عليه ومات في يده فهل لاشئ من على المؤجر
* (الجواب) * نعم في العمادية استاجر حجارا من كس الى بخاري فعي الحجار في الطريق فامر
رجلا ينفق على الحجار وأنفق عليه وذلك في يده فالوان اكتره لنفسه ضمن وان اكتره ولم يسم
الرابك فلا ضمان عليه اه * (سئل) * في رجل سافر بضاعة فتوافق مع زيد وعمر وعلى أن
يعيناه في بيعها ومهما حصل من ربحها يكن له من ثلثها نظير اجر ثمنه والثلث له وباعوها من جماعة
فهل لهما اجر مثل عملهما * (الجواب) * نعم لجهة المسعى قال البرازية من الخامس دفع
الى رجل ثوبا وقال بعه بعشرة فما زاد فهو بيني وبينك قال الامام الثاني ان باعه بعشرة فلا اجر له وان
تعب وان باعه بازيد فلا اجر مثله اذا تعب في ذلك لانه عمل في اجارة فاسدة وعليه التقوى والاجر مقابل
بالبيع دون مقدماته كالسعي اه أقول مقتضى هذا انه في صورة السؤال لو لم يحصل ربح
لا يستحقان اجرة لكن بخالفه ما صرح حوايه في المضاربة انها اذا فسدت تصير اجارة فاسدة ويكون
للمضارب اجرة مثله وان لم يربح فتأمل * (سئل) * في رجل استاجر أرضا من زيد مدة معلومة
باجرة معلومة من الدراهم دفعها لزيد وسلم المأجور ثم مات زيد في اثناء المدة ويريد المستاجر حبس
مأجوره لاجرمه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في جامع الفصولين ولو استاجر فاسدا وعمل
الاجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فأراد المستاجر أن يحبس البيت لاجرمه ليس له
ذلك في الجائزة ففي الفاسدة اولى ولو مقبوضا صحيحا أو فاسدا فله الحبس لاجرمه وهو أحق بثمنه
لومات المؤجر اه ومثله في الخاتمة ومنية المفتي حاشية الاشياء للحموى من الاجارة * (سئل) *
في متولى وقف اجرة حاتون الوقف من آخر بغير أجر المثل بغبن فاحش فهل يلزم المستاجر تمام أجر المثل
* (الجواب) * يلزم المستاجر تمام اجر المثل على المفتي به كافي الجرو في هذه الصورة اذا اخرج

رجلان حين الاجارة انها باجر المثل بدون شهادة في حادثة دعوى واثبات في وجه خصم شرعى ثم
 ظهر وتبين انها بغبن فاحش فهل يكون الاخبار المذكور غير معتبر شرعا * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في حياض وقف استاجر زيد من ناظره مدة طويلة معلومة لدى حاكم حنبلى حكم
 بصحة الاجارة ولزومه ما بعد ثبوت اجر المثل لديه ثبوتنا شرعا والآن يريد الناظر اخراجه من الحياض
 وبيعها من غير باجرة فيها زيادة على الاولى بمادون خمسة فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
 حيث اجره الناظر باجر المثل وثبت ذلك ليس له اخراجه بما ذكر أقول وبمثل ذلك افق الخبير الرملى
 * (سئل) * في ناظر وقف اهل انحصر ربع الوقف فيه نظر واستحقاقا اجر أرض الوقف من
 رجل له على الناظر دين باجرة معلومة فاصمه به فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة
 * (الجواب) * حيث اجر الناظر اجارة صحيحة باجرة المثل وفاصمه فالمقاصصة صحيحة قياسا
 على ما قاله في البرازية في الوصية من أن الوصى لو باع مال الصغير من له عليه دين يصير قاصا اذا الوقف
 والوصية اخوان ويضمن الناظر الاجرة للوقف لاسيما وقد انحصر ربع الوقف فيه فيكون قد قاصمه
 بما يستحقه بقرده وبمثله فتوى ذكرها الكازرونى في فتاواه من الاجارة (مسئلة) العين اذا غصبت
 من المستاجر سقط عنه الاجر فيرجع بما عمل له على من أجره وهو الناظر لان حقوق العقد راجعة اليه
 كما قالوا في الناظر اذا اجره جهة الوقف من له عليه دين وقعت المقاصصة ويضمن الناظر وليس هذا
 الا لكون حقوق العقد راجعة اليه كالمكيل فان الناظر كالمكيل كما في الاستبدال من الاسعار الخ
 كازرونى أقول وقدم المؤلف نقل المسئلة ايضا عن فتاوى العلامة النلبى كما ذكرناه واخر كتاب
 الوقف * (سئل) * فيما اذا كان زيد بستان جار في ملكه فاجر من عمر ومدة معلومة اجارة
 شرعية وتسلم المأجور ثم أن زيد باع البستان من بكر ثم اجاز عمر والمستاجر البيع ورضى به فهل
 تنفسخ الاجارة وينفذ البيع في حق الكل * (الجواب) * نعم وفي الفصل الخامس عشر من
 اجارات الذخيرة الاجر اذا باع المستاجر بغير اذن المستاجر نفذ البيع في حق البائع والمشتري
 ولا ينفذ في حق المستاجر حتى لو سقط حق المستاجر بعمل ذلك البيع ولا يحتاج الى التجديد وهو
 الصحيح فان اجاز المستاجر البيع نفذ في حق الكل ولكن لا تنزع العين من يد المستاجر الى أن يصل
 اليه ماله وان رضى بالبيع اعتبر رضاه بالبيع فنفسخ الاجارة لا لانتزاع من يده عمادية من الفصل ٣١
 * (سئل) * فيما اذا قل ماء الطاحونة المستجرة في أثناء المدة وصارت تطحن نصف ما كانت
 تطحن ولم يرد هذا المستاجر حتى طعن بها الى انتهاء المدة فهل يكون ذلك رضى منه * (الجواب) *
 نعم في الثانية في فصل ما يجب على المستاجر وما لا يجب رجل استاجر طاحونة انقطع ماؤها كان له
 أن يردّها فان لم يردّها حتى مضت السنة سقط الاجر وان قل ماؤها كان له أن يردّها فان لم يردّها حتى
 طعن كان ذلك رضى منه وليس له أن يردّها بعد ذلك * (سئل) * في اجارة دار الوقف
 المدة للاستغلال اكثر من سنة عند عدم المصلحة فهل تكون الاجارة غير صحيحة * (الجواب) *
 لم ترد الاجارة على ثلاث سنين في الضياع وعلى سنة في غيرها فلو اجرها اكثر عند عدم المصلحة
 المقتضية لم تنسخ الاجارة والمسئلة في التنوير من الاجارة والوقف أقول هذا اذا اجره غير الواقف
 أما لو اجره الواقف عشر سنين صح ولو مات بعد خمس وانتقل الوقف الى مصرف آخر انقضت الاجارة
 ويرجع المستاجر بما بقي في تركه الميت كما في القنية لكن ذكر في الدر المختار في آثر باب الفسخ عن
 القبض وغيره لو اجر الواقف الوقف بنفسه ثم مات ففي الاستحسان لا تبطل لانه اجر غيره اه ومقتضاه
 ان الاول قياس * (سئل) * في أرض جارية في أوقاف معلومة مشغولة بزراعة زيد الموضوع
 فيها بجر فاجرها النظار من آخر فهل تكون الاجارة غير جائزة حيث كان الزرع لم يستحصده
 * (الجواب) * نعم وفي هذه الصورة اذا زعم المستاجر أن الزرع يترك في الأرض الى أن يدرك

مطلب لا تعتبر زيادة
 مادون الخمس في الاجرة

مطلب أجر الناظر وقاصص
 المستاجر بما عليه من
 الدين صح

مطلب اذا اجاز المستاجر
 البيع نفذ في حق الكل
 وانفسخت اجارته

مطلب اذا اجر المستاجر
 البيع بغير المأجور في يده
 الى أن يصل اليه ماله
 مطلب اذا قل ماء الطاحونة
 فلم يردّها حتى طعن كان
 ذلك منه رضى

مطلب أجر دار الوقف اكثر
 من سنة لغیر مصلحة لا تصح

مطلب فيما لو اجر الوقف
 اكثر من سنة أو ثلاث ثم
 مات

مطلب اجارة الارض قبل
 انتهاء الزرع لا تصح ويترك
 فيها باجر المثل

من غير اجرة فهل يترك باجر المثل الى ادراكه ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في مستأجر مزرعة وقف مدة معلومة باجرة معلومة آجرها من زيد مدة تستوعب مدته بمثل
 الاجرة ثم مات زيد في أثناء المدة وتجهد لجهة الوقف اجرة مستتين فيسأل تالزم الاجرة الاول
 * (الجواب) * نعم يلزمه اجرتها وله الرجوع على من آجره ان كان موجودا والا فليتركه مدة
 ضبطه بعد الثبوت الشرعي * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمر الخدم ويخدمه ويخدمه
 من بلدة الى اخرى باجرة معلومة من الدراهم وكسوة مجهولة ففعل عمر وذلك مدة في الطريق وفي أبلاته
 اخرجه زيد وامتنع من استخدامه ويريد عمر ومطالبته باجرة مثله في مدة استخدامه فيسأل له ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مستأجر طاحونة وقف له عليها مبلغ من صد
 معلوم ثابت لدي حاكم شرعي استوفى بعضه من شطر أجرة الطاحونة في بعض المدة بمقتضى اذن
 الناظر له بذلك ويريد الآن اخذ بقية مبلغه من متحصل الطاحونة بالوجه الشرعي حيث لا مال
 في الوقف غير ذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد قطع
 ارض وقف من ناظره اجارة شرعية وحددت الارض بمقدود أربعة وذككر عدد زرعها بحضور
 مستحق الوقف وتصد بقرعهم قام الآن بعض المصدقين يعارضون زيد في المأجور منه الا بان ذرعه
 اكثر مما ذكركر فهل تكون الاجارة واقعة على المحدود بتمامه * (الجواب) * تكون الاجارة
 واقعة على المحدود بتمامه والذرع وصف زيادته أو نقصه لا يوجب فسادا في العقد كما صرح بذلك
 في البرازية وأفتى بذلك الخبير الرمي * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة واختيمهم غراس زيتون
 مشتركة بين الجميع بطريق الارث عن أبيهم وهو قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف ويريد الجماعة
 استئجار الارض جميعها لانفسهم دون اختيمهم بدون وجه شرعي فهل توزع الارض لجميع الاخوة
 ولا يصح ايجارها لبعض الشركاء في الغراس دون البعض * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في قطع اراض معلومة جارية في وقف اهلي حاملات لغراس يار في ملك جماعة وهم يدفعون اجرة مثل
 الاراضي لجهة الوقف في كل سنة ويريد ناظر الوقف ايجارها من غيرهم بدون وجه شرعي فهل لا يصح
 ايجار الارض من غير رب الغراس * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة
 تيمارين قرية ومزارع معلومات جاريات في تيمارهم واقطاعهم بموجب براءة سلطانية فأجر واذلك
 جميعه من زيد وعمر ولمدة ستة باجرة من الدراهم معلومة لدى قاض شافعي حكم بخصه الاجارة وان
 صدرت لغير الزراع وكانت اقطاعا ومن رجلين نصفين في حكم الشيوخ حكم بغير عيما وانما مذمبه
 مستوفيا شرائطه مع ثبوت اجرا المثل وكتب بذلك حجة ائمتي مفتي مذمبه بالعمل بمضمونها وانفذ
 حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة اخرى فيعمل بمضمونها الحجتين بعد ثبوته * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * في رجل دفع ولده الصغير الى مؤدب الاطفال ليعلمه القرآن العظيم فلما علمه
 الى أن قارب الربع أخذوا به منه فرار من أن يعطيه الخلاوة المرسومة ولم يشرط ايجار فيسأل يؤمر
 الوالد بتطبيب خاطر المؤدب * (الجواب) * يؤمر الوالد بتطبيب قلب المعلم وأرضائه كما صرح بذلك
 في البرازية وصرح في التتارخانية نقلا عن المحيط بأنه عند عدم الاستئجار أصلا يجب أجرة المثل ومثله
 ائتمى علامة فلسطين الخبير الرمي * (سئل) * في رجل نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم
 بالاجرة فدفع زيد ابنه الصغير للرجل ليعلمه القرآن ولم يذكر امدته ولا اجرة فعلم الرجل الابن المزبور
 القرآن بتمامه وطالب أباه باجر المثل لتعليمه فامتنع من ذلك بدون وجه شرعي متعللا بان ما دفعه
 للرجل من خيسية وحلوى عند أوائله بعض السور المشهورة اجرة فيسأل يلزم زيد الاجرة مثل التعليم
 للرجل المذكور ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم قال في النخبة ولا يجوز الاستئجار على
 تعليم القرآن لانه من باب الحسبة ولا تجب الاجرة على فعل الاحتساب والتسوى في زماننا على

مطلب استأجر مزرعة
 الوقف وأجرها من آخر تالزم
 الاجرة الاول ويرجع بها
 على الثاني
 مطلب استخدم رجلا مدة
 باجرة وكسوة مجهولة ثم
 اخرجه فله اجرة مثله
 مطلب له اخذ بقية مرصده
 من متحصل الطاحونة

مطلب الاجارة تقع على
 المحدود بتمامه والذرع
 وصف لا تنثر زيادته ولا نقصه

مطلب لا يصح ايجار
 لبعض الشركاء في الغراس
 دون البعض

مطلب لا يصح ايجار الارض
 من غير رب الغراس

مطلب في اجارة اراض
 تيمارية لغير الزراع مشاعة
 لدى قاض شافعي

مطلب يؤمر الوالد بتطبيب
 خاطر المؤدب

مطلب رجل نصب نفسه لتعليم
 القرآن العظيم له اجرة المثل
 ما عدا الخيسية والحلوى

مطلب الفتوى على جواز
 الاجارة على تعليم القرآن
 العظيم

وجوب الاجرة وجواز الاجارة لظهور التواني في الامور الدينية ولا تقطاع وظائف المعلمين من بيت المال وقلة المروءة في الاغنياء أما في ذلك الزمان فأنما كثره اصحابنا ذلك لقسوة حرصهم على الحسبة ووقور عظامهم في بيت المال وكثرة المروءة في التجار والاعنياء فكانوا مستغنيين عن الاجرة نصاب الاحتساب من اخر الباب الثاني وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي في معلم كان يعلم الصبيان لاجل قرية فاجتمع أهل القرية وجاء كل واحد ببعض البذر من عنده وزرعوا ليكون الخارج للمعلم ثم حصده وداسوه فجميع ما خرج لاصحاب البذر لانهم لم يسلوا البذر الى المعلم ليكون الخارج للمعلم وانما بذروا بذرا أنفسهم ذخيرة من المزارعة من الفصل العاشر وفي المبسوط رجل قال للقارئ اختم القرآن لي أولابي أو لا تبني أولابي ولم يسم شيئا من الاجرة وختمه يجب على الآخر اجر المنسل للقارئ وهو ما نطق به النص أعني أربعين درهما كما ورد الحديث بمثل ذلك وليس له أن يأخذ أقل من أربعين درهما شرعيا أما إذا سمي أجرا الزم ماسمي لكن يأثم المستأجر والاجيران عقده أقل من أربعين درهما لخالفته النص إلا أن يبب الاجر للمستأجر ما فوق المسمى الى الأربعين بعد العقد عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم صرحة الفتاوى من الاجارة عن الحارثي أقول اعلم أن عامة كتب المذهب من متون وشروح وفتاوى كلها متفقة على أن الاستنجار على الطاعات لا يصح عندنا واستثنى المتأخرون من مشايخ بلخ تعليم القرآن فجوزوا الاستنجار عليه وعلاوا ذلك في شروح الهداية وغيرها بما مر وبالضرورة وهي خوف ضياع القرآن لانه حيث انقطعت العطايا من بيت المال وعدم الحرص على الدفع بطريق الحسبة يشتغل المعلمون بعاشهم ولا يعلمون أحد او يصيب القرآن فافق المتأخرون بالجواز لذلك واستثنى بعضهم أيضا الاستنجار على الاذان والامامة للعلل المذكورة لانهم ما من شعائر الدين ففي تفويتها هدم الدين فهذه الثلاثة مستثناة للضرورة فان الضرورات تبيح المحظورات واتفقوا كلهم على عدم جواز الاستنجار على الحج لعدم الضرورة لان الحج جوع عنه يدفع المال الى المأمور على سبيل التقفة ولذا أجمعوا على أنه لو فضل مع المأمور درهم واحد يجب عليه رده الى الأمر فثبت ان دفع الضرورة بالدفع على سبيل الاتفاق لم تجز الاجارة بل صرح في الدرا المختار بأنه لو استأجره على ان يحج عنه لم يصح الحج عنه وقال في الهداية الاصل أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستنجار عليها عندنا لقوله عليه الصلاة والسلام اقرؤ القرآن ولانا كوابه الحج فالاستنجار على الطاعات مطلقا لا يصح عندنا ثمنا الثلاثة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال في معراج الدراية وبه قال أحمد وعطاء والشافعية والزهري والحسن وابن سيرين وطاوس والشافعية والنخعي ثم اطال في الاستدلال فراجعوه ولا شك أن التلاوة المجردة عن التلميم من أعظم الطاعات التي يطلب بها الثواب فلا يصح الاستنجار عليها لان الاستنجار يبيع المشافع وليس للتأني منفعة سوى الثواب ولا يصح بيع الثواب لان الاجرة لا تستحق الا بعد حصول المنفعة للمستأجر والثواب غير معلوم فن استأجر رجلا ليختم له ختمه ويهدي ثوابه الى روحه او روح أحد من امواته لم يعلم حصول الثواب له حتى يلزمه دفع الاجرة ولو علم حصوله للتأني لم يصح بيعه بالاجرة فكيف وهو غير معلوم بل الظاهر العلم بعدم حصوله لان شرط الثواب الاخلاص لله تعالى في العمل والقارئ بالاجرة انما يقر لأجل الدنيا لا لوجه الله تعالى بدليل انه لو علم أن المستأجر لا يدفع له شيئا لا يقر له حرفا واحدا خصوصا من جعل ذلك حرقته ولذا قال تاج الشريعة في شرح الهداية ان قارئ القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب لالتميت وقال القارئ وقال العيني في شرح الهداية معزيا للواقعات وينع القارئ الدنيا والاخذ والمعنى آثان وقال في الاختيار وجميع الفتاوى وأخذني للقرآن لا يجوز لانه كالاجرة وقال في الوالوجية ولوزار قبر صديق أو قريب له وقرأ عنده شيئا من القرآن فهو حسن أما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى أيضا لصله القارئ لأن ذلك يشبه

مطلب زرعوا المعلم أرضا
يذرهم فأنخرج كله لهم لاله

مطلب قال للقارئ اختم
لي القرآن أولابي

تحقيق مهم في حكم
الاستنجار على التلاوة

استنجاهه على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك أحد من الخلفاء اه ورايت التصريح بطلان
الوصية بذلك في عدة كتب وعزى في بعض الكتب الى المحيط السرخسي والمحيط البرهاني
والخلاصة والبرازية فاذا كانت الوصية للقارى لاجل قراءته باطلة لانها تنسبها الاستنجاه على
التلاوة فالاجارة الحقيقية تكون باطلة بالاولى فهذه نصوص المذهب من متون وشروح وفتاوى
متفقة على بطلان الاستنجاه على الطاعات ومنها التلاوة كما سمعت الامام استنفاء المتأخرون للضرورة
كالتعليم والاذان والامامة ولا يصح الحاق التلاوة المجردة بالتعليم لعدم الضرورة اذ لا ضرورة
داعية الى الاستنجاه عليها بخلاف التعليم لما في الزبلى وكثير من الكتب لو لم يفتح لهم باب التعليم
بالاجازة لذهب القرآن فأتوا بجوازه ورأوه حسنا اه ولا شك أن المنع من الاستنجاه على التلاوة
لا هذه نواهيها الى المستأجر ليس فيه ذهب القرآن فلا يصح قياسها على التعليم على ان أصل المذهب
المنع مطلقا وانما أفتى المتأخرون بالجواز على التعليم بالضرورة المذكورة التي لو وقعت في زمن أبي
حنيفة واصحابه لاقتوا بذلك فلذلك أفتى المتأخرون بالجواز مخالفين للمذهب الصريح ولوزاات
الضرورة بأن انتظم امر بيت المال وأعطى المعلمون ما كان لهم فيه لم يسع أحد من المتأخرين
أن يحاقدوا المذهب لزوال العلة التي سوغت لهم الخروج عن أصل المذهب فكيف يسوغ لاحد
القول بجواز الاستنجاه على التلاوة المجردة التي لم تدع ضرورة اصلا الى جواز الاستنجاه عليها فقد
ظهر لك أن ما نقله المؤلف عن صرمة الفتاوى عن الحاوى قول شاذ مخالف للمنقول في المتون والشروح
والفتاوى والحاوى للزاهدي مشهور بنقل الروايات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره انه لا عبرة
بما يقوله الزاهدي مخالفا لغيره وعزوه هذه المسئلة الى المبسوط الله أعلم بصحة لما علمت من مخالفة
لما في كتب المذهب المشهور فان صح نقله فهو قول شاذ ولذا لم يعرج عليه اصحاب الكتب الذين نقلنا
عنه والمبسوط وان كان أصله للامام محمد لكن له شروح كثيرة كل شرح منها يسمى المبسوط
فيقال مبسوط شيخ الاسلام ومبسوط السرخسي وهكذا فالظاهر أن هذه العبارة لبعض الشراح
اذ لو كانت من كلام الامام محمد لنقلها أهل المذهب في كتبهم وكون نص الحديث واردا بذلك الله أعلم
بثبوته أيضا اذ لو ثبت لما ساغ لهؤلاء الاعلام مخالفة وقد سمعت استدلال صاحب الهداية على
المذهب بحدیث اقرؤوا القرآن ولاننا كما واهيه فهو معارض لذلك النص لو ثبت وقد صرح جوابانه لو ثبت
نصان أحدهما مبني والآخر محترم ربح المحترم وأما حديث الرط الذين رقبوا الديغا بالفاطحة وأخذوا
جمعافساو النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله فعناء اذ اقرعتم به
كما نقله العيني في شرح البخاري عن بعض اصحابنا وقال ان الرقبة بالقرآن ليست بقربة أي لان
المقصود به الاستشفاء دون الثواب بخلاف التلاوة لانها يسع الثواب وأما قول صاحب الجوهرة
ان المختار جواز الاستنجاه على تلاوة القرآن فهو مخالف لكتب المذهب كما علمت والظاهر أنه سبق
قلم لان الذي اختاره المتأخرون هو جواز الاستنجاه على تعليم القرآن لاعلى تلاوته فقد سبق قلم من
التعليم الى التلاوة وقد اعترى بكلامه كثير من المتأخرين كصاحب البحر والعلائي وبعض محشي
الاشباه وقد أسعنا نصوص المذهب فزال الاشتباه وان أردت زيادة على ما سمعته فارجع الى
رسالتنا المسماة شفاء العليل وبل الغليل في بطلان الوصية بالتحفات والتهاليل فان فيها ما يكفي
وقد ألف الامام البركوي في هذه المسئلة اربع رسائل صرح فيها بطلان هذه الاجارة وكذا صرح
بذلك في اخر كتابه الطريقة الحمدية وصرح بان ذلك من البدع المحرمة وأفتى بطلان ذلك أيضا العلامة
عمدة المتأخرين الشيخ خير الدين في اخر فتاواه من كتاب الوصايا حيث سئل عن لبناء قرن فاوصى انه
اذا مات يقرأ له فلان وفلان سورة يس وتبارك والاخلاص والمعوذتين ويصليان على النبي صلى الله
عليه وسلم ويهديان ثواب ذلك الى روحه وعين لهما كل يوم قطعة مصرية تؤخذ من اجرة القرن فاجاب

هذه الوصية باطلة ولا يصير القرن وقفاً ولورثة الموصي التصرف في بناء القرن يجري على فرايض
الله تعالى قال في وصايا البرازية اوصى ابقارى يقرأ القرآن عند قبره بشئ فالوصية باطلة
وفي التارخانية اذا اوصى بأن يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة
لا تجوز وسواء كان القارئ معيناً او لانه بمنزلة الاجرة ولا يجوز أخذ الاجرة على طاعة الله
تعالى وان كانوا المستحسنين واجوازها على تعليم القرآن فذلك للضرورة ولا ضرورة الى القول
بجوازها على القراءة على قبور الموتى فافهم اه والله تعالى أعلم اه ما في الخيرية لمخاض ذكر
نحو ذلك في حاشيته على البحر حيث قال اقول المتيق به جواز الاخذ استحساناً على تعليم القرآن
لا على القراءة المجردة كما صرح به في التارخانية الخ فهذا زبدة الكلام في هذه المسئلة وهذا كله أيضاً
مع قطع النظر عما يحصل في زماننا من المنكرات التي يتوصلون اليها بحيلة قراءة القرآن والتهايل
من الغناء والرقص واللهو واللعب في بيوت الايتام ودق الطبول واغلاق الجيران والاجتماع بمحسان
المردان فكل من له مشقة لا يتيسر له الاجتماع به الا في ذلك المكان فيجلس كل منهم بمحسنة
بعد القاء العمائم وتقبل الثياب ويظهرون انواع الخلاعات والرقص بما يسمونه الكوش والحريية
وغير ذلك ويبيع بهم الهيام بسماع الغناء بأصوات حسان وتخلع الولدان فعند ذلك تذهل العقول
ولا يدري شيخهم ما يقول وتجتمع عليهم النسوان من كل مكان ثم يأكلون الطعام الحرام في بيوت
الايتام ثم يهبون ما تحصل منهم في تلك الاوقات الخاسرات الى روح من كان سبباً في اجتماعهم على
هذه المنكرات وبأغنا غير مزمة مشاهدة اللواط في بيت شيخهم من هؤلاء الفسقة ومع هذه القبائح
كها يحسن هؤلاء المشايخ للناس هذه الطريقة ويسمون انفسهم باهل الحقيقة ويحمولون الناس
على الوصية بذلك فاذا مرض أحد بعد عودته ويروون له الاحاديث الواردة في الوصية ويوهمون
العوام أن من مات بدون هذه الوصية فقد مات ميتة جاهلية واذا مات أحد ولم يوص لهم بذلك
يقولون عند العوام فلان مسكين مات ولم يوص بشئ ولم ينفع بماله فانظر الى هذا الضلال والاضلال
حيث يحملون الاحاديث الشريفة على غير معانيها ومع هذا يعتدون انفسهم علماء الشريعة وأرباب
الطريقة والحقيقة ولا حول ولا قوة الا بالله * (سئل) في مزرعة جارية في جهتي وقف وتيمار
وفي مشد جماعة زراعية يزعمون في كل سنة هم ومن قبلهم ممن تلقوا عنه ويدفعون ماعليها
لجهة الوقف والتيمار من مدة تزيد على مائة سنة والآن آجرها المتكاهون عليها من غير زراعتها
بدون طريق شرعي ولم يحكم بالاجارة حاكم يراها فهل تكون الاجارة غير صحيحة وتوجب من
زراعتها اصحاب مشدتها * (الجواب) نعم * (سئل) في رجل استاجر حانوت وقف
من ناظرية مدة معلومة باجرة معلومة عن كل شهر من المدة واستوفى منفعها ودفع الاجر في المدة
حتى انقضت ثم خرج من الحانوت وقفلها وعطلها مدة وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له
كذا قرشاً مرصداً عليها صرفه باذن الناظرين في تعميرها وان أحد الناظرين دفع له نصف مرصده
وامتنع الآخر من دفع النصف الآخر وأن له قفلاً الحانوت وتعطيلها بلاجرة حتى يدفع له الناظر
ذلك فهل يلزمه اجرة مثلها في مدة تعطيلها * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان
اهند بناء دار قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف وهي ساكنة في الدار وتدفع لناظر الوقف
في كل سنة قرشاً وثلاث قرش بطريق الحكم فيما مضى من الزمان والآن يزعم الناظر أن اجراً مثل
في كل سنة ثلاثة قروش وهذا تنكر ذلك قائلة ان ما تدفعه في كل سنة هو أجر المثل ولا يثبت لناظر
فهل يكون القول لاهند في ذلك وعلى الناظر اثبات ما ادعاه * (الجواب) نعم * (سئل)
في امرأه استاجرت داراً من مال كهنافسكن عندها مهرها على أن يدفع لها نصف الاجرة المعلومة
في كل شهر فهل لها طلب نصف الاجرة بتدريسها * (الجواب) نعم والمساللة في التنوير

مطلب الاجارة من غير
الزراع اصحاب المشد غير
صحيحة

مطلب قفل حانوت الوقف
وعطيلها مدة تلزمه الاجرة

مطلب القول للمعسكر
ان ما يدفعه اجر المثل وعلى
الناظر اثبات الزيادة

مطلب لها طلب نصف الاجرة
من سكن معها فيما استأجرته
بقدر ما سكن

مطلب طالبته بالاجرة
فمكن بعده يلزمه اجرة
المثل

مطلب نصح اجارة البستان
والمساقاة على سهم من ألف
سهم اذا كانت الاجرة وافية
بذلك عند الشافعي رحمه الله
نعالي

مطلب في المدة للاستغلال
اذا سكنه أحد الشريكين
لا يلزمه اجرة
مطلب ليس للشريك اجرة
حصته

مطلب ايجاره حصته غيره
بدون اذنه غير جائز
مطلب الحيلة في اجارة
المشاع أن يؤجر الكل ثم
يفسخ في البعض
مطلب أجر من أحد الشريكة
لم يجر

من الاجارة الفاسدة * (سئل) * في امرأة لها مسكن معلوم سكنه رجل بالاجارة ولا اجرة
ولا وجه شرعي ثم تقاضته وطالبته بالاجرة من ار اسكن الرجل فيه بعد التقاضي مدة معلومة فهل
يلزمه اجرة المثل عن مدة سكناه بعد التقاضي * (الجواب) * نعم كما في البرازية والعلائي
وفي الخاوي برمز مخطت امرأة سكنت بيت اختها بغير رضاها ستين وكانت تقاضي عليها
بالاجرة فعليه الاجرة المثل اه * (سئل) * في رجلين استأجرا بستان وقف مشتملا على غراس
عنب وغيره فعلا الارضه مدة طويلة معلومة باجرة معلومة من ناظر وقف بعد ما ساقاها على الغراس
في المدة على العنب أصالة والباقي بالتبعية بسهم واحد من ألف سهم لجهة الوقف والباقي لهما نظير
عليهما وصدر ذلك كله لدى قاض شافعي ثبت لديه أن الاجرة المزبورة اجرة المثل وافية بمنفعتها وبقيعة
الثمرة في المدة ثبوتها شرعيا وحكم بصحة كل من الاجارة والمساقاة في المدة المزبورة في حادثة المدة وان
كانت المساقاة على الوجه المزبور حيث كانت الاجرة وافية كاذ كرمستوفيا شرائطه وكتب بذلك
جهة آفتي مفتي مذهبه بصحتها وأنفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك جهة شرعية فهل يعمل
بمضمون الحجتين بعد ثبوته * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا حكم قاض شافعي
بعدم انقاسخ الاجارة والمساقاة بموت المستأجر والمساق في وجه الناظر في حادثة عدم انقاسخهما
بالموت حكما شرعيا موافقا لمذهبه مستوفيا شرائطه بعد الدعوى والشهادة الصحيحة وكتب بذلك
جهة آفتي مفتي مذهبه بالعمل بمضمونهما فهل صغ ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في مصبنة معدة للاستغلال مشتركة بين هند ورجلين لكل منهما حصص معلومة استعملها الرجلان
وحدتهما مدة بدون اذن من هند ولا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعي فهل عليهما الهند أجر المثل
لحصتهما في المدة * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال وكان الحال ما ذكره عليهما الهند
أجر المثل لخصتها اقول في هذا الجواب نظر فقد قدمنا أن المعدة للاستغلال اذا استعملها غاصب
تجب عليه اجرة المثل الا اذا كان يتاويل ملك او عقد فلا تجب على الشريك لأن له تاويل ملك وقد
نقل المؤلف في غير هذا المحل ما صورته وفي فتاوى شيخ الاسلام طاهر بن محمد أحد الشريكين اذا
سكن في دار الشراكة بغيبه صاحبه ثم جاء الآخر يطلب حصته ليس له ذلك وان كانت الدار
معدّة للاستغلال لأن الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من نواحي السكنى تجعل مملوكة لكل
واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم تجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقفود ووضع
الامتنعة فيعتطل عليهما منافع ملكهما وانه لا يجوز واذا كان هكذا اصابا الحاضر ساكن في ملك
نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة بيت أو خانوت بين شريكين سكنه
احدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدة للاستغلال لانه سكن يتاويل الملك فصول العبادي من
الفصل ٣٢ من أنواع الضمانات في ضمان أحد الشريكين * (سئل) * في مزرعة جارية
في وقتي بر مناصفة أجر أحد متولى الوقفين منها خمسة عشر قيراطا بدون اذن من متولى الوقف الآخر
ولا اجازته ولا وجه شرعي فهل يكون ايجارها أكثر من النصف غير جائز * (الجواب) *
ايجارها حصته غيره بدون رضاه غير جائز اقول وكذا ايجار النصف غير جائز أيضا لانه اجارة المشاع
من غير الشريك فلا تصح نعم لو كان أجر الكل ثم ظهر أنه لا ولاية له على أكثر من النصف ولم يجر المتولى
الاخر تنفسخ الاجارة في النصف وتبقى صحيحة في نصف لانه شيوخ طارئي قال في الدراختار واختر
بالاصلي عن الطارئي فلا يفسد على الظاهر كأن أجر في الكل ثم فسخ في البعض ثم قال وخو الحيلة
في اجارة المشاع اه فتأمل * (سئل) * في دار مشتركة بين هند واختها وأخيها على
سبيل الشيوخ أجرت هند حصتها المعلومة لاختها فقط دون أخيها ولم يحكم بالاجارة حاكم يراها فهل
تكون الاجارة المزبورة فاسدة * (الجواب) * نعم قال في الفصولين من الشيوخ ارض

بين جماعة فوكل رجل باجارة حصته فاجروك له من جميعهم جازول من أحدهم لم يجز عند أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى كالأبش الموكل * (سئل) * في جبال له جبال معلومة معدة للاستغلال
 غصبها رجل واستعملها مدة بلا عقد اجارة ولا استئجار ويريد الجبال مطالبتة باجرة مثلها مدة استعمالها
 فهل له ذلك * (الجواب) * حيث كانت معدة للاستغلال له ذلك * (سئل) *
 في رجل سكن في مكان مشترك بينه وبين أيتام مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمه اجرة مثل
 حصته في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا كان لزيد خان معلوم
 جار في ملكه بالوجه الشرعي فأجر مخزناته لعمر ومدة معلومة باجرة معلومة ثم في أثناء مدة عمر
 أجر المخزن المزبور من بكر مدة تالية لمدة عمر والمزبور مضافة الى زمن مستقبل باجرة معلومة
 عن المدة التالية فهل تكون الاجارة المضافة صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
 إذا استأجر زيد دارا من مالكها باجرة شرعية فهل لزيد أن يسكن غيره باجارة وغيرها حيث لم يكن
 حداثا اوقصارا او طحانا * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عقار لا يتام أجرته اتمهم
 الوصي عليهم من آخر بدون أجر المثل بغبن فاحش ومدة معلومة وسكن به واتفق فهل على المستأجر
 أجر مثله بالغاما بالغ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل استأجر حانوت وقف من ناظره
 اجارة شرعية والان قام المستأجر يدعي أن الحانوت جارية في ملكه فهل إذا ثبت استجاره يكون
 اقرارا بان لملك له في المأجور فتدفع دعواه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جامع الفصولين والتنوير
 وشرحه وفي غير ذلك من كتب المذهب وأفتى بذلك الخبير الرمي أيضا * (سئل) * في مستأجر
 خان أراد السفر في أثناء مدة اجارته ويريد فسخ اجارته بذلك فكيف الحكم * (الجواب) *
 إذا أراد المستأجر السفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء أراد الملك فيه أو لم يرد كافي القنية وغيرها
 فان قال المستأجر أريد السفر وكذبه الآخر حلف المستأجر على أنه عزم على السفر ذكره الكرخي
 والقدروري كما في البرازية وقال في الذخيرة البرهانية ما نصه فان قال المؤجر للقاضي انه لا يريد السفر
 ولكنه يريد الفسخ وقال المستأجر أنا أريد السفر يقول للمستأجر مع من تريد السفر فان قال مع
 فلان وفلان فالقاضي يسألهم ان فلانا هل يخرج معكم وهل استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر
 والا فلا وبعض مشايخنا قالوا القاضي يحكم بزيه وثيابه لان الزى والسماجة يعمل بها عند اشتباه
 الحال على ما عرف في موضعه * (سئل) * في رجل استأجر واستحكر قطعة ارض وقف
 سليخة من ناظر الوقف للبناء والتعلي مدة طويلة معلومة محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم مات
 المستأجر في أثناء المدة قبل أن يبنى شيئا فهل انقضت الاجارة بموته وليس للورثة البناء في الارض
 بدون اذن الناظر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في امرأتين استأجرتا نصف دار وقف
 من نظارها المعلومين اجارة شرعية محكوما بصحتها من حاكم يراها ثم أجرة تطبقه معلومة من الدار
 من واحد معين من النظار المرقومين المؤجرين فهل تكون اجارة الطبقة غير صحيحة ولا تبطل الاولى
 * (الجواب) * نعم لان الاجارة تملك المنفعة والمستأجر في حق المنفعة قام مقام المؤجر فيلزم
 تملك المال ولا تبطل الاولى لان الثانية فاسدة فلا ترتفع الصحة كما في الاشباه والمخ والبرازية
 والخلاصة * (سئل) * في أرض جارية في وقف اهلي مشغولة ببناء طاحونة جارية في ملك جماعة
 معلومين وعلى الارض مبلغ من الدراهم معلوم يؤخذ لجهة الوقف بطريق الحكم عن الارض وهو أجر
 مثلها ثم امتنع الجماعة من دفع ذلك لجهة الوقف بدون وجه شرعي متعللين بان البناء خرب والحال أن
 أسبه باقي في الارض وهي مشغولة به فهل عليهم أجر مثل الارض لجهة الوقف مادام أن بناءهم
 قائما فيها * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا احتكر زيد قطعة أرض موقوفة من
 مدوليهامدة معلومة باجرة كذلك للبناء والتعلي وبني فيها حوانيت لنفسه وقصر في فيها حتى انقضت

مطلب غصب جمالا معدة
 للاستغلال يلزمه أجر مثلها
 مطلب سكن في مكان
 مشترك بينه وبين أيتام يلزمه

أجر مثل

مطلب أجر مخزننا لزيد ثم
 أجره لعمر ومدة تالية لمدة
 زيد صحت الاجارة المضافة
 أيضا

مطلب للمستأجر أن
 يسكن غيره باجارة وغيرها
 مطلب أجر الوصي عتار
 اليتيم بدون أجر المثل يلزم
 المستأجر أجر المثل
 مطلب الا استجار اقرار
 بان لملك له في المأجور

مطلب إذا أراد المستأجر
 السفر فهو عذر في فسخ
 الاجارة

مطلب استحكر أرضا ليزرع
 فيها ذات قبل أن يبنى انقضت
 وليس لورثته البناء بدون
 اذن الناظر

مطلب استأجر من النظار
 ثم أجر من واحد منهم لا يصح

مطلب يلزم اجرة مثل
 الارض لجهة الوقف مادام
 أس بناءهم قائما فيها

مطلب استحكر أرض الوقف
 للبناء ثم خرب البناء ولم يبق
 أثر ومضت المدة فلم يتولى
 البناء لجهة الوقف

المدة وخرب البناء وزال من الارض ولم يبق له اثر فيه بالكلية فعمر المتولى مكانه حوائث للوقت بقال
 الوقت فقام زيد يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي فهل حيث كان الامر كاذ كرمع من المعارضة
 في ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا توافق أهل قرية مع زيد على أن يقوم
 بقضاء مصالحهم ومصالح قريتهم وجعلوا له في مقابلة ذلك كذا من الدراهم اجرة ولم يذكروا ذلك
 وقتا والحال أنه لو أراد زيد الشروع فيما ذكره حالاً لم يقدر لعدم وجود المصالح حين التوافق ثم باشر لهم
 زيد ما توافقوا عليه من مصالحهم ومصالح قريتهم ولم يذفعوا له شيئاً من الاجرة ويريد مطالبهم باجر
 مثله فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بستان أرضه مشغولة بغراس نصفه جارتها
 لأرضه في وقت أهل تحت نظارة زيد ونصفه الآخر في ملك عمر وتوافق زيد مع عمر على أن يعمل زيد
 على نصف عمر ومن الغراس ويدفع عمر وعن جهة الوقف المزبور لجهة معينة في كل سنة كذا من
 الدراهم نظير العمل ونظير اجرة نصف الارض الحاملة لجهة عمر ومن الغراس ولم يبين ان قدر اجرة العمل
 ولا قدر اجرة نصف الارض بل أجلاها كذا كروعل زيد على نصف غراس عمر ودفع عمر والمبلغ
 المذكور من الدراهم للجهة المرقومة ومضى لذلك عدة سنين ولم يذكروا مدة التوافق المذكور فكيف
 الحكم * (الجواب) * التوافق المذكور غير صحيح وزيد أجر مثل عمله الذي عمل على أصيب عمر
 من الغراس وله طلب اجر مثل مناب نصف اشجار عمر وفي المدة المرقومة لجهة وقفه ولعمر وأن
 يحاسب زيد اعماد دفعه عن جهة الوقف بأذنه في المدة المزبورة بالوجه الشرعي والحالة هذه والله
 تعالى أعلم أقول انظر هل يقال ان زيد الناظر في حكم الشريك في الغراس فلا يستحق اجرة
 لان الشريك اذا عمل في المشترك لا اجر له وهنا نصف الغراس وان كان لجهة الوقف لكن زيد الناظر هو
 الذي له ولاية التصرف فيه فهو بمنزلة المالك له فليأتل * (سئل) * فيما اذا استخدم زيد عمرا
 في أعمال شتى مدة من الزمان بدون اجارة ولا اجرة وعمر معروف بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله
 بها فهل لعمر وطلب اجر مثل خدمته في المدة المزبورة * (الجواب) * نعم حيث كان معروفا
 بتعاطي الخدمة بالاجرة وقيام حاله بها كما في الاشياء وعبارتها من الفن الثالث العادة المطردة هل
 تنزل منزلة الشرط الى أن قال وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه الصنعة وقيام حاله بها كان القول
 قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد وقال الزبلي والفتوى على قول محمد وبه يبقى صرة الفتاوى
 من الاجارات * (سئل) * في محترفين حرفة معلومة استأجر امكان وقف معدة التللك الحرفة
 من ناظر اجارة شرعية باجرة معلومة من الدراهم قبضها الناظر سلفاً عن جميع المدة فتعاطى الحرفة
 في المأجور مدة ثم حصل عذر منعهما عن الاتقاء به والجرى على موجب العقد ببقية المدة ويريدان
 فسخ الاجارة ومطالبة الناظر بما قبل بقية المدة من الاجرة المرقومة فهل لهما ذلك * (الجواب) *
 نعم كما صرح بذلك في كثير من الكتب المعتمدة والخاتمة واسبان الحكم * (سئل) * فيما اذا أجاز
 زيد التيماري جميع العائد له من قسم وعوائد عريضة وغيرها من عمر ولدته سنة لياخذ عمر وذلك من
 فلاح قرية التيماري في المدة باجرة هي كذا من الدراهم قبضها زيد من عمر ولم ياخذ عمر من ذلك
 سوى ثمانية ايكال من الحنطة فهل تكون الاجارة باطلة ولعمر وطلب الاجرة المذكورة من زيد وعليه
 رد ما أخذ من الحنطة لزيد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد أراضى
 وقف من ناظره وعلى الاراضى عشر تيماري فهل يكون العشر على جهة الوقف ولا يلزم زيد شيئ
 منه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في أراضى وقف معلومة لها قناة ماء تعطلت فعمد
 جماعة وجعلوا لها قناة اخرى أجرها لها ما من نهر يقرمها ووزعوا في الارض زرعاً لانفسهم كل ذلك
 بدون اذن من ناظر الوقف ولا وجه شرعي فطلب الآن ناظر الوقف رفع يدهم عن الارض ونسبها
 لجهة الوقف مع اجرة مثلها مدة قيام زرعهم بها فهل للناظر ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *

مطلب توافق مع أهل
 قرية على أن يقوم بمصالحهم
 بكذا من الدراهم الخ

مطلب توافق صاحب نصف
 الغراس مع الناظر على أن
 يعمل فيه ويدفع كذا من
 الدراهم الخ

مطلب استخدمه في أعمال
 شتى وكان معروفاً بتعاطي
 الخدمة بالاجرة وقيام حاله
 بهم الزم اجر المثل

مطلب ان كان الصانع
 معروفاً بهذه الصنعة وقيام
 حاله بها فالقول له أي في أنه
 لم يعمل متبرعاً فله الاجر
 مطلب تفسخ الاجارة
 بالعدر المانع عن العمل
 مطلب اجارة المحصل من
 التيمار باطلة

مطلب عشر الاراضى
 التيمارية على جهة الوقف
 دون المستأجر

مطلب عملاوقناة لارض
 الوقف وزرعوها فللناظر
 أخذ الارض واجرة المثل

مطلب لا يجبر ناظر الوقف
على الايجار من التيمارى

مطلب لا اجرة لمشتد المسكة
مطلب أجرة قطعة من المسجد
بلا ضرورة لا يصح ذلك

مطلب شارفه في الفلاحة
على أن يزرع له كذا الاشئ
للمشارف من الزرع بسل له
اجر المثل مدة المشاركة

مطلب الكراب وصف
في الارض لا قيمة له

مطلب المستأجر ليس
بخصم لمن يدعى حقا
مطلب ليس للمشتري اخراج
المستأجر قبل تمام المدة
مطلب اذا مات المستأجر
ليس ورثته أحق بالاستئجار
مطلب دفع أرضه مع نصف
البذر مزارعة فالخارج
بينهما ولا اجرة له عمله في
المشترك

في قرية مشتركة بين جهتي وقف وتيمار لزيد بن عم زيد أن له جبر الناظر على أن يؤجره حصه الوقف
من القرية المذكورة لكون أبي الناظر المذكور كان يؤجره ذلك مدة حياته حال كونه ناظرا على الوقف
والناظر الآن لا يرضى بالايجار فهل لا يجبر الناظر على الايجار من التيمارى * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما اذا كان زيد وأخوه البالغين فلاحه مشتملة على دار في قرية ومشتد مسكة
في اراض ميرية ووقف فوضع زيد عليه كلها فانتفع بالدار بلا اجارة ولا اجرة وزرع الاراضي
لنفسه بذره وبقره ودفع مال الوقف والميرى للمتكلمين عليها ودفع مغارمها في مدة سنين والآن قام
أخوه يكفأه بالوجه شرعى اجرة مشد المسكة بقدر حصتها في المدة المزبورة فهل لا يلزمه ذلك
والزرع له * (الجواب) * نعم * (سئل) * في متولى مسجد أجرة قطعة منه لرجل لبنى فيها
دار امن غير ضرورة داعية لذلك شرعا فهل يكون ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى ويهدم
ما بنى * (الجواب) * نعم ايجاره المذكور غير واقع موقعه الشرعى حيث لا ضرورة داعية
لذلك وأما اذا كان هناك ضرورة بأن احتاج الى العمارة الضرورية وليس هناك ما يعرفه فقد
اختلف فيه فالذى صرح به في الخلاصة الجواز به أفتى الخير الرمدى عن الناطقى حيث كان الناظر
مصلحا لا يخشى منه الفساد والله يعلم المقصد من المصلح والذي مال اليه الطرسوسى في انفع الوسائل
عدم الجواز قائلا بأن المسجد اذا قبل بأنه يؤجر منه قطعة للعمارة يؤدى الى تغيير عين الموقوف باعتبار
تغير الاحوال الى اقبح من الاول فان كان مسجد انتقام فيه الصلاة فاذا أوجر يبق بعرضه أن يصير
اصطبلأ أو سكنى الناس فكان التغير الى حالة أزرى من الحالة الاولى فالتصرف في الاوقاف باعتبار
الانظر لها لا باعتبار الادنى اهتفت لا ضرورة فالايجار المذكور باطل فيهدم ما بنى والله سبحانه أعلم
* (سئل) * فيما اذا كان زيد فلاحه يتوافق مع عمرو وأنه يشارفهما معه ويذره زيد
في الفلاحة كذا غرارة من الحنطة نظير مشاركته ولم يذكر امدة للمشاركة فزرع زيد يذره في أرضه
وشارف عمرو والفلاحة معه بعض مدة فهل يكون الزرع لرب البذر وليس له ورثه شئ وانما له أجر
المثل مدة مشاركته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مستأجر فلاحه من زيد انتفع بها
مدة الاجارة ثم حرقها بقره وعمله بدون اذن من المؤجر ويريد المؤجر تسلم فلاحته منه بعد انقضاء مدة
الاجارة والمستأجر يمنع من ذلك زاعما أنه يستحق قيمة حرثه المذكور فهل ترفع يد المستأجر عنها
ولا عبرة بزعمه المذكور * (الجواب) * نعم ترفع يده عنها وليس له مطالبة المؤجر بقيمة الحرث
المذكور اذا لا قيمة للمنافع والكرا ب وصف في الارض * (سئل) * في رجل استأجر مزرعة
تيمارية من تيمارها مدة معلومة باجرة كذا بموجب حجة شرعية والآن قام ناظر وقف يريد الدعوى
عليه بأن حصته منها جارية في وقفه في غيبة المؤجر فادعى المستأجر الاستئجار وورثه عليه وهو غير
معروف بالحيل فهل تندفع الخصومة عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في المؤجر اذا
باع الدار المستأجرة ولم يجز المستأجر البيع وأراد المشتري اخراجه منها قبل تمام مدة اجارته فهل
ليس للمشتري ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا مات مستأجر حائوت
وقف في أثناء المدة عن ورثته وانفسخت الاجارة بونه فالجبر الناظر الحائوت من زيد اجارة بعهده فقام
الورثة يعارضون زيد ازا عمن انهم احق بالاستئجار فهل يمنعون من المعارضة ولا عبرة بزعمهم
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمرو على أن يزرعها
عمرو وبقره ونفسه والبذر بينهما نصفان والخارج كذلك فعمل كذلك فكيف الحكم
* (الجواب) * المزارعة فاسدة والخارج بينهما على حكم البذر وليس للعامل على رب الارض
اجر شرعى كونه فيه وعلى العامل اجر مثل نصف الارض لصاحبها الفساد العقد كفى التنوير
* (سئل) * فيما اذا أجرة ناظر وقف اهلى أرض الوقف من زيد مدة معلومة طويلة باجرة معلومة

مقلب فيما اذا حكم شافعي
بجحة الاجارة وعدم
انفاخها بزيادة الاجرة

الذي حاكم شافعي ثبت لديه حين العقد أن الاجرة اجرة المثل بثو ناشرياً بالبيئة الشرعية وحكم بجحة
الاجارة وعدم انفاخها بالزيادة موافقاً للحكم المذكور المستوفى شرائطه الشرعية ومضى بعض
المدة ويرى الناظر أن رجلاً زاد في الاجرة وان له فسخ الاجارة بالزيادة فهل لذلك * (الجواب) *
نعم أقول قد مناه أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة فالقضى به أن للممتولى فسخها وان مشى
في الاسعاف والحناية على خلافه فقد صححوا هذا القول بلفظ الفتوى كما ذكرنا وبلفظ الاصح ولفظ
الحتراف كان هو المعتمد به أفق الخير الرملي بقي هنا شيء وهو أنه اذا زادت اجرة المثل في أثناء المدة
فحكم شافعي بعدم الفسخ حكماً صحيحاً بأن كان بعد المرافعة والدعوى الشرعية في خصوص
حادثة الزيادة فلا كلام في أنه ليس للقاضي الحنفى نقض حكمه أما لو كانت المرافعة وقت العقد بمحادثة
المدة الطويلة بان ادعى الممتولى فساد الاجارة للمدة الطويلة فحكم شافعي بصحة الحكم أيضاً
في ذلك الوقت بأنهم لا تنسخ بزيادة الاجرة في المستقبل فالحنفى نقض حكمه كالحكم بعدم فسخها
بالموت قبل موت المستأجر اذ لا يسمى ذلك حكماً اذ لا بد لحكم من الدعوى والمرافعة في الحادثة
التي يجري فيها الحكم كأن تزيد الاجرة في أثناء المدة أو يموت المستأجر فيدعى الممتولى الفسخ ويجب
المستأجر أو ورثته بعدهم ويترافعان عند قاض شافعي فيحكم بعدم الفسخ مستوفياً شرائطه فيثبت
لا يكون للحنفى نقضه والحكم بالفسخ بل عليه تنفيذ حكم الاول كما قالوا في الحكم بالموجب أى بان
يحكم الشافعي مثلاً بجحة الاجارة ويقول حكمت بموجب العقد وكن من موجه عنده عدم الفسخ
بالموت لا يكون قوله حكمت بوجه حكماً بعدم الفسخ ومن أراد تحقيق المسئلة فليخض في الحجج
البحر الرائق من كتاب القضاء * (سئل) * في مؤدب أطفال نصب نفسه لتعليم القرآن العظيم
بالاجرة فندفع له رجل اولاده الثلاثة القاصرين ليعلمهم القرآن العظيم ولم يذكر اجرة ولا مدة فعملهم
ثم خرجوا من عنده ولم يدفع له ابواهم اجرة ولا الخلوى المرسومة عنده ختم بعض البور ويريد المؤدب
مطالبة الاب باجرة مثل تعليمه وبالخلوى المذكورة فهل لذلك * (الجواب) * نعم كافي التزوير
والمنع وغيرهما وقال صدر الشريعة بالخلوى بفتح الحاء غير المعجمة هدية تهدي الى المعلمين على رؤس
بعض السور من القرآن سميت بها الآن العادة اهداء الخلاوى وهي لغة يستعملها أهل ما وراء النهر
٥١ * (سئل) * في أرض جارية في وقف أهل زرعها رجل نحو سبع سنين واستغل زرعها
وذلك بلا اجارة ولا اجرة ولا وجه شرعى وليس له فيها مشد مسكة ولا علاقة بطريق شرعى ويريد ناظر
الوقف رفع يد الرجل عنها ومطالبة بئنه باجرة مثلها في المدة المذكورة وضبطها وبيعها باجر مثلاً لجهة
الوقف وفي ذلك مصلحة لجهة الوقف فهل يسوغ لناظر ذلك * (الجواب) * نعم لذلك حيث لم
يكن للزراع فيها مشد مسكة فان كان مشد مسكة فعليه اجرة المثل لا غير ولا ترفع يده عنها
* (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمر مشد مسكة في أرض جارية في وقف عليها قسم من الثمن
يؤخذ من زراعتها كما يؤخذ من الاراضى والقرى في نواحيها فاجر زيد نصف الارض المزبورة من عمرو
المزبور مدة سنة باجرة معلومة للزراعة والاستغلال فزرعها عمر ويذره ويقره ويريد زيد أن يأخذ
نصف الخارج من الزرع ويدفع لعمر ومثل نصف بذره فهل ليس له ذلك والزرع لعمر والذي زرعه
وعليه لجهة الوقف حصّة من القسم الحاصل من الزرع * (الجواب) * نعم أقول بمعنى
أن على الزراع القسم المعنى وفى تلك الارض وهو الثمن من جميع الزرع الذى زرعه حيث كان
قد راجرة المثل وانما لم يصح ايجار زيد لانه غير مستأجر للارض من جهة الوقف ومشد المسكة
الذى يستحقه لا يصح ايجاره لانه عبارة عن الكراب وهو وصف في الارض تابع لها لا قيمة له كما مر
* (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو حماراً ليحمل عليه حملاً معلوماً المقدار الى مكان معين
ففي أثناء الطريق عبي الحمار وعجز عن المضى ولم يمكنه السير أصلاً فذهب وترك الحمار وضاع فهل

مطلب مؤدب الاطفال
له اجر مثله والخلوى المرسومة

مطلب زرع ارض الوقف
سنين وليس له مشد مسكة
ترفع يده عنها

مطلب لهما مشد مسكة
في أرض وقف فاجر أحدهما
نصف الارض من الآخر
لم يصح والزرع لزرعه وعليه
القسم لجهة الوقف

مطلب اذا عجز الحمار عن
الغنى فتركه المستأجر لا يضمن

مطلب يحجز الجمار فتركه
وترك المتاع لا يضمن أيضا
مطلب يحجز الجمار قباعة
لا يضمن

مطلب اذا عنف في السير
حتى هلكت الدابة تضمن
قيمتها
مطلب فيما اذا عمر المستأجر
بلا اذن المؤجر

مطلب يتم استعماله رجل
من اقراره

مطلب اختلاف في القدر
المصرف على العمارة يرجع
الى اهل الصنعة

مطلب ركب جارا
في الطاحونة المستأجرة

مطلب بنى المستأجر أو غرس

مطلب استأجر طاحونة
ثم أجرها من غيره وأذن له
بالعمارة الخ

مطلب سكن مع زوجته
في دار الوقف فالاجرة عليه
مطلب جاوز اداة الموضع
المشروط بضمن

لا ضمان على المستأجر * (الجواب) نعم استأجر جارا الى بخاري فبقي فتركه فضاغ لم يضمن
فصولين ولزم كان صاحب الجمار مع الجار ولم يكن صاحب المتاع معه فرض الجار في الطريق فتركه
الجار والمتاع وهذا لا يضمن لان فيه ضرورة وعذرا الجار اذا اعطى او عجز عن المضي فباعه المستأجر
وأخذ ثمنه وهذا في الطريق ان كان في موضع لا يصل الى الحاكم حتى يأمره ببيعه لا ضمان عليه
لا في الجمار ولا في ثمنه وان كان في موضع يقدر على ذلك أو يستطيع امساكه أو رده أعنى فهو ضمان
للقيمة عمادية من اجارة الدواب * (سئل) في المستأجر اذا ساق الدابة سوقا شديدا غير
معتاد وعنف في السير حتى هلكت بغير اذن صاحبها ولا وجه شرعي فهل يضمن قيمتها
* (الجواب) نعم قال في الفتاوى العتابة فان عنف في السير ضمن اجماعا ومثله في التناخاينة
والعمادية وفتاوى مؤيد زاده * (سئل) في مستأجر بيت من دار عمل فيه طوا نال سقفه
وكتبتين وقربتين من الزجاج ومصبيا في حائط كل ذلك من مال نفسه بلا اذن المؤجر فاذا خرج فهل له
قلع ما عمل به حيث لا يضرك قلعه * (الجواب) نعم وفي تجريد البرهاني واذا اجتمع المستأجر
الدار وفرشها بالاجرة وركب فيها بابا أو غلقا أو جعل سمارا في بابها واقربه الاجرة أو راد المستأجر
قلعه وذلك لا يضرك قلعه وما يضرك قلعه بالدار ليس له قلعه ولكن يضمن له رب الدار قيمة ذلك وتعتبر قيمته
يوم يختصمان عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير * (سئل) في يتم استعماله رجل من
أقربائه في أعمال شتى بلا اجارة ولا اذن قاض وكان ما يعطيه من الكسوة والكفاية دون اجرة
مثله يغبى فاحش ثم بلغ رشيد او طلب من الرجل تكملة اجرة مثله فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم كما في البرازية في نوع المنفقات من الاجارة وبمثله افتى الخير الرملي * (سئل) في دار مشتركة
بظريق الملك بين زيد وعمرو ونصفين فعمر زيد فيها عمارة باذن عمرو وأنفق فيها مبلغا ثم اختلفا فقال زيد
أنفقت كذا وقال عمرو وكذا دون ما ادعاه زيد فكيف الحكم * (الجواب) * يرجع ذلك لاهل
الصنعة فان جميعهم على قول واحد فالقول له وان كان البعض معه والبعض مع الآخر فعلى
زيد البينة لانهم ادعوى وانكار فيعتبر فيها ما يعتبر في الدعوى والانكار كما في البرازية والفتاوى الخيرية
من الاجارة طحان ركب في الطاحونة يجران من ماله وحديد او شيئا آخر ونحو ذلك قالوا ان فصل ذلك
بامر صاحب الطاحونة يرجع عليه كان له أن يرجع بذلك على صاحب الطاحونة وان فعل بغير أمره
فان أمكن رفعه من غير ضرر برفع وان كان مراكبا لا يمكن رفعه الا بضرر ركان لصاحب الطاحونة أن
يدفع اليه قيمته ويمنعه من الرفع فان احدث المستأجر في المستأجر بناء أو غراسا ثم انقضت مدة
الاجارة كان للاستأجر أن يأمره بالرفع قلت قيمته أو كثرت وان شاء منعه عن الرفع وأعطاه القيمة اذا لم
يكن أمره أن يفعل ذلك ليرجع عليه خاتمة من فصل ما تنقض به الاجارة ومثله في البرازية من نوع آخر
في استئجار المستغل ثم ذكر في آخره استأجر طاحونة اجارة طويلة ثم أجرها من غيره وأذن له
بالعمارة وأثنى ان علم أنه مستأجر والطاحونة ليست له لا يرجع وان لم يعلم وظنه مال الكاير جمع وهو المختار
* (سئل) في رجل سكن مع زوجته في دار وقف مدة معلومة بلا اجارة ولا اجرة فهل يكون اجر
مثله اعلى الزوج * (الجواب) * نعم كما في البرازية والعتابي من النفقة وفي الحاوي الزاهدي من
الاجارة سكن رجل دار الوقف باهله وأولاده وخدمه فاجر المثل عليه ٥١ * (سئل) في مستأجر
جار ليحمل عليه عينا من قرية كذا الى بلدة كذا فذهب بالجار الى بلدة اخرى ابعد من الاولى ومن غير
طريقه افوق الجار في الطريق تحت الجمل وعطب فهل يضمن قيمته لصاحبه * (الجواب) * نعم
ذكر في عارية شرح الطحاوي أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجرة وفي كل
موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر عمادية وذكر في شرح الطحاوي العارية
لو كانت بمقيدة بكان بجا وذللك المكان يضمن ولا يبرأ بالعود وكذا الجواب في الاجارة بخلاف الرهن

مطلب ذهب الى مكان
 آخر ولو اقصر أو امسكها
 في يده يضمن
 مطلب أجر أحدهما
 الجار المعتد للاستغلال
 فلا شريكه أخذ أجر حصته
 مطلب إذا أجر الغاصب
 فامانعه مضمونة

والوديعة ولم يذهب الى ذلك المكان ولكن الى مكان آخر اقصر منه أو أطول يضمن وكذا لو امسكها
 في يده ولم يذهب بها الى ذلك المكان الذي استعارها له يضمن والمكث المعتاد عقو وكذا هذا
 في الاجارة عمادية في ضمان المستعير وتام المسائل فيها * (سئل) * في جارين معدتين للاستغلال
 بين زيد وعمر ونصق أحدهما من بكر باجرة من الدراهم هي اجرة المثل وقبضها
 وطلب شريكه نصيبه منها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم لان نفس تصرف أحد الشريكين بدون
 اذن الآخر عيب وفي شركة الملك كل من شركة الملك أجنبي في مال صاحبه لعدم تضمنه الوكالة كما
 في التنوير وغيره والغاصب إذا أجر ما ساقعه مضمونه من مال وقف أو تيم أو معتد للاستغلال فعلى
 المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل اعتبارا بما قبضه كذا في الاشياء من الغصب
 قال العلامة الجوى هذا على قول المتقدمين أما على ما اختار المتأخرون من تضمن منافع الوقف
 ومال التيم والمعتد للاستغلال بالغصب فينبغي أن ما قبضه الغاصب من الاجرة اذا كان أقل من اجرة
 المثل أن يكمل الغاصب اجرة المثل وان كان ما قبضه زائدا يرد أيضا لعدم طيبه له وأما على قول من
 لا يرى تضمن أجر المثل بالغصب فيها كما هو قول المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه الخ ومثله في
 حاشية بيري فراجعها ولا شك أن على قول المتأخرين القوي كافي الشروح * (سئل) * في مستأجر
 الدابة ليركبها الى مكان كذا اذا ركبها ثم امسكها ثم بعثها الى صاحبها مع اجني بلا اذنه وضاعت
 في الطريق فهل يضمن قيمتها صاحبها * (الجواب) * نعم وان ردت المستعير الدابة مع عبده أو
 أجزبه مشافرة أو مع عبده أو أجزبه يرى بخلاف الاجنبى بان كانت العارية موقفة فبقت بمقتضاها
 ثم بعثها مع الاجنبى والا فالاستعير يملك الايداع من الاجنبى تنوير عن العمادية ومثله في شرح
 المتقى وشرح التنوير والمنح وفتاوى مؤيد زاده وانما الاستشهاد بما مثله المستعير لما في العمادية ذكر
 في شرح عارية الطحاوى أن في كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الا برؤى في كل
 موضع لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجراء أمسك المستأجر بعد مضى المدة وتركه في
 دار غيره ضمن اذا رد عليه لازم بعد المدة فيغرم بالترك وكذا تركه في دار غيره وغيبته عنه تضيق فتاوى
 مؤيدية أقول وفيه كلام مستند كره قريبا * (سئل) * في رجل استأجر مائة من صاحبه
 باجرة معلومة ليركبها الى بلدة كذا فقام في الطريق ومعه قوده في يده فقطعه انسان وأخذ البهيمة فهل
 لاضمان على الرجل * (الجواب) * نعم وضعها المستعير بين يديه ونام قاعدا يبرأ ولو نام مضطجعا
 ضمن في الحضر والافلا فصولين من أنواع الضمانات من العارية الموقفة وقد علم مما مر أنفعا في شرح
 الطحاوى أن حكم الاجارة والاعارة واحد * (سئل) * في كمال متقن لحرقه أهل لها أمرته
 امرأة بعد وادعيتها الرمدة وكلها فبص الدرور في عينها ولم يغلط فرغت انه ذهب ضوءها وأنه
 يضمن فهل حيث كان الامر كما ذكر لاضمان عليه * (الجواب) * نعم الكمال اذا صاب الدرور
 في عين رجل فذهب ضوءها لا يضمن كالثان الا اذا غلط فان قال رجلان انه ليس بأهل وهذا من خرق
 فعلة وقال رجلان هو أهل لا يضمن فان كان في جانب الكمال واحد وفي جانب الآخر اثنان ضمن
 وفي جنابات مجموع النوازل لو قال رجل لكمال داو بشرط أن لا يذهب البصر فذهب لا يضمن من
 اجارات الخلاصة في الجاه صور المسائل من فصل الضمانات وفي البرازية من الاجارات من نوع في
 الجاه والبراز ص الكمال الدرور في عين رمد فذهب ضوءها لا يضمن كالثان الا اذا غلط فان قال
 رجلان انه أهل ورجلان انه ليس بأهل وهذا غلط لا يضمن وان ضوء رجل وخطأ رجلان فأنخطئ
 صائب ويضمن اه * (سئل) * في مستأجر دابة سمحت به ونفرت قهرار عليه بلا تعذره ولا تقصير
 ولم يقدر على ردّها وضاعت فهل لاضمان عليه * (الجواب) * نعم ولو كان يصلى في الصبراء فنزل
 عن الدابة فامسكها فانفلتت من يده فلا ضمان لانه لم يرضها عمادية من ضمان المستعير وكل موضع

مطلب في كل موضع يضمن
 في الاعارة يضمن في الاجارة
 مطلب امسكها بعد مضى
 المدة
 مطلب نام مستأجر الدابة
 فسرقت

مطلب الكمال اذا صاب
 الدرور في عين الرجل

مطلب في مستأجر سمحت
 به الدابة وضاعت لا يضمن

مطلب كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة

مطلب ليس على المستأجر رد الدابة بل على المؤجر قبضها من منزله الا اذا استأجرها من موضع كذا ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر ردّها الى ذلك الموضع بحيث مهم فيها اذا أمسك المستأجر الدابة بعد المدة ولم ردّها

مطلب يضمن اذا عطبت بتحميلها ما لا تطبق
مطلب استأجر رأس جدر مدة طويلة لدى شافى
مطلب استأجر علو منزل لبنى عليه

مطلب يجب الاجر بتكن المستأجر من الانتفاع

يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة كما مرّ آنفاً (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمرو مائة ليحدها من مدينة كذا الى قريته في يومه واليوم الذي بعده ذاهبا وجائيا ثم ردها الى المكان الذي قبضها فيه فحملها وذهب بها الى قرية أبعد من قريته وأمسكها بعد اليوم الثاني المذكور اياما ولم ردّها حتى نطعها ثور وجر حيا وماتت من الجراحة فهل يضمن قيمتها * (الجواب) * ذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد الدابة المستأجرة على المالك وعلى الذي أجره أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنها وليس هذا كالعارية فان استأجرها من موضع الى المصرد ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتي بها ذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذا الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر هذه الجملة في التجريد عمادية من أنواع الضمانات في ردّ المستأجر ومثله في الفصولين أقول وفي جامع الفصولين أيضا راجعا الى اجناس الناطقي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كل مال له مؤنة كرحى اليد فعلى المؤجر رده لا على المستأجر وما لا اجل له ككتاب ودابة فعلى المستأجر رده ثم رخص لا يجب على المستأجر رده بعد المدة بل عليه رفع اليد فقط وحكي عن الرازي يجب على المستأجر رده وهو أحد قولنا الشافعي لثاناه عده يقصده المنفعة بدل فلا يجب على العاقد رده بعد رفع اليد الخ اهـ وقد قضى هذا أن في المسئلة خلافا وأن العتد أن الرد على المؤجر في الكل لترجيح هذا القول بالاستدلال عليه ثم ذكر في الفصولين عن عده كتب ما يؤيده وحيث كان الرد على المؤجر فلا ضمان على المستأجر بالامساك بل اطلب وعلى هذا فخذ كره عن التجريد من قوله وليس هذا كالعارية بخلاف ما مرّ قبل صفحة عن شرح الطحاوي من أن كل موضع يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة وما لا فلا لأن يسهل ما في شرح الطحاوي على القول الآخر المذكور في الاجناس أو يسهل على الاعارة المطلقة أما المتبيدة فقد صرح في الفصولين في ضمان المستعير بأن العارية لو موقته فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وان لم يستعيرها بعد الوقت هو المختار وسواء توقفت نصا أو دلالة حتى أن من استعار قدوم اليك سر خطيا فأمسكه ضمن اهـ وقال قبله ولو تلفت أي العارية بعد مضيها ضمن في قولهم اذا أمسكها بعد المضي بلا إذن فصار غاصبا بخلاف المستأجر بعد مضي المدة اذ مؤنة الرد في الاجارة على المالك فلم يوجد من المستأجر منع بصيرته غاصبا اهـ (سئل) * في مستأجر دابة ليحمل عليها مقدار معلوم من الزرع فحمل اكثر منه وهي لا تطيق فعطبت بذلك فهل يلزم المستأجر جميع قيمتها * (الجواب) * نعم كما في التثوير من باب ما تجوز اجارته وما لا تجوز (سئل) * فحين استأجر رأس جدر ووقف من ناظره ليضع عليها جذوعا مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شافعي حكم ببعثها بحدودها الشرعية وكتب به حجة أفق مقلد مذهبه ببعثها والعمل بمقتضاها فهل يعمل بمقتضاها بعد ثبوته شرعا * (الجواب) * نعم استأجر علو منزل لبنى عليه لم يجز في قول أبي حنيفة ويجوز في قولهما فمن المشايخ من قال موضع المسئلة اذا كان العلو لرجل والسفل لرجل آخر فأجر صاحب العلو من رجل لبنى عليه وتكون هذه المسئلة فرع مسئلة اخرى ان صاحب العلو اذا أراد أن يحدث في العلو شيئا قال أبو حنيفة ليس له ذلك اضر بالسفل أو لم يضر فاذا لم يملك صاحب العلو احدث البناء بنفسه لم يملك التملك بالاجارة حتى لو كان العلو والسفل لرجل واحد فانه تجوز هذه الاجارة عندهم جميعا ومنهم من قال لا بل المسئلة على الخلاف وان كان العلو والسفل لواحد محيط برهاني في الخامس من الاجارة (سئل) * فيما اذا استأجر زيد عمرا ليخدمه في طريق الحج من مكة المكرمة الى دمشق باجرة معلومة من الدراهم شرط تعجيلها في العقد وقبضها البارة صحيحة ثم خدمه في بعض الطريق ولم يستخدمه في بعضه مع عدم المانع من جهة الاجير فهل يجب الاجر لتمكن المستأجر من الانتفاع * (الجواب) * نعم

*** (سئل) *** في رجل استأجر من زيد جلا يعمل له جاريتة الصغيرة من مكة المكرمة إلى دمشق وجعل له على ذلك اجرة شاشة بنديبه مشارا إليها فتركها حتى وصلا إلى دمشق ويريد زيد مطالبة بدراهم زائدة على ذلك فهل ليس له المطالبة بذلك *** (الجواب) *** نعم قال في البحر ولو كانت ثيابا أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة إلى أن قال وهذا كله إذا لم يشر إليها فان أشار فهي كافية ولا يحتاج إلى بيان القدر والوصف والاجل *** (سئل) *** في رجل اشترى ثمرات بستان بارزة ثم قال لا أخر عمل معي ولك نصف ربح الثمرة فعمل فيها فهل تكون اجارة فاسدة وله أجر مثل عمله *** (الجواب) *** نعم ولو قال عمل معي في كرى هذه السنة حتى ازوجك بنتي فعمل فلم يزوجهامنه ففي وجوب الاجر خلافه والأشبهه الوجوب وكذا الاختلاف فيما لو عمل بلا شرط ولكن علم انه ما يعمل الا طمعا في التزوج وعلى هذا لو قال لرجل اعمل معي حتى اؤفل في حقك كذا فإني جامع الفتاوى من الاجارة أقول ظاهره انه لو تزوجه بنته لم يستحق اجرة مع ان الاجارة فاسدة لجهالة المسمى أو عدمه فينبغي لزوم أجر المثل بالغاما بل مطلقا لانه اذا تزوجه انما يزوجه بالمهر فلم يحصل في مقابلة عمله شيء يصلح بدلا وقد مناعن الاشباه وغيره انه لو قال أجرتك دارى بغير شيء فهي اجارة فاسدة لا عارية أي فيجب اجرة المثل والاك كانت عارية لا اجارة اذا الاجارة لا بد لها من بدل لانها يسبح المتافع ولذا لو استقرض دراهم وأسكن المقرض في داره بلا اجرة له اجرة المثل لانه اجارة معني كما قد منفاذا الزم اجر المثل مع التصريح بعدم الاجرة يكون لزومه مع عدم التصريح بالاولى كما في مسالتنا ويمكن أن يجاب بان قوله فلم يزوجهامنه الخ ليس احترازا عما لو تزوجه بل حكمه ما واحد وانما قيد بعدم تزويجه لانه اذا تزوجه بنته لا يطالب الاجير في العادة منه اجرة أولا لانه يزوجه بنته باجرة عمله ولا يأخذ منه مهر غير عا هذا مظهر فاقته بالمعان النظر *** (سئل) *** في اباريق قهوة من نحاس مشتركة بين زيد وعمرو ومناصفة استعمالها ازيد مدة في غيبة شريكه عمرو ويريد عمرو والآن مطالبة باجرة مثل حصته منها فهل ليس له ذلك *** (الجواب) *** نعم ليس له ذلك ولو كانت الاباريق معدة للاستغلال لقوله في التنوير الا في المعدل للاستغلال اذا سكنه بتاويل ذلك أو عقد اه فها هنا بتاويل ذلك كما ارضحه في العمادية والفصولين *** (سئل) *** في رجل به داء في ظهره اتفق مع طبيب على مداواته وجعل له اجرة ولم يضرب له مدة ودأواه ويريد الطبيب اجرة مثله وما اتفق في غن الادوية *** (الجواب) *** نعم والمثله في الخبر به من الاجارة *** (سئل) *** فيما اذا استأجر زيد من عمرو دارا ولم يرهما فلما رآها لم تعجبه ويريد زيد فسخ الاجارة بخيار الرؤية فهل له ذلك *** (الجواب) *** نعم كما في المكنز والتنوير من فسخ الاجارة وبعبارة التنوير فسخ بخيار شرط أو رؤية اه وتوضيحه في الدرر *** (سئل) *** في راى بقر أجبر مشتركة البقر مع ابنه الصغير وصغير آخر اجنبي عنه وشما لا يقدران على الحفظ أصلا فققدت وهلك واحدة من البقر فهل يكون هذا تضيقا فيضن الراى *** (الجواب) *** نعم وكفى في الذخيرة والراى أن يبعث الاغنام على يد غلامه أو واجبه أو ولده الكبير الذي في عياله لان الردمن الحفظ وله أن يحفظ يسد من في عياله فكان له الرديس من في عياله كالمودع فاذا هلك في حالة الرد فان كان الراى اجيرا مشتركة كانلا ضمان عليه عند أبي حنيفة وعندهما ان هلك بامر عكس التحرز عنه يضمن كالتوردة بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وان كان الراى اجيرا خاصا فلا ضمان عليه على كل حال كالتوردة بنفسه وهلك في يده في حالة الرد وشرط أن يكون الراى كبيرا يقدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يقدر على الحفظ يكون هذا تضيقا والاجر يضمن بالتضييع عندهم جميعا وشرط أن يكون في عياله لانه اذا لم يكن في عياله كان الرد بيده ويبدأ اجنبي سواء وليس له ان يزيد اجنبي فكذا يسد من في عياله عمادية من ضمان الراى ومثله في النصولين *** (سئل) *** فيما اذا دفع زيد لعمره رجلا ليحمله له من دمشق الى قرية كذا

مهمة كثيرة الوقوع اشترى ثمرات ثم قال لا أخر عمل معي ولك نصف الربح فهي اجارة فاسدة

مطلب اعمل معي في كرى حتى ازوجك بنتي

مطلب اعمل معي حتى اؤفل في حقك كذا

مطلب استعمل اباريق قهوة في غيبة شريكه لا اجرة عليه ولو معدة للاستغلال

مطلب للطبيب اجرة مثله وما اتفق في غن الادوية مطلب تفسخ الاجارة بخيار شرط أو رؤية

مطلب للراى أن يبعث مع غلامه أو ولده الكبير الذي في عياله أو اجيره

مطلب لا يضمن الاجير المشترك عنده

مطلب لو بعث مع صغير لا يقدر على الحفظ أو اجنبي أو ولده الكبير الذي ليس في عياله ضمن

مطلب اذا عين للمكاري
الرفقة فذهب بلا رفقة
والطريق مخوف يضمن
مطلب أخبر أن في الطريق
لعموصا فلم يلتفت وسار يضمن

باجرة معلومة وعين له الرفقة فذهب عمرو وحده والطريق مخوف لا يسلكه الناس الا بالرفقة ففي أثناء
الطريق خرج عليه قطاعه وأخذوا الجمل منه فقول يضمن عمر والجمل * (الجواب) * نعم قال
في العمادية فان عين الرفقة فذهب بغير الرفقة ان كان الطريق مخوفا لا يسلكه الناس الا بالرفقة يضمن
وان لم يكن مخوفا ويسلكه كل واحد بغير الرفقة لا يضمن اهـ ومثله في جامع الفصولين * (سئل) *
فما اذا دفع زيد الى عمرو المكاري أمانة ليحملها الى مكان معلوم باجرة كذا من الدراهم فأخبر عمرو
أن في الطريق لعموصا فلم يلتفت وصار في الطريق حتى أخذت اللصوص الامتعة والحال ان الناس
لا يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر فهل حيث الحال ما ذكر يضمن * (الجواب) * نعم
استأجر حمارا لذهب به الى موضع معلوم فأخبر أن في الطريق لعموصا فلم يلتفت الى ذلك وذهب
وأخذ اللصوص ان كان الناس يسلكون هذا الطريق مع هذا الخبر بدوا بهم وأموالهم فلا ضمان
والافهوضان لانه في الفصل الاول ليس بمضيع وفي الفصل الثاني مضيع عمادية من الفصل ٣٢
في انواع الضمانات في اجارة الدواب ومثله في الفصولين * (سئل) * فما اذا دفع زيد لعمرو والقروي
دواب له ليرعاهما في محل الرعي ويحفظ لهما على المعتاد بنفسه بأجرة معلومة فروعاهما مدة ثم تركهما تربي
وحدهما من غير حافظ حتى ضاع عنهما اثنان بتفريطه وتقصيره فهل يضمن قيمتهما * (الجواب) *
نعم قال في فصول العمادى وفي مختصر التدويرى لا ضمان على الاجير الخاص فيما تلف في يده ولا
ما تلف في عمله معناه اذ لم يكن متعديا بخلاف الاجير المشترك فانه يضمن اذ حصل الهلاك بنفسه
وفي التجريد البرهاني الاجير الخاص لا يضمن الا بالتعدي منخ والمتعدي هو الذي يفعل بالوديعة
مالا يرضى به المودع عنانية اهـ من الانقروى * (سئل) * فما اذا استأجر زيد من ناظر
وقف أرض بستان الوقف بعد ما سافاه الناظر على الاشجار في مدة الاجارة على جزء معلوم اجارة
وساقاة صحيحتين ثم مات المستأجر في أثناء المدة قبل ظهور الثمرة وعقد حافهل تنفسخ الاجارة
وتبطل المساقاة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فما اذا انقضت مدة الاجارة والزرع بقل
وأراد المؤجر أن يسوق شرب الارض الى ارض اخرى ليس له اشرب من ذلك الثمر بدون اذن من
بقية الشركاء في الثمر فهل يترك الزرع في الارض باجر المثل الى أن يدركه وليس له اخراج الشرب الى
غيرها والشرب في الاجارة تبع للارض من كل وجه * (الجواب) * نعم يترك الزرع
في الارض باجر المثل الى أن يدركه لان له نهاية معلومة فامكن رعاية الجانيين اذا انقضت مدة الاجارة
كما صرح به في الجبر والمنخ والاشباه وغيرها والشرب في الاجارة يتبع الارض من كل وجه لان
الاتقاع بالارض لا يتم بدونه فلم تجز اجارة الشرب مع ارض اخرى كما في البرازية من الثالث في كتاب
الشرب وفي شرح الماتى للعلاقى من باب ما يدخل في البيع تبعا ولا يدخل الشرب والطريق في بيع
الارض والدار الابد كالحقوق ويدخلان في الاجارة والرهن والوقف والقسمة كما في الفتح اهـ وفي
الهداية في فصل الدعوى في الشرب وليس لاحد الشركاء في الثمر انما اص أن يسوق شربه الى ارض
له اخرى ليس لها في ذلك شرب لانه اذا تقادم العهد يستدل به انه حقه اهـ ومثله في المتون
* (سئل) * في بيت موقوف سكنه زيد بلا عقد اجارة شرعى مدة بل كان يعطى اجرة كل شهر فيه
بحسابه لناظر الوقف آجره الناظر من عمر وبنادة معتبرة مدة سنة ابتداءها غرة محرم سنة كذا بعد
اتهاء ذى الحجة الذي كان زيد دفع اجرة به بالتعاطي للناظر ويزعم زيد أنه احق بقبول الزيادة المزبورة
فهل لاعبرة بزعمه * (الجواب) * نعم حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة المزبورة اقول صرح
في الدر المختار في اواخر باب الفسخ بجزا الا اجارة بالتعاطي وفي الاشباه السكون في الاجارة رضى
وقبول وتامه فيما علقناه عليه فقول المؤلف حيث لم يكن مستأجرا تلك المدة فيه نظر الآن يراد المدة
الثانية التي اجرها الناظر من عمرو وعليه فهو صريح في أن الاجارة الثانية صحيحة وان كان المستأجر

مطلب الاجير الخاص
لا يضمن الا بالتعدي

مطلب مات المستأجر
في أثناء المدة تنفسخ الاجارة
وتبطل المساقاة
مطلب انقضت مدة الاجارة
والزرع بقل يترك الزرع
الى الادراك باجرة المثل
مطلب الشرب في الارض
يتبع الارض من كل وجه

مطلب ليس له سوق شربه
الى ارض له اخرى

مطلب نصح الاجارة
بالتعاطي

الاول احق وقد توقفت فيما تر في أن عرض الزيادة على المستأجر الاول هل هو لازم يقتضى عدم صحة الاجارة من غيره قبل العرض عليه أو هو على ميل الاول به فلا يقتضى ذلك ولم أر التصريح به في كلامهم فليراجع * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد دابة عمره ولحم على كذا من الخنطة الى مكان كذا فحمل عليها اكثر من ذلك حديد ابدون اذن عمره وفطيت الدابة وماتت من ذلك ويريد عمره أن يضمن قيمتها فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وان استأجره خالجه حمل عليها خنطة ارشعير ابو وزن معلوم فحمل عليها لبناء وحديد يتحمل ذلك الوزن يضمن لأن الحديد واللبن يكون ادق لظهور الدابة عمادية في رد المستأجر * (سئل) * في رجل احرق حصائد أرض مستعارة بقرب خنطة زيد حال اضطراب الرياح وسرت النار الى الخنطة وأحرقها وكانت الرياح وقت الاحراق يذهب مثلها فهل تلك النار الى الخنطة فهل يضمن مثلها الزيد حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك شرعا * (الجواب) * نعم احرق حصائد أرض مستأجرة أو مستعارة فاحرق شيء من أرض غيره لم يضمن ان لم يضطرب الرياح فلو كانت مضطربة ضمن لأنه يعلم انها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرا شرح التنوير للعلائي من شتى الاجارة * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من عمر والات لهو ولعب يسمونها بالماقل والطاب والدلك للعب بهامدة معلومة لا تصح الاجارة * (الجواب) * نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنافع مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في الملتقى بعد ذكره كسر آلة الله ويصح بيع هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه الاشياء أعدت للمعصية فبطل تقومها ككائنات والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس اه والبيع والاجارة اخوان لأن الاجارة بيع المنافع أقول وفي متن التنوير ولا تصح الاجارة لعب النيس والغناء والنوح والملاهي اه أي كالمرامير والطبيل فان كان الطبل لغیر اللهو كطبل الغزاة والعرس والقافله يجوز كما في شرح الهداية للاتقاني * (سئل) * في مستأجر بستان من المدة يكلم عليه انقضت مدة اجارته ومضى بعدها مدة أخرى وهو واضح يده على البستان من غير عقد اجارة ولا اذن من مؤجره المذکور ويمتنع من تسليم البستان زاعما أن له فيه قيمة وحراثتي بعضه ويكلف المؤجر بشراء القيمة بدون وجه شرعي والحال أن ذلك واقع في المدة الخالية عن العقد والاذن وقد استوفى منفعة البستان فيها فهل يؤمر المستأجر بتسليم البستان للمؤجر ويرفع قيمته وعليه اجر المثل في المدة التي استوفى منفعتها ولا يجبر المؤجر على شراء القيمة * (الجواب) * نعم أقول اطلق في لزوم المستأجر اجرة المثل عن المدة الخالية عن العقد وفيه تفصيل فان كان البستان وقفا أو لیتيم أو أعده مالكة للاستغلال يلزم المستأجر اجرة عن المدة المذكورة والافان تقاضاه المالك بالاجرة ولم يسلمه بعد التقاضي واستغله لزمته الاجرة أيضا والا فلا قال في الدر المختار في باب الفسخ وفي الخالية استأجر دارا أو حاما أو أرضا شهرا فسكن شهرين هل يلزمه اجر الشهر الثاني ان معدا للاستغلال نعم والا لا به يقتضى قلت فكذلك الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف تقاضاه المالك وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بستانه بعده * (سئل) * فيما اذا اجر زيد حافوته المعلومة من عمر ومدة تسع سنين باجرة قدرها عن كل سنة قرشان ومضى بعض المدة فلمزيد اديون لاربابها ثابتة بالبيعة الشرعية ولا مال له غير الحافوت ويريد فسخ الاجارة لبيعها لوفاء ديونه الثابتة عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار وتفسخ بعذر لزوم دين سواء كان ثابتا بعيان من الناس أو ببيان أي بينة أو اقرارا والحال أن لا مال له غيره أي المستأجر لانه يحبس به فيضطرر الا اذا سكنت الاجرة للمستجمل تستغرق اشياء اه ومثل في الملتقى وغيره (فروع) اذا قطع الاجر من أشجار الضياع المستأجرة شجرة فلامستأجر حق الفسخ ان كانت الشجرة مقصودة ذخيرة من الفصل ١٤ في فسخ الاجارة بالعذر المستأجر اذا أخذ منه الجباية

مطلب هل العرض على المستأجر الاول لازم

مطلب حمل حديد ابدل الخنطة يضمن

مطلب احرق حصائد أرض فاحترقت خنطة زيد

مطلب لا تصح اجارة آلة اللهو

مطلب فيما اذا سكن المستأجر بعد المدة ولم يطالبه المؤجر

مطلب للمؤجر بيع الحافوت اذا لزمه دين ولا مال له غيره

مطلب اذا قطع المؤجر شجرة مقصودة للمستأجر حق الفسخ

مطلب المستأجر أو الأكر
إذا أخذ منه الجباية الرتبة
يرجع

مطلب إذا عر المستأجر
بالأذن يرجع بلا شرط
الرجوع بخلاف التنور
والبالوعة فلا بد فيه من
شرط الرجوع أيضا

مطلب قيم الوقف إذا عر
من ماله فإن أشهد يرجع
مطلب أجرة الأديب
والخنتان في مال الصبي
وأجرة القابلة على من دعاها
مطلب إذا آجر الوقف من
له السكنى أو من لم تصح
توليته هل الأجرة له
أو للوقف

مطلب غاب المستأجر ولم
يسلم المفتاح

مطلب تقبلا جولة ولهما
بغل وبغير
مطلب إذا أقر المستأجر
أن اسمه عارية

مطلب الأجرة بالتصادق
تصح

مطلب أجر بيتا ثم أجر الدار
لا خير تصح

الرتبة على الدور والموانيت يرجع على الأجر وكذا الأكار في الأرض وعليه الفتوى المستأجر
إذا عر في الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع بما اتفق وإن لم يشرط الرجوع صريحا وكذا
القيم وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الأذن إلا بشرط الرجوع لأن العمارة لأصلاح ملكه
وصيانة داره عن الاختلال فرضى بالاتفاق بخلاف التنوير والبالوعة فانها المصلحة المستأجرة قنية
حتى لو قال له الأجر ابن تنورا وحسبه من الأجرة يرجع ولو قال ابن تنورا لا يرجع قيم الوقف إذا
أنفق في عمارة الوقف من ماله فإن أشهد أنه أنفق لا يرجع فله الرجوع والأفلا بخلاف الوصي إذا اشترى
للقيم أرقضى دين الميت أو نفذ وصية فانه لا يكون موقوف عاشر الرجوع أولا والوارث كالوصي كذا
في الفصول من النسابع * أجرة الأديب والخنتان في مال الصبي - إن كان له مال والأفلى أي به وأجرة
القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار القابلة لأنها كالطبيب ولا يجب
أجر الطبيب عليه قنية مسئلة العلامة الحانوتي فمن جعل له الواقف السكنى هل له أن يؤجر وإذا آجر
هل تكون الأجرة له أم لا الوقف فاجاب من له السكنى ليس له أن يسكن غيره إلا بطريق العارية دون
الأجرة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير لانه عزلة ضيف أضافه بخلاف الأجرة فانها توجب حقا
للمستأجر وهو لم يشرطه هذا ما قالوه وعلم منه انه حيث لم يكن كذلك يكون غاصبا بأجرته وقد نصوا على
أن الغاصب لو آجر المعصوب تكون الأجرة له لكن لا تطيب له فقال بعضهم تصدق بها وقال بعضهم
يردها لجهة الوقف وهذا نظير ما إذا تولى الناظر ولم تصح توليته وأجر تكون الأجرة له كما قد مناهاه
وقد أفتى بذلك أيضا الشيخ اسماعيل الحائك المقتى وفي أجرة القنية ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم
المفتاح إلى الأجر فله أن يتخذ له مفتاحا آخر ولو أجره من غيره بغير إذن الحاكم جازاه قال في البحر الرائق
من كتاب الدعوى وقد صارت حادثة الفتوى مضت المدة وغاب المستأجر وتركت متاعه في الدار فاقبضت
بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها أو ما المتاع فيجعل في ناحية إلى أن يحضر صاحبه ولا يتوقف الفتح على
إذن القاضي أخذ بما في القنية اه ولو أن رجلين لاحدهما بغل وللآخر بعير اشتركا على أن يؤجرا ذلك
فيأرزق الله تعالى من الأجر يكون بينهما كانت الشركة فاسدة بحيث يبرهان فيقسم الأجر بينهما على
الجر مثل البغل والبعير كما في بيع العين يقسم الثمن على قيمة العين ولو تقبلا جولة باجر معلوم ولم يؤجرا
البغل والبعير وحلا على البغل والبعير الذين أضافا عقد الشركة إليهما كان الأجر بينهما نصفين
ولا يكون مضموما على قدر أجر مناهما بخلاف الأول فاضمحان من الشركة الفاسدة إذا أقر المستأجر
أن اسمه عارية لفلان في عقد الأجرة وصدقه المقر له في ذلك كان اعترافا منه بان المأقود وكيل عن المقر
في ذلك وحيث علم أنه وكيل فحقوق العقد من المطالبة بالأجرة وتوجه الخصومة انما هي لمن باشر العقد
وهذا هو المتعبد الذي عليه المتون والشروح من أن حقوق العقد في الأجرة ترجع للوكيل وإن صرح
بعضهم بان الوكيل بالأجرة ليس له قبض الأجرة وصرحوا بان الوكيل لو باع وغاب ليس للموكل
قبض الثمن كما في البحر من فتاوى الكازروني * وفي فتاوى الشلبي سئل فيمن استأجر حماما وقفا من
ناظره مدة ثم قبل مضى مئذنه استأجر جهات الوقف جميعها شخص آخر ومن جله ذلك الحمام المذكورة
ثم إن مستأجر الحمام تصادق هو ومستأجر جميع جهات الوقف أن الحمام جارية في إيجار من
استأجر الجميع وحكم بالتصادق حنفي فهل التصادق والحكم به مبطل لا يجار به مثبت لا يجار من
استأجر الجميع أم لا الجواب التصادق الصادر من المستأجر الأول صحيح نفذت به الأجرة الثانية
والحكم به صحيح أيضا والله تعالى أعلم وكتب تحته شيخ الإسلام الحنبلي القول في ذلك على ما أفتى
به سيدنا الشيخ واضع خطه أعلاه نفع الله تعالى بعلومه حيث حكم حنفي بالتصادق المذكور والله
تعالى أعلم فتاوى الشلبي وقد أفتى المرشدي بصحة الأجرة بالتصادق كما يؤخذ ذلك من جوابه ضمن
سؤال مسطور في الكازروني من الأجرة فراجع * أجرداره ويبت منها في أجرة الغير جازت الأجرة

مطلب استأجر الحامى
حلاقاً أو دلاًكاً

مطلب الاصل أن الاستئجار
على عمل في محل ليس عنده
لا يجوز

مطلب استأجر دابة للتمويل
فوكها في الرجوع لا يضمن
مطلب قال للمستأجر
بعد انقضاء المدة ترغ الدار
اليوم والافى في كل يوم
بدرهم يلزمه

مطلب استأجر ابنه البالغ
لا أجر له وبالعكس له الاجر
مطلب أجر ملكه ثم وقفه
تنسخ الاجارة

(كتاب الاكراه)

مطلب اكراه زوجته
بالضرب حتى تبرئه من
مهرها لم يصح الابراء
مطلب أقر بالكفالة مكرها
لم يصح

مطلب لا تصح الكفالة
بالاكراه

مطلب خوف زوجته
بالضرب حتى وهبته مهرها
لم تصح الهبة
مطلب اتهمته بسرقة
وخوفته بالحكام حتى يقر
لياً بكذابه باطل

مطلب أمره ذو شوكه حتى
ابراً غرماء بعد ما خذته
بالحبس والزنجير لا يصح

فما رواه الليث مجمع الفتاوى استأجر الحامى حلاقاً أو دلاًكاً ليخلق من دخل حمامه أو يذلكه
لم يجز لانه لا يقدر أن يشرع في العمل المعتود عليه في الحال لكن استأجر حلاقاً أو نساكاً للعلج
أو النسيج ولا يقطن له ولا غزل له لا يجوز وكذا التزار الذي يستخرج القز لعمامة الناس إذا هيأ حانوته
واستأجر ابراء مدة معلومة ليعتد عند الطست ويستخرج القز أو الخياط هياًد كانه ليعمل الخياطة
للعامة والخفاف ونحوهم إذا استأجروا ابراء مدة معلومة لهذه الاعمال لم يجز لما رواه الاصل
ان الاستئجار على عمل في محل ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده وتماه في الحامى
الراحدى استأجر دابة ليحمل عليها حنطة من مكان الى منزل الى الليل فركبها في الرجوع فغطبت
لا يضمن استحساناً للعادة في الركوب فيكون هذا اذا دلالة وبه نأخذ مطلقاً * وإذا اكرى داراً سنة
بمائة درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار للمكثري ان فرغتها اليوم والافى عليك كل يوم بدرهم
يلزمه ويستحسن أن يجعل مقدار ما يتسل متاعه عنها بأجرة مثلها ونحوه عن محمد مطلقاً * الاب إذا
استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لا أجر له وان استأجر الابن أباه للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كل له
الاجر وفي المسئلتين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلماً وأدنياً خانية * استأجر امرأته للخدمة لا يجوز
الآن تكون أمة الغير ولو استأجرت الزوج لخدمتها جاز في الظاهر وعن أبي عصمة انه باطل برأية
من نوع المتفرقات * أجر المالك ملكه ثم وقفه على الفقراء أو المدرسة أو المسجد في المدة تنسخ
الاجارة لا تنقله الى مصرف آخر فله تولى أن يدفعه الى آخر اجارة وله أن يبتدعه عقد الاجارة مع الاول
حامى الراحدى من فصل فيما تنسخ به الاجارة

(كتاب الاكراه)

(سئل) في رجل قروى ضرب زوجته وهو في قريته ضرباً متلفحاً حتى تبرئه من مؤخر صدقها
المعلوم لها علمه فأبرأه لذلك ومرضت بسبب الضرب المذ كور فهل اذا ثبت ذلك عليه لا يصح الابراء
المزبور *(الجواب)* نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر
الزوج على الضرب ذكره في الكثر في مسائل شتى * (سئل)* في ذي شوكه أقرضه زيدا وضربه
ضرباً شديداً وهدده بالقتل على أنه يقتله كقيل ابن أخيه عمر وجمال قدره كذا بذمته انى الشوكه
وعلم زيدا بدلالة الحال انه ان لم يقتله يوقع به القتل وهو قادر على الاتباع فأقرضه بذلك خوفاً من
ذلك فهل اذا ثبت ما ذكر لم يصح الاقرار *(الجواب)* نعم لان المواضع التي تصح مع الاكراه
عشرون كما نقله العلائي في شرح التنوير من الطلاق وهذه ليست منها واما في كتاب الاكراه فلو أكره
بتمل أو ضرب شديداً حتى باع أو اشترى أو أقر أو أقرض أو فسخ أو مضى أو قد أقرى بعدم صحة الكفالة
كره العلامة الشيخ عبد الرحيم اللطفي كما هو مسطور في فتاويه من كتاب الاكراه فراجعها غايه
ما هنا أن ما أقرى به في انشاء الكفالة وفي ما أقرى به الاقرار بالكفالة *(سئل)* في رجل خوف
زوجته بالضرب وهو قادر على ذلك حتى وهبت مؤخر مهرها منه فهل تكون الهبة المذكورة
غير صحيحة *(الجواب)* نعم خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح الهبة ان قدر
على الضرب تنوير من الاكراه ومثله في الخانية *(سئل)* فيما اذا فقد الهبة أمتعة واتهمت
زيداً بما أو كرهته وهددته بالحكام وبأخبارهم بذلك الآن يقر لها مبلغ من الدراهم وعلم زيد أنه ان لم
يفعل ذلك أوقعت به ما هددته به لقد رتها عليه وأن الحاكم عن يأخذ بعجز الكلام ويوصل الاذية له
بقولها يدفع لها بعض المبلغ خوفاً من ذلك وكتب لها الباقي أنها تسلمه بذمته اقراراً كذا فأنه
يكون الاقرار المزبور غير صحيح ولزيد الرجوع على هند بما دفعه لها *(الجواب)* نعم ونقل
هذه المسئلة في الخبرية من الاكراه مفصلة وكذا في غيرها *(سئل)* فيما اذا كان زيد
سبلغ من الدراهم بذمة جماعة معلومين بموجب مستندات بيده وينتد شرعية فأمره حاكم سياسة

مطلب لا يصح مع الاكراه
الابراء ولا السكوت عن
الشفعة

مطلب لا يصح الاقرار
مكرها
مطلب آجر أرضه مكرها
له الفسخ

مطلب في اقرار السارق
مكرها
مطلب لا يصح التوكيل
مكرها

مطلب اذا اكره على عقد
من العقود فهو على وجهين

دشوكه بأن يبرئهم من المبلغ وأخذ مستندانه بالقهر والغلبة بعد ما هدته بالحبس والوضع في الزنجير
الحديد وغير ذلك مما يوجب غما لعدم الرضى وهو قادر على ذلك وعلم زيد بدلالة الحال انه يفعل ذلك
ان لم يبرئهم فهل اذا ثبت ما ذكر يكون الابراء غير صحيح * (الجواب) * نعم قال في شرح التنوير
لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه أو ابرأؤه كقبيله بنفس أو مال لأن البراءة لا تصح مع الهزل وكذا لو أكره
الشفيع أن يسكت عن طلب الشفعة لا تبطل شفيعته اهـ * (سئل) * في رجل أقر لا تخبر مال
بعد أن أكره على ذلك من ذي شوكه اكرها معتبرا فهل لا يصح اقراره * (الجواب) * نعم قال
في الخيرية لا يصح الاقرار مع الاكراه بالاجماع اهـ اقرار المكره باطل الا اذا أقر السارق مكره فقد
أفتى بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية أشباه من الاقرار * (سئل) * فيمن آجر أرضه
بالاكراه المعتبر شرعا ويريد الآن فسخ الاجارة المذكورة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال
في الدرر الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشراؤه واجارته وصلحه وابرأؤه مديونه أو كقبيله وهبته
فانه اذا أكره على واحد منها بأحد نوعي الاكراه خيرا فصال بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه
وان شاء فسخ لان الاكراه مطلقا لعدم الرضى والرضى شرط صحة هذه العقود فتفسد بقواته الخ اهـ
* (سئل) * في امرأة كانت بعلها في بيع دارها بالاكراه المعتبر شرعا فباع الوكيل دارها من رجل
وتريد المرأة الآن أخذ الدار ورفع يد الرجل عنها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك * (الجواب) *
نعم وفي السراجية أكره على التوكيل فوكيل لم يصح تناخا في وفي فتاوى عطاء الله افندي من الاكراه
سؤال تركي مضمونه أن رجلا فرغ بالوكالة عن زوجته عن مشقة مسكة أرض لها بالاكراه المعتبر شرعا
فأجاب بأنه اذا ثبت ما ذكر لها أخذ أرضها اذا أكره على أن يعقد عقدا من العقود فهو على وجهين
ان كان عقدا لا يطله الهزل مثل الطلاق والنكاح والعناق جاز العقد ولا يبطل بالاكراه وان كان عقدا
يطله الهزل مثل البيع والشراء والاجارة وغيرها فانه لا يجوز تبطل وسواء كان الاكراه بشي يخاف
منه التلف أو لا يخاف لان التراضي من شرط صحة هذه العقود والاكراه وان كان بالحبس والضرب
فانه يفوت الرضى شرح الطحاوي للاستيعاب ثم قال عطاء الله افندي مانعه والتوكيل من العقود
التي يطلها الهزل ولا يصح واذ لم يصح فيكون الزوج فضولي في فراغه فلها أن لا تجيزه وتأخذ أرضها
أقول يستثنى التوكيل بالطلاق والعناق فقد صرح في متن التنوير بصحته مع الاكراه وقال
في شرحه للعلائي ومافي الاشباه من خلافة فقياس والاستحسان وقوعه اهـ وكذا قال في نهج الحجة
انه أي مافي الاشباه مخالف لما في الكتب المعتمدة كالخانية والبرازية والمجتهي والبحر وتبيين الكفر
فيحمل مافي الاشباه على اعتماد القياس لكن المعول عليه هو الاستحسان الا في مسائل معلومة ليس
هذه منها وعبارة الزيلعي في التبيين ولو أكره على التوكيل بالطلاق أو العناق أو وقع الوكيل وقع
استحسانا والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله
وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فساد فكذا التوكيل ينعدم مع
الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل نفذ تصرف
الوكيل اهـ وحاصل العلة المذكورة أن الاكراه على البيع لما كان في حكم الشرط الفاسد لم يمنع
انعقاده وانما أوجب فساد لان الشروط الفاسدة تؤثر فيه بخلاف التوكيل حيث لا يفسد بالشروط
الفاسدة فينعدم بالفساد ومقتضى هذا صحة الوكالة في الطلاق والعناق وغيرهما استحسانا وعلى
هذا لما تقدم من التناخا في وفي فتاوى عطاء الله افندي مبني على القياس الا أن يقال ان نفس الطلاق
والعناق يصح مع الاكراه فكذا التوكيل به بخلاف نحو البيع فانه لا يصح مع الاكراه فلا يصح
التوكيل به والا لزم أن يكون للوكيل منزلة على الاصيل في باب الاكراه أما في الطلاق والعناق فلا يلزم
ذلك وحينئذ فلا تجرى عليه الاستحسان على اطلاقها فليأتل هذا وقد وقع السؤال عن الوكالة

مهمة في التوكيل بالنكاح
مع الاكراه

بالتحكاح هل تنفع مع الاكراه ومقتضى ما ذكرناه صحة الان التحكاح نفسه يصح مع الاكراه كالمطلق
والعناق فكذلك التوكيل به وقد صرح بذلك الشيخ صالح ابن صاحب التنوير في حاشية الاشياء
وقال ولم أورد منقولاً له وخالفه الخير الرملي في حاشيته على المنع وقال والظاهر أن سكوتهم عنه
لهو وإنه لا استحسان فيه بل هو على القياس اهـ أى فلا يصح لكس الخير الرملي نفسه ذكر
في حاشيته على البحر في باب الطلاق الصريح أن الظاهر أنه كالمطلق والعناق تنصريحهم بأن الثلاث
تنفع مع الاكراه ثم ذكر ما قد مناه عن الزيلعي وغيره ثم قال فانظر الى هذه الاستحسان تجد حاشي
التحكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل اهـ ولا يخفى أن هذا هو الوجه والله تعالى أعلم * (سئل) *
فما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة ورهنت امرأه زيد دارها عند عمرو وبطريق الاكراه
المعتبر شرعاً من زوجها زيد المزبور فهل إذا ثبت ما ذكره يكون الرهن غير صحيح ويقع الاكراه من الزوج
* (الجواب) * نعم الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكراه كما في البرازية والدر المختار
وغيرهما والرهن لا يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الاكراه عشرون وليس منه ذلك كما في باب الطلاق
من النهر * (سئل) * فما إذا اشترى زيد من عمرو أشجاراً يتون بالاكراه المعتبر شرعاً وتصرف
زيد بثمنها مدة ويريد عمر والآن فسخ البيع والغائه وتضمن زيد قيمة الزيتون الذي تصرف به في المدة
المزبورة بعد ثبوت ما ذكره عافيل لذلك * (الجواب) * نعم قال في الكنز وشرحه العيني
ويثبت به أى بالبيع ونحوه مكرهاً الملك للمشتري ونحوه عند القبض لافساد أى لاجل الفساد لكونه
فاسداً الآن مقتضى العقد الفساد بثبوت الملك عند القبض الخ اهـ وقال الزيلعي أى ثبت بالبيع
أو الشراء مكرهاً الملك للمشتري لكونه فاسداً كسائر المبيعات الفاسدة لان ركن البيع وهو
الايجاب والقبول صدر من أخله مضافاً الى محله الفساد لعدم شرطه وهو التراضي وفوات الشرط
تأثيره في فساد العقد الخ فصرح بالعبارات أن المشتري بالاكراه يملكه ملكاً فاسداً عند القبض
وبذلك صرح في كتب الاصول من بحث العوارض المكتسبة وإذا اعتبرناه بيعاً فاسداً نرجع الى
زوائد المبيع بيعاً فاسداً وكيف الحكم فيها فنقول قال في جامع الفصولين ولو منفصلة متوادة
تضمن بالتعدي لا بدونه ولوهذا المبيع لا المتولدة فلا يباع أخذ الزوائد وقيمة المبيع ولو منفصلة غير
متولدة فلا أخذ المبيع مع هذه الزوائد ولا تطيب له ولوهذا في يد المشتري لم يضمن ولو أهلكها ضمن
عنده ما لا عند أى خفيفة ويأثمها زوائد الغصب ولوهذا المبيع لا الزوائد فهي للمشتري بخلاف
المتولدة كما يفتقران في الغصب فيضمن قيمة المبيع فقط اهـ ونقله عنه في البحر في البيع الفاسد ولا شك
أن غرة الزيتون في مسائلنا منفصلة متولدة فتضمن بالتعدي لا بدونه فلا يباع تضمن زيد قيمة الزيتون
الذي تصرف به في المدة والظاهر أنهم اعترافاً كوا تفصيلها في الاكراه اعتماداً على ما ذكره في البيع
الفساد * (سئل) * فيما إذا باع زيد ثوبه من عمرو بالاكراه المعتبر شرعاً من بكر ومات الثوب عند
عمرو ويريد زيد الآن أن يضمن عمر المشتري قيمته بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل له ذلك
* (الجواب) * نعم ولو أكره البائع على البيع لا المشتري وهذا المبيع في يد ضمن قيمته للبائع
لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضموناً عليه بالقيمة ذكره الزيلعي شرح التنوير ومثله في الكنز والدرر
وغيرهما * (سئل) * فيما إذا كان المكره غير قادر على ما هتد به هل يكون اكراهاً معتبراً
أم لا * (الجواب) * شرط الاكراه قدرة المكره على ايقاع ما هتد به كما في المتن وغيره
* (سئل) * في جماعة من المسلمين شهدوا أن زيداً أكرهه امرأته بالقتل وكان قادراً على ايقاع
ذلك وحمله على ابرائه من مال معلوم فأبرأه خوفاً منه فكيف الحكم * (الجواب) * إذا كان
الشهود المذكورون عدولاً ورؤساً في جماعة وكانت الشهادة بعد دعوى صحيحة من خصم شرعي على
مثله تقبل شهادتهم ويثبت بها الاكراه إذا صدر من غير السلطان على ما عليه الفتوى كذا أفنى

مطلب أكرهها زوجها على
رهن دارها لا يصح الرهن
مطلب الزوج سلطان
زوجته فيتحقق منه الاكراه
مطلب أكرهه على بيع زيتونه
فلا تضمن المشتري قيمة الثمر
مطلب البيع مكرهاً فيفيد
الملك عند القبض لانه بيع
فاسد

مطلب في زوائد المبيع
بيعاً فاسداً

مطلب إذا هلك المبيع كرها
يضمن

مطلب شرط الاكراه قدرة
المكره على ايقاع ما هتد به

مطلب يصح الاكراه من غير
السلطان

مطلب معها أبو هاشم
الزفاف وضرها حتى باعته
أو وهبته لا يصح
مطلب أكره أباه على أن
يرثه من دينه لم يصح

المهنداري رحمه الله تعالى * (سئل) * في بكرة الفقة منها أبو هاشم ارادة دخول زوجها بها
الآن تبعة دارها التي كان باعها منها فيما مضى وأن تهب له أمتعة معلومة وضرها ففعلت حين لم يجد
بها من ذلك فهل إذا ثبت ذلك لا ينفذ بيعها ولا هبتها * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك الخبير
المزني رحمه الله تعالى * (سئل) * في رجل عليه دين لا يسه طلب من الأب أن يرثه منه فامتنع
الأب فغوب نحوه بندقية بحرية وهدده بقتله بها أن لم يرثه وهو قادر على ذلك وتحقق الأب من إيقاع
ذلك أن لم يفعل فأبرأه من دينه فهل إذا ثبت ذلك فالأبراء غير صحيح وللأب مطالبة الابن بدينه
* (الجواب) * نعم

* (كتاب الحجر والمأذون) *

مطلب إذا اشترى عبد
شأنه فلامه مخيرين أن يجيزه
أو يفسخ
مطلب العبد وما يبدله ملك
لمولاه

* (سئل) * في رقيق محجور يعقل البيع والشراء اشترى من آخر نصف فرس فهل مولاه مخيرين
أن يجيزه أو يفسخه * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عبد رقيق محجور يبدله دابة وهو
جاري ملك جماعة معلومين فهل يبدل * (الجواب) * نعم * (سئل) * في عبد رقيق محجور يبدله دابة وهو
نعم الحجر ومنع عن التصرف في حجره فلا يصغر ورق وجنون في المجانين والرق ليس بسبب الحجر
في الحقيقة لأنه مكلف محتاج كامل الرأي كالحرة غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يجوز له أن يتصرف
لأجل حقه شرح الكنز للعيني * (سئل) * في رجل مسن معتوه في ذمته ديون لزوجاته وله أولاد
صغار وبكار ولا وصي له وليس له ما يقضي دينه سوى عقارات معلومة فأقر وهو بهذا الحالة أن جميع
ما يعرف به وينسب إليه فهو لولائه فلان الصغير فهل يكون إقراره المأذون غير صحيح * (الجواب) *
نعم حيث كان معتوها فأقره المأذون غير صحيح * العنة اختلال في العقل بحيث يخطأ كلامه يشبهه
نارة كلام العقلاء وأخرى كلام المجانين درر وأحسن ما قيل فيه هو من كان قليل الفهم مختلط الكلام
فأسد السد بيرا لانه لا يضرب ولا يشتم كيف فعله المجنون وهو كالصبي العاقل في تصرفاته وفي رفع
التكليف عنه ذكره الزيلعي منصرف الصبي والمعتوه أن كان نافعا كالأسلام والانتهاج
صح بلاذن وإن ضارًا كالطلاق والعنق لا وإن أذن به ولهما ما تردد بين نفع وضر كالبيع والشراء
لوقف على الإذن فإن أذن لهما الوصي فهما في شراء وبيع كعبد مأذون والشرط أن يعقلا البيع
سالم للملك والشراء عايبا لانه لا يورث من المأذون زاد الزيلعي وأن يقصد البيع ويعرف الغبن اليسير من
الفاحش وهو ظاهر أقول وهو ظاهر جملة حالة أي والحال أن ذلك ظاهر لا يخفى على العقلاء
كأن يعرف أن الخمسة في العشرة مثلاً غبن فاحش وأن الواحد فيها يسير فإن ذلك ظاهر فمن لم يعرفه
لا يكون عاقلًا كصبي دفع إليه رجل كعباً وأخذ به ثوبه فانه إذا فرح به ولم يعرف انه مغبون لا يصح
تصرفه أصلًا بخلاف ما إذا لم يعرف الغبن اليسير من الفاحش فيما تجهل قيمته فانه غير ظاهر قد يخفى
على كثير من الرجال العقلاء فضلاً عن الصبيان وبهذا التقرير اندفع ما أورد من أن الفرق بين اليسير
والفاحش مختص بمذاق التجار فينبغي أن لا يعتبر هذا الشرط اه فاعتمد بيان هذا المقام فقد خفي
على كثير من العلماء الاعلام كما أوضحنا في رد المحتار على الدر المختار * (سئل) * في رجل
يحصل له صرع في كل شهر مرة ثم يفيق ببقية الشهر فإذا أقر أو رهن أو فرغ عن تيمار له في حالة إفاقته
هل يكون ذلك صحيحاً منه * (الجواب) * نعم لأن المجنون في حالة إفاقته كالعاقل كما صرح به
الزيلعي وغيره * (سئل) * في صغيرة قتيبة بلغت غير رشيدة سفهة مبيدة وثبت ذلك عليها
بالبنية الشرعية لدى فاض شرعي فهل يحجر عليها ولا يسلم مالها إليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة
* (الجواب) * حيث بلغت غير رشيدة لا يسلم مالها إليها حتى تبلغ خمساً وعشرين سنة عند الإمام
رحمه الله تعالى لأن المنع كان لرجاء التآديب فإذا بلغت ذلك آلت ولم تتأديب انقطع عنها الرجاء غالباً
فلا معنى للحجر بعده وعندهما لا يدفع إليها المبال ما لم يؤنس منها الرشيد فيجوز أن يدفع إليها مالها لانهما

مطلب في تفسير المعتوه
وهو كالصبي العاقل

مطلب تصرف الصبي
والمعتوه ثلاثة أقسام

مطلب من يحصل له صرع
إذا تصرف في حال إفاقته
يصح

مطلب فيمن بلغ غير رشيدة

قوله في الأول أي في عدم دفع المال إليها حتى تبلغ خمس وعشرين وقوله وفي الثاني أي صحة الحجر بسبب السفه وعدم الرشد والحاصل أن الخلاف بين الإمام وصاحبيه في سألتي أحدهما أن من بلغ غير رشيد حل منع عنه ماله مدة معلومة أم لا فعنده مدته خمس وعشرون سنة وعندهما لا مدته معينة بل لا بد من استئناس الرشد وإن صار شيخا والثانية أن هذا المنع حل هو حجر حتى لا تصح تصرفاته في أثناء المدة أم غير حجر فذهب الإمام الثاني ومذهبهما الأول والفتي به في المسئلة الأولى قول الإمام وفي الثانية قولهما اهـ منه تلخيص مفيد فيمن بلغ غير رشيد

مطلب التصحيح الصريح يقدم على الالتزام

مطلب إذا بلغ التيم لم يعمل بدفع ماله إليه

مطلب فيما إذا بلغ ولم يظهر حاله

ريان الحجر على الحجر بالسفه قال في التنوير وشرحه وعندهما يحجر على الحجر بالسفه والغفلة به أي بقولهما يبقى صيانته لماله اهـ فتخلص من ذلك أنها إذا بلغت غير رشيدة عند أبي حنيفة لا يدفع اليها المال إلى خمس وعشرين سنة وعندهما إلى أن يؤنس رشدها وإذا حجر عليها بالسفه والغفلة فعندهما لا يدفع اليها المال حتى يؤنس رشدها ففي الأول المقتضى به قول الإمام فإنه قدّمه في المقتضى والمهداية وجزم به في التنوير والدرر وفي الثاني المقتضى به قولهما كما في التنوير أقول والتلخيص المنبسط في مسئلة من بلغ غير رشيد أنه لا يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة وعند الإمام وهذا ليس بجبر لأنه لا يرى الحجر على الحجر البالغ وانما هو منع للتأديب فتصح تصرفاته في هذه المدة وبعد هاسلم اليه ماله وإن لم يصبر رشيدا لأنه إذا بلغ هذا السن انقطع رجاء التأديب وأما عندهما فإنه لا يسلم اليه ماله حتى يؤنس رشده وإن صار شيخا ولا يجوز تصرفه فيه وهذه عمدة الخلاف وتظهر الثمرة أيضا لو دفع وصيه اليه المال بعد ما بلغ هذه المدة وهو مفسد يضمن عندهما لا عنده وظاهر المتون اعتماد قول الإمام في تقييد المنع إلى هذه المدة ولم يصرح غيرهم باعتماد قولهما من صرح غيرهم بتجريح قولهما بحجة الحجر على الحجر البالغ العاقل بسبب السفه والغفلة والدين فقد صرح في الخاتمة في كتاب الحيطان بأن الفتوى عليه وفي القهستاني أنه المختار وهذا تصحيح صريح فيقدم على التصحيح الالتزامي كما ذكره العلامة قاسم أي أن ما جرى عليه أصحاب المتون من أنه لا يحجر على الحجر تصحيح التراخي بمعنى أن أصحاب المتون التزموا ذكر التصحيح وهم في الغالب يمشون على قول الإمام وقد مشوا في هذه المسئلة على قوله فهو تصحيح له التزاما وما مر عن الخاتمة من أن الفتوى على قولهما تصحيح صريح فيقدم على الالتزامي ثم أعلم أنه ذكر في التتارخانية أنه لا خلاف عندهما في أن الحجر بسبب الدين يقتصر إلى القضاء واختلاف في الحجر بالفساد والسفه فقال أبو يوسف كذلك وقال محمد ثبت يحجر بالسفه اهـ ومثله في الجوهرية حيث قال ثم اختلفا فيما بينهما قال أبو يوسف لا يحجر عليه إلا بحجر الحاكم ولا ينقل حتى يطلقه وقال محمد فساد في ماله يحجره وأصلاح فيه يطلقه والثمره فيما بعه قبل حجر القاضي يجوز عند الأول لا الثاني اهـ وظاهر كلامهم ترجيح قول أبي يوسف هذا خلاصة ما حررته في رد المحتار على الدر المختار فاعتمده * (سئل) * في تيم بلغ رشيد اطلب ماله من أخيه الوصي عليه فامتنع من تسليمه له بدون وجه شرعي فهل إذا ثبت أنه بلغ رشيد يؤمر الوصي بتسليم ماله * (الجواب) * نعم أقول في حاشية البيري على الاشباة قال في خزائن الاكمل وإذا أدرك التيم لم يعمل بدفع ماله اليه ولكن يتأني ويحتره بشئ بعد شئ فإن وجد مصلحا دفع اليه ماله وإن كان ما جانا فسادا تأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع ولا بأس للولي أن يدفع اليه شيئا من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختيار عندنا فإن آتس منه رشد ادفع اليه الباقي والرشد هنا الاستقامة والاهتداء في حفظ المال وأصلاحه اهـ وفي المنع عن الخاتمة تيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه حجر عليه القاضي أو لم يحجر فسأل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه وضاع المال في يده ضمن وصيه لأن دفع المال اليه مع علمه بأنه مضيع تصحيح فيضمن ولودفع اليه وهو وصي مصلح وأذن له في التجارة فضاع في يده لم يضمن اهـ فهذا كله يدل على أن علم الوصي بصلاحه ورشده يكفي في جواز دفع المال اليه ولو قبل البلوغ فلا يضمن الوصي وأنه لو علم عدم رشده لا يجوز ويضمن نعم لو ادعى الرشد بعد بلوغه وأنه كره الوصي لا يؤمر الوصي بتسليم المال اليه ما لم يثبت رشده كما في صورة سؤال المؤلف وبقي ما لو بلغ ولم يظهر حاله فهل يجوز أن يدفع اليه ماله وتصح تصرفاته أم لا بد من اثبات رشده والذي يظهر لي الأول والالزم أن كل من بلغ لا تصح تصرفاته حتى يعلم رشده وفي حاشية الاشباة للسيد محمد أبي السعود عن الوالوجية وكذا يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا يضمن بالدفع له قبل ظهور رشده بعد الإدراك اهـ ولعله محمول

على ما اذا كان قبل البلوغ غير رشيد مبذرا مطلقا لماله ثم بلغ ولم يظهر رشده أما لو كان قبل البلوغ رشيدا غير سفيه فلا كلام لانه يجوز له دفع المال اليه قبل البلوغ فبعده أولى وأما لو لم يعلم حاله قبل البلوغ أيضا فمقتضى تعليل الخاتمة المارة أنها لا يضمن بالدفع له بعد البلوغ قبل ظهور حاله وقد مر ح الاصوليون بأن السفيه من العوارض ومقتضاه أن الاصل الرشيد وفي المتن فإن بلغ الصبي غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فقيدوا ذلك ببلوغه غير رشيد ومفهومه أنه لو بلغ وهو رشيد أو لم يعلم حاله فإنه يسلم اليه ماله ثم رأيت في فتاوى العلامة شيخ الاسلام الشلبي سؤالا فيمن بلغ ولم يعلم حاله فهل الاصل بعده الرشيد أو السفيه وهل لو دفع اليه ماله ثم ظهر مفسدا يبرأ الدافع أم لا الجواب قال في البدائع أما الصبي فالذي يرفع عنه الجرحين أن أحدهما اذن الولي له بالتجارة والثاني بلوغه اه الى أن قال من بلغ ولم يعلم من حاله سفيه ولا رشيد كما هو في صورة السؤال اذا دفع الوصي اليه ماله فظهر مفسدا لا يضمن الوصي كما يشير اليه تعليل قاضيخان ولانه قد زال عنه الجرح بالبلوغ كما تقدم في عبارة البدائع ولم يظهر منه سفيه وقت الدفع ولانه بالسفه لا يصير محجورا عند أبي يوسف الا بمجرد القاضى كما تقدمت لكن الواجب على الوصي أن لا يدفع اليه المال الا بعد الاختيار اه فقد تحرر أن اثبات الرشيد انما يحتاج اليه عند جود الوصي له وعليه يحمل ما في فتاوى العلامة الشلبي أيضا حيث سئل فيمن بلغت وعليها وصى ولها مال تحت يده فهل يثبت رشدها بمجرد البلوغ الجواب لا يثبت الا بجهة شرعية فإن بلغت رشيدة سلم اليها مالها والا فلا حتى يؤنس منها الرشيد اه ونقله عنه في الخيرية وأقره ويتعين حمله على ما قلناه والناقض كلامه الاول هذا وفي حاشية المخ لخير الرمي وهنائي لم أرهم ذكره وهو أن لو استنع الوصي من دفع ماله بعد الحكم بالرشيد وبعد طلبه فهل حقه شدة الافتقار الى ذكره ولا شك انه يضمن اذا تمكن من الدفع فلم يدفع لتعديبه في المنع وكأنهم لم يذكروه لظهوره وأما اذا بلغ رشيدا فطلب ماله فنفعه قبل أن ينكشف حاله ويعلم رشده وصلاحيته في نفسه بالاختبار فهل لا يضمن الخ فاعتنم هذه الفوائد الفريدة وكتب المؤلف عن فتاوى قارئ الهداية سئل عن الحر العاقل البالغ اذا انصرف وباع واشترى وأقر وتزوج فادعى أبوه أو وصيه انه تحت الحجر وأنه سفيه فهل يقبل ذلك أم لا فأجاب مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا بلغ عاقلًا بجميع تصرفاته نافذة ويلزمه أحكامها ولا يعتبر قول أبيه أو وصيه أو غيرهما انه محجور الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول والا لجميع تصرفاته نافذة على القول المقتضى به أقول أيضا وفي هذا تأييد لما قد مناه من أن الاصل الرشيد واحترز بقوله على المفتى به عن قول محمد بن ابي بختر السفيه وفيه دلالة على أن المفتى به قول أبي يوسف من أنه يفتقر الى القضاء تأمل لكن اشتراط التنفيذ مبني على قول أبي حنيفة من أنه لا يجبر على الحر البالغ ورأيت في فتاوى القرائن صاحب التنوير جوابا عن سؤال بمات صبي مذهب أبي حنيفة انه اذا بلغ السفيه عاقلًا بجميع تصرفاته نافذة وتلزمه أحكامها الا اذا حجر عليه حاكم ونفذ حاكم آخر حكم الحاكم الاول قال الزاهد في شرحه لان الحجر منه فتوى وليس بقضاء ولهذا لم يوجد المقضى له والمقتضى عليه ولو كان قضاء فنفس القضاء مختلف فيه فلا بد من امضائه اه لكن قال في الخاتمة من كتاب الحيطان الفتوى في الحجر على قول المصاحين فيكون هو المذهب المعول عليه فاذا قضى به القاضي نفذ ولا يحتاج الى امضاء قاض آخر والله تعالى أعلم اه كلام القرائن رحمه الله تعالى * (سئل) * في حديثين معسر ثبت افلاسه واعساره بالوجه الشرعي بموجب حجة وليس له مال سوى مسكن واحد بقدر كفايته ولا يمكنه الاجترار بما دون ذلك المسكن ويكفده ائتمه الى بيعه وأداء دينه من ثمنه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم واذا كان للمدين ثياب يلبسها ويكفها أن يجتزى بدون ذلك فإنه يبيع ثيابه فيقضى الدين ببعض ثمنها وبشترى بباقي ثوبه بلبسه وعلى هذا القياس اذا كان له مسكن ويمكنه أن يجتزى بما دون ذلك يبيع

مطلب اذا ثبت رشده
وطلب ماله فنفعه الوصي
ضمن

مطلب اذا بلغ فادعى أبوه
أو وصيه أنه سفيه محجور
لا يقبل

مطلب الفتوى في الحجر
على قول المصاحين

مطلب اذا ثبت اعساره
وليس له الا مسكن واحد
بقدر كفايته لا يؤمر
ببيعه

ذلك المسكن ويصرف بعض الثمن الى الغرماء ويشتري بالباقي مسكالييت فيه وعن هذا قال مشايخنا انه يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى انه يبيع اللديق الصيغ والنطع في الشتاء واذاباع القاضي عندهما مال المديون اقضاء ديونه أو أمر أمينه بالبيع فان العهدة على المطلوب لاعلى القاضي وأمينه كذا في النهاية ولو كان له كآون من حديد يباع ويتخذ من الطين الهديانة فتاوى الهندي وتعام فروع المسئلة في المنع والخيرية من الحجر وهي شهيرة * (سئل) * في المديون الحاضر اذا كان له عروض وعقار وامتنع عن أداء الدين بعد حلوله فهل يبيعهما القاضي للدين * (الجواب) * نعم ولا يبيع القاضي عرضه وعقاره أي المديون وهذا عند أبي حنيفة خلافا لهما أي لابي يوسف ومحمد فان عندهما يبيع القاضي ذلك ويوفي الدين وبه أي بقوله ما بقي كافي الاختيار وغيره وقال القاضي قول صاحبه يبيع من قوله ولا يبيع عقاره وفي رواية يبيعه كما يبيع المنقول وهو الصحيح كما في صحيح الشيخ فاسم وفي تبيين الكثر ثم عندهم ليدأ القاضي يبيع القنود لانهم امة للسلب ولا يتفجع بعينها فيكون بيعها أهون على المديون فان فضل شيء من الدين باع العروض لانها قد تعدل للثقاب والاسترباح فلا يلحقه كبير ضرر في بيعها فان لم يف ثم باع العقار لان العقار بعد الاقضاء فيلحقه ضرر في بيعه فلا يبيعه الا عند الضرورة وهذه احدى الروايتين عنهما وقال بعضهم يبدأ القاضي يبيع ما يخشى عليه التوى من عروضه ثم ما لا يخشى عليه التلف منها ثم يبيع العقار فالماصل أن القاضي نصب ناظر فينبغي له أن ينظر للمديون كما ينظر للدائن فيبيع ما كان أنظر اليه ويترك عليه دست من ثياب بدنه الخ وتعامه في المنع * (سئل) * فيما اذا كان لرقيق ودبعة عند زيد فدفعها زيد لوكيل شرعي عن سيد الرقيق لدى بينة شرعية ثم بعد ذلك مات السيد وعثى الرقيق فطلب الودبعة من زيد يدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك والدفع المذكور جائز * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا خلع زيد المعترف بالبلوغ وبأن عميره أربع عشرة سنة زوجته هند البكر بالغ من عصمته وعقد نكاحه بعد الخلوة الصحيحة بما على مؤخر صداقهما المعلوم وهو من يحتمل مثله فهل يكون الخلع صحيحا ولا يقبل بحجوده البلوغ بعد اقراره مع احتمال حاله * (الجواب) * نعم * (سئل) * في بكرة عاقلة تمر اهققة وشيدة بلغت من السن اثنتي عشرة سنة باعت شيأ من مالها من أخويها بمن معلوم من الدراهم لدى حاكم شرعي وقالت في مجلس الحكم أنا بالغعة وهي بحال يحض مثلها والظاهر لا يكذبها وتسلم المشتريان بالمبيع وتصر قايه نحو خمس سنين والآن قامت تقول انها كانت غير بالغعة حين البيع فهل اذا ثبت ما ذكر لا ينفذ الى انكارها * (الجواب) * نعم أقتر مرا حتى يصلح أو غيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو أو غيره قساد الصلح لكونه غير بالغ قال صح قول الصبي بالبلوغ بشرط أن يكون ابن ثلاث عشرة سنة لأن اقل من ذلك نادر ثم حكى القاضي محمود السمرقندي أن مرا هقا أقتر في مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له أو عليه فقال القاضي بما اذا بلغت فسكت فقال لا بد من البان فقال بالاحتمال فقال وماذا رأيت بعدما استبقت فقال الماء فقال أي ماء فان الماء يختلف قال المي فقال وما المي فقال آب مردان كه فرزند از من بود قال علي من احتملت علي ابن أو علي بنت أو علي أنان فقال علي ابن واسمحي الغلام فقال القاضي لا بد من الاستقصاء فقد يلحق الصغير الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجدت منه قال شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قوله بغير هذا التفسير وكذا الجارية اذا أقترت بالحض جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى قبيل الباب السادس ومثله في حاوى الزا هدى من باب الحجر والمأذون أقول المشهور في كتب المذهب صحة الاقرار بالبلوغ من الغلام اذا بلغ اثنتي عشرة سنة ومن الجارية تسع سنين وقول شيخ الاسلام ان هذا الاستفسار من باب الاحتياط فيبدأنه لو فعله القاضي فهو الاولى لكن نقل الجوى عن درر البحار أنه يشترط لقبول قولها ان بينا كيفية

مطلب لو كان له كآون من حديد يباع ويتخذ من الطين
مطلب اذا امتنع المديون
عن أداء الدين وله عروض
وعقار يبيعهما القاضي

مطلب أقتر أنه بالغ وخلع
زوجته صح ولا يقبل
بحجوده البلوغ بعد ذلك

مطلب المراهق اذا أقتر
أنه بالغ يقبل قوله

المراخنة حين الدوال عنها وكذا قال في الشرع بلالية يعني وقد فسر امامه علم بالوغمها وليس عليها
 بين اه وأقره في الدر المختار والظاهر أن المراد التفسير المذكور فيكون ذلك ترجيحاً لما قاله القاضي
 فتأمل ويشترط أن يكون ممن يحتمل مثله بأن لم يكذب الظاهر في المنع عن الخيانة صبي أقر أنه بالغ وقاسم
 وصي الميت قال ابن الفضل ان كان من اخفا ويحتمل يقبل قوله ويجوز قسمته وان كان من اخفا ويعلم أن
 مثله لا يحتمل لا تجوز قسمته ولا يقبل قوله لانه يكذب ظاهراً وتبين هذا أن بعد اثنتي عشرة سنة
 اذا كان بحال لا يحتمل مثله اذا أقر بالبلوغ لا يقبل اه * (سئل) * في مملوك محجور أبق من
 سيده من مكة المشرفة واصطحب رجلاً أتى به الشام وطلبه سيده منه فاستنع زاعماً أن المملوك
 استأجر منه جناً ليركبه من مكة إلى الشام باجرة كذا ويكلف سيده دفع الاجرة له فهل لا يلزمه ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في جارية محجورة استقرضت ما لا بدون اذن سيدها
 وأتلفته وباعها سيدها ويريد أرباب الديون الدعوى عليها بدنيهم ومطالبتها به فهل يؤاخذ به بعد
 العتق * (الجواب) * نعم استقرض العبد المحجور عليه ما لا وأتلفه يؤاخذ به بعد العتق
 والصبي لا يؤاخذ به أصلاً لان العبد من أهل الالتزام لكتبه لم يظهر في حق سيده فيؤاخذ به بعد
 العتق لافي الحال والصبي ليس من أهل الالتزام برأية من المأذون * (سئل) * في عبد محجور
 تزوج امرأته وأقر بدين لرجل كل ذلك بدون اذن من مولاه ثم مات قبل العتق عن سيده وزوجته
 ويده مال لسيده وتريد زوجته أخذ مؤجلاً من المال المزبور والرجل يريد أخذ المال المتزوجه من
 المال المزبور بدون اذن السيد ولا وجه شرعي فهل ليس لهما ذلك * (الجواب) * نعم أما تكاح
 الرقيق فلما في التنوير توقف تكاح قن وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على اجازة المولى فان أجازته فذوان
 رديطل اه وأما الاقرار فلما فيه أيضاً من الخروج بطلاق عيده واقارار في حق نفسه فقط لاسيده فلو
 أقر بحال أخر إلى عتقه اه * (سئل) * في رجل ادعى على آخر أن رقيقك الحاضر بالمجلس قرص
 جلي بيندقة فيم ارضاص ومات وأن قيمته مائة وثلاثون قرشاً وثبت ما ذكره شهود من كاهن ثم شهد أهل
 الخبرة بأن قيمته وقتئذ سبعون قرشاً فكيف الحكم في ذلك * (الجواب) * تشترط الدعوى على
 العبد بحضور سيده لا على السيد بحضور العبد قال في الاشياء من أحكام العبيد لا تتبع الدعوى
 والشهادة عليه الا بحضور سيده وأما قيمة الجمل فتعتبر يوم التلق قال في اواخر الاشياء من القول
 في عن المثل المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه اه فاذا ثبت استهلاكه يؤاخذ به
 في الحال قال في المراج الوهاج من كتاب الخمر واستهلك العبد ما لافاته يؤاخذ به في الحال محجوراً
 أو مأذوناً اه وفي استئجار خاتمة من الكفالة ذكر المحجوري في الجامع الصغير من مشايخنا من قال اذا
 استهلك المحجور مال غيره عيماً باؤاخذ به في الحال فان كان له كسب يوفي ذلك من كسبه وان لم يكن
 تباع رقبته بدين الاستملاك الآن يقضيه المولى اه وفي الفتية من باب أمر الغير بالجناية ير من بكر
 خواهر زاده عبد محجور رجني على مال فباعه المولى بعد علمه بالجناية فهو في رقبة العبد يباع فيها على
 من اشتراه بخلاف الجناية على النفس اه وفي التتارخانية من التاسع من الجنايات فرق بين الجناية
 على الآدمي وبين الجناية على المال في الاول خير المولى بين الدفع والقضاء وفي الثاني خير بين الدفع
 والبيع اه وفي الحاشي القديسي في باب جنابة العبد وان قتل العبد رجلاً خطأ واستهلك مال
 الآخر وحضر اجميعاً فانه يدفع الى ولي الجناية ثم يتبعه الا سرفيعه في دين الاستملاك ولو حضر
 صاحب المال أو لا بباعه القاضي في المال الذي استهلكه فان حضر ولي الجناية بعد ذلك لم يكن له شيء
 اه وما في البدائع من أن ضمان العبد بعد العتق لا يشكلى عليه ما تقدم أنه يؤاخذ به في الحال لما قال
 العلائي في شرح التنوير من الخمر ان الاصل فيه ذلك لكن آخر عتقه لقيام المنافع فتأمل اه أقول
 يعني الاصل في فعله النفاذ في الحال لما قدمه المؤلف أول الباب عن شرح الكثر أن الرق ليس بسبب

مطلب يشترط أن يكون
 ممن يحتمل مثله

مطلب استأجر العبد
 جلالاً يلزم سيده

مطلب استقرض العبد
 المحجور ما لا وانلفه يؤاخذ
 به بعد العتق والصبي
 لا يؤاخذ به أصلاً

مطلب في عبد قتل جلاً
 لا آخر

مطلب تشترط الدعوى
 على العبد بحضور سيده

مطلب ما استهلك العبد
 يؤاخذ به في الحال

مطلب فرق بين جنابة
 العبد على الآدمي وجنابته
 على المال

مطلب جهنم فيما اذا استهلك
 العبد مالا

للجرف الحقيقة الخ وانما آخر النفاذ الى عمقه لقيام المانع وهو حق المولى ومما زاد العلائق بذلك
 التوفيق بين كلامهم وعليه فامر عن السراج من أنه يؤخذ به في المال يجوز على أن الأصل
 فيه ذلك وأن المؤاخذة في نفس الامر بعد العتق فلا يخالف ما في البدائع وأنت خبير بأن هذا
 التوفيق في غاية البعد على أنه لا يتأتى في عبارة التتارخانية بل هي صريحة بخلافه وكذا
 عبارة القنية والحامى القدسي لأن الدفع من كسبه أو يسع رقبته لا يكون بعد العتق وأيضا
 فإن الجرا نما يؤثر في الاقوال دون الافعال ففي المتون الجرد ومنع نقض تصرف قولي فيه ودليل
 على أن التصرف الفعلي ينقض في الحال وذلك كاستهلاكه فلا يتأخر الى العتق كما مر عن
 السراج وغيره ومثله في المنع عن شرح ابن ملك وعزاه الخبير الرملي الى انتهاية والجوهرة والبرازية
 والخلاصة والزواجعية ثم قال والحاصل أن النقل مستفيض في هذه المسئلة بالتمسك في الحال
 فيباع او يبيعه المولى اه والاحسن في التوفيق ما ذكرته في رد المحتار عن شيخ مشايخنا
 السباحي وغيره من حمل ما في البدائع على ما اذا ظهر استهلاكه باقراره لما في الغاية اذا كان
 الغصب ظاهرا يضمن في الحال فيباع فيه ولو ظهر باقراره لا يجب الا بالعتق كذا قال النقيب اه
 ويؤيده ما قدمه المؤلف في عبارة التتارخانية عن شرح المحسوبي من قوله اذا استهلك المحجور مال
 غيره عيانا بواؤا خذبه في الحال فقوله عيانا أي بمعاينة الشهود احترازا عما اذا أقر به المحجور فاعتم هذا
 التحرير * (سئل) * في رجل دباغ ستقن لحرقته يريد أن يشتغل بتلك الحرفة ويبيع الجلود
 التي يدبغها ممن يرغب في شرائها بمن المثل ويريد ببقية أهل الحرفة الحجر عليه بذلك ومنعه من تعاطيها
 فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم لأن سبب الحجر الصغر والجنون والرق وعند الامام لا يحجر
 الاعلى ثلاث مفت ما جن وطيب جاحل ومكارم فاس * (سئل) * في الصبي العاقل اذا باع
 من آخر حصة له من دار ثم بلغ رشيدا فهل يتوقف البيع على اجازته * (الجواب) * نعم اذا بلغ
 فأجازته نفذ والله تعالى أعلم (وتحقيق هذا المقام) أن الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث أنه عاقل
 مميز ويشبه طفلا لا عقل له من حيث أنه لم يتوجه عليه الخطاب وفي عقله قصور ولذا اثبت للغير عليه
 ولاية فالحق بالبالغ في النفع المحض وبالطفل في الضرر المحض وفي الدائر بينهما بالطفل عند عدم الاذن
 وبالبالغ عند الاذن لربحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن لكن قبل الاذن يكون منعقد اموقفا
 على اجازة الولي لان فيه منفعة لصيرورته مهتديا الى وجوه التجارات حتى لو بلغ فأجازته نفذ عندنا
 خلافا لغيره لانه يتوقف على اجازة وليه فصار وليا بنفسه مخ من الماذون ومثله في الدرر والاصل عندنا
 أن العقد يتوقف على الاجازة اذا كان له مجيز حالة العقد وان لم يكن له مجيز حالة العقد لا يتوقف وبطل الخ
 فصول العمادية من الرابع والعشرين في تصرفات الفضولي فعلى هذا يحمل ما هنا على ما اذا كان له
 ولي ولم يجزه والابطال كما هو المفهوم من العمادية وغيره أقول الذي يظهر لي أنه لا يبطل وان لم يكن
 للصبي المذموم كورولي لان المراد من قولهم اذا كان له مجيز حالة العقد أي من يقدر على امضاء العقد
 من ولي أو قاض فلو عقد الصبي عقد اولي له يتوقف لان له مجيزا وهو القاضي اذا كان الصبي تحت
 ولاية فاسر وكان العقد قابلا لاجازة والافيه وباطل كذا كنت افهم هذا الحل ثم راجعت فتحقق لي
 ذلك طبق ما كنت افهمه قال الامام الاستروشي في كتابه أحكام الصغار في مسائل النكاح مانصه
 وفي فوائد صاحب المحيط وجه الله تعالى صبية زوجت نفسها من كفؤ وهي تعقل النكاح ولا ولي لها
 فالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت
 ولاية قاضي ذلك البلد منعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية
 القاضي فإنه لا ينعقد وقال بعض المتأخرين منعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ اه فهذا سر صحيح
 في أنه ليس المراد بالمجيز الولي الخاص بل ما يعي القاضي لكن بشرط أن يكون ذلك العقد قابلا لاجازة

مطاب دباغ متقن لحرقته
 ليس لأهل حرفته الحجر عليه

تحرير مهمم الأصل عندنا
 ان العقد يتوقف اذا كان
 له مجيز حالة العقد والافلا

احترازاً عما لو طلق الصبي امرأته ونحو ذلك فإنه لا يتوقف بل يبطل وإن كان له ولي خاص لأنه لا يجيز له
 أي لا يقبل الاجازة لأنه لو فعله الوصي نفسه لم يصح فكذلك لم تصح اجازته ويدل عليه أيضاً تمام عبارة
 العمادية في بيان الاصل المذكور وذكر ذلك في جامع الفصولين أيضاً في الرابع والعشرين فقال
 بيانه أن الصبي المجبور لو تصرف تصرفاً يجوز عليه لو فعله وليه في صغره كبيع وشراء وتزوج وتزويج
 أمته وكتابه قنه ونحوه فإذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبياً ولو بلغ قبل
 اجازة وليه فأجازته بنفسه جاز ولم يجز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعها أو حرر
 قنه مجاناً أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج قنه امرأة أو باع ماله محباً فاحشة أو شرب
 شياً أباً كثر من قيمته فاحشاً أو عقد عقداً مما لو فعله وليه في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وإن أجازها
 الصبي بعد بلوغه لم تجز لأنه لا يجيز لها وقت العقد فلم يتوقف على الاجازة إلا إذا كان لفظ اجازته بعد
 البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة كتقوله أو قعت ذلك الطلاق أو العتق فيقع لا يندى يصلح
 للابتداء اهـ وكتب الخبير الزملي في حاشيته على قوله لو فعله وليه في صغره ما نصه يدخل في الولي القاضي
 فافهم اهـ فهذا صريح فيما قلناه أيضاً وقد صرح بذلك أيضاً في فتح القدير حيث ذكر الاصل المذكور
 وبيانه الذي نقلناه ثم قال وهذا يوجب أن يفسر المجيز هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالقابل مطلقاً
 ولا بالولي إذ لا يتوقف في هذه الصور أن قبل فصولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاء اهـ
 فقوله بمن يقدر على امضاء العقد أفاد به أن المراد من له ولاية امضائه من ولي خاص أو قاض لا مطلق
 قابل سواء كان فضولياً أو ولياً ولا يجوز وجود الولي سواء كان العقد قابلاً للاجازة كالبيع بين المثل
 أو غير قابل كاطلاق والخلع وهذا قد رأيت حين كتابتي هذا المحل بخط شيخ مشايخنا سلا على التركاني
 على جامع الفصولين عبارة طويلة عن زواهر الجواهر على الاشباه والنظائر حاصله انه هل المراد
 بذلك الاصل ان يكون العقد قابلاً للاجازة شرعاً حتى لو تزوجت الصغيرة نفسها ولا ولي لها من كفؤ
 وبه المثل يتوقف على اجازتها بعد بلوغها أو المراد وجود ولي يملك الاجازة وقت العقد وقع كلام بين
 بعض الافاضل الحنفية في ذلك في عصرنا فذهب بعض الى الاول وبعض الى الثاني ثم استشهد لكل
 من الفريقين ثم نقل عبارة عن الخاتمة وقال انها تفيد أن المراد ما هو أهم منها ولم يجز للمقام وقد علمت
 تحريره بعون الملك العلام وانه ليس المراد الاول لأن كون العقد قابلاً للاجازة لا بد فيه من شرط
 آخر وهو أن يكون له مجيز وقت صدوره من ولي خاص أو عام كالقاضي حتى لو لم يكن في ولاية قاض كما
 لو زوج الصغير نفسه في دار الحرب مثلاً بهر المثل لم يتوقف على اجازته لأن هذا العقد وإن كان قابلاً
 للاجازة لكنه لا يجيز له وقت صدوره وليس المراد الثاني أيضاً ان كان مراده الولي الخاص كما يتبادر
 من عبارة زواهر الجواهر بل المراد بالولي ما يشمل القاضي بشرط أن يكون العقد قابلاً للاجازة كما علمت
 وليس المراد أيضاً ما هو أهم من الاحتمالين وليس في كلام الخاتمة ما يفيد بل فيه ما يدل على ما قررناه
 وعبارة الخاتمة هكذا صبي تزوج بالغة ثم غاب فلما حضر تزوجت المرأة آخر وقد كان الصبي أجاز
 بعد بلوغه النكاح الذي باشره في الصغر فإن كانت المرأة تزوجت بآخر قبل اجازة الصبي جاز الثاني
 لأنها أتمت الفسخ قبل اجازة الصغير وإن كان النكاح الثاني بعد اجازة الصغير بنظر ان كان النكاح
 في الصغر بهر المثل أو بما يتعابن الناس في مثله يجوز النكاح لأنه كان موقوفاً فينفذ باجازة الصبي بعد
 البلوغ وإن كان بهر كثير لا يتعابن الناس فيه ولا صغيراً أب أو جد فكذلك لأنهم ما يملكان النكاح عليه
 بهر كثير فبقيت وقف عقد الصغير على اجازته ما ينفذ بالاجازة بعد البلوغ وإن لم يكن للصغير أب أو جد جاز
 النكاح الثاني من المرأة لأن عقد الصغير على هذا الوجه لم يتوقف فلا تلحقه الاجازة اهـ وقوله
 لم يتوقف أي وإن كان تحت ولاية قاض لأنه لا يملك تزويج الصغير بعين فاحش إلا الأب والجد فلا يملكه
 القاضي فيكون لا يجيز له فلا يتوقف فيجوز النكاح الثاني من المرأة ونقل في زواهر الجواهر عن فتح

قوله ما يصلح أي انظر ما يصلح
 الخ فأنكره موصوفة لنافية
 اهـ منه

القدر مانصه فعلى هذا قوله ولا يجيز له أى ماله من يقدر على الاجازة يطل كما اذا كان تحت
أى تحت رجل حرة وزوجه الفسولى أمة أراحت امرأته أو خاصة أو معتدة أو مجنونة أو صغيرة
يتم في دار الحرب اذا لم يكن سلطان ولا قاض لا يتوقف لعدم الجيز الذى يقدر على الامضاء حاله العقد
لان دار الحرب ليس بها مسلم له ولاية حكمه لكن تزويجه النية فكان كالمكان الذى في دار الاسلام ليس
له حكم ولا سلطان فانه أيضا يعتذر تزويج الصغار فيه اللاتى لا عاصب لهن فتوسع باطلا حتى لو زال
المانع يموت امرأته السابقة وانقضاء عتده المدة فأجاز لا ينفذ أما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود
من يقدر على الامضاء اه وقوله أما اذا كان أى وجد سلطان أو قاض صريح أيضا فمقتضىه من أن
مرادهم الجيز من له ولاية امضاء ذلك العقد مع قبول ذلك العقد للامضاء في نفسه فاعتزم هذا التحرير
القديم النظير فانك لا تتجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب

قوله في دار الحرب قيد لقوله
أو مجنونة أو صغيرة بنية
اه منه

*(كتاب الغصب) *

*(سئل) * في رجل غصب فرسا وباعها من آخر ومات عند المشتري ولم يجز المالك البيع ويريد
الرجوع على العاصب بقدر ثمنها الذى كان اشتراها به زعماء أن له ذلك ويريد العاصب دفع قيمته اليوم
غصبها فهل للعاصب ذلك والقول له في ذلك * (الجواب) * نعم وفي التنوير وتجب القيمة في القبي
يوم غصبه اجماعا اه وفي شرحه للعلائي عن الجهر والقول للعاصب بينه وفي القول لمن عن جامع
الفصولين ولما ادعى انه غصب أمته ولم يذكر قيمته اتسع دعواه ويؤمر برد الامه ولو هالكه فالقول
في قدر القيمة للعاصب اه * (سئل) * في رجل غصب فتح زيدا وباعه من آخر وسلمه وتصرف به
المشتري ويريد زيد تضمينه مثل نفسه حيث لم ينقطع المثل بعد ثبوت ذلك ثم عا فهل له ذلك
*(الجواب) * نعم ولو باعده العاصب وسلمه فالمالك بالخيار ان شاء ضمن العاصب وجاز به والثمن
له وان ضمن المشتري رجع على العاصب بالثمن وبطل البيع ولا يرجع بما ضمن عليه وان باع ولم يسلم
لا يضمن بزانية اوائل كتاب الغصب ومثله في فتاوى العلامة القزويني المتغصوب منه مخبرين تضمين
العاصب وغاصب العاصب الا اذا كان في الرفق المتغصوب بأن غصبه وقيمه اكثر وكان الثاني املا
من الاول فان الضمان على الثاني أقول قوله المتغصوب ثقت للوقف وقوله بأن غصبه أى الغاصب
الثاني والحال أن قيمته اكثر مما كانت وقت ما غصبه العاصب الاول * (سئل) * في فرس
مشتريه بطريق الملك بين زيد وعمرو وتضمن وهي عند زيد فأوكها لكره فركبها بكر الى مكان بعيد كل
ذلك بدون اذن من عمرو وكانت حامل فولدت مهورا عند بكر قبل انتهاء امدة الحمل ونقصت قيمتها بذلك
ومات المهر ويريد عمرو تضمين زيد نقصان قيمة الفرس والمهر فهل يضمن زيد نقصان قيمة الفرس لا المهر
*(الجواب) * نعم يضمن زيد نقصان قيمة الفرس بالولادة ولا يضمن قيمة الولاد حيث لم يتعد عليه ولم
يمنعه بعد طلبه والمسئلة في الخيرية من الغصب وفي الانقروى عن العناية وان نقص المتغصوب في يد
العاصب ولم يجبر نقصانه بوجه آخر ضمن النقصان سواء كان النقصان في يده مثل ان كانت جارية
فاعورت أو ناهدة الدين فأنكسر ثديها أو في غير يده مثل ان كان عبدا فاحترق فانسى الحرقه لانه دخل
في ضمانه بجميع أجزائه بالغصب وقد فات منه جزء أو ما اذا كان قد اشترى بقره فانسى الحرقه لانه دخل
الغصوبة عند العاصب فردهما وفي قيمة الولاد وقام بنقصان الولادة فلا يضمن العاصب شيئا عندنا خلافا
لزمفر اه وفي البرازية وان نقص المتغصوب عند العاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعله
الغير فيقتضي المالك بين تضمين العاصب ويرجع العاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على
أحد اه وفيها عرج الجمار المتغصوب في يد العاصب ان كان يمشى مع العرج ضمن النقصان
وان كان لا يمشى أصلا ضمن القيمة كالتقطع اه وفيها ضرب بقرة الغيرة سقطت وخيف تلفها فباعها
من قصاب فذبحها فعلى الضارب ضمان النقصان اه ركب جارية غيره فغيبه وضمن ثم زال العيب له

مطلب غصب فرسا وباعها
ومات عند المشتري ضمن

مطلب القول للعاصب
في القيمة

مطلب باعه للعاصب وسلمه
للمشتري فالمالك يضمن
آيم ما شاء

مطلب وادت الفرس مع
العاصب ونقصت قيمتها ومات
الولد يضمن نقصانها فقط

مطلب نقص المتغصوب
يد العاصب ولم يجبر نقصانه
بوجه آخر ضمن النقصان الخ

مطلب فيما اذا عرج الجمار
المتغصوب في يد العاصب
مطلب اذا زال العيب
يرجع العاصب بما ضمن

حائط غيره الخ أقول في شرح النقاية للعلامة فاسم وإذا اهدم الرجل حائطه جاز فليجار الخيارات شاء
 ضمنه قيمة الحائط وانقض الضامن وإن شاء أخذ النقص وضمنه النقصان لأن الحائط قائم من وجهه
 حاله من وجهه فإن شاء مال إلى جهة الضام وضمنه النقصان وإن شاء مال إلى جهة الهلاك وضمنه
 قيمة الحائط وليس له أن يجبره على البناء كما كان لأن الحائط ليس من ذوات الامثال وطريق تشييد
 النقصان أن تقوم الدار مع جدرانها وتقوم بدون هذا الحائط فيضمن فضل ما بينهما ١٥ أقول
 وهذا في غير الوقت كما في حاشية البيرى أى فلو خدم حائط الوقت مسجد أو غيره أجبر على بنائه
 وسئل قارئ الهداية عن استأجر دارا وقتا فهدمها وجعلها طاحونا وفرغ فأجاب بأنه ينظر القاضي
 إن كان ما غيرها إليه أنفع وأكثر يربها أخذ منه الإجرة وأبقى ما عمره للوقت وهو متبرع وإذا أزم
 بهدمه واعادته إلى الصفة الأولى بعد تعزير بماليق بحاله ١٥ وتماه في رد المختار (سئل)
 فين تعلق برجل وخاصة فسقط من المتعلق به شئ فباع هل يضمن المتعلق * (الجواب) * نعم
 يضمن المتعلق كما صرح بذلك في العمادية من أنواع الضمانات من التسبب والدلالات ومثله
 في الفصولين أقول وينبغي أن يكون القول للمتعلق في قدر ما سقط نظير ما مر أول الباب وكذا لو أكر
 السقوط أصلا ما لم يبرهن الاخر وكتب المؤلف فروعا في غير هذا المحل وفي أجناس الناطق
 الغصب عبارة عن ابتاع الفعل فيما يمكن نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق النقصان به أما من غير
 فعل في المحل لا يبرر غاصا حتى لو منع رجلا من دخول داره ولم يمكنه من أخذ ماله لم يكن بذلك غاصبا
 وكذا لو منع المالك عن المواشي حتى ضاعت لا يضمن ولو منعها منه يضمن وفي البير الكبير إذا حبس
 رجلا حتى ضاع ماله لا يضمن ولو حبس المالك عن المالك يضمن وفي ميسوطة الاستيعاب إذا حال بين
 رجل وأملاكه حتى تلفت لا ضمان عليه ولو فعل ذلك في المنقول يضمن وفي المختلفات القديمة إذا وقف
 بجنب داره رجل ومنع صاحبها عنها حتى هلك لا يضمن وأوضح من هذا إذا حال صاحب المال
 وقته ولم يأخذ حتى تلف المال لا يضمن وقدم في أول الجنس الذي قبل هذا عن العيون ما يحتاج
 هذا وفي التجنيس رجل أراد أن يسقي زرعه فغصبه إنسان حتى فسد زرعه لا يضمن وكذا ذكر في العدة
 وفي فوائد عني نظام للدين ختم ماء الرز آخر حتى هلك الارز هل يضمن أجب شيخ الاسلام علاء الدين
 علي بن عبد المجيد وكان استأذنه يضمن فصول العمادية في ٣٣ في أنواع الضمانات ومثله
 في جامع الفصولين وأقول مقتضى هذه الفروع أن تقيده مسائلنا بما لو وقع المتعلق فعلا في الساقط
 تأمل وأما لو قتل صاحب المال وتركه حتى تلف فوجه القول بال ضمان فيه أنه لما لم يفتقد أنزال يذ
 مالكة عنه وصار يديه حكما فذا تركه حتى تلف يضمنه تأمل * (سئل) * فيما إذا كان زيدا أرض
 يزرعها بنفسه ولا يذفعها من أمة فزرعها عمر ويذره حطه يلاذن مالكة المزبور واستجسد الزرع
 فهل الزرع للزارع * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل غرس في أرض آخر يذره
 ولا وجه شرعي فهل يؤمر بالقلع والرد * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا
 حرق زيد أرضا موقوفة ليزرعها باذن ناظر الوقت فعصد عمر ووزرعها ليدون اذن الناظر ولا وجه
 شرعي ونبت الزرع ولم يدركه وقطعه لا يضمن بالوقت فهل يؤمر عمر بقلعه * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * في رجل غرس أشجار لنفسه في أرض مشتركة بينه وبين ابن عمه يذره ولا وجه
 شرعي ثم مات الرجل عن ورثة فهل يكون الغراس له يورث عنه * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في رجل زرع حنطة في أرض جارية في ملك زيد بلا اذنه ولا وجه شرعي ونبت الزرع ولم يدركه ويريد زيد
 تكليف الرجل قلع زرع المزبور فهل له ذلك * (الجواب) * حيث لم يدرك الزرع فلما ملك الأرض
 أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبقى فلما ملك قلعه فإن لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب
 وللمالك تضمينه نقصان أرضه أن نقصت الأرض يزرعها كما في جامع الفصولين وفي المجتبى زرع أرض

مطلب الحائط ليس من
ذوات الامثال

مطلب إذا اهدم حائط
الوقت أجبر على بنائه
مطلب تعلق رجل برجل
وساحبه فسقط من المتعلق به
شئ ضمنه

مطلب في تعريف الغصب

مطلب حبس رجل لا حتى
ضاع ماله لا يضمن

مطلب له أرض غير معدة
للاستغلال بل يزرعها
بنفسه فزرعها غيره بلا اذنه
فالزرع للزارع

مطلب غرس في أرض
غيره يؤمر بالقلع
مطلب زرع في أرض
موقوفة يؤمر بقلعه حيث
لا ينش بالوقت

غيره ونبت فلما مات أن يأمر الغاصب بقلعه فإن أبي يقلعه بنفسه وقبل النبات بغير صاحب الأرض
 أن شاء تركها نبت فأمره ببقائه وإن شاء اعطاه ما زاد البذر فتقوم به بذرة يذرع غيره له حق القلع
 ويغرم وغيره بذرة فينتج فضل ما بينهما عن أبي خيفة رحمه الله تعالى أنه يوطيه مثل بذره والاول
 أصبح من الغصب وذكره العلائي باختصار مفيد * (سئل) * في أرض وقت سلخنة
 جارية في مشد مسكة آخر فعمد زيد وزرعها في مدة معلومة واستغلها كل ذلك بدون إذن من متولى
 الأرض ولا يمن له المشد ولم تكن الأرض في اجارته في المدة المرقومة ويريد الناظر مطالبة زيد بآجرة
 مثل الأرض المزبورة مدة زرع واستعه الفهل له ذلك * (الجواب) * نعم وقد أجاب الشيخ خير
 الدين عن مثله بقوله ليس له أن يطالبه بحصته من الخارج أو بآجرة زرعها دراهم وإن قلنا لا ترفع يده
 عما مادام مزراعا يعطى ما هو المعتاد فيها على وجه المطلوب كافي تقاويه من المزارعة أقول الضمير
 في قول الشيخ خير الدين ليس له الخ عائدا على المزارع فإن سؤاله هكذا سئل عن الأرض
 السلطانية أو الوقت التي لها مزارع معتاد عليها وله يد سابقة في مزارعها بالحصصة المعهودة فيها
 إذا زرعها غيره بغير إذنه ودفع ما عليها من الحصصة فهل لمزارعها أن يطالبه بحصته من الخارج
 أو بآجرة زرعها دراهم أجب لا وإن قلنا الخ والحاصل أن المطالبة بالحصصة أو بالآجرة لو كمل السلطان
 أو متولى الوقت لو كانت الأرض وقتا وليس للمزارع وصاحب المسكة مطالبة بشئ من ذلك
 لأنه لاحق له في نفس الأرض فاحفظ ذلك فإنه يخفى على كثيرين * (سئل) * في أرض معلومة
 في قرية مدة للاستغلال زرعها زيد بغير أمر صاحبها عمر واستغلها قام عمر ويطالب المزارع بحصته
 من زرعها ولم يكن في القرية عرف من اقتسام القلة أنصافا أو أرباعا فهل يكون الخارج للمزارع وعليه
 أجر مثل الأرض * (الجواب) * نعم * (سئل) * نعم إذا كان زيد أرض من بجهة
 أراضي قرية معدة للأرض للزراعة والعرف في القرية أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الربع
 من الزرع الشسوى فزرع عمر والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف ولزيد ما عليه
 العرف من الزرع * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولو زرع أرض الغير بغير إذنه يعتبر
 العرف فإن اقتسموا القلة أنصافا أو أرباعا اعتبروا الأجزاء للمزارع وعليه أجر مثل الأرض وأما
 في الوقت فيجب الحصصة أو الأجر بكل حال فصولين اه أقول عبارة جامع الفصولين في الخادى
 والثلاثين ومن زرع أرض غيره بلا أمره يجب الثلث والربع على ما هو عرف القرية ثم رخصتساوى
 القاضي ظهير الدين زرع الأكرسنيين بعدمضى مدة المزارعة جواب الكتاب أنه لا يكون مزارعة
 فالزرع كله للأكرس وعليه تصديق ما فضل من بذره وأجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتون بخارى وقبل
 تكون مزارعة وقيل لو كانت الأرض معدة للزراعة بأن كان ربه يمن لا يزرع بنفسه ويدفعها مزارعة
 فذلك على المزارعة فليس الأرض حصصة على ما هو عرف تلك القرية لكن إنما يحمل على هذا لو لم يعلم
 وقت الزراعة أنه زرعها على وجه الغصب صريحا أو دلالة أو على تأويل فإن من أجزأ أرض غيره
 بلا إذنه ولم يجره ربه أو قد زرعها المستأجر فالزرع كله للمستأجر لا على الزراع وإن كانت الأرض
 معدة إلا في الوقت فيجب فيه الحصصة أو الأجر بأى جهة زرعها أو سكنها اعتدت للزراعة أو لا وعلى هذا
 استقرت قسوى عامة المتأخرين اه وحاصله أن في المسئلة قولين أو ثلاثة الأول أنه إذا زرع أرض
 غيره بلا أمره لا يكون غصبا بل يحمل على المزارعة وحصته رب الأرض ما جرى عليه عرف القرية من
 ثلث أو ربع والقول الثاني جواب المكتاب أنه يكون غاصبا والزرع كله له لكن يصدق بما فضل
 عن بذره وأجر مثل عمله ويمكن حل هذا على ما إذا لم يكن عرف في أخذها على وجه المزارعة فلا يخالف
 ما قبله والقول الثالث أنه يكون مزارعة إذا كان صاحبها أعدها للاستغلال بأن كان يدفعها مزارعة
 لغيره ولا يزرعها بنفسه لأنه يكون قريته على أن الزارع إنما أخذها على وجه المزارعة على عرف تلك

مطلب مهم في أرض وقت
 مشد مسكة الرجل زرعها
 آخر بلا إذن فعليه أجرها
 للمتولى لا لصاحب المشد

مطلب غصب أو ضامعة
 للاستغلال فعليه أجرها
 أن لم يكن في القرية عرف الخ
 مطلب زرع أرض غيره
 بلا إذنه يعتبر العرف

القرية أو ما لو كان صاحبها زرعها بنفسه يكون الزارع غاصبا قال زرع كلمة وقوله لكن انما يجب حمل الخ
معناها أن كون ذلك من زرعه فيما اذا كان صاحبها المعتبر الثالث ولكن في القرية عرف من قسم
معلوم لصاحب الارض انما يتم اذا لم يعرف انه زرعها على وجه الغصب أو بتأويل عقد أو ملك ويوافق
هذا ما قاله في البرازية من المزارعة قال القاضي وعندى أنها ان معدة لزراعة وحصة العامل معلومة
عند أهل تلك الناحية جازا استحسانا وان فقد أحدهما لا يجوز ينظر الى العادة اذا لم يقر بأنه زرعها
لنفسه قبل الزراعة أو بعدها أو كان ممن لا يأخذ من زرعته ويأخذ من ذلك فحينئذ تكون غصبا والخارج
له وعليه نقصان الارض وكذلك لو زرعها بتأويل بأن استأجر أرضا لغيره المؤجر ولم يميز حاربهها
وزرعها المستأجر لا تكون من زرعته لانه زرعها بتأويل الاجارة اه ويؤيده ما في غصب الذخيرة
قالوا في المعدة للاستغلال يجب الاجر اذا سكن على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة وذكر
في مزارعة الذخيرة أن السكنى فيها تحمل على الاجارة الا اذا سكن بتأويل ملك اه لكن المشهور
وهو المفتى به أن منافع الغصب غير مضمونة الا في الوقف ومال اليتيم والمعدة للاستغلال الا اذا سكن
المعدة للاستغلال بتأويل عقد أو ملك كما قدمناه في كتاب الاجارة عن التنوير وشرحه وقال
في شرح التنوير قبل باب فتح الاجارة ما نصه وفي الاشياء ادعى نازل النخل ودخل الحمام وسكن
المعدة للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب قلت فكذلك اموال اليتيم على المفتى به فتنبه اه
وقول الفصولين الا في الوقف يجب فيه الحصة أو الاجر الخ أى يجب فيه الحصة ان كان ثمة عرف
في أخذها من زرعته بحصة معلومة والا فلا اجر وقوله باى جهة أى سواء كان غاصبا او لا وذكر
في الاسعاف انه لو زرع أرض الوقف يلزم أجر مثلها عند المتأخرين اه والظاهر جله على ما اذا لم يكن
عرف أو على ما اذا كان الاجر أنفع للوقف لقولهم يفتى بما هو أنفع للوقف فالخامس أن من زرع
أرض غيره بلا اذنه ولو على وجه الغصب فان كانت الارض ملكا وعده حاربه المزارعة اعتبر العرف
في الحصة ان كان ثمة عرف والا فان أعدت لاجار فالخارج كله للزارع وعليه أجر مثلها لهما والاولا
فان انتقصت فعليه النقصان والا فلا شئ عليه وان كانت وقفا فان كان ثمة عرف وكان أنفع اعتبره والا
فأجر المثل وكذا لو كانت مال يقيم أو سلطانية فاعتنم هذا التحريم المفرد الجامع بين كلامهم المبدد
* (سئل) * في أرض معلومة معدة للاستغلال جارية في ملك هند فوضع زيد عليه
واستغلها واستوفى منفعتها مدة بلا اجارة ولا اجرة قامت هند تطالبه باجرة مثلها عن المدة المزبورة
فهل لها ذلك * (الجواب) * نعم ولو سكن دارا معدة للتعلة أو زرع أرضا معدة للاستغلال من
غير استئجار يجب الاجر جامع القناوى من الاجارة * (سئل) * في خانق مائة بين شريكين
سكنها احدهما مدة بدون اجارة ولا اجرة وهى معدة للاستغلال فهل لاجرة عليه لشريكه
* (الجواب) * قال في العمادية في الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات بيت أرخاوت بين
شريكين سكنه أحدهما لا يجب عليه الاجر وان كان معدا للاستغلال لانه سكن بتأويل الملك اه
وبذلك حصل الجواب وذكر قبيله ما نصه وفي قناوى شيخ الاسلام طاهرين محمود أحد الشريكين
اذا سكن في دار الشراكة بغيبه صاحبه ثم جاء الاسترطاب أجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار
معدتة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما كان من توابع السكنى فيجوز لمولوكه لكل
واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الدخول والتعود
ووضع الامتعة فيه معطل عليها منافع ملكيها وانه لا يجوز وانا كان هكذا صار الخائن ساكنا
في ملك نفسه فلا يجب الاجر ومثله في الفصل الثامن من اجارات الذخيرة اه * (سئل) *
في طاحونة ماء مشتركة بين اثنين ويقيم لكل حصة معلومة فيها فاستعملها البالغان بالطنين بمدة بلا
اجارة ولا اجرة حتى بلغ اليتيم رشيدا فطالبهما الا باجرة مثل حصته مدة استعمالها فهل له ذلك

فتن

على هذا الحاصل المقيد
في مسألة من زرع أرض
غيره بلا اذنه

مطلب غصب أرضا معدة
للاستغلال يجب الاجر

مطلب سكن أحد الشريكين
في الخانق المعدة للاستغلال
لا يلزمه اجر

مطلب طاحونة مشتركة
بين يقيم وغيره استعمالها
الشريك لليتيم اجرة حصته

مطلب طاحونة مشتركة
بين يقيم وغيره استعمالها
الشريك للقيم اجرة حصته
مطلب اذا عطل الحانوت
مدة يلزمه الاجر

(الجواب) * نعم وفي الخيرية من الاجارة مثل في بئر معدة لخزن الغلال بالاجرة بين يقيم وبانح
آجره البالغ باذن الولي هل يلزم دفع حصصة اليتيم من الاجرة لوليه أم لا أجاب نعم يلزم بل لو استعمله
الشريك لنفسه بلا اجارة يلزمه اجرة مثل حصصة اليتيم كما أفتى به المتأخرون الحاقا له بالوقف صيانة له
والله تعالى أعلم اهـ ومثله في الترتاشية من الشركة * (سئل) * في حانوت معدة لصنع الاثواب
جارية في وقف أهلي وضع زيد فيها بعض آلة الصنع كالمذق والحلة وغيره ما عطل الحانوت مدة
بدون اجارة ولا اجرة ويريد ناظر الوقف المزبور مطالبة زيد بأجرة مثلها في المدة المزبورة بعد ثبوته شرعا
فهل له ذلك * (الجواب) * منافع الغصب غير مضعونة استوفاهما أو عطلها فانها غير مضعونة
عندنا الا أن يكون المغصوب وقف او مال يقيم أو معدة للاستغلال الخ تنوير من الغصب أقول ومثله
في الدرر والعجب من الشربلالي حيث قال في حاشية الدرر ولي نظر فيما لو عطل اهـ فانه يفيد أنه لم يره
مع أن الاستثناء المذكور ظاهر في انه راجع الى قوله استوفاهما أو عطلها * (سئل) * في دار
ملك بين اخوة ثلاثة بالغين سكنها واحد منهم بدون اجارة ولا اجرة ولا اذن وليست معدة للاستغلال
فهل لا يلزمه اجرة عن مدة سكناه لحصة أخويه * (الجواب) * نعم قال في الدرر المنافع كركوب
الداية وسكنى الدار واستخدم المملوك لا تضمن بالغصب والاتلاف وقال في التنوير ومنافع الغصب
استوفاهما أو عطلها غير مضعونة الا أن تكون وقف او مال يقيم أو معدة للاستغلال الا اذا سكن
بتأويل ملك أو عقد * (سئل) * في دار معلومة غير معدة للاستغلال مشتركة بين يتيمن وبالعين
سكنوا في جميع الدار مدة بلا اجارة لحصة اليتيم ولا اجرة فهل يلزمهم اجرة المثل لحصة اليتيم في المدة
* (الجواب) * يلزمهم ذلك أقول الفهم في سكنوا على البالغين فقط ووجه لزومهم الاجرة
أن مال اليتيم ملحق بالوقف كما مر عن الخير الرملي وأما قول التنوير الا اذا سكن بتأويل عقد أو ملك
فهو راجع للمعد للاستغلال فقط كما أفاده شارحه العلائي وبنائه سابقا * (سئل) * في دار
جارية في وقف أهلي للاستغلال على زيد وامرأتين فسكن زيد في كاملها بالغلبة بدون اذن المرأتين
ولا وجه شرعي ولم يدفع لهما ما شيأ من اجرتها فهل تلزمه اجرة مثل حصته ما مدة سكناه فيها
* (الجواب) * نعم في الاشباه من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه احدهما بالغلبة بدون اذن
الاخر سواء كان موقفا للسلطنة أو للاستغلال فانه يجب فيه الاجر أيضا ومثله في البرازية
وصور المسائل والبحر والقنية وافتى به خاتمة المحققين الخير الرملي وكذا غيره ممن يعتمد على اقتائه
* (سئل) * في جماعة أسكنهم ناظر الوقف دار الوقف مدة بلا اجارة ولا اجرة فهل يلزمهم لجهة
الوقف اجرة المثل مدة سكناهم * (الجواب) * نعم قال في العمادية وفي الفتاوى متولى الوقف
اذا سكن دار الوقف بغير اجرة كرهال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين ان عليه اجر
المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن صيانة للوقف عن ايدي الظلمة وقطع الاطماع
الفاسدة وعليه الفتوى اهـ ومثله في جامع الفصولين والرحيمة * (سئل) * في رجل سكن مع
زوجه غصبا في دار جارية في ملك الزوجة واهله مدة تسنين بلا اجارة ولا اجرة وليست معدة
للاستغلال فهل لا يلزمه اجرة لهم * (الجواب) * حيث سكن غصبا ولم تكن الدار وقفا ولا
لايتام ولا معدة للاستغلال لا يلزمه اجرة في تلك المدة المزبورة والله تعالى أعلم وان نقص المغصوب
عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيمنذ بخير المتألفين تضمن الغاصب
ويرجع الغاصب على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احد برأية * (سئل) * في رجل
سكن مع زوجته في دار وقف بدون اجارة ولا اجرة حتى مات الرجل عنها وعن تركته فهل تؤخذ اجرة
الدار من التركة او من الزوجة * (الجواب) * تؤخذ اجرة الدار من تركه الرجل لا من الزوجة

مطلب يجب الاجرة لحصة
اليتيم

مطلب سكن أحد المستحقين
في دار الوقف بالغلبة تلزمه
اجرة

مطلب أسكنهم الناظر بلا
اجرة فعليهم اجرة المثل

مطلب غصب دارا وسكنها
لا يلزمه اجرة

مطلب سكن دار اليتيم
أو الوقف بأهله واتباعه
فاجر المثل عليه

مطلب تؤخذ الاجرة من
المتبوع
مطلب فيما اذا نقص
المغصوب عند الغاصب
مطلب فيما اذا كانت قيمة
البناء أو لغراس أكثر من
قيمة الارض المغصوبة

لان الرجل متبوع والزوجة تابعة والاجرة تلزم المتبوع لا التابع قال في البرازية من الاجارة في نوع
المقتربات ومن سكن دار الوقف أو التيم بأخيه وأتباعه فأجر المثل على الرجل المتبوع اهو في وصايا
التنوير أهل الرجل زوجته الخ * (سئل) * فحين غضب أرضا وبني فيها أو غرس وقيمة البناء
أو الغراس أكثر من قيمة الارض هل يملك الارض بقيمة أم يؤمر بالقطع * (الجواب) * أجاب شيخ
الاسلام على أفندي مفتي الروم أنه يؤمر بقطع ذلك ولا يلتفت لقوله ونعم هذا الجواب فان فيه سد باب
الظلم والغصب وان كان في المسئلة اختلاف وأخذ جوابه من فتاوى أبي السعود رحمه الله تعالى ومن
القهستاني وعبارة القهستاني ومن بني بناء في أرض غيره غصبا أو غرس شجرة كذلك أمر الغاصب
بالقطع أي قطع البناء أو الشجر والرد إلى الأرض فارغة إلى المالك ولو كانت القيمة أكثر من
قيمة الارض وقال الكرخي أنه لا يؤمر به حينئذ ويضمن القيمة وهذا أتفق لمسائل الباب كما في النهاية
وبه أفتى بعض المتأخرين كصدر الاسلام وأنه حسن ولكن نحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا
لأصحابنا فانهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب كما في العمادية من الفصل الثاني والسلاطين من
أنواع النعمانات اه وفي هامش الانقروى ما نصه ولا يفتي بقول الكرخي صرح به أبو السعود
العمادي وقال في نور العين بقول الحقير عدم اقطاع ملك المالك هو المذكور وروحه في الجامع
الصغير والهداية والخلاصة وعامة المتون ولكن اختير في شروح الهداية وغيره اقول الكرخي ولعل
الاول قياسي والثاني استحسان وهو الاول لما ذكره الامام قاضيان في فتاواه أن لصاحب أكثر
المالين أن يملك الاخر بقيمة وقطائره كثيرة كدابة ابتعت لأول مرة فلو قيمة اللؤلؤة أكثر فلهما أن
يملك الدابة وكدابة ادخلت رأسها في قدر رجل ولم يمكن اخراج رأسها الا بكسر القدر ولو قيمتها أكثر
من قيمة قدرها أن يملكه بقيمة اه قلت ويمكن أن يفرق بين هذه المسائل ومسئلة الغصب بأن فعل
ذلك في هذه المسائل أمر اضطراري لصدور وبدون قصد معتبر وأما الغصب فهو فعل اختياري
مقصود والذى أفتى به المولى على أفندي هو الاولى والاسرى في هذا الزمان لثقله أهل الظلم والغاصبين
ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق قال الامام الزليعي أي ليس اذى عرق ظالم
وصف العرق بصفة صاحبه وهو الظالم وهو من الجار كما يقال صام نهارة وقام ليله قال تعالى فيها
يفرق كل أمر حكيم ولان الارض باقية على ملكه اذ لم تصر مستملكة ولا مغصوبة حقيقة ولا وجد فيها
شي يوجب الملك للغاصب فهو يفتقر إليها ووردها إلى مالكها كما اذا شغل ظرف غيره بالطعام ثم ذكر
ما اذا زادت قيمة البناء وهذا التعليل والحديث الشريف يستأنس به لما أفتى به المولى أبو السعود
* (سئل) * في رجل مشترك بين زيد وعمر وذبحه عمر وبدون اذن من شريكه زيد ولا وجه شرعي
ويريد زيد تفصيل عمر وقيمة حصته منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم في الاصح قال في العمادية
في الفصل ٣٢ ومن ذبح شاة غيره فمالكه بالخير ان شاء ضمنه قيمتها وسلمها اليه وان شاء أخذها
وغرمه نقصان وكذا الجزر وكذا اذا قطع يدهما وهذا هو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وروى
عنه ان شاء أخذها ولا شيء له والاول اصح اه ومثله في التنوير من الغصب * (سئل) * فيما
اذا غصب زيد شجرة زيتون لعمه وزو قلعها وغرسها في ملكه فنبتت وأدركت فهل تكون الشجرة
الزيتونة لزيد ولصاحبها عمرو وقيمتها * (الجواب) * نعم ويلزم للغاصب التعزير اللائق بحاله
الرادع له ولا مثاله والله تعالى أعلم ولو غصب تالة صغيرة فغرسها في ملكه فأدركت في أرضه فاصحاب
التالة قيمة التالة ولا سبيل له على التالة عندنا لانها صارت تبع الارض ولو غصب تالة ولم تزد فان لم
تنت فلا شئك أنما ترد على المالك وان نبتت ولم تزد ينبغي أن ترد على المغصوب منه أيضا لانه وضع
المسئلة في الزيادة في غصب المبسوط لصدر الاسلام أبي اليسر رحمه الله تعالى عمادية في ٣٢ ومثله

مطلب من ذبح شاة غيره
بمالكه بالخير

مطلب غصب شجرة صغيرة
وغرسها في أرضه

مطلب قطع اشجار غير
لزمه قيمتها فائمة وعز

في الفصولين والتسالة مغار النخل قاموس * (سئل) * في رجل عمد الى كرم آخر وقطع اشجاره
ظلم او عدوانا فهل اذا ثبت عليه ذلك يلزمه التعزير وقيمة ما قطعه قائما في أرضه * (الجواب) *
نعم كما أفتى به الشيخ اسماعيل ولو قطع شجرة رجل تقوم الارض وفيها الشجرة وتقوم بلا شجرة فيغرم
ما بينهما وكذا الزرع عمادية وفيها أيضا قطع اشجار كرم انسان يضمن القيمة لانه ألتف غير المثل
وطريق معرفة ذلك أن يقوم الكرم مع الاشجار النابتة ويقوم مقطوع الاشجار ففضل ما بينهما قيمة
الاشجار فبعد ذلك صاحب الكرم بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه تلك
القيمة وان شاء أمسك الاشجار ورفع من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة وضمنه حصة الباقي وذكر
الفقيه أبو الليث في فتاواه مسئلة قطع الاشجار هكذا ثم قال وان كانت قيمة الاشجار مقطوعة وغير
مقطوعة سواء فلا شيء عليه أقول فلو كانت قيمة الكرم مع الاشجار النابتة ألقا مثلاً وبدون
الاشجار سبعة مائة كانت قيمة الاشجار قائمة ثلثمائة وهي فضل ما بين القيمتين فان شاء المالك دفع له
الاشجار المقطوعة وضمنه قيمتها قائمة وهي ثلثمائة وان شاء أمسكها ونظر الى قيمتها مقطوعة فان
كانت قيمتها مقطوعة مائة مثلاً لرفع عنه مائة وضمنه الباقي من قيمتها قائمة وهو مائة وان كانت
قيمها مقطوعة وقائمة سواء واختارنا مساكها فلا شيء على القاطع وذلك مثل الصفصاف
والخروب بالماء فان قيمته قائمة وقت القطع لا تزيد على قيمته مقطوعا بخلاف شجر الكرم ونحوه فان قيمته
قائمة حال الثمر أكثر من قيمته مقطوعا لا يصلح الاحتياط هذا ما ظهر لي في بيان هذا المقام فامل
* (سئل) * فيما اذا وضع زبيده على كرم غيب لعمره وتصرف بعنقه بطريق الغصب ولم يدفع
لعمره ومنه شيئا ثم ردا الكرم لعمره وامتنع من رد مثل العنب الذي تصرف به فهل عليه رده لعمره
حيث لم ينقطع المثل * (الجواب) * نعم زوائد المغصوب مطلقا أي سواء كانت متصلة كالسمن
والحسن أو منفصلة كالولد والتمر لا تضمن إلا بالتعدي أو المنع بعد الطلب لانهم أمانته وحكمها هذا درر
من الغصب ومثله في التنوير وغيره والعنب مثلي كافي العمادية ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو
من ذوات الامثال فان كان السعري المكان الذي التقيما مثل السعري في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ
برذ المثل وان كان السعري في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب
وقت الغصب وان شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر من قيمة الغصب ان شاء اعطى
مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطا قيمته حيث غصب الا أن يرضى المغصوب منه بالتأخير وان
كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل خائفة في الغصب من الفصل الاول
المغصوب لو قائما يأخذه مالكمه مثليا أو لا في كل الوجوه الا ان كانت بلدة الخصومة أقل من قيمة بلدة
الغصب فينبذ للمالك خياران ثلاث رضى به أو انتظر أو أخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة جامع
الفصولين * (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمر والاخوين غراس عنب وزيتون قائم في أرض
وقف بالوجه الشرعي وهو جار في ملكهم ما نصفين فغاب زيد بنحو ثمان سنين فتصرف عمر ويجمع
غراس المذكوكة لنفسه بلا إذن من أخيه ولا اجارة ولا وجه شرعي ثم حضر أخوه وطالبه
بمثل ما تصرف به من حصته من الثمر فهل يلزم عمر امثل ما تصرف به من حصته أخيه زيد من الثمر
الزيتون * (الجواب) * نعم لان العنب مثلي كافي عامة الفتاوى بخلاف الفواكه صاحب المحيط
كافي العمادية وكذا الزيتون مثلي مكمل مضمون مثله كافي الخيرية ويجب المثل في المثلي كالمكيل
والموزون والعددي المتقارب لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد بالمثلي
ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه يعتد به وما لا يكون كذلك فهو قبي ثم المثل قد يكون
مصنوعا حيث تخرجه الصنعة عن المثلية يجعله نادرا بالنسبة الى أصله كالقمصة والقدر والابريق
يكون قيميا وقد يكون مصنوعا بحيث لا تخرجه عن المثلية لبقائه كثرته وعدم تفاوته كالدرهم والدنانير

مطلب العنب مثلي وكذا
الزيتون مثلي مكمل مضمون
بمثله
مطلب يجب المثل في المثلي
مطلب في تعريف المثلي

المشترية تدور من الغصب كل ما يكال أو يوزن وليس في بيعه مضر بغيره غير المصنوع فهو مثلي
وكذا العددي المتقارب كالجوز والبض والفلوس ونحوها وذلك من عدم الاعتداد بالاسلام أو بالسر
في شرح كتاب الغصب ليس كل مكيل مثليا ولا كل موزون انما المثلي من المكيلات والموزونات ما هي
مقاربة أما ما هو متفاوت فليس مثلي فكأن المكيلات والموزونات والعدييات سواء عمادية وذوات
نحر الاسلام في الجامع أن النعم من ذوات الامثال والكثيرى والمشتري والخرج كأيما من ذوات
الامثال لانها عددي متقارب وفي شرح القدرى - وعار النخل كأيما جنس واحد لا يجوز فيه
التفاضل لقوله عليه السلام الخبز بالتر مثلا يخل فأما بقية العار فكل نوع من الشجر جنس
واحد والغيب مثلي وكذا الزبيب وكأيما جنس واحد كذلك في عامة استساوى وفي قوله صاحب
المحيط وأحاله الى زيادات القيسه أى الثبوت أن الغيب من ذوات النعم وفي الفتاوى النخل والعصير
مثليان وكذا الدقيق والنخالة والجص والتوراة والقطن والصوف وغزله والتبن وجميع أنواعه مثلي
وفي النعم اختلاف والكأن والابريسم والنحاس والصفرا والرصاص والحديد والحناء والخوخية
والرياحين اليابسة كأيما مثلي والجند مثلي وفي موضع آخر انه قبي وأما الماء ففي رواية أنه من ذوات
الامثال وفي قوله صاحب المحيط أنه من ذوات القيم عند أبي حنيفة وأبي يوسف والكاعده مثلي
والرمان والسفرجل والقناء والبطيخ مما يتفاوت أحاده فله يكون من ذوات القيم وكل موزونين
إذا اختلفا بحيث لا يمكن التمييز بينهما يخرج كل واحد من أن يكون مثليا وبصير من ذوات القيم
والسرقين من ذوات القيم وكذا الحطب وأوراق الشجر كأيما والبسط والمخسر والبراري والادم
والصرم والجلود كأيما قيميات كالتياب والابرة والرياحين الرطبة والبقول والغصن والخبث من
ذوات القيم ولينذا لا يجوز السلم فيها ولا استقراضها أما الرياحين اليابسة التي تملك وترزن مضمونة
بالمثل عند استهلاكها فيجوز السلم والقرض فيها من فصول العمادى النعم مثلي والتراب من ذوات
القيم وقيل مثلي حاوى الزاحدى الذين مثلي خيرية من الدعوى الزيت مثلي خيرية من البيع السامد
الزيتون مثلي خيرية قيل الاقالة الغزل المصبوغ من ذوات الامثال يتبع الدهر أقول قال صدر
الشريعة رحمه الله تعالى اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة أى المكيل والموزون والعددي
المتقارب متليما مع أن كثيرا من الموزونات ليس مثلي بل من ذوات القيم كالقمصة والقدر ونحوهما
فأقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالتين مبيعا على الكيل والوزن
أو العدد ولا يحدف بالصنعة فانه اذا قيل هذا الشيء فقير به رجم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت
وحينئذ يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصنعة حتى لا اختلف كالقمصة والقدر ولا يكون مثليا ثم ما لا
يختلف بالصنعة اما غير مصنوع واما مصنوع لا يختلف كراههم والماء والفلوس وكل ذلك مثلي
اذا عرفت هذا عرفت حكم المزروعات وكل ما يقال يساع من هذا التراب ذراع بكذا فلهذا انما يقال
فيما لا يكون فيه تفاوت وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك فافهم جده المثل
في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فيوم مثلي وما ليس كذلك فمن ذوات القيم وما ذكر من الكيل وأخواته
تجنى على هذا انه مقتضى هذا أن المذروع الذي لا يتفاوت مثلي كتوب كراباس نسج من غزل واحد
فمن أنف ذراعا من ذلك الثوب يضعه بثله من ذلك الثوب أو من ثوب آخر نسج من ذلك الغزل اذا لم
يكن بينهما تفاوت يعتد به ومثلا يقال اذا كانت الشقة مشتملة على عدة أبواب يضمن كل ثوب منها
بثوب آخر منها حيث لا تفاوت بين أثوابها نسجا أو غزلا يعتد به أى من حيث الرغبة أو الثمن حتى
يقال كل ثوب منها بكذا كما يقال كل ذراع من هذا الثوب بكذا فلهذا مثلي أيضا لان المدار على
عدم التفاوت لا على خصوص كون ذلك الشيء مكىلا او موزونا أو عدديا متقابلا وهذا كان
الموزون المختلف غير مثلي لوجود التفاوت ويمكن أن يدخل ما ذكرناه تحت العددي المتقارب فليس

مطلب النعم والكثيرى
والمشتري والخرج مثليات

مطلب ثمار النخل كأيما
جنس واحد
مطلب الغيب مثلي وكذا
الزبيب

مطلب النخل والدقيق
والنخالة والجص والتوراة
والقطن والصوف وغزله
والتبن مثليات

مطلب وكذا الكأن
والابريسم والنحاس
والصفرا والرصاص والحناء
والرخصة والرياحين اليابسة
مطلب الماء والكاعده
مثلي

مطلب الرمان والسفرجل
والقناء والبطيخ قبي
مطلب النعم مثلي وكذا
المبني والزيت والزيتون
والغزل المصبوغ

تحرير ميسم في بيان المثلي
من اتبعني

قوله ليس المراد الخ أى
لان ما يوزن عند البيع
قد يكون فيه تفاوت بين
أبعاضه كالأواني من النحاس
والخلى ونحو ذلك فانه اذا
كان انسان منها رطلا مثلا
لا يكون كل واحد منها مثليا
تأمل اه منه

بخارج عن المذبات الثلاثة التي ذكرها لأن المراد بالعددي المتقارب ما ليس مكبلا ولا موزونا
 بما لا يتفاوت أفراده فان قلت قد صرح جواباً بنحو الدبس والقطر غير مثلي لتفاوتيه بالسنعة مع انه
 موزون فكذلك نحو الكرياس قلت المراد أن الدبس مثلي يختلف من حيث الطبخ فقد يكون هذا
 الدبس المخبوخ في هذا القدر أحسن من دبس آخر طبخ في قدر آخر أما أجزاء ذلك الدبس الواحد
 المخبوخ كله جله في قدر واحد لا يتفاوت بين أجزائه فمن اتلف من ذلك الدبس رطلاً مثلاً يضمنه برطل
 من ذلك الدبس بعينه اذا وجد ولذا ذكر في العمادية ما حصله أن الصابون قيمي لأن الدهن في هذا
 الصابون قد يكون أقل منه في الآخر حتى لو كانا على السواء بأن كانا من دق واحد يضمن مثله وعلى
 هذا إنما اتفق الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق في كتاب السلم من فتاواه عن فتاوى الصيرفة من أن
 في الصابون قولين يمكن التوفيق فيه بينهما بما ذكرناه عن العمادية والله تعالى أعلم فاعتنم هذا التحرير
 المنير * (سئل) في رجل له غراس ثوب مشاق أجره من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة قبضها
 منه ونصرف زيد بورق الثوب في بعض المدة ثم مات الرجل عن ورثة يريدون محاسبة زيد على قيمة
 ما تصرف به من الورق واقتطاعه من الأجرة التي دفعها المورثهم ورفع يده عن المأجور فهل لهم ذلك
 * (الجواب) نعم لأن أوراق الشجر كلها من ذوات القيم كما صرح بذلك في العمادية
 * (سئل) في رجل أخذ في سفره من زيد قربتين معلومتين من الماء ونصرف بهما وبأيهما بلا وجه
 شرعي في مكان بعز الماء فيه فهل يلزمه قيمته ما يوم أخذهما * (الجواب) نعم يلزمه قيمة القربتين
 وما ثم ما يوم أخذهما والماء قيمي على الأصح خبرية من الاجارة * (سئل) فيما إذا كان
 لزيد زبل دوابة أخذها لائقاته في أرضه لاصلاحها واستكنار ربه ها ووضعه في بيت عمرو
 فتصرف عمرو فيه وأتلفه بدون وجه شرعي فهل يضمن قيمته لزيد * (الجواب) نعم لأن
 السرقين من ذوات القيم كائنص عليه في العمادية * (سئل) في رجل غصب زيتاً معلوم القدر
 لجماعة ونصرف فيه بلا إذن منهم ولا وجه شرعي فهل يلزمه مثل الزيت لهم حيث لم يقطع المثل
 * (الجواب) نعم * (سئل) في الغاصب اذا جاءه بالجمار المغصوب وقال ان المغصوب
 هذا وقال المالك لا بل غيره فهل القول قول الغاصب بينهما في ذلك * (الجواب) نعم قال
 في متفرقات غصب البرازية بناء الغاصب ثوب وقال المغصوب هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول
 للغاصب اه ولو اخذنا في عين المغصوب أو وصفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه تارخانية
 من الفصل الثاني في الغصب * (سئل) فيما إذا كان لزيد قطن معلوم قائم في أراضي قرية
 فغصبه شيخ القرية مع آخر ونصرفه لنفسه ما بلا وجه شرعي ويزعمان أنه بلغ قنطارين ونصف قنطار
 ولزيد يمينه عادلة تشهد أن قدر الذي تصرفه من قطن زيد ثمانية قنطاريين ونصف قنطار
 بموجبها بالاطريق الشرعي ويلزمهم مال زيد مثل القطن * (الجواب) نعم * (سئل) فيما
 إذا أودع زيد عند عمرو وقدر معلوم من الشعير وغاب زيد فباع عمرو الشعير بلا إذن زيد ولا وجه
 شرعي وتعد رد العين لاستهلاكها ثم حضر زيد ولم يجز البيع وطالب عمرو بر مثل شعيره والمثل
 لم يقطع فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل) في حصان مشترك بين زيد وعمرو
 لكل منهما حصاة معلومة فيه وهو عند عمرو فطلبه زيد منه مراراً ليتفقه به في نوبته فغعه منه ظلاماً
 قدرته على تسليمه له وبيع عنده اياماً حتى هلك ويريد زيد تضمين عمرو وقيمة حصته منه بعد ثبوت ما ذكر
 شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) نعم له ذلك حيث طلبه منه في نوبته فغعه منه ظلاماً كما في التنوير
 من الوديعه * (سئل) فيما إذا كان لزيد مهرة دفعها لعمرو وعلفها ويربطها في داره على أن
 يكون له ثلاثة قنطاريين منها خالف عمرو وربطها في بستانه وهو ليس حرز مثلها فسرق من البستان
 ويريد زيد أن يضمنه قيمة نصيبه من المهرة فهل له ذلك * (الجواب) نعم * (سئل)

مطلب اجر غراس ثوب
 مشاق

مطلب ادراق الاشجار
 كلها من ذوات القيم
 مطلب الماء قيمي على الاصح
 مطلب السرقين قيمي

مطلب الزيت مثلي

مطلب اختلاف في عين
 المغصوب أو وصفته أو قيمته
 فالقول للغاصب بينهما

مطلب تقبل يمينه المالك
 أن القطن المغصوب قدره
 كذا

مطلب باع المودع الشعير
 يلزمه مثله

مطلب منعه من الاتفاح
 بالحصان المشترك في نوبته
 حتى هلك يلزمه قيمة حصته

مطلب أمره بربط مهرته
 في داره فربطها في بستانه
 ضمن

في رأي معز فاده قريمان كرم اخروسيها فيه عدا فالتفت اليه كرم فهل يكون الضمان على
 الراي * (الجواب) * حيث فاده الراي قريمان الكرم المذكور بحيث تؤشاهات تناولت
 منه ضمن الراي ذلك كما في الفصول العسادية في أنواع التعمانات وجامع الفصولين نقلنا عن تساوي
 العتاني * (سئل) * في بقرة مشتركة بين زيد وعمرو نصيب وحى عند زيد فأخذها عمرو وسرت
 عليها عدة أيام بدون اذن شريكه زيد ولا وجه شرعي تخلف ومات بسبب ذلك فهل يصح بيع عمرو
 نصيب شريكه منها * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل اتمهم آخر سرقة متاع
 فاشترى عليه لها كميته ليس من شأنه أن يقتل بمثل هذه السعاية تقتل المتهم المذكور بدون وجه
 شرعي والمتهم ورثة يريدون أن يقتضوا من الساعي المزبور فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا كان بين زيد وعمرو وشركة تقاسما ما او انفصل كل منهما عن الآخر
 فكما زيد على عمرو وعندها كميته مع وجود الشاذي في البلد بعد قوله ان اشكيت عليك وغرمت
 شيئا فاقام به فغرم عمرو بسبب ذلك مبلغا من الدراهم فهل يرجع به على الشاكي * (الجواب) *
 له الرجوع به على الساعي على قول محمد رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما سرح به في جواهر الفتاوى
 والمثله في الكتب شيرة وهذا اذا لم يكن السلطان عز نصره منع الولاد من تضمين السعاية وبات
 التوفيق رجل سعى الى السلطان برجل فأخذ منه مالا ثم مات الساعي فله ظلمه أن يأخذ قدر
 الخسران من تركه الساعي هكذا ذكر وهو الصحيح وذكر الامام على السعدي وغيره من
 مشايخنا أن على الساعي ضمان ما هلك بسعائه وجعله بغيره المودع اذا دل السارق على سرقة
 الوديعه صيانة لاموال المسلمين وذكر الامام عمرو والحلي ان كان السلطان معروفا بالظلم بصادر
 بسبب سعائه فعلى الساعي الضمان وان لم يكن معروفا بالظلم فلا ضمان عليه قلت لا حاجة الى هذا
 التقيد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب الضمان على الساعي مطلقا كما حكينا عنه وان كان
 المذكور في التوازل عن أبي القاسم الفخار أن لاشي عليه في الدنيا وانما عليه وزر في العتبي اه
 جواهر الفتاوى في أول كتاب الغصب اذا سعى الى السلطان بغير حق لا ضمان على الساعي في قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف خلا فالحمد والفتوى على قول محمد في زماننا حر ائهم وصيانة لاموال
 الناس ذخيرة من الفصل الثامن في الغصب سعى الى سلطان بن يؤذيه ولا ينفذ بل ارفع الى السلطان
 أو بمن يباشر الفسق ولا يتمتع بهيه أو قال السلطان قد يغرم وقد لا يغرم انه وجد كثر انفرقه شيئا
 لا يضمن ولو غرم السلطان البتة بمثل هذه السعاية ضمن وكذا يضمن لو سعى بغير حق عند محمد زجره الى
 الساعي وبه بقى وفي الثانية ولو سعى رجل الى سلطان ظالم وقال ان فلانا مالا كثيرا وأنه وجد مالا
 أو أصاب ميراثا أو قال عنده مال فلان الغائب أو انه يريد التجور بأخفى فان كان السلطان ممن يأخذ
 المال لهذه الاسباب كان ذلك سعيا موجبا للضمان اذا كان كذبا فيما قال وان كان صادقا فيما قال الا انه
 لا يكون مظلما ولا محتسبا في ذلك فكذلك ولو قال انه ضربني او ظلمني وهو كاذب في ذلك كان ضامنا
 اه وفي العدة من قال عند السلطان ان فلانا قمر ساجدا أو جارية جميلة والسلطان يأخذ فأخذ
 ضمن ولو كان الساعي عبدا يطالب بعد العتق ولو أخبر الساعي عبد السلطان أو عبدا غيره اذا كان
 ذلك الغير يحال القدرة على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه ضمن الساعي مع الفخار في فتاوى ابن نجيم
 سئل عن أخير المكاس الذي يأخذ المكس من التجار وغيرهم بأن شخصا اشترى الشيء الفلاني أو أخفى
 الشيء الفلاني فخصر اليه وأخذ منه المكس هل يضمن ما أخذ المكاس أولا الجواب نعم يضمن بغير
 ما أخذ المكاس حيث أخذ باخباره وفيها سئل عن الحاكم السياسي اذا أسلم رجلا وعاقبه
 بالشرب الا ليم بشكايه اخره على سرقة اتمهم بالشاكي ومات من ذلك من غير ثبوت عليه بطريق
 شرعي هل دية على من شكاه أو على الحاكم فأجاب دية على الحاكم اه قال في المخ وفي النسيه واقفا

مطلب فاده المعز قريمان
 كرم الغير ضمن ما ألتف

مطلب حرق على البقرة
 المشتركة بلا اذن شريكه ضمن
 مطلب اتمهم بسرقة فقتله
 الحاكم

مطلب في ضمان الساعي

مطلب لو سعى بغير حق
 يضمن

مطلب لو كان الساعي عبدا
 يطالب بعد العتق
 مطلب يضمن الذي أخبر
 المكاس

مطلب مات المشكوع عليه
 من الضرب فديته على
 الحاكم لاعبي الشاكي

لجيم الائمة البخاري وقال شك عند الخو الى غير حق فأتى بقائه فضرِب المشكوك عليه فكسر سنه أو يده
 يضمن الشاكي ارشه كالمال وقيل ان من حبس بسعاية فهو رب وتسور جدار السجن فأصاب يده ثلث
 يضمن الساعي فكيف هنا قيل ألتقي بالنعمان في مسئلة الهرب قال لاولومات المشكوك عليه بضرِب
 القسائد لا يضمن الساعي لان الموت فيه ناد وفسعايته لا تقضي اليه غالباً اه وهذا ما اعتمد عليه شيخنا
 يعني ابن نجيم في فتاويه وهو جدير بالاعتماد فان القول بضمين السعاة في الاموال خلاف اصول
 أصحابنا الخ اه (فائدة) في الحاوي قوم الدلال انتاع الخزانة السلطانية أو للاهراء بما لا يتغابن فيه
 فأخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال تمام قيمته من حاشية الخير الرمي على جامع الفصولين من الفصل
 ٣٦ وفيها عن غصب الولوالجية رجل اتقدر دراهم رجل ولم يحسن الانتقاد فلا ضمان عليه
 ولا أجر له أما عدم النعمان فلا نه مجتهد أخطأ في اجتهاده وأما عدم الاجر فلا نه لم يعمل ما أمر اه

(كتاب الشفعة) *

(سئل) * فيما اذا كان زيد دارجارية في ملكه أرضاً وبناء وهي ملاصقة لدار خند وتريد
 خند بيع دارها فاذا باعها تاهل يسوع زيدا أخذ بالشفعة الجوار بطريقه الشرعي **(الجواب) ***
 نعم **(سئل) *** في دار مشتركة بين زيد وعمرو وأرضاً وبناء فاشترى بكر من زيد حصته المعلومة منها
 بثن معلوم من الدراهم مشار اليه مقبوض بيد البائع مع حصة فلوس اشترى اليها وجه قدرها وضعت
 في المجلس بعد قبضها ويريد عمرو وأخذ بالمبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك **(الجواب) *** نعم لان
 الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة الثمن تمنع الشفعة كذلك في الدرر وغيره
(سئل) * فيما اذا كانت دار مشتركة بين هند وجماعة بطريق الملك لهند ربعها ولهم الباقي
 فباعوا حصتهم من الدار من زيد بثن معلوم من الدراهم وطلبت هند المبيع بالشفعة فو رعلها بالمبيع
 ويزعم المشتري أن ليس لها الاخذ بالشفعة بمقتضى انها قالت قبل صدور البيع أنا أبيع حصتي معكم
 فهل لها الشفعة ولا عبرة بزمع المشتري ذلك **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** في عقار بيع
 وله جيران ثلاثة ملاصقون له طلبوا أخذه بشفعة الجوار بوجهه الشرعي فهل يكون بينهم أثلاثاً
 على قدر رؤسهم **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** في دار وقطعت أرض جاريت في ملك زيد
 وأخوات ثلاث وابن عمهن لكل حصة فيها فباعت اختان وابن عمهما حصتهم من ذلك لاختما بين
 معلوم فطلب زيد المبيع بشفعة الخطيب بوجهه الشرعي فهل له ذلك وتكون الشفعة بقدر رؤس
 الشفعاء والمشتري كواحد منهم **(الجواب) *** نعم والشفعة بقدر رؤس الشفعاء لا الملك
 تنوير وكون المشتري كواحد منهم صرح به في الخيرية من الشفعة فراجعها أقول وذكر الثانية
 في التنوير أيضاً باب ما ثبت هي فيه قال في التنوير وشرحه للعلائي وثبت لمن شري اصالته أو وكالة
 أو اشترى له بالوكالة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء شريكاً للدار شريك آخر فلهما
 الشفعة ولو هو شريكاً للدار جارا فلا شفعة للجار مع وجوده اه وبيان ذلك أنه لو كانت دار مشتركة
 بين ثلاثة فباع أحدهم حصته منها من أحد شركته فاشترى اهما منه لنفسه بالاصالة أو غيره بالوكالة
 فطلب الشريك الثالث الشفعة تقسم بينه وبين ذلك الشريك المشتري لنفسه أو غيره ولو كان الثالث
 جارا فقط فلا شفعة له لان المشتري خلط فيقدم على الجار وذكرها أيضاً في القنية فقال اشترى الجار
 داراً وله جار آخر فطلب الشفعة وكذا المشتري فهي بينهما منصفان لانهما شفعيان قال ابن الشحنة
 فقوله وكذا المشتري أي اذا طلب ولم يسلم للشفيع الا تخرو على هذا الوجه ثالث قسمت أثلاثاً أو رابع
 فأرباعاً ثم نقل عن الظهري بطلان المشتري كلها الجار كان نصفها له بالشفعة والنصف بالشراء وتماه
 في رد المختار **(سئل) *** فيما اذا كان زيد يت ملاصق لبيت عمرو فباع زيد بيته بثن معلوم من
 أجنبي فهل لعمر وأخذ بمثل الثمن بشفعة الجوار **(الجواب) *** نعم وانما قيدنا بمثل القول

مطلب اذا قوم الدلال
 المتاع للسلطان بغير فاحش
 يضمن تمام القيمة
 مطلب لضمان على
 الصيرفي اذا أخطأ في العقد
 ولا أجر له

(كتاب الشفعة)

مطلب ثبت الشفعة بالجوار

مطلب جهالة الثمن تمنع
 الشفعة

مطلب لا يسقط حق الشفع
 بقوله قبل البيع أنا أبيع
 حصتي

مطلب الشفعة على قدر
 الرؤس

مطلب اذا اشترى أحد
 الشركاء فهو في الشفعة
 كواحد منهم

مطلب يأخذ الشفع
 بمثل الثمن لو مثلياً والا
 فقيمة

الفئة انشفعة هي تلك البقعة جبر على المشتري بما قام عليه بمثلها والافقية كما في شرح
التنوير للعلائي وفيه من باب طلب الشفعة في الشراء على - يأخذ بمثله وفي القيمين - بالقيمة اه
* (سئل) * في عمارة دار معلومة مشتركة بين زيد وهند باع زيد حصته المعلومة منها من بكر بن
معلوم من الدراهم قامت عند تدعى شفعة الخليط فهل لاشفعة في البناء * (الجواب) * نعم
لاشفعة في البناء كما في الملتقى والتنوير وغيرهما وفي فتاوى الاطفي - سئل في بناء ملك مشترك بين اثنين
واقع في أرض موقوفة باع أحدهما نصيبه فهل فيه شفعة أو لا أجاب لاشفعة في بيع البناء بدون
الأرض كبيع الشجر بدونها كما في المتون وغيرها * (سئل) * في رجل اشترى دار معلومة
ملاصقة لبناء دار معلومة لزيد قائم في أرض وقف فقام زيد يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل
لشفعة له * (الجواب) * نعم والبناء والنخل لا يستحق بهما الشفعة عني على الكثر وفي الوهبانية
وما في بناء شفعة لا ولا به * واتم القرى بالعكس بعض يقرر أي لشفعة بالبناء أي بسبب البناء ولا في
البناء المبيع * (سئل) * في رجل اشترى دار معلومة ملاصقة لدار جارية في وقف أهلي قام
المستحق الساكن في دار الوقف المزبورة يريد أخذ الدار المبيعة بالشفعة فهل لاشفعة له
* (الجواب) * نعم وفي التجريد لاشفعة في الوقف ولا يجوز له شرح المجمع لابن ملك من الشفعة
ومثله في التنوير * (سئل) * فيما إذا كان لزيد واخوته مشقة مسكة في أرض وقف سلخنة ففرغ
اخوته عن نصيبهم من ذلك لعمره وأجاز المتولى ذلك ويزعم زيد أن له الشفعة في ذلك فهل لاشفعة له
* (الجواب) * نعم * (سئل) * في الشفيع إذا علم بالمبيع وسلم الشفعة للمشتري وأسقط
حقه منها لدى بيته شرعية ثم أراد أن يأخذ المبيع بالشفعة فهل ليس له ذلك وبطلت شفيعته
* (الجواب) * نعم قال في المنح ويطلبها تسليمها بعد البيع فقط بخلاف تسليمها قبله كما تقدم لأن
اسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح وبعده يسقط بالاسقاط علم بالسقوط أو لم يعلم كما تقدم لأنه لا يعذر
بالجهل بالأحكام في دار الاسلام اه * (سئل) * فيما إذا بنى المشتري في الدار المشفوعة هل
يأخذ الشفيع بالثمن وبقية البناء أو يكلف المشتري قلعه ويأخذ الأرض فارغة أم لا * (الجواب) *
نعم له ذلك كما في التنوير قال المصنف في شرحه من باب طلب الشفعة ويأخذ الشفيع بالثمن وبقية البناء
والغرس مقولوعين لو بنى المشتري وغرس أو يكلف الشفيع المشتري قلعهما أي البناء والغرس
* (سئل) * في قطعة أرض مشتركة بين زيد وجماعة فباع أحدهم حصته المعلومة منها من اجني
وحين علم زيد بالمبيع تلك المبيع بالشفعة فوراً بنى الثمن وأشهد على ذلك بوجهه الشرعي ولم يطلب
البقية من الشركاء ذلك فهل لزيد ذلك ومن لم يطلب عدداً * (الجواب) * نعم كما في الخبرية
* (سئل) * في الشفيع إذا أراد أن يأخذ البعض ويترك البعض فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم ولو أراد الشفيع أن يأخذ البعض ويترك البعض فليس له ذلك الا برضى المشتري لأنه يلحقه ضرر
بتفريق الصفقة عليه ولو جعل بعض الشفيع نصيبه لبعض لا يصح ويسقط حقه به لا عراضه ويقسم
بين الباقيين على عدد رؤوسهم وكذا لو كان أحد الشفيعين حاضراً والآخر غائباً فطلب الحاضر الشفعة
في النصف على حساب أنه يستحق النصف بطات شفيعته لأنه يستحق الكل والقسم للمزاجاة فإذا ترك
في شيء فيها وجد الاعراض فيه فسقط في الكل لكونه لا يتجزأ وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد
منهما النصف بطات شفيعتهما ولو طاب أحدهما الكل والاخر النصف بطل حق من طلب النصف
وللاخر أن يأخذ الكل أو يتركه وليس له أن يأخذ النصف لما ذكرنا زيلعي أقول وفي صورة
السؤال لا تبطل الشفعة لما في الخاتمة قال للمشتري سلم لي نصفها فاني المشتري لا تبطل شفيعته
في الصحيح لأن طلب تسليم النصف لا يكون تسليمها اه أي لا يكون تسليمها مسقطاً لشفيعته لكن
مقتضى قول الزيلعي فإذا ترك في شيء فيها وجد الاعراض فيه الخ سقوطها وكتبت في رد المختار

مطلب لاشفعة في البناء

مطلب البناء لا يستحق
به الشفعةمطلب لاشفعة في الوقف
ولا يجوز لهمطلب لاشفعة في مشقة
المسكةمطلب تسقط الشفعة
بالاسقاط عند البيع
لا قبلهمطلب فيما لو بنى المشتري
في الدار المشفوعة

مطلب من لم يطلب عدداً

مطلب فيما لو أراد الشفيع
أن يأخذ البعض ويترك
البعض

التوفيق بأن الظاهر أن المراد أنه لو أراد أخذ البعض بعد طلب الموائبة والاشهاد لا تسقط
أما لو طلب البعض ابتداء تسقط شفيعته فلا يشافي ما ذكره الزيلعي من التعليل المذكور
وكتب عند قول العلاني بعد مسائل الجبل واعلم أنه لو طلب الحصة فهو على شفيعته مانصه
وفي التنازعانية وإذا كان المشتري واحدا والبائع اثنين وطلب الشفيع نصيب أحدهما مع
أنه ليس له أن يأخذه هل يكون على شفيعته ذكر في الأصل نعم قال بعضهم هذا محمول على ما إذا كان
بعد طلب الموائبة وطلب الاشهاد في الكل فالوطلب في النصف أو لا بطلت وقال بعضهم على
إطلاقه أه قلت يؤيد الأول ما قدمته الشارح قبيل باب الطلب عن الزيلعي من أن شرط صحته أن
يطلب الكل وبه يتايد ما ذكرناه هنالك من التوفيق أه ما كتبته * (سئل) فيما إذا لم يطلب
الشفيع الشفعة فور علمه بالبيع طلب موائبة واشهاد ومضت أربع سنوات والآن قام بطلبها بعد
علمه وتركه الطالبين المذكورين فهل بطلت شفيعته * (الجواب) نعم وبطلت الشفعة بترك طلب
الموائبة تركه بأن لا يطلب في مجلس العلم بالبيع كما ترك طلب التقرير عند عقار أو ذي يد لا الاشهاد
عند طلب الموائبة لأنه غير لازم كما مر في شرح الملتقى العلاني من فصل فيما يطلها وفي الدرر ويطلها
ترك طلب الموائبة أو ترك الاشهاد عليه أي على طلب الموائبة قادر اعلمها أه في مسائلنا لم يطلبها
في مجلس علمه بالبيع بلفظ يفهم طلبها وأيضا ترك الطالبين المذكورين وكل ذلك مما يطلها أقول
عبارة الدرر مخالفة لعبارة شرح الملتقى واعلم أن الشفيع طلب ثلاث مرات * الأولى حين علمه بالبيع
فورا وسمى طلب موائبة أي مبادرة حتى لو أخره بطلت شفيعته والاشهاد فيه ليس بلازم كما في الهداية
وغيرها وما في الدرر سهو كما أوضحه في الترتيب لئلا يمتنع من الخلف عند الحاجة كما في النهاية ولا
يتنط الاشهاد فيصح بدونه لو صدقه المشتري كما في الاختيار وغيره أه والمزة الثانية أن يطلبها عند
البائع لو أنه قار في يده أو عند المشتري مطلقا وعند العقار ويسمى طلب اشهاد وطلب تقرير وليس له
مدة خاصة بل بقدر ما يتمكن من الاشهاد عند حضرة أحدهما هذه الثلاثة كما في النهاية وظاهر كلامهم
أن الاشهاد هنا شرط لكن قال في الخاتمة انما سمي الثاني طلب الاشهاد لكون الاشهاد شرطا
بل ليكنه اثبات الطلب عند جود الخصم أه ووجه ظاهر ثم الاشهاد عند أحدهما لو وجد
عند طلب الموائبة كفاء وقام مقام الطالبين كما ذكره العلاني * والمزة الثالثة أن يطلب عند القاضي
ويسمى طلب تملك وخصوصة وهل له مدة يطل بالتأخير عنها فيه خلاف يأتي قريبا وهذا الطلب انما
يشترط حيث لم يسلم له المشتري برضاه لقوله في التنوير وتستقر بالاشهاد وتلك بالاختصاص بالتراضي
أو بقبض القاضي وهما هنا فائدة ينبغي التنبيه عليها وهي ما في الخاتمة إذا سمع الشفيع يبيع الدار
فسكت قالوا لا تبطل شفيعته ما لم يعلم المشتري والتمن كالبكر إذا استؤمرت فسكت ثم علمت أن الأب
زوجها من فلان صح ردّها أه وبه أفق العلامة التمر تاشي رحمه الله تعالى في فتاواه المشهورة
* (سئل) في الشفيع إذا طلب الشفعة فور علمه وأشهد على ذلك بينة ثم ترك طلب الخصومة
والفيلك أكثر من شهر فهل لا تبطل شفيعته * (الجواب) نعم أقول يعني إذا أخره بعد
الطلبين الأولين وما أفق به المصنف هو ظاهر المذهب وبه يفتي كما في الدرر عن الهداية والكافي وبه
أفتى الحولي أبو السعود أفندي كما ذكره عزمي زاده ومشي عليه في التنوير قال العلاني في شرحه وقبل
يفتي بقول محمد أن أخره شهر بلا عذر بطلت كذا في الملتقى يعني دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي
لأمره بالاختار أو الترك أه وظاهر كلام العلاني اعتماد الأول وهو خلاف ما يقتضيه كلامه
في شرحه على الملتقى فراجع والقائل بأن الفتوى على قول محمد وشيخ الاسلام وقاضيخان
في فتاواه وفي شرحه على الجامع الصغير ومشي عليه في متن الوقاية والنقاية والذخيرة والمغني

قوله وقال بعضهم على إطلاقه
أي قول الأصل يكون على
شفيعته مطابق غير مقيد بما
قيده القائل الأول من الجبل
على ما إذا كان بعد طلب
الموائبة وطلب الاشهاد لكن
يشافي القول بالاطلاق قول
الزيلعي أن شرط صحته أن
يطلب الكل فإنه يدل على
أنه لو طلب البعض لا يبيح
على شفيعته فيتبرج بذلك
قول القائل الأول بالجبل
المذكور وهذا الجبل يؤيد
ما وفقنا به بين كلامي الخاتمة
والزيلعي أه منه
مطلب إذا لم يطلب بعد
علمه طلب موائبة واشهاد
بطلت شفيعته
مطلب في كيفية طلب
الشفيع الشفعة

مطلب إذا سكت الشفيع
لا تبطل شفيعته ما لم يعلم
المشتري والتمن
مطلب فيما إذا ترك طلب
الخصومة أكثر من شهر

وفي الشر بلا لية عن البرهان انه أصح ما يفتي به قال يعني انه اصح من تصحيح الوداية والكافي الخ
وعزاه القهستاني الى المشاهير كخبط واخلاصة والمختصرات وغيرها ثم قال فقد اشكل ما في الوداية
والكافي اه وقال في شرح المجموع وفي الجاسع الخاني الفتوى اليوم على قول محمد لتغير أحوال
الناس في قصد الاضرار وبه يظهر أن افتاءهم بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان وتناثره كثيرة وقصد
الاضرار في زماننا كثير فقد شاهدت غير مرة من جاء يطلبها بعد عتدين قصد الاضرار المشتري
بعد ما هم وبني وطمعاني غلاء السعرو ما من اسكان رفعه للقاضي لا يحضر على بال الناس اليوم
وليس كل أحد يقدر على المرافعة فلا جرم كن سده الباب أسلم والله تعالى أعلم * (سئل) *
في الشفع اذا ساوم الحصة المبيعة من المشتري هل تبطل شفعته * (الجواب) * نعم تبطل
بالمساومة يباع او اجارة كاذ كره في المتن * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمر والغائب
واخوته بطريق الارث عن أبيهم فباع زيد حصته فيما من اخوته اخضرين ثم حضر عمر والغائب
وطالب المبيع بشفعة الخليط بوجبه الشرعي فيدل له ذلك ويقضى له بها * (الجواب) * نعم اذا
حضر وطالب مستوفيا شرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط له خيرة لو كان
الخليط في المبيع غائبا يقضى بالشفعة للخليط في حقه ان طلب لان الغائب يحتمل أن لا يطلب فلا يرخر
حتى الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطالب الشفعة قضى له بها من غير شرح المجموع * (سئل) *
في أبي الصغير هل له طلب الشفعة للصغير بوجبه الشرعي * (الجواب) * نعم وفي الاصل الوصي
يطلب الشفعة للصغير يقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد الخ أدب الاوصياء وفي أحكام
الصغار للامام الاستروشي ثم اذا وجبت الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب بالاختصاص قام بنفسه
شرعا في استيفاء حقوقه وهو أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نصبه القاضي
فان لم يكن له أحد من هؤلاء فهو على شفعته اذا أدركه فاذا أدركه وقد ثبت له خيار البلوغ
والشفعة فاخترار رد النكاح أو طلب الشفعة فأيهما كان أو لا يجوز ويحل الثاني والجد في ذلك ان
يقول طلبهما الشفعة واخترار فاذا كان له أحد من هؤلاء قبل الشفعة مع الامكان بطل حتى
لويلع الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تبطل الشفعة وعلى
هذا الخلاف تسليم الشفعة اذا سلم الاب أو الوصي ومن بعدهما شفعة الصغير صح تسليمه عند أبي
حنيفة وأبي يوسف حتى لو بلغ الصغير لا يكون له أخذها بالشفعة وتسليم الاب والوصي شفعة الصغير
صحح عند أبي حنيفة سواء كان في مجلس القضاء أو في غير مجلس القضاء بخلاف تسليم الوكيل في غير
مجلس القضاء عند أبي حنيفة وتام فروع المسئلة فيها * (سئل) * في عتار معلوم مشترك
بطريق الملك بين زيد وأبيهم لكل منهم حصة شائعة فيه فباع زيد نصيبه من ذلك العتار من أجنبي
بشئ معلوم من الدراهم ثم بلغ الايام رشدين ولم يكن ليم حيا البيع جده ولا وصي فيل ليه
الشفعة بشرطها الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لغير أخ وصي
عليه حصة معلومة في دار جارية بينه وبين اخيه ورجل غائب لكل حصة معلومة في أرض
وبناء فباع وكيل الغائب نصيبه من أجنبي فبادر الوصي فقرر عليه البيع وعقد المبيع تسليم بالشفعة
يحل الثمن لما رأى فيه المصلحة للقيم وبقية الثمن لم يطلوا فيل لوصي ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * فيما اذا اختلف الشفع والمشتري في الثمن قتال المشتري بماله وثمن قرشا
والشفيع يقول بمائة وخمسين قرشا والتمن منقرده والدار مقبوضة وأقام كل منهما البيعة على
دعواه فيل تكون بيعة الشفع أحق * (الجواب) * نعم وان اختلف الشفع والمشتري
في الثمن والدار مقبوضة والتمن منقرده صدق المشتري ببيعه لانه سكر ولا يتحالفان وان برهنا الشفع
أحق لان بيته مكرمة شرح التدوير للعلاء وأوقعه في المخ والدرر والمسئلة في المتن أقول ولعل

مطلب تبطل الشفعة
بالمساومة يباع او اجارة
مطلب اذا حضر الغائب
وطالب الشفعة قضى له
بالشفعة

مطلب الاب يطلب الشفعة
لصغير

مطلب اذا بلغ اليم له طلب
الشفعة

مطلب للوصي طلب
الشفعة للصغير

مطلب اختلف الشفع
والمشتري في قدر الثمن
قدت بيعة الشفع

فائدة التقييد بنقد الثمن كونه اختلافا مع المشتري اذ لو كان غير منقود يكون الاختلاف مع
البائع ولم يظهر لي فائدة التقييد بكون الدار مقبوضة والمتون خالية عن القيدین * (سئل) *
في دار بيعت فلما علم الجار بالبائع أشهد عليه فوراً بينة شرعية وهو عندها انه تملكها بالشفعة فهل
يثبت له الاخذ بشفعة الجوار ام لا * (الجواب) * اذا طلب الجار المذکور عند القاضي الدار
المذكورة طلب خصومة وتملك بعد ما طلبها طالب مواثبة وطالب تقرير واشهاد بالوجه الشرعي
يثبت له الاخذ بشفعة الجوار * (سئل) * في أرض ملك بيعت ولها جار ملاصق اخبر أنها
بيعت باربعة عشر قرشاً فسلم الشفعة لاستكمال ثمنها ثم علم انها بيعت بأقل ويريد الآن طلبها بالشفعة
الجوار بوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قيل للشفيع انها بيعت بأقل فلم يظهر
انها بيعت بأقل أو بغير أو بقيمة ألف أو أكثر فله الشفعة تنوير من باب ما يطلبها * (سئل) *
هل الشفعة تختص بالدار ام لا * (الجواب) * لا تختص بالدار قال في المنع وشرطها أن يكون
الحل عقار اسفلاً كان أو علواً الخ وفي شرح الملتقى للعلائي والمراد هنا بالعقار غير المنقول فدخل
الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج الشجر والبناء فانه من منقول لا شفعة
فيه الا بتبعية العقارات هي * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وهند مناصفة فباعت
هند نصفها من شريكها زيد ويريد الجار أخذ المبيع بشفعة الجوار فهل لا شفعة للجار مع وجود
الشريك * (الجواب) * نعم وثبت أي الشفعة للخليط أي الشريك في نفس المبيع ثم بعد ما تسلمها
ثبت للخليط في حقه أي حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين معنى خصوصهما أن يكون الشرب
من نهر لا تجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذاً ثم أي بعد ما تسلمها ثبت للجار ملاصق ولو ذمتها
أو مأذوناً أو مكاتباً درر * (سئل) * في دار معلومة جار نصفها في ملك زيد وربعها العمز وربعها
الاخر لكر أرضاً وبناء فباع زيد وعمر ونصيبهما منها من أجنبي فسلم بـ كـ وأسقط حقه من الشفعة
وطالب الجار الملاصق الشفعة وأشهد بينة فوراً بشفعة الجوار فباع على البائع عند الدار وهي بيده انه تملك
المبيع بشفعة الجوار ثم طلبها طالب تلك وخصومة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول
في شرح الجمع لابن مالك اعلم أن كل موضع سلم الشريك الشفعة انما يثبت للجار حق الشفعة اذا كان
الجار قد طلبها حين سمع البيع وان لم يكن له حق الاخذ في الحال أما اذا لم يطلب الشفعة حتى سلم
الشريك الشفعة فلا شفعة له اهـ ومثله في الذخيرة

* (كتاب القسمة) *

* (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة بالغين وقاصرين وخلف غراسات وأراضي معلومات
ثم بلغ القاصرون ويريد أحد الورثة قسمة نصيبه من الأراضي والغراسات وهي قابلة للقسمة وينتفع كل
نصيبه بعد القسمة والمعادلة كمكينة والمنفعة لا تبدل فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) *
في دار قابلة للقسمة مشتركة بالملك الشرعي بين زيد وهند وعمر ولكل منهم حصّة معلومة فيها فبني زيد
وهند فيها بناء بالآلات منها مائة مقرونة بعد هدمها وامتنع عمر ومن دفع ما يخص حصته من غن الآلات
وكافتها وطالب زيد وهند القسمة فهل تقسم وحيث خرج البناء في نصيبهما فيها والا هدم
* (الجواب) * نعم تقسم وحيث بني زيد وهند بدون إذن من عمر وخرج البناء في نصيبهما فيها
والا هدم وتنفذ لأنه لهما والمسئلة في التنوير من القسمة وأجاب قارئ الهداية بقوله اذ لم يجزوا
ما فعل يقسم بينهم فان وقع نصيبه فيما بني فيه وغرس بقى وان لم يقع فيه بل في نصيب الشريك قلع وضمن
ما نقصت الارض بذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن ورثة قيهسم ايتام
لهم وصى وخلف تركه مشتملة على اعيان ودين على رجل فاقسم الورثة مع الوصي اعيان والدين
مناصفة شارطين أن يكون الدين للايتام والاعيان لهم ثم ظهر المديون معسر افهل تكون القسمة

مطلب له طلب التملك بعد
الطلبين

مطلب اذا اخبر انها بيعت
بكذا فسلم ثم ظهر انه بأقل له
الشفعة
مطلب الشفعة لا تختص
بالدار

مطلب اذا بيعت الدار
لشريك لا شفعة للجار

مطلب اذا سلم الشريك
كان الجار الطالب

مطلب له قسمة حصته
من الأراضي والغراسات
مطلب فيمن بني في الدار
بلاذن شريكه ثم طلب
القسمة

مطلب ان خرج البناء في
نصيبه فيها والا هدم

مطلب في قسمة التركة
المشتملة على اعيان ودين

قاعدة * (الجواب) * نعم الدين على وجهين اما على الميت اوله فان له واقسم والدين والعينان شرطوا أن يكون الدين لاحدهم فسدت وان اقسما والدين بعد قسمة الاعيان ان غير مشروطة فقسمة في قسمة الاعيان جازت قسمة العين لا الدين وان على الميت فاقسموا على ضمان الدين لئلا يشكواهم أو أحدهم أن الضمان مشروطا فيها ففسدت والا فان ضمن ضامن على أن لا يرجع في الشراكة صححت القسمة اذا أدى وان ضمن بشرط الرجوع أو سكت ولم يقل على أن لا يرجع فسدت الآن بدفعه وادعيته برأيه من كتاب القسمة من الثاني في دعوى الغلط فيها * (سئل) * في عقار قابل للقسمة مشتركا بين جماعة متعددين واذا قسم بينهم بقي بعضهم وهو ذو الحصة الكبيرة منه متعاضدا بحصته على الوجه الذي كان عليه ولا يبقى بعضهم الاخر متعاضدا بحصته على الوجه المذكور فطلب المذكور فطلب ذو الكثرة المذكور قسمة حصته فهل يجاب الى ذلك * (الجواب) * نعم يجاب ذو الكثرة الى ذلك حيث الحال ما ذكره في المتن وان اتفق كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطلب أحدهم وان تضرر الكل لا يقسم الا برضاهم وان اتفق البعض دون البعض قسم بطلب ذي النفع لا بطلب الاخر وهو الاصح اهـ وسئل في كثير من المقربات * (سئل) * في دار غير قابلة للقسمة مشتركة بطريق الملك الشرعي بين زيد وعمرو فطلب زيد المهايأة مع عمرو في سكناها بأن يسكن فيها مدة بموجب حصته ويسكن عمرو أيضا مدة. فله في عمره ذلك بدون وجه شرعي فهل يتأبى أن فيها على الوجه المذكور ويجبر الابن * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة قبيل كتاب الاقرار المهايأة في الاموال المشتركة التي يمكن الاتفاق عليها مع بقاء عينها مشروعة ولا يشترط لجوازها ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما وينفرد أحدهما بنقضها بعذر وبغير عذر في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بنقضها الا بعذر أو بطلب قسمة عينها هذا اذا كانت المهايأة بغير أمر القاضي فان كانت بحكم الحاكم لا ينفرد أحدهما بنقضها مالم يصطلحا وتجاوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس الآخر في الجنس الواحد كالدار الواحدة لو تمهايا بأبائهم ما زما شهر أو سنة أو يوما أو ثوبا مكانا بأن يسكن هذا طائفة من الدار والاخر الطائفة الاخرى أو يزرع أحدهما هذه الطائفة من الارض والاخر الطائفة الاخرى جاز على كل حال وان طلب أحدهما المهايأة من حيث الزمان وأبى الاخر فان القاضي يجبره وان طلب المهايأة من حيث المكان روى الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يجبر وفي الجنس كالدار والارض اذا تمهايا أعلى أن يسكن هذا هذه الدار والاخر يزرع هذه الارض أو في الحمام والدار على أن يسكن هذا الدار والاخر يأخذ الحمام ويؤجره ان تمهايا بتراضيهما جاز وان طلب أحدهما وأبى الاخر لا يجبر القاضي اهـ ونعم ذلك فيها أقول لم تعرض للمهايأة في المأجور وفي واقعة الفتوى سئلت عنها ورأيت في مجموعة شيخ مشايخنا السابحاني بخطه ما نصه في مستاجر حصته من عقار يريد التهايو لزوما على المالك والمستاجر الا خريس له ذلك كما أفاده الخبر الرمي وأفاده في التنازخانية أن التهايو المستاجر من صحيح غير لازم وأن شرطه على المؤجر أن لا أحدهما مقدم الدار ولا الآخر مؤخرهما ففسد العقد اهـ ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى وحاصله ان التهايو المستاجر من أو المستاجر مع المالك بان استاجر بعد عقار شائعا على مذهب من يراه صحيح ولا يمكن لا يكون على طريق الجبر والزم اذا امتنع عنه أحدهما واذا تراضيا فهو صحيح غير لازم بمعنى ان لكل منهما فسخ المهايأة ولو بلا عذر وهو موافق لما مر عن ظاهر الرواية في المهايأة في الملك ورايت بخط بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية في الاجازات ما هرصر في جواز المهايأة في حمام مشترك بين رجلين أجر أحدهما حصته من ثالث وحكم بذلك حاكم فتمهايا المالك مع المستاجر من الاخر والله تعالى اعلم * (سئل) * في امته معلومة مختلفة الاجناس قابل كل جنس منها القسمة مشتركة بين زيد وعمرو والباقي من امته يرد زيد قسمة نصفه من كل

مطلب اذا طلب ذو الكثرة القسمة وكان ينتفع بحصته يجاب

مطلب له المهايأة في الدار الغير القابلة للقسمة ويجبر الابن

مطلب لا يشترط المهايأة ذكر المدة ولا تبطل بالموت ولكل نقضها ولو بلا عذر

مطلب تجاوز المهايأة في الجنس الواحد وفي الجنس

مطلب يجبر الابن على المهايأة من حيث الزمان دون المكان

مطلب في المهايأة في المأجور

مطلب في قسمة الاجناس المختلفة

جنس منها واحدة وإذا قسمت ينتفع كل منهم بنصيبه فهل يجاب زيد الى ذلك * (الجواب) * بحث
 كاتب قابله للقسمة يقسم كل جنس منها على حدة ولو أخذ كل واحد نوعا بالتراضى جاز والله تعالى أعلم
 وفي الجامع الصغير يقسم كل شيء بين رجلين من صنف واحد إذا طلب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق
 والدار المختلفة عند الامام وأجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا تقسم بطلب أحدهم
 ولا يلتفت الى ابناء الآخر بزيادة الثوب الواحد لا يقسم الا بالتراضى ويقسم طولاً وعرضاً إذا كان
 بالرضى ثياب بين قوم اقتسموها ولا يصيب كل واحد منهم ثوب تام لم يقسم ذلك الا بالتراضى خلاصة
 ومثله في الزاوية * (مسئل) * في اخوة اربعة بالغين عاقلين سعيهم وعائلتهم واحدة تلتقوا عن
 أبيهم غراساً وغيره فاخذوا في الاكساب والعمل كل على قدر استطاعته وأنشأوا ويحلمتهم غراساً آخر
 ثم اقتسموا الغراسين المزبورين بعد موت أبيهم قسمة صحيحة شرعية في صحتهم وسلامتهم وتصرف كل
 بما حقه ثم ادعى اثنان منهم أن الغراس الذي أنشأوه بعد موت أبيهم مختص بهما يقتضى انهما
 الغراسان له ويزعمان أن القسمة وقعت جهلاً فهل تكون دعواهما غير مستوعبة * (الجواب) *
 نعم اذا اقدم على الاقسام اعترافاً بان المقسوم مشترك ودعوى الجهل باطله عند أهل العلم فاطمة
 كما في الخيرية ونقل العلائي عن الخبائصة اقسامه واداراً أو أرضاً ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء
 أو تخلازم انه بناء وغرسه لم تقبل بيته أقول كتبت في رد المحتار عن العلامة المقدسي اقساما التركة
 ثم ادعى أحدهما ان اياه كان جعل هذا الشيء المعين له ان كان قال في صغرى يقبل وان مطلقاً لا ٥١
 أى لان دعوى الجهل هنا مما لا يخفى والتناقض في موضع الخفاء عقو * (مسئل) * فيما اذا
 كان لزيد ديون على جماعة معلومين ومات عن ورثة تقاسموا تلك الديون بينهم وجعلوا الدين الذي على
 عمرو من الجماعة لبيكر من الورثة وهكذا فهل القسمة المرقومة باطلة * (الجواب) * نعم
 * (مسئل) * فيما اذا كان لجماعة مجرى ماء معلوم يجرى الى دورهم يحقه المعلوم من الماء من
 طالع ماء كبير ينزل الماء منه من فرض قديم الى طالع آخر صغير داخل داراً أحد الشركاء ثم ينزل في حجر
 يسمى بالخروج وينقسم اقسماً معلومة يطلع أحدها الى طالع آخر وينقسم الى فرضين أحدهما لدار زيد
 فبني زيد الدار المزبورة مسجد الله تعالى ويريد قسمة حصص المسجد المذكور من مجرى الطالع
 الكبير وأن يجريها في دمنه خاصة بالمسجد وذلك قابل للقسمة وينتفع كل بحصته بعدها وبعارضه
 في ذلك بعض الشركاء بدون وجه شرعي فهل يجاب زيد الى ذلك وينتفع المعارض له * (الجواب) *
 نعم واذا كان قنادة أو نهراً أو بئراً أو عينا أو يس مع أرض فإراد بعض الشركاء القسمة فالقاضي
 لا يقسم وان كان مع ذلك أرض لا شرب لها الا من ذلك قسمت الأرض وترك النهر والقناة على الشركة
 ولو كان انهاراً أو آباراً الارض متفرقة قسمت الآبار والعيون والارضى محيط البرهاني من القسمة
 وفي النوازل كرم بين اربعة نفر وتحت هذا الكرم حائط لرجل خامس اشترى أحد الشركاء الاربعة
 الحائط وأراد أن يسوق اليه ماء يعني نصيبه من ماء الكرم والشركاء الثلاثة يمنعونه منه فان
 اراد أن يسوق في المجرى المشترك فلهم منعه وان اراد أن يسوق في مجرى خاص لم يكن لهم أن يمنعوه
 اذا كان شرب الحائط المشتري من هذا النهر ذخيرة من الفصل الثاني في قسمة الشرب أقول في دلالة
 هذه النقول على ما ذكره في الحكم نظر ظاهر أما في المحيط فالظاهر ان المراد به قسمة نفس القنابة
 أو النهر أو البئر أو العين لا قسمة شربها وقد صرح جواباً بأنه لا يقسم الحمام والبئر والرحى لان فيها ضرراً
 أى لان ذلك غير قابل للقسمة لانه لا يبقى منفعاً به بعد القسمة كما كان قبلها نعم لو كانت اراض
 متفرقة لها آبار أو عيون متعددة قسمت الاراضى مع الآبار والعيون بأن يجعل لكل أرض بئر
 خاص وأما ما في النوازل فليس النزاع فيه بين الشركاء في قسمة نفس الشرب بل في اجرائه في الارض
 المشتركة لان الماء الذي يرسوقه هو ماء الحائط بدليل آخر عبارة النوازل فاذا كان شرب ذلك

مطلب الاقدام على الاقسام
 اعترافاً بأن المقسوم مشترك

مطلب دعوى الجهل باطلة

مطلب قسمة الورثة الديون
 باطلة
 مطلب في قسمة الماء من
 الطالع

الحائط من نهر ذلك الكرم المشترك وله مجرى خاص به ليس له أن يجري به في مجرى الكرم المشترك
 وانما له اجراءه في مجراه الخاص به والمصلحة المسئول عنها اغماهي قسمة الماء من المطالع فتقول الذي
 يظهر من القواعد أن قسمة نفس الماء جائزة حيث أمكنت المساواة بلا ضرر ثم رأيت في أول كتاب
 الشرب من مختارات النوازل لصاحب الهداية لكن الطالع فيه حجر يسمى بسطاه وهو مقسم من اربعة
 وعشرين قيراطا أما تسمى فروضا ينزل فيها الماء على قدر الحصى من ذلك الماء كل قيراط يسمى
 اصبعاً والطالع الثاني كذلك فيه بسط آخر مقسم كذلك والطالع الثالث كذلك لكن الطالع الاول
 تكون اصابعه اكبر من اصابع الثاني وكذا الثاني اكبر من الثالث وهكذا لانه اذا كان نصيب الطالع
 الثاني ثلث ماء الطالع الاول منسلا يكون كل اصبع من الثاني ثلث اصبع من الاول وهكذا فمن له
 اصبع من الطالع الثاني وأراد أخذ حصة من الطالع الاول يأخذ ثلث اصبع منه ولا يمكن ذلك الا
 باحداث فرض جديد في الحجر المسمى بسط من الطالع الاول ولا ينبغي أن ذلك البسط مشترك بين اصحاب
 المياه فيرجع الامر الى قسمة تلك البسط واحداث فرض جديد فيه وذلك غير جائز بدون اذن الشرع كما
 لانه تصرف في المشترك لانه قد تقدم انه لا يقسم البئر والنهر ونحوهما ولا قال في كتاب الشرب
 وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا أو ينصب عليه رعي الارحى وضع في ملكه بأن
 يكون حائفاً للنهر وبطنه ملكاً له كما ذكره في غاية البيان لانه اذا كان كذلك لم يكن متصرفاً في المشترك بل
 في خالص ملكه وحينئذ فلا يمكن أخذ ما يخصه بلا احداث شيء في البسط فله ذلك حيث لا ضرر على
 بقية الشركاء وقد صارت حادثة الفتوى بعيدة كآفة هذا المحل فأجبت عنها كذلك وصورتها في طالع فيه
 بسط مقسم فروضاً منها فرض ينزل منه الماء الى ساقية في حائط دار زيد ثم يخرج منها الى طالع آخر
 في دار زيد وينقسم نصفين أحدهما لزيد والآخر لغيره ويريد زيد قسمة حصته من الساقية المذكورة
 التي في داره بعرفة أهل الخبرة حيث لا ضرر على جيرانه في ذلك ولا احداث فعل في شيء مشترك لكون
 حائقي الساقية من حائطه المملوك له ولا ينبغي انه حينئذ له ذلك والله تعالى أعلم وكتب الموافق عن محمد
 ابن هلال مأموره سئل فيما اذا كان لرجل استحقاق في مجرى ماء مساحته معلومة قدر اصبع
 يصل منه الماء الى منزله في دمنه مختصة به من جملة فروض مستحقها في طالع يقرب منزله يصل اليه
 الماء من طالع آخر أعلى منه وأقرب الى الاصل يخالف بسط الماء فيها بسطه فيه فهل للرجل
 المذكور أن يأخذ القدر المزبور وهو الاصبع من الطوابع المذكورة التي فوق المقسم المذكور
 ويخرجه من مجراه القديم اولا الجواب ليس للرجل المذكور أن يأخذ قدر حقه وهو الاصبع الا من
 الطالع والمقسم الذي يجري منه ولا يخرجه ولا يجريه من الطوابع التي فوقه لاختلاف بسط الماء
 فيها فيصير بذلك متعبداً لاخذها أكثر من حقه على ان الرضع القديم لا يتغير كما قيل القديم يتزل على قدمه
 كعبه محمد بن هلال عني عنهما * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة دار يدوم مشترك بينهم بطريق
 الارث عن زيد مورثهم وطلبوا من القاضي قسمتها بينهم وبرحوا على الموت وعدد الورثة وكونها لهم
 وفيهم غائب وهي قابلة للقسمة ويتفق كل بنصيبه بعد حاقه هل تقسم وينصب القاضي فأبى الغائب
 * (الجواب) * نعم ولو برحوا على الموت وعدد الورثة والعقار في أيديهم ومعهم وارث غائب
 أو صبي قسم ونصب وكيل أو وصي ليقبض حصة الغائب والصبي ملقي من القسمة ومثله في التنوير
 وغيره من المتن أقول هذا اذا كانت الشركة أصلها الميراث كما ذكرنا أصلها الشراء فلا يقسم
 اذا كان فيهم غائب والفرق ان أحد الورثة يتنصب خبها عن الباقي بخلاف الشركة في الشراء ثم لو كان
 أصلها الميراث فجري فيهم الشراء بأن باع واحد منهم نصيبه فهو في حكم شركة الميراث لقسام المشتري
 مقام البايع ولو كان أصلها الشراء فجري فيها الميراث بان مات واحد منهم فهو في حكم شركة الشراء
 لقسام الوارث مقام المورث في نظر في ذلك الى الاول كافي الرواجية والحالية هذا المختص ماحزوناد

مطلب حادثة الفتوى
 في قسمة ماء الطالع

مطلب في قسمة التركة اذا
 كان فيهم غائب

مطلب الوزن لا يجوز قسمته
بدون الوزن

في مطلب قسمة ساحة
الدار

مطلب ذويت في دار كذى
يوت في حق ساحتها

مطلب فيما اذا اقر بالاستيفاء
ثم ادعى الغلط في القسمة

٢ قوله اذا ادعى الغصب
اي ادعى ان شريكه غصب
منه بعد القسمة شيئا من
حقه الذي خرج له بالقسمة
فتسمع لانه لا تناقض حينئذ
لان اقراره بالاستيفاء
لا يساقض دعوى الغصب
بعده اه منه

مطلب ما في المتون مقدم
على ما في الفتاوى

مطلب اذا ظهر غبن فاحش
في القسمة ولم يقر بالاستيفاء
نقضها

في رد المختار على الدر المختار * (سئل) في جماعة لهم بن معلوم بثلاثة يريدون قسمته بينهم بالوزن فهل تكون القسمة صحيحة * (الجواب) نعم شريكان بينهم ما عنب أراد اقسمة تجوز قسمته بالوزن بالقبان والميزان وقال بعض المشايخ تجوز قسمته بالشريحة أيضا لقوله التفاوت وهذا غير صحيح لانه وزني فلا تجوز قسمته بدون الوزن اما بالقبان أو بالميزان فلا تجوز قسمته بالشريحة لانهم اجماعا وقسمة الدين بالاجال ذكر في النوازل انه يجوز قال مولانا رحمه الله تعالى لانه ليس بوزني جانبية من فصل قسمة الاب والوصى أقول الشريحة بالشئين المعجزة والجسيم شيء من سعف يحمل فيه البطيخ ونحوه كما في القاموس * (سئل) في دار مشتملة على ساحة سماوية وثلاث مساكن منها مسكن جاري وقف بزم مسكن في ملك زبير يدناظر الوقف قسمة الساحة المزبورة وفي ذلك مصلحة للوقف والساحة قابلة للقسمة فهل تكون قسمة الساحة بينهما نصفين * (الجواب) نعم وذويت من دار كذى يوت في حق ساحتها أي ان كان بيت من دار فيها يوت كثيرة في يد زيد والبيوت الباقية في يد بكر فهي أي الساحة بينهما حال كونهما نصفين لاستقرارهما في استعمالاتها وهو المروفيها والتوضي وكسر الحطب ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق مخ من دعوى الرجلين وفي دعوى الخبرية ضمن سؤال مانعة لاشبهة في أن الساحة المذكورة بينهما منصفة وإذا طلبا القسمة في الساحة أو طلب أحدهما تقسم أنصافا وقد صرح علماؤنا بأنه اذا كان في يد انسان عشرة أيات من دار وفي يد آخر بيت واحد الخ اه أقول قدمت في كتاب الدعوى تفصيلا وكلاما مما هم في هذه المسئلة فراجعهم * (سئل) فيما اذا ادعى أحد متقاسمي دار أن من نصيبه شيئا وقع في يد صاحبه غلطا وقد كان أقرب بالاستيفاء ويريد اقامته بينة شرعية على ذلك وقسمتها على قدر نصيبهما فيها فهل تقبل * (الجواب) نعم تقبل بينته قال في الدرر في كتاب القسمة أقرب أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم أن بعضا مما أصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يصدق الابحجة اه ومثله في النور واليكزوال القدوري والوقاية والمفتي وغيرهما وعبارة الوقاية وشرحها لصدور الشريعة فان أقرب أحد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى أن بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا لا يصدق الابحجة قالوا لانه يدعي قسمة فلا يصدق الابالبيئة قال في الهداية ينبغي أن لا تقبل دعواه للتناقض وفي المبسوط وفتاوى قاضخان ما يؤيد هذا وجه رواية المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق اه ومثله في الدرر باوضح من هذا وفي الخانية ودعوى الغلط انما تسمع اذا لم يقر بالاستيفاء أما اذا أقرب بالاستيفاء فلا تسمع دعواه الغلط والغبن الا اذا ادعى الغصب فحينئذ تسمع دعواه اه ولعل ما في الخانية فيما اذا باشر القسمة بنفسه وأقرب بالاستيفاء حيث صدر المسألة بقوله رجلان اقتسما وما في المتون فيما اذا اقتسما وأقرب بالاستيفاء معتمدا في القسمة على قول الامين كما يقع في زماننا غالباً مل فرعاً يفيد التوفيق أو ان ما في الخانية رواية وما في المتون رواية اخرى ويدل على ذلك قول صدر البشريعة وجه رواية المتن الخ ففعل اصحاب المتون مشوا على هذه الرواية وابت على علم بان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى بل ذكر الجوى في حاشية الاشباه من كتاب الجران ما في المتون والشروح ولو بطريق المنهوم مقدم على ما في الفتاوى اه وقال في البحر من النكاح تحت قوله فان لم يكن عسبة فالولاية للذم مانعة المتون موضوعة لبيان الفتوى اه * (سئل) في كرم مشترك بطريق الملك بين زيد وعمروا قسماه بينهما نصفين بالتراضي ثم ظهر غبن فاحش في نصيب زيد يريد الدعوى بذلك ونقض القسمة بعد الثبوت الشرعي ولم يقر بالاستيفاء فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) اذا ظهر غبن في القسمة فاحش ان كانت القسمة بقضاء القاضي تبطل عند المكل وان كانت بالتراضي اختلفوا فيه اذا القسمة بالتراضي اكدتها بقضاء

القاضي فصح في النكاح والامام فاضحان سماع دعوى الغبن في القسمة بالتراضي وصح في الخلاصة
وفي شرح آداب القاضي للامام الاستيعابي عدم سماعها قال في التور ولو ظهر غبن فاحش في القسمة
بطلت ولو وقعت بالتراضي في الاصح قال شارحه في منحه بعد ما نقل الخلاف والصحيح المتقدم ما قدمناه
عن الصكا في وفاضحان وبه جزم اصحاب المتون وصححه اصحاب الشروح وبه اقيمت مرارا اه
فيسوغ لزيد الدعوى بذلك وتقض القسمة لان شرط جوازها المعادلة ولم يوجد فوجب نقضها وهذا
كله اذ لم يقرب بالاستيفاء او البراءة او ما اذا اقرب بالاستيفاء او البراءة وشهد شاهدان على ذلك لم تصح
دعواه كاذ كفي نقد الفتاوى كما نقله الانقروى في فتاواه من القسمة * (مسئل) * من قاضي
الشام سنة ١١٤٨ هـ فيما اذا تقاسم اذ اثم باع أحدهما نصيبه بحضور خصمه ونصده يقه على صحة
البيع وانه لا مطعن له فيه ثم ادعى غبنا فاحشا في القسمة وأنه الان اطلع عليه وأن له أربعة قراريط
أخذ اثنين وبقي اثنان في يد صاحبه فهل تسع دعواه أولا * (الجواب) * قال في المحيط البرهاني
التناقض فيما طريقه الخفاء عقولا يمنع صحة الدعوى ألا ترى أن المرأة اذا اختلعت من زوجها على
مهرها ونفقة عيالها ثم اقامت بعد ذلك بينة أن الزوج طلقها ثلاثا قبل قبيل بينتها وان صارت
متناقضة في دعوى الطلقات الثلاث بالاقدام على الطلع وانما كان كذلك لان الزوج يشترط بالايضاغ
ولا يتوقف ذلك على علم المرأة وكان طريقه طريق الخفاء فجعل التناقض فيه عقوا اه ففي هذه المسئلة
هل يكون حضوره ونصده يقه على البيع ثم دعواه ذلك تناقضا طريقه الخفاء أولا مقتضى ما في
القسمة نعم وتسع دعواه فانه قال راعن الى فتاوى برهان قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما
أنه لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الصخ بالغبن فله ذلك اذا كان الغبن فاحشا
عند بعض المشايخ اه واقصر على ما ذكره وأما عدم إقراره بالاستيفاء فقد قال في التور
ويشرحه ولو ظهر غبن فاحش لا يدخل تحت التقويم فان كانت بقضاء بطلت اتفاقا ولو وقعت بالتراضي
تبطل في الاصح لان شرط جوازها المعادلة ولم يوجد فوجب نقضها خلافا للتحجج الخلاصة وتسع
دعواه بذلك ان لم يقرب بالاستيفاء وان اقربه لا تسع دعوى الغلط والغبن للتناقض الا اذا ادعى الغصب
تسع دعواه اه ومثله في شرح المجمع والحناية وغيرهما وفي التور وشرحه أيضا ولو ادعى أحدهم
أن من نصيبه شيئا وقع في نصيب صاحبه وقد كان اقرب بالاستيفاء أو لم يقربه لم يصدق الا برهان
او اقرار الخصم أو نكوله عن اليمين ولا تناقض لانه اعتمد على فعل الامين ثم ظهر غلظه اه فتلخص
من ذلك انه حيث ادعى الغبن الفاحش وأن حصته اربعة قراريط وأن ما أخذ من ذلك نحو غير اطين
والباقي في يد خصمه تسع دعواه بذلك هذا ما ظهر لنا مما وجدناه من النقول بعد التقصص والتقرير
عليها في المعبرات وبالله سبحانه التوفيق أقول لم يظهر في هذه المسئلة كون التناقض مما طريقه
الخفاء نعم تقدم الخلاف فيما اذا ادعى الغلط في القسمة بعد ما اقرب بالاستيفاء هل تسع دعواه وبرهانه
أم لا وعلى القول بالسماع وهو ما عليه المتون لا حاجة الى كون التناقض هنا مما طريقه الخفاء فتأمل
والله تعالى أعلم * (مسئل) * في بستان كبير قابل للقسمة مشترك بين وفتين مناصفة مشتمل على
قطع اراض مختلفة بالجوودة والرداءة وقيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة عشرين ذراعا من الجانب
الاخر واجرة الرديئة تعدل نصف اجرة الجيدة ويريد كل من ناظرى الوفتين المزبورين قسمة ذلك وفي
ذلك مصلحة للوفتين فهل حيث الحال ما ذكر يجب ان الى ذلك ويجعل الذراع من الجيدة في مقابلة
الذراعين من الرديئة * (الجواب) * نعم قال في الذخيرة من الفصل الثاني قال محمد في الاصل
واذا كانت الدارين ورثة فاقسموها وفضلوا بعضها على البعض لفضل قيمة البناء فهذه القسمة وهذا
التفضيل جائز وصورته اذا كانت بين وارثين وهي ثلاثون ذراعا قيمة عشرة أذرع من جانب مثل قيمة
عشرين ذراعا من الجانب الاخر اما لا جيل البناء او لمعنى من المعاني فاقسم على ان يكون

مطلب تقاسما دارا ثم باع
احدهما حصته بحضور
الاخر ثم ادعى الاخر غبنا
فاحشا في القسمة
مطلب التناقض في موضع
الخفاء عقوا

مطلب اذا كان الذراع
من جانب يعدل ذراعين
من جانب آخر تقسيم كذلك

لا يجد ما هذه العشرة ولا تسع عشرون فهذه القسمة جائزة فاكثي فيها بالمعادلة من حيث المعنى وهو
 المالية عند تعذر اعتبار المعادلة من حيث الصورة بالذرعان اهـ وعليك بها اذ ان فيها فوائد مستعجلة
 بهذا المعنى * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وامرأتين اثلاثا فاقسموا قسمة شرعية فوقع
 في نصيب زيد فضل بناء يزيد اذ ان يرتد عليه ما يملكه دراهم من عنده بدون رضى منهم ما ولا تعذر تدوينه
 وتريد المرأتان ان يكون عوضه من الارض ولا ترضيان بالدراهم فهل له ما ذلك * (الجواب) *
 نعم ولا تدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم صورته دار بين جماعة فأرادوا قسمتها
 وفي أحد الجانبين فضل بناء فأراد أحد الشركاء أن يكون عوض البناء دراهم وأراد الآخر أن يكون
 عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكف الذي وقع البناء في نصيبه أن يرتد
 بأزاء البناء من الدراهم الا اذا تعذر في ذلك لاني ذلك لان القسمة من حقوق الملك المشترك والشركة
 بينهم في الدار لا في الدراهم فلا يجوز قسمة ما ليس بمشترك در من القسمة * (سئل) * فيما اذا كان
 بين زيد وعمرو طريق مشترك بينهما فبينهم عيران فيه الى داريهما ويريد زيد قسمته وفي ذلك ضرر فهل
 حيث كان فيها ضرر لا يقسم * (الجواب) * نعم ولا يقسم الطريق لو فيه ضرر ولا يقسم
 كذا في قسمة البرازية انقروى من القسمة وتعام تفاريع المصلحة فيه * (سئل) * فيما اذا كان
 مسيل ماء مشترك بين زيد وعمرو فأراد زيد قسمته وأبى عمرو ذلك فهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * فيما اذا مات زيد عن بنت وأخ عقيق وخلف يتا ورربع غبطة حور ورربع جوزة وحصة
 معلومة من غراس كرمين فتوافقا وراضا بالذي بينته شرعية على أن يكون البيت للاخ وبقيته ماذكر
 للبنت نظير حصة كل منهما من التركة بطريق القسمة وتسلم الاخ البيت وتسلم البنت الباقي وتصرف
 كل منهما بما يخرج له مدة والا أن زيد البنت نقض القسمة بدون وجه شرعي فهل ليس لها ذلك
 * (الجواب) * حيث اقسما ذلك بالتراضي والوجه الشرعي ليس لها ذلك اذا القسمة بالتراضي
 أكد منها بقضاء القاضي * (سئل) * في دار صغيرة لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وأخته
 هند ولا يرضى زيد بالسكنى مع أخته فيها ولا يرضيان بالبيع والشراء فقال لهما أيا ما أن تستأجرا حصى
 أو تذاجرا بنى حصتك أو يسكن كل منا وحده في الدار مدة يحسب حصته فهل يأمرهما القاضي أن
 يختارا وجهان الاوجه الثلاثة * (الجواب) * نعم * (سئل) * في معصرة معدة
 لعصر الزيت مثقلة على عودين يصير بكل منهما وعلى مطحين يطحن بكل منهما الزيتون وعلى بئرين
 يوضع فيهما الزيت وهي مشتركة بين زيد وجماعة لزيد منها النصف والجماعة النصف ويريد زيد قسمة
 نصيبه منها بالوجه الشرعي وهي قابلة للقسمة لا يتضرر كل منهما بذلك فهل يسوغ لزيد ذلك
 * (الجواب) * نعم لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكانة الصغيرة وهذا اذا كان
 بحال لو قسم لا يبقى لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه وان كان فيقسم خزائن القساوى ومثله
 في الخلاصة والبرازية * (سئل) * في معصرة دبس مشتركة بين جماعة يريد بعضهم قسمة نصيبه منها
 جبر بدون رضى الباقي وهي صغيرة لا تقبل القسمة ولا ينتفع كل بنصيبه بعدا فهل لا يجاب طالب
 القسمة اليها * (الجواب) * اذا لم يتفق انتفاع لكل منهم فيما يخصه لا يجاب طالب القسمة
 لذلك ونقلها ما تقدم * (سئل) * في بستان مشترك لأرباعا أرضا وغراسا بين أوقاف أربعة
 لكل وقف ناظر يريد ناظر أحد الاوقاف قسمة الربع الجاري في وقفه واقراره وهو قابل للقسمة
 وينتفع كل بنصيبه بعد ما وفي ذلك حظ ومصلحة للوقف فهل يجاب الناظر المذكور الى ذلك
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في غراس قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف مشترك بين
 زيد ووجهة الوقف لكل نصفه ويريد ناظر الوقف قسمة نصيب الوقف من الغراس واقراره والغراس
 قابل للقسمة وينتفع كل بنصيبه بعد ما والمعادلة بمكينة والمنفعة لا تبدل فهل يجاب الناظر الى ذلك

مطلب لا تدخل الدراهم
 في القسمة بدون رضاهم
 الا اذا تعذر

مطلب لا يقسم الطريق
 حيث كان فيه ضرر

مطلب يقسم المسيل

مطلب القسمة بالتراضي
 أكد منها بقضاء القاضي
 مطلب دار لا تقبل القسمة
 يأمر القاضي الشركاء بوجه
 من ثلاثة

مطلب في قسمة المعصرة
 القابلة للقسمة

مطلب في معصرة دبس
 صغيرة

مطلب في قسمة بستان
 مشترك بين أوقاف أربعة

مطلب في قسمة الغراس
 المشترك بين ملك ووقف

مطلب في قسمة الدار
المشتركة بين وقف ومالك
مطلب قسمة الوقف من
المالك جائزة
مطلب في قسمة الوقف من
الوقف

مطلب فيما اذا احتاجت
قسمة الوقف من المالك الى
دراهم لتعديل

مطلب اقتساما ولا حدما
مسيل في حصة الآخر
مطلب لا يقسم الوقف
قسمة تملك
مطلب لا تقسم الدار بطلب
ذي القليل

ويقسم بالوجه الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * في دار مشتركة بين هند وجهه
وقف بلجهة الوقف ربعها وله هند باقيها ويريد ناظر الوقف قسمة حصة الوقف وافرازها من حصة الملك
والدار قابلية للقسمة ويتفق كل نصيبه بعد ما في ذلك مصلحة للوقف فهل يجب الى ذلك
* (الجواب) * نعم لان قسمة الوقف من الملك جائزة كما صرح بذلك في البحر وغيره وأجاب عن ذلك
قارئ الهداية بقوله نعم تجوز القسمة ويفرز الوقف من الملك ويحكم بصحته ويجوز للورثة بيع ما صار
لهم بالقسمة الخ (سئل) في بستان معلوم مشترك بين جهتي وقفين أحدهما عشرة
قرايط والباقي للوقف الآخر ولكل وقف ناظر شرعي من ذرية واقفه يريد أن قسمة البستان
بين الجهتين وهو قابل للقسمة ويتفق كل جهة بنصيبه بعد القسمة وفي ذلك مصلحة للجهتين فهل يسوغ
لناظرين ذلك * (الجواب) * نعم سئل العلامة ابن نجيم هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر
اذا كان فيه مصلحة أجاب اذا كان لكل وقف ناظر يجوز له المقاسمة وان كان تحت ناظر واحد يرفع
الامر الى الحاكم فينصب قيا فيقاسمه اهـ ومثله في الاسعاف ونص عبارته ولو أراد الواقفان أن
يقسما ما وقفاهما ليتولى كل واحد منهما على ما وقفه وبصرف غلته فيما سمي من الوجوه جاز اهـ وفيه
من فصل المشاع ولو قسم الشريكان وأدخل في القسمة دراهم معلومة فان كان المعطى هو الواقف
جاز وبصير كانه أخذ الوقف واشترى بعض ما ليس بوقف من نصيب شريكه بدراهمه وانه جائز وان كان
بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصة الوقف وما اشتراه ملك له ولا يصير وقفا
اهـ أقول قوله وحصة الوقف وقف الخ هذا بيان لقوله فان كان المعطى هو الواقف فكان ينبغي تقديمه
على قوله وان كان بالعكس وحاصله انه اذا كانت الدراهم من الواقف جاز وحصة الوقف تبقى وقفا
وما قابل الدراهم يبقى ملكا له لان للوقف شروطا وكلاما لم يوجد شيء منه في ذلك فلا يصير وقفا بمجرد
ذلك كما قالوا فمما لو اشترى مستغلا للوقف من مال الوقف لا يصير وقفا ولكن هذا يظهر فيما لو كانت
الدراهم بمقابلته عين كذراع من أرض مثلا أو مالو كانت بمقابلته وصف كالخوددة والحسن فلا
قال الواقف رحمه الله تعالى وسئل قارئ الهداية رحمه الله تعالى في رجلين وقفوا أرضا ثم مات أحدهما
وطلب الآخر القسمة هل تقسم أم لا فأجاب نعم تقسم الأرض المذكورة ويفرز نصيب كل منهما
عن الآخر اذا كان نصيب كل منهما على جهة غير الجهة الأخرى وأجاب أيضا عما اذا طلب
المستحقون قسمة الوقف بقوله ليس اهم أن يقسموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون في الملك
المشترك ولا ملك للموقوف عليهم هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك وأجاب عما اذا انتهت الدار
المشتركة وطلب أحدهما قسمة النقص وأبى الآخر قبوله الانتقاض ان أمكن قسمتها بأن لم يتنج
الى كسر وشق قسمت بطلب أحدهما ويجوز المتنع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا بالتراضي والخير
القائمة لا تهتم الا بالتراضي اهـ * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وعمر مناصفة فاقسمها
قسمة افرازوا فما جدارا بين المقسمين وفي الدار بالوعة في مقسم زيد والميزاب خرج في مقسم عمرو
يسكب منه ماء المطر الى البالوعة من قديم الزمان والى الآن ويريد زيد الآن رفع الميزاب المرقوم
ومنع تسيل ماء المطر منه الى البالوعة وقد شرط التسيل في البالوعة في القسمة ادى بينه شرعية فهل
ليس لزيد ذلك (الجواب) نعم والمسئلة في التنوير وجمع البحرين (سئل) فيما اذا كان
لجماعة وزيد وهند دار مشتركة بين الجميع للجماعة نصفها ولزيد وهند نصفها اقتسموها مناصفة وزيد
وهند مسيل في حصة الجماعة يمكن صرفه والحال انه لم يشترط في القسمة فهل يمكن صرفه بصرف
* (الجواب) * حيث لم يشترط في القسمة صرف عنه ان أمكن والا فسخت كما في التنوير وغيره
* (سئل) * في عقار موقوف من قبل واقفه على جماعة من ذريته وأقاربه طلب واحد منهم
قسمة قسمة تملك بدون وجه شرعي فهل لا يقسم * (الجواب) * نعم * (سئل) * في ذرا

مطلب تجوز قسمة الوفاة
قسمة مهناية

مطلب اجرة القسام على
عدد الرؤس

مطلب أربعة أشياء على
عدد الرؤس

مطلب بناء الحائط بين
المقسمين على قدر الحصص
مطلب اقتسما الدار وادعى
أحدهم ديناً في التركة تسع
دعواه

مطلب اذا ظهر دين في
التركة ترد القسمة

قوله أو بالف مرسلة أي
مطلقة وهي غير الوصية
المقيدة كالوصية بالثلث
أو بعين من أعيان التركة
مطلب له أن يعزل من
التركة شيئاً للدين ويقسم

معلومة مشتركة بين جماعة بطريق المالك فطلب ذوالقليل الذي لا يبقى منه بقا محضته بعد القسمة قسمة
حصته وأفرادها فهل لا تقسم بطلب ذى القليل الذي لا يتنفع * (الجواب) نعم لانه متعنت
في طلب القسمة والقاضي يجيب المتعنت بالرد كما صرح حواشي * (سئل) في قسمة أرض الوقف
بالتراضي بين مستحقه على طريق التهاين والتناوب هل تكون جائزة * (الجواب) نعم
* (سئل) في دار قابله للقسمة مشتركة بين زيد وجماعة لزيد ربه والجماعة الباقي فطلب زيد
القسمة ونوافق الجماعة نفعه على ذلك وزعم الجماعة أن اجرة القسام على زيد وحده دونهم فهل تكون
اجرة القسام على عدد الرؤس * (الجواب) نعم وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال
أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى على قدر الانصاف قال في تصحيح القدوري قال الأسدي في الصحيح
قول أبي حنيفة وعليه مثنى التسيي والمحبوب وغيرهما اهـ ومثله في شرح الملق للعلاني نقله عن
المضمرات وعليه أقصر صاحب التنوير وبه انني غير واحد أقول قال في الهداية وعنه انما على
الطالب دون المستنفع لنفعه ومضرة المستنفع اهـ وظاهره اعتمادنا على الجميع على عدد الرؤس مطلقا
وبالاطلاق صرح في الدر المختار وكتب المؤلف قال أبو حنيفة أربعة أشياء على عدد الرؤس
العقل والشبهة واجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه ملطقة من الديات * (سئل) في دار
ثلثها في ملك زيد وثلثها لعمر واقتسماها قسمة شرعية وقال زيد بنى حائطاً خارجاً بيننا ولكل منهما
حريم أجنيبات عن الآخر فكيف الحكم * (الجواب) اذا كان أحدهما يؤذى
الآخر ويطع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع كان للقاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج
كل منهما من النفقة بحصته بقوله القاضي للصلحة كما في ٣٤ من فصول العمادى * (سئل) في
فيما اذا مات رجل عن زوجته وأولاد فيهم فامس لا وصي له وخاف دار فقط اقتسموها بينهم بلا وصاية
على القضاة والحال أن الزوجة ديناً شرعياً على الميت ادعت به وأبنته فهل تصح دعواها وتقض
القسمة ولا تصح * (الجواب) نعم أقول في الحاشية أرض ميراث بين قوم اقتسموها
وتقاضوا واشترى أحدهم من الآخر نصيبه ثم أقام البينة بدين على الأب كانت القسمة والنزاع باطله
وكذا اذا اشتراه غير الوارث اهـ واحترز يدعى الذين عن دعوى العين فانها لا تسع لان الاقدام
على الاقسام اعتراف بان المقتسم مشترك كما مر أوائل هذا الباب * (سئل) فيما اذا قسمت
الورثة تركته مورثهم ثم ظهر دين لرجل بذمة المورث ولم يبق في التركة ما يفي بالدين فهل ترد القسمة
لكونهما مؤخر عن قضاء الدين * (الجواب) نعم في قسمة الهداية اذا اقتسموا التركة ثم ظهر دين
محيط أو غير محيط ردت القسمة وهذا في الدين المحيط ظاهر لانه يمنع المالك ف يمنع التصرف وكذا
غير المحيط لتعلق الغرماء بالتركة شائعاً ولان القسمة مؤخر عن قضاء الدين لحق الميت حتى لا يمنع
رد القسمة برضى الغرماء الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين فاذا قسمت حينئذ جاز لانه لا حاجة الى نقض
القسمة في ابقاء حقوقهم عمادية في ٢٨ ظهر دين أو وصية بالثلث أو بالف مرسلة أو وارث آخر بعد
القسمة ترد الزاية من الثالث رجل مات وترك ميراثاً فطلب ورثته من القاضي القسمة وأقاموا البينة
على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت دين لغائب فان القاضي لا يقسم شيئاً من أجناس التركة
وان كان الدين أقل من التركة وسألوا من القاضي أن يعزل شيئاً لاجل الدين ويقسم الباقي قال أبو
حنيفة في القسام لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضي يفعل ذلك فان فعلوا ذلك
واقسموا الميراث فلهذا ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا أن يقضوا الدين من حصصهم وكذا لو لم
يكن الدين ظاهراً وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا أن يقضوا الدين وكذا
لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال فالوصية بمنزلة الدين خائفة من فصل فيما يدخل
في القسمة والمنزلة بمنزلة في قسمة الهداية وكذا في قسمة الاشياء وحواشيه وفي فتاوى

الانقروى أيضا أقول كتبت في رد المحتار ما منه تنبئة أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له تنقضا وكذا إذا ضمن بعض الورثة دين الميت برضى الغريم إلا أن يكون بشرط براءة الميت لأنهم اتصروا حوالة فنقبل الدين عليه ويخلوا التركة عنه وهي الحيلة للقسمة تركه فيها دين كإبط في البرازية وغيرها
 * (سئل) * فيما إذا كان لرجلين دين شرعى بدمية جماعة مشتركة بينهما ما فاقسما بينهما قبل القبض فهل تكون القسمة المذمومة غير جائزة * (الجواب) * نعم وقسمة الدين لا تجوز لأنها لا تتحقق قبل القبض لأن القسمة إفراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا يتحقق الإفراز ولو ألحيت من الفصل الأول من القسمة قسمة الدين قبل قبضه باطله علا في من الصلح قبيل فصل التجارح قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح درر أو آخر كتاب الصلح * (سئل) * في دار مشتركة بين هبند وجماعة فاقسموها في غيبة هبند دون وكالة عنها ولا إجازة منها فهل تكون القسمة المذمومة غير صحيحة * (الجواب) * نعم وفي المخ عن الثانية إذا قسم الورثة التركة فيما بينهم بغير أمر القاضي وفي الورثة صغيرا أو غائب أو شريك للميت لا تصح إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير وإجازة الصبي بعد البلوغ أو بإجازة القاضي قبل ذلك اه وفي الحامى الزاهدى من القسمة (ثم رفع) أرض قسمت بين الشركاء وفيهم شريك غائب فقاموا وقف عليها قال لأرضي لغبن فاحش فيها ثم أذن لحزائه في زراعة نصيبه لا يكون هذا رضى بتلك القسمة بعد مارد (قب) أرض قسمت فلم يرض أحد الشركاء بنصيبه ثم زرعه بعد ذلك لم يعتبر فإن القسمة ترد بالرد اه طفل وبالع اقسما شيئا ثم بلغ الطفل ونصرف في نصيب نفسه وباع البعض يكون إجازة لتلك القسمة جواهر القياوى من القسمة * (سئل) * في دار صغيرة غير قابلة للقسمة مشتركة بين جماعة طلب أحدهم المهايأة مع السابقين في سكاها في الزمان بقدر حصته فهل يتهايون على الوجه المذكور ويجوز الالبي * (الجواب) * نعم قال في شرح المتقى وتجوز المهايأة ويجوز عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضها وهذا بعضها وهذا علوها وهذا أسفلها وفي بيت صغير يسكن هذا شهر أو هذا شهر أو له الإجازة وأخذ الغلة في نوبته الخ ثم قال ولو طلب أحدهما القسمة فيما يحتملها بطلت المهايأة لا بلغة القسمة حتى لو اختلف قدمت القسمة اه وفي الكافي وما لا تجزى فيه القسمة لم يجز واحد منهما على بيع نصيبه تشارعية من الفصل الثالث من القسمة * (سئل) * في معز مشتركة بين زيد وعمر ومناصفة فطلب زيد قسمة نصيبه منها وإفرازه وإذا قسمت يتنفع كل بنصيبه بعدها فهل يجب زيد إلى ذلك * (الجواب) * نعم واجمع أصحابنا أن التركة إذا كانت جنسا واحدا كالغنم والأبل والبقر والخنطة والشعر والياب المهروية والمروية والدار الواحدة التي تحتل القسمة إذا طلب أحدهما القسمة وأبى الآخر فإن القاضي يقسم بينهم خلاصة من الفصل الأول من القسمة ومثله في البرازية * (سئل) * فيما إذا اشترى زيد وعمر مقدار من المين نصفين واقسما بينهما وأخذ كل منهما نصيبه ثم ادعى زيد أن من نصيبه شيئا في يد عمر وغلطا وقد أقر بالاستيفاء وعمر وينكر ولا ينسب لزيد فهل لا يصدق إلا بحجة * (الجواب) * نعم لا يصدق إلا بحجة كما مر في ذلك في قسمة التنوير وغيره * (سئل) * في دار صغيرة لا تحتل القسمة مشتركة بين رجل وامرأة انهدم بعض أبيتها واحتاجت إلى التعمير فأبى الرجل العمارة فبنت المرأة الدار المرقومة ونصفت على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم من مالها مصرف المثل وتريد المرأة أن تخرج الدار وتأخذ نصف ما أنصفت في البناء من غلتها بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم دارين: مريكين انهدمت فقال أحدهما لبنيتها وأبى الآخر فإن القاضي يقسم الدارين بما ولو كان مكان الدار رضى أو حمام أو نبي لا يحتل القسمة كان لطالب البناء أن يبني ثم يجر ثم يأخذ نصف ما أنفق في البناء من الغلة الثانية من فصل قسمة الوصى والاب وفي الإشباه من القسمة المشتركة إذا انهدم فأبى أحدهما العمارة فإن احتل

مطلب أجاز الغريم قسمة الورثة قبل قضاء الدين له تنقضا

مطلب إذا ضمن ما على الميت برضى الغريم وبشرط براءة الميت صح وبصير حوالة مطلب الحيلة لقسم تركه فيها دين على الميت مطلب قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز

مطلب اقسما الدار في غيبة الشريك لا تصح مطلب إذا حضر الغائب فلم يرض بالقسمة ثم زرعه نصيبه لا يكون رضى مطلب القسمة ترد بالرد مطلب طفل وبالع تقاسما شيئا ثم بلغ ونصرف الخ مطلب تجوز المهايأة ويجوز الالبي عليها

مطلب لا يجزى على بيع نصيبه مطلب في قسمة المعز المشتركة

مطلب أقر بالاستيفاء ثم ادعى الغلط لا يصدق إلا بحجة

مطلب في المشترك إذا انهدم وأبى أحدهما العمارة

القسمه لاجبر وقسم والايج ثم أجره ليرجع اه أقول أسقط من كلام الاشياء شيئا لا بد منه وهو قوله ليرجع بما أنفق لو أمر قاض والأبقيمة البناء وقت البناء اه كذا عزا له الاشياء في آخر قسمه الدار المختار ونظمه ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية بقوله
 وخذ منفقاً بالاذن منه كحكم * وخذ قيمة ان لا وهذا المحرر

أى خذ ما أنفقته ان كان التعمير بالاذن من الشريك أو باذن الحاكم والانخذ قيمة البناء وأصل المسئلة مذكور في الذخيرة في السفل اذا انهدم فانه قال اذا انهدم السفل بغير مصنع لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لذى العلوان شئت فابن السفل من مالك لتصل لنفك فاذا بناء باذن القاضي أو أمر شريكه يرجع بما أنفق والأبقيمة البناء وقت البناء وهذا هو الصحيح المختار للفتوى فيمنع صاحب السفل من الاتقاع حتى يأخذ ذلك منه جبراً أو ما اذا هدمه بصنعه فانه يؤخذ بالبناء لتقوية حقا استحق وليصل صاحب العلوان نفقه اه ونقل ابن الشحنة هذا التفصيل في الجدار أيضاً وظاهر اطلاق كلام الاشياء المتقدم ثبوته للسفل والجدار وغيرهما مما لا يقسم والله تعالى أعلم وسيأتي تمام ذلك في كتاب الحيطان آخر الكتاب ان شاء الله تعالى * (سئل) * في قطع أراض جاريات في ملك جماعة لكل حصصة معاومة فهم يريد أحدهم جمع نصيبه منها في مكان واحد وبقيمة الجماعة لا يرضون بذلك فهل يقسم كل على حدة * (الجواب) * نعم واذا مات الرجل وترك أراضين أو دارين فطاب ورثته القسمه على أن يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كلا الارضين أو الدارين جازت القسمه وان قال أحدهم للقاضي اجمع نصبي من الدارين أو الارضين في دار واحدة وأبي صاحبه قال أبو حنيفة يقسم القاضي كل دار وكل أرض على حدة ولا يجمع نصيب أحدهم في دار واحدة ولا في أرض واحدة وقال صاحب الرأي الى القاضي ان رأى الجمع جمع والا فلا خانية من القسمه

* (فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها) *

* (سئل) * في مزرعة معاومة جارية في جهتي وقف وتيمار بقرب قرية كذا غير تابعة للقرية وللمزرعة زراعي يزعمونها في كل سنة ويدفعون ما عليها للجهتي الوقف والتيمار وهم ساكنون في القرية المزبورة ويدفعون مع أهلها ما ينوبهم من المغارم المتعلقة بالانفس والمغارم المتعلقة بالاملاك التي فيها والآن قام أهل القرية المزبورة يكافون زراعي المزرعة المذكورة بدون وجه شرعي الى ادخال المزرعة في حساب غرامات قريتهم المتعلقة بالاملاك وان كانت غير تابعة لها فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر يمنع أهل القرية المذكورة من تكليف الزراع المذكورين الى ما ذكر ولا يلزمهم ذلك بدون وجه شرعي والله سبحانه أعلم الحمد لله تعالى كذلك الجواب والله تعالى أعلم كتبه الفقير أحمد العاصري المفتي الشافعي * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة معلومين قاطنين بدمشق مشقة مسكة أراض معاومة من أراضى قرية وقف لكل واحد أفدنة معاومة منها يدفع ما عليها للجهة الوقف ويدفع جميع الغرامات المتعلقة بالاراضى بحسب ما بيده من الافدنة والآن قام أهل القرية المزبورة يكلفون الجماعة بلا وجه شرعي الى دفع مبلغ معلوم من الدراهم زاعمين أنهم صرفوه على الواردين على القرية وذلك بدون اذن الجماعة فهل ليس لأهل القرية ذلك ومؤنة الضيف على المضيف دون القاطنين بدمشق * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قروي عمر حاله لنفسه بيتاً أحدثها في أرض سليخة لزيق بيوت القرية فقام أهل القرية يكلفونه بلا وجه شرعي الى دفع عوارض عن تلك البيوت والحال انه لم يجعل عليها شيء من العوارض في دفتر تحرير العوارض ولا كانت موجودة اذ ذاك بل حدثت بعد ذلك فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزمين قاطنين بدمشق املاك في قرية من قراها ويدفعان ما على

فصل في الغرامات الواردة على القرى ونحوها

مطلب ليس لأهل القرية ادخال المزرعة الخارجة عن قريتهم مطلب مؤنة الضيف على المضيف

مطلب ليس لأهل القرية أخذ عوارض على البيوت المحدثه

الاملاك من الغرامات المتعلقة بحفظ الاملاك اسوةً بأهل القرية والآن قام أهل القرية المزبورة يكفون الذين بلا وجه شرعي الى السكنى معهم في القرية ودفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس معهم فهل يمنع أهل القرية من تكليف الذين يعماد كروا يلزمهما السكنى بالقرية ولا يدفع الغرامات المتعلقة بحفظ الانفس وهما ساكنان بدمشق * (الجواب) نعم * (سئل) فيما اذا كان رجل ساكن بدمشق وله أملاك في قرية من قرأها وترد على القرية المزبورة غرامات متعلقة بالابدان والانفس فهل لا ينوب الرجل المذكور شيء من الغرامات المتعلقة بالانفس * (الجواب) الاصل في ذلك انه لا يلزم أحد بشيء من ذلك شرعاً ولا حكم الشرع رفع ذلك ومنعه فإذا لم يمكن رفع ذلك ولا منعه فما كان لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان فعلى عدد الرؤس لانها مؤنة الرأس ولا يدخل في ذلك النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم ولانه لا يمكن دفعها فوجب توزيعها على حسب ذلك كما ذكره هذا التعليق الخبير الرمي في فتاويه ومن لم يكن ساكناً في القرية المزبورة لا يلزمه من الغرامات المتعلقة بتحصين الابدان شيء لان بدنه ليس في القرية المزبورة قال الامام الجليل نحر الدين قاضيخان في فتاواه المشهورة في كتاب القسمة أهل قرية غزتهمهم السلطان فتال بعضهم يقسم ذلك على قدر الاملاك وقال بعضهم يقسم على عدد الرؤس وقال الفقيه أبو جعفر ان كانت الغرامة لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك لانها مؤنة الملك وان كانت لتحصين الابدان تقسم على عدد الرؤس الذين يتعرض لهم لانها مؤنة الرأس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم اهـ بحر وفه ومثله في قسمة الذخيرة والتجارة خانية وكذا في التجنيس وفتاوى الانقروى والولوالجلىة والاشباه وغيرها من الكتب المعتبرة النعمانية * (سئل) في قرية يزرع بعض أراضيها أهل قرية أخرى ولهم فيها غراس ومشتة مسكنة ويرد على تلك القرية كلف وأعار ومغارم فهل يجب عليهم مساواتهم فيها وماذا يفعل في ذلك شرعاً * (الجواب) ما أصاب تلك الاراضي من مال وقف أو قسم شرعي يجب عليهم دفعه للوقف أو العشروان كان عليهم مال مقطوع بدلا عن القسم فما أصابهم منه بعد زرع جميع أراضي القرية يجب عليهم دفعه وأما المغارم الواردة عليهم مثل الضيوف الواردين عليهم فلا يلزمهم من كلفتهم شيء لان مؤنة الضيف على المضيف بضم الميم وأما غيره مما يؤخذ ظلماً وغرامة فنسب من دفعه عن نفسه بالرفع الى حاكم الشرع أو كان له قدرة على دفعه من غير ضرر بلحقه أعظم منه فليدفع عن نفسه اذ هو خير له اذ الظلم يجب اعدامه لا تقريره واحكامه واذا لم يمكن ذلك فما كان منها لتحصين الاملاك يقسم على قدر الاملاك من جميع الاراضي التي مع أهلها والتي مع أهل القرية الاخرى لانها مؤنة الملك فتستقدر بقدر الملك وان كانت الغرامة لتحصين الابدان يقسم ذلك على عدد الرؤس الساكنين بالقرية دون أهل القرية الاخرى لانها مؤنة الرؤس ورؤسهم ليست في القرية حتى تحصن بذلك بل يجب عليهم ما ورد على قريتهم الساكنين بها لحفظ الرؤس ولا شيء من ذلك على النساء والصبيان لانه لا يتعرض لهم كذا أفتى به كثير من المتأخرين وصريح به في الذخيرة البرهانية وغيرها من المعتبرات حتى قالوا ان من نوى قسمة باين المسلمين فعدل فهو مأجور ولا يفسق حيث عدل وان كان لا أخذ بالخذ ظالمًا هكذا ذكره بجملا ولم أر أحدًا تعرض للتفصيل غير المرحوم والذي على اقتدى العمادى فانه كتب على سؤال رفع اليه في ذلك ما ملخصه تقسم الغرامة بقاعدة مستحسنة في بيان ما يلزم الملاك منها على حسب أملاكهم سواء كانوا قاطنين بها أو لا وما هو على الرؤس على القاطنين بها فقط يوزع على رؤسهم ما عدا النساء والصبيان فالقاعدة انه اذا قطعنا القرية عن اضافة الملاك اليها فلا يبقى فيها الا دور سكن الساكنين فقط فتبقى من قبيل بيوت التركان والاكراذ والعربان فلا يوزع عليهم الا ما يطلبه السلطان ذام تلكه كالغوارض والصرصار والقيام بالضيف بحسب ما عندهم الا علف

مطلب ليس لأهل القرية أن يجبروا من خرج من قريتهم على العود اليها مطلب في غرامات القرى ما كان لحفظ الاملاك فعلى قدر الملك الخ مطلب من لم يكن ساكناً في القرية لا يلزمه غرامة الانفس مطلب ما كان لتحصين الابدان لا يدخل فيه النساء والصبيان

مطلب من نوى قسمة الغرامات فعدل فهو مأجور مطلب في بيان ما يخص الابدان وما يخص الاملاك من الغرامات

الدواب كالشعير لانه لا يوجد عند خنم لانهم قطة لا يزرعون ولا يستغلون ويوزع عليهم أيضا جريمة مايتهمون به من القتل أو عدم مدافعة ليل أو نهار أو كذا السرقة اذا جتمعوا بها بدون قدرة على دفعها عنهم وكذا ما يأخذ الرأى من المشاهدة كل شهر يوزع على رؤس أهل القرية الرجال منهم دون النساء والصبيان وما عدا ذلك كالتبين والشعير والدجاج والحطب والذخيرة فهو على المملوك جميعا بحسب أملاكهم اللهم أصلح ولادة أمورنا ووقفهم للعدل وعلى الاسلام توفنا والله الهادى وعليه اعتمادى وهو سبحانه أعلم أقول حاصله أن ما يؤخذ من القرى ان كان يؤخذ منهم لا باعتبار أملاكهم بل يؤخذ منهم وان لم يكن لهم أملاك كالاعراب والاكراذ من لا عقار لهم فهو على الرؤس وان كان يؤخذ منهم باعتبار أملاكهم كالتبين والشعير والحطب فهو على قدر الاملاك لانه لو لم يكن لهم عقارات وزرع لم يطلب منهم ذلك لكن قولهم لتحصين الاملاك أو الرؤس لا يستلزم التخصيص بذلك اذ قد يكون أخذ نحو الدراهم لتحصين الاملاك وأخذ نحو التبين والشعير لتحصين الرؤس على أن غالب الغرامات الواردة على القرى في هذا الزمان ليست لحفظ أملاك ولا لحفظ أبدان وانما هي مجرد ظلم وعدوان فان غالب مصارف الوالى وأتباعه وعمارات منزله ومنزل عساكره وما يدفعه الى رسل السلطان حفظه الله تعالى الواردين باوامر أو نواهي وأمثال ذلك كله يأخذه من القرى ويسمون ذلك بالذخيرة تؤخذ في بلادنا في كل سنة مرتين ويريد قهها دراهم كثيرة رشوة لا عوانه وحواشيه من أعيان البائدة وقد جرت العادة بقسمة ذلك كله على عدد فدان القرية وتارة يقسمونه على مقدار حق الشرب بالساعات الرملية فمن كان له فدان مثلاً يؤخذ منه ما يخصه أو من له ساعة يؤخذ منه ما يخصه سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبياً وكذا يجعلون منها شيئاً على رقاب الرجال الساكنين في القرية الذين لا ملك لهم فيها فالقول بالتفصيل الذى هو أحد الأقوال الثلاثة المارة عن الخبائصة في السؤال السابق وهو قول أبى جعفر لا يظهر في هذه الغرامات المذكورة لانها لا تخص الأبدان ولا الاملاك مع أن ما يخص الحفظ قليل بالنسبة الى غيره والظاهر أن ما يؤخذ من جرمة القتل والمخاصمات والمنازعات انما هو لحفظ الأبدان لتركهم النصرة وقطع النزاع كما تؤخذ المديّة من عاقلة القاتل وما يؤخذ لاجل العساكر التى يعينها الامير الى بعض القرى لدفع الاعراب واللصوص عن زروعهم ومواشيهم انما هو لحفظ الاملاك ولكن هذا كله يؤخذ رتداً على ما هو مرتب عليهم في كل سنة من الذخائر التى ذكرناها فحيت جهل الحال ولم يعلم أن ذلك لحفظ أبدان أو أملاك أو علم أنه مجرد ظلم فالمناسب العمل باحد القولين الاخيرين وهو ان ذلك كله على الرؤس وعلى الاملاك وقد ذكر قاضيان القول بقسمة الغرامات على قدر الاملاك أو لا وعادته انه يدبأ بها الاشهر كما ذكره في خطبة فتاواه فيكون هو الاربع وهو ما عليه عادة اهل القرى في زماننا كما ذكرناه من قسمة ذلك على الفدان أو على ساعات الشرب والله تعالى اعلم

قوله بحسب أملاكهم
أى يؤخذ منهم بقدر
أملاكهم لا على قدر
الرؤس اه منه

لواحد	لاآخر
أرض وبقر	عمل وبذر

فاسد

لواحد	لاآخر
أرض وبذر	بقر وعمل

جائز

لواحد	لاآخر
أرض فقط	عمل وبقر وبذر

جائز

لواحد	لاآخر
أرض وعمل	بقر وبذر

فاسد

لواحد	لاآخر
بذر فقط	أرض وعمل وبقر

فاسد

لواحد	لاآخر
عمل فقط	أرض وبقر وبذر

جائز

لواحد	لاآخر
بقر فقط	أرض وبذر وعمل

فاسد

ونظم ذلك بعضهم فقال

أرض كذا عمل كل على حدة * والارض والبذر هذا الجائز الكامل

وما عدا ذلك الثلاث الالات قد ذكرت * فتعير جائزة اذ حكمها باطل

أقول وقد كنت نظمت الصور السبعة في بيتين ذكرتهما في رد المحتار فقلت

أرض وبذر كذا أرض كذا عمل * من واحد ذي ثلاث كلها قبلت

وبالبذر مع بقر أو لا كذا بقر * لا غيرا ومع أرض أربع بطلت

وقد ذكرت في الجاشية وجه صحة الثلاثة وبطلان الاربعة فراجعها ثم هذه الصور السبعة
 أصولها أربعة أرض وبذر وبقر وعمل والخصر في هذه السبعة مبنى على أن بعض الاربعة من
 واحد والباقي من آخر أما لو كان بعضهما من واحد والباقي منهما فهي أكثر من سبعة
 كما لا يخفى وكذا لو كانت المزارعة بين أكثر من اثنين ولم يعلم بيان حكم ذلك وقد قال في جامع
 الفصولين وكذا في الخلاصة بعد ذكره الاوجه السبعة وعلى هذا لو أخذ رجلان أرض رجل
 مزارعة على أن البذر من أحدهما والبقر والعمل من الآخر فالأرض مزارعة فاسدة والخارج لرب
 البذر وعليه اجر أرض وبقر وعمل وعلى هذا كل ما لا يجوز اذا كان واحد افك كذا اذا كان
 اثنين اه أي كل وجه لا يجوز اذا كان المزارع واحد لا يجوز اذا كان اثنين فمما اذا كان
 البذر من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذا اذا كان الباقي من اثنين كما في الصورة التي ذكرها فان
 الارض فيها من ثان والبقر والعمل من ثالث ومنه ما في الخانية لو اشترك ثلاثة أو أربعة ومن البعض
 البقر وحده أو البذر وحده فسدت وقد عد في الفصل الثلاثين من جامع الفصولين من الصور الفاسدة

ما لو كان البذر لواء واحد والارض لثلاث والبقر لثلاث والعمل لرابع او البذر والبقر لواء واحد والارض لثلاث
 والعمل لثلاث او البذر والارض لواء واحد والبقر لثلاث والعمل لثلاث وتقام الكلام فيه فراجعه ووجه
 ذلك بناء على ما مر من الضابط انه اذا كان البذر وحده أو البقر وحده أو كل منهما من أحدهما والباقي
 من آخر لا يجوز فكذلك اذا كان الباقي من اثنين أو ثلاثة ولكن بقي ما اذا كان بعض الاربعة من أحدهما
 والباقي منهما أو كان كل واحد منهما بعضها والباقي منهما ولم أر ذلك ضابطا في كلامهم وقد ذكر في جامع
 الفصولين صورة من ذلك فقال دفع أرضه من أربعة إلى آخر على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما
 نصفان والخارج كذلك فعمل على هذا لنفسه والخارج بينهما نصفان بحكم البذر وليس للعامل على
 رب الارض أجر عمله في المشترك ويجب على العامل أجر نصف الارض اذا استوفى منافعه الخ وذكر
 ذلك أيضا في متن التنوير في هذه الصورة الارض من واحد والعمل والبقر من آخر والبذر منهما وعمل
 فسادها بأن فيها شرط الاعارة في المزارعة أي اعادة نصف الارض للعامل كافي الخاتمة وكتابتها
 اعارة ابتداء ثم تصير اجارة بعد استيفاء المنفعة ولذا وجبوا على العامل أجر نصف الارض فتأمل
 والظاهر أن مثل هذه الصورة ما يقع كثره في زماننا من كون العمل من واحد والارض من آخر
 والبقر والبذر من مال وجود العلة المذكورة وقد ذكر الخبير الرمي لذلك صابغا فقال في البرازية
 ما لا يجوز اذا كان من واحد لا يجوز اذا كان من اثنين اه وبه تستخرج الاحكام مثلا اذا كان البذر
 مشترك والباقي من واحد لا يجوز لانه لو كان البذر كله من واحد والباقي من آخر لا يجوز فكذلك اذا كان
 البذر من اثنين وكذلك اذا كان الكل مشترك الخ ولكن العبارة المذكورة في البرازية ليست كما ذكره
 بل هي كما قدمناه عن الفصولين والخلاصة فهي ضابط لما اذا كانت المزارعة بين اكثر من اثنين لا لما ذكره
 فعمل في نسخ البرازية تحريف من الكاتب بدليل سياق الكلام على انه لا يطرد في الصورة الاخيرة
 التي ذكرناها عن جامع الفصولين فان البذر فيها من رب الارض ومن الآخر ولو كان البذر كله من رب
 الارض جاز وكذا البذر لو كان من رب العمل والبقر لكن ذكر في البرازية أيضا قبل الفصل الثاني انه
 سئل فجم الثمة لو كان من جانبه الارض والبذر والثور ومن الآخر العمل والثور ويجوز قال نعم
 لانه لو شرط كلا الثورين على أي واحد كان جائزا فكذلك اذا اشترط أحدهما فهذا يفيد أن الضابط
 أن ما يجوز اذا كان من أي واحد منهما ما يجوز اذا كان مشتركاً منه مال لكن ذكر بعده ما يخالفه وهو
 أنه لو كانت الارض من أحدهما والبذر منهما فان شرط العمل على غير صاحب الارض فسدت
 لان فيه اعارة الارض وان شرطاه عليهما على أن الخارج أنصاف جازت الخ مع أن البذر لو كان كله
 من رب الارض أو من الآخر تكون من الصور الثلاث الجائرة فعلم انه لم يطرد لهذه المسئلة ضابط
 يحصر مسائلها والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وليزرع فيها بطيخا
 على بقر زيد ببذره وجعل بعض العمل على زيد ولم يذكر امدة ووافقا على أن يكون لعمر وثلاث الخارج
 فزرع عمر والارض وعمل عليها امدة وأثمر الزرع فهل تكون المزارعة فاسدة ولعمر واجرة المثل في امدة
 عمله * (الجواب) * نعم تكون المزارعة فاسدة والخارج كله لزيد صاحب البذر والارض وعليه
 لعمر واجرة المثل في امدة عمله والله تعالى أعلم وفسادها من وجهين الاول عدم ذكر المدة وهو شرط كما
 في الملتقى والكثير التنوير وغيرهما من المتون وان قال في المجتبى انها تصح بلا ذكر امدة وعلمه الفتوى
 والثاني اشتراط بعض العمل على صاحب الارض واذا فسدت المزارعة فالحكم بكم فيها أن الخارج
 لرب البذر لانه بناء ملكه ولا يخرج مثل عمله أو أرضه لتعذر رد عينها فبرد قيمتها ولا يزداد على ما شرط
 عندهما خلافاً لمحمد فنفذه لاجرم مثله بالغاً ما بلغ كافي شرح الملتقى للعلاء اقول وذكر
 في البرازية مثل ما في المجتبى حيث قال وعند محمد جوازها بلا بيان المدة وتقع على اول زرع يخرج
 واحد اوبه اخذ الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة ونحوها لان وقتها

مطلب اذا فسدت المزارعة
 فالخارج لرب البذر
 مطلب ذكر المدة شرط
 في المزارعة

متفاوت عندهم وابتدأوا رأتها وهاججه ول عندهم اه لكن قال في الحاشية بعد ذلك
والشئوى على جواب الكتاب أى من انه شرط قال في الشرح لامية فتدقارض ما عليه الشئوى اه
لكن حيث صحح كل من القولين لا يعدل عما عليه المتن لكونها الموضوع لتدل المذهب الا أن يقال
باختلاف الموضوع كما يفيد كلام البرازية تأمل وفي جامع الفصولين وأكثرت ما يشيخ بطل جرزوها
على أول السنة ووقت المزارعة في بلادنا معلوم فصح بلا بيان المدة كما عايناه الا انه لا يحتلوعن
الجهالة في بلادنا ولودون جهالة بلادهم اذا زرع الواحد يقدم ويؤخر شهر او زيادة بخلاف المعاملة
اه لكن قوله جوزوها على أول السنة ينفي الجهالة لان المراد أول وقت يزرع فيه أكثر الناس
في تلك القرية فلا يستر الى التخصيم والتأخير وفي هذا القول توسعة على أهل زماننا لانهم لا يذكرون
المدة أصلاً تأمل * (سئل) * في المزارعة الصحيحة اذا امتنع رب البذر من العمل فيها قبل
القائه البذر فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في الدرر ويجوز للعامل ان أبى لارب البذر قبل
القائه وبعده يجبر * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه مزارعة لعمر وعلى أن يزرعها بقره
ونفسه والبذرين من مائه نصفان والخارج كذلك فعمله على هذا فهل يفسد والخارج بينهما يحكم
البذر وليس للعامل على رب الأرض اجرة لعمله في المشترك وعلى العامل أجر مثل نفع الأرض اذا
استوى منافعها * (الجواب) * نعم كافي العمادية بهذا اللفظ من الفصل التاسع والعشرين
من التصرفات الفاسدة ومثله في جامع الفصولين من الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة
* (سئل) * فيما اذا دفع زيد حنطة وشعبير العمر وليزرعها في أرضه على بقره والخارج بينهما
نصفين ففعل عمر وذلك فهل المزارعة فاسدة والخارج لرب البذر وعليه لعمر واجرة مثل بقره وأرضه
وعمله لا يزاد على المسمى * (الجواب) * نعم كافي التنوير من المزارعة عند قوله وبطلت في أربعة
* (سئل) * فيما اذا دفع زيد بذره وأرضه وبقره لعمر وعلى أن يزرع الأرض في مدة معلومة
وجعل له ربع الخارج وحصل غله ويمتنع عمر والا أن من أخذ حصته من الخارج ويريد أن يأخذ
اجرة مثله فهل ليس له ذلك وله أخذ حصته من الخارج * (الجواب) * حيث كان العمل
من واحد والباقي من واحد فالمزارعة صحيحة وله أخذ حصته المشروطة لئلا من الخارج وليس له أخذ
اجرة مثله * (سئل) * في رجل دفع لزيد أرضاً وبذرها مزارعة فزرعها زيد وأخرجت زرعاً فقتل
زيد شرطت لى نصف الخارج وقال الرجل رب الأرض شرطت لك الثلث ولا ينسأ لهما فهل يكون
القول لرب الأرض مع عينه لانه يكر زيادة الاجر * (الجواب) * نعم ورجل دفع أرضاً وبذرها
مزارعة فزرعها العامل وأخرجت الأرض زرعاً فقتل المزارع شرطت لى نصف الخارج وقال رب
الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب الأرض مع عينه لانه يكر زيادة الاجر ولا
يتحالفان عندنا لان قاعدة الحلف التسخير وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن التسخير وأيهما أقام البيئة
قبل وان أقام البيئة يقضى بيئته المزارع لانها ثبت الزيادة وان اختلفا قبل الزرع تحالفاً وتزاداً
المزارعة ويبدأ بين المزارع وأيهما انكل يقضى عليه وأيهما أقام البيئة قبلت خاتمة من المزارعة من
فصل اختلاف العاقلين وفيه مسائل مفيدة ومثله في القول بان تعارض البيئات للبغدادى نقلاً
عنها * (سئل) * في أرض من جملة أراضي قرية معدة الأرض للزراعة والعرف في القرية
أن من زرع أرض غيره بغير أمره فعليه الثلث من الزرع الشئوى والربع من الصحن لصاحبها
ياخذ منه فرع عمر والأرض المزبورة حنطة بغير أمر زيد فهل يعتبر العرف في تلك القرية فلزيد الثلث
من الزرع المذكور * (الجواب) * نعم زرع أرض رجل بلا أمره طالبه بحصة الأرض
فان كان العرف جرى في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب ذلك على التنوير من الخبر
ان زرعاً نقلاً عن جواهر الفتاوى ومثله في العمادية من أواخر الفصل ٣٩ أقول وقد شئت في كتاب

مطلب اذا امتنع رب البذر
عن العمل قبل القاء البذر
لا يجبر
مطلب أرض من واحد
وبقره وعمل من آخر وبذر
منهما فاسدة

مطلب بذر من واحد
والباقي من آخر فاسدة

مطلب العمل من واحد
والباقي من آخر صحيحة
مطلب فيما اذا اختلف
العامل مع رب الأرض
في قدر المشروط له

مطلب فيمن زرع أرض
غيره بلا أمره

مطلب تبطل اذا شرط رب
البذر رفع بذره والخارج
الموظف

مطلب اذا مات رب الارض
والزرع بقل تبقى المزارعة

مطلب اشترط كون المغارم
على رب الارض

قوله التشذيب من الشذب
وهو بالشين والذال المعجمتين
محركة قطع الشجر أو قشره
والمسنة وبقيّة الكلا
وشذب الشجر ألقى ما عليه
من الأغصان حتى يسدو
وشذب عنه ذب، والتشذيب
الطرد واصلاح الجذع
قاموس هـ منه
مطلب في المزارع اذا لم يعمل
في الارض شيئاً

مطلب اذا قصر في العمل
حتى هلك الزرع يضمن
مطلب شرط الحصاد والدياس
والتذرية على العامل مفسد
مطلب شرى حطباً في المصّر
يحمّله على البائع

مطلب من اراد أن لا يتعطل
فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه

الغصب بغير هذه المسئلة * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمر وأرضاً وبقر أو قشراً ليزرعه في الارض وشرط زيد رفع بذره والخارج الموظف من غلة البذر المذكور وما بقي فهو بينهما منصفين فهل المزارعة باطلة والخارج لصاحب البذر ولعمر واجرة مثل عمله * (الجواب) * نعم قال في التنوير فبطل ان شرط لاحدهما قزان مسماً أو وما يخرج من موضع معين أو رفع رب البذر بذره أو رفع الخارج الموظف وتنصيف الباقي اهـ * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه لمزارعة صحيحة لعمر ووثبت الزرع ثم مات رب الارض والزرع بقل فهل تترك الارض في يد المزارع حتى يستحصده وللورثة أخذ حصتهم * (الجواب) * نعم كما في التنوير والمثني والبرجندى وغيرهما * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه وبقره لعمر وعلى أن يزرع عمر والارض يبذره ويرع الخارج لعمر وبواقبه لزيد وأن تكون المغارم الشرعية والعرفية على زيد ووثبت الزرع ومات زيد عن ورثته فهل تكون هذه المزارعة فاسدة والخارج كله لعمر ورب البذر وعليه لورثته زيد أجر مثل أرضه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه وبذره لعمر وليرعه فيها على بقر لزيد بالرعي فلم يعمل عمر وفي الارض شيئاً أصلاً من سقى وغيره بعدما زرع عمر والارض فهل لا يستحق شيئاً * (الجواب) * نعم المزارع اذا لم يعمل في الارض شيئاً بعدما زرع من التشذيب والسقي وغيره ان كان البذر من جهته يستحق الحصة وان كان من رب الارض ينبغي أن لا يستحق شيئاً خلاصة من الفصل الخامس في المعاملة ومثله في البرازية بالفظ لا يستحق بدون ينبغي وتعام المسائل فيها وفي الخانسية فعليك بهما أقول والتشذيب بالشين والذال المعجمتين اصلاح الاشجار * (سئل) * في المزارع اذا قصر في عمل الارض المعتاد من السقي وغيره في المزارعة الصحيحة حتى هلك الزرع فهل يضمن * (الجواب) * نعم يضمن لوجوب العمل عليه كما صرح بذلك في مزارعة التنوير * (سئل) * فيما اذا دفع زيد أرضه لعمر وعلى أن يزرعها يبذر زيد وبقره ولم يذكر كرامة وشرط الحصاد والتذرية والدياس على عمر والعامل ويكون له ريع الخارج فلم يحرث عمر والارض ولا زرعها وانما سقاها وحدها فهل تكون المزارعة فاسدة والغلة لزيد ولعمر واجرته مثل عمله * (الجواب) * نعم واذا شرط الحصاد والدياس والتذرية على العامل كان مفسداً للعقد في ظاهر الرواية لان هذه الاعمال تكون بعد الادراك وانتهاء العقد وما كان بعد انتهائها العقد اذا شرط على العامل يكون مفسداً فلو أن العامل حصد الزرع وداس وجع من غير أن يكون شرط عليه فهلك ذلك يضمن حصة الدافع وعند أبي حنيفة اذا شرط هذه الاعمال على العامل لا يفسد العقد وعن أبي يوسف في النواذر أنه لا يفسد لكن اذا لم يشترط يكون عليه ما وان شرط الزرع المزارع بحكم العرف وهو كما لو اشترى حطباً في المصّر لا يجب على البائع أن يحمّله الى منزل المشتري واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الجذاذ على العامل في المعاملة ففسد عند الكل لعدم العرف وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة أن هذا كله على العامل شرط عليه أم لا للعرف وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي هذا هو الصحيح في ديارنا وعن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل انه كان اذا استعق عن هذه المسئلة يقول فيه عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يمنع عنه ثم في الموضع الذي يكون الحصاد على العامل عرفاً فافلأخره وتغافل عن الحصاد حتى هلك قال أبو بكر البلخي يضمن ذلك وقال الفقيه أبو الليث اذا أخرتاً خيراً فاحشاً لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامناً والا فلا هذا اذا شرط هذه الاعمال على العامل وان شرط شيئاً من ذلك على صاحب الارض ففسد العقد عند الكل خاتمة من فصل ما يفسد المزارعة من الشروط أقول تلخص من هذا أن الصحيح صحة اشتراط العمل على العامل وبه صرح في متن التنوير والمثني وأما عدم العمل المشروط فانه لا يقتضي الفساد بقي الفساد في مسألة المزايا لعدم ذكر المدة وفيه اختلاف الصحيح كما قدمناه فتنبيه

مطلب دفع أرضه فزارعة
ومساقاة

(سئل) * فيما إذا دفع زيد أرضه للمعاملة لفراس إلى عمرو على أن يزرع عمرو في الأرض المزبورة حنطة وشعير على بقر زيد في مدة معلومة ونواقعا على أن ما يخرج من الزرع يكون ربعه لعمرو والباقي لزيد من أربعة صحيحة بعد ما ساقاه على جزء معلوم من ثمره لفراس المزبورة في المدة المزبورة مساقاة شرعية وعمل عمرو على الأشجار والأرض حتى أدركت الغلة والثمرة في المدة المزبورة فهل يستحق عمرو والخصة المفعولة له فيها * **(الجواب)** * نعم أقول إنما تكون المزارعة صحيحة حيث كانت الحنطة والشعير من زيد فلو من عمرو والعامل فلا وكتب المؤلف في غير هذا المحل رجل دفع أرضا وتخلأ بزرعها المزارع على أن يقوم على الخيل بالنصف فهذه مزارعة شرطت فيها المعاملة فينظر إن كان البذر من المزارع فسدت المزارعة والمعاملة لانه مفسدة في صفتين وإن كان من رب الأرض جاز كلاهما لانه اجبره وإن كانت المعاملة معطوفة على المزارعة بأن يقول أدفع اليك هذه الأرض تزرعها يندرك وأدفع اليك ما فيها من الخيل معاملة جاز مطلقا خلاصة من المزارعة * **(سئل)** * في الزرع المشترك بين رجلين سوية بينهما إذا تناثر منه شيء على الأرض وقت رفعه ثم نزل عليه المطر فبنت فهل يكون بينهما * **(الجواب)** * نعم يكون بينهما كأصله وإذا رفع المزارع الزرع من الأرض وتناثر منه شيء وبنت بسقيه زرع آخر وأدرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبهما ثم يصدق الكارب نصيبه وفي النوازل ويستحب للاكرا أن يصدق بالفضل من نصيبه وإن بنت بسقي رب الأرض فهو له فإن كان لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والأفلاشي عليه وإن سقاه أجنبي كان سقوطا والزرع بين الزارعين ورب الأرض على ما شرطت إباحة في ٢٦ من المزارعة فإن كانت غياه المطر أو بلا سقي أحد فعلى الشر كة السابقة بزارية في الثالث من المزارعة وفيها فوائد أحسن مما في غيرها من الفتاوى ومثله في الخانية * **(سئل)** * في أرض مشتركة بين زيد وعمرو سوية فزرعاها بذرها سوية على بقرهما ولم يتعزضا للتبن فهل يكون التبن بينهما تبعاً للبذر * **(الجواب)** * نعم قال العلائي في شرح المتن وإن لم يتعزضا للتبن فهو بينهما بالتبع والحب وقيل لرب البذر لانه غامب بذره قلت وقد علم من دأب المصنف ترجيح الأول وظاهر البرهان والمنح وصدر الشريعة وغيرهما ترجيح الثاني فتبصر اهـ والمسألة المسؤل عنها اتفاقية أقول أي لأن البذر فيها مشترك والخلاف فيما إذا كان البذر من أحدهما كإيفاده التعليل * **(سئل)** * فيما إذا دفع زيد أرضه وبذره لعمرو وليرزعهما على بقر زيد بمن الخارج فعلم عمرو في ذلك مدة وإن ترك العمل وبطال زيد اباحة عمله في المدة فهل ليس لعمرو وذلك ويجبر على المضى * **(الجواب)** * نعم وإذا أصبحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل إن لم يخرج شيء في الصحبة ويجبر من أبي على المضى لأرب البذر فلا يجبر قبل القائه وبعده يجبر في شرح التنوير من المزارعة وأيضا من عمل في المشتركة لا يستحق الاجرة كاصر خواجه في الاجارة * **(سئل)** * فيما إذا كان البذر من واحد والأرض والعمل والبقرة من آخر فهل تكون المزارعة فاسدة والزرع أصاحب البذر وعليه أجر مثل العامل وأجرة الأرض * **(الجواب)** * ذكر في الهداية وروايتين وذكرهما أيضا الصدوق والشهيد في رواية الخارج لصاحب البذر وعليه أجر مثل الأرض وأجر مثل العامل وفي رواية الخارج لصاحب الأرض وعليه رد مثل البذر ونصير كانه مستقرض له وقبضه الذي هو شرط في القرض هو اتصاله بأرضه والاصح كما في المنع والزناحي هو الوجه الأول وجعلوا في المتون عليه المعقول وهل يطيب له الفضل قال تاج الشريعة برفع قد ار بذره ومقدار ما غرم من أجر مثل العامل والأرض ويستحق بالفضل والله سبحانه أعلم * **(سئل)** * في بذر مشترك بين رجل وأخواته بالغايات وزوجة أبيه أخذ الرجل بعضه وزرعه في أرضه لنفسه بدون إذن منهن ولا وجه شرعي وبنت الزرع فهل يكون الزرع للزارع وعليه دفع مثل حصته من البذر المذكور * **(الجواب)** * نعم لانه غاصب كاصح به

مطلب فائدت مما تناثر
من الزرع المشترك فهو بينهما
كأصله

مطلب يجبر العامل على المضى

مطلب من عمل في المشتركة
لا يستحق الاجرة

مطلب فيما إذا كان البذر
من واحد والباقي من آخر

مطلب زرع بذرا مشتركا
بلاذن فالخارج له وعليه
رد مثل حصة الشريك

في البرازية في الفصل الرابع من المزارعة وقد أفتى بمثله العلامة الخليل الرملي "مع نقوله عبارة البرازية
بقسامها فراجعها أقول والذي في البرازية ذكرته في رد المحتار بقولي خاتمة بشرع مهم يقع كثيرا ذكره
في التتارخانية وغيره ما مات رجل وترك أولاد أصغارا وكبارا وامرأة والكبار منها أو من غيرها غرث
الكبار وزرعوا في أرض مشتركة أو في أرض الغير كما هو المعتاد والأولاد كلهم في عيال المرأة تعاودهم
وهم يزرعون ويجمعون الغلات في بيت واحد ويشتقون من ذلك جلة صارت هذه واقعة البقوى
واتفقت الاجوبة انهم ان زرعوا من يذر مشترك بينهم باذن الباقين لو كبارا أو اذن الوصي "لوصفنا را
فالقلة مشتركة وان من بذرا أنفسهم أو يذر مشترك بلا اذن فالقلة للزارعين اه * (سئل) *
فما اذا دفع زيد أرضه لجماعة قرويين يزرعونها في مدة كذا يذرههم وعلمهم على بقرهم بأن يكون له
ربع الخراج ولهم الباقي من اربعة صحبة فزرعوها وحصدوا الزرع ويريدون نقله جميعه قبل قسمته
الى أراضي قريتهم الخارجة عن أرض زيد يدبون اذن زيد ولا رضاه ولا وجه شرعي فهل ليس لهم
ذلك * (الجواب) * نعم وتقسم مثله في العشر والخراج بنقله عن المحيط المبرحسي
* (يسئل) * فما اذا كان لرجلين أرض ويذر مشترك بينهما ما دفعوا ذلك لجماعة على أن
يزرعوا الارض يذرهما المذكور على بقرهم في مدة معلومة ومهم ما خرج يكون ربعة للجماعة
وباقيه للرجلين فهل تكون المزارعة المرقومة صحبة ولهم الربع المذكور * (الجواب) * حيث
كان العمل فقط من الجماعة والباقي من الرجلين فاللمزارعة صحبة ولهم الذي اتفقوا عليه والله تعالى
أعلم * (سئل) * في امرأة دفعت أرضها المعلومة الى رجل ليغرس فيها غراسا معلوما وضربا
لذلك مدة معلومة على أن يكون الغراس بينهما نصفين فهل تكون المغارسة صحبة على ما شرطنا
* (الجواب) * نعم ففي الخاتمة رجل دفع الى رجل أرضا مدة معلومة على أن يغرس المذفوع
اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الاغراس والثمار يكون بينهما جاز اه ومثله في كثير
من الكتب فنصير بحسب ضرب المدة صريح في فسادها بعدد مده ووجه فسادها بذلك انه ليس لادرائه
الثمار والحالة هذه مدة معلومة الخ خيرية من الوقف أقول وسياق تمام الكلام على هذه
المسئلة في آخر المساقاة

* (كتاب المساقاة) *

* (يسئل) * في غراس بستان جارثله في ملك جماعة فعلم رجل منهم في الثلث المزبور حق
أعز ويريد مطالبة بقية الجماعة بحصته من الثمرة نظير عمله أو يدفعوا له أجر مثل عمله فهل لاشئ له من
ذلك * (الجواب) * نعم أما عدم استحقاقه الاجرة فلانه عمل في المشترك قال في التوير وشترحه
المخ من الاجارة الفاسدة ولو استأجره لمل طعام بينهما فلا أجر له لانه لا يعمل شيئا شريفا
الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الاجرا اه وأما عدم استحقاقه حصة من الثمرة فلانه يكون من باب
مساقاة الشريك ومساقاة الشريك غير جائزة كما في المخ عن المجتبى وأفتى به الرملي أقول وهذا كله
حيث جرى عقد مساقاة واجارة بينه وبين شركائه والا فالامر أظهر * (سئل) * في غراس كرم
جارثي وقف على هند الناظرة عليه قائم بالوجه الشرعي في أرض جارية في وقف آخر فدفعته لزيد
مساقاة على أن يعمل عليه في مدة كذا يسهم من مائة سهم لجهة الوقف والباقي له نظير عمله وليس في ذلك
حظ ولا مصلحة للوقف بل في ذلك عين فاحسن على الوقف فهل تكون المساقاة غير صحبة
* (الجواب) * نعم قال في الدر المختار من كتاب الاجارة مانعه وافاد فساد ما يقع كثيرا من اخذ
كرم الوقف أو اليتيم مساقاة فيستأجر أرضه الحالية من الاشجار ويبلغ كثيرا ويساقى على اشجاره
يسهم من الفسهم فالنظر في الاجارة في المساقاة ففاده فساد المساقاة الاولى لان كلامهما
عقد على حدة اه * (سئل) * في بستان مشتمل على غراس مشقوق من جلة غراس لوت

مطلب ليس للمزارع نقل
الزرع الى أرض اخر قبل
قسمته

مطلب دفع رجلان أرضا
وبذرا وبقرا الى جماعة
بعملهم صحت المزارعة

مطلب في المغارسة

مطلب لأجر من عمل
في المشترك

مطلب مساقاة الشريك لا تصح
مطلب مساقاة كرم الوقف
على سهم من مائة سهم لا تصح

مطلب تصح المساقاة على
شجر التوت لأجل الورق

لا ينقطع سوى ورقه لاجل طعام الله وجار ثلث جميع الغراس في ملك زيد وثلاثة مع جميع أوراق
 البستان في وقف ادلى وفي نواجر ومسافة زيد المزبور من باظر الوقت فقطع زيد قضبان التوت
 وأخذ ورقها وأطعمه لده ويريد أن يأخذ جميع القضبان ويصرفها لنفسه بدون وجه شرعي
 زاعم أنها تكون له لكون شجرها في مساقاة فهل تكون القضبان له ولجهة الوقت بحسب المصعب
 ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم لان المساقاة دفع الشجر والسكر الى من يصلحه بجزء
 معلوم من ثمره كافي الملتقى وغيره والقضبان ليست بثمرة كاهو ظاهر وعمله أفق مفتي الشافعية الشيخ
 أحد الغزى أقول المراد من الثمرة ما يتولد من الشجر فيقتاول الرتبة وغيرها كافي القهستاني ولذا
 كان المراد بالشجر ما يعم الثمر وغيره كالخورد والصفاف وان قال في الدر المختار لم أره فقد رأيت مقتولا
 في البرازية يجوز دفع شجر الخورد معاملة لاحتياجه الى السقي والحفظ حتى لو لم ينجح ليجوز اه وفيها
 أيضا معاملة القطة لاجل السقف والطبخ جائزة كعامة أشجار الخلاف اه والخلاف بالكسر
 والتخفيف ضد الوفاق ونوع من الصفاف فهذا صريح في صحة المساقاة على أجزاء الشجر لكن هذا
 حيث كانت هي المقصودة من عقد المساقاة أما لو كان المقصود غيرها كالتمر أو الورق ولا يجوز له أخذ
 شيء من أجزاء الشجر تلمي في البرازية أيضا ولا يحل له أن يكسر شيئا من الأغصان والقضبان والذعام
 والعريش لطخ القدر ولا يأخذ من الأغصان المقطوعة الا باذن المالك لانه من أشجار المالك
 ولا يطعم الضعيف من الثمر الا باذنه لانه مشترك اه ففي مسألتنا حيث كانت المساقاة على أشجار
 التوت لاجل الورق لا يحل له قطع شيء من القضبان لكونها ملكا لصاحب الأشجار وعدم ورود
 العقد عليها فانهم * (سئل) * في بستان جار تمامه ارضا وغراسا في وقف وفي نواجر زيد
 ومساقاة من الناظر بخصته من ثمره لزيد وعمل زيد على الشجر وقل انتهاء مدة الاجارة برز بعض
 الثمرة بعمله بدون باقية ما يريد أخذ ما سيرز من الثمرة بعد المدة لا بعمله بدون وجه شرعي ولم يعمل
 عليه فهل ليس له ذلك وله الاخذ بما برز بعمله فقط * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 في بستان معلوم مشترك على غراس زيتون وعنب وغيرها جار في نواجر زيد ومساقاة في مدة معلومة
 على جزء معلوم من الغراس لزيد فعلم زيد على الشجر حتى أنما أكثره في المدة وانقضت المدة ولم يبرز فيها
 شجر الزيتون ولا عقد منه شيء ولم يبرز حتى مضى نحو شهر فهل ليس لزيد شيء فيما لم يبرز في المدة وله أجر
 مثله * (الجواب) * نعم قال في الخانية ولو اشترط لذلك وقتا معلوما قد تبلغ الثمرة في تلك المدة
 وقد تأخر عنها جاز لانه لم يتحقق بفوات المقصود بهذا الشرط وانما يتوهم فان خرج الثمر في تلك المدة كان
 بينهما على ما شرطوا وان تأخر عن تلك المدة فللعامل أجر مثل عمله فيما عمل اه أقول قال في الخلاصة
 بعد هذا وهذا اذا اخرجت شيئا في المدة المضروبة بما يرغب في مثله في المعاملة فان اخرجت شيئا
 في المدة لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة اه ومقتضاه انه لو خرج في المدة شيء قليل
 لا يرغب في مثله في المعاملة ان تفسد وان تنازع خروجه بعد انتهاء المدة وهذا مما يغفل عنه فلينبه له
 * (سئل) * فيما اذا عمل زيد المساقاة على غراس الوقت حتى أنما شجر الزيتون في آخر المدة وناظر
 الوقت ينكر خروج ذلك في المدة ولزيد شرعية انه انما قبل انقضاء المدة فهل تقبل بينه وبينه وتكون
 المساقاة على الشرط * (الجواب) * اذا ثبت انه خرج في المدة المسماة فعلى الشرط المسمى
 لصحة العقد ونقلها ما تقدم عن الخانية * (سئل) * فيما اذا استأجر زيد من ناظر وقف اراضي
 الوقت مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم بعد ما ساقاه على الغراس القائم في الاراضي في المدة
 المزبورة واجارة ومساقاة صحيحين ثم انقضت مدة النواجر والمساقاة ثم برزت الثمرة وعقدت فهل تنفع
 الثمرة للوقت * (الجواب) * نعم أقول لكن له أجر مثله ان كان عمل كما تقدم أنشأ عن الخانية
 * (سئل) * فيما اذا انقضت مدة المساقاة والتمر في فهل يترك على الشجر بلا أجر حتى يترك

مطلب المراد من الثمرة
 ما يتولد من الشجرة
 مطلب تجوز المساقاة على
 الشجر الذي لا يثمر كالخورد
 والصفاف

مطلب لا يحل للعامل
 كسر شيء من الأغصان للطبخ
 لانه للمالك

مطلب لا يحل له أن يطعم
 الضيف من الثمر الا باذنه
 لانه مشترك

مطلب له أخذ ما برز من
 الثمر في المدة بعمله دون
 ما برز بعد ما بلا عمله

مطلب ليس للمساقاة شيء
 فيما لم يبرز في المدة وله أجر
 مثله ان كان عمل فيه

مطلب انما تنفع المساقاة
 اذا خرج من الثمرة في المدة
 ما يرغب في مثله في المساقاة

مطلب اذا ثبت خروج
 الثمر في المدة فهو على الشرط
 المسمى

مطلب اذا برزت الثمرة بعد
 انتهاء المدة فالثمرة للوقت

مطلب اذا برزت الثمرة في
 المدة ثم انقضت المدة والتمر
 في يترك على الشجر بلا أجر

(الجواب) * نعم كافي التنوير وغيره **(سئل) *** فيما اذا عمل المساق على الاشجار المساق عليها يجوز معلوم من غيرها ثم مات في أثناء المدة عن ورثة والتمرنى - وتريد الورثة القيام عليه حتى يذرك الثمرة فهل لهم ذلك ويستحقون الحصة المشروطة **(الجواب) *** نعم وان مات العامل فلورثته أن تقوم عليه وان كرم صاحب الارض درر ومثله في التنوير وغيره **(سئل) *** فيما اذ برزت ثمرة الاشجار المساق عليها قبيل انتهاء المدة بعمل العامل ويريد مالك الاشجار أخذها كلها فهل ليس له ذلك **(الجواب) *** اذا انقضت مدة المساقاة والخارج بسر أخضر فللعامل أن يعمل بلا أجر حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على ما شرطوا والله تعالى أعلم قال في الدرر وان لم يمت أحدهما بل انقضت مدتهما أي مدة المساقاة فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما على السواء لان في الاصل بالجدة اذ قبل الادراك اضرار اربابها والضرر مدفوع كما مر اهـ ومثله في التنوير والهداية والجوهر وغيرهما **(سئل) *** فيما اذا أجر زيد أرض بستانه الخارية في ملكه من عمره بعد ما ساقاه على غراسه القائم فيها والحال انه كان على الغراس وقت عقد المساقاة ثم مدركه قد انتهت ولم يعمل عمر وفيها اشياء وتصرف عمر وبالثمر المزبورة لنفسه ويريد زيد الآن تنصيبه قيمة الثمرة في القبي والمثلي حيث انقطع المثل فهل له ذلك والمساقاة المزبورة غير صحيحة **(الجواب) *** ان كانت الثمرة مدركة أي قد انتهت لا تصح كالزراعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا أثر للعمل بعد التناهي لان جوارزه قبل التناهي للعاجزة على خلاف القياس ولا حاجة الى مثله فبقى على الاصل وكذا على هذا اذا دفع الزرع وهو قبل جاز فان استحصده وأدرك لم يجز ما ذكرنا وهو المراد بقوله كالزراعة والاصل كافي الخلاصة ان المعاملة متى عقدت على ما هو في حد الثمر والزيادة صحت وان عقدت على ما تناسى عظمه وصار يحال لا يزيد في نفسه بسبب عمل العامل لا تصح المعاملة وانما يعرف خروج الأعمار عن حيز الزيادة اذا بلغت وأثمرت اهـ ومثله في الخلاصة في البرازية **(سئل) *** فيما اذا استأجر رجلان أرض بستان من آخر للزراعة مدة معلومة بعد ما ساقاهما على اشجاره القائمة بها اجارة ومساقاة صحيحتين ثم انه قسخت اجارة الارض بوجه شرعي فهل تنسخ المساقاة أم لا **(الجواب) *** اذا قسخت الاجارة لا تنسخ المساقاة لان كل واحد منهما عقد على حدة والله تعالى أعلم وأجاب عنه قارئ الهداية بقوله اذا قسخت اجارة الارض بوجه شرعي والاشجار ملوكة للمساق ليس له أن يفسخ عقد المساقاة الا بعد شرعي بأن يكون العامل خائفاً في الثمرة اهـ ونقله عنها في نهج النجاة وفي قساوى الحماوى في من الاجارة ضمن سؤال وان كانت الاجارة بعد المساقاة فهي صحيحة ولا يلزم من عدم صحة الاجارة عدم صحة المساقاة لان قارئ الهداية نص انه اذا قسخت الاجارة لا تنسخ المساقاة اهـ بقى اذا قسخت المساقاة تنسخ الاجارة لان الاجارة حينئذ تكون لغير رب الغراس كما يؤخذ من كلامهم أقول وجه الفرق أن من شروط الاجارة كون الارض فارغة غير مشغولة بملك المور أو ملك غيره مما يمنع صحة التسليم فاذا ظهر أن المساقاة لم تكن صحيحة لم تصح الاجارة ولذا كان تقديم عقد المساقاة شرطاً لصحة الاجارة في الارض المشغولة على الغراس حتى لو تقدم عقد الاجارة لم يصح الا اذا كان الغراس ملكاً للمستأجر لانه حينئذ لا يمنع صحة التسليم وأما عقد المساقاة فيصح من المستأجر ومن غير مستأجر أصلاً فلا يضر عدم صحة الاجارة السابقة بقى أن انفساخ الاجارة ظاهر فيما اظهره فساد عقد المساقاة من أصله لما قلنا أمالو كان عقد المساقاة صحيحاً ثم طرأ عليه الفساد كما اذا لم يخرج الثمرة في مدة المساقاة أو تقابل العقد المساقاة فالذي يظهر لي أن لا يفسخ عقد الاجارة لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء وله أمثلة كثيرة منها أن الشيوع الطارئ لا يفسد عقد الاجارة مع ان اجارة المشاع ابتداء لا تنسخ فتأمل **(سئل) *** في رجل أجر أرض كرمه لا يخرج بعد ما ساقا على الغراس القائم

مطلب مات العامل في المدة
فلورثته أن يقوم مقامه
مطلب انقضت المدة والثمر
أخضر فللعامل أن يعمل بلا
أجر حتى يبلغ الثمر

مطلب ان كانت الثمرة
مدركة وقت عقد المساقاة
لا تنسخ المساقاة

مطلب اذا قسخت الاجارة
لا تنسخ المساقاة
مطلب اذا كان العامل
خائفاً في الثمرة تنسخ المساقاة
مطلب لا يلزم من عدم
صحة الاجارة عدم صحة
المساقاة

تحريرهم يبطل عقد
المساقاة بالموت وان كان
حكمه باق

في الارض ثم مات المؤجر في أثناء مدة الاجارة والمساقاة فهل تنفسخ الاجارة بموته وتبطل المساقاة
 * (الجواب) * نعم أقول ان عقد المساقاة وان بطل بالموت لكنه يبقى حكماً دفعاً للضرر بل صرح
 في شرح الجمع بأن قوله وبطل هو القياس وفي الاستحسان لا يبطل ويمكن أن يقال ان الاستحسان بقاؤه
 حكماً فلا ينافي بتصريح المتون بالبطلان بالموت ولذا قال في التنوير والمثلثي بعد تصريحهما بالبطلان
 فان مات العامل تقوم ورثته عليه وان كره الدافع وان مات الدافع يقوم العامل كما كان وان
 كره ورثته الدافع اه فقد جعلوا حكم العقد باقيا وان كان قد بطل ونظيره ما صرح به في البدائع من انه
 اذا مضت مدة الاجارة قبل أن يدرك الزرع يبقى حكم الاجارة الى أن يستحصد كذا كره في رد المختار
 ثم اعلم انه قيد البطلان بالموت في متن التنوير وشرحه بما اذا كان الموت في حال كون الثمر نباتاً والظاهر
 انه احترازاً عما اذا كان قبل بروز الثمرة أما اذا كان بعد ما نضج فقد انتهى العقد ثم اذا كان الموت قبل
 بروزها وكان قد عمل بعض العمل أو كلة فالظاهر انه لا شيء له أصلاً لا حكماً ولا ديانة وان قالوا
 في المزارعة لو امتنع رب الارض من المضي فيها وقد كسب العامل في الارض فلا شيء له لكرابه
 حكماً اذا لاقية للمنافع ويسترضى ديانة فيبقى بأن يوفيه أجر مثله للثمرة كما في الدر المختار وانما قلنا
 لا شيء له هنا لانه لا غرر بالموت ولذا قال في الدر المختار أيضاً ولو مات قبل البذر يبطل ولا شيء لكرابه
 اه وعمله الزيلعي بأنه فيما مر كان مغروراً من جهة رب الارض بالامتناع باختياره ولم يوجد ذلك هنا
 لان الموت يأتي بدون اختياره اه واذا كان عقد المساقاة على أكثر من سنة فالسنة الاولى قد علم
 حكمه ها وبطل العقد في السنين الآتية لان الموت قبل بروز الثمرة فيها أصلاً ثم رأيت في جامع
 الفصولين قال مات رب الارض والزرع بقل فلمزارع أن يعمل الى أن يدرك فيقسم بينه وبين ورثته
 ربهما على الشرط ولا أجر عليه للارض ويتنقض العقد فيما بقي من السنين اه ومثله في الخاتمة وهذا
 وان كان في المزارعة لكن المساقاة اختار ولذا قال في التنوير وشرحه وهي كل مزارعة حكماً
 وخلافاً وكذا شرطاً تمكن هنا اه فاعتمد هذا التجرراً المقيد * (سئل) * في غراس مشغل
 على مشمس وقطاع وغيرهما قائم بالوجه الشرعي في أرض وقف محبكة مشتركة بطريق الملك الشرعي
 بين زيد وعمرو وهند لكل منهم حصة معلومة فيه فساق في زيد على حصته شريكه عمر المرقوم يميز منها
 فقبل عمرو على ذلك فهل تكون المساقاة غير جائزة ولا أجر لعمرو والخارج بقدر ملكهم
 * (الجواب) * نعم قال في المنع ولودفع الخل والشجر الى شريكه مساقاة لم يجوز ولا أجر له ان عمل
 والخارج بقدر ملكهم ما لان استجار شريكه على العمل في المشترك بينهما الا يصح ولا يجب الاجر لان
 العمل وقع لنفسه اه وقد أفتى بعدم جواز مساقاة الشريك العلامة الشيخ خير الدين في فتاواه
 أقول وصرح بالمسألة أيضاً في التارخانية كذا كره في رد المختار وكنت فيه ماضية بقيد المساقاة
 لان المزارعة بين الشريكين في أرض وبذر منهم اتصح في اصح الروايتين والفرق كما في الذخيرة أن معنى
 الاجارة في المساقاة راجع على معنى الشركة وفي المزارعة بالعكس اه * (سئل) * فيما اذا كان
 زيد ثلثاً غراس كرم غنبي فساق عليه عمراً في مدة معلومة يجوز معلوم من ثمره وعمرو غير شريك في غراس
 الكرم المزبور فهل تكون المساقاة المزبورة صحيحة * (الجواب) * نعم وأفتى بذلك العلامة
 الخير الرمي معللاً منقولا عن الغزالي أقول هذه المسألة من تفهيمات الشيخ محمد الغزالي الثمراني
 ذكره في فتاواه بحثاً حيث سئل في رجل دفع بعض كرمه مشاعاً مساقاة فهل يصح فأجاب بان
 الفتوى في المساقاة على قوله ما وقع قضاء صحة المساقاة المذكورة لانها يجوز ان اجارة المشاع
 والمساقاة كذلك اه ووقع نظيره للعلامة الخير الرمي في حاشية المنع فقال لو ساق في أحد الشريكين
 على نصيبه أجنبي بالاذن الاخر هل يصح فعند الشافعية نعم والظاهر أن مذهبنا كذلك لان المساقاة
 اجارة وهي تجوز في المشاع عند هما والمقول عليه في المساقاة والمزارعة مذهبنا فحوز المساقاة

مطلب اذا مات أحدهما
 قبل بروز الثمرة لا شيء للعامل

مطلب اذا كان عقد
 المساقاة على أكثر من سنة
 ومات أحدهما

مطلب لا تصح مساقاة
 الشريك لشريكه ولا أجر له
 بخلاف المزارعة

تحرير مهم في المساقاة على
 الغراس المشتركة مع اجنبي

مطلب في مساقاة المشاع

في المشاع ولم أرى من صرح به ثم رأيت المؤلف يعني التمر ناشئ أجاب بأنهم اتبعوا عندهما كما تفقهت به
 والله تعالى الجد والمساواة اه كلام الرمي وحاصله أن مساقاة الشريك الشريك في الغراس لا تصح أما
 مساقاته لا يجنبى فتصح وكذلك لو كان الغراس كله لواحد فسنأى آخر على بعض منه شائع لأن
 اجارة المشاع تصح عند صاحبين فكذلك مساقاته لان المفتي به في المساقاة قوله نعم وانما لم تصح
 مساقاة الشريك مع ان اجارة المشاع من الشريك تصح اتفاقا لما مر في السؤال قبله أن المساقاة
 لو صححت معه لم يمت منه استتجار الشريك على العمل في المشترك ولا يصح ذلك لان المساقاة في الحقيقة
 استتجار العامل على حصة من الثمرة وإذا كانت الاشجار مشتركة بين المساق والمساقي يكون العامل
 قد استوجر على العمل في المشترك فلا يستحق اجرة بل تبقى الثمرة مشتركة بينهما على قدر ملكهما
 هذا وقد بحثت في رد المحتار بحثا مفيدا فيما ذكره التمر ناشئ والخير الرمي فتفقهوا ونصه أقول فيه بحث
 لان معنى الاجارة وان كان راجحا في المساقاة كما قد مناه أفتا لكن الاجارة فيها من جانب العامل
 لا الشجر لان استتجار الشجر لا يجوز فالعامل في الحقيقة أجبر بل الشجر يجوز من الخارج ولا شيوع
 في العامل بل الشيوع في الاجرة فلم توجد هنا اجارة المشاع التي فيها الخلاف قد برع على انه ذكر
 في التتارخانية في الفصل الخامس من المساقاة ما نصه اذا دفع النخيل معاملة الى رجلين يجوز عند
 أبي يوسف ولا يجوز عند أبي حنيفة وزفر وودفع نصف النخيل معاملة لا يجوز اه فان كان المراد
 أن النخيل كله للدافع كما هو المتبادر فعدم الجواز فيه يدل على عدم الجواز في المشترك بالاولى بل يفيد
 عدم الجواز ولو باذن الشريك كما لا يخفى على المتأمل وان كان المراد أن النخيل مشترك ودفع
 احدهما لاجنبى فالامر أظهر فحين ما قلناه وثبت أن مساقاة الشريك لا يجنبى ولو باذن الشريك
 لا تصح مساقاة أحد الشريكين لا آخر هذا ما ظهر ارفهم القاصر والله تعالى أعلم اه ما ذكره
 في رد المحتار وحاصله أن المساقاة في المشاع لا تصح مطلقا سواء كان المساق شريكا أو لا لعدم صحة
 التسليم مع الشيوع ولعدم صحة استتجار الشريك للعمل في المشترك فإذ ذكره التمر ناشئ والرمي مخالف
 للمنقول وما عللنا به معلول فاعنتم تحرير هذه المعضلة والحمد لله رب العالمين * (سئل) * في
 حصص من بساتين معلومة جارية مع غراسها في وقف أهلى وفي توأجر زيد ومساقاته من ناظر وقفها
 مدته معلومة بأجرة معلومة عنها ويجوز معلوم من الثمرة في المساقاة نظير العمل اجارة ومساقاة شرعيتين
 ثم أجز زيد المأجور المزبور من عمر ومدة تستوعب مدته وتساقيا على حصة الغراس المذكور
 في المدة يجوز معلوم من الثمرة كالاولى وعمل الغراس حتى أثمر بعمله في سنة حتى انقضت
 ومات عمرو ولم يعمل زيد على الغراس شيئا ولم يأذن له ناظر الوقف أن يساقى من شاء فلن تكون الثمرة
 الحاصلة من عمل عمرو * (الجواب) * تكون الثمرة المذكورة لجهة الوقف المذكور حيث
 لم يأذن له الناظر أن يساقى ولم يعمل على الغراس شيئا قال في النظم الوهابي

وما للمساقي أن يساقى غيره * وان أذن المولى له ليس ينكر

قال في البرازية في الخامس من المعاملة دفع اليه معاملة ولم يقل له اعمل برأيك فدفع الى اخر فالخارج
 لمالك النخيل وللعامل أجر مثله على العامل الاول اه أقول ومثله في الذخيرة والتتارخانية بزيادة
 بعد قوله وللعامل أجر مثله على العامل الاول وهي قوله بالغاما بلغ ولا أجر الاول لانه لا يملك الدفع
 اذ هو ايجاب الشراكة في مال الغير وعمل الثاني غير مضاف اليه لان العقد الاول لم يتناوله ولو هلك
 التمر في يد العامل الثاني بلا عمله وهو على رأس النخيل لا يضمن وان من عمل الاخير في أمر يخالف
 فيه أمر الاول يضمن لصاحب النخيل العامل الثاني لا الاول وان هلك من عمله في أمر لم يخالف فيه
 أمر الاول فرب النخيل أن يضمن أيا شاء وللآخر ان ضمنه الرجوع على الاول اه وبه أفتى العلامة
 قاسم ونقله عن عدة كتب فتنبه لذلك فانه خفى على كثيرين * (سئل) * في أرض جارية في وقف

مطلب ليس للمساقي أن
 يساقى غيره بلا إذن من
 المالك

مطلب ساقى ما في مساقاته
 باذن جاز

حاملة لغراس جارية الارض في نواجر زيد والغراس في مساقاته وماؤدون له من قبل ناظرها بأن يساقى من شاء فأجر ما في نواجره من عمر ومدة تستوعب مدته باجرة معلومة من الدراهم وساقاه على الغراس المساقى عليه في المدة المزبورة بحصة معلومة من الثمرة حسب ما هو مأذون له بأن يساقى من شاء اجارة ومساقاة شرعيتين فهل تكون الاجارة والمساقاة صحيحتين * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان بستان لزيد مشتمل على اشجار زيتون وغيره فساقى عمرا على نصف غراسه مساقاة شرعية في مدة معلومة فهل تكون المساقاة صحيحة * (الجواب) * نعم والمثله في الخيرية أقول تقدم الكلام آنفا على مساقاة المشاع * (سئل) * في مسناتين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها فالقول لمن من أصحاب الارضين * (الجواب) * قال في الخاتمة مسناتين أرضين احدهما أرفع من الاخرى وعلى المسناة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسناة ولا يحتاج في امالة الماء الى المسناة فكان القول في المسناة قول صاحب الارض العليا مع عيونه واذا كان القول في المسناة قوله كان الاشجار له ما لم يقم الاخرى وان كانت الارض السفلى تحتاج في امالة الماء الى المسناة كانت المسناة وما عليها من الاشجار بينهما فاضحان من فصل المعاملة تظهر بما ذكر الجواب والله تعالى أعلم بالصواب ومثله في البرازية من كتاب القسمة وفيها من فصل المعاملة تهرينهما ادعى اشجاره النابتة في ضفته ان علم الغراس فهي له والا ان في موضع خاص لاحدهما فالمالك وان في مشترك بينهما ٥٥ * (سئل) * فيما اذا ساقى زيد عمرا على غراسه الموقوف مدة معلومة مساقاة شرعية بحصة من الثمرة معلومة وانقضت مدة المساقاة فادعى عمرو حصة معلومة في بعض الغراس المزبورة المساقى عليه فهل تكون دعوى عمرو الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك غير مسموعة * (الجواب) * نعم كما أتت بذلك الحنفية والكاثرية وفي صورة ذلك الجواب استأجر الارض وساقى على جميع الاشجار التي في الغيط لاتسمع دعواه الملكية في شيء من الاشجار بعد ذلك للتناقض واذا لم تصح الدعوى لاتسمع البينة لما في الفصل السابع من الفصول انه لو أقام المدعى عليه البينة أن المدعى أجر نفسه متى يعمل في الكرم يكون دفعها ويكون اقرارا من المدعى أنه ليس ملكه ٥٥ * (سئل) * في جنيته مشتملة على غراس جار مع أرضها في ملك خند فأجرت نصفها من زيد ونصفها من عمرو وساقتهما على الغراس ولم يحكم بحصة ذلك حاكم ثم أجر زيد نصفه من بكر وساقاه على نصف الغراس ولم تأذن له هند بذلك واستوفى بكر منفعة المأجور في مدة الاجارة وعمل على نصف الشجر واستغل ثمزته لنفسه فهل يكون كل من اجارة بكر ومساقاته غير صحيحة والثمره الحاصلة من عمل بكر لهند وعليه باله أجر المثل وعليه لها أجره مثل الارض * (الجواب) * نعم أقول فيه نظرم وجهين الاول ما مر من أن مساقاة المشاع غير صحيحة مطلقا والثاني ما قدمناه آنفا من الذخيرة وغيره من أن أجره العامل الثاني على العامل الاول فأجرة بكر هند على عمرو ولا على هند لانه لم يجر بينه وبينها عقد حتى يلزمها الاجرة عند فسادها وانما جرى بينهما وبين العامل الاول وهو لم يعمل شيئا فلا يستحق عليها أجرة أيضا قدبر * (سئل) * فيما اذا مات الناظر بعد عقده مساقاة شرعية على اشجار الوقف مع زيد فهل لاتبطل المساقاة بموت الناظر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في كرم غيب جار في وقف وفي نواجر جماعة ومساقاهم من ناظر الوقف مدة معلومة على الوجه الشرعي فترك الجماعة العمل على غراس الكرم في سنة معلومة من المدة المزبورة ولم يعملوا عليه أصلا حتى أغمر لا بعقلهم فهل حيث لم يعملوا أصلا كما ذكر تكون الثمرة المزبورة كلها للجهة الوقفية * (الجواب) * نعم أقول المراد بالعمل ما يشتمل الحفظ قال في الخلاصة فلودفع الكرم معاملة وفيه اشجار لا يحتاج فيها الى عمل سوى الحفظ ان كانت بحال

مطلب مسناتين أرضين
عليها اشجار الخ

مطلب تهرينهما ادعى
اشجاره النابتة في ضفة

مطلب ساقى على جميع
الاشجار ثم ادعى ملك بعضها
لاتسمع

مطلب لاتبطل المساقاة
بموت الناظر

مطلب اذا لم يعمل المساقى
شيئا لا يستحق شيئا من الثمرة

مطلب المراد بالعمل
ما يشتمل الحفظ

للمنفعة يذهب ثمها قبل الادراك جائز المعاملة والحفظ زيادة في الثمار وان كانت بحال لا يذهب
ثمها الى وقت الادراك لا يجوز المعاملة في تلك الاشجار وفي فتاوى القضاة يجوز دفع شجر الجوز
معاملة والمعامل حصه من الثمر لانه يحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم يحجج الى أحدهما لا يجوز اه
ومثله في البرازية * (سئل) * فيما اذا كان زبد أرض معلومة قد فعلها العمر واذن له
أن يقرس فيها ما أحب من أنواع الاشجار المتخذة في مدة معلومة ذكرها وأن يكون ما سغرسه النصف
منه لزبد تابع لأرضه والنصف الآخر لعمر وتظير غرسه فقرس عمر وفي الأرض غراس في المدة على
الوجه المذكور فهل يكون الاذن على الوجه المذكور صحيحا ويستحق عمر والنصف المزبور
* (الجواب) * نعم كما في مزارعة الخيرية وضرب المدة المعلومة شرط لها في الخانية رجل دفع
الى رجل أرضا معلومة معلومة على أن يقرس المدفوع اليه فيها غراسا على أن ما يحصل من الغراس
والثمار يكون بينهما جازا ومثله في كثير من الكتب فتمسرحهم بضرب المدة صريح في فسادها
بعدهم الخ خيرية من الوقف ومثله في الخيرية أيضا من المزارعة ومثاله المغارسة في مساقاة الدرر
والقهستان وغيرهما وقد استوفى الكلام عليها في الخانية أدول ولم يذكر ما اذا انقضت المدة
وقد قال في الذخيرة واذا انقضت المدة يخرج رب الأرض ان شاء غرم نصف قيمة الشجرة ويملكها
وان شاء قلعه اه وبيان ذلك فيها من الفصل الخامس * (سئل) * فيما اذا أذن ناظر وقف
أهل لزبد أن يقرس في أرض الوقف غراسا مستوعدا على أن يكون له الثلث وبلهة الوقف الثلثان ولم
يعين ذلك مدة فقرس زيد في الأرض غراسا مستوعدا عمل عليه عدة سنين فهل يكون ذلك معاملة
فاسدة والغراس للوقف ولزبد قيمة الغراس وأجر مثله * (الجواب) * ثم وقد أفتى بمثل هذه
المسئلة الشيخ خير الدين بقوله لا يصح ذلك شرعا والشجر ملك الأرض وعليه للغراس أجره عمله
وقيمة غرسه كما صرح به قاضيان اه والشيخ أيضا فتوى مفصلة بخصوص أرض الوقف فراجعها
فانها مفيدة أقول وقد حقق المسئلة الشيخ خير الدين في حاشيته على المنع أيضا وقال واذا كان
الفساد لعدم ضرب المدة ينبغي أن يكون الثمر والغراس لأب الأرض ولا آخر قيمة الغراس وأجرة المثل
كما لو فسدت بأشترط بعض الأرض وهي واقعة الفتوى وانما قلنا بسايد ما بعد ضرب المدة
المعينة لانه ليس لأدرا كهامة معلومة كالودفع غراسا لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها الخ اه وحاصل
الكلام في هذه المسئلة أن تصریح قاضيان وغيره بذكر المدة في المغارسة يفيد أنه شرط قفسد بدونه
وما في شرح المتن للعلائي عن البرهان وكذلك في البرازية من عدم التقييد بذكر المدة محمول على هذا
فلا منافاة بينهما ادعاه أنه ترك التصريح بقيد صرح به غيره فان قلت ان مسألة المغارسة ذكرها
في كتاب المساقاة فيقتضي أنها مناهة وقد صرح في متن التنوير بأن بيان المدة ليس بشرط في المساقاة
وتقع على أول غير يخرج قلت ذكر المدة ليس بشرط في المساقاة على الثروة ونحوه كالرطبة مما لا ادراك
وقت معلوم ولذا علل العلائي وغيره عدم الاشتراط بقوله للعلم بوقته عادة اه والدليل على ذلك أيضا
قوله في متن التنوير بعد ذلك ولودفع غراسا في أرض لم تبلغ الثمرة على أن يصلحها فخرج كان بينهما
تفقدان لم يذكر أعواما معلومة اه فهذا صريح في أن ذكر المدة شرط وعدمه مفسد ولا يخالف هذا
ما قبله لان الشجرة اذا بلغت أو ان الثمار يعلم في العادة وقت خروج ثمها فلا يشترط ذكر المدة للعلم به
بخلاف ما اذا كانت لم تبلغ ذلك لانه لا يعلم انها تنمر في هذا العام أو بعده بعام آخر أو بأكثر وكذلك
لودفع اليه أرضا ليغرسها فيكون ذكر المدة فيها شرطا بالاولى في هذا مؤيد لما فهمه الخبير الرمي من
تصریحهم بذكر المدة من أنه شرط لصحتها ويؤيده أيضا ما في انتار خانية والذخيرة دفع الى ابن له
أرضا ليغرس فيها غراسا على أن الخراج بينهما نصفان ولم يوقفاه وقتا فقرس فيها ثم مات الدافع عنه
وعن ورثته سواء اراد الورثة أن يكفوه قلع الاشجار كلها يقسموا الأرض فان كانت الأرض تحتل

مطلب في صحة المغارسة
اذا ضرب لها مدة معلومة

مهمة فيما اذا انقضت مدة
المغارسة كيف ينفل

تحريرهم في عدم صحة
المغارسة اذا لم يضرب
لها مدة

القسمية قيمت وما وقع في نصيب غيره كلف قلعه وتسوية الارض ما لم يصطلحوا وان لم تحتسمل القسمية
يؤمر الغارس بقلع الكل ما لم يصطلحوا اه فهذا أيضا صريح في فسادها لعدم ذكر المدة
فيكون شرطاً ولو صحت لكان الغراس مناصفة كما شرطنا نصفه له والنصف الآخر ينضم وبين بقية
الورثة فلا يكلف بقلع الكل بل يكلف بقلع نصيبه فقط فافهم لكن هذه العبارة تفيد أن المغارسة حيث
فسدت لعدم ذكر المدة يكون الغراس للغراس لا للدافع وهو خلاف ما قاله الرمي وتبعه عليه المؤلف
وغيره فان قلت قد قاس الخير الرمي هذه المسئلة على مسألة ما اذا كان الفساد باشتراط نصف الارض
وهي ما في التنوير وغيره لو دفع أرضاً بغير مدة معلومة لغيره وتكون الارض والشجر بينهما
لا تصبح والتمس والغرس لرب الارض تبعاً لارضه ولا تخزيمه غرسه يوم الغرس وأجر مثل عمله اه فقد
جعلوا الغراس هنالرب الارض فما الفرق بينهما قلت قد علموا الفساد هنا باوجه منها ما في النهاية انه
قد صار العامل مشتركاً بنصف الارض بالغراس المجهول فيفسد العقد فاذا زرعه في الارض بأمر
صاحبها فكان صاحبها فعل ذلك بنفسه فيصير قابضاً ومستمكاً بالعلق فيجب عليه قيمته وأجر المثل
اه أما اذا كان الفساد لعدم ذكر المدة لا لاشتراط نصف الارض للعامل فلا يمكن جعله مشتركاً
بل هو مستأجر للارض بنصف الخارج فصارت ظاهراً المزارعة اذا أخذ العامل أرضاً لزرعها بذره
وكان عقد المزارعة فاسداً فقد صرحوا بأن الخارج لرب البذر وعليه أجرة مثل الارض ولا يخفى
أن الغراس كالبذر من حيث ان منفعة الارض قد جعلت في مقابلة جزم من الخارج وان مسألة
المغارسة أشبه بالمزارعة منها بالمساقاة فكأنهم ذكروها في كتاب المساقاة لما فيها من العمل على
التمر عند بلوغ الغراس الاثمار تأمل وحيث كان الغراس للغراس فينبغي أن يلزمه أجر مثل الارض
بكافي المزارعة هذا ما ظهر لفهمي القاصر في تحرير هذه المسئلة والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب * (سئل) * في رجل غرس في أرض زيد بغراس من زيد بأمره فهل يكون الغراس
لزيد * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه للعقابي الا كما اذا غرس في أرض الدافع بأمره
فان كان الغراس للدافع فلا شجار له وان كان الغراس للعامل وقد قال له اغرسها لي فكذلك
وللا كما عليه قيمة الغراس وان قال اغرسها ولم يكن لي فغرسها بغراس من عنده فهو للغراس ولرب
الارض أن يأخذ بالقلع قبل البيع ولو قال اغرسها على ان الغراس والثمار ينتميان فهو كما قال ولو قال
الابكار كانت غراسي وقال صاحب الارض كانت غراسي غرسها بأمرى فالقول لرب الارض
في ملكية الغراس ولا شيء عليه للغراس الا بينة ولو غرس على حافة نهر قريبة نالة فطاعت والغراس
في عيال رجل أو خادم له فقال الشجرة لي لانك في عيالي وعادني فان كانت النالة للغراس فهي له
وان كانت للرجل والغراس في عياله يعمل له مثل هذا العمل فالشجرة لصاحب النالة وان لم يعمل
له مثل هذا العمل ولم يغرسها بانه فهي لغارسها وعليه قيمة النالة لربها اذا ملكها بالقيمة وكذا لو قطع نالة
انسان وغرسها ورعاها فهي للغراس وعليه قيمتها يوم قلعه اعمادية من الفصل ٣٤ * (سئل) *
فيما اذا كان لزيد أرض جارية في ملكه فاذن لعمرو أن يغرس فيها وجعل لعمرو حصه فيما يغرسه ولم
يغرس عمرو فيها شيئاً بعد ويريد زيد الآن الرجوع عن الاذن المزبور فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم لان الاذن توكيل والوكالة من العدة والغير اللازمة كالعارية شرح التنوير للعلائي من باب عزل
الوكيل الاذن في عبارة المختصر مشترك بين الوكالة والاجازة بحر تحت قوله وان استأذنها الولي
فستكت أو ضحك والتوكيل من العقود الجائزة من الجانبين كما في الاشياء من أحكام العقود
الاذن بمنزلة العارية خيرية من العارية والمغارسة المزبورة فاسدة لعدم ذكر المدة أقول ظاهره
أنه لو صرح في المادة في هذه الصورة لا تكون لازمة فله الرجوع لما ذكر من أن الاذن توكيل وهذا
اذا كان اذا يجزى أمواله كان عقداً بان قال له مثلاً خذ أرضي هذه واغرس فيها كذا على أن الخارج

قوائد مهمة في الغرس
بارض الغير بأمره أو بدونه

قوله أن يأخذ بالقلع أي له
أن يكلفه قلعه من أرضه
قبل أو انه اه منه

مطلب فمن أذن لغيره أن
يغرس في أرضه ثم رجع عن
الاذن قبل الغرس
مطلب الاذن توكيل

بيننا نصفين من لا ورثي الاستر ليس له الرجوع لان المغارسة المذكورة اما مساقاة او مزارعة
وقد ذكر في البازية وغيرها أن المزارعة صفتها انها لازمة من قبل من لا يذره فلا تنسخ بلا عذر وغير
لازمة عن عاه البذر قبل القاء البذر في الارض فذلك الفسخ بلا عذر حذر اعن اتلاف بذره بخلاف
المساقاة فانها لازمة من الجانبين لعدم لزوم الاتلاف فيها اه فعلى كل منهما ليس لصاحب الارض
هنا الرجوع وانما يجوز الرجوع للعامل قبل الغرس لابعده ان قلنا انها مزارعة وان قلنا انها مساقاة
فلا رجوع لواحد منهما مطلقا هذا ما ظهر لي قاتل * (سئل) * في أرض جارية في وقف اذن
ناظره لرجل أن يغرس في الارض المزبورة غراسا على حصة معلومة ثم مات الناظر قبل أن يغرس
الرجل بها غراسا م لا يولى النظر غيره ويريد أن يغرسها بحال الوقف لجهة الوقف وفي ذلك مصلحة
لوقف فهل له ذلك * (الجواب) * نعم أقول الكلام فيه كالسالك في الذي قبله

* (باب مشقة المسكة) *

ذكره المؤلف آخر الكتاب بعد الفرائض ورأيت المناسب ذكره هنا قال المؤلف رحمه الله تعالى
ومما رأيت بخط المولى الهمام العلامة شيخ الاسلام عبد الرحمن أفندي العمادى سقى ضريحه صوب
الغمام الفخادى جواب سؤال عن الفرق بين الفلاحة والمسكة لاختلاف وقع بين النوازل بحكمة
الباب وطلب الجواب رئيس الكتاب لاشك انهم ما لفظان متغايران معنى وحكما أما المسكة
فهى عبارة عن استحقاق الحرث في أرض الغنم من المسكة لغة وهى ما يتسك به فكان المسلم للارض
المأذون له من صاحبها فى الحرث ما لم له مسكة يتسك بها فى الحرث فيها وحكمها أنها لا تقوم فلا تملك
ولا تباع ولا تورث وأما الفلاحة فعناها عمل الحرث لنفسها وحكمها أنها تقوم فملك وتباع
وتورث فلو فتح الرجل أرضه مثلا وباع الفلاحة التى فلحها لزيد ثم اتفق بها المشتري حتى زال وجودها
من الارض يسوغ لصاحب الارض أن يتسلم الارض ويمنع زيدا من حرثها ولا يبقى له حق المسكة نعم
قد جرى في عرف الفلاحين اطلاق الفلاحة على المسكة فيقول أحدكم فرغت عن فلاختى أو مسكتى
أو مشدتى ويريد معنى واحدا وهو استحقاق الحرث فلا يسوغ له التعرض للمفروغ له كما اذا كان زيد
مسكة فلاحة في أرض الغير وقد فتح بها فلاحة متقومة ثم انه فرغ عن الفلاحة اعمر وقتسلم عمره
الارض وزرعها فلا يسوغ لزيد التعرض له بعد ذلك والفرق بين الموضوعين ظاهر والله تعالى أعلم
اه أقول فى القاموس الفلاحة الحرث فان كان المراد بها الكراب كما هو المتبادر فلا ينعى قوله انها
متقومة لان الكراب كما فى القاموس اثاره الارض لزراعتها أى شقها وتميئتها فهو وصف غير متقوم
فى نفسه كما تر غير مرة فلا يساغ ولا يورث وان كان المراد بها الكرد اربصم ذلك وان كان بعيدا
والكرد اربا كما فى المغرب والقاموس بكسر الكاف مثل البناء والاشجار والكبس اذا كبسه من تراب
نقله من مكان كان يملكه ومنه قول الفقهاء يجوز بيع الكرد اربا ولا شفعة فيه لانه نقلى اه
وفى الفتاوى الظهيرية فى الفصل الثالث من الوقف ما نصه وقف الكرد اربا دون وقف الارض لا يجوز
وهو بمنزلة وقف البناء بدون وقف الارض وقد ذكرناه والكرد اربا يكبس فى الارض ثم يغرس فيه
الاشجار وتبنى عليه الابنية وذلك التراب يسمى كبسا بكسر الكاف وسكون الباء اه وقال العلامة
العلاى فى أوائل كتاب البيوع من شرحه على التنوير ما نصه وفى معنى المفتى لاصنف معزبا
للولا الحية عمارة فى أرض رجل يبيع فان بناء أو اشجار اجاز وان كرابا أو كرى أو شجر أو نخوة مما لم يكن
ذلك بحال ولا يعنى مال لم يحزقت ومفاده أن يسع المسكة لا يجوز وكذا رهنها اذا جعلوه الا أن فراغا
كالوظائف فليحذر اه كلام العلاى وهو صريح فى أن المسكة غير متقومة وانها كراب الارض
ونحوه مما ليس بحال فهى أعظم من الحرث والظاهر أن إطلاق على الكرد اربا ليس الكراب المسكة بالمعنى
الاول تكون فى الاراضى السليخة وبالمعنى الثانى تكون فى نخو البساتين وتسمى فى زماننا بالقيمة وهى

باب مشقة المسكة

مطلب فى الفرق بين الفلاحة
والمسكة

مطلب فى تعريف الكراب
والكردار

مطلب الكردار

تحريرهم فى تحقيق معنى
المسكة والقيمة والجدي
والخلو والمرص

كسب الارض وانارتها مع عمارة الجدر المحيطة بالبستان وبيت في داخله يسكن بها وجرن ماء
 الشمس وقامة مجموعة في البستان ونحو ذلك من الاعيان القائمة كالآلات الخراثة وبعض المزدريات
 من اصول الرطبة وغيرها وهي بهذا المعنى لاشك في أنها باع وتورث وكنها سميت قيمة لكونها
 أعياناً متقومة لا يجرّد وصف ووجه تسميتها بمسكة أن من ثبت له بالقدم مسكة لا ترفع يده عن أرضها
 مادام يرزعه أو يدفع إلى المتكلم عليها ما عليها من أجرة مثل أو من عشر أو خراج فله استئصالها
 مادام حيا وكذا بعد موته فتورث عنه أن كانت بالمعنى الثاني وإن كانت بالمعنى الأول تدفع أرضها إلى
 ابنه مجازاً فإن لم يكن له ابن قال بنه إلى آخر ما سيأتي وأما ما في القصة ونقله المؤلف عن الحارثي
 الزاهدي بقوله يشترى حق القرار في ثلاثين سنة في الأرض البطانية والمالك وفي الوقف في ثلاث سنين
 ولو باع حق قراره فيها جاز وفي الهبة اختلاف ولو تركها بالاختيار تسقط قديمه حاوي الزاهدي
 اهـ فالمراد به الاعيان المتقومة لا يجرّد الامر المعنوي لما علمت من عدم صحة بيعه ويدل على ذلك قوله
 في البرازية ولا شفعة في الكر دار أي البناء ويسمى بخوارزم حق القرار لانه نقلي اهـ وكذا ما نقله
 المؤلف عن النهاية بقوله انما تجب الشفعة في الاراضي التي تملك رقابها حتى ان الاراضي التي حازها
 الامام ليست المال ودفعها إلى الناس مزارعة فصار لهم فيها قرار البناء والشجار فلو بيعت هذه
 الاراضي فبيعها باطل ويبع الكر دار اذا كان معلوماً يجوز ولكن لا شفعة فيه من النهاية شرح
 الهداية في باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب اهـ فالمراد به أيضاً ما ذكرنا من الاعيان الموجودة
 فقوله اذا كان معلوماً احتراماً عما اذا جهله المشتري وهذا الكر دار يوجد في زماننا أيضاً في الحوائث
 ويسمى جدكوه وما يبيعه المستأجر في الحائث من ماله لنفسه وما يضعه فيها من آلات الصناعة ونحو
 ذلك من الاعيان القائمة فيها باذن المتولين له بذلك أو بآبائه ذلك ويشترى له بذلك حق القرار مادام
 يدفع أجرة مثل الحائث خالية عن جدكوه وقد ذكر في الظهيرية في آخر كتاب الدعوى والبيانات أنواع
 الكر داران من **كر دار الجاهل** وكر دار العطار وكر دار الكرم وكر دار كذا وكذا وبيان كيفية
 كتابتها في صك البيع فراجعها وقد ينحصر الجدك ببيان في الحائث على وجه القرار بما لا ينقل
 ولا يتحول **كر البناء** والاغلاق ونحو ذلك وهذا يسمى الفقهاء سكنى قال في التيجيس رجل اشترى
 من رجل سكنى له في حائث رجل آخر من كمال معلوم وقد أخبره البائع بأن أجرة هذا الحائث
 ستة ثم ظهر بعد ذلك أن أجرته عشرة وليس له أن يردّه على البائع لان الغيب في غير المشتري ولما حب
 الحائث أن يكلف المشتري رفع السكنى وإن كان على المشتري ضرر لانه شغل ملكه اهـ وفي الفصل
 السادس عشر من جامع الفصولين عن الذخيرة شري سكنى في دكان وقف فقال المتولى ما أذنت له
 بالسكنى فأمره بالرفع فلو شراه بشرط القرار يرجع على بائعه والا فلا يرجع عليه بتمنه ولا بفصله اهـ
 وهو غير الخلو الذي هو عبارة عن القدمية ووضع اليد خلافاً لما زعم انه هو واستدل بذلك على
 جواز بيع الخلو فانه استدلال فاسد لما علمت من أن السكنى أعيان قائمة مملوكة كما أوضحه العلامة
 الشربلاني في رسالة خاصة لكن اذا كان هذا الجدك المسمى بالسكنى قائماً في أرض وقف فهو
 من قبيل مسئلة البناء أو الغرس في الأرض المحتكرة لصاحبه الاستبقاء بما جره مثل الأرض حيث
 لا ضرر على الوقف وإن أبي الناظر نظر اللعائين على ما مشى عليه في متن التنوير وأفتى به المؤلف
 تبعاً للخبر الراسلي وقد منّا الكلام عليه في كتاب الاجارات ولا يتأقده ما في التيجيس من أن صاحب
 الحائث أن يكلفه دفعه لان ذلك في الحائث المالك بقراءة ما في الفصولين والفرق أن المالك قد يمنع
 صاحبه عن ايجاره ويريد أن يسكنه بنفسه أو يبيعه أو يعطيه بخلاف الموقوف المعتد للإيجار فانه
 ليس للناظر الا أن يؤجره فإيجاره من ذي اليد بأجرة مثله أولى من ايجاره من أجنبي لما فيه من
 النظر للوقف ولذي اليد والمراد بأجره ذلك أن ينظر لكم يستأجر اذا كان خالياً عن ذلك الجدك بلا

مطلب القيمة

مطلب الحدك

مطلب الخلو

زيادة ضرر ولا زيادة رغبة من شخص خاص بل العبرة بالاجرة التي يرضاها الاكثر ولكن هذا قل أن يوجد في زماننا بل هو معدوم وانما يستأجره صاحب الجدة بأقل من أجرته مثله بغن فاحش ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وبقي قسم آخر يسمى بالمرصد وهو أن يستأجر رجل عقار الوقف من دار أو حانوت مثلاً ويأذن له المتولى بعمارة أو مرمتها الضرورية من ماله عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجبلة يمكن تعميره أو مرمتها فاعمره المستأجر من ماله على قصد الرجوع بذلك في مال الوقف عند حصوله أو اقطاعه من الاجرة في كل سنة وهل يلزم أن يكون ذلك باذن القاضي أو أن يحكم به حنبلي - أولاً قد منّا الكلام عليه في كتاب الوقف فراجعه ولا شك أن هذه العمارة ليست ملكاً للمستأجر بل هي وقف تابعة له لأنها بمال الوقف وما أنفقته المستأجر جرد له على الوقف فلا يصح بيعه تلك العمارة ولا بيعه لذلك الدين لأن الدين لا يجوز بيعه نعم إذا أراد المستأجر الخروج له قبض دونه من رجل آخر باذن الناظر ويصير ذلك الدين للدافع كما كان للقابض حتى لو دفعه له أحد بلاذن الناظر برئ الوقف منه وليس للدافع الرجوع على الوقف بشئ منه ولا اخذه من القابض كمن أوفى دين غيره بلاذنه كإسبأ في المداينات ان شاء الله تعالى ويقع هذا كثيراً في زماننا والناس عنه غافلون ولكن اكثر ما يقع عند تمتع الناظر في طلب زيادة كثيرة في الرشوة حتى يأذن بالدفع فيقبض صاحب المرصد جميع مرصده سراً بلاذن الناظر ثم يشهد على نفسه أنه لاحق له في ذلك المرصد وانما يستحقه فلان أي الدافع وأن اسمه كتب في صك المرصد عارية وهذه الحيلة تنفع المدافع في الظاهر وأما عند الله تعالى فلا بل يبرأ الوقف عن الدين المذكور ولا يسوغ له الرجوع به على أحد كما قلنا ولا قبضه من غيره لانه صار متبرعاً بما دفع فلم يبق له شيء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وانما ذكرنا هذه المسائل في هذا المحل لمناسبة ظاهرة ونخلو عامة الكتب عن بيانها على هذا الوجه والحمد لله رب العالمين * (سئل) في أراضي قرية معلومة مشتركة بين جهات أوقاف وميرى تحت تكلم زيد المفوض اليه جميع امور الميرى المتعلقة به من قبل السلطان عز نصره لم يكل من الجهات خمسة معلومة فيها بالوجه الشرعي وعشر كملها تحت تكلم زيد المزبور أيضاً ولرجل مشد مسكة في أرض معلومة من جده أراضيها فرغ عنه لا آخر فهل يكون الفراغ موقفاً على اذن زيد ونظار الاوقاف المزبورة * (الجواب) * نعم وسئل أبو السعود العمادى عن تصرف في أرض عشرة وقوضها الى قريبه غير الابن وابن الابن أو الى أجنبي بغير اذن صاحب الأرض قصرّف المفوض اليه فيها زماناً ثم مات المفوض فهل لصاحب الأرض أن يأخذها من المتصرف ويفوضها الى من شاء فأجاب له ذلك لان التفويض متى وقع بلاذن صاحب الأرض لا تزول الأرض عن يد المفوض حقيقة فكانت في يد المفوض اليه عارية كذا في فتاويه قال صاحب البحر سئل من رجل في تصرفه أرض ميرية وقوض حق تصرفه الى ابنه بغير اذن صاحب الأرض وتسلمها ابنه وزرعها وحرثها زماناً ثم مات الابن وأراد صاحب الأرض أن يعطيها الى الغير بناء على انه استحقها بوجه فهل ليس له ذلك فأجبت ليس له ذلك لان تفويضه اياها الى الغير بغير اذن صاحب الأرض باطل فلم يقطع حق تصرفه عنها صرة الفتاوى من كتاب الدعوى وفيها رجل تصرف في الأرض الميرية عشرة سنين ثبت له حق القرار ولا تؤخذ من يده من الخيانة كذا في خزنة المفتين اه وفيها الاراضى الميرية عوارى في يد الرعايا لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا استبدالها الا باذن الامام من البرازية سئل شيخ الاسلام أبو السعود عن هذه المسئلة فأجاب بأن هذه التصرفات كلها تصح باذن السلطان أعنى لا تكون الاراضى الميرية ملكاً لاحد الا بتخليك السلطان له وأما من كان في تصرفه أرض منها فليس له الاتفويض حق تصرفه الى الغير باذن صاحب الأرض حتى لو كان تفويضه بغير اذنه لا يعتبر لكونه نائباً عن السلطان في ذلك الى آخر ما أفاده فراجع ان رسته اه * (سئل) في أراضي وقف

مطلب المرصد

مطلب الفراغ موقوف

على اذن التيمارى ونظار

الاوقاف

ع قوله غير الابن وابن الابن

انما يقيد به لانه اذا فوضها

لاحد هاتم مات تنتقل

اليه أى الى الابن أو ابن

الابن يحكم الاحقية من

الغير وان لم يصح التفويض

في حال الحياة وأما غيرهما

من الاقارب ففقيه تفصيل

سياقى في المسائل المعربة

اه منه

مطلب التفويض بلاذن

صاحب الارض لا ينيلها

عن يد المفوض

ع قوله وزرعها وحرثها قيد به

لانه لو عطلها ثلاث سنين

كان لصاحب الارض أن

يعطيها الى الغير لان المتصرف

يها سقط حق تصرفها

بسبب تعطيلها في يد ابنه

كما سياقى اه منه

مطلب اذا تصرف في

الأرض الميرية عشرة سنين

ثبت له حق القرار ولا تؤخذ

من يده

مطلب الاراضى الميرية

عوارى في يد الرعايا

مطلب من كان في تصرفه

أرض منها ليس له الاتفويض

حق تصرفه الى الغير بلاذن

من نائب السلطان

معلومة تواردها طائفة بعد أخرى يزعمونها في كل سنة ويدفعون ما عليها الجنية الوقف ومضى لذلك عدة سنين وليس لاحد منهم فيها كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلاً والآن تزعم طائفة منهم أن لهم فيها كردار فهل لا يثبت ذلك بمجرد ما ذكر * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطعة أرض سليخة جارية في وقف برقايرها الناظر لزيد مدة معلومة بآجرة معلومة وقد مضت المدة المذكورة وليس له فيها كردار وهو الكبس والبناء والاشجار المسمى عندهم بحق القرار أصلاً والآن يزعم أن له فيها مشقة مسكة بمجرد كونه يزرعها على الوجه المذكور وإن لم يكن له فيها كردار ويتعص من تسليمه إليه بغرضه شرعي فهل لا يثبت بمجرد ما ذكر ولا عبارة بزعمه * (الجواب) * نعم أقول مشقة المسكة لا يتوقف على وجود الكر دار المذكور بل مشقة المسكة في الأغلب يكون في الأراضي السليخة الخالية من البناء والاشجار ويكون بمجرد كبر الأرض وكرى أنهارها مع القدمية كما علم مما قترناه أول الباب وعماسيأتي وإذا تراهم يلجئون بأنه لا يورث ولا يباع ولو كان كرداراً كان عيناً قائمة ثورث وتباع فتأمل * (سئل) * فيما إذا كان زيد مشقة مسكة في أرض وقف ففرغ عنها العمر ووصدق متولى الوقف على الفراغ وأجازته والآن يزعم بكر أن زيدا كان فرغ له عن المشقة قبل الفراغ المذكور ولم يجوز المتولى فراغه ولم يصدق عليه فهل يعتبر الفراغ الصادر من زيد لعمره ودون غيره * (الجواب) * نعم لأن تقويضه إياها إلى الغير بغير إذن صاحب الأرض باطل فلم ينقطع حق تصرفه عنها كما في البحر وسرقة الفتاوى وبمثلها أفتى أبو السعود العمادى والله تعالى أعلم * (سئل) * في أرض معلومة مساحتها كذا فدانا من فدان قرية معلومة جارية في جهة وقف وميرى جار مشقة مسكة الأرض وغراسها القائم بها في تصرف وملك زيد بالتبقي عن أبيه المتصرف قبله بالوجه الشرعي ومضى لتصرفه مدة مديدة وحماد فغان ماعلى الأرض بلجهة الوقف والميرى في المدة بلامعارض والآن قام جماعة من زراة القرية بعارضون زيدا في الأرض المزورة بلاوجه شرعي زاعمين أن مساحتها تزيد على قدر ما يسيده وأن لهم مسح أراضي القرية ورفع يده عن الزائد واقتسامه بينهم بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * حيث كان مشقة مسكتهم في تصرفه وغراسها جارياً ملكه ليس لهم زرعها من يده وقد أفتى بمثلها علامة فلسطين الشيخ خير الدين من أوائل كتاب الوقف إلى أن قال إن ذلك وإن كان زائداً فقد يكون لمعنى رآه المتكلم على الوقف والاصل الصحة اهـ * (سئل) * فيما إذا كان زيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ولعمرو وأيضاً مشقة مسكة في أرض وقف سليخة فدفع زيدا أرضه لعمر ووأخذ أرضه بها بطريق المفاضلة ومضى لذلك نحو سنتين وصدر ذلك كله بدون إذن من متولى وقف الأرض ولا إجازة منه ولا وجه شرعي ويريد زيد استرداد أرضه من عمرو ورد أرضه له فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في قطع أراض من قرية جاريات بكما لها في وقف بر وقى مشقة مسكة جماعة وعلى القرية عشر ففرغ رجل من الجماعة عن مشقة مسكته لزيد فأجاز العشرى فراغه ولم يجوز ناظر الوقف فهل يكون الفراغ المذكور موقوفاً على إجازة ناظر الوقف المزبور لا على إجازة العشرى * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما إذا فرغ زيد لعمر وعن مشقة مسكته في قطع أراضي وقف سليخة بالتراضي وأجازته متولى الوقف بعرض معلوم ويريد زيد الآن الرجوع عن الفراغ واسترداد الأراضي متعللاً بأن العوض المزبور فيه غبن فاحش وأن المشقة تساوى أكثر من ذلك فهل ليس له ذلك ولا عبارة بتعلله والفراغ المزبور صحيح * (الجواب) * نعم * (سئل) * في من رعة معلومة مشتركة مع قنائة ماؤها المختص بها بين جهتي وقفين معلومين فتمطلت القنائة ودرثت واحتاجت للتعزيز والتعمير وتمطلت المزعة بسبب ذلك من مدة تزيد على خمسين سنة وتعبت المصلحة في إيجارها من يزرعها ويحرقها ويعمر قناتها

مطلب استأجر أرض وقف سليخة مدة وصار يزرعها لا يثبت له مشقة مسكة بمجرد ذلك

مطلب المتغير الفراغ الصادر من المتولى دون غيره

مطلب ليس لهم مسح أراضي القرية ليأخذوا شيئاً مما في تصرفه

مطلب تقابضاً أرضين بدون إذن المتولى لم تصح مطلب يتوقف الفراغ على إذن متولى الوقف لا على إذن العنصرى

مطلب فرغ باذن المتولى ثم أراد الرجوع متعللاً بأن العوض فيه غبن فاحش ليس له ذلك

مطلب في مزعة معطالة أجزاها المتولون وأذنوا بصرف مرصدها على قناتها وبكس أرضها والعنصرى والبناء فيها يصح

وبعزاه او يصرف في ذلك مبلغا من الدراهم من ماله ليكون مرصدا عليهم ما عدم مال حاصل في الوقفين
 يبقى بذلك وعدم من يرغب في استجارها مدة مستقبله بأجرة مججلة تصرف على ذلك فأجرها المتولون
 على الوقفين من رجلين معلومين مدة تسنة بأجرة معلومة من الدراهم ثبت لدى قاضي القضاة أنها
 أجرة المثل وحكم بصحتها في حادثه الزيادة وأذن المتولون للمستأجرين بحرق المزرعة وكسها بالتراب
 وتسويتها حتى تصير قابلة للزراعة ويكون لهم ما حق القرار فيها المعبر عنه بالمسكة وبالغراس والبناء
 فيها ليكون ما بغرسائه وينبائه ملكا لهما وكتب بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته بالوجه
 الشرعي * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراس كرم معلوم قائم
 بالوجه الشرعي في أرض ميرية وله فيها مشة مسكة في أراض معلومة فقصرغ عن مشة مسكة الاراضى
 المرقومة له وروباغه نصف الغراس المزبور بيعا بانا شرعيا بمن معلوم من الدراهم وأجاز المتكلم
 عليها الفراغ المذكور وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد الثبوت الشرعي
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في مزرعة تيمارية ملاصقة لاراضى قرية وقف ولاهالى القرية
 مشة مسكة قد عي في أراضى المزرعة فأجرها تيماريا من أجنبي فهل تكون الاجارة غير صحيحة
 * (الجواب) * تؤخر لصاحب مشة مسكته بأجرة المثل ولا تؤجر لغيره الا اذا أتي ذلك أقول وبذلك
 أفق الشيخ اسماعيل أيضا * (سئل) * في ذى مسكة في أرض وقف تركها ثلاث سنوات اخيارا
 منه بدون عذر شرعي فهل سقطت مسكته * (الجواب) * سقطت بالترك المذكور كما أفق به
 الخبير الملى أقول وبالله أفق المرحوم الشيخ اسماعيل وبأق مثله عن المعروضات * (سئل) *
 في مستأجر أرض وقف وتيمار له فيها مشة مسكة غرس فيها أشجار بدون صريح الاذن ولم يضر
 الغراس المزبور بالارض مع اطلاع ناظر الوقف والتيمارى على ذلك ورضا هـ ما به فهل يجوز له ذلك
 * (الجواب) * نعم كما صرح به في البحر عن القنية وعبارة وفي القنية يجوز للمستأجرين
 غرس الاشجار والكروم في الارض الموقوفة اذا لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولى
 دون حفر الحياض وانما يحل الله ولى الاذن فيما يزيد الوقف به خيرا قال مصنفها قلت وهذا اذا لم يكن
 لهم حق قرار العمارة فيها أما اذا كان فلا يحرم الحفر والغراس والحائط من ترابها لوجود الاذن
 في مثلها الله بجز من كتاب الوقف عند قوله ولا يملك الوقف * (سئل) * فيما اذا كان لوقف
 جامع أرض سليخة معطلة غير صالحة للزراعة فأذن متولى الوقف لزيد بحرقها واصلاحها وكسها
 وزراعتها باليدفع قسمها لجهة الوقف ففعل زيد ذلك كله في ست سنوات حتى مات المتولى وتولى الوقف
 غيره ويريد رفع يديده عنها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * حيث ثبت له حق
 القرار فيها يبقى بيده بأجر مثلها أو بان يؤدى قسمها المتعارف لجهة الوقف المذكور * (سئل) *
 في رجل له مشة مسكة في أرض وقف سليخة فأقر في مرض موته أنه ملك المشد لزوجه ومات عنها ورثه
 الناظر ذلك ولم ير ضه فهل يكون التملك غير صحيح وللناظر تفويض المشد لمن شاء * (الجواب) *
 نعم * (سئل) * في قرية تجارية تقيمها في وقف بر وعليها عشر بلجة الميرى تحت تكلم تيمارى
 ولجاعة في ارضها مشة مسكة وغراس فقصرغ أحد الجماعة المزبورين عن مشة مسكته لزيد الاهل
 لذلك باذن متولى الوقف واجازته فهل يكفي ذلك ولا تتوقف صحة الفراغ على اذن صاحب التيمار
 * (الجواب) * نعم لان التيمارى ليس له شئ في الارض حتى تصرف فيها وانما التصرف في
 في الارض الموقوفة لمتولها كما هو مأخوذ من كلامهم أقول وبذلك أفق أيضا المرحوم الشيخ
 اسماعيل الحائلك مفتى دمشق كما في قساواه * (سئل) * في اراضى وقف معلومات جار ثلثاها
 في مشة مسكة وزيد وثلاثاها في مشة مسكة عمرو يريد عمر وأن يحرقها فاذا خرج ما يسد زيدا أكثر من
 الثلثين يزعم أن له رفع يده عن الزائد والتصرف به بدون اذن منه ولا وجه شرعي فهل ليس له عمر وذلك

مطلب باع نصف غراسه
 وفرغ عن مشة مسكته باذن
 المتكلم على الارض بفتح

مطلب لا يفتح الا بغير
 صاحب المسكة

مطلب سقط حقه من
 المسكة بتركها ثلاث سنين
 مطلب صاحب المسكة
 له الغرس بلا صريح الاذن

مطلب حرث ارضه معطلة
 واصليها باذن المتولى ست
 سنين صار له فيها حق القرار

مطلب لا يفتح تملك المشد
 لزوجه بلا اذن الناظر

مطلب لا يتوقف صحة فراغ
 الوقف على اذن العشرى

مطلب ليس له مسح الارض
 وأخذ الزائد مما في تصرف
 شريكه

* (الجواب) * حيث كان كل منهم متصرفاً في حصته الجارية في مشد مسكنه فعليه دفع ما يخصها
 بجهة الوقف رأيتهم أوفوا بعهدهم بالانفاق على الماشية والاراضي ~~التي كانت لهم~~ **التي كانت لهم**
 تلك زيد بالتصرف المذكور ولم يقر بأن حصته الثلثان فإن أكثر ذلك يكون اقراً بأنه لا يستحق شيئاً
 مما زاد على الثلثين فينزع الزائد من يده عملاً باقراره حيث ادعاه الاخر هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم
 * (سئل) * فيما اذا كانت مزرعة سليخة في وقف أهلي تحت نظارة رجل من مستحقيها وفي بواجر
 زيد منه مدة معلومة باجرة معلومة واستوفى زيد منه عتقها في المدة واستأجرها بعمر ومن الناظر
 المذكور مدة اخرى معلومة باجرة معلومة والان ادعى أن لزيد المستأجر السابق المزبور به نامدة
 مسكنة وأنه وقفها على جماعة منهم عمرو والمذكور وجب ذلك صدر لذي فاضل حنبلي "حكم بجهة
 وقف المسكنة على مذهبه ثم أنفذه حاكم حنبلي بناء على صحة على مذهب الامام أحمد رحمه الله تعالى
 وأفتى مفت حنبلي "بعدم صحة الوقف المذكور وبعدم صحة المسكنة المذكورة ويكون الحكم غير
 واقع وموقعه الشرعي "لانه مبني على صحة حكم الحنبلي" وقد ظهر عدم صحة فهل لا يعمل بالصلح
 المزبور حيث كان الحال ما ذكر * (الجواب) * حيث كان الحال ما ذكر فلا شك ولا ريب أن
 تنفيذ الحنفى لذلك غير واقع وموقعه الشرعي "لانه مبني على صحة حكم الحنبلي" وقد ظهر عدم صحة ولم
 يوافق مذهب الحنابلة حسبما أفتى بذلك مقتضيهم ناقلاً ذلك عن كتبهم المعتمدة بما ملخصه ان أسئل
 المسكنة لا تكون عندهم في الاراضي الموقوفة كالمزرعة المذكورة لا تكون الا في الاراضي
 الخارجية السلطانية اذا أحيها رجل باذن الامام وحرثها وكتبها بالتراب وصار يؤدى خراجها
 ويوزعها حتى ساغ له التصرف في ذلك تصرف السلا في أملاكهم اهـ ولم يقع الحكم في فصل
 مجتهد فيه أصلاً حتى انه اذا حكم بخالفه لارأيه ينفذ على أحد القولين وان كان المقتضى به خلافه
 كما في التنوير والمقتضى وغيرهما من المعتبرات في المذهب النعماني في المقتضى والقضاء في مجتهد فيه
 بخلاف رأيه ناسباً او عامداً لا ينفذ عنده ما يوجبه يقتضى ومثله في التنوير والجمع والوقاية وغيرها وهذا
 الحكم من الحنبلي ليس يحكم على مقتضى مذهبه كما أفتى به الحنبلي "المذكور حتى يقال فيه ما يفتوه
 في المتن وغيره بما نصه واذا وقع اليه حكم فاضل أمضاء الاما خالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً حتى يعتبر
 فيه التنفيذ المذكور والله سبحانه الموفق الهادي وعليه اعتمادى وقد أفتى الشيخ محمد الحنبلي "على
 سؤال وقع اليه في مشد المسكنة ونصه في جماعة فرغ الزيد عن مشد مسكنة لهم في قطع أراضى وقف
 بدون اذن المتكلم على الاراضي المذكورة فهل يصح الفروع المذكور وان لم يأتوا بقرينة حكم
 الحنبلي "بالصحة أم لا فأجاب لا يصح الفراغ في الاوقاف الاهلية واوقاف المساجد ونحوها سواء
 اذن المتكلم على ذلك أم لا يأتى بل للناظر ايجارها وصرف اجرتها في جهات الوقف ولا يصح الفراغ
 الا فيما فتح عنوة ولم يقسم وضرب عليه خراج يؤخذ من هو في يده والحال ما ذكر والله تعالى أعلم
 كتبه الفقير محمد المفتي الحنبلي "بالشام هكذا كتب ولا أعلم من اى كتاب نقل * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد مشد مسكنة في مزرعة جارية في تيمار وأوقاف ففرغ عنها العمر وبكر فاعاشر عبا
 لعمر والثلث والبكر الثلثان وصدر ذلك لذي فاضل حنبلي "حكم بجهة الفراغ وان صدر بدون اذن من
 المتكلمين على المزرعة حكماً شرعياً بما اوقافاً مذهبه مستوفياً بشرائطه بعد الدعوى الشرعية وكتب
 بذلك حجة فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعاً * (الجواب) * حيث حكم حاكم يرى ذلك موافقاً
 لمذهبه مستوفياً بشرائطه الشرعية يعمل بمضمونها الحجة المزورة بعد ثبوت شرعاً أقول مقتضى
 ما مر في السؤال السابق أن هذا الحكم غير موافق لمذهب الحنبلي "لوجود الوقف فتأمل
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وأخوين مشد مسكنة في ارض وقف سليخة جارية في بواجرهم
 من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة معلومة ثم مات الاخوان في اثناء المدة لاعتقلا فهل تنفسخ

مطلب في وقف المسكنة

مطلب المسكنة عند الحنابلة
لا تكون في الاراضي
الموقوفة

مطلب لا يصح الفراغ
في الاوقاف عند الحنابلة

مطلب في حكم الحنبلي
بجهة الفراغ بدون اذن
المتكلم

مطلب اذا مات صاحب
المسكنة لاعتقلا وادفعها
الناظر ان اراد

الاجارة في حصتها ودفع أرض الوقف ان يزرعها باجرة المثل فقوض الى ناظر وقفها ولا تورث
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أراضي وقف سليخة ليس
 له فيها بناء ولا أشجار وفات عن غير ولد أصلاً فقوضها متولى الوقف لابنه الا هل لذلك القادر على
 الزراعة وأداء اجرة المثل لما رأى في ذلك من المصلحة للوقف ولزيد ابن أخ يعارض في ذلك زاعم انه
 يرمي فبطل أراضي الوقف لا تورث ولا عبرة بزعمه والتفويض المذكور صحيح * (الجواب) *
 نعم أقول هذا التفويض في حكم الایجار وقد قالوا ليس للمتولى أن يؤثر ابنه وسبأ في ما يؤيد
 ما قلنا * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات عن ابن وقوض
 المتولى المشقة المزبورة له على وجه الاحقية من الغير فهل يكتسب ذلك واقعا موقعه الشرعي
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة ومات
 عن زوجة وابن مملات عن امه المزبورة وعن ابن عم عصبه فقوض ناظر الوقف عشرة قراريط منها
 للزوجة المزبورة واربعة عشر قيراطا منها لابن العم وأذن له ما في رراعة الارض ودفع اجرة مثلها
 للوقف وهما قاددان على الزراعة وأداء الاجرة المرقومة لجهة الوقف وفي التفويض والاذن حظ
 ومصلحة للوقف فهل يكون التفويض صحيحا * (الجواب) * نعم أقول سيأتي عن المعروضات
 أن الامة أحق بالوجه اليها من الغير لكن بمثل ما يدفعه الغير وهو المسمى بالطاوي * (سئل) *
 في رجل مات عن اولاد ذكور واناث وخلف غراسا قائما بنا بالوجه الشرعي في أرض وقف مشغولة
 كلها به ويريد الذكور الاختصاص بالارض والتصرف بها وحدهم دون الاناث وان كانت مشغولة
 بغراس مورثهم فهل ليس للذكور ذلك ويتصرف بها الكل بالوجه الشرعي * (الجواب) *
 ليس للذكور ذلك وحدهم دون الاناث وتصح الاجارة للجميع بحسب حصصهم * (سئل) *
 فيما اذا كان لزيد مشقة مسكة في أرض وقف سليخة وفي دوايرها الاربعة غراس حور بالجهة
 مات زيد عن ابنين قادرين على الزراعة وعلى دفع ما عليها لجهة الوقف فهل تبقى الارض بيد الابنين
 على وجه الاحقية من الغير * (الجواب) * الابن أحق بالارض من غيرهما * (سئل) *
 في رجل مات لآعن ولد أصلاً وخلف مشقة مسكة في أرض سليخة تيمارية فوجهها التيمارية لابن أخى
 الميت وأذن له في زراعتها وهو قادر على الزراعة لما رأى في ذلك من المصلحة فهل يكون الاذن صحيحا
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في نظير هذه الصورة اذا وجهها لاجنبي قادر وليس
 للميت ولد فهل يكون التفويض صحيحا ويمنع الورثة من معارضته * (الجواب) * نعم أقول
 سيأتي عن المعروضات أنه عند عدم الابن تعطى الارض للبنت ثم للاخ لا بتم للاخت ثم للاب ثم للام
 قننه * (سئل) * في مشقة المسكة هل يرثه النساء أولا * (الجواب) * الحمد لله ما لهم
 الصواب هذه المسئلة على تفصيل ان كان في الأرض تراب للمورث أو سرقين أو غراس فانهم يرثون
 منه لان التراب ملك وكذا السرقين والغراس قال العلائي في شرح الملتقى وجاز عندنا بلا كراهة
 خلا للاثمة الثلاثة يبيع السرقين بالسكسر معرب سركين بالفتح الروث وفي الثمر نبلاية والبرجندى
 رجميع ما سوى الانسان لانه ينتفع به لاستنكثار الربيع من غير كراهة من الساق وان كان نجسا
 والاتقاع كالبيع في الحكم اه فثبت جازيعة يكون مملوكه وملكه يرثه ورثته ذكورا واناثا وأفتى
 المرحوم الوالد على افندى العمادى رحمه الله تعالى بأنها ترث في المسكة اذا كان في الارض غراس
 وان لم يكن في الارض ترابه ولا سرقينه ولا غراسه وانما حرمها وسواها وجعلها قابلة للزراعة وبنت
 له بذلك حق التراب المبرع منه بمشقة المسكة فاني وأبي وعمي لم نفت بذلك وما رأيت أحدا من أجدادي
 أفتوا بارتث لذلك ولا بعده لان المسكة اما حق أولا فان كان الاقل يرثه جميع ورثته ذكورا
 واناثا وان كان الثاني فلا يرثه أحد من ذكروا لاني وأما عدم اقتداءى بارتث فلما قام عندى من الشبهة

مطلب فقوض المشقة متولى
 الوقف لابنه القادر على
 الزراعة يصح

مطلب تفويض الارض
 لابن الميت على وجه الاحقية
 مطلب مات الابن عن ام
 وابن عم فقوض المتولى
 لها يصح

مطلب مات عن اولاد
 ذكور واناث وله غراس
 في أرض وقف تاجر من
 الكل لامن الذكور فقط
 مطلب ابن الميت أحق
 بالمسكة من غيرها

مطلب مات لآعن ولد
 فوجهها التيمارية لابن
 اخي الميت يصح
 مطلب مات لآعن ولد
 فوجهها لاجنبي يصح

مطلب في مشقة المسكة
 هل يرثه النساء أولا

قصاصا على اربث الولاء فان النساء لا يرثن في الولاء لانه حتى يجرد والنساء لمن من أهل الجهاد وكذلك
 المسكة حتى يجرد والنساء لمن من أهل الزراعة فان اشترت امرأة عبدا فاعتقه أو جاهدت فاستقرت
 أسير فاعتقه فاذا ماتت فليأولؤه لانها تأهلت لذلك بسبب شرائها أو جاهدتها وكذلك اذا فرغ لها
 رجل عن مشد مسكته أو حرثت واستحققت مسكة بطريق شرعي لانها تأهلت لذلك وصارت من أهل
 الحرب والمسكيس هذا ما لاح في خاطري والله سبحانه الموفق لنصواب * وسئل الوالد رحمه الله
 تعالى في رجل مات عن زوجة وعن بنت منها وعن أخ لأم وعن اخت لأم وأولاد اخت وخلف تركه
 ومن جلتهم مسكة أراض فيها غراس وبناء له وأرض موقوفة تابعة لذلك فمن يختص بذلك ومن يرثه
 * (الجواب) * تقسم التركة من ثمانية أسهم للزوجة من ذلك سهم واحد للبنت سبعة أسهم
 فرضا ورثا ولا شيء لمن ذكر بعد فترت البنت المرقومة مع أمها جميع الغراس والبناء ومسكة الأرض
 الحاملة للغراس المرقوم كما تقدم للام سبعم واحد والباقي للبنت وأما الأراضي الموقوفة فعلى حسب
 شرط الواقف * وسئل المرحوم الشيخ اسماعيل في رجل بقرية سلطانية من خاصات حاكم البادية
 تصرف في قطع سلاخ من أراضي الخاص خمس عشرة سنة بأذن صاحبه ودفع المرتب وله اخت
 قامت الآن تعارضه في الأراضي الموقوفة متعلقة بأن الأراضي قبل هذه المدة كانت في تصرف
 أبيها المتوفى عنهم جميعا وأن الأراضي تكون ميراثا عنه لما فهل الأراضي الخاصة السلطانية
 لا تورث * أجاب الأراضي السلطانية أراضي بيت المال لا تورث وانما يدفعها من قرض السلطان نصره
 الله تعالى امر حاله الى القادريين على اصلاحها من الرجال ولا حظ للنساء فيها وأما ما فيها من البناء
 والغراس فهو ملك لا يبايه يتقسم بين الورثة على فريضة الله تعالى اه أقول فقد أفق الشيخ
 اسماعيل أيضا بذلك في مواضع من هذا الباب * ففي موضع في رجل مات عن ابن وبنت ويده مشد
 مسكة في أرض تيارية فأفقي بالتقاله اللابن فقط وبأنه لا تورث * وفي موضع في رجل مات عن اولاد
 اناث وله مشد مسكة أراضي وقف سلاخ فأفقي بأن للموتى أن يوجهها لمن اراد * وفي موضع في رجل
 مات عن بنتين وأخ وخلف مشد مسكة أرض وقف وغراسا قائما في بعض الأرض فسلم المتولى
 الأرض السليخة للاخ فقط فأفقي بأن للموتى ذلك وللبنتين ثلثا الغراس * وفي موضع فبين له مشد
 مسكة أرض تيارية فماتت عن ولد ذكر فقوضها السباخي لا تحرف فأفقي بأن له ذلك وفي هذا مخالفة لما
 مر وحاصله انه ان كانت الأرض مشغولة بملك الميت توجه لورثته بعمال الملك اذ وضع الملك كان بحق لاق
 الميت كان له حق التفرار في توجيهه اليهم مع التزامهم بما كان يدفعه ورثتهم ابقاءا لما وضع بحق على
 أصله وأما لو وجهت لغيرهم أو لبعضهم دون البعض يلزم منه ازالة ذلك لان من وجهت له قد لا يرضى
 بابقاء ذلك في أرضه فيلزم الضرر بخلاف ما اذا كان بعض الأرض مشغولا بذلك وبعضها فارغا توجه
 الفسارغ لغيرهم أو لبعضهم أو كانت كلها فارغة كذلك فانه لا ضرر في ذلك * وقد مر في الباب
 الثاني من كتاب الوقف فتوى من المؤلف مضبوطة انه اذا كان للميت اشجار ومشد مسكة
 في أرض وقف تنتقل لورثته بعده وكذلك لو كان في وسطها شجرتان كبيرتان بخلاف ما لو كانت في جانب
 من الأرض كالمسناة والجداول الخ فراجع * وقد مر أيضا في هذا الباب في كلام المؤلف انه لو كان
 للميت ابن ذكر كان أحق بالتوجيه له من غيره وهو المصطلح عليه الا في جميع الأراضي السلطانية
 والوقف فيوجهها المتكلم عليها اللابن بجانبا بطريق الاحقية من غيره وأما لو كانت له بنت فتوجه لها
 بشئ يأخذها المتكلم على الأرض من البنت ويسمى ذلك بالطاوي والطاويكة تركية أو فارسية معناها
 الصك الذي يكتب فيه التوجيه وكان ما يأخذها هو اجرة على كتابة ذلك الصك فسمى باسمه أو هو
 اجرة معجلة عن الأرض فالبت لها حق التوجيه لكن بالطاوي بخلاف نحو ابن العم فانه لاحق له بل
 المتكلم مخير بين التوجيه له أو لاجنبي ثم رأيت العلائي ذكر في شرحه على الملتقى من باب الخراج نحو

مطلب اذا مات عن مشد
 مسكة فيها غراس تكون
 لورثته على قدر فرضهم

مطلب الأراضي السلطانية
 لا تورث ولا حظ للنساء فيها

مطلب اذا كان في مشد
 المسكة شجرتان كبيرتان
 في وسط الأرض تنتقل
 لورثته

ذلك فقال تنقل للابن ولا تعطى البنت حصته وان لم يترك ابنا بل بنتا لا يعطىها ويعطىها صاحب
 التيمار لمن اراد * وفي سنة ١٢٥٠ في مثل هذه الاراضي التي تحبس وتفتح بعمل وكثرة دراهم فعلى تقدير
 ان تعطى للغير بالطاوب والبنات لما كان يلزم حرمانهن من المال الذي صرفه أبوهن ورد الامر السلطاني
 بالاعطاء لهن لكن شافس الاخت البنت في ذلك فيوتى بجماعة ليس لهم عرض فالى تقدير قدروا
 الطاوب به نظيه البنات ويأخذن الارض اه * وهذا وقد ذكر المؤلف نحو ورقتين ونصف تساوى
 ومساكن عن مشايخ الاسلام السابقين في الدولة العثمانية بالقاهرة تركية أكثرها غرائب لا توجد
 في الكتب الفقهية وكانهم امنينة على اوامر السلطانية لان التصرف في الاراضي السلطانية
 لحضرة السلطان عن نفسه فله ان يأذن بتوجيهها على طريق خاص فلا يجوز مخالفتها ما لم يخالف
 الشرع الشريف فأردت ان اذكر زبدتها بمباراة عربية بعد ما عثر بها لى رجل موثق به عارف
 بالفتن * وصورته هذا ما وجدته مكتوبا في مجموعة شيخ الاسلام عبد الله أفندي مفتي الممالك العثمانية
 في آخر دولة السلطان أحمد (المعروضات المتعلقة بمواد الاراضي في تاريخ سلطنة عثمانية عشر
 وألف) * مستدسكة الاراضي المحولة عن المتوفى عند عدم الابن تعطى لبنته فان لم توجد فلاخيه
 من أب فان لم يوجد فلاخيه الساسكة فيم افان لم توجد فلاخيه فان لم توجد فلاخيه وليس لغير هؤلاء من
 اقاربه حق في اخذ مستدسكة بالطاوب * ماتت المرأة عن ابن توجه الارض السليخة لابنها فقط * اذا
 مات الذي لا توجد له ولد المسم * اذا مات الشريك أو فرغ عن حصته لا يجني باذن المتكلم في الاراضي
 الميريه كان للشريك الاخر حق الطلب * لا يسقط حق الطلب الى خمس سنين * اذا غاب عن له المستد
 وعطل الارض ثلاث سنين فالتكلم بخير في توجه الارض لقرب الغائب عن له حق الطاوب ولا يجني
 وليس هذا مثل الموت أقول أى لانه اذا عطلها ثلاث سنين ومات عن ابن قبل أن توجهها المتكلم
 لا يجد لا خيار له بل تنقل للابن مجانا كما ياتي قريباه اذا توجه المتكلم اراضي الصغار لا يجني لهم
 أخذها بعد البلوغ الى عشر سنين * لا يعتبر التقويض من غير اذن صاحب الارض * أخذ العشر
 والرسم في سنين متعددة لا يكون اذا نابل لا بد من الاذن ضريحا * أقول سيا في نظيره وهذا مخالف
 لما أفق به العلامة المرحوم الشيخ اسماعيل من أن أخذ المتوفى والتيمارى المرتب على الارض اذن
 في التصرف فتنه لذلك * اذن أحيد الشراك في التيمار يكفي في تقويض المزرعة * المتصرفون في
 مزرعة بعد رفع خصائدهم اذا اراد غيرهم أن يرعى مواشيه وأخذوا منهم دراهم فلصاحب الارض
 أن يمنعهم من الرعى * الاراضي المتروكة التي في تصرفات بعض اهل القرى من غير زراعة اذا اراد
 بعض الناس أن يتخذوا فيها طرقاتا ومزارع لا يؤمن لهم ذلك بخير وليس لصاحب الارض أن يأخذ
 منهم دراهم ويأذن لهم بذلك * بأخذ العشر والرسم لا يسقط حق الطاوب * اذا غاب المتصرف في
 المزرعة فأحدث رجل فيها بناء باذن الزعيم السباهي ثم حضر المتصرف لرفع ذلك البناء * اذا لم يوجد
 واخذ من المذكورين من له حق المشد عن المتوفى فالتكلم على الاراضي توجه ذلك لمن يريد وليس له
 أن يوجه ذلك لنفسه أولا لانه لو ورد الامر السلطاني بذلك * اذا مات من له المشد عن بنت وامتنعت
 البنت عن قبوله بعد عرضه عليها وطلب أخوها المتوفى لا يؤمن أولاد أن يأخذوا باعطاء الطاوب لا يلزم
 المتكلم ذلك بل توجهه لمن اراد * أقول يؤخذ من هذا أن من له حق الاخذ بعد الابن اذا امتنع منه
 لا ينقل الحق لمن بعده ولا يكون ذلك بمنزلة ما اذا لم يكن الممنوع موجودا فان الاخ رتبة بعد البنت كما
 مر أول هذه المعروضات فثبت لم تكن البنت موجودة ينقل الحق الى الاخ واذا كانت موجودة
 وامتنعت لا ينقل الى الاخ بل يكون بمنزلة الاجنبي فالخيار للمتكلم ان شاء وجهه له ولغيره والله تعالى
 أعلم * الارض تنقل من الام لا بنتها مجانا لكن الى عشر سنين يكون بالطاوب ولا يكون لبنتها اخى الطاوب
 * ارض الاخت لا تعطى للاخ بالطاوب بل لصاحب الارض مخير أقول علم من هاتين المسألتين ان ما مر

مسائل مهمة متعلقة بمسألة
 مسكة الاراضي

أول هذه المعروضات من أنه عند عدم الابن تعلى للبنت ثم لالاخ الخ انما هو فيما اذا امكن الميت رجلا
أما لو كان امرأة فليس للبنت وللمن بعدها حق الاخذ وانما يعطى لابنها مجانا ان وجد والا فغيره
والاجنبى سواء فيوجهه صاحب الارض المتكلم عليهم المن أراد ويؤيده قوله فيساء رمانت المرأة عن
ابن توجيه الارض لابنها فقط فقوله فقط يتعربان أرض المرأة لا يستحقنها غيرها عنها عند عدمه وانه
فعلى أعلم * ليس لاولاد الم حق الطابو * اذ امانت من له المشقة وفي ذمته دين للميرى أو لغيره لا يباع
المشقة لذلك وليس لاحد أن يقول أنا وفي الدين وأخذ المشقة ولو بيع أو أخذ أحد أو في الدين ثم طلبه
الابن يأخذه مجانا * الارض المحلولة في قرية لرعاها صاحبها لا هالي قرية اخرى فصاحب الضرورة
والاحتياج اليها من أهل القرية يأخذها ان لم تغض سنة فان مضت سنة فليس له الاخذ * الشراكة
من السباحة والزعماء اذا قوض أحدهم فليس لغيره معارضته أقول لكن من لم يأذن له مشاركة
الاذن في أخذ العشر من الارض المقوضة كما سيأتى * ليس لابن الابن حق الطابو أقول سيأتى
ما يخالفه حيث جعلوا ابن الابن كالابن في انتقال المشقة اليه الا أن يقال أنه مشله في الانتقال اليه
مجانا والمراد مما هنا أنه لا يؤخذ منه الطابو فلا منافاة تأمل * من رعة الصغیر أو الاسير لم تعطت
ثلاث سنوات لا تستحق التوجيه للغير بالطابو * المزرعة لا يصح أن تكون بدل صلح * تفويض أهل
المزرعة لا عبرة به * من رعة في تصرف زيد أدها عمرو ودفع زيد مقدارا من الدراهم وصالحه على
ذلك من غير أن يكون عشرة من السباحة لا يصح * الصغیر الذي له حق الطابو في أرض لولأسقطه
وصيه لا يسقط * عرض أحد الشريكين حصته من الارض على شريكه برسم مثله فاستنع عن
أخذها فان قوض لاجنبى فليس للشريك أن يدفع مادفعه الاجنبى * يأخذ الارض * اذا قلح رجل
بفساه غيضة بغير اذن السباى والزعيم وجعلها من رعة فالسباى يأخذ من رجل مقدارا من
الدراهم ويفوضها اليه هذا أولى * اذ امانت العبد عن غير تفويض لا تستقل الارض لمولاه ويعطى
السباى لمن أراد * متولى وقف أو على الاراضى يتقصان فاحش عن مثل الطابو فلم يتولى حالا
أن يقول كمل لي مثل الطابو والاعطىها لغيرك * من رعة القاصر اذا قوضها وليه لرجل غات
القاصر قبل البلوغ فليس للسباى ان يأخذها من محلول القاصر والتفويض الاول نافذ * عطّل
رجل أرضه ثلاث سنوات ومات عن ابن قبل أن يفوض السباى الارض للغير فانها تنقل للابن
مجانا اذا وجه وكيل السباى المزرعة المحلولة بنقصان فاحش ليس للسباى أن يكمل الى مثل
الطابو واذا كان ذلك في أرض الوقف فلم يتولى أن يستكمل مثل أجر مثله * اذا غلب الماء على
من رعة زيد ثلاثين سنة ثم انحلى عنها الماء قبله أن يضبطها ويتصرف بها لصاحب الارض المحلولة
أن يعطيها لابنه أو زوجته بزيادة على مثل الطابو وذلك صحيح معتبر أقول تقدم قبل هذا أنه ممنوع
من أخذها لنفسه أو لابنه للامر السلطاني بذلك الا أن يفرق بانه هنا بزيادة على مثل الطابو تأمل
* رجل تحت يده أرض وقف وفي تصرفه بالطابو اذا احدث فيها بناء فلم يتولى أن يأخذ اجر المثل عن
العرصة أقول اتفق بذلك الشيخ اسماعيل فيمن له بناء دار في قرية ميرية بانه يلزمه اجرة المثل فراجع
* المتصرفون في الطاحون بالشركة اذا فرغ احدهم حصته لاجنبى فليس للشريك الاخر أن
يدفع مادفعه الاجنبى * يأخذها أقول سيأتى ان الشريك احق بنصيب شريكه في المشقة اذا دفع
ما يدفعه الغير الا ان يفرق بين الطاحون والمشقة تأمل * ليس لوصى الصغیر ان يقرغ من رعة الصغیر
لاجنبى ما لم يكن فيه نفع * لوصى تفويض المزرعة لاجل الصغیر ابو السعود من قتاويه * زيد
واخيه عمرو مزرعة مشتركة بينهما وفي تصرفهما امانت زيد عن يتين فعرض المتكلم حصته عليهما
فاستنعا فاعطاها المتكلم ل بكر الاجنبى * واراد عمرو وأخذها ودفع مادفعه بكر لاجل انه نريك
ونخيل قبل منى خمس سنوات فليس لعمرو ذلك المرحوم يحيى المتقارى أقول هذا مخالف ايضا

لما سبأني من أن الشريك أحق من الغير إلا أن يجاب بأن الحق حينئذ لا ينتقل للشريك وإن امتنعنا إذ ليس الامتناع بمنزلة ما إذا لم يكن الممتنع موجودا كما قدمنا والله تعالى أعلم * مات رجل بلا ولد ذكر وأخذت بنته هند مزرعة بالطابو وأعطت الرسم للسبأني وماتت قبل أن تستوفى الضبط والتصرف في ذلك فلورثتها أن يأخذوا من السبأني الرسم الذي قبضه من هند عبد الرحيم أفندي * نقل زيد حصاده لأجل الدياس إلى موضع الدياس فأحترق إلهه أدا بالكلية ولم يبق له أثر فللسبأني أخذ العشر من زيد عن الحصاد المذكور وعبد الرحيم أفندي * مزرعة في تصرف زيد فتعدي عمر وفزرعها وحصده فهل زيد أن يأخذ أجر المنزل من عمر والجواب لا يقدّر على الأخذ جبرا ولكن السبأني وقت أخذ عشره لو حكم كما يعتقد ارشئ يجوز ذلك أبو السعود أفندي * هذا آخر ما قدمت ذكره مما عرّبه لي من أئق به ثم أعلمني قدر رأيت بها من نسختي الدرا المختار بخط بعض العلماء مسائل من هذا القبيل فأحييت الحاقها بما ذكره المؤلف أغرابها أيضا فكثير الفائدة وهذه صورتها * إذا لم تكن الأرض عشرية ولا خراجية وكانت رقبته البيت المال وكانت بيد الزراع تكون بيدهم على وجه الاجارة إذا وجهت لهم في الاصل بالطابو فلا يصح بيعهم لها ولا رهنهم ولا ايداعهم ولا اعارتهم ولا شفعتهم ولا استبدالهم فتصرفهم بذلك باطل وتسمى تلك الاراضي اراضي مملكة وميرية اذا مات أحدهم عن ابن يتصرف ابنه كآبيه ويدفع ما عليها المتكلم ولا يذله أحد وإن لم يكن له ابن وكان له بنت يوجهها المتكلم للبنت بالطابو بما يدفعه الغير أمان له التصرف اذا فرغ عن حق تصرفه وأخذ شيئا من المفروغ له بدل الفراغ ثم وجه المتكلم ذلك للمفروغ له بعوض بالطابو لا يكون مخالفا للشرع الشريف والتصرف بلا إذن المتكلم باطل والمدفوع اجرة مججلة واذا أعطى القاضي حصة في البيع والشراء وغير ذلك فهي باطلة أبو السعود * من له الماشة اذا مات فان لم يكن له ابن ولا ابن ابن يوجه لبنته فان لم تكن فلاخيه لاب فان لم يكن فلاخته الساكنة فيها فان لم تكن فلاخيه فان لم يكن فلاخيه وليس لغيرهم حق الطابو وكذلك المرعى والاشقي معروضات أقول مقتضا أن ابن الابن بمنزلة الابن وله حق الأخذ مجبانا بدون طابو والتقييد بكون الابن لا يحترز عن الاخ لا م فقط وعدم التقييد بذلك في الاخت يفيد الاطلاق والله تعالى أعلم * اذا مات أحد الشريكين في الماشة أو فوض للغير فلا يختر أن يأخذ نصيب شريكه بعد دفع ما دفعه الغير ولا يمكن الغير ولا يبطل الحق إلى حين سنين معروضات أقول تقدم ما يخالف هذا وقد منا الجواب عنه فتأمل * الأرض المستحقة للطابو بسبب التعطيل يأخذها المتصرف بالطابو معروضات * اذا ذهب من له الماشة إلى بلد آخر وعطله ثلاث سنين يستحق الطابو وصاحب الأرض مخير بين الاعطاء له بالطابو وبين الاعطاء للغير ليس هذا مثل الوفاة معروضات أقول قد من بيان الفرق ثم ان قوله وصاحب الأرض مخير الخ يخالف لقوله في المسئلة قبله يأخذها المتصرف بالطابو فانه يقتضي انه وان سقط حقه بالتعطيل يكون أولى من غيره لكن يأخذها بالطابو لا مجبانا لكون صاحب الأرض قد استحقه فتأمل * بتعطيل ارض الصغار لا يكون مستحقة للطابو ولو أعطى للغير فلهم أخذها إلى عشر سنين بعد البلوغ معروضات أقول فهذا مستثنى من سقوط حق المسكة بالتعطيل ثلاث سنين فتأمل والله تعالى أعلم * اذا قدم من له الماشة الأرض بين ابنه وسلم لكل واحد منهما مقدارا منها بدون اذن صاحب الأرض على وجه الهبة لا يكون معتبرا معروضات وفي هذه الصورة اذا مات عن أولاد غيرهما لهم أخذ حصتهم منها معروضات * اذا أعطى زيد وعمر ولا ختم ما حين زوجها مقدارا من أرضهما ثم تصرفت الاخت به أكثر من عشر سنين ثم ماتت فامتنع من دفع الطابو لصاحب الأرض وتعلل بانهم أعطيا الأرض لها بلا اذن صاحب الأرض ليس لهما الامتناع وبعد عشرة دعوى الأرض ممنوعة معروضات * أهل البدو اذا استموا في مكان ان كان الرسم موجودا في الدفتر يؤخذ عن الميكان والا فان كان يؤخذ من

قديم عادة يؤخذ والا فلا معروضات اذا سلم الفارغ الارض بلا اذن صاحب الارض وتصرف فيها
المفروع له ثلاث سنين بالزراعة ودفع العشر لصاحب الارض من غير اذن صريح منه واعطاء عمده
بذلك ومات المفروع له بلا ولد واراد الفارغ التصرف فيه باو ابى صاحب الارض الا بالطابو الجديد
فالفارغ ذلك ولا عبرة لابائه عبد الله افندى اقول هذا صريح في أن قبض صاحب الارض العشر
ليس اذ نافي التصرف وتقدم ايضا في المسائل السابقة مثله وانه يخالف لما أفنى به الشيخ استماعه
* قاصر ليس له مال وله مشد مسكة أرض سليخة وأراد وصية تفويضه لابن باذن صاحب الارض
لضرورة النفقة فللوصى ذلك عبد الله افندى * بعد انتقال مشد مسكة أرض سليخة من زيد الى ابنه
القاصر اذا فوض وصى القاصر ذلك لعمر وبأذن صاحب الارض ثم بلغ القاصر وأراد أخذها من
عمر وله ذلك وفي هذه الصورة اذا تعال عمر وبأنه مضى بعد البلوغ تسع سنين وأراد أن لا يسلمها للبالغ
ليس له ذلك معروضات اقول الظاهر أن هذا فيما اذا كان التفويض بلا ضرورة بقرينة ما قبله تأمل
* اذا غلب الماء على مشد مسكة أرض سليخة لزيد ولم يمكن الزرع فيها وأراد صاحبها بعد انقطاع
الماء تفويضها للغير اذا لم يحض على ترك الزرع ثلاث سنين ليس لصاحب الارض ذلك معروضات
أقول وجهه انه في حال غلبة الماء اذا ترك الزرع لا يسقط حقه ولو مضى ثلاثون سنة كما مر فلا لزوم
للمتصرف عنها لانه معذور وكذا لو ترك زرعها بعد انقطاع الماء اقل من ثلاث سنين فله التصرف فيها
وليس لصاحب الارض المتكامل عليها تفويضها للغير المتصرف لان الترك بلا عذر اقل من ثلاث سنين
لا يسقط حقه من المشد والله تعالى أعلم * اذا تعطل التيماري بعد تفويض المزرعة المحلولة لزيد عن
عمر وبأنه لم يرها قبل التفويض وزعم انه يفوضها بالزيادة ليكره ليس له ذلك معروضات * اذا وكل من له
المشد أخاه في الزراعة وغاب ليس لصاحب الارض التفويض للغير معروضات * فرغ زيد لعمر وعن
مشد مسكته في أرض سليخة باذن بعض الشركاء في التيماري دون بعض ليس لمن لم يأذن المعارضة غايته
له أخذ ما يخصه من العشر معروضات * اذا ترك من له المشد الزراعة سنة أو سنتين ليس لصاحب
الارض التفويض للغير واذا ترك ثلاث سنين لصاحب الارض التفويض للغير معروضات اقول
يستثنى أرض الصغار كما مر قريبا والله تعالى أعلم * اذا غاب من له المشد بلاو وكيل أحد التيماري
التفويض للغير بالطابو اذا كانت الغيبة ثلاث سنين أو أكثر معروضات * من له المشد اذ مات
بلاو ولد كرفوجه صاحب الارض للغير مع طالب بنى المتوفى بالطابو قبل مرور ست سنين فاذا دفعت
مادفعه الغير بلا زيادة ضرر كان له ما لاخذ معروضات * اذا مات من له المشد بلاو ولد كروخلف
قاصرة فعرض ذلك صاحب الارض على وصى القاصرة للقاصرة فأبى عن أخذه لها وأذن بدفعه
للغير فوجهه لعمر وشم أراد الوصى أن يدفعه مادفعه عمر ومن الطابو من مال القاصرة وبأخذ الارض
للقاصرة فله ذلك معروضات * اذا فوض من له المشد لزيد باذن الشرع بلا اذن صاحب الارض
يعرض لم يقبضه ومات قبل قبضه بلاو ولد واراد ورثته أخذ العوض من زيد ليس لهم ذلك معروضات
* اذا مضى مدة التزم زيد ولم تعط الارض المحلول في زمانه ولم يعلم انها محلول يكون الاعطاء للملزم
الجديد معروضات * المزرعة كما تنقل الى الابن تنقل الى ابن الابن معروضات * اذا مات من له
المشد عن ابن تنقل الى ابنه مجابا بلا طابو سواء كان الابن صغيرا أو كبيرا وسواء كانت معدة للزراعة
أو للخشيش معروضات اقول فائدة هذا التعميم دفع ما يؤولهم وهو أنه انما تنقل الى الصغير اذا لم
تكن محتاجة للعمل كالمعدة للخشيش فبها على انها تنقل اليه وان احتاجت لعمل كالمعدة للزراعة
والله تعالى أعلم * أرض الذبي لا تنقل الى ابنه المسلم معروضات * اذا مات بلاو بعد القاء البذر
في مشد مسكته ونبت الزرع وفوض صاحب الارض المشد لعمر وتصرف ورثته زيد بالارض الى
ادراك الزرع بآخره الملل لعمر معروضات * اذا فرغ زيد لعمر وعرض مشد مسكة أرض سليخة بلا

معرفة صاحب الارض وسله العدم وروثه من اخذ التمسك من صاحب الارض قبل تسليم بدل
القرع فأخذ عمر وتمسك قبل تسليم البدل بلاذنه ثم مات عمرو وبلا ولد وأراد زيد التصرف فيها كالاول
بناء على عدم الاذن بالتمسك وأن التفويض ليس يعتبر فهل لزيد ذلك الجواب نعم له ذلك معروضات
أبي السعد * اذا وجه التيماري الارض المحدودة لزيد على أن مقدار أفدتها كذا على وجه التخصيم
نم منع زيد من التصرف بما زاد على التخصيم وأراد توجيه الزيادة للغير ليس له ذلك معروضات *
ليس الاخ لا يوين أحق من الاخ لاب في الطابو في مشد مسكة الارض السليخة والعبرة في ذلك للاب
للالام معروضات * اذا تزل من له المشد وطنه ووطن في غير بلد فصاحب الارض مأثور بتوجيهها
للغير حالاً * اذا وجه المتكلم الارض المحولة لعدم وجوب تمسك وختم وزرع فيها أربع سنين قام بكر
المتكلم بعد عزل الاول بزعم انه يختلف عما على أن التمسك وانظم لم يكونا بعد العزل ليس لغير ذلك
بحسب القانون معروضات * اذا مات من له المشد عن قاصر وكانت الارض ارض كرم فوجهها
صاحبها العمر وبالطابو فغرس فيها عمر وكرو ما مضى تسع سنين ثم بلغ القاصر وضبط الارض وكلف
عمر ابلع الغراس مباشرة صاحب الارض له ذلك معروضات * من له المشد اذا مات عن زوجة
حامل لا يقدر المتكلم على توجيهه للغير قبل ظهور الحمل معروضات * هذا آخر ما رأيت به سلمش
نسختي الدراختارو كانه معرب من ألفاظ تركية بكافية تضيقه طاهر هذه العبارات وقد غيرت
بعض عبارات منه لكاكتها والله تعالى أعلم

* (كتاب الذبائح) *

* (سئل) * في ذبيحة الذبي الكافي هل تحل مطلقاً ولا * (الجواب) * تحل ذبيحة
الكافي لأن من شرطها كون الذبائح صاحب ملة التوحيد حقيقة كالسلم اودعوى كالكتابي
ولانه مؤمن بكتاب من كتب الله تعالى وتحل منا كنهه فصار كالسلم في ذلك ولا فرق في الكافي بين أن
يكون ذبيحة يهوديا أو نصرانياً أو عربياً أو تغلبياً الاطلاق قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب
حل لكم والمراد بطعامهم مذ كاهم قال البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه قال ابن عباس رضى الله
تعالى عنهم ما طعامهم ذبائحهم ولا ن مطلق الطعام غير المذكي يحل من أي كافر كان بالاجماع فوجب
تخصيصه بالذكي وهذا اذا لم يسمع من الكافي انه سمي غير الله تعالى كالسج والعزير وأما لو سمع فلا تحل
ذبيحة اقوله تعالى وما أهل غير الله به وذو كالم في ذلك وهل يشترط في اليهودي أن يكون
اسرائيلياً وفي النصراني أن لا يعتقد أن المسيح المقتضى اطلاق الهداية وغيرها عدم الاشتراط وبه
انتهى الجدل في الاسرائيلي وشرط في المستصفي لحل منا كنههم عدم اعتقاد النصراني ذلك وكذلك
في المبسوط فانه قال ويجب أن لا يأكلوا ذبائح أهل الكتاب ان اعتقدوا أن المسيح اله وأن عزرا اله
ولا يتزوجوا نساءهم لكن في مبسوط شمس الأعة وتحل ذبيحة النصراني مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة
أولاً ومقتضى الدلائل واطلاق الآية الجواز كما ذكره الترمذاني في فتاواه والاولى أن لا يأكل
ذبائحهم ولا يتزوج منهم الا ضرورة كما حققه السكال بن الهمام والله ولي الانعام والحمد لله على دين
الاسلام والصلاة والسلام على محمد سيد الانام قال العلامة قاسم في رسائله قال الامام ومن دان دين
اليهود والنصارى من الصابئة والسامرة أكل ذبيحته وحل نسائه وقد حكى عن عمر رضى الله
تعالى عنه أنه كتب اليه فيهم أو في أحدهم فكتب مثل ما قلنا فاذا كانوا يعترفون باليهودية
والنصرانية فقد علمنا أن النصارى فرق فلا يجوز اذا جعت النصرانية بينهم أن نزعهم أن بعضهم يحل
ذبائحهم ونسائهم وبعضهم يحرم الا يجزى ملزم ولا نعلم في هذا خيراً من جمعة اليهودية والنصرانية فحكمه
حكم واحد اه يجوزوه * (سئل) * في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل أولاً

كتاب الذبائح

مطلب تحل ذبيحة
النصراني مطلقاً

مطلب الكبد والطحال
طاهران حلان

(الجواب) * الطحال والكبد ثايران قبل الفسل حتى لو طلى به خارجا خفف وصلى به زنت
دلالة كما مر في ذلك فاضحان في فصل في القصة التي نسيب الثوب أو الخفف وهم اسلا لان لثوله
عليه الصلاة والسلام أحلت لنا سبتان السك والجراد ودمان الكبد والطحال اء وهو يكسر الماء
والسكر ويحرقه ثامن الشاة سبع الفرج والخصية والغدة والدم المسفوح والمرارة والمثانة والذكر
وقد نقله بعضهم بقوله

مطلب المكره وتحريم
الثاة مبعة أشياء

إذا ما ذكبت شاة فكاهها * سوى سبع فضيئة الزبال
قضاء ثم خاء ثم غنين * ودال ثم ميمان وذال

أقول وقد كنت نظمتها بقولي

ان الذي من الشياه يحرم * يجمعه حروف فخذ مدغم

(سئل) * في العقيقة كيف حكمها وكيف تفعل * (الجواب) * قال في السراج الوداج
في كتاب الاضحية ما نصه مسألة العقيقة تطوع ان شاء فعلمها وان شاء لم يفعل وهي ان يذبح شاة اذا اتى
على الراد سبعة أيام وعند الشافعي ستة ثم اذا أراد ان يعق عن الولد فانه يذبح عن الغلام شاتين
وعن الجارية شاة لانه انما شرع للسرور والمولود وهو بالغلام أكثر ولو ذبح عن الغلام شاة وعن
الجارية شاة جاز لان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين كبشا وكبشا ولا يكون فيه
دون الجذع من الضأن والثني من المعز ولا يكون فيه الا السائمة من العيوب لانه اراق دم شرعا
كالاضحية ولو قدم يوم الذبح قبل يوم السابع أو أخره عنه جاز الا أن يوم السابع أفضل والمستحب أن
يفصل لجهها ولا يكسر عظمها تنفأ ولا بسلامة أعضاء الولد وبأكل ويطعم ويتصدق اه وفي
فصول العلاءى المسمى بالكراخية والاستحسان في الفصل ٣٦ ويعق عنه في اليوم السابع
من الولادة قال عليه الصلاة والسلام العقيقة حق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقد عاق عن
نفسه عليه السلام بعد ما بعث نيا وبقول عذذ بجه اللازم خذ عقيقة ابني فان دمها بدمه ولجهها بدمه
وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها بشعره اللهم اجعلها فداء لابني من النار ولا يكسر للعقيقة
عظم ويعطى القابلة فخذها ويطبخ جيعها ثم يصدق بها ولا يكسر منها شيء اه ثم ذكر المؤلف عبارة
شرح الشريعة بطولها وهي في معنى ما مر ثم قال ورأيت في شرح العباب للعلامة ابن حجر الشافعي

مطلب في حكم العقيقة
وكيفية

قوله ابني فان دمها بدمه
في النسخ ولعل موافق ابني
فلان تأمل اه صححه

رحم الله تعالى وهو كتاب معتبر عندهم ما ملخصه باختصاره واقتصار على بعض المقصود مع التصرف
في بعض العبارة وذكرته هنا لانه من فضائل الاعمال قال وقتها بعد عتام الولادة الى البلوغ
فلا يجزى قبلها واذبحها في اليوم السابع بسن والاولى فعلها صذر النهار عند طوع الشمس بعد وقت
الكراهة للتبرك باليكور وليس من السبعة يوم الولادة خلافا للشيخين ولولده ليل حسب الذبيحة من
صبيحته ويسن ان يعق عن نفسه من بلغ ولم يعق عنه وحكمها حكم الاضحية الا أنه يسن
طبخها ويجلو تنفأ ولا يحلاوة أخلاق المولود وحل لجهها مطبوخا للفقراء ولا بأس بندهم اليها وتعلي
القابلة رجلها لامره عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها باعظائها اياها واليها ابني أول ولا يكسر
عظمها وان كسر لم يكره ويسن عن الذكر شاتان مستويتان وعن الانثى واحدة وعن الخنثى
المشكل واحدة والاحتياط ثنتان ويسن أن يقول الذابح بسم الله والله اكبر اللهم لك والمليك عقيقة
فلان خبر ورد ويكره لطنخ رأس المولود من دمها ويندب تسمية المذبح للمولود نسكية أو ذبيحة
عقيقة فيكره ويدل له خبر أبي داد وهو حسن انه صلى الله عليه وسلم قال للسائل عنها لا يجب ان يقرن
وفي رواية لا أحب لله العتوق اه نعوذ بالله تعالى من عقوق الوالدين ونسأله حسن الشاتين وبالله
تعالى التوفيق والمعوذ صلى الله عليه وسلم سيدنا محمد معلم الخير وعلى آله وصحبه وسلم والحمد لله رب العالمين
أقول هذا وقد ذكر المؤلف هنا كتاب الحظر والاباحة وذكر مسائل منها عاتتها استطارية غير مسؤل

قوله حسب الذبيحة هكذا
في النسخ ولعل صوابه حسب
السبعة ولا يحتر اه صححه

عنها وذكر أشياء كثيرة من جنتها آخر الكتاب فأخبرت تأخير النكل إلى ذلك المحل لتكون كالفاكهة بعد الطعام

*** (كتاب الشرب) ***

*** (سئل) *** في دار معلومة جارية في ملك زيد وفيها بركة لها حق شرب معلوم من طالع ماء مشتمل على ثلاثة قروض معلومة الطول والعرض والعمق فرض يجري لبركة زيد وفرضان لسبيل كل ذلك من قديم الزمان عدد رجل الآن ووسع فرضي السبيل وغيرهما عما كانا عليه في القديم بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي أصلاً ويريد زيد أعادتهما كما كانا عليه قديماً بعد ثبوت ذلك شرعاً فهل له ذلك *** (الجواب) *** نعم *** (سئل) *** في أرض لرجل لها حق شرب معلوم يجري إليها الماء من قديم الزمان في مجرى معلوم في أرض زيد يريد زيد الآن أن لا يجري الماء في أرضه فهل ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه *** (الجواب) *** نعم وإذا كان لرجل أرض ولا خرف فيها نهر فأراد رب الأرض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله تنوير من الشرب *** (سئل) *** فيما إذا أجرى زيد الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه بل يستقر في أرض جاره فتعدي الماء وتلف بسبب ذلك زرع جاره الموضع في أرضه فهل يضمن *** (الجواب) *** حيث أجراه كما ذكر يضمن والله تعالى أعلم ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى رجل سقى أرض نفسه فتعدي إلى أرض الجار قال هذه المسئلة على وجوده أن أجرى الماء في أرضه اجراء لا يستقر في أرضه وإنما يستقر في أرض جاره كان ضامناً وان كان الماء يستقر في أرضه ثم تعدي إلى أرض جاره ان تقدم إليه جاره بالسكر والا يحكام ولم يفعل كان ضامناً ويكون هذه بمنزلة الأشهاد على الخاطئ المائل وان لم يتقدم إليه حتى تعدي لم يضمن وان كانت أرضه ضعفاً وأرض جاره هو طابعاً يعلم أنه إذا سقى أرضه يتعدي إلى أرض جاره كان ضامناً وبموضع المسئلة عمادية من الفصل ٣٢ في أنواع الضمانات وتجماع فروع المسئلة فيها ومثله في الفصولين *** (سئل) *** فيما إذا اختصم جماعة في شرب بينهم فهل يقسم على قدر أراضهم *** (الجواب) *** نعم يقسم بينهم على قدر أراضهم والمسئلة في الملتقى والتنوير من الشرب أقول وهذا المذاق تعلم الكيفية في الزمان المتقادم كما في البرازية فلو علمت يبقى القديم على قدمه *** (سئل) *** فيما إذا كان البستان وقف حق شرب قديم من نهر قديم مشترك عليه من الأسفل طواحين دورانها منه ولا يمكن سقي البستان إلا بالسكر ونظار وقفة متصرفة فون بشره بالسكر من قديم الزمان إلى الآن فلا معارض لا يعرف إلا هكذا من القديم والآن قام أرباب الطواحين يعارضون ناظر وقف البستان بالسكر ويريدون منعه عنه بدون وجه شرعي فهل حيث كان السقي بالسكر قديماً على الوجه المذكور يبقى القديم على قدمه ويمنع المعارض في ذلك *** (الجواب) *** نعم كتبه الفقيه محمد العمادى المفتي بدمشق الشام الجواب بكتاب العلم المرحوم أجاز والله سبحانه الموفق للصواب *** (صورة دعوى) *** وردت من طرف محافظ الشام وحاكم الشرع سنة ١١٤٦ مذكور في وقف الاموى مصر في الصريح أنه قنوح غير سدود ويدعى واضع اليد عليه أنه قديم ومن قبلهم متصرفون فيه من قديم الزمان ووجد تاريخ الصريح أن زيد من ثلثمائة سنة فأنكر أهل عربيل وجود الماشية وقدمها وأنها محدثة أحدثها صادق أغا من خمس وعشرين سنة فهل يعمل بالتصرف القديم ولا تسع ينسب الحدوث في دعوى الماء فكيف الحكم في ذلك *** (كتاب الجواب مفصلاً) *** الجواب الحمد لله تعالى حيث وجد التصرف من قديم الزمان وإلى الآن يعمل به لاسيما مع وجود التصريح في الصريح بذلك وهو مقدم على من قال بالحدوث من خمس وعشرين سنة فان تاريخ مدعى القدم أسبق قال في الخلاصة إذا تنازع اثنان

كتاب الشرب

مطلب له قرض في الطالع غيره رجل يعاد كما كان

مطلب ليس له منع اجراء الماء في أرضه ويبقى القديم على قدمه

مطلب فيما إذا أجرى الماء إلى أرضه فتعدي إلى أرض جاره وتلف زرع

مطلب إذا اختصموا في الشرب يقسم على قدر أراضهم

مطلب إذا اكل السكر قديماً يبقى على قدمه وليس لأرباب الطواحين منعه

في الاختلاف في قديم المجري وحدوثه

في عين لا يخلو اما ان تكون في ايديهما أو في يد أحدهما أو في يد ثالث ادعياه ملكا بينهما أو ميراثا
أو شرا من واحد أو من اثنين أو ثلثا تاريخا واحدا أو لم يؤرخا أو أُرِخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند
أبي حنيفة وأبي يوسف رجعهم ما الله تعالى يقتضي لاسبغهما تاريخا اه ومثله في البرازية والبحر
والتنوير وصدرا الشريعة والمتن والدرر وغيرها وفي الرحمة سئل في جماعة يهود يجسروا ماء
بساتين بعض المسلمين من هم قديم في أرض يدهم يريدون أن ينعوا اجراء الماء منها إلى تلك البساتين
حل لهم ذلك أجاب ليس لهم ذلك والحالة هذه والقديم وحده الذي لا يحفظ اقراره وراء هذا الوقت
كيف كان كافي العمادية ببق القديم على قدمه ويثبت أيضا حق الاجراء بآيات الجري من غير
دعوى الملك بالبيعة العادلة ويقضى به لصاحبه كافي الزلعي وغيره والله سبحانه أعلم وفي الاشياء
في تصرف الامام بالبيعة منوط بالمصلحة تنبيه اذا كان فعل الامام مبتئا على مصلحة فيما يتعلق
بالامور العامة لم يتقدأمره شرعا الا اذا وافقها فان خالفها لا يتقدأمره وهذا قال الامام أبو يوسف
في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام أن يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
اه وفي العمادية في آخرها من بحث ما يحكم به الحال مانعه فيما اذا كان لرجل مهر في أرض رجل
أو ميزاب في دار رجل فاختلفا في ذلك وأنكر صاحب الأرض والدار ثبوت حقه فالقول قوله وعلى
المدعى البيعة أن له حق التسييل لاجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جارا زمانا لخصوصه فحينئذ القول
قول صاحب الماء وكذلك اذا لم يكن زمانا لخصوصه الا أنه يعلم أنه كان يجري الماء الى أرض هذا
الرجل من هذا النهر قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء اه وقال في شرب التنوير ونصح دعوى
الشرب بغير أرض استحسن اه ثم أرسلت صورة الدعوى ومكتوب فيها ما صورته أبرز المدعون حجة
متعلقة بدوى ماحصة محدثة وضمتها قسوى من أحد افندي المهمة ندري بأن بيعة الحدوث مقدمة
والحجة واصلة اليكم فالمرجو تمييز ذلك وكاتبه الجواب الجواب الحمد لله في الحجة المرسله لم يذكر
المدعى ولا المدعى عليه تاريخا أصلا من الطرفين وأما مسئلتنا فذكر ورثها أن هذا اليد أرخ من
ثلثمائة سنة والمدعى عليهم من خمسة وعشرين سنة وقد ذكرنا عن الخلاصة والبرازية وغيرهما انه اذا
أُرِخا يقتضى بها لاسبغهما تاريخا قال في البحر والحاصل أن سبق التاريخ ارجح من الكل ومثله في
فصول العمادى وأيضاً في الحجة المرسله الحال شاهد بالحدوث فإنه ذكر فيها وأنه وجد ثقباً مخروفاً غير
مستدير ولا مستو ولا هو كغير سائر المواضع وأيضاً المدعى مستند الى كتاب الوقف وأبرزه من يده
فلم يوجد فيه وأيضاً ليس له أرض أصلا يسبق بها الماء المذكور وكل ذلك شاهد بأنها حادثة والقسوى
بنت على ذلك وأما مجرد بيعة الحدوث والقدم من دون تاريخ ففيها خلاف قال في الحاوى به كيف
في طريق العامة فزعهم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأما فالبيعة فالبيعة بيعة من يدعى أنه
محدث لأنها تثبت ولاية النقص وقال رامرا الى بيم القول في هذا قول المدعى بالقدم اه وذكر
العلائي في شرح المتن عن ترجيح البيئات للشيخ غانم البغدادى أن بيعة القدم في البناء أولى من بيعة
الحدوث اه هذا ما تيسر نقله وظهر من الكتب المعتبرة في هذا الوقت والسلام قال المؤلف ثم اني
رأيت فتوى من المرحوم عبد الوهاب افندي القرقرى مدرجة في حجة مؤرخة في خامس عشر
جبادى الاولى سنة ١٠٧٢ مضمونها فيما اذا كان سبيل ماء معلوم مستند من شهر معلوم فتوحا
غير مدود وقائض ماء السيل المذكور يسبق به أراضى بساتين معلومة من الزمن القديم بموجب
تمسكات شرعية وادعى أصحاب النهر المزبور أن مجرى السيل المزبور محدث وسدوه وأصحاب
البساتين المزبورة يدعون أنه قديم فهل تقدم بيعة القدم على بيعة الحدوث ويمنع أصحاب النهر المزبور
من معارضة أصحاب البساتين التي تسبق أراضيهما من قائض ماء السيل المزبور أو لا الجواب
تقدم بيعة القدم على بيعة الحدوث ويمنع أصحاب النهر من المعارضة في ذلك بدليل ثبوت ذلك لهم بسبب

مطلب يقتضى للاسبق
تاريخنا

مطلب حد القديم الذى
لا يحفظ الاقران وراء هذا
الوقت كيف كان

مطلب القديم ببق على
قدمه

مطلب لا يخرج شئ من
يد أحد الا بحق ثابت معروف
مطلب له نهر أو ميزاب في
أرض رجل فاختلفا الخ
مطلب نصح دعوى الشرب
بغير أرض

مطلب اذا ارخا يقتضى
للاسبق تاريخنا

مطلب بيعة الحدوث والقدم
بدون تاريخ فيها خلاف

ذلك ويبيّن ذلك بيد المدعي المزبورين الموحى اليهم كما تقدم لهم من قديم الزمان والى الآن والله تعالى أعلم أقول قدّمنا الكلام في كتاب الشهادات على تعارض بينة الحدوث والقدم وذكرنا ترجيح القول بتقديم بينة الحدوث في البناء وغيره بانه الموافق للقواعد وقد أفاد المؤلف بما ذكره هنا فائدة حسنة وهي أن الخلاف انما هو فيما اذا كان الاختلاف في مجرد أن ذلك الشيء قديم أو حادث بدون ذكر تاريخ أما اذا ذكر التاريخ بان ادعى رجل ان هذا الشيء ملكي أو حتى من سنة كذا واذا عاين آخر كذلك من سنة كذا فانه لا خلاف في ترجيح الاسبق تاريخا على ما جزم به في كثير من الكتب فتنبه * (سئل) * في نهر كبير يجري على حافة بيوت بصالحية دمشق المحروسة يستقي منه أهل البيوت المذكورة من قديم الزمان وفي النهر المزبور موضع مكشوف مقدار ثلاثة أذرع طولا وعرضا يستقي منه العامة من القديم ويريد رجل من أهل البيوت أن يبني على النهر المزبور بناء ويجعله يتأيد دخله الى داره بدون وجه شرعي وفي ذلك ضرر للعامة وبضيق محل الاستقاء وتغيير القديم فهل والحالة هذه ليس للرجل ذلك * (الجواب) * نعم ليس له ذلك ويبقى القديم على قدمه * (سئل) * في نهر قديم مشترك بين قريتين لكل منهما نصفه وباطنه بسط قديم مبنى بالجارّة فيه لكل من القريتين مقسم مختص بشرب أو راضيا وكل من أفجّاب القريتين واضع يده على حقه المذكور ومتصرف به بالوجه الشرعي من قديم الزمان والى الآن بلامعارض ولا منازع والآن عمد أهل إحدى القريتين فغيروا البسط عن أصله وأرادوا منع أهل القريّة الثانية من أخذ حقهم من الماء المذكور والى أن يبرزوا لهم سند أو حجة تشهد لهم بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ولا يكف ذواليد الى افلها وسند يشهد له بذلك مع وضع يده فيعمل بوضع يده أصحاب القريّة الثانية وتصرفهم من القديم وينع المعارض لهم في ذلك ويبقى القديم على قدمه حيث الحال ما ذكره والله سبحانه العليم * (سئل) * فيما اذا كان لهند بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فائض قديم في بركة دار زيد فسند زيد الفائض وامتنع من فتحه الا أن تكس هند بركته فهل لا يلزمها ذلك * (الجواب) * حيث كان لها ما فاض من الماء وليس لها حق في البركة لا يلزمها ذلك ولا يلزم زيد تكليس البركة أيضا لعدم جبر الانسان على اصلاح ملكه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لرجلين في دار زيد منسبل ماء بمعنى حق الاجراء دون رقبة المسيل فاسقطا حقهما من ذلك لدى بينة شرعية فهل يسقط * (الجواب) * نعم قال صاحب المسيل ابطلت حق من المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يطل بالابطال رسائل الزينة من رسالة ما يسقط من الحقوق بالاسقاط ومثله في الاشياء * (سئل) * في أرض معلومة لها شرب معلوم وفي جارية مع الشرب المزبور تحت تولية زيد بالوجه الشرعي فاجر المتولى الشرب المذكور وحده بدون الارض اعجز وليسوق الشرب الى أرض نفسه فهل تكون الاجارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) * لا تصح اجارة الشرب وحده كما صرح بذلك في البرازية والخيرة وغيرهما وفي التتارخانية من الفصل الخامس في بيع الشرب قال محمد في الاصل اذا باع شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر من ذلك فانه لا يجوز وبعض مشايخنا يجوزون ذلك والفقهاء أبو جعفر وأستاذهم أبو بكر البلخي وغيرهما من المشايخ لم يجوزوا ذلك وكذلك لو استأجر الماء لا يجوزوا اذا باعه أو أجره مع الارض فهو جائز ويدخل الشرب في البيع تبع الارض ألا يرى أن أطراف العبيد تدخل في البيع تبعها ولا تدخل مقصودا اهـ * (سئل) * فيما اذا كان لزيد حق شرب معلوم من نهر فباع الشرب وحده بدون أرض فهل يكون البيع المزبور غير جائز * (الجواب) * نعم وكذا بيع الشرب تبع الارض بالاجماع ووحده في رواية وهو اختيار مشايخنا بل لانه نصيب من الماء ولم يجز في أخرى وهو اختيار مشايخنا

مطلب الاختلاف في ترجيح بينة الحدوث أو التقدم انما هو فيما اذا لم يورثنا

مطلب ليس له أن يبني بيتا على حافة نهر

مطلب وضع اليد والتصرف بحجة قاطعة ويبقى القديم على قدمه

مطلب صاحب الفائض لا يلزمه تكليس بركة الجان

مطلب لا تصح اجارة الشرب وحده

مطلب يدخل الشرب في البيع تبعه لا مقصودا
مطلب لا يجوز بيع الشرب وحده بدون ارض

بخارى للجهالة وفي الخاتمة من الشرب رجل اشترى شربا بغير أرض وفي ثالث القرية تساع المياه بغير أرض في ظاهر الرواية لا يجوز هذا البيع فان باع وشترط أن يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها إلا أن الخراج يكون على صاحب الأرض فلو أنه باع المياه بدون الأرض وقبض المشتري الشرب ثم باع الشرب مع ارض له قال الفقيه أبو جعفر لا يجوز البيع في الشرب الآن يجوز البائع الأول لأن المشتري الأول لم يملك الشرب بالشراء والقبض لأن بيع الشرب يبيع لا يبيع على موجود ألا ترى أنه لو باع الأرض والشرب جاز البيع وإن كان الماء منقطة عا وقت البيع وانما يقع البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فإذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض فلا يجوز بيعه ثانيا لأنه على ملك البائع الأول قال رضي الله تعالى عنه وعندى هذا الجواب مشكل وينبغي أن يكون حكم البيع الأول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لأن بيع الشرب وحده وإن كان لا يجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية وبه أخذ بعض المشايخ رجعهم الله تعالى وقد جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع يباع فاسدا فسد إيمالك بالقبض فإذا باعه بعد القبض وجب أن يجوز ويؤيد هذا ما ذكر في الأصل رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد وأعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بعتة أودم وقبضه لا يجوز عتقه اهـ من الغفار من البيع الفاسد (سئل) * في مجرى ماء مشترك بين جماعة مع لومين خاص بهم احتاج المجري إلى الكرى الضرورى فكراه البعض وصرف على ذلك مبلغا معلوما من الدراهم وأبى البعض عن ذلك الكرى ويريد الرجوع على الآبي بما أنفق حيث كان باذن القاضى فهل يسوغ له ذلك (الجواب) * نعم قال في الهداية من فصل كرى الأنهار وأما الثاني وهو الخاص من كل وجه فيكرهه على أهل لما ينيأ ثم قيل يجبر الآبي وقيل لا يجبر لأن كل واحد من الضررين خاص ويمكن دفعه عنهم بالرجوع على الآبي بما أنفق فيه إذا كان بأمر القاضى الخ وبزعم الزبلي بالرجوع بمحضته من المؤنة إذا كان بأمر القاضى واختاره في الهداية حيث أخرجه مع دليله قال في الخاتمة من فصل كرى الأنهار وتكلموا في النهر الخاص قال بعضهم إن كان النهر لعشرة فادونها أو عليه قرية واحدة يفتى ماؤه فيها فهو نهر خاص تستحق به الشفعة وإن كان النهر لما فوق العشرة فهو نهر عام وقال بعضهم إن كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم إن كان لما دون الأربعين فهو نهر خاص وإن كان لأربعين فهو عام وأصح ما قيل فيه أنه يفرض إلى رأى المجتهد حتى يختار رأى الأقوال شاء اهـ وفي شرح الكثر للعيني ومؤنة النهر المشترك عليهم أى على أهل النهر الكائنين من اعلام أى على النهر عند آبي حنيفة حتى إذا جاوز أرض رجل منهم تسقط عنه مؤنة الكرى وقال كرى النهر من أوله إلى آخره على الشراكاء لأن الأعلى يحتاج إلى ما وراء أرضه ليسيل ما فضل من مائه ثلاثا تغرق أرضه وله أنه للساجدة إلى سقى الأرض ولم يبق له حاجة فلا يجب عليه كنى له حتى تسبيل ما سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسبيل الماء فيه ثم فرع على ما سبق بقوله فان جاوز الكرى أرض رجل منهم برئ الرجل من الكرى لما ذكرنا اهـ وفي التتارخانية وإذا جاوز فوهة رجل هل ترفع عنه مؤنة الكرى عند آبي حنيفة الصحيح أنه لا يرفع ما لم يجاوز أرضه وعلى هذا الاختلاف إذا احتاجوا إلى اصلاح جانبي النهر اهـ ومثله في البرازية والخيرة وغيرهما وقال في البرازية وأما الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى اصلاحه فاصلاح أوله عليهم اجماعا فإذا بلغوا دار رجل قيل أنه على الخلاف في النهر وقيل يرفع اجماعا لأن صاحب الدار لا حاجة له إلى ما وراءه بل يوجه ما لانه لا يستعملها بخلاف النهر فإنه يحتاج فيه إلى تسبيل الماء أدلوا له لغرق أرضه حال كثرة الماء ومن جاوز الكرى أرضه وأراد فتح رأس النهر قال شيخ الاسلام على قول الامام له ذلك لزوال مؤنة الكرى عنه وقال ليس له ذلك ولو كان نهر اعطيا عليه

مطلب فيما اذا اشترى الشرب وحده ثم باعه بعد القبض

مطلب بيع الشرب وحده فاسد فيملك بالقبض لا باطل

قوله قال أى قاضيان رجه الله تعالى اهـ منه

قوله يجوز في رواية الخ أى ولو كان ذلك بيع المعدوم من كل وجه لما كان أحدية قول بجوازه وحيث وجدت الرواية بجوازه وأخذ بها بعض المشايخ علم أنه ليس من بيع المعدوم من كل وجه فلا يكون باطلا اهـ منه

مطلب اذا كرى النهر الخاص باذن القاضى يرجع على الآبي

مطلب كرى النهر الخاص على أهله

مطلب في بيان النهر الخاص مطلب اذا جاوز الكرى نهر رجل تسقط عنه المؤنة

مطلب لا ترفع مؤنة الكرى بجاوزة الفوهة وانما ترفع بجاوزة الأرض

مطلب الطريق الخاص في سكة غير نافذة إذا احتج إلى اصلاحه

قري يسربون منه فبلغوا بالكري فوهة نهر قرية قال في النوادر يرفع عنه مؤنة الكري اجباوا على قياس النهر الخاص ينبغي أن لا يرفع حتى يجاوز الكري أراضى قريتهم اه * (سئل) * في مجرى أو ساخ ينصب فيه أو ساخ يوث جماعة من مخلات من أعلاه الى اسفله واحتاج الى التعزيل فقام أهل مجرى أو ساخ الاعلى يكلفون بعض أهالى الاسفل الى تعزله معهم من الاعلى الذى ليس لهم فيه أو ساخ قبل وصوله اليهم بدون وجه شرعى فهل ليس لأهالى محله أو ساخ الاعلى ذلك * (الجواب) * نعم أقول ههنا فائدة نهت عليهم فى رد المختار وهى أن نهر الاوساخ يخالف نهر الشرب من حيث أن نهر الاوساخ اذا احتاج الى الكري والتعزيل من أعلاه فكذلك ما جاوز دار رجل لا ترفع عنه المؤنة بل يشاركه هو أو اسفل منه وهكذا كلما وصل التعزيل الى دار رجل يدخل فى المؤنة ويشاركه جميع من قبله حتى يصل التعزيل الى آخر النهر فمن كان فى أعلى النهر كان أكثرهم كلفة لانه يحتاج فى اجراء أو ساخ الى جميع النهر ثم دونه من تحته وهكذا فيكون الآخر أقلهم كلفة لانه يحتاج فى اجراء أو ساخ الى ما بعد داره من النهر وهو آخر النهر دون ما قبله بخلاف نهر الشرب فان صاحب الارض انما يحتاج من النهر الى ما قبل أرضه من أعلى النهر فاذا دخل الماء فى أرضه لم يبق محتاجا الى شئ من النهر مما بعد أرضه فاذا جاوز الكري أرضه ترفع عنه المؤنة ويبقى داخلها جميع من بعده من أهل النهر ثم كلما جاوز أرض رجل آخر ترفع عنه وتبقى على من بعده وهكذا فمن كان فى اسفل النهر يكون أكثرهم كلفة لاحتياجه الى جميع النهر ثم من فوقه ثم ونعم على عكس نهر الاوساخ وحاصل الفرق أن صاحب الشرب يحتاج الى كرى ما قبل أرضه ليصله الماء وصاحب الاوساخ يحتاج الى ما بعد أرضه ليذهب ونحوه * (سئل) * فيما اذا كان لأهالى محله مساقط على نهر محتص بجماعة فاحتاج الى التعزيل كمثيرة ما اجتمع فيه من أو ساخ المساقط المذكورة فهل تكون مؤنة تعزيل الاوساخ من النهر المذكور على أصحاب المساقط المذكورة دون أهل النهر * (الجواب) * نعم دفعا للضرر بقدر الامكان وفى هذه الصورة اذا أحدث بعض أهل المحلة مساقط على النهر المذكور بغير إذن أهل النهر المرقوم وبطال أهل النهر أصحاب المساقط المجدثة بسد ها عن النهر فهل يسوغ لهم مطالبته بذلك * (الجواب) * الحمد لله يسوغ لهم ذلك بالوجه الشرعى كسبه الفقير علاء الدين عفى عنه * (سئل) * فى نهر كبير يمتد من أعين يشرب منه أهالى قري بعضها من جهة أسفله يجرى لتلك القرى فى أشهر خاصة من ذلك النهر الكثير وفى بعض النسيمين يقل ماء النهر الكبير فيسكب أهالى القرى العالية ماء النهر الكبير المشترك ليرفع الماء الى نهرهم الخاص فيسوقوا أراضهم بحيث ان الماء لم يبق فى النهر الكبير يجرى الى أهالى الاسفل الا قليلا جدا ويحصل بذلك غاية الضرر على أهالى القرى التى من الاسفل متعلين بأنهم يفعلون السكر المزبور على الوجه المرقوم من قديم الزمان وأن القديم يبق ويترك على قدمه وان خالف الشرعية المطهرة فهل لأهالى القرى الاسفل أن يكلفوا أهالى القرى الاعلى أن يزبوا السكر ليسقى أهالى القرى الاسفل أراضهم وليس لهم أن يسكروا فى باطن النهر الكبير المشترك بدون إذنه ورضاهم * (الجواب) * ليس لأهالى الاعلى أن يسكروا الماء على أهالى الاسفل لانهم امرأ عليهم حتى يرووا كما ذكره الامام العظيم ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وان كانوا يفعلون ذلك من قديم الزمان لانه تصرف فى باطن النهر المشترك بدون إذن الشرع وكذلك غير جائز شرعا وفعل غير الجائز مائع من فعله الشرع فلا عبرة بما فعله أهالى الاعلى من السكر قديما على أهل الاسفل وانهم لاهل الاعلى بالسكر عليهم لا يجزى على المتأخرين فانه لا يلزم من رضى المتقدمين رضى المتأخرين فلم يتأخرين من أهل الاسفل منسح أهالى الاعلى من السكر فى باطن النهر المشترك حتى يسقى أهالى الاسفل أراضهم فانه يبدأ بهم حتى يرووا كما صرح بذلك جميع أئمة المذهب فى الكتب المعتمدة والله تعالى أعلم فتاوى

مطلب فى الفرق بين نهر الشرب ونهر الاوساخ اذا احتاج الى الكري والتعزيل

مطلب ليس لأهالى الاعلى أن يسكروا النهر على أهالى الاسفل وان كانه يفعل من قديم مطلب لاعبرة للقديم المخالف للشرع القويم

المرحوم الشيخ السماعيل مفتي دمشق الشام عني عنه وأجاب رحمه الله تعالى عن سؤال آخر بما حاصله
 ان لم يكن لاهالي القرية السفلى حق شرب في النهر المذكور فلا هالي القرية العليا حبس جميع ماء النهر
 الخارج من أرضها حتى يرووا ثم يطلقونه لاهل القرية السفلى ان شاءوا وان كان لاهل القرية السفلى
 حق شرب من النهر المزبور فليس لاهالي القرية العليا حبس ماء النهر عن أهالي القرية السفلى بل يسد
 بأهل السفلى حتى يرووا لقول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء على أهل
 الاعلى حتى يرووا كما في الزيلعي وغيره والله تعالى أعلم أقول وأفتي بذلك الخبير الرمي في خصوص
 نهر دمشق المسمى ببردی وهذا هو المذکور في المتون كالمداية والمقتضى وذكر القهستاني وتبعه
 العلائي في شرح الملتقى عن شيخ الاسلام انه استحسن المشايخ أن يقسم الامام بينهم بالايام اه أي
 اذا لم يصطلحوا ولم يتفقوا بلاسكر فيسكر كل في نوبته وينبغي الاقتناء هذا ان لم يصغر الضرر على أهل
 الاعلى فانه ربما يشرب أهل الاسفل جميع النهر فيلزم أن ييسر زرع أهل الاعلى مع أن لهم حقا
 في النهر تأمل (فائدة) رأيت في الفتاوى الفقهية للعلامة ابن حجر المكي الشافعي قال وفي فتاوى
 العلامة السبكي ما حاصله لا أشك في نهر بردی في دمشق انه غير مملوك لاحد لانه قديم بأرضه والعين التي
 يجري الماء فيه منها اما مباحة وهو الظاهر واما كانت مملوكة للكفار وانقلت عنهم الى المسلمين وأياما
 كان فليس ملكا لاحد وبقيت انهارها الظاهر أنها كذلك وأنهم امتددة ويحتل حدونها بعد
 الاسلام واذا كان كذلك فما كان باختراف في موات فليس بمملوك وما كان بحفر فان قصد به حافره
 الاباحة فكذلك أو نفسه فلكل لانه لم يزل له لا نعلمه الا ان هو ولا ورثته فهو لعموم المسلمين وعلى التقدير الاول
 لا يجوز للامام تخصيص طائفة بجميعة ولا يبعه بخلاف الاملاك المنقولة الى بيت المال التي يبيع
 منها ويعطى نفسها فان هذه الانهار تقعها عام دائم للمسلمين فلم يحجز قروية عنهم بالتخصيص والبيع
 بخلاف غيرهما متى جهل الحال هل هي باختراف أو حفر فهو لعموم المسلمين أيضا اه ما نقله ابن حجر
 عن الامام السبكي وقد يقال ان ما كان مباحا لعموم المسلمين لا ينافي دخوله في الملك والذي يظهر
 أن حنيفة بردا وبقيت الانهار الستة المنتسبة منه غير مملوكة لاحد واما ما بهاها فغير مملوكة أيضا لان
 الماء لا يملك قبل الاحراز وانما لاهل الاراضي حقوق مستحقة فيها وأغلب أراضي دمشق المستحقة
 منه منها أوقاف ومنها سلطانية وبعضها ملك لاربابها وكل أرض لها حق منه من قديم الزمان من بعد
 الفتح أو من قبله وكذلك الدور في دمشق كل دار لها حق معلوم منها يدخل في حقها حين البيع
 والشراء والابارة والوقف وغيرها من التصرفات الشرعية بلا منازع ولا معارض ولا انكار من
 أحد من العلماء وهذا كله دليل الملكية بسبق اليد الاول واستمرار ذلك الى زمان فلا يحل
 لاحد أن يستولي على حق أحد من ذلك بلا مسوغ شرعي ولا أن يحدث في أصل هذا النهر العام
 ما يضر بأهل هذه الحقوق وان كان ذلك النهر لعموم المسلمين قبل دخوله في المقاسم والكوى المملوكة
 أما بعد دخوله فيها فقد صار ملكا كما في القهستاني ولذا كان كربه على أصحاب المقاسم لامن بيت
 المال ويوضح ما قلناه ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس بقوله سئل في نهر كبير ينبع من سفح جبل عظيم
 يمر في واد قديم يسمى ذلك النهر بالعاصي يشرب منه أرض وبساتين ومزارع وقرى تحوي خلقا كثيرا
 ليس لتلك الاراضي والقرى شرب من غير هذا النهر وتشتمل تلك الاراضي على عليان من جهة منبع
 الماء وسفلى تحتها وهكذا تستحق فيه جهات أوقاف وبيت المال وغيرهما ولا يمكن السقي منه
 الا بدو اليب يدري الماء كالرحى تسفله وارتفاع الارض عنه ومن قديم الزمان بنى كل أهل ناحية
 في وسطه سدا بالمون والابجار وقحوافيه كوى على قدر الدواب المكنة وجعلوا بين كل سدين
 مسافة مقدرة بالهندسة بحيث اذا انحصر الماء في السدة الاسفل لا يضر بالسدة الاعلى فهل اذا
 أراد أحد من أهل تلك الاراضي أن يحدث في جانب من ذلك النهر سدا يسكر النهر لئلا يـ

مطلب نهر بردی في دمشق
 غير مملوك لاحد

قوله بما كان باختراف
 في موات أى ما كان المخروق
 بنفسه وجرى في أرض
 موات بلا حفر من أحد
 اه منه

مطلب سؤال في خصوص
 نهر العاصي

بذلك من نصب دولاب يأخذ به الماء الى أرضه يجوز له ذلك ولو حصل للاعلى منه أو المساوى ضرر
 بعدم دوران دولابه أو قلة دورانه أو ليس له ذلك وينسحق عنه شرعا فتقونا مأجورين الجواب لا يخفى
 على أحد أن حال هذا النهر لا يخلف من أحد أمرين إما أن يكون مشتركا اشتراكا خاصا بآهل تلك
 الاراضى فلا يجوز لأحد منهم حينئذ أحداث شئ فيه الا برضى الجميع سواء اضر ذلك بأحد من
 الشركاء أو لم يضر لأن البناء واقع في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل
 المشترك الا برضى بقية الشركاء سواء تصرفوا أو لم يتصرفوا وهذا بخلاف ما إذا أراد أحد الشركاء
 فيه أن ينصب عليه رصى أو دولابا في أرض له ملاصقة لذلك النهر فإنه لا يمنع من ذلك الا عند وجود
 ضرر بالنهر أو بأحد من أهله بان يتغير الماء عن سننه ولا يجري كما كان يجري قبل ذلك وإما أن يكون
 مشتركا اشتراكا عاما بين جميع الناس فيمنع ذلك أيضا عند وجود الضرر المذكور فقد قال
 قاضيان في كتاب الشرب ان أبى يوسف سئل عن نهر مر وهو نهر عظيم اذا دخل مرو وبروى منه
 أهلها بالحصص لكل قوم كوة معروفة فأخبار رجل أرضا ممتدة لم يكن لها شرب في هذا النهر ففكرى لها
 نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد وساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا
 النهر الحادث بضر بآهل مرو وضررا ينافي ما هم ليس له ذلك ويعينه السلطان عن ذلك وكذلك أحد
 أن يمنع لأن ماء النهر العظيم حق العامة ولكل واحد من العامة رفع الضرر اه وفي فتاوى
 الكردى المياه ثلاثة الاول في غاية العموم كالأنهار العظام مثل دجلة وسيحون وجيحون ليست
 بملوكة لأحد فيملك كل واحد سقي دوابه وأرضه ونصب الطاحون والدالية والسانية واتخاذ المشرعة
 والنهر الى أرضه بشرط أن لا يضر بالعامة فان اضر منع فان فعل فلكل أحد من أهل الدار منعه المسلم
 والذمي والمكاتب فيه سواء اه والله العليم وكتبه محمد الملقى بطرابلس الشام عفى عنه * (سئل) *
 في بركة ماء قائمة البناء في دار زيد يجري ما فاض منها بحق شرعى في مجرى الى طالع قائم البناء في دار
 عمرو وينقسم الماء بطريقين أحدهما الدار عمرو والاخر الدار بكر ويريد بكر أن يأخذ من الماء شطره
 المختص به من البركة القائمة بدار زيد وليس بسط الطالع والبركة بخافة والمعادلة بمكنة وليس في
 ذلك ضرر على عمرو ويتفقد كل نصيبه بعد ذلك فهل يسوغ لبكر ذلك * (الجواب) * نعم أقول
 قد منا في كتاب القسمة الكلام على قسمة الماء فراجع * (سئل) * فيما إذا كان لزيد ورجلين
 طالع ماء مشترك بينهما لصيق جد اعمرو فقتسم الطالع وصار الماء يجري الى أرض دار عمرو
 وخيطانها وتضرر من ذلك وخرب بعض الدار وطالب عمرو منهم اصلاح الطالع فهل يجب ان ذلك
 * (الجواب) * نعم قال في البرازية من الشرب نهر في أرض قوم فانبثق وغرب بعض الاراضى للملاك
 الاراضى مطالبة ارباب النهر باصلاح النهر دون عمارة الاراضى * (سئل) * في ماء مشترك
 بين قرية ميرية وقرية رعدة وقت للقرية الثلثان والمزرعة الثلث فترك أصحاب المزرعة زراعتها وماءها
 مائة ثلاث سنوات فسقى زراع القرية المزبورة اراضيهم بالماء المزبور في المدة المذكورة قام
 المتكلم على المزرعة يزعم أن زراع القرية يضمون حصص المزرعة من الشرب في المدة المرقومة فهل
 لاضمان عليهم * (الجواب) * نعم قال في الدر المختار ولا يضمن من سقى من شرب غيره بغير اذنه في
 رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن كمال عن الخلاصة اه وفي الوهبانية

وساق بشرب الغير ليس بضامن * وضمنه بعض وما مر أظهر

* (سئل) * في نهر قديم يجري منه قدر من الماء في ماصية قديمة تسقى اراضى ويوتا كثيرة
 بحق قديم شرعى بلا معارض وبلى الماصية طاحونة راكبة على النهر لها حجر واحد وميزابان
 يصب منهما ماء النهر ويدبر أحدهما الحجر المزبور وهما مفتوحان من قديم الزمان بلا معارض
 ثم قل ماء النهر فصار مستأجرا الطاحونة يستأجر أحد الميزابين باهر صاحبها بدون وجه شرعى فقل

مطلب ماء النهر العظيم
 حق العامة ولكل أحد
 منهم رفع الضرر

مطلب في قسمة الماء

مطلب اذا تهدم الطالع
 وأضر بجحيطان الجار
 له مطالبتهم باصلاحه

قوله فانبثق يقال بثق الماء
 بثقا فتحة بأن خرق الشط أو
 السكر وانثثق هو اذا جرى
 بنفسه من غير فجر والبثق
 بالفتح والكسر الاسم مغرب
 اه منه

مطلب لا يضمن من سقى
 من شرب غيره بغير اذنه
 مطلب ليس للطاحون أن
 يفعل ما يقلل الماء على أهل
 الماصية

اتخذار الماء في الماضية جدا وصار لا يبلغ ربع اتخذه وصبه في القديم وتضرر أصحاب حقوقه
 ضررا كثيرا بسبب السد المذكور وقلة الماء ويريدون منع مستأجر الطاحونة وصاحبها من سد المزاب
 المذكور بالطريق الشرعي فهل لهم ذلك ويقي القديم على قدمه. * (الجواب) * نعم
 * (سئل) * فيما إذا كان زيد وعمرو وكان يجري اليهما الماء في مجرى خاص من مائع معلوم
 مشترك الماء بينهما احتاج طريق الماء من أعلاه الى التعجير فهل يكون نعمه عليهم
 * (الجواب) * نعم. أقول أفنى شيخنا شيخنا السأحاني فيما إذا كان ماء البركة لخدمة لخدم
 ثلثة ولا أكثر النصف ولا أكثر السدس بأن كلفته على قدر الحصص لقول الاشياء الغرم بالغنم
 ولقول الذخيرة الغرامة التي لخصين الاملاك تقسم على قدر الاملاك اهـ ومثله في تساوي الشيخ
 استعماله حيث سئل في نهري في بساتين وقرى انهدم جانب منه واحتاج الى التعمير فأجاب تعميده
 على اربابه بجعل على حسب حقوقهم من اعلاه اهـ لكن ينبغي أن يقال من أسفل بدل قوله من
 اعلاه لأن من كان من جهة اعلى النهر قبل موضع الانهدام لا يحتاج الى التعمير بخلاف من
 كان من جهة اسفله الى موضع الانهدام فان الانهدام ينقص عليهم الماء فهم المحتاجون الى تعميده
 وتظهر كرى النهر فانه كلما جاوز الكرى ارض رجل رفعت عنه المؤنة لعدم احتياجه الى كرى ما بعد
 ارضه كما مر قد برئ في ههناشي وهو ما إذا كان الماء ينزل الى بركة رجل ثم يخرج ما فاض عنه الى بركة
 رجل آخر واحتاج اصل الماء الى التعجير فكيف تقسم الكلفة بينهم ما لم أر من تعرض لذلك مع كثرة وقوعه
 في ديارنا وقد جرى العرف بأن صاحب القباض يغرم الثلث * (سئل) * في نهري مشترك
 جماعة لهم منه حق الشرب من قديم الزمان يسقي اراضيهم بحسب نصيبهم منه اراد أحد الشركاء أن
 يسوق نصيبه من النهر المرقوم بآرضاهم الى ارض له اخرى ليس لها من النهر المزبور حق شرب فهل
 ليس له ذلك الا برضى بقية الشركاء. * (الجواب) * نعم كافي التزوير والمثني ومثله
 في الزبلي. * (سئل) * فيما إذا كان زيد دار في زقاق غير نافذ وفي داخل الدار بئر الوعة قديم
 ينزل فيه مساقط الدار ومساقط أهل الزقاق من قديم الزمان وقد امتلأت البئر لكثرة ما اجتمع فيها
 من اوساخ المساقط وتضرر زيد من ذلك فهل تكون مؤنة تعزير الالوساخ على زيد وبقيته أصحاب
 المساقط. * (الجواب) * نعم. * (سئل) * في رجل سقى ارضه سقيا معتادا وفي الارض
 ثقب لا يوقف عليه فدخل الماء فيه ونفذ الى ارض جاره من غير صنع ويرعم جاره أن الماء افسده حنطة
 في الارض المرقومة وأن الرجل يصفها فهل لاشئان عليه. * (الجواب) * نعم وفي فوائد القصب
 أبي جعفر سئل عن سقى ارضه وفيها ثقب يضر بأرض جاره ويقصد زرعه ولا يوقف على ذلك قال
 سئل سئل الحافظ المائل انه يتقدم عليه فما ضر بعد التقديم يضمن كالحافظ المائل عناديه
 من انواع الضمانات. * (سئل) * فيما إذا كان زيد بركة ماء في داره يجري فائضها الى طالع
 قديم في طرف الدار ثم منه الى بركة في دار عمرو وعمرو متصرف فيه لنفسه بطريق شرعي من مدة تزيد
 على أربعين سنة بلا معاراض وفي الطالع ثقب قديم مسدود لا يعلم حال سده ولا جرى الماء فيه من
 هذه المدة لا جدير بزيد المزبور الا فتحه وابزاعه وقد مر معلوم من ماء الطالع الى مطبخ في داره مدعيا
 أنه له وعرو ينكر ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع زيد بذلك فهل ليس له ذلك ولا تسامح دعواه
 * (الجواب) * يعمل يتصرف عمرو والمذكور بذلك ولا تسامح الدعوى بعد مضي المدة المرقومة
 والله تعالى أعلم

* (كتاب المداينات) *

* (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم وتسليمه ومات قبل اداء
 الدين ولم يختلف أوله قدر استحقاق في وقت اهلي تناوله حال خيائه وتصرف به راتقات خصته

لاخر

مطلب لهما بركة كان فالعمارة
 عليهما
 مطلب كافة ماء البركة على
 قدر الحصص

مطلب فيما يلزم صاحب
 الفائض من كافة العمارة
 مطلب ليس له أن يسوق
 شرب أرضه الى أرض له
 اخرى لا شرب لهما من النهر
 المشترك

مطلب في داره بئر ينزل فيه
 أوساخه وأوساخ أهل
 الزقاق مؤنة التعزير
 عليه وعليهم

مطلب سقى أرضه سقيا
 معتادا وفيها ثقب لا يوقف
 عليه لا يضمن ما تلف الماء
 في ارض جاره
 مطلب إذا كان في الطالع
 ثقب مسدود من قديم ليس
 لاحد قيمه

مطلب ليس للدائن حيس
 استحقاق المدينون الميت
 في الوقت

لا تخرو ويريد ما يجب الدين الرجوع على حصته من الوقف زاعما ان له جسيها وبيعها حتى
يستوفي دينه فهل ليس له ذلك ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
زيد بذمة جماعة مبلغ دين من الدراهم ولعمرو بذمتهم دين أيضا فأخذ زيد منهم قدر ما من دينه
الخاص به ويريد عمرو ومشاركته في ذلك بالكفالة من زيد لذلك ولا وجه شرعي فهل ليس لعمرو
ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لجماعة ديون على زيد لكل واحد
من الجماعة مبلغ معلوم من الدراهم فاجتمع الجماعة وحبسوا مديونهم فهل لزيد أن يقدم من أراد
ويؤخر من اراد * (الجواب) * لزيد أن يقدم من اراد ويؤخر من اراد لانه متى قام له ولاية
على نفسه وأمواله كذا في صور المسائل من باب الصرف والمداينات نقلا عن مجمع الفتاوى من باب
أدب القضاة وعن مشتل الأحكام في القضاء * (سئل) * فيما اذا كان لزيد وعمرو بذمة
بكر دراهم معلومة ثمن غنم مشترك بينهما قبض زيد من بكر المشتري نصف الثمن ويريد عمرو ومشاركته
فيما قبض فهل له ذلك * (الجواب) * الدين المشترك اذا قبض أحدهما شيئا منه شاركه
الآخر فيه ان شاء أو اتبع الغريم كافي صلح التنوير فيسوغ لعمرو وذلك * (سئل) * فيما اذا
كان على زيد دين مشترك لعمرو وبكر سوية بينهما وبكر بذمة زيد أيضا دين آخر خاص به فدفع زيد لهما
مبلغا معلوما من الدراهم وعين أن المبلغ المدفوع من دينهما المشترك وزعم بكر أن له أخذه من دينه
الخاص به فهل يعتبر تعيينه ويكون من المشترك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
على ذمي دينان معلوما القدر من جنس واحد لزيد المسلم غير أن أحد الدينين مشمول بكفالة والآخر
مطلق عن الكفالة فدفع المديون المزبور لزيد قدرا معلوما من الدراهم ولم يعين عن أي الدينين هو
ثم اختلفا فيه فقال الدائن هو عن الدين المطلق عن الكفالة وقال المديون هو عن الدين المشمول
بالكفالة وفي التعيين نفع للمديون فهل يكون القول للذمي المديون في ذلك بينه * (الجواب) *
نعم يكون القول قول المديون لانه المالك وهو أدرى بجهة التملك كذا في الاشباه والعمادية
وغيرهما من المعربات قال بيري زاده القول للمالك في جهة التملك أي فالقول قول الدافع بأي
جهة دفع فسقط ذلك من ذمته كما في العمادية الا فيما اذا كان عليه ألف عن متاع وألف كفالة فجاء
بألف يؤديه عن كفالته وأبى المطالب الاخذ الا منهما فلطالب ذلك ويقع القبض عنهما وان قبض
ولم يقل شيئا فله ودي أن يجعل المقبوض عن أيهما شاء لان في التعيين فائدة فيعتبر تعيينه تحصيل
للفائدة كذا في شرح الزيادات ولم يتعرض لمافيه القول للمديون قال في شرح الطحاوي الاختلاف
مقوقع بين من له الدين ومن عليه في قدر الدين أو في صفته أو في جنسه فالقول قول من عليه الدين مع
بينه اه وفي البرازية قال له المستأجر دفعت عن الدين وقال الأجير عن الأجرة فالقول قول الدافع
لانه أعلم بجهة الدفع اه وفيها من الثاني عشر من التكاثر من نوع المهر ما نفعه فرضت النفقة
عليه وعليه مهر فأعطى ثم ادعى أنه من المهر فالقول له وكذا اذا كان عليه وجود من الديون
فأدى شيئا ثم ادعى انه من وجهه كذا لانه المالك فكان اعرف بجهة التملك اه وأجاب قاري
الهداية انه اذا عين المديون أحد الديون ان كان في تعيينه فائدة بان كان أحدهما برهن أو بكفيل
والآخر لا أو أحدهما قرض والآخر عن مبيع صح التعيين وان كان جنسا واحدا لا يصح التعيين
اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد لعمرو دراهم ليدفعها عن ذمته لبكر نظير
أجرة له عليه وقال عمرو انك دفعتها لي عن ذمة خالد نظير دين لي بذمته واختلفا في ذلك ولا يثبت فهل
القول قول الدافع بينه لانه أعلم بجهة الدفع * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
استدان زيد مبلغا معلوما من الدراهم من عمرو وابتاع منه فروة بثمن معلوم وبعد ما تسلم زيد الفروة
من عمرو ثم عقد البيع استردها عمرو ومنه وأخذها بدين وجهه شرعي ويريد زيد استردادها

مطلب أخذ بعض دينه
ليس للدائن الاخره شاركته
فيما أخذ
مطلب من عليه ديون له أن
يقدم من اراد ويؤخر
من اراد

مطلب الدين المشترك اذا
قبض أحدهما شيئا منه
شاركه الآخر فيه
مطلب اذا عين المديون
أن مادفعه من الدين
المشترك صح تعيينه

مطلب القول قول المديون
لانه المالك وهو ادرى
بجهة التملك

مطلب ما يكون القول
فيه للمديون
مطلب القول قول الدافع
لانه أعلم بجهة الدفع

مطلب استدان مبلغا من رجل
واشتري أيضا منه فروة ثم
تنازعا فيها بعد تمام العقد
والتسليم

وبه أخذها من عمر وبالوجه الشرعي فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما
 إذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم عرا بجهة شرعية إلى أجل معلوم ثم حل الأجل
 ودفع زيد مبلغ المراجعة وتبقى أصل المبلغ بدمّة زيد مدة سنتين بلا معاملة وفي مثل سنة يدفع
 لعمر وقد راعى الدراهم معلوما والا يتنفع عمر من احتساب ما دفعه له زيد في السنتين المذكورة
 من أصل الدين بدون وجه شرعي تراعى أن الدين مال يتيم تحت وصايته وأن ذلك ربح الدين ولم يصدر
 بينهما معاملة ومباينة شرعية في السنتين المرقمة أصلا فهل يحسب ما دفعه زيد لعمر وفي السنتين
 المذكورة من أصل الدين ولا عبرة بزعم عمر والمذكور * (الجواب) * نعم رجل أقرض
 عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلا وأخذ فقامت قرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر الفتاوى
 من الكفالة * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وباشع
 منه خنجر ابن معلوم وأجل عمر والجميع على زيد إلى أجل معلوم وصار زيد يدفع له عمر وفي كل شهر
 تسعة قروش حتى حل الأجل وضى بعده أكثر من سنتين وزيد يدفع التسعة المذكورة لعمر
 في كل شهر من السنتين حتى استوفى عمر وعن الخنجر من زيد ومبلغا آخر من جهة بلا معاملة شرعية
 ومات عمر وعن ورثته وله وضى يتنفع من احتساب ما دفعه زيد لعمر وزائد على الثمن المذكور ومن
 أصل مبلغ الدين فهل إذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي له احتساب ما دفعه زائدا على الثمن
 * (الجواب) * له احتسابه من أصل الدين كما في جواهر الفتاوى وصرة الفتاوى وأفتى بذلك
 الفهامة ابن نجيم بما نصه ما تناوله بلا حيلة شرعية على أنه ربح المال المذكور بامحض مضمون
 بالتناول ولم يرد الشرع بحله مطلقا فيحسب من أصل المال والله تعالى أعلم في القضية من الكراهية
 من باب فيما يتعلق بالثبوت في الأموال حم لا بأس بالبيع التي يفعلها الناس للتحرز عن الربا على
 هي مكره وعة وذكر البقال في تفسير أن عند محمد ذكره وعند أبي يوسف لا بأس به وعند أبي حنيفة
 مثله قال الزنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما إذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق
 اه رجل له على رجل عشرة دراهم فأراد أن يجعلها ثلاثة عشر إلى أجل قالوا يشتري من المديون
 شيئا بثلث العشرة ويقبض المبيع ثم يبعه من المديون بثلاثة عشر إلى سنة فيقبض التحرز عن الحرام
 فاضحان من فصل فيما يكون فرارا عن الربا من كتاب البيوع وفيه حيل أخرى فراجعها
 أقول مقتضاه أنه يصح أن يحتال لجعل العشرة ثلاثة عشر وفي الدراختار في آخر باب القرض ما نصه
 قلت وفي معروضات المفتي أبو السعود ولو أذن زيد العشرة بأثنى عشر أو بثلاثة عشر بطريق المعاملة
 في زمانا بعد أن ورد الأمر السلطاني وقتوى شيخ الاسلام بأن لا تعطي العشرة بزيد من عشرة
 ونصف وبه على ذلك فلم يحتل ما يُلزمه فاجاب يعزروا بحسب إلى أن تظهر توبته وصلاحه فيترك
 وفي هذه الصورة هل يرد ما أخذه من الربح لصاحبه فاجاب أن حصله منه بالتراضي ورد الأمر بعدم
 الرجوع لكن يظهر أن المناسب الأمر بالرجوع اه ما في الدراختار فقد أفاد ورود الأمر
 السلطاني والافتاء بناء عليه بأن لا تعطي العشرة بأكثر من عشرة ونصف ورأيت بخط شيخ مشايخنا
 الساجحاني بأن هناك فتوى أخرى بأن لا تعطي العشرة بأكثر من إحدى عشرة ونصف وعليها
 العمل اه وكأنه ورد أمر آخر بذلك بعد الأمر الأول لكن قد مضى في كتاب الدعوى عن الفتاوى
 الخيرية أن أمر السلطان بنصره الله تعالى لا يبقى بعدمونه وقد مني بتحقيق المسألة ثم فراجعها وعلى
 فرض بقاء حكم أمره بعدمونه إلى الآن أو ورود أمر جديد بذلك من سلطان زمانا لا يده الله تعالى
 بنصره فالتما بحسب الخائف ويعزرها لخالقته الأمر السلطاني لا لتبديل المبيعة فانه لو أقرض مائة درهم
 مثلا وباع من المستقرض سلعة بعشرين درهما باعتد شرعي صح البيع وإن كانت تلك السلعة
 تساوى درهم ما واحد إلا أن النهي السلطاني لا يقتضي فساد العقد المذكور ألا ترى أنه يصح عقد

مطلب إذا دفع المراجعة
 بلا مباينة تحسب من أصل
 الدين ولو كان يتيم

مطلب أخذ المراجعة بلا
 مباينة ثم مات فالمدون
 أن يحسب من أصل الدين

مطلب ما تناوله ربحا
 بلا حيلة شرعية رباحض

مطلب لا بأس بالبيع
 التي يفعلها الناس للتحرز
 عن الربا

مطلب ورد أمر بان
 لا تعطي العشرة بزيد من
 عشرة ونصف

البيع بعد النداء في يوم الجمعة مع ورود النهي الإلهي وإن اتم وما ذاك إلا لأن النهي لا يقتضي القساد كالصلاة في الأرض المنصوبة تصح مع الاثم كما تنظر في كتب الأصول اذا عانت ذلك فقول المفتي أبي السعد ان حمله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع يقيد أن ما حصله المقرض من ثمن السلعة زائد على عشرة ونصف بلارضى المستقرض يرجع به على المقرض وهو مشكل وقوله لكن يظهر أن المناسب الامر بالرجوع أى وإن كان ذلك بالتراضي اشتد اشكاله لما علمت فان بيع السلعة ان كان صحيحا يستحق جميع الثمن واللام يستحق شيئا فتمثل ذلك فاني لم أجده جوابا شافيا والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بضة عمر ومبلغ دين معلوم من الدراهم فراجعه عليها الى سنة ثم بعد ما راجعه بعشرين يوما مات عمر والمديون قبل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة شئ أولا * (الجواب) * قال في القنية جواب المتأخرين انه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة عليها بينهما الا بقدر ما مضى من الايام قبل له اتفق به مذا قال نعم كذا في الانقروى والتنوير آخر الكتاب وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعد والحاموني والله سبحانه وتعالى أعلم وفي هذه الصورة بعد أداء الدين دون المراجعة اذا ظنت الورثة أن المراجعة تلزمهم فراجعوه عليها عدة سنين بناء على أن المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم مال فهل يلزمهم ذلك المال أولا الجواب حيث ظنوا أن المراجعة تلزمهم وأنها دين باق في تركه مورثهم ثم بان خلافه فلا يلزمهم ما راجعوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على قول المتأخرين لان المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الرائد على قدر ما مضى وهذه المسألة تظهر ما في القنية قال برمز شيخ البكر خواهر زاده كأن يطالب الكفيل بالدين بعد أخذه من الاصل ويبيعه بالمراجعة شيئا حتى اجتمع عليه ستون دينار اتم تبين انه قد أخذه فلا شئ له لان المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن اهـ هذا ما ظهر لنا والله تعالى الموفق أقول كأن وجهه أن المستقرض لم يشتر السلعة بثمن غال الا في مقابلة الاجل في القرض فان الاجل وان لم يكن مالا ولا يقابل شئ من الثمن الا أنهم اعتبروه مالا لانهما لكونه مقابل بل زيادة الثمن فلو أخذ كل الثمن قبل الحلول كان اخذه بلا عوض وفيه شبهة الربا وشبهة الربا بالحقيقة بالحقيقة فاذا مات وحل الاجل سقط عنه من ثمن الساعة بقدر ما بقي منه وكذا اذا تبين أن لادين أصلا كما في مسألة الكفالة المذكورة فهو وظنير فوات الوصف المرغوب من المبيع كما اذا اشترى عبدا باق على انه كاتب مثلاً فظهر بخلافه فان له ردّه وان امتنع ردّ له رجوع بانقصان في الاصح والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم الى أجل معلوم بمراجعة شرعية ثم قضى زيد الدين قبل حلول أجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى من الايام * (الجواب) * ثم وهو جواب المتأخرين كذا في شتى الفرائض من التنوير وبمثلته أفتى مفتي الروم أبو السعد افندي ولو كان الدين مؤجلا فضاء قبل حلول الاجل يجبر على القبول وان اعطاه المديون اكثر مما عليه وزنا فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اوفى الدين وقال يا معاشر الانبياء هكذا نزل من جمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجمعوا على أن الدائق في المائة يسير يجري بين الوزنين وقدر الدرهم والدرهمين لا يجري واختافوا في نصف الدرهم قال أبو نصر الدبوسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة على صاحبها وان علم المديون بالزيادة واعطاه الزيادة اختيارا هل تحمل الزيادة للقباض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسورة او صحاحا لا يضرها التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقباض ويكون هذا هبة المشاع فيما يحتمل القسمة وان كان المدفوع صحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والقباض جاز ويكون هذا هبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة خاتمة من

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب راجع على المراجعة
المساقطة لا تلزمهم الثانية

مطلب لا يؤخذ من المراجعة
الا بقدر ما مضى من الايام

مطلب قضى الدين قبل
حلول الاجل يجبر على القبول

مطلب اعطاء المديون
اكثر مما عليه وزنا الخ

الصرف أقول هذا كله إذا لم تكن الزيادة مشروطة أما إذا كانت مشروطة فهي رباح محض لا تنك
بالقبض على كل حال ويرجع بها صاحبها وإن أبرأه عن إمامة فائتة لأن الربا لا يسقط بالأبراء
لوجوب رده حقل للشرع ثم لو أبرأه بعد الاستهلاك سقطت كسبته في الاستهلاك عن القضية
* (سئل) * فيما إذا كان زيد بعت عمرو مبلغ معلوم من الدراهم على سبيل القرض الشرعي وابتاع
عمرو منه سلعة بثمن معلوم من الدراهم مؤجلا إلى أجل معلوم ويريد زيد الآن أخذ مبلغ القرض
حالا وأبرأه ذمته من ثمن السلعة فهل له ذلك * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل باع آخر
أقصة معلومة بثمن معلوم قسطة عليه في أقساط معلومة وتسلم المشتري المبيع ودفع للبائع قسطا واحدا
من الثمن بعد حلوله ثم مات البائع عن ورثة تركه وعليه ديون جماعة فهل له لأجل بقية الأقساط بموته
* (الجواب) * نعم قال في البرازية من البيع من نوع في التأجيل مائه بموت البائع لا يحل
الثمن المؤجل وبموت المشتري يحل له وفي البحر قبل باب الربا والحاصل أن تأجيل الدين على ثلاثة
أوجه باطل وهو تأجيل بدلي الصرف والسلم وصحح غير لازم وهو القرض والدين بعد الموت وتأجيل
الشفيع عن المبيع بعد الإقالة ولازم فيما عدا ذلك أنه لا أجل لا يحل قبل وقته إلا بموت المدينين
ولو حكى بالحقان مرتدا بدار الحرب ولا يحل بموت الدائن أسماء من القول في الدين وفي شرح الجمع
لومات البائع لا يظل لأجل ولومات المشتري حل المال لأن فائدة التأجيل أن يحرق فيؤدى من غناء
المال فإذا مات من له الأجل تعين المتروك للقضاء الدين فلا يفيد التأجيل أنه كذا في البحر في شرح قوله
وصح بثمن حال وبأجل معلوم يحل السلم وسائر المدينين المؤجل بموت من عليه لا بموت من له فصولين
من أحكام الدين والتأجيل * (سئل) * فيما إذا استدان رجل من آخر مبلغا معلوما من
الدراهم وتسلمه منه على سبيل القرض الشرعي ثم طلبه به فاستمع من دفعه له بلا وجه شرعي زاعما
أنهما كانا تراضيا على دفعه دفعات متفرقة فهل يلزمه دفع القرض حالا ولا عبرة برعاه
* (الجواب) * نعم والأجل في القرض باطل خلافا للمالك وابن أبي ليلى لأن القرض إعارة
لوجود معنى الإعارة فيه وهو التسليم على الاستماع بالعين مع الرد والأجل في العواري باطل لأنها
شرعت غير لازمة ومتى صح التأجيل صارت لازمة قبل مضي الأجل فتضمن التأجيل تغيير حكم
الشرع فلا يجوز محيط الشرعي من باب القروض والديون التأجيل فيما عدا القرض من قيم
المتلفات وضمان المسئلة لكات وعن البياعات صحح يبرى عن الذخيرة من المدائيات ونقلها في الذخيرة
في الفصل التاسع في القرض والاستقراض * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من هناد
مبلغا معلوما من الدراهم على سبيل القرض وتسلمه منها مائة عن ورثة قسطوا المبلغ على زيد
في أقساط معلومة أخذوا منه بعضها ويريدون مطالبة الباقي وأخذوا منه حالا فهل لهم ذلك
* (الجواب) * نعم لأنه قرض قال في الأشباه من المدائيات كل دين أحله صاحبه فإنه يلزم
تأجيله إلا في سبعة الأولى القرض الخ اه ولو مات المقرض فأجل القرض وارثه فالظاهر أنه لا يصح
قضية في باب ما يتعلق بالأجل في القروض من كتاب المدائيات مانت المرأة والمهر على الزوج
فأجله سائر الورثة شهر فهل لهم أن يطالبوه قسلا الشهر الجواب نعم لأن التأجيل صفة العقد
فيستدعي بقائه العقد كزيادة بقاء العقد بقاء المعقود عليه ولم ينق الأثر أنه لو أجل الثمن
بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع والمشتري والمبيع قائم
صح قاعده في الدعوى في أوائله فتأوى المقرض من كتاب المدائيات أقول أي والمعقود عليه
وهو البضغ لم يبق بموت المرأة تأمل * (سئل) * فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم
من الدراهم عن دقيق كان ابتاعه عمرو منه وقسط زيد المبلغ المزبور على عمرو في أقساط معلومة لزيد
بينة شرعية فيريد زيد الآن الرجوع عن التبسيط المذكور وطلبه حالا فهل يكون التبسيط

مطالب الربا لا يسقط بالأبراء
مادام قائما

مطلب إذا أبرأه من ثمن
السلعة له أخذ القرض حالا
مطلب بموت البائع لا يحل
الدين وبموت المشتري يحل

مطلب بموت البائع لا يحل
الثمن وبموت المشتري يحل
مطلب تأجيل الدين على
ثلاثة أوجه

مطلب لأجل لا يحل قبل
وقته إلا بموت المدينين

مطلب لأجل في القرض
باطل

مطلب مات المقرض فأجل
القرض وارثه لا يصح
مطلب أجل الورثة المهر
على الزوج لا يصح

مطلب إذا قسط البائع ثمن
المبيع ثم رجع عن التبسيط
ليس له الرجوع

المذكور لا زماً وليس له طلبه حالا * (الجواب) * نعم كل دين أجله صاحبه فانه يلزم تأجيله
 الا في سبعة ليست هذه منها * (سئل) * في امرأة قضت دين رجل لدا عنه بغير امر الرجل
 وتريد الرجوع على الدائن فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم ومن قضى دين غيره بأمره
 او بغير أمره يخرج المقرض به عن ملك القاضي الى ملك المقرض له من غير أن يدخل في ملك المقرض عنه
 ألا يرى أن قضاء القاضي عن الميت صحيح مع أن الميت ليس من أهل الملك ابتداء ذخيرة من كتاب
 المداينات من الفصل الثاني وفي العمادية من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على
 غيره كالمقضى دين غيره بغير أمره اه أقول وبأني قريبي في أول كتاب الرهن نقل آخر في هذه
 المسألة * (سئل) * فيما إذا كان لزيد مبلغ معلوم من الدراهم مرصده على حانوت وقف
 صرفه باذن المتولى الوقف في تدبيرها الضروري بشرطه ثم مات عن أب فدفع له عمر والمبلغ ليقب له
 مرصدا كما كان لزيد وصد ذلك بدون اذن من المتولى ويريد عمر ومطالبة الاب والرجوع بنظر المبلغ
 المزبور عليه بدون وجه شرعي فهل ليس لعمر وذلك * (الجواب) * نعم لأن من دفع دين غيره
 بغير أمره فلا يرجع له على الدائن كما صرح به في العمادية في الفصل الثامن والعشرين ولا على
 المدينين لما في العمادية أيضاً من أحكام السفلى والعلو المتبرع لا يرجع بما تبرع به على غيره كالمقضى
 دين غيره بغير أمره اه والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمر ومبلغا
 معلوما من المصارى المعلومة العيار على سبيل القرض ثم رخصت المصارى ولم ينقطع مثلها وقد
 تصرف زيد بمصارى القرض ويريد رد مثلها فهل له ذلك * (الجواب) * الديون تقضى بأمثالها
 والله تعالى أعلم في البرازية من اواخر البيوع في نوع الكساد والراجح اشتري بالنقد الراجح وتقابضا
 وتقايلا الى أن قال ولو كانت تروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد أي البيع وليس له الا ذلك
 في قبوى البعض وقتوى القاضي على أن يطالبه بالدراهم التي يوم البيع بعين ذلك العيار ولا يرجع
 بالتفاوت وكذا الدين يعني بطالب بدراهم الدين أيضا يوم الدين بعين ذلك العيار خصوصا والقروض
 تقضى بأمثالها اه * (سئل) * فيما إذا مات زيد عن ابن بالغ ولم يخلف شيئا فزعم عمر وأن له دينا
 على الميت وطلبه من ابنة فدفعه لظانائه على أبيه ثم ظهر وتبين أن ليس لعمر وعلى زيد دينا أصلا
 ويريد الابن مطالبة عمر ونظر المدفوع له والرجوع به عليه فهل له ذلك * (الجواب) * حيث ظن
 أن عليه دينا فبان خلافه يسوغ لابن الرجوع بما أذاه والله تعالى أعلم والمسألة في الاشباه من
 قاعدة لا عبرة بالنظر البين خطأ ومن دفع شيئا ليس بواجب عليه الخ وفي الدعوى من الخبرية ضمن
 سؤال المتعنى عليه اذا دفع شيئا على أنه يلزمه فظهر عدم لزومه له رجوع به كما هو ظاهر اه
 * (سئل) * فيما إذا كان لورثة زيد المتوفى قدر معلوم من الدراهم دين بدمية عمر والغائب
 موروث لهم عن زيد فباع جماعة منهم نصيبهم من ذلك الدين من رجل فطالب عمر اقامت مع ويريد
 الرجل طالب الثمن عن قبضه منه فهل له ذلك والبيع المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم وبيع
 الدين لا يجوز ولو باعه من المدينين أو ووجهه جازا أشباه من أحكام الدين وقد أفتى بمثل ذلك العلامة
 الترناشي كما هو مذکور في فتاويه من البيع * (سئل) * فيما إذا قال ذمي لثله ادفع
 عني فلان كذا مبلغا من الدراهم على أن ذلك على دفع المأمور فلان المبلغ المذكور ويريد
 الرجوع على الأمر بذلك بعد الثبوت فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفي كفالة عصام قال
 اقض فلان عني والذي له على أو ادفع عني على أن ذلك على ففعل له الرجوع فيكون اقرارا بأنه عليه
 وان طال اقض أو ادفع ولم يقل عني ان المأمور بشرى كالأخيلط أي جرت العادة بينهما أن وكل الأمر
 أو وسوله يأخذ منه ما يحتاج اليه الأمر شراء ولو قرضنا ثم يعطيه الأمر وفي عيال الأمر أو الأمر
 في عيال المأمور يرجع وعندا نقاء هو لا يرجع عندنا خلافا للثاني ثم لا يرجع الدافع على المدفوع

مطلب قضي دين غيره
 بغير أمره ليس له الرجوع

مطلب المتبرع لا يرجع
 بما تبرع به

مطلب دفع مرصدا آخر
 بدون اذن المتولى ليس له
 الرجوع على أحد

مطلب رخصت مصارى
 القرض يرد مثلها

مطلب القروض تقضى
 بأمثالها

مطلب ظن أن عليه دينا
 فبان خلافه يرجع بما ادعى
 مطلب لا عبرة بالنظر البين
 خطأ

مطلب بيع الدين لا يجوز

مطلب في المأمور يدفع
 الدين

اليه ان قال ادفع أو اقض قضاء وان قال ادفع ولم يقل قضاء يرجع جلا على الامر بالابداع وفي بعض
 الفتاوى يرجع الدافع على القابض ولم يفصل والحق ما ذكرنا برأيه من الوكالة من نوع في المأمور
 بدفع المال ومثله في الذخيرة من سكتات المداينات وعبارتها من الفصل السابع الدفع متى حصل
 بطريق القضاء لا يكون للدفع ولاية الاسترداد اه تمام التفاريع فيها وفي البرازية أيضا ومثله
 في الخاتمة من الكفالة والعمادية والقصولين في أحكام العمارة في ملك الغير * (مسئله) * فيما
 اذا مات المديون عن تركه مشتملة على مواس وأمتعة وله ورثة يكافون الدائن بأخذ عين التركة
 المزبورة بدلا عن دينه وهو لا يرضى الا بأخذ مثل دينه فهل لا يجوز على أخذ العين بل بتابع بمن مثل
 الدين ويوفي منه * (الجواب) * نعم اذا المديون تنقضى بأمنها لتساق التركة بمثل الدين ويوفي
 منه الا اذا اراد الورثة ابقاءها لهم ودفع مثل الدين لصاحبه منهم فلهم ذلك والله تعالى أعلم
 * (مسئله) * في رجل قبض من آخر عدة ذات يد يشاله عليه وقضى بها دينه عليه لزيد فرد زيد
 منها ديناراً على الرجل ويريد الرجل رده على صاحبه الا آخر المذكور فهل له ذلك * (الجواب) *
 نعم قال في البحر في خيار العيب تحت قول الماسن ولوباع المبيع فرد عليه بعيب قال بعد كلام وعلى هذا
 اذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زوفا فرداها عليه بغرض
 فله أن يردها على الاول اه أخذ دراهمه من عليه واتفقوا النافذ ثم وجد بعضها زوفا لا ضمان
 على النافذ وترد على الدافع وان انكر الدافع أن يكون ذامد فوقعه فالقول قول القابض مع
 عينه كاسمي في القول لمن لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يقر باستيفاء حقه والحياد فان أنكر
 لا يرجع ان انكر الدافع أن يكون ذاهو كذا في آخر الفصل السابع من قضاء البرازية فتاوى الانقروى
 من كتاب المداينات أقول وقد مناجم الكلام على هذه المسألة عن الامام الطرسوسى في خيار
 البيوع فراجع (فروع) أحد الورثة لو قبض شيئاً من بقية الورثة وأبرأ من التركة وفي التركة ديون
 على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته
 من الورثة لا يصح لانه تملك الدين من غير من عليه الدين كذا ذكره رشيد الدين وفي موضع آخر
 الوارث اذا قال تركت حتى لا يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالتك عمادية في الفصل ٢٨ للمديون
 طلب القبالة من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتابة ولومات الدائن بعد الاستيفاء
 وبقيت القبالة في يد الورثة فلام مديون طلبها منهم ان كانت الكاغدة معلومة له وان كانت معلومة للدائن
 فله طالب وثيقة القضاء منه او من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد في صحة دعوى القبالة من بيان قدر
 الكاغدة وصفها وبيان قدر المال المكتوب فيها حاوى الزاهدى ومثله في الفقه من المداينات *
 أخذ من دينه ديناراً فوجده زائفا فجعله في الروث ليروج ليس له الرد وكذا الحكم في الدرهم اذا
 اخذه من دينه فوجده زائفا فجعله في البصل أو نحوه ليروج ليس له الرد كالموداوى عيب مشربه ليس
 له الرد حاوى الزاهدى من المداينات من فصل مسائل مفترقة وفيه اعطى المستقرض المقرض
 ما لا يميز الجيد من الردى ويأخذ منه حقه فهلك في يده هلك من مال القاضى في توليهم جميعا لان
 الاخذ التحويل لا للاقضاء * دفع المديون الى الدائن حقه ثم دفعه الدائن اليه لينقده فهلك في يده هلك
 من مال الدائن ولو دفع المطلوب الى الطالب حقه زائفا وقال أنفقته وان لم يرج فرد على ففعل فلم يرج
 فله الرد استحضانا لاقباسا كذا قاله أبو يوسف والطاهر أنه قول الكل بخلاف ما يولوا بعبدا أو جارية
 فوجد المشتري به عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نفقت والافردتها على فعرضا فليس له
 أن يردها اه الاجل حق المديون فله أن يسقطه اشياء من المداينات عن الزبلى والخاتمة
 وفيها من قاعدة التنازع تابع قال المديون تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل
 كما في الخاتمة وغيرها * اذا تلف الدائن عيناً من مال المديون ان من جنس الدين صار قصاصاً وان من

مطلب دفع دين غيره
 بطريق القضاء عنه ليس
 للدافع ولاية الاسترداد من
 المدفوع اليه
 مطلب لا يكلف الدائن
 بأخذ عين التركة بل بتابع ويوفي
 مطلب للوراث أخذ التركة
 ودفع مثل الدين من ماله
 مطالب رد عليه غريمه دينارا
 له رده على غريمه الآخر
 مطلب لضمان على النافذ
 وترد على الدافع
 مطلب صالح الوارث وفي
 التركة ديون على الناس
 مطلب تملك الدين من
 غير من عليه الدين لا يصح
 مطلب قال الوارث تركت
 حتى لا يبطل لان الملك
 لا يبطل بالتك
 مطلب اذا قضى الدين فله
 طلب القبالة ان كانت الورقة له
 قوله القبالة الخ القيسيل
 المكفيل والجمع قبل وقبله
 ومن قبل شيئا وكتب عليه
 بذلك كتابا فاسم ذلك الكتاب
 المكتوب القبالة مغربا منه
 مطلب جعل الدينار في
 الروث أو الدرهم في البصل
 ونحوه ليروج ليس له الرد
 مطلب أعطى المقرض مالا
 لينقده ويأخذ منه قرضه
 فهلك ذلك على المقرض
 مطلب أعطى الى الدائن
 حقه زائفا وقال أنفقته
 وان لم يرج فعلى ففعل له
 الرد استحضانا
 مطلب الاجل حق المديون
 فله أن يسقطه

خلافه لا بلا مقاصصة ان مثليا أو قيميا على المختار بزانية من بيع الوفاء * هل تسمع الدعوى في الدين
المؤجل على المدينين لاثباته وتسجيله أم لا؟ **جواب** قاري الهداية رحمه الله تعالى نعم تسمع الدعوى فيه
لاثباته لا للمطالبة والله تعالى أعلم

* (كتاب الرهن) *

* (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده آنية نحاس
قيمتها أكثر من الدين رهنا شرعا مسلما ثم ان عمر ارهنتها عند بكر وسلمها له بدین استدانه منه بلا اذن
من زيا ولا وجه شرعي وهلك عند بكر ويريد زيد تضمين عمر وقيمة الزائد عن الدين بعد الثبوت فهل له
ذلك * **(الجواب)** * نعم وضمن باعارته وايداعه واجازته واستخداه ونعته به كل قيمته فيسقط
الدين بقدره شرح التنوير أقول حاصله أن الرهن مضمون عند التعدي ضمان الغصب فيضمن
المرتحن كل قيمته لكن دينه أسقط عنه من قيمة الرهن بقدره فيبقى عليه أداء الزائد على الدين
ان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين أكثر رجع هو بما زاد على قيمة الرهن وسيلاتي في آخر كتاب
الرهن تمام النقل لهذا السؤال عن الفصول العمادية قال المؤلف في العمدة للصدر الشهيد رجل
ارهن من امرأته دارا وغابت فجاء رجل وقضى دينها وارهن الدار منه وضمنت الجيران له نجاة
الراهن وأخذت الدار فليس للمرتحن الثاني أن يطالبها بشيء لانه تبرع بدون أمرها ولا يطلب من
المرتحن الأول لانه أوفاه حقا واجاله ولا يأخذ الجيران لان ضمانهم لم يصح لانهم ضمنوا ما ليس بواجب
* (سئل) * فيما اذا سرق الرهن من عند المرتحن بلا تعدي منه ولا تقصير في حفظه وكانت قيمته تزيد
على الدين فهل يسقط الدين ولا يضمن المرتحن الزيادة * **(الجواب)** * نعم كما في المتن
* (سئل) * في امرأته رهن عند رجل طنفسة قيمتها خمسة وعشرون قرشا بخمسة قروش
استدانها منه وتسلم الرهن فتعيب عنده عيبا فاحشا باكل العث حتى صارت قيمته خمسة قروش فهل
يضمن ويسقط من الدين بقدره وتفتك المرتحنة الرهن بقرش * **(الجواب)** * نعم قال في البرازية
وان اتقص الرهن عند المرتحن قدرا أو وصفا سقط من الدين بقدره بخلاف النقصان بتراجع السعر على
ما عرف في الجامع فالرهن فروا قيمته أربعون بعشرة فأفسده السوس حتى صارت قيمته عشرة يفتكه
الراهن بدرهمين ونصف ويسقط ثلاثة أرباع الدين لان كل ربع من القروش هو ربع الدين وقد بقي
من القروش ربعه فيبقى أيضا من الدين ربعه اهـ * **(سئل)** * فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا
معلوم من الدراهم الى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك رهنا مسلما ساوي قدرا الدين ثم حل
الأجل ودفع له زيدا دينه وطالب رهنه فادعى عرواؤه فقد فهل يضمن ويرد ما استوفاه الى الراهن
* **(الجواب)** * نعم قال العيني في شرح الكوكب قالوا هلك الرهن بعد قضاء الدين قبل تسليمه الى
الراهن استرد الراهن ما قضاه من الدين لانه تبين بالهلاك أنه صار مستوفيا من وقت القبض السابق
فكان الثاني استيفاء بعد استيفاء فيجب رده اهـ ومثله في البرازية في الثالث من الضمان ومثله
في فتاوى الكازروني * **(سئل)** * في الرهن اذا فقد عند المرتحن بدون تعد ولا تقصير في الحفظ
وقيته أكثر من الدين فهل يملك بالدين ولا يضمن المرتحن الزائد على الدين والقول قول المرتحن
في قيمة الرهن بينه * **(الجواب)** * نعم الحكم كما ذكره الله تعالى أعلم قال في الدر المختار في باب
التصرف في الرهن اختلاف في الدين والقيمة بعد الهلاك فالقول للمرتحن في قدر الدين وقيمة الرهن شرح
التمكلة اهـ أقول كتبت في رد المختار على الدر المختار في هذا المحل ما نصه صورة المسألة لما في الخاتمة
وغيرها لو كان الراهن يدعى الرهن بألف والمرتن بخمسة مائة فان كان الرهن قائما ساوي ألقا تحالفا
وتراذوا لولاها لكاف القول للمرتحن لانه يكثر زيادة سقوط الدين اهـ زاد الاتفاق ولو اتفقا على انه
بألف وقال المرتحن قيمته خمسمائة وقال الراهن ألف فالقول للمرتحن الا أن يبرهن الراهن لانه يدعى

مطلب المرتحن اذا رهن
الرهن بلا اذن الراهن
ضمنه

مطلب الرهن مضمون
عند التعدي ضمان
الغصب

مطلب قضى دين غيره بلا
اذنه وضمن له الجيران لا
يرجع على أحد

مطلب اذا سرق الرهن
يسقط الدين ولا تضمن
الزيادة

مطلب اذا نقص الرهن
قدرا أو وصفا عند المرتحن
سقط من الدين بقدره

مطلب اذا استوفى الدين
وادعى هلاك الرهن يرد
الدين

مطلب اذا هلك الرهن
فالقول قول المرتحن
في قيمته

قوله ولو اتفقا اي لانه لما قال
ان الرهن وقع على خمسمائة من
الالف اعترف بسقوط
خمسمائة من الالف وصار
منكرا سقوط الباقي فكان
القول له فهذه صورة
الاختلاف في قدر الدين
الذي وقع به الرهن اهـ منه

مطلب اذا ادعى المرتهن
حلاك الرهن ولم يبرهن هل
يضمن ما زاد على قدر الدين

زيادة الضمان انه ملخصا به في فئتين وهو ان ظاهر كلام المؤلف ان المرتهن لا يضمن الزائد على الدين
من قيمة الرهن اذا ادعى الهلاك وان لم يبرهن على ذلك وهو مخالف لما في الخبرية حيث سئل عن الرهن
اذا لم يعلم ضياعه الا بقول المرتهن هل يضمن قيمته بالغة ما بلغت فأجاب نعم حيث لم يعلم ذلك بالبرهان كما
صرح به في تنوير الابصار والدرر والفرار وعبارة التنوير هكذا وضمن بدعوى الهلاك بل بالبرهان
مطلقا ومثله في الدرر وشرح الجمع الملكي والذي حذرته في رد المحتار ان هذا غير صحيح لانه مذهب الامام
مالك ومالهذه بان لا فرق بين ثبوت الهلاك بقوله مع يمينه أو بالبرهان وهو في الصورتين مضمون
بالاقل من قيمته ومن الدين كما أوضحه الشربلالي في رسالة مستقلة سماها غاية المطلب في الرهن
اذا ذهب وفي حاشيته على الدرر عن الحقائق شرح النسفية وبه أفتى ابن الشلبي والقرطبي وغيرهما
وكذا في الفتاوى الرحيمة أفتى بذلك تبعا للشيخ الشربلالي وقال ان ما أفتى به الرمي مخالف
للمذهب رأسا واحدا الرجوع الى الحق أحق اه ونقل المؤلف عن الشيخ أحمد مفتي عكة نحو
ما ذكرنا من تحرير المسألة والرّد على الخير الرمي والتنوير والدرر وتصريح صاحب الحقائق بأن هذا
مذهب مالك وأما عندنا فمصدق ويسقط من الدين بقدره والباقي لا ضمان عليه اه وان المناسب
في عبارة التنوير السابقة أن يقال وتقبل دعواه الهلاك بل بالبرهان مطلقا * (سئل) * فيما اذا
ادعى المرتهن رد العين المرهونة وكذبه الراهن في ذلك فهل يكون القول للراهن بيمينه في عدم
الرد دون المرتهن أولا * (الجواب) * القول للراهن بيمينه في عدم الرد دون المرتهن لانه مضمون
والحالة هذه والمسألة في التنازع بين قارئ الهداية والافتاوى وغيرهما والله سبحانه أعلم
وفي فتاوى ابن الشلبي من الرهن لا يقبل قول المرتهن في دفعه الرهن للراهن قبل موته ولو حلف بل
لا بد له من اقامة بينة على ذلك اه أقول قد ألف العلامة الشربلالي في هذه المسألة رسالة مستقلة
أيضا سماها الاقناع في الراهن والمرتهن اذا اختلفا في رد الرهن ولم يذكر الضياع وقد تردد في جواب
الحكم فيها فقال قد يجاب بأن القول للراهن بيمينه نص عليه في معراج الدراية بقوله ولو اختلفا
في رد الرهن فالقول للراهن بخلاف لانه منكر اه قال لكن قد يحمل على ما اذا اختلفا في الرد
والهلاك لان سياق كلام المعراج في الاختلاف في الهلاك وقد صرح جوابا أن الرهن بمنزلة الودعة
في يد المرتهن وانه أمانة في يده وبأن كل أمتين ادعى ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله في حياة
المستحق أو بعده وفاته فن ادعى استثناء المرتهن من هذه الكلية فعليه البيان ويعارض كلام المعراج بما
لو ادعى المرتهن حلاك الرهن عنده وأنكره الراهن فان القول للمرتهن بيمينه لانه أمين كالمودع والمستعير
مع أن الراهن منكر اه كلام الشربلالي ملخصا وحاصله أنه يصدق في دعواه رد الرهن على رايه لانه
أمانة وحكم الامانة كذلك ويمكن لا يخفى عليك أن الفرق ظاهر بين الرهن وغيره من الامانات
لان الرهن مضمون بالدين فكيف يصدق وينتفي عنه الضمان وأما بقية الامانات فليست مضمونة فلهذا
يصدق نعم الحقوا الرهن بالامانة وجعلوا له مثلها من حيث انه يضمن جميع قيمته بماله بعدى وأما قوله
ويعارض كلام المعراج الخ جوابه ظاهر أيضا لان المرتهن اذا ادعى حلاك الرهن عنده انما يكون
القول قوله بيمينه بالنسبة الى ما زاد من قيمته على قدر الدين لان الزائد أمانة من كل وجه فيصدق بيمينه
كبقيية الامانات حتى انه لا يضمنه أما قدر الدين فانه يضمنه حتى انه يسقط دينه بماله فصار قدر الدين
من الرهن مضمونا عليه فكيف يصح تشبيهه بالمودع والمستعير ولو كان مثلها لم يزم أن يصدق مطلقا
ولا يسقط شيء من دينه وأما اذا ادعى رده على الراهن سواء ادعى هلاكه عند الراهن بعد الرد أو ادعى
الرد فقط فانه لا يصدق اكونه كان مضمونا عليه قبل الرد بحيث لو هلك سقط من الدين بقدره فاذا
ادعى رده عليه كان نافيا بدعواه الضمان عن نفسه فلا يصدق بخلاف من ادعى رد الودعة أو العارية
فانه يصدق لان ذلك لم يكن مضمونا عليه بالهلاك كما مر فلم يكن نافيا بدعواه الضمان عن نفسه والذي

مطلب فيما اذا ادعى المرتهن
رد الرهن الى الراهن لا يقبل
قوله

في فتاوى قارئ الهداية نصح سئل عن المرتن إذا ادعى رد الغبن الموهونة وكذبه الراهن فهل
القول قوله أجاب لا يكون القول قوله في رده مع عيته لان هذا شأن الامانات لا المضمونات بل القول
للا رهن مع عيته في عدم رده اليه اه ومثله ما مر في كلام المؤلف عن ابن الشلي والتنازخانية وغيرهما
ومثله أيضا في فتاوى ابن نجيم وهذا هو المذکور في المعراج فلزم اتباع المذکور كيف وهو
المعقول لكن ينبغي أن يقال ان ذلك فيما اذا كان الرهن غير زائد على الدين فان كان زائدا ينبغي أن
لا يضمن الزيادة لتجنيها ما منه غير مضمونة فيكون القول قوله فيها سواء ادعى الرد فقط أو الرد والهلاك
بعده عند الراهن فمثل هذا ما يسر المولى تحريره على العبد الفقير في رد المختار على الدر المختار
* (سئل) * فيما اذا رهن زيد داره المعلومة عند عمرو بدين شرعي رهنا شرعيا مسلما ثم بعد ذلك
رهن زيد الدار المزبورة ثانيا عند بكر بدون اذن عمرو ولا وجه شرعي ولا ذلك الرهن الاول فهل يعتبر
الرهن الاول ولا يعتبر الثاني * (الجواب) * نعم قال في الحاوي الزاهدي راجع الى كسر
خواهر زاده رهنه عند آخر بعد ما سلمه للمرتن الاول وأخذه بغير اذن الاول وسلمه اليه لا يكون رهنا
فيما بينهما حتى لو قضى الاول دينه لا يكون للثاني حصة بخلاف بيع الرهن لان البيع يتم بالعقد دون
الرهن اه وفي فتاوى العلامة الشيخ اسماعيل اذا ثبت الرهن الاول فالثاني غير صحيح * (سئل) *
فيما اذا رهن زيد داره عند عمرو وبكر رهنا شرعيا مسلما لهما بدين شرعي معلوم اكل منهما فهل
يكون الرهن صحيحا وكاه رهن من كل منهما * (الجواب) * نعم كافي التنوير من باب ما يجوز ارتبائه
وما لا يجوز أقول أي يصير كله محسوبا بدين كل واحد منهما لان نصفه يكون رهنا من هذا ونصفه
من ذلك قاله ابن البكال * (سئل) * فيما اذا باع زيد بستانه من عمرو وبيع وقاء بقي فيه غبن
فاحش على أنه ان رد زيد الثمن لعمرو ورد المبيع وتسلم عمرو بالمبيع وأثمرت أشجار البستان عنده فهل
يكون البيع المزبور حكمه حكم الرهن فالثمرة الحاصلة من البستان تابعة لاصلها * (الجواب) *
حيث كان الثمن فيه غبن فاحش يكون البيع المذکور حكمه حكم الرهن ونعم اه الرهن كالولد والثمر
والبن والصوف للراهن وهو رهن مع الاصل كما صرح بالاول في البرازية والخيرية والحاي الزاهدي
وغيرها وبالثنائي في التنوير وغيره من المعبرات والله الموفق * (سئل) * في رجل باع آخر عقارا
بثمن معلوم من الدراهم فيه غبن فاحش وقبض الثمن وأطلق البيع ولم يذكر فيه الوفاء الا أن المشتري
عهد الى البائع بعده انه ان اوفى له مثل الثمن يفسخ معه البيع ويرد له المبيع وأشهد على ذلك بينة
شرعية والبائع يعلم بالغبن الفاحش ومضت مدة والا أن أحضر البائع فظفر الثمن للمشتري وطالب
رد المبيع له فهل يجب الى ذلك وتقبل البيعة * (الجواب) * نعم لان البيع اذا كان بغبن فاحش
والحالة ههنا فهو رهن بشرط أن يعلم البائع بالغبن وقت البيع كافي الحاوي الزاهدي عن بكر خواهر
زاده * (سئل) * فيما اذا كان زيد قطعنا أرض معلومتان حاملتان لغراس جار مع الارضين
في ملكه فباعهما من عمرو وبيع وقاء منزلة الرهن بثلث معلوم من الدراهم قبضه من عمرو ثم أجر عمرو
المبيع من زيد البائع المزبور مدة معلومة بأجرة معلومة من الدراهم عن كل سنة وأحال بكر على
زيد بالاجرة فهل لا أجر لعمرو على زيد ولا تصح الحوالة * (الجواب) * نعم لان بيع الوفاء
منزل منزلة الرهن كما صرحوا به قال في التنوير وشرحه الدر المختار ولو استأجره لجل طعام بينهما
فلا أجر لكره استأجر الرهن من المرتن فانه لا أجر له لنفعه بملكه اه وفي الخيرية ولا تصح الاجارة ولا
تجب فيها الاجرة على المفتي به سواء كانت بعد قبض المشتري الدار أم قبله قال في النهاية سئل القاضي
الامام أبو الحسن الماتريدي عن باع داره من آخر بثلث معلوم وبيع وقاء وتقاضى ثم استأجرها من
المشتري مع شرائط صحة الاجارة وقبضها ومضت مدة فهل تلزمه الاجرة فقال لا لانه عند نارهن والراهن
اذا استأجر الرهن من المرتن لا تجب الاجرة اه ثم نقل الخير الرمي عن البرازية ما يوافقه وأفتى بذلك

مطلب اذا رهن داره عند
زيد ثم رهنه عند عمرو ولا يصح
الثنائي

مطلب اذا ثبت الرهن
الاول فالثاني غير صحيح
مطلب رهن عند رجلين
فكله رهن من كل منهما

مطلب بيع بستان بيع
وقاء فهو في حكمه الرهن
وثمرته رهنا أيضا

مطلب اذا باعه بغبن فاحش
وعلم البائع بالغبن ووعدده
بفسخ البيع ان رد الثمن
فهو رهن

مطلب بيع الوفاء منزل
الرهن

مطلب اذا استأجر الراهن
الرهن من المرتن فلا أجر
مطلب باع داره بيع وقاء
ثم استأجرها لا تلزم الاجرة

غير مزية والكل في تساواه المشهورة وأما الحوالة فقد قال في البحر الرائق وأما شرائط الاحتساب به فإن
 يكون ديناً لازماً فلا تصح بيد مال الكفاية بخلاف تصح به الكفاية لا تصح به الحوالة ثم قال ولو ظهر
 برائة المحال عليه من دين قيد به الحوالة بان كان الدين ممن مبيع فاستحق المبيع بطل الحوالة ونقل
 الخير الرسمى رجه الله أن الكفاية بما لا يثبت له في الذمة غير صحيحة في أصح القولين اه فعلم بما تقرر
 وسطر أن الاجرة المزبورة غير لازمة للمستأجر وهي غير ثابتة في الذمة فلا تصح بها الحوالة والله سبحانه
 اعلم * (سئل) * في امرأة باعته دارها من رجل يبيع وقاعة منزلة الرهن ثم ان الرجل
 آجرها باذنهم من يعلها باجرة معلومة قبضها الرجل ويرغم أن الاجرة له فهل تكون الاجرة الراهنة
 المزبورة وبطل الرهن * (الجواب) * نعم والمسألة في الخلاصة والخاتمة من الرهن آجر المرتن
 الرهن من أجنبي بلا اجازة الراهن فالغلبة للمرتن ويصدق بهما عند الامام ومحمد ورجهما الله تعالى
 كالغاصب يصدق بالغلة أو يرد على المالك وان آجر بأمر الراهن بطل الرهن والاجر للراهن بزيادة
 ومثله في الذخيرة * (سئل) * في بيع الوقاء المنزل منزلة الرهن اذا قبضه المشتري بعد ما دفع
 الثمن للبائع وتولف مع المشتري على أنه يرد له المبيع اذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت
 وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري بدون وجه شرعي فهل يوفى ببيع الرهن وقضاء الدين من
 ثمنه فاذا امتنع باع الحاكم عليه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا رهن زيد داره
 عند عمرو وبين استدانه منه وقال لعمرو ان لم أعطك دينك الى وقت كذا فاقبض يبيع لك بثلث على
 ثم آجر عمر والدار من زيد مدة معلومة باجرة معلومة قبضها من زيد وحل الاجل فهل لا يبيع المبيع
 والاجرة باطلا فيرجع زيد بما دفع ان لم يكن من جنس الدين وان كان من جنسه تنقح المقاصصة
 * (الجواب) * نعم * (سئل) * في الراهن اذا آجر المير هو بغير اذن المرتن فهل تكون
 الاجارة باطلا والمرتن أن يعيده في الرهن * (الجواب) * نعم قال في الخاتمة وان آجرها بغير
 اذن المرتن كانت الاجارة باطلا والمرتن أن يعيدها في الرهن اه وفي العمادية من الفصل ٢١
 وكذلك لو آجره الراهن بغير اذن المرتن لا يجوز والمرتن أن يطل الاجارة * (سئل) *
 فيما اذا استأجر المرتن للدار المرهونة من رهنها فهل يبطل الرهن * (الجواب) * نعم قال
 في البرازية في أواخر الرهن وفي العناية استأجر المرتن الارض المرهونة بطل بخلاف الاعارة اه
 وفي الخاتمة ولو ارتهن رجل دابة يدين له على الراهن وقبضها ثم استأجرها المرتن بحت الاجارة وبطل
 الرهن حتى لا يكون للمرتن أن يعود في الرهن ولو رهن الرجل دابة وقبضها ثم آجرها من الراهن
 لا تصح الاجارة ويكون له رهن أن يعود في الرهن ويأخذ الدابة اه * (سئل) * فيما اذا رهن
 زيد عند عمرو عدة معزومة يدين استدانه منه رهنها شرعيا مستلما ثم معار من زيد فباع الراهن
 المعزلة المزبورة من بكر ومليها له وتلفت عنده وذلك بدون اذن من المرتن ولا وجه شرعي ويريد
 عمرو أن يضمن بكر اقيمتا التكون رهنه عنده فهل لعمر وذلك * (الجواب) * نعم والراهن اذا باع
 الرهن وسلم للمرتن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ
 الثمن وهذا اشارة الى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خزائنه القساري وكذلك في منسبة
 المقتى انقروى قال العلائي والراهن ان أنلفه أجنبي أي غير الراهن فالمرتن يضمنه أي المتلف قيمته
 يوم حلك وتكون القيمة رهنه عنده وأما ضمانه على المرتن فيعتبر قيمته يوم القبض لانه مضمون
 بالقبض السابق زيلعي اه وقد صرح الزيلعي بأن تعلق حق المرتن يجعل المالك كالأجنبي
 في حق الضمان الخ في هذه المسألة المتلف للمعز أجنبي والمرتن يضمنه قيمتها لانه محبوس بحقه
 والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا باع زيد الراهن الدار المرهونة من عمرو ولم يعلم عمرو بأنها
 رهن وذلك بدون اذن من المرتن ولا اجازة ويريد المشتري رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع

مطلب باعتها دارها يبيع
 وفاء ثم آجر الدار من زوج
 البائع بمقتضى بطل الرهن
 والاجرة لها

مطلب اذا امتنع المبيع
 وفاء من رد الثمن يوم يبيع
 الرهن وقضاء الدين من ثمنه
 مطلب رهن عنده داره
 وقال ان لم أعطك دينك الى
 وقت كذا فهي يبيع لك
 بالدين لا يبيع

مطلب الراهن اذا آجر
 المير هو بغير اذن المرتن
 قال الاجارة باطلا
 مطلب اذا استأجر المرتن
 الرهن بطل الرهن

مطلب الراهن اذا باع
 الرهن وسلم فالمرتن
 بالخيار

مطلب مشتري الرهن
 اذا لم يعلم انه رهن لرفع
 الامر الى القاضي ليفسخ
 البيع

فهو له ذلك * (الجواب) * حيث لم يميز المرتهن البيع ولا قضى الراهن دينه ولم يعلم المشتري انه رهن فهو بالخيار ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع كما في التنوير والله تعالى اعلم وتوقف بيع الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه فان وجد احدهما نفذ وصار غنمه رهنا وان لم يميز وفسخ لا يفسخ فالمشتري ان شاء صبر الى فكاك الرهن او رفع الامر الى القاضي ليفسخ البيع وهذا اذا اشتراه ولم يعلم انه رهن ابن كمال كذا في شرح التنوير للعلائي ومثله في الملتقى وغيره وأفتى به الرمي * أقول كتبت في رد المحتار أن الاصح أنه لا فرق بين علم المشتري بأنه رهن وعدم علمه كما في حاشية المنع عن منية المفتي وهو المختار للفتوى كما ذكره الجوى وغيره عن التجنيس وفي جامع الفصولين يتخير المشتري من هون وما جور ولو علم بأنه عند ههما وعبد أبي يوسف يتخير جاهلا لا عالما وظاهر الرواية قولهما اه قال الخير الرمي في حاشيته على الفصولين وهو الصحيح وعليه الفتوى كما في الولو الجلية اه * (سئل) * فيما اذا باع المرتهن الرهن من آخر وسله منه بدون اذن الراهن ولا اجازة منه ثم مات المرتهن عن ورثة ويريد الراهن أداء الدين لا ورثة ورفع يد المشتري عن الرهن فهل له ذلك * (الجواب) * نعم بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة المرتهن كما أن بيع المرتهن الرهن موقوف على اجازة الراهن فان اجاز جازا ولا وله أن يطلبه ويعيده رهنا ولو ذلك في يد المشتري قبل الاجازة لم تجز الاجازة بعد ولا الراهن أن ينضم أيهما شاء ذكره القهستاني شرح الملتقى للعلائي رجل رهن عند رجل عينا وسلم ثم انتزعه من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن وأراد أن يسترد من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته خائبة من أوائل الاجارة وفي مسئلة تناوب المرتهن ومات ولم يجز الراهن فلا ريب أن البيع موقوف فلا رهن أخذته ورفع يد المشتري * (سئل) في رهن طلب رهنه من المرتهن لبيعه بثن يذفعه للمرتهن ولديون اخرى عليه لجماعة آخرين والحال أن ثمن الرهن دون الدين المرتهن به فهل ليس للراهن ذلك * (الجواب) * نعم ولا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من بيعه لم يقضى دينه بثنه لان حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه شرح التنوير للعلائي * (سئل) * في المرتهن اذا سكن الدار المرهونة الغير المعدة للاستغلال مدة معلومة وقام بطالبه الراهن باجرة مثلها مدة سكنه فيها فهل ليس للراهن ذلك * (الجواب) * نعم قال الجوى في حاشيته على الاشباة من الغصب قوله السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن يعني دار الرهن كما في اجارة البزاية في نوع المتفرقات ومقصود المصنف من هذه العبارة التفتيش لما تقدم أن السكنى بتأويل عقد لا يوجب اجرا قال في القنية رهن دار غيره وهي معدة للاجارة فسكنها المرتهن لا شيء عليه لانه لم يسكنها ملزما للاجر كما لو رهنها المالك فسكنها المرتهن اه * (سئل) * في قامة مشتملة على عقد وتبين وسرقين رهنا زيدا عند عمر وبدين اسبته انه منه رهنا شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم وما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المباح جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع المعلق عقده بشرط قبل وجوده في غير المذبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع أشباه من أول كتاب الرهن يكره بيع العذرة خالصة وجاز لو مخلوطة وجاز بيع السرقة عندنا خلافا للاثمة الثلاثة والانتفاع كالبيع ملتقى وشرحه للعلائي من الحظر والاباحة قوله وجاز بيع السرقة وهو الروث لانه منتفع به لانه يلقى في الارض لاستكثار الربيع فكان ما لا منخ والرهن هو حبس شيء مالى بحيث يمكن استيفاءه منه تنوير القمامة الكساسة وقم البيت قامن باب قتل كنسه فهو قائم مضباح واجاب المؤلف أيضا بجهة رهن قيمة بستان مشتملة على عقد وقصيلة وسرقين والمزدرعات القائمة اصولها في البستان أقول وفيه نظر بالنسبة الى المزدرعات فان رهن الغراس والزرع بدون الارض فاسد كما سيأتى * (سئل) * في رجل له مبلغ من الدراهم حرصه على دار وقف رهنه عند عمر وبدين اسبته انه منه فهل يكون الرهن المزبور غير صحيح * (الجواب) * نعم

مطلب في المرتهن اذا باع الرهن
بلا اذن الراهن

مطلب ليس للراهن جبر
المرتهن على دفع الرهن لبيعه

مطلب المرتهن اذا سكن الدار
المرهونة لا يلزمه أجر

مطلب رهن القمامة صحيح
مطلب ما قبل البيع قبل
الرهن الا في أربعة

مطلب رهن القيمة

مطلب رهن الحرص غير صحيح

اذ الرهن هو حبس شيء مالى بحق والمرصد المزدور دين على الوقت ليس بمال وقد ذكر علماؤنا رجعهم الله
 تعالى انه لا يحنث في حلقه انه لا مال له وله دين على مقاس او على ملى غنى لان الدين ليس بمال بل وصف
 بالذمة لا يتصور قبضه حقيقة والرهن لا يلزم الا اذا سلمه وقبضه المرتهن قال الله تعالى فريهان مقبوضة
 وبالله التوفيق * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو مائة معلوما من الدراهم واستعار
 من ائمه دارها ورهنها عند عمر وبدينه وغاب زيد فقام عمرو بكاف ام زيد يبيع دارها ليستوفي دينه من
 ثمنها ويلا ترضى ببيعها فهل لا يجبر على البيع * (الجواب) * نعم قال في التنوير وشرحه من
 التصرف في الرهن ولو مات مستعيره مفسدا مديونا فالرهن باق على حاله فلا يساع الا برضى المعير له
 ملكا اه وسئل قارئ الهداية في شخص استعار شيئا لرهنه فرهنه واستحق الدين هل يجبر المعير على فك
 الرهن ويحبس عليه ام المستعير ام المرتهن يبيع الرهن فأجاب لا يجبر المعير على قضاء الدين ولا على بيع
 العين وكذا ليس للمرتهن بيعها الا برضى مالكها وانما له حبسها حتى يستوفي دينه واجاب قارئ الهداية
 ايضا عن سؤال آخر بان المعير ان يطالب المستعير بخلاص الرهن ويحبسه به الى ان يفيك الرهن وله ان
 يدفع الدين الى المرتهن ويأخذ الرهن ويرجع بمادفع على المستعير * (سئل) * فيما اذا استعار
 زيد من زوجته أمتعة معلومة لرهنها عند عمرو فرهنها عنده بدين استدان منه الى أجل ثم حل الاجل
 ودفع لعمر وبعض الدين وسرق بعض الرهن عند عمرو وبدون تعمد منه ولا تقصير في الحفظ وقيمة جميع
 الرهن مشاوية للدين فهل يسقط من الدين بقدر قيمة ما سرق من الرهن ويجب للزوجة المعيرة على
 زوجها المستعير مثل ما سقط من الدين * (الجواب) * نعم قال في الكنز وشرحه للعيني من باب
 التصرف في الرهن وان وافق المعير المستعير فيما قيد وذلك الثوب المرهون عند المرتهن صار مستوفيا
 لدينه ووجب مثله أى مثل الثوب الرهن الذى هلك للمعير على المستعير لانه سقط الدين عن الراهن
 فيضمن لانه قضى دينه بذلك القدر ان كان كله مضمونا والا يضمن قدر المضمون والباقي امانة اه ومثله
 في التنوير والملقى وغيرهما من المتون * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو أمتعة معلومة
 مدة معلومة لرهنها عند بكر على مبلغ معلوم من الدراهم ومضت المدة العارية وزيد عمر وظلت
 الامتعة من زيد وأخذها منه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وأتى بذلك الخبر الرملى كافي
 قضاوا من الرهن وبمثله أفتى الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا رجه الله تعالى * (سئل) *
 في المعير اذا ادعى انه اعاد زيد الامتعة معلومة لرهنها عند عمرو وادعى زيد الاطلاق ولا يثبت لهما
 فالقول لمن * (الجواب) * اذا اختلف المعير والمستعير في الايام أو في المكان أو فيما يحملا على
 الدابة العارية فالقول قول رب الدابة مع يمينه لسان الحكم ومثله في البدائع معلل بان المستعير
 يستفيد منك الانتفاع من المعير فكان القول في المقدار والتعيين قوله لكن مع اليمين دفعا للتمسك وفي
 القول ان عن فتاوى قارئ الهداية سئل اختلف المعير والمستعير في الانتفاع بالعارية فادعى المعير
 انتفاعا مقيدا بفعل مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المعير لان القول له في أصل
 الاعارة فكذلك في صفتها اه والعارية هي تلك المنافع مجانا كما في التنوير وغيره ومن المقرر ان
 المالك اعرف بجهة التملك * (سئل) * فيما اذا استعار زيد من عمرو داره المعلومة لرهنها عند
 بكر على مبلغ معلوم من الدراهم لمضى مدة معلومة ومضت المدة المزدورة وزيد عمر والآن أخذ الرهن
 من بكر فهل له ذلك * (الجواب) * الاجل في الرهن يفيد فله عمر واسترداده والمسئلة
 في الاشباه وبذلك أفتى الخبر الرملى أقول هذا ظاهر اذا كان التوقيت للرهن أما لو كان الوقت
 هو العارية والرهن مطلق عن الوقت فهل يقال ان الرهن فاسد ايضا انظر الى ان المستعير لا يملك رهنه
 زائدا على المدة فيكون الرهن موقفا ايضا لم أره فراجع والظاهر الفساد واذا ذكر المرتهن
 توقيت العارية فالظاهر ان القول للمعير لما مر في السؤال السابق آنفا والظاهر ان القول للمرتهن اذا

مطلب استعار دارها ورهنها
 لا تباع الا برضى المعير

مطلب في الرهن المستعار

مطلب فيما اذا سرق بعض
 الرهن المستعار

مطلب اعارة أمتعة معلومة
 لرهنها ثم مضت المدة له
 طلب الامتعة منه

مطلب اذا اختلف المستعير
 مع المعير في التقييد والاطلاق
 فالقول للمعير بيمينه

مطلب الاجل في الرهن
 يفيد

أنكر العارية وادعى أنه ملك الراهن وأن المعبر له اطلب على الراهن أيضا وأنه ليس له طلب العارية قبل الوقت لتعلق حق المرتهن وبعد الوقت يطلبها من الراهن لما في فتاوى ابن نجيم من أنه ليس له المطالبة بالرهن قبل مضي المدة فإذا مضت وامتنع من خلاصه من المرتهن أجبر عليه اه ولا يخالفه ما في الذخيرة من أنه لو استعاره لرهنه بيده فرهنه إلى سنة فلا معبر يطلبه منه وإن علمه أنه رهنه إلى سنة اه لأن الرهن هنا فاسد بتأجيله كما مر وكلاهما في تأجيل العارية تأمل * (سئل) * في رجل رهن عند آخر كروما معلومة بدين استدانه وتسلمه منه رهنا شرعا مسلما بيد المرتهن ثم اثرت الكروم عند المرتهن فباحكم الثمار * (الجواب) * حكمها ما ذكره علماؤنا رحمهم الله تعالى من أن غناء الرهن كالثمر والولد والاسبن ونحو ذلك للراهن لتولده من ملكه وهو رهن مع الاصل تبعاله كافي التنوير والمقتضى وغيرهما وذكره الالائي عن جمع الفتاوى أن الاصل أن كل ما يتولد من عين الرهن يسرى إليه حكم الرهن وما لا فلا اه وإذا خاف المرتهن على الثمار الهلاك يرفع الامر للقاضي حتى يبيعهها أو يأذن له بالبيع كافي المبسوط والذخيرة والمحيط والبرازية وعبارة البرازية ولو باع المرتهن ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كالثمن والثمرة وكذا نفس الرهن إذا كان مما يخاف عليه الفساد باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وإن باعه بلا إذن القاضي ضمن اه وزاد في المحيط أن كان المالك غائبا وإن كان حاضرا يرجع اليه وإن كان بعيدا من القاضي والمالك وباعه بنفسه لا يضمن اه كذا روي عن محمد لانه في مثل هذه الحالة يصير مأذونا من جهة المالك بالبيع دلالة وليس للمرتهن ولا للراهن أن يزرع الارض ولا يواجرها لانه ليس لهما الانتفاع بالرهن اه وأما قطع الثمار المذكورة فقد قال في الذخيرة وإن جذ الثمار وقطف الغنم بغير أمر القاضي فلا ضمان عليه استحسانا لأن هذا من باب الحفظ وحفظ المهرهون حق المرتهن قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى هذا إذا جدد كما يجدد عنده ولم يحدث فيه نقصان فإن تمكن فيه نقصان من عمله فهو ضمان يسقط حصته من الدين والرهن لو كان شاة فذبحها وهو يخاف الهلاك ضمن قياسا واستحسانا والحاصل أن كل تصرف يزيل العين عن ملك الراهن كالبيع والاجارة فذلك ليس بمملوك للمرتهن ولو فعل يضمن وإن كان فيه تحصين وحفظ عن الفساد إلا إذا كان بأمر القاضي وكل تصرف لا يزيل العين عن ملك الراهن كان للمرتهن ذلك وإن كان بغير أمر القاضي إذا كان فيه حفظ أو تحصين عن الفساد فعلى هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل انتهى أقول بقي من أحكام غناء الرهن أنه لو هلك بهلاك مجانا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا كافي الدر المختار وتمامه فيما علقته عليه * (سئل) * فيما إذا باع المرتهن ثمرة الكرم المهرهون بدون إذن من المالك الحاضر واستهلك الثمرة فهل يكون المرتهن ضامنا * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم * (سئل) * في ثمرة كرم مهرهون خيف عليها الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فأراد المرتهن رفع أمره للقاضي ليأمره ببيعها ليكون ثمنها رهنا تحت يده فهل لذلك * (الجواب) * نعم إذا خيف على الرهن الفساد وكان الراهن غائبا لا يعرف مكانه فباعه المرتهن باذن القاضي يكون ثمنه رهنا عنده كما مر جوابه ونقلها ما تقدم * (سئل) * فيما إذا رهن زيد خاتمة عند عمر ودين له عليه فوضعه عمر وفي خنصره ثم حضر له دينه وطلب منه الخاتم فزعم أنه ضاع منها وكانت قيمته تزيد على قدر الدين فهل يضمن كل قيمته * (الجواب) * نعم يضمن كل قيمته يجعل خاتم الرهن في خنصره ليسرى أو إلى من كافي التنوير والهداية وغيرهما من المتون * (سئل) * في المديون إذا حبس في حبس القاضي بالوجه الشرعي وامتنع من أداء الدين وبيع الرهن المرتهن بالدين ووفاته من ثمنه بدون وجه شرعي فهل للحاكم بيعه * (الجواب) * نعم قال في الخيرية مذهب الامام تأييد حبسه إلى أن يبيع الرهن بنفسه لانه لا يرى الجور على المديون وعندهم الحاكم يبيعه جبرا لانهم ما يريان الجور عليه وهذا

مطالب رهن كرم فاشترىها حكم
الثمرة

مطالب باع المرتهن ثمرة الكرم
المهرهون بلا إذن من المالك
الحاضر يضمن
مطالب للمرتهن من بيع ثمرة
الكرم بأمر القاضي
لو الراهن غائبا
مطلب يضمن كل القيمة ويجعل
خاتم الرهن بجنسه

مطالب إذا امتنع من بيع
الرهن فالحاكم يبيعه

المسئلة فرفع ذلك وصرح فاضحان وصاحب الاختيار وكثير بان الفتوى على قولهما فاذا احكم به حاكم يراه نفذ وارفع الخلاف والله تعالى اعلم اهـ * (سئل) * في الرهن اذا لم يكن فيه قبض ليد المرتن أو تخلط هل يكون غير لازم * (الجواب) * نعم ولا رهن أن يرجع فيه قبل القبض كالمهبة لعدم لزومه قال الله تعالى فريهان مقبوضة والله تعالى اعلم ولو شهد الشهود على اقرار الرهن بقبض المرتن ولم يشهدوا على معاينة القبض كان الامام يقول لا يقبل ثم يرجع وقال يقبل كما هو قوله ما من دعوى البرازية ومنه في العمادية رهن داره واعترف بالقبض الا انه لم يتصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والاقباض يؤخذ باقراره من رهن جواهر الفتاوى وفيها من الباب الخامس رجل رهن داره والرهن متصرف فيه حتى مات ثم اختلف المرتن وورثه الراهن انه كان مقبوضا أم لا فان أقام المرتن البينة على اقرار الراهن بالرهن والتسليم يحكم بصحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليه باقراره بالرهن حمل على أن اليد كانت بيد العارية اهـ وان ادعى المرتن الرهن مع القبض يقبل برهانه عليه ما وان ادعى الرهن فقط لا يقبل لان مجرد العقد ليس بلازم وان جحد المرتن الرهن لا تسمع بينة الراهن على الرهن لانه ليس بلازم من قبل المرتن وسواء شهد الشهود على معاينة القبض أو على اقرار الراهن به عند الامام آخره وقوله ما برزانية من نوع اختلاف الراهن والمرتن أقول انما لا تسمع البينة اذا شهدوا بمعاينة القبض او اقرار الراهن به لانهم شهدوا بشي زائد على الدعوى لان فرض المسئلة ان المرتن لم يذ كر القبض في دعواه وأيضافا صحة الدعوى شرط لصحة الشهادة * (سئل) * فيما اذا رهن زيد جارية عند عمرو وبين شرعى استدانه منه رهنا شرعى ما سلمنا ثم اعتقها زيد وهو معسر فكيف الحكم * (الجواب) * حيث كان الراهن معسرا تسمى الجارية في اقل من قيمتها ومن الدين وترجع على سيد ها غنيا والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كفل زيد أخاه عمرا عند بكر بين شرعى استدانه عمرو وتسلمه من بكر ورهن زيد بذلك عدة دنائير معلومة سلبها منه وعلى زيد ديون جماعة فهل يكون الرهن المزبور جائزا * (الجواب) * نعم يجوز الرهن المزبور كما في الخانية (فرع) رجل عليه ألف درهم لا تسروها كفيل فآخذ الطالب من الاصيل رهنا وأعطاه الكفيل أيضا رهنا قال زفر ايم ما هلك ذلك بالدين كله وقال أبو يوسف اذا هلك الثاني فان علم رهنه بالرهن الاول حين رهنه هلك بالنصف وان لم يعلم ذلك بجميع الدين قال الفقيه أبو الليث ذكر في آخر كتاب الرهن انه يهلك بالنصف ولم يشترط العلم فاحتمل أن هذا تفسير لذلك واحتمل أن في رواية كتاب الرهن يستوى العلم والجهل فيكون في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها ما قال زفر والثاني ما قال أبو يوسف والثالث رواية كتاب الرهن ذخيرة من الفصل ١٤ ثم ذكر أوجه الاقوال الثلاثة وفي التلخيص ما ذكر في كتاب الرهن * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمرو ومبلغا معلوما من الدراهم وتسلمه من عمرو وبعد ما رهن زيد بذلك عند عمرو وخصه معلومة شائعة له في دار معينة وتسلمها منه ثم باع زيد الحصصة المروونة فهل يعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح ولا يتقضي بيع الراهن له ولعمرو ووضع يده عليه حتى يستوفي دينه ام لا * (الجواب) * رهن المشاع قيل باطل وقيل فاسد وهو الصحيح وفاسد الرهن كصحيحه في الاحكام كلها كذا في الفصولين من التصرفات الفاسدة وصرحت به علما ونافطبة كذا ذكر الخبير الرمي وجهه الله تعالى وللمرتن حق الحبس الى أن تصل اليه الدراهم كما في الرهن الجائر لانه استفاد البديل في العين بالدراهم التي اذا اتصل بها يجبس الرهن كذا في الذخيرة مات الراهن عن ديون فالمرتن أحق به كما في حال الحياة والزهن الفاسد كالصحيح حال الحياة والمات حتى اذا اقباضا وتناقضا الفاسد فالمرتن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتن بالمروون الفاسد أولى من سائر الغرماء هذا اذا لحق الدين الرهن الفاسد أما اذا سبق الدين ثم

مطلب الرهن قبل القبض غير لازم

مطلب يعمل باقرار الراهن أن المرتن قبض الرهن

مطلب ادعى المرتن الرهن ولم يدع القبض لا يقبل برهانه

مطلب كفل أخاه ورهن عند الدائن دنائير يصح الرهن
مطلب اخذ من الاصيل رهنا ومن الكفيل رهنا وهلك احدهما عنده

مطلب رهن المشاع فاسد
مطلب فاسد الرهن كصحيحه

وهن فاسد بذلك الدين ثم تناقضا بعد قبضه ليس للمرتهن حبسه لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن
أولى من سائر الغرماء بعد موت الراهن لعدم المقابلة ~~حكمة~~ ما لفساد السبب بخلاف الراهن السابق
والدين اللاحق لان الراهن قبضه بمقابلة الراهن وهما هنا القبض سابق فتثبت المقابلة الحقيقية غنية
بخلاف الراهن الصحيح تقدم الدين أو تأخر برزازية من الرهن وهذه المسئلة نفيسة جدا فليكن على
ذكر منك وقد اشار الى هذه العلامة الخبير الرملي في أول الرهن بقوله واذا وجد التفاسخ والرهن بدين
كان عليه الى آخر ما في فتاويه ومثله في الحاوي الزاهدي من البيع من فصل بيع المستأجر والمرهون
أقول مقتضى قولهم ثم تناقضا أي تفاضا العقد الفاسد أنه لو بقي على فساد لم يكن للمرتهن حبسه
ولو كان الرهن سابقا على الدين ورب عادل على ذلك ما في الذخيرة حيث قال وروى ابن جماعة عن محمد
أنه ليس للمرتهن حبسه لانه اصرار على المعصية ولكن ما في ظاهر الرواية أصح لان الراهن لما نقض
فقد ارتفعت المعصية وحبس المرتهن المرهون ليصل الى حقه لا يكون اصرار الان الراهن يجبر
على تسليم ما قبض فاذا امتنع فهو المصير الا ترى أن في الشراء الفاسد للمشتري الحبس الى استيفاء
الثمن اه ملخصه افقوله لما نقض فقد ارتفعت المعصية يفيد أنه قبل النقض ليس له حبسه لبقاء
المعصية ببقاء العقد الفاسد وهو مفاد تقييدهم المسئلة بالنقض أيضا وابقى قد يقال انه عند
عدم النقض له حبسه بالاولى لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح في بعض الاحكام حتى ان المبيع فاسدا
يملك بالقبض وبعد فساده يكون للمشتري حبسه حتى يقبض الثمن لبقا حكم العقد من وجهه ولو لا العقد
لم يكن له حبسه وكذلك هنا فاذا كان للمرتهن حبسه بعد نقض العقد وارتقيا به يكون له حبسه قبل
نقضه بالاولى لقيام العقد الملحق بالصحيح ويدل له ما في التتارخانية من الفصل الثالث الرهن عنده
منفرد بالقيمة هذا هو الحكم في الرهن الصحيح وكذلك الحكم في الرهن الفاسد وهو الاصح اه وفي
اواخر الرهن من التنوير كل حكم رهن عرفي في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اه فظهر
أن التقييد بالنقض ليس للاحتراز عما اذ ابقى العقد بلا نقض بل هو بيان للواجب ولما يترتب عليه
أي يجب عليه ما فسده واذا فسده كان للمرتهن حبسه واما ما نقلناه عن الذخيرة فالظاهر أن قوله
وحبس المرتهن الخ علة ثانية تفيد أنه اذا حبس المرهون ليصل اليه حقه لا يكون اصرار الان
الاصرار انما هو ببقاء العقد الفاسد بلا فسخ لا بمجرد حبس المرهون ليصل الى حقه فنفس الحبس
ليس اصرار اعلى المعصية فيجب عليه ازالة المعصية بفسخ العقد ويقي المرهون تحت يده هذا ما ظهر
لي في تقرير هذه المسئلة والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ومباغا
معا لوما من الدراهم وتسلمه منه ورهنه عنده على ذلك داره المعالومة رهنا ثم عيى اسما ليدعرو ثم مات
كل من زيد وعمر وعن ورثة وعن ديون أخر لا رباها ولم يترك لزيد سوى الدار فهل تكون ورثة وعمر
المرتهن احق بالرهن من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم * (الجواب) * لا يطل الرهن
بموت الراهن والمرتهن ولا بموت احدهما ويبقى رهنا عند الورثة كما صرح به في البرازية وفي التتارخانية
من الفصل الخامس مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتهن احق بالرهن اه فوريته وعمر
المرتهن أحق به من بقية الغرماء حتى يستوفوا دينهم لان لهم عليه يد مستحقة فان فضل شيء من دين
الدار المذكورة فلبقية الغرماء والله تعالى اعلم * (سئل) * فيما اذا رهن زيد عند عمر وكما
معلوما سلمه منه بدين استدانه وقبضه منه الى أجل معلوم على انه اذا لم يعطه دينه عند حلول الاجل
يكن الرهن بالدين ثم حل الاجل ومات زيد عن ورثة باحضر والدين لعمر وليد لهم الرهن فامتنع زاعما
أن الرهن صار له بطريق البيع على الوجه المذكور فهل يكون البيع غير صحيح ولا عبرة بزمعه
* (الجواب) * نعم كما افق به في الخبر به من الرهن ناقلا عن البرازية قال المرتهن ان لم اعطك
دينك الى كذا فهو بيع لك بما لك على لا يجوز ذك في طريقة الخلاف قال ان لم اوفيك مالك الى كذا

مطلب لا يطل الرهن بموت
الراهن والمرتهن ويبقى
رهنا عند ورثة المرتهن

مطلب ان لم اعطك دينك
الى كذا فالرهن بيع لك

والا فالرهن لك بما لك بطل الشرط وضح الرهن وقال الشافعي بطل الرهن أيضا اه والله تعالى أعلم
 * (سئل) * فيما اذا كان لزيم بناء دار معلومة قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف فريته عند
 عمره ثم استدان منه مبلغا معلوما من الدراهم فهل يكون فاسدا وفساد الرهن يعامل معاملة الصحيح
 * (الجواب) * صرحوا بأن رهن البناء غير جائز وعدم الجواز يحتمل البطالان ولكن ما اشار اليه
 في الذخيرة يقتضي أن يكون فاسدا والمقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وهو الصحيح
 والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان أصلا لأن الباطل من الرهن ما لا يكون منعقد أصلا
 كالباطل في البيع والفاسد منه ما يكون منعقد لكن بوصف الفساد بشرط انعقاد الرهن أن يكون
 مالا والمقابل به مالا مضمونا وهو شرط جواز الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به
 مضمونا الا انه فقد بعض شرائط الجواز بتعقد الرهن لوجود شرط الانعقاد ولا يمكن بصفة الفساد
 لانعدام شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن أصلا
 كذا في النهاية للشافعي شر بلاية من الدرر من باب ما يصح رهنه * (سئل) * فيما اذا مات
 المرتهن عن ورثته وتركه ولم يوجد الرهن في تركته فهل يضمن قيمته في تركته * (الجواب) * يضمن
 قيمة الرهن في تركته وتقبض الورثة من الرهن مقدرا لدين مورثهم كما في الاقروى عن محيط الرضوي
 ونص عبارته ولورهن طيلسانا بواي مائة ثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطلب الراهن
 الطيلسان ولم يوجد فانه صار ضامنا لقيمة الطيلسان وتقبض منه الورثة ثلاثين ويردون سبعين
 من تركه الميت محيط رضوي من الوديعة من باب الامانات تنقلب مضموية بالاموت أقول الظاهر
 في التعبير أن يقال وبسقط من قيمة الطيلسان ثلاثون ويردون سبعين تأمل في الجواب في الحثيرية من
 الرهن كذلك فالتلا يضمن جميع قيمته لان الزائد امانة تقتضي بالتحويل وغير الزائد مضمون من قبل
 اه * (سئل) * فيما اذا استدان زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم ورهن عنده على ذلك
 بقرات معلومة وأرضها زرع رهنه شرعا مسلما فهل يكون الرهن المزبور صحيحا * (الجواب) *
 نعم يكون صحيحا ويدخل الزرع في الرهن كما صرح به في الثانية وعبارته ولو قال رهنك هذه الارض
 وفيها زرع أو شجر أو غير على الاشجار جاز ويدخل الكل في الرهن ولا يدخل الزرع والثر في البيع
 الا بالذكرو في الرهن يدخل بغير الذكرو لان الرهن لا يصح بدون ذلك فدخل الكل صحيحا اه أقول
 اي لانه لو لم يدخل لزم أن تكون الارض مشغولة بالراهن ورهن المشغول بدون الشاغل غير جائز
 * (سئل) * في الرأنة اذا مات عن ام وزوج غائب فوق مدة الفرو عن بنت صغيرة منه ويريد
 المرتهن أخذ دينه من ثمن الرهن فهل للقاضي أن ينصب وصيا عن الغائب والصغيرة حيث لا وصي
 لها رايها للقاضي الوصي ببيع الرهن لو فاء دينها * (الجواب) * ثم قال في شرح التنوير
 انه لا في من باب التصرف في الرهن فان مات الراهن باع وصيه رهنه باذن مرتهن ودفع دينه لقيامه
 مقامه فان لم يكن له وصي نصب القاضي له وصيا وأمره ببيعه لان نظره عام وهذا الورثة صغار
 فلو كبارا دخلوا الميت في المال فكان عليهم تحليصه جوهره اه وفي فتاوى رشيد الدين
 للقاضي نصب الوصي اذا كان الوارث غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارث الميت
 غائب مدة السفر عمادية من الفصل الخامس في القضاء على الغائب * (سئل) * فيما اذا
 استدان زيد من عمر ودراهم معلومة الى أجل معلوم بعد ما رهن بالدين المزبور عند عمر ونصف
 دار له رهننا مسلما العمرو ثم قبل فلك عقد الرهن ووفاء الدين أكثر زيد بحصة معلومة من نصفه لشركائه
 في الدار المرقومة وصدة قوه على ذلك بدون اذن من عمر ولا اجازة منه فهل لا يجوز هذا الاقرار
 في حق عمر والمرتهن أصلا ولا يبطل حقه في الحبس * (الجواب) * نعم كما في الفصل السادس من
 الذخيرة ونصها واذا تصرف الراهن في المرهون قبل سقوط الدين من غير رضی المرتهن تصرف فالبطل

مطلب رهن البناء فاسد

مطلب اذا مات المرتهن
 صحيح لا يضمن قيمة الرهن

مطلب يصح رهن ارض
 فيها زرع
 مطلب الزرع والشجر والثر
 يدخل في رهن الارض
 بلا ذكر

مطلب في الراهن اذا مات
 عن صغار وغيب

مطلب للقاضي نصب الوصي
 اذا كان الوارث غائبا
 مطلب اذا أقر الراهن
 بالمرهون لغيره لا يجوز
 اقراره في حق المرتهن

الفسخ كالبيع والاجارة والكتابة والهبة والصدقة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتن أصلاً ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الراهن الدين وبطل حق الحبس نفذ تصرفات الراهن اه أقول ويؤمر المقر بقضاء الدين ورد ما أقر به إلى المقر له كما في الدر المختار في لو كان الدين مؤجلاً هل يؤمر بقضائه حالاً أو يؤمر بدفع قيمته للمرتن ثم تسليم الرهن للمقر له أو يشترط إلى حلول الاجل لم أره فراجع * (سئل) * فيما إذا رهن الجدا أبو الاب مال ابن ابنة اليتيم بدين نفسه ولم يكن لليتيم وصى من قبل أبيه فهل يكون الرهن المزبور صحيحاً * (الجواب) * نعم قال في الهداية في باب ما يجوز زيارته ولو رهنه أي الاب بدين على نفسه وبدين على الصغير جاز لا شتما لهما على أمرين جائزين فإن هلك ضمن الاب حصته من ذلك للولد لا يضافه دينه من ماله هذا المقدار وكذلك الوصى وكذلك الجدة أبو الاب إذا لم يكن الاب أو وصى الاب اه ومنه في الزيلعي * (سئل) * فيما إذا كان لا يتام عقار معلوم جار في ملكهم رهنه اتهم الوصى الشرعية عليهم بدين استدانته من بعلها زيد وتسلم زيد الرهن المزبور فهل صح الرهن المزبور * (الجواب) * نعم وللأب أن يرهن بدين عليه عبداً لطفله والوصى كذلك تنوير من الرهن ولورهن الوصى وأوالاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحساناً وعن أبي يوسف أنه أخذ بالقياس خاتمة من تصرف الوصى في مال اليتيم ومثله في شرح الكزلبيني وغيره والمسئلة مفصلة في أدب الاوصياء * (سئل) * فيما إذا كانت هند وصية على ابنها اليتيم فرهنت دارها بدين اليتيم بذمتها وتسلم الرهن من نفسها فهل يكون الرهن غير جائز * (الجواب) * نعم كافي ادب الاوصياء من فصل الرهن وقال العلائي في شرح التنوير له أي للأب رهن ماله عند ولده الصغير بدين له أي للصغير عليه أي على الاب ويجب له أي لاجل الصغير بخلاف الوصى فإنه لا يملك ذلك سراجية وكذا عكسه فلا بد رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور شفته جعل كمنخصين وعبارتين كثرانه مال طفله بخلاف الوصى لانه وكيل محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع وتعامه في الزيلعي اه * (سئل) * فيما إذا استدان زيد من عمرو دراهم معلومة وتسلمها منه بعد ما رهن عنده على ذلك زرع شعيرة فأثما في ارض وقف وسلم منه ثم مات زيد قبل دفع الدين ولم يترك شيئاً عليه ديون اخرى لجماعة فهل يكون عمرو أحق بالرهن من بقية الغرماء ويعامل الرهن الفاسد معاملة الصحيح * (الجواب) * نعم ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة الخ اشباه وفي شروط الظهيري شراء الزرع قبل الادراك يجوز ويؤمر بالقطع الخ بزانية من البيوع وفي الدر لا يصح رهن مشاع وعر على شجرة دونه أي دون الشجر وزرع ارض أو نخلة أو دونها أي دون الارض لان المرهون متصل بما ليس بمرهون فخلق فكان في معنى المشاع اه أقول وقيد في السؤال بقوله بعد ما رهن الخ ليكون الرهن سابقاً على الدين اذ لو كان لاحقاً لم يعامل معاملة الصحيح كما مر عن البزاية * (سئل) * فيما إذا اتفق المرتن على الرهن باذن الحاكم وجعله الحاكم ديناً على الراهن ويريد الرجوع على الراهن بذلك فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وكل ما وجب على احدهما أي الراهن أو المرتن فأذاه الاخر بغير أمر القاضي كان سبباً عافياً اذاه كما إذا قضى دين غيره بغير أمره الا أن يأمره القاضي ويجعله ديناً على الاخر فينذر رجوع عليه وبمجرد أمر القاضي من غير تصريح يجعله ديناً عليه لا يرجع كافي المنقط وعن أبي حنيفة انه لا يرجع عليه إذا كان صاحبه حاضراً وان كان بأمر القاضي وتعامه في المنع من الرهن * (سئل) * فيما إذا كان زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم وبه رهن عند زيد فقضى رجل دين عمرو الراهن طوعاً وقبضه زيد فهل يسقط الدين ولا رهن أن يأخذه رهنه * (الجواب) * نعم رجل له على رجل ألف درهم وبه رهن عند صاحب المال فقضى رجل دين الراهن طوعاً وقبض الطالب سقط الدين وكان للمطلوب أن يأخذه رهنه فان لم

مطلب يصح رهن الجدا مال ابن ابنة اليتيم بدين على نفسه

مطلب يصح رهن الوصى مال اليتيم

مطلب للأب رهن ماله عند الصغير بخلاف الوصى

مطلب رهن الزرع فاسد معاملة معاملة الصحيح

مطلب إذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين يعامل معاملة الصحيح

مطلب فيما إذا اتفق المرتن على الرهن باذن الحاكم

مطلب تبرع بقضاء دين غيره وبه رهن

قوله الى ملك المتطوع عليه
حكم اذ رأيت في نصحتي
الخاتمة أيضا اه منه
مطلب المرتن اذا ادع
الرتن بضم

ياخذ حتى هلك الرهن كان على المرتن أن يرد على المتطوع ما أخذ منه ويعود ما أخذ من المتطوع الى
ملك المتطوع عليه وكذلك رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبض العبد فترع انسان بقضاء
الرتن ثم استحق العبد وأردت بعيب بعد القبض بقضاء أو قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء كان على بائع
العبد والرتن على المتبرع لا على المشتري خاتمة من فضل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز * (سئل) *
في المرتن اذا ادع الرهن عند رجل بدون اذن من الراهن وهلك عند الرجل فهل يضمن المرتن كل
قيمه * (الجواب) * نعم وليس المرتن ببعده ورهنه واخارته واعازته ولو فعل بصير متعتيا
ولا يبطل عقد الرهن فصولين من انواع الضمانات وفي كل موضع لو فعل المودع بالوديعة لا يبرم
فكذلك المرتن اذا فعل ثم الوديعة لا تودع ولا تعاد ولا تؤخر فكذلك الرهن وليس المرتن أن يؤخر الرهن
وليس له أن يرهنه وليس له أن يبره خلاصة قبيل الفصل الخامس * (سئل) * في المرتن اذا
رهن الرهن عند رجل آخر بغير اذن الراهن وهلك عند الرجل هل يضمن المرتن متعتيا فيضمن
قيمه * (الجواب) * نعم وليس للمرتن أن يرهن الرهن فان رهنه بغير اذن الراهن كان للراهن
الاول أن يبطل الرهن الثاني وبعده الى يد الاول ولو هلك في يد الثاني قبل الاعادة الى يد الاول
فالراهن الاول بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن المرتن الاول يكون ضمنا
رهنيا وملك المرتن الاول بالضمان الاول وصار كأنه رهن ملك نفسه وهلك في يد المرتن الثاني
وان ضمن المرتن الثاني يكون الضمان رهنيا عند المرتن الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع
المرتن الثاني على الاول بما ضمن ويدينه ولو رهن المرتن الاول عند الثاني باذن الراهن الاول صح
الرهن الثاني وبطل الرهن الاول فصار كأن المرتن الاول استعار مال الراهن الاول للرهن
فرهنه هذه الجملة في شرح الطحاوي عبادية في الفصل ٣١ * (سئل) * في المرتن اذا
رهن الرهن عند آخر باذن الراهن الاول هل يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الاول * (الجواب)
نعم كما صرح به في العبادية ومز آنفا * (سئل) * فيما اذا استبدان زيد من عمرو دراهم وأرهن
عنده على ذلك داره رهننا شرعا مسلما ثم باعه الدار وقاصه بثمان من دينه قام الا بكره يدعي أن
الدار موهنة عنده يدعي في ذمة زيد رهننا سابقا على رهن عمرو ويدون تسلم للدار فهل يكون الرهن
غير صحيح لكونه غير مسلم * (الجواب) * القبض شرط للزوم الرهن وصح في المجتبى أن القبض
شرط الجواز كما في العلائي فعلى القول الاول يكون رهن زيد الدار عند عمرو رجوعا عن الرهن عند
بكر وعلى القول الثاني الصحيح يكون رهنه عند بكر غير جائز من أجله ولا تسمع دعوى بكر المذكور لما
في البرازية ان ادعى المرتن الرهن مع القبض يقبل برهنه عليه وان ادعى الرهن فقط لا يقبل والله
تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا استبدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم موجلا
الى أجل معلوم ورهن زيد عند عمرو ودوره الجارية في ملكه رهننا شرعا مسلما الرهن المذكور
بكر العدل فقبضه بكر ثم ما ثم وكل زيد بكر ابيع الرهن عند حلال الاجل فهل يكون التوكيل
المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم اذا اوضحنا أي الراهن والمرتن الرهن على يد عدل صح
وضعهما عندنا ويتم الرهن بقبضه أي بقبض العدل ولا يأخذ أي الرهن احدهما أي الراهن
والمرتن منه أي من العدل لانه تغلق به حقه ما ضمن لودفعه الى احدهما فان وكل الراهن
المرتن أو العدل أو غيرهما أي غير المرتن والعدل يبيعه أي يبيع الرهن عند حلال الاجل
صح أي التوكيل لان الرهن ملكه فله أن يبيع كل من شاء من هؤلاء يبيع ماله معلقا أو متجزئا الخ
تم مختصرا

مطلب في المرتن اذا رهن
الرهن بلا اذن

مطلب رهن المرتن الرهن
عند آخر باذن الراهن بطل
الاول وصح الثاني
مطلب رهن عند رجل
وادعى آخر انه موهون
عنده قبله بلا تسلم لا تسمع
دعواه

مطلب وضع الرهن عند
عدل ويؤكد ببيع صح ذلك

* (كتاب الجنائيات) *

* (سئل) * فيما اذا ضرب زيد عمرا يسكين فقتل مفسلين من خصم زيد وشلت بسببها ثيابه

اصابعه مع ما بقي من خنصره فما الحكم في ذلك * (الجواب) * لا يجب التنوير فيما ذكر لما في التنوير من فصل الشجاج ولا يقطع اصبع شل جاره وقال أيضا ولا اصبع قطع مفصله الاعلى وشل ما بقي من الاصابع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي اه فيجب عليه في كل مفصل من مفصلات الخنصر ثلث دية الاصبع وهي عشر من الابل أو مائة من الدنانير أو ألف من الدراهم لان الاصبع الواحدة فيها عشر الدية وهي من هذه الانواع الثلاثة وأما بقية اصابعه المشلولة مع ما بقي من خنصره فان كان لا ينفع به فحكمه حكم المقطوع في وجوب الدية فيجب في كل اصبع عشر الدية وفيما بقي من خنصره ثلث عشر الدية وان كان ينفع بذلك ففيه احكومة عدل بأن ينظر الى ما فات والى ما بقي فيحكم بحسبه والله تعالى أعلم والمسألة في الخيرية وفي غيرهما من المتون والشروح أقول فقول التنوير تبعاً لله دية والحكومة فيما بقي محمول على ما اذا كان ينفع به والا ففيه الدية أيضا لما في النهاية عن شرح الطحاوي اذا قطع من اصبع مفصل واحد فشل الساق من الاصبع أو الكف لا يجب القصاص ولكن تجب الدية فيما شل منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان كنانة فدية الكف وهذا بالاجماع ونحوه في غاية البيان وتعاميم هذا المحل في رد المحتار * (سئل) * فيما اذا كان لا يد طبقة اخشاباً بارزة في دار جاره عمر وفعمد عمر ووسلق تحت الاخشاب المزبورة تحفه في ميعة عملها أو وقد فيها نار الاوقد مثلها ولا تحملها الميعة والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق الاخشاب المذكورة فسرت النار الى الاخشاب فأحرقتها وأحرق الطبقة وما فيها من الاسعة بعد ما نهى جاره عن ذلك مراراً فهل يضمن قيمة ذلك * (الجواب) * نعم وفي فتاوى أهل سمرقند اذا التي في التنوير من الحطب ما لا يحتمل التنوير فأحرق بيته وتعدى الى بيت غيره فأحرقه ضمن تارخانية من الفصل ١٨ ومثله في العمادية من أنواع التماسكات وكذلك في فتاوى ابن المؤيد عن المنية وقال في التارخانية من الفصل المذكور أيضاً وفي الكبرى ولو أن رجلاً قطن في أرض نفسه وتلك الأرض بصيقة الى أرض أخرى فأوقد صاحب الأرض الأخرى ناراً على طرف أرضه الى جانب ذلك القطن والعلم محيط بأن مثل هذه النار تحرق مثل هذا القطن في قربه من النار فأحرق ذلك القطن فان صاحب النار ضمن مثل ذلك اه الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به فيجب الجارة من الجنبايات ومثله في الاشياء والدر المختار * (سئل) * في امرأة حرة حبلى من زوجها زيد ضربت بطن نفسها عداً فألقت جنيناً ذكراً ميتاً بعد سبعة اشهر بالاذن زوجها فهل تضمن عاقلة المرأة الغرة ولا ترث المرأة منها وما قدر الغرة * (الجواب) * نعم تضمن عاقلة المرأة لانها انقضت متعدياً وتحمّل عنها العاقلة ولا ترث منها لانها قاتلة بغير حق والقاتل لا يرث والغرة قدرها نصف عشر الدية بخمسة درهم ويجب المقدار المذكور في سنة كما صرح بذلك في المنع وغيره وضمن الغرة عاقلة امرأة اسقطته ميتة عمداً بدواء أو فعل بالاذن زوجها فان أذن لا تنوير من الجنبايات من فصل ضرب امرأة أقول قوله فان أذن لا يبحث فيه في الشرع بلالية بحسب الجنبايات في رد المحتار * (سئل) * في رجل ضرب آخر عمداً على فمه فأسقط سنين من اسنانه فما يلزمه بعد الثبوت * (الجواب) * حيث كان عمداً فله طلب القصاص السن بالسن وان كان خطأً يجب عن كل سن نصف عشر الدية خمس من الابل أو خمسمائة درهم من القضة والله تعالى أعلم أقول لم يبين كيفية القصاص في السن اذا قلعت فليلق سن الجاني وقيل تبرء بالبرد الى اللحم كالموت كسرت قال العلائي وبه أخذ صاحب الكافي قال المصنف يعني صاحب التنوير وفي المجتبى وبه يفتى اه كلام العلائي لكن راجعت المنع الذي هو شرح التنوير للمصنف وراجعت المجتبى فلم أرفعه ما ذلك نعم كتبت في رد المحتار انه مثنى على هذا القول الثاني شرّاح الهداية وعزوه الى الذخيرة والمبسوط وتبعهم الزيلعي وصاحب الجوهر وصاحبها بأنها لا تطلع

قوله ولا يطلع الخ أي ولا يجب القصاص بقطع الخ اذ منه مطلب يجب في كل مفصل ثلث دية الاصبع

قوله المشلولة هكذا في النسخ وصوابه المشلول فان فعل هذه المادة ثلاثي لازم من باب تعب ويتعدى بالهزة فيقال أشل الله اليد أو ما الثلاثي المتعدى نليس المعنى عليه هنا كما نفيد به عبارة المصباح فراجع اه صحيحه

مطلب أو قد نارا كثيرة فاحترقت طبقة جاره ضمن

مطلب التي في التنوير ما لا يحتمل فاحرق بيته وتعدى الى بيت جاره يضمن

مطلب ضربت بطن نفسها فألقت جنيناً ضمن عاقلة المرأة الغرة مطلب الغرة نصف عشر الدية

قوله اجبنل في رد المحتار ينبغي مراجعة النسخة التي بخط المؤلف أو مراجعة رد المحتار لينظر هل اجاب به أو عنه والظاهر الثاني تأمل اه

مطلب ضرب رجل عمداً فتلطم له سنين يجب القصاص مطلب في كيفية القصاص في السن

ومضى على القول الاول في الهداية ومختصر الوقاية والمتقى والاختيار والدرر وغيرها ونقل الطوري
في تكمله الجرح عن المحيط أن في المسألة روايتين ونقل بعضهم عن المتقدم أنه قال ينبغي اعتبار البرد
وفي شرح مثلاً مسكين عن الخلاصة النزاع مشروع والاختلاف بالبرد احتياط والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل عدل إلى امرأة اجنبية وضربها بيمينه العادية على فخها فأسقط سني من
اسنانها العليا فهل على الرجل دية سنينها وما مقدارها *(الجواب)* على الرجل دية
سنينها وقد ردها خمس من الابل أو خمسمائة درهم أو بخمسون ديناراً والله تعالى أعلم وفي التنوير
وشرحه وفي كل سن يعني من الرجل اذ دية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره خمس من الابل
أو بخمسون ديناراً أو خمسمائة درهم لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف
عشر دية لو حتر أو نصف عشر قيمته لو عبداً اه وفيه من باب القود ولا قود عندنا في طرفي رجل
وامرأة وطرفي حتر ووطرفي عبدين لتعد المأثلة بدليل اختلاف ديتهم وقيمتهم والاطراف
كالا موال الخ اه أقول قول المؤلف وقد ردها خمس من الابل الخ أي قدر دية سني المرأة لانه
إذا كان دية سن الرجل خمسا من الابل وكانت دية سن المرأة نصف دية سن الرجل تكون دية السنين
في المرأة كدية سن واحدة في الرجل وقوله وفيه من باب القود الخ استدلال على أن الواجب خسا
الدية لا القصاص وإن كانت الجناية عمداً بناء على أن الماردا بالاطراف مادون النفس فيدخل
فيها السن وبعبارة مختصر القدوري ولا قصاص بين الرجل والمرأة فيما دون النفس انتهى وهي أصرح
في الماردا *(سئل)* في امرأة أصاب فمها جرحاً من امرأة أخرى فأسقط ثمانية من
اسنانها فهل يجب في كل سن ربع عشر الدية وما قدرها *(الجواب)* يجب في كل سن ربع
عشر الدية لكونها امرأة والدية من الابل مائة ومن الذهب ألف دينار ومن الورق أي الفضة عشرة
آلاف درهم والله سبحانه أعلم *(سئل)* في رجل أمر آخر بقلع ضرسه لوجع أصابه
وعين له ذلك الضرس فزعه المأمور ضرساً آخر ثم اختاناً وحلف الآخر على ما عين له فهل تجب الدية
في مال المأمور *(الجواب)* نعم قال في جامع الفتاوى ولو أمر رجلاً بقلع ضرسه لوجع أصابه
وعين السن والمأمور زعه سنناً آخر ثم اختاناً فيه فالحق للآخر أن حلف فالدية في ماله أي المأمور
ومقط القصاص للشبهة ومثله في الحاوي الزاهدي والفقيه وصور المسائل عن مجمع الفتاوى ودية
السن نصف عشر الدية وهو خمس من الابل أو خمسون ديناراً أو خمسمائة درهم والله سبحانه أعلم
(سئل) في رجل ضرب امرأة الحرة على يد حاكمها فقتل بعض أصابع يدها بحيث
لا ينفع به فهل في كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين نصف عشر الدية *(الجواب)*
يجب عليه في كل اصبع من اصابع اليد المذكورة نصف عشر الدية والله تعالى أعلم قال في التنوير
من الديات وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها اه وفيه أيضاً ودية المرأة على
النصف من دية الرجل في دية النفس وما دونها روى ذلك عن علي رضي الله تعالى عنه مرفوعاً
وموقوفاً اه وفي الخبرية من الديات ضمن سؤال ما نصه ثم نظرت إلى ما شئت من المفاصل الباقية فإن
كان لا ينفع به حكمه حكم المقتوع في وجوب الدية اه *(سئل)* في رجل ضرب آخر
على يده بندقية أصابت اصبعه السبابة فقتل ما يلزمه بعد الثبوت *(الجواب)* حيث
شئت فإن كان لا ينفع بها حكم المقتوع ودية الاصبغ عشرة من الابل أو مائة من الدنانير
أو ألف من الدراهم والله سبحانه أعلم وكل عضو ذهب نفعه ففيه دية وإن كان قائماً كيد شات
وعين ذهب ضوؤه ما ملتي قبيل الشجاج ومثله في التنوير وقد أفق بئله الخير الردي *(سئل)* في
صبي عمره نحو عشر سنين دفعه أبوه إلى حائك ليعلم الحياكة فكث عند الحائك أياماً يستغل
في النهار ثم يذهب عشياً إلى أبيه فقصد الصبي ولم يعلم مكانه بدون صنع من الحائك فقام أبوه يطلب

مطلب اسقط رجل سني امرأة
عمداً يلزمه الدية لا القصاص

مطلب لا قصاص بين الرجل
والمرأة فيما دون النفس
مطلب في كل سن من اسنان
المرأة ربع عشر الدية
مطلب أمر غيره بقلع ضرسه
فقلع ضرساً غيره لزمه الدية

مطلب دية سن الرجل نصف
عشر الدية
مطلب في كل اصبع عشر الدية
وفي اصبع المرأة نصف العشر

مطلب دية المرأة نصف دية
الرجل في النفس وما دونها

مطلب ما شئت من المفاصل
فحكمه حكم المقتوع في الدية

مطلب كل عضو ذهب نفعه
ففيه الدية وإن كان قائماً
مطلب فقد الصبي لا يلزم
معلمه إحضاره

الحائلك باحضار مدون وجهه شرعى فهل لا يلزمه احضاره * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك
 فى الخبرية من الاجارة وتؤخذ المسألة أيضا من الاشباه من أحكام الصبيان والله تعالى أعلم
 * (سئل) * فيما اذا كان لهند بندقية مجرية مملوءة برصاص وطلبها رجل ليشتريها فأرسلته اليه
 مع صغير فأخذها الرجل بيده فأوزت وخرجت الرصاصه منها لا يفعل أحد فقتلته فهل لا ضمان على
 هند والصغير * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى رجل له بندقية مجرية مملوءة برصاص فقتل بها
 أسد فقتلته فهل لا ضمان على من اشتراها على خزائنها لا يجوز كذا أحد ولا يفعل فأوزى وخرجت وأصاب
 صاحبها وجماعة فقتلت واحد من الجماعة وخرجت الباقي فام الولاء المقتول بطلبون دية من
 المجر وحين فهل والحالة هذه ليس عليهم ولا على عاقلتهم دية * (الجواب) * نعم وقد أفتى بذلك
 الخير الرئى * (سئل) * فيما اذا ضرب زيد عمر برصاصه جراحة عمدا فأصاب وجهه وجرحته
 ومات من ذلك عن ورثة طلبوا القصاص من زيد الضارب المذكور بعد ما ثبت عليه ذلك بالبينه
 العادلة ثبوتنا شرعيا الذى حاكم الشرع المطهرة فهل تجاب الورثة الى ذلك ويقص من زيد بالوجه
 الشرعى * (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر كما صرح بذلك قاضيان وغيره ويجب على
 ولاية الامور رضا عن الله تعالى لهم الاجور اقامة حدود الدين ونصرة المسلمين قال الله تعالى كتب
 عليكم القصاص فى القتلى وقال تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لزال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم ويناب ولاية الامور على ذلك جزيل الثواب
 من الملك الوهاب والله تعالى أعلم بالصواب وأما الآلة التى توجب القصاص اذا حصل القتل بالآلة
 جارية كالسيف والسكين والرمح والسهم حديد كانت الآلة أو غير حديد كالودج بلطة القصب
 والرمح الذى لاسنن له بعد أن يكون محدودا والعمود والنشابة والسهم الذى لا تصل فيه اذ ارماه
 بخرجه أو ضربه بعمود حديد أو ما يشبه الحديد كالنحاس والشمع والرصاص والذهب والفضة
 اذا ضربه بخرجه أو شق بطنه بخشب محدود أو رماه بصنجة ألف درهم بخرجه أو لم يخرجه فمات من
 ذلك يقتل اه قاضيان من باب القتل أقول كتبت فى رد المحتار أول الجنائيات عن الجوهره العمد
 ما تعدم قتله بالحديد كالسيف والسكين والرمح والخنجر والنشابة والابرة والاشقى وجميع ما كان
 من الحديد سواء كان يقطع أو يضع كالسيف ومطرقة الحداد والزبرة وغير ذلك سواء كان الغالب منه
 الهلاك أم لا ولا يشترط الجرح فى الحديد فى ظاهر الرواية لانه وضع للقتل قال الله تعالى وأتر لنا الحديد
 فيه بأس شديد وكذا كل ما يشبه الحديد كالصخر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يضع
 أو يرض حتى لو قتله بالمثل منها يجب عليه القصاص كما اذا ضربه بعمود من صخر أو رصاص اه
 كلام الجوهره وروى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح فى الحديد ونحوه قال المصدر الشهيد
 وهو الاصح ووجه فى الهداية وغيرها كما سأتى فى الفصل الآتى فى مسألة المترقت وعلى كل فالقتل
 بالبندقية الرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتخرج فيقتص به لكن اذا لم يخرج لا يقتص به على
 رواية الطحاوى اه ما كتبه * (سئل) * فى هذه الحادثة ان فى الورثة صغارا وكبارا
 الكبار أبوه وامه وزوجته والصغار ابنه وبنته والوصى عليهم ما جدهما والده المذكور هل
 لو اده وامه وزوجته القصاص قبل كبر اولاده أم لا * (الجواب) * قال فى التنوير ولل كبار
 القود قبل كبر الصغار الا اذا كان الكبير أجنبيا عن الصغير فلا حتى يبلغ الصغير اه وفى الدرر
 ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير لانه حتى لا يتجزأ الثبوت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال
 العفو والصلح من الصغير منقطع فثبت لكل واحد كفا فى ولاية النكاح اه وفى الملتقى ومن قتل وله
 اولياء كبار وصغار فلا كبار الا قصاص من قاتله قبل كبار الصغار خلافا لهما ومثله فى كتب من
 الاعتبار وفى منظومة الكواكب وجاز أن يستوفى الكبير * من قبل ما أن يكبر الصغير

مطلب خرجت الرصاصه
 لا يفعل أحد فقتلته لا ضمان

مطلب القتل بالرصاص
 الجراح يوجب القصاص

مطلب الآلة التى توجب
 القصاص

قوله الاشقى هو بالشين المجمة
 ما يخرز به كما فى القاموس
 اه منه

مطلب للورثة الكبار
 القود قبل كبار الصغار

مطلب قتل آخر عمداً
وجرحه

(سئل) في رجل قتل آخر عمداً لانه تزوج بجرحه بجديده ولم يرزل صاحب فراش حتى مات من ذلك عن ابن صغير وزوجه وام فاذعت الام بالوصاية على الصغير وجدة الصغير على الشامل ونبت ذلك عليه بالوجه الشرعي فكيف الحكم (الجواب) قال في الملتقى من قتل بجديده المراقص منه ان جرحه بجده وان كان يظهره فلا وعليه الدية اهـ فليست بذلك وفي غالب المتون لشكك التود قبل كبر الصغار وخصه الزبلي وغيره بما اذا كان الكبير ليس بأجنبي عن الصغير فان كان له ولاية عليه لكن لا في ماله كالم والاح فله ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما فانه عندهما يفتقر بلوغ الصغار والصحيح قول أبي حنيفة كما في البدائع ومن خصه وص الشهود يفتقر عنهم سر او علانية فانه يحتاط في الفروج والدماء ما لا يحتاط في غيرهما والله سبحانه الموفق أقول الذي في السؤال انه جرحه بجديده المترخيث وجد الجرح بالحديد وجب القصاص انفاً فاسواء جرحه بجده أو بظهوره وانما الخلاف فيما اذا ضربه بالحديد ولم يجرحه كما اذا ضربه بظهور المز ولم يحصل جرح وقد تقدم انفاً أن الاصح اعتبار الجرح في الحديد ونحوه من الرصاص والذهب والفضة وصحبه في الهداية وأقره شراحنا على خلاف ما هو ظاهر الرواية وأما مسألة ثبوت التود لكبار قبل بلوغ الصغار فهي من مسائل المتون واستثنى منها في التنوير تعال الزبلي ما اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير وهذا بعمومه يشمل ما اذا كان ورثه المقتول زوجة بالغة وبن صغيراً من زوجة غيرهما فان الزوجة هنا أجنبية عن الابن الصغير ومقتضى ذلك انه ليس للزوجة التود قبل بلوغ الصغير وبه أفق الحانوتي وقال انه لم يجد هذا القيد لغير الزبلي ولكنه ثقة ثم ذكر عبارة الزبلي وقال فينتظر على هذا الى بلوغ الصغير اهـ لكن الزبلي لم ينفرد بهذا القيد في القهستاني مانعه وفي الاصل ان كان الكبير أباً استوفى التود بالاجماع وان كان أجنبياً بأن قتل عبده مشترك بين أجنبيين صغير وكبير ليس له ذلك الخ اهـ وكتب في رد المحتار عند قوله الا اذا كان الكبير أجنبياً عن الصغير قال في النهاية بأن كان العبد مشتركاً بين صغير وأجنبي فقتل عمداً ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص قبل بلوغه بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيه حيث ثم قال في النهاية ناقلاً عن المبسوط لان السبب الملك وهو غير متكامل لكل واحد منهما فان ملك الرقبة يحتمل التجزئ بخلاف ما نحن فيه فان السبب فيه القرابة وهي مما لا يحتمل التجزئ وتعامه فيه وظاهر هذا التصور والتعامل ومثله ما قدمنا نقاض القهستاني عن الاصل أن المراد بالأجنبي من كان شريكاً في الملك لا في القرابة فلو قتل رجل وله ابن عمة كبير وابن حالة صغير وهما أجنبيان لا وارث له غيرهما فالكبير القصاص لان السبب القرابة للمقتول وهي مما لا تجزئ فكذلك ما ثبت بها وهو القصاص فيثبت لهما غير متجزئ فلكل واحد استيفاء وانفراد بخلاف الملك فانه متجزئ فلا يثبت القصاص بسببه لكل بانفراد ما لم يجتمعوا يطلب القصاص والصغير ليس من أهله الا اذا كان له أب فيستوفيه مع شريكه ابنه في العبد المقتول وكذا لو قتل عن زوجة وابن صغير من غيرهما فالزوجة القصاص لان مرادهم بالقرابة ما يشمل الزوجية بدليل ثبوت القصاص بالقرابة لكل واحد من الزوجين وفي التشارخاتسة او اخر الباب السابع من كتاب الخنايات المسألة على وجهين اما أن يكون القتل عمداً أو خطأ فان كان خطأ فان كان الشريك الكبير ولي الصغير له أن يستوفى جميع الدية حصه نفسه يحكم المأوى حصه الصغير يحكم الولاية وان كان الكبير أخاً وعم ليس وصياً للصغير يستوفى حصه نفسه فقط وان كان القتل عمداً ان كان الكبير أباً له أن يستوفى القصاص بالاجماع وان كان أجنبياً بأن قتل عبده مشتركاً بين أجنبيين احدهما صغير والاخر كبير ليس للأجنبي أن يستوفى القصاص بالاجماع الا أن يكون للصغير أب فيستوفيان حيث ثم ان كان الكبير أخاً وعم فعلي قول أبي حنيفة له أن يستوفى قبل بلوغ الصغير وعلى قوله ما لا احتياغ الا أن يكون للصغير أب فيستوفى الاب نصيب

مطلب فيما اذا كان الكبير
أجنبياً عن الصغير

الصغير مع الكبير وعلى هذا الاختلاف إذا كان شريك الكبير معتوهاً أو مجنوناً اهـ وتماهه فيها
من الفصل المذكور فلهذه العبارات كما قد حصرت تصوير الاجنبى بالشريك في المالك دون الشريك
في الارث وتغلب المسئلة الذي مر عن المتوسط صريح في ذلك أيضاً وحينئذ فلا تدخل مسألة الزوجة
مع الابن من غير ما تحت الاجنبى المستثنى هذا ما ظهر لفهمى القاصر فتأملوا الله سبحانه وتعالى
اعلم وقد نقل المؤلف عن فتاوى العلامة الشافعى مسألة وهى سئل عن شخص قتل امرأة عمداً وأنا
وثبت ذلك بينه شرعية والحال أن المقتولة خلفت من الورثة زوجاً بالغاً وولداً صغيراً من
شخص غير الزوج الذى قاتل في عصمته فهل يجوز للزوج المذكور أن يقتص منه قبل بلوغ الولد
المذكور أم لا وهل يجوز لوالد الولد المذكور أن يقتص منه لولده قبل بلوغه أو لا الجواب الزوج
المذكور انقصاص قبل بلوغ الولد عند أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه قال في الكنز والكنز القود
قبل بلوغ الصغير اهـ ولوالد الولد الصغير القصاص لولده قبل بلوغه قال قاضيان اللاب استيفاء
القصاص لا يثبت الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض
الله تعالى يدخل فيه الزوج والزوجة وكذلك الدية اهـ وقال الولوالجى ولاية استيفاء القصاص إن
يستحق القصاص والمستحق للقصاص من يستحق مال القاتل على فرائض الله تعالى يدخل فيه
الزوج والزوجة وكذلك الدية والله تعالى أعلم كازرونى من الجنائيات عن فتاوى الشافعى * (سئل) *
في رجل بالغ عاقل عمد الى رجل وضربه بالسيف وقتله وثبت عليه ذلك لدى قاض بالطريق الشرعى
ولم يقتول زوجته واولاد صغيراً منها وابو أمه هي أم ولد لايه المزبور وله تركة ويريد الاب استيفاء
القصاص مع الزوجة من المقتول قبل كبر الصغير فهل يسوغ للاب والزوجة ذلك ولا تراث الام من
تركته * (الجواب) * نعم اذا جمعت الاب والزوجة لهما ذلك قبل كبر الصغير أما بالنظر الى الاب
فباجماع اصحابنا رجهم الله تعالى كما في الزيلعى والمحيط البرهاني وأما بالنظر الى الزوجة فكذلك عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لهما والصحيح قوله كما في البدائع وأما المقتول فلا تراث من تركته حيث
كانت أم ولد ولا تستحق القصاص كما في الخانية ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله
تعالى وبالله التوفيق قال الزيلعى ولو كان الصغير ولياً للصغير ممن له التصرف في ماله كالاب والجد
يستوفيه الكبير قبل أن يبلغ الصغير باجماع اصحابنا سواء كانت الولاية لهما بالملك أو بالقرابة وان كان
وليلاً لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعم فعلى الخلاف فان كان الكبيراً جنيباً عن الصغير لا يملك
الكبير الاستيفاء بالاجماع حتى يبلغ الصغير وعنده الشافعى لا يملك الكبير الاستيفاء في الكل زيلعى من
الجنائيات وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا وليس لاحدهم أن يوكل
باستيفاء القصاص ولو كانت الورثة صغيراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ
الصغار في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قول صاحبيه والشافعى ليس لهم ذلك حتى يبلغ
الصغار خاتمة وفيها ولو في أم الولد والمذبر وولدهما استيفاء القصاص كما في الفن اهـ وفي الاشياء من
النكاح ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية الانكاح للصغير
والصغيرة ثابتة لاولياء على سبيل المكال لكل الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة
على المكال حتى قال الامام الوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كان لبايعين
فان الحاضر لا يملك في غيبة الآخر اتفاقاً لا احتمالاً الفواخ اهـ * (سئل) * في رجل ضرب رجلاً
جراً عمد ابغى حتى يسكن على يده اليمنى وكفه اليسرى فخرجه ومات من ذلك الجرح وثبت ما ذكر عليه
بالبينة العادلة الشرعية المزمكة ثبوتاً ثم عيائهم مات الجرح عن ورثة كان حاضرين وأم غائبة في بلدة
اخرى فهل لا يقضى على الرجل بالقصاص مالم تحضر الغائبة * (الجواب) * ليس للورثة
استيفاء القصاص حتى تحضر الام حيث كانوا كباراً بالاجماع كما صرح بذلك في الكتب المعتمدة

مطلب يستحق القصاص
من يستحق الميراث على
فرائض الله تعالى
مطلب أم الولد لا تراث من
تركته ولدها المقتول
ولا تستحق القصاص

مطلب ليس لبعض الورثة
الكبار استيفاء القصاص
مطلب لا يصح التوكيل
باستيفاء القصاص
مطلب ما ثبت لجماعة فهو
مشترك بينهم الا في مسائل

مطلب اذا كان أحد الورثة
غائباً لا يقضى بالقصاص
مالم يحضر بل يحبس القاتل

مطلب يحبس القتال اذا
قام الحاضر عليه البيعة
مطلب لا يحبس غير المتهم

مطلب لا تعقل العراقل
عمدا ولا عبدا الخ
مطلب الدية في الخطأ خمس

مطلب في بيان من يجب
عليه المال في الجنائيات

قوله على القاتل الا ضرب
على الجاني كافي عبارة
الخلاصة اذ منه
مطلب الدية في شبه العمد
ارباع

تبريرهم في بيان دية شبه
العمد

يحبس قال في المخ واجمعوا على انه لا يقتضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب وقال قبله واجمعوا على ان
القتال يحبس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متمم بالقتل اهـ * (سئل) * فبماذا التهم زيد
بقتيل ولم يثبت عليه ذلك بوجه شرعي وغاب وله أخ غير متمم بذلك يزعم أولياء القليل أن لهم حبس غير
المتهم حتى يحضر المتهم فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم ولا تزور وزارة وزر أخرى
* (سئل) * في بالغ عاقل ضرب صبيانا بعد دى شوكة أصابت عينه البيني فذهب ضوءها
ولا يئنه لابي الصبي على ذلك وانما علم ذلك باعتراف المضارب ولم تصدقه العاقلة فهل يلزم في ذلك
نصف الدية وما قدر ذلك * (الجواب) * وفي العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين
والاذنين والانتين أى الخصيتين وندي المرأة الدية وفي كل واحد من هذه الأعضاء نصف الدية
وفي أشعار العينين الدية وفي أحد هاربها كثر تنوير وقد أجمع العلماء على العمل بمقتضى قوله
عليه السلام لا تعقل العواقل عبدا ولا عمدا ولا صلبا ولا اعترافا حتى لا أقر الحزب بالنقل خطأ لم يكن
اقراره على العاقلة أى الا أن يصدقوه وكذا اقراره القهستاني في المعاقلة فتنبه علائق على التنوير من
باب القود وفيه من الديات والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من المذهب
أو عشرة آلاف درهم من الورق اهـ وفي التنوير من الديات أيضا ويجب دية كاملة في كل عضو
ذهب نفعه كيد ثلث وعين ذهب ضوءها اهـ ومثله في الكثر * (سئل) * في رجل ضرب آخر
بعضا على أجنابه خات من ذلك فما الحكم في ذلك بعد البتوت * (الجواب) * عليه الاثم
والكفارة ودية مغلفة على عاقلته والله تعالى أعلم قال الكرخي في مختصره قال محمد في كتاب الاصل
شبه العمد ما نعمد ضربه بالعصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل
ضرب رجلا بعصا فتسله أن ذلك شبه العمد وكذلك لورماه بحجر فتجبه صور المسائل من
الجنائيات وفي الدر المختار الثاني شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكرنا بما لا يفرق الاجزاء
ولو بحجر وخشب كبيرين عنده خلافا لغيره اهـ قلت الذي فهم من كلام الدر وغيره أنه لو ضربه
بعضا أو سوط أو حجر غير فلا قود عليه بالاجماع وأما الضرب بالحجر أو الخشب الكبير كخشب المزار
فلا قود عنده خلافا لهما والله تعالى أعلم وفي الفتاوى الصغرى العمد المحض اذا اوجب الدية
أوجب في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيهما على العاقلة وشبه العمد في التفسير وجب
الدية على العاقلة وفيما دون النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة خلاصة من كتاب الديات ومثله
في البرازية وعبارتها المال الواجب بالعمد المحض يجب في مال القاتل فيما دون النفس وفي النفس
وفي الخطأ فيهما على العاقلة وفي شبه العمد لو نفع على العاقلة وفيما دونها وان بلغ الدية على
القاتل أقول لم يبين المؤلف دية شبه العمد وقد قال في التنوير وشرحه أول كتاب الديات دية شبه
العمد مائة من الابل ارباعا من بنت مخاض وبنت لبون وحقة الى جذعة باذخال الغاية وهي الدية
المغلظة لا غير ثم قال والدية في الخطأ أخماس منها ومن ابن مخاض أو ألف دينار من المذهب أو عشرة
آلاف درهم من الورق اهـ قوله وهي الدية المغلفة لا غير أى لا يحجر القاتل في شبه العمدين دفع الورق
او العين أى المذهب او الابل بل اللازم عليه الابل وكلام الهداية يشير الى هذا وهو صريح ما تقدم أو
كتاب الجنائيات من أن حكم شبه العمد الاثم والكفارة ودية مغلفة على العاقلة اهـ فلو كان الواجب
ابتداء ما هو أعم من الابل لم يكن لتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتقوت حكمة التغليظ نفا فليكن
على ذكر منك لتحرره كذا في حاشية الشربلالي عن الدرر والذى حرره في رد المحتار أن عبارات
المؤن مختلفة المفهوم فان المفهوم من عبارة التنوير السابقة وغيرها كالهداية والاخبار والكثير
والمثلي أن الدية في شبه العمد لا تكون من غير الابل فعنى التغليظ أنها وجبت على الجاني من نوع
واحد بخلاف الدية في الخطأ فانه يحجر فيها بين دفعها من الابل أو المذهب أو الفضة والمفهوم من الوفاية

والاصلاح والفرار انما تكون من الانواع الثلاثة وعليه معنى التغليب فيها انما اذا دفعت من الابل
تدفع ارباعا بخلاف دية الخطا فانما أخف من الارباع وبذلك صرح في مختصر القدوري
حيث قال ولا يثبت التغليب الا في الابل خاصة فان قضى من غير الابل لم تغلظ اه وفي الجمع تغلظ
دية شبه العمدة في الابل قال شارحه حتى لو قضى بالدية من غير الابل لم تغلظ وكذا في درر البحار
وشرحه غرر الاذكار وفي جنائيات غاية البيان وتغلظ الدية في شبه العمل في الابل اذا اقرضت
الدية فيها فأما غير الابل فلا يغلظ فيها قال في الجوهره حتى انه لا يزداد في الفضة على عشرة آلاف ولا
في الذهب على ألف دينار اه وفي درر البحار اتفق الاثمة على أن الدية من الذهب في الخطا وشبهه
العمد ألف دينار فهذه العبارات صريحة في أن دية شبه العمدة لا تختص بالابل بل تكون منه ومن
الذهب والفضة كدية الخطا وانما الفرق أنها اذا دفعت من الابل فان كان في شبهه العمدة تغلظت بان
تدفع ارباعا وان كان في الخطا فلا بل تدفع أخف ساو هل الخيار في تعيين أحد الثلاثة للقاتل أم للقاضي
لم أره صريحا لكن عبارة الجمع وغاية البيان تقدم الثاني والله تعالى أعلم * (سئل) * فحين انتم
بقتل رجل والرجل صغار ووزوجة وجد أبو أب فبحر الجدة عن اثبات ذلك بالوجه الشرعي لعدم البينة
فصالح وفي الصغار المذكور عن انكار بيع معلوم من الدراهم مع ثبوت الحظ والمصلحة في ذلك
للصغار فهل يكون الصلح المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في العمادية والله تعالى
أعلم وفي فتاوى الخافوق في جواب سؤال أجاب حيث كانت الام وصية على ولديها اللذين هما اخوا
الميت كان لهما الصلح على احدي الروايتين لكن قالوا على هذه الرواية المجوزة للصلح ان الصلح اذا كان
على أقل من قدر الدية لا يجوز اقول الظاهر رجل هذا الكلام على ما اذا كان القتل ثابثا أما
اذا كان الصلح عن انكار فيجوز قياسا على دعوى مال الميت كما صرح بذلك العمادى في الفصل
السابع والعشرين حيث قال الوصى اذا صالح عن حق الميت أو عن حق الصغير على رجل فان كان
المتدعى عليه مقرر بالمال أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز الصلح على أقل من الحق وان لم يكن
كذلك يجوز اه فجعل الصلح من الوصى جائزا على أقل من الدين اذا لم يكن كذلك والله تعالى
أعلم كازرونى عن الخافوق من كتاب الصلح * (سئل) * في وصى عمدا الى صبي وضربه بقصد دم
على أصابع يده اليمنى فقطع مفصلا من سببته فهل يجب عليه ثلاث دية الاصبع في ماله بعد الثبوت
* (الجواب) * نعم وفي كل أصبع من اصابع اليدين والرجلين عشرها وما فيها مفصلا في
أحد هاتئ دية الاصبع ونصفها لو فيها مفصلا تنوير من الديات وغيره من المتون وعمد الصبي
وخطاه سواء عندنا وتجب الدية في الحالين وتكون في ماله في فصل العمدة لان العاقلة لا تعقل
العمد ولا كفارة عليه في الخطا عندنا أحكام الصغار من مسائل الجنائيات ومثله في التنوير اقول
الذى في التنوير هكذا وعمد الصبي والمنجون خطأ وعلى عاقلة الدية اه ومثله في متن الجمع وشرح
درر البحار مع التنبية على أن وجودها في ماله قول الامام الشافعي وذكر الاستروشنى في أحكام
الصغار قبل العبارة التي نقلها المؤلف عنه مانع عمدا الصبي والمنجون خطأ وفيه الدية على العاقلة
والمعتوم كالمجنون اه فهذا مخالف لقوله وتكون في ماله وقد يوفق بما ذكره في شرح التنوير عن
الدرر بقوله وعلى عاقلة الدية ان بلغ نصف العشر فاكثر ولم يكن من عجم والافنى ماله درر اه فيحمل
مانع المؤلف عن أحكام الصغار من أن الدية في ماله على ما اذا كان الواجب بالجنائية لم يبلغ نصف
العشر لانه يسلك فيه مسلك الاموال كما في الزبلى أو يحتمل على ما اذا كان الصبي من العجم لانه لا عاقلة
لهم لكن ينافيه التعليل بقوله لان العاقلة لا تعقل العمدة فتأمل قال المؤلف وفي أدب القضاء للخصاف
اذا وقع الدعوى على الصبي المنجور عليه ان لم يكن للمتدعى بينة فليس له حق احضاره ولكن يحضر
أبوه حتى اذا ازم الصبي شئ يؤدى عنه أبوه من ماله وفي كتاب الاقضية أن احضار الصبي في الدعوى

مطلب يصح صلح الوصى
على أقل من الدية اذا لم يقدر
على اثبات العقل

مطلب عمدا الصبي
وخطاه سواء

مطلب شرب امرأة
فألفت جنباً حياً ثم مات

مطلب القول في سقوط
العاقلة في زمانها لعدم
التناصر

مطلب لا عاقلة للعجم

قوله وغيرهما لعله وغيره
مطلب تؤخذ الدية
العاقلة في ثلاث سنين الخ

شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا من شرط ذلك سوا كان الصغير مدعباً أو مدعى عليه
ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن لصبي وصي وطلب المدعى من القاضي أن يتسب عنه وصياً أباه
القاضي إلى ذلك وفي قتارى القضاة يظهر الدين والعجم أنه لا يشترط حذرة الأطفال الرضع عند
الدعوى اه أحكام الصغار من الجنائيات * (سئل) في رجل شرب آخر بخير فأصاب
امرأة حرة حامل فألفت جنباً بسبب الضرب وكان حياً ثم مات بعد ساعة فهل تجب دية كاملة على
العاقلة * (الجواب) نعم قال في الاختيار وإن ألفت حياً ثم مات ففيه الدية على العاقلة
وعليه الكفارة لأنه صار قائلاً وإن ألفت ميتاً ثم مات ففيه الدية والغرة أو ربنا اه وفي المنع
شرب بطن امرأة حرة ولو كانت كريمة أو مجوسية فألفت جنباً ميتاً وجب غرة ونصف عشر الدية في سنة
فإن ألفت حياً مات فدية كاملة أي تجب دية كاملة على الضارب لأنه أنفأ آدمياً خطأ أو شبه عمد
فتجب فيه الدية الكاملة والجنين الذي استبان بعض خلقه كالجنين التام في جميع هذه الأحكام
لا تطلق ما روينا اه قوله على الضارب أي وتؤخذ من عاقلة كما حصر في كلام الاختيار ويؤخذ من
كلام البرازية المذكور في هذه المجموعة أو يعمل على القول بسقوط العاقلة في زمانها كذكره العلائي
والحاوئي لأن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وعن كل واحد المكره لصاحبه وحيث لا
قبيلة ولا تناصر فالدية في ماله أو بيت المال فقد حصل التوفيق بين العبارتين وذكر في المحط عن قتارى
أبي الليث صبيان يلعبون بالرمي فزيت بهم امرأة فرمى صبي ابن تسع سنين أو نحوهما فأذهب عينها
قال الفقيه أبو جعفر أنه لا عاقلة للعجم وبه كان يفتي ظهير الدين المرعشي وفي جنائيات الملتقط صبي
رمى سهماً فذهبت عينه لا ضمان على والده عند أبي بكر لأنه يقول لا عاقلة للعجم لعدم التناصر وإنما
العاقلة للعرب لا تناصر فإن كان للصبي عاقلة يجب على عاقلة بالينة ولا يجب بأقارار السبي
ولا بشهادة الصبيان شئ اه أحكام الصغار من مسائل الجنائيات يجب انقلب فأس من يد قصاب
كان يكسر العظم فألفت عضو إنسان يمين وهو خطأ والدية في ماله لأنه لا عاقلة للعجم استنع لانهم
ضيعوا أنسابهم ولا تناصرون والعاقلة جاءت في العرب وهو مختار أبي جعفر وبه يفتي الإمام
المرغني في وفي الخلاصة مثله وعلى هذا الربط رجل امرأة غيره فضرها على الأرض وفي يدها صبي
فأتى بذلك السبب يمين الضارب دية الصبي إن لم يكن من العرب ولا تفتن عاقلة كوافع الحجر
في ملك غيره فقتل إنسان حاوى الزنا هدى في التسبب من الجنائيات وفي شرح التنوير للعلائي صرح
شيخنا الحاوئي أن التناصر منتف الآن لغلبة الحسد والبغض وعن كل واحد المكره لصاحبه
فتنبه قلت وحيث لا تناصر ولا قبيلة فالدية في ماله أو بيت المال اه أقول قد أفتى العلامة الحاوئي
بذلك في عدة مواضع من فتاواه فتذكر عبارته في بعض المواضع لتوضيح المقام ونصه الدية على
العاقلة وهي أهل الديوان إن كان القاتل منهم وإن لم يكن منهم فعاقلة قبيلته ويدخل فيها من كان
عصبة وانما يكون القاتل كأحد من أهل الديوان أما إذا لم يكن فلا شئ عليه كافي المعراج
وفي التنازع الثانية عن السغنائى وغيرهما وتؤخذ الدية من العاقلة في ثلاث سنين وقد نص محمد رحمه الله
تعالى على أنه لا يراد كل واحد من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة دراهم وأربعة فلا يؤخذ من كل
واحد في كل سنة إلا درهم أو درهمين وثلاث وهو الأصح كافي الهداية فإن لم تنسح القبيلة لملك ثم اليهم
أقرب القبائل نسباً كافي المعراج ناقلاً عن الذخيرة قال المشايخ هذا الجواب انما يستقيم في حق العرب
لانهم حفظوا أنسابهم فأمكن إيجاب العقل على أقرب القبائل من حيث التلب أما أنه لا يستقيم
في حق العجم لانهم ضيعوا أنسابهم ولا شك أن أهل الامصار الآن قد صاروا كالعجم لانهم ضيعوا
أنسابهم ولا تناصرون فيما بينهم وصرح المشايخ أن التناصر شرط قال في معراج الدراية شرح الهداية
مانه وأفتى أبو الليث وأبو جعفر الهندواني وظهير الدين المرعشي أنه لا عاقلة للعجم لانهم ضيعوا

أناسهم ولا يتناصرون فيما بينهم وهو الاشبه وقال في البرازية وعاقلة كل انسان من يتناصر هو به ان من
الديوان فعاقلة أدخل ديوانه والصناع بعضهم لبعض ان كانوا يتناصرون بالديوان والصناعة اه
وحيث علم أن التناصر شرط وهو لا يوجد في هذا الزمان لغلبة الحسد وبعض الناس به فهم لم لبعض
وغنى كل واحد المكر وه لصاحبه فمكون الدية حينئذ في بيت المال قال ابن فرشته في شرح الجمع
ومن لاعاقلة له في ظاهر الرواية تجب في بيت المال وقال صاحب البرازية مانصه وان لم تكن له عسيرة
ولا ديوان فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن وجب عليه شيء لا يؤخذ من غيره
هذا ما وقفت عليه من كلامهم والله تعالى أعلم اه كلام العلامة الحائري ثم ان وجوبه في بيت المال
انما هو حيث كان مستظما والا فقي مال الجاني قال في المجتبى مانصه قلت وفي زماننا يجوز ان لا يكون
الافق مال الجاني الا اذا كان من اهل قرية او محلة يتناصرون لان العشار فيها قد وهت ورجحة
التناصر من بينهم قدر فعت وبيت المال قد انعدم نعم أسامى أهلها مكتوبة في الديوان ألوف ومئات
أمكن لا يتناصرون به فتعين أن يجب في ماله اه وفي النقاية وشرحيهما للقهستاني ومن لاعاقلة
له أي من العرب والعجم يعطى الدية من بيت المال ان كان موجودا أو مضبوطا والا أي الا يكن كذلك
فعلى الجاني اه وقد مر أن الدية حيث وجبت على العاقلة تؤخذ في ثلاث سنين وانه لا يؤخذ
من كل واحد منهم أكثر من ثلاثة دراهم وبقي ما اذا لم تكن له عاقلة وتوجب في ماله فكيف تؤخذ
نفس في المجتبى عن الناطقي أنه يؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة وقال صاحب المجتبى قلت
وهذا أحسن لانه من حفظه فقد رأيت في كثير من المواضع أنه تجب الدية في ماله في ثلاث سنين اه
وارتضاء العلائي في شرح التنوير وقال وأقره المصنف اه لكن هذا مشكل جدا لان قوله يؤدى
في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة ان كان المراد في ثلاث سنين يلزم أن يكون الواجب عليه تسعة
دراهم أو اثني عشر درهما وان كان المراد في كل سنة من مدة عمره حتى تنقضى الدية واذا مات الجاني
فمن يؤخذ الباقي وكيف يؤخذ فتعين المصير الى ما نقله عن أكثر المواضع من وجوبه في ماله في ثلاث
سنين فانه لا اشكال فيه وقد صرح في غاية البيان بأن الذي لا عاقلة له تجب الدية في ماله في ثلاث
سنين من يوم القضاء كما في المسلم اه لان الذي لا حق له في بيت المال تجب الدية في ماله ابتداء
واذا فقد بيت المال وجبت الدية على المسلم في ماله صار كالذي تجب عليه في ثلاث سنين ابتداء
من يوم القضاء لان يوم الجناية فاعتنم هذا المقام فانه مما لم أسبق الى تحريره والحمد لله على تيسيره
* (سئل) * في رجل ضرب رجلا حرا على احدى عينيه عمدا فذهب بذلك ضوءه فهل يلزمه
نصف الدية * (الجواب) * نعم قال في التنوير وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفسه
بضرب ضارب كيدشات وعين ضوءه او صاب انقطع ماؤه اه وفيه أيضا وفي كل واحد من
هذه الاشياء المزدوجة نصف الدية اه أقول قوله وتجب دية كاملة أي دية ذلك العضو الذي ذهب
نفعه فلا يشافي أن الواجب في العين نصف دية النفس ثم ان كلام المؤلف فيه نظر لانه في هذه الصورة
يجب القصاص لا الدية حيث كان الضرب عمدا وكان الذاهب مجرد الضوء والعين قائمة قال في التنوير
وشرحه في باب القود فيما دون النفس وكذا عين ضربت فزال ضوءها وهي قائمة غير منخسفة فيجعل
على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة محلاة ولو قلعت لا قصاص لتعذر المعاملة اه * (سئل) *
في امرأة ضربت بنتا بتجهاط عمدا فقتلت عينها فما يلزمها بعد الثبوت الشرعي * (الجواب) *
يلزمها بعد الثبوت الشرعي ربع الدية لان في العينين الدية وفي احدها نصف الدية ودية المرأة في
النفس والاطراف على النصف من دية الرجل لان حالها انقص من حال الرجل ومنفعة اقل وقد ظهر
أمر النقصان بالنصف في النفس فكذا في اطرافها وأجزائها اعتبارا بها كذا في الهداية فعلى هذا
يلزمها ربع الدية وهي خمسة وعشرون من الابل أو مائتان وخمسون ديناراً من الذهب أو ألفان

مطلب دية العين نصف دية
النفس

مطلب في عين المرأة ربع الدية

وخمسمائة درهم من الفضة * (سئل) * في رجل ضرب رجلاً فضيب عداً فأصاب خذقه فأقطع
 اثنين من أسنانه العليا يلزمه شرهما * (الجواب) * إذا طاب الرجل المقترب من الضارب
 القصاص حيث كان عداً يقتص منه بعد الثبوت الشرعي السن بالسن وإن أراد الدية ففي كل سن
 نصف عشر الدية خمس من الأبل أو خمسمائة درهم من الفضة والمثلة في الشجاج من التنوير وغيره وفي
 الخيرية من الجنائيات أيضاً أقول ظاهر هذا الجواب أن المجني عليه مخير بين القصاص وأخذ الدية مع
 أن المذكور في السؤال أن الجناية هنا عداً وقد صرحوا بأن موجب القتل العمد الأثم والقود عينا
 فلا يصير مالا إلا بالتراضي فليس للولي أخذ الدية إلا برضى القاتل خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى في
 أحد قوله حيث أثبت الخيار للولي بين القصاص والدية سواء رضى القاتل أو لا وهذا وإن صرحوا به
 في الجناية على النفس فالظاهر أنه كذلك في الجناية على ماله كما يظهر من فروعهما الكثيرة منه الوقوع
 رجل يد رجل وهي صحيحة ويد القاطع مثلاً ثبت الخيار لمقطوع يده إن شاء أخذ الدية وإن شاء اقتص
 وإنما ثبت الخيار له بسبب العيب فلو كان الخيار له مطلقاً لم يصوروه في المعيب وفي شرح التنوير وعلى
 هذا في السن وسائر الأطراف التي تقاد إذا كان طرف الضارب والقاطع معاً يتخير المجني عليه
 بين أخذ المعيب والأرض كاملاً الخ اه وفي أول الجنائيات مانصه وهو أي شبه العمد فمادون النفس
 من الأطراف عداً موجب للقصاص فقوله موجب للقصاص دال على أنه لا خيار فيه وذكر الزبلي عند
 الاستدلال بالمدعى بأن موجب القود لا خيار مانصه وعن أنس بن مالك أن عمته الربيع لظمت
 جارية فكسرت ثيبتها فقال عليه الصلاة والسلام حين اختصموا إليه كآب الله القصاص
 ولو كان المال واجبا به تلزم من وجب له أحد الشئيين على الخيار لا يحكم به بأحد هـ ما معنا
 وإنما يحكم بأن يختار أي ما شاء اه وفي الفتاوى الخيرية يلزمه في كل سن خمس من الأبل أو خمسمائة
 درهم هذا إذا كان خطأ وإن كان عداً ففيه القصاص السن بالسن والله تعالى أعلم اه ثبت بما ذكرناه
 وبما تركناه من خوف التطويل أنه لا خيار عندنا في العمد ولو فمادون النفس بل موجب القود
 حيث أمكن والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا جرح رجل آخر ثم عفا الجرح عن الجراح
 قبل موته عن الجراحة وما يحدث منها مات الجرح فهل يكون العفو جائزاً * (الجواب) * نعم
 وفي الدرر عن المسعودية لو عفا الجرح أو ألبس بعد الجرح قبل الموت ماز العفو واستحسننا
 علائق على التنوير من فصل في القود وإن سرى إلى النفس ومات فإن كان العفو بلفظ الجناية
 أو بلفظ الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شيء على القاتل وإن كان بلفظ الجراحة ولم يذكر
 وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقياس أن يجب القصاص
 وفي الاستحسان يسقط القصاص للشبهة ويجب الدية في مال القاتل لأنه عداً وعند أبي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى يصح العفو ولا شيء على القاتل هذا إذا كان القتل عداً فأما إذا كان خطأ
 فإن برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شيء على القاطع سواء كان بلفظ الجناية أو الجراحة وذكر
 وما يحدث منها لم يذكر وإن سرى إلى النفس فإن كان العفو بلفظ الجناية أو الجراحة وما يحدث
 منها صح أيضاً ثم إن كان العفو في حال صحة الجرح بأن كان يذهب ويحيى ولم يصرفه فإش يعتبر من
 جميع ماله وإن كان في حال المرض بأن صار ذافراً يعتبر عفو من ثلث ماله لأن العفو تبرع منه
 وتبرع المريض في مرض موته يعتبر من ثلث ماله فإن كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر
 عن العاقلة وإن كان لا يخرج كله من الثلث فقلته يسقط عن العاقلة وثالثه يؤخذ منهم وإن كان بلفظ
 الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة وعندهما يصح العفو
 وهذا كقوله عفو عن الجناية أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء من جنائيات البدائع لمخصاً
 انقروى أقول والفرق على قول الإمام بين قول المجني عليه عفو عن الجناية وقوله عفو

مطلب إذا كانت الجناية عداً
 لا خيار للعبي عليه بين
 القود والدية بل له القود فقط
 عندنا

مطلب يصح عفو الجرح
 قبل موته عن الجراحة
 وما يحدث منها

مطلب العفو عن الجناية
 إن كان في حال الصحة فمن
 جميع المال والاثنى الثلث
 مطلب في الفرق بين قوله
 عفو عن الجناية وقوله
 عفو عن الجراحة

عن الجراحة أو عن القطع أن لفظ الجناية يشمل السارى منها وغيره فالقتل يسمى جناية بخلاف القطع والجراحة فإنه لا يشمل السارى ما لم يزد قوله وما يحدث منه فإذا قال المجرع أو المقتوع عفوت عن الجناية بكون عفوا عن الجرح والقطع وعن القتل إذا سرت الجناية إليه وإذا قال عفوت عن الجراحة وما يحدث منها أو عن القطع وما يحدث منه فكذلك لأن قوله وما يحدث منه صريح في شمول البرية بخلاف ما إذا لم يقل وما يحدث منه فإنه لا يشملها وعندهما لافرق بين الالفاظ الثلاثة لأنه يراد بالعفو عن الجراحة ونحوها العفو عن موجبها فيشمل النفس كالجناية والمتون على قول الامام * (سئل) * في رجل قتل رجلا عمدا بغير حق بالة جراحة من حديد وثبت عليه ذلك بوجهه الشرعى ثم عفا عنه بعض أولياء المقتول الوارثين له فهل يسقط القصاص بعفوه ولم يبق من الورثة حصته من الدية * (الجواب) * نعم ويسقط بصلح أحدهم وعفوه وللباقي حصته من الدية درر من باب ما يوجب القود ثم قال في شرجه ولا حصة للعاقب لا سقط حقه اهـ والمسئلة في التنوير والمخ والمقتي وغيرها والدية تورث اتفاقا لشبهاء من الفرائض وعفو الاولياء قبل موت المجرع يصح كما يصح عفو المجرع لوجود السبب وصحة البراءة تعتمد وجود السبب برأية قبيل الشجاج عفا الولي عن نصف القصاص سقط الكل ولا ينقلب الباقي مالا حاوى الزايدى من فصل أمر الغير بالجناية * (سئل) * فيما إذا عفا ولي المقتول عن القاتل عمدا عن القصاص فهل يسقط القصاص بعفوه * (الجواب) * نعم ويسقط القود بموت القاتل وبعفو الاولياء وبصلحهم عن مال ولو قليلا فيجب حالا وبصلح أحدهم وعفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلاث سنين على القاتل تنوير الابصار من باب القود فيما دون النفس ومثله في الملتقى أقول وما وقع في الاختيار وشرح الجمع من أن الباقي من الدية على العاقلة رده العلامة قاسم بأنه ليس بقول لاحد مطلقا وردة أيضا حاشيته على شرح الجمع بأنه مخالف لسائر الكتب من أنه على القاتل في ماله قال وهو الثابت دراية ورواية وتمامه فيما حذرناه في رد المحتار وكتب فيه مانصه تمة عفا الولي عن أحد القتاتين أو صالحه لم يكن له أن يقتص غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قاضخان وغيره أن له اقتصاصه قهرا متانى قلت وبالثاني أفق الرمي كما في أول الجنائيات من فتاواه * (سئل) * في رجل ضرب آخر على يده اليسرى عمدا بسيف فسلت يده وذهب نفعها ثم أقر المضروب بالاكراه المعتبر شرعا أنه أبرأ الضارب من دية يده المزبورة فهل إذا ثبت ما ذكر بوجهه الشرعى يكون الأبراء المذكور غير صحيح * (الجواب) * نعم إذا ثبت اكراهه بذلك الرجوع عما أبرأ نفسه والله تعالى أعلم لا يصح مع الاكراه أبرأه مد يونه أو أبرأه كفسه بنفسه أو مال شرح التنوير للعلائي من الاكراه ومثله في المنع عن الخيانة ولا ريب أن الدية من الديون الضعيفة كما نص عليه في شرح التنوير وغيره من باب زكاة المال ويجب على الضارب نصف الدية * (سئل) * فيما إذا ضرب زيد عمرا بغير حق بسيف على مفصل يده اليسرى فقطعهما من مفصل الرسغ فهل يقتص من زيد بقطع يده اليسرى من مفصل الرسغ * (الجواب) * نعم قال في الملتقى القود فيما دون النفس هو فيما يكون فيه حفظ المماثلة إذا كان عمدا فيقتص بقطع اليد من المفصل وإن كانت يد القاطع أكبر من المقطوع اهـ * (سئل) * في رجل أجنبى دخل على امرأة قروية وأراد ضربها وخوفها بالضرب فألقت جنينا ميتا ذكر احترأ مخلقا بعد ستة أشهر فهل تسنن عاقلة نصف عشر دية الرجل * (الجواب) * نعم أقول وفي الخبرية وقد أفق والد شيخنا أمين الدين بن عبد العال إذا صاح على امرأة فألقت جنينا لا يسنن وإذا خوفها بالضرب يضمن وأقول وجه الفرق أن موتهما بالتخويف وهو فعل صادر منه نسب اليه وبالصياح موتهما بالخوف الصادر منها وصرخوا أيضا بأنه لو صاح على مكبر فمات لا يضمن وأنه لو صاح عليه بخأفقات منها تجب الدية وأقول

مطلب إذا عفا بعض الاولياء
سقط القصاص

مطلب الدية تورث اتفاقا
مطلب عفو الاولياء قبل
موت المجرع يصح

مطلب إذا عفا بعضهم فباقي
الدية في مال القاتل

مطلب فيما إذا عفا الولي عن
أحد القتاتين

مطلب الإبراء لا يصح عن
الدية بالاكراه

مطلب الدية من الديون
الضعيفة

مطلب قطع يده اليسرى من
الرسغ عمدا فيقطع يده اليسرى
مطلب خوف امرأة بالضرب
فألقت جنينا ميتا

مطلب صاح على امرأة فألقت
جنينا

لا مخالفة لانه بالاول مات بالخوف المنسوب اليه وفي الثاني بالصيحة بخفاء المنسوبة الى الصائح والقول
للفاعل انه مات من الخوف وعلى الاولياء البينة انه مات من الخوف وعلى هذا فلو صاح على امرأته
نخفاً فألقت من صيحته يضمن ولو ألقت امرأته غيرها لا يضمن لعدم تعديه عليها فأنقله فانه تخيير
جيد اهـ ما في الخبرية ملخصاً * (سئل) * فيما اذا دخل الموصي بيت زيد في غيبته وسرقوا
أمتعته ليلا فقلب على ظنه أن عمر اجاره منهم ورفع أمره ليجأكم العرف فأحضر الجياكم عمر وأساله
فأنكر فخر به فأقر وذكر أن له شركاء معهم لم يسمهم لئلا يضمن المالك حتى مات في الحبس عن ورثة
يرعون أن زيد يضمن دية فهل لا يضمن زيد دية ولا عبرة بزعم الورثة * (الجواب) * نعم قال
في القنية من الغصب من باب ضمان الساعي والتمام مع شكك عند الوالي بغير حق وأنتي بتأنيد فضرب
المشكوك عنه فكسر ستمه أو يده يضمن الساعي فكيف هنا فقل أن يفتي بال ضمان في مسئلة الهرب
جدار السجن فأصاب يده تلف يضمن الساعي فكيف هنا فقل أن يفتي بال ضمان في مسئلة الهرب
فقال لا ولو مات المشكوك عليه بضرب القابض لا يضمن الشاكي لأن الموت فيه نادر فعايته لا تنقض اليه
غالباً أي ومثله في الحاوي الزاهدي من الباب المرقوم ومثله بالحرف في القصولين في ٣٣ في ضمان
الساعي وثقله في غصب المنع عن القنية ومثله في العلائق واذا اجتمع المباشر والمسيب اضيف الحكم
الى المباشر كما في القاعدة التاسعة عشر من الاشياء أقول حاصله أنه اذا شكك بغير حق يضمن ما تلفه
الوالي أو اعوانه من عضو أو من مال دون النفس لان الشكاية لا تنقض الى الموت غالباً بخلاف
العضو والمال لان الغالب افضاؤها اليه فلذا ضمنه الساعي وهذا خارج عن قاعدة الاشياء
المذكورة أفتى به المتأخرون على خلاف القياس زجر عن السعاية بغير حق والله تعالى اعلم
* (سئل) * فيما اذا أخذ رجل سكيناً وعرو بالقيهر والغلبة وجرح بها آخر فهل لاضمان
على عمرو * (الجواب) * نعم دفع سكيناً الى صبي فضرب الصبي نفسه أو غيره بغير إذن الدافع
لا يضمن الدافع شيئاً خائفة من فصل القتل الذي يوجب الدية ومن دفع سكيناً الى رجل فقتل به
نفسه لم يكن على الدافع شيء تارة خائفة من الفصل الثاني في الجناية على النفس * (سئل) *
فيما اذا جرح زيد عمرًا بشفقة عمد في فخذه جرحاً لا تمكك فيه الممالة وصار صاحب فراش
فما يلزم زيد بعد برئه * (الجواب) * يلزمه حكمة عدل كما في الماتق وغيره وهي هنا
أن يقوم عبداً بلا هذا الاثر ثم معه بقدر التفاوت بين القيمتين من الدية وفي الجوهره وقيل تفسير
الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى ان يبرأ والله اعلم أقول
اعلم أن الجناية بالجرح ان كانت في الوجه أو الرأس تسمى شجعة وان كانت في غيرهما تسمى جراحة
والشجاج عشرة بعضها له ارض مقدرة بالنص وبعضها فيه حكومة عدل ولا شيء من الجراح له
ارض معلوم الا الجائفة وهي جراحة تصل الى جوف الرأس أو البطن وفيها ثلث الدية وعدوها
مع الشجاج باعتبار انها قد تكون في الرأس وهذه الشجاج لا فرق في وجوب الارش فيها بين العمد
والخطأ الا الموضحة وهي التي توضع العظم أي تظهره فانها ان كانت خطأ ففيها الارش نصف عشر الدية
وان كانت عمد ففيها القصاص ولا قصاص في غيرهما على ما مشى عليه في التنوير لكن ظاهر الرواية
وجوب القصاص فيما دونها وهو ستة كانه عليه شارحه ثم انهم اختلفوا في تفسير حكومة
العدل الواجبة فيما لانص فيه على شيء مقدّر قال الطحاوي تفسيرها أن يقوم بملاؤك ابداً
هذا الاثر ثم يقوم به هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ثلث عشر القيمة مثلاً يجب ثلث
عشر الدية وان كان ربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي هو أن ينظر كم مقدار هذه
الشجعة من الموضحة فيجب بتدريج ذلك من نصف عشر الدية والمفتي به هو الاول كما في التنوير والزيادة
وغيرهما وقوله العلائق عن عدة كتب وفي المعراج أنه قول الأئمة الثلاثة وقال ابن المنذر

مطلب فيما اذا اتممه بسرقة
فشكاه للعالم وجبته حتى
مات

مطلب يضمن الساعي بغير
حق

مطلب أخذ سكيناً من عمرو
وضرب بها آخر لاضمان
على عمرو

مطلب تجب حكومة عدل
في جرح لا تمكك فيه الممالة

مطلب اختلّفوا في تفسير
حكومة العدل

انه قول كل من ينفذ عنه العلم لكن قال في الدر المختار عن الخلاصة انما يستقيم قول الكرخي
 لو الجناية في وجهه ورأس أي لانهم ماموضع المارضة فحينئذ ينفي به ولو في غيرهما أو تعسر على المفتي
 ينفي بقول الطحاوي مطلقا لانه أبسر اه ونحوه في الجوهر الخ وكذا ذكره الزيلعي
 وقال وكان المرغية أن يفتي به ومعنى قوله مطلقا أي سواء كانت بالوجه أو بالرأس أو غيرهما
 وهو قيد لقوله أو تعسر وفي التهستاني وهذا كله اذا بقي للجراحة أثر والا فغندهما لا شيء عليه
 وعند محمد يلزمه قدر ما أنفق الى أن يبرأ وعن أبي يوسف حكومة العدل في الالم وتعامه في الذخيرة
 وذكر في شرح التنوير أنه في شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف ارش الالم بأجرة الطبيب والمداواة
 قال فعليه لا خلاف بينهما وفي تصحيح العلامة قاسم أنه على قول الامام اعتمد المجبوي والتسني
 وغيرهما لكن قال في العيون لا يجب عليه شيء قياسا قال لا يستحسن أن تجب عليه حكومة عدل
 مثل اجرة الطبيب وهكذا اجرة برئت اه وقال شيخنا شيخنا السامحاني ونظيره في رجحان
 الاستحسان لأن حق الأذى مبني على المشاحة اه وقال أيضا في مجموعته التي بخطه اذا ضرب
 يد غيره فكسرها وعجز عن الكسب فعلى الضارب المداواة والتفقة الى أن يبرأ واذا برأ وتطلت يده
 وشلت وجب ديتها والظاهر أنه يجب المصروف من الدية اه والله تعالى اعلم (سئل) في رجل
 جرح زيد انيسكين في ظهره وعجز الجروح عن الكسب فقسام بكاف اخت الجراح وزوجها بالانفاق
 والمداواة فهل تكون النفقة والمداواة على الجراح دونهما * (الجواب) نعم رجل جرح
 رجلا فجز الجروح عن الكسب تجب على الجراح النفقة والمداواة جواهر الفتاوى من أول كتاب
 الجنائيات ومثله في شرح التنوير في باب القود نقلا عنه أقول ظاهره أن المراد بالنفقة غير المداواة
 وهي أن ينفق على الجروح من طعام وشراب وكسوة الى أن يبرأ والظاهر أن هذا فيما اذا كان
 الجروح فقيرا ينفق من كسبه بقية قوله فعجز عن الكسب فلو كان له مال لم يلزم الجراح سوى
 المداواة وهل المراد بالنفقة عليه فقط اذا كان فقيرا أو عليه وعلى عياله لم أره فليراجع
 * (سئل) في رجل ضرب رجلا مسلما بعض أصغره على ظهره ولم يزل صاحب فراس من تلك
 الضربة حتى مات بعد يومين فهل يكون ذلك شبه العمد وفيه دية مغلطة على العاقلة
 * (الجواب) نعم قال في الدر من الجنائيات وأما شبه العمد وهو قتله قصد بغير ما ذكر في العمد
 كالعصا والسوط والجرح الصغير وأما الضرب بالجرح والخشب الكبيرين ففي شبهه العمد أيضا
 عند أبي حنيفة خلافا لغيره الخ ثم قال وحكمه الاثم والكفارة ودية مغلطة على العاقلة بلا قود اه
 ومثله في التنوير وغيره أقول قد مني بيان الدية المغلطة والعاقلة أيضا فراجع به * (سئل)
 فيما اذا عمد رجل وضرب رجلا آخر بغير حق بسكين على بطنه وجرحه ولم يزل صاحب فراس
 حتى مات من ذلك عن أبي بريد الاب أن يقتض منه بعد الثبوت اشري عليه فهل لذلك
 * (الجواب) نعم وان شهد أنه ضربه بشيء جرح فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتض
 لان الثابت باليمين كالثابت معاينة ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من جراحته برازية
 كذا في شرح التنوير للعلاقي من باب الشهادة في القتل واعتبار حاله شهد أنه قتله بالسيف فان قال
 عمدا أو خطأ تقبل ويقضى بالتقصا وان قال خطأ يقضى بالدية على العاقلة وان قال لا ندري قتله
 عمدا أو خطأ تقبل ويقضى بالدية في مال القتيل محيط البرهاني من الجنائيات رجل قال قتلت
 فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحسن أن اجعل دية في ماله تاريخية رجل قال أنا ضربت فلانا
 بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمدا فتاوى مؤيد زاده عن القنية في باب اقل
 بسبب أقول وانما اقتض منه وان سكت الشهود عن ذكر العمد لما في غاية البيان عن شرح
 الكافي في تعليل المسألة بقوله لان العمد هو القصد بالقلب وهو أمر باطن لا يوقف عليه ولكن يعرف

مطلب على الضارب لمداواة
 والنفقة الى أن يبرأ

مطلب يجب على الجراح
 النفقة والمداواة

مطلب ضربه بعصا على ظهره
 فمات يلزمه دية مغلطة على
 عاقلة وهو شبه العمد
 قوله وأما شبه العمد الخ
 انظر أين جواب أما وعنده
 هو قوله فهو قتله قصد الخ
 لكن تحرفت النسخ بالواو
 وليحذر اه معصمه

مطلب لا يحتاج الشاهد أن
 يقول مات من جراحته
 مطلب شهد أنه قتله بالسيف
 وقال عمدا أو خطأ يقضى
 بالقصاص

مطلب قال قتلت فلانا
 بالسيف ولم يسم عمدا ولا
 خطأ تجب الدية في ماله

حادثة في زماننا سنة ١٢٤٤
أقرب الضرب وأنكر أنه مات
منه الجواب رجل قال
ضربت فلانا بالسيف عدا
ولا تأدري أنه مات منها ولكنه
مات وخال ولي القتل بل
مات بضربك فإنه لا يقتل
به أحد من القاتل والمهنية
له منه

مطلب اذا شهدوا عليه
بالقتل بالآلة جارية لم يقبل
قوله لم أقصد قتله
مطلب احرق ثياب يت
أجيرة بلا صنع أحد لاديه على
أحد

مطلب أقرب بالقتل خطأ وادعى
لولى العمد يجب الدية في
مال القاتل

مطلب أنهم يقتل فقال كذا
كان مكتوباً فهو أقرار

مطلب شرط صحة الدعوى
العلم بالدعى عليه

مطلب خرجت بدقة من بين
جماعة فقتلت رجلاً ولم يعلم
مضى هي لا تسع الدعوى عليهم

بدليل وهو الضرب بالآلة فأنه عادة قال ولو شهد وأنه قتله عمد أو أنه مات به فهو أحوط أنه لكن
يحتاج إلى الفرق بين الشهادة والأقرار حيث حل الأقرار بالقتل على الخطأ ما لم يذكر العمد ولعل وجهه
أنه لما أقرب بجنياته وظلمه ظهر له صدقه وحسن حاله فيحمل كلامه على الأدنى ولا يؤخذ بالقرينة
وهي الضرب بالآلة القاتلة عادة أن لو كان ذلك عمد المذكور بخلاف ما إذا أنكر القتل أصلاً
وظهر كذبه بالبينّة العادلة المنزلة منزلة المعينة فإنه يحمل على العمد لوجود دليله وهو الضرب بالآلة
المذكورة ولهذا قال الخبير الرملي في حاشية المنع بعد ما قد مناه عن غاية البيان أن هذا صريح
في أنه بعد ثبوت القتل بالآلة الجارية بالبينّة لا يقبل قول القاتل لم أقصد به بخلاف ما لو أقر وقال
أردت غيره لأنه ثبت من جهته مطلقاً عن قيد العمدية والخطئية فيقبل منه ما أقرب به ويحمل على
الأدنى حال في التنازع خاصة وفي المجرد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة لو أقرب أنه قتل فلانا
بجدية أو سيف ثم قال أردت غيره فقتلته لم يقبل منه ذلك ويقتل وعن أبي يوسف إذا قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمداً اه ملخصاً لكن التفرقة المذكورة إنما
تظهر على قول أبي يوسف ما على رواية المجرد فلا ولعل رواية المجرد قياس والأولى استحسان كما يفيد
ما نقله المؤلف عن التنازع خاصة تأمل * (سئل) * في قاصرة أجيرة عند امرأة غامت القاصرة
لبلا في بيت المرأة فاحرق بعض أهل التي عشيها وشئ من ثيابها بقضاء الله تعالى وقدره بدون صنع
من أحد ثم مات من ذلك بعد أيام فهل يلزم المرأة دية أم لا * (الجواب) * حيث الحال
ما ذكر لا يلزم المرأة دية والله سبحانه أعلم وقد أفقئ بعث ذلك الخبير الرملي في فتاويه الخيرية
من الجنائيات * (سئل) * في رجل يده بندقة مجرّبة يريد أصلاً جهلاً فأورث بجرحه نارا
فخرجت وأصاب بها كان فيها رجلاً آخر فقتلته فادعى ولي القتل على الرجل المذكور أنه قتله عمداً
وأقر القاتل أنه قتله خطأ ولم يثبت الولي العمد فهل تكون دية المقتول في مال القاتل لورثته المقتول
* (الجواب) * نعم حيث الحال ما ذكر لما قال قاضيان إذا أقرب القاتل أنه قتله خطأ وادعى
ولي القتل العمد فالدية في مال القاتل لورثته للمقتول كذا في فصل القتل الموجب للدية وكذا في فصل
المعاقل من جنائيات الخائصة وكذا في الفعنات في بيان من عليه النعمان والدية بقضاء عن مبنوط
شيخ الإسلام خواهر زاده أنقروى من الجنائيات أنهم يقتل فقتل فلان فقتل فلان فقتل فلان فقتل فلان
كان مكتوباً في اللوح المحفوظ أو قال قتل عدوى فهذا لا فظان منه أقرب بالقتل فليزمه الدية
في ماله لمن لم يقتل بالعمد منية للفتى من الأقرار قال المؤلف رحمه الله تعالى كتبت على صورة
دعوى وردت في جمادى الثانية سنة ١٢٤٤ ماصورته شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وقد ذكر
في صورة الدعوى أن البندقة التي بها الرصاصه قتله ولم يعينو القاتل وإن ادعى على واحد غير معين
لا تسع لما ذكرنا أن شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه في شرط تعيين الضارب وإقامة البينة
بوجهها الشرعى عليه كما صرح بذلك غير واحد من علماءنا رحمهم الله تعالى منهم الخبير الرملي حدث قال
في فتاويه في باب القسامة سئل في جماعة بواردية وغير بواردية أحد قوا بطير خرج من البحر فخرجت
بندق من بندق أحدهم قتل رجلاً منهم ولا يعلم من هو وولي القتل يقول حتى عنده ولا يعنى
البواردية يعينونه عند أحدهم والأكاهم غرماء فهل إذا أقاموا على واحد منهم بينة أنه هو الذي
خرجت بندقه فقتلته تقبل بينهم ويثبت القتل عليه وتتقضى دعوى المقتل عنهم أم لا الجواب لا يثبت
القتل عليه ولا تقبل بينهم عليه ولا تتقضى الدعوى عنهم إذا ادعى على واحد من صاحب الحق
والبينة لا تقبل إلا بشأته أو دفعه ولم يثبت عليهم بمجرد الدعوى حق ليس دفعه بها وباب الدعوى
مفتوح فإن عين اللدعى واحد الدعوى عليه سمعت دعواه وقلت وإن ادعى على واحد غير معين
لا تسع لأن شرط صحة الدعوى العلم بالدعى عليه وإن ادعى على الجميع أنهم اشتروا قتلهم أو دفعه

أو غيرها صححت الدعوى ولا بد له من بينة تشهد عليهم طبق ما يدعى حتى يثبت مدعاه وقد علم تفصيل
المسئلة والحمد لله رب العالمين والله تعالى أعلم أقول ورأيت فرعا في الباب السادس من الفتاوى
الهندية عن الظهيرية حاصله أنه لو خرج سهم من بين جماعة فأصاب رجلا وشهد شاهدان بأن هذا
سهم فلان لم تقبل حتى يشهدوا بأن فلانا هو الذي ضرب السهم اهـ * (سئل) * في صغير
لا يعقل التصرفات استعمله رجل في تعمير سقفه وأمره بذلك كل ذلك بدون إذن وليه ولا وجه شرعي
في سقط السقف على الصغير في حالة الاستعمال وقتله فهل اذا ثبت ذلك تجب دية الصغير على ماقلة
الرجل * (الجواب) * نعم أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه باخذ الفرس
السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهاجج أو قال له اصعد السطح فلكنس النج أو أمره بتطيين
سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر أو طلب الدلو ونحوه فلفق المصبي بعقر الكلب أو بضرب الفرس
برجله أو بذنبه أو وقع من السطح أو زلق فمات فالدية على عاقلة الا سهر في كاهه جبهه وبقي كذا
لو كان هذا كاهه في العبد المحجور عليه كذا في باب حكم الجنين من جنائات الميتة فتاوى انقروى
من السابغ في جنائات الصبيان والمجانين وعليهم وتعام فوائده فيها وفي جنائات كتاب أحكام
الصغار والبرازية وغيرها * (سئل) * في ذى قتل شقيقته المسلمة عمدا بالة تجارية ثم أسلم
القاتل بعد ذلك فهل يكون الاسلام غير مانع من ايجاب القصاص عليه * (الجواب) * نعم
لان الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله دون حقوق الا دمييين كالتقصاص كذا في الاشباه من
أحكام الذمى فقولها طلب ذلك بالوجه الشرعى واذا لم يكن لها ولى فلا امام أن يقتص أو يأخذ الدية
وليس له العفو مجانا كذا في الملتقى وغيره ومثله في الخيانة والاشباه والبحر وغيره * (سئل) *
في رجلين ضربا زيدا يده او بعصا عمدا ضربا بهر حامو جعاعا على سائر يده وربطاه واراد ان يخنقه وخنقه فاه
بالقتل فذهب عقله بسبب ذلك فهل اذا ثبت ذهاب عقله بسبب ذلك ففيه دية ككامله عليه
* (الجواب) * نعم كافي غالب متون المذهب أن في العقل الدية * (سئل) * فيما اذا اجتمع
زيد وعمر وبكر مع جماعة عند بئر ماء ونزح كل منهم من مائها المنن ثم وقع الدلو في البئر فقتل زيد
لاخرجه حننا بعد ما أمر عمر او بكر ايربطه بجبل وانزله فيها فأنزل بجبل مسكاه به فلبوصل حصل
له غشى فقتل عمر ويخرجه فحصل له كما حصل لزيد فقتل بكر وأخرجهما خارج البئر فمات زيد بقضاء
الله وقد رمه دون تعد ولا تقصير ولا صنع من عمر وبكر فقام ورثة زيد يطالبون عمر وبكر ابدية بدون
وجه شرعى فهل لا يلزمهم ماديته * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزمهم ماديته
* (سئل) * فيما اذا كان زيد وعمر وما شبيهم في طريق ومع زيد بندقية بحرية حامل لها
فوقع مشخاصها على خزانة البحر كته وفعله وخربت رصاصتها فأصاب عمر اخبر حته ثم برئ من
ذلك الجرح وبعد أيام غرض مدة بداء أصابه ومات منه عن ورثة يرعون أن زيد يلزمه دية أو قصاص
في ذلك فهل لا يلزمه شئ * (الجواب) * حيث الحال ما ذكر لا يلزمه شئ والله سبحانه أعلم
* (سئل) * في طبيب ذمى غير جاهل طلبت منه امرأة مريضة دواء لها فأعطاه دواء شربته
بنفسها في ميتة فزعم ابنها أنه ازداد مرضها بالدواء المذكور وأن الطبيب يلزمه دية اذا ماتت من
المرض المرقوم فهل لا يلزمه شئ ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخبير يقمن
الجنائات * (سئل) * فيما اذا كان جماعة يضربون المسكين ويؤذونهم باليد واللسان والسبي بهم
الى الحكم وتوعدوا رجلين بالقتل ثم دخلوا عليهم ما ضربوهما بالسيوف وجرحهما كل منهما جرحا
مهلكا ماتا به ونهوا موألهما ظالموا وعدوا فانا يلزمهم * (الجواب) * يلزمهم القصاص بعد
الثبوت عليهم بالوجه الشرعى ورد ما أخذوه ان كان قائما أو قيمته ان كان قيمياها الكا بعد الثبوت
الشرعى والحالة هذه والله سبحانه أعلم أقول في الجوهرة اذا جرحه جراحة لا يعيش معها وجرحه

مطلب صغير استعمله رجل
في عمل سقف فسقط عليه
السقف تجب دية

مطلب الاسلام غير مانع من
ايجاب القصاص

مطلب ذر براه حتى ذهب عقله
فليزنها الدية

مطلب أمر رجلين ان ينزلا
الى البئر فمات لا يلزمه شئ

مطلب برئ من الجرح ثم
مرض بداء أصابه ومات منه

مطلب في طبيب دفع لامرأة
دواء فزاد مرضها الخ

مطلب قتل جماعة رجلين
بالسيوف

مطلب جرحه جراحة مهلكة
لا يعيش معها وجرحه اخر
اخرى فالقاتل الاول

آخر اخرى فالقاتل هو الاول وهذا اذا كانت الجراحتان على التعاقب فلو معافاهما قاتلان اه زاد
في الخلاصة وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر واحدة فكلهما قاتلان لان المرء قديموت
بواحدة ويسلم من الكثير وفي القهستاني عن اخطانية ولو قتل رجلا واحدا مع بعضا والاخر بجديد
عند الاقصاص وعليهما الدية مناصفة وفي حاشية السيد محمد آبي السعودي الاخرى على شرح
مثلا مسكين ولو جرح جراحات متعاقبة ومات ولم يعلم المئخ منها وغير المئخ يقتص من الجميع ليعذر
الوقوف على المئخ وغيره كما في فتاوى آبي السعودي فتى الروم وأما اذا وقف على المئخ وغيره ولا يكون
الاقبيل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية اه كذا في رد المحتار
فاحفظ هذه القوائد الفرائد * (سئل) * في جماعة في بلدة كذا ادأهم واجتماعهم على ضرر
المسلمين والسعي بالفساد في الارض بين الموحدين وبالعوان للحكام وقتل النفوس بغير حق وأدى
المسلمين ونفريهم أموالا للسياسة بغير حق فهل اذا ثبت ذلك عليهم بالوجه الشرعي المحاكم قتلهم
* (الجواب) * نعم كما صرح بذلك في البرازية والزبلي وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل) *
فمن شهر سلا على مسلم خارج المصر فضره المشهور عليه بسلاح حال كونه شاهرا انقلته ولم يكن
دفعه الابه فهل اذا ثبت ذلك شرعا لا شيء بقتله * (الجواب) * اذ لم يكن دفعه الابه بقتله والحالة هذه
فلا شيء عليه بعد ما ذكر بالوجه الشرعي لانه من باب دفع الصائل أقول التقييد بخارج المصر قيد
انقضى والمسئلة مفصلة في متن التنوير قبيل باب القود في ادون النفس * (سئل) * في قبيل
ويجد بقرب قرية يسمع من أهلها الصوت فيه وبه أثر جرح ولم يعلم قاتله وادعى وليه القتل عند اعل
أهلها فما الحكم الشرعي في ذلك * (الجواب) * حيث وجد في مكان غير ملوك لاحد قريب
اقربه بحيث يسمعون صوته وادعى وليه القتل على أهلها ولا يثبت له بالقبيل أثر القتل حلف خيرون
رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه وما علمنا له قاتلا ثم قضى على جميع أهلها بالدية

مطلب ذكره أحد هما بعضا
والاخر بسيف لا يجب
القصاص

مطلب يجوز قتل من يؤذى
المسلمين

مطلب شهر عليه سلاحا
ولم يكن دفعه الابه لا شيء
بقتله

مطلب في القسامة

* (فصل في جنابة البهائم والجنابة عليها) *

* (سئل) * فيما اذا وضع زيد سم فارحنا لوطا بدبس وماء في وعاء في سخن الدار لاجل هلاك
الذباب فأخذت بنت قاصرة الوعاء المزبور ووضعتة بالقرب من حصان لزيد فشرب منه ومات فقام زيد
يكلف ام القاصرة بدفع قيمة الحصان بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم
ليس له ذلك * (سئل) * فيما اذا كان لامرأة بغلة مربوطة في دارها فانفلتت بنفسها
ولم يمكنها ردّها وركضت في الطريق فأصابته امرأة نصرانية فوقعت على جنبه وقرضت من ذلك
وتريد من صاحبة البغلة مدا وامت فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم انفلتت دابة بنفسها
وأصابته مالا أو آدميا نهارا أو ليلا لا ضمان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام العجماء جبارى
المنفلتة هدر شرع التنوير للعلافي من باب جنابة البهائم والجنابة عليها * (سئل) * فيما اذا قاد
زيد دابة ليستة بها من بركة ماء في البادية فجاءه عمر وبقرسه ليسقيها أيضا من البركة مع دابة زيد فقال له
زيد أبعد فرسك عن دابتي فلم يمتثل أمره وقادها بحجب دابة زيد وصد منها حال قوده لها وأدخلها
بصد منها في ماء البركة فخطبت فيه ثم خرجت وقد ورم بطنها ومات بسبب ذلك فهل يضمن عمر وقيمة دابة
زيد بعد ثبوت ما ذكر عليه * (الجواب) * نعم قال في التنوير ضمن الراكب في طريق العانة
ما وطمثت دابته وما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو كدمت بقدمها أو خطبت يدها أو صدمت
ثم قال وضمن الشاقي والقائد ما ضمنه الراكب * (سئل) * في راكب فرس ضربت برجلها
وهي سائرة في الطريق رجل امرأة ثم بعد مدة ماتت المرأة عن ورثة ترعهم ورثتها أن الراكب يضمن
فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم وان قهرت برجلها أو ذنبها وهي تسير لا يكون ضمانا
خائصة من جنابة البهائم ويضمن الراكب كل شيء أصابت الدابة يدها أو رأسها أو صدمت

مطلب وضع سم فار في وعاء
فأخذته بنت ووضعتة عند
حصانه فشرب منه ومات

مطلب انفلتت دابة بنفسها
فأصابته شيئا فهو هدر
مطلب يضمن القائد ما صدمته
الدابة

مطلب يثبت الدابة برجلها
أو ذنبها الخ

أورخط وان نعت برجلها أو ذنبها لم يضمن وان أوقفها يؤخذ بنفحة الرجل والذنب أيضا خلاصة
 من الفصل الرابع في الجنابة على غير بنى آدم ولو نكحت كانت الدابة سائرة وصاحبها معها قائد أو سائقا
 أو راكبا يكون ضامنا جميع ما جنت الا النفحة بالرجل أو الذنب تبارخانية من الباب عشرين
 * (سئل) * فيما اذ ربط زيد حصانه في موضع له ولاية ربطه فيه فانفقت بنفسه وعض حصان
 رجل آخر وقوله فهل لا ضمان على زيد * (الجواب) * نعم والمسئلة في الخيرية والتنوير
 وغيرهما وهي راجعة الى أن يخرج العجماء جبار ربط حمارة في سارية فجاء آخر بحمارة وربطه فعوض
 أحدهما الا آخر وهما ان في موضع لهما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن برأية من الرابع في الجنابة
 على غير بنى آدم * (سئل) * فيما اذ ربط زيد دابته في موضع له ولاية ربطها فيه فجاء رجل
 ونفخها بعود فنفتحت برجلها فقتلته وله ورثة ترعّم أن لهم أخذ الدابة أو تضمين صاحبها فهل حيث
 الحال ما ذكر لا يتعلق بالدابة ولا بصاحبها ضمان * (الجواب) * نعم * (سئل) *
 فيما اذا كان زيد ثور ربطه في محل له ولاية ربطه فخل رجل وربطه لينزوه على بقرة فوطئ الثور على
 رجله فكسر هافهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان
 لرجل ثور من عادته النطح فتقدم زيد اليه وقال له ان ثورك لنطوح فاربطه ونهاه عن ارساله فلم ينه
 وسنره الى الممرى مع دواب القرية فنطح بقرة زيد وعطّلها وماتت من ذلك فهل يضمن الرجل قيمتها
 * (الجواب) * نعم يضمن الرجل قيمتها حيث أشهد عليه كما ذكر كذا في البرازية تقلا عن المنية
 في الجنابات ونصه في مسئلة نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال ومثله في الخيرية
 * (سئل) * فيما اذا كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به وتقدم الى الرجل جماعة
 وأشهدوا عليه وطلبوا منه منع الكلب عن الناس فلم يمنعه ولم يربطه في زمانة قدر فيه على ذلك
 حتى عض صبا ومات من ذلك فهل يجب على صاحبه الضمان * (الجواب) * نعم
 والمسئلة في المنع عن الزبالي وغيره قال الزبالي لو كان لرجل كلب عقور يؤذى من يمر به فلاهل البلد
 أن يقتلوه وان أئلف شيئا يجب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه
 كالحائط المائل اه قلت وفي شرح من لا خسر وله كلب يأكل غن الكروم فأشهد فيه فلم
 يحفظه حتى أكل الغن لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد عليه فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط والثور
 وعقر الكلب العقور فيضمن اذا لم يحفظ اه فيمكن جعل المتلف في كلام الزبالي على الآدمي فيحصل
 التوفيق بين كلام الزبالي وكلام من لا خسر والله تعالى أعلم مخ من باب جنابة البهيمة أقول
 ككأنه فهم من كلام من لا خسر وانه لا يضمن المال في الكلب العقور وهذا غير مراد وانما معنى
 كلامه أن ما يخاف منه تلف الآدمي فالاشهاد فيه موجب للضمان اذا أعقبه تلف نفس أو مال
 بخلاف ما يخاف منه تلف المال فقط كالكلب الغن فلا يفسد فيه الاشهاد بدليل تشبيهه بالحائط
 المائل فان الاشهاد فيه موجب للضمان النفس والمال وقد صرح بذلك في القنية حيث قال له كلب
 يأكل غن الكروم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى أكل الغن لم يضمن وانما يضمن اذا أشهد عليه
 فيما يخاف تلف بنى آدم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن النفس والاموال سيما
 لها اذا لم يحفظ ولم يدم اه فلا مخالفة بين كلامي الزبالي ومن لا خسر ولا كلام الزبالي
 في الكلب العقور الذي يخاف منه تلف الآدمي فالاشهاد فيه مفيد موجب للضمان في النفس
 والمال وكلام من لا خسر وفي كلب الغن الذي يخاف منه تلف المال فقط وهذا كله
 مخالف لما ذكره العلائي في آخر باب القود فيما دون النفس عن القياضي بديع أن الاشهاد لا يكون
 الا في الحائط المائل لاني الحيوان اه لكن أفقي في الخيرية بالضمان بعد الاشهاد في حصان اعتاد الكدم
 وكذا في ثور نطوح مستند المائي البرازية عن الزنية في نطح الثور يضمن بعد الاشهاد بالنفس والمال

مطلب انفقت حصانه وعض
 حصان آخر لا يضمن

مطلب ربط حمارة فجاء آخر
 وربط حمارة وعض احدهما
 الآخر

مطلب اذا نفخ الدابة
 فنفتحت برجلها فقتلته لا يضمن
 صاحبها

مطلب أشهد عليه أن ثورك
 نطوح فاربطه فلم يفعل فنطح
 بقرة يضمن

مطلب اذا أشهد على صاحب
 الكلب العقور قبل الاتلاف
 يضمن

مطلب له كلب يأكل غن
 الكروم لا يضمن وان أشهد
 عليه

مطلب ما يخاف منه تلف
 الآدمي فالاشهاد فيه مفيد

قال وفي المسئلة خلاف والاكثر على الضمان كالحائط المائل اهـ هذا ما حذر به في رد المحتار
على الدر المختار * (سئل) * في ثور انفلت ثم سار بنفسه من دار صاحبه في غيبته بلا صنع
قد دخل بيت رجل وأكل له حنطة وشعر فهل لا ضمان على صاحبه * (الجواب) * نعم ذابة
رجل ذهب بغير ارساله ليلاً أو نهاراً فأفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنع ولا عدوان الاعلى
الظالمين بزيادة نقله عن الجامع وفي العيون غنم دخلت بيتاً فأفسدته وصاحبها معها يسوقها
يضمن ما أفسدته وان لم يسقه الا ضمان عليه وكذا الثور والجار عبادية من الفصل ٣٢ وأجاب
قارئ الهداية اذا كانت المواشي تربي فألتفت شيئاً من مال مسلم أو ذبحي أو زرع ولم يكن أرسلها أحد
فلا ضمان فيه للعديد جرح الجعاء جبار والله تعالى أعلم * (سئل) * في جمال معه عتة جمال
محلات ساقته في طريق عام أحد طرفيه سفح جبل والاخر واد عميق فجاء زيد بجمله المحمل من
طرف السفح وساقه على جذاء جال الجمال ونه الجمل مراراً فلم يشقه فصدم جمل من جماله وأوقعه
في الوادي بسبب سوقه فهلك الجمل المدكور فهل يلزم السائق قيمة الجمل بعد الثبوت بالوجه الشرعي
* (الجواب) * نعم كما في التنوير * (سئل) * فيما اذا دفع زيد اكديته لراع أجير
مشتريك ليرعاه ويتعهد به بالحفظ بأجر معلوم فدفعه الراعي الى عمرو يدون اذن زيد مالكه ولا وجه
شرعي وفارقه ثم بعد مدة فجوشه رده مفقوء العين فهل يضمن الراعي ربع قيمته لصاحبه
* (الجواب) * نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة ربع القيمة كما في الدر المختار
للعلائي * (سئل) * في ثور مشتري نصفين بين زيد وياهم وصى عليهم طلب وصيهم الثور
من زيد ليكون عنده في نوبة الايتام فاستمع وتكرر الطلب والمنع حتى أنكسرت رجله عند زيد ويريد
الوصي نصفينه نصف قيمته وتركه عند زيد وفي ذلك مصلحة للايتام فهل للوصي ذلك * (الجواب) *
نعم * (سئل) * في جبل ضربه الراعي بعصا عمداً على رجله فكسر هاتفه هل يضمن لصاحبه
قيمته * (الجواب) * نعم والمسئلة في التارخانية أقول قال في الدر المختار والتقدير بالعين أي
في قول المتن وفي عين بقرة الخ لانه لو قطع اذنها أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا السان الثور والجار
وقيل جميع القيمة كالمقطع احدى قوائمها فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أي لو غير ما كقول
وان ما كولاخير كما مر في العيون لكن في العيون ان أمسه لا يضمنه شيئاً عند أبي حنيفة وعليه
الفتوى وعرجهما كقطعها اهـ وحاصله انه لا فرق بين المأكول وغيره ففي غير المأكول لو قطع
احدى قوائمه يضمن كل قيمته لان ذلك استهلاكه من كل وجه كما في الهداية وأما المأكول فانه
يقطع به الاكل بعد قطع قوائمه فيخير مالكه بين تركه على القاطع وتضمينه قيمته وبين أمساكه وتضمينه
النقصان قال في غصب الهداية وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وعنه لولاء أخذته ولائته والاول
أصح اهـ وعليه المتون والشروح أيضاً وبه يقتضي كما في جامع الفصولين فيترجى على الرواية الثانية وهي
ما ذكره العلائي عن العيون * (سئل) * فيما اذا كان زيد جل اعتاد الغض فقدم الى
صاحبه رجل وقال ان جلاك بهذه الصفة فاربطه وأشهد عليه فلم يربطه ولم يمتعه في زمان يقدر فيه
على ذلك فسيره الى المربي فركب على جبل الرجل وعضه ومات من ذلك ويريد الرجل الا ان يضمن زيد
قيمته بعد ثبوت ما ذكره شرعاً فهل له ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في جنابات الخيرية
بنقلها * (سئل) * في رجل ضرب جارا ثم عمداً بجرحه على اذنه فهلك لسانه ويريد صاحبه
تضمن الضارب قيمته بعد ثبوت ذلك عليه فهل له ذلك * (الجواب) * نعم ولو ذبح جارا غيره
ليس له أن يضمنه النقصان ولكنه يضمنه جميع القيمة عند أبي حنيفة وعلى قول محمد له أن يسكه ويضمنه
النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يسلك المذبح عبادية من جنابات الدواب * (سئل) *
في رعاة غنم قادهوا قرياً من خيلاً زيد القمام بحقلته فربته وأتلفته فهل يلزم الرعاة قيمة ما تلف

مطلب اثبات ثوره فاكل
حنطة رجل لا ضمان عليه

مطلب في عين الدابة ربع
قيمة الدابة

مطلب انكسرت رجل
الثور عند الشريك بعد
الطلب يضمن قيمة حصه
شريكه

مطلب كسر الراعي رجل
الجمل يضمن قيمته
مطلب يفرق بين الجنابة
على الدابة المأكولة وغير
المأكولة

مطلب له جل اعتاد الغض
فاشهد عليه

مطلب الراعي اذا قاده
قرياً من خيلاً

*** (الجواب) *** حيث قادوها قرييما من خيار زيد بحيث لو شاءت تناولت منه يلزمهم ذلك قال العبادي في قصوله وفي غضب فتاوى العتابي اذا قادها قرييما من الزرع بحيث لو شاءت تناولت من الزرع ضمن اه ومثله في الفصولين

*** (كتاب الحيطان وما يحدث الرجل في الطريق وما يتضرر به الجيران ونحو ذلك) ***

كتاب الحيطان وما يحدث
الرجل في الطريق وما يتضرر
به الجيران
مطلب ان وقع الحائط يكن
ضمائنه على لا يضمن

*** (مسئل) *** فيما اذا كان بيد زيد حمام جار في قواجه من مال ك فانتقضت مدة اجارته وانقض حائط منه على صغير في داخل الحمام قتله بدون تعد من أحد ولا منع فقام ولي الصغير بكف زيد ا دفع دية الصغير زاعما أن زيد ا قال مال ك الحمام ان وقع سقط في الحمام بسبب الحائط يكن ضمائنه على فهل لا ضمان على زيد في ذلك *** (الجواب) *** نعم أراد أحدهما انتقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل ما يهدم لك من بيتك وضمن ثم انتقض الجدار باذن الشريك فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لا تخرضت لك ما هلك من مال ك لا يلزمه شيء خانية من الحيطان وفي التنوير من المكفالة ولا تصح أيضا بجهالة المكفول عنه ولا بجهالة المكفول له وبه مطلقا *** (مسئل) *** في حائط لرجل فاصل بين داره ودار جارية في وقف تحت نظارة زيد مال الى دار الوقف وطلب الناظر من الرجل نقضه ادى بينة شرعية فلم ينقضه في مدة بقدر على نقضه فيها حتى سقط على دار الوقف وأتلف منها شرفة ورفوفا وبعض درج فهل يضمن ما تلف مدبوت الطلب والاشهاد عليه بذلك *** (الجواب) *** حيث طلب منه الناظر نقضه فلم ينقضه في مدة يمكن نقضه فيها وأشهد عليه بذلك يضمن ما تلف لانه صار متعديا والمسئلة مشهورة في المتون من الحائط المائل في الجنائيات أقول قال الزيلعي الشرط طلب النقض منه دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند جوده أو جوده عاقلته فكان من باب الاحتياط لاعلى سبيل الشرط اه ومثله في الدرر والعناية وغيرهما وقال في العناية يشترط أن يكون الطالب من صاحب حق كواحد من العامة مسلما كان أو ذميا صيبا أو امراة أن مال الى طريقة هم وواحد من اصحاب السكة الخاصة أن مال اليها وصاحب الدار أو سكانها أن مال اليها اه وفي جامع الفصولين والاشهاد اذا يصح ممن ينشره وقوعه لا بمن لا يضره حتى لو مال الى دار رجل قرب الدار هو يتضرر بوقوعه فيصح الاشهاد منه لامن غيره ولو مال الى الطريق الاعظم فيصح من كل أحد اه وفيه أيضا ويصح من المالك والسالك باجارة أو عارية لعود الضرر اليه اه *** (مسئل) *** في دار جارية في ملك زيد وفي قواجه عمر ومن زيد مدة معلومة باجرة مقبوضة بيد زيد وفي أثناء المدة مالت طبله على حية في الدار بلهجة ساحتها وطلب عمر ومن زيد تعميها ونقضها فلم يفعل في مدة يقدر على نقضها فيها حتى سقطت على زوجة عمر وقتلتها بعد ما أخبرها وطالبه بنقضها فلم ينقضها فهل تضمن دية الزوجة عاقلة زيد *** (الجواب) *** حيث مال الحائط وهو الطبل المذكورة الى الدار المزبورة وطالب عمر والمستأجر زيد اما انهما بنقضها وتعميها وأشهد عليه بالوجه الشرعي فلم ينقضها في مدة يمكن نقضها فيها حتى سقطت وأتلفت نفسها زوجة عمر والمستأجر ضمن عاقلة زيد دية الزوجة المذكورة وهي نصف دية الرجل كما صرح بذلك في التنوير والمنتقى والهداية وغيرها *** (مسئل) *** في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاصل بين داريهما خال الى جهة دار زيد فتقدم الى عمر وأشهد عليه ليرفعه على أن يكون التعميير عليهم ما يحسب المالك المشترك بينهم انفسين فلم يرض عمر وبذلك ولم يرفعه حتى وقع وأتلف لزيد حائطا وبنائا ورفقا وهو مقر أن الحائط مشترك بينهما وأنه كان مخوفا وأنه لم يرفع مع امكان رفعه بعد الاشهاد فهل يضمن نصف قيمة التالف *** (الجواب) *** نعم وفي فتاوى قاضيخان قال أبو القاسم في جدار بين رجلين لاحدهما عليه حولة فمال الى أحدهما فتقدم اليه الذي له الحولة ليرفعه وأشهد عليه ولم يرفعه حتى انهدم وأضر بصاحب الدار فان أقر أن الحائط بينهما وأنه كان مخوفا وأنه تقدم

مطلب سقط الحائط بعد
الطلب والاشهاد يضمن

مطلب الاشهاد في الحائط
المائل غير شرط بل الشرط
الطلب

مطلب طالب المستأجر من
المؤجر نقض الطبل المائل
وأشهد عليه فلم يفعل حتى
سقطت على زوجته ضمن
عاقلة المؤجر الدية

مطلب أشهد على شريكه
في الحائط المشترك فلم يعمر
حتى سقط يضمن بمصمته

اليه وانه لم يرفع معه فاذا افسد شيئا بسقوطه بعد اسكان رفعه بعد الاشهاد ضمن قيمته عمادية في الحائط
المشترك * (سئل) * في رجل حفر بئرا في طريق العائمة في قرية بدون اذن الامام وتركها
وأمره أهل الحلة بطمها فلم يفعل حتى تردى فيها رجل وتلف فهل يضمن قيمته لمالكه في ماله بالوجه
الشرعي * (الجواب) * حيث حفر البئر المذكور في طريق العائمة المزبور بدون اذن الامام
يضمن قيمة الجبل لمالكه والله تعالى أعلم قال في الدر المختار من باب ما يحدث الرجل في الطريق كما تدرى
العاقلة لو حفر بئرا في طريق أو وضع حجرا أو ترابا أو طينا ملتحقا قلن به انسان لانه سب فان تلف به أى
بواحد من المذكورات بهيمة ضمن في ماله ان لم يأذن الامام فان اذن الامام في ذلك أو مات واقع في بئر
طريق جوعا أو عطشا أو انهما لاضمان به يفتى خلاصة خلاف المحمدا اه احتقر بئرا في طريق مكة أو غيره
من القبا في غير ممر للناس فوقع انسان لا يضمن بخلاف الامصار وبه يذهب اعراف أن المراد بالطريق
في الكتب الطريق في الامصار دون المفاوز والصحارى لانه لا يمكن العدول عنه في الامصار غابا
دون الصحارى كذا في شرح الزايدى على القدورى في أواسط الديارات رش الماء على طريق فعمليت
به دابة أو آدمي يضمن وقيل في الآدمي انما يضمن اذا رش كل الطريق أمر الاجبر أو السقاء بالرش
فرش فناء كان الأمر ضمن الرأس والحارس اذا رش ضمن كفيما كان منية المفق من
مسائل الطريق ومسئلة رش الماء في الطريق في العمادية من فصل ٣٢ في أنواع الضمانات بأحسن
وجه * (سئل) * في سكة غير نافذة فيها بيوت لجماعة معلومين فعمد أحد الجماعة وأجرى ميزاب
سطحه وسبيلته الى السكة المزبورة بدون اذن من بقية الجماعة فهل ليس له ذلك الا باذنهم جميعا
* (الجواب) * نعم أخرج الى طريق العائمة كنيشا أو ميزابا أو جرسا أو دكانا جازا لم يضر
بالعامة واكل واحد من أهل الخصومة منه ومطالبته بنقضه بعده هذا اذا بنى لنفسه بغير اذن الامام
وان بنى للمسلمين كسجده ونحوه لا وان كان يضر بالعائمة لا يجوز اخذائه والقعود في الطريق ليسع
وشراء على هذا وفي غير النافذة لا يتصرف فيه أحد باحداث ما ذكرنا مطلقا أضرت بهم أولا
الا باذنهم أى باذن أهله لأن الطرق التي ليست بنافذة ملوكة لأهلها فهم شركاء وهذا يستحقون بها
الشفعة والتصرف في الملك المشترك من الوجه الذي لم يوضع له لا يملك الا باذن الكل أضرت بهم أولم
يضر بخلاف النافذة لانه ليس لاحد فيه ملك ويجوز الاتقاع به مالم يضر بأحد من باب ما يحدث
الرجل في الطريق وفي نوادر ابن رستم اللوائ أن يعطى من طريق الجادة أحدا ليبنى عليه اذا كان
لا يضر بالمسلمين وان كان يضر ليس له ذلك وليس هذا الا للزيادة قالوا والسلطان أن يجعل ملك الرجل
طريقا عند الحاجة خانية من فصل احياء الموات من كتاب الزكاة * (سئل) * في سكة غير
نافذة فيها دور لجماعة ذمتين يريد أحدهم أن يحدث في وسط السكة بناء ويقسم حصته منها بدون
اذن من البقية ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال أبو خنيفة رحمه الله
تعالى في سكة غير نافذة ليس لأصحابها أن يبيعوها وان اجتمعوا على ذلك ولا أن يقتسموها فيما بينهم
لأن الطريق الأعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يخفف الزحام عمادية في
٣٤ وليس لهم أن يدخلوها في دورهم وانما لهم المرو فقط براية من نوع في السكة الغير النافذة وفي
نوادر هشام عن محمد السكك التي ليس لها منفذ ليس لاحد من في تلك السكة أن يحفر فيها بئرا لصب
الماء وان اجتمعوا كلهم على ذلك ولا أن يدخلوها في دورهم وانما لهم أن يروا ويحبسوا عمادية من الفصل
المذكور * (سئل) * في زقاق غير نافذ فيه دور لجماعة فحفر فيه واحد منهم بئرا بالوعة يزل فيه
أنجاس داره وذلك بدون اذن من بقية أهل الزقاق ولا وجه شرعى فهل ليس له ذلك الا باذنهم ويمنع
من ذلك * (الجواب) * نعم سكة غير نافذة أحدث رجل آخر فيها شيئا لا يملكه الا باذن كل
أهل السكة الا على والأسفل وما يصنع في السكك من الكسكف والمساير ان حادثة لكل أحد

مطلب حفر بئرا في طريق
العائمة فتردى فيه رجل ضمنه
في ماله

مطلب المراد بالطريق الطريق
في الامصار دون القبا في
مطلب في رش الماء في
الطريق

مطلب ليس له اجراء الميزاب
والسبيل الى السكة

مطلب للوائ أن يعطى أحدا
من الطريق ليبنى عليه ان لم
يضر أحدا

مطلب ليس لهم قسمة سكة
غير نافذة ولا بيعها ولا
ادخالها في دورهم
مطلب ليس لاحدهم أن
يحفر فيها بئرا ولو اجتمعوا
كلهم

مطلب ليس له حفر بالوعة
في سكة غير نافذة
مطلب الكسكف والمساير
ان حادثة هدمت والأتزكت

مطلب لا يجوز الاحداث
في سكة غير نافذة وان لم يضر
الاباذنهم

مطلب يمنع من اخراج
المزاب الى ممر غير نافذ
مطلب ليس له حفر بئر بالوعة
على باب داره وان غطي
رأس البئر
مطلب لا يحسب طريق غير
نافذ أن يضعوا فيه الخشب
مطلب وضع أو ساخ داره
لصيق جدار جاره يؤمر
برفعه

مطلب اراد ان يتخذ طينا
في طريق غير نافذ الخ
مطلب لكل من احسب
الدخلة امسالة الدواب على
باب داره
مطلب اذا فعل ما ليس من
جولة السكنى يضمن حصة
شركائه
مطلب في ساحة الدخلة
موضع معدة لاقناء الزبالة
يبقى على قدمه
مطلب الاصل أن ما كان
في سكة نافذة ويعرف حاله
يجعل حداً يساوي لا مام رفته

أن يهدمه وان قدمة تركت وقال محمد في الحديثة ان لم يضر أحد المأهدهم برزاقية من الحيطان وفي
غير النافذة لا يجوز أن يتصرف بأحداث مطلقاً خبرهم أولاً بالاذنهم لانه كمالك الخاص بهم شرح
التنوير للعلائي من باب ما يحدث الرجل في الطريق أقول قوله الاباذنهم مخالف لما فيهم مما مر آنفاً
عن العمادية من قوله وان اجتمعوا كلهم على ذلك لكن ما هنا هو المذكور في المتون والشروح
والله تعالى أعلم قال المؤلف سئل العلامة الشيخ عبد الكريم بن محب الدين القطبي الحنفي رحمه الله
تعالى عن شخص جعل بالوعة بميزاب خارج عن جداره في ممر غير نافذ يضر بالمارة بالطرطشة
بالقدر والنجاسة وله أيضاً ميارة بين الجدران وهي ضارة بأساس الجدران فويل للعالم الشرعي
منعه من ذلك أم لا أجاب ان كان الضرر يمتنع عنه القاضي من ذلك والا لا والله تعالى أعلم فتاوى
اليكازروني من كتاب الموات والطرق دار في سكة غير نافذة أراد صاحبها أن يحفر بئر بالوعة على بابها
خارج داره فله أن يمنعوه فان غطي رأسها وكسبها وجعل طريق الوصول اليها من الداخل فله
أن يمنعوه لان الحفر سبب الانهيار وهو سبب الوصول فله منعه عن ذلك جواهر الفتاوى من القسمة
من الباب الرابع طريق غير نافذ كان لأصحاب الطريق أن يضعوا فيه الخشب وأن يربطوا فيه
الدواب وأن يتوضوا فيه وأن عطب انسان بالوضوء والخشب لا يضمن واضع الخشب وان حفر فيها
بئر أو بنى فيها بناء فعطب انسان بذلك يضمن ويؤخذ بأن يطعم البئر خاتمة من فصل فيما يجوز للاحد
الشرى يكتن أن يعمل في المشترك * (سئل) * في دخلة غير نافذة مشتملة على عدة دور ووضوع
واحد من أبواب الدخلة أو ساخ داره لصيق جدار جاره الذي هو من أهل الدخلة بدون اذن منه
ولامني بقية أهلها ونفتر رصاحب الجدار بذلك ضرراً يبيناهل يؤمر بالوضع بازائه * (الجواب)
نعم كما مر عن شرح التنوير ومثله في المتون والشروح أقول هذا اذا وضع ما ذكره لصيق جدار الجار
أما لو وضع ذلك لصيق جداره بلا ضرر لغيره في مدة يسيرة على جاري العادة فانه لا يمنع بدليل ما
قدمه آنفاً من الخاتمة وفي جامع الفصولين أراد أن يتخذ طيناً في طريق غير نافذ فلو ترك من الطريق قدر
المرورو يتخذ في الاحابين مرة ويرفعه سر يعافله ذلك ولكل امسالة الدواب على باب داره لان السكة
التي لا يتخذ كدار مشتركة ولكل من الشراكة أن يسكن في بعض الدار لأن يبنى فيها وامسالة الدواب
في بلادنا من السكنى اه وفي التتارخاتية ان فعل في غير النافذة ما ليس من جولة السكنى لا يضمن حصة
نفسه و يضمن حصة شركائه وان من جولة السكنى فالقياس كذلك والاستحسان لا يضمن شيئاً اه ومثله
في الكفاية شرح الهداية وبه علم أن ما مر من أنه يضمن بما يجده معناه يضمن ما عدا حصته فان السكة
الغير النافذة لما كانت مشتركة بينه وبين بقية أهلها كان باحدثه فيها بئراً أو نحوها شاغلاً
للملك ومثلك غيره فيضمن ما تلف به باقدر حصة شركائه تأمل والله تعالى أعلم * (سئل) * في
دخلة غير نافذة فيها بيوت لجماعة مخصوصين وفي ساحة الدخلة موضع معدة لاقناء القمامات والاوساخ
من قديم الزمان ويتصرفون بذلك كذلك قام رجل من الجماعة يعارض البقية في التصرفات
بالساحة المزبورة بدون وجه شرعي فهل حيث الحال ما ذكره في القديم على قدمه ويمنع من معارضة
الجماعة في ذلك * (الجواب) * نعم ثم الاصل أن ما كان على طريق العادة ولم يعرف حاله يتجمل
حديثاً وكان للأمام رفعه وما كان في سكة غير نافذة ولم يعرف يعمل قديماً حتى لا يكون لاحد رفعه
كذا في الذخيرة فوحدي على التقاية في مسئلتنا في سكة غير نافذة وعلم انها قدمة قبل الاولى أنه
لا يجوز لاحد رفع ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل بنى في داره طبقة وقاعة ملاصقتين
للقاعة وطبقة من جملته مساكن داره موقوفة فتسبب ذلك قريتين وشباً كالضوء قديمين للقاعة
والطبقة الموقوفة ومنع الضوء عنهم بالكلمة وركب يجسر من على حائط القاعة الخاص بها وحصل
بذلك ضرر على الوقف ومطلب ناظر الوقف رفع ماسد به القريتين والشباً بالذوق الجسر من دفعها

الضرر عن الوقف فهل يجاب الناظر الى ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم وهذا
أعنى سد الضوء بالكلية من الضر والدين والقوى على منعه كافي البحر والنوير وحواشي الاشهاد
للسد المحوى ناقلا عن شرح الوهبانية لابن النجدة ونقله العلامة البيري في حواشي الاشهاد قائلا
في ذلك والفتوى عليه وكذلك في كثير من معتبرات مذهب الامام النعمان اسكنه الله فسيح
الجنان عنه بالروح والريحان أقول قد منّا في متفرقات القضاء قبيل كتاب الشهادات ونقل
عباراتهم في ذلك فراجها * (سئل) * فيما اذا كان لزيد مربع في داره وله طاقات للضوء
في حائطه تسعي بالقماري يأتي اليها الضوء من دار جاره من قديم الزمان ولجاره في داره مربع أيضا
أسفل من الاول وسطه أسفل من القماري يريد الجار أن يبنى على مربعه المزبور طبقة مسقفة
بسقوف فوق القماري بحيث يكون الحائط والقماري داخلين فيه ما ينسب بسبب ذلك الضوء
المزبور بالكلية وفي ذلك ضررين لزيد ويريد زيد منع الجار عن ذلك فهل له منعه * (الجواب) *
نعم فان سد الضوء بالكلية بأن يمنع من تلاوة القرآن العظيم والكتابة ضرر فاحش فيمنع منه
كما أفتى بذلك العلامة المفتي أبو السعود والله سبحانه الموفق أقول قد منّا في متفرقات القضاء
اذا كان لقرتين فسد ضوء احدهما بالكلية مع امكان الاتناع بالآخرى لا يمنع والظاهر أن ضوء
الباب لا يعتبر لانه قد يضطر الى غلقه لبرد ونحوه والظاهر أن الشباك كالباب والله تعالى أعلم
* (سئل) * فيما اذا بنى زيد في داره على حائطه الخاص به طبقة تجاه طبقة لجاره وبينهما فاصل
وبعاضه جاره في ذلك بدون وجه شرعي متعللا بأن طبقة شبا كان منع نصف اشراقه بسبب طبقة
زيد والحال انه ليس في بناء الطبقة ضررين للجار فهل ليس للجار منعه * (الجواب) * نعم
* (سئل) * فيما اذا كان لزيد حائوت قديم معدل حياكة عبي الصوف وبجائط الحائوت طاقة
قديمة للضوء ولدار عمر وخلف الحائط بيت محاذ للطاقة يريد عمر وتعلسته الى فوق الطاقة وفي ذلك ضرر
بين لزيد لانسداد ضوء الطاقة بالكلية فهل ليس لعمر وذلك * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم
* (سئل) * في رجل بنى في داره قصر اله شبائيك مطلة على ساحة دار جاره التي هي محل قرار
نساءه وجلوسهن وبني سلمان حجر به منعه من القصر مشرفا على الساحة المذكورة ثم بنى طبله على
طبله جاره لمنع الاشراف بدون اذن جاره ولا وجه شرعي ويريد الجار تكليف الرجل رفع الطبله
وسد الشبايك ومنعه من الصعود على ذلك فهل يسوغ للجار ذلك * (الجواب) * نعم يسوغ له
ذلك الآن يبنى الرجل سائر افي ملكه يمنع الاشراف وفي مجموعة عطاء الله أنشدني نقلا عن جيطان
المضمرات والساحة اذا كانت مجلس النساء والكوة تشرف عليها يوم مر صاحبها بسدها وعليه
القوى * (سئل) * فيما اذا عمر زيد في داره قصر اجعل له شبائيك يكلفه جاره سد هامة متعللا
بأنهم تشرف على مشرقة في داره وعلى باب قصر فيها والحال أن المشرقة والقصر ليسا محل جلوس
نساءه وقرارهن بل في الدار سفلى فيه صحنها وهو محل قرارهن وجلوسهن وأعمالهن فهل حيث كان
الامر كما ذكر ولا يجبر زيد على ذلك * (الجواب) * نعم أقول هذا ظاهر اذا كان القصر
المذكور لا يجلس فيه النساء أصلاً أما لو كان النساء يسكنن فيه في الصيف مثلاً وفي الدليل دون النهار
فالظاهر أنه من الضرر البين تأمل * (سئل) * فيما اذا كان لكل من جارين سطح بيت في داره
مساو لسطح الآخر وصار الا واحد ما يصعد الى سطحه واذا صعد يقع بصره في دار جاره على
حرمة ويريد الجار منعه عن الصعود حتى يتخذ ستره فهل للجار ذلك * (الجواب) * نعم رجل
اشترى حجرة سطحها مع سطح جاره مستويان فاستخذ المشترى جاره حتى يتخذ حائطا بينه وبين الجار
قالوا ليس له ذلك لان الانسان لا يجبر على البناء في ملكه ولو أراد أن يمنع جاره من صعود السطح حتى
يتخذ ستره قالوا ان كان يقع بصره في دار الجار كان له أن يمنع وان كان لا يقع بصره في داره لكن يقع

مطلب سد الضوء بالكلية
من الضر والدين المقتضى بمنعه

مطلب ليس له سد تقاري
الجار

مطلب اذا قلل الضوء ولم
يكن الضررين لا يمنع

مطلب ليس له سد الضوء
بالكلية

مطلب ليس له فتح شبائيك
تطل على ساحة دار الجار
ويؤمر ببناء ساتر

مطلب ليس له منعه من
شبائيك تشرف على
المشرقة والقصر اذا لم
يكونا محل قرار النساء

مطلب له منع تجاره من
الصعود الى السطح حتى
يتخذ ستره

عليهم اذا كانوا على السطح لا يمنعه عن الصعود لانه كما يتضرر هو يتضرر الاخر خانية من فصل
ما يدخل في البيع بلاذ كرو مثله في البرازية من الحيطان من الثاني في الحائط وعمارته * (سئل) *
عن الذي اذا بنى دارا عالية بين دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على جيرانه هل يمكن
من ذلك * (الجواب) * أهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما يبايئ المسلم أن يفعله في ملكه جاز لهم
وما لم يجوز للمسلم لم يجوز لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لجاره هذا هو ظاهر المذهب وذكر
القاضي أبو يوسف في كتاب الخراج أنه ان يمنع أهل الذمة أن يسكنوا بين المسلمين بل يسكنون منعزلين
عن المسلمين وهو الذي أفتى به أنا كذا في فتاوى قارئ الهداية وأفتى في سؤال آخر بمنعهم من السكنى
في محلات المسلمين ومنعهم من أحداث بيت يجتمعون فيه كالكثيرة ١٥ * (سئل) * في ذي يريد
فتح كوة في حائطه مشرفة على دار جاره الذي وعلى عوراته وفي ذلك ضرر بين علي الجار ويزعم انها
قديمة فهل يمنع من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا * (الجواب) * نعم يمنع
من ذلك ولا فرق بين القديم والحادث حيث كان الضرر بيننا كسببه التقير أحد المفتي بدشق الشام عني
عنه وفي حاشية البحر من القضاء للشـخـخ خبر الدين لا فرق بين القديم والحادث حيث كانت العلـة
الضرر البين لوجودها فيها تأمل ١٥ * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة في داره لها
شبابيك تشرف على حوش هند وأسطعته وتريد هند بناء حائط في الحوش ملاصق لحائط الطبقة
منتهيا الى حافة الشبـالـة من أسفله من غير أن تعتمد على حائط الطبقة ولا تستدشيان الشبـالـة
أصلا ويعارضها زيد في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع زيد من معارضتها * (الجواب) * نعم
يأتى له حائط مشترك بينه وبين جاره أراد جاره أن يتخذ غرفة بجنب البيت ولا يضر الخشبة على
الجار المشترك ولا يبنى معتمد على جدار غيره بل على ملك نفسه ليس لجاره منعه من ذلك بزازية من
الحيطان من نوع فين يحدث عمارة تنسـر بصاحبه * (سئل) * في رجل بنى حائطاً فوق حائط قديم
مختص به في داره فقام جاره يعارضه في ذلك بدون وجه شرعي متعللاً بأنه يستدشيان ذلك عنه الريح
والشمس فهل يمنع جاره من معارضته ولا عبرة بتعلله * (الجواب) * نعم كافي ظاهر الرواية
وعليه الفتوى كافي الحاشية وأفتى بذلك الخبير الرمي والمرحوم العـمـ والله سبحانه وتعالى أعلم
* (سئل) * في رجل يريد أن يبنى في داره قوس حجر ملاصقا لجدار جاره من غير أن يستند للجدار
المذكور وأن يضع على القوس جذوعا يركب عليها طبقة تعلوها جاره يعارضه في ذلك بدون وجه
شرعي زاعماً أنه يستدشيان داره الهواء القبلي فهل يمنع جاره من معارضته في ذلك ولا عبرة بزعمه
* (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد طبقة عالية في داره والطبقة طاقات ففتح
بجدرانها طبقة أخرى فقام عمر يعارضه ويكلفه سدّها بلا وجه شرعي متعللاً بأنها تشرف على باب
طبقة له في داره اذا صعد أحد الميـاـر الحـال أن ما تشرف الطاقـة عليه ليس محل جـالـوس نساء عمرو
وقرارهن ويفصل بين الدارين دور كثيرة للناس فهل حيث كان الأمر كما ذكر يمنع عمرو من معارضة
زيد وتكليفه ما ذكر * (الجواب) * الفتوى على أن الكوة حيث كانت للنظر والموضع
موضع النساء تستدشيان بالفرق بين الطريق الفاصل وغيره كافي المنعرات وغيره حيث كانت ليست كذلك
يمنع عمرو من معارضة زيد وتكليفه ما ذكر والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * في رجل
يريد أن يبنى في داره طبقة على مر بعة الخاص به ويعارضه جاره متعللاً بأن أحد حيطان الطبقة اذا
بنيت يقع تجاه شبـابـيك قصره وبينهما فاصل نحو ذراع ونصف فيقل الضوء عنه بسبب ذلك وأحد
حيطانها يلزم منه سد بعض الهواء والشمس عن داره فهل يمنع الجار من معارضته ولا عبرة بتعلله
* (الجواب) * نعم كافي الحاشية وغيرها * (سئل) * فيما اذا اشترت ذمية داراً فيها قصر له
شبابيك قديمة مشرفة على أسطحة جماعة يفصل بينها وبين الشبـابـيك طريق عام فقام رجل

مطلب يمنع الذي من تعلية
البناء اذا حصل ضرر لجاره

مطلب يمنع من فتح كوة
تشرف على جاره وان كانت
قديمة

مطلب لا فرق بين القديم
والحادث حيث كان الضرر
بيننا

مطلب لها ان تبنى حائطاً
ملاصقاً لحائط الجار

مطلب له أن يتخذ غرفة بجنب
بيت جاره الخ

مطلب لا عبرة بزعمه أنه يستدشيان
عنه الريح والشمس

مطلب تستدشيان الكوة المشرفة
على موضع النساء بالفرق
بين الطريق الفاصل وغيره

مطلب اذا كانت الشبـابـيك
تشرف على الاسطحة ورأس
دور الجار لا يؤمر بسدّها

يكلفها استجميع الشبايك المزبورة متعلا بأن بعضها يشرف على اسطعته وعلى رأس درج له في داره وليس ذلك محل جلوس نسائه وقرارهن فهل ينزع الرجل من تكليف المنفعة ذلك

(الجواب) * نعم **(سئل) *** في رجل يريد أن يعلى سطح مطبخه الذي في داره ويعارضه جاره في ذلك متعلا أن السطح بسبب التعلية يقرب من سطح بيت الجار ويسهل الصعود الى سطح الجار والحال انه بعد التعلية المزبورة يبقى بين سطح المطبخ و سطح الجار أكثر من فاصلي رجل فهل له تعلية سطحه كما ذكر ويمنع الجار من معارضته **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** في جنيئة جارية في وقف بر ملاصقة لحوائط جارية في وقف أهلي فتفتح ناظره شبائك الحوائط مظلة على الجنيئة ويريد ناظر وقفه الجنيئة أن يبني يتاقبها الشبايك يفصل بينهما فاصل وفي ذلك مصلحة للوقف **(سئل) *** كون غلة البيت فوق غلة الزرع والشجر والارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها ويعارضه في ذلك ناظر الوقف الاهلي بدون وجه شرعي فهل يسوغ لناظر وقف الجنيئة ذلك ويمنع ناظر الوقف الاهلي من معارضته في ذلك **(الجواب) *** نعم كافي الخائنة والبرازية والله سبحانه وتعالى أعلم وان أراد قيم الوقف أن يبني في الارض الموقوفة بيوتا يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال ارض الوقف يكون بالزرع ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصر يرغب الناس في استجار بيوتها وتكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والنخل كان للقيم أن يبني فيها بيوتا فيؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون أنفع للفقراء كذا في الخائنة بجر من الوقف **(سئل) *** فيما اذا كان لزيد حائط محتص به فاصل بين داره ودار جاره يريد زيد أن يفتح في اعلى الحائط المزبورة كوة ليضع فيها ثوبه للضوء فوق قامة الرجل ولا تكشف على محل نساء أحد أصلا فهل له ذلك **(الجواب) *** نعم **(سئل) *** في طلبة مشتركة بين زيد وعمرو فاصلة بين داريهما انهدمت ولا حدهما نبات ونسوة فأراد أن يبنيهما وأبى الآخر فهل يؤمر بالبناء معه **(الجواب) *** ان كان أصل الطلبة المذكورة يحتمل القسمة بأن يمكن كل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الطلبة المزبورة لا يحتمل القسمة يؤمر الا على البناء على قول أبي الليث لفساد الزمان كافي فاضحيان والله المستعان جدار بين رجلين انهدم ولا حدهما نبات ونسوة فأراد صاحب العيال أن يبنيهما وأبى الآخر قال بعضهم لا يجبر الا على وقال الفقيه أبو الليث في زماننا يجبر لانه لا بد أن يكون بينهما ستره قال رضي الله تعالى عنه ويقضي أن يكون الجواب على التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة يمكن كل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستره لا يجبر الا على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر الا على البناء فاضحيان ومثله في المفصولين من الفصل ٣٦ في مسائل الحيطان فارجع اليه فان فيه فوائد غير أن هذا التفصيل لم يذكره غير فاضحيان وهو حسن جدا وانما لم يقيد في السؤال بذلك لانه في الغالب لا يكون أصل الطلبة يحتمل القسمة **(سئل) *** في داره مشتركة بين جماعة اقساموها بينهم بالتراضي والوجه الشرعي وقال أحدهم بنى حائطاً حاجزاً بيننا دفعا للاطلاع الباقيين عليه في حال لا يجوز انهم الاطلاع وادفع اذيتهم عنه فهل يأمرهم القاضي ببناء حائط بينهم ويخرج كل من الفتنة بحصته يفعله القاضي للمصلحة **(الجواب) *** قال في العمادية من الفصل ٣٤٠ دار بين رجلين اقساموها وقال أحدهما بنى حائطاً حاجزاً بيننا فليس على الآخر اجابته وان كان أحدهما ما يؤذى صاحبه ويطلع عليه في حال لا يجوز له الاطلاع **(سئل) *** ان القاضي أن يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل منهما من الفتنة بحصته يفعله القاضي للمصلحة ٥٥ وقد حصل بما ذكرنا الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب **(سئل) *** في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو مشترك بينهما وليس لأحد عليه جذوع ويريد زيد أن يضع عليه جذوعا فهل له ذلك وليس لشريكه عمر وأن يمنع من ذلك ويقال أنت مثله

مطلب له تعلية سطحه وان سهل الصعود الى سطح الجار

مطلب له أن يبني يتاقى الجنيئة تحاه شبائك الحوائط

مطلب له أن يبني في ارض الرقف بيوتا يستغلها ان كمن انفع من الزرع

مطلب له أن يفتح في حائطه كوة للضوء فوق قامة الرجل

مطلب في جبر الا على السرة

مطلب يا امرهم القاضي ببناء حائط للستره والفتنة على قدر الحوص

مطلب حائط مشترك بينهما لاحدهما أن يضع عليه جذوعا ويقال لا تجزعه أنت مثله

لديني أنت مثل ذلك * (الجواب) * نعم وان لم يكن لاحدهما عليه خشب فأراد أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس إلا أن ينعى ويقل له ضع أنت مثل ذلك ان شئت هكذا حكى عن القاضي الامام صاعد النيسابوري رحمه الله تعالى وكان يفرق بين هذا وبين ما اذا كان لهما عليه خشب أراد أحدهما أن يزيد خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يتخذ عليه سترة أو يفتح كوة أو باباً بحيث لا يكون له ذلك إلا باذن صاحبه وكان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له ذلك إلا باذن صاحبه إلا أن أتت كفا القياس لضرورة انما لو منعناه عن وضع الخشب من غير اذن شريكه ربما لا ياذن شريكه في ذلك فتتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الضرورة منعقدة في المسائل التي عدناها والله تعالى أعلم عمادية من الحيطان في ٣٥ * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد وعمر وهو مشترك بينهما ولكل منهما عليه جذوع ويريد زيد أن يبني عليه طبة لا بدون اذن من شريكه ولا رضى منه ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم قال قاضيان جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد في البناء عليه لا يكون له ذلك إلا باذن الآخر أضمر الشريك بذلك ام لم يضمر اه وفي البرازية جدار بينهما لهما عليه حوله واراد أحدهما زيادة جل لا يملكه إلا باذن شريكه اه * (سئل) * في حائط مشترك بين زيد وعمر وفاضل بين داريهما وله عليه خشب يريد زيد أن يفتح في الحائط كوات ويضع فيها خشباً بازائدة على خشب جاره عمر وكل ذلك بلا اذن من عمر وفل ليس له ذلك إلا باذن عمر * (الجواب) * نعم ولو كان جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه اذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحادث فصول عمادية في ٣٥ وحده القديم أن لا يحفظ الاقران وراء هذا الوقت كيف كان يجعل اقصى الوقت الذي يحفظه الناس حده القديم وما ذكر في حده القديم في غاية الحسن ولو اختلفا فقام أحدهما البيعة على القدم والا سخر على انه محدث فبيعة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا غير مقبولة خلاصة ومثله في البرازية أقول قوله فلا سخر أن يزيد في جذوعه الخ أى الى أن يبلغ مقدار جذوع الآخر أما الزيادة على ذلك كما في صورة السؤال فلا بدليل مانقذ في السؤال السابق عن العمادية والبرازية وصرح بذلك في الخاتمة كما نقله المؤلف عنهم في غير هذا المحل ونصه ولو كان الحائط بين دارى رجلين كل واحد منهما يدعيه ولكل واحد منهما عليه جذوع يقضى بينهما نصفين هو المختار فان كان جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه قال تعالى عنه وهذا اذا كان الحائط يحتمل الزيادة فان كان لا يحتمل ليس له أن يزيد خاتمة من باب في دعوى الحائط والطريق * (سئل) * فيما اذا تعارضت بيعة القدم والحادث ولم يقم مدعى الحادث بيعة على مدعى وجه القدم وثبت القدم بالبيعة الشرعية لدى قاض شرعي تقضى بها فهل لا تتمتع بيعة الحادث بعد ذلك * (الجواب) * اذا تعارضت بيعة القدم والحادث ففي البرازية والخلاصة بيعة القدم أولى وفي ترجيح البيئات للبغدادى عن الثنية بيعة الحادث أولى وذكر العلائى في شرح الملتقى أن بيعة القدم أولى في البناء وبيعة الحادث أولى في الكنف اه قال في الحاوى الزاهدى له كنف في طريق العمامة فزعم غيره أنه محدث وزعم صاحبه أنه قديم وأقاما البيعة فالبيعة بيعة من يدعى انه محدث لانها تثبت ولاية النقص ثم رقم لا سخر القول في هذا قول المدعى بالقدم لكونه متمسكاً بالاصل اه وفي رسالة الحج والبيئات ان الاصل في ترجيح البيعة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مثبتة خلاف الظاهر اذا البيعة انما شرعت لاثبات أمور حادث واليمين لا بقاءه على ما كان اه فعلى هذا بيعة الحادث تقدم وما في البرازية والخلاصة من تقديم بيعة القدم فذلك في البناء لان صدر عبارته ما في البناء وبؤيده هذا ما في شرح الملتقى وفي غير البناء بيعة الحادث مقدمة لانها تثبت أمراً حادثاً تأتلف وقد أفتى الشيخ اسماعيل المفتى بدمشق الشام سابقاً بتقديم بيعة الحادث على بيعة القدم

مطلب ليس له أن يتخذ سترة أو يفتح كوة على جدار لهما عليه خشب

مطلب جدار عليه جذوع لهما ليس لاحدهما أن يبني عليه شيئاً إلا باذن الآخر

مطلب جذوع أحدهما اكثر فلا سخر أن يزيد في جذوعه الخ

مطلب فيما اذا تعارضت بيعة الحادث والقدم

وقال كما هو منقول المذهب وذلك في حادثة الشرب من نهر مخصوص كما هو مسطور في فتاوا ومن
 كتاب الشهادات فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى لان الاولى ترجح باتصال القضاء بها
 فلا يقضى بالثانية وتطير ولو كان مع رجل ثوبان أحدهما نجس فتحتى وصلى باحدهما ثم
 وقع تحريمه على طهارة الاخر له الصلاة فيه لان الاول اتصل به حكم الشرع فلا ينقض بوقوع التحريم
 في الاخر كذا في البحر من باب الاختلاف في الشهادة عند قول الماتن ولو شهد انه قتل زيد يوم النحر
 بمكة الى أن قال فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخرى ونقلها العلاني في الباب المذكور أيضا
 عند قوله فروع وتعارض البيئات الخ والله تعالى أعلم أقول ذكر المؤلف مسئلة يشتهر الحدوث
 والقدم في كتاب الشهادات وفي كتاب الشرب أيضا وقد مناهما تحريكتنا فيما وأن المؤلف قيد الاختلاف
 فيما اذا لم يذكر تاريخا فان ارتخا قدم الاسبق تاريخا كما هو منصوص من المتن والشروح * (سئل) *
 في حائط فاصل بين دار زيد ودار خندل زيد عليه ثمان خشبات ولهند عليه خشبة واحدة لا غير
 فهي الحائط واحتاج الى العمارة فهل تكون العمارة على زيد وعلى خندم موضع خشبتها
 * (الجواب) * نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه عشرة جذوع وللاخر جذع فله صاحب الجذع
 موضع جذعه والحائط لا يخرج رازية من الثاني في الحائط وعمارته * (سئل) * في حائط فاصل
 بين دار زيد ودار عمرو ولزيد عليه اخشاب نحو العشرة ومتصل بجائطه اتصال تربع وليس لعمرو عليه
 سوى جذع واحد واحتاج للتعمير وتنازعا فيه فلن يقضى به وعلى من يكون تعميره * (الجواب) *
 يقضى به لزيد ولعمرو موضع خشبته والحالة هذه والله تعالى أعلم ولو كان لاحدهما عليه
 جذع أو جذعان دون الثلاث وللاخر عليه ثلاثة اجذاع أو أكثر في التنازل أن الحائط يكون
 لصاحب الثلاث ولصاحب مادون الثلاث موضع جذوعه قال وهذا استحسان وهو قول أبي حنيفة
 وأبي يوسف آخر اقال أبو يوسف القياس أن يكون الحائط بينهما نصفين وبه كان أبو حنيفة يقول أو لا
 ثم رجعا الى الاستحسان خاتمة من باب دعوى الحائط والطريق من كتاب الدعوى ومثله في فصول
 العمادى * (سئل) * في حائط معلوم متصل بدار زيد من الطرفين اتصال تربع ولهند عليه
 جذوع من غير اتصال فهل يكون صاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوع هند * (الجواب) *
 ان كان الاتصال في طرفي الحائط فصاحب الاتصال اولى ولا يرفع جذوعها ولو كان لاحدهما اتصال
 تربع وللاخر جذوع فان كان الاتصال في طرفي الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى
 وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب
 الجذوع لان التربع سبقا على الاستعمال بوضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى الا انه
 لا يرفع جذوع الاخر عمادية * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار عمرو وهو مشترك
 بينهما مال زيد عليه جذوع في اعلاه ولعمرو عليه جذوع في أسفله يريد زيد أن يسفل جذوعه ولا يضر
 بالحائط فيئله ذلك * (الجواب) * نعم وان اراد صاحب الاعلى أن يسفل جذوعه فان لم يكن
 فيه ضرر بالحائط له ذلك والا فلا وفي الحادى حائط بينهما ليس لاحدهما عليه جذوع وللاخر عليه
 جذوع في اعلاه فان اراد أن يذله له ذلك لانه أقل ضررا وان اراد أن يرفع من الاسفل الى الاعلى
 ليس له ذلك وان كان لكل واحد جذوع فلهذا هو صاحب السفلى أن يرفعه بمخاء صاحب
 الاعلى ان لم يضر بالحائط وفي الذخيرة سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى عن جدار بين رجلين لهما
 عليه جمولة وجمولة أحدهما أسفل من جمولة الاخر وأراد أحدهما أن يرفع جمولته ويضعها بازا جمولة
 صاحبه قال له ذلك وليس لصاحبه منعه ولو كانت جمولة أحدهما في وسط الجدار وجمولة الاخر
 في اعلاه فاراد صاحب الاوسط أن يضع جمولته في اعلى الجدار فان كان الجدار من أسفل الى اعلاه
 بينهما ولا يدخل على صاحب الاعلى مضرة فله ذلك وان كان يدخل على مضرة فليس له ذلك

مطلب لاحدهما على الحائط
 عشرة جذوع وللاخر جذع
 الخ

مطلب صاحب اتصال
 التربع اولى من صاحب
 الجذوع

مطلب له أن يسفل جذوعه
 أن لم يضر بالحائط

عمادية من الحيطان ومثله في الفصول وفي صلح النوازل بعد ذكر ما مر أن صاحب الاوسط ليس له أن يرفعه لانه أضرب بالحائط أما لو اراد أن يسفل الجذوع من أعلى الحائط الى أسفله لأبأس به ولو اراد أن يحولها من الايمن الى الايسر أو من الايسر الى الايمن ليس له ذلك خلاصة ومثله في العمادية والفصولين وغيرهما * (سئل) * في حائطين فاصلين بين دارى زيد وعمر وهما على أحد الحائطين ركوب والحائط الآخر متصل ببناء زيد اتصالا تربع مع جانب دار زيد واتصال ملازمة من جانب دار عمر وعليه خشبة واحدة لعمر ويريد عمر أن يركب على الاقل بركوب آخر لا يمتحله الحائط وأن يركب على جميع الآخر بل خشاب بدون اذن من زيد ولا رضاء فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم جدار بينهما لا أحدهما عليه عشرة جذوع وللا تخرج جذع فلصاحب الجذع موضع جذعه والحائط لا يخرج زابيه وفيها ايضا جدار بينهما لهما عليه حولة اراد أحدهما زيادة خيل عليه لا يملك بلا اذن شريكه اه وفيها ايضا جدار بينهما اراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر وغرفة يمنع وكذا اذا اراد أحدهما وضع السلم يمنع الا اذا كان في القديم كذلك اه وان كان كلا الاتصالين اتصالا تربع أو اتصالا مجاورة يقضى بينهما وان كان لاحدهما تربع وللا آخر ملازمة يقضى له احب التربع وان كان لاحدهما تربع وللا آخر عليه جذوع فصاحب الاتصال اولى ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية الطحاوى يكفي وهذا الظاهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الاربعة ولو أقاموا البيعة قضى لهما ولو أقام أحدهما البيعة قضى له خلاصة من الفصل الثالث ومثله في البرازية فان لم يكن الحائط متصلا بينهما ولم يكن لهما عليه جذوع فانه يقضى به بينهما هكذا ذكر في الاصل لانهما استويا في الدعوى وليس ثمة من يباينهما فيه وليس أحدهما اولى من الآخر فيقضى بينهما الخ عمادية أقول وفي جامع الفصولين جذوع أحدهما في أحد النصفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوع وما بين النصفين فهو بينهما اه * (سئل) * في جدار بين دارى رجلين مشتركة بينهما ولكل منهما عليه جذوع وجذوع أحدهما أسفل من جذوع الآخر فأودع جذوعه ووضعها بازاء جذوع صاحبه فهل له ذلك وليس لصاحبه منه * (الجواب) * نعم كافي العمادية عن الذخيرة * (سئل) * في حائط فاصل بين مكان جار في وقف بر وبيز دار جارية في وقف بر آخر وهو متصل بحائطين آخرين للمكان اتصالا تربع وعليه أيضا حولة للمكان في وسطه ولدار الماز بورة عليه جذوع في اعلاه وتنازع فيه كل من متولي الوقفين فلن يقضى به * (الجواب) * يقضى به لمن كان له اتصالا تربع وعليه حولة في وسطه لان له عليه جذوع في اعلاه ولا ترفع جذوع الاعلى كافي العمادية والحائطين والذخيرة وعبارة الذخيرة مانعه ولو كان لاحدهما اتصالا تربع وللا آخر عليه جذوع فان كان الاتصال في طريق الحائط المتنازع فيه فصاحب الاتصال اولى وعليه عامة المشايخ وهكذا روى عن أبي يوسف في الامالى فقد رجع صاحب الاتصال على صاحب الجذوع وان كان لكل واحد منهما على الحائط يد استعمال لان الاستعمال بالتربع سابق على الاستعمال بالجذوع لان التربع يكون حالة البناء والبناء يكون سابقا على وضع الجذوع فكان صاحب الاتصال اولى بهذا الا انه لا يرفع جذوع الآخر اه خصوصاً وله حولة في وسطه فقد نقل في العمادية مانعه وان كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازع في الحائط فانه لصاحب الاسفل اسبق يده ولا ترفع جذوع الاعلى اه والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد بيت به او به مشرقة لعمر وينتفع بهما عمر ومن قديم الزمان والى الآن ويريد زيد أن يبنى مكان المشرقة طبقة وينزع عمر من الانتفاع بذلك بدون اذن من عمر ولا وجه شرعى فهل ليس لزيد ذلك ويبقى القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد اشجار تدلت اعصانها الى الارض

مطلب لصاحب الجذوع
موضع جذعه والحائط
للا آخر
مطلب في المنازعة في الحائط
مطلب يكفي الاتصال من
جانب

مطلب صاحب اتصال
التربع اولى من صاحب
الجذوع

مطلب يرجح من جذوعه
أسفل على من جذوعه
أعلى

مطلب لزيد مشرقة على بيت
عمر وليس لعمر ومنعه عنها
مطلب تدلت اعصان اشجاره
الى أرض الجار بؤم
تجوزها

عمر وأضرمتها وطلب عمر ويحويها أهل يؤمر زيد يتحويها أهل عن أرض عمر وتفرغ هو أنه يجعل
 أن أمكن ولا يجبر على القطع أن أبي ذلك * (الجواب) * نعم والمسئلة في العمادية في ٤٤
 ومثله في الفصولين وعبارته باع ضيعة وللمائع اشجار في ضيعة أخرى يجنب هذه الضيعة أغصانها
 متدلية في الميعة فلا يشتري أن يأخذ بتفريغ الميعة من الأغصان المتدلية فيها وكذا الورودها
 وفي جنبها ضيعة كذلك لأنه كونه فله تفريغ ضيعة من تلك الأغصان فكذلك وأرته فيه وقعت شجرة
 في نصيب أحد المتقاسمين متدلية إلى نصيب الآخر يجبر صاحبها على قطع الأغصان في رواية عن محمد
 وعنه يترك كذلك وفي كتاب الصلح خرج شعب يخلصه إلى جاره فلجأه لقطعها لتفريغ هو أنه قالوا هذا
 على وجهين فلو كان تفريغه بشدة الشعب على النخلة أو تفريغ بعضه بشدة بعضه فإنه أن يأخذ بـ النخلة
 بالشدة لا بالقطع فيما أمكن التفريغ بشدة وأما ما لا يمكن تفريغه إلا بقطعه فالأولى أن يستأذن ربهما
 فيقطع بنفسه أو يأذن له به ولو أبي رفع إلى القاضي فيخبره على القطع اهـ * (مسئل) * فيما
 إذا اشترى زيد خربة في سكة غير نافذة لها باب قديم في السكة فبنى فيها بناء وجعلها داراً وأخذ يفتن
 من دار أخرى بابها في سكة أخرى وضعه للدار التي بناها وفتح له باباً في الدار المذكورة وصار يدخل منه
 في داره ويستطرق من داره إلى السكة الأولى فقام بعض أصحاب السكة المزبورة يعارضون زيداً
 في فتح الباب المرقوم متعللين بأن البيت ليس من جملة بيوت أهل السكة فهل له الفتح ويمنعون من
 المعارضة * (الجواب) * له فتح باب داره التي كانت خربة كما كان في القديم ومنها إلى
 البيت المذكور ويمنعون من معارضته والله تعالى أعلم له دار في سكة لا تنفذ فشرى يجنب داره يتنا
 ظهره في هذه السكة قيل له أن يفتح من ظهره باباً في السكة وقيل لا وفريق بينه وبينهم ما إذا أراد أن يفتح
 باباً للبيت في داره ليدخل منه في داره ويستطرق من داره إلى السكة فإن ذلك والفرق أنه لو فتح البيت
 باباً في السكة بصير طريق السكة طريق البيت إذا الدخول في البيت يكون من طريق السكة وفيه ضرر
 لأهل السكة أذرب الدار متى باع هذا البيت بحقوقه دخل هذا الطريق في البيع فيزداد شريكاً آخر
 في طريق السكة وفيه ضرر في الحال بأن يضيق الطريق بكثرة المارة وفي المال بأنه ربما شتبه
 بمقابر الأنصاف في الطريق بطول العهد فيحتاج إلى قسيمة الطريق فينقسم على عدد الرؤس فيصيب
 مشتري البيت شئ من الطريق فينقص حق أهل السكة وأما لو فتح البيت باباً في داره فطريق السكة
 لا بصير طريق يقال للبيت إذا لا يدخل البيت من طريق السكة أنما يدخل من داره بحكم الملك لا بحكم الطريق
 فلا يصير طريق الدار طريقاً للبيت فلا يدخل في بيع البيت إذا بيع بحقوقه فلا يزداد الشريك
 في الطريق في بيع البيت فصولين في ٣٥ ومثله في العمادية والبرازية * (مسئل) * فيما إذا كان
 لزيد دار في دخلة غير نافذة وبابها في أعلى الدخلة وله دار بابها في الجهة السفلى ليس تحتها باب لأحد
 ويريد زيد يتحوي باب الجهة السفلى من الدخلة تحتها باب هند بدون أذنهم ولا إذن من بالقرب منها من
 أهل الجهة السفلى ويريد أيضاً بناء طبله فوق الباب الذي يريد فتحه وأخرج زوراً إلى الدخلة تحتها
 باب هند بدون أذنهم ولا إذن بقية أهل الدخلة ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
 نعم وذكر الصدر الشهيد في مسئلة السكة أن صاحب الدار إذا أراد أن يفتح باباً على الدار أعلى من
 الباب القديم له ذلك وإن أراد أن يفتح باباً أسفل من الباب القديم ليس له ذلك قال لأنه ليس له حق
 المرور باب داره وكذلك كرمش الأئمة الحلواني في شرح كتاب القسمة عمادية في ٣٤ وهكذا
 في جامع الفصولين في ٣٥ وفي المسئلة اختملاف وإن رمت استقصاء فغلبك هما ومما ذكرنا
 إجاب الشيخ الرمي في فتاويه الخيرية من فصل الحيطان إلى أن قال والحاصل أن في هذه المسئلة
 اختلاف التصحيح والفسوى ولكن المتون على المنع وهو ظاهر الرواية كما صرح به في جامع الفصولين
 فليكن المعول عليه والله تعالى أعلم اهـ ولو كانت الظلة على طريق غير نافذة أنه أن يعيدها

مطلب اشترى يتنا من سكة
 أخرى له أن يفتح له باباً في داره

قوله ظهره في هذه السكة أي
 وبابه في سكة أخرى اهـ منه
 قوله إلى السكة أي التي فيها
 الدار لا التي فيها البيت اهـ
 منه

مطلب ليس له يتحوي باباً به من
 أعلى الدخلة إلى جهة الأسفل

وليس لاحد أن يهدمها وان علم أن الظلة محدثة فهذه وما اذا كانت الظلة على طريق نافذ سواء
فليس له أن يعيدها ولا خياره في الدار وطرقها وهو انما اشتراها على أن الحق فيها أن يهدمها عمادية
في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان زيد دار في دخلة غير نافذة ولداره باب في الدخلة المزبورة
في أسفلها يريد أن يفتح لها بابا آخر في وسط الدخلة أعلى من بابه الأول في جداره الخاص به
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم رجل له دار في سكة غير نافذة لها باب أراد أن يفتح لها بابا آخر
أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو أراد أن يفتح بابا آخر أعلى من بابه كان له ذلك
خاتمة من باب الحيطان والطرق * (سئل) * فيما اذا كان زيد في شارع دار لها باب ففتح
لها بغيره بابا آخر في الشارع النافذ المذكور وصار ينتفع به مدة فام رجل بكفقه ستة بدون وجه
شرعى فهل ليس للرجل ذلك * (الجواب) * حيث كان في السكة النافذة ليس للرجل المذكور
تكليفه ستة والمسألة في الجرحى مسائل شتى من كتاب القضاء تحت قول الكثر زائغهم مستطيلة الخ
الى أن قال بخلاف النافذة فان المرو فيها حق العامة ولا خلاف أن له أن يفتح الخ وهي مسألة المتون
وفي جواهر الفتاوى من كتاب الدعوى رجل له دار في زقاق غير نافذ وأراد أن يفتح داره بابا آخر ان كان
أعلى مما كان يجوز ان كان أسفل مما كان لا يجوز لانه ليس له حق المرور أسفل من الباب الأول
بخلاف ما لو كان الزقاق نافذ الان حق المرور ثابت للعامة وله أن يفتح بابا آخر كيفما كان
* (سئل) * فيما اذا كان زيد دار لها باب قديم في سكة غير نافذة فسدته وفتح لها بابا في سكة نافذة
ومضى لذلك مدة والآثر يرد ستة الجديد وفتح القديم وأهل السكة معقرون به فهل يسوغ له ذلك
* (الجواب) * نعم واذا باع الرجل دارا لها باب في سكة نافذة وقد كان باب تلك الدار في القديم
في سكة غير نافذة وأراد المشتري أن يفتح بابا في تلك السكة ومنعه الجيران عن ذلك ينظران أقر أهل
السكة بذلك الباب فله أن يفتح ويغير منه لانه قائم مقام البائع وكان للبائع أن يفتح ذلك الباب فكذا
لمن قام مقامه وان يهدم أهل السكة ذلك الباب فالقول قولهم مع البين اذا لم يكن للمشتري بينة واذا
حلفهم واحدا بعد واحد ان حلف الأول سقط الايمان عن الباقي لان فائدة البين النكول ولونكوا
ليس له أن يفتح لان الاول أن ينعى لمباحف أنه لا طريق له وان نكل الاول فله أن يحلف غيره ثم وم
فان نكلوا جله كان له أن يفتح لانه كالأقرار منهم المسألة في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى
فصول عمادية في ٣٤ * (سئل) * فيما اذا كان زيد دار في سكة نافذة على طريق عام فاستخرج
زيد من داره المزبورة ففتح بابها اتجاه باب عمرو وعارضه عمرو وفي ذلك فهل له فتح الباب حيث
كان الطريق عاما وليس لعمرو معارضته * (الجواب) * نعم * (سئل) * في سفلى انهم
وامتنع صاحبه من بناءه وعلوه طبقة يريد صاحب العلو البناء فكيف الحكم * (الجواب) *
يقال لصاحب العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت وبحسبه عن
صاحبه الى أن يؤدى قيمة البناء وكتب المؤلف رحمه الله تعالى على سؤال آخر لا يجبر واحد منهما على
بنائه أما صاحب العلو فله الانتفاع بعلوه فقط وليس بمالك وأما صاحب السفلى فلان الانسان لا يجبر
على اصلاح ملكه وانما يقال لذي العلو ليس لك طريق الى حقك سوى أن تبني السفلى بنفسك ان شئت
حتى تبلغ موضع علوك ثم ابن علوك وامنع صاحب السفلى من الانتفاع ولك السكنى في علوك والسفلى
كله في يدك حتى يؤدى قيمة بناء السفلى وقال الخصاص حتى يؤدى ما اتفق وقال المتأخرون ان بنى
بأمر القاضى يرجع بما اتفق وان بنى بغير أمر دبر رجح بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء
لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا في البرازية وقاضيان والعين على الكثر والمنية وغيرها وأنتى بذلك
الحانوتى مفصلا والله سبحانه أعلم أقول بنى مالوز لى صاحب السفلى الانتفاع بسفله وامتنع من
اداء القيمة فهل يجبر على الاداء في جامع الفصولين انه لا يجبر لكن في حاشيته للتغير الرملى أن هذا لو بنى

مطلب له فتح باب آخر أعلى
من بابه الأول

مطلب له فتح باب آخر في
الشارع

مطلب له فتح باب آخر في
زقاق نافذ كيفما كان
مطلب له سد باب الجديد
وفتح القديم اذا أقربه أهل
الحلة

مطلب الاستخراج حانوتا
من داره وفتح له بابا في طريق
عام ليس لجاره معارضته
مطلب في السفلى والعلو

مطلب اذا بنى صاحب
العلو السفلى بأمر القاضى
رجع بما اتفق والافقية
البناء يوم البناء

مطلب اذا هدم صاحب
السفل سفله يجبره صاحب
العلو على بناءه لتعديبه

مطلب ليس لذى العلوان
يضع جندعا حاد ثابلا اذن
صاحب السفل

مطلب اذا أحدث ذو
العلو بناء يضر بالسفل
يهدم

مطلب لا يجب تطييز سطح
السفل على واحد منهما

مطلب يمنع ذو السفلى
من فتح باب

مطلب سطح علوه زيد
لا يجبر صاحب السفلى
على تطييزه

مطلب يؤمر برفع الاخشاب
الموضوعة بلا اذن

مطلب ليس لها ادخال
زوجها الاجنبي في الدار

ذو العلو بلا اذن القاضى فلو باذنه يجبر على اداء حصته ويجلس فيه لانه كاذبه بنفسه فيصير دينا عليه
خفكمه حكم سائر الديون تأمل اهـ * (سئل) * في سفلى جديده صاحبه وامتنع من بناءه وزيد
جاره حتى الانتفاع به ولو ذلك السفلى من قديم الزمان فهل يجبر على بناءه لتعديبه * (الجواب) *
نعم وفي شهادات فتاوى الفضلى لو هدم ما وامتنع أحد ههما عن البناء يجبر ولو انه دهم لا يجبر ولكن يمنع
من الانتفاع ما لم يستوف نصيب ما اتفق فيه منه ان فعل ذلك بقضاء القاضى خلاصه من الحيطان
ومثله في الفصولين والعماديه وفي جامع الفصولين لو هدم ذو السفلى سفله وذو العلو علوه أخذ
ذو السفلى بناء سفله اذ قوت عليه حقا الحق بالملك فيضمن كالقوت عليه ملكا اهـ فظاهره انه لا جبر
على ذى العلو وظاهر ما في فتح القدير خلافه والظاهر الثاني ويحمل الاول على ما اذا بنى صاحب
السفل سفله وطلب من ذى العلو بناء علوه فان يجبر ولو انه دهم السفلى بغير صنع صاحبه لا يجبر على البناء
لعدم التعدي الخ يجبر من شتى القضاء أقول قد مضى في مسائل شتى من كتاب القضاء الكلام
على عبارة البحر هذه فراجعهم * (سئل) * فيما اذا وضع صاحب العلو في علوه جندعا لم يكن
في القديم بدون اذن من صاحب السفلى وتضرر من ذلك صاحب السفلى ويريد أن يكفه رفعه فهل له
ذلك * (الجواب) * اذا أراد صاحب السفلى أن يتصرف في السفلى تصرفا فحوا أن يفتح فيه
بابا أو ينقب فيه كوة أو يدخل فيه جندعا لم يكن قبل ذلك فليس له ذلك الا برضى صاحب العلو سواء كان
يضر ذلك صاحب العلو ولا يضر عند أي حقيقه خلافا لهما فيما لا يضر به وكذلك صاحب العلو اذا
أراد أن يبنى في العلو بناء أو يضع عليه جندعا أو يحدث فيه كنفقا فعلى هذا الخلاف عماديه في مسائل
العلو والسفل وأطال في دليلهما مؤخر ادليل الامام ومثله في الفصولين والبحر والعلاق من القضاء
* (سئل) * فيما اذا أحدث ذو العلو فيه بناء يضر بالسفل بدون رضى صاحبه ولا اذن منه ولا
وجه شرعى وطلب ذو السفلى هدم البناء لاضراره بسفله فهل يجاب ويهدم * (الجواب) *
نعم قال في الخيرية من آخر كتاب الحيطان اذا ثبت حدوثة ووضع بغير حق فلصاحب السفلى هدمه
ويحكم له القاضى بذلك لانه تصرف في ملك الغير الخ اهـ * (سئل) * فيما اذا تحقق الضرر
بمالك البيت السفلى وكان ذلك بسبب مالك العلو فهل يمنع ذو العلو منه * (الجواب) * المختار
للقوى انه يمنع ذو العلو من الحاق الضرر بمالك البيت السفلى ان علم يقينا وان علم عدمه يقينا لا يمنع
وان اشكل يمنع الارضى ذى السفلى ويعلم ذلك بقول رجلين لهما بصارة في ذلك والسقف السفلى
وجذوعه وهرابه وبواريه وطينه لصاحب السفلى غير أن لصاحب العلو سكنه في ذلك كانه قفله في البحر
عن الذخيرة وتطييزه لا يجب على واحد منهما ما زاد والعلو لعدم وجوب اصلاح ملك الغير عليه وأما
ذو السفلى فلعدم اجبار على اصلاح ملكه وان زال الطين عنه بتعدي السبا كن وجب الصمتان والا لا
كذا أفق العلامة الخير الرملى رحمه الله تعالى كما هو مصرح به في فتاويه في كتاب الدعوى والله سبحانه
الموفق * (سئل) * في سفلى لهند عليه علول عدد اذ بدت هندا أن تجعل السفلى حائطا وتفتح له
في السفلى بابا بدون اذن صاحبه العلو وهو يضر بالعلو فهل ليس له ذلك * (الجواب) *
نعم قال في البحر أشار يعنى صاحب الكثرالى منعه من فتح الباب ووضع الجذع وهدم سفله اهـ وأفق
بذلك الخير الرملى كما في فتاويه من الحائط المائل * (سئل) * في سطح بيت سفلى هو محل انتفاع
زيد ذى العلو قام ذو السفلى يطالب زيدا بتطييزه لدفع وكف المطر عنه فهل لا يجبر ذو العلو على ذلك
* (الجواب) * نعم وتقيدتم نقله عن الخيرية * (سئل) * في رجل أحدث على حائط جاره
الخاص به ركو بابا خشاب عديده بدون اذن الجار ولا رضى منه ولا وجه شرعى وبطلانه الجار برفع
ذلك فهل يؤمر برفعه * (الجواب) * نعم ومثله في الخيرية من الحيطان مع اللاباة تصرف
في ملك الغير بدون اذنه اهـ * (سئل) * في دار مشتركة بطريق الملك بين همدوا وخوهم ماؤه

زوج اجنبي عن زوجات الاخوة تريد هداخاله الدار على الاجانب بدون اذن الاخوة ولا وجه شرعى فهل ليس لها ذلك * (الجواب) * نعم كما في الخبرية والقنية وغيرهما * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير أن الجماعة يدخلون الاجانب فيها بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فهل لا يجوز لهم ذلك * (الجواب) * نعم كما أفتى بذلك الخياط الرملى بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخر وان كان مشتركا وهو حرام اهـ * (سئل) * فيما اذا كان الهند وبنهاد ارض مشتركة بينهم ما فعمرو زوج هندی في الدار يوتايدون اذن منهم ما ولا وجه شرعى ورفع العمارة لا يضرب بالدار فهل تكون العمارة للمعمرو يؤمر بالتقريب بطلبهما * (الجواب) * نعم ذكر في كتاب الحيطان من العدة كل من بنى في دار غيره بأمره يكون البناء للاثم وان بنى بغير أمره يكون له وله أن يرفعه الا أن يضرب بالبناء فينقض يمنع يعنى اذا بنى لنفسه بدون أمر أمّا اذا بنى لرب الارض بدون الامر ينبغي أن يكون متطوعا عمادية من أحكام العمارة في ملك الغير وقوله كما مر هو قوله وان عمرها لها بغير اذن قال الشيخ الامام نجم الدين النسفي العمارة لها ولا شئ عليها من النفقة وانه متطوع في ذلك اهـ ومثله في الاشياء من الوقف وكذا في التنوير وشرحه من شتى الفرائض * (سئل) * في حائط لزيد خاص به عمدة جاره عمرو وركب على الحائط بعضا من الاجار النقال وأدخله ما في باطنه بدون اذن من زيد ولا وجه شرعى فوهى الحائط وآل الى السقوط بسبب ذلك فهل يضمنه عمرو * (الجواب) * نعم هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد الجدار الذى بينه وبين جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا فانهدم الحائط فان كان اللين مشرفا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من فعله ضمن فتاوى مؤيد زاده في ضمان البئر والجدار عن المنية ومثله في الفصولين عن الذخيرة وفي البرازية من الغصب هدم بيته وألقى ترابا كثيرا لزيد جاره جاره ووضع فوقه لبنا كثيرا حتى انه دمر جدار الجار ان دخل الوهن بسبب ما ألقى وحمل ضمن هدم داره فانهدم من ذلك بناء جاره لا يضمن اهـ * (سئل) * في رجل هدم حائط جاره متصلا بخاذا يابزه * (الجواب) * الجار بالخيار ان شاء ضمنه قيمة الحائط والنقض للضامن وان شاء أخذ النقص وضمنه النقصان كذا في حواشى الاشياء للعموى وفي العلائق على التنوير في أول باب الغصب ولا يؤمر بعمارة الا في حائط المسجد وبالله التوفيق أقول المراد بالمسجد ما يشمل الوقت كما أوضحناه في رد المحتار وقد مناشأ منه في كتاب الغصب من هذا الكتاب فراجع * (سئل) * في حائط فاصل بين دار زيد ودار وقف مشترك بين الجهتين ولكل منهما عليه ركوب فوهن وتلف وسقط وطالب زيد تعميره وامتنع الناظر من تعميره مع زيد من غلة الوقف وللوقف غلة فهل يجبر الناظر على تعميره مع زيد من غلة الوقف بحسب ما يخصه منه * (الجواب) * نعم حائط مشترك انهدم وأبى الاخر أن يبني ان كان أساس الحائط عريضا يمكنه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك الا بى وان كان لا يمكن يجبر عليه القوى ومعنى الجبر اذا كان أساس الحائط لا يقبل القسمة ولا يوافق الشريك له أن ينفق هو في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق وفي النوادر جدار بينهما لكل منهما عليه حوله فانهدم واحدهما غائب فبناء الاخر فهو متطوع وليس له أن يمنع الاخر من الحمل اذا أن يأمره القاضي بالانفاق عليه فيرجع وان بنى بلبان أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذي لم يبن أن يحمل عليه حتى يؤدى قيمته وعن محمد رحمه الله تعالى في طاحونة مشتركة أنفق أحدهما في عمارتها بلا اذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الى الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك أحدهم يركب زرع أبى أن ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للاخر أنفق أنت وارجع بنصف النفقة في حصة شريكك جامع الفتاوى من القسمة * (سئل) * في مجرى ماء مشترك بين زيد وعمرو وجماعة قريب من حائط مشترك بين زيد وعمرو والمذكورين تعطل المجرى واحتاج للتعمير والاصلاح وتوافق الشريك على تعميره

مطلب لا يجوز ادخال
الاجانب في الدار المشتركة

مطلب عمر في دار زوجته
بلا اذن الخ

مطلب العمارة في دار الغير

مطلب فعل بجائط الجار
ما أوهمه يضمنه

مطلب هدم جدار جاره
فالجار بالخيار الخ

مطلب يجبر الناظر على
تعمير الحائط المشترك مع
الشريك

مطلب في عمارة المشترك
اذا أبى أحدهما

مطلب بنى الحائط في غيبة
شريكه بلا أمر قاض فهو
متطوع

مطلب حفر الارض للجرى
وتعميره فوق الحائط

وأذن زيد مع الجماعة لعمر وجعفر الأرض وتعميره فغفر فسقط الحائط من غير تعدد من عمرو ويزيد
 زيد أن يشمن عمر انصبه من الحائط فهل لا ضمان عليه * (الجواب) * نعم هدم بيت نفسه
 قائم هدم من ذلك منزل جاره لا يشمن لأنه غير متعديه عمادية وفصولية ومؤدية ومشقة في قساري ابن
 نجيم وفي المسألة أراد نقض جداره وترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أما تشمن لك كل ما يهدم
 من بيتك وشمن ثم نقض الجدار بأذن الشريك قائم هدم من منزل المشمن له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو
 منزلة ما لو قال رجل لا تخزمت لك ما هلك من مالك لا يلزمه شيء اهـ * (مسئل) * فيما إذا اذن
 كل من زيد وعمرو ولا خربا لركوب على حائطه وركب كل منهما على حائطه الآخر ثم بعد مدة ترجع زيد
 عن الاذن ورفع ركوب عمرو ويريد عمر وأيضاً الرجوع عن الاذن وتكليف زيد ورفع ركوبه فهل
 يسوغ لعمر وذلك * (الجواب) * نعم لو اذن له في الابتداء أن يضع الخشب على حائطه وأن يلقى
 الدابة الميته في أرضه كان هذا اعارة منه فبطلت له أن يطلبه بالرفع عن أرضه وإن باع منه ذلك
 لا يجوز لأن هذا بيع الحق ولا يجوز أن صالح عن ذلك بشئ لا يجوز أن أجر الأرض كذلك لا يجوز
 يرى من الامانات عن الولوالجية من القضاء وضع جذوعه على حائط جاره بأذنه أو حفره بردا في داره
 بأذنه ثم باع الجدار له وطلب المشتري رفع الجذوع وسردابه ذلك الا اذا كان شرط وقت البيع بقاء
 الجذوع والوارث فيه كالمشتري لكن للوارث أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال بزيادة
 من القسمة * (مسئل) * في رجل استأجر دارا من هدم ركب فيها بابا وغلقا بدون اذن هدم
 وحى مقرة بما فعل ويريد الرجل قلع ذلك وقلمه لا يشتر فهل له قلمه * (الجواب) * نعم استأجر
 دارا لخصصها أو فرشها بأجر أو ركب فيها بابا أو غلقا أو نحوها وأقر به المؤجر فأراد المستأجر قلمه
 فله قلمه لو لم يشتر لالوا أن قلمه قيمته يوم الخصومة فصواب من أحكام العمارة في ذلك الغير
 * (مسئل) * فيما إذا كان زيد يجري ماء مطر على سطح دار جاره عمرو ومن قديم الزمان تغرب السطح
 ويزيد عمرو أن يكلف زيد استكليس المسيل الذي في سطحه واصلاحه فهل يكون اصلاح السطح على
 صاحبه عمرو ومن غير جبر عليه * (الجواب) * نعم له يجري ماء على سطح دار تغرب السطح
 فاصلاحه على رب السطح كالمسفل والعلو ولا يجبر على العمارة فيقال للذي له حق الاجراء منع ناوفا
 في مقام الجري على سطح الجار لينفذ الماء الى مصبه بزيادة من كواب الشرب ومثله في الذخيرة من
 الفصل العاشر في اصلاح المسيل والجري من كواب الشرب والناووق مغرب والجمع للناووقات وهو
 الخشبة المنقورة التي يجري عليها الماء في الدواليب أو تعرض على النهر أو الجداول * (مسئل) *
 فيما إذا كان زيد دارا ومسيل ماء سطحها على بناء جاره عمرو فأراد عمرو رفع بناءه فهل لزيد مطالبة
 بتسليم ماء سطحه الى طرف الميزاب * (الجواب) * نعم له ذلك وفي فتاوى النسفي داران لخارجين
 سطح احدهما أعلى ومسيل ماء العليا على الاخرى فأراد صاحب السفلى أن يرفع سطحه أو يبنى على
 سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وإن هدم السفلى
 أو هدمه المالك ليس لآخر أن يكافئه بالعمارة لاجل اسالة الماء لكن يبنى هو ويمنع صاحبه من الانتفاع
 خلاصة من الحيطان من نوع مسيل الماء ومثله في البرازية أقول تقدم قبل نحو رقتين أن صاحب
 السفلى لو هدم سفله فإن له حق الانتفاع في علوه أن يجبره على بناء السفلى لأنه قوت عليه حتى الانتفاع
 المحقق بالملك بخلاف ما إذا هدم السفلى بدون فعله فقله هنا أو هدمه المالك الخ بخلاف ما إذا
 حيث سوى هذين الهدم والانهدام فاما أن يكون ما أقول آخر أو يخص ما تمر بغير المسيل فتأمل
 * (مسئل) * فيما إذا كان زيد يسفل فوقه علو لعمر ومسفل على مطبخ ومشرقة في طرفها
 مرتفع قديم لعمر وتوزل أو ساخنة في قساطل قديمة داخل حائط السفلى ولزيد أيضا مياه تنزل في
 القساطل المذكوكة ورذوان قام زيد يعارض عمر في المرتفع المذكور ويكافئه برفع بدون وجه

مطالب هدم بيت نفسه
 قائم هدم جدار جاره لا يشمن
 مطالب قال أنا تشمن لك
 ما يهدم من بيتك
 مطالب إذا اذن لا آخر
 بالركوب على حائطه
 الرجوع

مطلب استأجر دارا وركب
 فيها بابا وغلقا بلا اذن المؤجر
 له قلمه الخ

مطالب له مسيل على سطح
 الجار تغرب السطح لا يجبر
 أحد على عمارة

مطالب له مسيل على سطح
 جاره فأراد جاره أن يعلى
 السطح الخ

مطلب له مرتفع تنزل
 أو ساخنة في قساطل في حائط
 جاره وليس للجار منعه

نمرى فهل ليس زيد ذلك ويقي القديم على قدمه * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا كان له سند درج من حجر مبنى في أرض دارها ولز يد طريق ما تحت الدرج أراد تعميره فهدم الدرج بدون اذنها الحكم في ذلك * (الجواب) * هي بالخيار ان شأنته قيمته والنقص للضامن وان شأنت أخذت النقص وضمنه نقصان كما في حواشي الاشياء للعموى نقل عن شرح انتقايه للعلامة قاسم أقول وجهه أن البناء ليس من المنكيات فلا يلزمه أن يبنى لها مثله ويعيده كما كان بل هو قبيح فيمنع بالقيمة ولو بلا اذن لانه غاصب لكن في هذه الصورة ليس لها منعه من اصلاح طريق مائه لما نقله المؤلف في غير هذا المجل ونصه ولو ان رجلا له نهر في أرض رجل ولا يمكنه المرور في بطن النهر قال محمد بن سلة يقال لصاحب الارض اما أن تدعه أن يدخل الارض ويصلح ملكه أو تصلحه أنت قال الفقيه أبو الليث بهذا أخذوا وكذلك مسئلة الحائط قاضيان من باب الحيطان والطرق ومجاري المياه رجل له حائط وجوه في دار رجل فأراد ان يطبق حائطه ولا يسيل له الى ذلك الا بدخول دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انه يهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخل ويبل الطين فنعى صاحب الدار وأله يجرى ما في دار جاره فأراد جفوه واصلاحه ولا يمكنه ذلك الا بدخول داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار اما أن تتركه يدخل ويصلح أو يفعل صاحب الدار بما له خلاصة من أوائل كتاب الحيطان ومثله في البرازية وكذا في العبادية في ٣٤ هـ خفي امتنع صاحب الدار من اصلاحه من ماله وأجبرناه على أن يمكن الآخر من الدخول لاصلاح ملكه فالظاهر أن صاحب الملك يجب أن يصاحبه على اصلاح ما خربه لصاحب الدار من حفر أو هديم والالزم أن يجبر صاحب الدار على تمكن الآخر من افساد داره والحائط الضربة لاجل منفعة غيره وهذا اختيار لقواعد الشرع الشريف وقد قالوا الضرر الخاص يتحمل لاجل الضرر العام ولا يتحمل لاجل الضرر الخاص كما يعلم من الاشياء فان الضرر لا يزال بالضرر * (سئل) * في رجل اتخذ في داره جنيحة ملاصقة لجدار دار جاره وصار يصبها بالماء ويتعدى الضرر الى الجدار المذكور لكون الارض رخوة ويريد الجار منعه من ذلك فهل له منعه * (الجواب) * حيث كانت الارض رخوة له منعه غرس يجب دار جاره يساعده حائط الجار قدر ما لا يضره ولم يقدره بالمقدار المعين برازية من القسمة ومثله في جامع الفتاوى من القسمة * (سئل) * فيما اذا كان زيد بالوعة في داره انه يهدم بعض حافتي البالوعة وصار يجري منها الماء الى أرض دار جاره وعمره وحيطانها وتضرر من ذلك ضررا ينافي وطالب عمره من زيد اصلاحها وحسمها ومنع الضرر عنه فهل يجب عمره الى ذلك * (الجواب) * للمالك التصرف في ملكه وان تضرر جاره في ظاهر الرواية والاختار للمتاخرين له ذلك ما لم يكن ضررا ينافي وهو ما يكون سببا للهديم أو يوهن البناء أو يخرج عن الاتقاع بالكلية كسقوط الضوء بالكلية والفتوى عليه كما صرح بذلك في حاشية الاشياء للبري من القسمة فيجاب عمره الى ذلك قال في الوالوجية من آخر الصلح رجل أراد أن يتخذ في داره بستانا ليس لجاره أن يمنع من ذلك ان كانت الارض صلبة ولا يتعدى ضرر المياه الى جداره وان كانت الارض رخوة ذات نزول يتعدى ضرره الى جداره فله أن يمنع لانه أن يدفع الضرر عن نفسه ولا عبرة للقرب والبعد والله سبحانه أعلم نهر جرى في أرض قوم فانبثق وخرب بعض الاراضي الملاية الاراضي مطلبة ارباب النهر باصلاح نهرهم دون عبارة الاراضي برازية من الشرب وكذلك في الخلاصة عن النوازل * (سئل) * فيما اذا كان جماعة يجري اوساخ قديم لا يروهم في باطن الارض في طريق محلهم وانهم يهدموا حيدى حافتيه وصار الوسخ ينزل الى بئر ماء لذي في داره القربية من المجري وتضرر من ذلك وطالب منع ذلك عن بئرهم وحسمه عنه فهل يجب ان يذلل * (الجواب) * نعم يجب ان يدفع الضرر الى المذنبين عنهما والمبطل في الجاهل الزاهدي من فصل النفقة * (سئل) * في رجل عرف داره حائونا

مطلب له ان يدخل ارضه
غيره ليصلح نهر نفسه

مطلب امان تتركه يدخل
ويصلح وأمان تفعل أنتها
بمالها

مطلب اتخذ جنيحة ملاصقة
لجدار الجار والارض رخوة
له منعه من سقيها

مطلب عليه اصلاح بالوعة

مطلب يمنع عمافيه نهر برين

مطلب اراد ان يتخذ في داره
بستانا

مطلب نهر جرى في ارضه
قوم تخرب اراضيهم
مطلب في نهر الاوساخ اذا
تهدم بعضه

مطلب يمنع من الدف الموهن
بسبب حياكة العبي

وأعده طشياً كما عبي الصوف دائماً وجعل فيه لذلك أنوالاً في الأرض بجانب حيطان جاره ومصار
عمال الرجل يحكون العبي المزبورة وحصل من ذلك وحش لبناء حائط الجار ودأبه بكثرة الدق الشديد
العنيف الموحن للبناء المضرب للجوار ثم راينا ويريد الجار منع الرجل من ذلك بعد اثبات الضرر البين
الحاصل من ذلك فهل يسوغ للجار ذلك * (الجواب) * نعم أراد أن يبنى داره تنورا للخبز الدائم
أورحى للطبخ أو مدقة للتصاير يمنع عنه لتضر رجاياه ضرراً فاحشاً ثم زيد زاده عن الفصولين ومثله
في شرح الكثرة الغني من شئ القضاء * (مسئل) * في رجل استأجر حائوتاً في محله لصبيع الثياب
وأحدث في الحائوت مدقة للثياب وصار يباشر ذلك في الحائوت وتضر رجاياه بذلك ضرراً فاحشاً
بسبب كثرة الدق الشديد الموهن لبناء دورهم ضرراً ينافاهل يمنع من ذلك حيث الحال ما ذكر
* (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما إذا أحدث زيد في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكاً
وربط في الاصطبل دواب وجعل حوافرها إلى دار الجار الملاصقة لدار زيد وفي ذلك ضرر بين حائط
الجار فهل للجار منعه من ذلك * (الجواب) * نعم وفي مسائل شتى من التوازل داران
متلاصقتان جعل أحدهما حي الدارين في داره اصطبلًا وكان في القديم مسكاً وفي ذلك ضرر لصاحب
الدار الأخرى قال أبو القاسم الصفار رحمه الله تعالى إن كان وجود الدواب إلى الجار لا يمنع
وان كان حوافرها إليه فللجار أن يمنع ثم إذا أدخل الدواب في الاصطبل وخربت الدواب جدار
الجار يحرقها داخل يضمن صاحب الدواب قيل لا يضمن لأنه ليس بمباشر لأن فعل الدواب لا ينتقل إليه
لأنه جبار فلو ضمن أنما يضمن بأدخال الدواب في الاصطبل من حيث أنه تسبب إلى الخرب إلا أنه
ليس بمعتد في هذا التسبب لأنه أدخلها في ملكه والتسبب إنما يوجب الضمان عند التعدي عمادية
في ٣٤ ومثله في الفصولين * (مسئل) * في مجرى ماء قديم مشترك بين جماعة في محله يجري فيه
ماء أو ساخ دورهم فحدث زيد مجرى ماء وسخ داره ياطن الأرض وصار ينزل من داره على المجرى
المشترك المزبور ويدون أذن من الجماعة ولا وجه شرعي ولم يكن له ذلك في القديم ويريد الجماعة منعه
من ذلك فهل يسوغ لهم * (الجواب) * نعم * (مسئل) * فيما إذا اتخذ زيد في داره الخرابية
في ملكه بالوعة فتر من مائها حائط جاره ويعارضه جاره في ذلك ويكلفه تحويلها بدون وجه شرعي
فهو لا يكلف إلى ذلك * (الجواب) * حيث كانت في ملك زيد المذكرة ولا يكلف إلى ذلك
والله تعالى أعلم ومن اتخذ بئراً أو بالوعة في داره فتر منها حائط جاره وطلب جاره تحويله لا يجبر عليه
وان سقط الحائط منه لا يضمنه ملحق من شئ الفرائض ومثله في التنوير من المحل المزبور أقول
الظاهر أن هذا مبني على ظاهر الرواية كما يعلم مما مر في الصحيفة السابقة وفي جامع الفصولين لما لك
الساحة أن يبنى فيها حائماً أو تنوراً أو بالوعة أو بئر ماء لتصرفه في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو أضر
بجاره إلى أن قال والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في خالص ملكه لا يمنع
منه ولو أضر بجاره لا يمكن ترك القياس في محل يضر بغيره ضرراً ينافي وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من
المشايخ وعليه الفتوى اه وتقدم أن الضرر البين ما يكون سبباً لعدم أو بوهن البناء أو يخرج عن
الاستفاد بالكلية كسد الضوء بالكلية والفتوى عليه اه ولو كان يمنع الضرر بإحكام البناء
بالموت والكس ينفي أن يؤمر به فلو لم يفعل أمر برفعه قال في جامع الفصولين فلو أجرى الماء
في أرضه اجراء لا يستقر فيه اضمن ولو يستقر فيه اضمن يتعدى إلى أرض جاره فلو تقدمت إليه جاره بالذكر
والاحكام ولم يفعل ضمن كالاشهاد على الحائط المائل والالم يضمن اه قال الرمسلي في حاشيته عليه
أقول يعلم منه جواب حادثة الفتوى اتخذ في داره بالوعة أو هنت بناء جاره لسريان الماء إلى أسسه
فتقدمت إليه بإحكام البناء حتى لا يسري الماء اه * (مسئل) * في رجل يريد أن يتعمر في أرض
داره بئراً لأجل المطهرة ويعارضه في ذلك جاره متعللاً بأن حائطه ينز منها فهل له ذلك ولا عبرة بعهده

مطلب يمنع من أحداث
مدقة للثياب إذا كان به
ضرر بين الجيران
مطلب أحدث في داره اصطبلًا

مطلب خربت الدواب جدار
الجار يحرقها لا يضمن
صاحبها
مطلب التسبب إنما يوجب
الضمان عند التعدي
مطلب يمنع من اجراء أو ساخ
داره في المجرى المشترك
مطلب اتخذ في داره بالوعة
فتر منها حائط جاره لا يجبر على
تحويلها

مطلب له حفر بئر بالمطهرة في
أرض داره وان تر حائط الجار

المذكور * (الجواب) * نعم ونقلها ما تقدم عن التنوير أقول وفيه ما علمت آنفا
 * (سئل) * في دار مشتركة بين زيد وورثة أخيه فاحتاجت للعمارة فعمرها زيد بدون إذن ورثة
 أخيه ولا امر القاضى ويريد الرجوع على الورثة المرقومين فهل ليس له ذلك ويكـون متطوعا
 * (الجواب) * نعم الدار المشتركة اذا استترت فانفق أحدهما في مرتبة ما بغير امر صاحبه وبغير
 أمر القاضى فهو متطوع صور المسائل عن الخلاصة في النفقات وذوى الارحام أقول وفي الخاتمة
 من باب الحيطان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه أحدهما لا يرجع هو على
 شريكه بشئ لأن الدار تحتل القسمة فاذا أمكنه أن يقسم بمـكون متبرعا في البناء والبيت كذلك
 اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذلك الحمام اذا خرب وصار ساحة وكذلك البئر اذا امتلأت
 من الحماة فله أن يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه وأصلحها وفزعها كان متبرعا اهـ ومضاد هذا
 أن الدار لو كانت مغيرة لا تمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا الى البناء
 ليتوصل الى الاتقاء بملكه بخلاف ما اذا كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته
 فاذا بنى قبل القسمة لم يكن مضطرا فيكون متبرعا ولذا قيد الحمام بما اذا خرب وصار ساحة لانه حينئذ
 تمكن قسمته فاذا لم يقسم يكون متبرعا لكن في البئر ينبغي أن لا يكون متبرعا لكونه مما لا يقسم لكن
 أشار صاحب الخاتمة الى الفرق بانه لا أن يطالب شريكه بالبناء أى فيجبر شريكه عليه كما صرح به
 غيره واذا أجبر لم يكن الاخر مضطرا فصار الاصل ان ما اضطر الى بناءه بان كان مما لا يقسم أو مما لا يجبر
 الشريك على بناءه فبناه أحدهما لم يكن متبرعا والا فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع
 الفصولين بأن من له حصة على حائط لولبى الحائط يرجع لانه مضطرا لا يتوصل الى حقه الا به مع أن
 الشريك يجبر أيضا كالبرقيع في أن يتخذ حكمهما ثم قال والتحقق أن الاضطراب ثبت فيما لا يجبر
 صاحبه كما سيجي فينبغي أن يدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه الى أن قال وهذا يخلصك عن التعبر
 بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشدك الى الصواب اهـ لكن عبارة الخلاصة التي ذكرها
 المؤلف تدل على أن للقاضى أن يأمره ببناء الدار فاذا كان كذلك لم يكن مضطرا الى البناء اذا أبى
 شريكه لانه يمكنه استئذان القاضى وقد يجاب بان للقاضى ذلك اذا كان الشريك غائبا مثلاً لانه
 حينئذ لا يمكن طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخلاص أنه اذا كانت الدار تحتل القسمة فان أذن له
 شريكه بنى والا قسمها جبرا عليه ثم بنى في حصته فان لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضى وفيما عدا
 ذلك فهو متطوع وتقدم في كتاب القسمة عن الخاتمة أن في غير محتمل القسمة للطالب أن يبنى ثم يوجر
 ثم يأخذ نصف ما انفق في البناء من الغلة وقد مناهنا عن الاشباه أنه يرجع بما انفق لو بنى بامر
 قاضٍ والا فبقية البناء موقت البناء اهـ وهذا هو المحرك كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل
 انما ذكره في السفلى اذا انهدم وعبارة الاشباه مطلقة والذي يظهر الاطلاق اذا لفرق يظهر فيجبر
 ذلك في كل ما يضطر فيه أحدهما الى البناء كالفل والجدار والرحى والحمام والبيت والدار الصغيرة
 والله تعالى أعلم * (سئل) * في حائط بين اثنين يريد أحدهما أن يزيد في البناء عليه بدون إذن
 الاخر ولا رضاه فهل ليس له ذلك * (الجواب) * نعم جد اربين رجلين أراد أحدهما أن يزيد
 في البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الشريك أضمر الشريك بذلك أو لم يضمر خاتمة * (سئل) *
 فيما اذا كان زيد قصر في داره له طاقة غير مشرفة على محل نساء أحد من محلاته ولعمرو والذى من اهل
 محله دار فيها طبل حجرة عن النظر من دارها فأزالها عمرو حتى صار زيد يشرف من طاقة قصره
 المزبور على درج قصر عمرو وليس الدرج محل قرار نساء عمرو وجلسوهن فقام عمرو بكف زيد عمل
 حاجز يمنع النظر تجاه قصره بدون وجه شرعى فهل لا يلزم زيد ذلك * (الجواب) * نعم لا يلزمه
 ذلك والحالة هذه * (سئل) * فيما اذا كان زيد داره ملاصقة لدار عمرو وفي دار زيد قاعة

مطلب عمر الدار المشتركة
 بلاذن بقية الشركاء فهو
 متطوع
 تخبرهمهم في مسألة بناء
 الشريك في المشتركة

مطلب ما اضطر الى بناءه
 لا يكون متبرعا فيه

مطلب ليس له أن يزيد في
 البناء على الحائط المشترك
 مطلب رجل أزال طبله
 فصار الجار يشرف من قصره
 على درج الرجل الخ

أهملها إبان في سطحها إصبان في سطح إوان في دار عمرو من قديم الزمان فرغ عمرو والميزابين وعمل
عوضهما مسيلتين بصب ماؤهما على جدار القاعة ثم على سطح الإوان وركب على جدار القاعة
بجسبتين وعمل على سطح الإوان مشرفة لاجل الجلوس وصار إذا جلس يرى داخل القاعة من
نهارها وهو محل جلوس نساء زيد كل ذلك بدون إذن من زيد ولا وجه شرعي ونقض رزق من ذلك
ويريد منع عمرو من ذلك وإعادة الميزابين ورفع الجسبتين فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم

* (كتاب الوصايا) *

كتاب الوصايا

* (سئل) * فيما إذا وصت هند من ماله الزيد ببلغ معلوم من الدراهم لدى بيته شرعية وماتت عن
أم وعن ورثة غيرهما بعد ما سلمت المبلغ للام لتدفعه لزيد وخلفت تركه لا يخرج المبلغ من ثلثة اوقيل
الرجل الوصية واجازها كل الورثة ثم ماتت الأم قبل دفع المبلغ لزيد عن أخت شقيقة وعن ابن عم عصبية
يعارض في الوصية يريد ادخال المبلغ في تركه الام زاعما انه للام مخلف عنها لا عن بنتها ولزيد بيته شرعية
تشهد بكونه للبنت أو وصت به له وقبل ذلك وأجازها كل الورثة فهل تقبل بيته ويمنع ابن العم من المعارضة
* (الجواب) * نعم وفي الاشبهاء من القول في الملك الموصى له يملك الموصى به بالتبطل الا في مسألة
الخ ٥ * (سئل) * في مفالوج تطاول به قلبه قدر ثلاث سنين فوهب في هذه الحالة جميع ماله

مطلب الموصى له يملك الموصى
به بالتبطل

من زيد وارثه وسلمه ذلك ثم مات بعد عدة اشهر عنه لا غير فهل تكون الهبة صحيحة * (الجواب) *
نعم والمفالوج الذي لا يزداد مرضه كل يوم فهو كالصحيح كافي الخاتمة * (سئل) * فيما اذا مات رجل
عن ابن بالغ وعن زوجة وثلاث بنات وخلف أمتعة فرعت البنات أن والدهن ملكتن الامتعة في
مرض موته ولم يجز الا بن والزوجة ذلك فهل حبت لم يجز ذلك فالتعليك غير صحيح * (الجواب) *
نعم ولو وهب شيئا لوارثته في مرضه وأوصى له بشئ أو امره بتنفيذه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة ما فعل وقالوا أجزنا ما أمر به الميت تنصرف الاجازة الى
الوصية لانها مأمورة لا الى الهبة ولو قالت الورثة أجزنا ما فعله الميت حبت الاجازة في الهبة والوصية

مطلب المفالوج الذي لا يزداد
مرضه كل يوم كالصحيح
مطلب وهب لوارثته في مرضه
وأوصى له بشئ أو امره بتنفيذه
الخ

جميعا خاتمة من الوصايا في فصل في مسائل مختلفة اعتناقه ومحباياته ووقفه وضمانه ووصيته
تعتبر من الثلث تنوير من باب العتق في المرض أي حكم هذه التصرفات حكم الوصية حتى تعتبر
من الثلث ومن جهة اصحاب الوصايا في الضرب لا حقيقة الوصية لان الوصية لا يجب بعد الموت وهذه
التصرفات منجزة في الحال وانما اعتبرت من الثلث لتعلق حق الورثة بماله فصار محجورا عليه في حق
الزائد على الثلث واعلم أن كل مرض يرى منه فهو ملحق بحال الصحة لان الورثة والغرماء لا يمتنع
حقهم بماله الا في مرض موته وبالبشرى انه ليس بمرض الموت فلا حق لاحد في ماله من الغرماء اذا
قال أو وصت أن يوهب لفلان سدس دارى بعد موتى كان ذلك وصية عيلا بقوله بعد موتى فالهبة بعد
الموت هي الوصية فتصح مع الشبوع ولا يشترط قبضه في حياة الموصى تبار خاتمة أول كتاب الوصايا
وهب المريض شيئا لوارثته لا يجوز لانها وصية ولو لم يمت منه جازله الرجوع والابقاء فيه حاوى
الزاهد من كتاب الهبة أقول الظاهر أن قوله جازله الرجوع مبنى على كون الهبة في المرض في حكم
الوصية كما افاده قوله لانها وصية ومن أحكام الوصية جواز الرجوع عنها والا فالهبة لا وارث ان كان
ذارحم محرم أو أحد الزوجين وكانت مسملة مفرزة لا يصح الرجوع عنها تأمل * (سئل) * فيما اذا
أوصى زيد ببلغ معلوم من الدراهم من ماله لاخوانه المعلومات وأوصى للعازبات منهن بالسكنى
في داره مادمن عازبات فاذا تزوجن ليس لهن العود وله أخت شقيقة واخوات لاب ثم مات عن زوجة
وأولاد قاصرين ذكر ورواث وقيل الموصى لهن الوصية وخلف زيد تركه يخرج الوصية من ثلثها
فهل تكون الوصية صحيحة بجميع اخواته بالسكنى * (الجواب) * نعم أو وصى لاخته وله ثلاثة اخوة
مفرقين فان كان له أب وأب ابن صحبت لهم الوصية وان كانت له بنت بطلت حصبة الاخ من الاب والام

مطلب تبرعات المريض في
حكم الوصية
مطلب كل مرض يرى منه
فهو ملحق بحال الصحة
مطلب الهبة بعد الموت وصية
مطلب وهب المريض شيئا
لوارثته لا يجوز له الرجوع

مطلب أو وصى لاخته وله اب
أر ابن صحبت

(الجواب) * الوصية بما زاد على الثلث غير جائزة اذا كان هنالك وارث يجوز أن يستحق جميع المال أما اذا كان لا يستحق جميع الميراث كالزوج والزوجة فانه يجوز أن يوصى بما زاد على الثلث فثبت لم تجز الزوجة الوصية ثلث سدس تركته وللموصى له خمسة أسداسها لانما لا تستحق من الميراث شيئا حتى يخرج ثلث الوصية فاذا خرج الثلث استحققت ربع الباقي وما بقي بعد ذلك يكون للموصى له بالجميع وأصله من اثني عشر للموصى له أربعة وهو الثلث بثلثي الثلثان ثمانية للزوجة ربعها اثنان بثلثي ستة تعود للموصى له فتكون عشرة من اثني عشر وذلك خمسة أسداسها صرح بذلك في الجوهرة والنوازل وغيرهما والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد جاريتان كبيرة وصغيرة اعتق الكبيرة في صحته ثم مرض وأعتق الصغيرة في مرض موته ثم أوصى لهما ولك الكبيرة بمائة قرش وبأمتعة قيمتها خمسة عشر قرشا للصغيرة ومات من مرضه المذکور وعن زوجته وأخ شقيق لم يميزا الوصية وخلف دارا قيمتها ثلثمائة قرش وعليه دين قدره مائة قرش وقيمة الجارية الصغيرة مائة وخمسون قرشا فكيف الحكم * (الجواب) * يوفي الدين من كل المال وتعمق الصغيرة من ثلث الباقي ونسعى في بقية قيمتها أو يقدم عتقها على الوصية حيث قدمها الموصى والله تعالى أعلم وفي مجموع النوازل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن كل شيء لله تعالى أوصى به انسان وكان الثلث لا يبلغه فان كان كله فرضا أو كله تطوعا يبدأ بالذي نطق به أولا وان كان بعضها فرضا وبعضها تطوعا يبدئ بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعا وبعضها واجبا يبدئ بالذي أوجب على نفسه وان كان آخر النطق به بتارخانية من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت وعلى هذا القياس يقدم بعض الواجبات على البعض وما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصى هداية من فصل ومن أوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وان اجتمع الوصايا تقدم الفرض أي الاقوى منها وان أخره الموصى وان تساوت الوصايا فقرة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فاذا ضاق الثلث تقدم ما قدم الموصى اذا الظاهر أنه بدأ بالاهم وعملوا كان الكل فرضا حقا لله يبدئ بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نقلا كالوصية والعتق والصدقة يبدأ بما بدأ به في ظاهر الرواية وعنه يبدئ بالافضل الصدقة ثم الحج ثم العتق كذا في الذخيرة فهستأني من الوصايا باختصار ومثله في التزوير وغيره من المتون والشروح أقول المراد بقوله والعتق عتق عبد غير معين بأن أوصى بأن يعتق عنه عبد أما لو تجزعت عبده في مرضه فانه يقدم على الجميع ومثله ما لو باع بمعاينة في مرضه وقد أوصى هذا المحل في حاشيتي رد المحتار عند قول التزوير واذا اجتمع الوصايا الخ فقلت اعلم أن الوصايا اما أن تكون كالحق واحدا أو كاللعباد أو يجمع بينهما وان اعتبر التقديم فمما لا يعبر فيها التقديم بحقوقه تعالى لتكون صاحب الحق واحدا وأما اذا تعدد فلا يعبر التقديم في العباد خاصة لا يعبر فيها التقديم كالزكاة والوصى بثلاث ماله لانسان ثم به لا تسخر إلا أن ينص على التقديم أو يكون البعض عتقا أو محاباة وماله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالزكاة والكفارات والتزوير وصدقة التطوع والتطوع والتطوع والصدقة للفقراء يبدأ بمبدأ الميت وان اختلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى أو أخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب ولا يجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتعذر كوصايا الآدميين ثم يجمع في تقديم فيها الاهم فالاهم فالوفاة ثلث مالي في الحج والزكاة ولزكاة الكفارات قسم على أربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الآدمي لم حاجته وان كان الآدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يبقى حقا لله تعالى اذا لم يكن غنة مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منته في المرض أو معلق بالموت كالتدبير ولا محاباة متجزئة في المرض فان كان يبدئ بهما

مطلب اعتق جارية راوصى بوصية وخلف الثلث عن ذلك

مطلب يبدأ بالفرائض والواجبات ثم بما بدأ به الموصى

مطلب فيما اذا اجتمعت الوصايا وبيان تفصيل ما يقدم منها على غيره

مطلب في بيان ما اذا
اجتمعت الوصايا وضاق
الثالث عنها

على ما سمي في نفسه في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا اه ملخصا جميع
ذلك من العناية والنهاية والتبيين اه ما في رد المختار هذا وقد سئلت عن مسئلة في ستمائة
احيت الحاقها هنا لتوضيح هذا المجل في رجل اوصى بوصاياها للمعينين ومنها حجة فرض وكفارة
صلاة وصداقات لغير معينين ثم وقف حصه له من دار على مسجد ثم مات وضاق الثالث عن الوصايا
فأجبت بأنه يقسم الثلث عليهم فما اصاب المعينين أخذوه أولا لانه حق عبد وما اصاب غيرهم قدم
فيه الحج لكونه فرضا ثم كفارة الصلاة لكونها واجبة ثم يدفع للفقراء ما اوصى لهم به لكون الوقف
صدقة أيضا فقدم ما للفقراء لتقدم الموصى لهم كما ذكره في الوالدية وغيرها وكيفية القسمة انه اذا
كان الثلث ألفا مسللا واوصى لزيد بعائة ولعمرو بعائة وللحج بخمسمائة وللکفارة بعائة وللفقراء
بعائة ووقف دارا بخمسمائة فبقيت سهام الوصايا خمسة عشر يقسم الثلث عليها فيعطى زيد وعمرو وسهمين
من خمسة عشر سهما من الالف وذلك مائة قرش وثلاثة وثلاثون قرشا وثلث قرش يبقى ثلاثة عشر
سهما لحقوق الله تعالى فيعطى منه خمسمائة الحج لانه فرض ثم يعطى مائة للکفارة لانها واجبة
ثم يعطى مائة للفقراء لان الموصى قدمهم على الوقف يبقى ستة وستون قرشا وثلثا قرش يوقف
من الدار بقدرها والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب حال في المجتبى من كتاب الوصايا ووقف
أرضه في مرض موته واوصى بوصايا قسم الثلث بين الوقف وسائر الوصايا فما اصاب قيمة الوقف منه
بقي بقدره ووقفا ولا يكون الوقف المنفذ أولى اه ثم سئلت بعد ذلك عن رجل اوصى بألف يخرج
منها تجهيزه وتكفينه والباقي منها لعمل مبرات واوصى بخمسمائة لزيد وبثلثها لعمارة مسجد كذا
وبثلثها لعمارة مسجد كذا ايضا وله مملوك قيمته خمسمائة ايضا اعتقه فخرج في مرض موته واوصى له
بألف وخمسمائة وخمسين وبلغ ثلث تركته ثلاثة آلاف وثمانمائة وبلغت بقية تجهيزه ثلثمائة فكيف
تقسم فأجبت كافة التجهيز الشرعي من أصل المال فكانت استثنائها من الالف فيكون الباقي من
الالف لعمل المبرات سبعمائة وتصبح جملة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسين وقد ضاق الثالث عنها
فينفذ الثلث فقط ثم قول العتق المنجز في المرض مقدم فيبدأ به أولا فيخرج من الثلث المذكور وخمسمائة
قيمة المملوك يبقى من الثلث ثلاثة آلاف وثلثمائة تقسم على ارباب الوصايا بلا تقديم لاحد اما زيد
والمملوك فلا نهي ما معينان واما المسجدان فكذلك لان المتولى بطالب بوصية مسجد انما هي خاصة به
لعمارة فهو حق له مطالب معين بخلاف ما مر في السؤال السابق من الوقف على مسجد فان الوقف
لا بد أن يكون صدقة على جهة لا تنقطع ابتداء وانتهاء فقط وان كان في الابتداء عين له
جهة خاصة والمعتبر انتهائه ولذا اصح تعيينه ابتداء لنفسه أولا لا غنى له لكنه ضح لكون آخره صدقة
دايمة كما قرئ في محله هذا ما ظهر لي وحيث كانت الوصية للعمارة كالوصية لمعين تقدم على الوصية
لعمل مبرات وحيث انفذت قسم الباقي من الثلث على سهام الوصايا وهي خمسة وسبعون سهما كل سهم
منها خسون قرش لان جملة الوصية أربعة آلاف ومائتين وخمسون اخرج منها أولا قيمة المملوك يبقى
ثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسون وسهما ما ذكرنا فاقسم الباقي من الثلث وذلك ثلثة آلاف
وثلثمائة كما ذكرنا على خمسة وسبعين سهما يخرج كل سهم أربعة وأربعين قرشا فالوصية للمبرات
كانت سبعمائة وهي أربعة عشر سهما فيخصها من الثلث ستمائة وستة عشر ووصية كل من زيد
والمخددين كانت خمسمائة فيخص كل واحد عشرة اسهم وذلك اربعمائة وأربعون ووصية المملوك
كانت ألفا وخمسمائة وخمسين وهي احدى وثلاثون سهما فيخصها ألف وثلثمائة وأربعة وستون
والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لذي ثلاثة بنين وله ابن ابن والكل
ذميون فأوصى لابن ابنه المذكور وبثلث نصيب ابن من أبنائه الزبورين من ماله ثم هلك عن الجميع
وخلف تركته فهل تصح الوصية * (الجواب) * نعم ولا بن الابن يشمل نصيب ابن من أبنائه

خاتمة الفتوى في هذا في
زمن شيخنا المنقح رحمه الله
تعالى رجوة واسعة على عز
الازمان آمين

مطلب اوصى لابن ابنه
يشمل نصيب ابن من أبنائه
الثلاثة جازوله الربع

الثلاثة فيكون له الربع والله تعالى أعلم وبمثل نصيب ابنه صحت له ابن أولاً ونصيب ابنه لآلوه ابن
موجود وإن لم يكن له ابن صحت عنه بوجوه أخر الخ شرح التنوير من باب الوصية بذلك ماله
(سئل) فيما إذا أوصى زيد بجميع ماله لعمرو الأجنبي ثم مات عن تركه وورثته لم يجزوا
الوصية وقبل عمر الوصية فهل تنفذ في ثلث ماله بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعياً *(الجواب)*
نعم *(سئل)* في امرأة أوصت زيدا الفقة بعشرة قروش نظير إسقاط صلاتها ثم ماتت عن ورثة
وتركة تخرج الوصية من ثلثها وهل الموصى له الوصية فهل تصح وتنفذ من الثلث *(الجواب)*
نعم *(سئل)* في رجل له مبلغ معلوم من الدراهم مرصداً على حاتوت وقف أشهد على نفسه
بأنه إن مات يكن لأخيه على رقبته الحاتوت ثم مات عن ورثة ولم يترك شيئاً سوى المبلغ المزبور
والورثة لم يجزوا ذلك فهل يسقط ثلث المبلغ المزبور للوقف على أنه وصية للوقف *(الجواب)*
نعم وفي المجتبى أوصى بثلث ماله للكهنة جاز ويصرف للفقراء الكعبة لا غير وكذلك المسجد والقدس
علاقي على التنوير من آخر كتاب الوصايا أقول تأمل هذا مع ما سبق في عن المني في الورقة الثالثة
(سئل) في امرأة أوصت بأسورة ثلاثة جيد ووردي ووسط للسورة ثلاثة اجنبيات وضاع
واحد منها ولم يدرك هو والوارث فيجوز ذلك ويقول لكل واحدة منهم ذلك حق ولا أدري من هي
وذلك بعد موت مورثته فما الحكم *(الجواب)* تبطل الوصية بذلك إلا أن يسل الوارث
ما بقي منها فيقسم بين اثلاثا لصاحبة الجيد ثلثاه ولصاحبة الردي ثلثاه ولصاحبة الوسط ثلث كل
واحد منهما كما في وصايا التنوير والمحيط السرخسي والله تعالى أعلم ولو أوصى بثلث ماله بثلث
ووسط ووردي لثلاثة أنفس لكل منهم ثوب فضاع منها ثوب ولم يدرك هو والوارث يقول لكل منهم
ذلك حق تبطل الوصية لجهالة المستحق لأن المستحق مجهول وجهه الله ففسخ القضاء وتحصيل
غرض الموصي كوصيته لأحد هذين الرجلين إلا أن يسامحوا وبطل ما بقي منها فتعود صحته لروال
المانع وهو الخود فتقسم لذي الجيد ثلثاه ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد منهما لأن
التسوية بقدر الامكان مخ أقول قوله فيقسم لذي الجيد الخ أي الجيد في نفس الأمر وقوله ثلثاه
أي ثلث الجيد من الثوبين الموجودين إلا أن يقسمه شبه استخدام وكذا فيما بعده * وجه هذه
القسمه كما في شرح قاضيخان على الجامع الصغير أن ذالوسط جفته في الجيد من الباقيين أن كان
الهالك أرفع منهما وإن كان اردى منهما جفته في الردي * منها ما يتعلق جفته مرة بمرة بالآخر وإن
كان الهالك هو الوسط فلا حق له فيهما فقد تعلق جفته بكل واحد من الباقيين في حال ولم يتعلق في حالين
فيأخذ ثلث كل منهما ما وذو الجيد يدعى الجيد منهما لا الردي إذا لاحق له فيه قطعاً وذو الردي يدعى
الردي لا الجيد فيسلم ثلثا الجيد لذي الجيد وثلثا الردي لذي الردي * اهـ وبما أن الثوبين الباقيين
أحدهما أحسن من الآخر وكل منهما محتمل أن يكون هو الوسط لأنه إن كان الهالك هو الأعلى
الثلاثة فأحسن الاثنين هو الوسط وإن كان الهالك أدنى الثلاثة فأردى الاثنين هو الوسط فتعلق حق
ذو الوسط بكل منهما على هذا الاحتمال يعني أنه محتمل أن يكون حق هو الأحسن منهما أو هو
الأردى فيعطى ثلث كل واحد منهما وبقي الثلثان من كل واحد منهما فيعطى الثلثان من الأحسن
للموصي له بالأعلى إذا لمنازعة له في الأدنى ويعطى الثلثان من الأردى منها للموصي له بالأردى
إذا لمنازعة له في الأعلى لأن لكل واحد من الثوبين لا محتمل أن يكون هو الأعلى بعينه ولا هو
الأدنى بعينه فلا يتعلق حق ذي الأعلى أو الأدنى إلا بأحد بخلاف ذي الوسط كما قلنا وعلى هذا
فالظاهر أن في عبارة قاضيخان قلباً والأصل فقد تعلق جفته بكل واحد من الباقيين في حالين ولم يتعلق
في حال هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم *(سئل)* فيما إذا أوصى زيد بمبلغ معلوم من
الدراهم لرجل معين من أهل العلم والصلاح لاسقاط صلاته وكفارة يمينه ومات وخلف تركه تخرج

مطلب أوصى لأجنبي
بمثل ماله ولم تجز الورثة
صحت في الثلث

مطلب أوصى بعشرة
قروش لاسقاط الصلاة
صحت

مطلب أوصت بثلاثة
أساور متغايرة لثلاث نسوة
وضاع أحدها ولم يدرك

مطلب أوصى لرجل معين
بدراهم لاسقاط صلاته
لا يجوز صرفها لغيره

الوصية من ثلثها فهل تكون الوصية صحيحة ويتعين الرجل ولا يجوز للوصي أن يصرفها لغيره
 * (الجواب) * نعم وفي جامع الفتاوى من كتاب الصوم أوصى بكفارة صلاته لرجل معين لا يجوز
 للوصي أن يصرفها إلى غيره اهـ وذكره في حاوي الزاهدي ثم روى وقال يتعين وليس للوصي
 والقاتلي أن يصرفه إلى غيره قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح ولا يبقى إلا هذا الفساد الزمان وطمع
 القضاة وغيرهم فيها اهـ ونقله العلائي في شرح التنوير عن القنية قبيل باب الوصية * (سئل) *
 في رجل أوصى بشجرة معلومة في بستان له ومات عن ورثة وتركة وتخرج الوصية من ثلثها وقبل
 الموصل له الوصية فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم * (سئل) * في رجل أوصى
 لأولاد ابنته الغير الوارثين بحصة معلومة من أرض له مشغولة بزراعة ومات عن ورثة وتركة فتخرج
 الوصية من ثلثها وقبل الموصل لهم الوصية ويريدون أخذ الزرع زراعين أنه يدخل في الوصية تبعاً
 لأرضه فهل لا يدخل * (الجواب) * نعم لا يدخل وفي الزيادات لو وهب أرضاً فيها زرع لا يصح
 ولو أوصى بأرض فيها زرع لا يدخل الزرع تحت الوصية وكذلك لا يدخل في الوقف خلاصة من
 البسوق في الرابع عشر * (سئل) * فيما إذا أوصى ذمي في مرض موته بثلث ماله لأخيه المسلم
 ثم هلك عن ورثة ذميين وخلف تركته والورثة لم يجزوا ذلك فهل تصح وتنفذ من ثلث ماله
 * (الجواب) * نعم وصحت من المسلم للذمي وبالعكس وهو وصية الذمي للمسلم تنوير من الوصايا
 * (سئل) * في رجل أوصى لفلان وعلان اليتمين بمبلغ معلوم من الدراهم من ماله ثم مات عن ورثة
 وتركة فتخرج الوصية من ثلثها فهل تصح وتنفذ * (الجواب) * نعم والقبول ليس بشرط
 في الاتسام كما في القهسستان وقال الزبلي وكذا إذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
 استحساناً لعدم من يلي عليه ليعقل عنه أشباهه من المولود في الملك من الفقر الثالث * (سئل) *
 في رجل أوصى لأمته بمبلغ من الدراهم من ماله ومات عنها وعن أولاد وكور وراث وزوجة أجازوها
 وردت الأم الوصية ولم تقبلها وطلبت سدسها من التركة هل يحاب إلى ذلك * (الجواب) *
 نعم وبعد تبرعها بأي قبول الوصية وردتها بعد الموت لأن الوصية عليك مضاف إلى ما بعد الموت
 فيعتبر قبولها بعده شرح الجمع لابن مالك * (سئل) * في مريض مرض الموت أوصى فيه
 بوصايا لوجوه بر معاملة تزيد على ثلث ماله ومات عن تركته وورثته كبار أجازوا الوصية المذكورة
 لدى بيته شرعية ويريدون بعد ذلك الرجوع عن الإجازة بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك
 * (الجواب) * حيث أجازوا ذلك بعد موته ليس لهم الرجوع عن ذلك والله تعالى أعلم قال
 في مبسوط السرخسي في باب الوصية للوارث لا وصية لوارث الآن يجيزها الورثة بعدموته
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الآن يجيزها الورثة بعدموته وهذا نص على أن الوصية
 للوارث إنما تجزى لحق بقية الورثة لا لحق الشرع كالوصية بما زاد على الثلث للأجنبي لم تجز لحق
 الورثة لأن حقهم تعالى ثلث المال في مرض موته بدليل أن لهم أن يتقضوا نصرة شرعاً في ثلث ماله
 ونقض التصرف في ملأه الغير يدل على تعلق الحق لهم به ولا تصح إجازتهم في حياة الموصل وتصح بعد
 موته وليس لهم أن يرجعوا بعد الإجازة وإن لم يقبض الموصل له وصيته لأن الوصية قبل موت الموصل
 غير لازمة لأنها عليك مضاف إلى ما بعد الموت فإجازة لتصير لازمة منبرمة فيجب أن تكون الإجازة
 بمثابة غير لازمة يمكن للورثة الرجوع عنها كأصل العقد بخلاف ما بعد الموت لأنها صارت
 لازمة منبرمة وكذلك الإجازة الصادرة من الورثة تصير لازمة ولأن الإجازة قبل موت الموصل
 صدرت من غير الملك حقيقة وحققاً لأن الورثة لا يملكون التركة قبل موت المورث حقيقة وحققاً بدليل
 أن المورث يملك التصرف فيه يبيعاً ووطاً واستمناً واستحداً واستغلاً لا والإجازة الصادرة من
 ليس له حقيقة الملك ولا حق الملك لا تصح بخلاف ما بعد الموت وما يجوز بإجازة الوارث فالوصي له ملكه

مطلب أوصى بشجرة في
 بستان يصح
 مطلب أوصى بأرض لا يدخل
 ما فيها من الزرع تبعاً

مطلب تصح وصية الذمي لأخيه
 له مسلم

مطلب تصح الوصية للآتيام
 ولا يشترط القبول
 مطلب أوصى للجنين يصح

مطلب يعتبر قول الوصية
 وردها بعد الموت

مطلب أجاز الورثة الوصية
 بما زاد على الثلث بعدموته
 ثم رجعوا ليس لهم ذلك
 مطلب لا وصية لوارث الآن
 يجيزها الورثة بعدموته
 مطلب لا تصح إجازة الورثة
 في حياة الموصل وبعد تصح
 ولا رجوع

من جهة الموصى لامن جهة الوارث حتى يحبر الوارث على التسليم وعلى هذا لرأى القى المريض عبده
ولامال له غيره فأجازت الورثة عتقه بعد موته بنفذا العتق من جهة المبتحقى بكون الخلاه اه
وفى العمادية فى أحكام المرضى من كتاب العتق أقترى مرض موته بعبد بعينه لامرأته ثم اعتقه بعد
ذلك فان صدقه الورثة فعتقه باطل وان كذبوه جاز عتقه من الثلث والمسئلة فى اقرار الصغرى قلت
والمسئلة باطلا فتها تامل على أن المريض اذا أقتر لوارثه بعين وصدقه ببيعة الورثة فى حياته بذلك لا حاجة
الى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا ينفذ الا باجازه الورثة بعد موت
الموصى وقد أجاب عمى نظام الدين رحمه الله تعالى فى مسئلة الاقرار بالدين لوارثه كذلك وصورته أقتر
المريض لوارثه بدين فصدقه الوارث الاخر فيه ثم مات المريض حل يكفى التصديق الذى كان فى حياة
المورث او يحتاج الى تصديق آخر أجاب لا يحتاج الى التصديق الجديد وذ كرفاضى يظهر فى قساواه
فى الوصايا التصرفات المفيدة لاحكامها قبل الموت فى المرض حل تعتبر فيها اجازة الوارث قبل الموت
لاروايه فيها وذ كرفاضى عبد اورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسي فى شئ اه وفى الخاوى الزاهد
مريض يصرف ماله فى خيرات ووارثه حاضر ساكت لا يجوز ان سكوتة ليس باجازه منه ولو أعطى
فقير اشياء من تركته فاستأذن الفقير منه فأذن يجوز من كل المال اه عمادية * (مسئل)
فى رجل اوصى لمديونه الاجنبى بماله عليه من الدين ومات الموصى عن ورثة وتركته تخرج الوصية
من ثلثه او قبل الموصى له الوصية فهل تصح * (الجواب) نعم تملك الدين ممن ليس عليه
الدين باطل الا فى ثلاث حواله ووصية واذا سلطه أى سطر المملك غير المديون على قبضه أى قبض
الدين فيصح شرح التنوير للعلاى أو اخر كتاب الهبة ومثله فى الاشياء من احكام الدين
* (مسئل) فى امرأة لها امة ممتعة قالت فى حتمها الوارث ان مات قبلك فهى لك وقات والتمها مثل
ذلك وماتت المرأة الا ن عنها وعن ورثة لم يجز واذ لك فهل هذه وصية غير صحيحة * (الجواب)
نعم لان الوصية تملك مضاف الى ما بعد الموت عينا كان أو ديناً كما فى شرح التنوير والوصية لوارث
لا تصح ومن قروع المسئلة ما فى المبسوط قال الطالب لمديونه ان حلفت فأنت برىء كن باطلا لان هذا
تعليق البراءة بخطرو هذه لا يحتمل التعليق ويستثنى من ذلك ما اذا علقه بالموت لا خراجه حينئذ
مخرج الوصية وعلى هذا تفرع ما فى الخاتبة قال لمديونه ان مات فأنت برىء ممن الدين لا يبرأ ويكون
وصية من الطالب له ولو قال ان مات بفتح التاء فأنت برىء من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله
ان دخلت الدار فأنت برىء عمالى عليك لا يبرأ ولو قات المريضه لزوجهها ان مات من مرضى هذا
فأنت فى حل من مهرى فمات كان مهرها عليه اه وكان ينبغى أن يقال ان اجازت الورثة
تصح لان المانع من صحة الوصية كونه وارثاً ثم رخص قول الكثر ما يطل بالشروط الفاسدة ولا يصح
تعليقه عند قوله والابراء من الدين ومثله فى شرح التنوير للعلاى آخر كتاب الوصية أقول
والجاصل ان مناط الفرق هو ضم التاء وفتحها فى مت لا التعليق بان أو اذا ووجه الفرق انه اذا ضم
التاء يكون تعليقا معلقا على ما بعد موت المملك فيصح لانه وصية بخلاف فتحها لانه لا يمكن أن يكون
وصية لان المعلق عليه موت المديون لا الدائن المملك وحينئذ يكون ابراء معلقا والابراء لا يقبل
التعليق بالخطر والمراد بالخطر هنا المعدوم المترقب الوقوع وان كان لا بد من وقوعه كالموت ومجىء
الغدا احترازاً عما لو علق الابراء بشرط كائن كقوله لمديونه ان كان لى عليك دين فقد ابرأك عنه فانه
يصح كما ذكره العلاى فى آخر كتاب الهبة هذا ما يظهر والله تعالى أعلم * (مسئل) فيما اذا
اوصى رجل بجمع ماله ينفق فى مصالح مسجد كذا ثم مات عن تركته وورثه لم يجزوا ذلك فهل
تصح وتنفذ من الثلث * (الجواب) نعم اوصى ببنى المسجد لم تجز الوصية الا أن يقول

مطلب اذا أقتر لوارثه بعين
وصدقه ببيعة الورثة فى حياته
لا حاجة الى التصديق بعد
الموت بخلاف الرصية

مطلب مريض يصرف ماله
حاضر
مطلب اوصى لمديونه الاجنبى
بماله عليه من الدين يصح

مطلب ان مات قهوى لك
يكون وصية

مطلب تعليق البراءة بخطر
لا يصح

مطلب الوصية للمسجد تصح

الموصى ينفق عليه لانه ليس بأهل للتبليك والوصية تبليك وذكر النفقة بمنزلة الوقت على مصالحه
وعند محمد يجوز لانه يجعل على الامر بالضرر الى مصالحه تصحيح الكلام ويقول محمد أفنى مولانا
صاحب البحر مخ من باب الوصية بالخدمة * (سئل) * في مريض مرض الموت اذا استقرض
في مرضه دراهم معلومة بمعاينة الشهود فهل يكون كدين الصحة * (الجواب) * نعم كما صرح
بذلك في العمادية في الوصايا * (سئل) * فيما اذا وصى رجل لجماعة معلومين بثلث ماله وله
دين وعين فكيف الحكم * (الجواب) * لهم أخذ ثلث العين وما خرج من الدين بعد ذلك أخذوا
منه ثلثه حتى يخرج الدين كله كذا في صور المسائل عن غاية البيان * (سئل) * في امرأة
أوصت لولدها يزيد وهند ولاخوتها الثلاثة بجميع ما تملكه ثم ماتت عن واديهما المذكورين وخلفت
تركه ولم يجزوا وصيتهم لهم فهل تنفذ الوصية للاخوة من الثلث * (الجواب) * نعم ولو أوصى
لوارثه ولاجنبي صحت في حصة الاجنبي وتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا جاز
وان لم يجزوا بطل ولا تعدم اجازتهم في حصة الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك خاتمة من فصل
من تجوز وصيته ومن لا تجوز * (سئل) * فيما اذا كان لزيد دار وأولاد فمرض مرض الموت
وصار غالب حاله الضأ ولزم الفراش وقيامه عن تكاف ومشقة فباع داره المذكورة من واحد من
اولاده المذكورين بمن أقر بقبضه منه في المرض ومات من ذلك فهل يكون البيع والاقرار غير
صحيحين الا باجازة بقية الورثة * (الجواب) * البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز وعند
أبي حنيفة الا برضى الورثة وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث
لا يصح من غير اجازة الورثة يعنى في مرض الموت وهو الصحيح وعنده ما يجوز لكن اذا كان فيه
عن أو بمأنة يخرج الوارث المشتري بين القسح وان تمام قيمة المثل قلت الحياطة أو كثرت كما في العمادية
وأما اقرار المريض في مرض الموت للوارث ولو يقبض دينه من ثمن أو غيره فباطل الا أن تصدقه
الورثة كما هو مصرح به في المعتمرات ومثله في التتارخانية والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) *
فما اذا وصى زيد بجزائريته التي هي أم ولده بمبلغ معلوم من الدراهم ثم مات عنها وعن ورثة وترك
تخرج الوصية من ثلثها وقبلت الموصى له اذ ذلك فهل تكون الوصية المذبورة صحيحة * (الجواب) *
نعم وصحت لمكاتب نفسه أو لمدبره أو أم ولده استحسننا لا لمكاتب وارثه شرح التنوير للعلائي فمن
كاتب الوصايا ومن له في الدرر نقلا عن الخاتمة والوصية لغير الوارث صحيحة وفي شرح السراجية
للسيد الشريفة والمنايع من الارث اربعة الاقل الرق واقر أى كاملا كان كالف أو ناقصا
كاملا كاتب والمدبر وأم الولد وتماثل تحقيقه فيه أقول وهذا بخلاف الاقرار لها بدین فان الاقرار
في مرض الموت ان كان لوارث فهو في حكم الوصية وان كان لاجنبي نفذ من كل ماله على ما مر
تحقيقه في كتاب الاقرار وانما لم يصح اقراره لأم ولده لانها ليست أهلا للملك في وقت الاقرار بسبب
رقها أما الوصية فهي تبليك مضاف الى ما بعد الموت وهي بعد الموت من أهل الملك * وقد كتب المؤلف
في غير هذا المجلد عن فستادى الطرابلسي ما صورته سئل في شخص أقر في وصيته التي في مرض
موته المستولدة التي لم ينجز عقدها بمبلغ دين في ذمته ثم مات فهل الاقرار للمستولدة صحيح أم لا
الجواب الاقرار المذكور غير صحيح والله تعالى أعلم * وأجاب شيخ الاسلام الحنبلي على نسخة ثانية
ليس صحيحا والله تعالى أعلم بالصواب ورفعت نسخة ثالثة من هذا السؤال لشيخ الاسلام البكال
فأجاب حكم المستولدة في عدم الملك حكم الرقبة والاقرار لا يصح والله تعالى أعلم * وكتب العلامة
الشهاب على نسخة رابعة الاقرار المذكور لا غل عدم أهلية المقتله للاستحقاق فتاوى الطبرالسي من
مسائل الاقرار بجمع العلامة الشلبلي * (سئل) * في مريض مرض الموت باع فيه لابن اخته
حصة معلومة من دار وكرم وأرض بمن معلوم من الدراهم دون نصف قيمة المبيع ثم وهبه الثمن

مطلب استقرض المريض
بمعاينة الشهود فهو كدين
الصحة

مطلب اوصى بثلث ماله وله
دين وعين

مطلب اوصى لوارثه ولاجنبي
صحت في حصة الاجنبي

مطلب البيع في المرض
للوارث لا يجوز ولو بمثل
القيمة

مطلب اقرار المريض للوارث
ولو يقبض دينه باطل
مطلب تصح الوصية لأم ولده
بخلاف الاقرار لها بدین

مطلب تنفيذ الحباية والهبة
من الثلث
مطلب اوصى لجماعة ثلث
ماله وله تركه ومال قبل رجل
يقول للجماعة الدعوى عليه

المزبور وأوصى زوجته ببقية الدار والكرم والارض ومات من مرضه المزبور بعد ثلاثة ايام عن
زوجته المزبورة وعن ابن عم عصبة لم يجز الوصية المزبورة ولا الحباية ولا الهبة فهل تنفذ الحباية
والهبة من الثلث والوصية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * نعم * (سئل) * فيما اذا
اوصى زيد لجماعة ثلث ماله ثم مات من تركه وله ايضا مال في يد رجل فادعت الجماعة أن المال للتموت في
فأذكر الرجل ذلك فأتا ليس عندي من مال الميت شي وترى الجماعة اثبات مدعاهم في وجهه بالبينة
الشريعية فهل يسوغ لهم ذلك * (الجواب) * نعم والمودع والغاصب والمدين لا يكون خصما
للموصى له اذا كان الذي قبله المال مقر ايان المال للميت وان خصم في ذلك وارثه أو وصيه فان قال
الذي في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال الميت شي صار خصما واذا جعله القاضى خصما
ينقض له ثلث ما في يد المدعى عليه بمجارية من اوائل الفصل الثالث فحين يصلح خصما للغير وماله
في الفصولين وقال في الظهيرة من كتاب الدعوى من الفصل الرابع رجل له على رجل ألف درهم
أو كانت في يد الغاصب فاعطاه واستودعه ألف درهم وهي قائمة بعبه في يد المودع فأقام رجل
البينة أن صاحب المال توفي وأوصى له به هذا الرجل والذي قبل هذا الرجل مقر بالمال لكنه يقول
لا أدري أمات فلان أولم يميت لم يجعل القاضي بينهما خصومة حتى يحضر وارث أو وصى هذا الذي
ذكرنا اذا كان الذي قبله المال مقر بالمال فان قال من في يده المال هذا ملكي وليس عندي من مال
الميت شي صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحبه
يقول هو لي فانه ينتصب خصما للمدعي واذا جعله القاضى خصما في هذا الوجه يقضي بثلاث ما في يد
المدعي عليه وقد ذكرنا أن الموصى له لا ينتصب خصما للغيرم لكن اذا كان الموصى له موصى له بالثلث
لا غير فان كان موصى له بمجازد على الثلث يان لم يكن ثمة وارث فالموصى له خصم للغيرم في هذه الحالة
قيصر الموصى له في هذه الحالة بمنزلة الوارث لان الاستحقاق لما زاد على الثلث من خصائص الوارث
والوارث ينتصب خصما للغيرم فكذلك الموصى له بمجازد على الثلث اهـ

* (باب الوصى) *

* (سئل) * فيما اذا كان لصغيرين مال تحت يد أبيهما مختلف عن والدهما وكان الاب مبذرا
متلفا ماله ما فهل للقاضي أن ينصب وليا ينزع المال عن يده بعد ثبوت ما ذكرنا الوجه الشرعي
* (الجواب) * نعم وفي الزواجر الحلية والاملاصة لو كان الاب مبذرا متلفا ماله ابنته الصغرى للقاضي
ينصب وصيا ينزع مال الابن عن يده ويحفظه ادب الاوصياء من فصل النصب * (سئل) *
فيما اذا مرض زيد مرض الموت وأقام عمر اوصيا من بعده على أولاده القاصرين وأوصى بمبلغ معين
من الدراهم من ماله بصرفه الوصى في تجهيز زيد وتكفيله وفي ميراث عتقها ومات زيد وخلف تركه
تخرج الميراث من ثلثها وقبل عمر والوصية وانفذ الوصايا المزبورة على وفق ما اوصى به زيد ثم بلغ
أولاد زيد رشدين ويكفون الوصى اثبات تنفيذ الوصايا ودفعها لأربابها بالبينة فهل يصدق الوصى
بيمينته ولا يكف الى الاثبات بالبينة * (الجواب) * نعم وفي فتاوى العتابي الاصل فيه أن الوصى
يصدق فيما سيطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل أن الوصى متى أقتر بصرف في مال
الصغير بعد اوعاءه والصغير مسكر يظن ان كان تصرفا فهو مسلط على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق
فيه ويزيل قوله بيمينته وان كان تصرفا لم يكن هو مسلط عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل
قوله بدون البينة فان قال انفق عليك مال في صغر لك والمنفقة نفقة مثله في المدة وانكر الصغير صدق
الوصى بيمينته لانه مسلط على الاتفاق بنفقة المثل شرعا ما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكان زائدا عليه
كثير لا يصدق في الفصل لانه ليس بمسلط عليه شرعا لانه اسراف فلا يصدق بيمينته الخ ادب
الاوصياء من فصل الاتفاق ومثله في أحكام الصغار من مسائل الوصايا * (سئل) * في وصي

مطلب لو كان الاب متلفا
مال ابنته ينصب القاضي
وصيا ينزع المال منه

مطلب لا يكف الوصى الى
البينة على دفع الوصية
في الميراث
مطلب الوصى يصدق بيمينته
فيما سيطر عليه شرعا
مطلب قال انفق عليك
مالك والمنفقة نفقة المثل
يصدق بيمينته

مطلب اذا لم يعامل الوصي
على مال القاصر لا يلزمه
مراجعة لاندرجا

مطلب لا يجبر الوصي على
التجارة في مال الصبي
مطلب يقبل قول الصبي
بيئته في نفقة المثل

مطلب للوصي ان يشفق
على اليتيم من مال اليتيم ولا
تقدير من الحاكم ويصدق
بيئته

مطلب اذا كان المفروض
لا يكتفي القاصر فله وصي
الزيادة ويقبل قوله بيئته
مطلب ادعى انه دفع مال
اليتيم له بعد بلوغه يقبل
قوله بيئته

مطلب ادعى الاب بعد بلوغ
ابنه انه انفق المال عليه
نفقة المثل يصدق بيئته

مطلب وكيل الوصي يقبل
قوله بيئته في النفقة كالوصي
مطلب للوصي ان يوكل
غيره

مطلب المعتوه كالنصي

مطلب الوصي كالناظر

لان الوصية والوقف اخوان

مطلب لا يقبل قول الوصي

فيما يكذبه الطاهر وان اقام
البينة

مختار على قاصر بن اتفق من مالهم عليهم مدة معلومة ولم يعامل الوصي على المال حتى بلغ القاصرون
رشدين قاموا الا ان يطلبون ربح مالهم في المدة المزبورة فهل لا يلزم الوصي شي من الربح
بالامانة شرعية وهل يقبل قول الوصي في قدر الانفاق في المدة المزبورة حيث ادعى نفقة المثل
في مدة تختم له ولا يكذبه الطاهر * (الجواب) * حيث لم يعامل الوصي المزبور وعلى المال
المدكور بطريق شرعي فلا يلزمه ربحه لانوربا كما أفق بذلك الشيخ محمد بن عبد الله القرطبي وغيره
وفي جميع الفتاوى من باب تصرف الوصي والاب والقاضي قلت لو لم يتجر الوصي بمال الصبي فهل يجبر
على التجارة والتصرف قال لا اه ويقبل قول الوصي بيئته في قدر الانفاق حيث كان نفقة المثل
في مدة تختم له ولا يكذبه الطاهر كما سرح بذلك علماءنا رحمهم الله تعالى كافي بيوع أدب الاوصياء
ودعوى الاشياء وفي فتاوى العلامة ابن نجيم من أول كتاب الوصايا سئل في الوصي اذا اتفق على
اليتيم من ماله بالتقدير من الحاصل هل له ذلك ويصدق بيئته اجاب نعم له ذلك ويصدق بيئته فيما
يصدق الطاهر اه * (سئل) * فيما اذا فرض القاضي لياتم في حجراتهم الوصي المختارة
عليهم في كل يوم قدر معلوما واذن لها في صرف ذلك عليهم في لوازمهم الضرورية من ربيع مالهم
المستقر تحت يدها ومضى لذلك عدة سنين فصرفت وأنفقت عليهم من اصل مالهم قدر ازانة العدم
كقابة المفروض لهم نفقة المثل في مدة تختم له والطاهر لا يكذبه في ذلك فهل يقبل قولها بيئتها
في ذلك والحالة هذه * (الجواب) * نعم وقد أفق بذلك أيضا العلامة الشيخ خير الدين كاهر
مذكور في فتاواه من إنشاء الوصايا وزايت نقل المسئلة يعينها في الحاوي الزاهدي راضا الى عدة
كتب معتدة * (سئل) * فيما اذا دفع الوصي مال اليتيم لبعده بلوغه ورشده ومضت مدة والا
ينكر الدفع والوصي يدعيه فهل يقبل قوله في الدفع مع عينه * (الجواب) * نعم والمسئلة
في الخبرية من الوصايا صرح به في السراج الوهاج وغيره والله تعالى أعلم * (سئل) *
في وصي مختارة على ابنتها القاصر صرفت في أشياء متعلقة باليتيم مبلغا معلوما من الدراهم من مال
القاصرون مال نفسها بما فيه الجلف والمصلحة مصرف المثل ولا يكذبه الطاهر فيه ثم مات القاصر
عن ورثة غير هاريدون فزعموا ذلك من مالها فهل تصدق في ذلك بيئتها ولا يلزمها ذلك من
مالها * (الجواب) * نعم قال في المنقيل كتاب الخنثى نقل عن الحاشية مائنه وذكر
ضابطان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا اه وتعام ذلك تقدم في هذا الباب
* (سئل) * فيما اذا كان لصغير مال تحت يديه فأنفق عليه نفقة المثل في مدة تختم له والطاهر
لا يكذبه فيه فهل يصدق في ذلك بيئته * (الجواب) * نعم فلو ادعى الاب بعد ما طلب منه المال بعد
البلوغ ضياعا أو الانفاق عليه وهو نفقة المثل في مدته صدق بيئته أدب الاوصياء من فصل البيع
* (سئل) * في معتوه وصي شرعي وللمعتوه مال فوكل الوصي المزبور رجلا في الانفاق على
المعتوه من ماله في كسونه اللازمة للضرورية وصرف على ذلك مصرف المثل في مدة تختم له والطاهر
لا يكذبه فيه فهل يقبل قول الوكيل في ذلك بيئته * (الجواب) * نعم كما أفق به الشيخ اسماعيل
من الوكالة لان الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في امور اليتيم كافي أدب
الاوصياء والافتقروا والمعتوه بمنزلة الصبي كافي في الافتقروا وفي البحر من شتى القضاء نائب الناظر
كهو في قبول قوله له الوصي كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما من الآخر
كما صرحوا به والله سبحانه أعلم وفي وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن
يعمل بنفسه في امور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له أن يفعل والوصي مثل القيم
لقولهم الوصية والوقف اخوان خيرية من الوصايا * (سئل) * فيما اذا كانت امرأة وصيا
شرعية على اولادها الايتام ولهم مال تحت يدها فادعت الاتم انها أنفقت عليهم في مدة كذا مبالغاً

معلوم من الدراهم من الماهم والظاهر يكذبهم في ذلك فهل والحالة هذه لا يقبل قولها في ذلك
 * (الجواب) * حيث كان الظاهر يكذبهم في ذلك فلا يقبل قولها فيه وإن أقامت بينة على ذلك
 كما في تلخيص الخلاطي وإن زاد بسيرة صدق وعليه الميم إن أمته موهبة كافي خزائنه الإكل وفي تلخيص
 الخلاطي ونفقة المثل ما يكون بين الأسراف والتقصير وفي أحكام الأوصياء القول في الأمانة قول
 الأمين مع عينه الآن يدعي أمر يكذبه الظاهر فيثبت نزول الأمانة وتظهر الخيانة فلا يصدق اه
 كذا في حاشية بيري أقول ينبغي لك أن تعلم أن نفقة المثل تختلف بقوله المال وصحته وإذا قال
 في الذخيرة ينبغي للوصي أن لا يضيّق على الصغير في النفقة بل يوسع عليه بالإسراف وذلك يتفاوت
 بقوله المال وكثرته فينظر إلى ماله ويتفق بحسب حاله اه ثم إذا ادعى الزائد على نفقة المثل أن لا يصدق
 إذا لم يفسر دعواه بتفسير محتمل كقوله اشترت طعاما فصرق ثم اشترت ثيابا والثالث يصدق بيمينه لأنه
 أمين كما في أدب الأوصياء عن شرح الأصل الشيخ الإسلام * (سئل) * فيما إذا احتاج التيمم
 للنفقة الضرورية وله مال غائب فصرق وصيه المختار عليه لنفقة من مال نفسه مبلغا من الدراهم
 يرجع في مال التيمم بنظر ذلك إذا حضر واشهد على ذلك بينة شرعية ثم حضر مال التيمم ويريد وصيه
 الرجوع في المال المذكور بنظر ما صرّفه في نفقته بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل يسوغ
 للوصي ذلك * (الجواب) * نعم وصي أنفق من ماله والحال أن مال التيمم غائب فهو أي
 الوصي كالأب متطوع إلا أنه يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع عليه تنوير من باب الوكالة
 بالخصومة والقبض * (سئل) * فيما إذا كانت هند وصيا شرعية على ابنها الصغير
 التيمم وأنفقت عليه من مال نفسه ما يبلغ من الدراهم في لوازمه الضرورية لعدم مال حاصل
 له لترجع بنظر ما أنفقته في ماله عند حصوله وأشهدت بينة على ذلك ثم حصل له مال بالارث وتريد
 الأم الرجوع في ماله بما أنفقته فهل يسوغ لها ذلك * (الجواب) * نعم وفي الأحكامات
 أنفق الوصي على الصبي من مال نفسه يرجع به في مال الصبي وأيضاً في أدب الأوصياء
 للصدقة والشهيد ادعى الوصي أو قيم الوقف الانفاق من مال نفسه وأراد الرجوع لم يكن له ذلك إلا
 بالأشهاد لأنهم ما يدعيان لأنفسهما ديناً فلا يستحقانه بمجرد الدعوى أدب الأوصياء من فصل الانفاق
 فلم يشترط غيبة المال فيما تقدم من النقل وفي أكثر العبارات أيضاً لم يشترط ذلك والمدازع على عدم
 حصول مال التيمم الآن لئلا تعطل أموره في وكلة التصويل والمال غائب معناه غير
 حاصل الآن فتأمل ذلك أقول رأيت هنا على هامش الأصل بخط شيخ مشايخنا البائحي ما نصه
 قوله يسوغ لها ذلك فيه نظر لقول جامع الفصولين شري لولده ثوباً وطعاماً وأشهد أنه يرجع له أن
 يرجع لولده مال والا للوجوه ما عليه ولهذا أمر بالتأجيل في آخر الجواب اه ملأه بيمينه لكن التعليل يفتيد
 الفرق بين الأب والوصي لأن نفقة الولد الصغير الفقير واجبة على أبيه فلهذا لا يرجع إذا لم يكن له مال
 ويرجع إذا كان له مال أما الوصي فلا تجب عليه نفقة الولد ما لم يكن رجلاً محرماً منه فعدم رجوع الأب
 في هذه الحالة المذكورة لا يدل على عدم رجوع الوصي مطلقاً إلى ولو كان اجنبياً إلا أن يقال إن النظر
 بالنسبة إلى خصوص ما وقع في السؤال لأن الوصي فيه هي الأم وهي بمنزلة الأب في وجوب نفقة
 الصغير عليها أو ما لو كان الوصي اجنبياً فلا يراد ذكرنا من وجه الفرق ويدل عليه أنه في جامع الفصولين
 ذكر عقب عبارته المذكورة ما نصه ولو قلنا أو شيئاً لا يلزمه رجوع وإن لم يكن له مال لو أشهد والالاهي
 ولو شري الأب لولده عند أو شيئاً آخر مما لا يلزمه أن يشترية لولده رجوع وإن لم يكن الولد مال لكن يرجع
 لو أشهد أنه اشترى له ذلك ليرجع عليه بعد بلوغه أو فيما يحدث له من المال بارث أو نحوه وإن لم يشهد فلا
 رجوع فهذا يرشد إلى أن رجوع الأب هنا عند الأشهاد يكون ذلك ليس بواجب على الأب فقد صار
 بمنزلة الوصي الاجنبي في هذه الصورة بخلاف ما إذا كان ذلك من جنس النفقة الواجبة على الأب

مطالب يقبل قوله إلا فيما
 يكذبه الظاهر فيثبت نزول
 الأمانة وتظهر الخيانة
 مطالب ينبغي للوصي
 أن لا يضيّق عليه بل يتفق
 بحسب ماله

مطلب أنفق الوصي من ماله
 ليرجع في مال التيمم واشهد
 له الرجوع

مطلب إذا أنفق الوصي
 من ماله واشهد وليس للتيمم
 مال فهل له الرجوع فيما
 يحصل له بعد

فان الاب لا يرجع وان أشهد لوجوب ذلك عليه الا اذا كان للولد مال فيرجع لعدم وجوبه عليه
والوصى لا يجب عليه شيء من ذلك أصلاً فيرجع مطلقاً أي سواء كان من جنس النسقة كالمسكنة
والطعام أو من غيره كالعبد والحائز فهذا مؤيد لما بحثه المؤلف رحمه الله تعالى لكن ذكر في جامع
القضايا أيضاً ما نصه ولو أنفق وصي القاضى مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وأنفق عليه لا يطالبه
بعد بلوغه وكذا الاب لو استقرض وأنفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه اهـ وكتب الخضر الرملي
في حاشيته عليه ان الظاهر أن وصى الميت كذلك لانه في الاشياء ذكر أن وصى القاضى كوصى
الميت في مسائل وليست هذه منها اهـ وهذا صريح في أن كلام الاب والوصى ليس له الرجوع فيما
يتفق على الولد الذي لا مال له وهو دليل على أن التقيد بالغيبة في قولهم وله مال غائب يرجع شرط الصحة
الرجوع ومثله لو كان له مال حاضر بالاولى بخلاف ما إذا لم يكن له مال أصلاً ولعل في المسئلة قوانين
والافين الكلامين مناقضة ظاهرة وينبغي الاقتناء بما مر من أنه يرجع وان لم يكن له مال لانه لو علم
الوصى انه لا رجوع له يمنع من الانفاق فيلزم منه ضياع الولد وهلاكه بالانفقة وفي ذلك حرج عظيم
ومنع من الاحسان الى هذا الولد العاجز والمخرج مدفوع بالنص وعلى ذلك مدارعة أحكام الشرع
والله تعالى أعلم ثم اعلم أن ما مر من اشتراط الاشهاد للرجوع فيه قولان وتقل كلام القولين في ادب
الاوصياء عن عدة كتب حتى في الخانية مرة ذكر أن الاشهاد بشرط ومرة ذكر أنه غير شرط وذكر
في المتن بالزون ان عدم الرجوع بلا اشهاد استحسان وذكر في العتبات انه تكفيه النسبة فيما بينه وبين
الله تعالى فأفاد أن القول بالاشتراط انما هو في القضاء لا الديانة وقد أوضحت المسئلة في رد المحتار ثم
ذكرت ما نصه قلت فقد تجرأ أن في المسئلة قوانين عدم الرجوع بلا اشهاد في كل من الاب والوصى
والناسى اشتراط الاشهاد في الاب فقط ومثله الامم الوصى على أولادها وعلاوه بأن الغالب من شفقة
الوالدين الانفاق على الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصى الاجنبى فلا يحتاج في الرجوع
الى الاشهاد وقد علمت ان القول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاء ترجيح الاول وعليه شيء
المصنف يعنى صاحب التنوير قبيل باب عزل الوكيل وهذا كله في القضاء والله تعالى اعلم اهـ فاعتن
هذه التحريرات المفيدة * (سئل) * فيما اذا كان لتسوة ویتيم واتهمها الوصى عليهم امداد
احتاجت للتعمير الضمير وری فاذا ثبت التسوة وام الیتیم بالاصالة والوصاية عليهم جاز يذبتهم ميرها
والصرف على ذلك والرجوع بنظر ماسبق به رفه في ذلك على الاذونات وجهية الیتیمین حيث لا مال
خاصل لهم ما يصرف في ذلك ولا من يرغب في استئجار حصتهم امددة مستقلة باجرة معجلة تصرف
في التعمير ولما في ذلك من الخط والمصلحة في ذلك فعمرها يزيد كما ذكر وصرف في ذلك ما يغنيهم من الدراهم
بنية الرجوع على الاذونات والیتیمین وحصل للیتیمین مال تحت يدهما ما ويريد زيد الرجوع بنظر ذلك
على الاذونات ووصى الیتیمین لتدفع ما عليهم من مالهم ما فهل يسوغ لزيد ذلك * (الجواب) *
نعم ولو أنفق رجل على الصغير وقال امر في الوصى بذلك وصدقه الوصى صدق الرجل ادب الاوصياء
من فصل الانفاق وفي فصول الاستدانة وشی اراد الوصى الاستدانة على الصغير جاز له ذلك ان كان
امره القاضى به والا فاختار أن يرفع الامر الى القاضى قياً امره به وفي فتاوى ظهير الدين أن الرفع
هو الاحوط الا اذا تعدل بعد الحاكم فيستدين بدون الامر وقيل له الاستدانة بدون الرفع ادب
الاوصياء من فصل الفروض وفيه ذكر في مجموع التوازل والمحيط الوصى لو استدانة لاجل الیتیم
جاز ولو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعاً وفي جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا
لو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعاً وفي جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا
لو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعاً وفي جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا
لو أقر بالاستدانة لا يصح اقراره اجماعاً وفي جامع الفتاوى استقرض الاب لصغيره جاز وكذا

مطلب انفق الوصى المالك
ثم استقرض وانفق على
الیتیم لا يرجع

مطلب هل يشترط الاشهاد
للرجوع بما انفق من ماله

مطلب تخبر دار الیتیم یا ذریه
وصيه له الرجوع

مطلب قال امر في الوصى
بالانفاق وصديقه الوصى
صدق

مطلب اراد الوصى
الاستدانة على الصغير جاز
لو أمره القاضي

مطلب في امرأة وصى على
اولادها القامت ابن عسها
وصيا يصح

ثم ماتت عن أولادها المذكورين ولهم مال تحت يديها وخلفت تركه تقاسم عم الأولاد بنارح في ذلك
 زعمائه أحق بالوصاية من زيد فهل يمنع من المعارضة ولا عبرة بزعمه * (الجواب) * نعم
 قال في الدر المختار من باب الوصي ووصى الوصي سواء أوصى إليه في ماله أو مال الوصي وصية وقاية
 وصى في الترتيبين خلافا للشافعي اه وفيه من الوكالة والولاية في مال الصغير إلى الأب ثم وصية
 ثم وصى وصية أذ الوصي يملك الإيصاء الخ وفي الاستبصار وصى للقاضي إذا جعل وصيا عند موته
 لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصى الميت كذا في التمه وفي الخزانة وصى وصى القاضي كوصية
 إذا كانت الوصاية عامة اه وبه يحصل التوفيق اه وقد عقد في كتاب الاوصياء آخر الكتاب فصلا
 في إيصاء الوصي فن رام تمام فروع المسئلة فليرجع إليه أقول أي يحصل التوفيق بين قوله لا يصير
 الثاني وصيا وقول الخاتمة وغيرهما الوصي يملك الإيصاء سواء كان وصى الميت أو وصى القاضي اه
 يحمل الأول على ما إذا نصبه القاضي وصيا خاصا في بيع أو شراء فقط فان وصى القاضي يقبل
 التخصيص على ما سيأتي قريباً ويحمل الثاني على ما إذا نصبه وصيا عاما كما في الخزانة ثم اعلم ان وصى
 الوصي له ان يوصى أيضا وهكذا وان تعدد كما أفاده الخبر الرمي وغيره هذا وقد سئلت عما لو أقام زيد
 أخاه عمر وصيا ثم أقام بكر زيدا وصيا ثم مات بكر ومات بعده زيد فهل يصير عمر ووصيا على تركه بكر
 أيضا اعتبارا بجمالة الموت أم لا اعتبارا بجمالة النصب لان زيد أحسن نصب أخاه عمر الم يكن وصيا
 على تركه بكر لم يجد في ذلك نصا صريحا والذي يظهر لي الأول اذ لو اعتبرت حالة النصب لزم ان الرجل
 لو نصب وصيا على أولاده وماله ثم ولد له أولادوا اكتسب مالا آخر أن لا يكون لذلك الوصي ولاية
 على ما حدث له وصى بعد النصب فعلم ان العبرة لحالة الموت لان الإيصاء بخلافه بعد الموت
 كما صرحوا به قال في الاختيار الوصية طلب فعل بفعله الموصى إليه بعد غيبته أو بعد موته فليارجع
 إلى مصالحه كقضاء دينه والقيام بحوائجهم ومصالح ورثته من بعده وتنفيذ وصاياه وغير ذلك يقال
 فلان سافر فأوصى بكذا وفلان مات فأوصى بكذا الخ وقال في الهداية في الاستدلال على قوله لم
 ان وصى الوصي وصى في الترتيبين لان الإيصاء لقائمة الغير مقامه فيما له ولايته وعند الموت
 كانت له ولاية في الترتيبين فينزل منزله فيهما اه ولان تركه موصيه تركه كما صرح به في الاختيار
 وإيذا قال الوصي لا شئ أنت وصي في تركتي صار وصيا في الترتيبين في ظاهر الرواية عن أبي جيفة
 بحيث كانت تركه الأول تركه الثاني والترك اسم لما يتركه الإنسان بعد موته يعلم أن الاعتبار بحالة
 الموت فيصير الثاني وصيا على الترتيبين وان لم يكن موصيه وصيا حين نصبه اعتبارا بجمالة الموت
 لان موصيه وهو زيد في الصورة السابقة كانت ولايته عند موته ثابتة على تركه نفسه وعلى تركه
 بكر قطعاً فيخلفه وصيه عمر وبعد موته في ذلك كله أيضا هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم * (سئل) *
 فيما إذا أقام زيد عمر وصيا على استعته ودأبه ليأخذها ويوصلها إلى ورثته الغائبين يولد له وهم بكر
 وصغار ومات زيد ويريد عمر بيع الدابة للخط والمصلحة في ذلك لا حياجا للنفقة واخذتها لورثته
 فهل له ذلك * (الجواب) * نعم قال في ادب الاوصياء يجوز بيع الوصي على الكبير الغائب
 في كل شئ الأني المعقار وقال في الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك
 بيع عقاره الا بالحاجة اه وفي ادب الاوصياء ايضا لان وظيفة من اذ ذاك حفظ الاموال وبيع
 العروض من الحفظ لما ان حفظ الثمن احسن اما العقار فهو محصن بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون
 بيعه من باب الحفظ الا اذا كان المعقار في معرض الهلاك فيبعه يكون بيعه من باب العرض اه وهو وان
 جعله وصيا على الامتعة فقط فانه صار وصيا في كل ماله لما ذكرنا أنما أوصى إليه في شئ
 خاص يكون وصيا في كل ماله عند الامام وفي الظهيرية والخاتمة وبه يفتي ذكره نجيم الدين الخاصي
 كذا في ادب الاوصياء وذكرنا أن الوصي في الفعل في حياته وكيل والوكيل بعد وفاته وصي

مطلب وصى الوصي وصى
 في الترتيبين

مطلب الولاية في مال الصغير
 لايه ثم وصيه ثم وصي وصيه

مطلب وصى الوصي له ان
 يوصى وهكذا

مطلب جعله وصيا على
 امتعته ودأبه لبيعها

قوله على الكبير متعلق ببيع
 لا يوصى اه منه

مطلب بيع العروض من
 الخط بخلاف العقار

مطلب اوصى إليه في شئ
 خاص يكون وصيا في كل
 ماله

مطلب الوكيل بعد المات
 وصى الوصي في الحياة
 وكيل

فيجوز له ذلك وان نهى عنه لمافي وصايا الاشياء بعمل نهى القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل
نهى الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه اه وفي البرازية عن أدب القضاء
قبيل العاشر في المجلس جعله القاضى وصيا في مال اليتيم له أن يفعل في ماله ما يفعله وصى الاب غير
أن وصى القاضى لا يملك أن يتصرف تصرفا استثناء القاضى كما اذا نهى عن بيع العقار مثلا
بخلاف وصى الاب فان استثناء الاب لا يعمل فيملك وصيه التصرف في عمل نهى اه والله تعالى
أعلم أقول ذلك في رد المحتار مانعه وبما يجب التنبيه له أنه اذا أوصى الى رجل بتفريق
ثلث ماله في وجوه الخير مثلا صار وصيا عاماعلى أولاده و تركه وان أوصى في ذلك الى غيره على
قول أبي حنيفة المفتى به فلا ينفذ تصرف أحدهما بانقراضه والناس عنها في زماننا غافلون وهي واقعة
الفتوى وقد نص عليها في الحاشية فقال ولو أوصى الى رجل بدين والى آخر أن يعتق عبده أو ينفذ
وصيته فمما وصيان في كل شيء وقال كل واحد وصى على ما سمي لا يدخل الاخر معه اه
(سئل) فيما اذا باع زيد حصة ابنته القاصرة من دار مشتركة بينهما وبين جماعة بنين المثل
وهو مستور الحال فهل يكون البيع صحيحا (الجواب) نعم ولا يجوز للوصى بيع العقار
الا بالمسوغات الشرعية التي ذكرها ونقل السيد أحمد الحوى في جواشي الاشياء من الرضا
أن الاب كالوصى لا يجوز له بيع العقار الا في المسائل المذكورة كما أفتى به الحنفى اه فراجع
وهو مخالف لاطلاق ما في الفصول وغيره ولم يستند الحنفى لنقل صحيح ولكن اذا صارت المسوغات
في بيع الاب أيضا كما في الوصى صار حسنا مفيدا أيضا فان اخذنا لاتفاق وفق وفي العمادية
في ٣٧ الحاصل أن بيع الاب عقار الصغير بمثل القيمة يجوز اذا كان محمدا أو مستورا واذا كان
مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة اه (سئل) فيما اذا كان لتيمة أم وصى عليها حصة
معلومة في دار ليس لها غيرها واحتاجت للنفقة وترى انها تبيع الحصة بن المثل لاجل نفقتها فهل
يسوغ لها ذلك (الجواب) نعم (سئل) فيما اذا كان لينا م عقار و دراهم تحت يد
وصيهم الشرعي ويريد الوصى بيعه لانه تار من غير حاجة ولا مسوغ شرعي فهل يملك الوصى بيع
عقاره أولا (الجواب) لا يملك ذلك كما في أدب الاوصياء سئل فيما لو باع القيم عقار اليتيم
للقضاء الدين ثم بلغ اليتيم وأدعى بطلانه لوجود منقول معه فيه وفاء بالدين وبرهن على دعواه فدفعه
المشتري بانه اجاز به البلوغ فالجواب أجب قد تقرر أنه لا يجوز بيع عقاره عند التأخير
الا لحاجة الى غنائه لا قضاء لها الامن غنه كنفقة أو دين لا يقضى الا منه أو وقع في يد متغلب أو كانت
غلته لانني مؤتمنه أو بيع بضعف قيمته وقد مر حوا عن المتني بأن بيعه بلامسوغ باطل وفي البرازية
وعند الثاني ان في قيمة العروض وفاء بقيمه باطل وأفتى العلامة الغزى بطلانه حيث لا حاجة
معلا له بانه على الوجه المشرع يكون فضوليا واذا كان فضوليا ولا يجوز له عقده فلا ينعقد موقفا بل
يطل واذا بطل لا يفيد المالك اه ووجهه ظاهر لما في البرازية وغيرها والولاية في ماله الى أبيه ثم وصيه
الى أن قال وأنا أقول ما لا يملكه الولي لا يجوز ولا يتوقف الى ما بعد الادراك لانه لا يجوز له حالة
العقد اه ثم قال فان لم يكن له مجيز حالة العقد فهو باطل لا يتوقف على تلك الحالة فلا عبرة بالفظ الاجازة
بعد البلوغ لما في البرازية وغيرها ولا تلحقه الاجازة بعد البلوغ الا بلفظ يدل على الانشاء فيجوز
الاجازة في الواقعة لا يكتفى وعلى تقدير أن يكون بصيغة انشائية فكذلك لان البيع هنا لا يكون
بلفظ واحد والحالة هذه والله تعالى أعلم فتاوى الرحيمة من الوصايا (سئل) فيما اذا كان
لا يقيم غراس كرم وساق قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف تخلف لهم عن أيهم فباعه
وصيهم من رجل بن فيه غن فاحش وتسلم المشتري المبيع فهل يكون المبيع المذكور غير صحيح
(الجواب) نعم وفي مختارات النوازل ويجوز بيع الوصى وشراؤه بالغن اليسير ولا يجوز

مطلب وصى القاضى يقبل
التخصيص بخلاف وصى
الميت

مطلب جعله وصيا على ثلث
ماله صار وصيا عامتا
قوله بدين أى اوصى اليه
بقضاء ديون عليه او باقتضاء
ديون له اه منه

مطلب في بيع الاب عقار
الصغير وانه لا يحتاج الى
المسوغات

مطلب اذا كان الاب مستورا
أو محمدا اجاز بيعه العقار
بمثل القيمة ولو مفسدا فلا
بضعف القيمة

مطلب للوصى بيع العقار
لحاجة النفقة

مطلب لا يملك الوصى بيع
العقار بلامسوغ شرعي
مطلب بيع العقار بلامسوغ
باطل لا فاسد

مطلب بيع الوصى بغن
فاحش قبل باطل وقيل فاسد

بالفاحش لأن ولايته نظرية وفي القسمة الزاهدي ولو باع الوصي مال المصبي بفاحش الغبن قال
القاضي علاء الدين المروزي يبطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال نجسم الدين
الحلي بل يفسد البيع قلت فيمك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين النسخ مادام
المبيع قائما في يد المشتري ادب الاوصياء من فصل البيع وتماه فيه وفي أحكام البيع الفاسد من
المتون * (سئل) * في وصي باع شجر اليتيم القائم في أرض وقف محتكرة هل يحتاج الى مسوغ
كما يحتاج عقاره أم لا * (الجواب) * لا يحتاج الى ذلك لأن الشجر من قسم المنقول ويباع
الوصي منقول اليتيم جائز وليس كالعقار لأنه محفوظ بنفسه والشجر ليس كذلك خيره من الوصايا
وفي الذخيرة الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع عقاره الا الحاجة اه وفي
ادب الاوصياء يملك الوصي بيع المنقول دون العقار اه وفي البحر تفلان الائمة الاخبار أن الشجر
من قبيل المنقول لا من قبيل العقار ثم أبطل قول من جعل البناء والنخل من العقار حيث قال وقد
غلط بعض المصريين فجعل النخل من العقار وأفتى به ونسبه فلم يرجع كعادته اه وفي القهستاني
البناء ليس من العقار في شيء كالأجنحة والغراس أولى أن لا يكون من العقار وفي الهداية من باب
ما يجب من الشفعة وما لا يجب ولا شفعة في البناء والنخل ان بيع دون العرصة وهو الصحيح مذكور
في الاصل لأنه لا قرار له فكان نظليا والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لثمة حصّة
معلومة في بناء خان وفي بناء حوانيت قائم البناء بالوجه الشرعي في أرض وقف فباع الحصّة وصيها
الشرعي المختار بضعف قيمتها وللثمة المزبورة مال تحت يد وصيها المزبور غير الحصّة المذكورة فهل
يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) * نعم أقول صحة البيع لكون البناء من المنقول
كما علم مما قبله ولكون الثمن ضعف القيمة أيضا * (سئل) * فيما اذا كان لصغيرين حصّة
معلومة في بناء دار جارية في ملكهما بطريق الارث عن اتمهما فاشترى أحدهما ثوبا هو مال نفسه بثن المثل
وفي ذلك حظ ومصلحة للصغيرين والاب مستور فهل يكون البيع المزبور صحيحا * (الجواب) *
نعم ويباع الاب مال صغير من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتقارب فيه وهو اليسير والا وهذا كله في
المنقول أما العدة ارفسجي علاتي على التزوير من باب الوصي والبناء حكمه حكم المنقول
كما صرحوا به * (سئل) * فيما اذا كان لا يتام حصّة معلومة في بناء حانوت ولهم أم تعوليم
وتنفق عليهم وهم في حجرها وكنفها فباع الحصّة المزبورة من رجل بثن معلوم من الدزاهم وثن
المثل قبضته منه لحاجتهم للنفقة ولا بدّ لهم من ذلك فهل يكون البيع جائزا * (الجواب) * نعم
ويجوز شراء ما لا بدّ للطفل منه وبيعه لأكسبه وعمه وأمه وملته ان هو في حجرهم دفعا لضرر عمه
وتزوجه أتمه فقط وكذا ملته على الاصح وتماه فيما علقته على التزوير شرح الملتقى للعلاق من فصل
بيع العذرة من الكراهية والاستحسان وجاز أيضا شراء ما لا بدّ للصغير منه كالنفقة والكسوة
واستئجار الظئر ونحو ذلك وبيعه أي بيع ما لا بدّ منه أيضا للصغير لآخ وعمه وأمّه أو أي الصغير في حجرهم
دفعا للضرر وجاز أيضا اجارته أي الصغير لآمه فقط يعني لا يؤجره الم والم الملتقط والاخ وهذه رواية
الجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره الملتقط ويسلمه في صناعة وهو أقرب لأن فيه نفعا
محضا للصغير وهو الاصح كما في شرح ابن مذكّر للعجم الخ من * (سئل) * فيما اذا كان لصغير
يتيم هو في حجر عمه شقيق أبيه حنطة خرجت من أرضه أنفقها عمه على الصغير نفقة المثل في مدة تحمله
حتى بلغ رشدا يرده مطالبة المم بذلك والحالة هذه فهل ليس له المطالبة * (الجواب) * نعم
وفي الهداية من متفرقات الكراهية الاصل أن التصرف في الصغار أنواع ثلاثة ثم قال ونوع من
ضرورة حاله كشرائه ما لا بدّ منه وبيعه واجارة الصغير نفسه ويملكه كل من يعوله وينفق عليه
كالأخ والم والمملوك اذا كان هو في حجرهم اه لمخصا ومثله في الحاوي الزاهدي من البيوع من

مطلب للوصي بيع الشجر
ولا مسوغ

مطلب الشجر ليس كالعقار
مطلب البناء والنخل ليسا من
العقار
مطلب البناء والنخل من
المنقول

مطلب للاب أن يشتري لنفسه
بناء ابنه الصغير

مطلب البناء حكمه حكم
المنقول

مطلب ايتام في حجرهم
باعت بناء حانوت لهم للنفقة
الضرورية صح بيعها

مطلب كائن اليتيم يجوز بيعه
وشراؤه ما لا بدّ لليتيم منه

مطلب يصح بيع الم حنطة
يتيم هو في حجره

فصل في الاب والجد وانهم للصغير ولو تصرف واحد من أهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء وليس لليتيم وصى وهو يعلم انه ان رفع الامر الى القاضي بأخذ المال ويفسده فان تصرفه جائز للضرورة هكذا في فتاوى أهل سمرقند ولو اُلجيه قبيل كتاب الفرائض أقول رأيت منقولاً عن الفتاوى الهندية وأفتى القاضي الدبوسي بأن تصرفه جائز للضرورة قال قاضيان وهذا استحسان وبه بقي اهـ وذكر في ذلك العلافي في شرح الملتقى عن القهستاني ثم ان ما مر من أن عائل اليتيم يملك بيع ما لا بد له منه خاص بغير العقار من نحو المنقولات أما العقار فليس له بيعه ولو مع وجود المستوفات لما في الدر المختار حيث قال قلت وهذا أي بيع العقار للمسوق لو البائع وصيه لا من قبل أم أو أخ فانهما لا يملكان بيع العقار مطلقاً ولا شراءه غير طعام وكسوة الخ تأتلف * (سئل) * في رجل له دين على ميت ولامت ورثة بكار غيب وصغير حاضر فنصب القاضي وكيلًا عن الصغير وقتى بذلك عليه ويريد الرجل أن يستوفي دينه من نصيب الحاضر حيث لم يقدر على نصيب الكبار وإذا حضر الكبار يرجع أي الحاضر بذلك عليهم فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم إذا ادعى على ميت والورثة الكبار غيب والصغير حاضر فله أن ينصب عن هذا الصغير وكيلًا يدعى عليه فإذا قضى على الوكيل يكون قضاء على جميع الورثة كذا ذكره رشيد الدين رحمه الله تعالى قلت غير أن الغريم يستوفي دينه من نصيب الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار فإذا حضر الكبار يرجع بذلك عليهم لأن الدين مقدم على الميراث ذكره شمس الأئمة الحلواني في أدب القضاء عمادية في ٣٨ في مسائل التركة ومثله في الفصولين * (سئل) * في الوارث إذا قضى دين الميت من التركة بالبيعة والقضاء واليمين ثم ظهر غريم آخر ولم يكن في التركة مال غير ما دفعه للغريم الأول فهل يشارك هذا الغريم الأول * (الجواب) * نعم وذكر رشيد الدين الوارث إذا قضى الدين من التركة باقراره فلو جاء غريم آخر يضمن له ولو أدى بالقضاء لا يضمن ويشاركه هذا الغريم الأول عمادية في ٣٨ * (سئل) * فيما إذا أوصت عند ثلث مالها لجماعة معينين فقراء وأقامت زوجها وصيا مختاراً في ضبط مختلفاتها ويعها وإعفاء دينها الثابت عليها الأربابه وفي صرف الثلث كما ذكره وماتت مضرة على ذلك عن زوجها وعن بنت أخ غائبة فوق مسافة القصر وقبل الزوج والموصى لهم الوصية وخلفت تركة مشتهلة على متاع ونصف دارهم لومة لا تقسم قسمة اجبار وفي بيع بعضه ضررين عليه فباع الوصى النصف المازور من عمر والنسب يكسبها بائناً من معلوم قبضه منه وصدر ذلك لدى قاض حنبلي اذن للوصى بذلك وحكم بجمعة البيع وان كان من وصى على كبير في حادثة ذلك موافقاً لمذهبه مستوفياً شرائطه وافق مضي مذهب بجمعة البيع وكتب بذلك حجة فهل يعمل بضمونها بعد ثبوتها شرعاً * (الجواب) * نعم وأما عندنا في التنوير وشرحه للعلافي وجازييه أي الوصى على الكبير الغائب في غير العقار لا الدين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده معزى بالخانية قلت وفي الزبلي والقهستاني الاصح لانه نادر اهـ ففي الحادثة باع الوصى المختار حصصة الوارث الكبير من العقار لدى حنبلي برئ ذلك وحكم الحاكم المازور فارتفع الخلاف أقول قوله الاصح لانه نادر راجع الى قوله أو خوف هلاكه أي ليس له بيع العقار عند خوف هلاكه إذا كان الوارث الكبير غائباً لان هلاك العقار نادر فسبق قوله لا الدين ضرر يحاط به أن الوصى له بيع العقار لادين على الميت والحكم كذلك وان كان الوارث الكبير حاضر المافي غاية البيان ان كان على الميت دين أو وصى بدراهم ولادراهم في التركة والورثة كيار حضور فعنده يبيع جميع التركة وعنده ما لا يجوز الا بيع حصصة الدين اهـ وقال في العناية قيد بالغيبة لانهم اذا كانوا حضوراً ليس للوصى التصرف في التركة أصلاً الا اذا كان على الميت دين أو وصى بوصية ولم تقض الورثة الديون ولم يتقذوا الوصية من مالهم فانه يبيع التركة كلها ان كان الدين محبطاً بقدر الدين ان لم يحط وله بيع ما زاد على الدين

مطلب تصرف واحد من
أهل السكة في مال اليتيم
ولا وصى له يجوز ان كان يعلم
أن القاضي يأخذ المال
مطلب من يعول اليتيم له
بيع ما لا بد منه الا العقار
مطلب ادعى ديناً على ميت
له ورثة كيار غيب وصغير
حاضر الخ

مطلب قضى الوارث دين
الميت ثم ظهر غريم آخر الخ

مطلب في صحة بيع الوصى
العقار اذا كان الوارث
الكبير غائباً على مذهب ابن
حنبل رضي الله تعالى عنه

أيضا عنده خلافا لهما وينفذ الوصية بمقدار الثلث ولو باع لتنفيذها شيئا من التركة جاز بيعه ادهم
بالاجماع وفي الزيادة خلاف المذكور وفي الدين اه قال في أدب الأوصياء وبقولهم ما يقبل
كما في الحافظة والقصة وسائر الكتب اه والحاصل انه اذا كانت التركة مستغرقة فلا يبيع كلها
من عقار ومنقول وان لم تكن مستغرقة ولا دراهم فيها وفي منها الدين أو نفذ منها الوصية فلا يبيع
قدر الدين أو الوصية انصافا وكذا البيع الزائد عند أبي حنيفة لما قاله الاستروشنى في أحكام
الصغار من أن الأصل عنده انه متى ثبت للوصى ولاية يبيع بعض التركة له ولاية يبيع الباقي وتقام بيان
المسئلة فيه وقد ظهر لك مما قررناه انه في حادثة القتوى اذا لم يكن في التركة دراهم تنفذ منها الوصية
فله أن يبيع من العقار بقدر الوصية انصافا ولا يحتاج الى حكم القاضي الحنبلى لكن ينبغي أن يكون
ذلك حيث لم يكن في التركة غير العقار فلو كان فيها منقول بقدر الوصية يبيعه فقط وينفذها من نفسه
الا اذا لم ينف عنه فيبيع من العقار بقدر الباقي ولا يبيع الزائد على ذلك بناء على قوله المقتضى به والدين
كالوصية كما مر والله تعالى أعلم * (مسئل) * فيما اذا ثبت على ميت دين زيد بالمينة الشرعية
ثبوتنا شرعا وقضاء الوارث من ماله ويريد الرجوع بذلك في التركة فهل له ذلك * (الجواب) *
نعم قال في العمادية الوصى أو الورثة اذا نقدوا ثمن كفن الميت من مال أنفستهم يرجعون به في التركة
ولم يكونوا متطوعين وكذا اذا قضى الوصى أو الوارث دين الميت من ماله اه وفي البرازية
اذا قضى دين الميت يرجع به في التركة كما في التكتفين اه * (مسئل) * فيما اذا كفن الوصى
الميت من مال نفسه كفن المثل ليرجع في تركته فهل له ذلك ويقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) *
نعم وكذا الوصى اذا اشترى كسوة للصغير أو ما يتفق عليه من مال نفسه أو قضى دين الميت أو كفنه
من مال نفسه أو اشترى الوارث الكبير طعاما أو كسوة للصغير من مال نفسه فانه يرجع ولا يكون
متطوعا ولو كفن الوصى الميت من مال نفسه قبل قوله تنوير من فصل شهادة الأوصياء ومثله في الدرر
* (مسئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن ورثة غيره وخلفت تركته فأنفقت منها ورثة اميلغاني
ثمن طعام أطعموه للناس في أيام موتها وفي غير ذلك من النفقات الغير اللازمة بلا اذن الزوج ولا وجه
شرعى ويريدون احتساب المبلغ من التركة على الزوج فهل ليس لهم ذلك * (الجواب) * نعم
احد الورثة أنفق في تجهيز الميت من التركة بغير اذن الباقي يحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا
بخلاف الاتفاق للمأمم وشراء الشمع ونحوه بلا وصية ولا اذن من باقى الورثة فانه يحسب من نصيبه
ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا فيه حاوى الزاهدى من فصل تصرفات الوارث في التركة
* (مسئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وأخ شقيق وكفنه الاخ من مال نفسه بأكثر من
كفن المثل هل يرجع بتقدير ذلك في التركة أم لا * (الجواب) * لا يرجع والله تعالى أعلم أحد الورثة
اذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير اذن الورثة يرجع في التركة فان كفنه بأكثر من كفن المثل لا يرجع
لأن أحد الورثة لا يملكه وهل له أن يرجع في التركة بقدر كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل
التبرع بجميع الفتاوى في فصل تصرفات الوصى بنوع تلخيص انقرض من الوصايا وان كفنه بأكثر
من كفن المثل لا يرجع ولا يرجع بقدر كفن المثل وان قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه نزاهة ومثله
في الخلاصة وفي العيون اذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبى لا يرجع تسارخانية
من مسائل متفرقة من القرائض ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه ليرجع في تركته بغير
امر الوارث فليس له الرجوع اشهد على الوارث او لم يشهد ولو كفن الوصى من مال نفسه ليرجع كان
له الرجوع وفي معين المفتى اذا زاد في عدد الكفن ضمن الزيادة فان زاد في قيمة الكفن ضمن الكل كذا
في السراجية قلت وقد علمه بأنه اذا زاد في القيمة يكون مشتريا لنفسه وهو ضامن لمال الميت اه نهج
النجاة من الوصايا أقول ما ذكره في معين المفتى ذكره في التنوير في باب الوصى ووجه كونه مشتريا

مطلب اذا قضى الوصى
أو الوارث من ماله دين
الميت يرجع به في التركة
مطلب الوصى اذا كفن
الميت من مال نفسه كفن
المثل يرجع

مطلب اتفق الوارث في أيام
الميت من التركة بضم

مطلب كفنه الوارث بأكثر
من كفن المثل لا يرجع

مطلب تحرير قيماء اذا كفن
الميت الوصى أو الوارث
أو الاجنبى

لنفسه أن الوصي إذا زاد في القيمة صار متهماً في الزيادة وهي غير متميزة فيكون مشترياً لنفسه متهماً
في تكفينه بخلاف ما إذا زاد في عدد الكفن فإنه يضمن الزيادة فقط لأنها متميزة والحاصل أن الوصي
أو الوارث إذا كفن الميت بأكثر من كفن المثل من حيث العدد يضمن الزيادة فقط وإن كان من حيث
القيمة يضمن الكل لا ما زاد على كفن المثل فقط لأنه صار متهماً بالكل لعدم التميز وهذا إذا كفنه
من مال الميت بشرية قوله نعم وأما إن كفنه من مال نفسه على قصد الرجوع فهو ما تقدم عن مجمع
الفتاوى وغيره وهو أنه لا يرجع بشيء إن زاد على كفن المثل لأن ذلك دليل التبرع ولم يذكر
هنا الفرق بين الزيادة في القيمة أو العدد وظاهره أنه لا رجوع مطلقاً لأن كلاهما دليل التبرع وقول
البرازية وإن قيل يرجع بقدر كفن المثل فله وجه فلعلم مراده بالوجه هو منع كون ذلك دليل التبرع
في الكل بل هو دليل على التبرع في الزيادة فقط تأمل وهذا كله في الوصي والوارث وأما الأجنبية
فلا رجوع له مطلقاً إلا إذا أذن له الوارث ثم هذا كله أيضاً إذا كان للميت تركه والأجنبي الحياوي
الراهدى لو مات ولا شيء له ووجب كفنه على ورثته فكفنه الحاضر من مال نفسه يرجع على الغائب
منهم بحصته ليس له الرجوع لو أنفق بلا إذن القاضي كالعبد أو الزرع أو النخل المشترك إذا أنفق
أحدهما عليه يرجع على الغائب لا يرجع إذا فعله بلا إذن القاضي قال الخير الرملي في حاشية
الفصولين بسية فنادى قوله ووجب كفنه على ورثته أنه لم يجب عليهم تكفين الزوجة إذا صرقة
من ماله غير الزوج بلاذنه أو إذن القاضي فهو متهماً كالأجنبي فيستثنى تكفينها بلاذن مطلقاً
بناء على المفتي به من أنه على زوجها ولو غنية لأنه قد أدى عن الغير ما هو واجب عليه فيكون متهماً
كما هو ظاهر اهـ أي يستثنى ذلك من قوله لو كفن الميت الوصي أو أحد الورثة بكنهن المثل يرجع
لأن كفن الزوجة ليس واجباً في تركتها حتى يصح تصرف الوصي أو الوارث بل هو واجب على
زوجها فيكون المكفن متهماً في إسقاطه واجبا عن غيره بلاذنه كالتبرع بأداء دينه وهذا وقد ذكر
الخير الرملي في حاشية الفصولين أيضاً أن هذا كله إذا ثبت بالينة لا بمجرد دعواه قال في الخلاصة
قول الوصي معتبر في الانفاق ولكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت الأيمنية اهـ ومثله في كثير من
الكتب تنبه اهـ ما ذكره الرملي وهو مخالف لما ذكره الخزانة في السؤال الذي قبله هذا عن
التنوير وذكر في رد المحتار أن في المسئلة قولين حكاهما في أدب الأوصياء وبطيرة الخلاف في اشتراط
الأشهاد لاجل رجوع الوصي بما أنفق من ماله على التيمم وقد مر ما الكلام فيه فاعتنم تحريره هذا
المقام وعليك السلام * (سئل) * في الوصي إذا كان له على الميت دين فباع في دين الميت شيئاً
من التركة بدون أمر القاضي فهل يكون جائزاً ويوزع ذلك بين الغرماء ويأخذونهم بالحصص
* (الجواب) * نعم وفي وصايا المتقي رجل أوصى إلى رجل وللوصي على الميت دين فباع الوصي
في دين الميت شيئاً من تركته بدون أمر القاضي فهو جائز ثم يوزع ذلك بين الغرماء ويأخذونهم بالحصص
عمادية في ٣٨ من مسائل التركة والورثة ومثله في الفصولين وفور العين عن المتقي * (سئل) *
في الوصي إذا مات مجهولاً مال التيمم فهل لأخيه عليه في تركته * (الجواب) * نعم ولا يضمن
الوصي بموته مجهولاً ولو خلطه بماله ضمن خيرة من الوصايا وأفتى بمثله أيضاً في الوديعه وعزاه لقوائمه
صاحب المحيط فأرجع إلى ما أفتى به في الموضوعين فان فيه ما قولنا * (سئل) * في الأب إذا مات
مجهولاً مال أولاده الصغار فهل لأخيه عليه في تركته * (الجواب) * نعم كافي بالخبرة من
الوديعه * (سئل) * فيما إذا كان لصغيرة أب مستور وحصصه معلومة من داربائع الأب لها من المثل
وقبضه لها من المتتري ثم مات عنها وعن ورثة غيرها وترك مبيناً للمنفق في حصة غير مجهول له فهل
يضمنه في تركته لها بعد الثبوت * (الجواب) * نعم * (سئل) * في تيمم آجره جده أبو أبيه
من عمر ومثمة معلومة باجرة معلومة من الداراهم لا أعمال شتى أجارة شرعية وعمل التيمم الأعمال المزبورة

مطلب مات ولا شيء له
فكفنه الحاضر لا يرجع على
الغائب الخ

مطلب كفن الزوجية بلا
إذن الزوج فهو متهماً

مطلب قول الوصي
معتبر في الانفاق لا في
الرجوع الأيمنية

مطلب للوصي على
الميت دين له يبيع شيء من
التركة لأخذ دينه

مطلب الوصي إذا مات
مجهولاً لأخيه في تركته

مطلب الأب إذا مات
مجهولاً مال أولاده لا يضمن
مطلب إذا مات الأب غير
مجهول مال بنته يضمنه في تركته

مطلب للوصي أن يؤجر
التيمم وسائر أمواله

لعمري في المدة طال به الجدة بالاجرة فامتنع من دفعها بدون وجه شرعي فهل الجدة ذلك
 * (الجواب) * نعم في الثانية والذخيرة والخلاصة للوصي أن يؤجر نفس اليتيم وعبيده ودوابه
 وعقاراته وأراضيه وسائر أمواله ولو ييسر الغبن لأن له ولاية استعمال الصغير بطريق الرياضة
 والتهذيب من غير عوض فمع العرض أولى ولأنه يبيع سائر أمواله فكذلك أجرة ومثله الأب
 وكذلك الجدة أبو الأب عند عدم الأب ولم يجز لغيرهم مع قيام أحدهم أن يؤجر اليتيم ولا شيئا من
 ماله ولو كان حو في حجره وعياله لا تنفاه ولاية غيرهم بوجود واحد منهم أما الرعد موافقا بحره وذو رحم
 محرم منه فإن كان في حجره صح وفاقا لأنه يملك تأديبه فذلك أجرة وإن لم يكن قال أبو حنيفة إن كان
 المؤجر أقرب إليه من حو في عياله كما إذا كان عند العمه فأجرته الآثم جاز وقال محمد لا يجوز الخ أديب
 الأوصياء من فصل مسائل الاجارة * (سئل) * فيما إذا كان لا يتام مال ووصي مختار وأمام ناظرة
 عليهم من قبل أبيهم فأقرض الوصي قدر ما من المال من آخر بدون اذن الناظرة ولا وجه شرعي ثم تلف
 المال عند المستقرض فهل يضمنه الوصي * (الجواب) * نعم وفي جامع الفقه ولا يقرض
 الوصي مال اليتيم لا من نفسه ولا من غيره ولو فعل من غيره ضمن وعند محمد جاز أن يستقرض لنفسه
 إن احتاج وله وفاء أدب الأوصياء من فصل القرض * (سئل) * في الوصي إذا رهن مال اليتيم
 بدين نفسه من آخر رهننا شرعا مسلما فهل يكون الرهن جائزا * (الجواب) * نعم ولو رهن
 الوصي أو الأب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استحسانا وعن أبي يوسف أنه أخذ
 بالقياس خاتمة من تصرف الوصي ومثله في شرح الكنز لليعني وغيره وكذا في التنوير من الرهن وكذا
 في أدب الأوصياء مفصلا * (سئل) * في الوصي هل له اعادة مال اليتيم * (الجواب) *
 نعم في القصول العامة مادية وذكر في التجنيس عن النوازل أنه ليس للأب ذلك وفي الذخيرة للأب اعادة
 ولده الصغير أما اعادة ماله فعند البعض له ذلك استحسانا وعند البعض ليس له ذلك وهو القياس
 وفي فوائد صاحب المحيط أنما يجوز له اعادة الولد إذا كان لخدمة الاستاذ لتعلم الحرفة أما لو كان لغير ذلك
 فلا يجوز وفي الحافظية لا يعبر مال اليتيم ويودعه ومثله الأب والقاضي اه وفي الخلاصة في تصرفات
 الوصي وفي أدب القاضى الوصي يودع مال اليتيم ويعبر ويضع اه قلت ينبغي أن يفصل بأنه
 إن كان المستعير ثقة امينا لا يخشى عليه من ضياع المال ولا تلفه ولا انكاره فله ذلك
 وربما تضمن ثوبا كاعارة كتاب لعالم ينتفع به وينتفع الناس وكان العالم بالصفات المذكورة وإن
 كان غير ذلك فليس له ذلك والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما إذا كان لتيمة بذمة جماعة
 معلومين مبلغ دين معلوم من الدراهم آل اليها بالارث عن أبيها فخط وصيها عن الجماعة بعض
 المبلغ المزبور وأبرأهم عنه فهل يكون الخط والابراء غير صحيحين * (الجواب) * نعم الوصي
 لا يملك ابراء غير الميت ولا أن يحيط عنه شيئا ولا يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده فإن كان واجبا
 بعقده صح التأجيل والخط والابراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح
 ذلك ولا يصح ضمنا قاضيان والوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري من الثمن على هذا التفصيل اه
 والحكم في الأب كالوصي فيما ذكره من الابراء كما تقدم في أحكام الصغار ونقل بعضهم أن قول
 أبي يوسف استحسان لكن قال بعض الفضلاء لا ينبغي أن يفتى بقوله حاشية الاشياء للعموى
 * (سئل) * في الوصي المختار إذا باع منقول اليتيم من رجل بثلث المنزل مؤجلا إلى أجل معلوم
 غير فاحش ولا يخاف من الرجل تلفه بالحدود ولا المنع عند حلول الاجل فهل يكون البيع المزبور
 جائزا * (الجواب) * نعم الوصي إذا باع مال اليتيم بأجل جاز ومثله الأب وفي الخلاصة والمنية
 عن السراجية للوصي البيع بالنسيئة إن لم يخف تلفه بالحدود والانتكار ولا المنع عند حلول الاجل
 وانقضائه ولم يكن الاجل فاحشا ذكره في الوراثة والحياتية والحياتية أدب الأوصياء من فصل البيع الوصي

مطلب ليس للوصي أن
 يقرض مال اليتيم لغيره
 ولا لنفسه

مطلب لورثي الأب
 أو الوصي مال اليتيم بدين
 نفسه يتصح

مطلب هل للوصي اعادة
 مال اليتيم
 مطلب للأب اعادة ولده
 الصغير

مطلب في ابراء الوصي
 غريم اليتيم

مطلب يبيع الوصي إلى
 أجل جائز

إذا أخر دين التيمم ان لم يكن الوصى تولى العبد لا يجوز تأخيرها وان كان فولا يجوز عند أبي حنيفة
ويضمن عمادية في ٣٧ الاب والوصى اذا أجلا أو أبرأ أو أجاز للصبي بعقد هما جاز عندهما
خلا فالأب يوسف وان لم يكن واجبا بعقد هما لا يجوز بالاجماع أحكام الصغار من مسائل
البيوع * (سئل) * فيما إذا أقام زيد عمرا وصيا على رجل زوجته منه ومات زيد فهل تكون
الوصاية المزبورة غير صحيحة * (الجواب) * الذي صرحوا به أن الحمل لا يلي ولا يولى عليه
وفي المنع من الوصايا أن شخصاً نصب وصياً في تركته ثم مات عن أولاد صغار وعن رجل فهل يملك الوصى
أن يتصرف في المال الموقوف للحمل أو لا وجوابه أنه لا يملك شيئاً من ذلك لأنه لا ولاية للأب على
الحمل فضلاً عن الوصى لقول الزبلي ولا يلي على الحمل أحد وتتمام تحقيقه في المنع فظهر بما ذكرنا
الجواب والله سبحانه الموفق أقول اتفق العلامة الشلبي بأنه يصح نصب وصى على الحمل مستنداً
الى قولهم ان الوقف على الحادئين من اولاده صحيح وقولهم ان الوقف أخو الوصية حيث دخلوا في
الوقف دخولاً فيها أيضاً ولا يخفى ما فيه فان مرادهم الوصية التي هي تلك مضاف الى ما بعد الموت
أى تعليق عين أو منفعة من التركة فهذا الوقف لأنه تصدق بالمنفعة وكلاهما في الوصاية التي هي
اقامة الغير مقامه وهذه لا تشبه الوقف ولا يلزم من جواز الوصية للحمل جواز اقامة وصى عليه
واذا كان أبو الحمل لا ولاية له عليه فوصيه بالأولى هذا وقد ذكر في فتح القدير في باب اللعان أن توريث
الحمل والوصية به وله لا يشتران الا بعد الانفصال فينتان للولد للحمل اهـ وكتب في رد المحتار أن
المراد بثبوت حكمهما والافهام اثباتان قبل الولادة فلا ينافي في تصريحهم بآثاره وبصحته الوصية له وبه
أو المراد أنه يوقف الحكم بذلك على الولادة فيظهر بها أن ملكه لما ورثه كان ثابتاً من حين موت مورثه
وكذا الوصى له أو وصى به سيده لغيره والمعنى الاول انصب لقوله فينتان للولد للحمل وعلى هذا
فيمكن أن يقال ان الوصاية عليه كذلك فهي صحيحة لكن لا يثبت حكمها الا بعد الانفصال كما ذكره
شيخ مشايخنا العلامة الشيخ محمد التافلاقي مفتي القدس الشريف في رسالة ألفها في هذه المسألة ووفق
فيها بذلك أخذاً بما ذكرناه عن فتح القدير فعلى هذا فالنصب صحيح ولكن لا يصح تصرف الوصى الا بعد
الولادة ولا يحتاج الى نصب جديد بعدها والله تعالى أعلم * (سئل) * في تيمين إمام مال عن أيهما
ولهما جد أبو أب مبدرة تلف للمال غير أمين وله ما مامينة أهل للوصاية من كل وجه فهل للقاضي
نزع المال من يد الجد ونصب إمامهما المزبورة وصيا والحالة هذه * (الجواب) * نعم وقد تقدم نقلها
أول الباب رجل اوصى الى اعمى أو محدود في قذف جاز ولو اوصى الى فاسق مخوف في ماله ذكر في
الاصل أن الوصية باطلة قالوا معناه يخرج من القاضي من الوصية ويجعل غيره وصياً اذا كان هذا
الفساق ممن لا ينبغي أن يكون وصياً بجميع الفتاوى وفيه ولو أن القاضي أنفذ الوصية ففقدى هذا
الوصى دين الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل أن يخرج من الوصية كان جميع ما صنع جائزاً وان لم
يخرج حتى تاب واصلح تركه وصيا على حاله اهـ * (سئل) * في الوصى المختار اذا ادعى ديناً لنفسه
بذمة الميت ولم يثبت ولم يبرئه منه واتهمه القاضي ويريد أن يخرج من الوصاية وينصب غيره من هو
أهل لذلك فهل للقاضي ذلك * (الجواب) * نعم قال في العمادية وذكر في وصايا النوازل وصى ادعى
ديناً ولم يقدر على اثباته يعزل هكذا روى عن ابراهيم بن صالح وصوبه محمد وفي الخلاصة قال الفقهاء
أبو الليث المختار في الدين أيضاً أن يقول القاضي أما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين
أو تخرجك عن الوصاية فان أبرأه والا أخرجه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اهـ وفي الحافظية
وهذا هو المختار وهو المذکور في الولوالجية كذا في أدب الاوصياء وفيه فاللائق انه اذا لم يقيم البيعة
أن يخرج من الوصاية ويصرفه عن المال احتياطاً ونظراً للميت والتيمم وهو المحكى عن ابراهيم
ابن صالح ومحمد بن سلمة اهـ وتما فيه من فصل الدعوى وفي التمهة وصى ادعى على الميت ديناً

مطلب لا يصح اقامة وصى
على الحمل

مطلب مهم في تحقيق مسألة
اقامة الوصى على الحمل

مطلب اذا كان الجد
متلفاً للمال ينزعه القاضي منه
مطلب اذا اوصى الى
فاسق يخرج منه القاضي من
الوصية

مطلب في الوصى المختار
اذا ادعى ديناً لنفسه واتهمه
القاضي يعزله

مطلب ان لم يبرهن الوصى
على دينه ولم يبرئ الميت
اخرجه القاضي عن الوصاية

حيلة عزل الوصي المختار
أن يدعى على الميت ديناً
ولا يثبت وقوله والعصب
أى بان ادعى أن الميت
غصب منه شيئاً أم منه

ولم يثبت يعزل وهو حيلة العزل وذكر الخصاص ان القاضى ينصب من يقيم الوصى عليه البيعة على
الدين او الغصب ان ادعى الغصب والافتيه سمه القاضى فيخرجه كذا فى الزولو الجية وفى الحاشية
القاضى اذا اتمهم الوصى لا يخرجه على قول أبى حنيفة وانما يضم اليه آخر وقال أبو يوسف يخرج
وعليه القوى اه وأفتى بذلك المرحوم المم والعلامة الجدة كما هو مذكور فى فتاويه وما ذكر
من قول أبى حنيفة انه يضم اليه آخر ولا يخرجه مذكور فى أدب الخصاص وغيره لكن فى حاشية
الاشباه للحموى قال بعض الفضلاء والظاهر أن محل هذا اذا كان له بيعة على الدين أما اذا لم يكن ولم
يرئ الميت فيخرجه القاضى للتممة كما هو قول أبى يوسف المفتى به أن القاضى اذا اتمهم الوصى يخرج
فيحمل ما نقله المصنف عن الزولو الجية على هذا اه والله سبحانه أعلم قال الامام الجليل نحر الدين
فاضيخان فى فتاواه المشهورة من فصل فى تصرفات الوصى مانصه وصى ادعى على الميت ديناً
اختلفوا فى أن القاضى هل يخرج المال من يده قال بعضهم اذا لم يكن له بيعة على الدين فان القاضى
يخرجه من الوصاية وقال الفقيه أبو الليث يقول له القاضى اما أن تبرئه عن الدين الذى تدعى أو تقيم
البيعة عليه حتى تستوفى الدين والا اخرجك عن الوصاية فان لم يقم اخرجه عن الوصاية وعن محمد
ابن سلمة أن الوصى اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بيعة فان القاضى يعزله عن الوصاية وان كان له
بيعة فان القاضى ينصب للميت وصياً حتى يقيم المذعى البيعة عليه ثم القاضى بالخيار بعد ذلك
ان شاء تركه الثانى وصياً وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء أعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى
دينه وذكر الخصاص رجه الله تعالى أن القاضى يجعل للميت وصياً فى مقدار الدين الذى يدعى
صاحبه ولا يخرجه القاضى عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى القاضى اذا اتمهم الوصى
قال أبو حنيفة يجعل القاضى معه غيره ولا يخرجه وقال أبو يوسف يخرججه وهو الظاهر وعليه
الفتوى لان الوصى قائم مقام الميت ولو كان الاب حياً وخيف منه على مال الصغير فان القاضى
يخرج المال من يده فالوصى اولى اه وفى الخلاصة من آخر الفصل الخامس الوصى اذا ادعى ديناً
على الميت لا يخرجه القاضى عن الوصاية ولو ادعى شيان الايمان يخرجه قال الفقيه أبو الليث
المختار فى الدين أيضاً أن يقول له القاضى اما أن تقيم البيعة على الدين أو تبرئه عن الدين أو اخرجك
عن الوصاية فان أبرأه والا اخرججه عن الوصاية وجعل مكانه آخر اه فتلخص انه اذا ادعى ديناً
وعينا يكون مجعاً عليه وان ادعى ديناً فقط فعلى الخلاف والمختار أنه يخرجه وان ادعى عيافاً فقط يكون
مجعاً عليه أيضاً فتأمل ذلك * (سئل) * فى الوصى المختار اذا عمل فى مال اليتيم مدة فيما فيه
مصلحة لليتيم من قبض وصرف وبيع وشراء وسفر لتحصيل مال اليتيم الكائن فى غير بلدته ثم قبض
من مديونه بعض الدين وتعدر عليه أخذ الباقي لعسر المديون فهل لاضمان عليه لما بقى من الدين
وله اجر مثل عمله * (الجواب) * نعم لاضمان عليه لما بقى من الدين وله اجر مثل عمله وفيه
قياس واستحسان أما القياس فلا يأتى كل ولو محتاجاً الا اذا كان له اجرة فأكل قدر اجرته
كما فى الفصولين والعامة مادية وصح فى القية انه لا أجر له وأما الاستحسان فلهذا لو محتاجاً
كما فى الحاشية والبرازية وفى الخبرية وحواشى الاشباه للحموى المأخوذة الاستحسان فلهذا لو محتاجاً
ليست هذه منها ونقل القية لا يعارض نقل الحاشية فان فاضليخان من أهل الترجيح كما صرح بذلك
الشيخ فاسم فى تصحيحه والله تعالى أعلم * (سئل) * فى الوصى المختار اذا عمل فى تركه الوصى
أعمالاً لا شتى ولم يكن الوصى جعل له شيئاً فهل له اجر مثل عمله * (الجواب) * نعم له اجر مثل عمله
استحساناً لو محتاجاً كما فى الحاشية والبرازية وهو المأخوذة كما فى الخبرية وحواشى الاشباه للحموى
أقول تقييده بقوله لو محتاجاً موافق لما فى الآية الشريفة ومن كان فقيراً فليأكل كل المعروف
ونص عبارة الحاشية هكذا وعن نصير للوصى أن يأكل كل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب

مطلب القاضى اذا اتمهم
الموصى يخرجه عن الوصاية

مطلب الوصى اذا ادعى
ديناً أو عيناً على الميت
يخرجه عن الوصاية

مطلب لا يضمن الوصى
ما هلك من الديون

مطلب للوصى اجر مثل عمله

مطلب فى الوصى اذا لم
يجعل له الميت اجرة هل له
اجرة مثله

مطلب مهم فى تحقيق
مسألة أخذ الوصى الاجرة

في حوائج اليتيم وقال بعضهم لا يجوز وهو القياس وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف إذا
كان محتاجا بقدر ما سعى اه ونحوه في البرازية وهذا صريح في أن الاستحسان أن له قدرا جرح مثل عمله
لومحتاجا وظاهره أن له ذلك وإن لم يفرض له القاضي اجرة لكن في جامع الفصولين عن شرح الطحاوي
ولا يأكل الوصي ولو محتاجا لا إذا كان له اجرة فبأكل قدر اجرته اه والظاهر أن هذا مبني على
القياس من أنه ليس له الاكل في ادب الاوصياء والقياس أن لا يأكل كل لعموم قوله تعالى ان الذين
يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكل كالوئاع قال الفقهاء ولعل قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما
الاية قلت فكأنه يعمل الى اختيار الثاني وهو قول الامام قال في القضية قال أبو ذر وهو الصحيح لانه
شرع في الوصاية متبرعا فلا يجوز حبسها اه قال الاسيحي في شرحه الا اذا كان له أجر معلوم
فبأكل بقدره اه فقد ظهر بهذا أن الاستحسان هو أن له الاكل لومحتاجا ولو لم يفرض له أجر وإن
القياس أن لا يأكل مطلقا الا إذا فرض له أجر على ما قاله الاسيحي في شرح الطحاوي وأن القياس
هو قول الامام وصححه أبو ذر ومال اليه الفقيه وقد أفق بذلك الخير الرمي حيث سئل في رجل أقامه
القاضي وصيا على يتييم ولم يفرض له اذ ذاك نفقة ثم فرض له أجر في بقية عمله فتناوله عن المدة
الماضية الخالية عن الفرض هل له ذلك أم لا أجاب ليس له ذلك لشروعه متبرعا وهذا مما لا يشك
في حرمة ذوقه سليم وانظر الى قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم والله تعالى أعلم اه لكن قال
في جواب سؤال آخر هذه المسألة فيها اختلاف قياس واستحسان ففي الخاتمة والبرازية يثبت ذلك
لومحتاجا استحسانا وفي القضية صحيح أن لا أجر له وقد تقرر أن المأخوذه الاستحسان الا في مسائل
ليست هذه منها واذا كان الاستحسان أن له ذلك بدون تعيين القاضي فيه عينه اولى وأنت خبير
بأن نقل القضية لا يعارض نقل قاضي خان فان قاضي خان من أهل الترجيح كما صرح به الشيخ فاسم
في تصحيحه والله تعالى أعلم اه ولا يخفى أن ما في القضية لم يقيد بالا حتما فلا يخالف ما في الخاتمة
على أن الذي في القضية يحتمل أن يكون مبني على القياس الذي هو قول الامام وما كان اليه الفقيه فهو
تصحيح للقول الآخر نقله عن غيره تأمل وقال الخير الرمي أيضا في حاشيته على الاشباه في اواخر كتاب
الامانات بهذا الكلام طويل ولا يخفى أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا بأجر لا يجبر على
العمل لانه متبرع ولا يجبر على المتبرع فاذا رأى القاضي أن يعمل له اجرة المثل فالمانع منه وهي واقعة
الفتوى وقد أفتيت به مرارا اه وقد علمت أن الاستحسان إنما هو فيما اذا كان محتاجا لمطلقا فغير
المحتاج لا أجر له لانه دخل في الوصاية متبرعا من أول الامر وهو وإن كان لا يجبر على التجارة في مال
اليتيم وعلى اقتضاء ديونه لكنه اذا فعل شيئا من ذلك يكون قد فعل ما التزم أن يفعله متبرعا حين قبوله
الوصاية من الميت حتى كانت لازمة له فلا يملك عزل نفسه ولا يملك القاضي عزله في الصحيح الاجتهاد
ظاهرة أو فسق ظاهر وهذا في وصي الميت أما وصي القاضي فله عزل نفسه لكن في البرازية ينبغي
أن يشترط علم القاضي بعزله وللقاضي عزله أيضا وعلى هذا فينبغي التفصيل بأن يقال ان وصي الميت
لا أجر له الا اذا كان محتاجا له الاكل من مال اليتيم بقدر عمله وللقاضي أن يفرض له ذلك لكن
للمستقبل لا لما مضى لشروعه فيه متبرعا وأما وصي القاضي فان كان محتاجا كذلك والا فان نصبه
القاضي وجعل له اجرة المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد النصيب عن العمل حتى يجعل له اجرة لان وصايته
غير لازمة لان له أن يعزل نفسه كما علمت فله أن يمتنع عن المضي في العمل الا بأجر وفي القضية الوصي اذا
نصبه القاضي وعين له أجر بقدر أجر المثل جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح اه فقوله على
الصحيح ما مبني على تصحيح ما هو القياس كما قدمنا وأعلى الاستحسان وأن المراد لا أجر له اذا كان غير
محتاج وعلى كل فلا يخالف ما تقدم عن الخاتمة كما مر هذا وقد صح في الخاتمة أن الوصي لو أجر
نفسه من اليتيم لم يصح وفيه أيضا قال لك أجر مائة على أن تكون وصي اختلفوا فيه قال نصير الاجارة

باطل ولا شيء له وقال أبو سلمة الشرط باطل والمائة وصية له ويكون وصيا وبه أخذ أبو جعفر وأبو الليث اه فاذا كان استجار الاب له باطلا فاستجار القاضي اولى الا اذا كن محتاجا لكن الظاهر ان بطلان الاجارة انما هو لموت الاب فان الاجارة تبطل بما موت هذا غاية ما يحتج به في هذه المسألة والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا كان زيد وصيا مختارا على ابن أخيه القاصر اليتيم وجب حجة شرعية وهو أمين كاف لمصالح اليتيم أهل الوصاية من كل وجه مباشر لا مورد اليتيم عاينه المصلحة والنفع له فنصب القاضي أم اليتيم ناظرة على الوصي بدون مصلحة اليتيم ولا خيانة ظهرت من الوصي فقامت تعارض الوصي في تعاطي امور اليتيم بدون وجه شرعي زاعمة انه ليس له ذلك لا بعرفتها ورأيهم سهل تمنع من ذلك * (الجواب) * نعم وفي القضية لا عليك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان متعوبه اه وعلى هذا لا عليك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اشياء من القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة وفي النجاسة من البيوع في فصل بيع الوصي وشرائه ذكر القدوري والطحاوي انه ليس لقاض أن يخرج الوصي من الرصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالثمر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره اه أقول وفي الولاية وصية الميت اذا لم يكن عدلا غير كاف لا ينبغي للقاضي أن يعزله لكن يضم اليه آخر كافيا مع هذا الوعد له ينزل اه * (سئل) * فيما اذا كان لیتام أخ وصي محتسرا عليهم من قبل أيهم أهل الوصاية ولهم مال تحت يده ثم ورثوا من امتهم ما لا فرغهم أخ آخر لهم أن اتهم جعلته وصيا ويريد التصرف فيما ورثوه من امهم مع وجود وصي أيهم بدون وجه شرعي فهل ليس لوصي الام ذلك * (الجواب) * نعم كما في وصية التوريث وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا دفع زيد الوصي الدراهم الى رجل ليحج عن الميت ويريد الوصي استرداد تلك الدراهم من الرجل قبل أن يخرج من بلده وقبل الاحرام فهل للوصي ذلك * (الجواب) * نعم ولو دفع الوصي الدراهم لرجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان لذلك مالم يحرم لان المال أمانة في يده فان استرده فنفقته الى بلده على من تكون ان استرده بخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة ولن استرده لان خيانة ولا غممة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرده اضعب رأي فيه أو جعله بامور النسك فأراد الدفع الى اصلي منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لمنفعة الميت اه يحجر من باب الحج عن الغير * (سئل) * فيما اذا ثبت خيانة وصي بالوجه الشرعي فهل يعزل وتزول الامانة فلا يصدق بعد ذلك * (الجواب) * نعم والمسألة في أدب الاوصياء من فصل الانفاق * (سئل) * في رجل بالغ عاقل عرض عليه جنون نصرف أبوه ماله عليه في نفقته وكونه ولو ازمه الشرعية الضرورية مصرف المثل في مدة تحمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك * (الجواب) * نعم اذا بلغ الابن معتموها أو مجنوناً تبني ولاية الاب عليه في ماله ونفسه وان بالغ عاقل ثم جن او عته هل تعود ولاية الاب فيه ما قال أبو بكر البلخي لا تعود عند أبي يوسف وتكون الولاية للسلطان وقال محمد تعود ولاية الاب في النفس والمال جميعا استحسانا وقال محمد بن ابراهيم المديني عندنا تعود ولاية الاب وعند زفر ثبت الولاية للسلطان عمادية من كتاب النكاح آخر الكتاب * (سئل) * فيما اذا كان لزيد اولاد قاصرون وأخوان بالغان أقول أحدهم اوصيا على اولاده والاخر مشرفا عليه ثم مات زيد عن اولاده المذكورين وخلف تركته فصار الوصي يتصرف بعقده بدون رأى المشرف وعلمه فهل ليس للوصي التصرف بدون رأى المشرف وعلمه * (الجواب) * نعم ذكر الفضلي في فتاويه في وصي ومصرف أن الوصي اولى باملاك المال وفي واقعات الناطقي اذا اوصى الى رجل وجعل رجلا آخر مشرفا عليه فالمشرف

مطلب ليس للقاضي نصب ناظر على الوصي بلا وجه شرعي

مطلب لا يتصرف القاضي مع وجود الوصي وناظر الوقف

مطلب ليس للقاضي عزل الوصي ولا أن يدخل معه غيره لا بخيانة أو فسق مطلب وصي الاب مقدم على وصي الام

مطلب للوصي استرداد الدراهم التي دفعها المخرج عن الميت

مطلب اذا ثبت خيانة الوصي يعزل وتزل الامانة فلا يصدق مطلب بالجنون والعته تعود الولاية الاب

مطلب للوصي التصرف بدون رأى الناظر وعلمه

مطلب المشرف أى الناظر
ليس بوصى به بقى
مطلب يضمن الوصى إن
تصرف بدون معرفة الناظر
مطلب لا يملك قاضى البر
نصب الوصى
مطلب وصى أبى الصغير
أولى من الجد

مطلب الجد أولى من الام

مطلب للقاضى أن يحاسب
الامناء

مطلب اذا كبر الصغار لهم
محاسبة الوصى ولا يجبر

مطلب اذا كان للصغير أب
فعقارهم حصون كعقار اليتيم

مطلب شرى دارا ثم ظهر
انها وقف أو وصية يجب
اجر المثل

مطلب دفع غريم الميت
الى الوصى بقرى

مطلب قبض الدين
للاوصى لا للورثة

دعى الميت كانه قال جعلت كل وصيين فليس لاحدهما أن يتصرف دون الآخر فيما لا يتصرف به
أحد الوصيين تاريخاً ثانياً وفى أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء قال الامام الفضل المشرف
ليس بوصى فلا يصح كون المال عنده وانما لا يجوز للوصى أن يتصرف بدون رأى المشرف وعلمه
وفى الخافى ويقول الفضل يفتى اه وأفتى الشيخ اسماعيل عفى دمشق بأن الوصى اذا تصرف
فى أموال اليتيم بدون علم الناظر فهلكت بضمها * (سئل) * فيما اذا نصب قاضى البر امرأه
من قرى البروصياء على اولادها الايتام ولم يفوض اليه ذلك من قبل قاضى القضاة الذى ولاه ذلك
ولامن غيره فهل يكون النصب المذكور غير معتبر * (الجواب) * نعم * (سئل) * فى رجل
أقام زوجته من بعده وصياً على ابنه الصغير ثم مات مصرأ على ذلك وللصغير جد لاب فهل يكون
وصى الاب أحق بذلك من جدته * (الجواب) * نعم كما صرح بذلك فى التنوير فى آخر باب
الوصى * (سئل) * فى الجد أبى الاب القادر الاين حل تكون الولاية له حيث لم يوصر أبو
الصغار الى أحد ويكون أولى من الام * (الجواب) * نعم كما فى الخبرية من باب الوصى مفصلاً
ومثله فى أدب الاوصياء * (سئل) * فيما اذا أقام القاضى وصياً شرعياً على ايتام ابن
أخيه ولههم استحقاق من اوتوا فاجدهم تحت يده يقبض من النظار وفى كل سنة يحاسبه
القاضى العام على ايراده ومصرفه بموجب دفتر مضمون بماضائه مخطوبه والآن تزعم ام الايتام
أن لها محاسبة الوصى ثانياً بدون وجه شرعى فهل تكون ولاية المحاسبة للقاضى لا لها
* (الجواب) * نعم وينبغى للقاضى أن يحاسب الامناء على ما جرى على ايديهم من أموال اليتامى
وغلاتهم فلن احس بجهالة عزله واستبدله بغيره ولن وجده أميناً خزيره أدب الاوصياء من اواخر
فصل الانفاق وتتم المسألة فيه فراجعته وفى ٣٨ من العمادية وذكر القاضى جلال الدين
فى سجلاته اذا كبر الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم لينظروا هل انفق عليهم بالمعروف أم لا
وطلبوا أن يحاسبهم بجهالة كان للقاضى ولههم المطالبة بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع وانقول
قوله فى التلخيص وقيل انفق الخ اه * (سئل) * فيما اذا كان للصغير أب وحصه معلومة
فى دار شركة خاله زيد بياقها فاجر حاله جميع الدار من آخر مدة معلومة باجرة معلومة من الداراهم هى
أجرة المثل قبضها وتصرف به بغيره وكله عن أبى الصغير ولا وجه شرعى ولم يدفع من اجرتها شيئاً
بلهجة الصغير ثم بلغ الصغير رشيداً وطالب خاله باجرة حصته من الدار التى قبضها من المستأجر
فهل له ذلك * (الجواب) * نعم وفى مسائل البيوع من فوائده صاحب المحيط اذا اشترى داراً
وسكنها ثم ظهر أنها وقف أو كانت للصغير يجب أجر المثل مبيانة للوقف وللصغير وفى اواخر
الفصل الثامن من اجارات الذخيرة وهكذا نقول فحين سكن دار صغيراً أو طوبت صغيراً له معدة
للاستغلال انه يجب أجر المثل الا اذا انتقص بسبب سكناه وضمن النقصان انفع فى حق الصغير
فحينئذ يجب ضمان النقصان جامع أحكام الصغار فى مسائل الاجارات * (سئل) * فيما
اذا كان ليتيم مبالغ دين معلوم بذمة زيد فدفعه لوصيه الشرعى وبلغ اليتيم الا أن رشيداً وقام
بطالب المدينون بالمبلغ المذكور زاعماً أن قبض الوصى غير صحيح فهل لا عبرة برعته ويبرأ المدينون بدفعه
الى الوصى * (الجواب) * نعم دفع غريم الميت الى الوصى برى أدب الاوصياء من فصل الابرأ
عن الخيانة وغيرها اذى مدينون الميت الى وصى الميت يبرأ وإن لم يكن له وصى فدفع الى بعض الورثة
يبرأ عن حصته خاصة بزيادة آخر الكتاب من تصرفات الاب والوصى والقاضى وقها وفى الزيادات
للوارث أن يخاصم غرماء الميت سواء كان على الميت دين اولاً وهل له أن يقبض بقران لم يكن
على الميت دين يخاصم ولا يقبض بل يقبضه الوصى اه وقد استقدمها هنا جواب حادثة وهى
أن رجلاً توفى عن صغار وبكار وللصغار وصى وله ديون على الناس يكون قبض ديونه للوصى لا للورثة

* (سئل) * فيما اذا مات رجل عن زوجة وابن صغير منها وعن أخ وصى على الصغير وخلف تركته تحت يد الوصى ثم مات الابن عن في المسألة وطلبت الام نصيبها من التركة من الوصى فادعى انه قضى به ديسا على الميت ولم تصدقه الام على ذلك فهل لا يقبل قوله في ذلك * (الجواب) * نعم وفي الفتاوى الظهيرية ترك ألفا جفا آخر يدعى عليه ألفا فدفعه الوصى اليه قضاء للدين بغير قضاء فكبر اليتيم وانكر الدين على أبيه يضمن الوصى ما دفعه الى الغريم ان لم يكن للغريم دينه عليه قلت ولولم يكن للوصى دينه على ثبوت الدين وحلف الوارث حين حلقه الوصى على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الذين في فوائدهم أن الوصى اذا ادعى ديسا على الميت وأنكر الورثة ثبوتها على المورث فالوصى اقامة البينة عليهم وان لم يكن للوصى دينه فله ان يحلفهم أدب الاوصياء من فصل الضمان * (سئل) * في امرأة اوصت في مرض موتها ابوصابا وأقامت زيدا وصيا مختارا على تنفيذها من ثلث مالها وقبل زيد ذلك لدى بيعة شرعية ثم ماتت فادعى بعض الورثة انها اقامته وصيا في آخر جزء من حياتها ويريد اثبات ما يدعيه أيضا فهل اذا اثبت دعواه بالوجه الشرعي يكونان وصيين لا يتقرد أحدهما بالتصرف بدون رأى الآخر * (الجواب) * نعم قال في التنوير من باب الوصى وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين ولو كان أيضا مؤلفا لكل منهما على الانفراد اهـ وفي الدرر أوصى الى اثنين لا يتقرد أحدهما بالتصرف بدون الآخر ولو الى كل منهما بالانفراد اهـ وتما تحقيقه فيها وفي التناظرية أوصى الى رجلين ثم مكث زمانا فأوصى بوصيا الى آخر فلهما وصيان في كل وصاية تذكريا صلا ولاول اونسى لان الوصى عندنا لا يتعزل مالم يعزله الموصى ويخرجه عن الوصاية بأن يقول اخرجته عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته مدة سنة او أكثر لا يتعزل الاقل عن الوصاية أدب الاوصياء من فصل تعدد الاوصياء وتما نقول هذه المسألة فيه وفيه أيضا ولو وكل أحد الوصيين الاخر جازا انفراد الوكيل في جميع التصرفات وفاقا لآراء الوكيل رأى الموكل فيجتمع حينئذ في تصرفه الرأى فيجوز عندهما أيضا اهـ * (سئل) * فيما اذا كان ليتين نصف المخلقة معلومة ليس لهما غيرها ولهما ام وجدة لا ير يد الجديع التصف المذكور بنين المثل لاجل نفقةهما فهل يسوغ له ذلك * (الجواب) * نعم وانما يبيع الجدة للنفقة لا يبيع العروض والعقار لقضاء الدين لا يجوز للجدة وانما ذلك للوصى وتلكن هذه المسألة على ذكر من ذلك فانه حقيقة وفي ادب القاضي لوصى الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس للجدة ذلك وانما يملك البيع للصغير وبه يفتي أدب الاوصياء في واسط فصل البيع لمختصا وقرق أبو حنيفة بين الوصى والجدة فقال لوصى الميت يبيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله يبيع التركة للدين الصغير للدين ابنة الميت قال الخواص في هذه الفائدة تحتفظ عن الخصاص وبه يفتي نور العيني في ٢٦ نقلا عن الحاشية ولولم يكن للميت وصى فلا يبيعه وهو الجديع العروض الا انه لو باع التركة للدين أو وصية لم يحزن بخلاف وصى الاب من وصايا جامع المضرات وكذا في ٢٧ من جامع الفصولين بعبارة انقروى من الوصايا ونقل ذلك العلافي في شرح التنوير من آخر باب الوصى عن المنية ومثله في البرازية آخر الكتاب أقول والظاهر أن وصى الجد كالجدة فلا يملك ذلك أيضا لا لولى قال بعض الفضلاء فيرفع الدائن أو الموصى له الامر الى القاضي لبيع له بقدر الدين أو الوصية والله سبحانه أعلم * (سئل) * فيما اذا كان لزيد غراسات قائمات في ارض وقف بالوجه الشرعي وله اولاد فاصرون فاشتريت ذلك امامتهم لهم بما لها من ايهم زيد المزبور وقال أبوهم بعت بما بعد ما سمعت دراهم معلومة فهل يجوز البيع والحالة هذه * (الجواب) * نعم لان الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير كما في البرازية وذكر في الذخيرة والتجنيس امرأة اشترت ضبعة لولدها الصغير من مالها وقع الشراء لانه لا يملك الشراء للولد

بمطلب اذا قضى الوصى دينه عن الميت بلا بيعة ولا تصديق الورثة بضمه

مطلب للوصى اقامة البينة أو تحليف الورثة على الدين مطلب اوصت الى رجل ثم ادعى آخر انها اوصت اليه

مطلب بطل فعل أحد الوصيين كالتولين

مطلب اوصى الى رجل ثم اوصى الى آخر فلهما وصيان

مطلب وكل أحد الوصيين الاخر جازا انفراد الوكيل مهمة ليس للجدة البيع لقضاء دين الميت بخلاف الوصى

قوله وهو الجد أي جده الاولاداه منه

مطلب اشترت لاولادها القاصرين من ايهم بما لها جمع البيع

وتكون الضيقة للولد لأن الأم تصير أمة والام تملك ذلك ويقع قبضه عنه أحكام الصغار من البيوع
وقهيا أيضا امرأة اشترت ضيقة لولدها الصغير بماله على أن ترجع بالن عن الولد جازا استحسانا
وتكون مشتركة لنفسها ثم تصير هبة مثل الصغير امرأة قالت لزوجهما وبينهما ولد صغير اشترت منك
دارك هذه لابنتها بكذا فقال الاب بعثها جازا لأن الاب لما قبل البيع فقد أجاز شراءها للصغير فيجوز
ولو كانت الدار مشتركة بين الاب والابن فقالت الام لهما اشترت هذه الدار منك لابني بماله
فقالا بعنا جازا لأن الاب لما جاز شراءها جاز له الدار فقد أذن لها بشراء جلة الدار اه وفيه فوائد
فارجع اليه * (سئل) فيما اذا كان زيد وصيا على ابنة اخيه اليتيمة وصرف في باب
القاضي مبلغا من الدراهم في منع دعوى توجهت على اليتيمة بموجب حجة كتبها القاضي له ولا بد له
من دفع المبلغ المزبور من مال اليتيمة فهل يجب ذلك له * (الجواب) * نعم وسئل شيخ
الاسلام اسماعيل افندي مفتي دمشق سابقا فيما يأخذ قضاء الجور من اموال اليتامى من اوصياهم
جبر في كل سنة ويسمونه بأسماء ما أنزل الله بهما من سلطان ويقولون هذا محاسبة فهل لا يضمن
الوصي في ماله فأجاب نعم لا يضمن الوصي ولا تزور وزارة أخرى ان الذين يأكلون اموال اليتامى
ظلمنا انما يأكلون في بطونهم نار اوسيدون سعي انساأل الله سبحانه التوفيق والهداية الى اقوم
طريق اه * (سئل) في الوصي اذا اراد أن يسافر بمال اليتيم وكان الطريق مخوفا فهل
يضمن المال اذا هلك * (الجواب) * نعم قال الامام الاسيحي لئلا يكل من الاب والجد والقاضي
وأوصياهم أن يسافروا بأموال اليتامى اذا كان الطريق آمنا فاذا اصبوا في الطريق فلا ضمان
عليهم ولهم أن يجروا في اموالهم بالمعروف قال العسبي ولو اتجر وصي الاخ والعم فان ربح جاز
استحسانا قال ولهم ولاية بيع اموالهم بمثل القيمة وبأكثر منها بأقل بتدريغ فيهم فيه الناس أما
لو كان بالغين الفاحش تبطل عقودهم ولا تتوقف على الاجازة بعد البلوغ لانه لا يجوز له حالة العقد
ولا ينفقه حتى يتوقف وأما ما سأل عن ذلك لكن اذا كان بفاحش الغبن فانه ينفذ على انفسهم
اصدوره عن أهل في محله فلا يبطل كالبيع الخ أدب الاوصياء من فصل البيع * (سئل) فيما اذا
كان زيد وصيا على يتيمن في حجره ولهما مال تحت يده مفروض فيه مبلغ من الدراهم لنفقة ما في كل
يوم فكان يخلط ذلك في ماله ويتفقه عليه ما وفي ذلك خير لهما حتى بلغا رشيدين فامتنع من احتساب
القدر المفروض له عليهم ما زاعم ان له ليس له خلط النفقة بنفقة ما فهل للوصي ذلك * (الجواب) *
نعم للوصي خلط النفقة المفروضة لليتيم في ماله ان كان خيرا لهما كما صرح بذلك في أدب الاوصياء
في فصل الضمان عن القنية * (سئل) في اقرار الوصي الغير الوارث على الميت بشئ من
تركته انه لفلان هل يكون غير جائز * (الجواب) * نعم ذكر في الذخيرة انه اذا أقر الوصي على
الميت بالدين لا يصح اقراره لكن لا يخرج به عن أن يكون خصما للغريم فان اقام عليه الغريم بينة
بالدين الذي أقر به تقبل بينته الخ وفي مبسوط الحلواني والولوالحجية والعناية وفي العمادية والحافظية
اقرار الوصي على الميت بالدين أو العين أو الوصية باطل لانه اقرار على الميت واقرار الغير على الغير
غير جائز وان اعتبر شهادة فهو شهادة فرد فلا يعتبر أيضا الا أن يكون الوصي وارثا فيصح اقراره بالدين
فقط في نصيبه بحسب اعتبار الورثة فيستوفي منه أو يشهد معه آخر فيصح ما أقر به مطلقا في الانصاء
كلا اعتبار الشهادة أدب الاوصياء من فصل الاقرار ولا يجوز اقراره بدين على الميت ولا بشئ من
تركته انه لفلان الا أن يكون المقر وارثا فيصح في حصته تنوير من الوصايا من باب الوصي
* (سئل) فيما اذا ظهر للقاضي عجز الوصي أصلا بالوجه الشرعي فاستبدل به غيره وتسلم
الغير مال اليتيم فيمهل يكون ما ذكره بحجما * (الجواب) * نعم ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا
استبدل غيره تنوير من باب الوصي ومثله في الدرر وأدب الاوصياء وغيرهما * (سئل) فيما

مطلب صرف الوصي
مبلغا في باب القاضي من
مال اليتيمة بحسب له

سئل في رجل ادعى انه
وصي وبذل مالا من مال
اليتيم في باب القاضي
لأنه ذلك فهل يضمنه
أولا اجاب حيث لم يكن
في ذلك مصلحة خيرية لليتيم
يضمن كما في الخانية لأن
الوصي يملك ما هو خير
لليتيم فتاوى رحمة اه
منه

مطلب ما يأخذ القضاة
من الاوصياء ويسمونه
محاسبة لا يضمنه الوصي
مطلب الوصي اذا سافر
بمال اليتيم والطريق مخوف
يضمن

مطلب للاب والجد
والوصي بيع مال الصغير
بمثل القيمة

مطلب للوصي خلط
النفقة في ماله لو خير اليتيم
مطلب اقرار الوصي
على الميت غير جائز

مطلب اقرار الوصي
على الميت بدين أو عين
أو وصية باطل

مطلب ظهر للقاضي عجز
الوصي أصلا استبدل به
غيره

مطلب الوصى الى رجل
أن يقتضى ديونه صاروصيا

مطلب اذا قال فى مرضه
اقض ديونى أو نفذ وصاياى
يصيروصيا اجماعا

مطلب قال سالت اليك
اولادى وقوى بلوازمهم
بعد موتى فهى وصى

مطلب الوصى له قبض
ودبعة الموصى

مطلب للقاضى أن ينصب
وصيا عن الوارث اذا كان
مسافرا

مطلب القاضى يملك
اقرض مال اليتيم بخلاف
الوصى والاب

مطلب ليس للوصى أن
يستقرض مال اليتيم لنفسه

مطلب القاضى يملك
الاقرض اذا لم يجد
ما يشتريه لليتيم أو من
يضارب

مطلب لا يلزم الربح فى مال
اليتيم من غير معاملة
شرعية

مطلب لا يجبر الوصى على
التجارة

مطلب دفع دراهم لكاتبه
صك انقراغ اليتيم له ذلك

اذا اوصى زيدا فى مرضه موتة الى عمرو بان يقتضى ديونه بعد موته ويدفع جميع ما فضل من ذلته لرجل
معين ثم مات من مرضه ذلك عن تركه ولم يوجد له وارث شرعى فهل يكون عمرو وصيا وجميع
الناسل من التركة للوصى له لا يرأجه فيه أحد * (الجواب) * نعم وفى الملاحظة ولو قال
فى مرضه اقض ديونى ونفذ وصاياى فانه يصيروصيا اجماعا الخ أدب الاوصياء من فصل فى الاوصياء
وفى المنع واذا اعدم من تقدم ذكره يداين اوصى له بجميع المال فتكمل له وصيته لان منعه عما زاد
على الثلث كل لاجل الورثة فاذا لم يوجد منهم أحد فله عندنا ما عين له كمال الخ ومنه فى سائر المتون
والشروح * (سئل) * فى رجل قال فى مرضه موتة لزوجته أم اولاده الامنة سالت اليك
اولادى وقوى بلوازمهم بعد موتى ثم مات عنها وعن اولادها المزبورين وللمتوفى ابن عم يعارض
الأم فى ضبط اموال اولادها فهل اذا ثبت ما ذكرتك من الام وصيا على اولادها المزبورين وليس
لابن العم معارضته فى ذلك * (الجواب) * قال فى الحاشية والخلاصة والحاشية وفى قوله
أنت وصية ولم يزد أو قال أنت وصيتى فى مالى أو قال سالت اليك الاولاد بعد موتى أو تعهدى اولادى
بعد موتى أو قوى بلوازمهم بعد موتى أو ما يجزى مجرى هذه اللفاظ تكون وصيا ادب الاوصياء
من الفصل الاول * (سئل) * فى الوصى المختار هل له قبض ودبعة الموصى * (الجواب) *
نعم وفى الحاشية الوصى لو أمر مودع الميت باقراض ما عنده من الودبعة أو هبتها لاخر فأقرضها
أو وهبها فضاقت ضمن المودع لا الوصى لان الوصى لا يملك الاقراض ولا الهبة فلا يصدق امره شيئا أما
لو أمر المودع بدفعها الى آخر فقدفعها اليه فضاقت لم يضمن المودع لان الوصى قبضها منه فلو وكيل
غيره بالقبض وقد وجد بأمره فيكون قبض المودع اليه كقبض الوصى ولو قبضها الوصى من المودع
لكان ابراء فكذلك ادب الاوصياء من القرض * (سئل) * فى الوارث اذا كان غائبا
هل للقاضى أن ينصب وصيا عنه ويكتب فى نسخة الوصاية أنه اقامه وصيا لغيبته مدة السفر
والحالة هذه * (الجواب) * نعم والمسألة فى الفصولين عن فتاوى رشيد الدين بهذه العبارة
* (سئل) * فى الوصى اذا اقرض مال اليتيم من آخر فهل يضمنه اذا هلك * (الجواب) *
نعم وفى الحاشية ولا يملك الوصى اقرض مال اليتيم فان اقرض كان ضامنا والقاضى يملك الاقراض
واختلف المشايخ فى الاب لا اختلاف الروايتين عن أبى حنيفة والصحیح أن الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة
القاضى ولو أخذ الوصى مال اليتيم قرضاً لنفسه لا يجوز ويكون دساعليه وعن محمد ليس للوصى
أن يستقرض مال اليتيم فى قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى وأما أرجو أنه
لوفعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به خاتمة من فصل تصرفات الوصى ولا يقرض أى الوصى
مال اليتيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضى لانه قادر عليه ولذا يقرض من مال
الوقف والغائب درر من الفصل الثانى فى الاوصياء أقول فى جامع الفصولين القاضى انما يملك
الاقرض اذا لم يجد ما يشتريه يه يه يكون غلة اليتيم لا لوجوده أو وجود من يضارب وفى الحاشية
الزاهدى القاضى يأمر الوصى بالتجارة والشركة فى مال اليتيم دون المعاملة لا لاجل اربح اه
وأفاد الرملى أن ما يقع به بعض جهلة القضاة من انهم يقضون بالربح من غير معاملة فى ماله اذا عومل
فيه أول مرة ويستندون فى ذلك لمن يعا بكلامه فى المذهب فهو قضاء بالربح المحرم فى سائر الاديان
بمجرد خيالات فاسدة وهى النظر الى اليتيم وهل فيما حرمه الله تعالى نظر ما هذا الاضلال بعد ما
ملخصا فى نور العين عن مجمع الفتاوى لا يجبر الوصى على التجارة والتصرف بمال اليتيم ادخيتن
نقول الحاشية القاضى يأمره بالتجارة هو أمر ارشاد لأمر اجبار قدسبر * (سئل) *
فما اذا كان لزيد المريض وظائف فرغ عنها لابنه القاصر ثم مات فدفع وصى اليتيم لكاتبه صك انقراغ
وغيرها مما لا بد منه أجرة معلومة من الدراهم هى أجرة المثل لما رأى الوصى فى ذلك من الخ

والمصلحة لليتيم فهل له احتساب ذلك من مال اليتيم * (الجواب) * نعم لأن ذلك من باب الاستئجار على عمل لأجل اليتيم ويملكه الوصي كما يعلم من ادب الاروصياء وغيره

* (كتاب القرائض) *

* (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن ابن وخلف تركه فوضع ابن الابن يده عليه ولم يدفع للزوجة شيئا منها حتى ماتت عن بنت عم عصبة وعن ابن خال لابوين فهل ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة ومن يرث نصيب المازور * (الجواب) * نعم ترفع يد ابن الابن عن نصيب الزوجة من التركة وهو الخن ويقسم أثلا بالنبت العم العصبة الثلثان ولابن الخال لابوين الثلث على ما في المتن فإنه قال ويرثون بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث اه وقد أفنى الخبر الرمي رجه الله تعالى بخلافه حيث سئل في هالك ذلك عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وأم فما الحكمكم الجواب هذه مسألة اختلف فيها جعل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم والثلث لابن الخال وهو المذكور في فرائض السراجي وعليه صاحب الهداية ومتن الكتروملتي الاجتز و غالب شروح الكتروملتي والهداية وجعل بعضهم ظاهر الرواية أن لاثني لابن الخال وأن الكل لبنت العم لكونهم اولاد العصبة وجعل في الضوء عليه الفتوى وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية الترمذاني روايته وصححه في المضمرات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء شرح السراجية فالأخذ للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايتهما يعني صاحب الهداية وصاحب السراجية اه والاصل فيه أن جهة القرابة اذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدم ولد العصبة أم لا قيل وقيل والذي ينبغي ترجحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى أكد من غيره من ألفاظ التصحيح كالتحتمار والتصحيح مع اني لم أر من اقتصر على مقابل ما رواه السرخسي مصرحا بكونه الصحيح أو الاشبه أو المختار أو غير ذلك من ألفاظ التصحيح وانما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو أي ما رواه السرخسي فقد صرحوا بأنه الصحيح وأن الأخذ للفتوى به أولى وأنه ظاهر الرواية فيمكن المعول عليه والله تعالى أعلم وسئل عنه ثانيا بما صورته في امرأة ماتت عن زوج وبنت عم لاب وأم وأولاد أخوال كذلك هل يكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم ولا لاثني لا ولاد الأخوال أم لا أجاب قد دفع لي هذا السؤال سابقا وذكرت في جوابه ما حاصله أن الصحيح كما في المضمرات أن لاثني لا ولاد الأخوال مع بنت العم وهو الاولى بالأخذ للفتوى كما في الضوء وفي جميع الفتاوى وظاهر المذهب أن ولد العصبة أولى سواء اتحدت الجهة أو اختلفت لان ولد العصبة أقرب اتصالا بوارث الميت وكأنه أقرب اتصالا بالميت مبسوط وفي فرائض الخلاصة بنت عم لاب وأم وأولاد وبنت عمه المال كله لبنت العم وبنت عم وبنت خال أو بنت خالة كذلك الجواب في ظاهر الرواية وولد العصبة أولى اتحدت الجهة أو اختلفت وعن أبي يوسف رجه الله تعالى ان الترجيح عند اتحاد الجهة اه فالخاصل أن المسألة اختلف فيها والصحيح أن ولد العصبة أولى بالترجيح فاذا علمت ذلك فيكون الباقي بعد فرض الزوج لبنت العم لكونهم اولاد العصبة ولا لاثني لا ولاد الأخوال والله تعالى أعلم اه كلام الخير الرمي رجه الله تعالى وفي موارث الملقط لصريحه الله تعالى في بنت عم لاب وأم وبنت خال المال لابنة العم وولد العصبة وولد صاحب الفرض أولى من ذوى الارحام اه وفي التناظر خاتمة متى اجتمع في ميراث ذوى الارحام من بعضهم أولاد عصبة وبعضهم أولاد ذوى الارحام فانه ينظر فان كانت درجاتهم مختلفة فالأقرب منهم أولى بالميراث وان كانت درجاتهم بالسوية فأولاد ذوى الارحام لا يرثون مع أولاد العصبة وأولاد أصحاب الفرائض وأولاد العصبة يرثون مع أولاد أصحاب الفرائض بيانه رجل مات وترك لابنة عم وبنت عم فاما المال كله لابنة العم لانهم امن أولاد العصبة والآخرون أولاد ذوى الارحام اه قلت لكن الاعتبار

مطلب لبنت العم العصبة
الثلثان ولابن الخال الثلث

كذلك خبر مقدم والجواب
مبتدأ مؤخره منه
مطلب الصحيح أن ولد
العصبة أولى بالترجيح

ما في المتن لانها الموضوعة لتقل المذهب وذكر في الكواكب المصنوعة في فرائض الخفية انه ظاهر
 الرواية فانه قال في اولاد الصف الرابع وان استروا في القرب واختلف خبر قراباتهم فلا اعتبار بقوة
 القرابة ولا للتولد من العصبية في ظاهر الرواية فلا يكون ولد العمة لابوين أولى من ولد الخال أو الخالة
 لاب أو لام لعدم اعتبار التولد من العصبية حينئذ كالعمة لابوين فانها ليست أولى من الخالة
 لاب أو أم بل الثلثان لمن يذلي بقراءة الاب والثلث لمن يذلي بقراءة الام ويعتبر في كل منهما قوة القرابة
 على حدة وفي جانب أولاد الاعمام والعلمات يعتبر التولد من العصبية كما تقدم اهـ والله تعالى اعلم
 أقول قد ذكرنا أن ما في المتن صحيح التزاما أي التزم أصحاب المتن أن يذكروا فيها الصحيح وأن
 الصحيح الصريح أقوى من الصحيح الاتزامي وما اتفق به الخبر الزملي صرح بتصححه في المنتصرات
 وقال في شرح السراجية المسمى بالضم أن الاختبة أولى كما مر وقد عرفت أيضا في معراج الدراية شرح
 البداية وقول المؤلف ان المتن موضوعة لتقل المذهب لا يذلي على ترجيح ما فيها في مسائل ان
 المراد بالمذهب ما يذكر في كتب ظاهر الرواية الخمسة التي هي المبسوط والسير الكبير والسير الصغير
 والجامع الكبير والجامع الصغير من كتب الامام محمد بن الحسن وكل من التوليد منه صرحوا بانه ظاهر
 الرواية بحث كان كذلك فعلينا اتباع ماصرجوا ثانيا بتصححه وهو تقديم ولد الوارث مطلقا سواء كان
 ولد عصبية أو ولد صاحب فرض وسواء اتحدت الجبهة كفت عم وابن عمه أو اختلفت كفت عم وابن
 خال لكن صرحوا بتقديم ولد العصبية عند اتحاد الجبهة الا اذا كان ولد الرحم أقوى قرابة كفت عم
 شقيق أولى من ابن عمه شقيقة بخلاف ما اذا كان العم لاب فان ابن العمة الشقيقة أولى لان ترجيح
 شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح بمعنى في غيره وهو كون الاصل عصبية وهذا ظاهر
 الرواية وقال بعضهم بنت العم لاب أولى ورجح على ظاهر الرواية كذا في شرح السراجية للسيد لكن
 في سبك الانهر أن الاول به يقتضى اهـ وهو امتداد من اطلاق قول المتن ويرجحون بقرب الدرجة
 ثم بقوة القرابة ثم بكون الاصل وارثا عند اتحاد الجبهة الخ فجعل قوة القرابة مقدمة في الترجيح على
 كون الاصل وارثا في ما اذا اختلفت الجبهة قيل يرجح بقوة القرابة أم لا أم على رواية انه لا ترجيح
 لولد العصبية على ولد الرحم فقد صرحوا بأنه لا ترجيح أيضا بقوة القرابة فلا يرجح ولد العمة لابوين على
 ولد الخال أو الخالة لاب فالوارثا يعتبر ذلك في كل فريق بخصوصه فالمدلولون بقراءة الاب يعتبر فيها
 بينهم قوة القرابة ثم ولد العصبية أي فتقدم ولد العمة لابوين على ولد العمة أو الم لاب وكذا المدلولون
 بقراءة الام فيعتبر فيهم قوة القرابة ولا تتصور عصبية في قرابة الام فولد الخالة لابوين مقدم على ولد
 الخال لاب وأما على رواية ترجيح ولد العصبية عند اختلاف الجبهة فلم أر من ذكر أنه يرجح بقوة
 القرابة بل ظاهر اطلاق هذه الرواية ترجيح بنت العم لاب على ابن الخال لابوين وان كان ابن الخال
 أقوى منها مقتضى ما مر عن السيد من التعليل بأن ترجيح شخص بمعنى فيه أقوى من الترجيح بمعنى
 في غيره يقتضى ترجيح ابن الخال في المثال المذكور ويؤيده أن الترجيح بقوة القرابة أقوى من الترجيح
 بكون الاصل وارثا في قال يرجح ولد العصبية على ولد ذي الرحم يلزمه أن يرجح بقوة القرابة أيضا لانها
 أقوى فتأمل وراجع * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لام وعن بنت عم عصبية
 وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من
 أربعة أسهم للزوجة الربع سهم واحد والماتى لابن الاخ لام ولا شيء للبنت العم العصبية وبالجملة هذه
 لانه يقدم جز الميت ثم أصل ثم جزء أبيه ثم جزء جد فابن الاخ لام من القسم الثالث وبنت العم العصبية
 من القسم الرابع وهذا وان كانت بنت وارث لكن لم يستوي مع ابن الاخ في الجبهة وانما يقدم ولد
 الوارث بالفرض او بالتعصيب اذا استروا في الدرجة واتحدت الجبهة كما في الحارثي التديسي والمتنبي
 والتنوير وغيرهما أقول الاولى التعليل بأن الترجيح بكون الاصل وارثا انما يستعمل في أفراد كل

مطلب الصحيح الصريح
 أقوى من الصحيح الاتزامي

مطلب كتب ظاهر الرواية
 خمسة

مطلب زوجة وابن أخ
 لام وبنت عم عصبية

قسم من الاقسام الاربعة لاني افراد قسم مع افراد قسم آخر فالاقسام الاربعة المترتبة وهي جزء الميت
ثم اصله اخ يرجع افراد كل قسم منها بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل وارثا ولا يرجع
افراد كل قسم منها على افراد قسم آخر ف يرجع اولاً جزء الميت بما ذكر فان لم يوجد أحد منهم ينتقل الى
القسم الثاني وهو أصله ف يرجع افرادة بعضا على بعض بقرب الدرجة ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل
وارثا ثم جزء أبيه كذلك ثم جزء جدته كذلك فلو كان له بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
الاخ لانهم من النسب الثالث مع أنها أقرب درجة وتبدل بوارث والحاصل كما في شرح الملتقى أن ترتيب
ذوي الارحام كترتيب العصباء فلا يعطى أحد من النسب الثاني وان قرب وهناك أحد من النسب
الاول وان بعد وهكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وسياق توضيحه في كلام المؤلف
* (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن ابن أخ لأم وابن أخ لأم وثلاث بنات أخ لأم أيضا
وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة الربع والباقي بين أولاد الاخوة بالسوية
الذكر والاثني سواء لان أولاد الاخوة والاخوان لام يقسم بينهم بالسوية ذكورا وهم وانما هم سواء
اعتبارا بأصولهم بلا خلاف فيه الا ما روى شاذ عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقسم للذكر مثل
حظ الانثيين * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن أولاد أخيه لأمه وهم ابن وثلاث
بنات وعن أولاد أخته لأمه وهم ابن وبنان وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * للزوجة
الربع والباقي بعد الربع يقسم بينهم على عدد رؤسهم بالسوية عند محمد رحمه الله تعالى وهو ظاهر
الرواية لا تفضل للذكر على الانثي كما صرح بذلك في السراجية وشرحها السيد الشريف قدس سره
فتقسم من سبعة أسهم أقول أي يقسم الباقي بعد فرض الزوجة من سبعة أسهم والا فاصل
المسألة من أربعة للزوجة الربع واحد في ثلثه على سبعة لا تقسم وتباين تقضرب السبعة عدد
الرؤس المنكسر عليهم في أربعة أصل المسألة يحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح للزوجة واحد
مضروب في سبعة يحصل لها سبعة ويبقى احدى وعشرون لكل واحد من أولاد الاخ والاخت
ثلاثة * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وعن بنت أخت شقيقة وعن بنت أخت لأم وخلف
تركه كيف تقسم * (الجواب) * عند أبي يوسف رحمه الله تعالى للزوجة الربع والباقي لبنت
الاخت الشقيقة لانها أقوى وعند محمد رحمه الله تعالى تقسم من ستة عشر سهما للزوجة الربع أربعة
أسهم ولبنت الاخت الشقيقة تسعة أسهم ولبنت الاخت لأم ثلاثة أسهم لانه يأخذ الصفة من
الاصول فكأنه مات عن زوجة واخت شقيقة واخت لأم واذا كان كذلك فالزوجة الربع والباقي
يقسم أربعاء فزوا ورثا فاصاب كل اصل يعود الى فرعه كما قسمنا قال في الملتقى وبقول محمد يفتى وفي
التارخانية قول محمد أشهر الرايين عن أبي حنيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى اهـ هذا
ما ظهر لنا الآن من كتب الفرائض * (سئل) * في رجل مات عن بنت اخ شقيق وعن بنت
أخت شقيقة لا غير وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * لبنت الاخ الشقيق الثلثان ولبنت
الاخت الشقيقة الثلث على مذهب اهل التنزيل وهو قول محمد قال في الملتقى وبقول محمد يفتى والله
سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت أخت شقيقة وعن ابن أخ وبنت أخ لأم وخلف
تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم من خمسة أسهم لبنت الاخت الشقيقة ثلاثة أسهم ولكل
واحد من ابن الاخ وبنت الاخ سهم واحد اذكر والاثني فيه سواء كما في الاخبار وهذا الحكم في هذه
المسألة على قول صاحب الثاني العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني وبقول محمد يفتى كما في الملتقى
وغيره فعنده تؤخذ الصفة من الاصول والعدد من القروع فكأنه مات عن أخت شقيقة فلها النصف
وعن اخوين لأم فلهما الثلث والباقي يرده عليهم فأصل المسألة من ستة للاخت الشقيقة ثلاثة
وللاخوين الثلث اثنان والسهم الباقي يرده عليهم فتكون من خمسة كما قسمنا أقول سئل شيخ

مطلب زوجة وابن أخ لأم
وابن أخ آخر لأم وثلاث
بنات أخ لأم أيضا
مطلب زوجة وأولاد أخ
لام وأولاد أخت لام

مطلب زوجة وبنت أخت
شقيقة وبنت أخت لام

مطلب بنت أخ شقيق وبنت
أخت شقيقة

مطلب بنت أخت شقيقة
وابن أخ وبنت أخت لام

المطلب ثلاثة أولاد أخ
لام وابن بنت اخت شقيقة
وبنت أخ شقيق وأولاد اخت
لاب وبنت أخ لاب
مطلب زوجة وابن خال
شقيق وابن بنت خالة شقيقة
٣

١٠	٢٤	٨٠
	٠٦	٢٠
٠٢	٠٧	٢٤
٠٤	٠٥	١٨
٠٧	٠٢	٠٩
٠٧	٠٢	٠٩

مطلب ابن ابن عمه وابن
بنت عمه أخرى وأولاد ابن
خال
مطلب يقسم على أول
بطن اختف
مطلب ابن خالة وبنت خال
مطلب زوج وبنت ابن عم
شقيق وبنت بنت ذلك العم
مطلب ابن بنت عمه وابن
وبنت خالة شقيقة

٤ بيان ذلك أنك ماتت عند
محمد تؤخذ الصفة من الأصول
والعدد من الفروع فكانت
الميت ماتت عن ثلاثة أخوة
لام وعن أخنتين شقيقتين
وعن أخوين شقيقين وعن
أخوات وأخوة لاب وأذا
كن كذلك فلا أخوة للام
الثلاث ولت شقيقتين والشقيق
الباقى للذكر مثل حظ الأنثيين
ولاشئ للأخوات والأخوة
لاب نعم ما أصاب كل واحد من
الذكور يعطى لفروعه

مساخنة الشيخ ابراهيم السائحاني رحمه الله تعالى عن رجل مات عن ثلاثة أولاد أخ لام وعن ابن
وبنت اخت شقيقة وعن بنتي أخ شقيق وعن أولاد اخت لاب وبنت أخ لاب وخلف تركه فكيف تقسم
أجاب تقسم لأولاد الأخ لام الثلث أملاً ناذ كورهم مثل انما هم ولولدى الشقيقة ثلث الباقي لأمهم ما
كشقيقتين للذكر مثل حظ الأنثيين ولبنتي الشقيق الباقي لأمهما كشقيقتين ولاشئ لأولاد الأخ لام
لسقوطهم بين الأعيان اهـ * (سئل) * في رجل مات عن زوجة وابن خال لاب وام وابن وبنتي
خالة لاب وام وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه
شرعاً من عشرين سهماً للزوجة الربع خمسة أسهم ولابن الخال ستة أسهم ولابن الخالة أربعة أسهم
ونصف سهم ولا خنبة أربعة أسهم ونصف سهم لكل اخت سهمان وربيع سهم على قول محمد رحمه الله
تعالى وهو المتفق به لانه يعتبر الصفة في الأصول والعدد في الفروع فكأنه مات عن خال وثلاث أخوات
باعتبار عدد فروعهن وصفة أصولهن فما أصاب كل أصل يعطى لفرعه وإذا اجتمع ذكر وأُنثى في مرتبة
واحدة يعطى الذكر بمقدار الأنثى مرتين فالذي أصاب الخال الخمسان ستة أسهم بعد اخراج خمسة
الزوجة يعطى لأمه وما أصاب الخالة باعتبار تعدد فروعهما ثمانية أسهم بعد اخراج خمسة الزوجة يعطى
لفروعها للذكر مثل حظ الأنثيين لابن أربعة ونصف وللبنات أربعة ونصف والله سبحانه
أعلم أقول ونصح المسألة من غمانين لأنكسار التسعة خمسة الخالة على أولادها ورؤسهم أربعة بعد
الابن بنتين وبين السهام والرؤس مباينة فتضرب الأربعة في العشرين أصل المسألة تبلغ غمانين ومنه
تصح للزوجة ربعها عشرون يبقى ستون تقسم على خال ذكر وثلاث أخوات فكأنهم خمس أخوات فللخال
خمس السنين وذلك أربعة وعشرون تدفع لأمه وللخالة التي بمنزلة ثلاث أخوات ثلاثة أخماس السنين
وذلك ستة وثلاثون تدفع إلى أولادها فإخذانها ثمانية عشر وكل بنت تسعة وإذا قسمنا على مخرج
القيراط يخرج للزوجة ستة قراريط ولابن الخال سبعة قراريط وخمس قيراط ولابن الخالة خمسة
قراريط وخمس قيراط لكل واحدة من أخنبة قيراطان وسبعة عشر قيراط * (سئل) * في ذي
مات عن ابن ابن عمه شقيقة وابن بنت عمه شقيقة أخرى وعن أولاد ابن خال شقيق وخلف تركه والمثل
ذميون فكيف تقسم تركته * (الجواب) * اذرية العمتين الثلثان ولذرية الخال الثلث فتقسم
من تسعة أسهم لابن ابن العمه أربعة أسهم ولابن بنت العمه الأخرى سهمان ولأولاد ابن الخال ثلاثة
أسهم والله تعالى أعلم أقول ووجه ذلك انه على قول محمد يعطى لقراءة الاب الثلثان ولقراءة الام
الثلث فالعمتان قراءة الاب والخال قراءة الام فالمسألة من ثلاثة وما أصاب كل قرابة يعطى إلى
فروعها لكن ان وقع اختلاف في البطون يقسم على أول بطن اختف وخساف في الاختلاف في البطن
الثاني من قرابة الاب وقد كان لقراءة الاب سهمان فيقسمان على أول بطن اختف وهو هنا ابن عمه
وبنت عمه ورؤسهما بالبط ثلاثة وأثنان على ثلاثة لا تقسم وبناين فتضرب الثلاثة عند الرؤس
في ثلاثة أصل المسألة تبلغ تسعة لقراءة الام ثلثا الثلاثة ولقراءة الاب الثلثان ستة فتقسم الستة على
أول بطن اختف فيعطى لابن العمه أربعة تدفع لأمه ولبنات العمه اثنتان يدفعان لأمهما
* (سئل) * في امرأة ماتت عن ابن خالة شقيقة وبنت خال شقيق وخلف تركه كيف تقسم
* (الجواب) * لابن الخالة الشقيقة الثلث ولبنات الخال الشقيق الثلثان على قول محمد رحمه الله
تعالى اعتباراً بالأصول والمسألة في الخبرية * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وعن بنت ابن
عم شقيق وعن بنت بنت العم المزبور وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * حيث استوتوا
في القرب والقراءة وكان حين قرابة بهما متحد أقول العصة أولى من لا يكون ولد العصة فالزوج
النصف ولبنات ابن العم النصف والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل مات عن ابن بنت عمه
شقيقة أمه وعن ابن وبنت بنت خالته شقيقة أمه وعن أولاد ابن جدته أمه وعن أولاد بنت جدته أمه

وأصل المسألة من ثلاثة لأن فيها الثلث والباقي الثلث سهم واحد لأولاد الأخ لام وهم ثلاثة سوية بينهم والواحد
لا ينقسم عليهم ويأين والسهمان الباقيان لأولاد الشقيق والشقيقة وهم ابن وثلاث بنات والابن كبتين فصارت رؤسهم خمسة

٢١ ونصيبهم سهمان لا يتقسم عليهم ويأين تحصل الانكسار على الفريقين وبين رؤسهما مائة فضر بنا رؤس الفريق الأول وخمس ثلاثة في رؤس الفريق الثاني وهم خمسة بلغت خمسة عشر هي جزء السهم ثم ضربنا الخمسة ٢٨٧ عشر في ثلاثة أصل المسألة

بلغت خمسة وأربعين ومنها
نصع والفريق الأول كان له
سهم واحد يأخذه مضروبا
في خمسة عشر التي هي
جزء السهم يحصل له خمسة
عشر فكل رأس من رؤس
خمس والفريق الثاني كان له
من أصل المسألة اثنان
ياخذهما مضروبين في جزء
السهم أيضا يحصل له ثلاثون
فكل رأس من رؤس خمسة
لاولاد الشقيقة ثمانية عشر
للد كمثل حظ الاثنين
ولبنى الاخ الشقيق اثنا
عشر والله تعالى أعلم اه
منه

مطلب خال وخالة

مطلب ابناخت شقيقة

و بنات شقيقة

مطلب زوجة هي بنت عم

عصبي وابنة عمه وابن خالة

وبنت خال

مطلب ثلاث بنات أخت

شقيقة وبنت أخت لاب

مطلب أربع بنات أخ

شقيق وبنت أخت شقيقة

مطلب بنات أخ شقيق وأربع

بنات أخت شقيقة

مطلب ابن أخت شقيقة

وبنت أخ شقيق

وخلف تركه من يرثها * (الجواب) * يرثها ابن بنت عمته وله الثلثان وابن بنت بنت خالته ولهما
الثلث لابن ثلثاء ولبنات ثلثة أقول ونصع المسألة من تسعة لابن الأول ستة وللان الثاني اثنان
ولاخنة واحد * (سئل) * في رجل مات عن خال وخالة هما شقيقا أمته وعن أولاد عم أم الأم
وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * التركة للخال والخالة أثلاثا والحالة هذه الأخوال
والخالات إذا تساوا في القرابة وهم من جنس واحد فالمال بينهم للد كمثل حظ الاثنين اختار
وان ترك خالا وخالة فالمال بينهما أثلاثا وعن أبي يوسف المال بينهما نصفان خلاصة وان اجتمعوا وكان
حيز قرايتهم متحدا كالأعمام لأم والأخوال والخالات فالأقوى منهم أولى بالاجماع ذكورا كانوا
أو إناثا فعمه لاب وأم أولى من عمه لاب ومن عم وعمه لأم وكذا الخال لاب وأم أولى بالميراث من خال
أو خالة لاب وان كانوا ذكورا أو إناثا واستوت قرايتهم في القوة فللد كمثل حظ الاثنين كعمه
وعم كلاهما لأم أو خالة وخال كلاهما لاب وأم أولام شرح سراجية للسيد * (سئل) * في رجل
مات عن زوجة وابني أخت شقيقة وبنتي أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) *
نقسم بينهم للد كمثل حظ الاثنين والله تعالى أعلم وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة للد كمثل
حظ الاثنين ويعتبر أيدان الفروع وان اتحدت الأصول كذا في الملتقى * (سئل) * في رجل
مات عن بنتي أخ شقيق وبنتي أخت شقيقة وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * لبنتي الاخ
الشقيق الثلثان ولبنتي الاخت الثلث * (سئل) * في رجل مات عن زوجة هي بنت عمه العصبي
وعن ابني عمته وابن خالته وبنت خاله وخلف تركه كيف تقسم * (الجواب) * تقسم بعد اخراج
ما يجب اخراجه شرعا من اثني عشر سهم الزوجة الربع ثلاثة أسهم بنتي تسعة أسهم لها أيضا ستة
أسهم لكونها بنت عم ولا شيء لابني العمه لكونها بنات عصبة فهي مقدمة عليهم ولابن الخالة وبنت
الخال ثلث الباقي وهو ثلاثة أسهم لابن الخالة سهم واحد ولبنات الخال سهمان على قول محمد رحمه
الله تعالى وهو أخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لبنت
الخال سهم ولابن الخالة سهمان وبقول محمد يفتي كما صرحوا به والله سبحانه المستعان * (سئل) *
في امرأة ماتت عن ثلاث بنات أخت شقيقة وعن بنت أخت لاب وخلف تركه كيف تقسم
* (الجواب) * على قول أبي يوسف التركة كلها للبنات الاخت الشقيقة لقوة قرابتهما وعلى قول
محمد المقتضى به كذلك لانه يعتبر العدد في الفروع والصفة في الأصول فكانت ماتت عن ثلاث أخوات
شقائق وأخت لابن خيند لا شيء للاخت لاب والتركة كلها للأخوات الشقائق فمضوا ورثا
* (سئل) * في رجل مات عن أربع بنات أخ شقيق وعن بنت أخت شقيقة وخلف تركه كيف
تقسم * (الجواب) * تقسم من تسعة أسهم لبنت الاخت الشقيقة سهم ولكل واحدة من
بنات الاخ الشقيق الأربع سهمان على قول محمد الذي هو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعليه الفتوى كما في شرح السراجية فانه يأخذ الصفة من الأصول والعدد من الفروع فكانت الميت
ماتت عن أربع أخوة أشقاء وعن أخت شقيقة فالمسألة من تسعة كما قسمنا والله سبحانه أعلم
* (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتي أخ شقيق وأربع بنات أخت شقيقة وخلف تركه كيف
تقسم * (الجواب) * لبنتي الاخ الشقيق النصف ولبنات الاخت الشقيقة النصف الثاني
* (سئل) * في رجل مات عن ابن عمه لابون وعن بنت خالة لأم وخلف تركه كيف تقسم
* (الجواب) * حيث استويا في القرب واختلف حيز قرايتهم فالابن العمه لابون الثلثان ولبنات
الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة كما نص عليه في السراجية وغيرها * (سئل) * في رجل
مات عن ابن أخت شقيقة وبنت أخ شقيق وأولاد بنت ابن أخ شقيق وخلف تركه كيف تقسم
* (الجواب) * أشهر الروايتين عن أبي حنيفة قول محمد وهو المقتضى به كما في الملتقى وغيره وهو أن

تؤخذ الصفة من الأصول والعهد من القروع فما أصاب كل أصل دفع إلى قرعه في هذه المسألة يجعل
 كأنه مات عن أخ شقيق وأخت شقيقة فإلاخ الشقيق الثلثان ويدفع إلى بنته وللأخت الشقيقة الثلث
 في دفع إلى ابنتها ولا شيء لأولاد بنت ابن ابن الأخ الشقيق لأنهم أنزل * (سئل) * في امرأة ماتت
 عن ابن ابن بنت أخيها وعن بنتي ابن عم أبيها وخلفت تركته من يرثها * (الجواب) * يرثها ابن ابن
 بنت أخيها دون من ذكر لأن أصناف ذوي الأرحام أربعة فيقدم جزء الميت وهم أولاد البنات وأولاد
 بنات الابن وإن سفلن وهم الصف الأول ثم أصله وهم الأجداد الفاسدون والجدات الفاسدات
 وهم الصف الثاني ثم جزء أبيه وهم أولاد الأخوات وبنو الأخوة لأنهم وبنات الأخوات وهم الصف
 الثالث ثم الصف الرابع جزء جدته وهم العمات والخالات والأخوال والأعمام لأنهم وبنات الأعمام
 ثم أولاد هؤلاء ثم جزء أمه وأمتهم عمت الابن والأولاد وخالاتهم وأخواتهم وأعمام الابن لأنهم
 وأعمام الأم وبنات أعمامهم وأولاد أعمام الأم كذا صرح به في الملتقى والسراجية وغيرهما من
 المعبرين فإن ابن بنت أخيها من الصف الثالث والبنات المذكورات من الصف الرابع ولا يقدمان
 على الصف الثالث قال الشيخ الباقي في شرح الملتقى ذكر الشيخ رضي - الذين ليسوا بوري - رحمه الله
 تعالى في فرائضه أنه لا يرث أحد من الصف الثاني وإن قرب وهناك أحد من الصف الأول وإن بعد
 وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى اه وهذا باعتبار تقديم الصف
 الأول على الثاني فإنه قيل أنه يقدم الثاني على الأول وأما تقديم الرابع على صف من الأصناف
 كما في هذه المسألة فقد ذكر العلامة الخير الرملي مع كثرة اطلاعه أنه لم يطلع فيه على رواية قوية
 ولا ضعيفة اه والله سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن خالة لابن وعن أولاد أخت
 شقيقة ذكرو ثلاث إناث وعن ابن عم لأم وخلف تركته من يرثها من المذكورين * (الجواب) *
 يرثه أولاد أخته للذكور مثل حظ الأنثيين والله تعالى أعلم * (سئل) * في رجل مات عن بنت
 عمه لابوين وبنتي ابن أخت لأم من يرثه منهن * (الجواب) * يرثها ابن الأخت لأم قال
 العلائي وأولادهم بالميراث الصف الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع كترتيب العصبية وهذا
 هو المأخوذ للفتوى * (سئل) * في رجل مات عن ابن ابن أخت وعن عمه شقيقة والده من يرثه
 * (الجواب) * يرثه ابن ابن أخته دون عمته لكونه من الصف الثالث وهي من الصف الرابع
 * (سئل) * في رجل مات عن بنت عمه وعن بنتي خال وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) *
 لبنت العمه الثلثان ولبنتي الخال الثلث والله تعالى أعلم وإن استويا في القرب لم يكن اختلاف حين
 قربتهما فالثلثان لمن يدي بقراءة الابن والثلث لمن يدي بقراءة الام قال السرخسي رحمه الله تعالى
 ليس استحقاق الثلثين والثلث بما يجزى بكرة العدد في أحد الجانبين وقلته في الآخر لأن هذا
 الاستحقاق إنما هو بالمدة به أعني الابن والام ولا اختلاف فيه ما بالكرة والقله وهو سؤال أبي
 يوسف على محمد رحمه الله تعالى في أولاد البنات اه ملخصا من شرح السراجية للسيد الشريف
 رحمه الله تعالى * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وابن خال هو شقيق أمها وابن خالة وثلاث
 بنات خالة أخرى هما أختا أم الميتة لأم من يرثها * (الجواب) * للزوج النصف ولابن الخال
 الشقيق الباقي ولا شيء للبناقي والله تعالى أعلم * (سئل) * في ذي خال عن بنات أخوات شقيقات
 وعن بنت عم عصبية وعن خال وخالة والكل ذميون وخلف تركته كيف تقسم * (الجواب) * تقسم
 بين بنات الأخوات الخمسة الشقيقات ولا شيء للباقيين كما يعلم ذلك من كلام الملتقى والله سبحانه أعلم
 * (سئل) * في امرأة ماتت عن بنتي أخت شقيقة وعن ابن ابن بنت وعن ابن خال وخلف تركته
 من يرثها * (الجواب) * بنت الأخت الشقيقة من الصف الثالث وابن ابن بنت من الصف
 الأول وابن الخال من الصف الخامس وأهل الصف الأول يرثون على غيرهم بقراءة الولادة فلا

مطلب ابن ابن بنت أخ
 وبنات البنات الأب
 مطلب أصناف ذوي
 الأرحام أربعة

مطلب لا يرث أحد من
 الصف الثاني وهناك أحد
 من الأول

قوله وهذا باعتبار الخ
 أي قوله وهو المختار للفتوى
 إنما هو باعتبار الصف
 الأول فإن فيه خلافا هل
 يقدم على الثاني أو يقدم
 الثاني عليه والمختار للفتوى
 تقديمه على الثاني اه منه
 مطلب بنت عمه لابوين
 وبنات ابن أخت لأم

٣ قوله من يرثها الضمير
 راجع للتركة والأولى ارجاع
 الضمير للمورث كما لا يخفى
 كما هو في صدر الجواب أيضا
 اه احمد

مطلب ابن ابن أخت وعمه
 مطلب بنت عمه وبنات الخال
 مطلب زوج وابن خال
 شقيق وابن خالة لأم وبنات
 خالة لأم أيضا

مطلب خمس بنات أخوات
 شقيقات وبنت عم وخال
 وخالة

مطلب بنتا أخت شقيقة
 وابن ابن بنت وابن خال

يرث أحد من بنته الأم مناف وإن قرب وهذا أحد من الصنف الأول وإن بعد وهو القول الصحيح
 أما أخذ المتي به فغيرها ابن ابن بنته دون من ذكر قال العلائي في شرح المتي ويرجعون عند الاجتماع
 بقرب الدرجة ثم بعده بقرعة القرابة كترتيب العصابات فلا يرث أحد من الصنف الثاني وإن قرب
 وهذا أحد من الصنف الأول وإن بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وعليه القسوى
 فما تدمر في الاختيار ليس بالمختار إذ وفي السراجية وهو المأخوذ به وفي السكواكب الماضية هذا
 هو ظاهر الرواية المتي به وروى أبو سليمان عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أن الصنف الثاني مقدم
 على الأول والأول هو الصحيح المتي به وهو قوله ويرجعون بقرب الدرجة يعني يجب الأقرب من أي
 صنف كُن الأبعد من ذلك الصنف فقط لأن حكمهم كالعصابات لأن الأقرب مقدم على الأبعد من
 أي صنف كان فإنه قول من روى والله سبحانه أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن
 ابن ابن خاله الشقيق وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * للزوج
 النصف ولبنات الخالة لأم النصف الباقي لكونها الأقرب منه * (سئل) * في رجل مات عن ابن
 عمه لابوين وعن بنت خالة لأم وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * حيث استويا في القرب
 واختلف حير قرابتهما فلا بين العمه لابوين والثلاث ولبنات الخالة لأم الثلث ولا اعتبار لقوة القرابة
 كما نص عليه في السراجية وغيرها * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج هو ابن خاله لابوين
 وعن ابن وبنت خال آخر لابوين وعن ابن خال آخر لابوين وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) *
 حيث اتفقت صفة الأصول ذكره يعبّر بأن الفروع اتفقا فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى كما في شروح السراجية وغيرهما فتقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراج شريعتهم من ثمانية عشر
 سهما للزوج أحد عشر سهما ولكل واحد من ابني الخال وابن الخال الآخر سهمان ولبنات الخال
 سهم واحد أقول إنما كان للزوج أحد عشر سهما لأن له النصف بكونه زوجا ولما كان ابن خال أيضا
 شارك أولاد الخالين الآخرين فصارت رؤسهم باليسطة تسعة فاحتجنا إلى أقل عدده نصف ونصفه
 منقسم على تسعة وذلك ثمانية عشر لا غير فأخذ الزوج تسعة بالزوجية واثنين بالقرابة الرجسية وإن
 قسمت المسألة على مخرج القيراط حصل له أربعة عشر قيراطا وثلاثة قيراط لكل واحد من أبناء الخال
 الباقيين قيراطان وثلاثة قيراط ولبنات الخال قيراط واحد وثلاث قيراط والله تعالى أعلم * (سئل) *
 في امرأة ماتت عن ثلاثة أبناء خال لابوين أحدهم زوجها وعن بنت بنت عم وخلفت تركته كيف
 تقسم * (الجواب) * لزوجها النصف فرضا والنصف المتأخر بينه وبين أخويه بالسوية فيصير له
 الثلثان ولا أخويه الثلث ولا شيء لبنت بنت العم حيث كانت أبعد من أولاد الخال أقول ونصح
 المسألة من ستة لأنها أقل عدده نصف ونصفه منقسم على ثلاثة * (سئل) * في امرأة ماتت
 عن بنتين وابن أخ شقيق وعن بنتي ابن وخلفت تركته كيف تقسم * (الجواب) * للبنتين الثلثان
 والباقي لابن الأخ الشقيق وهو لا يعصب بنتي الابن لأنه أعلى منهما وأما إذا كان بمحذاتهن أو أسفل
 منهن فإنه يعصبهن كما صرح بذلك المدقق العلائي البخاري في شرحه للسراجية المسمى بالتحقيق
 أقول ابن الأخ لا يعصب أخته ولا من هي أعلى منه أو أسفل فضلا عن كونه يعصب بنتي
 الابن

وليس ابن الأخ بالمعصب * من مثله أو فوقه في النسب

نعم ابن الابن يعصب بنت الابن إذا كانت بمحذاته أو أسفل منه لأنها صاحبة فرض فيعصبها
 أخوها كالبنت الصلبية يعصبها أخوها لما قلنا بخلاف بنت الأخ فأنهم لا فرض لها فلا يعصبها
 أحد فإن الأصل أن من لا فرض لها من الإناث لا يصير عصبه بأخيها وتماشه في رد المختار
 * (سئل) * في رجل مات عن أخت شقيقة وأخ لاب فكيف تقسم تركته * (الجواب) *

مطلب زوج هو ابن ابن
 ابن خال شقيق وبنت خالة
 لأم

مطلب ابن عمه لابوين
 وبنت خالة لأم

مطلب زوج هو ابن خال
 لابوين وابن وبنت خال آخر
 لابوين وأبنا خال آخر
 لابوين

٤

٣	٢٤	١٨	
٠٢	١٤	٠٩	زوج
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠١	٠١	٠١	بنت خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال
٠٢	٠٢	٠٢	ابن خال

٣

مطلب ثلاثة أبناء خال
 أحدهم زوج وبنت بنت عم
 مطلب بنتان وابن أخ شقيق
 وبنتان

مطلب أخت شقيقة وأخ
 لاب

للاخت الشقيقة النصف وللإخ لآب الباقي لأن الشقيقة إنما تصير عصبة مع أخيها الشقيق لأمع الإخ
 لآب بل يفرض لها معه وعليه الإجماع كما في شرح الملتقى والله تعالى أعلم أقول أي لأن الشقيقة
 أقوى منه في النسب فلا تتبعه في التعصيب بل تأخذ فرضها كما في كشف الغوامض ثم قال ولا يعصب
 الاخت لآب أخ شقيق بل يحجبها لأنه أقوى منها إجماعاً فلتحفظ هذه المسألة الثانية فإنه قل من
 صرح به أو ان فيمت من كلامهم وقد أخطأ فيها بعضهم ونظمها العلامة التمر تاشي في منظومته
 المسماة تحفة الأقران فقال

ولا تراث أخت له من الآب * مع صنوه الشقيق فأحفظ نصب

ونقل في شرحها عن الجواهر أن بعضهم ظن أن للاخت النصف وهذا ليس بشيء * (سئل) *
 في رجل مات عن أخوة لآب وعن أم حامل من غير أبيه تدعى الأم أن الحمل كان موجوداً في البطن
 عند موت المورث وأنه كان ظاهراً وأخبر النساء بذلك فهل يرث السدس لو جاءت به لاكثر من
 ستة أشهر لأنه كان موجوداً باعتبار أخبار النساء بذلك ودعوى الأم ذلك أولاً * (الجواب) *
 الذي تحز في المسألة بمد التفسير عليها في كتب المذهب إنما ان جاءت به لاقل من ستة أشهر أو تمام
 ستة أشهر تحق من يوم موت الميت وكان الحمل من غير أبيه أو جده فإنه يرث ويورث عنه لتحقق
 وجوده يوم الموت وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث ولا يورث لأن وجوده غير متيقن حين
 الموت لاحتمال حدوثه بعده فلا يرث للشك إلا أن تقر الزوجة بوجوده حين الموت أو كانت المرأة معتدة
 ولم تقرب باقضاء العدة فإنه يرث وإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر وأما كونها الذئبة وجوده وأخبر
 النساء بذلك فلم ير له نكلاً والقواعد تقتضي عدم فائدة أخبارهن في حق الإرث لأن أخبارهن مبني
 على الحدس والتخمين وهما لا يقدسان ولا يقدفين من التيقن ولم يوجد لاحتمال حدوث الولد بعده
 فإن المدة تحتمله وما ظن كونه جلياً يمكن أن يكون نفياً أو إيجاباً أما إذا كان الولد من الآب أو الجد
 فإنه يرث إن جاءت به لاقل من سنتين للثبوت ونسبه وأخبار النساء اثر في إيقاف حصة للعمل حتى
 يتحقق الأمر لا في الحكم بوجود الحمل وتوريثه قال في النوازل لوتركاين وامرأة فاذت أنها
 حامل قال أبو جعفر تعرض المرأة على ثقة أو امرأتين حتى يمس جنبها فإن لم يوقف على شيء من علامات
 الحمل قسم ميراثه وإن وقف على شيء منها يوقف نصيب ابنه فدل ذلك على أن فائدة أخبار النساء
 ودعوى الحامل قسمة التركة وتأخير حصة العمل فقط لأجل إرثه وقال في الاختيار شرح المختار
 في فصل الحمل يرث ويوقف نصيبه بإجماع الصحابة وأنه يحتمل وجوده فيرث ويحتمل عدمه فلا يرث
 فيوقف حتى يتبين بالولادة احتياطاً فإن ولد إلى سنتين حياً ورث لأنه عرف وجوده وإن احتمل حدوثه
 بعد الموت يمكن جعل موجوداً قبل الموت حكماً حتى ثبت نسبه إقام الفرائض في العدة وهذا
 إذا كان الحمل من الميت فأما إذا كان من غير الميت كما إذا ماتت أمه حامل من غير أبيه وزوجها حي
 فإن جاءت به لاكثر من ستة أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تقر الزوجة
 بحملها يوم الموت وإن جاءت به لاقل من ستة أشهر فإنه يرث لأننا بقنا وجوده عند موته أنه ومثله
 في شرح الجمع للمصنف وشرح السراجة للسيد في فصل الحمل ومفهوم هذه عبارات أن تحقق
 وجود الحمل لا يحصل إلا إذا جاءت به بعد الموت لستة أشهر أو أقل وأما إذا جاءت به لاكثر من ستة
 أشهر فلا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن تعترف الزوجة بحملها يوم الموت
 والله تعالى أعلم * (سئل) * في امرأة ماتت عن زوج وبنتين وأب وخلفت تركته كيف تقسم
 * (الجواب) * تقسم التركة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً من ثلاثة عشر مائة ما عالة للزوج
 ثلاثة أسهم وللبنين ثمانية أسهم وللآب السدس عا لهما مان وارثه في هذه المسألة السدس فقط
 ومن أفتى بخلاف ذلك فقد ساء وقد أجمع على ذلك فقهاء الحنفية وأجمع علماء المذاهب الأربعة

مطلب الاخت الشقيقة
 لا يعصبها الإخ لآب بل
 يفرض لها معه
 مطلب الاخت لآب
 لا يعصبها الإخ الشقيق
 بل يحجبها

مطلب أخوة لآب وأم
 حامل من غير أبيه

مطلب لأعيرة بأخبار
 النساء بوجود الحمل في حق
 الإرث

مطلب ماتت عن زوج
 وبنتين وأب
 المسألة وردت من طرابلس
 الشام سنة ١١٥٧ من
 مقتضى التخلي سابقاً كذا
 وجدته في فاس في الأصل
 إله منه

على العول وهو المفتي به كإصرار جواب ذلك في كتب الفرائض وإن خالف في ذلك ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لكنه لم يتابع والمسألة شهيرة وفي كتب الفرائض مذكورة وبالله التوفيق * (سئل) *
 في صغير مات عن أب وجدة أم أب وجدة أم أم وجدة أم أم * (الجواب) * يرث الأب فقط لأن الجدة لأب محجوبة بالأب والجدة أم أم الأم محجوبة بأم الأب * (سئل) * في رجل مات
 عن وارث معروف من ذوى الأرحام هو ابن ابن خالته وخلف تركه عارض فيها رجل آخر يريد
 الاختصاص بها زاعماً أن المتوفى كان أقر أن الرجل ابن عمته وبمقتضى ذلك يختص بها كونه
 أقرب والحال أنه مقر له بنسب على الغير لم يثبت بوجه من الأوجه المقررة فهل حيث كان الأمر
 كذا كرىنع المعارض ويقدم المعروف بنسبه الثابت عليه أم لا * (الجواب) * حيث
 كان الحال ما ذكر كرىنع المعارض لأن نسبه لم يثبت فلا يرثه الوارث المعروف ويقدم
 المعروف بنسبه الثابت عليه والله سبحانه أعلم والمسألة في التنوير والمقتضى في كتاب الفرائض
 وإقرار المريض قال الباقي أقر بأخ وللمتزعة أو خالة فالأثر للعمة والحالة لأنه لم يثبت
 نسبه فلا يرثه الوارث المعروف بنسبه سئل الوالد رحمه الله تعالى عن مات عن ثلاث أخوات شقيقات
 وعن ابن ابن عم عصبية ثبت نسبه بالوجه الشرعي فأخذ الأخوات الثلاثين وابن ابن العم
 الثالث ثم جاء رجل وأثبت أنه عم زيد الميت أخو والده لا به وهو أبو زيد ولداً أب واحد بالوجه
 الشرعي فأجاب بأن له الرجوع بحصته في عين الترك فبأخذ من الأخوات ثلث ما تناولن ويأخذ من
 ابن ابن العم المحجوب ثلث ما تناوله ثم ترجع الأخوات على ابن ابن العم بثلث ما تناوله والحالة هذه والله
 سبحانه أعلم * (سئل) * في رجل مات عن زوجة حامل منه وعن أخت شقيقة وعن أخوين
 لأب وخلف تركه نكحة تدعى الزوجة أن فيها امتعة معلومة ملكها الزوج ووهبها لها وسلمها لهما
 في حصته وسلامته وأنها قبلت ذلك منه ولها يئنه عادلة على ذلك فهل تقبل بينهما وكيف تقسم
 * (الجواب) * نعم تقبل بينهما على الانتقال إليها منه بالهبة المذكورة كما صرح بذلك في البدائع
 والبحر وغيرهما وتقسم التركبة بعد إخراج ما يجب إخراجاً شرعاً من ثمانية أسهم للزوجة من
 ذلك الثمن سهم واحد ويوقف الباقي حتى يظهر حال الحمل فإن ظهر أنه ذكر يستحقه لأنه يوقف للعمل
 نصيب ابن واحد على اختيار كما صرح بذلك في ملتقى الأجر أو بنت واحدة أيها ما كان أكثر وعليه
 المفتوى لأنه الغالب ويكلفون احتياطاً كما ذكره العلائي فعلى هذا يوقف في هذه المسألة نصيب ذكر
 كما ذكرنا وإن ظهر أنه أنثى فلها النصف أربعة أسهم من ثمانية أسهم والباقي وقدره ثلاثة أسهم للأخت
 الشقيقة لأنها أصير عصبية بالثبت لقول أصحاب الفرائض اجعلوا الأخوات مع البنات عصبية
 ولا شيء لأخويه لأب على كل حال والله سبحانه أعلم قال في البحر في اختلاف الزوجين وفي البدائع
 هذا كله إذا لم تقتر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فإن اقترت بذلك سقط قولها لأنها اقترت بالملك لزوجها
 ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت الانتقال إلا باليمين اهـ وكذا إذا ادعت أنها اشتترته منه
 كما في الخمانية ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه ولا بد من يئنه على الانتقال إليها
 منه بيمين أو نحو ذلك ولا يكون استمتاعها بشريه ورضاء بذلك دليلاً على أنه ملكها ذلك كما نفهمه
 النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مراراً اهـ كلام البحر والله سبحانه وتعالى أعلم أقول وكُتبت فيما
 علقته على البحر من هذا المحل أن ظاهر كلام البدائع سقوط قولها ولو كان ما تدعيه مما يختص بالنساء
 وأنه ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل * (سئل) * فيما إذا
 وقع سقف بيت على زوجين ذميين وما ناول يدراهم مات أو لا وخلف تركه وللزوجة بذهمة الزوج
 مؤخر صدق معلوم فكيف الحكم * (الجواب) * لا يرث كل منهما من الآخر ويقسم مال كل
 على ورثته دون الزوجية وتأخذ ورثته الزوجة مؤخر الصداق من تركته الزوج والله تعالى أعلم

مطلب أب وجدة أم أب
 وجدة أم أم
 مطلب ابن ابن خالة وأقر
 بأن فلانا ابن عمته

مطلب اقتراب وله عمة
 أو خالة فالأثر للعمة أو الخالة

مطلب مات عن أخوات
 وابن ابن عم ثم أثبت رجل
 أنه الميت

مطلب مات عن زوجة
 حامل وعن أخت شقيقة
 وعن أخوين لأب
 مطلب أدعت الزوجة
 أن زوجها ملكها امتعة
 معلومة
 مطلب فيما يوقف للعمل

مطلب اقترت الزوجة أن
 هذا المتاع اشتراه الزوج

مطلب لا يكون استمتاعها
 بما اشتراه الزوج دليلاً على
 أنه ملكها ذلك

مطلب وقع السقف على
 زوجين ولم يدراهم مات
 أو لا

مطلب مات عن زوجة
معتقه واخت معتقه وام
معتقه وابن اخي معتقه
مطلب المدبر لا يرث

مطلب اختلاف الدار
مانع في حق أهل الكفر
لا في حق المسلمين

مطلب اذا كانت الام حرة
الاصل فلا ولا ولا احد على
ولدها وان كان الاب معتقا
مطلب ينتقل الولاء لابن
عم المعتق دون بنت المعتق
واخته

مطلب لاميراث لعصبة
عصبة المعتق

*** (سئل) *** في عتق مات عن زوجة معتقه وعن اخت معتقه وعن أم معتقه وعن ابن اخي معتقه لا يرث ويخلف تركته من يرثه *** (الجواب) *** يرثه ابن اخي معتقه العصبية والحالة هذه والله تعالى أعلم *** (سئل) *** في مدبر مات عن أم له معتقه وعن سيده وكان سيده مال قبل يكون ما يبيده لسيده ولا يرث اتمه منه شيئا *** (الجواب) *** نعم *** (سئل) *** فيما اذا مات رجل مسلم في دار الاسلام عن ابناء مسلمين متوطنين في دار الحرب وعن ام مسلمة متوطنة في دار الاسلام وخلف تركته فهل يرثها الجميع بطريقه الشرعي *** (الجواب) *** يرثها جميع اولاده وامه لان اختلاف الدار مانع في حق الكفرة دون المسلمين قال في التتارخانية من فصل ما يستحق به الارث وكذلك اختلاف الدار من سبب حرمان الميراث لانه انما يستحق بالنصرة ولا يقتصر أحدهما بصاحبه ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند أو الترك يرث اه وقد أوضح في المنح فراجعها *** (سئل) *** في رجل امه حرة الاصل مات عن اخ واختين لأم لا غير وخلف تركته ويرغم زيد أن المتوفى ابن ابن معتق أبيه وأنه يرث الباقي بعد فرض الاختين والاخ بطريق الولاء فهل لا ولاء عليه لاحد حيث كانت امه حرة الاصل وتركته مختصة باخوته لأمه أم لا ثم لا ولا عبرة بزعيم زيد *** (الجواب) *** يختص بتركته اخوته لأمه بينهم أم لا فافرضوا رد الذكركم مثل الانثى فانه حيث كانت امه حرة الاصل فلا ولا ولا احد على أمه فلا ولا على ولدها وان كان الاب معتقا لان الولد يتبع الأم في الرق والحرية ولا ولا ولا احد على أمه فلا ولا على ولدها كما صرح بذلك في الدرر وغيرها والمسألة في سبب الانهر أيضا وفي العتق من الولاء *** (سئل) *** فيما اذا مات رجل عن بنت واخت شقيقة وعن ابن عم عصبية وله جارية كان اعتمقها في صحته فهل ينتقل ولا وهل لابن العم العصبية دون البنت والاخت *** (الجواب) *** نعم أقول أي لان العتيق انما يرثه معتقه وعصبة معتقه المتعصبون بأنفسهم فلا ترثه بنت المعتق لانها ليست عصبية ولا الاخت وان كانت نصير عصبية مع البنت لانها عصبية مع الغير لا عصبية بنفسها هذا وقد كتبت في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار ما نصه تنبيه اقتصاره على المعتق وعصبته بفيده أنه لو كان لعصبة المعتق عصبية فلا ميراث له ببيان امرأه اعتمقت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن من نفسه ثم مات العتيق فالميراث لابنها لانه عصبته فلومات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبية عصبته وامها اذا اعتمق رجل عبدا ثم العبد اعتمق آخر ثم الآخر اعتمق آخر ومات العتيق الثالث وترك عصبية المعتق الاول فانه يرثه وان كان في صورة عصبية عصبية المعتق لكن لان ذلك بل لان العتيق الاول جرح ولا هذا الميت فيرثه عصبية العتيق الاول لقيامه مقام المعتق الاول للحديث اه لمخصا من الذخيرة في باب الولاء اه فاحفظ هذه الفائدة السنية فاني لم أر من ذكرها في الكتب الفرضية *** (سئل) *** وقد أخرج مسائل الارث بالعقاة رجاء أن يعتق المولى الغفار رقبة عبيده اسير الذنوب والاوزار من عذاب النار وأن يفعل كذلك بوالديه ومشايخه وأهله ومن كان السبب في جمع هذا الكتاب الذي فاق بفضل الله تعالى وعونه على غيره من كتب المتأخرين بما حواه من تحرير المسائل المشككة والوقائع المعضلة بحيث صار نزومة للنظر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والمجد لله رب العالمين هذا وقد ختم المؤلف كتابه بذكر مسائل سئل عنها وقد ذكرتها في محلاتها وذكر فوائد متفرقة كمعادة المشايخ المتفقهين وذكر أيضا كثيرا منها في الحظرو والاباحة فانجبت من ذلك كله شيئا مهما ختمت به هذا الكتاب تنجما للقوائد على الطلاب وقد قدر الله تعالى اني لم اذكر كتاب الحظرو والاباحة في محله الذي ذكره فيه المؤلف فناسب ذكره هنا لانتظام شمل ما تفرق من تلك القوائد التي ذكرها في المحلين *** (مسائل وقوائد شتى من الحظرو والاباحة وغير ذلك) ***

* (سئل) * في جماعة من عباد الله الصالحين من ذرية سيد التابعين العارف بالله تعالى أبي
 مسلم الخولاني قدس سره العزيز فنهنا الله تعالى به وهم ساكنون في دورهم قرب قرية مشغولون
 بالصلوات وذكر الله تعالى واطعام الفقراء الواردين عليهم ولهم فيها فلاحه مشقة على اراضي
 وقف وعلى أحوال القرية ديون قديمة وحديثة تمام أهل القرية يكفون الجماعة دفع شيء من الديون
 المرقومة بدون وجه شرعي ولا كفالة لذلك والى دفع غرامات غير لازمة عليهم شرعا ولم يسبق لهم
 دفعها في القديم ويطعون ان يتهم بذلك فكيف الحكم * (الجواب) * الحمد لله الذي بعثه
 تتم الصالحات ليس لهم طلب ذلك منهم ويمنعون من معارضتهم في ذلك ولا يلزمهم دفع شيء غير لازم
 عليهم شرعا وتحرم اذيتهم لاسيما وهم من عباد الله الصالحين ومن ذرية هذا السيد الجليل رضى الله
 تعالى عنه وصلاح الاباء يتبع الانباء قال الله سبحانه وتعالى وكان ابوهم صاحبا لحياتهم فحرمون
 كما كانوا عليه في القديم خصوصا لاجل جدتهم الذي كراماته شهيرة في طي الكتب منشورة وعن
 ترجمه جدتي المرحوم شيخ الاسلام المحقق الهمام الشيخ عبد الرحمن العمادي في رسالته التي
 سماها الروضة الياقوتية في دار اباؤهم كرامات كثيرة وكرامات منيرة من جلته ما روى
 الحافظ أبو نعيم في الحلية والحافظ ابن عساكر والامام ابن الزمكا في والمحافظ ابن كثير وغيرهم
 عن اسماعيل بن عباس قال حدثني شرحبيل بن أبي مسلم الخولاني رضى الله تعالى عنه أن الاسود
 العنسي يعني مسيلة الكذاب تبنا بالين فأرسل الى أبي مسلم الخولاني فأتى به فلما جاء قال أتشهد أني
 رسول الله قال ما أسمع قال أتشهد أن محمد رسول الله قال نعم قال أتشهد أني رسول الله قال ما أسمع
 قال أتشهد أن محمد رسول الله قال نعم فرد ذلك عليه مرارا وهو يحببه بما ذكر ثم أمر بنار عظيمة
 فأجبت وألقي فيها فلم تنفتر فقبل للاسود انفه من بلادك والافسد عليك من اتبعك فأمره بالخروج
 من بلاده فارتحل أبو مسلم فأتى المدينة وقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشأ أبو مسلم راحلته
 ثم دخل المسجد وقام يصلي الى سارية فبصر به عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال من الرجل
 فقال من أهل البين فقال ما فعل الذي احرقه الكذاب بالنار فقال ذلك عبد الله بن ثوب فقال أتشهد
 الله أنت حرق قال اللهم نعم فاعتقه ثم بكى وذهب به حتى أجلسه بينه وبين أبي بكر الصديق رضى الله
 تعالى عنه وقال الحمد لله الذي لم يمتني حتى ارا في امة محمد صلى الله عليه وسلم من فعل به كما فعل
 بآبراهيم خليل الرحمن عليه وعلى نبينا وبقية الانبياء والمرسلين أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى
 الصحابة والمقربين والتابعين الى يوم الدين * (سئل) * في بيطار استأجر حائونا في سوق ملازقة
 لحائون بيطار آخر ليأشأمر الصناعات فيها ويريد الاخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي فهل ليس له
 معارضته ولا منعه من ذلك * (الجواب) * نعم يجوز حائونا يحجب حائون غيره فكسدت الاولى بسببه
 فانه لاشئ عليه شرح التنوير من احياء الموات * (سئل) * فيما اذا بعث رجل من أهل الخبر في
 شهر رمضان الى مسجد شريف مقدارا من الشمع العسلي ليقود في المسجد للاستباح فاحترق وبقى
 منه مقدار قليل والعرف في ذلك الموضع أن الامام يأخذه من غير صريح الاذن له في ذلك من الدافع
 فأخذه الامام فهل له ذلك * (الجواب) * نعم له ذلك حيث كان العرف أن الامام يأخذه قال في
 الاشباة في البحث الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانعه ومنها ما في وقف القصة بعث
 شمعا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثة أودونه ليس للامام أو المؤذن أن يأخذه بغير
 اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام أو المؤذن يأخذه من غير صريح الاذن في ذلك
 فله ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم أقول هذا اذا لم يوجد نص صريح من الدافع كالايجي والظاهر أن
 التقيد بالثلث وما دونه مبني على أن ذلك مما يباح به عادة بخلاف الاكثر اتمل وبقى هل يشمل ذلك ما
 اذا كان الشمع من مال الوقف والظاهر أنه يعتبر من الزوايف فان كان العرف في زمنه ذلك فالحكم

مطلب ترجمه سيدنا
 أبي مسلم الخولاني قدس
 سره

الاسود العنسي هو الذي
 ادعى النبوة في اليمن ومسيلة
 الكذاب ادعاها في اليمامة
 من أعمال نجد فليحذر ذلك
 هـ منه

مطلب بئ حائونا يجيب
 حائون غيره فكسدت الاولى
 لاشئ عليه
 مطلب بعث شمعا الى مسجد
 في رمضان للامام أخذ
 الباقي منه ان كان العرف
 كذلك

كذلك وهي واقعة الفتوى في زماننا سئلنا عنها في شمع الجامع الاموى له وقف مرتب خاص به والعادة
 أن المتولى على الجامع يأخذ الفاضل في آخر السنة لكن الذي يبق في شئ كثير له قيمة معتبرة ثم تذكرت
 أني قد تمت عن المؤلف سؤالا في ذلك ذكرته في أثناء الباب الاول من كتاب الوقف حاصله أن الامام
 نصر في زمن الواقف يأخذ باقي الشمع ورضي الواقف بذلك فأفتى المؤلف بأنه لا يمنع الآن من
 اخذه واستدل بعبارة القنينة والظاهر أنه اذا لم يعلم الحال في زمن الواقف يعتبر العرف القديم تأمل
 والله تعالى أعلم * (سئل) * فيما اذا وعد زيد عمرا أن يعطيه غلال ارضه القلانية فاستغلها
 وامتنع من أن يعطيه من الغلة شيئا فهل يلزم زيدا شي بمجرد الوعد المزبور * (الجواب) *
 لا يلزمه الوفاء بوعده شرعا وان وفي فيها ونعمت والله سبحانه الموفق والمسألة في الاشياء من الحظر
 والاباحة وتفصيلها في حواشيه * (سئل) * في رجل يدخل على امرأة اجنبية ويحتل بها
 متعللا بأنه وكيل عنها في مصالحها وينعه ابوها من ذلك فهل له ذلك ولا عبرة بتعلل الرجل المذكور
 * (الجواب) * نعم قال في الاشياء من الحظر والاباحة المخلوطة بالاجنبية حرام الا للضرورة
 مدونة هربت ودخلت خربة وفيها اذا كانت يجوز اشواها وفيما اذا كان بينهما حائل اه * (سئل) *
 فيما اذا تزوج زيد بنته من عمر وتزوج بياشر عيا ولزيد أم وزوجته هي أم البنت المزبورة وله جوارف فهل
 يجوز لعمر والمرقوم النظر الى المذكورات ان آمن الشهوة من الجانبين * (الجواب) * يجوز
 النظر الى المحارم وكل من لا يحل تكاحها على التبايد كأم زوجته وجدتها ان آمن الشهوة الى الرأس
 والوجه والصدر والساق والعضد وحكم امة غيره في النظر حكم محارمه ولا ينظر الى الظهر والبطن
 والفخذ لانها ليست مواضع الزينة وهذا كله ان آمن الشهوة وان لم يامن الشهوة لا ينظر لجمع
 ما ذكر كائن على ذلك في التنوير والمنع وغيرهما والله سبحانه أعلم * (سئل) * في الرجل
 هل ينظر من محرمه رضاءا الى وجهها ورأسها مع امن الشهوة منهما * (الجواب) * له أن
 ينظر من محارمه بنسب او سبب كالرضاع الى الوجه والرأس والصدر والساق والعضد بشرط امن
 الشهوة منهما كما في النهاية فن قصر نظره على الرجل فقد قصر كما في العلائق عن ابن كمال وبالله تعالى
 التوفيق والمسألة في الملتقى والمنع وغيرهما من فصل في النظر من باب الحظر والاباحة * (سئل) *
 فيما اذا اشترى زيد جارية واستولدها ثم اشترى جارية اخرى للتسرى فزعمتا انها اختان فكيف
 الحكم * (الجواب) * ان وقع في قلبه أمهما صادقتان فلا يجمع بينهما محرمة الجمع بين الاختين
 نكاحا ووطئا بملك يمين قال الله تعالى وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماء في رحم اختين وان وقع في قلبه انها
 كاذبتان فليس عليه شيء في التسرى بهما على ما نقله العلامة يبري زاده في حواشي الاشياء من كتاب
 الحظر والاباحة بما نصه خلف عن أبي يوسف فيمن اشترى جارية يمين وزعمتا انها اختان فان وقع في قلبه
 انها صادقتان فلا يقر بهما وان وقع في قلبه انها كاذبتان فليس عليه شيء كما في الحاوي
 الحصري والله سبحانه أعلم * (سئل) * في مؤذن جامع يؤذن في منارته ويبلغ الامامة في صلوات
 الجماعة وهو متعمم بثمن من حرير على رأسه فهل يمنع من لبسه * (الجواب) * يحرم لبس
 الحرير للرجال ولو بجائل يثنه وبين يده على المذهب الصحيح * وفي البخاري من كتاب العيدين قال
 لقي عمر جبة من استبرق تباع في السوق فاخذها فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اتبع هذه تجمل بها في العيد والوفود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعاهده لباس من
 لا خلاق له قلب ما شاء الله أن يلبس ثم ارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيعة ذيلها فاقبل
 بها عمر فأتى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك قلت اتعاهده لباس من
 لا خلاق له وارسلت اليه هذه الجبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تبعها أو تصيب بها حاجتك اه

مطلب لا يلزم الوفاء
 بالوعد شرعا

مطلب المخلوطة بالاجنبية
 حرام الا في ثلاث
 مطلب يجوز النظر الى
 المحارم

مطلب له النظر الى محرمه
 رضاءا

مطلب اشترى جارتين
 زعمتا انها اختان
 قوله خاف اي روى خلف
 اه منه

مطلب يحرم لبس الحرير

الاستيفاء بكسر الهمزة من الدياج والدياج النياب المتخذ من الاريسم فارسي معرب عني
 * (سئل) * في رجل استأجر من جماعة عدة آلات معدة للهو واللعب يسمونها بالمنافل
 والطاب والذل لاجل اللعب بها مدة معلومة باجرة معلومة دفعها للمؤجرين وتعتل عليه منافع
 المأجور بعارض ويريد الرجوع على المؤجرين بنظير الاجرة المدفوعة لهم فهل يسوغ له ذلك
 والاجارة المذكورة غير جائزة * (الجواب) * نعم قال في البدائع ومنها أن تكون المنفعة مباحة
 الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة وقال في المتقى بعد ذكر كسر آلة اللهو
 وبسبب بيع هذه الاشياء وقال الايمن ولا يجوز بيعها وعليه الفتوى اه قال في الكافي لهما أن هذه
 الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقويمها كالخمر والفتوى على قولها ما كثر الفساد فيما بين الناس
 اه والاجارة والبيع اخوان لان الاجارة بيع المنافع والله سبحانه أعلم وعلى هذا يخرج الاستئجار
 على المعادي وانه لا يصح لانه استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا كاستئجار الانسان للعب
 واللهو وكاستئجار المغنية والنائحة للغناء والنوح بخلاف الاستئجار لكتابة الغناء والنوح فانه
 جائز لان المنوع عنه نفس الغناء والنوح لا كتابتها مباحات من الاجارة وفيها أيضا ولا تجوز اجارة
 الاماء للزنا لانها اجارة على المعصية وان شئت افردت بلخس هذه المسائل شرطا وخرجتها عليه
 فقلت ومنها أن تكون المدة مباحة الاستيفاء فان كانت محظورة الاستيفاء لم تجز الاجارة اه
 * (سئل) * العلامة الجدة عبدالرحمن اخذ من السماع بما صورته فيما اذا سمع
 من الآلات المطربة كالبراع وغيره وما اذ ذلك شبيه هل ذلك حلال أو حرام بالنسبة الى الشريعة
 والحقيقة وهل لذلك سبيل والى سماعه طريقة أم لا فأجاب المولى المذكور عليه رجة الرحيم الغفور
 قد حرّمه من لا يعترض عليه لصدق مقاله وأباحه من لا ينكر عليه لقوة حاله فن وجد في قلبه شأ من
 نور المعرفة فليقتدم والافر جوعه عما نهاه الشرع الشر يف عنه وأحكم وأسلم والله سبحانه أعلم
 كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي المفتي بدمشق الشام عني عنه قال المؤلف رحمه الله تعالى
 ورأيت بخطه الشريف ماصورته سئل الملام صلح الدين اللاري العالم المشهور وهو حينئذ مقيم
 بحلب عن جواز جمع الدف والشبابة والسماع فأجاب ان كلامها مباح فاجتماعها أيضا مباح
 مستدلا بقول الغزالي في الاحياء ان افراد المباحات ومجموعها على السواء الا اذا تضمن المجموع
 محذور لا يتفهمه الا حداد قال وقد وقع المنع من بعض أهل زماننا وأفتى جدي بالجواز وصحح فتواه
 أكابر العلماء من معاصريه ببلاد فارس ثم نقل فتوى جدي بطولها ونقل قول العارفين وتحريم
 النوى والشبابة وقال ولم يبق النوى دليل على ذلك ثم نقل تصحيح الجلال الدواني فتوى جدي
 ثم كلام الدواني في شرح الهياكل حيث قال الانسان يستعد بالحركات العبادية الوضعية الشرعية
 لاشواق القدسية بل المحققون من أهل التجربة قد يشاهدون في انفسهم طربا قدسيا من عجا
 فيتحرّكون بالرقص والتصفيق والدوران ويستعدون بتلك الحركة لشروق أنوار أخرى أن ينقضي
 ذلك الحال عنهم بسبب من الاسباب كما عليه تجارب السالكين وذلك سر السماع وأصله الباعث
 للمتأهلين على وضعه حتى قال بعض اعيان هذه الطائفة انه قد ينفخ للسالكين في مجلس السماع
 ما لا ينفخ في الاربعينات اه وقد أفتى أيضا مصلح المذكور باباحة الرقص أيضا بشرط عدم التثني
 والتكسر اه قلت والحق الذي هو الحق أن يتبع وأخرى أن يدان به ويسمع أن ذلك كله من سيئات
 البدع حيث لم ينقل فعله عن السلف الصالحين ولم يقل بحمله أحد من أئمة الدين المجتهدين رضى الله
 عنهم اجمعين قال الاستاذ المهروردي في عوارف المعارف وناهيك به من كآب وقد تكلم على
 لسماع في خمسة ابواب منه بما هو حق التحقيق ولب الباب وان انصف المنصف وتفكر في اجتماع
 أهل الزمان وقعود المغني بدف والشبابة وتصوير نفسه هل وقع مثل هذا الجلوس

مطلب لا تصح اجارة آلات
اللهو

مطلب في سماع الآلات
المطربة
قف على هذا
الجواب المنصف

مطلب في تحرير مسائل ليس
الاجر

مطلب نقل الزاهدي
لا يعارض نقل المعبر

مطلب لا عبرة بقول الفتاوى
اذا عارضها نقول المذهب

مطلب العمل بما عليه
الاكثر

والهيئة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وحمل استحضار واقرا لا وقعد واجتمعين
لاستماعه لا شك بأن ينكر ذلك من حال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم
ولو كان في ذلك فضيلة تطلب ما اهلها نحن يشير بأنه فضيلة تطلب ويجمع لها لم يحظ بدوق معرفة
احوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين ويبتروح الى استحسان بعض المتأخرين
وكثير يغلط الناس بهذا كلما احتج عليهم بالسلف الماضين بحجج المتأخرين فكان السلف أقرب
الى ههنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهدى النبي صلى الله عليه وسلم وكره
لبس المعصفر والمزعفر الاحمر والاصفر للرجال ولا بأس للنساء بالسائر الالوان تنوير من الحظرو ويكره
تحرير الرجال الاحمر والمعصفر وقيل تنزيها علق على الملقى ونقل المصنف عن الحارثي
القدمي كراهية لبس المعصفر والمزعفر الاحمر للرجال وما في المجتبى وشرح النقاية لابي المكارم
الحنفى "لا بأس بلبس الثوب الاحمر يفيد كراهة التنزيه لكن صرح صاحب تحفة المالك بالحرمه فأفاد
أن المراد كراهة التحريم وهو المجل عند الاطلاق كما تقدم تحقيقه كذا في المنع ومثله في معين الملقى
وفي الاختيار شرح المختار ويكره الاحمر والمعصفر لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس المعصفر
اه وفي المحيط ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر قال عليه الصلاة والسلام اياكم والحمره
فانهازي الشيطان ولا نهى كسوة النساء ويكره التشبه بهن اه وللعلامة قاسم قوى مفصلة
طويلة في حرمه لبس الاحمر كما في فتاوى الكاظمي وفي الذخيرة وروى محمد في السير الكبير نهى
الرجال عن لبس المعصفر قيل المراد منه أن يلبس المعصفر ليجب نفسه الى النساء وقيل النهي عن لبس
المعصفر والمزعفر مطلقا فقد جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قال نهى في رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن لبس المعصفر واياكم والحمره فانهازي الشيطان تنزيها من الاستحسان
من الفصل العاشر في اللباس ونقل الانقروى في فتاويه من الكراهية في كتاب الكسب عن الوجيز
هكذا ويكره لبس الثوب الاحمر والمعصفر اه وما في القهستاني وشرح النقاية لابي المكارم الحنفى
لا بأس بلبس الثوب الاحمر كما تقدم يفيد كراهة التنزيه قلت مر جع نقل القهستاني الى الزايدى
في مجتباه وحاويه ونقل الزاهدي لا يعارض نقل المعبرات النعمانية فانه ذكر ابن وهبان انه لا يلتفت
الى ما نقله صاحب القنسية يعنى الزاهدي مخالفا لاقواعد ما لم يعضده نقل من غيره ومثله في التهرابضا
وفي الرسائل الزينية في رسالة رفع الغشاعن وفي العصر والعشاء انه لا عبرة بقول الفتاوى اذا
عارضها نقول المذهب اعلم يستأنس بما في الفتاوى اذ لم يوجد ما يخالفها من كتب المذهب
وفي الرسائل الزينية أيضا ولا يحل الاقتناء من الكتب الغربية اه والذين اختاروا الكراهة الاكثر
فسقط بهذا ما قاله الشرنبلالى في رسالته المشهورة في لبس الاحمر من جواز لبس الاحمر عن الاكل
وعغيره وليس في عبارته النص على لبس الاحمر بل لبس المعصفر وعبارته هكذا اختلاف الصحابة
والتابعين في لبس المعصفر قال أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى يجوز لكن قال مالك
وعغيرها أفضل اه فإين النص على جواز لبس الاحمر وقول السكالك كان عليه الصلاة والسلام يلبس
يوم العيد برة حمراء محمول على أن فيها خطوطا حمر او خضرا كما تأول ذلك أهل الحديث وما نقله
الشرنبلالى عن العيني في استنباط الاحكام من جواز لبس الاحمر من الحديث الشريف فذا لمن
حيث الاستنباط لامن حيث نقل المذهب والافناقل الكراهة كثير بل اكثر والقياس أن يعمل بما
عليه الاكثر كما نقله الشرنبلالى نفسه في شرح امداد الفتاح من باب صلاة المريض وعن نقل الكراهة
الحداوى في السراج الوهاج وفي المحيط والاختيار والتنوير والملقى وفي الذخيرة عن محمد في السير
الكبير والوجيز وأفتى به العلامة قاسم وصرح بالحرمه في تحفة المالك وأقره عليه العيني في شرحه
بالحديث الشريف ونص في متن مواهب الرحمن على الحرمه أيضا وعبارته كما نقله الشرنبلالى في رسالته

ويحرم لبس الاحمر والمعصفر اذ على أن الذي يجب على المقلد اتباع مذهب امامه والظاهر أن ما نقله هؤلاء الاثمة هو مذهب الامام لا ما نقله أبو المكارم فانه رجل مجهول وكأبه كذلك والقهستاني بحار فسيل وحاطب ليل خصوصاً واستناده الى كتب الزاهدي المعتزلي فكان الالقي في حقه أن يقول الاختلاف في يومه الى الكراهية التزيهية فلم يبق التحريم كقيل وهذه بحالة سمح لي بها الفياض العليم ببركة النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وسلم كثيراً رأيت العلامة الحوى مخشي الاشياء نقل في حاشيته من أحكام الجمعة انه روى البيهقي انه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العبد بردة جراء وحكي كافي الفتح عبارة عن ثوبين من الين فيه ما خطوط جرد وخضر لا أنها جراء بحيث فايكن مجمل البردة أحداهما بديل نهيته عن لبس الاحمر كما رواه أبو داود والقول مقدم على الفعل والحاضر على المبعج لو تعارض فكيف اذ لم يتعارض بالجل المذكور اه (فائدة) وضع السور والعمائم والثياب على قبور الصالحين والاولياء كرهه الفقهاء حتى قال في فتاوى الحجة وتكرهه السور على القبور اه ولكن نحن الآن نقول ان كان القصد بذلك التعظيم في أعين العامة حتى لا يحتقر واصحاب هذا القبر الذي وضعت عليه الثياب والعمائم وطلب الخشوع والادب لقلوب الغافلين الزائرين لان قلوبهم نافرة عند الحضور في التأديب بين يدي اولياء الله تعالى المدفونين في تلك القبور كما ذكرنا من حضور روحائهم المباركة عند قبورهم فهو أمر جائز لا ينبغي النهي عنه لان الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى فانه وان كان بدعة على خلاف ما كان عليه السلف ولكن هو من قبيل قول الفقهاء في كتاب الحج انه بعد طواف الوداع يرجع القهقري حتى يخرج من المسجد لان في ذلك اجلال البيت حتى قال في منهاج السالكين وما يفعله الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مروية ولا اثر محكي وقد فعله اصحابنا الخ اه من كشف النور عن اصحاب القبور للشيخ عبد الغني النابلسي نفعنا الله به آمين (فائدة) في تفسير الوقوف للمناوى من آخر الفصل الثالث وقد ذكر الحافظ العماد بن كثير في تاريخه أن علماء بغداد منعوا في بعض السنين تعليم الاطفال في المساجد الاثني عشر واحداً كان موصوفاً بالصلاح والخير فاستثنوه من المنع واستفتوا الماوردي من ائمتنا والقدروري من الحنفية وغيرهما فآفتوا باستثنائه مستدلين بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أمر بسد كل خوخة الا خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقاموا استثناءهم لذلك الرجل على استثناء خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال وهذا استنباط دقيق لا يدركه الا ائمة المجتهدون اه (فائدة) أجمع العلماء على أن الدعاء للاموات ينفعهم لقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان وقوله عليه الصلاة والسلام اللهم اغفر لأهل البقيع وقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا واخلفوا في وصول ثواب قراءة القرآن اذا قال القارئ اللهم أوصل ثواب ما قرأته الى فلان قال بعضهم لا يصل لانه ما هو من سعي الميت والانسان ليس له الا ما سعى وقال بعضهم يصل اليه وهو المختار وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات العبد انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية وولد صالح يدعوله وعلم ينتفع به بعده وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال سمع يجري ثواب الميت في قبره من علم علماً أو أجرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو كتب مصحفاً وترتلاً ولا يستغفر له والله تعالى أعلم بالصواب من السراج الوهاج آخر الهبة قبيل الوقوف وفي الاتقان للسيوطي الاثمة الثلاثة اجتمعوا على وصول ثواب القراءة للميت ومذهبنا خلافه لقوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى اه سئل الحافظ أبو الفضل بن حجر العسقلاني عن قرأ شيئاً من القرآن وقال في دعائه اللهم اجعل ثواب ما قرأته أو مثل ثواب ما قرأته زيادة في شرف سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فإمعني الزيادة مع كماله صلى الله عليه وسلم فأجاب بقوله هذا مختار من متأخري القراء لا أعرف لهم سلفاً فيه وإنما كان هو

مطلب في وضع السور
على القبور

مطلب منع العلماء تعليم
الاطفال في المساجد الاثني عشر
واحداً

مطلب اجمع العلماء على
أن الدعاء للاموات ينفعهم
مطلب اختلفوا في وصول
ثواب قراءة القرآن

مطلب الاثمة الثلاثة على
وصول ثواب القراءة للميت
ومذهب الشافعي خلافه
مطلب في قول القارئ
اجعل ثواب ما قرأته زيادة
في شرفه صلى الله عليه وسلم

أهل العراق ومذهب الشافعي كراحتهم وهو المشهور من مذهب مالك واستدل جماعة من
 الصوفية بحديث الباب على إباحة الغناء وسماحه بآلة وبغزاة ويرد عليهم بأن غناء الجاريتين
 لم يكن إلا في وصف الحرب والشجاعة وما يجري في القتال فذلك رخص عليه الصلاة والسلام فيه
 وأما الغناء المعتاد الذي يحرك الساكن ويهيج الكامن الذي فيه وصف محاسن الحيان والنساء
 ونحوها من الأمور المحرمة فلا يختلف في تحريمه ولا اعتبار لما أبدعه الجهلة من الصوفية فانك إذا
 تحققت أقوالهم في ذلك ورأيت أفعالهم وقفت على آثار الرندقة منهم وسئل أبو يوسف عن الدف
 اتكرهه في غير العرس لمثل المرأة في منزلها والصبي قال لا اكراهه وأما الذي يجي منه اللعب
 الفاحش والغناء فإني اكراهه إلى أن قال أي العيني وقال المهلب الذي انكره أبو بكر رضي الله تعالى
 عنه كثرة التنعيم واخراج الانشاد عن وجهه إلى معنى التطريب بالالحن ألا ترى أنه لم يشكر الانشاد
 وإنما انكر مشاهته الزمربا كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي
 يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى
 البيت وما اراده الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رخص في
 غناء الاعراب وهو صوت كالحدا يسمى النصب لأنه رقيق اه (فائدة) في البرازية يخاصم ضارب
 الحيوان لا بوجهه لا بوجهه ولا يخفى على المتدرب المتدبر والمتبع المتبحر أن في هذا إجماع
 إلى ما ورد في الحديث الشريف تضرب الدابة على النفار ولا تضرب على العنار وعلى هذا فالضرب
 في قوله أو لا بوجهه عائد إلى الضرب الذي دل عليه ضارب فهو من قبيل اعدلوا هو أقرب للتقوى
 أي العدل فعنه حينئذ يخاصم ضارب الحيوان أي ينهي عن ضربه حال كون ضربه لا على وجهه
 الذي إباحه الشارع بأن ضرب الدابة على العنار مثلالا العنار من سوء اسمك الراكب للجمام
 لأن الدابة فينهي في هذه الحالة ضارب الحيوان عن ضربه وقوله ثانيا لا بوجهه أي لا يخاصم
 ضارب الحيوان إذا كان ضربه على وجه الضرب الذي إباحه الشارع بأن كان ضربه على النفار
 مثلالا العنار من سوء خلق الدابة فتؤدب على ذلك فالضرب في قوله ثانيا لا بوجهه عائد إلى الضرب
 المدلول عليه بضارب أيضا وقد أشبه هذا النقي من النقي ما وقع في الكافية من الاستثناء حيث قال
 فيطابق فيهما ما قصد إلا إذا كان جنسا لأن يقصد الأنواع وقوله لا بوجهه الضمير فيه عائد إلى
 الحيوان والمراد به حيثئذ العضو وهو استثناء من النقي الثاني الذي دل مفهومه على عدم مخصوصة
 ضارب الحيوان حيث ضربه مثلا على النفار الذي إباحه الشارع أي لا تجوز مخصوصته في هذه الحالة
 أي لا ينهي عن ذلك إلا إذا ضربه على وجهه أي عضوه فانه ينهي عن ذلك لنهي الشارع عن الضرب
 على الوجه ولعل هذا هو الوجه الذي قصده صاحب البرازية من عبارته التي أغرب فيها ولكل وجهة
 هو مويلها كذا رأيته بخط بعض الفضلاء قال في جواهر الفتاوى لو أن رجلا من أهل الاجتهاد
 برئ من مذهبه في مسألة أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب أو السنة
 أو غيره ما من الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان مأجورا محمودا وهو في سعة منه وهكذا أفعال
 الأئمة المتقدمين فأما الذي لم يكن من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن
 لما برغ من غرض الدين وشهوته فاهو مذموم أثم مستوجب للتأديب والتعزير لارتكابه المنكر
 في الدين واستخفافه بدينه ومذهبه اه ونقل السيموطي في رسالته المسماة بيجزيل المواهب
 في اختلاف المذاهب من فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب وهو جائز إلى أن قال وأقول المنتقل
 أحوال الأول أن يكون السبب الحامل له على الانتقال امرادنيويا كحصول وظيفة أو مرتب أو
 قرب من الملوك وأهل الدنيا فهذا حكمه كما جازم قيس لأن الأمور بمتصاها تم له حالان الأول أن
 يكون عاريا من معرفة الفقه ليس له في مذهب امامه سوى اسم شافعي أو حنفي كغالب متعمي زماننا

مطلب يخاصم ضارب
 الحيوان لا بوجهه لا بوجهه
 لا بوجهه

مطلب في الانتقال من
 مذهب إلى مذهب

في شرح العلائي على التنوير من شق النرائض نقلا عن المبتغي بالمعجزة انه يكره حرق جراد وقلة وعقرب
ولابأس باحراق حطب فيه نخل اه * وقال في التنوير أيضا من المحل المزبور ويجوز قصد البهائم
وكيها وكل علاج فيه منفعة لها وجاهز قتل ما يضر منها ككباب عقور وهرزة ويذبحها ذبحا قال العلائي
ولا يضر بها لانه لا يقيده ولا يجر قتها اه قال في المصباح والبهيمة كل ذات اربع من دواب البر
والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة اه فقتضاه أن يقال للجراد بهيمة لانه حيوان لا يميز وانه يجوز
قتله بمساوي الاحراق ان أضرت وفي جواهر الفتاوى من آخر الباب السادس من الجنايات قال
ملك الملوك المسائل عن قتل الزنبور والحشرات المؤذية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قتل
الآدمي المؤذي فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا اه قال العلامة الخیر الرملي في حاشية النخ من باب
التعزير قوله والحشرات المؤذية قيد بها لان ما لا يؤذي من الحيوانات لا يجوز قتله قال في التناخانية
نقلا عن المحيط يكره أن يقتل ما لا يؤذيه اه والمراد بالكراهة كراهة التحريم لانها اذا اطلقت
في بابها يراد بها ذلك اه كلام الخیر الرملي وقال العلائي في شرح التنوير من باب التعزير وافتى
الناصحى بوجوب قتل كل مؤذ اه وأثنى العلامة ابن حجر الشافعي بأنه اذا لم يمكن دفعه الا بالحرق
جاز وعبارته في التحفة وقضية جواز قتل وشي الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن
نحو زرع بالاخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز اه وفي شرح العباب قال القاضي حسين يجوز حرق
النمل الصغير كالجراد اذا عم أرضا ولم يمكن اندفاعه الا بالحرق اه وقال العلامة الرملي في شرح المنهاج
ولو تضررت بجراد أو نمل دفع كالصائغ فان تعين احراقه طر يقا دفعه جاز اه وفي كتاب مخطوب
المؤمنين من كتب أئمتنا الحنفية للشيخ بدر الدين بن تاج بن عبد الرحيم اللاهوري من فصل في احراق
وقتل الحيوانات اختلاف الناس في قتل الجراد قال بعضهم لا يجوز قتله وقال أهل الفقه كلهم لابأس
بقتله فأما من كره قتله قال لانه خلق من خلق الله يأكل من رزق الله تعالى ولا يجري عليه القلم وأما من
قال لابأس به فلا في تركه افساد الاموال وقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلم اذا أراد
أخذ ماله فالجراد اذا اراد افساد ماله فهو أولى أن يجوز قتله ألا ترى انهم اتفقوا انه يجوز قتل الحية
والعقرب لانها يؤذي الانسان وكذلك الجراد كذا في بستان أبي الليث اه فصرح عبادة
هذين الامامين انه اذا تعين احراقه طر يقا دفعه جاز احراقه عند السادة الشافعية رضي الله تعالى
عنهم وفي هذه السنة اعني سنة تسع وخمسين ومائة وألف جاء من الجراد شيء كثير بدمشق وقد قتل
أهل دمشق شيئا كثيرا منه في السنة المذكورة اللهم اقبل كبارها وأمت صغارها وأفسد
بيضاها وادفع شرها عن أرزاق المسلمين بحماه النبي الامين وآله وصحبه اجمعين وقد رأيت مؤلفا
حسنا في الجراد للشيخ محمد الحنبلي الرجبي الدمشقي الشيباني أثنى فيه بالفتاوى الجيدة الحسان عليه من الله
تعالى الرحمة والرضوان سماه الارشاد في الجزاد (فائدة) في الذخيرة والمغني وبستان أبي الليث
الامر بالمعروف على وجوه ان ككان يعلم بأكره رأيه انه لو أمر بالمعروف باعتظون ويمتنعون عن
المنكر فالامر بالمعروف واجب عليه لا يسعه تركه ولو علم بأكره رأيه انه لو أمر بالمعروف بقدفونه
ويشتونه فتركه أفضل وكذا لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم الفتاة أو يهيج منهم
القتال فتركه أفضل ولو علم انه يصبر على ضربهم ولم يشك الى أحد فلا بأس به وهو مجاهد ولو علم انهم
لا يقبلون منه ولا يخافون من باولاستخفافهم بالخيار والامر بالمعروف أفضل وذكره المحبوبي مطلقا
فقال الامر بالمعروف واجب أو فرض اذا غلب على ظنه انهم يتركون الحق بالامر ولو غلب على ظنه
انهم لا يتركونه لا يكون آثم في تركه من البنية شرح الهداية للعلامة العيني من اواخر كتاب الغصب
(فائدة) اخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
خافوا المشركين ووفروا للحي وأحفوا الشوارب قال في النهاية احفاء الشوارب أن ينال في قضائها

مطلب يجب قتل الآدمية
المؤذي فضلا عن غيره

مطلب في الامر بالمعروف

مطلب في حديث وفروا
للحي وأحفوا الشوارب

مطلب قد يزجج تحسين
الهبة الى الدين

قال الشيخ ولي الدين العراقي في شرح سنن أبي داود الحكمة في قص الثوارب أمر ديني وهو مخالفة شعار الجوس في اغفائه كما ثبت التعليل به في الصحيح وأمر ديني وهو تحسين الهيئة والتنظيف مما يتعلق به من الدخن والاشياء التي تلتصق بالحل كالعسل والاشربة ونحوها وقد يرجع تحسين الهيئة الى الدين أيضا لانه يؤدى الى قبول قول صاحبه وامثال امره من ارباب الامر كالسلطان والمفتي والمطرب ونحوهم ولعل في قوله تعالى وصوركم فأحسن صوركم إشارة اليها فإنه يناسب الامر بما يزيد في هذا كأنه قال قد أحسن صوركم فلا تشوهوها بما يقبحها وكذا قوله تعالى حكاية عن إبليس ولا ترهقهم فليغيرن خلق الله فان ابتداء ما يشوه الملائكة تغيير لها لكونه تغييرا لحسنها ذكر ذلك كله الشيخ في الدين السبكي ومقتضاه تأدى السنة بمحصول مسمى النص لكن في الصحيحين من حديث عمر أخفوا الثوارب وهو دال على استحباب قدر زائد على القص ويساعده المعنى الذي شرع قص الشارب لاجله وهو اما مخالفة شعار الجوس أو زوال الفاسد المتعلقة ببقائه فأخذ بعضهم بظاهر قوله أخفوا وذهب الى استئصاله وحلقه واليه ذهب ابن عمر وبعض التابعين وهو قول الكوفيين ومنع آخرون الخلق والاستئصال وهو قول مالك واختاره النووي وفي المسألة قول ثالث انه مخير بين الامرين حكاه القاضي عياض اه وقال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري ورد الخبر بلفظ القص في اكثر الاحاديث وورد بلفظ الخلق في رواية النسائي وورد بلفظ جزوا عند مسلم وبلفظ أخفوا وبلفظ انهكوا وكل هذه الالفاظ تدل على أن المطلوب المبالغة في الازالة لان الجزوه هو بالجيم والراي النضلة قص الشعر والصوف الى أن يبلغ الخلد والاحفاء بالمهمله والفاء الاستقصاء ومنه حتى أخفوه بالمبيلة قال أبو عبيد الهروي معناه أرقوا الجز باليشرة قال الخطابي هو بمعنى الاستقصاء والتهلك بالنون والكاف المبالغة في الازالة قال الطبراني لم أر عن الشافعي في ذلك شيئا منصوصا وأصحابه الذين رأيناهم كالمزني والربيع كانوا يحفون وما اظهروا أخذوا ذلك الاعنه وكان أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول ان الاحفاء أفضل من القص وأعرب ابن العربي فنقل عن الشافعي انه يستحب حلق الشارب وقال الاثم كان أجدي يحني شارب احفاء شديدا ونص على انه اولى من القص ولا تعارض فان القص يدل على أخذ البعض والاحفاء يدل على أخذ الكل وكلاهما ثابت فيتحيز فيما شاء من يلوغ المأرب في قص الشارب للعلامة السيوطي رحمه الله تعالى وسئل المؤلف نظما

أيا جمع الآداب والعلم والجمال * ومن قد حوى من كل فن بلامين
لما شارب قد قص مع شعرية * وابقى شعر الجفن مع قاب قوسين
لعمرك لما طال عن حد قدره * فأوجب أن يلقى بحمد وحدثين
وذلك لما طاب في الحسن واكتفى * بموضعه حيا فلو حظ بالعين

(فائدة) من مات على الكفر أبيع لعنه الا والذى رسول الله صلى الله عليه وسلم لبثت أن الله تعالى احياءه ماله حتى آمن به كذا في الاشياء عن مناقب الكردي رحمه الله تعالى وقد ذكر هذا الحديث طائفة من الحفاظ ولم يلتفتوا الى ما طعن فيه وهو ضعيف لا موضوع حتى قال بعض الحفاظ

حبا الله النبي مريد فضل * على فضل وكان به رءوفا
فاحيا الله وكذا اياه * لايمان به فضلا لطيفا
فسلم فالقديم بذقدير * وان كان الحديث به ضعيفا

فيعمل به في فضائل الاعمال ومن جملتها هذا كيف وقد ورد أحاديث دالة على طهارة نسبه الشريف عليه الصلاة والسلام من دنس الشرك وشين الكفر ومحل كون الايمان لا ينفع بعد الموت في غير الخصوصية وقد صرح انه عليه الصلاة والسلام ردت عليه الشمس بعد مغيبها فعباد الوقت حتى ملئ

مطلب في احبائه أبوي
المصطفى حتى آمن به صلى الله
عليه وسلم

في الوقت العسر كرامة له عليه الصلاة والسلام وسئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد أئمة المالكية رحمه الله تعالى عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة قال ولا اذى أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار وقال الامام الهيلي رحمه الله تعالى في الروض الاتف وليس لنا نحن أن نقول ذلك في أبيه عليه الصلاة والسلام لقوله عليه الصلاة والسلام لا تؤذوا الاحياء بسبب الاموات والله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة وقد أمرنا أن نمسك اللسان اذا ذكر أصحابه رضى الله تعالى عنهم بشئ يرجع الى العيب أو النقص فيهم فلا نغسك ونكف عن أبيه أحق وأحرى اذا تقررت ذلك بحق المسلم أن يمسك لسانه عما يحل بشرف نسب نبيه عليه الصلاة والسلام بوجه من الوجوه ولا خفاء في أن اثبات الشرك في أبيه اخلال ظاهر بشرف نسب نبيه الطاهر ووجه هذه المسائل ليست من الاعتقادات فلا حظ للقلب فيها وأما اللسان فحقه الامساك عما يادرمه النقصان خصوصاً عند العائنة لانهم لا يقدررون على دفعه وتداركه هذا خلاصة ما في هذا المقام من المقال وقد أتى العلامة الخفاجي بوجه آخر نظمه وفيه أيضاً الصواب فقال

لوالدي طه مقام علا * في جنة الخلد ودار الثواب

وقطرة من فضلاته * في الجوف تنجي من أليم العقاب

فكيف أرحام له قد غدت * حاملته تصلي بشار العذاب ٥١

مطلب فضلته عليه
الصلاة والسلام طاهرة

لان فضلته عليه الصلاة والسلام طاهرة كما جزم به البغوي وغيره وهو المعتمد لان أم إين بركة الحبشية شربت بوله صلى الله عليه وسلم فقال ان قبح النار يطبق صححه الدارقطني وقال أبو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان باب طيبة شربه وفعل مثل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليدفنه فشر به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من خالط دمه دمي لم تمسه النار وهذه الأحاديث مذكورة في كتب الحديث الصحيحة وذكرها فقهاءنا وتبعهم الشافعية كالشريفي في شرح الغاية وفقهاء المالكية والحنابلة فكانت كالجمع عليها فثبت أن فضلته عليه الصلاة والسلام تنجي من النار فكيف من ربي من دمها ولحمها ويربي في بطنها ومن كان أصل خائفة الشريعة منه يدخل النار هذا ما جرى به لسان القلم والله سبحانه وتعالى أعلم * مسألة أفتى أئمة أعلام بحريم الدخان المشهور فهل يجب علينا تقليدهم واقفاء الناس بحرمته أم لا فليبين لك ما يزيل غريب الشك عن حق اليقين بعد تمهيد ما حققه أئمة أصول الدين قال شارح منهاج الوصول الى علم الاصول للامام أبي عبد الله بن أبي القاسم علي بن عمر البضاوي ويحوز الاتفاق للجمهورين بلا خلاف وكذا لمقلد المجتهد واختلف في جواز تقليد الميت المجتهد فذهب الاكثرون الى انه لم يجوزوا المجتهد عند الامام والقاضي البضاوي الجواز واستدل الامام عليه في المحصول بان عقائد الاجماع على جواز العمل بهذا النوع من الفتوى اذ ليس في زمانه مجتهد ٥١ وكلام الامام صريح في أنه لم يكن في زمانه مجتهد فكيف زماننا الآن فان شروط الاجتهاد لا تنكاد توجد لهؤلاء الأئمة الذين اقتصروا بتحريم التنباك ان كان فتواهم عن اجتهاد حتى يجب علينا تقليدهم فاجتهدهم ايسر ثابت وان كان عن تقليد غيرهم فاما عن مجتهد آخر حتى سمعوا من فيه مشافهة فهو أيضاً ليس بثابت واما عن مجتهد ثبت افتاؤه في الكتب فهو أيضاً كذلك اذ لم يرد في كتاب ولم يزلوا عن دفتري افتائهم ما يدل على حرمته فكيف ساغ لهم الفتوى وكيف يجب علينا تقليدهم والحق في افتاء التحليل والتحریم في هذا الزمان التمسك بالاصحاب الذين ذكرهم البضاوي في الاصول ووصفهم بأنهم ما نافعنا في الشرع * الاول أن الاصل في المنافع الاباحة والمأخذ الشرعي

مطلب في الرد على من
أفتى بحرمه شرب الدخان

قوله الامام هو نخر الدين أبو
عبد الله الرازي والمحصول
اسم كتاب له في اصول الفقه
٥١ منه

في قوله اذا تخلل الخمر بالقاء الملح الخ وقد أشار الى ذلك في كتاب الصوم في قوله للصبي أن ينوى التطوع
هذه الصورة دون الكافر على ما قالوا وقد أفاد جدي يعني السعد التفتازاني في شرح الكشاف
في تفسير قوله تعالى حتى تبين لكم الخط الأبيض ان في لفظ قالوا اشارة الى ضعف ما قالوا (فائدة)
وظيفة العوام التمسك بقول الفقهاء واتباعهم في اقوالهم وافعالهم دون التمسك بالكتاب
أو السنة كذا في العمدة في آخر الصوم لا اختيار للعامة في اقوال الماضين وله الاختيار في اقوال
علماء عصره اذا استووا في العلم والصدق والامانة كذا في ديات الملتقط المبطل بالحاذنة اخبره علماء
عصره بأقوال الصحابة لا يسع الجاهل أخذ شيء منها حتى يختار له العالم بالدليل كذا في الترنامشي
كل آية أو خبر يخالف قول أصحابنا يحمل على النسخ أو التأويل أو الترجيح على ما صرح به في الكشف
الكبير اذا كان حديث مخالفا لما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله تعالى حل يجوز أن يقال انه لم
يلغ عنه قالوا الا انه وجد غير صحيح أو مؤول (فائدة) يقال يجوز بمعنى يصح وبمعنى يحل كذا في شرح
المهذب للإمام النووي اه ما في مجموعة الحفيد من العقد السادس في علم الفقه واصوله (فائدة)
قال نحر الاسلام لما سئل عن التعصب قال الصلابة في المذهب واجبة والتعصب لا يجوز والصلابة
أن يعمل بما هو مذهب ويراه حقاً ووصوايا والتعصب السفاهة والجفاء في صاحب المذهب الآخر
وما يرجع الى نفسه ولا يجوز ذلك فان أئمة المسلمين كانوا في طلب الحق وهم على الصواب جواهر
الفتاوى من السادس في الكراهية (فائدة) الكذب مباح لأحياء حقه ودفع ظالم عن نفسه
كالتفيع يعلم بالبيع في جوف الليل بحيث لا يمكنه الاشارة ان أصبح يشهد ويقول علت الآن
وكذا الصغيرة تبلغ في جوف الليل وتختار لنفسها من الزوج مجمع الفتاوى من الحظر والاباحة عن صلح
المحيط (فائدة) قال ابن كمال باشا في كتاب المهمات لا يعتمد على ما وقع في كتبنا من العبارات
الفارسية ولا يفتى بها لاحتمال أن يكون الكتاب قد صحفها وهو لا يعرف اللغة الفارسية او يحفظها
القارئ وهو لا يعرف اللغة الفارسية (فائدة) قال الحافظ ابن حجر في شرحه على البخاري
في باب الاذكار بعد الصلوات مراعاة العدد مخصوص في الاذكار معتبرة والالكان يمكن أن يقال لهم
أضيقوا التلبدل اليها ثلاثاً وثلاثين وقد كان بعض العلماء يقول ان الاعداد الواردة كالأذكار
عقب الصلوات اذا رتب عليها ثواب مخصوص فزاد الا في بعضها على العدد المذكور لا يحصل له ذلك
الثواب لاحتمال أن يكون لتلك الاعداد حكمه وخاصة تفوت بمجازة ذلك العدد قال شيخنا الحافظ
أبو الفضل في شرح الترمذي فيه نظر لانه أتى بالقدر الذي رتب الثواب على الايمان به فحصل له
الثواب بذلك فاذا زاد عليه من جنسه كيف تكون الزيادة من يله ذلك الثواب بعد حصوله اه ويمكن
أن يفتقر الحال فيه بانه فان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فالامر كما
قال شيخنا الاحمال وان زاد بغيره بأن يكون الثواب رتب على عشرة مثلاً فرتبه هو على مائة فينتجبه
القول الماضي وقد بالغ القرافي في القواعد فقال من البدع المكروهة الزيادة في المندوبات المحدودة
نيز عالان شأن العظماء ان حدوا شيئاً أن يوقف عنده وبعده الخارج عنه مسبباً للادب اه وقد
مثله العلماء بالدواء يكون فيه مثلاً أو قية سكر فلوزيد فيه أوقية أخرى لتخلف الانتفاع به فلو اقتصر
على الأوقية في الدواء ثم استعمل من السكر بعد ذلك ما شاء لم يتخلف الانتفاع ويؤيد ذلك أن الاذكار
المغيرة اذا ورد لكل منها عدد مخصوص مع طلب الايمان بجموعها متوالية لم تحسن الزيادة على
العدد المخصوص لما في ذلك من قطع المواصلة لاحتمال أن يكون للمواصلة في ذلك حكمه خاصة تفوت
بفواتها والله تعالى أعلم اه (فائدة) في الحامى للإمام السيوطي من كتاب الصداق ضمن
سؤال طويل ما نصه الجواب أما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل
تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه

مطلب في لفظ قالوا اشارة
الى ضعف ما قالوا
مطلب وظيفة العوام التمسك
بأقوال الفقهاء وافعالهم
مطلب لا اختيار للعامة
في اقوال الماضين
مطلب كل نص يخالف
قول أصحابنا يحمل على النسخ
أو التأويل
مطلب يقال يجوز بمعنى
يصح وبمعنى يحل
مطلب في معنى التعصب
والصلابة
مطلب يباح الكذب لأحياء
حقه ودفع الظلم عنه
مطلب لا يعتمد على ما وقع
في كتبنا من العبارات
الفارسية
مطلب مراعاة العدد
الخصوص في الاذكار معتبرة

مطلب في تقبيل الخبز

ولا بالكرامة لأن المكروه ما ورد فيه نهى خاص ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر أن هذا من البدع
 المباحة فإن قصد بذلك إكرامه لأجل الأحاديث الواردة في إكرامه فحسن ودوسه مكروه
 كرامة شديدة بل مجرد القائه في الأرض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك أنه وفيه
 مسألة رجل من الصوفية أخذ العهد على رجل ثم اختار الرجل شيخاً آخر وأخذ عليه العهد فهل
 العهد لا قول لازم أم الثاني الجواب لا يلزمه العهد الأول ولا الثاني ولا أصل لذلك وفيه مسألة
 في شخص يدعى فتيماً يقول أن توحيد الله تعالى متوقف على معرفة علم المنطق وأنه فرض عين وإن
 تعلمه بكل حرف عشر حسنة وقال إن أباحامد الغزالي ليس بفتيه وإنما كان زاهداً الجواب فن
 المنطق فن خبيث مذموم يحرم الاشتغال به لأن مبنى بعض ما فيه على القول باليهيوى الذى هو كفر
 يجرى إلى الفلسفة والزندقه وليس له ثمره دينية أصلاً بل ولا دينية نص على مجموع ما ذكرته أئمة
 الدين وعلما الشريعة فأقول من نص على ذلك الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه ونص عليه من
 اصحابه امام الحرمين والغزالي في آخر أمره وابن الصلاح والسلفي وابن عساكر وابن الاثير والنووى
 وابن دقيق العيد والذهبي والطبري ونص عليه من أئمة الحنفية أبو سعيد السمرقاني والسراج
 القزويني وألف في ذمته كتاباً نصيحة المسلم المشتق لمن ابتلى بحب علم المنطق ونقل تحريمه أياً
 الحنابلة وقول هذا الجاهل أن الغزالي ليس بفتيه فهو من أجهل الجاهلين وأفسق الفاسقين
 ولقد كان الغزالي في عصره حجة الاسلام وسيد الفقهاء وله في الفقه المؤلفات الجليلة ومذهب
 الشافعى الآن مداره على كتبه فإنه فتح المذهب ونخلصه باليسيط والوسيط والوجيز والخلاصة وكتب
 الشيخين أنما هي مأخوذة من كتبه اه باختصار (فائدة) إذا لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة
 رواية أخذ بطاهر قول أبي يوسف ثم بظاهر قول محمد ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم إلا كبراً فلا كبر
 هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب وإن لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر
 وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكبر فلا كبر
 ثم الأكثرين ما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كأبي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوى
 وغيرهم من يعتمد عليه وإن لم يوجد منهم جواب البتة فنسظر المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهد
 ليحد فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيه جزاً فاجبا منه نصبه وحرمة وليخش الله
 تبارك وتعالى ويراقبه فإنه أمر عظيم لا يتجاسر عليه إلا كل جاهل شقي ومتى أخذ بقول واحد منهم
 يعلم قطعاً أنه يكون أخذاً بقول أبي حنيفة فإنه روى عن جميع اصحاب أبي حنيفة من الكبار كأبي
 يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا لا وهو روايتنا عن أبي حنيفة وأتبعوا
 عليه أيماناً غلظاً فلم يتحقق إذا في الفقه بحمد الله تعالى جواب ولا مذهب إلا الله كيفما كان وما نسب
 إلى غيره إلا بطريق المجاز لا موافقة وهو كقول القائل قولى قوله ومذهبي مذهبه وتماه في معني المفتى
 من كتاب القضاء (فائدة) لا يجب على الفقيه الإجابة عن كل ما يسأل عنه إلا إذا علم أنه لا يجيبه غيره
 فيلزمه جوابه لأن الفتوى والتعليم فرض كفاية مبتنى من كتاب الكسب (فائدة) كان أبو حنيفة
 رضى الله تعالى عنه ربما لا يجيب عن مسألة سنة وقال لأن يخطئ الرجل عن فهم خير من أن يصيب
 بغير فهم نوازلى أبي الليث وكان المستفتى إذا ألح على أبي نصر وقال جئت من مكان بعيد
 يقول شعراً

مطلب في أخذ العهد عن
 المشايخ الصوفية
 مطلب في ذم علم المنطق

مطلب كان الغزالي في عصره
 حجة الاسلام وسيد الفقهاء
 مطلب فيما إذا لم يوجد
 نص عن أبي حنيفة

مطلب لا يجب على الفقيه
 الإجابة عن كل ما يسأل عنه
 مطلب كان أبو حنيفة
 ربما لا يجيب عن مسألة سنة

مطلب من أفتى الناس
 في كل ما يستفتونه فهو
 مجنون

فلا نحن نادينا له من حيث جئنا * ولا نحن عينا عليك المذاهب ما تنطق

أخرج سعيد بن منصور في سننه والدارمي والبيهقي عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال من
 أفتى الناس في كل ما يستفتونه فهو مجنون وأخرج البيهقي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 قال من أفتى الناس في كل ما يسألونه فهو مجنون أدب القضا للمعافى السيوطى وفيه أيضاً في باب

مطلب في سبب وضع
التاريخ

من ترك الفتيا في الطلاق اخرج الدارمي عن جعفر بن اياس قال قلت لسعيد بن جبير مالك لا تقول في الطلاق شيئاً قال ما منه شيء الا وقد سئلت عنه ولكني كرهت أن أحل حراماً أو أحرم حلالاً (فائدة) سبب وضع التاريخ أول الاسلام أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أتى بصلح مكتوب الى شعبان فقال أهو شعبان الماضي أو شعبان القابل ثم أمر بوضع التاريخ وانفقت الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ابتداء التاريخ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وجعلوا أول السنة المحرم ويعتبر التاريخ باليالي لأن الليل عند العرب سابق على النهار لانهم كانوا اقبسين لا يحسنون الكتابة ولم يعرفوا حساب غيرهم من الامم فتمسكوا بظهور الهلال وانما يظهر بالليل فجعله ابتداء التاريخ والاحسن ذكر الأقل ماضياً كان أو باقياً من المصباح المنير (وهذا) آخر ما يسمو المولى القدير على عبده العاجز الحقير من العقود الدرية * في تنقيح الفتاوى الحامدية * التي سئل عنها علامته * ونتيجة دهره * صدر الافاضل والا كابر * من ورث العلم والمجد كابر عن كابر * مولانا المرحوم حامداً قندي ابن علي افندي العمادي * سقى الله تعالى ثراه صوب غمام الرجة القادي * وهي التي أفتى بها وجمعت في حياته في مدة قيامه بمنصب الافتاء في دمشق الشام * ذات الثغر البسام * ثمانية عشر سنة من ١٢٧٠ الى ١٢٨٥ ولما ابتليت بمعانات أمانة الفتوى * التي هي في زماننا من أعظم البلوى * رأيت هذه الفتاوى من أحسن ما يعتمد عليه * ومن انفع ما ينجح عند المراجعة اليه * لتأخر جامعها * وسعة اطلاع واضعها * وتحريره ما اعتمد المتأخرون الثقات * وذكره لعمامة الحوادث والوقائع في هذه الاوقات * الا أنه رحمه الله تعالى لم يلتزم فيها الترتيب المعتمد * ولم يسقط منها ما تكرر واشتهر * وكثير ما يذ كر الجواب في محل ويذكر النقل المناسب له في محل آخر * فلذا صرفت عنان العناية نحو تنقيحها واختصارها * والافاضل على ما يفوح من طيب عرارها * بترك ما اشتهر من الاسئلة وظهور * واسقاط ما أعيد منها وتكرار * واختصار بعض الالفاظ بعبارات مجزرة * وحذف بعض النقول المعادة الميكرة * حتى جاء أقل من نصف الاصل حجماً * واكثر منه ثمره وافادة ونعمى * بما حواه زيادة على الاصل * في كل باب وفصل * من التنبيه على مواضع محل وهم * أو كما فيها جواد القلم * وتحقيقات مدبعة * وتحريرات مدبغة * وحل اشكالات عويصة * واستخراج خفيات غويصة * أنا أبو عذرها * ومعاني حلوها ومزرها * لم يحسم حول كشفها سابق * ولم تنفتح مقفلاتها قبل طارق * قد خبا المولى استخراج كنوزها لعبده الضعيف * واطهر اشارات رموزها على يد هذا العاجز الخفيف * حتى حتى أن ينشد الناظر * كم ترك الاول للآخر * واعتقادي أن حكمة ذلك الطاهرة * هي اظهار القدرة الباهرة * فان هذا العبد فكركه كماله * وقريحته قريحته عليه * وبضاعته من جادة قليلة * مع ما مترج بالبال * من عظام البلبال * وتراكم الهموم والاهوال * وفقد المسعف * وعدم المنصف * وتسلط الحساد * بالسنة حداد * وغير ذلك مما يورث الوهن * وكلال الذهن * ولكن لله در من قال * وأبدع في المقال

ان المقادير اذا ساعدت * ألحقت العاجز بالقادر

فدونك كتاباً قد علمت فيه الفكر * والزم فيه الحفن السهر * قد غرست لك فيه من فنون التحريرات افتاناً * وفقت لك فيه عن عيوب المشكلات اجفاناً * وأودعت فيه من كنوز الفوائد عقود الدرر الفرائد * وبسطت فيه من أعظم المقاصد احسن الموائد * وجلوت فيه على منصة الانظار * عرائس ابتكار الافكار * وكشفت فيه بوضوح العبارات قناع مخدراته * ولم اكف بتلويح الاشارات لاجل تحريخ خفياته * وليس يدري فضله سوى عالم فتيه * فاضل نبيه * اجرى سبقه انظاره في ليل مجرة * واجرى جواد أفكاره في نيل برة * واني اعينه بالله تعالى من شر كل غمير جاهل أو حاسد متغافل * على اني لا أبرئ نفسي * فاني مقرب بجزى وبخسى * ارتجى من وقف فيه

على عشرة أن يتداركها بالعفو والاحسان * فان الانسان محل انطلاء والنسيان * واني ألتجأ إلى
الله تعالى الذي أمتن علي بذلك وتفضل * ومن فيض فضله اطلب وأسأل * وبنيته الرجحان التبي
أؤسـل * أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز لديه في جنات النعيم * وأن ينقذ به كل
خاص ودان * وبني تنفذه الحسان كل كفؤ محسان * وأن يغفر لي ما طغاه القلم * وأوزن به
القدم * وأن يجاوز عن عثراتي * ويعفو عن سيئاتي * ويقفر لما بيني ووالدي * وأن له حق علي *
ولا ولادي وأخلي والأحباب * ولمن كان الحامل على جمع هذا الكتاب * وأن عين علي
وعليهم يلوغ المني والامل * وأن يطلق ألسنتنا بالشهادتين عند انتهاء الاجل * والحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد صاحب الميزات والآيات الواضحات *
وعلى آله واصحابه السادات وزوجاته الطاهرات * وعلى التابعين والعلماء العاملين الاثبات *
لا سيما امامنا الاعظم وأصحابه الأئمة النقات * سيحان ربك رب العزة عما يصفون * وسلام على
المرسلين والحمد لله رب العالمين * قال شيخ مشايخنا الامام العالم العلامة * الحبر البصر
الفهامة * مؤلف هذه الفتاوى الشريفة رحمه الله تعالى ونفعنا به في الدنيا والآخرة * وقد فرغت
من تحريره * وتبقيقه وتحريره * لثمان عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول سنة ثمان
وثلاثين ومائتين وألف

وقد طبع ثانيا هذا الكتاب الفائق ذي المنهل العذب الراق * بدار الطباعة العاصره * الكائن
ببلا قمر القاهره * في ايام درة زمانه * وقرّة عين عصره وأوانه * صاحب المراحم والعزائم
الجمه * التي تقصر دون شأوها كل همه * من بصوارم عدائه جيش الجور ثلاثي * حضرة افندينا
ولي النعم محمد سعيد باشا * متع الله الحكومة المصرية بوجوده * وأروى معاهدا بنيل كرمه
وجوده * ولا زالت باقباله باسمه النعم * وبأثامه خلتبه النعم * وكان طبعه ثانيا على ذمة ملتزم طبعه
أولا الفاضل الشيخ بكر الخليلي المفق مشغولا ينظر صاحب نظارة المطبعة المذكورة * التي هي بحسن
الطبع وجوده التمثيل معروفة مشهورة * رب البراعة التي لا تنكر * والآداب التي هي اجل من أن
تذكر * حضرة علي جودت افندي * نظرائه اليه خيا يعيد ويبدى * مقابلا هذا الجزء الثاني
على أصله المطبوع سابقا المقابل على خط المؤلف * ورقة الفقير نصر اليوربي المكنى
بابي الوفا * عفا الله عنه وسامحه فيما حقا * وقد وافي حد التمام

وعقب من طبعه مسك الختام * في اواخر رجب * احد

شهور عام ١٢٧٣ ثلاثة وسبعين من القرن

الثالث عشر * من هجرة سيد البشر * صلى

الله وسلم عليه وعلى آله وصاته والصالحين

وجميع أمة الاجابه * وسلام

على المرسلين *

والحمد لله رب

العالمين

5489

هذا الجزء الثاني من الفتاوى الحامدية

١٠

هذا الجزء بلغت بصاريف طبعه مبلغ خمسة وعشرون غرشا وعشرة قضاة وخالص الكمره